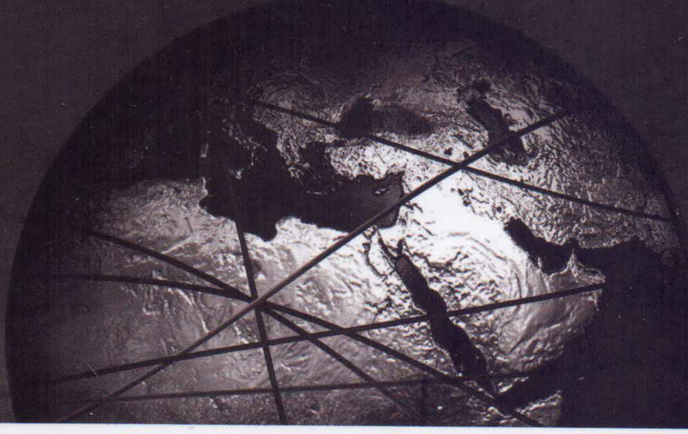
تقرير ارتيـادي (استراتيجي)
محكم يصدر سنوياً عن مجلة البيان



الأمة

في مواجهة الصعود الإيراني

الإصدار الثالث عشر
١٤٣٧ هـ



٣٠ عاماً .. في بناء الوعي
البيان

رسوخ علمي .. والتزام منهجي

مكتب مجلة البيان
الرياض ١١٤٩٦ ص.ب ٢٦٩٧٠
www.albayan.co.uk
sales@albayan.co.uk
هاتف ٤٥٤٦٨٦٨

9 771658 127005

تقرير ارتيادي (استراتيجي) يصدر عن مجلة البيان

الأمة
في مواجهة الصعود الإيراني

التقرير الثالث عشر
١٤٣٧هـ

أعد هذا التقرير بالتعاون بين مجلة البيان والمركز العربي للدراسات الإنسانية بالقاهرة

ردمد: (ISSN : 1658 - 127x)

١٤٣٧ هـ / ٢٠١٦م

مجلة البيان : الرياض ١١٤٩٦ - ص . ب : ٢٦٩٧٠
هاتف : ٤٥٤٦٨٦٨ - ٠٠٩٦٦١ - فاكس : ٤٥٣٢١٢١ - ٠٠٩٦٦١
www.albayan.co.uk

بسم الله الرحمن الرحيم

الأمة
في مواجهة الصعود الإيراني

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد بدأت الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩م بحرب استنزاف كبيرة مع العراق، استمرت لثمان سنوات، ربما كانت تلك الحرب -فيما بعد- أحد المحفزات الأساسية لتطوير ترسانتها العسكرية، لكن لا يعزى التمدد الإيراني في العالم الإسلامي لهذه القوة العسكرية بالتأكيد!

ولا يعزى أيضًا للقوة الاقتصادية -رغم أنها دولة نفطية- فقد كانت ولا زالت منهكة اقتصاديًا بسبب تركيزها على التصنيع العسكري، وبسبب الحصار الاقتصادي المضروب عليها من الغرب!

ولا تعزى قوة إيران لتماسكها السكاني والمجتمعي، فإيران دولة طائفية هشة لم تستطع استيعاب الأعراق والمذاهب المشكلة للتركيبة السكانية!

إذًا ما مصادر القوة الاستراتيجية في المشروع الإيراني؟!

مصادر القوة في تقديرنا يمكن عزوها لثلاثة مصادر رئيسة:

المصدر الأول: البعد العقدي:

فالعقيدة حاضرة بقوة في المشروع الإيراني سواء أكان ذلك في الخطابين السياسي والإعلامي داخليًا وخارجيًا، أم في ميدان التخطيط والعمل. واستطاع قائد الثورة الخميني، الانتقال بالمشروع الرافضي من عقيدة الانتظار إلى عقيدة ولاية الفقيه.

ولعل هذا أحد أهم مصادر القوة التي شكلت توافقًا عند الشيعة الفرس، وأسس لرسالة جامعة ائتلفت حولها جميع القوى الفارسية في الداخل.

وفي السياق نفسه توجهت بوصلة الثورة الإيرانية منذ انطلاقها إلى الشعور بالمسئولية السياسية والدينية تجاه الأقليات الشيعية، وسخرت إمكاناتها الاقتصادية للدعم والاستقطاب، واحتواء التجمعات المتناثرة في مشروع ولاية الفقيه، وكان من أكبر نجاحات المشروع الإيراني قدرته على بناء مرجعية دينية وسياسية تأسست على الولاء الجامع الذي يدور رحاه على آيات قم وعمائم طهران؛ فتحولت الأقليات الشيعية والجيوب المذهبية من مجموعات هامشية مغمورة إلى مطية وحلقات فاعلة في ترس العجلة الإيرانية

وفي الوقت الذي كانت فيه عمائم الآيات والملالي تزرع روح الولاء للطائفة، وتستعدي التجمعات الشيعية على السنة، كان بعض الإعلاميين والمثقفين العرب يحذرون من طائفية أهل السنة، ويزعمون أن هذا الخطاب المؤدلج سيقضي على قيم التسامح والاجتماع الوطني والقومي!

المصدر الثاني: الوهن الإقليمي:

في الوقت الذي نجحت فيه إيران في بناء مشروع عقدي جامع، أخفقت الدول العربية بتخليها عن هويتها العقدية والحضارية، وفشلت في المحافظة على البدائل الهشة التي حاولت الاجتماع عليها، فالقومية العربية أفلست في أول تجربة حقيقية لها في عام النكبة (١٩٤٨م)، ثم في عام النكسة (١٩٦٧م)، وتاهت ولاءاتها بين الشرق اليساري والغرب الليبرالي، وحين انكفأت على نفسها واستبدلت شعار القومية العربية بشعار الوطنية، لم تعزز ذلك بتماسك حقيقي يبني الأوطان بروح معطاءة، وإنما نخرها الفساد والاستبداد.

فقوة إيران تعزى في الحقيقة لوهن العرب وتمزقهم وغياب مشروعهم المحلي والإقليمي، فالفراغ السياسي والغيبوبة الفكرية العربية هما الفضاء الذي تمدد فيه الصفويون واستطاعوا استغلاله.

المصدر الثالث: الشعارات الثورية:

استطاعت الثورة الإيرانية استقطاب بعض الأطراف في الشارع الإسلامي، وخداعه بأكاذيبها الثورية وشعاراتها البراجماتية، واستغلت ثلاث قضايا رئيسة لتسويق أجندتها في العالم الإسلامي:

الأولى: الوحدة الإسلامية، وما يسمونه بالتقارب السني الشيعي، ومزاعم محبة آل البيت، التي تبين فيما بعد أنها مداخل لاختراق المناطق والتجمعات السنية، وتغيير هويتها، وتقريبها للتشيع أو تشييعها عقديًا أو سياسيًا!

الثانية: مواجهة الكيان الصهيوني وتحرير المقدسات الإسلامية في فلسطين، حيث ارتفع صوت إيران وحلفائها بقوة للمزايدة في تبني القضية الفلسطينية، واستطاع حزب الله بمغامراته وشعاراته الإعلامية تحريك أطراف عديدة في الشارع الإسلامي، انطلت عليه تلك الأحابيل.

نعم! أدركت إيران مركزية القدس والقضية الفلسطينية في الوجدان الإسلامي والعربي، فتمحور خطابها السياسي والإعلامي حولها، في الوقت الذي وقّعت فيه مصر اتفاقية كامب ديفيد للسلام مع الكيان الصهيوني، ثم تتابع أكثر العرب لتوقيع اتفاقيات السلام وطي ما كانوا يسمونه بالنضال والفدائية العربية!

الثالثة: نشطت التجمعات والبعثات الصفوية في دول الأطراف في العالم الإسلامي، وتبنت العمل الخيري، واستقطبت المؤسسات والجمعيات والعلماء والشخصيات الاعتبارية، وكفلت أعدادًا كبيرة للدراسة في طهران وقم. خاصة بعد انحسار المؤسسات الخيرية الخليجية بعد ما أسمته الولايات المتحدة الأمريكية ب (الحرب على الإرهاب) بعد أحداث ١١ سبتمبر.

هذه العوامل مجتمعة ساعدت من قوة تجذر المشروع الصفوي، وتمدده في الفضاء العربي والإسلامي في مرحلة سابقة، لكن إيران بنت سياستها بمنطق الإمبراطورية التوسعية التي أسكرتها الثورة، وليس منطق الدولة الذي يسعى للبناء والتنمية والاستقرار. وأصبح الحرس الثوري وعمائم قم هي الجواد الإيراني الذي يجر المشروع الصفوي إلى التآكل والتفكك، وعوامل القوة التي أشرنا إليها أضحت في الوقت الراهن من عوامل الضعف الذي بدأ ينهك الدولة ويستنزف مقدراتها الاستراتيجية، وسيأتي اليوم الذي تجد فيه إيران نفسها غير قادرة على جمع أطرافها، وخدمة أقلياتها!

ولعل من أهم مصادر الضعف التي بدأت تظهر على المشروع الإيراني:

المصدر الأول: الانكشاف القيمي والأخلاقي: فالمزايدات السياسية والشعارات الدينية التي بدأت بها الثورة الإيرانية ابتداء بشعارات الوحدة والتقريب ومحبة آل البيت، مرورًا بتحرير المقدسات الفلسطينية وانتهاء بشعارات (الموت لإسرائيل .. الموت لأمريكا!) انكشفت بشكل صارخ في استحقاقات سياسية متعددة، كان من أبرزها الانكشاف في سوريا والعراق واليمن، ولم تعد تلك الشعارات تنجح في إخفاء الوجه الطائفي المتعصب، الذي راح يجتر عقائد الرافضة الأوائل، وينافح عنها، ويخاصم من أجلها. ولم تعد تنجح في إخفاء الوجه النفعي القبيح، الذي تلطخ بالدماء والقتل، وتحالف مع الاستبداد والفساد، وأدار حروبًا قذرة. ولم تعد تنجح في إخفاء العلاقات الاستراتيجية مع أمريكا والكيان الصهيوني وروسيا التي ظهرت بجلاء في احتلال وتدمير العراق، وأفغانستان، ثم سوريا!

المصدر الثاني: التفكك الداخلي، فالنظام الإيراني لم يستطع استيعاب الأعراق المكونة للمجتمع الإيراني، بل تعامل معها بمنطق الإقصاء والتهميش والكبت، وكانت اللغة الوحيدة التي استخدمها النظام في التعامل مع حركات الاحتجاج العرقية أو المذهبية هي لغة السجن والقتل، حتى تحولت إيران إلى سجن كبير لا يتنفس فيه إلا أصحاب العمائم وحواشيهم!

هذه المكونات العرقية المضطهدة هي في الحقيقة قنابل موقوتة قابلة للانفجار بشكل مفاجئ، ويمكن أن تشعل الداخل الإيراني بقوة!

المصدر الثالث: غرور القوة: التمدد الإيراني في العالم أسقط أقنعة وأكاذيب التقية، فتحول الخطاب الإيراني إلى خطاب عدائي استفزازي استدعى خطاب الغلو الفكري والثارات التاريخية وكوامن الحقد والانتقام، سواء أكان ذلك في الخطاب الديني العقدي أم في الخطاب السياسي. ومع الوقت سعت إيران إلى عسكرة الثورة، **وهذا أدى إلى نتيجتين في غاية الخطورة:**

الأولى: تثوير أذرعتها وأقلياتها في العالمين العربي والإسلامي، فمن فيلق بدر وفيلق القدس وحزب الله اللبناني .. إلى الحركة الحوثية في اليمن، وحزب الله في السنغال والخليج، حتى أصبحت هذه التجمعات والأقليات الطائفية مجرد ورقة إيرانية توظف في خصومات ونزاعات إقليمية ومحلية، وهذا أدى إلى إغراقها في صراعات ونزاعات بالوكالة، وانعزالها عن النسيج الوطني والاجتماعي الذي كانت تعيش فيه.

لقد غيرت الثورة الإيرانية مفاهيم الاستقرار والتعايش الذي كانت تلتزم به الأقليات، ودفعت بهم إلى ميادين الثورة والتدريب العسكري؛ فوضعت إيران نفسها في موضع قائد العصابة الذي يدير مليشيات وجيوب إجرامية تصطنع المشكلات في الفضاء الإقليمي المتوتر!

ومع استمرار هذه الحماقات بدأت إيران تعجز عن إطفاء حرائقها، واستيعاب متطلبات تلك المليشيات، وأعبائها السياسية والأمنية، على المستويين الإقليمي والدولي!

الثانية: استنزاف المقدرات الاقتصادية للدولة، وتحويلها من البناء الداخلي والتنمية الحضارية إلى التسليح وتمويل الأذرعة العسكرية؛ وهذا بلا شك أوجد حالة من التذمر الداخلي والخلل البنيوي الكبير، مما أفقد ثقة الشعب بحكومة الآيات والملالي!

كل هذه العوامل بدأت تصَّاعد بقوة في المشروع الإيراني، وهي تتجه به إلى الضعف والتآكل المتسارع، وسيأتي اليوم الذي تنفجر فيه تلك الفقاعة الصفوية لتقتل نفسها!

لقد آن الأوان أن نتحدث بلسان الحال عن مشروع سني جاد يملأ الفراغ الهائل الذي يعاني منه العالم الإسلامي، ويستطيع أن يوظف طاقات الأمة، كل الأمة في بناء نهضة حقيقية تعيد رصَّ الصفوف وتجديد المسار، قال الله -تعالى-: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (الأنعام: ١٥٣).

لذلك وفي إطار هدف التقرير الذي سطرناه من أول عدد للتقرير نحاول أن نحلل ونستشرف المشروع الإيراني الطائفي، **حيث تم تقسيم التقرير إلى ستة أبواب؛ جاءت على النحو التالي:**

الباب الأول: النظرية والفكر، والذي يقدم الرؤى النظرية والفكرية المتعلقة بالموضوع الأساس للتقرير، وبدأ الباب بدراسة «نحو مشروع (إسلامي سُني) مواجه»، والتي تهدف إلى بلورة مشروع سني في مواجهة المشروع الشيعي الطائفي، وذلك بعد سنوات من التعامل السلبي مع تلك القضية خشية إشعال حرب مذهبية، لكنها أصبحت واقعًا الآن، لذا كان لزامًا أن يبحث السنة عن مشروع مقابل على الأقل لدفع ضرر تلك الحرب المذهبية في المنطقة.

ثم تأتي الدراسة الثانية بعنوان «المشروع الإيراني في العالم الإسلامي»، والتي تهدف إلى رصد استراتيجية المشروع الإيراني في العالم الإسلامي ككل، ببحث ركائزه ومنطلقاته وأهدافه.

ثم كانت الدراسة الثالثة بعنوان: ظاهرة التشيع السياسي.. أبعادها ودورها في نجاح المشروع الإيراني والتي تعالج قضية التشيع السياسي في العالم العربي، ترصد رموزه ودوافعه، وأهم مرتكزاته، وترصد نماذج منه.

في حين كانت الدراسة الرابعة بعنوان: «التقية عند الاثنا عشرية.... قراءة سياسية»؛ حاول فيها الباحث أن يقدم قراءة سياسية للتقية عند الاثنا عشرية، باعتبارها مدخلاً مهمًا لفهم طبيعة صانع القرار الإيراني، وكذلك منظومة المعتقدات السياسية المنبثقة منها.

في حين كانت خاتمة الباب بدراسة خامسة بعنوان: «محاولات التقريب المذهبي بين السنة والشيعة .. نظرة تقويمية»، والتي تسترجع محاولات التقريب المذهبي بين السنة والشيعة، وتحاول أن تقدم نظرة تقويمية لها ولنتائجها ومخرجاتها على مدار السنوات الماضية.

أما **الباب الثاني** فهو الخاص بملف التقرير عن أهل السنة في إيران، ويستعرض بصورة عامة مختلف الأقليات العرقية السنية، بالإضافة إلى الأقليات الأخرى غير الفارسية والتي تمثل أرقامًا مهمة في الداخل الإيراني.

ويبدأ الملف بدراسة: «موقف الحكومة الإيرانية من أهل السنة في إيران»، يستعرض فيها الباحث المواقف المختلفة للحكومة الإيرانية تجاه أهل السنة في البلاد، وأهم المظالم التي يمرون بها، وكذلك محاولاتها للتضييق عليهم فيما يتعلق بحقوقهم الأساسية على المستوى الوطني، أو الحقوق الدينية بممارسة شعائرهم طبقًا لعقيدتهم ومذهبهم.

ثم تأتي الدراسة الثانية بعنوان: «قضية الأحواز العربية في إيران بين تحرير الأرض وتحرير الإنسان»، والتي تسلط الضوء على منطقة الأحواز العربية غرب إيران، وترصد مظالمهم واستيلاء الدولة الإيرانية على ثرواتهم ومكتسباتهم، واستغلالها لهذه الأرض العربية لتعظيم مكاسبها المالية والنفطية وكذلك من خلال الموقع الاستراتيجي لتلك المنطقة العازلة والتي تحتوي على موانئ هامة.

فيما ترصد الدراسة الثالثة وهي بعنوان: «الشعب الكُردي في إيران.. بين تحديات الواقع وآفاق المستقبل» المسألة الكردية في الشمال والشمال الشرقي، تتحدث عن تحديات واقعهم وكذلك عن آفاق مستقبلهم، في ظل القمع الإيراني لهم وتوظيف بعضهم لخدمة مصالحها.

ثم دراسة: «البلوش رأس الحربة السنية في إيران»، وتدرس الأقلية البلوشية شرق البلاد من حيث واقعها وتاريخها ومظالمها، وكذلك الجماعات السياسية والمسلحة النشطة فيها.

ثم دراسة: «تركمان إيران.. مستقبل ما بعد الاتفاق النووي»، وتسلط الضوء على الأقلية التركمانية في البلاد من حيث أعدادهم ومناطق تمركزهم ومشكلاتهم ودورهم داخل المجتمع الإيراني ونظرة الدولة لهم.

ثم دراسة: «الآذريون في المجتمع الإيراني.. بين التهميش والدمج»، والتي تتحدث عن الأقلية الأذرية والتي ينحدر منها مرشد الثورة الحالي آية الله علي خامنئي، وترصد دورهم في المجتمع ومناطق نفوذهم وانتشارهم.

في حين تأتي خاتمة الباب دراسة بعنوان: «نحو استراتيجية موحدة للتنسيق بين جهود أهل السنة في إيران»، وتهدف إلى بناء استراتيجية موحدة للتنسيق بين جهود أهل السنة في إيران، حيث يقدم كاتب الدراسة نصائح وتوصيات لتحقيق وتنفيذ تلك الاستراتيجية.

ثم يأتي **الباب الثالث** في التقرير، والخاص بالعالم الإسلامي، حيث يستهل الباب دراساته بواحدة عن «مستقبل العراق بين الهيمنة الإيرانية وبروز حركات المقاومة السنية»؛ حيث تمثل العراق واحدة من أهم الدول في المشروع الإيراني التوسعي المذهبي، ويرصد فيها الباحث مستقبل العراق في ظل صعود حركات المقاومة السنية وتبلور رؤية جامعة لأهل السنة هناك.

ثم تأتي الدراسة الثانية بعنوان: «ما بعد بشار.. حصاد المشروع الإيراني في سورية»، حيث تأتي سوريا في المرتبة الثانية من الأهمية للمشروع الإيراني، وتحاول الدراسة رصد المشروع الإيراني في سوريا وحصاده بعد سنوات من التدخل الناعم والسيطرة المالية، وصولاً إلى التدخل العسكري والهيمنة الإيرانية على نظام بشار الأسد وما يملكه من أراض، بمحاولتها لتغيير المشهد الديموجرافي في سوريا كثمن لحمايتها للطائفة العلوية في البلاد.

ثم تأتي الدراسة الثالثة في هذا الباب بعنوان: اليمن ما بعد عاصفة الحزم- مسارات التغيير والإصلاح»، حيث تسلط الضوء على تلك الدولة المهمة في ركن الخليج العربي ذات الموقع الاستراتيجي على باب المندب، وأثر عاصفة الحزم عليها لقطع الأصابع الإيرانية في البلاد. ثم تحاول أن تستشرف مسارات التغيير والإصلاح على يد أبناء البلاد.

كما كانت لبنان إحدى الدول المهمة في المشروع الإيراني، لذا أفردنا لها دراسة بعنوان: ««حزب الله» قراءة في أبعاد دوره الإقليمي»، لرصد ذلك الذراع الإيراني المسمى بـ «حزب الله» في لبنان، وقراءة في أبعاد دوره الإقليمي والذي يعد أهم الأدوات المذهبية العسكرية للدولة الإيرانية، ويعد نموذجًا لطهران تريد تكراره في مختلف الدول التي تتدخل فيها بهدف التوسع الإقليمي.

ثم دراسة الاختراق الإيراني الناعم في إفريقيا ومآلاته على الأمة العربية في ظل الربيع العربي. ثم «المد الإيراني في إندونيسيا .. الأدوات والتداعيات»؛ حيث ترصد تلك المنطقة المهمة من النفوذ الإيراني والمتاخمة لحدود الدول العربية؛ سواء في إريتريا والسودان أو في دول جنوب الصحراء، بما يمثل نفوذًا ناعمًا للدولة الإيرانية.

ثم تأتي خاتمة الباب بدراسة نحو استراتيجية سياسية لاحتواء الجماعات الشيعية العربية.

أما **الباب الرابع** فيتعلق بالعلاقات الدولية، ويبدأ بدراسة: «قراءة في الاتفاقية الإيرانية النووية وأثرها على المنطقة»، بعد ذلك التطور الملحوظ في العلاقات الإيرانية الغربية عامة والأمريكية بصفة خاصة، وترصد الدراسة تداعيات ذلك التطور في العلاقة على المنطقة العربية، وتقدم قراءة في الاتفاقية النووية، وتحلل آثارها ونتائجها.

أما الدراسة الثانية فكانت بعنوان: «تحالفات قلقة: دول الخليج ومعضلة الموازن الاستراتيجي للقوة الإيرانية»، وتتحدث عن معضلة تحمل دول الخليج بصفة أساسية كونها أصبحت الموازن الاستراتيجي للقوة الإيرانية، وذلك بعد الانسحاب الجزئي من الولايات المتحدة من الصراع وتصدر الدول الخليجية لهذا العبء، حيث تلعب فيه الدولة السعودية الدور القائد وتحملت على كاهلها العبء الأكبر لعاصفة الحزم.

في حين جاءت دراسة: «إسرائيل وإيران بين الثوابت الاستراتيجية والمتغيرات التكتيكية»، لترصد العلاقات الإيرانية الإسرائيلية، وتحلل ثوابتها الاستراتيجية ومتغيراتها التكتيكية.

وجاء **الباب الخامس** ليرصد العمل الإسلامي في المنطقة، ويبدأ بدراسة عن اليمن بعنوان: «خناجر الحوثيين وآليات التدافع لدى الإسلاميين»؛ حيث ترصد الدراسة التفاعلات السياسية والقبلية بين الحوثيين وبين الإسلاميين اليمنيين، وترصد أجواء السياسة في البلاد ما قبل عاصفة الحزم.

أما الدراسة الثانية فكانت بعنوان: «الإعلام الفضائي الشيعي بين الاختراق والموجهة السنية»، وتتعلق بالعمل الإسلامي الخاص بالمجال الإعلامي، وتلك الحرب الفضائية المستعرة التي تنطلق من قواعد الشيعة في المنطقة، وترصد الدراسة كيفية مواجهة الإعلام الشيعي بتقديم إعلام سني رصين يستطيع الرد على افتراءات وتلفيقات الحرب الدعائية الشيعية برعاية إيرانية.

في حين جاءت خاتمة التقرير **بالباب السادس** المعنون: «قضايا اقتصادية»؛ وجاء فيه دراستان الأولى كانت بعنوان: «النتائج الاقتصادية للاتفاق النووي ورفع العقوبات، وانعكاسات ذلك على الصراع في المنطقة»، وتعالج الاتفاق النووي الإيراني من وجهة نظر اقتصادية بتحليل نتائجه وتداعيات رفع العقوبات، وانعكاسات ذلك على الصراع في المنطقة.

بينما جاءت الدراسة الثانية بعنوان: «استخدام النفط كسلاح في مواجهة المشروع الإيراني .. أثره وتداعياته»، حيث يحلل الباحث أهمية النفط ودوره كأداة وسلاح لمواجهة المشروع الإيراني، ويرصد مكامن القوة والضعف في ذلك السلاح الذي يعد سلاحًا متبادلاً لكل من العرب وإيران.

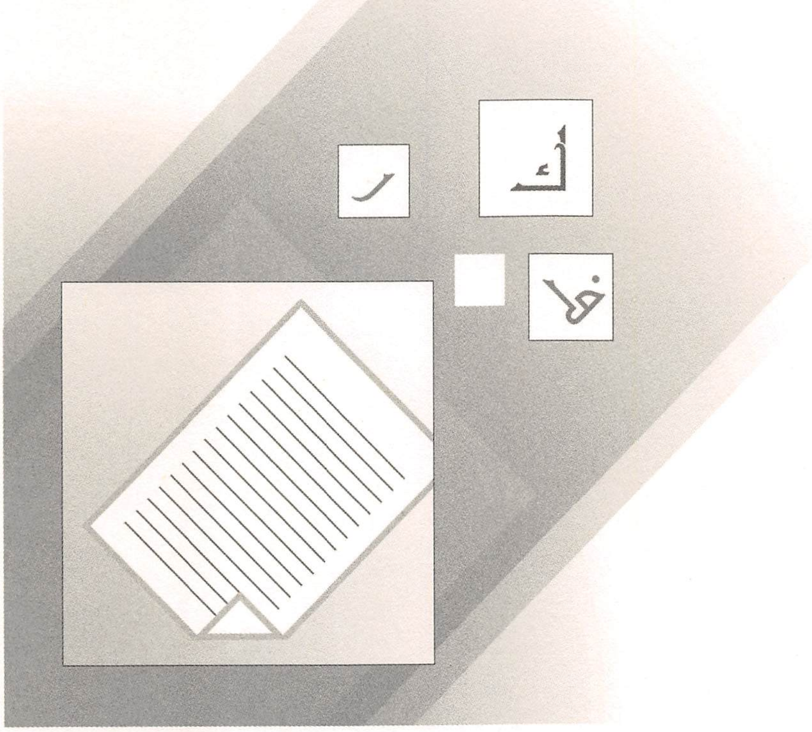
والله نسأل التوفيق والسداد

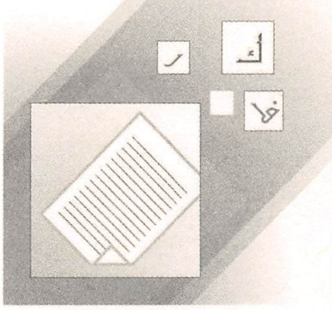
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الفهرس

الباب الأول

النظرية والفكر





نحو مشروع (إسلامي سُني) مواجِه

د. عبد العزيز كامل

محاضر جامعي

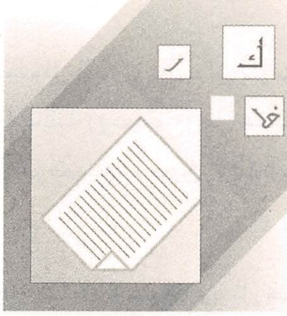
ملخص الدراسة

في زماننا المعاصر، وداخل عالمنا الإسلامي، بل في منطقتنا العربية على وجه الخصوص؛ يتنافس اليوم أو يتصارع عدد من المشروعات المعادية على أرضنا، لإذلال كرامتنا واقتسام ثرواتنا وانتهاك مقدساتنا، ومسخ هويتنا -نحن المسلمين السُنة- نعم؛ نحن المسلمين السنة، فمهما كانت غرابة هذه الحقيقة على بعض الأذهان والأسماع؛ فهي واقع الأحداث منذ نحو قرن من الزمان، فمع قليل من التأمل سنجد أن كل المشروعات المعادية في المنطقة وما حولها لا تستهدف في الأساس إلا الإسلام السني.

الصورة صارت عكسية بالنسبة للمسلمين السُنة الذين يمثلون عموم الأمة، فبعد أن كانوا ملء سمع الدنيا وبصرها، وكانوا عنوانًا للمجد والقوة، وعندهم حواضر العمران وحواضن الحضارة، وبعد أن كانت منارات العلم ومشاعل النور تتلألأ في آفاق بلادهم؛ صاروا – اختصارًا – على العكس من كل ذلك. إذ تحول عموم المسلمين الذين يمثل أهل السنة غالبيتهم إلى كيانات بلا مشروع، بل بلا مشروعية، خاصة بعد أن تسلطت عليهم الحكومات العلمانية التي قامت على أنقاض الخلافة التركية، فوزعت تلك الحكومات بعلمانيتها عمالتها بين مختلف المشروعات المعادية للأمة... فهل تصورنا ذلك ونحن نتحدث عن المشاريع..؟ هل تصورنا أن الأمة -في ظل العلمانية – لم تكن فاقدة لمشروع راشد خاص بها فحسب؛ بل صار العلمانيون يوظفون إمكاناتها ومقدراتها ومستقبل أجيالها لدعم مشروعات أعدائها؟!.. ربما تكون هذه هي الحقيقة الأكثر مرارة من حقيقة غياب المشروع الإسلامي السني لنحو مائة عام أو يزيد.

نحن أمام حقيقة تقول: إن كل أمة غير قادرة على السير في إطار مشروع يقود إلى كيان جاد قوي جامع؛ ستظل بلا حاضر ولا مستقبل ولا تمكين، في حين أن الأمم التي تقطع طريقها ضمن مشروع خاص بها ستصل حتمًا إلى مرحلة الكيان، ضمن المكان والزمان الذي تنشط فيه، مهما كان فقدها أو فقرها في الرصيد بين الأمم عبر التاريخ. وتجارب الشعوب في ذلك أكثر من أن تُحصَر، فأين كان الأمريكيون -الشماليون والجنوبيون-؟ وأين كان الاستراليون واليابانيون والكوريون؟ بل أين كان -حتى عقود قليلة- اليهود والألمان؟ بل الإيرانيون أنفسهم، قبل أن يفرضوا مشروعهم ومشروعيتهم على العالم..؟!

ولما كان لكل أصحاب ملة أو نحلة في عصرنا وقبل عصرنا مشروعهم الخاص بهم والمنطلق من عقائدهم وأيديولوجياتهم دون مواربة أو استخفاء أو استخذاء: كـ(المشروع الصهيوني اليهودي)، و(المشروع الغربي المسيحي)، و(المشروع اليساري الشيوعي)، و(المشروع الإيراني الشيعي)، و(المشروع القومي العربي العلماني)، و(المشروع الكردستاني القومي العلماني)، فكذلك يجب أن يكون لأهل السنة مشروعهم الخاص بهم والمعلن باسمهم ووصفهم والمنطلق من عقائدهم وخصائص طائفتهم التي نطق الوحي المعصوم بأنه لا ملة ولا طائفة على الحق الكامل غيرها.



نحو مشروع (إسلامي سُني) مواجِه

د. عبد العزيز كامل

محاضر جامعي

مهما كان الحديث عن المشروع الإيراني الفارسي الشيعي، من حيث التهويل أو التهوين، ومن حيث المخاطر الواقعة أو المتوقعة، ومن حيث آثاره الآنية أو المستقبلية؛ فإن ذلك المشروع مثّل ويمثّل وسيظل يمثل في المستقبل المنظور -والعلم عند الله- تحديًا عمليًا سافرًا، من الذين يحملون لواء تشويه الدين وتلويث العقيدة؛ في مواجهة الذين يحملون راية الإسلام الصحيح، ويتحملون مسئولية الدعوة إليه، والدفاع عنه؛ وهم عموم أهل السنة الذين يمثلون جمهور الأمة وسوادها الأعظم على مر التاريخ القديم والمعاصر.

ومع أن الفرقة الشيعية مقارنة بطائفة أهل السنة ظلت عبر التاريخ الإسلامي، وحتى يومنا هذا، أقلية في الكم والكيف، فقد تجاوزت في السنوات الأخيرة قدرها بما جعلها تهدد كل ما حولها من البلدان والشعوب السنية. وذلك يبرهن على مدى اتساع الهوة بين ما نحن عليه أهل السنة وما ينبغي أن نكون عليه. فالشيعة الذين يدّعون أنهم يمثلون الإسلام الصحيح؛ لم يكن لهم اعتبار على مر التاريخ إلا في ومضات وقتية وبقاع محدودة، في لحظات ضعف أو فُرقة في المسلمين، وبدعم وتأييد من أعداء المسلمين في مقابل خيانات ومؤامرات ضد عموم الأمة المسلمة.

وقد كانت عقائد الإمامة الخرافية التي تعتمد على إيقاف مسيرة التاريخ حتى خروج المهدي المزعوم لتخليص أتباعه؛ قدرًا ربانيًا تسبب في كفّ شرهم عن أمة الإسلام على مدى تاريخ طويل، حتى قام (الخميني) بثورة على تلك السلبية في العقيدة الإمامية، قبل ثورته على الأسرة البهلوية، فأصبح للشيعة - الخاملة تاريخيًا- مشروع نشط، يصفونه بأنه حتمي ومصيري؛ لأنه تصحيح لمسار التاريخ الذي سار على عكس ما يشتهون. وكان تبني الشيعة لمشروع عملي في الانبعاث الإيجابي من جديد؛ سببًا في التحول من السلبية والهروب من الواقع؛ إلى الفاعلية وصناعة الواقع، تمامًا كما حدث ولا يزال يحدث مع (المشروع الصهيوني) الذي تجاوز أفكار «الخلاص المسيحاني» إلى التحرك والتخلص الميداني منذ أكثر من مائة عام.

وبينما حاول المشروع الشيعي اللحاق بالمشروعات الأخرى المعادية لعموم الشعوب السنية وبخاصة العربية؛ فقد ظل المشروع السني فاقدًا للفاعلية، ومحرومًا من الزعامة، بل مفتقدًا حتى للحضور الذهني والتعود اللفظي، فلا تزال الآذان تستغرب - إن لم تستجهن- تعبير(المشروع السني)، مع إلفها وتعود أسماعها على مصطلحات من قبيل: المشروع القومي.. المشروع الصهيوني.. المشروع الأمريكي.. المشروع الكردستاني.. المشروع الشيعي.. أو الإيراني.. أو الفارسي!!

نشأ للشيعة مشروع توسعي بالرغم من قيامه على خرافات وأساطير؛ لكنه اعتمد الإيجابية العملية سبيلاً للوصول للمأمول، ولو كان قفزًا على الحق والحقيقة، وتجاوزًا للمسلّمات التاريخية والمعطيات الجغرافية والديمغرافية.

الصورة صارت عكسية بالنسبة للمسلمين السُنة الذين يمثلون عموم الأمة، فبعد أن كانوا ملء سمع الدنيا وبصرها، وكانوا عنوانًا للمجد والقوة، وعندهم حواضر العمران وحواضن الحضارة، وبعد أن كانت منارات العلم ومشاعل النور تتلألأ في آفاق بلادهم؛ صاروا – اختصارًا – على العكس من كل ذلك. إذ تحول عموم المسلمين الذين يمثل أهل السنة غالبيتهم إلى كيانات بلا مشروع، بل بلا مشروعية، خاصة بعد أن تسلطت عليهم الحكومات العلمانية التي قامت على أنقاض الخلافة التركية، فوزعت تلك الحكومات بعلمانيتها عمالتها بين مختلف المشروعات المعادية للأمة... فهل تصورنا ذلك ونحن نتحدث عن المشاريع..؟ هل تصورنا أن الأمة -في ظل العلمانية – لم تكن فاقدة لمشروع راشد خاص بها فحسب؛ بل صار العلمانيون يوظفون إمكاناتها ومقدراتها ومستقبل أجيالها لدعم مشروعات أعدائها؟!.. ربما تكون هذه هي الحقيقة الأكثر مرارة من حقيقة غياب المشروع الإسلامي السني لنحو مائة عام أو يزيد.

إن الأمة -في ظل العلمانية - لم تكن فاقدة لمشروع راشد خاص بها فحسب؛ بل صار العلمانيون يوظفون إمكاناتها ومقدراتها ومستقبل أجيالها لدعم مشروعات أعدائها؟!.. ربما تكون هذه هي الحقيقة الأكثر مرارة من حقيقة غياب المشروع الإسلامي السني لنحو مائة عام أو يزيد.

نحن أمام حقيقة تقول: إن كل أمة غير قادرة على السير في إطار مشروع يقود إلى كيان جاد قوي جامع؛ ستظل بلا حاضر ولا مستقبل ولا تمكين، في حين أن الأمم التي تقطع طريقها ضمن مشروع خاص بها ستصل حتمًا إلى مرحلة الكيان، ضمن المكان والزمان الذي تنشط فيه، مهما كان فقدها أو فقرها في الرصيد بين الأمم عبر التاريخ. وتجارب الشعوب في ذلك أكثر من أن تُحصَر، فأين كان الأمريكيون -الشماليون والجنوبيون-؟ وأين كان الاستراليون واليابانيون والكوريون؟ بل أين كان -حتى عقود قليلة- اليهود والألمان؟ بل الإيرانيون أنفسهم، قبل أن يفرضوا مشروعهم ومشروعيتهم على العالم..؟!

إذن؛ لا بد من طرح السؤال الذي يجب أن نتولى بأنفسنا الجواب عليه بشفافية ووضوح: هل هناك مشروعات معادية قائمة، موضوعها نحن، وهدفها نحن؟

في زماننا المعاصر، وداخل عالمنا الإسلامي، بل في منطقتنا العربية على وجه الخصوص؛ يتنافس اليوم أو يتصارع عدد من المشروعات المعادية على أرضنا، لإذلال كرامتنا واقتسام ثرواتنا وانتهاك مقدساتنا، ومسخ هويتنا -نحن المسلمين السُنة- نعم؛ نحن المسلمين السنة، فمهما كانت غرابة هذه الحقيقة على بعض الأذهان والأسماع؛ فهي واقع الأحداث منذ نحو قرن من الزمان، فمع قليل من التأمل سنجد أن كل المشروعات المعادية في المنطقة وما حولها لا تستهدف في الأساس إلا الإسلام السني، وعلى حسب قرب أصحابه من منهج السنة؛ ذلك لأن الأخذ بها منهجيًا -في نظرنا ونظرهم- يمثل الإسلام نفسه، الذي تعاديه الكيانات الكافرة والقوى الملحدة والفرق الضالة.

ولأن العرب هم قلب العالم الإسلامي وروحه؛ فإن العرب السنة هم الأولى بالبدء والأقرب للعداوة بدوافع العنصرية، إضافة إلى الدوافع الدينية والمذهبية. فبهذين الدافعين – الديني والعنصري - يتنافس أصحاب الكيانات والديانات بمشروعاتهم في حربنا وإلحاق الأذى بنا.

- فالمشروع الصهيوني (اليهودي) العالمي الذي يعادينا دينيًا وعنصريًا لم ينشط بإفساده في مكان في العالم بقدر ما نشط في بلاد العرب السنة.

- ومشروع الهيمنة الأمريكي (البروتستانتي) لم يجد رعاة البقر فيه مزرعة أكثر حلبًا للثروات ولا أقرب جلبًا للغنائم من بلاد العرب السنة.

- والمشروع الاستعماري الأوروبي (الكاثوليكي) لم يكن في عهود الاستعمار مشغوفًا بنهب وتخريب بلاد في العالم قدر انهماكه في استلاب بلاد العرب السنة.

- وحتى الروس (الأرثوذكس) ظلوا -ولا يزالون- ينافسون الغرب في التسلل والهيمنة على بلاد العرب السنة.

- واليوم.. لا يجد المشروع الفارسي الإيراني الشيعي أرضًا أخصب ينصب عليها خيامه وينشر فيها عسكره قدر ما يجد في بلاد العرب السنة، بل إن هذا المشروع الفارسي الإيراني الشيعي؛ لم ينشأ أساسًا إلا ضد العرب من أهل السنة.

- وحتى المشروعات القومية العلمانية في البلاد العربية؛ فإنها - مهما طنطنت باسم العروبة ودندنت حول الوطنية - فإن أصحابها لم يستهدفوا بالعداء والإقصاء والإلغاء إلا رموز الأصالة والحفاظ على الهوية من رواد وأنصار النهوض والعودة للهوية السنية في الحياة الإسلامية!

ليس معنى ذلك أن أهل السنة من غير العرب مرضيّ عنهم أو مستثنون من العداء والعدوان؛ لا.. فأحوال عموم المسلمين السنة في أفغانستان وباكستان وإيران نفسها، وفي والهند وغيرها من بلدان آسيا وإفريقيا؛ تشهد بالاستهداف لهم والاستخفاف بهم، على قدر قربهم وأخذهم من الإسلام الصحيح الذي لا يمثله إلا منهاج السنة.

أين أهل السنة من صراع المشروعات هذا على أرضهم وبين شعوبهم؟ أين مشروعهم المضاد، الساعي للصعود والصمود...؟ قد يقال: إن (المشروع الإسلامي) عمومًا موجود، والمنظرون المتحدثون حوله كثر، والساعون لتنفيذه لا يدخرون وسعًا في إحيائه في مختلف جوانب الحياة، ولكن المعوقات أكبر من القدرات، والمعطلات فوق الطاقات.. والجواب نعم؛ قد يكون بعض هذا أو كل هذا صحيحًا، ولكن هناك تساؤلات:

- إذا كان المقصود بالمشروع الموجود هو الأساس النظري العام.. فنقول: أين هو؟ ومن وضع أسسه؟ ومَن دوَّن تفاصيله؟ وأين هي الضوابط المنهجية فيه اعتقاديًا وتشريعيًا؟

- وإذا كان التطبيق العملي الخاص لهذا المشروع هو تفاعلات العمل الإسلامي منذ سقوط الخلافة وحتى اليوم؛ فالسؤال.. مَن وضع معالم هذا العمل؟ ومن التزم بحدودها؟ ومن لم يلتزم؟ وأين هو الخيط الناظم الموحَد والموحِد لهذا العمل على مدى ما مضى من عقود وسنوات، أين القيادة وأين الكيان، وأين الرباط الجامع لهؤلاء الإسلاميين في ذلك العمل ذي التضحيات الكثيرة والثمرات القليلة؟

- وإذا قيل: إن المعوقات كانت كبيرة.. أليست الطاقات المعطلة كانت أكبر، بسبب التفريط في فريضة الاعتصام بحبل الله، وقلة التعاون على البر والتقوى؟ وندرة توظيف الإمكانات أو سوء توظيفها...؟

الإشكال أنه ليست هناك جهة تتوجه لها تلك السؤالات؛ لأنه ليس هناك في الحقيقة مشروع موضوع، ولا أصحاب له يسألون أو يساءلون.

جدية وطموح المشروعات المنافسة:

لقد قطعت كل المشروعات المعادية أشواطًا من مسيرتها على أكوام الركام المتبقي من مشروعنا السني الذي أصبح بلا صاحب ذي مسئولية، وبلا زعامة عامة مجتمع عليها، أو قوامة موثوق فيها.

فالمشروع الصهيوني قد نصب خيمة عهده القديم في قلب أرض الشام، وعلى ربوع الأرض المقدسة في فلسطين منذ أكثر من ستين عامًا، واضعًا يديه على أكبر مساحة من أرضها، وأقدس بقعة في ساحاتها، وهي القدس والأقصى. كما قطع أشواطًا على طريق (إسرائيل الكبرى)، وكان آخر ذلك حروب أمريكية روسية بخطط يهودية لاجتياح العراق وسوريا للوصول إلى الفرات،

تمهيدًا لاستباحة أرض النيل بمعونة حلفائه.

- والمشـروع الأمريكي والغربي المسـاند والمشـارك للمشـروع الصهيوني في وجهتـه وهويته؛ أحكم القيد على رقـاب أكثر الأنظمة العربية حتـى صارت كأنها ولايات مكملة للاتحاد الأمريكي أو الاتحاد الأوربي!

- والمشـروع الروسـي خرجت دببتـه بدباباتها من بياتها الشتوي عائدة للتطلع إلى الصيد الثمين عندما تذوب جبال الجليد فوق رُبَا الشام وربما العراق ومصر واليمن!

وها هو المشـروع الفارسي يسابق بقية المشروعات، ويحـاول اختطـاف ثمرات سـعيها ومكرها لحسـابه الطائفـي العنصـري البغيض، فـي تفاصيل عريضة، ليس هذا موضع بسطها، لكنها تشير بمجملها إلى أن أهل السنة في بؤرة استهداف المشروع الشيعي برمته، فهـو همهم الأول - ويـكاد أن يكون الأخير-؛ حيث لا عـدو حقيقيًا لهم بالأمس ولا اليـوم ولا غدًا أكثر ولا أكبر من أهل السنة، لذلك فمشروعهم مشروع صدام وانتقـام، قد تتأجل بعض فصوله.. ولكنها لن تلغى!.. قد تفشل بعض خططه.. ولكنها لا تيأس.

المشروع الشيعي وحتمية الصدام:

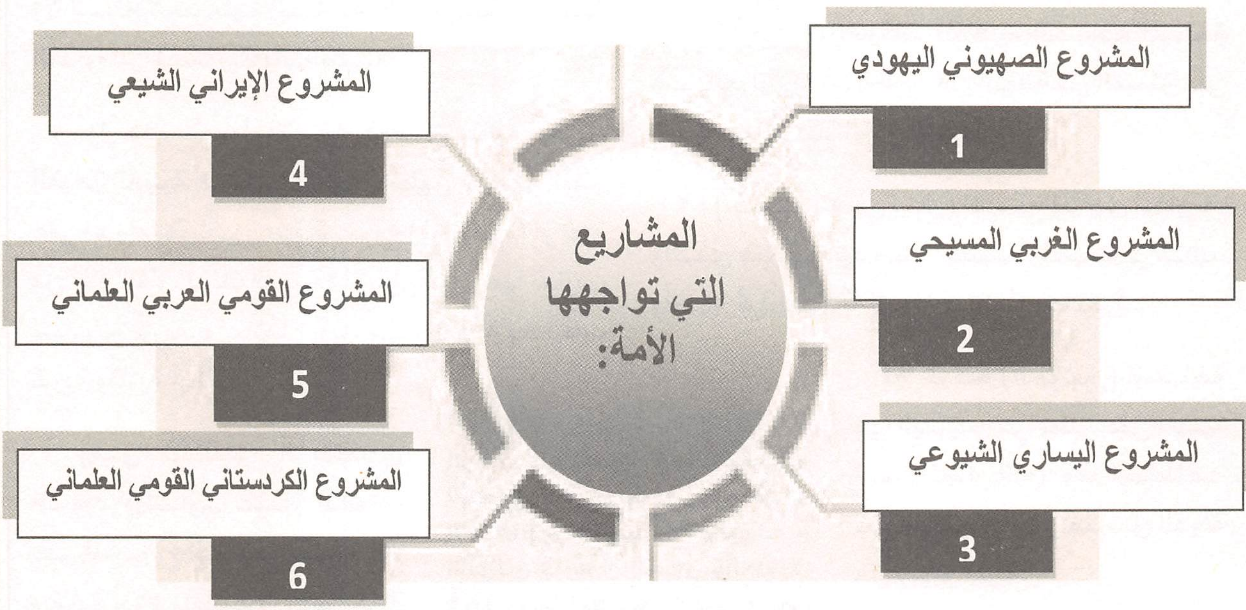
من تأمل جوانب وأبعاد وأصول المشـروع الشـيعي؛ يجده قد أعد لصدام متعدد الفصول، ولهذا المشـروع أبعـاد كثيـرة؛ اعتقادية تاريخيـة، وعنصرية طائفية، وسياسـية واقتصاديـة، وعسـكرية. وكلهـا متداخلة يُخـدِّم بعضهـا على بعـض، في منظومـة قائمة على (أيديولوجيـا) مذهبية مهدوية خلاصية ثأرية تشـمل عامـة الشـيعة وخاصتهم فـي العالم، وهـي موجهة ومجبّهة ضد أهل السنة خاصتهم وعامتهم في العالم، هـذا بالرغـم مـن أن أهل السـنة اليـوم الذين تمثل عامتهم الأكثرية المطلقة بالنسـبة لطوائف المسـلمين ليسـت لهم أية (أيديولوجيا) ضد هؤلاء، ولا مشـروع يجمـع أنظمتهم، أو يوحّد توجـه حكوماتهم ضد هذا الاستهداف المبيت المبين.

لسنا هنا بصدد استعراض تفاصيل المشروع الشيعي الإيراني، ولسـنا بصدد التعرض لـكل أبعاده الفاجعة المتنوعة؛ ولكن ما يلامس طبيعة البحث هنا هو البعد المتعلـق بالموقف الديني والعنصـري تجاهنا نحن أهل السنة.

البعد الاعتقادي المعلن في المشروع الشيعي خطير، وجدير بأن يُعاد تقليبه لتقريب فهمه، ولتشريح غاياته وإدراك مراميه، لأجل تدارك مخاطره وتجنب مفاسده والتصـدي لمؤامراتـه. لقد نجحت إيران في تقسـيم المجتمعات التي بها وجود شـيعي، فذهبت بالانسجام المجتمعـي الذي كان موجـودًا قبل الثـورة الخمينية، وجذبـت إلـى جانبها القسـم الشـيعي فـي كل قُطر تحت قيادة مركزية دينية، تضفي على نفسـها صفات العصمة؛ وزعامات أخرى سياسية، تابعة للدينية، تريد الظهور باحتكار الحكمة. في حين يبقى أهل السنة بلا قيادة جامعة، لا سياسية ولا دينية!

الفـارق بين تأثيـر المذهب المعمول به في المشـروع الشـيعي، وبين المذهـب غير المعمول به في المشـروع السـني (غيـر الموجود) طـوال ما مضى مـن عقود؛ هو أن المذهب الشـيعي له حماسـته وقادته ومنظروه ومنفذوه، في حين لم يتبلور لأصحاب المذهب السـني مشروع رشيد سديد بعدُ. وربما يكون من أكبر أسباب ذلك؛ أن مذهب اللامذهب المسـمى بـــ (العلمانية) قد فرض أصحابـه بنفاقهم وغدرهم كامل السـطوة والسيطرة على بلاد السنة لأكثر من عشرة عقود.

المشروع الشـيعي الإيراني-ومنذ ثلاثة عقود فقط- ملك الأيديولوجيا الجامعة والتكنولوجيا الخادمة، مع ترابط بين الرعاة والرعية، في المركز والفروع، وهو ما وفّر إمكانات التطوير والتجييش والتثوير لدى جماهير هائجـة تحمل طموحًـا جامحًا لنصـرة قضية تحيى وتمـوت من أجلها. فـي حين أن الشـعوب في البلاد السـنية المسـتهدفة بالمشاريع الشـيعية والصهيونية



والصليبية، لم تعد غالبيتها في ظل النفوذ العلماني المتقلب؛ تحمل أية قضية غير أوهام القومية الزائفة والوطنية الفارغة، التي لم تصمد في أيام الخلافات المذهبية والاختلافات العنصرية، فمزقتها تلك الفتن كل ممزق.

الشرعية الدينية في المشروع الشيعي لا تنفصل عن الشرعية السياسية، بل لا قيمة لها إلا بالشرعية الدينية، وهذا هو الذي أوجد معنى (الجماعة) عند الشيعة، وقد كان أهل السنة و(الجماعة) أولى بهذا!

الشرعية الدينية عندهم لا تعني شيئًا آخر غير قواعد المعتقد الإمامي الاثنا عشري، بانحرافاته وخرافاته التي صيغت في أصول قامت على حراستها مؤسسات سياسية وعسكرية وإعلامية وتعليمية.

وأبرز تلك الأصول الاعتقادية:

١- الاعتقاد بوجود اثنا عشر إمامًا (معصومًا) من أهل البيت، لا حق لغيرهم في الإمامة والخلافة.

٢- يعتقدون أن هؤلاء منصوص على أسمائهم وأعدادهم في الوحي المعصوم الذي لا يطّلع عليه غيرهم.

٣- هؤلاء الأئمة الاثنا عشر يملكون الشفاعة، فيملكون إدخال عامة الشيعة الجنة إذا استجابوا لهم وأطاعوا أمرهم.

٤- تكفّر الشيعة الإمامية كل من حل محل الأئمة في الحكم والإمامة، ويكفّرون مَن وافق على إمامة غيرهم، ويسمون هؤلاء وأولئك (نواصب) أي: ناصبوا العداء لآل البيت.

٥- كل ما جاء في القرآن من ثناء على غير أئمتهم فهو تحريف.

٦- قبور هؤلاء الأئمة، وقبور سائر «الأولياء» من الشيعة مقدسة وواجب تعظيمها، وتحرير ما وقع منها تحت «احتلال» (النواصب).

٧- الكذب على (النواصب) عبادة، ويحل منهم ما يحل من الكفار.

٨- أخذ الثأر الديني من «قتلة» الحسين،

ومضطهدي الشيعة؛ دين في أعناق كل الطائفة، ولا يسلم لأحد منهم إسلامه إلا بالبرهنة على شدة العداوة لمن يصفونهم بالنواصب.

وحول هذه الأصول الاعتقادية الاستئصالية، تحاول القيادة الدينية للمشروع الشيعي الظهور بمظهر الثائر على الدوام، فمشروعهم مشروع (ثأر وثورة) أو ثورة من أجل الثأر، لذلك فالقيادة الإيرانية وأذرعها تمارس سياسة ثورية، وإعلامًا ثوريًا، ودعوة ثورية وعلاقات ثورية وثأرية أيضًا!

ومن المنطلق الاعتقادي الثوري والثأري، عمل القائمون على المشروع الشيعي على إنشاء وتقوية أذرع سياسية وعسكرية في المناطق التي بها وجود شيعي، وجرى تصنيع وتوزيع زعامات دينية تتولى قيادة تلك الأذرع، بما يجعل كلاً منها مشروعًا فرعيًا، دينيًا وسياسيًا وعسكريًا في الوقت ذاته؛ وقائمًا بذاته، وداعمًا للمشروع الأصل.

البُعد العنصري في المشروع الإيراني لا يقل خطرًا عن البُعد الاعتقادي، فالمشروع الشيعي الإيراني فارسي الهوى والهوية، فهو كما يعتمد على بغض وكراهية أهل السنة مذهبيًا، فإنه يقوم على ازدراء واحتقار العرب عنصريًا.

وقد تحقق لإيران من خلال تلك الأذرع انتشار وتمدد لم يكن يخطر على بال أحد، فلم يكد يمضي على الثورة الإيرانية ربع قرن، إلا وقد سيطرت من خلال أذرعها على أربع عواصم عربية من المنطقة التي يسمونها (إقليم جنوب غرب آسيا)، والتي يريدون أن يجعلوا منها وطنًا قوميًا للشيعة. وتلك العواصم هي: (بغداد، ودمشق، وبيروت، وصنعاء). ويتهيأ القائمون على المشروع الشيعي-وقت كتابة هذه السطور- للوثوب على عاصمة أخرى عربية خامسة، وهي المنامة عاصمة البحرين، وهم لا يكفّون عن المناوشات والمشاغبات بين آن وآخر في كل من الكويت والمملكة العربية السعودية.

لقد استطاعت إيران استكمال الجزء الأكبر مما يسمى (الهلال الشيعي) من خلال استعانتها بالأذرع التالية:

١- الأحزاب والحركات المذهبية الشيعية المسلحة في العراق، والتي نجحت في النهاية في الهيمنة على الحكم هناك بعد الغزو الأمريكي.

٢- (حزب الله في لبنان) المسلح بدعوى المقاومة، والذي فرض وجوده على المشهد السياسي هناك، وأصبح كيانًا موازيًا للدولة سياسيًا وعسكريًا.

٣- حركة (الحوثيين) المسلحة في اليمن، والتي تطلق على نفسها اسم (أنصار الله)، وقد استطاعت بسط نفوذها على مفاصل الدولة في شهور قليلة.

٤- الحركات الشيعية المسماة (حزب الله) في دول الخليج، والتي بدأت في التسلح بعد أن ظلت في طور الكمون طويلاً، وصارت تعلن عن نفسها مؤخرًا في الكويت.

٥- ويحاول الشيعة إيجاد موطئ قدم لهم في فلسطين ومصر من خلال أنصار أو متحالفين، بعد أن تسللوا ثم توغلوا إلى الداخل السوري، وأصبح وجودهم العسكري هناك جزءًا من الواقع السوري.

العنصرية في خدمة المذهبية:

البُعد العنصري في المشروع الإيراني لا يقل خطرًا عن البُعد الاعتقادي، فالمشروع الشيعي الإيراني فارسي الهوى والهوية، فهو كما يعتمد على بغض وكراهية أهل السنة مذهبيًا، فإنه يقوم على ازدراء واحتقار العرب عنصريًا. وكراهية الفرس للعرب لا تقل عن كراهية اليهود لهم، ومن العبارات المتداولة شعبيًا عند الإيرانيين الفرس: «العربي في الصحراء يأكل الجراد، بينما كلب أصفهان يشرب الماء البارد»، وعندما يريد الإيراني التعبير عن كراهيته ورفضه لشيء، فإنه يقول: «لا أحب كذا، كما لا أحب حليب

الناقة ورؤية العربي»!

الحقد الفارسي على العرب له جذور تاريخية، فعندما كان للفرس إمبراطورية هي إمبراطورية كسرى، كانت المناطق العربية المجاورة لها خاضعة لنفوذ الفرس، ولم يكن للعرب طيلة علو الفرس كيان مهيب إلا عندما جاء الإسلام، فلم يكد يمضي على بدء انتشاره ربع قرن، حتى أسقط إمبراطورية الفرس المجوس، وأطفأ نارهم التي كانوا يعبدونها ويقدسون استمرار اشتعالها في إيوان كسرى، وعندما دخل الفرس في الإسلام، كان منهم من دخل صادقًا، وهناك من دخلوا منافقين متظاهرين بالإسلام والاستسلام، لكن قلوبهم ظلت منطوية على الكره والحرب والرغبة في الثأر من العرب ومن دينهم الذي فتحوا به بلاد فارس. وعندما نشأ مذهب التشيع في العراق وجد الضالون من الفرس ضالتهم فيه، ولهذا عد كثير من أهل العلم مذهب الرفض من صور النفاق، فهو يقوم على إظهار خلاف الباطن، ولذلك ألحقوا مذهب التشيع بالمذاهب الباطنية المنحرفة عن التوحيد.

المحاولات الفارسية للفتك بالعرب وهدم كياناتهم السياسية عبر التاريخ كثيرة، ومن ذلك مؤامرات وحركات (أستاذ سيس) سنة ١٣٦هـ، و(بابك الخرمي) سنة ٢٠٢هـ، والأفشين سنة ٢٢٤هـ، و(مرداويخ) سنة ٣٢٢هـ وغيرهم.

وقد نشأت سلطات ذات أصول فارسية عبر التاريخ الإسلامي، ظلت محتفظة بالتوجهات العدائية لكيانات ودول أهل السنة، مع أنهم كانوا هم الأغلبية المذهبية في الأمة، ومن هذه السلطات والكيانات (دولة البويهيين) و(الساسانيين) و(الزيديين)، ثم جاءت الدولة الصفوية التي أسسها إسماعيل الصفوي في إيران سنة ١٥٠١م لتتوج المسعى الفارسي للانتقام من أهل السنة ومن العرب، وقد ناصبت تلك الدولة الصفوية دولة الخلافة العثمانية العداء، من الناحيتين المذهبية والعنصرية معًا، فالفرس يكرهون الترك عنصريًا أيضًا، وكراهيتهم زادت للأتراك مذهبيًا؛ لتزعمهم العالم السني لنحو خمسة قرون.

ووقف الصفويون الفرس في صف الروس والبرتغاليين والهولنديين والإنجليز ضد الأتراك العثمانيين في الحروب، ولما أسقط الأفغان السنة دولة الصفويين عام ١٧٢٢م عادت الدولة (القاجارية) ذات التوجه الشيعي لتستأنف العداوة للدولة العثمانية، حتى سقطت الدولتان بعد الحرب العالمية الأولى، فجاءت الدولة البهلوية الشاهنشاهية - (آل بهلوي)-، ولكن تلك الدولة رغم علمانيتها ظلت على عدائها للعرب من ناحية عنصرية أكثر منها مذهبية، إذ لم يكن للانتماء السني أيّ أثر سياسي يُخشى منه بعد سقوط الدولة العثمانية.

تعتبر إيران نفسها بعد الثورة الخمينية الوريث الشرعي لإمبراطورية الفرس، ولذلك فهي تعد دول الخليج امتدادًا لمناطق النفوذ الفارسي الذي لا بد من استرجاعه.

ومع أن سكان إيران ليسوا كلهم من الفرس، وليسوا من الشيعة؛ فإن الدولة تتعامل مع الجميع وكأنهم فرس وشيعة. الفرس لا يشكلون أكثر من ٥٠٪ من مجموع عرقيات الشعب الذي يبلغ تعداده ٧٨ مليون نسمة، ومع ذلك يهيمن الفرس على مجموع عناصر الشعب الإيراني، الذي يمثل الأتراك فيه ٢٣٪ والأكراد ١١٪ والعرب ٥٪ إضافة إلى البلوش والتركمان الذين يشكلون مع بقية الأعراق ٦٪ من الشعب. والعجيب أن غالبية الإيرانيين غير الفرس هم من أهل السنة، لكن دولة الخميني تتعامل بمنطق أنهم شيعة فرس.

لقد كان أهل السنة هم الغالبية المطلقة في إيران قبل استيلاء الصفويين على السلطة في عام ٩٠٧هـ - ١٥٠١م؛ حيث أجبر الصفويون أهل السنة على التشيع، بعد أن خيّروهم بينه وبين القتل، وذكر بعض المؤرخين أن الصفويين قتلوا نحو مليون من أهل السنة الذين أبوا التشيع.

البُعد العنصري المقترن بالبغض المذهبي، هما

وحدهما اللذان يفسران مواقف العداء المزمن خلال عصور الإسلام للسنة والعرب. وقد ورث المشروع الشيعي الراهن تلك الحمولة التاريخية من الضغائن والأحقاد، التي تحدث التاريخ عن عجائبها وغرائبها.

يذكر المؤرخون أن الجيوش العثمانية عندما اقتربت من فيينا، قال السفير النمساوي في فرنسا: «ما لكم حل لهذا الطاعون القادم – أي: الجيوش العثمانية – إلا الجيش الإيراني».

لقد بلغت كراهيتهم لأهل السنة أن يفضلوا بقاء النصارى على نصرانيتهم حتى لا يدخلوا الإسلام على المذهب السني، حتى قال بعض المستشرقين: «لولا الإيرانيين لكنا نقرأ القرآن في بلجيكا»!

تمتد هذه الأحقاد حتى عصرنا الراهن، فعندما هاجمت الحملة الصليبية الأمريكية كلا من أفغانستان والعراق في العشرية الأولى من الألفية الثالثة؛ قال (محمد علي أبطحي) نائب الرئيس الإيراني للشئون القانونية: «لولا التعاون الإيراني ما سقطت كابل وبغداد». وقد نشرت صحيفة الشرق الأوسط في ٢٠٠٤/٢/١م أن رئيس ما يسمى «مصلحة تشخيص النظام» في طهران في ذلك الوقت (هاشمي رفسنجاني)، قال: «لولا الجيش الشعبي الإيراني ودوره في دحر طالبان لغرقت أمريكا في مستنقع أفغانستان»!

وفي وقتنا الراهن ألقت إيران بكل ثقلها خلف طاغية الشام؛ ذي الانتماء الشيعي الموغل في الغلو، والواصل حد تأليه علي -رضي الله عنه-، وهو مذهب النظام العلوي النصيري. ومع أن ذلك النظام يتبنى ظاهريًا العلمانية القومية العربية البعثية، فإن ذلك لم يمنع إيران الفارسية من الاستماتة في الدفاع عنه، وكأن رجوع دمشق العربية السنية وعودتها إلى يد الشعب السوري السني الثائر، يوازي في الخطر سقوط طهران في يد عرب الأحواز!

ومن أراد تصور خطر هيمنة الشيعة على بقعة من بقاع أهل السنة اليوم، فليستحضر الخطر الذي مثله أسلاف شيعة اليوم في بلاد فارس ذات الأغلبية السنية عندما سيطرت عليها الطائفة الشيعية الصفوية، فأكرهت الناس- بالحديد والنار- على التشيع أو القتل أو الهجرة والفرار.

وليستحضر أيضًا واقع أهل السنة في العراق بعد أن غزاها الأمريكان، ثم سلموها لأذناب إيران، ليقوم الشيعة أصالة عن أنفسهم، ونيابة عن اليهود بالتنكيل بـ (بابل) «الزانية» كما تصفها التوراة المحرّفة عندما تتحدث عن أهل العراق!

وليستحضر من أراد تصور ما سيصير للسنة عند تمكن الشيعة، ما يجري اليوم على أرض سوريا من فظائع وأهوال ضد السوريين السنة، كدك المدن بالطيران من خلال البراميل المتفجرة، وهو ما تتضاءل أمامه أفعال اليهود ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

المشروع السني وحتمية الانطلاق:

مع أن المرحلة مرحلة نزال وقتال ضد المشروع الشيعي المتغول بمختلف الأسلحة في بلاد العرب والسنة؛ فإن ذلك لا يخفي حقيقة أنهم يواصلون نجاحهم في إطار مشروعهم ومن خلال خططه وبرامجه، ولكنه لا يلغي أيضًا حق أهل السنة وواجبهم نحو المضي في بلورة مشروعهم المضاد الخاص بهم، ولو تحت وقع المحارق والمعارك.. فالتاريخ لن يتوقف عند المشهد الذي نشهده اليوم، والمخاطر التي تواجه أهل السنة ليست مقتصرة على الخطر الشيعي، والبلدان المهددة بمشروعات الهيمنة والاستعلاء والاستيلاء في عالمنا الإسلامي السني ليست محدودة بالعراق أو الشام أو الخليج، كما أن الجيل الحالي ليس هو آخر الأجيال حملاً لأمانة بعث الدين ونصرته وحمايته وتجديده، فتلك واجبات دائمة تتوارثها الأجيال. ولا يصلح لجيل اليوم أن يؤجل واجباته إلى أجيال الغد.

مهمـــا يكن من واقع أهل السنة عربًا وعجمًا؛ فإن المشروع الإسلامي (السني) هو مشروع الأمة الحقيقي الواجـب إطلاقه، ثـم انطلاقه في مواجهة المشـروع الشـيعي وغيره من المشـروعات؛ لأن المشروع السني يعكـس هوية أمتنـا وخيريتها، ويعبـر عن خصائصها ودورهـا التاريخـي الماضـي، وإضافاتهـا الحضارية المسـتقبلية، في واقع إنسـاني يسـير اليوم بعيدًا عن معنى ومغزى وظيفة استخلاف الإنسان في الأرض.

هـذا المقال لا يقدم مشـروعًا، فالأمـر أكبـر وأخطـر مـن ذلك؛ ولكـن يطـرح الدعـوة مـن خلال خطـوط عريضـة للبدء فـي هذا المشـروع، والتداعي إلـى تبنيه من هذه الوجهة الخاصة التي لم تأخذ حقها من جدية البحث، فضلاً عن جديـة العمل، أعني بهـا: الاعتناء بالوجه والوجهة السـنية للمشروع الإسلامي.

وهـذا المشـروع فـي أبسـط تعريفاتـه هو: (اسـتئناف الحياة الشـاملة بالإسـلام الصحيح)، وبما أن السـنة - بمعنى السبيل والمنهاج - هي الترجمة الصحيحة للإسلام نظريًا، فالاستمساك بها وتطبيقها هو الطريـق إلى ذلك عمليًا، وأهلها قد مثلوا عبـر التاريخ التطبيق الأقرب للإسـلام واقعيًا، لذلـك وُجد مصطلح (أهل السـنة)، ليدل على المعنى الأخص والأدق لفهم الدين وتطبيقه، بعد أن اختلطت النسـبة للإسلام مع تفرق الأمة الذي أخبر عنه النبي -صلـى الله عليه وسـلم- في قولـه: (افترقت اليهود علـى إحدى وسـبعين فرقة، وافترقـت النصارى على ثنتين وسـبعين فرقة، وسـتفترق هذه الأمة على ثلاث وسـبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة، قالوا ما هي يـا رسـول الله؟ قـال: مـا كان على مثل مـا أنا عليه وأصحابي) (أخرجه الترمذي ٢٦٤١ وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة للألباني ١٤٩٢).

وفـي رواية (هم الجماعة)، وهذا الحديث مع قوله صلـى الله عليه وسـلم: (خير النـاس قرني ثم الذين يلونهـم ثم الذيـن يلونهم) (أخرجـه البخاري ٢٥٠٩)، يـدل على أن الصحابة رضوان الله عليهم، ثم التابعين ثـم تابعي التابعـين هم الأجيال الأولـى والمفضلة من (الجماعة) وهم سـلف لم جاء بعدهم، لذلك اسـتقر اسـم ووصف (أهـل السـنة الجماعة) عبـر التاريخ الإسـلامي كله ليكون وعـاءً لتطبيق النهـج الصحيح للإسلام.

> **لما كان لكل أصحاب ملة أو نحلة في عصرنا وقبل عصرنا مشروعهم الخاص بهم والمنطلق من عقائدهم وأيديولوجياتهم دون مواربة أو استخفاء أو استخذاء: كـ(المشروع الصهيوني اليهودي)، فكذلك يجب أن يكون لأهل السنة مشروعهم الخاص بهم.**

ولمـا كان لـكل أصحـاب ملة أو نحلـة فـي عصرنا وقبـل عصرنا مشـروعهم الخاص بهـم والمنطلق من عقائدهم وأيديولوجياتهم دون مواربة أو اسـتخفاء أو اسـتخذاء: كـ(المشـروع الصهيونـي اليهودي)، و(المشـروع الغربـي المسـيحي)، و(المشـروع اليساري الشـيوعي)، و(المشـروع الإيرانـي الشـيعي)، و(المشـروع القومـي العربـي العلماني)، و(المشـروع الكردستاني القومي العلماني)، فكذلك يجب أن يكون لأهل السـنة مشروعهم الخاص بهم والمعلن باسـمهم ووصفهم والمنطلق من عقائدهم وخصائص طائفتهم التي نطق الوحي المعصوم بأنه لا ملة ولا طائفة على الحق الكامل غيرها.

وكما أن لكل من المشروعات المناوئة للسـنة وأهلها -كمشـروع إيران وغيرها- قوة أو عـدة قوى، محلية أو إقليميـة أو عالميـة، تقوم على خدمتهـا وتطويرها وحمايتهـا في واقع حي متحرك على الأرض، فإن من أكبر الغبن وأفدح الظلم أن يُحرم أهل السـنة وحدهم مـن ذلك، بحيث لا يُفسـح لهم أو يُعتـرف بهم -كأمة أو دولـة- إلا إذا تخلـوا بلسـان الحال أو المقال عن الانتسـاب للعقيدة الصحيحة التي تجمعهم والشريعة المنيعة الذي تضمن تميزهم وتحفظ هويتهم.

إن علينا أن نعترف بأنه لا قيمة لأي مشروع أو كيان يتصف بوصف (إسلامي) دون اعتناقه للاعتقاد الصحيح، والتزامه العام بمرجعية الشريعة القويمة. وحقيقة الأمر؛ أن المشروع الإسلامي السني- القائم على الالتزام بصحيح الإسلام وتطبيقه في كيان موحد- غائب أو مغيب منذ زمان طويل، ولذلك فأهل السنة محط أطماع المشروعات المعادية كلها، في الأمس واليوم وغدًا، وهي كلها تتداعى عليهم في عصرنا تداعي الأكلة على قصعتها.

ولكل من تلك المشروعات – مجتمعة أو متفرقة- صور من الهيمنة المادية أو الثقافية أو الاقتصادية أو العسكرية أو الأمنية في البلاد الإسلامية السنية، عربية كانت أو أعجمية، وهؤلاء الأعداء يصرون على الاستيلاء على ما كل نملكه وعلى ملء كل فراغ نتركه. ولكل من تلك المشروعات أطره النظرية وخططه العملية، وبرامجه التنفيذية المقسمة على محطات زمنية لاستيفاء مراحل الاستيلاء، سواء كان ذلك لحسابه على أرضه أو على حسابنا وفي أرضنا.

المشروع الإسلامي السني لا يزال لليوم- هو وحده- الذي لم يستكمل بعد قواعد منظومته (نظريًا)، فضلاً عن وضع أسس تطبيقها (عمليًا) بما يغطي العناصر الرئيسة في كل مشروع كبير: (المقومات –الإمكانات – الخطوات – مواجهة المعوقات)، وذلك في المجالات المختلفة.

المشروع الإسلامي السني لا يزال لليوم- هو وحده- الذي لم يستكمل بعد قواعد منظومته (نظريًا)، فضلاً عن وضع أسس تطبيقها (عمليًا) بما يغطي العناصر الرئيسة في كل مشروع كبير.

وما دامت تلك العناصر غير موجودة، أو غير مكتملة ولا مفعلة في مجالاتها: (الاعتقادية –التشريعية- الحضارية- السياسية- الاستراتيجية- الاقتصادية- الجهادية)؛ فلا معنى لدعوى امتلاك هذا المشروع، لأنه سيكون بدون استكمال وتفعيل (منزوع الدسم) أو (منتهي الصلاحية)؛ لعدم قدرته على الإصلاح والنجاح.

ونحن عندما نصر على مسمى (المشروع الإسلامي السني) فذلك لإخراج ما تلبس زورًا بوصف الإسلام، فأفقده خصائصه وأصوله ومقاصده وطبيعة رسالته، كـ(الإسلام الشيعي)، و(الإسلام الصوفي)، و(الإسلام الليبرالي)، ومن قبل كان (الإسلام الاشتراكي)، ووصل الحال اليوم إلى اختراع ما وصفه الإعلام الفاجر بـ (الإسلام «الوسطي» الجميل) الذي صار به الدين مسخًا، يحول الأعداء إلى أصدقاء، والأولياء إلى أعداء، وكذلك ما أسمته تقارير «معهد راند» المتربصة بالمسلمين: (الإسلام المدني الديمقراطي) بل..(الإسلام «العلماني» المعتدل) !!

متطلبات المرحلة:

يخطئ من يظن أن إيجاد منظومة للمشروع الإسلامي السني كاملة، أو القيام على تطبيقاتها العملية الشاملة؛ هو بمقدور شخص؛ مهما كان ملكه أو ملكاته، أو جماعة أو كيان؛ مهما كانت مكنته أو إمكاناته؛ لأن تلك المهمة هي باختصار «مشروع أمة».. لا شخص ولا جماعة ولا حزب... ولا حتى دولة.

لذلك فالمرحلة الحرجة التي يمر بها أهل السنة في العالم في مواجهة المشاريع الرابضة المتربصة من جهة؛ والغازية المغيرة من جهة أخرى؛ توجب على طائفة من الأمة – كل الأمة – ألا تدع غياب المشروع السني يمتد لأجيال أخرى، لانشغالها أو تشاغلها بمفردات الصراعات التجزيئية التي لن تنتهي، والتي لها من هم أهلها من أسود النزال وليوث الميادين في ساحات الجهاد المشروع، مع أن ذلك الجهاد المفروض نفسه، كثيرًا ما خُطفت نتائجه واقتُطفت ثمراته بسبب غياب المشروع الراشد الذي يسانده ويساعد في استثمار ما يحصده.

وعليه؛ فإن استمرار التسويف والتأجيل وتقاذف

تحمل المسئولية في صياغة المشروع السني نظريًا؛ لجعله موضع التنفيذ عمليًا- يزيد المحن، ويمد الفتن، ويطيل مسافة الوصول ويعقدها. ولذلك يتعين التداعي إلى:

١- جمع الرأي المستطاع من أصحاب المَلَكات العلمية والأذهان الفكرية بتخصصاتها المختلفة على أمر إيجاد منظومة مشروع حقيقي معاصر يعبر عن (الإسلام السني الصحيح). وعندما نصفه بـ(الصحيح)، فهذا يعني: «الوسطي» بالمعنى الشرعي، و«المعتدل» بالمعنى الرسالي، الذي يعكس خيرية الأمة، بما تعنيه هذه الخيرية من مقومات وسمات وأصول، إذا خُولفت زال وصف الإسلام ووصف السنة عن هذا المشروع، لأن الذي بُعث إلينا بالإسلام قال: (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي تمسكوا بهما وعضوا عليهما بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة) [سنن الترمذي ٢٦٧٦ وصححه الألباني].

٢- لا ينبغي أن يكون هذا المشروع محسوبًا على شخص أو تيار أو حزب أو جماعة أو دولة، بل ينبغي أن يكون من الجميع وللجميع ليكون صالحًا للجمع على (السنة والجماعة) وقابلاً للم شمل الأمة على الحنيفية السمحة التي اختارها الله لأبي الأنبياء والحنفاء الذي سمانا باسم (المسلمين)؛ لنكون شهداء على الأولين والآخرين: ﴿مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [الحج: ٧٨].

٣- لاشتمال هذا المشروع على مجالات تخصصية متنوعة (عقدية - شرعية - دعوية - سياسية - فكرية - اقتصادية - اجتماعية - جهادية...إلخ)، فلا ينبغي تجاوز المختصين في كل شأن من تلك الشئون ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٤٣]، فلكل علم أهل، ولكل مجال متخصصون.

٤- للمراكز البحثية والرموز العلمية والفكرية الاعتبارية أكبر دور في تسيير هذا المشروع وتيسير خطواته وتعيين برامجه ومحطاته.

وعند السير في وضع المنظومة الفكرية للمشروع السني؛ لا بد من وجود عناصر مهمة في الإطار البحثي الذي سيجري وفقه عمل المتصدين لإنجاز هذا المشروع المصيري، وهي:

أولاً: تحرير المصطلحات:

فيما يتعلق بالمفردات ذات الصلة بإيجاد المشروع الإسلامي في صيغته وصبغته السنية: مثل: (الهوية)، (نظام الحكم)، (دستور الدولة)، (علاقات المجتمع)، (الحرب والسلم)، (العلاقات الدولية)، (حقوق وحدود المواطنة)، (معاملة الأقليات)، (الحضارة)، (النهضة)، (التدافع)، ونحو ذلك بخلفيات إسلامية النهج والوجهة.

ثانيًا: تحديد أبعاد المشروع:

مثل الأبعاد: (الاعتقادية والتشريعية)، (السياسية والاستراتيجية)، (الحضارية والتاريخية)، (الثقافية والتربوية)، و(الإعلامية والتعليمية)، (الاقتصادية والتنموية)، وتفصيل الكلام عن تأصيل كل بُعد منها بما يشكل معالم الخطوط العريضة للمشروع الإسلامي القائم على نهج السنة.

ثالثًا: تجسيد خصائصه:

مثل: (الربانية - الرسالية - الإنسانية - الأخلاقية - الكمال- الشمول - الخلود -العالمية - الواقعية -، وهذا من شأنه إظهار الصبغة والوجهة التي تميز هذا المشروع عن غيره من المشروعات التي تتسم بعكس تلك الصفات.

رابعًا: تقريب مقومات نجاحه:

مثل: (سلامة المنهج)، (رشاد القيادة)، (إحكام

النظام)، (تكامل السلطات)، (قوة الأنصار)، (مناعة الحاضنة الشعبية)، (استقلالية القرار)، (توافر الكفاءات)، (الاكتفاء الذاتي)، (توافر أسباب الانتشار والانتصار)، (قابلية البقاء). مع وضع الخطوات التي تحقق الوصول إلى كل من هذه المقومات ونحوها مما يضاف أو يفصل.

خامسًا: تعيين متطلبات إقامته:

فالمشروع الإسلامي السني له مقومات نجاح، بعضها بالقوة وبعضها الآخر بالفعل، وبعضها بهما معًا - وهي:

(وضوح المنهجية):

حيث لا قيمة لمشروع قائم على منهج دون اتضاح الارتباط بهذا المنهج، وهو أخذ الدين بقوة وعلى منهاج السلف، بما يضمن الاستقامة على الطريق الصحيح، ويبعد عن السبل المنحرفة ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

(وجود المرجعية):

وهي مصادر التشريع المعتبرة عند أهل السنة، مع الرجوع إلى أهل العلم بها من الذين يمثلون (الولاية العلمية) المأمور بالرجوع إليها في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣].

(تحديد القيادة):

وهي في الإسلام: الإمارة أو الإمامة، وهي أشمل من مجرد «قيادة سياسية» بالمعنى العصري، إذا لا فصل في ديننا بين الدين والسياسة، وهذه القيادة لها تفاصيل وأحكام في مظانها، وهي المسئولة عن إقامة الدين في الناس وإصلاح دنياهم وآخرتهم به. ولذلك كان طاعة الولاة بهذا المعنى من طاعة الله ، قال تعالى ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩].

(تعيين الخاصة):

ففي الأمة خاصة وعامة، فالعامة هم عموم الناس والرعية، والخاصة هم أهل العلم والفكر، وأصحاب الرأي، وذوو القدرة والشوكة والأتباع. وهؤلاء وأمثالهم؛ هم من يطلق عليهم (أهل الحل والعقد). وهؤلاء يمثلون القيادة الحقيقة الدائمة للأمة؛ لأنهم نوابها والمتحدثون باسمها، والذين يفصلون فيما أشكل من أمرها، لذلك فلهم ولاية أخص من الولاية السياسية؛ لأن الأخيرة لا تستمد شرعيتها إلا منهم، ويتوقف بقاء طاعتها على إقرارهم.

(توحيد العامة):

فعموم الناس وطوائف الرعية لا بد لهم من جمع الرعاة المذكورين، وتوحيد كلمتهم حولهم، ولا بد من رابطة متينة تجمع بينهم، من خلال حقوق واجبة لهم، وأخرى واجبة عليهم، وهذه وتلك لا بد من تأصيلها وتفصيلها في عقد اجتماعي، له صيغته الشرعية المعروفة بـ(البيعة) التي تعطي حقوقًا وتفرض واجبات لا مناص من توحيد القلوب والصفوف حولها.

(تفصيل نظام الحكم):

فلابد لأهل السنة في مشروعهم من تفصيل معالم هذا النظام السياسي عندهم بوضوح يكشف عن مزايا السياسة الشرعية، وعيوب السياسة اللاشرعية شرقية كانت أو غربية، والدراسات في هذا كثيرة، ولكن لابد من صياغتها في صيغ دستورية عصرية محكمة، لتكون مرجعًا لأهل الحل والعقد حول ما هو اجتهادي مفتوح، وما هو نصي محكم لا يحتمل الاجتهاد أو الاقتباس.

(توظيف التجارب):

فكيان أهل السنة ليس وليد اليوم أو القرن، بل إنه ممتد متواصل من عهد خير القرون، وتجاربه التاريخية الثرية لا ينضب معينها، ولا ينفد رصيدها،

فأهل السنة أمضوا قرونًا كانوا فيها سادة الدنيا بالدين، وقادتها في الحضارة، وشامتها في القيم. وحتى في الأعصار المتأخرة التي دالت فيها دولتهم، فقد كان لأهل السنة في بقاع الأرض صولات وجولات ضد الباطل على اختلاف صنوفه وتنوع صفوفه فكريًا وسياسيًا وعسكريًا، ولا يمكن تجاوز خبرات التجارب التي تراكمت في مجالات عمل الإسلاميين من أهل السنة عبر ما يقرب من قرن من الزمان منذ سقوط كيانهم الجامع؛ ألحقوا في ربعه الأخير أكبر هزيمتين تاريخيتين بأعتى قوتين في العصر الراهن وهما (الاتحاد السوفييتي) بعد غزوه لأفغانستان، و(الاتحاد الأمريكي) بعد غزوه للعراق.

سادسًا: توظيف الإمكانات

١- (الامتداد الجغرافي):

الذي يفترش بقاعًا واسعة في قارتي آسيا وإفريقيا، وبقاعًا من أوروبا. بما يزيد في مساحته - لو توحد - عن أي وحدات جغرافية لأي كيان سياسي في عالم اليوم.

٢- (الانتشار السكاني):

فالرصيد البشري لأهل السنة -بمعنى الانتماء العام - يفوق المليار نسمة، إذا افترضنا تقسيمًا مذهبيًا رسميًا، وذلك مقارنة بالفرق الأخرى المصنفة ضمن طوائف المسلمين، فهذه الفرق بالنسبة للسنة -عربًا وعجمًا - أقليات، ومع أن جماهير غفيرة من المحسوبين - ديمغرافيًا - على السنة ليسوا من السنة الصحيحة في شيء؛ إلا أنهم يظلون - بملايينهم - محل الأولوية في الدعوة، ومطمع الأولية في النصرة، وخزان الإمداد البشري الهائل، الذي يتوقف النجاح في استثماره على التوفيق في تطوير الدعوة واستمرارها.

٣- (الإمكانات المادية):

وثروات العالم الإسلامي السني أكبر من أن تتسع السطور هنا لاستعراضها، سواء كانت مائية أو معدنية أو نفطية، أو زراعية أو حيوانية، وفوق ذلك الثروة البشرية التي تقوم عليها كل الخطط التنموية لجميع ما ذكر، لذلك يمكن القول باطمئنان: إن العالم السني لو توحد من خلال مشروع جامع، سيكون مكتفيًا ذاتيًا، وغير مفتقر إلى الأغيار، الذين طالما أرهقوه حصارًا، ومنعوه حتى من استغلال خيراته وثرواته.

إن العالم السني لو توحد من خلال مشروع جامع، سيكون مكتفيًا ذاتيًا، وغير مفتقر إلى الأغيار، الذين طالما أرهقوه حصارًا، ومنعوه حتى من استغلال خيراته وثرواته.

٤- (القدرات الاستراتيجية):

فما يتحكم فيه العالم الإسلامي السني من مؤهلات القدرة الاستراتيجية في الممرات المائية والمجالات الجوية والبقاع الممتدة عبر القارات والسواحل والصحاري، مع ما سبق من ثروات ومقدرات؛ تؤهل ذلك العالم - كما كان من قبل - ليكون قوة عالمية عظمى، لا تستطيع القوى الكبرى تجاوز الحدود معها.

سابعًا: (توصيف الآليات والأدوات):

وذلك فيما يخص: (ضمانات السلامة العقدية)، (خطوات النقاء التشريعي)، (تحصين الانتماء الفكري والحضاري)، (سبل الانتشار الدعوي والارتقاء التربوي)، (ترشيد المسار القيادي الديني والسياسي)، (إثراء المجال الاقتصادي)، (تدعيم القدرات الاستراتيجية والعسكرية).

ثامنًا: تصنيف التحديات والمعوقات:

مثل: (غياب القيادة الاعتبارية الجامعة)، (فقدان الكيان الجامع الرشيد)، (تشوه هوية العامة)، (تشعب اختلاف الخاصة)، (ضعف الحواضن الشعبية)، (ندرة الاستفادة من التجارب)، (تفشي الاستبداد

والفساد)، (ضعف الرؤية المستقبلية)، (توطن التخلف العلمي)، (تضاعف الهوة الحضارية)، (تزايد ظواهر الانقسامات الداخلية)، (جسامة التحديات الخارجية)، (أسر النظام الدولي)، (تكالب المشروعات المناقضة والمناهضة)، (ندرة تفعيل الإمكانات)، (قصور التخطيط)، (ضمور التعاون)، (الفجوة بين الأجيال)، (توطن المشكلات المزمنة: كالفقر والأمية والتخلف والتبعية)، (تفاقم الغلو الديني)، (تعاظم الانفلات القيمي).

تاسعًا: وضع تصورات عملية لحلول شرعية وواقعية لكل ما سبق.

عاشرًا: منارات على طريق الإنجاز:

يراعى منها ما يأتي:

- عدم الإخلال بالثوابت الشرعية.
- التزام المنهجية العلمية.
- التخصص مع التنوع.
- العمق مع الواقعية.
- التحكيم الأكاديمي.
- تجاوز التصنيف الحزبي.
- تجاهل القيود القُطرية والرسمية.
- ترك الاستعجال أو الارتجال.
- انتظام المتابعة.
- ملاحظة التدرج.
- مراعاة اختلافات البيئات.
- عدم تجاهل المعادلات الدولية والإقليمية.
- الواقعية في تجاوز عقباتها.
- الترفع عن الاستهانة بقوة الأعداء أو الاستكانة لهم.
- تضمين المشروع قابلية القبول والبقاء.
- الاستفادة من التجارب الذاتية.
- استيعاب التجارب الخارجية.

وبعد:

فإن مشروعًا يُصاغ للنهوض بالأمة والوقوف أمام أعدائها لجدير بأن يتفرغ أو يُفرغ له فريق من العقلاء الأمناء من كفاءات هذه الأمة، فقد طال عهد الفتور والتراخي عن مشروعنا، في مقابل تسارع وتصارع مشروعات أعدائنا داخل بلادنا، لذلك فقد أقبل – أو ينبغي أن يقبل- بلا إبطاء عهد علو الهمم واستنهاض القدرات لإيقاظ الرجاء وإحياء الأمل في جدوى الاجتماع على الصالح من العمل، وصدق الله القائل: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥].

خطوة عملية مقترحة على مستوى الأمة:

لتنشيط المشروع الإسلامي السني، أو بالأحرى لإطلاقه؛ على أيدي أول المعنيين به والمؤهلين له – أعني أهل العلم والرأي والفكر - هذا مقترح يتلخص فيما يأتي:

بالنظر إلى ضخامة الأحداث المتتابعة في المنطقة وجسامة تداعياتها على الغالب الأعم من المسلمين السنة في العالم، والمرشحة بكل أسف للمزيد؛ فلا يتصور عقلاً، ولا يقبل شرعًا أن يستمر غياب أو تغييب خاصة الأمة من العلماء والحكماء وذوي الرأي والسبق في الدعوة والعمل للإسلام عن التصدي للنوازل المتتابعة على عامة الأمة، والتصدي للمشاركة في توجيه الأحداث أو تعديل مسارها والتأثير فيها. أو على الأقل؛ أداء واجب البيان المتعلق بها والنصح حيالها، بإظهار الحق من الباطل، والصواب من الخطأ، دون ضغوط أو قيود أو مجاملات.

لذلـك فـإن حضورًا مؤثـرًا وفاعـلاً لخاصة الأمة هـؤلاء في هيئـة عالمية واحـدة بات مطلبًـا ضروريًا وعاجـلاً، تتضاعف مـع الأيام موجباتـه، وتتراكم مع الوقت المخاطر الناجمة عن تأجيله والتسويف فيه.

قد يسارع البعض فيقول: هناك العديد من الكيانات العلميـة والشـرعية، والكثيـر من الروابـط الدعوية والجماعـات والمنظمات التي تعبـر بين الحين والآخر عن مواقف وآراء في الأحداث؟

والجـواب: نعم، كل ذلك موجـود، ولكن تأثيره يكاد يكون مفقـودًا؛ لتفرق الأماكن، وتعـدد الهموم، وتنوع المكونات. ولهذا فالمطلوب جمع هذا الجمع في سـلك واحـد، يكن أعلـى صوتًا، وأبلـغ بيانًا، وأكثـر تأثيرًا وأوسع تعبيرًا عن مجموع الأمة.

والمقترح في ذلك أن يشـكل من مجموع -أو غالب- تلـك المجموعـات العلميـة والدعويـة والحركيـة في البلدان المختلفة، جمع واحد في رباط واحد يشـارك فيه الجميع، ويكن ناظمًا لسلك الجميع، فيكون هناك تمثيـل عـال في الكيـان المقترح الكلي مـن كل تجمع إقليمـي راغب فـي التمثيل، وفق منهجية مسـتقيمة عامة متفق عليها، تجعل أصول أهل السـنة الإجمالية مرجعية فكرية وحيدة لها.

ولا ضير بعد ذلك فيمـا يحتمل الاجتهاد واختلاف التنـوع لا التضـاد، بحيث يكـون هذا الكيـان بمثابة (رابطـة الروابـط) بين جميـع الهيئـات والتجمعات الموزعة في أماكنها وتخصصاتها واهتماماتها. فتنظم تلك الرابطة خيطها، وترتق فتوقها، وترقع ما تشـقق من أرديتها.

الكيان المقترح المأمـول؛ كيان ضرورة، ورباط عمل، وفريضة وقت. ومـا كان بهذه الأوصاف لا مناص من اتصافه بالخصائص التالية:

- التزام الاستقامة المنهجية العقدية والشرعية.
- التقيد بالمشورة ورأي الأغلبية فيما لا نص فيه.
- توقيـر أهـل التجربة والسـبق دون حكر الرأي عليهم.
- تقديم الكفاءة على الولاء.
- احترام التخصص.
- الحياد في إدارة الحوار وآلية اتخاذ القرار.
- التعالي عن الحزبية والعنصرية.
- التخلي عن القيود القُطرية والرسمية.
- الانفتاح المنضبط مع الحزم الحكيم.
- الاعتبار بالتجارب وتوظيف دروسها.

هذا وينبغي أن يكون لهذا الكيان المشروع، الذي هو نواة المشـروع الـذي نحن بصدد الكلام عنه؛ دسـتور عمل، وميثاق شرف، وبرنامج إنجاز في إطار يمكن أن يكون نواة للمؤسسة التي طال غيابها، فكان هذا سببًا في ضياع مشروعنا ووهن واقعنا.

وكل مـا تبقى بعد ذلك هو أمـور إجرائية، تختلف فيها الأنظـار والأفهام، ولكن لا ينبغي أن تكن صارفة عن المضي للأمام. والله من وراء القصد.

معلومات إضافية

مخطط برنارد لويس لتفتيت العالم الإسلامي:

برنارد لويس

صاحب أخطر مشروع في هذا القرن لتفتيت العالم العربي والإسلامي من باكستان إلى المغرب، والذي نشرته مجلة وزارة الدفاع الأمريكية.

ولد «برنارد لويس» في لندن عام ١٩١٦م، وهو مستشرق بريطاني الأصل، يهودي الديانة، صهيوني الانتماء، أمريكي الجنسية. تخرَّج في جامعة لندن ١٩٣٦م، وعمل فيها مدرس في قسم التاريخ للدراسات الشرقية الإفريقية.

كتب «لويس» كثيرًا، وتداخل في تاريخ الإسلام والمسلمين؛ حيث اعتبر مرجعًا فيه، فكتب عن كلِّ ما يسيء للتاريخ الإسلامي متعمدًا، فكتب عن الحشاشين، وأصول الإسماعيلية، والقرامطة، وكتب في التاريخ الحديث نازعًا النزعة الصهيونية التي يصرح بها ويؤكدها.

في مقابلة أجرتها وكالة الإعلام مع «لويس» في ٢٠/٥/٢٠٠٥م قال الآتي: «إن العرب والمسلمين قوم فاسدون مفسدون فوضويون، لا يمكن تحضرهم، وإذا تُرِكوا لأنفسهم فسوف يفاجئون العالم المتحضر بموجات بشرية إرهابية تدمِّر الحضارات، وتقوِّض المجتمعات؛ ولذلك فإن الحلَّ السليم للتعامل معهم هو إعادة احتلالهم واستعمارهم، وتدمير ثقافتهم الدينية وتطبيقاتها الاجتماعية، وفي حال قيام أمريكا بهذا الدور فإنَّ عليها أن تستفيد من التجربة البريطانية والفرنسية في استعمار المنطقة؛ لتجنُّب الأخطاء والمواقف السلبية التي اقترفتها الدولتان..

بداية مشروع برنارد لويس لتقسيم الدول العربية والإسلامية، والذي اعتمدته الولايات المتحدة لسياستها المستقبلية:

١- في عام ١٩٨٠م والحرب العراقية الإيرانية مستعرة صرح مستشار الأمن القومي الأمريكي «بريجنسكي» بقوله: «إن المعضلة التي ستعاني منها الولايات المتحدة من الآن (١٩٨٠م) هي كيف يمكن تنشيط حرب خليجية ثانية تقوم على هامش الخليجية الأولى التي حدثت بين العراق وإيران، تستطيع أمريكا من خلالها تصحيح حدود «سايكس- بيكو.

٢- عقب إطلاق هذا التصريح وبتكليف من وزارة الدفاع الأمريكية «البنتاجون» بدأ المؤرخ الصهيوني المتأمرك «برنارد لويس» بوضع مشروعه الشهير الخاص بتفكيك الوحدة الدستورية لمجموعة الدول العربية والإسلامية جميعًا كلٍّ على حدة، ومنها العراق وسوريا ولبنان، ومصر والسودان، وإيران وتركيا، وأفغانستان وباكستان، والسعودية ودول الخليج، ودول الشمال الإفريقي.. إلخ، وتفتيت كل منها إلى مجموعة من الكانتونات والدويلات العرقية والدينية والمذهبية والطائفية، وقد أرفق بمشروعه المفصل مجموعة من الخرائط المرسومة تحت إشرافه تشمل جميع الدول العربية والإسلامية المرشحة للتفتيت بوحي من مضمون تصريح «بريجنسكي» مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس «جيمي».

٣- في عام ١٩٨٣م وافق الكونجرس الأمريكي بالإجماع في جلسة سرية على مشروع الدكتور «برنارد لويس»، وبذلك تمَّ تقنين هذا المشروع واعتماده وإدراجه في ملفات السياسة الأمريكية الاستراتيجية لسنوات مقبلة.

تفاصيل مشروع التفتيت للعالم الإسلامي:

١- مصر:

٤ دويلات:

أ- سيناء وشرق الدلتا:

- «تحت النفوذ اليهودي» (ليتحقق حلم اليهود من النيل إلى الفرات).

ب- الدولة النصرانية:

- عاصمتها الإسكندرية.
- ممتدة من جنوب بني سويف حتى جنوب أسيوط واتسعت غربًا لتضم الفيوم، وتمتد في خط صحراوي عبر وادي النطرون ليربط هذه المنطقة بالإسكندرية.
- وقد اتسعت لتضم أيضًا جزءًا من المنطقة الساحلية الممتدة حتى مرسى مطروح.

جـ- دولة النوبة:

- المتكاملة مع الأراضي الشمالية السودانية.
- عاصمتها أسوان.
- تربط الجزء الجنوبي الممتد من صعيد مصر حتى شمال السودان باسم بلاد النوبة بمنطقة الصحراء الكبرى، لتلتحم مع دولة البربر التي سوف تمتد من جنوب المغرب حتى البحر الأحمر.

د- مصر الإسلامية:

- عاصمتها القاهرة.
- الجزء المتبقي من مصر.
- يراد لها أن تكون أيضًا تحت النفوذ الإسرائيلي (حيث تدخل في نطاق إسرائيل الكبرى التي يطمع اليهود في إنشائها).

٢- السودان:

٤ دويلات:

أ- دويلة النوبة: المتكاملة مع دويلة النوبة في الأراضي المصرية التي عاصمتها أسوان.

ب - دويلة الشمال السوداني الإسلامي.

جـ- دويلة الجنوب السوداني المسيحي: وهي التي تم إعلان انفصالها، ليكون أول فصل رسمي طبقًا للمخطط.

د- دارفور: والمؤامرات مستمرة لفصلها عن السودان بعد الجنوب مباشرة، حيث إنها غنية باليورانيوم والذهب والبترول.

٣- دول الشمال الإفريقي:

تفكيك ليبيا والجزائر والمغرب بهدف إقامة:

أ- دولة البربر: على امتداد دويلة النوبة بمصر والسودان.

ب- دويلة البوليساريو.

جـ- الباقي دويلات المغرب والجزائر وتونس وليبيا.

٤- شبه الجزيرة العربية (والخليج):

شبه الجزيرة العربية - إلغاء الكويت وقطر والبحرين وسلطنة عمان واليمن والإمارات العربية من الخريطة، ومحو وجودها الدستوري بحيث تتضمن شبه الجزيرة والخليج ثلاث دويلات فقط:

أ- دويلة الأحساء الشيعية: (وتضم الكويت والإمارات وقطر وعمان والبحرين).

ب- دويلة نجد السنية.

جـ- دويلة الحجاز السنية.

٥- العراق:

تفكيك العراق على أسس عرقية ودينية ومذهبية على النحو الذي حدث في سوريا في عهد العثمانيين.

٣ دويلات:

أ- دويلة شيعية في الجنوب حول البصرة.

ب- دويلة سنية في وسط العراق حول بغداد.

جـ- دويلة كردية في الشمال والشمال الشرقي حول الموصل (كردستان)، تقوم على أجزاء من الأراضي العراقية والإيرانية والسورية والتركية والسوفيتية (سابقًا).

ملاحظة:

(صوّت مجلس الشيوخ الأمريكي كشرط انسحاب القوات الأمريكية من العراق في ٢٩-٩-٢٠٠٧م على تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات المذكور أعلاه، وطالب مسعود برزاني بعمل استفتاء لتقرير مصير إقليم كردستان العراق، واعتبار عاصمته محافظة (كركوك) الغنية بالنفط محافظة كردية، ونال مباركة عراقية وأمريكية في أكتوبر ٢٠١٠م، والمعروف أن دستور «بريمر» وحلفائه من العراقيين قد أقرّ الفيدرالية التي تشمل الدويلات الثلاث على أسس طائفية: شيعية في (الجنوب) - سنية في (الوسط) - كردية في (الشمال)، عقب احتلال العراق في مارس- أبريل ٢٠٠٣م).

٦- سوريا:

خطط لتقسيمها إلى أقاليم متمايزة عرقيًا أو دينيًا أو مذهبيًا.

٤- دويلات:

أ- دولة علوية شيعية (على امتداد الشاطئ).

ب- دولة سنية في منطقة حلب.

جـ- دولة سنية حول دمشق.

د- دولة الدروز في الجولان ولبنان (الأراضي الجنوبية السورية وشرق الأردن والأراضي اللبنانية).

٧- لبنان:

لبنان تقسيم لبنان إلى ثمانية كانتونات عرقية ومذهبية ودينية:

أ- دويلة سنية في الشمال (عاصمتها طرابلس).

ب- دويلة مارونية شمالاً (عاصمتها جونيه).
جـ- دويلة سهل البقاع العلوية (عاصمتها بعلبك) خاضعة للنفوذ السوري شرق لبنان.
د- بيروت الدولية (المدوّلة).
هـ- كانتون فلسطيني حول صيدا وحتى نهر الليطاني، تسيطر عليه منظمة التحرير الفلسطينية.
و- كانتون كتائبي في الجنوب، والتي تشمل مسيحيين ونصف مليون من الشيعة.
ز- دويلة درزية (في أجزاء من الأراضي اللبنانية والسورية والفلسطينية المحتلة).
ح - كانتون مسيحي تحت النفوذ الإسرائيلي.

٨- إيران وباكستان وأفغانستان:

إيران وباكستان تقسيمها إلى عشرة كيانات عرقية ضعيفة:

أ- كردستان.
ب- أذربيجان.
جـ- تركستان.
د- عربستان.
هـ- إيرانستان (ما بقي من إيران بعد التقسيم).
و- بوخونستان.
ز- بلونستان.
ح- أفغانستان (ما بقي منها بعد التقسيم).
ط- باكستان (ما بقي منها بعد التقسيم).
ي- كشمير.

٩- تركيا:

انتزاع جزء منها وضمه للدولة الكردية المزمع إقامتها في العراق.

١٠- الأردن:

تصفية الأردن ونقل السلطة للفلسطينيين.

١١- فلسطين:

تقوم إسرائيل بابتلاعها بالكامل، وهدم مقوماتها وإبادة شعبها.

١٢- اليمن:

إزالة الكيان الدستوري الحالي للدولة اليمنية بشطريها الجنوبي والشمالي، واعتبار مجمل أراضيها جزءًا من دويلة الحجاز.

المصادر:

مقال مشروع تقسيم العالم العربي والإسلامي..؟ ... سفيان الشوا على الرابط:

http://www.alzaytouna.net/permalink/34844.html

مقال على موقع قصة الإسلام على الرابط:

http://islamstory.com/ar

المشروع الإيراني في العالم الإسلامي

د. أحمد تهامي عبد الحي

مدرس السياسات المقارنة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة الإسكندرية

ملخص الدراسة

يرتبط المشروع الإيراني في العالم الإسلامي بعدد من الركائز والمحددات الأساسية التي تفرض عليه خصوصيات إستراتيجية تميزه عن غيره من المشاريع السياسية والنهضوية الأخرى في العالم الإسلامي.

وهذه الركائز والمحددات ترتبط بالجغرافيا السياسية، والنواحي الجيوبولتيكية من جهة، والتداخل بين الأبعاد الدينية والطائفية والقومية من جهة أخرى.

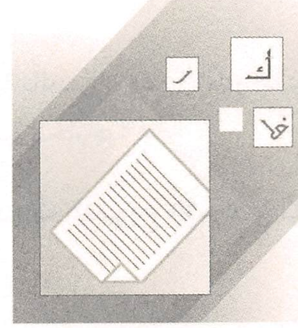
ويمكن القول: إن إيران تنتمي لفئة الدول ذات الطموح الإقليمي، وهي دول لا تؤهلها قدراتها الكلية مثل (الموقع، والحجم، والموارد، والمعرفة)، للَّعب على المستوى العالمي، لكنها تمتلك الطموح والقدرات الإقليمية. فمنذ بروز إيران كوحدة سياسية، ظلت سياستها الخارجية مرتبطة بطبيعة الموقع الجغرافي الذي تشغله؛ لأن موقعها يضعها بالتماس مع دول عربية وإسلامية، لها ثقلها ووزنها السياسي والاقتصادي والاستراتيجي.

وبالعودة لموقع إيران بالنسبة لدول الجوار، نجد أن هناك دائرتين جغرافيتين رئيستين تشكلان محط الاهتمام الإيراني، الأولى تتمثل في دول القوقاز وبحر الخزر، وآسيا الوسطى، وتقع شمال إيران، أما الثانية فتتكون من دول الخليج العربي، وتقع جنوبًا، وتكمن أهمية هاتين المساحتين بالنسبة لإيران بسبب ما تمتلكانه من امتداد ثقافي مذهبي يتمثل في المذهب الشيعي، وثروات اقتصادية تتمثل في احتياطي النفط والغاز الطبيعي.

لقد كان المشروع الإيراني مؤثرًا في العالم الإسلامي، وتداخلت فيه العوامل الأيديولوجية بالعوامل الإستراتيجية، وفي البداية كان المزيج بينهما قويًا؛ حيث ظهرت العوامل الأيديولوجية المرتبطة بالثورة وتصديرها والمبادئ الإسلامية، ولكن تدريجيًا اتضحت هيمنة العوامل الإستراتيجية والاقتصادية.

حاولت السياسة الإيرانية استخدام الإسلام كأداة في السياسة الخارجية مستعينة بأفكار حسن البنا وسيد قطب والمودودي التي ساهمت في تثوير الفقه الشيعي الذي امتص من خلال الخميني هذه المبادئ التجديدية، ولكن هيمنة البُعد الطائفي على هذه التوجهات لم يؤد إلى نجاح كبير في الدوائر السنية. فقد ظهر البعد الطائفي كعنصر أساس وضمني في مكونات الرؤى الأيديولوجية والاستراتيجية، حيث صار من الصعب الفصل بين الوسيلتين في السياسة الإيرانية، ولكن تحولات المنطقة مستقبلاً وتراجع المشروع الإيراني مستقبلاً ستكشف عن اتجاه إيران للتخلي عن البعد الطائفي إذا تعارض مع المصالح الإستراتيجية والقومية.

يشير تطور الإستراتيجية الإيرانية عبر المراحل المختلفة إلى التحول من تصدير الثورة إلى تبني منظور التركيز على المصالح الإستراتيجية والطائفية بدوافع البرجماتية والانتهازية السياسية.



المشروع الإيراني في العالم الإسلامي

د. أحمد تهامي عبد الحي

مدرس السياسات المقارنة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة الإسكندرية

مقدمة:

المشروع الإيراني في العالم الإسلامي له خصوصية وتميز عن غيره من المشاريع الإستراتيجية الأخرى التي يقع العالم الإسلامي في دائرة اهتمامها؛ إما تنطلق منه أو تستهدفه بالأساس. فهذا المشروع يتسم بالتركيب والتعقيد الشديد؛ نظرًا للتداخل والتقاطع الكبير بين الأبعاد الإستراتيجية والطائفية والدينية والقومية.

وتستهدف هذه الورقة استكشاف ماهية المشروع الإيراني في العالم الإسلامي، وتحليل ركائزه ومحدداته وتوجهاته وأدواته، كما تسعى لاستجلاء العلاقة بين أبعاده ومنطلقاته المختلفة؛ وصولاً لتحديد أيها أكثر ثباتًا واستقرارًا، وأيها أكثر تغيرًا وتحولاً زمانيًا ومكانيًا.

ولذلك فإن التساؤلات الأساسية لهذه الورقة تبدأ بالتساؤل عن ركائز ومحددات المشروع الإيراني، وكيف تفاعلت مع بعضها البعض عبر مراحل زمنية معينة بدأت منذ الثورة الإيرانية وحتى الآن، وذلك إلى جانب تحديد أبرز التوجهات الإستراتيجية الإيرانية في التعامل مع المنطقة العربية والإسلامية والقوى الدولية والإقليمية الفاعلة، ثم الإشارة لأبرز الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية التي يستخدمها المشروع الإيراني في التوسع، وأخيرًا مناقشة طبيعة المشاريع السياسية أو الإستراتيجية النابعة من المنطقة، والتي يمكنها منافسة المشروع الإيراني واحتواء آثاره.

ومن أجل الإجابة على هذه التساؤلات من المهم تحديد بداية ما المقصود بالمشروع والاستراتيجية؟

ويمكن القول: إن كلمة «مشروع» تُستخدَم للتعبير عن برنامج سياسي، أو عن خطة لإدارة السياسات العامة على استعارة من المفهوم التجاري للمشروع، وقد تمت استعارة هذا المصطلح من عالم التجارة والمال الذي يغلب على المشروعات الخاصة إلى عالم السياسة في أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين، فشاع الحديث عنه لوصف مشروع قومي اقتصادي ضخم أو المشروع العربي الذي كان يقصد به تحقيق الوحدة بين الأقطار العربية، فالمشروع هنا يقصد به اتجاه في السياسات العامة يعبر عن مفهوم ما للصالح العام كما تعرفه السلطة السياسية، وكما تفترض أنه يعبّر عن رغبة المجتمعات التي تحكمها وتمثلها.

ويمكن القول: إن المشروع بمعناه السياسي ليس مشروعًا ماديًا بالمعنى التجاري أو المالي؛ يتم من خلاله وضع استثمارات وانتظار تحقيق عائد، بقدر ما أنه حزمة من السياسات العامة التي تستهدف تغييرات مستقبلية في

مجالات سياسية واجتماعية، واقتصادية وثقافية[1].

والاستراتيجية هي أداة تحقيق الأهداف والغايات القومية العليا للدولة، وبهذا المعنى فالإستراتيجية الإيرانية هي أداة تحقيق المشروع الإيراني في العالم الإسلامي.

وفي حين يبدو مفهوم المشروع الإيراني أكثر اتساعًا؛ لارتباطه بالأبعاد الثقافية والتاريخية، ولاتساع المنطقة المستهدفة، فإن المفهوم يتقاطع مع مفهوم الإستراتيجية في العلوم الاجتماعية. ويقصد بالإستراتيجية القومية استخدام محصلة القوة القومية لمجتمع ما لتحقيق أهداف الأمن القومي في ظل كل الظروف الحاضرة أو المتوقعة، ومن ثَم فالإستراتيجية القومية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمفهوم الأمن القومي، وهي أداة لتحقيق أهدافه، والقوة بمعناها الشامل تتضمن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية والعسكرية والدعائية.

ويتضمن مفهوم الإستراتيجية القومية عددًا من الاستراتيجيات الفرعية، مثل الإستراتيجية السياسية، والاستراتيجية الاقتصادية، والاستراتيجية العسكرية، التي تسعى كل منها، في مجالها، إلى تحقيق الأهداف القومية[2].

وتتكون الإستراتيجية من مجموعة متتالية من الخطوات تنتهي إلى تحقيق هدف معين.

أما الأمن القومي الإسرائيلي فيمثل الخطوط المحددة والثابتة لأبعاد الحركة الإقليمية والتعامل مع القوى والمتغيرات المتعلقة بالصراع، وهو الإطار الذي تنبع منه جزئيات السياسة الخارجية [3].

أولاً: ركائز ومحددات المشروع الإيراني في العالم الإسلامي:

يرتبط المشروع الإيراني في العالم الإسلامي بعدد من الركائز والمحددات الأساسية التي تفرض عليه خصوصيات إستراتيجية تميزه عن غيره من المشاريع السياسية والنهضوية الأخرى في العالم الإسلامي. وهذه الركائز والمحددات ترتبط بالجغرافيا السياسية والنواحي الجيوبولتيكية من جهة والتداخل بين الأبعاد الدينية والطائفية والقومية من جهة أخرى.

يرتبط المشروع الإيراني في العالم الإسلامي بعدد من الركائز والمحددات الأساسية التي تفرض عليه خصوصيات إستراتيجية تميزه عن غيره من المشاريع السياسية، وهذه الركائز والمحددات ترتبط بالجغرافيا السياسية والنواحي الجيوبولتيكية من جهة والتداخل بين الأبعاد الدينية والطائفية والقومية من جهة أخرى.

الجغرافيا السياسية للمشروع الإيراني:

يستخدم علماء الجغرافيا السياسية أو الجيوبولتيكس للتعبير عن الصراع أو التنافس بين الدول الذي يقوم على -أو يتضمن- اعتبارات جغرافية. ويقوم التفكير الجيوبولوتيكي على مجموعة من القواعد والمبادئ الإجرائية التي تتكون من مجموعة فروض سياسية -جغرافية تنطلق منها الدولة في سياستها الخارجية، وتتضمن هذه القواعد بالضرورة: تحديدًا لمصالح الدولة، ولمصادر التهديد، التي قد تتعرض لها هذه المصالح، والرد المخطط له لمواجهة هذه التهديدات، والمبررات التي تُساق للإقدام على هذا الرد.

ويقصد بالمبادئ الجيوبولتيكية «مجموعة الفرضيات الإستراتيجية التي تضعها الحكومة فيما يتعلق بالدول الأخرى في صياغتها لسياستها الخارجية»، وتتضمن

(١) عمرو عادلي، في معنى المشروع القومي، مركز كارنيجي، ٤ أغسطس ٢٠١٥م، http://carnegieendowment.org/2015/08/04/ar-60927/iejs

(٢) علي الدين هلال، مفهوم الإستراتيجية في العلوم الاجتماعية، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد الرابع، بيروت: أبريل ١٩٨٢م، ص١٧-١٨.

(٣) نظام بركات، مراكز القوى ونموذج صنع القرار السياسي في إسرائيل، (عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٣م) ص١٤٢.

هذه المبادئ الجيوبولوتيكية الإجرائية تقييم المناطق الجغرافية الواقعة وراء حدود الدولة من زاوية أهميتها الإستراتيجية، وإمكانية أن تصبح يومًا ما مصدر تهديد لأمنها، وهي لا تقتصر على الأمور التي تخص الدولة وحدها، وإنما تشمل أيضًا تقييمًا للدول المجاورة، وهي تعمل على ثلاثة مستويات: المحلي والإقليمي والدولي(١).

ويمكن القول: إن إيران تنتمي لفئة الدول ذات الطموح الإقليمي، وهي دول لا تؤهلها قدراتها الكلية مثل (الموقع والحجم والموارد والمعرفة)، للَّعب على المستوى العالمي، لكنها تمتلك الطموح والقدرات الإقليمية.

فمنذ بروز إيران كوحدة سياسية، ظلت سياستها الخارجية مرتبطة بطبيعة الموقع الجغرافي الذي تشغله؛ لأن موقعها يضعها بالتماس مع دول عربية وإسلامية، لها ثقلها ووزنها السياسي والاقتصادي والاستراتيجي.

وبالعودة لموقع إيران بالنسبة لدول الجوار، نجد أن هناك دائرتين جغرافيتين رئيستين تشكلان محط الاهتمام الإيراني؛ الأولى تتمثل في دول القوقاز وبحر الخزر، وآسيا الوسطى، وتقع شمال إيران. أما الثانية فتتكون من دول الخليج العربي، وتقع جنوبًا، وتكمن أهمية هاتين المساحتين بالنسبة لإيران بسبب ما تمتلكانه من امتداد ثقافي مذهبي يتمثل في المذهب الشيعي، وثروات اقتصادية تتمثل في احتياطي النفط والغاز الطبيعي.

لذلك، قام مجلس تشخيص مصلحة النظام الإيراني بوضع مشروع يستهدف تحويل إيران إلى قوة مركزية في الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا، حتى حلول عام ٢٠٢٥م؛ اعتمادًا على معدل النمو الاقتصادي؛ حيث يفترض المشروع أن التوجه الدولي العام يسير باتجاه إمكانية تحقيق إيران للمكانة والقوة المركزية، وإمكانية التصالح مع الغرب، وإيجاد تقاطعات في المصالح(٢).

وبرغم الاهتمام الإيراني بالجوار الجغرافي المباشر، إلا أنها أولَت الاهتمام لمناطق التأثير والتأثر، والتي تتعلق بأمنها القومي ومشروعها الطائفي في العالم، لذلك جعلت العالم الإسلامي كله ضمن أولويات اهتمامها؛ بهدف كسر العزلة الاقتصادية والسياسية التي فُرضت عليها، خصوصًا بعد نجاح الثورة الإيرانية بإسقاط حكم الشاه، وبروز الطموح الإيراني الذي بدا أنه قد يهدّد التفرد الغربي في استغلال ثروات المنطقة.

ومع ذلك، نجد أن الوجدان الإيراني ما زال معلقًا بالخليج العربي؛ لما يمثله من قيمة إستراتيجية بالنسبة للعالم، ويتمسك الإيرانيون بتسميته بالخليج الفارسي، ويحرصون على أن تستخدم المنظمات الدولية هذا الاسم دون غيره.

وقد دُعم التوجه الإيراني نحو الخليج؛ من خلال الإطلالة الجيوستراتيجية على مضيق هرمز، وطول الساحل الإيراني المواجه للخليج، وهذا ما يفسّر السيطرة الإيرانية على الجزر الإماراتية الثلاث (طمب الكبرى، وطمب الصغرى، وجزيرة أبي موسى) القريبة من مضيق هرمز، والتي تمثل قيمة إستراتيجية كبيرة.

سيبقى الطموح الإيراني إقليميًا، ومحصورًا ضمن دائرة الخليج العربي، وستحشد إيران قوتها لضمان فرض مكانتها، وعدم تجاوزها في أيّ ترتيبات أمنية أو سياسية، وحتى إن تشتت جهودها في اليمن وسوريا ومساحات أخرى، إلا أن ذلك يظل ضمن التكتيكات في المدى المنظور، وسيبقى الهدف الاستراتيجي

(١) بيتر تيلور وكولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، ترجمة عبد السلام رضوان وإسحق عبيد (القاهرة: المجلس الوطني للثقافة والعلوم، سلسلة عالم المعرفة، ع ٢٨٢، يوليو ٢٠٠٢م) ص٩٧، ١٦٤، ١١٦.

(٢) محمد عودة الأغا، الجغرافيا السياسية لإيران وأثرها على طموحها الإقليمي، عربي ٢١ ، ٣ يونيو ٢٠١٥م.
http://arabi21.com/story

مرتبطًا بالمياه الدافئة والمضيق(١).

التداخل بين الطائفي والديني والثوري:

لم يكن المشروع الإيراني في العالم الإسلامي ممكنًا بدون الثورة الإسلامية الإيرانية التي اعتمدت على توظيف وحشد ديني يرتبط بطبقة العلماء والمؤسسات الدينية والمرجعية الشيعية، وذلك بديلاً عن الأيديولوجية الموروثة للشاه أو الأحزاب اليسارية(٢).

ويلاحظ أنه في النظام الإيراني فإن مكانة ودور الدين تم تعريفها من قبل المؤسسات السياسية التي يسيطر عليها رجال الدين؛ حيث تسيطر السياسة على الدين والمذهب، وليس العكس(٣).

وفي حين طرحت الثورة الإسلامية منظورًا قيميًا عامًا اعتقد كثير من المسلمين أنه مشروع قيمي وإسلامي أصيل، إلا أن الممارسات والتجارب كشفت عن غلبة الأبعاد الطائفية والقومية الفارسية والبرجماتية على الأبعاد الثورية والقيمية.

إن أدبيات الثورة الإيرانية وخطابات قياداتها تشير إلى وجود رؤية كونية للعالم تتميز بنهج معياري قيمي يرفض النظام الدولي القائم على القطبين، ويعتبر القوى العظمى غير شرعية، وأن واجب إيران تقديم بديل لشعوب العالم المقهورة يختلف عن القوى العظمى؛ حيث تقوم إيران الخميني بتقديم نموذج قوي وجذاب منطلقًا من الدين وقادر على منافسة القوى العظمى.

(١) محمد عودة الأغا، الجغرافيا السياسية لإيران وأثرها علي طموحها الإقليمي، عربي ٢١ ، ٣ يونيو ٢٠١٥م.
http://arabi21.com/story

(2) Bayat, Asef, «Revolution without Movement, Movement without Revolution: Comparing Islamic Activism in Iran and Egypt», Comparative Studies in Society and History, Volume 40, Number 1 (January 1998), p. 153.

(3) Roy, Olivier, Globalised Islam – The Search For A New Ummah, Hurst & Company, London, 2004, p. 85.

وقد كان الهدف الرئيس المعلَن للسياسة الخارجية الإيرانية هو تصدير الثورة في الخارج، ولكنّ موازين القوة وقيود العلاقات الدولية حالت دون تصدير الثورة باستخدام القوة، فقد جرى التركيز على الأدوات الثقافية والدينية؛ وذلك لأن استخدام القوة محفوف بالمخاطر، وقد يواجه بردّ فعل عنيف من القوى الكبرى.

فجرى التركيز على محورين: الأول نشر «السلوك الإسلامي» في الخارج؛ من خلال الدعاية في المناسبات الدينية وعبر الإذاعات (ثم الفضائيات) التي تبث قيمًا ومفاهيم النموذج الإيراني.

والثاني هو دور علماء الدين الشيعة، خصوصًا في الخطب والحشد والتثوير.

وعلى الرغم من ذلك فقد واجه المشروع تحديات ضخمة أبرزها: صعوبة تقبُّل الطوائف الشيعية والمرجعيات الأخرى خصوصًا في دول الخليج لأفكار الخميني، ومحاولته الهيمنة عليها. وكذلك عدم كفاية الدعم المادي والاقتصادي من قِبل النظام الإيراني، الذي تسبب في انخفاض تدريجي في قوة هذه الجهود الدعائية.

لقد أدت هذه الجهود إلى حدوث صدامات ضخمة في العراق نتج عنها الكثير من الضحايا، وحدوث كثير من الاضطرابات في دول الخليج، خصوصًا الكويت والسعودية، التي تأثرت الطوائف الشيعية فيها بأفكار وأيديولوجيا الخميني(٤).

ثانيًا: مراحل تطور المشروع الإيراني: التحول من الثورية إلى البرجماتية والطائفية:

إن تقديم فهم دقيق لطبيعة المشروع الإيراني في

(4) GIUSEPPE PAPARELLA , IMPACT OF IRANIAN REVOLUTION ON ISLAM, FEBRUARY 16, 2012
http://theriskyshift.com/2012/02/essay-impact-of-iranian-revolution-on-html/

العالم الإسلامي يقتضي وجوب تحليل وضع إيران في السياق الدولي والإقليمي في مراحل مختلفة؛ حيث تغيرت أهداف المشروع الإيراني من تصدير الثورة revolution-exporting« approach؛ إلى تبني منظور التركيز على المصالح الإستراتيجية البحتة، وهذا التحول تم بدافع من مبادئ الواقعية السياسية والبرجماتية، وكلاهما يعتبر أساسًا لبقاء واستمرار النظام الإيراني(١).

مرحلة تصدير الثورة:

تركيز المشروع الإيراني على دول الخليج في عقد الثمانينيات يُظهر التداخل بين الأبعاد الطائفية والاستراتيجية في المشروع الإيراني، فتصدير الثورة الشيعية يخدم الأهداف الإستراتيجية والتصور الإيراني للأمن في الخليج العربي.

فالمشروع الإيراني لضمان أمنها يرتبط بأمن الخليج، وأمن الخليج - كما ترى القيادة الإيرانية- «لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال «الاستقلال الحقيقي» لجميع دول الخليج كشرط لـ «الأمن الحقيقي» في المنطقة بأسرها، بما يعني التخلص من الشيطان الأكبر أمريكا والقوى التابعة لها».

والحقيقة أن هذه الأفكار حول الاستقلال يتلخص مضمونها في إخراج دول الخليج من مظلة الحماية الأمريكية؛ حتى تصبح فريسة سهلة للتوسع الإيراني في المنطقة، وذلك تحت غطاء تصدير الثورة، ومعاداة الشيطان الأكبر، ولكنّ ذكاء المشروع الإيراني في قدرته على مزجّ الخطابات الثورية والطائفية والدينية في خطاب واحد لجذب دعم وتأييد ومناصرة أنصار الثورة والاستقلال من جهة، والقوى الطائفية الشيعية من جهة أخرى.

ويتضمن ذلك التصور أن الأمن الحقيقي لا يمكن الوصول إليه إلا بأن تقوم الدول العربية بإنشاء «الحكومة الإسلامية الحقيقية» على نفس النمط والنموذج الإيراني؛ بسيطرة رجال الدين على السلطة الحقيقية مع تحجيم سلطة الملوك والأمراء.

والأمن الحقيقي يتضمن أيضًا الهيمنة الإيرانية على الخليج العربي الذي تصرّ السياسات الإيرانية على وصفه بالفارسي، وخاصة السيطرة على مضيق هرمز(٢).

تركيز المشروع الإيراني على دول الخليج في عقد الثمانينيات يُظهر التداخل بين الأبعاد الطائفية والاستراتيجية في المشروع الإيراني، فتصدير الثورة الشيعية يخدم الأهداف الإستراتيجية والتصور الإيراني للأمن في الخليج العربي.

هذا النموذج التفسيري يكشف أن تصدير الثورة الإيرانية كان وسيلة لخدمة الهدف الرئيس، وهو حماية المصالح الوطنية الإيرانية، وبناء المجال الشيعي الحيوي لإيران في المنطقة قبل قضية المنظور القيمي أو تجاوزه.

وعندما استنفدت الوسيلة غرضها كفّت عن استخدام الوسيلة، وهي تصدير الثورة، فبعد انتهاء الحرب الباردة وتغير البيئة الإستراتيجية، ركزت إيران جهودها ليس من أجل نشر الثورة وتصديرها، ولكن من أجل الحصول على وضع استراتيجي متميز؛ من خلال تطوير قدراتها العسكرية والاستراتيجية خصوصًا التركيز على المشروع النووي.

وقد فقَد مصطلح تصدير الثورة معناه القيمي الأصلي تدريجيًا، وتخلى عنه خطاب الخارجية الإيرانية، فصار يُستخدم في إطار الحشد، ودعم وتثوير أبناء الطائفة الشيعية، ووضعها في حالة صدام مع المكونات المذهبية والثورية الأخرى في المنطقة.

(1) Roy, Olivier, Globalised Islam – The Search For A New Ummah, Hurst & Company, London, 2004, p. 85.

(2) http://theriskyshift.com/2012/02/essay-impact-of-iranian-revolution-on-html/

وعلى الرغم من اتضاح حقائق الإستراتيجية الإيرانية في رعاية الانقسام الهائل والصدامات الأهلية برعاية إيران لنظام بشار الأسد، وحزب الله، والحوثي؛ فإن تصريحات صادرة حديثًا من مسئولين إيرانيين ما تزال ترى أن هذه الانقسامات والصدامات تشكل نجاحًا لنموذج تصدير الثورة.

يقول رئيس مؤسسة تعبئة المستضعفين (الباسيج)، التابعة للحرس الثوري الإيراني، العميد محمد رضا نقدي: إن «إيران اليوم أحرزت النجاح في تصدير ثورتها الإسلامية إلى شعوب العالم». واعتبر أن «الثورة الإسلامية اليوم قد تم تصديرها إلى العالم؛ حيث إن المسلمين في لبنان وفلسطين واليمن يقارعون الاستكبار، ما يدلل على قوة الثورة وشموخها[1]».

مرحلة بناء الذات والاستعداد:

لقد فشلت خطة تصدير الثورة لأن الفكر الاستراتيجي الإيراني لم يكن جادًا في تنفيذ المشروع، خصوصًا أنه كان يقتضي مواجهة مع القوى الكبرى والإقليمية، ولذلك اتجهت خلال العقدين الثاني والثالث من الثورة إلى التركيز على الداخل والسيطرة على المؤسسات والمجتمع والدولة وقمع المعارضة.

فشلت خطة تصدير الثورة لأن الفكر الاستراتيجي الإيراني لم يكن جادًا في تنفيذ المشروع، خصوصًا أنه كان يقتضي مواجهة مع القوى الكبرى والإقليمية لذلك اتجهت خلال العقدين الثاني والثالث من الثورة إلى التركيز على الداخل والسيطرة على المؤسسات والمجتمع والدولة وقمع المعارضة.

أما في الخارج فجرى التركيز على الطوائف الشيعية في العراق ولبنان بعد فشل نموذج تصدير الثورة، ومن ثَم تغيرت الأولويات مع بروز دور رافسنجاني وخاتمي بجعل التواصل اقتصاديًا مع الغرب أولوية إستراتيجية بدلاً من المواجهة، وتم التركيز على تنمية وتطوير علاقات خارجية مع الصين وروسيا والهند دون الدفاع عن قضايا الأقليات الإسلامية في هذه البلاد، وهي التي تعاني من قيود سياسية ودينية واضحة.

(1) http://arabi21.com/story

لقد نجح نظام الملالي فقط في دعم الحركات الشيعية الوحيدة المنتشرة في العالم الإسلامي، خصوصًا حزب الله في لبنان، والأحزاب الشيعية في العراق، وترافق ذلك مع تزايد النفوذ الإيراني على أبناء الطوائف الشيعية المسلمة في العراق، عمان، البحرين، باكستان، أفغانستان والكويت والمملكة العربية السعودية[2].

مرحلة التوسع والتمدد الاستراتيجي:

جاءت مرحلة أحمدي نجاد بعد انتخابه في عام ٢٠٠٥م كمحاولة من المؤسسة السياسية الإيرانية لاستعادة روح الأيديولوجية الخمينية الأصيلة ومبادئ الثورة. ولكن الواقع قد تغير ولم يبقَ من نموذج تصدير الثورة سوى البعد الطائفي الشيعي في المنطقة بدعم الحركات الشيعية في العراق ولبنان بكل قوة مع إظهار جرأة أكبر في السياسة الخارجية، ولكن التركيز الأساس كان على استمرار بناء القوة الذاتية، خصوصًا المشروع النووي[3].

ومنذ ٢٠٠٧م أو ٢٠٠٨م اتجهت الإستراتيجية الإيرانية لاستخدام كل الأدوات المتاحة، سواء أخذت شكل القوة الخشنة (العسكرية) أو القوة الناعمة لتحسين وتعزيز موقف طهران في المنطقة، فبرزت الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية والدبلوماسية.

انتهجت إيران إستراتيجية منسقة لحيازة القوة الناعمة والنفوذ في جميع أنحاء المنطقة، وذلك باستخدام الأدوات الاقتصادية والعسكرية والسياسية،

(2) Rubin, Barry, «Iran: The Rise of Regional Power», Middle East Review of International Affairs, Volume 10, Number 3, September 2006. Pp. 142- 145.
(3) Rubin, Barry, p. 151.

وذلك خلافًا لفترة رافسنجاني وخاتمي، إلا أن مردود إيران لهذه الإستراتيجية موضع شك، فهي لم تكن ناجحة على طول الخط.

لقد أدى النفوذ الإيراني المباشر في بعض الدول الإسلامية إلى جلب موجة رفض وقلق من المشروع الإيراني، وظهرت إرهاصات ذلك في العراق وأفغانستان؛ نتيجة بروز مظاهر السيطرة، وخضوع بعض الساسة وقادة الطائفة والحركات للسيطرة بشكل مكشوف دون أن تقف على قدم المساواة.

وقد قدّم الربيع العربي لطهران فرصًا جديدة، ولكن أيضًا تحديات أكثر خطورة. فقد طفا على السطح التوتر والصدام بين السنة والشيعة كمحور للصراع الإقليمي.

وقد وجدت إيران نفسها في الجانب الخطأ في تلك الحرب في معظم البلدان في المنطقة. فمع انتشار هذا الصراع الطائفي؛ فإن إيران لم يعد يمكنها تقديم نفسها كزعيم للأمة الإسلامية في ظل تزايد نفوذ القوى السنية ممثلة في السعودية وتركيا. فقد ظهر وكأن المعركة تأخذ شكل المقاومة العربية السنية للتمدد الفارسي للشيعة(١).

ثالثًا: توجهات وأدوات الإستراتيجية الإيرانية في العالم الإسلامي:

١- البرجماتية الإيرانية في التعامل مع الغرب وإسرائيل لقبول الهيمنة الإيرانية:

يشير تطور الإستراتيجية الإيرانية عبر المراحل المختلفة إلى التحول من تصدير الثورة إلى تبني منظور التركيز على المصالح الإستراتيجية والطائفية بدوافع البرجماتية والانتهازية السياسية(٢).

وتكشف تطورات العلاقة بين إيران والولايات المتحدة عن هذا النمط البرجماتي في إدارة العلاقة. وتشير بعض الدراسات إلى أن التقارب بين قيادة الثورة وبين الولايات المتحدة بدأ قبل الثورة بشهور، حينما تأكد الأمريكيون أن نظام الشاه أصبح في حكم الساقط. ولا يعني ذلك وجود تحالف حقيقي بين الطرفين مثل ذلك الذي كان قائمًا بين نظام الشاه وواشنطن، بل هو محاولة من الخميني لتحييد الولايات المتحدة.

خاصة أن واشنطن كانت تريد نظامًا في إيران يستطيع مواجهة الاتحاد السوفييتي والفكر الشيوعي. فجاءت الثورة الإيرانية وتبنيها للفكر الإسلامي المضاد للشيوعية ليمثل فرصة مناسبة للولايات المتحدة لتحقيق هذا الهدف.

ويلاحظ أن علاقة المصالح التي جمعت الثورة والولايات المتحدة من وجه نظر كل منهما، لم تنته بحادثة احتلال السفارة الأمريكية، وإن كانت تأثرت بها إلى حد كبير؛ حيث استمرت هذه العلاقات المصلحية؛ كلما كانت الظروف مواتية، مثلما هو الحال خلال الحرب الإيرانية العراقية، حينما ساعدت واشنطن وتل أبيب في حصول طهران على صفقات أسلحة التي جاءت في إطار صفقة إيران كونترا.(٣)

وقد ارتبطت الثورة الإيرانية بنشوب حالة من العداء مع إسرائيل، لم تخلُ من البرجماتية في بعض الأحيان عندما تظهر المصالح المشتركة خصوصًا في مجالات التسليح والاقتصاد والتعاون في الملف العراقي، خصوصًا بعد غزو العراق في ٢٠٠٣م، إلا أن الدعاية المتبادلة انتهجت نهجًا واحدًا هو العداء المتبادل؛ حيث اتسمت تصريحات السياسيين الإيرانيين ضد إسرائيل

(1) Frederick W. Kagan et el, IRANIAN INFLUENCE IN THE LEVANT, EGYPT, IRAQ, AND AFGHANISTAN, the American Enterprise Institute and the Institute for the Study of War, may 2012 http://www.understandingwar.org/report/iranian-influence-levant-egypt-iraq-and-afghanistan

(2) Roy, Olivier, Globalised Islam – The Search For A New Ummah, Hurst & Company, London, 2004, p. 85.

(٣) عبد الله حاتم، إيران وأمريكا.. عداء ظاهر ومصالح مشتركة، موقع الخليج أون لاين، ٢٠١٤/١١/٥م: http://alkhaleejonline.net

بالعداء بدءًا من «الخميني» وانتهاءً «بنجاد»[١]. ثم أخذت الجوانب الدعائية التي تهدد بإزالة إسرائيل من الوجود تتراجع إلى مجرد الحفاظ على توازن استراتيجي بين الطرفين.

ومن الناحية التاريخية يلاحظ وجود نمط مستقر من التعاون بين إيران وإسرائيل أثناء عهد الشاه، وعلى الرغم من توتر العلاقة بين إيران بعد الثورة وإسرائيل إلا أن هناك توازنًا للقوى وحدودًا حمراء يحرص الطرفان على عدم تجاوزها. لقد كانت إسرائيل تريد إيران بلدًا تابعًا لها وفقًا لإستراتيجية شد الأطراف، إلا أن إيران سعت للوقوف على قدم المساواة أمام إسرائيل كقيادة للمنطقة.

ويلاحظ أن التطورات الإقليمية في المنطقة تعيد تأسيس إستراتيجية شد الأطراف بصيغة جديدة تلائم المستجدات الجديدة. فقد اعتمدت إسرائيل مبدأ «شد الأطراف» أو ما يطلق عليه الإسرائيليون نظرية التخوم أو التحالف المحيط peripheral doctrine ، فإسرائيل كانت محاصَرة بدول عربية معادية، ولذلك يتوجب عليها أن تبحث عن حلفاء -في الدائرة الخارجية خلف الدائرة العربية المحيطة- في دول الشرق الأوسط وفي أوساط الأقليات العرقية والدينية في الدول العربية والإسلامية، والتي تشكل جميعها احتياطيًا للصداقة[٢].

وقد تطورت الإستراتيجية منذ خمسينيات القرن العشرين لتتضمن قيام إسرائيل بتكوين تحالفات مع الدول غير العربية التي تقع في أطراف الشرق الأوسط التي ترتبط بإسرائيل في شكل مثلث تكون فيه تركيا وإيران شمالاً وإثيوبيا جنوبًا[٣]. لقد توجهت إسرائيل نحو إيران في إطار هذه الإستراتيجية، وجلبت لها علاقتها السابقة مع إيران الشاه فوائد إستراتيجية مهمة[٤].

لقد كانت إستراتيجية شد الأطراف التقليدية تقوم على أساس تحالف ضمني وصداقة مع إيران، ولكنها اليوم تأخذ شكل توازن قوى بين إسرائيل وإيران؛ لتوزيع النفوذ، واقتسام المنطقة العربية، ومنع نهوض قوى عربية وإسلامية تنطلق من الحاضنة السنية التي تشكل قلب العالم الإسلامي لتأسيس نموذج حضاري وسياسي جديد، وذلك بعد انهيار النظام الإقليمي العربي.

وتكشف تداعيات الاتفاق النووي عن وجود نوع من صيغة توازن النفوذ الجديد في المنطقة، فالدول الغربية وجدت أن إستراتيجية القوة الخشنة لم تعد صالحة لاحتواء التوسع الإيراني، فاستبدلوها بإستراتيجية القوة الناعمة في عالم العولمة الجديدة، فتقاطرت الوفود الغربية الاقتصادية والدبلوماسية إلى العاصمة الإيرانية.

فبعد توقيع الاتفاق النووي الإيراني الغربي في ٢٠١٥م بدأت تظهر فرص وبيئة إقليمية أفضل أمام توسع المشروع الإيراني في المنطقة؛ حيث سيؤدي رفع العقوبات إلى تحسن الوضع الاقتصادي، وحدوث نوع من التعافي في الاقتصاد الإيراني الذي عانى من حصار اقتصادي محكَم، كما أخذت الدبلوماسية الغربية في الانفتاح على طهران.

ويشي هذا الاتفاق عن إقرار غربي بقوة النظام الإيراني، والاعتراف بنظام ولاية الفقيه، مع السعي

(1) http://www.sasapost.com/israel-iran-relashionship/

(٢) يوسي ميلمان، السودان في الملفات السرية الإسرائيلية، هآرتس، مترجم في صحيفة الأيام الفلسطينية، ١٩٩٧/٧/٢م.

(3) Joel Peters, Israel and Africa, The problematic friend ship, London, British Academic press, 1992. P.9 ,See also Michael Barzohor ,»Ben Gurion and the policy of the periphery» in Itamar Rabinovich and Jehuda Reinharz (eds.), Israel in the Middle East 1984 p 164-171

(4) David Rodman & Stuart A. Cohen, An Exchange on Israel's Security Doctrine, the Middle East Review of International Affairs (MERIA) Journal, Vol. 5, No. 4, BESA Center, December 2001. http://www.biu.ac.il/SOC/besa/meria/journal/2001/issue4/jv5n3a6.html

لتطويع سياساته، وترشيده حتى يكتمل قبوله كشريك إقليمي. وهكذا فإن تسوية الملف النووي الإيراني يعني إعادة تأهيل إيران سياسيًا في الإقليم وفي العالم بإخراجها من محور الشر، وذلك على الرغم من بقاء سياساتها الخاصة بامتلاك مشروع توسعي إقليمي في المنطقة(١).

لذا يُعد الاتفاق بمثابة تصريح لطهران بالمضي قدمًا في حركتها الإقليمية النشطة دون قيود، أو خشية من استخدام تلك التحركات كأوراق تفاوضية ضدها. ويعتقد أن إيران حتى لو لم تمتلك سلاحًا نوويًا فعليًا، فإن امتلاكها قدرات نووية وبرنامجًا متكاملاً قابلاً للتحول إلى الأغراض العسكرية، يكفي لتحقيق الأثر السياسي المترتب على امتلاك قدرة نووية عسكرية.

وسوف يكون لذلك أثر على الصعيد الإقليمي؛ ذلك أن المقصود بمصطلح النظام الإقليمي سينصرف بالضرورة وبشكل نهائي إلى النطاق السياسي والجغرافي المتعارف عليه غربيًا باسم الشرق الأوسط، وليس النظام الإقليمي العربي الذي تمثله مؤسسة الجامعة العربية الذي يعاني من جمود وحالة انهيار.

ولا شك أن ما يسمى بمنطقة الشرق الأوسط نفسها هي قلب العالم الإسلامي، وتقع فيه صراع المشاريع الكبرى للسيطرة على العالم الإسلامي، ومن أبرزها المشروع الإيراني. وهكذا تصبح إيران طرفًا فاعلاً أصيلاً ورئيسًا في النظام الإقليمي للشرق الأوسط والعالم الإسلامي. وهو أمر واقع قائم بالفعل منذ عقود وليس وليد التفاهمات الأخيرة، فقد كان يجري التعامل معه دون عنونته أو تأطيره رسميًا.

وقد يستلزم هذا النظر في هيكلة ذلك النظام وأطرافه الأساسية، خاصة بعد تلك التطورات المتعلقة بوضعية إيران في المنطقة، وتغير طبيعة علاقاتها مع العالم الغربي.

وهنا يمكن القول: إن طبيعة النظام الإقليمي في المنطقة تتجه سريعًا إلى قطبية ثنائية؛ طرفاها إيران وإسرائيل كدولتين محوريتين تمثلان معًا كفتي ميزان القوة في النظام. وكما كان الحال في النظام الدولي فإن الثنائية القطبية لا تنفي وجود أطراف أخرى إما تدور في فلك أحد القطبين، أو تحاول إيجاد مساحة مستقلة لها بينهما(٢).

إن طبيعة النظام الإقليمي في المنطقة تتجه سريعًا إلى قطبية ثنائية؛ طرفاها إيران وإسرائيل كدولتين محوريتين تمثلان معًا كفتي ميزان القوة في النظام.

ولكن هذه القطبية تواجه تحديات كبرى متعلقة بالعلاقة بين إيران وإسرائيل والتغيرات التاريخية التي تجري في المنطقة، وظهور مناوشات من بعض الدول الإقليمية التي ترفض تقسيم النفوذ في المنطقة بهذه الطريقة خصوصًا السعودية وتركيا.

٢- مكونات وخصائص الإستراتيجية الإيرانية في منطقة المشرق العربي:

يلاحظ وجود ثلاث خصائص جوهرية أو مكونات تحكم توجهات المشروع الإيراني تجاه دول الجوار: الأولى الانخراط، والثانية العزل، والثالثة الابتزاز(٣).

ويلاحظ أن عملية «الانخراط» الدبلوماسي الإيراني مع عدد من دول المنطقة تبرز على أنها الوجه الإيجابي لطهران، والذي يتمثل في إبداء الرغبة بالانفتاح والتعاون، خصوصًا من خلال الدبلوماسية الإيرانية الماهرة، لكن حقيقة هذا الانفتاح ما هو إلا محاولة لتفعيل المكون الآخر لإستراتيجية إيران الإقليمية وهي العزل.

(١) سامح راشد، التداعيات غير النووية للاتفاق الإيراني الغربي، ص٧.

(٢) سامح راشد، التداعيات غير النووية للاتفاق الإيراني الغربي، ص ١٤- ١٥.

(٣) علي حسن باكير، سياسة إيران الإقليمية: بين الانخراط والعزل والابتزاز، عربي ٢١، ٢٤ أغسطس ٢٠١٥م:
http://www.alarab.qa/story

فالتركيز الإيراني على الدول الصغيرة في الخليج العربي مثل سلطنة عمان والكويت والإمارات وقطر؛ هدفه في النهاية محاولة عزل المملكة العربية السعودية، فالتأثير على مواقف بعض الدول الخليجية، ودفعها على الأقل لأن تقف موقف الحياد في الصراع الجاري بين طهران والرياض، سيكون بحدّ ذاته مكسبًا عظيمًا لطهران.

أما المكون الثالث للإستراتيجية الإيرانية وهو «الابتزاز»، ويتم استخدامه ضد كل من تركيا وباكستان.

الجانب الإيراني يعلم أن الاتفاق النووي سيفيد تركيا على الصعيد الاقتصادي على الأقل على المدى القصير، ولذلك فهو يحاول مقايضة المنفعة الاقتصادية بموقف سياسي من قبل أنقرة في القضايا الإقليمية يكون بمثابة تنازل.

ولا تزال إيران تتحدى تركيا إزاء موقفها من الوضع في سوريا، وتعارض تدخلها في سوريا بهدف إقامة منطقة عازلة، ومواجهة الأكراد وداعش. وبموازاة التواصل مع باكستان يتم تذكيرها دومًا بوجود ورقة الهند. وقد تجلى ذلك بشكل واضح في التردد الباكستاني إزاء تقديم الدعم اللازم للمملكة العربية السعودية في عاصفة الحزم رغم إعلان استمرار التزامها بالدفاع عن المملكة حال تعرضها لأيّ خطر خارجي.

٣- أدوات التوسع دبلوماسيًّا واقتصاديًّا ومذهبيًّا في العالم الإسلامي:

كي تحقق إيران إستراتيجيتها بالوصول لمكانة القوة المركزية إقليميًا وفي العالم الإسلامي، كان لزامًا عليها استخدامُ أدواتٍ في سياستها الخارجية تتناسب مع طموحها، وتعكس ثقافتها ومكوناتها، فمزجت ما بين أدوات القوة الصلبة والناعمة، من خلال التعاون الاستراتيجي وتشكيل التحالفات مع بعض الأنظمة كسوريا والعراق، والتأثير المذهبي باستخدام الطوائف الشيعية في لبنان واليمن والسعودية، والدعم العسكري والاقتصادي المباشر لوكلائها في اليمن[1].

حدثت فترة من التأزم بعد الانقلاب في الجزائر الذي منع الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي فازت في الانتخابات من استلام السلطة التشريعية في عام ١٩٩٢م؛ حيث دعمت إيران الجبهة، واتهمت الجزائر إيران بالتورط في اغتيال الرئيس الراحل بوضياف، ولكن في ظل تغلب المنحى البرجماتي على المنحى الأيديولوجي والثوري في المشروع الإيراني فمع عام ٢٠٠٠م عادت العلاقات كما كانت عليه من قبل، بل أكثر تقاربًا، الأمر الذي ظهر في تصريح أحمدي نجاد في العام ٢٠٠٦م قائلاً: «إيران مستعدة لوضع خبراتها في مجال الطاقة النووية تحت تصرف الجزائر».

وتطورت العلاقات الاقتصادية بين البلدين في ٢٠١٠م؛ حيث تم توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية ما بين البلدين. وتحرص الجزائر على لعب دور المحايد ظاهريًّا في الخلافات العربية الإيرانية، وهذا ما ظهر في موقف الجزائر من التدخل العربي في اليمن، ومحاولاتها لقيادة توافق ومصالحة بين الرياض وطهران، ولكنها أكثر ميلاً لطهران. ومن الضروري الأخذ في الاعتبار أن من أسباب ذلك هو التقارب السعودي المغربي المنافس التقليدي للجزائر في شمال إفريقيا[2].

وفي تونس مهد الدولة الفاطمية ظهرت موجات تشيع منذ مطلع الثمانينيات؛ حيث حاولت إيران نشر التشيع في تونس، خاصة في الجنوب التونسي، كما أن هناك جمعيات بارزة تسعى لنشر المذهب الشيعي في تونس، أبرزها جمعية «المودة الثقافية الشيعية» التي صرح رئيسها مراد شلبي في أحد لقاءاته قائلاً:

(١) محمد عودة الأغا، الجغرافيا السياسية لإيران وأثرها على طموحها الإقليمي، عربي ٢١، ٣٠ يونيو ٢٠١٥م: http://arabi21.com/stor

(٢) محمد مختار قنديل، التمدد الإيراني المنسي، الشروق، ٢٠ مايو ٢٠١٥م: http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=20052015&id=b2734d37-82aa-430d-acb1-b75d99f2f180

من أدوات التوسع الإيراني دبلوماسيًّا واقتصاديًّا ومذهبيًّا في العالم الإسلامي:



«انطلقنا لنؤسس هذه الجمعية بهدف توفير فضاء للشباب الشيعي عمومًا كهدف أول، ولتعريف الجانب السني بحقيقة المذهب الشيعي بعيدًا عن التشويهات التي تتعمد بعض الجهات إلصاقها به»[(١)].

وفي مصر هناك تواصل قوي بين رموز التيار الشيعي في مصر وإيران، وهناك العديد من الشخصيات السياسية والدينية والنشطاء المحسوبين على تيار التشيع في مصر يسافرون إلى طهران، ويجرون مقابلات، ويزورون مؤسسات ومراكز دينية، ويشاركون في مؤتمرات وندوات، ثم يعودون إلى مصر.

وهناك «غزل» في تصريحات المسئولين الإيرانيين تجاه نظام الرئيس السيسي، وغزل أوضح من حلفاء إيران مثل بشار وخارجيته ونظامه، وإعلام حزب الله اللبناني المتهم رسميًّا -وحسب القضاء المصري ذاته- بالتورط في أعمال إرهابية بمصر»، وذلك في مقابل تجاهل مصر لإصدار بيانات إدانة للتوسع الإيراني في المنطقة[(٢)].

التوجه نحو مناطق الفراغ والعزلة في العالم الإسلامي:

لم يجد الرئيس الموريتاني ولد عبدالعزيز بابًا أمامه للخروج من الأزمة الاقتصادية والعزلة الدبلوماسية سوى إيران، فعادت العلاقات الإيرانية الموريتانية من جديد بعد انقطاع استمر لمدة ١٢ عامًا. ومقابل الدعم الدبلوماسي والاقتصادي، كان على السلطة الموريتانية

(١) محمد مختار قنديل، التمدد الإيراني المنسي، الشروق، ٢٠ مايو ٢٠١٥م: http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=20052015&id=b2734d37-82aa-430d-acb1-b75d99f2f180

(٢) جمال سلطان، غموض العلاقات المصرية الإيرانية في عهد السيسي، المصريون، ١ سبتمبر ٢٠١٥م: http://almesryoon.com/%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%82%d8%a7%d9%84a

أن تتجاهل جميع الدعوات الشعبية المطالبة بمواجهة نشر التشيع المدعوم من إيران ومن سفارتها في موريتانيا ومراكزها الثقافية المختلفة. ولم يكن شيعة موريتانيا في عزلة عن التأثر بالتمدد الإيراني ففي منتصف عام ٢٠١٤م أعلن زعيم الشيعة في موريتانيا «بكار ولد بكار» أنهم مستعدون لمساندة الشيعة في قتال داعش بالعراق؛ حيث قال ما نصه: «إن أتباع المذهب في البلاد لن يتأخروا إذا ما طلب منهم المرجع الأعلى سماحة السيد علي السيستاني قتال «داعش» في العراق».(١)

ويرتبط التوسع الإيراني بالأدوات الاقتصادية؛ حيث قامت إيران في ٢٠٠٨م بمنح موريتانيا ١٠٠ مليون دولار لدعم الخزانة الموريتانية، وزار الرئيس الموريتاني في ٢٠١٠م طهران، وأعلن دعم بلاده لإيران في مشروعها النووي في مقابل الحصول على قروض إيرانية. كما اتجهت إيران لتأسيس صندوق استثمار تونسي إيراني مشترك، ورصدت خط تمويل ائتماني بقيمة ١٠٠ مليون يورو لفائدة المستثمرين الإيرانيين بتونس(٢).

٤- خطاب المقاومة والممانعة واستقطاب المشاعر القومية والعروبية:

تبنت إيران نهجًا يدعو لدعم المقاومة الفلسطينية؛ بهدف إشغال إسرائيل عن التمدد في الإقليم، وفرض ترتيبات مغايرة للطموح الإيراني، وهي تعلم جيدًا مكانة القضية لدى شعوب المنطقة. لقد أتاح هذا النهج للطرف الذي يظهر بمكانة راعي المقاومة أن يتسلل لوجدان الشعوب والتأثير فيهم، في ظل تخلي الأنظمة الحاكمة في الإقليم عن الملف الفلسطيني(٣).

وبينما كانت السردية الإيرانية تقول: إن المشروع الإيراني يدعم حركات المقاومة مثل حزب الله وحماس، إلا أن تداعيات الربيع العربي والثورة السورية جعلت حزب الله عدوًا لأغلبية العرب السنة في سوريا ولبنان؛ حيث تحول السلاح والمقاتلون الموالون لحزب الله إلى قتال فصائل الثورة السورية، ودعم نظام بشار الأسد بدلاً من مواجهة إسرائيل كما كان يُعلن من قبل، وفي المقابل تدهورت العلاقة مع حركة حماس بشكل كبير بسبب رفض حماس الانسياق وراء النظامين الإيراني والسوري وحزب الله في مواجهة الثورة السورية.

لقد توسع المشروع الإيراني في العالم العربي السني، مستغلاً غياب الدور التركي وتقوقعه داخل الجغرافيا التركية الحالية، وعدم اكتراثه بما تفعله إيران، وساعد إيران على ذلك وجود نظام عربي هزيل مشغول بصراعات بين بعضه البعض، وفي معظم الأحيان في قمع الشعوب وتجهيلها.

ويلاحظ أن عاطفية الشعوب العربية في المشرق وشمال إفريقيا تتأثر بخطاب الممانعة والعداء لأمريكا وإسرائيل في ظل التعاطف الشديد مع القضية الفلسطينية، ولكن المعبر عن الخطاب العربي الممانع كان نظام البعث السوري المقترن بنظام الأسد الذي اندمج فيما كان يُطلق عليه محور المقاومة والممانعة مما سهّل التمدد وسط التجمعات الشعبية المرتبطة بالخطاب القومي العربي.

ولذلك تجد أن كثيرًا من رموز القومية العربية وجدت نفسها في تقاطع سياسي مع الإستراتيجية الإيرانية؛ بسبب تحالف إيران وحزب مع نظام البعث السوري من جهة، وبسبب إحياء القومية العربية لميراث العداء القومي بين العرب والأتراك من جهة أخرى.

(١) محمد مختار قنديل، التمدد الإيراني المنسي، الشروق، ٢٠ مايو ٢٠١٥م: http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=20052015&id=b2734d37-82aa-430d-acb1-b75d99f2f180

(٢) المرجع السابق.

(٣) محمد عودة الأغا، الجغرافيا السياسية لإيران وأثرها على طموحها الإقليمي، عربي ٢١، ٣ يونيو ٢٠١٥م: http://arabi21.com/story9-

رابعًا: المشاريع المنافسة للمشروع الإيراني في العالم الإسلامي:

لا يمكن تفسير ما جرى من توسع للمشروع الإيراني، وتمدده في العالم العربي والإسلامي بهذه السرعة، إلا في ظل غياب مشروع متكامل منافس قوي؛ حيث يُلاحظ أمران؛ هما غياب الإرادة العربية، سواءً القومية أو الدينية (أولاً)، وغرق تركيا بمشاكل داخلية واكتفائها بمهاجمة كل دولة تغذّي المجموعات التي تعتبرها إرهابية على أراضيها (ثانيًا).

لقد توسع المشروع الإيراني في العالم العربي السني، مستغلاً غياب الدور التركي وتقوقعه داخل الجغرافيا التركية الحالية، وعدم اكتراثه بما تفعله إيران، وساعد إيران على ذلك وجود نظام عربي هزيل مشغول بصراعات بين بعضه البعض، وفي معظم الأحيان في قمع الشعوب وتجهيلها[1].

وقد بدأ مؤخرًا الحديث عن مشاريع جزئية في مقابلة المشروع الإيراني، ولكنها مشاريع تقوم بالأساس على المصالح السياسية والاستراتيجية الخاصة ببعض الدول، ولكنها تفتقد قوة النموذج والقدرة على الإلهام في مقابل مشروع إيراني اعتمد على إلهام الثورة وتصديرها، وأيديولوجيا مواجهة الشيطان الأكبر وحلف الممانعة.. إلخ.

فهناك مؤشرات على توجهات لاحتواء التمدد الإيراني، ولكنها لا توفر مشاريع للتحصين وكسر قوة الدعاية والأيديولوجية بمشروع مقابل. ومن هذه المؤشرات عاصفة الحزم التي تقودها السعودية، أو تقوم بها وحدها عمليًا، وقد بدأت رد فعل مبادر مباشرة على التمدد الإيراني في اليمن، فاستبقت بذلك آفاق المفاوضات الإيرانية الغربية، وفرضت مبادرتها على السياسة الأميركية.

لكن ذلك المؤشر يبقى محدودًا وجزئيًا، وفي حدود الدفاع المباشر عن الخاصرة، ولا يرتقي إلى مستوى المواجهة أو المعالجة الشاملة لآفاق مرحلة ما بعد الاتفاق النووي الغربي[٢].

والثاني هو التحرك العسكري التركي في سوريا، والذي إن كان محركه البعيد يتصدى للطموحات الكردية بإنشاء دولتهم القومية المستقلة، أو بضم قسم من شمال سورية إلى كردستان العراق، أو هاجسه القريب يتصدّى لإرهاب الدولة الإسلامية المزعومة، فإنه ينصبّ في مجرى التصدي للتمدد الإيراني الشديد الوضوح في سورية، وعلى الأقل، يفرض دورًا تركيًا موازنًا[٣].

ويفهم من الموقف التركي والنبرة الأردوغانية العنيفة من تمدد إيران، وكذلك التقارب مع المملكة العربية السعودية، أن التمدد الشيعي في المنطقة أمرٌ مرفوض، وسيجابَه مهما كانت العلاقات الاقتصادية بين طهران وأنقرة متينة ومتطورة[٤].

لكنّ هذين المؤشرين باقيان محدودان وجانبيان، حتى تاريخه، ولا يرتقيان إلى مستوى معالجة الآفاق الإستراتيجية للمرحلة الجديدة، فإيران أمة ودولة إقليمية كبرى، وطموحاتها الإمبراطورية معلنة، وليست تدخلاتها الجيوسياسية المباشرة وغير المباشرة في هشيم التفتت العربي بحاجة إلى برهان.

أما الوجود العربي فدون مستوى الموازنة، وليس واقع اتحاد دول مجلس التعاون الخليجي أو جامعة الدول العربية، أو اتفاق التعاون العسكري العربي، إلا مثالاً على ضعف تلك الموازنة.

وعلى الرغم من ذلك فقد فقَد المشروع الإيراني جاذبيته خصوصًا بعد أن تحررت الحركات الإسلامية

---

(1) http://www.orient-news.net/?page=news_show&id=87017

(٢) نجاتي طيارة، تحديات العلاقات بين العرب وإيران، العربي الجديد، ٣ أغسطس ٢٠١٥م:

http://www.alaraby.co.uk/opinion/

(٣) المصدر السابق:

(4) http://www.orient-news.net/?page=news_show&id=87017

السنية تدريجيًا من الهالة التي أحاطت بالثورة الإيرانية، فأخذت تخرج من حالة الأسر بالنموذج «الإسلامي» الإيراني بعد اكتشاف عمق البعد الطائفي، وقدمت الأزمة العراقية والثورة السورية اللحظة الكاشفة عن حقيقة وأبعاد المشروع الإيراني في العالم الإسلامي.

ففي ظل حملات الاعتداء والتهجير للمواطنين السوريين أصدرت هيئة علماء المسلمين في لبنان رسالة لـ «دعم صمود أهل سوريا عامة وأهل الزبداني خاصة»، وجددت موقفها المساند للثورة السورية، ورفضها لما سمته «المشروع الإيراني الطائفي المقيت».

واعتبرت الهيئة أن الشعب السوري الثائر يقاوم «الهجوم الوحشي الهمجي البربري، الذي ينفذه النظامان الإيراني والسوري وأدواتهما».

واعتبرت الهيئة أن صمود أهل الزبداني «فضح المشروع الإيراني الطائفي المقيت، المستنسخ من المشروع الصهيوني في اقتلاع الناس من أرضهم وتهجيرهم خارج مناطقهم؛ لإقامة كيان طائفي وإحداث تغيير ديمغرافي على أسس مذهبية»(١).

كما أكدت هيئة علماء المسلمين في العراق: أن الحكومة الإيرانية تتخذ من الأحداث الجارية في العراق ذريعة لإعلان تدخلها المستمر منذ عام ٢٠٠٣م، وأعلنت أن هذا التدخل السافر الذي أصبح رسميًا يهدف إلى الهيمنة على هذا البلد بشكل كامل، أو تقسيمه على أسس طائفية وعرقية(٢).

وفي ظل هذا التمدد التوسعي الإيراني أصبح الوضع صعبًا أمام حركة حماس السنية في الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع الداعم العسكري الأكبر لها ممثلاً في إيران في ظل تزايد المواجهة الطائفية(٣).

ويزداد وضع حماس صعوبة بسبب الحصار الذي تفرضه كلّ من مصر وإسرائيل، وضعف الدعم العربي؛ مما يجعل علاقة حماس بإيران محل جذب وقلق مستمرين.

لقد كان حلم الخميني أن يصبح قائدًا لكل حركات الإسلام السياسي وللعالم الإسلامي، ولكن الإستراتيجية الإيرانية انتهت فقط إلى قيادة الطائفة الشيعية في العالم الإسلامي وسط بيئة معادية من أغلبية العالم الإسلامي الذي يشكّل الشيعة به أقلية صغيرة(٤).

خاتمة:

كان المشروع الإيراني مؤثرًا في العالم الإسلامي، وتداخلت فيه العوامل الأيديولوجية بالعوامل الإستراتيجية، وفي البداية كان المزيج بينهما قويًا؛ حيث ظهرت العوامل الأيديولوجية المرتبطة بالثورة وتصديرها والمبادئ الإسلامية، ولكن تدريجيًا اتضحت هيمنة العوامل الإستراتيجية والاقتصادية.

حاولت السياسة الإيرانية استخدام الإسلام كأداة في السياسة الخارجية، مستعينة بأفكار حسن البنا وسيد قطب والمودودي التي ساهمت في تثوير الفقه الشيعي الذي امتص من خلال الخميني هذه المبادئ

(1) http://arabi21.com/story

(2) http://arabi21.com/story/

(3) Frederick W. Kagan et el, IRANIAN INFLUENCE IN THE LEVANT, EGYPT, IRAQ, AND AFGHANISTAN, the American Enterprise Institute and the Institute for the Study of War, may 2012
http://www.understandingwar.org/report/iranian-influence-levant-egypt-iraq-and-afghanistan

(4) - See more at: http://www.understandingwar.org/report/iranian-influence-levant-egypt-iraq-and-afghanistan#sthash.XETRtDsv.dpuf في:http://www.understandingwar.org/report/iranian-influence-levant-egypt-iraq-and-afghanistan#sthash.XETRtDsv.dpuf

التجديدية، ولكن هيمنة البعد الطائفي على هذه التوجهات لم يؤد إلى نجاح كبير في الدوائر السنية.

فقد ظهر البُعد الطائفي كعنصر أساس وضمني في مكونات الرؤى الأيديولوجية والاستراتيجية، حيث صار من الصعب الفصل بين الوسيلتين في السياسة الإيرانية، ولكن تحولات المنطقة مستقبلاً وتراجع المشروع الإيراني مستقبلاً ستكشف عن اتجاه إيران للتخلي عن البعد الطائفي إذا تعارض مع المصالح الإستراتيجية والقومية.

يشير تطور الإستراتيجية الإيرانية عبر المراحل المختلفة إلى التحول من تصدير الثورة إلى تبني منظور التركيز على المصالح الإستراتيجية والطائفية بدوافع البرجماتية والانتهازية السياسية.

ويتضح أن إيران لم تفلح في تقديم نموذج مقبول للدول الإسلامية، ولم تتمكن من أن تصبح مركزًا سياسيًا وأيديولوجيًا ملهمًا للحركات أو الدول الأخرى خارج نطاق الطائفة الشيعية.

وتدريجيًا فقَد نموذج الثورة الإيرانية جاذبيته، وتراجعت قدرته السياسية والأيديولوجية على إلهام الآخرين. ولم يعد أمامه سوى التركيز على أبناء الطائفة الشيعية في بلاد العالم الإسلامي الذين يشعر معظمهم بالغبن والمظلمة لأسباب سياسية أو اقتصادية؛ بسبب وضعهم كأقليات في محيط سني كبير، ولكن ما يعدهم به المشروع الإيراني قد يتبخر بسرعة، ولا يبقى منه سوى صراعات أهلية وانقسامات طائفية تاريخية لا تفيد سوى القوى الخارجية المتربصة بالأمة الإسلامية.

معلومات إضافية

العلاقات العربية - الإيرانية.. وحروب الحدود

١- إيران والجزر الإماراتية الثلاثة:

في القرن التاسع عشر، نزلت البحرية البريطانية على الجزر كجزء من حملة لوقف القرصنة في الخليج. ومنذ ذلك الحين، تصوّر السجلات البريطانية الأحداث بصورة مرتبكة؛ حيث تنسب الجزر إلى كل من إيران (بلاد فارس آنذاك) وشيوخ القبائل على الجانب العربي من الخليج.

وفي ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٧١م، قامت إيران، تحت حكم الشاه، باحتلال الجزر قبل يوم واحد من استقلال الإمارات العربية المتحدة عن بريطانيا. ولم تكن المملكة المتحدة في وضع يسمح لها بإيقاف الشاه؛ حيث كانت قواتها تنسحب من الخليج، كما لم تكن الإمارات العربية المتحدة، كونها اتحادًا جديدًا وهشًا من مشيخات صغيرة، قادرة على الرد.

ولكن هناك اعتقاد واسع الانتشار في المنطقة بأن بريطانيا سمحت لإيران بالاستيلاء على الجزر مقابل تخلّي طهران عن مطالبتها بجزيرة دولة البحرين. (في عام ١٩٧١م، حصلت البحرين على استقلالها بعد فشل خطة بريطانيا لضم قطر والبحرين إلى اتحاد الإمارات العربية المتحدة). ومن المفارقات، أن مسئولين أمريكيين كبارًا أيدوا استيلاء إيران على الجزر عام ١٩٧١م؛ لأنه ملأ الفراغ الأمني الإقليمي الناجم عن الانسحاب البريطاني.

ومنذ عام ١٩٧١م، أصبح النزاع عنصرًا رئيسًا من عناصر الدبلوماسية الإماراتية في المحافل العربية، وفي المجتمع الدولي، يقوم بمهام توثيق الفيدرالية المتباينة للدولة، التي تختلف إماراتها اختلافًا كبيرًا من حيث امتلاك الثروة النفطية، وإن كانت متساوية نظريًا.

وتطالب الشارقة -ثالث أكبر إمارة في الإمارات العربية المتحدة بعد أبو ظبي ودبي- بجزيرة أبو موسى، بينما تطالب إمارة رأس الخيمة -وهي إمارة أخرى في اتحاد الإمارات السبع- بالجزيرتين الأخريين طنب الصغرى وطنب الكبرى غير المأهولتين في معظم أراضيهما.

وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٧١م، قبل حاكم الشارقة على مضض اتفاقًا مؤقتًا مع إيران، أدى إلى تقاسم عائدات أبو موسى النفطية من أعماق البحر. وفي حين استمر كلا الجانبين بالمطالبة بسيادة كاملة، غيرت إيران عام ١٩٩٢م الوضع الذي كان قائمًا آنذاك بتقييد مدخل الإمارات العربية المتحدة إلى الجزر وزيادة الوجود الإيراني فيها بشكل كبير، بما في ذلك الوجود العسكري. وبالرغم من أن الإمارات العربية المتحدة وإيران اتفقتا جزئيًا على حدود الجرف القاري بين البلدين، فإن الاتفاقية لا تشمل المنطقة الواقعة حول الجزر.

إن مطالبة الإمارات العربية المتحدة بالجزر، وخاصة جزيرة أبي موسى قد ضعفت، بسبب عدم قدرة البلاد على مواجهة انتهاكات مذكرة التفاهم الأصلية لعام ١٩٧١م. وفي الوقت نفسه، أصبح موقف إيران أكثر ترسخًا؛ حيث تبدي استعدادها لتبادل الحوار -ولكن ليس التفاوض- مع جارتها الأضعف، وترفض اقتراح الإمارات العربية المتحدة بأن تتم تسوية النزاع من قبل محكمة العدل الدولية في لاهاي. (في عام ٢٠٠١م، نجحت محكمة العدل الدولية بنزع فتيل نزاع بين قطر والبحرين حول ملكية جزر خارج سواحلهما).

وقد ازداد موقف طهران الدبلوماسي دعمًا بالتلميح عن عدم وجود موقف عربي موحد، عندما رفضت العراق بوضوح أن يكون لها أية علاقة في النزاع، في مذكرة رسمية قدمتها في نهاية اجتماع الاتحاد البرلماني العربي في وقت سابق من هذا العام. وهذا يتناقض مع موقف العراق تحت حكم صدام حسين عندما كانت بغداد تدافع عن القضية، بما في ذلك المحاولة الفاشلة للاستيلاء على الجزر في بداية الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠م.

٢- ترسيم الحدود بين العراق وإيران:

الممر المائي «شط العرب»، مصدر التوتر الرئيس بين العراق وإيران، منبع الكثير من الخلافات والتصادمات التي بلغت ذروتها في حرب دامية ضروس بين البلدين تواصلت لثمانية أعوام (١٩٨٠- ١٩٨٨م).

وشط العرب هو ممر مائي ينتج عن التقاء نهري دجلة والفرات، ويصب في الخليج، ويبلغ طوله ٢٠٤كم، أما عرضه فمتفاوت فهو عند المصب يبلغ أكثر من كيلو مترين، ويصل عرضه عند مدينة البصرة إلى حوالي الكيلو متر الواحد.

وقد منحت المعاهدات التاريخية التي ورثها العراق عن الدولة العثمانية له الحق في السيادة على هذا الممر المائي عدا مناطق محددة أمام «المحمرة» و«عبادان».

وظلت إيران تطالب بتقاسم السيادة على مياه الشط، بينما كان العراق يجد في الشط منفذه الأساس إلى الخليج لاسيما أنه يعاني ندرة منافذه إلى مياه الخليج العميقة التي تسهل استقبال وارداته ووصوله صادراته إلى الموانئ العالمية.

جذور الخلاف:

تعترف الحكومة العثمانية، بصورة رسمية بسيادة الحكومة الفارسية التامة على مدينة المحمرة وميناءها، وجزيرة الخضر (عبادان) ومرساها والأراضي الواقعة على الضفة الشرقية -أي: الضفة اليسرى- من شط العرب التي تحت تصرف عشائر معترف بأنها تابعة لفارس، فضلاً عن ذلك يحق للسفن الفارسية الملاحة في النهر المذكور بكامل حريتها من محل مصب شط العرب في البحر إلى نقطة اتصال الحدود بين الجانبين.

المادة الثانية من البروتوكول الملحق بمعاهدة أرضروم الثانية عام ١٨٤٧م:

في عام ١٩٣٧م تم توقيع أول معاهدة بين إيران والدولة العراقية الحديثة لترسيم الحدود بين البلدين، استندت إلى المعاهدات السابقة بين الدولتين العثمانية والفارسية.

ويرجع أول تحديد للحدود بين العراق وإيران إلى زمن بعيد يسبق حتى معاهدة «ويستفاليا» التي وضعت أسس القانون الدولي عام ١٦٤٨م عندما وقّعت اتفاقية عثمانية فارسية باسم معاهدة «زوهاب» في ١٧ مايو/ آيار عام ١٦٣٩م هي معاهدة السلام، وترسيم الحدود بين الدولتين العثمانية والفارسية.

وسبقت هذه المعاهدة معاهدة أخرى بين الدولتين كانت معاهدة عسكرية لوقف القتال بين الجانبين عُرفت باسم معاهدة «أماسية» عام ١٥٥٥م.

بدأ الاهتمام بالحدود في منطقة شط العرب في أربعينيات القرن التاسع عشر مع تزايد نفوذ شيخ المحمرة في هذه المنطقة، وتنازع العثمانيين والفرس على السيادة على هذه المناطق التي تسكنها عشائر عربية.

وحددت اتفاقية أرضروم الثانية التي وقعت في ٣١ مايو/ آيار ١٨٤٧م بين الحكومتين العثمانية والفارسية، بتوسط من القوى الكبرى في حينها بريطانيا وروسيا، لأول مرة، الحدود في شط العرب التي وصفت في عبارات عامة دون تحديد دقيق.

وقد تنازلت الحكومة الفارسية للحكومة العثمانية عن مطالبتها بمدينة السليمانية إلى جانب جميع الأراضي المنخفضة – أي الأراضي الكائنة في القسم الغربي من منطقة «الزاب»، مقابل سيادتها على مناطق المحمرة والضفة الشرقية من النهر.

٣- إيران والبحرين:

بمجرد أن خضعت البحرين للحكم الفارسي لسنوات معدودة، فمن ثَم يجوز لإيران أن تطالب بالبحرين، وتذكّر المجتمع الدولي من حين لآخر بحقوقها التاريخية في هذه الدولة العربية الصغيرة! بل إنها ترفع من سقف المطالب فتنادي أحيانًا بأحقيتها في كل الخليج العربي!

وإذا كانت إيران في العهد البهلوي (١٩٢٥-١٩٧٩م) قد احتلت إمارة الأحواز العربية عام ١٩٢٥م، ثم احتلت الجزر الإماراتية الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في نوفمبر ١٩٧١م؛ فإن إيران في العهد الخميني (١٩٧٩م- الآن) قد ساهمت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بمساندة أمريكا (الشيطان الأكبر) في احتلال العراق عام ٢٠٠٣م، بل قبل ذلك في احتلال أفغانستان عام ٢٠٠١م. وقد صرح متباهيًا محمد علي أبطحي نائب الرئيس الإيراني للشئون القانونية والبرلمانية، بأنه: «لولا التعاون الإيراني لما سقطت كابول وبغداد بهذه السهولة».

تقوم السياسة الإيرانية المعاصرة تجاه منطقة الخليج العربي، على إطلاق تصريحات مقصودة على لسان شخصيات رسمية وشبه رسمية تمثل القمة في إظهار (الروح الاستعمارية)، والتعالي القومي/ التاريخي/ المذهبي! وهذه بعض الأمثلة:

- في عام ١٩٨٠م، أي في بدايات الثورة الإيرانية، أطلق آية الله العظمى تصريحاته المشهورة عن البحرين مطالبًا بضم البحرين باعتبارها جزءًا من إيران.

- في يوليو ٢٠٠٧م كتب مدير تحرير صحيفة (كيهان) شبه الرسمية حسين شريعتمداري: (البحرين جزء من الأراضي الإيرانية، وإنها انفصلت عن إيران إثر تسوية غير قانونية بين الشاه والولايات المتحدة وبريطانيا، وإن المطلب الأساس للشعب البحريني حاليًا هو إعادة هذه المحافظة التي تم فصلها عن إيران إلى الوطن الأم والأصلي).

- وفي أبريل ٢٠١١م، لم يكتفِ رئيس هيئة الأركان في القوات المسلحة الإيرانية اللواء حسن فيروز آبادي بالمطالبة بالبحرين فقط، بل بكامل الخليج العربي! فقد اعتبر [أن اسم وملكية وعائدية الخليج الفارسي هي للإيرانيين حسب الوثائق والمستندات التاريخية والقانونية].

- وأما آية الله أحمد جنتي فقد دعا في يوليو ٢٠١١م إلى احتلال البحرين.

- وفي مايو ٢٠١٢م، صرح حسين علي شهرياري النائب في البرلمان الإيراني: «كما تعرفون فإن البحرين كانت المحافظة الرابعة عشرة في إيران حتى عام ١٩٧١م، ولكن للأسف وبسبب خيانة الشاه والقرار السيئ الصيت لمجلس الشورى الوطني آنذاك، فإن البحرين انفصلت عن إيران». وأضاف: «إذا كان من المفترض حدوث أمر ما في البحرين، فإن البحرين من حق الجمهورية الإسلامية وإيران وليس السعودية».

- وفي يونيو ٢٠١٢م قال السفير الإيراني السابق في باريس صادق خرازي في استفزاز جديد: «إنه إذا كانت إيران تريد احتلال البحرين، فإن الأمر لن يستغرق بضع ساعات للسيطرة عليها باستخدام قوات الرد السريع الإيرانية».

المصادر:

١- مقال العلاقات العربية- الإيرانية: تشابكات السياسة والدين والتاريخ والجغرافيا على الرابط التالي:

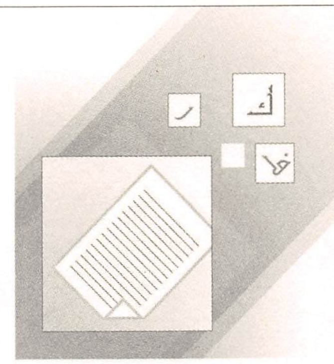
http://www.nationshield.ae/home/details/files/

٢- مقال «شط العرب» واندلاع الحرب العراقية الإيرانية: جذور الأزمة على الرابط :

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2010/09/100901_iraq_shatt_tc2.shtml

٣- مقال الدور الإيراني في أزمة البحرين على الرابط:

http://ar.islamway.net/article/15123/



ظاهرة التشيع السياسي.. أبعادها ودورها في نجاح المشروع الإيراني

د. أحمد محمود السيد

مدير وحدة العالم الإسلامي بالمركز العربي للدراسات الإنسانية

ملخص الدراسة

يتناول هذا البحث ظاهرة التشيع السياسي؛ من خلال تقييم دورها الفاعل في تحقيق المشروع الإيراني للهيمنة على المنطقة العربية، جنبًا إلى جنب مع التشيع المذهبي؛ لتصل في النهاية إلى بسط النفوذ الشيعي على أهل السنة، وإحياء الأمجاد الفارسية والصفوية القديمة.

يمثل التشيع السياسي أحد جناحي المشروع الإيراني للهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، وتحقيق حلم إعادة أمجاد الإمبراطورية الفارسية القديمة، وهو يقف بالتوازي مع التشيع المذهبي ليحقق في النهاية منظومة محكمة دينية وسياسية واقتصادية تعمل على ترسيخ أقدامها، ومناطحة القوى الغربية والقوى الإقليمية التي تحاول الإمساك بزمام الأمور، وتحقيق أهدافها في ظل معتركات ومتغيرات رئيسة عقب تراجع ثورات الربيع العربي.

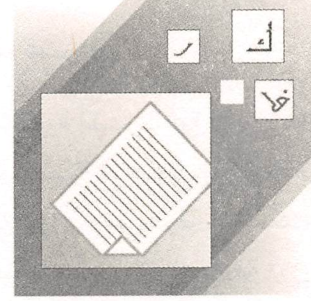
لذلك فإن الهدف من البحث هو دراسة الأبعاد المختلفة لظاهرة التشيع السياسي، والتعرف على دوره في نجاح المشروع الإيراني، وكيفية مواجهته في الحاضر والمستقبل.

وخلصت الدراسة إلى أهم التوصيات، منها :

١- ضرورة العمل على اتخاذ موقف شرعي موحد من ظاهرة التشيع السياسي في العالم الإسلامي.

٢- توعية الجماهير، وخاصة الشباب، بخطورة منزلق التشيع السياسي، وتأثيراته المستقبلية، واختراقاته التي قد لا يحسب لها حساب.

٣- ضرورة تقديم الدعم الكافي لحركات المقاومة الفلسطينية كحماس والجهاد وغيرها مِن قِبل الدول العربية المعنية بالمواجهة مع العدو الإسرائيلي؛ لتمكينها من رفض قبول التشيع السياسي، وإنقاذها من الوقوع في براثن التشيع المذهبي من باب الاضطرار.



ظاهرة التشيع السياسي.. أبعادها ودورها في نجاح المشروع الإيراني

د. أحمد محمود السيد

مدير وحدة العالم الإسلامي بالمركز العربي للدراسات الإنسانية

مقدمة:

يمثل التشيع السياسي أحد جناحي المشروع الإيراني للهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، وتحقيق حلم إعادة أمجاد الإمبراطورية الفارسية القديمة، وهو يقف بالتوازي مع التشيع المذهبي ليحقق في النهاية منظومة محكمة دينية وسياسية واقتصادية تعمل على ترسيخ أقدامها، ومناطحة القوى الغربية والقوى الإقليمية التي تحاول الإمساك بزمام الأمور، وتحقيق أهدافها في ظل معتركات ومتغيرات رئيسة عقب تراجع ثورات الربيع العربي.

لذلك فإن الهدف من البحث هو دراسة الأبعاد المختلفة لظاهرة التشيع السياسي، والتعرف على دوره في نجاح المشروع الإيراني، وكيفية مواجهته في الحاضر والمستقبل.

تكمن المشكلة البحثية في الإجابة على السؤال الآتي: كيف يمكن للإدارة الإيرانية تحقيق التوازن بين التشيع السياسي والتشيع المذهبي لإنجاح المشروع الإيراني؟

المبحث الأول

التشيع السياسي والتشيع المذهبي «رؤية مقارنة»

تعتمد الإستراتيجية الإيرانية بشكل أساس على نوعين من التشيع؛ هما التشيع الديني أو المذهبي والتشيع السياسي؛ حيث تنفرد بأحد هذين النوعين تارة، وتارة أخرى تنفرد بالنوع الثاني، وتارة ثالثة تجمع بينهما، وهي تتحرك بوعي وبحسابات دقيقة لكي تحقق من خلالهما الوصول إلى الحلم الإمبراطوري للهيمنة والسيادة الشيعية على منطقة الشرق الأوسط، وعلى جموع الغفيرة من أهل السنة والجماعة الأعداء التقليديين لهم، ولكي يثأروا منهم؛ باعتبارهم من سلالة الأمراء والخلفاء الذين قهروا أجدادهم، واستولوا على حقهم في الإمامة، وفي السلطة والحكم كما يعتقدون[1].

أولاً: ماهية التشيع المذهبي ومحدداته:

التشيع لغة: هو المشايعة، أي: المتابعة والمناصرة والموالاة.[2]

(١) غسان الغريب، دولة الحرس الثوري، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م، ص٩٩ – ١٠٣.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠م، ج٤ مادة شيع ص ١٢٥٨.

فالشيعة بالمعنى اللغوي هم الأتباع والأنصار، وقد غلب هذا الاسم على أتباع عليّ -عليه السلام- حتى اختص بهم، وأصبح إذا أُطلق ينصرف إليهم[(١)].

التشيع اصطلاحًا: «الشيعة هم الذين شايعوا عليًا، وقالوا بإمامته وخلافته نصًا ووصاية، إما جليًا وإما خفيًا، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج عن أولاده، وإن خرجت فبظلمٍ يكون من غيره أو بتقية من عنده»[(٢)].

وتتقسم الشيعة إلى فرق كثيرة، أهمها وأكبرها الإمامية الاثنا عشرية والجارودية، والزيدية والإسماعيلية، وغيرها من الفرق.

وقد قسمتها الموسوعة الشاملة للفرق المعاصرة إلى قسمين كبيرين الأول: فرق الشيعة، ويندرج تحتها أربع فرق: (الإمامية الاثنا عشرية - الشيخية - الإخبارية - البهائية)، الثاني: فرق الإسماعيلية ويندرج تحتها ست فرق: (الباطنية - الإسماعيلية - البهرة - السليمانية - الأغاخانية - الزيدية)[(٣)].

بدايات المذهب الشيعي:

يرجع بعض المؤرخين التشيع إلى يوم الجمل[(٤)]، بينما يرجعه آخرون إلى تاريخ مقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه[(٥)]، ومنهم من يجعل ابتداء ظهوره يوم صفين.[(٦)]

(١) الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٠م، ج٥، ١٧٤٠.

(٢) الشهرستاني، الملل والنحل، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٢م، ص ١٤٣.

(٣) المصدر السابق.

(٤) عبد الله الموصلي، حقيقة الشيعة، مكتبة الإمام البخاري، الإسماعيلية، مصر، ٢٠٠٦م، ص ٣٨.

(٥) النوبختي، فرق الشيعة، منشورات الرضا، بيروت، ١٩٨٧م، ص٤٢.

(٦) البغدادي، الفَرق بين الفِرق، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٥م، ١٤١٦هـ ص٨٥.

مذهب الإمامية الاثنا عشرية:

تعتبر الإمامية الاثنا عشرية أكبر الفرق، وأكثرها انتشارًا، وأقواها؛ وذلك نظرًا لوجود دولة ونظام سياسي مؤسس لها في إيران، وهي فرقة تمسكت بحق عليٍّ -رضي الله عنه- في وراثة الخلافة دون الشيخين أبي بكر وعمر وعثمان -رضي الله عنهم أجمعين-.

تعتبر الإمامية الاثنا عشرية أكبر الفرق، وأكثرها انتشارًا، وأقواها؛ وذلك نظرًا لوجود دولة ونظام سياسي مؤسس لها في إيران، وهي فرقة تمسكت بحق عليٍّ -رضي الله عنه- في وراثة الخلافة دون الشيخين أبي بكر وعمر وعثمان -رضي الله عنهم أجمعين-.

من أهم أركان العقيدة الإمامية: الإيمان بالأئمة الاثنا عشر ابتداءً من الإمام علي بن أبي طالب وسلالته من بعده والحسن والحسين وسلالتهم حتى الإمام الثاني عشر محمد المهدي الذي يعتبرونه (المهدي المنتظر)، وتكون الإمامة بالنص؛ السابقة على اللاحقة[(٧)].

ومنها الإيمان بالعصمة، ومعناها أن كل الأئمة معصومون عن الخطأ والكبائر والصغائر، وكل إمام أودع العلم من لدن الرسول -عليه الصلاة والسلام-، وأن الإمام تجري عليه خوارق العادات، وأن الإمام الغائب له غيبة صغرى وكبرى، وأن الإمام الحسن العسكري سيرجع من غيبته في آخر الزمان. ومنها: البراءة من الخلفاء أبي بكر وعمر وعثمان -رضي الله عنهم-؛ لأنهم اغتصبوا الخلافة من عليّ بن أبي طالب - كما يعتقدون[(٨)].

ومنها التقية التي يخفون عقائدهم من خلالها، ويظهرون عكسها؛ خوفًا من بطش المخالفين من السنة. وهم يبيحون زواج المتعة، ويرون أن متعة النساء خير العبادات، وأفضل القربات؛ مستدلين بقوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [النساء: ٢٤][(٩)].

(٧) المرجع السابق ص ١٢٣.

(٨) النوبختي، ص ٥٧.

(٩) الشهرستاني، الملل والنحل ص ١٨٠.

ويعتقدون بوجود مصحف آخر يسمى مصحف فاطمة؛ لما يرويه الكليني في كتاب الكافي عن أبي جعفر الصادق قوله: «وإن عندنا لمصحف فاطمة -عليها السلام-. قال: قلت: وما مصحف فاطمة؟ قال: مصحف فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات، والله ما فيه حرف واحد من قرآنكم».(١)

من هذا المنطلق يعتبر التشيع المذهبي هو الإيمان بتلك المبادئ والتبرؤ مما دونه، واعتبار أن أهل السنة هم الذين اغتصبوا حق الإمام عليّ وذريته، وأن الخلفاء الراشدين -أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، رضي الله عنهم أجمعين- هم الذين اغتصبوا هذا الحق، ونسبوه إلى أنفسهم(٢)، كما يعتقدون.

ثانيًا: ركائز التشيع السياسي وسماته:

ينقسم التشيع السياسي إلى شقين؛ شق خاص بالمؤمنين بعقيدة الشيعة الإمامية، وشق آخر خاص بالمؤمنين بعقيدة أهل السنة.

التشيع السياسي للشق الأول:

الاعتقاد في أحقية الأئمة الاثنا عشر في الإمامة الدينية والدنيوية، والاعتقاد في قدسية تملكهم للسلطة والحكم، وشرعية ممارستهم لتلك السلطة، ومن ثَم وجوب الدخول في طاعتهم دينيًا وسياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا.. إلخ، وذلك عبر الإيمان بفتوى النيابة عن الإمام الغائب في الحكم حتى عودته في آخر الزمان ليملأ الأرض عدلاً، كما يعتقدون، فضلاً عن استشراف المستقبل بالعمل على تأسيس إمبراطورية شيعية كبرى في منطقة الشرق الأوسط تعيد أمجاد إيران، وتنتصر على أعداء العقيدة.(٣)

والفرق بين العقيدة التاريخية للشيعة الإمامية، وما استحدث فيها بعد ثورة الخميني ١٩٨٧م، هو فتوى الخميني الخاصة بوجوب تمكين نائب الإمام الغائب لتولي الإمامة الدينية والدنيوية، وتمكينه من تولي السلطة، وممارسة الحكم في كل مناحي الحياة، واعتبار مكانته من مكانة الإمام الغائب؛ من حيث العصمة والأفضلية؛ باعتباره في مقام أعلى من مقام النبوة والملائكة المقربين؛ كما ذكر ذلك الخميني.(٤)

التشيع السياسي للشق الثاني:

أما فيما يخص أهل السنة المخالفين لعقيدة الشيعة الإمامية؛ فإن التشيع السياسي يتمثل عندهم في السمات التالية:

١- التأييد والتعاطف السياسي مع النظام السياسي الإيراني فيما يخصّ مواقفه «المشرفة» مع المقاومة الفلسطينية للعدو الإسرائيلي، ومواقفه السياسية من إسرائيل وأمريكا والغرب، وانحيازاته في السياسة الدولية عبر منظمات الأمم المتحدة للقضية الفلسطينية.

٢- تشجيع التعاون التجاري والسياحي بين إيران والدول السنية لتحقيق المصلحة العامة للمسلمين، بعيدًا عن الحساسيات التاريخية والحالية بين المذهب الشيعي والمذهب السني.

٣- تأييد وتشجيع محاولات التقريب الفقهي بين الشيعة والسنة.(٥)

خلاصة المقارنة بين التشيعَيْن:

١- التشيع المذهبي والتشيع السياسي يمثلان منظومة واحدة تستوجب الإيمان بها لدى المنتسبين لعقيدة الشيعة «الإمامية».

---

(١) علاء الدين البصير، أسطورة الخطبة الشقشقية، مركز التنوير للدراسات الإنسانية، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص١٢.

(٢) عبد الله الموصلي، حقيقة الشيعة، ص ٤١.

(٣) حمد الكاتب، التشيع السياسي والتشيع الديني، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ط٣، ٢٠١٠م، ص ١٦٤.

(٤) وجيه كوثراني، بين فقه الإصلاح الشيعي وولاية الفقيه، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٧م، ص ٥٨.

(٥) د. يوسف هنداوي، استراتيجية إيران للهيمنة على الشرق الأوسط، دار الأزهار، عمان، ٢٠١٠م، ص١٥٢.

٢- تستخدم القيادات الشيعية الإيرانية مبدأ التقية؛ من أجل جذب قطاعات عريضة من أهل السنة لتأييد إيران، والتعاطف معها، وكسر الحاجز الديني المعارض لها؛ عن طريق التركيز على الجانب السياسي الذي يحقّق لهم نجاح مشروعهم، وحلمهم في الهيمنة الإمبراطورية، والانتصار لمذهبهم والانتقام من الذين يعتقدون أنهم انتزعوا الإمامة من الإمام علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-، وقتلوا الحسين وبقية آل بيت رسول الله -رضي الله عنهم أجمعين-؛ حيث يعتبرون أن أهل السنة الحاليين هم من نفس السلالة التي قهرت أهلهم وأذلته؛ كما يعتقدون.

٣- يمثل كل من التشيع المذهبي والتشيع السياسي ذراعي المشروع الإيراني للهيمنة الإمبراطورية على منطقة الشرق الأوسط، وهما يعملان سويًا للوصول بأهل السنة إلى الخضوع والإذلال تحت إمرة الدولة الشيعية المرتقبة، كما يحدث لأهل السنة في إيران من القهر والاستعباد والتهميش السياسي والاجتماعي، وعدم تمكينهم من إقامة شعائرهم، أو إظهارها؛ مما يعتبر مثالاً لما يمكن أن يحدث لهم في ظل دولة إمبراطورية كبرى للشيعة[١].

المبحث الثاني
مستويات التشيع السياسي وأهدافه ورموزه

أ- مستويات التشيع السياسي:

يمكن تقسيم التشيع السياسي إلى أربعة مستويات:

المستوى الأول: مستوى حكومي «تشيع الدول والأنظمة السياسية»:

ونقصد بها الحكومات التي تؤيد سياسة إيران في المحافل الدولية، وتتعاون معها سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا في الوقت الذي قد تكون مخالفة لها في الديانة أو المذهب، تلك الأنظمة تناصر القرارات السياسية للحكومات الإيرانية، وتبرر تصرفاتها، وتدعو إلى حرية ممارسة الشيعة لشعائرها الدينية.

المستوى الثاني: مستوى شعبي:

يتمثل في التعاطف الشعبي مع إيران عبر مدخل حب آل البيت، والاعتقاد في أن إيران هي التي تواجه إسرائيل، وتواجه الاستعمار الغربي الذي يقف خلف إسرائيل» أمريكا وأوروبا»، وأنها تتصدى بكل قوتها لنصرة القضية الفلسطينية.

المستوى الثالث: مستوى مؤسساتي:

التأييد السياسي لإيران من قِبل مؤسسات دينية، مثل المجلس الأعلى للطرق الصوفية في مصر؛ من خلال الدعوة للوحدة بين الدول الإسلامية، بعيدًا عن التعصب للمذهب الشيعي أو السني، وعن طريق تجاوز الخلافات للوقوف أمام أعداء الأمة الإسلامية.

المستوى الرابع: مستوى نخبوي:

استقطاب شخصيات -من التيارات الليبرالية واليسارية والقومية، وصحفيين وكُتاب وسياسيين، وكذلك بعض الأحزاب السياسية- تؤمن بضرورة توطيد العلاقات السياسية والاقتصادية مع إيران، وتؤيد الكثير من توجهاتها، وتدعو إلى استبعاد التعصب المذهبي، والدعوة إلى وحدة الدول الإسلامية لمواجهة أعداء الأمة الإسلامية، فضلاً عن تحقيق التواصل مع الحركات والتيارات الإسلامية السنية من منطلق ديني إسلامي يعلو فوق التعصب المذهبي في زعمهم.

ب- أهداف التشيع السياسي:

يمكن تركيز أهم أهداف التشيع السياسي في النقاط التالية:[٢]

١- استقطاب حكومات الدول والنظم السياسية

---

(١) عبد المعين رزيق، قراءة في التشيع السياسي وإرهاصات الحرب المذهبية، مقال بموقع الأخبار على الرابط التالي :
http://www.al-akhbar.com/node/221152

(٢) جمال سلطان، انتصار إبراهيم عيسى للتشيع، مقال بموقع شبكة الدفاع عن السنة على الرابط التالي:
http://www.dd-sunnah.net/records/view/action/view/id/1883/

مستويات التشيع السياسي:

حكومي

تشيُّع الدول والأنظمة السياسية،ويُقصد بها الحكومات التي تؤيد سياسة إيران في المحافل الدولية، وتتعاون معها سياسيًّا واقتصاديًّا وعسكريًّا.

شعبي

التعاطفالشعبيمع إيران عبر مدخل حب آل البيت، والاعتقاد بأن إيران هي التي تواجه إسرائيل، وتواجه الاستعمار الغربي.

مؤسساتي

التأييد السياسي لإيرانمِن قِبل مؤسسات دينية، مثل المجلسالأعلى للطرق الصوفية في مصر.

نخبوي

استقطاب الشخصيات العامة، وبعض الأحزاب السياسية التيتؤمن بضرورة توطيد العلاقات السياسيةوالاقتصادية مع إيران.

السنية للدخول في علاقات تشاركية سياسية واقتصادية من مدخل الوحدة الإسلامية، مع استبعاد العامل المذهبي؛ وذلك لتحقيق الهيمنة الإيرانية الإقليمية بالمنطقة.

٢- خلق ظهير شعبي من جماهير الدول الإسلامية السنية تقبل بزعامة إيران للأمة الإسلامية في مواجهة أعدائها إسرائيل، ومن خلفها أمريكا والغرب، هذا الظهير يؤيد إيران، ويدعم قرارات حكوماته التي تسعى للتعاون مع إيران، وتمهّد بعد ذلك لقبول تواجد شيعي بجانب السنة، يسمح لهم بالحراك السياسي والديني وتأدية مناسكهم وشعائرهم.

٣- العمل على قبول السنة للمذهب الشيعي، بمعنى اعتباره أحد المذاهب المعتمدة لدى الفقه السني؛ عن طريق مدخل حب آل بيت النبي -صلى الله عليه وسلم-، عبر شيوخ الطرق الصوفية الذين يعتمدون في طرقهم على حب الرسول -عليه السلام-، وحب آل بيته -رضي الله عنهم-.. وهو عمل ديني، لكنّ له مردودًا سياسيًّا فيما بعدُ؛ يتمثل في مناصرة إيران ودعمها، وتأييدها سياسيًّا.

٤- مد جسور التواصل مع التيارات الليبرالية والقومية واليسارية، واستغلال إيمان تلك التيارات بمبدأ حرية الاعتقاد والتعددية السياسية والتعددية الدينية في اعتبار إيران دولة قيادية في المنطقة، وقبول المذهب الشيعي (الإمامية الاثنا عشرية) كأحد المذاهب التي من حقها التواجد جنبًا إلى جنب مع المذاهب السنية الأخرى.

٥- التواصل مع الحركات والتيارات والتنظيمات الإسلامية السنية عبر مبدأ تصدير فكر الثورة الإيرانية حول إقامة الدولة الإسلامية ونظامها السياسي، ونقل تجربة دولة ولاية الفقيه، ومنظومة الحكومة الإسلامية الشيعية كنموذج يُحتذى بالخلفية السنية، واستخدام هذا التواصل ككروت ضغط

وأوراق فاعلة في التفاوض مع الغرب، ومع أعداء إيران في الشرق الأوسط، فضلاً عن التوازن في تعاملها مع القوى الكبرى أمريكا وأوروبا، ومناطحة إسرائيل في المكانة الإقليمية.

ج - رموز التشيع السياسي في الدول السنية (إبراهيم عيسى نموذجًا):

مع حالة الصعود الإيراني في المنطقة العربية، برزت ولمعت الكثير من رموز التشيع السياسي في العالم الإسلامي السُّنّي، نذكر منها على سبيل المثال الصحفي والإعلامي المصري إبراهيم عيسى، الذي يعتبر مثالاً متكاملاً ورمزًا تتحقق فيه مواصفات الانحياز للتشيع السياسي، والتعبير عنه في المجالات الإعلامية والميديا المختلفة التي أضحت لا تعبّر عن القُطر الذي تخرج منه فقط، بل تعدت حدوده إلى العالم بأسره عبر انتشار الإعلام الفضائي (الفضائيات) والميديا الاجتماعية عبر الشبكة الإلكترونية وعبر أجهزة الكمبيوتر والمحمول.

مع حالة الصعود الإيراني في المنطقة العربية، برزت ولمعت الكثير من رموز التشيع السياسي في العالم الإسلامي السُّني، نذكر منها على سبيل المثال الصحفي والإعلامي المصري إبراهيم عيسى، الذي يعتبر مثالاً تتحقق فيه مواصفات الانحياز للتشيع السياسي.

فعندما يتحدث إبراهيم عيسى عن التاريخ الإسلامي، وتحليله لبعض أحداثه في أحد البرامج التلفزيونية، فيخوض في أحداث الفتنة الكبرى، ويعتبر أن معاوية بن أبي سفيان -رضي الله عنه- هو من كرَّس للديكتاتورية في العالم الإسلامي وفي سلالته من بعده؛ يزيد بن معاوية، وبقية سلالة الدولة الأموية إلخ، فإنه بهذا ينتصر للتشيع السياسي، ويؤكد على ركيزة من ركائز الشيعة التي لها مدلول ديني تاريخي، وكذلك مدلول سياسي في الوقت الحالي[1].

وحينما يوغل في سرد قصة الإمام الحسين، وما حدث له من قتل وتنكيل، وقتل آل بيته -رضي الله عنهم أجمعين-، فإنه ينتصر للتشيع السياسي لصالح إيران، ويحرّض على كل من ينتسبون من السنة لهذا الإرث التاريخي.[2]

وعندما يحلل عيسى - المواقف السياسية للحكومات الإيرانية الحالية، ويبدي إعجابه بالمقدرة السياسية لهم في انتزاع حقوق ومكاسب في المفاوضات مع أمريكا وأوروبا بالاتفاق النووي، ونجاحهم في استغلال مسألة المفاعل النووي، والرغبة في صناعة القنبلة النووية، وما أتبع ذلك من تطورات الحصار الغربي لإيران، والمقاطعة الاقتصادية والعسكرية لها، ثم الوصول إلى اتفاق لفك الحصار، وعودة الأمور إلى سابق عهدها، وفك الأرصدة المجمَّدة، وحل الحظر التجاري والعسكري- فهو بهذا ينتصر للتشيع السياسي.[3]

ولا نستطيع أن نقول: إن عيسى قد دخل في المذهب الشيعي الاثنا عشري، وآمن به؛ لأننا نعرف أنه علماني من رأسه حتى أخمص قدميه، وأنه ينتهج المنهج الليبرالي في السياسة.

ولذلك نفهم كيف يغمض عينه عن أن إيران دولة دينية تطبق سياسة ولاية الفقيه، وهو خلاف جذري مع الفكر الليبرالي الذي يؤكد على فصل الدين عن الدولة وعن السياسة، وإبقاء الدين في نفوس الناس، وفي معابدهم ومساجدهم بعيدًا عن الحكم والسلطة، لكنه في نفس الوقت يدافع عن حرية الشيعة في إقامة شعائرهم، وفي أداء عباداتهم، ويؤمن أيضًا

(١) ائتلاف آل البيت، إبراهيم عيسى عميل إيراني ومطبل للشيعة في مصر، حوار مع مؤسس الائتلاف على موقع محيط على الرابط التالي:
http://www.moheet.com/2014/07/05/20990

(٢) إبراهيم عيسى، احنا مش حنعادي إيران والشيعة علشان نرضي السعودية، فيديو على الرابط التالي:
https://www.youtube.com/watch?v=zbjgTVxrTrY

(٣) محمد الخولي، إبراهيم عيسى وحيدًا ضد الجميع، مقال بموقع الأخبار على الرابط التالي :
http://al-akhbar.com/node/229889

بدخول طائفة الشيعة في حكم تحت حزب سياسي يفصل ما هو ديني عما هو سياسي، ويحقق مصالح أنصاره في المنظومة السياسية.

وحينما يتحدث عيسى بإطراء عن المواقف «المشرفة» لإيران، ودورها في مقاومة العدو الإسرائيلي بتأييد ومساعدة الحركات الجهادية في فلسطين: حماس، والجهاد، وغيرها، وتأييد المقاومة اللبنانية لحزب الله في صدها للعدوان الإسرائيلي، فضلاً عن تأييد إيران للمقاومة الفلسطينية في المحافل الدولية(١)؛ فإنه بذلك ينتصر للتشيع السياسي. ثم لا يجد أي غضاضة في تعاون مصر وزيادة العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية والعلمية إلخ مع إيران، بعيدًا عن حساسيات المذهب الشيعي والسني، وعندما يؤيد ويشجع السياحة الدينية الإيرانية مع مصر للمصلحة الاقتصادية، وكذلك التعاون الصناعي والاستثماري بين البلدين، فإن إبراهيم عيسى في هذا كله يؤيد التشيع السياسي، ويعبر عنه خير تعبير.

منطلقات التشيع السياسي عند إبراهيم عيسى:

ينطلق التشيع السياسي عند عيسى من مجموعة محاور، من أهمها:

١- الإعجاب بالمنطق السياسي لإيران، وتثمين جهودها وإنجازاتها ونجاحاتها إقليميًا ودوليًا، والوقوف أمام من يهاجمها، والرد عليهم.(٢)

٢- دعوة مصر إلى التعاون السياسي والتجاري والسياحي مع إيران وغير ذلك من المجالات لتحقيق النفع المتبادل، وتخطي عقبات الحساسية المذهبية.

يقول عيسى: «احنا مش حنعادي إيران والشيعة علشان نرضي السعودية، وإننا يجب أن نسعى لتحقيق التعاون في كل المجالات مع إيران لتحقيق المصالح العليا لمصر»(٣).

٣- نشر الفكر الشيعي ومعتقداته بطريقة غير مباشرة عبر مقالات صحفية وبرامج تليفزيونية تتحدث عن تفسير التاريخ الإسلامي؛ بحجة أخذ العِبَر منه لحاضر المسلمين للوصول إلى النهضة الإسلامية.(٤)

٤- نفيه التام أنه تشيع، والدفاع عن عقيدة الشيعة في نفس اللحظة التي يعلن فيها أنه مازال على مذهب أهل السنة.

وقد فرض التساؤل عن تشيع عيسى من عدمه نفسه منذ سنوات، وذلك وقت أن روّج عيسى عبر وسائل الإعلام التي يعمل بها لأفكاره المتطابقة مع ما يطرحه الشيعة حول الصحابة -رضوان الله عليهم- وبعض المواقف التاريخية، وهو ما اضطر عيسى في نهاية المطاف إلى أن يكتب مقالاً ينفي فيه أنه قد تشيع، ويقول: إنه ما يزال على مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، حتى لو تحول المسلمون جميعًا إلى المذهب الشيعي.

غير أن المقال لم يخلُ من كثير من العبارات التي تؤكد التهمة، ولا تنفيها؛ فقد بدأ مقاله بالتأكيد على أن المذهب الشيعي ليس تهمة كي يُتهم بها المسلم، مضيفًا أنه من السخف أن يتم اعتبار مذهب يعتقده حوالي ١٥٪ من المسلمين تهمة.

ولم يتردد عيسى في أن يؤكد أنه لا يمكنه أن ينتقد أو يهاجم مذهب الشيعة مثقال حبة من خردل، فهم على رأسه وعينه، معللاً ذلك بأن كل صاحب دين وكل صاحب مذهب بل كل ملحد لا دين له ولا مذهب فوق

(١) مفكرة الإسلام: إبراهيم عيسى ينتقد الرياض، ويتهمها بدعم الإرهاب في سوريا، ويهاجم عاصفة الحزم، ويدافع عن إيران ويثمن دورها في المنطقة.. تعليق على خبر بعنوان: (إم بي سي تكافئ عيسى ب ٤ ملايين رغم إهانته للمملكة).

(٢) إبراهيم عيسى، احنا مش حنعادي إيران والشيعة، مرجع سابق.

(٣) أسامة عبد الكريم، إبراهيم عيسى حرباء الإعلام المتشيع، موقع أنا السلفي على الرابط التالي:
http://www.anasalafy.com/play.php?catsmktba=54185

(٤) أشرف عبد المقصود: إبراهيم عيسى يواصل بذاءاته عن أصحاب النبي، مقال على موقع ملتقى أهل الحديث على الرابط التالي :
http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=84280

رأسه، فهو حرّ؛ ليقع في قمة التناقض مع نفسه؛ إذ كانت السطور السابقة على ذلك انتقادًا لاذعًا وهجومًا قاسيًا على من أسماهم بالوهابيين[١].

٥- استخدامه لتعبيرات الشيعة ورواياتهم، وتبريرات النظام الإيراني في كل مقالاته ومحاوراته وبرامجه، مثل ترديده لما تقوله الشيعة حول ما ورد عن عبد الله ابن سبأ، وإنكار وجوده، ومثل اتهامه للخليفة معاوية ابن أبي سفيان -رضي الله عنه- بأنه مَن دسَّ السم للحسن بن علي -رضي الله عنهما- للتخلص منه[٢].

٦- سبّ الصحابة وتشويههم عبر تخير روايات شاذة وموضوعة لإثبات ذلك، وقد بدأ بعثمان بن عفان، ثم الزبير بن العوام، ثم عائشة، ثم عمرو بن العاص، ثم طلحة بن عبيد الله، ثم المغيرة بن شعبة، ثم معاوية، -رضي الله عنهم جميعًا-، ثم تحدث عن يزيد بن معاوية، ثم عبد الملك بن مروان، ثم الحجاج الثقفي.[٣]

٧- هدم السنة؛ من خلال التشكيك في صحيح البخاري، وتشويه الصحابي الجليل أبي هريرة -رضي الله عنه-.

ربما كانت أولى ترهات عيسى هو الاتهام الذي وجّهه للصحابي الجليل أبي هريرة -رضي الله عنه- عبر ثلاثة مقالات خصصها للحديث عن الصحابي الجليل، كان اثنان منهما تحت عنوان «أبو هريرة الإمام الغامض» بجريدة الميدان، «وكان ثالثهما تحت عنوان «بزنسة أبي هريرة» بجريدة الدستور بتاريخ ٢٢/٦/٢٠١٠م؛ حيث كال فيها الاتهامات للصحابي الجليل دون هوادة أو مواربة، وكأنه يتكلم عن موظف مثلاً بوزارة الري أو الصحة؛ حيث اتهمه باستغلال النفوذ، والتكسب من منصبه خلال توليه من قِبل الخليفة عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- لولاية البحرين، وهو الاتهام الذي أثار حفيظة الكثير من العلماء الذين ردّوا عليه وفنّدوا دعواه، مؤكدين أن عيسى استند فيما كتبه إلى كتاب الكاتب الشيعي عبد الحسين شرف الدين عن أبي هريرة -رضي الله عنه-.

وفضلاً عن أن هجوم عيسى على الصحابي أبي هريرة هو اتباع لمنهاج الشيعة في التهجم على صحابة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إلا أنه ربما لتحقيق غرض آخر يتلخص في كون الصحابي الجليل هو من أكثر الصحابة رواية للأحاديث النبوية، ومن ثَم فإن هذا يُعدّ مدخلاً أساسيًا للطعن في الكثير مما احتوته كتب السنة[٤].

٨- نزع القداسة عن شخصيات الصحابة والتابعين، والخوض في حياتهم الخاصة، وإثبات أنهم قد فعلوا من الكبائر ما لا يختلف عن أيّ مسلم عادي.[٥]

٩- تمجيد رموز الشيعة من أمثال حسن نصر الله، وغيرهم من باب الإعجاب بالنضال السياسي والصمود العسكري له أمام إسرائيل[٦].

١٠- مهاجمة الأزهر، واعتباره مؤسسة طائفية تدافع عن المسلمين السنة فقط، وأنها تبني عدائها على روايات مغلوطة ومدسوسة حول الشيعة وعدائهم للسنة دون تحقق من ذلك.[٧]

١١- استخدام فن الرواية في الانتصار لمعتقدات الشيعة، والدفاع عنهم بطريقة غير مباشر، مثل روايته (مولانا) التي ينتصر فيها للشيعة، ويهاجم مَن

(١) جمال سلطان، انتصار إبراهيم عيسى للتشيع، مرجع سابق.
(٢) أسامة الهتيمي، إبراهيم عيسى، البحث عن الشهرة في طريق الأباطيل والتشيع، مقال بمجلة الراصد على الرابط التالي :
http://alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=6718
(٣) أسامة عبد الكريم، مرجع سابق.

(٤) إبراهيم عيسى، محمد القرآن غير محمد السنة، تعليق بجريدة عربي ٢١ على الرابط التالي : http://arabi21.com/story/811571/
(٥) الجفري يرد على إبراهيم عيسى في مسألة حرق أبي بكر الصديق رجلاً حيًا، على الرابط التالي:
http://www.fosta.co/2015/02/blog-post_95.html
(٦) زكية هداية، «مناهضة الشيعة» : نصر الله وإيران يمولان إبراهيم عيسى، مقال بموقع جورنال مصر على الرابط التالي :
http://www.misrjournal.com
(٧) إبراهيم عيسى: الفكر المتطرف تمكن من الأزهر، خبر على موقع إعلام على الرابط التالي :
http://www.misrjournal.com/

يكفرونهم أو ينتقصونهم على لسان «مولانا»[١].

المبحث الثالث
حركات المقاومة والتشيع السياسي
(حركة الجهاد الإسلامي نموذجًا)

تأسست حركة الجهاد الإسلامي في غزة كحركة مقاومة فلسطينية أمام العدوان والاحتلال الإسرائيلي؛ من خلال مرجعية إسلامية «سُنية»، ومرجعية وطنية فلسطينية، حدث ذلك في نهاية السبعينيات من القرن الماضي من بعض الطلبة الفلسطينيين الدارسين في مصر، وكان دكتور فتحي الشقاقي هو محور هؤلاء الطلبة الذين كان منهم دكتور رمضان شلح الأمين العالم للحركة في الوقت الحالي.

ثم استقطبت الحركة بعض كوادر فتح المتدينة داخل السجون الإسرائيلية، ومنهم تم تشكيل الجهاز العسكري للحركة، وبعد ذلك تم التنسيق بين الحركة وسرايا الجهاد الإسلامي التابعة لفتح بالقطاع الغربي.

وحدثت صراعات داخلية وتجاذبات في حركة الجهاد بين ثلاث شخصيات هي: الشيخ أسعد بيوض التميمي خطيب المسجد الأقصى سابقًا، والشيخ عبد العزيز عودة المحاضر بالجامعة الإسلامية بغزة، ودكتور فتحي الشقاقي الذي استقرت له الأمور في حركة الجهاد، لكن العامل المشترك بين الثلاثة أنهم مغرمون بالنموذج الثوري الإيراني.[٢]

ومنذ البدايات الأولى لثورة الخميني ١٩٧٩م كان إعجاب دكتور فتحي الشقاقي مؤسس الحركة إعجابًا كبيرًا بالنهج الثوري الإيراني، مركزًا أكثر على مسألة المقاومة الشعبية، والخروج على النظام المستبد لشاه إيران، ثم تأسيس حكومة على النهج الإسلامي «الشيعي»، مما يمكن أن يقوم به المسلمون لتأسيس نظام إسلامي «سُني» -كما يعتقد- يستفيد من أساسيات تلك الثورة ووسائل نجاحها[٣].

كانت حركة الجهاد من أوائل حركات المقاومة التي سعت إلى التعاون مع إيران بعد الثورة، ووطدت علاقتها بها، ومثلت بعد ذلك الداعم الكبير لحركة الجهاد عسكريًا وسياسيًا وماديًا.. انطلاقًا من إيمان قادة الجهاد بأن المذهب الشيعي لن يعوق الوحدة الإسلامية للأمة، وبأن التواصل مع إيران ليس معناه الدخول في معتقدهم الشيعي، وأن السنة والشيعة يجب أن يقفوا صفًا واحدًا أمام أعداء الإسلام والمسلمين؛ إسرائيل ومن وراء إسرائيل من القوى الغربية؛ كما اعتقدوا[٤].

حركة الجهاد من أوائل حركات المقاومة التي سعت إلى التعاون مع إيران بعد الثورة، ووطدت علاقتها بها، ومثلت بعد ذلك الداعم الكبير لحركة الجهاد عسكريًا وسياسيًا وماديًا.

الواضح أن المدخل كان سياسيًا، وما لبث أن تجاذبته مسائل مذهبية؛ لأن الهدف الرئيس للنظام الثوري الإيراني كان تصدير الثورة، وتصدير المذهب أيضًا؛ عبر الاحتواء السياسي، وادعاء الوقوف أمام العدو المشترك إسرائيل؛ مما نتج عنه انشقاقات في الحركة، فمنهم من طال إعجابهم التشيع المذهبي، وغطى التشيع السياسي، ومنهم من وقف موقفًا حادًا لوقف المد المذهبي، ومنهم من وقف موقفًا محايدًا لتحصيل المكاسب السياسية والعسكرية والمادية[٥].

(١) حمد الشريقي، «مولانا».. وتفكيك صورة الداعية التلفزيونية، مقال بالجزيرة نت على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/news/cultureandart/2013/1/2

(٢) أسامة شحادة، حركة الجهاد الإسلامي والهوى الشيعي الإيراني، مقال بمجلة الراصد على الرابط التالي:
http://alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=4888

(٣) المرجع السابق.

(٤) فيصل دراج وجمال باروت، الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٠م، ج ٢ ص ١٦٤.

(٥) المرجع السابق.

ملامح التشيع السياسي لدى حركة الجهاد:

يمكن تحديد سمات وملامح التشيع السياسي لدى حركة الجهاد من خلال سياساتها المعلنة في النقاط التالية:

١- أساس العلاقة مع إيران: تأييد القضية الفلسطينية، وتقديم الدعم العسكري والسياسي والمادي لحركات المقاومة ضد إسرائيل. مقابل تبادل التأييد السياسي من قبل حركة الجهاد لإيران.

يذكر داود شهاب المتحدث الإعلامي باسم الحركة أن المحدد الأساس لعلاقة حركة الجهاد مع الأنظمة السياسية المختلفة هو مدى قربها أو بعدها من القضية الفلسطينية، وبناء على أن إيران تدعم الشعب الفلسطيني والمقاومة الفلسطينية ضد العدو الإسرائيلي؛ لذلك هناك علاقة قوية بين حركة الجهاد وبين إيران.

يؤكد المتحدث الإعلامي أيضًا أن إعجاب الحركة بالثورة الإيرانية لا يعني تقليدهم لها؛ حيث إن حركة الجهاد تأسست قبل الثورة الإيرانية(١).

٢- حركة الجهاد لا تخدم أجندة إيران السياسية بالكامل، بل تركز على ما يخدم القضية الفلسطينية في هذه الأجندة، ولا يتعارض مع المصلحة العليا للمقاومة الفلسطينية(٢).

٣- لا تعمل حركة الجهاد كذراع لنشر التشيع في غزة.. ويستدل على ذلك المتحدث الإعلامي باسم الحركة على عدم تبعية الحركة لإيران بما يحدث في سوريا؛ حيث يدعم النظام الإيراني النظام السوري، بينما موقف حركة الجهاد محايدًا مما يجري ولا يدعم أي طرف(٣).

والواضح هنا أن هذا الموقف المحايد هو توجه سياسي لاسترضاء إيران.

حركة الجهاد لا تخدم أجندة إيران السياسية بالكامل، بل تركز على ما يخدم القضية الفلسطينية في هذه الأجندة، ولا يتعارض مع المصلحة العليا للمقاومة الفلسطينية.

٤- لم تدخل الحركة في المذهب الشيعي، ولم تتحول إلى فصيل إيراني بحت. في ذلك يرفض المتحدث الإعلامي باسم الحركة ما يقال عن دخول الحركة في المذهب الشيعي، والعمل على نشر التشيع، فيقول: «هذا ليس صحيحًا، وهذه الإشاعات تحاول تشويه الجهاد، ومصدرها إسرائيل، وقد تعرضنا لهذه الاتهامات في بداية تأسيس الحركة»(٤).

٥- ترى حركة الجهاد أنها حركة مقاومة فلسطينية، والمقاومة لها خصوصية، ولا يجب أن تكون القضية الفلسطينية جزءًا من أي حالة استقطاب، ففلسطين أكبر من كل المحاور، ولا تقبل أن تكون جزءًا من حالة الصراع الدائر، وقد نفى شهاب الإشاعات التي يروّجها البعض بأن عناصر من حركة الجهاد يقاتلون في سوريا(٥).

٦- تقدم حركة الجهاد التأييد السياسي لإيران؛ باستنكارها لموقف دولة قطر الذي تعتبره موقفًا مضادًا لحزب الله، ومضادًا لموقف إيران من دعم الثورة السورية.

فعلى سبيل المثال: تنظر الحركة إلى الدور القطري بارتياب، وخاصة أن قطر توجد بها قاعدة أمريكية (السيلية) في المنطقة، إلى جانب أن لها علاقات متميزة مع إسرائيل، ولذلك تعتبر حركة الجهاد قطر

(١) أسماء الغول، هل الجهاد الإسلامي منصة سلاح إيراني في غزة؟، مقال بموقع المونيتور على الرابط التالي:
http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2013/05/gaza-islamic-jihad-and-iranian-arms.html

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

في الموقف المضاد للمواقف الوطنية الفلسطينية العربية، خاصة أنها في مواجهة حزب الله وإيران وهم حلفاء الجهاد الإسلامي بالأساس(١).

٧- تأكيد حركة الجهاد على الهوية السُّنية، واتخاذ مواقف حاسمة مع بعض العناصر القليلة التي تشيعت من صفوفها، من أمثال محمد شحاتة، وهشام سالم. وما تبع ذلك من اتخاذ قرارات بفصل تلك العناصر(٢).

٨- دخول حركة الجهاد في توتر للعلاقات مع إيران؛ بسبب عدم دعم الحركة للحوثيين في اليمن، وعدم الرفض العلني للحرب السعودية ضدهم(٣).

٩- تأثير الاتفاق النووي الإيراني الأمريكي على علاقة إيران بحركة الجهاد، والعكس.

يبدو أن الاتفاق النووي يحمل إعادة توجيه للسياسة الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية، وتجاه إسرائيل، وتجاه حركات المقاومة (حركة الجهاد)، فقد يحمل تخفيفًا لحدة العداء الإيراني مع إسرائيل، والانضمام للرؤية الأمريكية تجاه حركات المقاومة بضرورة السعي للتسوية، والبعد عن العنف، وبالتالي تفكيك العلاقة الإيرانية بحركات المقاومة (حركة الجهاد)، وهو ما يمكن أن يؤثر كثيرًا في ظاهرة التشيع السياسي من قبل حركة الجهاد لإيران، ومن قبل إيران تجاهها(٤).

أبعاد اختراق التشيع المذهبي للتشيع السياسي في حركة الجهاد:

لقد أثبتت تجربة حركة الجهاد الإسلامي بما لا يدع مجالاً للشك أن التشيع المذهبي قد استطاع في مواطن كثيرة أن يخترق الحركة عن طريق التشيع السياسي ومجالاته المختلفة، **وبناء على ذلك يمكن تركيز هذه الأبعاد في النقاط التالية:**

١- تحول إعجاب بعض زعماء الحركة من الإعجاب السياسي إلى الإعجاب المذهبي:

في هذا المجال يمكن أن نذكر فتحي الشقاقي نموذجًا لهذا التحول، ففي مقدمة كتابه (الخميني الحل الإسلامي والبديل)، يذكر ما يعتبره من الحقائق عن الثورة، فيدّعي أنها ثورة ليست طائفية، وأنها تقترب من أهل السنة، وأن الخلاف المطروح بين أهل السنة والشيعة حول إمامة الاثنا عشر إمامًا، وعصمة الأئمة لا يشكل أي تأثير في طبيعة الثورة ومسارها لا سلبًا ولا إيجابًا..

وهو موقف يدل على سذاجة في الفهم السياسي، وكذلك في فهم طبيعة المذهب الاثنا عشري، وخلافًا لما آلت إليه الأمور بعد ذلك عقب الثورة الإيرانية من تطبيق نظرية ولاية الفقيه نيابة عن الإمام الغائب، فضلاً عن تكفير كل مَن لا يعتقد في حتمية تنصيب الأئمة الاثنا عشر، والذي يعتبر السنة كفارًا في ضوء هذا الفهم.

ثم يؤكد أنها ثورة إسلامية بمعناها القرآني الرحب، وأنها ليست ثورة طائفة دون طائفة، وأن القواسم المشتركة بين جناحي الأمة (السنة والشيعة) تشكّل جسد هذه الثورة، بدءًا من منطلقاتها وأهدافها ووسائلها إلى نظم تطبيقها.(٥)

٢- دخول بعض كوادر حركة الجهاد في المذهب الاثنا عشري:

وما حدث بعد ذلك من فصل الحركة لهذه الكوادر، ومحاولتهم تكوين تنظيمات موالية لإيران وللمذهب الشيعي، مثل حركة (حزب الله فلسطين)، والتي لم تدم طويلاً ولم تنجح كحركة موالية لإيران، من الذين

---

(١) المرجع السابق.

(٢) فاطمة الصمادي، حماس والجهاد تعيدان توصيف العلاقة مع إيران، دراسة بمركز الجزيرة للدراسات على الرابط التالي :

http://studies.aljazeera.net/reports/2015/09/20159785611917564.htm

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) د. فتحي الشقاقي، الخميني الحل الإسلامي والبديل، دار الشهداء، بيروت ١٩٨٠م، ص٣٥.

دخلوا في المذهب الاثنا عشري، وأعلنوا ذلك: (محمد شحاتة، وهشام سالم، وغيرهم).

يمثل محمد شحاتة أحد قيادات حركة الجهاد الذين تشيعوا؛ متأثرًا بمجاهدي الحرس الثوري الإيراني وحزب الله، فتشيع وأعلن تشيعه، وتعهد بنشر المذهب الشيعي في فلسطين، وقد تعرض للرفض من قِبل الحركة، ثم الاستبعاد غير الرسمي بعد ذلك؛ تحرجًا من الحركة في التعامل مع النظام الإيراني بحدة في مسألة التشيع على المبدأ الذي اتفقوا عليه بأنه لا فرق بين السني والشيعي في التعامل، طالما أن الهدف واحد، والعدو واحد، وطالما أن لا أحد يجبر الناس على تبنّي مذهبه[١].

٣- الانخداع بما يخرج عن النظام الإيراني بخصوص أهل السنة تحت باب التقية، ومحاولات التقريب بين السنة والشيعة: فقد تعاملت قيادات الحركة مع ما يُقال عن عداء الشيعة للسنة، والتقرب إلى الله بقتلهم على أنها فتن وأكاذيب دسَّها أعداء الإسلام لبثّ الفُرقة. لذلك تجدهم يرجعون للتصريحات والعبارات التي كتبها علماء الشيعة التي تعكس المحبة والأخوة بين الشيعة والسنة، والتي كُتبت من باب التقية، فضلاً عن بعض التوصيات التي خرجت عن لجنة التقريب بين السنة والشيعة في الأزهر[٢].

٤- خلط الأوراق بين الديني والسياسي في مسألة الدعم السياسي من الحركة لإيران:

فقد تعاملت الحركة مع الانحياز الإيراني لنظام بشار العلوي في سوريا على أنه موقف سياسي، وليس دينيًا طائفيًا يجوز فيه التأييد أو الاستكثار أو الحياد، فأعلنت أن موقفها محايد من أطراف القتال من هذا المفهوم.[٣]

٥- التغاضي عن بعض قضايا الفلسطينيين لاسترضاء النظام الإيراني:

مثل التغاضي عن قتل اللاجئين الفلسطينيين في العراق مِن قِبل الميليشيات الشيعية الموالية لإيران وللنظام العراقي بعد الخروج الأمريكي من العراق. فقد صمتت الحركة ولم تعلق ولم تستنكر؛ خوفًا من إغضاب النظام الإيراني، ووقف المساعدات المادية والعسكرية لها[٤].

٦- تحول بعض القيادات من التأييد لثورة الخميني إلى الرفض والمقاطعة والاستعداء:

هناك شخصيات محورية في حركة الجهاد فُتِنَت في بادئ الأمر، وخُدعت في الثورة الخمينية، فقامت بتأييدها، واعتبارها ثورة إسلامية لكل المسلمين سنة وشيعة، وأنها تحمل الأمل في النهضة وقيام دولة الخلافة الإسلامية، ولكن سرعان ما تكشفت لهم حقيقة هذه الثورة.

من هؤلاء الشيخ أسعد بيوض التميمي الذي كان من المناصرين والمدافعين عن ثورة الخميني، وهذا مشهور ومعلَن، فهذا ابنه الأستاذ محمد أسعد بيوض كتب عن علاقة والده بالإيرانيين وثورتهم قائلاً: وبفضل الله أن والدي -رحمه الله- افترق مع هذه الثورة فورًا عندما اكتشف حقيقتها المذهبية القومية المتعصبة، وبأنه كان على خطأ عندما ظن بها خيرًا، فكان والدي مع بعض قيادات الثورة من أنصارها.. وتم هذا الافتراق بعد جلسة شهدت نقاشًا صريحًا من قبل والدي مع بعض قيادات الثورة، وكيف أن ظنه بهذه الثورة قد خاب، وأن جميع المنطلقات التي انطلق منها في موقفه المؤيد لها قد ثبت فشلها، وأنها وهم، وأنه لن يموت إلا على عقيدته السلفية وحب أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما-. وكنت شاهدًا على هذه الجلسة»[٥].

(١) أسامة شحادة، حركة الجهاد الهوى الشيعي، مرجع سابق.
(٢) المرجع السابق.
(٣) المرجع السابق.
(٤) المرجع السابق.
(٥) المرجع السابق.

٧- تقييم الحركة لمسألة اضطهاد السنة في إيران بمعيار المؤامرة من الاستعمار الغربي:

انطلقت الحركة في التعامل مع ما يقال عن اضطهاد السنة في إيران من نظرية المؤامرة؛ حيث اعتبرت أن كل ما يُنقل عنهم القصد منه إحداث الفتنة بين المسلمين، وأن كل ما قيل عن هذا الاضطهاد مِن قبيل الإشاعات الكاذبة والمضللة مِن قِبل أعداء الأمة الإسلامية، وبعض الشيوخ العملاء من شيوخ السنة في إيران، وبعض الليبراليين من أعداء الإسلام السياسي[1].

المبحث الرابع
مستقبل التشيع السياسي في العقد القادم

المتابع للشأن السياسي في منطقة الشرق الأوسط يدرك أن هناك صعودًا كبيرًا للنفوذ الإيراني عبر آليات التشيع المذهبي والتشيع السياسي، وأنها تحقق بالفعل نجاحات على الأرض في إيران، والعراق، واليمن، ولبنان، والبحرين، وغيرها من دول المنطقة، فضلاً عن المكاسب المستقبلية التي سوف تحققها عقب الانتهاء من اعتماد الاتفاق النووي مع أمريكا وتوابعه ومردوده السياسي والاقتصادي والعسكري في المنطقة.

المتابع للشأن السياسي في منطقة الشرق الأوسط يدرك أن هناك صعودًا كبيرًا للنفوذ الإيراني عبر آليات التشيع المذهبي والتشيع السياسي، وأنها تحقق بالفعل نجاحات على الأرض في إيران، والعراق، واليمن، ولبنان، والبحرين.

في ضوء هذه الحالة من الصعود، وفي ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية والمحلية؛ يمكن تصور عدد من السيناريوهات حول مستقبل التشيع السياسي في العقد القادم، فيما يلي:

السيناريو الأول: ازدهار التشيع السياسي ونجاحه في تأسيس الإمبراطورية الإيرانية:

هذا السيناريو يتوقف على خمسة محاور:

الأول: تفعيل الاتفاق النووي الإيراني الأمريكي:

ستؤدي النتائج الإيجابية للاتفاق النووي[2] إلى تمكين إيران من تحقيق مشروعها الإمبراطوري عبر التشيع السياسي؛ من خلال النقاط التالية:

١- انتعاش الاقتصاد الإيراني محليًا ودوليًا عقب إلغاء العقوبات الاقتصادية، والإفراج عن الأرصدة المجمَّدة لها، مما يمكّنها من شراء الأسلحة المتطورة، والدخول في مشاريع تنموية كبيرة داخل إيران وخارجها، مما سيعود عليها بالنفع والتمكين في المجال الإقليمي، وسيساعدها أيضًا في توظيف التشيع السياسي، وإغداق المال عليه للقيام بدوره بنجاح وباستمرار.

٢- إلغاء الحظر العسكري سيمكن إيران من استيراد الأسلحة المتطورة، مثل الصواريخ الباليستية التي ستعطيها قوة متميزة في مناطق الصراع التي تدخل فيها في العراق وسوريا، واليمن ولبنان، وغيرها، وسيمكنها أيضًا من تطوير صناعة السلاح.

٣- اكتساب إيران الشرعية الدولية بعد إلغاء العقوبات والحصار الاقتصادي والعسكري، وهذا سوف يتيح لها المزيد من الحضور الإقليمي، ومن الممكن أن تقوم بدور الشرطي في المنطقة حسب تبادل المصالح بينها وبين أمريكا.

٤- السَّماح لإيران بتصدير منتجات نوويَّة

---

(١) كاظم عمر، الفكر السياسي لحركة الجهاد الإسلامي، رسالة ماجستير من جامعة النجاح بغزة، عام ٢٠٠٨م، على الرابط التالي :
http://scholar.najah.edu/sites/default/files/all-thesis/the_political_ideology_of_islamic_jihad_movement_in_palestine_and_its_reflection_on_the_political_development.pdf

(٢) الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته الاستراتيجية، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، ٢٠١٥م، على الرابط التالي :
http://ncmes.org/ar/events/169

كاليورانيوم المُخصَّب والماء الثَّقيل. سيعود عليها بالنفع المادي، وكذلك بالنفع المتبادل في مسألة تصنيع الطاقة النووية السلمية بعد الاعتراف بحق التعامل مع الملف النووي للأغراض السلمية.

٥- ستنتعش تجارة النفط والغاز، خصوصًا في أوروبا التي تُعتَبَر روسيا مصدرها الوحيد للغاز، وهو ما سيكون مَحكًا جَديدًا للعلاقات بين إيران وروسيا، بعد توجُّه أوروبا المتوقَّع للنِّفط والغاز الإيراني.

الثاني: انتصار إيران على تحالف عاصفة الحزم بذراع الحوثي:

إذا حققت إيران بمساعدتها للحوثيين في اليمن نصرًا على التحالف السني بقيادة المملكة العربية السعودية؛ فإن ذلك سيفرض الإرادة الإيرانية على منطقة الشرق الأوسط، وسيساعد بشكل كبير في تحقيق المشروع الإيراني الإمبراطوري، وسيؤدي إلى قمة الصعود الإيراني الشيعي للأسباب الآتية:

١- هذا التحالف يمثل تجمعًا لقوى أكبر الدول الإسلامية السنية؛ حيث يضم قوات من ثلاث عشرة دولة هي (المملكة العربية السعودية - الإمارات - البحرين - قطر - مصر - الكويت - السودان - المغرب - الأردن - باكستان - تركيا - إندونيسيا).. وستكون الدلالة الرمزية لهذا الحدث أن جيش الشيعة انتصر على جيوش السنة، مما سيمكن لإيران في منطقة الخليج العربي، ويوقع دولاً أخرى في حوزتها مثل البحرين أو الإمارات مثلاً.(١)

٢- ستعطي ورقة النصر الإيراني -إذا حدث- إمكانيات عالية لها في التفاوض مع أمريكا والغرب وإسرائيل، وستتحول إيران إلى قوة إقليمية كبرى لا تُجارَى، مما سيسمح لها بتحقيق المشروع الإمبراطوري للهيمنة على المنطقة.

الثالث: تحقيق انتصار لإيران في سوريا، ونجاحها في دعم نظام بشار، وضرب قوى المعارضة التي تصبّ في غالبها لحساب السنة، وغيرها من الطوائف المعارضة لإيران وللشيعة.

الرابع: ضرب تنظيم داعش في العراق، واسترداد المناطق التي استولوا عليها، وتحجيم هذه القوة بيد قوات الشيعة المدعومة إيرانيًا.

الخامس: انتصار الحوثيين على قوات التحالف السني، ولو نصرًا جزئيًا، سيكمل دائرة الصعود الإيراني، والتألق الشيعي، ويمكّن التشيع السياسي من بلوغ منتهاه.

السيناريو الثاني: تراجع التشيع السياسي وانحساره:

يقوم هذا السيناريو على محورين، هما:

١- انتصار التحالف السني لعاصفة الحزم على قوات الحوثي في اليمن:

في حالة نجاح حرب التحالف الإسلامي السني لعاصفة الحزم في كسر شوكة الحوثيين، وتحرير اليمن منهم، وفرض الحكومة التي توافقت عليها القوى السياسية في اليمن، وكذلك موافقة هيئة الأمم المتحدة على هذه الحكومة، فضلاً عن توافق القوى الخليجية مثل السعودية والإمارات وقطر والكويت وغيرها؛ فإن ذلك سيمثل نجاح تجربة القيادة المشتركة للحرب ضد إيران، ومن شايعها من الحوثيين وقوات المخلوع علي صالح.

وسيعتبر هذا الحدث بمثابة تراجع للتشيع السياسي، وانحسار له، وتحجيم لدور إيران في المنطقة ودرس لن تنساه إيران سيجعلها تقلب إستراتيجيتها الإمبراطورية رأسًا على عقب.

وهو ما أثبتته الحقائق على الأرض بعد تحرير عدن وطرد الحوثيين منها، وإعلانها عاصمة مؤقتة، وعودة الحكومة اليمنية للانعقاد فيها، وكذلك بعد تحرير

(١) أحمد سعودي، أسلحة جيوش ١٢ دولة في خدمة عاصفة الحزم، مقال بموقع كايرو دار على الرابط التالي:
http://www.cairodar.com

مجموعة من المدن والمناطق في تعز والحديدة ومأرب وغيرها، ثم التقدم صوب صنعاء لحسم المعركة، فضلاً عن أن القيادة في معركة عاصفة الحزم هي للمملكة العربية السعودية، وهو ما يحمل دلالات رمزية مهمة بأنها قائدة التحالف المدافع عن السنة، والذي يحمل همّ حماية البيت الحرام، ومواجهة إيران العدو الذي استفحلت تطلعاته وزاد صعوده كدولة قائدة للشيعة في العالم وفي المنطقة.

٢- تبني الدول السنية لمشروع موحد يواجه المشروع الإيراني الشيعي:

هذا السيناريو يمكن أن يتحقق من خلال تبنّي الدول السنية لمشروع سنّي يقاوم المشروع الإيراني، وينتصر عليه، ويفرض مشروعه، ورؤيته، مما سيؤدي إلى تراجع التشيع السياسي وانحساره وسقوطه..

ولن يتأتى هذا السيناريو إلا من خلال إستراتيجية لا تعتمد على رد الفعل فقط، والدفاع فقط، بل تخطط للهجوم، وتستشرف ما بعد الهجوم، وما بعد النصر، بالإضافة إلى نجاح حملات التوعية ضد المخطط الشيعي، وما وراء التشيع السياسي الذي يظهر الوجه الإيراني عبر التقية واضحًا جليًا.

السيناريو الثالث: ثبات وضع التشيع السياسي على ما هو عليه في الوقت الحالي دونما تقدم ولا تراجع:

في حال كانت النتائج متواضعة فيما يخص الاتفاق النووي الأمريكي الإيراني، وفيما يخص حرب تحالف الحزم ضد الحوثيين في اليمن؛ فإن الوضع من الممكن أن يستمر بنفس الكيفية التي يسير عليها التشيع السياسي في الوقت الحاضر دونما تقدم ولا تراجع ملحوظ.

وهو سيناريو مستبعَد إلى حدّ كبير؛ نظرًا لحتمية حدوث تغيرات كبرى في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية تحديدًا، فضلاً عن التوقعات شبه المؤكدة الناجمة عن تنفيذ الاتفاق النووي الإيراني الأمريكي، وتبعات ذلك على إيران إقليميًا ودوليًا، إلى جانب حتمية حدوث نتائج بالسلب أو الإيجاب فيما يخص حرب تحالف عاصفة الحزم ضد الحوثيين، ومن تابعهم، إلى جانب المتغيرات المتسارعة من قبل تنظيم داعش في العراق وسوريا، كل هذه التفاعلات تستبعد حدوث هذا السيناريو، وتؤكد على إمكانية حدوث السيناريو الأول أو الثاني بنسب مختلفة.

الخاتمة

أهم نتائج البحث:

١- التشيع السياسي أحد أهم أسلحة التشيع المذهبي لنشر المذهب، أو لتحقيق التعاطف والتفاعل مع الشيعة ومع إيران.

٢- التشيع السياسي والتشيع المذهبي ذراعا المشروع الإمبراطوري الإيراني للهيمنة على منطقة الشرق الأوسط.

٣- للتشيع السياسي مستويات أربعة، هي المستوى الحكومي، والمستوى الشعبي، والمستوى المؤسساتي، والمستوى النخبوي.

٤- للتشيع السياسي مجموعة أهداف، **من أهمها:**

استقطاب حكومات الدول والنظم السياسية السنية للدخول في علاقات تشاركية سياسية واقتصادية، وخلق ظهير شعبي من جماهير الدول الإسلامية السنية تقبل بزعامة إيران للأمة الإسلامية، والعمل على قبول السنة للمذهب الشيعي؛ بمعنى اعتباره أحد المذاهب المعتمَدة لدى الفقه السني، فضلاً عن التواصل مع الحركات والتيارات والتنظيمات الإسلامية السنية عبر مبدأ تصدير فكر الثورة الإيرانية حول إقامة الدولة الإسلامية ونظامها السياسي، ونقل تجربة دولة ولاية الفقيه.

٥- حركة الجهاد الإسلامي تمثل نموذجًا مهمًا يعبّر عن التشيع السياسي في أجلى صوره.

٦- نجحت حركة الجهاد الإسلامي في تحقيق التوازن في مسألة التشيع السياسي في بعض الأحيان، وفشلت في صدّ هجمة التشيع المذهبي في أحيان كثيرة، ونجحت إيران في حل المعادلة الصعبة باختراق التشيع المذهبي للتشيع السياسي لدى الحركة في نقاط معينة.

٧- هناك ثلاثة سيناريوهات محتملة في مسألة مستقبل ظاهرة التشيع السياسي: الأول ازدهار التشيع السياسي وانتشاره، الثاني تراجع التشيع السياسي وانحساره، الثالث: ثبات التشيع السياسي على وضعه الحالي.

أهم التوصيات:

١- ضرورة العمل على اتخاذ موقف شرعي موحد من ظاهرة التشيع السياسي في العالم الإسلامي.

٢- توعية الجماهير، وخاصة الشباب، بخطورة منزلق التشيع السياسي، وتأثيراته المستقبلية، واختراقاته التي قد لا يحسب لها حساب.

٣- ضرورة تقديم الدعم الكافي لحركات المقاومة الفلسطينية كحماس والجهاد وغيرها مِن قِبل الدول العربية المعنية بالمواجهة مع العدو الإسرائيلي؛ لتمكينها من رفض قبول التشيع السياسي، وإنقاذها من الوقوع في براثن التشيع المذهبي من باب الاضطرار.

معلومات إضافية

ولاية الفقيه:

ولاية الفقيه من النظريات التي نشأت في المذهب الشيعي الاثنا عشري، وهي من النظريات السياسية التي تقوم على أصول عقدية، ورؤى فكرية خاصة بطائفة الشيعة الاثنا عشرية؛ نظرًا لارتباطها الوثيق بعقيدة الإمامة الشيعية التي تمثل حجر الزاوية في المذهب الشيعي عامة والاثنا عشري بصفة خاصة.

وولاية الفقيه تعني: « قيام الفقيه الجامع لشروط الفتوى والقضاء مقام الحاكم الشرعي، وولي الأمر، والإمام المنتظر في زمان غيبته في إجراء السياسات، وسائر ما له من أمور، عدا الأمر بالجهاد الابتدائي، وهو فتح بلاد الكفر بالسلاح، مع خلافٍ في سعة الولاية وضيقها»، وعليه فإن المراد من لفظ الولاية الوارد في عبارة «ولاية الفقيه» عند الشيعة الاثنا عشرية: أي الولاية التي تؤدي مهام الإمامة، باعتبار أنها حق ثابت للإمام، والفقيه نائب عنه.

وولاية الفقيه هي الصورة العملية للحكومة الإسلامية التي نادى بها الخميني داخل الكيان الشيعي الاثنا عشري، والتي قامت عليها الثورة الإسلامية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وهي نظرية لها جذور في التراث الشيعي؛ حيث مرت بمحطات أساسية وعلامات بارزة على يد الكركي (٨٦٨هـ = ١٤٦٣م، - ٩٤٠هـ= ١٥٣٤م) والنراقي (١١٨٥هـ =١٧٧١م، - ١٢٤٥هـ - ١٨٢٨م) والخميني. وذلك عكس ما هو مشهور بأن الخميني هو أول داعٍ لها، وإن كان الخميني يُعد متممًا لها ومكملاً لبنيانها، وإليه يرجع الفضل في تحويلها من مقولة نظرية مجردةٍ إلى حركة عملية انقلابية ثورية، وبرنامج سياسي شامل. ومن الخطأ بمكان تجاهل هذا الدور التاريخي لتلك النظرية، وإسهامات علماء الشيعة فيها عبر قرونٍ طويلة، مع إقرارنا بالخصيصة الخمينية.

فقد نذر الخميني حياته لهذه النظرية، وضمنها أشهر مؤلفاته وهو كتابه «الحكومة الإسلامية»، والمعروف باسم ولاية الفقيه، والذي لخص فيه الخميني محاضراته التي كان يلقيها على طلابه في النجف الأشرف في العراق.

بداية ولاية الفقيه:

يرى بعض علماء الشيعة أن البداية الفعلية لنظرية ولاية الفقيه ظهرت في عصر حضور الأئمة، بل على أيديهم.

فمن خلال تتبّع تاريخ تعامل الأئمة مع شيعتهم يظهر أنّهم قد مهّدوا للنيابة العامّة للفقهاء منذ زمن العسكريّيْن (يقصد بالعسكريَيْن عند الشيعة الإمام علي بن محمد الهادي، وابنه الإمام الحسن بن علي العسكري)، وزمن الغيبة الصغرى، كي لا تفاجئ صدمة الغيبة الكبرى شيعة أهل البيت مما قد يؤدّي إلى ارتداد كبير وارتباك في أوساطهم. وذلك عن طريق الروايات التي أشارت إلى فضل العلماء، وعلو منزلتهم ومكانتهم، من أمثال مقبولة عمر بن حنظلة [من محدّثي الإمامية، عدّه الطوسي في رجاله تارة من أصحاب الباقر، وتارة أخرى من أصحاب الصادق] والمشهورة، وغيرهما من الروايات.

فهذه الروايات التي وردت على لسان الأئمة حسب معتقد الشيعة قد هيّأت الجو الشيعي لتقبُّل نظرية ولاية الفقيه على المستوى النظري العام.

أما عن المستوى العملي الخاص فإنه يمكن القول بأن أُولى معالم أو إرهاصات نظرية النيابة العامة أو ولاية الفقيه كانت في مرحلة الغيبة الصغرى، متمثلة في شخص السفراء الأربع.

فالحديث عن النيابة العامة للفقهاء عن الإمام المهدي في عصر الغيبة الكبرى هو فرع لثبوت النيابة الخاصة التي ادعاها الوكلاء الأربعة في عصر الغيبة الصغرى.

ففي مرحلة الغيبة الصغرى (٢٥٥هـ : ٣٢٨هـ أو ٣٢٩هـ) كان الإمام الغائب يمارس دوره القيادي من خلال نظام السفراء.

حيث تعتقد الشيعة الاثنا عشرية أن الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري قد غاب غيبةً صغرى قبل غيبته الكبرى التي انقطعت فيها أخباره، وكان يتصل خلال غيبته الصغرى بأتباعه عن طريق نواب أربعة، أو سفراء بينه وبين أتباعه، تسلموا النيابة واحدًا إثر الآخر، وكان إذا أراد أحد من شيعته أن يسأل الإمام عن شيءٍ يتوجه بسؤاله إلى نائبه الوقتي، وهو يتولى مراسلة الإمام، ثم بعد ذلك تخرج رسائل من قِبل الإمام عليها توقيعه، بالإجابة عن تلك الأسئلة.

والسفراء هم: عناصر مؤهلة خاصة اختارها الإمام ليكونوا حلقة وصل بينه وبين شيعته.

وقد تولى مهمة السفارة في مرحلة الغيبة الصغرى أربعة أشخاص، وهم:

١- عثمان بن سعيد العمري: وكانت مدة سفارته من سنة ٢٦٠هـ حتى سنة ٢٦٥هـ.

٢- محمد بن عثمان بن سعيد العمري: وكانت مدة سفارته من سنة ٢٦٥هـ حتى سنة ٣٠٥ هـ.

٣- الحسين بن روح النوبختي: وكانت مدة سفارته من سنة ٣٠٥هـ حتى سنة ٣٢٦هـ.

٤- علي بن محمد السمري: وكانت مدة سفارته من سنة ٣٢٦هـ حتى سنة ٣٢٩هـ.

ومع أن عملية السفارة التي يؤمن بها الاثنا عشرية لم تدم -استمرت ما يقرب من ثلاث وسبعين أو أربع وسبعين سنة- إلا أنها قد مهّدت للقول بنظرية ولاية الفقيه، ولكن سرعان ما انقطعت السفارة، وجاء الإعلانُ عن الغيبة الكبرى على لسان آخر السفراء.

وكانت الغيبة الكبرى هي الأخرى دافعًا لبزوغ نجم نظرية ولاية الفقيه.

فمنذ الإعلان عن الغيبة الكبرى للإمام الثاني عشر بدأت تظهر على الساحة الشيعية نظرية جديدة تخالف معتقدهم في الإمامة، وهي نظرية (التقية والانتظار)؛ حيث إنهم يعتقدون أن الأرض لا تخلو من حجة يقيم حكم الله على خلقه، ولكن بإعلان الغيبة الكبرى وظهور عقيدة التقية والانتظار أصبحت فاعلية الإمام مجمدة، والمسئولية المناطة به من تنفيذ أوامر الله وأحكامه متوقفة، وحُرِّم على الشيعة منذ هذا الوقت تجاوز سلطة الإمام، والتعدي على الأمور التي تدخل ضمنًا في اختصاصه، ويتوقف فعلها على وجوده؛ مثل إقامة الحدود، وتولي القضاء، وأخذ الخمس، وأداء الجهاد، وإقامة صلاة الجمعة، إلى غير ذلك من الأمور التي يتوقف فعلها على وجود الإمام، أو من ينوب عنه بتفويضٍ مباشرٍ منه، وهي ما تُعرف عند الشيعة «بالولايات السبع».

الأمر الذي أدى إلى إحداث حالة من الجمود داخل المجتمع الشيعي، وهذا ما أعلنت ولاية الفقيه الثورة عليه، ولكن هذه الثورة لم تظهر دفعةً واحدة، وإنما تمت من خلال مرحلتين:

المرحلة الأولى: فتح باب الاجتهاد.

المرحلة الثانية: الثورة والخروج على بعض آثار نظرية التقية والانتظار.

وبدأ الأمر بمسألة جواز التعاون مع السلطان القائم، أو جواز قبول الولاية من جهة الظالمين، وبخاصةٍ في إقامة الحدود، وتولي منصب القضاء.

فمسألة العمل مع سلطان الجور وتولي الحدود من قِبَله كانت من المواضيع الأولى التي تحدّث فيها علماء الشيعة عن دور الفقهاء في النيابة عن الغائب، وكانت من أولى المواضيع التي خرجوا عبرها من كهف الغيبة، وتلتها سائر المواضيع الأخرى.

وقد خطت نظرية ولاية الفقيه خطوات واسعة أضحت معالم بارزة في تاريخها على يد كل من المحقق الكركي، وصولًا إلى المحقق النراقي، وانتهاءً بآية الله الخميني، والذي اهتم اهتمامًا خاصًا بنظرية ولاية الفقيه، وأولاها من وقته الكثير؛ وضمَّنها أشهر مؤلفاته «الحكومة الإسلامية»، ودعا فيه صراحة إلى إقامة الحكومة الإسلامية المستندة على مبدأ ولاية الفقيه، وحدد أصولها الفقهية وأسسها التي تقوم عليها.

حيث قال: «فللفقيه العادل جميع ما للرسول -صلى الله عليه وسلم- والأئمة مما يرجع إلى الحكومة والسياسة، ولا يعقل الفرق، لأن الوالي -أي شخص كان- هو المجري لأحكام الشريعة، والمقيم للحدود الإلهية، والآخذ للخراج وسائر الماليات، والمتصرف فيها بما هو صلاح المسلمين

فالنبي-صلى الله عليه وسلم- يضرب الزاني مائة جلدة، والإمام كذلك، والفقيه كذلك، ويأخذون الصدقات بمنوال واحد، ومع اقتضاء المصالح يأمرون الناس بالأوامر التي للوالي، ويجب إطاعتهم».

وهكذا ينتهي الخميني في بحثه عن نظرية ولاية الفقيه إلى تقرير أن الفقيه له كل ما للرسول -صلى الله عليه وسلم- والأئمة الاثنا عشر فيما يتعلق بأمور الحكومة والسياسة؛ فهو الولي في عصر الغيبة، وهو الذي يملك القرارات المصيرية التي تتعلق بالدولة الإسلامية، ولا يملك أحد كائنًا من كان أن يخالفه أو يعترض على حكمه، ومن يتجرأ على ذلك فقد وقع في حرج شرعي، ويكون بمثابة من اعترض على أمر الإمام الغائب، وخالف حكمه.

وهذه هي الصورة الأخيرة التي استقرت عليها نظرية ولاية الفقيه، وقامت على أساسها الثورة التي قادها الخميني في إيران، وانتهت بالإعلان عن إقامة الحكومة الإسلامية، والتي كان الخميني مرجعها الأكبر، وفقيهها الأول النائب عن الإمام الغائب.

الفقيه النائب.. صلاحيات مطلقة وسلطات نافذة:

وقد أولى علماء الشيعة -المؤيدون لخط ولاية الفقيه- الفقيه النائب صلاحيات واسعة، بل ومطلقة في كل الشئون المتعلقة بالدولة الإسلامية؛ فله الإشراف على جميع المراكز الأساسية، وله حضور فاعلٌ ومؤثر فيها.

فالفقيه الولي بناء على هذا له الولاية الشرعية العامة في شئون المسلمين؛ السياسية، والاجتماعية، والتربوية،

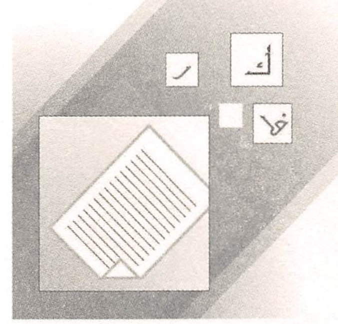
والاقتصادية، والحربية، والتنظيمية، والحياتية بشكلٍ عام.

وقـد أشـار قبل ذلك النراقي إلـى أن الفقيه العادل له الولاية على كل ما كان للنبي -صلى الله عليه وسـلم- والإمـام إلا مـا أخرجه الدليل من إجماع أو نـصّ أو غيرهما، وله الولاية كذلك على كل فعل متعلق بأمور العباد في دينهم أو دنياهم، ولا بد من الإتيان بهً، إما عقلًا، أو عادةً أو شرعًا.

ويقـول الخميني: «وإذا نهض بأمر تشـكيل الحكومة فقيه عالم؛ فإنه يلي مـن أمور المجتمع ما كان يليه النبي -صلـى الله عليه وسـلم- منهم، ووجب على الناس أن يسـمعوا له ويطيعوا، ويملـك هذا الحاكم من أمر الإدارة والرعاية والسياسة للناس ما كان يملكه الرسول -صلى الله عليه وسلم- وأمير المؤمنين؛ على ما يمتاز به الرسول والإمام من فضائل ومناقب خاصة».

المصدر:

مقال للدكتور أحمد سيد أحمد، على موقع الألوكة متاح على الرابط التالي: http://majles.alukah.net/t116510/



التقية عند الاثنا عشرية.. قراءة سياسية

محمد إبراهيم مبروك

مفكر إسلامي

ملخص الدراسة

تحاول هذه الدراسة رصد مفهوم التقية عند الاثنا عشرية فيما يتعلق بتطبيقاتها السياسية، وتعامل الدولة الإيرانية مع جوارها العربي ومحيطها الإقليمي؛ انطلاقًا من تلك العقيدة الشيعية، ويحاول الباحث أن يرصد ما يصفه بأنه «القدرة التبريرية للتقية الشيعية على التعاطي مع مختلف المذاهب والاتجاهات فكرًا وواقعًا.

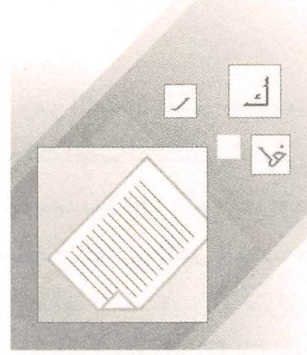
وذلك من خلال عدة محاور؛ مثل مفهوم التقية وقدرته التبريرية، والتقية كأحد أسس مذهب الشيعة الإمامية، وانطواء التقية على مفهوم التكفير والحرب، ومفهوم التقية لدى المذاهب الإسلامية الأخرى، والفرق بين مفهوم التقية الشيعي ومفاهيم التقية والضرورة والإكراه لدى أهل السنة والجماعة، وهل التقية الخاصة بالعقيدة تتعلق بدفع القتل أو الضرر البالغ فقط أم جلب المصالح والاتجار بالعقائد أيضًا.

ثم عرج الباحث على التقية في الواقع التاريخي من محاور التقية في التاريخ القديم والتقية في التاريخ الحديث والمعاصر، والخميني والناصرية، واليسار الشيوعي والخميني، وأهل السنة وإيران، والعلمانيين والليبراليين.

ثم تحدث بعد ذلك عن التقية والنفوذ الإيراني المعاصر، ومناصرة العلويين رغم تكفير الإمامية لهم، ومناصرة الحوثيين، وعلاقة الحوثية بالزيدية، ومناصرة الإمامية للحوثية والزيدية رغم تكفيرها للزيدية، وموقف الشيعة الإمامية من التكفير، وهل الشيعة الإمامية تمثل الاعتدال أم لا.

إن خطّ الهجوم الأول في هذا التوسع الإيراني المتمدد لا يتمثل في قدراته العسكرية أو الاقتصادية كما قد يظن البعض، وإنما يتمثل في القدرات الفكرية لرجال الثورة الإيرانية على التفاعل والمناورة والإيحاء والجدل والإقناع والنفاذ بذلك من حاجز الخلاف العقائدي العميق بين المذهب الشيعي والمذهب السني، معتمدين في كل ذلك على القدرات التبريرية الفائقة لعقيدة التقية الشيعية، الأمر الذي مكّنهم ليس من النفاذ فقط إلى أهل السنة والجماعة، بل إلى العلمانيين والملحدين وأهل الغرب والشرق أيضًا.

وهو الأمر الذي يقتضي علينا تناول هذا الأصل العقائدي الشيعي ودوره في الواقع السياسي المعاصر بالشرح والنقد والتحليل.



التقية عند الاثنا عشرية.. قراءة سياسية

محمد إبراهيم مبروك

مفكر إسلامي

مدخل:

بعد انتصار الثورة الإيرانية أعلن الخميني أنها ثورة تنحاز للفقراء والمحرومين والمستضعفين في الأرض في مواجهة قوى البغي والاستكبار في الأرض، والمتمثلة بوجه خاص في الشيطان الأكبر أمريكا والصهيونية العالمية.

أما بالنسبة لأهل السنة فقد دعا الخميني إلى أن يصلي الشيعي وراء السني، والسني وراء الشيعي، وجاء على لسانه أيضًا: «نحن جميعًا أشقاء، ولا يجب أن تقوم مشكلة بين الشيعة والسنة، يبقى أن تكون الأقليات الدينية واثقة من أننا لا نريد بها شرًّا، وسنتمكن من العيش معًا بحكمة وعدل ورضا».[١]

وقد أغرت بعض المسلمين تلك الشعارات الحماسية البراقة، والتي دعمتها المواجهات الأولى للثورة مع الولايات المتحدة الأمريكية، مدفوعًا في ذلك بثلاثة أمور:

أولها: الحلم القديم الذي يتحرق شوقًا إليه جميع المسلمين وهو وجود كيان قوي يتحدث باسم الإسلام، ويواجه قوى الاستكبار العالمي المتمثل في أمريكا وإسرائيل وحلفائهما.

والثاني: وجود قيادات إسلامية سُنية - مع تعمد إغفال أسمائها لعدم الإساءة إليها- دعت في ذلك الحين (أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات) إلى تأييد الخميني والوقوف وراءه.

والأمر الثالث: هو إعجاب الباحث بالفكر الفلسفي للمنظّر الشيعي العراقي باقر الصدر، والذي كان أحد القلائل القادرين على التعاطي مع الفكر الفلسفي الغربي بوجه خاص.

وفي غمرة تلك العواطف تم التعامي عن كل المقولات المعادية لأهل السنة، والناقضة لأصول العقيدة ذاتها التي كان يبديها لنا المعارضون لهذا النهج، والنظر إليها على أنها مجرد افتراءات على الشيعة الإمامية والثورة الإيرانية يدسها عليها عملاء الولايات المتحدة في المنطقة.

وجاءت الإفاقة مما شاهده الباحث وعايشه وقرأه داخل المكتبات الإيرانية ذاتها، ولكبار أئمتها وكان أهم ذلك أمرين:

الأول: عدم النظر إلى الدعاء والاستعانة بغير الله على أن ذلك أمر من أمور الشرك.

(١) مجلة الأسبوع العربي عدد ١٠١٠ – ص ٢٦ نقلاً عن محمد مال الله. موقف الخميني من أهل السنة: ص٤.

والثاني: تكفير كل المنكرين لإمامة وعصمة الأئمة الاثنا عشر، واعتبار ذلك أصلاً من أصول الشيعة الإمامية.

أما خاتمة الأمر فجاءت على لسان بعض قادتهم في قوله: (لولا إيران لغرقت أمريكا في المستنقع الأفغاني)، فأبان ذلك عما يعتمل في صدور هؤلاء الناس لأهل السنة أيّ إبانة إلى درجة إنقاذ الشيطان الأكبر (كما يدعون)، ومساعدته على إغراق ملايين الأفغان السنة ليس في مياه المستنقع، وإنما في نيران الاستكبار العالمي.

أولاً: النفوذ الفكري:

القدرات التبريرية للتقية الشيعية على التشكل بشتى الوجوه

لقد كان الشيخ رشيد رضا -رحمه الله- قد يئس تمامًا من الاتفاق مع قادة المذهب الشيعي على كلمة سواء، مع كونه قد كان أفضل من تُنَاط به هذه المهمة لو كانت هناك إمكانية لذلك؛ إلا أنه لا يجب قطع الأمل قطعًا باتًا.

ولستُ من الداعين إلى جعل إيران العدو الأول للأمة الإسلامية بديلاً لإسرائيل. ولكن كل ما سبق لا يعني التغافل عن واقع العداء الإيراني للعالم الإسلامي السني، والذي بدا خافتًا يثير الريب والشكوك والجدل، ثم غدا معلنًا لا ريب فيه بداية من إنقاذ أمريكا من الغرق في المستنقع الأفغاني، ونهاية بقتال حزب الله لأهل السنة في سوريا مناصرةً للحكام العلويين العلمانيين البغاة، والفتك بأهل السنة المدنيين من جانب قوات الحشد الشعبي الشيعية في العراق، واغتصاب الحوثيين الخمينيين لدولة اليمن من يد أهل السنة والزيديين هناك، حتى إن أحد أكثر الكُتّاب تعاطفًا مع الثورة الإيرانية وهو الأستاذ فهمي هويدي يقول عن ذلك: «لقد تراجع التعاطف الشعبي العربي مع إيران لأسباب عدة، بينها تمددها في العراق، ومساندتها لنظامها الطائفي المعادي لأهل السنة، إضافة إلى الجهود التي يبذلها المنسوبون لاختراق المجتمعات السنية، منها أيضًا مساندتها للنظام الوحشي في سوريا، إلى حد ضلوعها في الحرب ضد إرادة الشعب السوري بصورة مباشرة أو غير مباشرة. مما حُسب على إيران كذلك وسحب من رصيد نظامها مساندتها لانقلاب الحوثيين، الأمر الذي أحدث ذعرًا في منطقة الخليج، وأدى إلى إدخال اليمن في دوامة الفوضى التي تكاد تضمه إلى قائمة الدول الفاشلة».(١)

لقد تراجع التعاطف الشعبي العربي مع إيران لأسباب عدة، بينها تمددها في العراق، ومساندتها لنظامها الطائفي المعادي لأهل السنة، إضافة إلى الجهود التي يبذلها المنسوبون لاختراق المجتمعات السنية، منها أيضًا مساندتها للنظام الوحشي في سوريا، إلى حد ضلوعها في الحرب ضد إرادة الشعب السوري بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

إن خطّ الهجوم الأول في هذا التوسع الإيراني المتمدد لا يتمثل في قدراته العسكرية أو الاقتصادية كما قد يظن البعض، وإنما يتمثل في القدرات الفكرية لرجال الثورة الإيرانية على التفاعل والمناورة والإيحاء والجدل والإقناع والنفاذ بذلك من حاجز الخلاف العقائدي العميق بين المذهب الشيعي والمذهب السني، معتمدين في كل ذلك على القدرات التبريرية الفائقة لعقيدة التقية الشيعية، الأمر الذي مكّنهم ليس من النفاذ فقط إلى أهل السنة والجماعة، بل إلى العلمانيين والملحدين وأهل الغرب والشرق أيضًا.

وهو الأمر الذي يقتضي علينا تناول هذا الأصل العقائدي الشيعي ودوره في الواقع السياسي المعاصر بالشرح والنقد والتحليل.

(١) خيارات العرب أمام الصعود الإيراني، الشروق عدد الاثنين ٢٠ يوليو ٢٠١٥م.

أولاً: مفهوم التقية وقدرته التبريرية

١- التقية لغة:

التقية لغة: الحذر والحيطة من الضرر، والاسم: التقوى.(١)

وعن ابن الإعرابي: التقاة والتقية والتقوى والاتقاء كله واحد، ولهذا جاء في بعض القراءات القرآنية: «إلا أن تتقوا منهم تقية» في موضع «تقاة».(٢)

والبداهة تقول: إن التقية فعل إنساني طبيعي مرحلي في مواجهة الخطر الشديد من الأعداء، ومدار الحديث عن التقية في القرآن الكريم يتعلق بآيتين كريمتين؛ الأولى جاءت باللفظ ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَن تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ [آل عمران: ٢٨].

والثانية جاءت بالمعنى: ﴿مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِن بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: ١٠٦].

والمعنى المأخوذ من الآيتين لا يخرج عن هذا المعنى البديهي.

التقية عند أهل السنة:

التقية كما يقول ابن القيم هي: «أن يقول العبد خلاف ما يعتقده؛ لاتقاء مكروه يقع به لو لم يتكلم تقية»(٣).

ويشترط لجواز التقية عند أهل السنة «أن يكون هناك خوف من مكروه، ولا يكون هناك مخلص من الأذى إلا بالتقية، ويشترط أيضًا أن يكون الأذى المخوف وقوعه مما يشق احتماله.(٤)

ولذلك قال البغوي عن معنى آية آل عمران: «إن الله نهى المؤمنين عن موالاة الكفار ومداهنتهم ومباطنتهم، إلا أن يكون الكفار غالبين ظاهرين أو يكون المؤمن في قوم كفار يخافهم فيداريهم باللسان وقلبه مطمئن بالإيمان دفعًا عن نفسه، من غير أن يستحل دمًا حرامًا أو مالاً حرامًا، أو يُظهر الكفار على عورة المسلمين، والتقية لا تكون إلا مع خوف القتل وسلامة النية»(٥).

ويذهب الدكتور باسم عامر إلى أن هناك عدة فروق بين التقية الشيعية والتقية الشرعية تتمثل في الآتي:

الفرق الأول: التقية الشرعية من فروع الدين لا من الأصول.

الفرق الثاني: التقية الشرعية إنما تُستخدم مع الكفار لا مع المؤمنين.

الفرق الثالث: التقية الشرعية رخصة وليست عزيمة.

الفرق الرابع: التقية الشرعية تستخدم في حالة الضعف لا القوة.

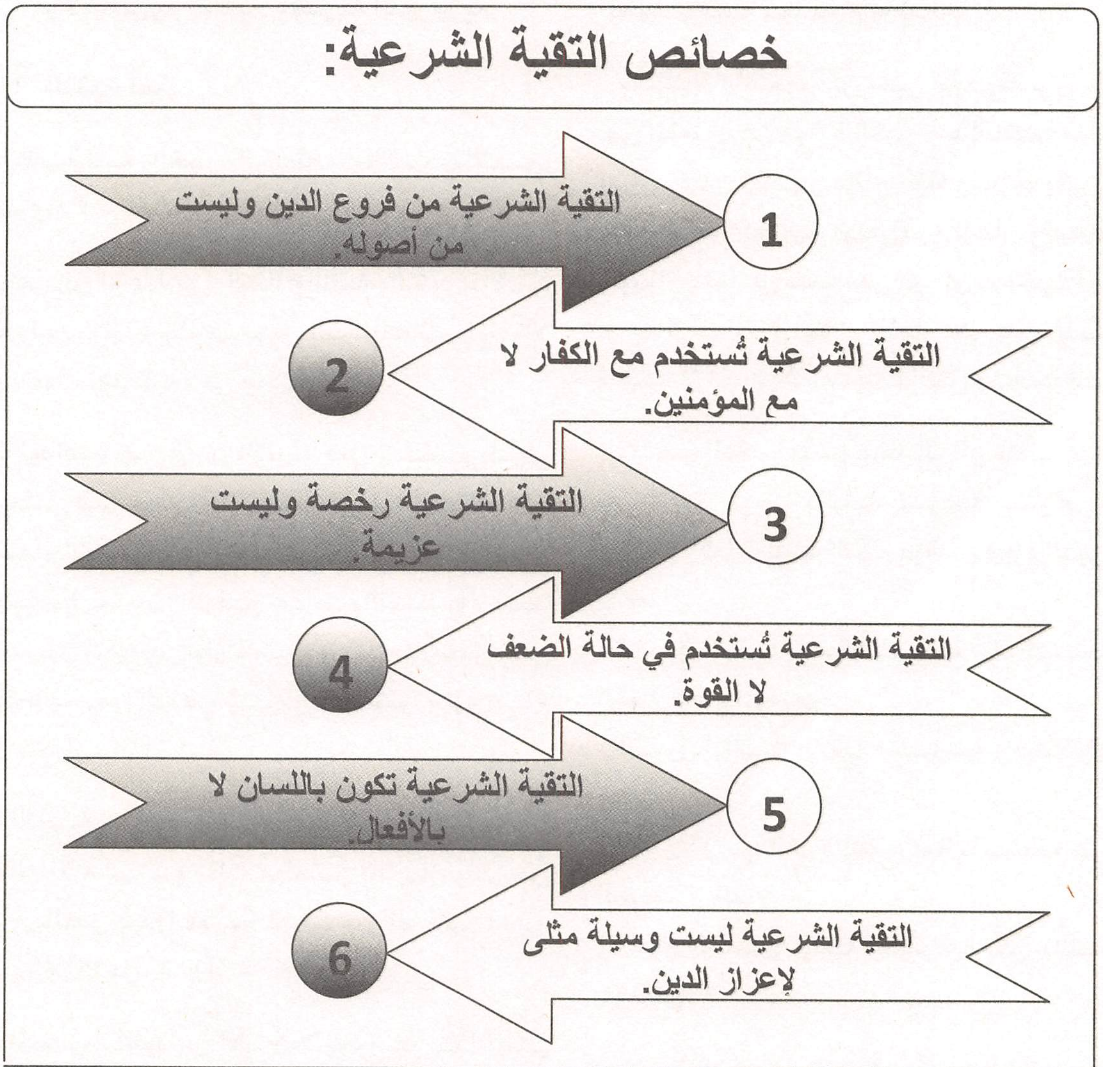
الفرق الخامس: التقية الشرعية تكون باللسان لا بالأفعال(٦).

وهذا الفرق يستحق قدرًا من التوضيح فيقول الدكتور باسم عامر عن ذلك: «التقية الشرعية إنما تكون باللسان لا بالأفعال، قال ابن عباس -رضي الله عنهما-: «ليس التقية بالعمل، إنما التقية باللسان»، وكذا قال أبو العالية وأبو الشعثاء والضحاك والربيع بن أنس، ويؤيد ما قالوه قول الله تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِن بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: ١٠٦].

وعن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ إِلَّا أَن تَتَّقُوا مِنْهُمْ

(١) تاج العروس، الزبيدي ١٠: ٣٩٦، مادة «وقي».
(٢) النهاية في غريب الحديث/ ابن الأثير: جـ ٥ ص٢١٧.
(٣) أحكام أهل الذمة: جـ ٢ ص ١٠٣٨.

(٤) الشيخ محمد صالح المنجد: موقع الإسلام سؤال وجواب.
(٥) تفسير البغوي: جـ ٢ ص٢٦.
(٦) د. باسم عامر. الفرق بين التقية الشرعية والتقية الشيعية: موقع صيد الفوائد.



تُقَاةً﴾ [آل عمران: ٢٨]. قال: «التقاة التكلم باللسان والقلب مطمئن بالإيمان، ولا يبسط يده فيقتل، ولا إلى إثم؛ فإنه لا عذر له».

وقال الحسن في الرجل يُقال له اسجد للصنم وإلا قتلناك قال: «إن كان الصنم مقابل القبلة فليسجد، يجعل نيته لله، فإن كان إلى غير القبلة فلا وإن قتلوه». قال ابن حبيب: وهذا قول حسن، قال القاضي: «وما يمنعه أن يجعل نيته لله وإن كان لغير قبلة، وفي كتاب الله: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]».(١)

والمهم هنا أن التقية عملية شكلية في الخارج، وليس لها أثر في داخل المؤمن عند أهل السنة.

الفرق السادس: التقية الشرعية لا يجوز أن تكون سجية للمسلم في جميع أحواله.

الفرق السابع: التقية الشرعية ليست هي الوسيلة لإعزاز الدين».(٢)

التقية عند الشيعة الإمامية:

يحاول الشيعة دائمًا إظهار أن مفهوم التقية لديهم لا يخالف مفهوم التقية عند أهل السنة في الكثير.

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

يقول السيد شرف الدين الموسوي في ذلك: «أقول: إن إخواننا من أهل السنة -أصلح الله شؤونهم- يستفزعون أمر التقية، ويندِّدون بها، ويعدونها وصمة في الشيعة، مع أن العمل بها عند الخوف على النفس أو العِرض أو المال مما حكم بوجوبه الشرع والعقل، واتفقت عليه كلمة أولي الألباب من المسلمين وغيرهم، فالتقية غير خاصة بالشيعة، وإن توهم ذلك بعض الجاهلين، وقد هبط بها الروح الأمين على قلب سيد النبيين والمرسلين -صلى الله عليه وآله وسلم- فتلا عليه باللفظ ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ [آل عمران: ٢٨]، وتلا عليه مرة أخرى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: ١٠٦] [١].

أما تعريف التقية لدى الشيعة الإمامية؛ فقد نقل الكاتب علي الشملاوي عن المدقق الأصولي الميرزا حسن البجنودي في تعريف التقية: «التقية هي إظهار الموافقة مع الغير في قول أو فعل أمر أو ترك فعل يجب عليه؛ حذرًا من شره الذي يحتمل صدوره بالنسبة إليه، أو بالنسبة إلى من يحبه، مع ثبوت كون ذلك القول أو ذلك الفعل أو ذلك الترك مخالفًا للحق عنده».

ويقول الطوسي في التبيان: «تختص مشروعية التقية بصورة خوف الضرر على نفسه أو ماله أو نفس غيره أو ماله».[٢]

وتتدرج التعريفات الشيعية بعد ذلك إلى أن تنتهي إلى ما يذكره الكاتب الشيعي علي الشملاوي عن (أستاذ المحققين المجدد الأصولي الشيخ مرتضى الأنصاري) أنه يقول: «التقية هي: التحفظ عن ضرر الغير بموافقته في قول أو فعل مخالف الحق».

وواضح بداية من هذا التعريف الذي يقدمه العلامة الشيعي للتقية أنه يتسع لكل شيء مخالف للحق مما أشرنا إليه سابقًا.

وهكذا يلخص الأمر علي الشملاوي نفسه بقوله: «التقية هي إعمال الاتقاء أو إعمال الوقاية من الضرر»، فإذا كان الأمر هكذا فإن التضحيات التي قدمها أصحاب الرسالات على امتداد التاريخ تغدو مجرد عبث. وإذا كان مباحًا لنا الوقاية من الضرر بهذه الإطلاقية فما هو مناط التكليف أصلاً؟! فاتقاء الضرر لكي يكون معقولاً يجب أن يكون محدودًا بالضرر البالغ فقط، وإلا صار الأمر عبثًا في عبث، أما في أهمية شأن التقية عندهم فيذكرون في هذا السياق من أقوال علمائهم:

١- عن أبي عن الأعجمي: قال: قال لي أبو عبد الله: «يا أبا عمر إن تسعة أعشار الدين في التقية، ولا دين لمن لا تقية له»[٣].

٢- قال أبو جعفر: «التقية من ديني ودين آبائي، ولا إيمان لمن لا تقية له»[٤].

وقد قسم عدد من علماء الشيعة التقية إلى خمسة أحكام «فالواجب منها: ما كان لدفع الضرر الواجب فعلاً وأمثلته كثيرة.

والمستحب: ما كان فيه التحرز عن معارض الضرر، بأن يكون تركه مقتضيًا تدريجيًا إلى حصول الضرر كذلك المداراة مع العامة وهجرهم في المعاشرة في بلادهم، فإنه ينجرّ غالبًا لحصول المباينة الموجب لتضرره منهم (العامة لدى الشيعة هم أهل السنة).

والمباح: ما كان التحرز عن الضرر وتحمله مساويًا في نظر الشارع.

والمكروه ما كان تركها وتحمل الضرر أولى من فعله.

(١) التقية عند الشيعة الإمامية: موقع عقائد الشيعة الإمامية.
(٢) جـ٢ ص ٤٣٤ – ٤٣٥.
(٣) الحر العاملي: وسائل الشيعة: ج ١١ ص ٤٦٠.
(٤) المصدر السابق: نفس الصفحة.

وأن الأَوْلـى تركها ممن يقتـدي بفعله الناسُ؛ إعلاء لكلمة الإسـلام، والمراد بالمكروه حينئذ ما يكون ضده أفضل، والمحرم ما كان في الدماء[(١)].

مفهـوم التقيـة الشيعيـة ينطوي علـى مفهومي التكفير والحرب:

إذا عدنـا إلـى الآيتين الكريمتين اللتـين هما المدار الحديـث عن التقيـة في القـرآن الكـريم ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُـونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِـنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَـيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ [آل عمـران: ٢٨]، وقولـه تعالى: ﴿مَنْ كَفَـرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْـدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُـهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَـرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَـبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَـذَابٌ عَظِيـمٌ﴾ [النحـل: ١٠٦]، لوجدنـا أن ارتباط التقية بالتعامل مع الكفار أمر لا يحتاج إلى دليل، لكن التقية تنطـوي علـى الخوف أيضًـا، والخوف لا يكون فـي حالة الخـلاف والعداء فقط، ولكـن يرتبط ذلك بوجود حالة الحرب، ولذلك يقول سـعيد بن جبير في تفسير آية التقية: «ليس في الإسلام تقية، إنما التقية لأهل الحرب»، وهذا يعني أن وجود التقية عند الشيعة مرتبط بما يعتقدونه من علاقة العداء والحرب بينهم وبين مخالفيهم وعلى الخصوص أهل السنة.

الفـرق بـين مفهـوم التقيـة الشيعيـة ومفاهيـم الإكراه والضرورة والمداراة والمداهنة:

ومن المهم هنا أن نقدم بإيجاز شديد -لضيق المجال عـن الموضوع- الفرق بين التقيـة وعدة مفاهيم أخرى كالإكراه والضرورة والمداراة والمداهنة.

١-الإكراه: حمـل الغيـر علـى مـا يكـره بالوعيـد بالقتـل، أو بقطع أحـد أعضائـه، أو بالتعذيب الذي لا يحتمـل أو يفقـد ماله كله.. وهـذه الأبواب حصرًا هي الضرورات التي تبيح المحظورات بحسـب الدكتور محمد راتب النابلسي[(٢)].

٢-الضرورة: تلك الحالة التي يتعرض فيها الإنسـان إلـى الخطر في دينه أو نفسـه، أو عقله أو عرضه أو ماله فيلجأ -لكي يخلص نفسـه من هذا الخطر- إلى مخالفة الدليل الشرعي[(٣)].

٣-المداراة: ملاينة الناس ومعاشـرتهم بالحسـنى من غير ثلم في الدين من أي جهة من الجهات، والإغضاء عن مخالفتهم في بعض الأحيان.[(٤)]

٤-المداهنة: كما يقول ابن حبان: «متى تخلق المرء بخُلق يشوبه بعض ما يكره، فتلك هي المداهنة، وفسر الفراء قولـه تعالى: ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ [القلم: ٩]، فقال: «ودوا لو تلين في دينك فيلينون».[(٥)]

ونسـتطيع الآن أن نفـرّق بـين التقية وهـذه الأمور الأربعة بإيجاز شديد كالتالي: فالإكراه يأتي من الغير بالوعيد، أما التقية فتأتي ابتداء من النفس والضرورة يفرضهـا الواقع المعيش أو الخطر من الغير كافرًا كان أو مسـلمًا، أما التقيـة فيقتضيها الواقع المفروض من الغير الكافر فقط.

أما المـداراة فتعني ملاينة الناس دون ثلم في الدين ظاهـرًا أو باطنًا، أمـا التقية فتعني الثلـم في الدين ظاهرًا اتقاءً لخطر الغير الكافر.

أما المداهنة فتعني قبول اللين في الدين دفعًا لضرر أو طلبًـا لنفع، أمـا التقية فهي تقبـل الثلم في الدين ظاهرًا بشكل مؤقت دفعًا لضرر من الغير كافر.

مفهـوم التقية يتعلق بدفع الضرر فقط وليس بجلب المصالح.

وهـذه النقطة الأخيرة هي أخطـر ما في الموضوع؛ لأنه لا يوجد أحد من علماء المسلمين قال بقبول الثلم

(١) الأنصاري: رسالة في التقية: ص ٨٣٢٠، والمفيد: أوائل المقالات: ص ١٣٩.

(٢) موسوعة النابلسي.

(٣) الشاطبي: الموافقات: جـ ٢ ص ٨.

(٤) الموسوعة الفقهية الكويتية: على الإنترنت.

(٥) روضة العقلاء: ص ٥٦.

في الدين جلبًا للمصلحة تحت أيِّ ظرف من الظروف، وإنما هي تتعلق بدفع الضرر الواقع من الغير الكافر فقط؛ لأنه ليس هناك مصلحة أكبر من الحفاظ على الدين نفسه، فإذا خرج موضوع التقية عن دفع الضرر من الغير الكافر إلى جلب المصلحة، فلم يعد الأمر أمر تقية، وإنما هي مداهنة، وإذا اتفق مع هذا الاعتقاد بأن فعل ذلك لا يمثل مخالفة للدين؛ فإن ذلك يعني البرجماتية الكاملة.

ثانيًا: التقية في الواقع التاريخي

١- التقية في التاريخ القديم:

المثل الذي نورده هنا هو أكبر مثل تاريخي على التقية الشيعية بوجه عام، وتزداد أهميته خصوصية في أن الشاهد عليه هو المستشرق ستانلي لين بول الذي يفترض فيه الحياد وعدم الانحياز لأي من الفريقين: أهل السنة والشيعة.

يقول ستانلي لين بول عن رجال الدعوة الفاطمية: «ومن ثَم أعلن الداعية آنذاك أن الإمام عبيد الله هو الخليفة الحقيقي والقائد الديني للإسلام، وسواء كان عبد الله هذا واحدًا من سلالة عليّ أم لا، لم يكن مستعدًا بعناية للدور؛ حيث وصل إلى المغرب متنكرًا في صعوبة وسرية تامة تطارده شكوك الخليفة العباسي الذي أرسل في ذعر شديد أوامر متكررة باعتقاله. وبالفعل كان على الداعية المنتصر أن ينقذ القائد الديني من السجن القذر في سجلماش؛ حيث سجد أمامه في تواضع وحيّاه كأنه المهدي المنتظر في جمادى الأول ٢٩٧هـ كان يدعو له في جامع القيروان بصفته الإمام عبيد الله المهدي أمير المؤمنين.(١)

> **لا يوجد أحد من علماء المسلمين قال بقبول الثلم في الدين جلبًا للمصلحة تحت أيّ ظرف من الظروف، بينما تتعلق التقية بدفع الضرر الواقع من الغير الكافر فقط؛ لأنه ليس هناك مصلحة أكبر من الحفاظ على الدين نفسه.**

وأضاف: «هنا قد يقول قائل: ما علاقة الدعوة الفاطمية الإسماعيلية بالشيعة الإمامية؟ وأجيب بأن التميز المذهبي في ذلك الحين (أواخر القرن الثالث) لم يكن قد تطور بعد إلى الانفصال الذي حدث بعد ذلك، وعلى الرغم من هذا فإن الدولة الفاطمية ودعوتها مازالت تقع موقع التبجيل من الشيعة الإمامية حتى الآن، حيث إنهم استخدموا مذاهب كافة الأديان والطوائف كأسلحة في دعايتهم، وأرسلوا دعاتهم في كل مكان من أقاليم الإسلام لزيادة تابعيهم ولتمهيد الطريق للثورة العظيمة..

إن أهدافهم كانت سياسية بحتة لذلك قاموا باستخدام الدين في أية صورة، وكيّفوه على جميع الأوجه لحماية حماسة أتباعهم؛ حيث نقلوا إليهم ما بوسعهم احتماله فحسب من مذهبهم.

كان أولئك الرجال مزودين بأسلحة من حماس الهداية ربما في أعلى صورة في التاريخ. فقد كانوا يناشدون الحماسة وحجج العقل، هذا فضلاً عن الوقود لأعنف انفعالات بشرية، والأوقات التي يمكن أن تثار فيها، لقد جمعوا حقًا البراعة العقلية والتجرد من المبادئ الخُلقية المنسوبة لليسوعي The Jesuit مع مواهب المنظمات الإجرامية. لم يكن هدفهم الحقيقي دينيًا أو بناءً، ولكن كان هدفهم كان عدميًا خالصًا. فقد استخدموا دعوى أسرة عليّ -رضي الله عنه- ليس لأنهم اعتقدوا بأيّ حق ديني لهم أو حق في الخلافة، بل لأنه كان ينبغي التلويح براية ما من أجل استثارة الناس.

ارتحل أحد أولئك الدعاة متنكرًا في هيئة تاجر عاد إلى إفريقيا عام ٢٨٠هـ مع بعض المسافرين من البربر الذين أدوا مناسك الحج في مكة.. وكان نجاح أبي عبد الله الشيعي - الداعية الجديد - سريعًا بصورة غير عادية، ففي خلال أعوام قليلة كان لديه

(١) تاريخ مصر في العصور الوسطى: ص ٢٠٣ – ٢٠٧.

من التابعين نحو مائتي ألف رجل مسلح، وبعد سلسلة من المعارك طرد زيادة الله - آخر أمير أغلبي - من الدولة عام ٢٩٦هـ، ومن ثَم أعلن الداعية في موقع المرجع الديني آية الله العظمي السبحاني؛ فإن الدولة الفاطمية «كانت لديها زلات وعثرات إلا أنها قامت بأعمال ومشاريع كبيرة لا تقوم بها إلا الدولة المؤمنة بالله سبحانه وشريعته».(١)

أما العداء للقائد السني الذي قضى عليها، فحدِّث ولا حرج مثال ذلك ما كتبه حسن الأمين أحد مؤرخي الشيعة ومنظري حزب الله في كتابه صلاح الدين بين العباسيين والفاطميين حيث يذهب فيه إلى أن:

«جميع من ترجم لصلاح الدين وأشاد بأعماله وأخلاقه إنما خدرتهم انتصاراته.. صلاح الدين الأيوبي طالب للسلطة والملك، وقد حازهما، تلك خسة ونذالة وطامح لمجد شخصي ناله بالغدر والخيانة.. صلاح الدين كان ميالاً للنصرانية واليهودية».(٢)

٢- التقية في التاريخ الحديث والمعاصر:

أ -الخميني والناصرية والشيوعية:

علاقة الخميني والثورة الإيرانية بالناصرية والشيوعية تكاد تكون علاقة شهيرة ويكشف فتحي الديب السفير السابق لعبد الناصر في سويسرا في كتابه (عبد الناصر وثورة إيران) الصادر عن مركز الأهرام للدراسات عن اتصال معارضي الشاه بالنظام الناصري لطلب الدعم ضد الشاه سنة ١٩٦٣م.

ويذكر أن إبراهيم يزدي -وزير خارجية الثورة فيما بعد- قد سافر للقاهرة لأجل مزيد من التنسيق والدعم، وقدم خطة مفصلة للثورة على الشاه. وفي الخطة التي وضعها يزدي يظهر جليًا المطالبة باستغلال الدين ورجاله في الثورة على الشاه، وأهمية ذلك لجذب الجماهير وتحييد الجيش، ومما قاله يزدي: «لن تنجح الحركة الوطنية في إيران إلا بتجميع قوة الدين مع قوة السياسة»(٣)، وأن الهدف النهائي هو «إقام حكم ثوري وطني ديمقراطي اشتراكي»(٤)، أو «حكم ديمقراطي اشتراكي إسلامي وطني»(٥).

في بداية الثورة الإيرانية دعا الخميني إلى أن يصلي الشيعي وراء السني، والسني وراء الشيعي، وأطلقت إذاعة الثورة خطب الشيخ عبد الحميد كشك، وقرئت على الناس كتابات سيد قطب يوميا.

ومن ناحية أخرى فقد تم تدريب بعض كوادر الثورة الإيرانية في ليبيا(٦)، وفي سوريا واليمن الجنوبية(٧)، وعلى يد الألوية الحمراء الإيطالية، والجيش الأحمر الياباني(٨).

والسؤال هنا ما هو الثمن الذي دفع لأولئك الشيوعيين الذين يعدون الدين مجرد وهم وأفيون للشعوب وما هو التلاقي بين الاشتراكية والشيوعية والإسلام؟ تستطيع التقية الشيعية الإمامية الإجابة عن ذلك.

ب- الخميني وأهل السنة:

في بداية الثورة الإيرانية دعا الخميني إلى أن يصلي الشيعي وراء السني، والسني وراء الشيعي، وأطلقت إذاعة الثورة خطب الشيخ عبد الحميد كشك، وقرئت على الناس كتابات سيد قطب يوميًا.

وعندما قيل في بداية الثورة أيضًا: إن في إيران خلافًا بين السنة والشيعة صرح الخميني: «هذه شائعات نكذبها بشدة، إنها صوت يخرج من أبواق

(١) تاريخ مصر في العصور الوسطى: ص ٢٠٣ – ٢٠٧.
(٢) علوي بن عبد القادر السقاف. مشرف عام. موسوعة الفرق: موقع الدرر السنية.

(٣) ص ٥٩.
(٤) ص ٦٣.
(٥) ص ٦٧.
(٦) إدور سابليه، إيران مستودع البارود، ترجمة عز الدين السراج ص ١٧.
(٧) المرجع السابق: ص ١٠٧.
(٨) المرجع السابق: ص ١١٠.

الشاه، فليس في إيران ما يسمى بالخلاف السني الشيعي، هناك مظاهرات تجري داخل المناطق التي تضم أكثرية سنية، وهذا دليل وحدة وانسجام بين الشيعة والسنة في إيران.. السنة إخواننا وسوف يبقون هكذا»(١).

هذا على الرغم من أن الخميني يقول في كتاب تحرير الوسيلة: «ولا تجوز الصلاة وراء الكافر بأقسامه حتى المرتد، ومن حكم بكفره ممن انتحل الإسلام كالنواصب والخوارج، ويعتبر مال الناصبي حلالاً أينما وجد»(٢).

ويقول في نفس الكتاب أيضًا: «والأقوى إلحاق الناصب بأهل الحرب في إباحة ما اغتنم منهم، وتعلق الخمس به، بل الظاهر جواز أخذ ماله أينما وُجد وبأيّ نحوٍ كان، ووجوب إخراج خمسه»(٣).

وعلى الرغم مما سبق فقد صدق أهل السنة بإيران أحاديث الخميني الذي كان دائمًا يرفع شعار: أن الدولة الإسلامية القادمة لن يكون فيها فرق بين أهل السنة والشيعة، ووعد بالتساوي وعدًا حازمًا، وسجلت ذلك الجرائد والكتب والشرائط، ففرح أهل السنة بتلك الوعود، وكثير منهم تعامل معها ودافع عنها وقدموا التضحيات الكبيرة والشهداء لإنجاح مسيرة الثورة.

وبعد استتباب الأمور للخميني «ذهب وفد من علماء السنة الخميني بقيادة العلامة أحمد مفتي زاده، وذكّروه بوعده لهم، وقالوا له: لقد وعدتنا بالجمهورية الإسلامية، وها أنت تأتي بجمهورية صفوية طائفية مع أن وعودك كانت عدم التمييز والخلاف بين السنة والشيعة، ولهذا نحن نضطر شرعًا أن نخالفك في ميدان السياسة والتبليغ، ولكننا لا نشهر السلاح في وجهك، فقال لهم الخميني: «الجبال التي ذهب إليها غيركم موجودة، وإذا خالفتموني فستذهبون إلى الجبال، ولا يبقى في إيران أحد منكم». ثم اعتذر عن استمرار الجلسة وانسحب من الاجتماع (٤).

واقرأ -إذا أردت المزيد- عن اضطهاد أهل السنة في إيران وقتل علمائهم مقال (أهل السنة والجماعة في إيران قبل ثورة الخميني وبعدها) من منشورات المركز الإسلامي بلوشستان - باكستان.

جـ- خاتمي والليبراليين والعلمانيين:

يوصف الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي بأنه صاحب رؤية ليبرالية أو أن (إيران في عهد خاتمي خطت خطوة كبيرة نحو الديمقراطية أبعدت النظام عن سيطرة القيم الدينية) (٥).

أو أنه «قد مثل رمزًا للتيار الإصلاحي، واستطاع بشخصيته الكاريزمية الجامعة بين الثقافة الشرعية والإنسانية وبين العمامة والفكر الليبرالي المستتير أن يستقطب شرائح واسعة من المجتمع ويكتسح الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٧م (٦).

ومن يتأمل في كتابات خاتمي ويطالع مؤلفاته يجد أنه يقدم صيغة تبريرية للقيم الغربية ذات إطار إسلامي شفيف ومحتوى علماني كامل، ويتبنى النظرية الغربية في الحقيقة النسبية للقراءات المختلفة للإسلام فيتحدث عن إسلام الفارابي وابن عربي والغزالي وابن رشد وابن تيمية، وأن هناك صورًا مختلفة للإسلام وليس إسلامًا واحدًا.

ولست وحدي الذي أذهب هذا المذهب في الرجل؛ فعدد من رجال الدين الإيرانيين يذهبون فيه نفس المذهب، ولعل ذلك هو الدافع من وراء ترحيب الغرب

(١) محمد مال الله: موقف الخميني من أهل السنة، موقع البرهان.
(٢) تحرير الوسيلة: ج ١ ص ٧٩.
(٣) المرجع السابق: جـ١ ص ٣٥٢.

(٤) مجلة اليمامة عدد ١٤٠٨/١/٩هـ الوجه الطائفي لنظام الخميني نقلاً عن الشيخ زيد بن عبد العزيز الفياض، كلام الخميني في أهل السنة، موقع الألوكة.
(٥) دكتور طلال صالح بنان. إيران معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية: موقع التنوير.
(٦) محمد أبورمان. الانتخابات الرئاسية التاسعة: موقع العصر.

والعلمانيين العرب به وبأفكاره.

أما عن فوزه بالرئاسة على الرغم من جنوحه العقائدي فذلك بسبب وحيد هو أن رجال الثورة (حكام إيران الحقيقيين) يحتاجونه في هذه المرحلة للتعامل مع الغرب. صحيح أنه قد تم التضييق عليه واضطهاد رجاله بعد فترته الرئاسية الثانية، ولكن المهم أنه قد تم الاستفادة منه تمامًا بالقدر الذي تطلبته تلك المرحلة.

أما الإغضاء عن انفلاته العقائدي فهو أمر تقليدي تسمح به القدرات التبريرية للتقية الإمامية.

التقية والنفوذ الإيراني الآن

١- إيران وحزب الله واليسار العربي:

أجاب عادل جوجري أحد اللاعبين السابقين على طاولة السياسة العربية باسم التيار الناصري عندما سئل عن سبب تأييد الناصريين لحزب الله قائلاً: «إن ذلك ليس لسواد عيون حسن نصر الله ولا قدرته الخطابية الفائقة ولا طلته البهية، وإنما لأن حزب الله كان في تماسّ مع ضمير الأمة عندما قاوم العدو».

ولكن هناك من يتساءلون: لماذا لا ينصب هذا التأييد في اتجاه حماس وأهل السنة الذين يقاومون أمريكا في أماكن عدة من العالم؟

وهذا التأييد لحزب الله وإيران لا يأتي من جانب الناصريين فقط، وإنما من جانب اليسار العربي بوجه عام يقول في ذلك باسل رفايعة:

«عمليًا لا يناصر إيران الآن ولا سيما في بلاد الشام والعراق سوى شيوعيين وقوميين بينهم سلفيون وبعثيون وناصريون... وطهران لا تستحي من مضمون هذه المواجهة ولا من شكلها، أرسلت عسكرها وحزبها وزعيمها حسن نصر الله إلى سوريا، وأوفدت ضباطها أو خبرائها وأسلحتها إلى العراق، ودعمت تفكيك اليمن بيد حوثية، ما فعله الحشد الشعبي في محافظة صلاح الدين تجاوز قتال داعش إلى تصفيات طائفية وقرى سنية محروقة.

اليسار العربي كان استثناء لكل قاعدة... كان يبحث عن أي استثناء ينقذه من الإفلاس خطابًا وأداءً وحضورًا، لنتذكر أن هذا اليسار الأكثر يمينية من حلفائه اصطف إلى جانب بشار الأسد حينما كان يقتل متظاهرين في الشوارع في السنة الأولى من الربيع السوري السلمي على نقيض تأييده للربيعين المصري والتونسي، لنتذكر أنه ردد خرافات المؤامرة الكونية على الأسد الصغير.. لا يسار في إيران الخميني، اليسار الإيراني عراقي وسوري ولبناني وأردني وفلسطيني، تابعوا تفاصيله اليومية في ثلاثة تجمعات إعلامية تمولها إيران: صحيفة الأخبار وقناتي الميادين والمنار، وتدفق هائل من الكوميديا في تسويغ التدخل الإيراني في أكثر من أربع دول عربية»(١).

ويمكن القول: إن هناك عدة دوافع وراء تأييد اليسار العربي لحزب الله وإيران على الرغم مما يلاقيه اليسار الإيراني نفسه داخلها.

هذه الدوافع هي التحالف بين إيران وسوريا، والأخيرة هي إحدى رعاة اليسار في مختلف الدول العربية منذ عقود، وإذا كانت سوريا بنفسها تعتمد تمويليًا على إيران، إذن فتدفق أموال الدعم يمضي في خط مستقيم (إيران - سوريا وحزب الله - اليسار العربي).

ثم إن تساقط الأنظمة الاشتراكية العربية منذ التسعينيات جعلت من هذا المصبّ المالي هو المورد الأخير لأصحاب هذا الاتجاه.

أما المؤثر الأيديولوجي في المسألة فهو أن الصراع الحقيقي لما يسمى باليسار العربي هو مع الإسلام

(١) اليسار الإيراني، الإمارات اليوم، ٢٤ أبريل ٢٠١٥م.

المبدئي المتمثل في أهل السنة والجماعة، أما التعري العقائدي الذي تبديه الشيعة الإمامية في تعاملها معهم؛ فإنه يمنحهم الشعور بالانتصار على الإسلام ذاته.

وأي نص مكتوب للقاءات التي تجمع بينهما يؤكد ذلك، ولكني سأذكر في هذا الصدد مثالين كنت شاهد عيان عليهما:

الأول: في أحد الاحتفالات بانتصار حزب الله وقف الشاعر اليساري يشيد بالسلاح والدم ويسخر من الأنبياء الذين يحلمون بالأساور والحور العين في الجنة.

الثاني: في احتفال آخر بنفس المناسبة كان بين المتحدثين على المنصة ثلاثة شيوعيين.

وهذا التعري العقائدي أمام هؤلاء والذي يستمد من التقية الإمامية مشروعيته ليس الهدف منه تحقيق المصالح السياسية المتعلقة بتأييد مواقفها فقط، ولكن قبل ذلك تحقيق التضامن مع كل الأقليات المختلفة في مواجهة أهل السنة.

٢- التقية التبريرية والعلاقة الإيرانية بالنصيرية العلوية العلمانية في سوريا:

تطور العلاقة بين الناصرية العلوية والشيعة الإمامية:

مع بداية الستينيات من القرن الماضي حدثت تغيرات سياسية متزامنة في المنطقة، فقد تمرد الخميني في إيران على الشاه مفتتحًا عصر الثورة التي ستسقط الشاه، وتأتي بالملالي الشيعة نهاية السبعينيات. وحدث الانقلاب الطائفي في سوريا ١٩٦٣م الذي أوصل العلويين إلى الحكم بشخص جديد (عمران ماخوسي) في عباءة حزب البعث. وقبله بسنتين حدث انقلاب العراق الذي أسقط الملكية في الوقت الذي بدأ فيه محمد باقر الصدر عمله في بعث الشيعة في العراق، وفي لبنان بدأ نجم موسى الصدر بالبزوغ خلفًا لشرف الدين ومن وراءه الشيعة، وما كان سليمان الأحمد قد أسسه من علاقات مع معاصري الشيعة استمر به من جاء بعده مثل عبد اللطيف مرهج وعبد الرحمن الخير وعلي عزيز إبراهيم.. ومن جانب العلويين ومعاصريهم من الشيعة: موسى الصدر ومحسن الحكيم وحسن مهدي الشيرازي ومحمد حسين فضل الله..

مع بداية الستينيات من القرن الماضي حدثت تغيرات سياسية متزامنة في المنطقة، فقد تمرد الخميني في إيران على الشاه مفتتحًا عصر الثورة التي ستسقط الشاه، وتأتي بالملالي الشيعة نهاية السبعينيات. وحدث الانقلاب الطائفي في سوريا ١٩٦٣م الذي أوصل العلويين إلى الحكم.

وقد ذكر الشيخ العلوي علي عزيز إبراهيم جانبًا من تلك العلاقات والمراسلات في تلك الفترة والتي تضمنت في بعضها معونات مالية، وفي بعضها توجيهات وإرشادات من مراجع شيعية عراقية ولبنانية على رأسها موسى الصدر بشيوخ الطائفة النصيرية وبعضها مديح وثناء.

وقد نتج عن تلك اللقاءات والزيارات التي بدأ بها سليمان الأحمد وسار على خطاه من جاء بعده تلك الفتاوى الشيعية التي اعتبرت العلويين من الشيعة الاثنا عشرية؛ بعد أن كانت كل المصادر الشيعية تعتبرهم فرقة خارجة عن التشيع وعن الإسلام.

في مرحلة لاحقة شكل الخمينيون في لبنان (حركة أمل الإسلامية) بزعامة حسين الموسوي، ثم لم يلبثوا أن غيروا الاسم إلى حزب الله الذي أعلنها بلا مواربة أنه يتبع ولاية الفقيه الممثلة بآية الله الخميني، كان ذلك عشية الاجتياح الإسرائيلي لبيروت، وبموافقة من الأسد وتسهيلات منه، أدارت السفارة الإيرانية (علي محتشمي) في دمشق حزب الله ومولته ودربته من خلال قوات الحرس الثوري الإيراني التي سمح

لها الأسد أن تفتتح معسكرات التدريب للشيعة في البقاع، فصار لإيران جيب في لبنان، وأصبح الحزب الشيعي الخميني ذراعًا لها استطاعت -اعتمادًا عليه- السيطرة على لبنان وتحويله إلى محمية إيرانية شيعية.

وبهذا يمكن فهم الدور الإيراني في القتال دفاعًا عن العلوية العلمانية لبشار الأسد ضد أهل السنة ليس مهمًّا أن العلوية النصيرية خارجة عن الإسلام من منظور الشيعة الإمامية نفسها، وليس مهمًّا أن النظام البعثي لبشار الأسد نظام علماني.

وقد قال الزعيم الشيعي مقتدى الصدر عن الرئيس العراقي صدام حسين حتى بعد أن أعلن توبته وأطلق لحيته: «من الذي قال إن صدام مسلم؟.. صدام علماني كافر».

أما عن الطغيان الوحشي لبشار الأسد ضد الفقراء والمحرومين في سوريا والذين تُشوى لحومهم ببراميل المتفجرات؛ فهذا لا شيء فيه يتناقض مع الرسالة الإسلامية للثورة الإيرانية!!

يقول رجل الدين الشيعي العراقي المتمرد أحمد القبانجي في هذا الصدد: «حكومة إيران للأسف تستخدم الدين ونحن نعلم أن كثيرًا من سلوكياتهم مخالفة للدين، وهكذا فإن علاقاتهم وثيقة جدًّا مع أعتى الطواغيت، كوريا الشمالية وفنزويلا وكوبا، وعلاقتهم الوثيقة بنظام بشار الأسد مثلاً، كل ذلك يجعلنا على يقين من أن الدين أضحى وسيلة يستغلونها لتثبيت مواقعهم».(1)

(1) حوار مع رجل الدين العراقي أحمد قبانجي، موقع قنطرة.

٣- الدعم الإيراني للحوثيين:

نشأة الحوثيين وتاريخهم:

تذكر بعض المصادر أن الحوثيين أو «الشباب المؤمن» كانوا في الأصل من تنظيم حزب الله في اليمن؛ حيث كان هناك فرع لحزب الله يعرف بهذا الاسم(٢)، ونظرًا لما ارتكبه حزب الله اللبناني وفروع هذا الحزب من جرائم واغتيالات، ورفض الشعب اليمني المسلم لهذا الحزب، وعقائده وأجندته، وأهدافه الرافضية التي تعتبر معول هدم للمجتمع المسلم، فكر الحوثيون في مخرج من هذا المأزق الخطر، ولم يجدوا سوى إبعاد هذا الاسم، واستبداله باسم آخر وهو (الشباب المؤمن)، ومع حلم إيران في بسط نفوذها على الجزيرة العربية فقد قدمت الدعم الكامل بشتى الوسائل الممكنة للحراك الحوثي، والحكومة الإيرانية هي من بذر تلك النبتة، وهي تحاول اليوم جني ثمارها.

نظرًا لما ارتكبه حزب الله اللبناني وفروع هذا الحزب من جرائم واغتيالات، ورفض الشعب اليمني المسلم لهذا الحزب، وعقائده وأجندته، وأهدافه الرافضية التي تعتبر معول هدم للمجتمع المسلم، فكر الحوثيون في مخرج من هذا المأزق الخطر، ولم يجدوا سوى إبعاد هذا الاسم، واستبداله باسم آخر وهو (الشباب المؤمن).

والحوثيون ما هم إلا أداة في يد الحكومة الإيرانية، وقد تم تجنيد عدد من الزيدية الذين تحولوا إلى (شيعة اثنى عشرية)، أو بقوا على مذهبهم الزيدي، ولكن غُرِّر بهم، ليكونوا أداة وذراعًا للنفوذ الإيراني الاثنا عشري في اليمن، وعلى رأس هذا الهرم: حسين بدر الدين الحوثي(٣)، وأبوه بدر الدين الحوثي؛ إذ إنهم في الأصل من فرقة: الجارودية(٤).

(٢) الزهر والحجر: التمرد الشيعي في اليمن، مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر، اليمن صنعاء ٢٠٠٧م، ص ١٣٠.

(٣) قتل في ٢٠٠٤/٩/١٠م، عن عمر يناهز ستًا وأربعين عامًا.

(٤) وهي إحدى فرق الزيدية، وفرق الجارودية أقرب فرق الزيدية إلى الاثنا عشرية؛ بل إن شيخ الشيعة: المفيد لم يدخل في التشيع إلى الإمامية والجارودية «أوائل المقالات ص٣٩»، وهي ترفض الترضي عن أبي بكر وعمر، وتقول: إن الرسول -صلى الله عليه وسلم- نص=

وقد انتقل الحوثي من الزيدية الجارودية إلى الجعفرية الاثنا عشرية مبكرًا، وأكد ذلك بذهابه إلى إيران، والنهل من معينها الرافضي. وبعض من وقعوا تحت تأثير حملته، يؤرخون لعام ١٩٩٧م كعام للانتقال الفعلي من الجارودية إلى الجعفرية الاثنا عشرية [١].

ولذلك قام علماء الزيدية في اليمن بالبراءة من الحوثي وحركته، في بيان أسموه: (بيان من علماء الزيدية)[٢]، وفيه ردوا عليه، وحذروا من ضلالاته التي لا تمتّ لأهل البيت والمذهب الزيدي بصلة.

ومن هؤلاء الموقعين: القاضي أحمد الشامي، الأمين العام لحزب الحق، الذي كان الحوثي منضويًا تحته.

ولقد قال بدر الدين الحوثي عن الصحابة: (أنا عن نفسي أؤمن بتكفيرهم - أي: الصحابة - كونهم خالفوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله)[٣].

بل قام بدر الدين الحوثي بإعلان وجوب قبض الخمس وإعطائه له[٤]، كما جلب له من الخارج (حجارة من تربة كربلاء) وصار يسجد عليها[٥]؛ إمعانًا في الاتباع التام للعقائد الاثنا عشرية[٦]، وقد كان الحوثي وأبناؤه ينضوون تحت (حزب الحق)، وهو حزب سياسي زيدي، ولكن بعد ذلك انفصل الحوثي عن هذا الحزب وأسس تنظيم (الشباب المؤمن)، وهو الذي كان يقوم بأحداث التمرد والفتنة في منطقة صعدة شمال اليمن.

الحوثيون:

تقدم بدر الدين الحوثي في عام ١٩٩٦م باستقالة جماعية مع أبنائه معلنًا انتهاء أي علاقة له بحزب الحق على خلفية خلاف بينه وبين المرجع المذهبي مجد الدين المؤيدي.. ويبدو أن الخلاف استند إلى بُعدين: الأول منهجي يتمثل في القضايا الفكرية والمذهبية. والثاني تنظيمي يتمثل في سيطرة قيادة حزب الحق على الأنشطة والأعمال بصورة تقليدية.

وتفرغ بدر الدين الحوثي وأبناؤه للقيام على تنظيم (الشباب المؤمن)، وتمكن من استقطاب الكثير من الشباب الذين ينتمون إلى الأسر الهاشمية وللمذهب الزيدي والقبائل والوجاهات الاجتماعية في صعدة.

وتلقى حسين بدر الدين الحوثي المذهب الشيعي على يد والده، وكان عضوًا بمجلس النواب، لكنه تفرغ لقيادة تنظيم الشباب المؤمن، وتشكيل فروع تابعة له.

وحسين الحوثي هو مؤسس الجماعة الحوثية في اليمن، وقُتل في المعارك الأولى مع الجيش اليمني، فقادها أبوه بدر الدين الحوثي الذي قُتل أيضًا، فقادها أخوان لحسين الحوثي هما عبد الملك ويحيى.

وحسين الحوثي هذا ينقم على الخلفاء الثلاثة والصحابة وأهل السنة والعلوم الشرعية، ويقيم هالة من التقديس على الخميني والثورة الإيرانية، وله في كل ذلك أقوال كثيرة يسهل التماسها في مواضعها، ولكن الأهم هنا هو وصفه الخميني بأنه «رجل كماله كمالاً دينيًا كمالاً على وفق هدى الله سبحانه وتعالى». [٧]

الموقف من الزيدية:

وما سأورده الآن هو قول فاصل باتّ في المسألة

=على عليّ بالإشارة والوصف، وإن الأمة ضلت وكفرت بصرفها الأمر إلى غيره، وترفض الصحيحين والسنة النبوية التي نقلها الصحابة الكرام. انظر: أصول مذهب الشيعة الاثنى عشرية للقفاري: ١/٥١، محمد عيضة شبيبة، مقال: الحوثي ومستقبل الفتنة المجهول، صحيفة الرشد، عدد ٢٣، ٢٥/٤/٢٠٠٥م.

(١) الزهر والحجر «التمرد الشيعي في اليمن»، ص ١٣٨.

(٢) انظر البيان في: الزهر والحجر «التمرد الشيعي في اليمن»، ص ٢٥٣، ٣٤٩، البيان منقول من كتاب خيوط الظلام، ص ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩.

(٣) كما نقل عنه ذلك أبو جعفر المبخوت المتشيع في لقاء معه على الموقع الشيعي المسمى: المعصومين الأربعة عشر.

(٤) الحرب في صعدة، ص ٢٥.

(٥) الحرب في صعدة، ص ٣٩.

(٦) وللمزيد حول عقيدة الحوثي ومقولاته في كتبه، انظر: الحرب في صعدة، ص ٦٥، ١٣٣ وما بعدها، وأيضًا مقال: النبأ اليقين في كشف حقيقة حسين بدر الدين، موقع مفكرة الإسلام.

(٧) راجع أبو عبد الله مجدي سلطان: بيان بعض ما عليه الحوثيون من إلحاد شبكة العلوم السلفية.

ليس بالنسبة لموقف الشيعة الإمامية من الزيدية فقط، ولكن بالنسبة لأهل السنة أيضًا، ومرد ذلك إلى وضوحه الشديد، ولأنه يعود للخميني إمام الثورة الإيرانية ولأنني أنقله مباشرة من كتابه الطهارة الجزء الثالث.

يقول الخميني: «وبالجملة لا دليل على نجاسة النُّصَّاب والخوارج إلا الإجماع وبعض الأخبار، وشيء منهما لا يصلح لإثبات نجاسة مطلق الناصب والخارج، وإن قلنا بكفرهم مطلقًا، بل وجوب قتلهم في بعض الأحيان، ثم إن المتحصل من جميع ما تقدم أن المحكوم بالنجاسة هو الكافر المنكر للألوهية أو التوحيد أو النبوة، وخصوص النواصب والخوارج بالمعنى المذكور، وسائر الطوائف من المنتحلين إلى الإسلام أو التشيع كالزيدية والواقفة والغلاة، والمجسمة والمجبرة والمفوضة، وغيرهم إن اندرجوا في منكري الأصول أو في إحدى الطائفتين فلا إشكال في نجاستهم».(١)

ويذكر أحد الكتاب الحوثيين أنفسهم (ناصر يحيى) أن فتوى فقهاء الزيدية ضد حسين الحوثي تضمنت ما يلي:

أ- اتهام حسين الحوثي بالتحذير من قراءة كتب أئمة العترة، وكتب علماء المسلمين، وعلى وجه الخصوص كتب أصول الدين وأصول الفقه.

ب- اتهام الحوثي بتضليل أئمة أهل البيت من لدن أمير المؤمنين علي -عليه السلام-، ومرورًا بأئمة أهل البيت، وإلى عصرنا هذا، والتي يتهجم فيها على علماء الإسلام عمومًا وعلى علماء الزيدية خصوصًا».(٢)

ويذكر العديد من الأقوال الأخرى التي تتهم الحوثي بالضلال، مثل القاضي أحمد الشامي، والقاضي عبد الرزاق الترميحي، والعلامة حمود العزي.(٣)

(١) آية الله الخميني: كتاب الطهارة ج ٣ ص ٣٣٨ مكتبة يعسوب.
(٢) ناصر يحيى، مواقف زيدية ضد الحوثي: المصدر أون لاين.
(٣) المرجع السابق.

دعم إيران للحوثيين:

لن أتناول التقارير التي تتحدث عن دعم إيران العسكري للحوثيين منذ ٢٠٠٩م، ومن قبل ذلك، ولكني سأنقل ما اعترف به مسئول عسكري إيراني كبير وهو مساعد العمليات في قيادة أركان القوات المسلحة الإيرانية العميد علي شادماني حيث قال: «إن إيران تدعم الحوثيين بالاستشارات العسكرية والمساعدات المعنوية والإرشادات»، وقال شادماني في حوار مع وكالة أنباء فارس التابعة للحرس الثوري: «نحن أعلنا وبشكل علني دعمنا للمقاومة اليمنية، شأنها شأن المقاومة الفلسطينية واللبنانية والعراقية والأفغانية»(٤) أقرأتم الأفغانية هذه؟!.. أليست هي التي اعترفوا أنهم أنقذوا أمريكا من الغرق في مستنقعها!!

ومن ناحية أخرى فقد «عرض قيادي في منظمة بدر الشيعية المدعومة من إيران بالعراق استعداد عدد كبير من العراقيين للقتال مع الحوثيين في اليمن، وذلك في مظاهرة شارك فيها آلاف ينتمون لميليشيات شيعية في بغداد نددت بعملية عاصفة الحزم.. وأعرب النائب البرلماني عن كتلة بدر الشيعية بدر معين الكاظمي عن استعداده وعدد كبير من العراقيين للدفاع عن اليمن إذا ما أراد زعيم الحوثيين»(٥).

وسواء كان الحوثيون قد غدوا إمامية اثنا عشرية كما يقول بعض الزيدية، أما ما زالوا زيديين كما يقول البعض الآخر، ويوافقهم في ذلك داهية إيران الأكبر رئيس تشخيص مصلحة النظام هاشمي رافسنجاني (أي أنهم كفار من وجهة النظر الإمامية)؛ فإن إيران -نظرًا لمصالحها الخاصة- تقوم بتأييد هؤلاء الآن وكل الزيدية كافرة -كما يعتقدون- مادام لديها عدو أكبر هو أهل السنة والجماعة، أما اعتبار الحوثية أو حتى الزيدية شيعة أم غير شيعة فهي مسألة سهلة جدًا بالنسبة للقدرات التسويغية الفائقة للتقية الشيعية.

(٤) إيران تعترف لأول مرة بدعم الحوثيين: شبكة بويمن ٢٠١٥/٤/٢٦م.
(٥) منظمة بدر تعرض القتال مع الحوثيين ،الجزيرة، ٢٠١٥/٣/٣١م.

٤- ادعاء الشيعة الإمامية للاعتدال ومواجهة التكفيريين:

قد تكون أشد أعمال التقية تبجحًا التي تمارسها الشيعة الإمامية هي ادعاؤها أنها تمثل الاعتدال، وتحارب الاتجاهات التكفيرية المتشددة، فمذهب الشيعة الإمامية الاثنا عشرية يجزم أن منكر إمامة أو معصومية الاثنا عشرة إمامًا هو كافر بالنسبة إليه.

يقول مدير موقع البرهان في هذا الشأن[١]: «إن التكفير عند الشيعة للمسلمين أمر سارت به الركبان، وحوته وضمته بين صفحاتها كتب القوم قديمًا وحديثًا، ولا ينفع الشيعة والمتشيعين اليوم إنكارهم ذلك بدافع التقية والكتمان، وخوفًا على دينهم من الفضيحة بين الأنام، خاصة، وهي روايات نسبوها للرسول -صلى الله عليه وآله وسلم- وأئمة أهل البيت من بعده. وقد اعتبروا كل من لم يؤمن بولاية عليّ، وأنه الوصي والوريث للنبي -صلى الله عليه وآله وسلم-، كافرًا مخلدًا في النار، ولو قال الشهادتين وأدى كل فرائض الإسلام من صلاة وزكاة وحج وصيام، وابتعد عن الكبائر والفواحش، وأتى بالقربات والطاعات المرضية للرحمن. وعليه، لا ينفع الشيعة التبرؤ من تلك الروايات على قاعدة ليس عندهم كتاب صحيح، إلا القرآن.

إن تكفير الشيعة للمسلمين أمر سارت به الركبان، وحوته وضمته بين صفحاتها كتب القوم قديمًا وحديثًا، ولا ينفع الشيعة والمتشيعين اليوم إنكارهم ذلك بدافع التقية والكتمان، وخوفًا على دينهم من الفضيحة بين الأنام.

ويلخص محمد باقر المجلسي في كتابه (حق اليقين) عقيدة الشيعة (التكفيرية) في أصحاب وأزواج النبي -صلى الله عليه وسلم- فيقول: «وعقيدتنا في البراءة، أننا نتبرأ من الأصنام الأربعة: أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية، والنساء الأربع: عائشة وحفصة وهند وأم الحكم، ومن جميع أتباعهم وأشياعهم، وأنهم من شر ما خلق الله على وجه الأرض، وأنه لا يتم الإيمان بالله ورسوله والأئمة إلا بعد التبرؤ من أعدائهم»[٢]

وقد كان الشيعة يرجئون انتقامهم من أهل السنة حتى يخرج «مهديهم» فيقودهم إلى ذلك، حتى جاء (الخميني)، واخترع لهم «ولاية الفقيه»، وأذن لهم بـ «الجهاد» و«الإمامة» التي كانت ممنوعة بانتظار المهدي.

ويقول أيضًا عن تكفيرهم لعامة المسلمين[٣]: «هنا نجدهم يعتمدون روايات كثيرة جدًا، من مثل الرواية المأثورة عندهم عن الإمام أبي جعفر (الباقر) وهو الإمام الخامس في سلسلة الأئمة المزعومة: (ارتد الناس إلا ثلاثة نفر: سلمان وأبو ذر والمقداد). وأناب الناس بعد، وكان أول من أناب أبو ساسان وعمار وأبو عروة وشتيرة، فكانوا سبعة فلم يعرف حق أمير المؤمنين إلا هؤلاء السبعة). [٤]

وعن حمران بن أعين قال: قلت لأبي جعفر: جُعلت فداك! ما أقلنا لو اجتمعنا على شاة ما أفنيناها؟ فقال: ألا أحدثك بأعجب من ذلك: المهاجرون والأنصار ذهبوا إلا ثلاثة). [٥]

قال المحشي: المراد بالثلاثة سلمان وأبو ذر والمقداد. كما روي الكشي بإسناده عن أبي جعفر والباقر أنه قال: ((الناس ثلاثة نفر: سلمان، وأبو ذر، والمقداد)). قال الراوي: فقلت: عمار؟ فقال: كان جاض جيضة -

(١) أصول الفكر الشيعي، موقع البرهان.

(٢) المهدي في القرآن للشيرازي ص ١٤٤.
(٣) المرجع السابق.
(٤) انظر: الكافي: (٢/٢٤٤) وانظر (٢/٤٤١) و(الطوسي في «رجال الكشي» (١/٢٦)، والمجلسي في «بحار الأنوار» (٢٢/٣٣٣).
(٥) انظر: الكافي: (٢/٢٤٤).

أي عدل عن الحق ثم رجع - ثم قال: إن أردت الذي لم يشك ولم يدخله شيء فالمقداد. [1]

يقول محمد التيجاني السماوي: (وغني عن التعريف بأن مذهب النواصب هو مذهب أهل السنة والجماعة، فناصر مذهب النواصب لمتوكل هو نفسه ((محيي السنة)) فافهم). [2] والنواصب بإجماع علماء الشيعة ومراجعهم قديمًا وحديثًا، هما كفار مخلدون في النار.

يقول صاحب كتاب (قصص الأنبياء) نعمة الله الجزائري (وهو نقمة وليس نعمة): (أقول: وهذا يكشف لك عن أمور كثيرة: منها بطلان عبادة المخالفين (ويقصد السنة)، وذلك لأنهم وإن صاموا وصلوا وحجوا وزكوا وأتوا من العبادات والطاعات، وزادوا على غيرهم، إلا أنهم أتوا إلى الله تعالى من غير الأبواب التي أمر بالدخول منها... وقد جعلوا المذاهب الأربعة وسائط وأبوابًا بينهم وبين ربهم وأخذوا الأحكام عنهم).

وعمدة المسألة كلها في تكفيرهم لمخالفيهم من خلق الله جميعًا هو ما نقلته عن إمام الثورة الخميني.

خاتمة:

ما أخلص إليه من هذه الدراسة هو إبراز مدى ما للتأثير الفكري من تمدد النفوذ الإيراني العسكري، الأمر الذي يستلزم العمل على المواجهة المستمرة لهذا الفكر وعدم الارتكان للجدر الفكرية والعقائدية (أهل السنة والجماعة والشيعة الإمامية)؛ لأن الواقع أثبت أن هذه الجدر يمكن اختراقها ببساطة اعتمادًا على أكاذيب التقية المبررة اللانهائية من قبل الشيعة الإمامية، ومن ثَم وجوب التركيز على فضح ما لهذا السلاح الشيعي من قدرة على التلاعب وإشاعة الأضاليل وخلط الحقائق باستهتار شيطاني.

(١) انظر: (٢/٤٤١٢).

(٢) انظر: كتابه (الشيعة هم أهل السنة) ص، ١٦١.

معلومات إضافية

واقع أهل السنة في إيران:

ظلت إيران دولة سنية حتى القرن العاشر الهجري. وفي الفترة التي كانت فيها البلاد على عقيدة أهل السنة والجماعة قدمت بسبب ظروفها الاجتماعية والتاريخية والثقافية، المئات من الفقهاء والمحدثين والمؤرخين والمفسرين والعلماء، كلهم إيرانيون إلى أن تشيعت، فأصبحت بؤرة اصطدام ومركزًا للصراع ضد أهل السنة، وعملت الدولة الشيعية الصفوية قديمًا على وقف المد السني الإسلامي بالتعاون مع قوى الاستعمار في المنطقة.

أماكن تمركز أهل السنة في إيران:

جغرافيًا يتواجد أهل السنة في إيران في المناطق الحدودية وفي مدن ومناطق وأقاليم متفرقة ومنفصلة عن بعضها البعض، والمناطق التي يتواجد فيها أهل السنة في إيران كالتالي:

١- محافظة كردستان: وهي واقعة في غرب إيران ومركزها مدينة (سنندج)، ويشكل الشعب الكردي نسبة ١٠٠٪ من سكان المحافظة.

٢- محافظة أذربيجان الغربية: الواقعة في شمال غرب إيران والتي يشكل أهل السنة من الشعب الكردي أكثر نسبة من سكانها.

٣- محافظة كرمنشاه: الواقعة في شرق وجنوب شرق إيران والتي يشكل الشعب الكردي المسلم أكبر نسبة من سكانها ومركز المحافظة مدينة كرمنشاه.

٤- محافظة خوزستان (الأحواز): الواقعة في غرب وجنوب غربي إيران، ويشكل الشعب العربي المسلم أكثر سكانها، وتنتمي غالبيتهم إلى أهل السنة والجماعة.

٥- منطقة تركمن صحراء: الواقعة في شمال إيران أي من سواحل بحر قزوين إلى الحدود الجنوبية لدولة تركمنستان.

٦- محافظة خراسان: الواقعة في شمال إيران وهي تمتدّ إلى حدود أفغانستان في شرق إيران.

٧- محافظة سيستان وبلوشستان: وهي واقعة في جنوب شرق إيران، ويشكل الشعب البلوشي المسلم أكبر نسبة من سكانها. وهذه المنطقة تمتد من جنوب خراسان إلى بحر عمان في الجنوب ومن الشرق إلى حدود باكستان.

٨- محافظة هرمزكان: خاصة مدينة بندر عباس وضواحيها وجزيرة قشم والمناطق الواقعة على سواحل الخليج وبحر عمان.

٩- محافظة فارس: وخاصة في منطقة (لارستان) وضواحيها وقراها وأيضًا في مناطق أخرى مثل: طلة دار، خور، اوز، خنج، بستك، فيشور وجناح وغيرها من المناطق.

١٠- مدينة بوشهر والمناطق والقرى المحيطة بها وأيضًا مناطق: بندر مقام، طاوبندي وكشكنار ومناطق أخرى

في جنوب غربي إيران.

١١- ضواحي مدينة خلخال التابعة لمحافظة أردبيل.

١٢- منطقة طوالش وعنبران الواقعتان في غرب بحر قزوين في الشمال.

تعداد أهل السنة في إيران:

بسبب عدم وجود إحصائية دقيقة وعدم السماح لأية جهة أو منظمة بالقيام بإحصائية الأقليات المذهبية والقومية في إيران، لذا فمن الصعب جدًا تحديد عدد الذين ينتمون إلى أهل السنة والجماعة. لكن على الرغم من كل ذلك نستطيع أن نجزم بأن عددهم يقدر بأكثر من ١٨ مليون نسمة من إجمالي السكان إيران البالغ عددهم حوالي ٧٠ مليون، وهذا العدد يعادل نسبة أكثر من ٢٥٪ من سكان إيران، ويشكل الشعب الكردي حوالي نصف أهل السنة في إيران؛ حيث يعيش في إيران أكثر من ٨ ملايين من أبناء الشعب الكردي، ومن المعلوم أن ٩٨٪ من الشعب الكردي مسلم وأكثر من ٩٥٪ منهم من أهل السنة، ويأتي الشعب البلوشي في المرتبة الثانية من أهل السنة في إيران.

ورغم هذه النسبة التي ليست بالقليلة، يشكو السنة في إيران من القمع الديني والسياسي، سواء خلال حكم الشاه أو منذ قيام الثورة الشيعية بقيادة الخميني. قبل الثورة، نظرًا إلى النظام السائد آنذاك وهو النظام العلماني الملكي، كان لا يهمه إلا قضية السلطة والحفاظ عليها، لأجل ذلك ما كانوا يرون فرقًا بين السنة والشيعة، ولم يكن للمذهب دور مؤثر في التوظيف وتفويض المناصب، لأجل ذلك كان يوظف أتباع أهل السنة والجماعة في المناصب الحكومية، كما كان هناك توظيف لأبناء السنة في الشرطة وقوات الجيش في مناصب عالية.

ووفقًا لما ذكرته مصادر أهل السنة في إيران فإن أوضاعهم تذبذبت بشدة خلال الاثنين والثلاثين عامًا الأخيرة، فحين اندلعت الثورة الخمينية عام ١٩٧٩م شارك أبناء السنة بكل أطيافهم فيها، وكانوا في مقدمة المؤيدين لإقامة الجمهورية الإسلامية، إلا أنه وبعد انتصار الثورة وسقوط نظام الشاه بدأ الخميني وتلاميذه في احتكار السلطة، وسيطروا على الحكم، وحولوا آمال الشعب في إقامة جمهورية إسلامية إلى إقامة جمهورية طائفية شيعية، واستعملوا السلطة لقمع الأقليات المذهبية والقومية.

أحوال أهل السنة بعد الثورة الخمينية:

بالرغم من مشاركة أهل السنة في الثورة، ورغم الوعود التي أطلقاها الخميني لهم إلا أنه اتضح أن سياسة التمييز ضدهم ضلت قائمة، وربما أخذت بُعدًا قانونيًا عندما اشترط الدستور شيعية الرئيس والمواقع المتقدمة، وبدأ بعض أهل السنة يشتكون من بعض الممارسات من قبل السلطات ضدهم، منها:

١- إغلاق أماكن الصلاة في المناطق ذات الأغلبية الشيعية، ومنع إقامة الجمعة وصلاة العيد فيها، واعتقال أئمة الجماعة.

٢- إبطال بطاقات الهوية لكثير من أبناء القبائل البلوشية، وطردهم من البلاد بسبب انضمامهم لجماعات معادية للنظام.

٣- المصير المجهول لعشرات الأشخاص من أهالي المناطق السنية.

٤- احتجاز جوازات السفر لبعض علماء السنة، وفرض حظر السفر عليهم.

٥- تشكو الطائفة السنية من قلة الساعات الممنوحة لهم في وسائل الإعلام الرسمية، ففي منطقة بلوشستان على سبيل المثال تمنح ساعة واحدة لهم يخصص معظمها للحديث عن منجزات الثورة والحكومة، وليس لمناقشة قضاياهم ومشاكلهم المهمة.

معاناة السنة في إيران في الوقت الحاضر:

لم يكن للسنة قبل الثورة الإيرانية من الحقوق ما للشيعة، ولم يكن لهم المزايا التي للشيعة سواء في الجانب السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي، وزاد الطين بِلّة بعد الثورة، إلا أنهم في زمن الشاه- قبل الثورة- كانوا يتمتعون بحرية إظهار عقيدتهم، ومزاولة جميع النشاطات من بناء المساجد والمدارس وإلقاء المحاضرات، وطباعة الكتب خارج البلاد، ولكن في نطاق المذهب.

وكانوا يتمتعون أسوة بالشيعة بالحصول على المواد الغذائية وغيرها بسهولة ويسر، ودون تعب، وقد أصبحت الآن كل هذه المواد بيد الحكومة، ولابد من الانقياد والخضوع لها للحصول على المواد المعيشية كلها، والفرق كبير بين قبل الثورة وبعدها.

ولا يفهم من هذا الكلام ثناء على نظام الشاه، ولكنه تقرير للواقع، فقد كانت حكومة الشاه غير معنية بسنة وشيعة، وهي حكومة علمانية، أما الحكومة الحالية فهي معادية لكل من ليس شيعيًا، أيًا كان توجهه، ولذلك أصبحت وطأتها على المسلمين السنة أشد.

وبالرغم من كون أهل السنة يمثلون أكبر أقلية مذهبية في إيران، إلا إن مستوى تمثيلهم السياسي في البرلمان والتشكيل الوزاري لا يتناسب مع نسبتهم العددية؛ حيث منعوا من تمثيل برلماني يتناسب مع حجمهم الحقيقي؛ إذ لا يمثلهم في البرلمان سوى ١٤ نائبًا فقط، وليس لهم أي وزن حقيقي في البرلمان، بل يستغل وجودهم لأهداف سياسية بما ينافي مصالحهم، كما يتهم السنة في إيران الحكومة بإنجاح العناصر السنية الموالية لها وليست المعبرة عن مطالبهم.

أضف إلى ذلك أن السني محروم من تولي المناصب العالية في الدولة كرئاسة الجمهورية أو رئاسة البرلمان مهما بلغ هذا المواطن من العلم، ومهما نال من تأييد جماهيري؛ بناء على شرط الدستور في ضرورة كونه شيعي المذهب.

ولا يوجد في طهران مركز أو مؤسسة رسمية لمتابعة قضايا أهل السنة إلا ممثلو أهل السنة في مجلس الشورى، ويبلغ عدد هؤلاء الممثلين نحو عشرين ممثلاً من مجموع ٢٨٠ ممثلاً في مجلس الشورى الإيراني.

ولا شك أنه عدد قليل جدًا بالنسبة إلى عدد أهل السنة، فالتقدير الحقيقي بالنسبة إلى عدد أهل السنة أن يكون لهم أكثر من أربعين ممثلاً في المجلس، والسبب في تقليل عدد ممثلي أهل السنة أن مجلس صيانة الدستور في الغالب يرفض صلاحية معظم المرشحين من أهل السنة من ذوي الخبرة والصلاحية.

أبرز سياسات تقليص الوجود السني في إيران:

١- منع أئمة جوامع أهل السنة من حرية بيان عقائدهم على المنابر يوم الجمعة.

٢- تنفيذ الإعدامات بتهمة الوهابية، وهم كل من يدعو إلى مذهب أهل السنة ويحارب البدع والشركيات.

٣- الجرح لعقائد أهل السنة والنيل من الصحابة عمومًا في الدوائر الحكومية وأمام أهل السنة.

٤- عدم السماح لأهل السنة ببناء المساجد والمدارس في المناطق ذات الأكثرية الشيعية.

٥- هدم عدد من المساجد والمدارس الدينية السنية.

٦- تسخير جميع وسائل الإعلام لنشر مذهبهم وعقيدتهم.

٧- تنشئة الأطفال وأبناء أهل السنة على أفكار وعقائد الشيعة وترغيبهم بها، عن طريق المدارس من الابتدائية إلى العالية.

٨- حرمان أهل السنة من إدارة شؤونهم الثقافية والاجتماعية والأخلاقية.

٩- العمل على إحباط أي نشاط اقتصادي يقوم به السنة، خوفًا من أن تكون لهم قوة وشوكة تزعزع دولتهم وتقوم ضدهم.

١٠- حرمان أهل السنة من غالب حقوقهم السياسية، ومحاولة الوقيعة بينهم، وتتبع الناشطين منهم، وحرمان أهل السنة من العضوية في البرلمان الإيراني إلا أفرادًا قليلين تريدهم الحكومة، إلى غير ذلك من السياسات التي من شأنها أن تقلص من الوجود السني في إيران، لكن رغم كل هذا فأهل السنة ما زادوا إلا تمسكًا بدينهم وبعقيدتهم، وفي الوقت ذاته انحدر الحال بالشيعة ويتحول عدد كبير منهم إما إلى السنة، وإما إلى الكفر والإلحاد.

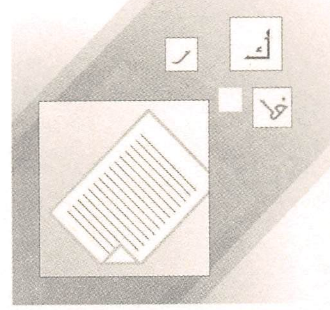
المصادر:

١- أهل السنة في إيران.. معاناة لم تنتهِ، على الرابط التالي:

http://www.almokhtsar.com/node/50800

٢- أهل السنة في إيران : حقائق وتأريخ، على الرابط التالي:

http://www.assakina.com/center/files/10131.html#ixzz3kO91jXqy



محاولات التقريب المذهبي بين السنة والشيعة.. نظرة تقويمية

عصام زيدان

باحث سياسي

ملخص الدراسة

تطلق دعوة التقريب بين مذهب أهل السنة من ناحية، والشيعة من ناحية أخرى، على المحاولات الفكرية والعملية الساعية لإيجاد نوع من التلاقي والاتصال بين المذهبين، وهذه الدعوة لها جذورها التاريخية، إلا إنها لم تظهر جليًّا إلا في العصر الحديث.

ومن أهم الأصول التي وقع فيه الاختلاف بين أبناء الأمة، ومن عندها تجذرت الفِرَق: الإيمان، القدر، الأسماء والصفات، الإمامة. وأصول الاختلاف بين السنة والشيعة في اثنين منهما: الاختلاف في الإمامة، وفي الأسماء والصفات.

وعلى ضوء هذا الخلاف برزت عدة مناهج شكّلت ركيزة لمحاولة التقريب بينهما، نستطيع أن نميز منها: المنهج السياسي، المنهج العقدي، المنهج المقاصدي، المنهج الواقعي، ولكل منها سمات وخصائص، ودعاة ومؤيدون.

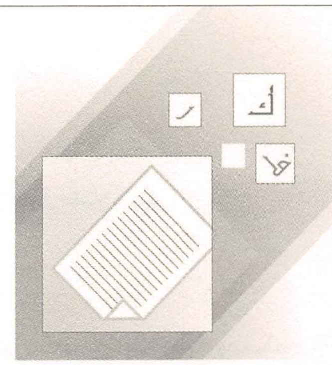
ووفق هذه المناهج جرت عدة محاولات عملية للتقريب بين المذهبين، بعضها في القديم وبعضها في العصر الحديث، كما أنها تنوعت إلى محاولات فردية وأخرى جماعية، وكان من روّادها بعض علماء ومفكري أهل السنة، كما كان من روّادها بعض المرجعيات الشيعية.

ولا تخلو تلك محاولات الفردية أو الجماعية من إيجابيات وسلبيات، بغضّ الطرف عن النتائج النهائية التي أسفرت عنها، فهي منذ مسيرها حتى اللحظة الراهنة، حملت على ظهرها عدة فوائد وإيجابيات وخلّفت عدة نواقض وسلبيات.

ولكننا في النهاية لا يمكن أن نصف تلك المحاولات إلا بأنها فاشلة، ويمكن تقسيم سبب فشلها إلى أسباب شرعية وعقدية، وأسباب تتعلق بالهدف والمقصد، وأسباب تتعلق بالمسار الحواري وآلياته، وأسباب تتعلق بالمسلك العملي الفعلي، وأسباب سياسية وتاريخية.

وبعدما تأكد على وجه يقين فشل محاولات التقارب، يمكن أن نشير إلى أهمية تفعيل سبل الحوار بين الجانبين.

وخلصنا في النهاية إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، في مقدمتها أنه ليس هناك من سبيل للتقارب بين السنة والشيعة؛ لأن الخلاف بينهما أصولي وعقدي، وليس مجرد خلاف فرعي، فلا داعي لبذل مزيد من الجهد في هذا الاتجاه، وإنما ينصبّ الجهد على تحصين الأمة، ودعوة الشيعة للحق.



محاولات التقريب المذهبي بين السنة والشيعة.. نظرة تقويمية

عصام زيدان

باحث سياسي

المقدمة:

تطلق دعوة التقريب بين مذهب أهل السنة من ناحية، والشيعة من ناحية أخرى، على المحاولات الفكرية والعملية الساعية لإيجاد نوع من التلاقي والاتصال بين المذهبين، وهذه الدعوة لها جذورها التاريخية، وتطورت في العصر الحديث.

وتأتي هذه الدراسة كمحاولة لتقييم محاولات التقريب بين المذهبين، وإلقاء الضوء على نتائج تلك المحاولات، ومعرفة أسباب فشلها/ نجاحها، مع الاجتهاد في اقتراح صيغة للتعايش السلمي بين أصحاب المذهبين؛ حيث يستهلك الصراع السلبي طاقات ضخمة وموارد هائلة، من كلا المذهبين.

أولاً: معنى التقارب ودلالته الاصطلاحية:

مادة «قرب» من الناحية اللغوية تدل على معنى الدنو من الشيء، وإذا ضُعِّفَ الفعل كان من معانيه: محاولة القرب والتقارب أو التقريب بين شيئين، أي محاولة أن يكون بينها التقاء، وهذا يومئ إلى أنه كان بينهما التنافر، وإلا لما كان لإطلاق لفظ التقارب معنى.

وجاء في معجم اللغة العربية المعاصر «تقاربَ يتقارب، تقارُبًا، فهو مُتقارِب، وتقارب الشَّخصانِ دنا كلّ منهما من الآخر، عكسه تباعد، وتقارب الرأيان تقاربت وجهتا النظر»[(١)].

فلفظ «التقارب» أو «التقريب» مأخوذٌ من القرب، وهو أمرٌ نسبي يتفاوت في حقيقته وتطبيقاته، فقد يقتصر على حدٍّ أدنى من المجاملات الشكلية، وقد يبالغ فيه إلى درجة الاندماج الكامل والوحدة التامة، وبين هذين مراتب متعددة، وكلها داخلة في عموم اسم التقارب[(٢)].

ثانيًا: أصول الاختلاف بين أهل السنة والشيعة:

من أهم الأصول التي وقع فيه الاختلاف بين أبناء الأمة ومن عندها تجذرت الفرق:

(١) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

(٢) انظر: أحمد بن عبد الرحمن بن عثمان القاضي، دعوة التقريب بين الأديان: دراسة نقدية في ضوء العقيدة الإسلامية، دار ابن الجوزي، الرياض، (١/ ٣٣٥).

١- الإيمان.

٢- القدر.

٣- الأسماء والصفات.

٤- الإمامة.

وأصول الاختلاف بين السنة والشيعة في اثنين منهما:

أ- الاختلاف في الإمامة:

عقيدة أهل السنة أن أولى الناس بالخلافة بعد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- على الترتيب: أبو بكر، عمر، عثمان، علي، وأن الأئمة من قريش، وأن الإمامة منصب شرعي غرضه إقامة الدين وسياسة الدنيا، وطريقتها الشورى واختيار أهل الحل والعقد.

عقيدة أهل السنة أن أولى الناس بالخلافة بعد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- على الترتيب: أبو بكر، عمر، عثمان، علي، وأن الأئمة من قريش، وأن الإمامة منصب شرعي غرضه إقامة الدين وسياسة الدنيا، وطريقتها الشورى واختيار أهل الحل والعقد.

وفارق السنةَ في ذلك الخوارجُ والشيعةُ .. فالشيعة مذهبهم أن أوْلى الناس بالخلافة عليّ بن أبي طالب، واختلفوا في خلافة الثلاثة، فقالت الزيدية: صحيحة، ولكن عليًّا أولى، وقال بقيتهم: خلافتهم باطلة.

والإمامة عند الشيعة ركن من أركان الدين، وطريقتها الوراثة والتعيين في ذرية الحسين فقط لا تخرج منهم، جاء في الكافي: «بُني الإسلام على خمسة أشياء: الصلاة، والزكاة، والحج، والصوم، والولاية، قال زرارة: فقلت: أي شيء من ذلك أفضل؟ فقال: الولاية، لأنها مفتاحهن»[1].

ويقول الخالصي: إن «الأئمة الاثنا عشر أركان الإيمان، ولا يقبل الله تعالى الأعمال من العباد إلا بولايتهم»[2].

وتفرع عن الاختلاف في الإمامة اختلاف في:

١- الصحابة:

فالشيعة يرون أن النبي -صلى الله عليه وسلم- نصَّ على تعيين عليّ إمامًا بعده، وقد نزلت عليه بذلك آيات من القرآن، ولكنّ الصحابة كتموا هذه الآيات والأحاديث، وخالفوها، واغتصب أبو بكر وعمر وعثمان الخلافة، وبذلك كفر الصحابة كلهم، إلا القليل.

٢- العصمة:

فالشيعة يرون أن الأئمة معصومون، ويتلقون العلم من الله مباشرة، ويعلمون ما كان وما سيكون، وتخضع لهم جميع ذرات الوجود، ويعلمون متى يموتون، ولا يموتون إلا باختيارهم، ويجوز دعاؤهم، والاستغاثة بهم، والتسمية بالعبودية لهم.

٣- القرآن:

يرى الشيعة أن فيه تحريفًا ونقصًا، أحدثهما الصحابة، والمصحف الكامل هو مصحف علي، الذي ورثه الإمام الثاني عشر، ودخل به السرداب، ويسمونه مصحف فاطمة، ويروون عن أئمتهم الوصية بقراءة هذا القرآن، والتعبد به، إلى أن يظهر الإمام بالقرآن الحقيقي.

ب- الأسماء والصفات:

يعتقد الشيعة بعقيدة البداء، وينسبونها إلى الله -سبحانه وتعالى-، والبداء بمعنى نشأة رأي جديد، وهذا يستلزم سبق الجهل وحدوث العلم، وهو محال على الله، وخلاف ما عليه أهل السنة، ومن قولهم في

(١) محمد بن يعقوب الكليني، الكافي، دار المرتضى للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الأولى ٢٠٠٥م، ترجمة وتحقيق: محمد جواد الفقيه، (١٨/٢).

(٢) محمد بن محمد مهدي الخالصي، الاعتصام بحبل الله، منشورات ديوان النشر والترجمة والتأليف التابع لجامعة مدينة العلم للإمام الخالصي الكبير في الكاظمية، ١٩٥٥م، (ص ٤٣).

ذلك: «ما بعث الله نبيًا قط إلا بتحريم الخمر، وأن يقر لله بالبداء»[1].

ثالثًا: مناهج البحث في فكرة التقريب بين السنة والشيعة:

على ضوء ما سبق من خلاف بين المذهبين برزت عدة مناهج شكّلت ركيزة لمحاولة التقريب بينهما، نستطيع أن نميز منها الآتي:

١- المنهج السياسي:

وعماد هذا المنهج تسييس قضايا الخلاف بين المذهبين، ودعاته يرون المسألة لا تعدو خلافًا سياسيًا، أي: أنهم غلّبوا الأبعاد السياسية، وغفلوا تمامًا عن الاختلافات العقدية.

ومن أبرز أصحاب هذا المنهج الكاتب الشيعي أحمد الكاتب، وقد أثبت ذلك في مقال له بعنوان (البيان الشيعي الجديد) بقوله: «إن الخلاف الطائفي (الشيعي السني) خلاف سياسي تاريخي، كان يدور حول شكل النظام الدستوري للمسلمين، وفيما إذا كان شوريًا؟، أم ملكيًا وراثيًا؟، أم عسكريًا؟، ودينيًا؟، أم مدنيًا؟، وفي هذه العائلة أو تلك؟

وقد تطور ذلك الخلاف في العصور الوسطى، وفي ظل الأنظمة المستبدة إلى خلاف فقهي ديني عاطفي، وقد تجاوزه الزمن، وفَقَدَ مبرر وجوده اليوم بعد حدوث تطورات هائلة في حياة المسلمين. ولم يبقَ منه سوى بعض الرواسب والمخلّفات البسيطة التي لا تشكّل مادة جدية للخلاف، فضلاً عن التناحر بين المسلمين، وهو على أية حال ليس خلافًا عقديًا جذريًا»[2].

ويقول في مقال آخر بصحيفة الحياة بعنوان «تعقيب على مقال: المدخل إلى التقريب بين المذاهب الإسلامية»: «التقريب الحقيقي يتم عبر الحوار الجدي بين الطرفين، والتخلي عن الآراء القديمة والاختلافات العقيمة، والتوجه نحو صوغ مشروع سياسي إسلامي عصري، وهو أمر ليس بمستحيل»[3].

٢- المنهج العقدي:

ويعتمد هذا المدخل على أن الشيعة مسلمون، وهذا هو الأصل حتى يأتي الناقل عنه، فهم يشهدون بكلمة التوحيد، ويصلون ويصومون ويحجون، وظواهر النصوص تحرّم دم وعرض من جاء بهذه الأركان، وهم أقرب من أهل الملل والنِّحَل الأخرى، ومن ثَم فالتقريب بين أهل الإسلام واجب، وأولى من السعي في التقريب بينهم وبين غيرهم.

وأصحاب هذا المدخل نظروا للشروط الموجبة للتقارب والوحدة ولم يلتفتوا للموانع، وقاعدة الشريعة أن الحكم لا يتم حتى تتحقق شروطه وتنتفي موانعه.

وهذا المنهج مثّله الدكتور يوسف القرضاوي، وإن كان يرفض فكرة التقريب الآن، فقد جاء في بيان لفضيلته: «أنا أؤمن بوحدة الأمة الإسلامية بكلِّ فِرَقها وطوائفها ومذاهبها، فهي تؤمن بكتاب واحد، وبرسول واحد، وتتّجه إلى قِبلة واحدة. وما بين فِرَقها من خلاف لا يُخرِج فرقة منها عن كونها جزءًا من الأمة،...، والشيعة مبتدعون لا كفار، وهذا مُجمَع عليه بين أهل السنة»[4].

كما يمثله محمد علي التسخيري، بقوله: «إن الاختلاف الأساس بين السنة والشيعة هو قضية الإمامة والخلافة،...، وعلى هذا الاختلاف فإن أحكام الإسلام الجامعة بين الطرفين توجب الوحدة والأخوة وتحرّم دم المسلم»[5].

(١) الكليني، الكافي، مرجع سابق (١٤٦/١). http://www.alkatib.net:
(٢) أحمد الكاتب، تعقيب على مقال، صحيفة الحياة، العدد: ١٣٢٣٦، تاريخ: ٢٠/٢/١٤٢٠هـ - ٤/٦/١٩٩٩م.
(٣) صحيفة المصري اليوم، العدد ١٥٥٩، تاريخ: الجمعة ١٩سبتمبر ٢٠٠٨م.
(٤) محمد علي التسخيري، رسالتنا في تقريب الفكر وتوحيد العمل، طهران، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، ط٢، ٢٠١١م، ص ١٨٤.
(٥) إياد محمد أبو ربيع، https://www.facebook.com/

٣- المنهج المقاصدي:

وهذا المنهج يوظّف المقاصد في عرض فكرة التقريب، فالمصلحة، على سبيل المثال، مقصد من مقاصد الشريعة، ومصلحة الأمة تقتضي أن يقف كلا الفريقين إلى جانب الآخر، ونبدأ بالعدو المتفق على عداوته، وهم اليهود والصليبيون، ونؤخر العدو المختلَف فيه.

والاجتماع مقصد من مقاصد الشريعة، وأولى من تجتمع كلمتنا معهم من تجمعنا بهم بعض الأصول العقدية مثل الشيعة.

ومن يسير وفق هذا المنهج تقوم مفردات خطابه على مسائل مقاصدية لا يُختلف حولها، ولكن الإشكال في إسقاطها على الواقع، فهو قد يحسن في التنظير، لكنه يخالف في التطبيق.

يقول أحد أصحاب هذا الاتجاه: «ثمّة منهجان إزاء هذه الإشكالية (التقارب بين السنة والشيعة):

المنهج الأول: الأخذ بالقاسم المشترك، وهو القرآن الكريم، وترك الروايات السّنّيّة والشّيعيّة على حدّ سواء.

المنهج الثاني: الأخذ بالضرورة ومنطقًا بالقاسم المشترك، بالإضافة إلى ما لا يخالف القرآن المجيد من الروايات السّنّيّة والشّيعيّة على حدّ سواء.

والذي أتبناه وأدعو إليه هو المنهج الثاني، لكنه بحاجة إلى جهد وتمرّس وتجرّد. وهذا المنهج منهج تقارب وانطلاق إلى نقطة الارتكاز، وهو القرآن الكريم مع تنقيح الروايات من كلا الطرفين، وفق مدرسة المقاصد، وفيه وحدة الأمة والحفاظ على تراثها النقي الأصيل»[1].

ويقول الشريف الحسني، الأمين العام للمجلس الأعلى لأشراف الصومال: «وأذكر هنا أن الإمام الطوفي كان يركِّز على المصالح المرسلة، ويعتبرها أصلاً من أصول الفقه، ويقدِّمها حتى على النصوص... والقاعدة الذهبية التي نتبعها في مسائل المذاهب هي: (أن نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضًا فيما اختلفنا فيه)، ونحن نؤمن بهذه القاعدة، ونعمل على تطبيقها»[2].

٤- المنهج الواقعي:

ويقوم على التسليم بوجود المذهب الشيعي كواقع تاريخي لا يمكن تجاهله، وحقيقة ماثلة تفرض التعاطي معها بشيء من الواقعية، لأنه لا سبيل إلى إلغائها من التاريخ ولا من الواقع، والمعارك بين الطرفين ستكلفهما باهظًا، ولذا فالتقارب يُعدّ الوسيلة الوحيدة للتعاطي مع هذا الواقع.

كما يشير إلى أن التقارب يمكن أن يقع، بل هو واقع في مجالات متعددة لا يمكن إنكارها، وغضُّوا الطرف عن فشل كل محاولات التقارب، وأن وجودها لا يعني بالضرورة نجاحها أو وجود عائد حقيقي من ورائها.

ومن هؤلاء محمد حسين فضل الله، أحد المرجعيات الشيعية الكبرى، إذ يقول في حوار له: «لقد نجحت دار التقريب بين المذاهب الإسلامية في مصر في الوصول إلى وسيلة واقعية في عملية التقريب؛ ما أدى إلى الفتوى التاريخية للمرحوم الشيخ محمود شلتوت في إصدار فتوى بشرعية التعبّد بالمذهب الشيعي.. كما أن الدراسة الدقيقة لمجلدات رسالة الإسلام، وإصدار تفسير مجمع البيان يدلاّن على واقعية المسألة»[3].

---

(١) عبدالله الشريف حسن الحسني، «الأمة بين المذهبية و الطائفية»، المؤتمر الدولي الـ ٢٣ للوحدة الإسلامية، طهران، ٢٠١٠م، المجمع العالمي للتقريب بين الأديان، على الرابط:
http://www.taghrib.org/pages/content.php?tid=105

(٢) فضل الله ، حوار خاص لإسلام أون لاين.نت، الأحد، ١٠ فبراير ٢٠٠٨، رابط:
http://www.onislam.net/arabic/fiqh-a-tazkia/fiqh-papers/8070/104478-2008-02-10%2013-34-47.html

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية، طبعة دار ابن كثير، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م، بيروت، (١٢/ ٥٤).

رابعًا: محاولات التقريب بين السنة والشيعة:

وفق هذه المناهج جرت عدة محاولات عملية للتقريب بين المذهبين، يمكن تناولها على النحو التالي:

أ- محاولات التقريب في القديم:

تضاربت أقوال الباحثين في تحديد أول من بادر بمحاولة التقريب، لكن يمكن عرض أبرز محاولتين وفقًا لسياقهما التاريخي:

(١) تعود المحاولة الأولى للتقريب إلى سنة ٤٣٧هـ؛ حيث اجتمع عوام أهل السنة وعوام الشيعة على مواجهة اليهود في بغداد، ونبذ كل الخصومات التي بينهم، ولكن هذا الاجتماع لم يدم أكثر من عامين حتى وقعت فتنة بينهم أشد من ذي قبل، قال ابن كثير: «ففي سنة ٤٣٩هـ وقعت فتنة بين الروافض والسنّة ببغداد قُتل فيها خلقٌ كثير»[(١)].

تعود المحاولة الأولى للتقريب إلى سنة ٤٣٧هـ؛ حيث اجتمع عوام أهل السنة وعوام الشيعة على مواجهة اليهود في بغداد، ونبذ كل الخصومات التي بينهم، ولكن هذا الاجتماع لم يدم أكثر من عامين حتى وقعت فتنة بينهم أشد من ذي قبل.

(٢) تعود المحاولة الثانية إلى ما ذكره الشيخ محمد أبو زهرة من أن أبا جعفر محمد بن الحسين الطوسي قاد عملية التقريب، وخالفه الدكتور محمود بسيوني فودة الذي ذهب إلى أن الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسي، وهو من علماء الإمامية سبقه بالدعوة إلى التقريب[(٢)].

و«حقيقة محاولة الطوسي في التقريب هو نشر عقيدة الرافضة بين جمهور المسلمين، وفي البحار للمجلسي باب مستقل في النهي عن الأخذ بروايات السنّة إلا في حالة الاحتجاج عليهم، وقد سار الطبرسي على منوال الطوسي ومسلكه»[(٣)].

ب- محاولات التقريب في العصر الحديث:

- المحاولات الجماعية:

جرت عدة محاولات جماعية للتقريب بين المذهبين، لعل أهمها:

(١) محاولة جماعة الأخوة الإسلامية:

وهي جماعة تأسست عام ١٩٣٧م، على يد محمد حسن الأعظمي، وهو يبطن إسماعيليته، ويتصنع الدعوة للوحدة الإسلامية[(٤)].

وكان مقرها في قبة الغوري بمصر، ثم انتقلت إلى باكستان عام ١٩٤٨م، وزعم أنها تضم طائفة من رجال الفكر والعلم في مصر، وكانوا يقولون بنبذ الانتماءات والاكتفاء بكلمة واحدة «نحن مسلمون مؤمنون».

(٢) محاولة دار الإنصاف:

وهي مؤسسة أقيمت لأجل التقريب بين المذهبين عام ١٣٦٦هـ كما صرّح به هاشم الدفتردار، ومحمد الزعبي اللذان يعتبران من الأعضاء المؤسسين.

ويقوم منهجهم على دعوى أن الرافضة الذين يكرهون الصحابة فئة اندرست، أما الشيعة العصر الحديث فيحبون الشيخين، ويترضون عن الصحابة، وألفوا كتبًا تروّج لذلك من أشهرها كتاب «الإسلام بين السنّة والشيعة»[(٥)].

(١) محمد أبو زهرة، الإمام الصادق، مطبعة أحمد علي مخيمر، ص ٤٦٤.

(٢) ناصر بن عبدالله بن علي القفاري، مسألة التقريب بين السنة والشيعة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ، (١٤٩/٢)، بتصرف يسير.

(٣) محمود الملاح، النحلة الأحمدية، وخطرها على الإسلام، ١٩٥٥م مطبعة أسعد، بغداد، ص٤.

(٤) هاشم الدفتردار المدني ومحمد علي الزعبي، الإسلام بين السنّة والشيعة، الطبعة الأولى، بيروت، دار الإنصاف، ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.

(٥) محب الدين الخطيب، نشأة التشيع وتطوره الأسس التي يقوم عليها المطبعة السلفية، القاهرة، ص٤، وما بعدها.

(٣) محاولة دار التقريب بين المذاهب الأربعة:

وهي أكبر دور التقريب شهرة وتأثيرًا، أُسست عام ١٣٦٤هـ بالقاهرة، وانضم إليها عدد من علماء مصر وعلماء الزيدية باليمن، بدعوة من المرجع الشيعي محمد تقي القمي[١].

وقد أُنشئت الدار بتوجيه مباشر من المرجعيات الشيعية؛ بقصد نشر التشيع في المراكز التعليمية السنية، واعترف أحمد مغنية -أحد مرجعيات الشيعة- بذلك بقوله: «ليس له -أي: القمي- ولا لغيره من الناس أن يقوم بمثل هذا العمل من وراء المراجع، ومن غير موافقتهم»[٢].

ونجحت تلك الدار في إنجاز بعض الخطوات، مثل:

- إقناع بعض علماء الأزهر بالانضمام إليها باسم الوحدة الإسلامية، مثل الشيخ السبكي، ود. محمد البهي.

- إقناع الشيخ محمود شلتوت شيخ الأزهر بإدخال كتب الشيعة في مقررات الفقه وأصوله، وفي التاريخ، وفي مصطلح الحديث ورجاله، حتى قال بأن مذهب الشيعة لا يفترق عن مذهب أهل السنة، وأصدر فتوى في جواز التعبد بالمذهب الجعفري سنة ١٣٦٨هـ، ولكن حال دون تنفيذ ذلك ثلة من علماء الأزهر.

- أنشأت مجلة باسم رسالة الإسلام، ورأس تحريرها محمد محمد المدني (عميد كلية الشريعة بالأزهر)، ومجموع ما صدر من أعدادها ٦٠ عددًا جُمعت في ١٦ مجلدًا.[٣]

كان الشيخ محمد رشيد رضا من دعاة التقريب تبعًا لأستاذه محمد عبده، إلى أن عثر على كتاب «كشف الارتياب» لمحمد الأمين العاملي الذي ملأه مؤلفه بالسب والشتم للصحابة، وعندها بدأ يحذر من الشيعة في مجلته المنار، وانفض عن دعوى التقريب، وألف كتابه «السنة والشيعة».

(٤) محاولة مؤتمر النجف:

وكان في شوال من عام ١١٥٦هـ، ويعود سبب انعقاد المؤتمر إلى الصراع الذي حدث بين السنة والشيعة في مملكة «نادر شاه» بعد أن استولى على الهند وتركستان وبخارى وبلخ وأصفهان، مما حدا به إلى عقد المؤتمر للتفاهم بين الطائفتين، وكلف بهذه المهمة العلامة السني عبد الله السويدي.

ويصف محب الدين الخطيب المؤتمر بقوله: «أعظم مؤتمر عُقد في تاريخ المسلمين للتفاهم بين الشيعة وأهل السنة المحمدية،...، كان الأول من نوعه في المجتمع الإسلامي»[٤].

(٥) محاولة مؤتمر البحرين:

أقيم مؤتمر التقريب بين المذاهب الإسلامية في مملكة البحرين في الفترة من ٢٣ - ٢٥ رجب لعام ١٤٢٤هـ، وهذا المؤتمر أصله اقتراح مقدمٌ من مؤسسة الخوئي، وشارك في المؤتمر ممثلون عن سبعة مذاهب إسلامية، بالإضافة لأكثر من ١٢٠ شخصية من المفكرين والعلماء.

وكان الهدف المعلَن للمؤتمر نبذ أسباب الفُرقة والخلاف بين المسلمين، واستكمال ما تبقى من بناء نهج التقريب، وتفعيل دور المؤسسات الدعوية والعلماء في إبراز نهج التقريب.

(٦) مؤتمر الوحدة الإسلامية بطهران:

وأقيم المؤتمر بدورته الـ٢٨ بدعوة من «المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية»، ولم يسفر بدوره عن شيء، فقد نشرت وكالة «رسا» الإخبارية الإيرانية صورًا لصلاة الجماعة لمشايخ وأئمة السنة والشيعة

(١) أحمد مغنية، الخميني أقواله وأفعاله، المكتبة الحديثة للطباعة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م، ص ٢٧.
(٢) القفاري، مسألة التقريب، مرجع سابق، (١٨٢/٢).
(٣) مجلة الفتح، المجلد ١٧، ص٦٦٥.

(٤) مصطفى السباعي، السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي، طبعة دار الوراق، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م، ص١١.

المشاركين في المؤتمر، وهم يؤدون صلاتين منفصلتين واحدة للشيعة وأخرى للسنة بنفس التوقيت!

- **المحاولات الفردية:**

ونذكر هنا بعض المحاولات الفردية التي قام بها بعض دعاة أهل السنة وبعض المرجعيات الشيعية.

أ- محاولات التقريب من دعاة أهل السنة:

(١) الإمام محمد عبده: وهو من أوائل الذين دعوا إلى التقريب بين السنة والشيعة؛ لتأثره بشيخه جمال الدين الأفغاني، وليس في دعوته إلى التقريب أثر يُذكَر.

(٢) الشيخ محمد رشيد رضا: كان من دعاة التقريب تبعًا لأستاذه محمد عبده، إلى أن عثر على كتاب «كشف الارتياب» لمحمد الأمين العاملي الذي ملأه مؤلفه بالسب والشتم للصحابة، وعندها بدأ يحذر من الشيعة في مجلته المنار، وانفض عن دعوى التقريب، وألف كتابه «السنة والشيعة».

(٣) د. مصطفى السباعي: اتفق مع عبد الحسين شرف الدين الموسوي الشيعي على عقد مؤتمر إسلامي بين السنة والشيعة لتحقيق التقارب، ثم فوجئ بأن الموسوي قام بإصدار كتاب «أبو هريرة» ملأه بالسباب، فصرح قائلاً: «فلا يزال القوم مصرّين على ما في كتبهم، من ذلك الطعن الجارح والتصوير المكذوب لما كان بين الصحابة من خلاف، كأن المقصود من دعوة التقريب هي تقريب أهل السنّة إلى مذهب الشيعة»[(١)].

(٤) الدكتور يوسف القرضاوي: كان من أبرز دعاة التقارب، ثم تبرأ منه لما رفض قادة إيران الاستجابة لطلبه بأن يسمحوا لأهل السنة بإقامة مساجد لهم في طهران، وأن يكفُّوا عن شتم الصحابة ولعنهم وذكرهم بسوء في إعلامهم وكتبهم، وأن يهدموا روضة أبي لؤلؤة المجوسي قاتل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب.

وصرح بتجربته قائلاً: «إنني ظللت لسنوات أدعو إلى تقريب بين المذاهب، وسافرت إلى إيران،....، وشددت في هذا الإطار على أن هؤلاء المتعصبين والمتشددين يريدون أكل أهل السنة، هم ضحكوا عليّ وعلى كثير مثلي، وكانوا يقولون: إنهم يريدون التقريب بين المذاهب»[(٢)].

(٥) أحمد الطيب شيخ الأزهر، طرح مبادرة في عام ٢٠١٥م للتقريب بين السنة والشيعة للاتفاق على جمع شمل الأمة، والتصدي لأعدائها، وأبدى ترحيبه بزيارة العراق ومقابلة علماء الشيعة، من أجل التقريب بين أتباع المذاهب وليست المذاهب نفسها؛ لأن المذاهب بينها خلاف جوهري في أصل العقيدة.

ب- محاولات التقريب من مرجعيات الشيعة:

(١) محمد بن محمد مهدي الخالصي، من مرجعيات الشيعة المعاصرين ودعاة الوحدة الإسلامية، وكان يدندن كثيرًا عن وحدة المسلمين، وعن التقريب بين السنة والشيعة في العراق، وكان يصرح بأن زيادة «أشهد أن عليًا ولي الله» من افتراءات الغلاة، وليست من الدين في شيء»[(٣)].

(٢) عبد الحسين شرف الدين الموسوي، من كبار مرجعيات الشيعة في عصره، وُلد في الكاظمية سنة ١٢٩٠هـ وتوفي في بيروت سنة ١٣٧٧هـ. من كتبه «أبو هريرة»، «المراجعات»، «الفصول المهمة».

وفي الوقت الذي كان يدّعي الحماس إلى الإصلاح والتقريب بين السنّة والشيعة أصدر كتابًا مليئًا بالطعن في حق الصحابة -رضوان الله عليهم-.

(٣) أحمد مير قاسم بن مير أحمد الكسروي، ولد في تبريز عاصمة أذربيجان أحد أقاليم إيران، وتلقى

(١) انظر: جريدة الحياة، ٦/٦/٢٠١٣م.

(٢) انظر: محمد بن محمد مهدي الخالصي، مرجع سابق، ص١٨.

(٣) إبراهيم بن موسى بن محمد الغرناطي الشاطبي، الاعتصام، دار ابن عفان، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، (١/١١٤).

تعليمه في إيران، وعمل أستاذًا في جامعة طهران، كما تولى عدة مناصب قضائية.

كانت له محاولات لحسم الخلاف بين السنة والشيعة، لكن موقفه ومنهجه كان متميزًا عن غيره، فإنه مع كونه شيعيًا حاول أن يقارن عقائد الشيعة بالقرآن والسنة الصحيحة، وتوصل إلى بطلان أصول العقائد الشيعية الاثنا عشرية، وسطرها في كتاب سماه «التشيع والشيعة».

خامسًا: تقييم محاولات التقريب بين السنة والشيعة:

لا تخلو تلك محاولات الفردية أو الجماعية من إيجابيات وسلبيات، بغضّ الطرف عن النتائج النهائية التي أسفرت عنها، فهي منذ بدئها حتى اللحظة الراهنة، حملت على ظهرها عدة فوائد وإيجابيات، وخلّفت عدة نواقض وسلبيات، يمكن استعراضها على النحو التالي:

أولاً: الإيجابيات:

١- الاطلاع على كتب الشيعة التي هي مصدر لدينهم وعقيدتهم:

فهذه المحاولات التقريبية قادت بعض علماء السنة إلى الإبحار في كتب الشيعة، المعتمدة لديهم، للوقوف على مضامينها، فإذا بهم يجدون طامات عقدية، تقف على النقيض تمامًا من عقيدة السنة.

وحقيقة لم يكن يتسنى لكثير من علماء أهل السنة في العصر الحديث، ولا لمفكريهم الاطلاع على مذهب الشيعة إلا من بعد الدخول في نقاشات عميقة؛ كان التقريب أحد أسبابها الرئيسة.

٢- بيان الموقف الحقيقي للشيعة من أهل السنة:

فقد كان بعض الغيورين من السنة لا يجدون غضاضة في التعاون مع الشيعة ودعمهم، بل لما قامت الثورة الخمينية، احتفى بها بعض هؤلاء احتفاءً يدل على جهل مفرط بالشيعة.

وهؤلاء أنفسهم كانوا قادة في مسار محاولات التقريب، وانفضوا عنها بعدما علموا الموقف الحقيقي للشيعة من أهل السنة جميعهم.

٣- كشف الستار عن بعض طرق الشيعة لغزو البلاد السنية:

كشفت هذه المحاولات عن أن للشيعة طرقًا ملتوية لغزو البلاد السنية، ومحاولة نشر التشيع فيها، وعلى رأس هذه المحاولات السعي الإعلامي، وليس الحقيقي، في التقريب.

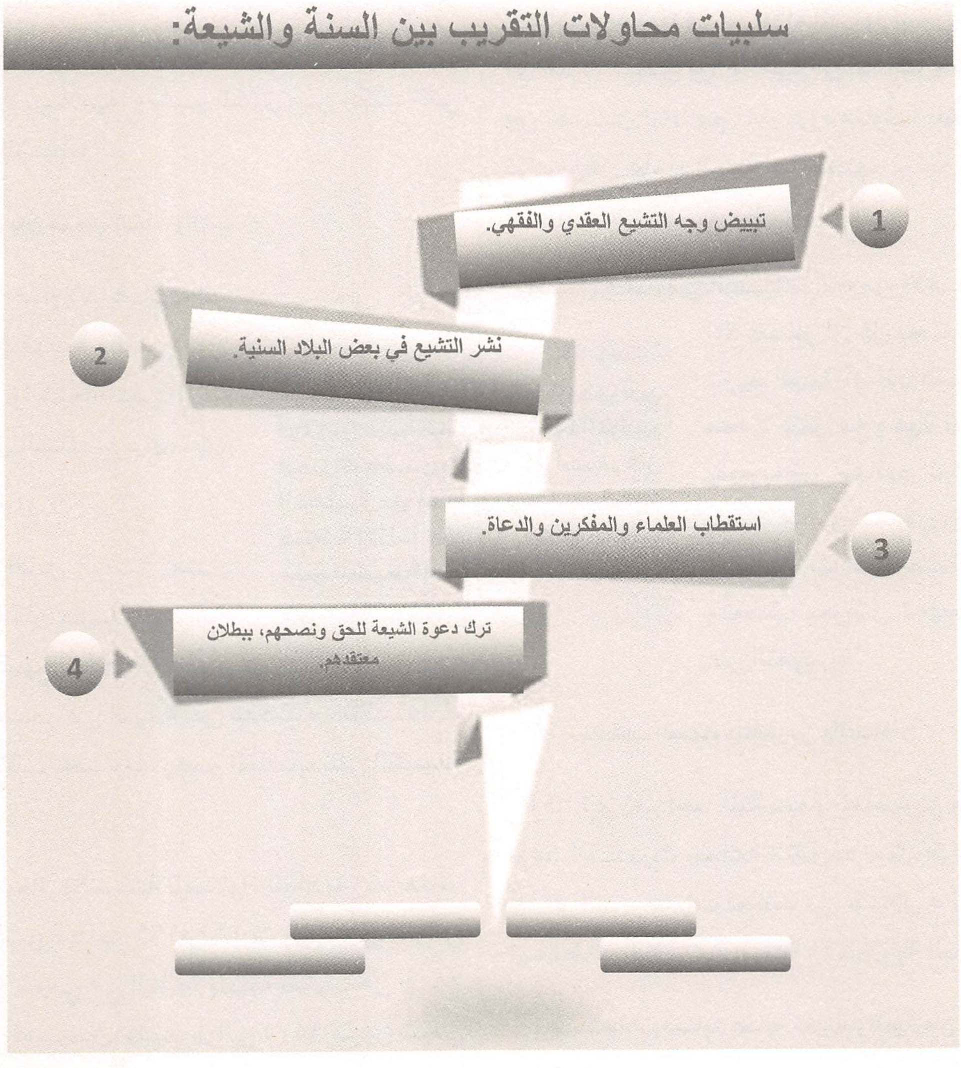
والذي يتأمل ويتابع المسارات التي يسير فيها الشيعة لنشر التشيع في البلاد السنية، سيجد أن رأس الحربة فيها محاولات التقريب، ومد جسور المعرفة، لاسيما مع بعض الاتجاهات المحسوبة على أهل السنة، وتتقاطع مع الشيعة في بعض الجزئيات، مثل الصوفية المنحرفة، والتي تتقاطع في الغلو في آل البيت، ومحبة القبور وتعظيمها.

ثانيًا: السلبيات:

١- تبييض وجه التشيع العقدي - الفقهي والسياسي:

فبعض الغيورين من علماء أهل السنة، وفي مقدمتهم الشيخ محمود شلتوت، ومن دافع الحرص على وحدة الأمة، اندفع في اتجاه بحر رمال التقريب، دون أن يتحسس موضع القدم، فأفتى بجواز التعبد على المذهب الشيعي، محسنًا بذلك التشيع العقدي والفقهي، مساويًا بينه وبين عقيدة ومذهب السنة.

يقول الإمام الشاطبي: «إن توقير صاحب البدعة مظنة لمفسدتين تعودان على الإسلام بالهدم؛ إحداهما: التفات الجهال والعامة إلى ذلك التوقير، فيعتقدون في المبتدع أنه أفضل الناس، وأن ما هو عليه خير مما عليه غيره، فيؤدي ذلك إلى اتباعه على



بدعته دون اتباع أهل السنة على سنتهم. والثانية: أنه إذا وُقّر من أجل بدعته صار كالحادي المحرّض له على إنشاء الابتداع في كل شيء، وعلى كل حال فتحيا البدع وتموت السنن، وهو هدم الإسلام بعينه»[1].

٢- نشر التشيع في بعض البلاد السنية:

تحت دعاوى محاولات التقريب، فتحت بعض الدور في البلاد السنية الخالصة، ولم يُفتح نظير لها في إيران على سبيل المثال، وطبعت بعض كتب التشيع، ووُزعت في البلاد العربية السنية الخالصة، ولم يحدث العكس أيضًا.

ومن خلال هذا التواجد الشيعي ممثلاً في الكتب والمجلات، والأماكن، وتوافد بعض الرموز الشيعية على البلاد العربية السنية، تمكنوا من استقطاب بعض الشخصيات التي كانت بمثابة رأس الحربة في دخول التشيع لهذه البلاد السنية.

ولنأخذ مثالاً واحدًا لجهود أحد دعاة التقريب قديمًا، وماذا فعل من وراء دعوته للتقريب، وهو مرتضى الرضوي، يتحدث عنه الورداني المتشيع فيقول: «قام السيد الرضوي برحلتين إلى مصر:

(١) صالح الورداني، الشيعة في مصر من الإمام عليّ عليه السلام إلى الإمام الخميني، مكتبة مدبولي الصغير - القاهرة مصر، الطبعة: الأولى ١٩٩٣، ص١٢٧، بتصرف يسير.

الأولى في فترة الخمسينيات ما بين عام ١٩٥٧م وعام ١٩٥٨م، والثانية في منتصف السبعينيات، وفي كلا الرحلتين قام بدور ملحوظ في ميدان الفكر الإسلامي والوحدة الإسلامية، ونشر الكثير من الكتب التي تدافع عن الشيعة»[١].

٣- المساواة بين مذهب السنة والشيعة:

فهذه المحاولات قادت إلى المساواة العقدية والعددية بين أهل السنة والشيعة، على الرغم من الفارق الشاسع بينهما في كلا الأمرين.

فمذهب أهل السنة امتداد طبيعي لما كان عليه الصحابة، بينما التشيع انحراف عقدي ومنهجي أسفر في النهاية عن مذهب مختلف تمامًا، خاصة الاثنا عشرية، وهو الغالب على الشيعة المعاصرة.

مذهب أهل السنة امتداد طبيعي لما كان عليه الصحابة، بينما التشيع انحراف عقدي ومنهجي أسفر في النهاية عن مذهب مختلف تمامًا، خاصة الاثنا عشرية، وهو الغالب على الشيعة المعاصرة.

وكذلك الحال بالنسبة للمساواة العددية، فـ «هناك دراسة منشورة عام ١٩٩٠م أشارت إلى وجود حوالي ١٠٥ مليون شيعي في العالم، بنسبة تقترب من ٨,٤٪ من مجمل المسلمين، منهم حوالي ٦٥,٥ مليون شيعي إمامي اثنا عشري، أي بنسبة حوالي ٦٢,٤٥٪ من مجمل الشيعة و٥,٢٢٪ من مجمل المسلمين. ويبلغ عدد الشيعة في العالم العربي طبقًا لنفس الدراسة حوالي ١٠ ملايين نسمة»[٢].

ومراجعة النسب العددية، ومراجعة التراث العلمي للمسلمين توضّح أننا لسنا أمام فريقين متكافئين عددًا وتراثًا وتأثيرًا، بل نحن أمام تيار أساس هو تيار أهل السنة وتيار فرعي صغير عددًا وتراثًا هو تيار الشيعة.

٤- ترك دعوة الشيعة للحق ونصحهم ببطلان معتقدهم:

فالشيعة يريدون من وراء الدعوة للتقريب إسكات أيّ صوت سني يردُّ باطلهم، ويكشف خداعهم، وكل من تصدى لباطلهم اعتبروه مناوئًا للتقريب، ولذا ترك بعض علماء السنة مناصحتهم تغليبًا للدعوة إلى التقريب على النصح والبيان.

يقول مصطفى السباعي: «ومن الأمور الجديرة بالاعتبار أن كل بحث علمي في تاريخ السنة أو المذاهب الإسلامية مما لا يتفق مع وجهة نظر الشيعة، يقيم بعض علمائهم النكير على من يبحث فيه، ويتسترون وراء التقريب ويتهمون صاحب هذا البحث بأنه متعصب معرقل لجهود المصلحين في التقريب»[٣].

٥- استقطاب العلماء والمفكرين والدعاة:

وقد اعترف أحد المتشيعة المعاصرين بذلك قائلاً: «وقد استمرت جماعة التقريب تعمل في مصر حتى أواخر السبعينيات تمكنت من خلال هذه الفترة من استقطاب الكثير من الرموز الإسلامية البارزة فيه»[٤].

وهذه شهادات بمثابة عملية تقييم واقعية من رواد ساروا في هذا الاتجاه:

(١) الشيخ رشيد رضا يتحدث عن تقييمه لمحاولات التقريب فيقول: «إنني جاهدت في سبيله أكثر من ثلث قرن،...، وقد ظهر لي باختباري الطويل وبما اطلعت عليه من اختبار العقلاء وأهل الرأي أن أكثر الشيعة يأبون هذا الاتفاق أشد الإباء؛ إذ يعتقدون أنه ينافي منافعهم الشخصية من مال وجاه»[٥].

(٢) يقول مصطفى السباعي بعد تجربته: «لا

(١) ناجي نعمان، موسوعة المجموعات العرقية والمذهبية في العالم العربي، بيروت، دار نعمان للثقافة، ١٩٩٠م، ص ٢١٧.
(٢) السباعي، السنة ومكانتها في التشريع، مرجع سابق، ص ١٠.
(٣) الورداني، الشيعة في مصر، مرجع سابق، ص ١٥٥.
(٤) مجلة المنار ج٣١، ص ٢٩٠.
(٥) السباعي، السنة ومكانتها في التشريع، مرجع سابق، ص٩.

يزال القوم مصرّين على ما في كتبهم من ذلك الطعن الجارح والتصوير المكذوب لما كان بين الصحابة من خلاف؛ كأن المقصود من دعوة التقريب هي تقريب أهل السنة إلى مذهب الشيعة، لا تقريب المذهبين كل منهما إلى الآخر»[١].

(٣) يقول العلامة محب الدين الخطيب: «إن كل عمل في هذا السبيل سيبقى عبثًا كعبث الأطفال ولا طائل تحته،...، إن استحالة التقريب بين طوائف المسلمين وبين فرق الشيعة هي بسبب مخالفتهم لسائر المسلمين في الأصول،...، وإذا كان هذا في زمن النصير الطوسي فهو في زمن باقر المجلسي الآن أشد وأفظع»[٢].

(٤) يقول ناصر الدين الهاشمي: «ليس أدل على خداع دعوى التقريب من سوء حال أهل السنة في إيران؛ فلو صدقوا في دعواهم لقاربوا بين صفوف الشعب الإيراني سنة وشيعة»[٣].

(٥) المفكر العراقي يحيى محمد يقول: «أعتقد أنه مهما فعل أهل الوحدة والتقريب فلن ينجحوا،...، مؤتمرات التقريبيين ومشاريعهم ما زالت بعيدة جدًا عن الواقع الفعلي، وهي بعيدة وغريبة حتى لدى التقريبيين أنفسهم»[٤].

(٨) د. أحمد الأفغاني: «لقد عشت مع شيعة العراق وإيران والسعودية ولبنان ثماني سنوات محاورًا ومناقشًا، وقد اتضح لي على وجه اليقين أنهم صورة طبق الأصل من كتبهم السوداء المنحرفة»[٥].

(١) محب الدين الخطيب، الخطوط العريضة للأسس التي قام عليها دين الشيعة الإمامية الاثنا عشرية، هدية مجلة الأزهر لشهر ذي الحجة ١٤٣٣هـ، ص٤٤.

(٢) ناصر الدين الهاشمي، موقف أهل السنة في إيران، ص١١، بدون طبعة.

(٣) يحيى محمد، حوار مشروع التقريب بين المذاهب، بتصرف مختصر، على الرابط: http://www.fahmaldin.com/index.php?id=2

(٤) أحمد الأفغاني، سراب في إيران.. كلمات سريعة حول الخميني ودين الشيعة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، بدون ناشر.

سادسًا: أسباب فشل التقريب بين السنة والشيعة:

عملية التقييم السابقة تقودنا إلى القول بفشل محاولات التقريب، وهناك عدة أسباب لهذا الفشل، ويمكن عرضها على النحو التالي:

١- أسباب شرعية وعقدية:

دعوة التقريب بُنيت على أساس خاطئ، يعتبر أن الذي يجمع ما بين السنة والشيعة أكبر مما بينهما من خلاف في الجوانب العقدية والشرعية، وهو وهم، فالحقيقة أنه لا يكاد يجمعها إلا بعض المظاهر والمسميات، فمذهب الشيعة بُني على أساس تكفير الصحابة، ومن ثَم لا يصح شيء مما عند أهل السنة من الشريعة، على اعتبار أن الذين نقلوا هذه الشريعة هم كفار وما نقلوا إلا كفرًا.

وموضوع الصحابة هو النقطة المركزية التي يدور حولها جوهر الخلاف بين السنة والشيعة، فلو أن الشيعة استجابت إلى ما تقوله السنة بأن الخلافة الراشدة كانت خلافة شرعية، لكان يعني ذلك بطلان المذهب الشيعي.

كما أن أهل السنة لو استجابوا إلى ما تقوله الشيعة حول نظريتها بشأن الإمامة، واعترفت بأن الخلافة الراشدة لم تكن صحيحة، لتحولت إلى المذهب الشيعي، هذا فضلاً عن اختلافهم في الإمامة، والقرآن، وعصمة الأئمة، والبداء والرجعة، ومعظم هذه الآراء في نظر أهل السنة من عقائد الباطنية والغلاة الذين هم أقرب إلى الكفر.

نخلُص من ذلك إلى عدم وجود أساس شرعي يمكن أن يكون أساسًا للتقارب بين المذهبين، فالنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، ومن ثَم فلن يجتمع أبدًا من يؤمن بالقرآن، ويتولى الصحابة، مع مَنْ يؤمن بعكس ذلك.

(٥) الخميني، الحكومة الإسلامية، وزارة الإرشاد بجمهورية إيران، الطبعة الثالثة، ص٣٥.

٢- أسباب تتعلق بالهدف والمقصد:

إن أهداف الشيعة من التقريب أن يفتح لهم المجال لنشر عقائدهم في ديار السنة، وأن يصمت أهل السنة عن بيان الحق، بينما دافع أهل السنة للتقريب هو حرصهم على الوحدة الإسلامية، ونبذ الفُرقة، لذلك كانت دور التقريب تفتح في المجتمعات السنية فقط، لجلب كتب الشيعة.

ولقد صرح الخميني -وهو يتحدث عن الوحدة الإسلامية- أنه ينظر إليها من خلال مذهبه أي: أن يتشيع الناس، ويستشهد على هذا بقول منسوب إلى فاطمة الزهراء: «طاعتنا نظامًا للملة، وإمامتنا أمانًا من الفُرقة»[(١)].

٣- أسباب تتعلق بالمسار الحواري وآلياته:

المسلك الذي يتبعه الشيعة في حوارهم هو التقية، وهي في مفهوم الشيعة أن يُظهِر الشخص خلاف ما يُبطِن، لا التقية التي أباحها الله للمضطر المكرَه، وقد اعتبروها أصلاً من أصولهم لا يسع أحدًا الخروج عنها، قال القمي: «التقية واجبة لا يجوز رفعها إلى أن يخرج القائم، فمن تركها قبل خروجه فقد خرج على دين الله تعالى، وعن دين الإمامية، وخالف الله ورسوله والأئمة»[(٢)].

وقد ذمّهم في هذا الموقف بعض علمائهم، بقوله: «لقد أراد بعض علمائنا أن يدافعوا عن التقية، ولكن التقية التي يتحدث عنها علماء الشيعة وأمْلَتها عليها بعض زعاماتها هي ليست بهذا المعنى إطلاقًا، إنها تعني أن تقول شيئًا وتضمر شيئًا آخر، أو تقوم بعمل عبادي أمام سائر الفرق وأنت لا تعتقد به، ثم تؤديه بالصورة التي تعتقد به في بيتك»[(٣)].

وخلاصة الأمر أن الشيعة يعتمدون في حوارهم مبدأ التقية، فهم يتكلمون مع السنة كلامًا، ثم يمارسون بعدها ما يناقض كلامهم، ويؤيدون مبادئ نظرية، ثم هم يمارسون تطبيقيات تُكذِّب تأييدهم.

وإضافة إلى التقية العامة، فهناك كذلك ما يسمى التقية المداراتية، والتي عرفها الخميني بقوله: «وهو تحبيب المخالفين وجرّ مودتهم من غير خوف ضرر»[(٤)]، أي: أنها تمثّل وجهًا دعائيًا للتشيع، من خلاله يمكن للتشيع أن يدخل الصفّ السني.

فكيف يكون التقارب، في ظل هذا العقيدة الشيعية، التي بها يُظهرون غير ما يُبطنون، بل ويستخدمونها كحيلة لنشر التشيع!

٤- أسباب تتعلق بالمسلك العملي الفعلي:

كان الشيخ محمود شلتوت قد أصدر فتوى شهيرة تقضي بأنه يجوز للمسلم السني أن يتعبد على المذهب الشيعي الإمامي، وهذا هو المسلك العملي لأهل السنة، على ما فيه من خطأ، ولكنه دلالة على أن السلوك العملي لأهل السنة يسعى ناحية التقارب.

وعلى النقيض من ذلك كان موقف الشيعة، فلم يُصدر أحدهم بيانًا أو فتوى يُلزم بها أتباعه أو قواعده بحرمة سبّ الصحابة ولعنهم، بل إننا نجد كلامًا للمرجع الشيعي محمد حسين فضل الله ينفي جواز التعبد على مذهب السنة، حيث يقول: «لا يجوز التعبد بأيّ مذهب إسلامي غير مذهب أهل البيت عليهم السلام؛ لأنه المذهب الذي قامت عليه الحجة القاطعة»[(٥)].

(١) أبو الحسن علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، السنة والشيعة، ص١٥٧.
(٢) موسى الموسوي، الشيعة والتصحيح.. الصراع بين الشيعة والتشيع، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، دار عمار، ص٥٢.
(٣) الخميني، الرسائل، مؤسسة إسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع قم، إيران، ربيع الأول ١٣٨٥هـ، (١٧٤/٢).
(٤) محمد حسين فضل الله، مسائل عقدية، ص ١١٠.
(٥) أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني أبو العباس تقي الدين، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، الطبعة الأولى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، (١٥٤/٥).

٥- أسباب سياسية وتاريخية:

فالمسلك السياسي للشيعة يقف دائمًا في صف الغزاة والمحتلين ضد أهل السنة، وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية عنهم: «إذا ابتُلي المسلمون بعدوٍ كافر كانوا معه على المسلمين، كما جرى لجنكيزخان ملك التتر الكفار، فإن الرافضة أعانته على المسلمين. وأما إعانتهم لهولاكو ابن ابنه لما جاء إلى خراسان والعراق والشام فهذا أظهر وأشهر من أن يخفى على أحد،... فهل يكون مواليًا لآل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من يسلط الكفار على قتلهم، وسبيهم وعلى سائر المسلمين»(١).

أعلن رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام، علي أكبر هاشم رفسنجاني «أن القوات الإيرانية قاتلت طالبان، وساهمت في دحرها، وأنه لو لم تُساعد قوّاتهم في قتال طالبان لغرق الأمريكيين في المستنقع الأفغاني،...، وأنه لولا الجيش الإيراني الشعبيّ ما استطاعت أمريكا أنْ تُسقِط طالبان.

وهذا ليس فقط سياقًا تاريخيًا، بل هو مسلكهم في العصر الحالي، فقد أعلن رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام، علي أكبر هاشم رفسنجاني «أنّ القوات الإيرانية قاتلت طالبان، وساهمت في دحرها، وأنّه لو لم تُساعد قوّاتهم في قتال طالبان لغرق الأمريكيون في المستنقع الأفغاني،...، وأنّه لولا الجيش الإيراني الشعبيّ ما استطاعت أمريكا أنْ تُسقِط طالبان»(٢).

فكيف يستقيم التقارب، مع هذا المسلك العدائي على مدار التاريخ، قديمه وحديثه، بل والتحالف مع أعداء الأمة ضد أهل السنة؟!

سابعًا: مقترح للتعامل بين السنة والشيعة:

بعدما تأكد على وجه يقين فشل محاولات التقارب، يمكن أن نشير إلى صيغة مقترحة للتعامل بين أصحاب المذهبين، وهذه الصيغة هي:

الحوار:

الحوار مطلب ضروري لتوضيح الصورة الصحيحة لعقائد الإسلام، وهو وسيلة من وسائل الدعوة موجهةٌ لكل الناس، بهدف إقناعهم بالحق.

والهدف الشرعي من الحوار مع المخالفين: الدعوة إلى الله، وبيان الحق، ورد الباطل بالأدلة الصحيحة، كما في قوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [النحل: ١٢٥].

وقد قام بالحوار بمعناه الشرعي الأنبياء في حواراتهم الكثيرة مع أقوامهم بطرق مختلفة وأساليب متعددة، وليس في المنهج الرباني تحاور بمعنى التقارب فضلاً عن الوحدة.

وقد يكون الحوار في أمور دنيوية بحتة، ويخضع حينها للسياسة الشرعية، وقد يكون في الأمور الدينية، ويخضع لضوابط الحوار الشرعية، وفي كلا الحالتين فإن له ضوابطه:

١- ألا يتضمن شيئًا من التنازل عن أمرٍ من أمور الدين بحجة إقامة جسور مشتركة.

٢- ألا يتضمن محبة أو ولاءً، أو اعترافًا بصحة معتقد الآخر أو تزكية له أو مدحًا.

٣- أنه يركّز في غالبه على الأحوال المعيشة التي تفرضها طبيعة الحياة البشرية.

(١) جريدة الشرق الأوسط في ٢٠٠٢/٢/٩م.

(٢) أبو الحسن بن علي المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، المكتبة العصرية، بيروت لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٥م، (٧٥/٣).

نتائج وتوصيات:

ويقودنا الطواف بين أروقة التقارب بين السنة والشيعة إلى الخروج بالنتائج والتوصيات التالية:

- ليس هناك من سبيل للتقارب بين السنة والشيعة؛ لأن الخلاف بينهما أصولي وعقدي وليس مجرد خلاف فرعي، فلا داعي لبذل مزيد من الجهد في هذا الاتجاه.

- محاولات التقارب تضمنت أمورًا مخالفة ومناقضة لمنهج الإسلام في الدعوة والحوار، مثل تحسين البدع والضلالات، والسكوت عنها.

- محاولات التقريب حققت مكاسب سياسية ودينية للشيعة على حساب السنة؛ حيث وجدت كتب الشيعة ونشراتهم ورسائلهم مكانًا لها في بلاد السنة.

- يجب أن يخرج أهل السنة من وهم إمكانية التقارب مع مذهب الشيعة إلى الواجب الشرعي، وهو دعوة الشيعة وبذل النصح لهم.

- على علماء أهل السنة مواصلة تحصين الأمة من دعوات الشيعة وباطلهم، ومواجهة محاولات نشر التشيع.

- إذا كنا مقتنعين باستحالة التقارب في ظل استحالة تنازل كل مذهب عن أصوله العقدية، فلا مناص من التعايش، وإلا فالبديل كارثي على أصحاب المذهبين.

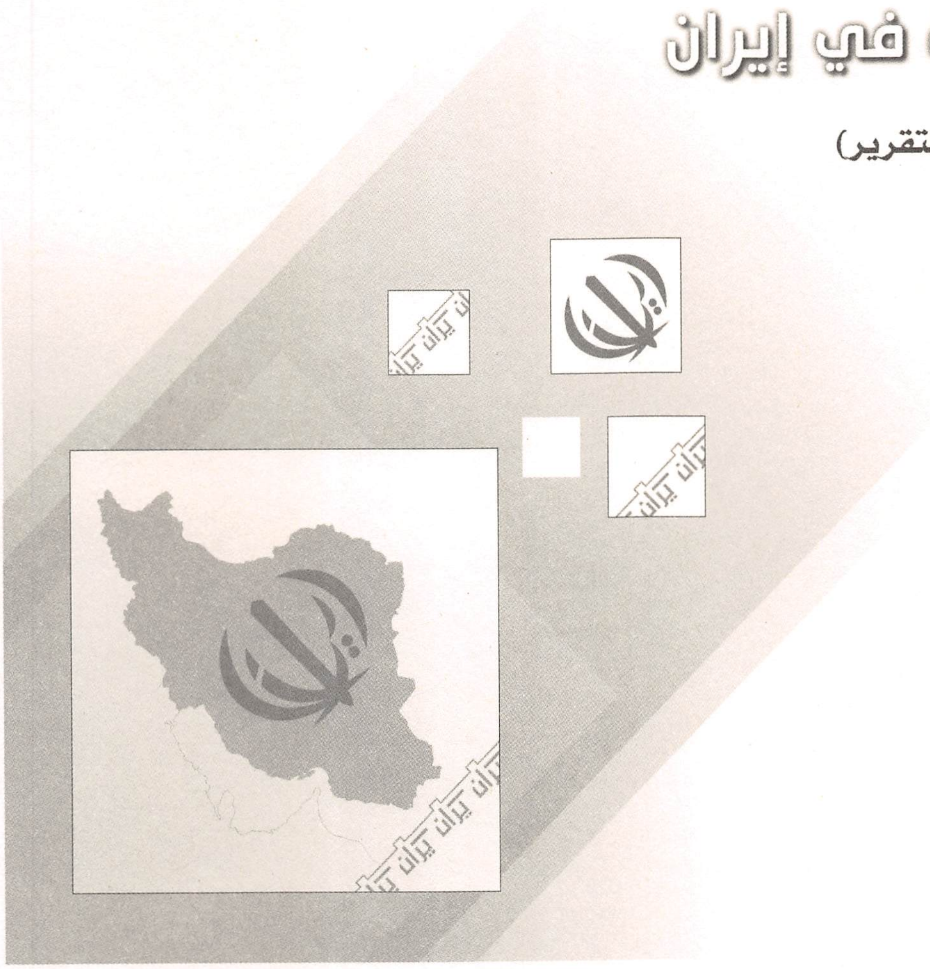
- من الواجبات الشرعية: إيجاد سبل للتواصل بين السنة والشيعة، والانتقال إلى التعايش السلمي، وإقامة جسور الحوار لاحتواء الخلافات في مهدها.

- التعايش السلمي لا يعني الموالاة أو التنازل عن شيء من الأصول الشرعية، أو إنكار بعض الأحكام الشرعية، وإنما هو الموافق لمعنى البر والقسط.

الباب الثاني

أهل السنة في إيران

(ملف التقرير)





توزيع الأعراق الإيرانية

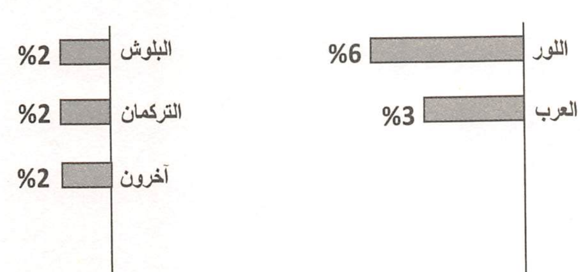
تقدر الإحصائيات الرسمية لعدد السكان بـ80,000,000 نسمة،وهم من أعراق عدة مقسمة على النسب التالية:



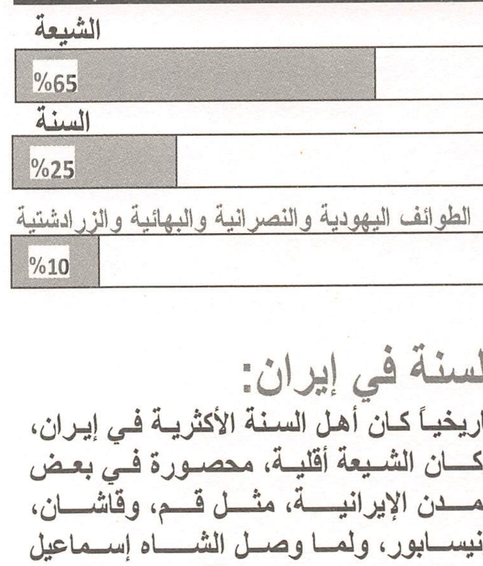
يشكل الفرس الغالبية من مجموع السكان.

الأذربيجانيون الأتراك في الشمال الغربي لإيران ويشكلون أكبر أقلية عرقية في البلاد.

الأقلية الكردية: في غرب إيران في المركز الثاني.



النسبة المئوية للمذاهب والأديان في إيران:



السنة في إيران:

تاريخياً كان أهل السنة الأكثرية في إيران، وكان الشيعة أقلية، محصورة في بعض المدن الإيرانية، مثل قم، وقاشان، ونيسابور، ولما وصل الشاه إسماعيل الصفوي إلى الحكم سنة 905 هـ أجبر أهل السنة على التشيع وأشاع التشيع في إيران (كرد فعل للدولة العثمانية السنية) وفي عصره ثبتت أركانه ،وتزايد عدد الشيعة بتقادم السنين فانتشر التشيع بالتدريج في وسط إيران بينما بقي أهل السنة في الأطراف.



موقف الحكومة الإيرانية من أهل السنة في إيران

أ.د أحمد سليم البرصان

أستاذ العلاقات الدولية - قسم العلوم السياسية - جامعة الملك عبد العزيز - جدة

ملخص الدراسة

عندما أسـقطت الثورة الإيرانية شـاه إيران محمد رضا بهلوي عام ١٩٧٩م، كان لها صدى كبير في العالم العربي والإسـلامي؛ لأن الشـاه تبنى سياسـة تغريب إيران وعلمنـة الدولة، واحتفل بإحيـاء الإمبراطورية الفارسية، واعترفت إيران بإسرائيل، وأمدتها بالطاقة، وتعاون جهاز السافاك الإيراني مع الموساد الإسرائيلي، وأصبح شرطي الخليج في الاستراتيجية الأمريكية وفقًا لمبدأ نيكسون الأمريكي.

ولكـن عندما وضع الدسـتور الإيراني ووضعت الجمهورية الإيرانية دسـتورها الجديد، ونص الدسـتور في المادة (١٢) على أن (الدين الرسـمي لإيران هو الإسـلام، والمذهب الجعفري الاثنا عشـري، وهذه المادة تبقى للأبد غير قابلة للتغيير)، كانت بداية للقلق تجاه الثورة الإيرانية التي رفعت شـعار الإسـلام والوحدة الإسـلامية، فطغى عليها المذهبية وظهرت بوادر القومية، وأعلنت مبدأ تصدير الثورة، وكأنها تدعو لنشـر المبدأ الشيعي، وهمّشت جزءًا من النسيج الاجتماعي الإيراني، وهم المسلمون السُّنّة، وكانت الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت لمدة ثمانية أعوام، ثم محاولات نشر التشيع في البلدان العربية والإسلامية، وتدخلها في الشـئون الداخلية لهذه الدول، مما كان له انعكاسـات سـلبية على إيران في علاقتها مع الدول العربية والإسلامية وشعوبها وهي الدول السنية.

إن أهل السنة في إيران مكون أساس من الشعب الإيراني، وهم ينتمون لمختلف المكونات العرقية، وتوزيعهم الجغرافـي فـي مختلف أنحاء إيران، ولهم حقوق كأي مواطن إيراني يجـب على الحكومة الإيرانية. كما أن نسبتهم من السكان في ازدياد، ولكن مشاركتهم في السلطات الثلاث لا يتناسب مع عددهم السكاني.

إن إيران عمقها الاستراتيجي ليست روسيا أو الصين، بل عمقها الاستراتيجي هو العالم العربي والإسلامي وهي دول سنية، وعندما تنتهك إيران حقوق أهل السنة من شعبها، فذلك له تداعيات داخلية وخارجية على الأمن القومي الإيراني، فاحترام أهل السـنة ومنحهم حقوقهم في بناء مسـاجدهم ومدارسـهم، وحقهم في المشـاركة السياسـية هو تحقيق لأمنها الداخلي، وعندما تضطهدهم تدفعهم للاسـتعانة بالخارج أو يستغل ذلك بعض القوى الخارجية، كما تفعل إيران بالتدخل في شئون غيرها تحت شعار دعم الطوائف الشيعية.



موقف الحكومة الإيرانية من أهل السنة في إيران

أ.د أحمد سليم البرصان

أستاذ العلاقات الدولية - قسم العلوم السياسية - جامعة الملك عبد العزيز - جدة

مقدمة:

رغم أن المسلمين السنة في إيران هي مسألة داخلية إيرانية، إلا أن تهميش السنة والتضييق عليهم، سواء كما ورد في الدستور بالتأكيد على المذهب الجعفري الاثني عشري، إلا أنها قضية لها انعكاساتها السلبية على الوضع الداخلي الإيراني واستقراره، وعلاقاتها أيضًا مع الدول العربية والإسلامية السنية، وهي تشكل أغلبية العالم الإسلامي، ويدفع إلى الفتنة الطائفية. وإن التهميش مخالف لأبسط قواعد حقوق الإنسان والشريعة الإسلامية، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: ١٣].

وفي السنن عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: «لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأبيض على أسود، ولا لأسود على أبيض: إلا بالتقوى، الناس من آدم، وآدم من تراب». فكيف يمكن لدولة ترفع شعار الإسلام تهميشُ مواطنيها المسلمين، وتحرمهم من حقوقهم السياسية، والمشاركة السياسية، والتعبير عن الرأي وإقامة مساجدهم، وتمارس القمع عليهم، وتتبنى نشر التشيع في المجتمعات السنية في الوقت الذي تضيق على أهل السنة في إيران؟

إن هذه الدراسة تحاول دراسة موقف الحكومة الإيرانية من المسلمين السنُّة الإيرانيين من خلال المحاور التالية:

١- الثقل السكاني للسُّنة في إيران، ومستقبل هذا الثقل.

٢- التوزيع الجغرافي للسنة في إيران.

٣- السنة والدستور الإيراني.

٤- دور السنة في المشاركة السياسية.

٥- آليات النظام الإيراني للتضييق على أهل السنة.

٦- الجماعات السنية في إيران وردّ فعلها على قمع الحكومة لها.

٧- أثر سياسة الحكومة تجاه السنة على علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية.

٨- مستقبل السنة في إيران في ظل المتغيرات الإقليمية.

منهج الدراسة:

تتبنى هذه الدراسة المنهج التاريخي في سياسة الحكومة الإيرانية تجاه السنة الإيرانيين، وتستعين بمنهج تحليل المضمون لدراسة الدستور الإيراني وخطابات المسئولين الإيرانيين حول قضايا السنة ومطالبهم في إيران.

أولاً: الثقل السكاني للسنة في إيران:

إن إيران أو كما كانت تسمى بلاد فارس حتى عام ١٩٣٥م؛ حيث سماها رضا شاه ليعطيها بُعدًا قوميًا، يبلغ عدد سكان إيران ٨٠,٨ مليون نسمة (٢٠١٤م)، وهو مجتمع شاب، ويتميز الهرم السكاني بقاعدة عريضة؛ حيث يشكِّل السكان الذين أعمارهم ما بين ١٥-٥٤ عامًا ٦٤,٨٪ من مجموع السكان[١]، وهذا له جوانبه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في توفير فرص العمل، والمشاركة السياسية، وعنصر مهم في توفير القوة العسكرية، وهي تقترب من عدد سكان تركيا ٨١,٦ مليون نسمة، وأقل من سكان مصر ٨٦,٨ نسمة، وباكستان ١٩٦,١ مليون نسمة، وتتجاوزها كل من باكستان في النمو السكاني السنوي ١,٤٩٪، ومصر ١,٨٤٪، بينما إيران ١,٢٢٪، وتقل عن ذلك تركيا؛ حيث معدل الزيادة السنوية للسكان ١,١٢٪، وهي إشارة إلى أن نسبة النمو السكاني في الدول السنية أكثر من إيران الدولة الشيعية.

أما بالنسبة إلى عدد السنة في إيران، فتختلف المصادر حول نسبتهم للسكان، فالشيخ محمد سرور زين العابدين يشير في كتابه «أحوال أهل السنة في إيران» ٢٠٠٦م[٢]، إلى أن نسبتهم تتراوح ما بين ٢٥-٣٥٪ من سكان إيران، بينما تشير بعض المصادر إلى أن نسبة السنة في إيران ١٠٪ من السكان [٣]، وأخرى ٩٪ [٤]، ويقدر أهل السنة في إيران أن عددهم ٢٠ مليون نسمة.

إن النمو السكاني عند أهل السنة في إيران يتفوق على النمو السكاني للشيعة فهو ١-١,٣٪ تقريبًا، بينما النمو السكاني للسنة ٧٪[٥]، مما يثير القلق لدى القيادة الإيرانية، حتى إن المرشد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامنئي طالب بزيادة النسل حتى تكون إيران دولة كبرى بعدد السكان ١٥٠-٢٠٠ مليون نسمة.

وحيث إن أغلب السنة في إيران يعيشون في المناطق الريفية، فيكثر تعدد الزوجات، حتى إن بعضهم يتزوج أربعة، ويصل عدد الأبناء والبنات عند أحدهم أربعين فردًا، وفي مقالة له في (Al-Monitor) في الأول من ديسمبر ٢٠١٣م، يشير علي مأموري أن هناك توقعات بأن يتجاوز عدد السكان أهل السنة في إيران على عدد الشيعة مع عام ٢٠٣٠م،[٦] مما يثير القلق عند المسئولين الإيرانيين، ويؤكد ذلك تشجيع المرشد الأعلى علي خاميني الإيرانيين الشيعة على الإنجاب.

وقال حجة الإسلام الدكتور ناصر رفيعي، العضو البارز في «الهيئة العلمية لجامعة المصطفى العالمية»،

---

(1) CIA Factbook 2015: (https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ir.html).

(٢) محمد سرور زين العابدين، أحوال أهل السنة في إيران، الطبعة الأولى (د.ن) ٢٠٠٦م، ص٢٢.

(3) Noralee Hoshang، Sunni Militants in Iran: Ideological Sources and Political Strategies، International Research Journal of Social Science، vol.3(4)،(March 2015)، pp.79-87.

(4) Curtis، Glenn E. Hooglund، Eric ¡Iran: A Country Study، Library of Congress، Federal Research Division، (2008)، p.127-128.

(5) Some speculate that the new policy seeks to address the Supreme Leader's concerns that Iran's Sunni population is growing much faster than its Shia one (7% growth in Sunni areas compared to 1–1.3% in Shia areas" (https://en.wikipedia.org/wiki/Religion_in_Iran#Sunni_Islam)

(6) Ali Mamouri "Government builds bridges to Sunni minority" (http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/12/iranian-government-builds-bridges-to-sunni-minority-hedsum-app-b.html#ixzz3eek25iNj)

في افتتاح منتدى تحت عنوان «الفاطمية وفرص الدعوة»، في مركز «دين وانديشة» للثقافة: إن نسبة عدد أهل السنة في إيران ترتفع بسرعة، وفي المقابل تنخفض نسبة عدد الشيعة، وإن عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية من أبناء السنة يعادل ٥٠٪ من كل التلاميذ في إيران، ما يعني أن عددهم أصبح يعادل الشيعة».

وأشار رفيعي إلى أنه «في إحدى المدن في محافظة أذربيجان الإيرانية يفوق عدد أهل السنة عدد الشيعة؛ حيث أصبحت نسبة السنة ٧٠٪، والشيعة ٣٠٪، وهذا خطير جدًّا»؛ حسب قوله.(١)

ويشير شريف شيرازي إلى أن عدد أهل السنة في إيران ما بين ١٠-١٨ مليون نسمة يشكلون ما بين ١٣-٢٣٪ من سكان إيران، وعلى أية حال فالاتفاق بين هذه الدراسات أن عدد أهل السنة في تزايد مستمر، وأن المؤشرات على أن يكون أهل السنة هم الأغلبية في إيران. جدير بالذكر أن بلاد فارس، إيران حاليًا، كانت سُنية المذهب، ولم يتم تحويلها إلى المذهب الشيعي إلا في القرن السابع عشر(٢) في عهد الأسرة الصفوية (١٥٠١-١٧٢٢م).

ثانيًا: التوزيع الجغرافي لأهل السنة:

إن المجتمع الإيراني متنوع في تركيبه العِرْقي، ومن أهم العرقيات التي في إيران اليوم: الفرس والآذريون والجيلاك، والأكراد والعرب والبلوش والتركمان. يشكل الفرس الغالبية بنسبة ٥١٪، ويأتي الآذريون في المرتبة الثانية بنسبة ٢٤٪، ثم الجيلاك المازندرانيون ٨٪، والأكراد ٧٪، أما العرب فتصل نسبتهم إلى ٣٪، والنسبة الباقية للبلوش والتركمان وبقية العرقيات، مع أن المفكر الإيراني الأحوازي يوسف عزيزي أثبت أن نسبة العرب في إيران تصل إلى ٧٪.(٣)

(١) موسى الشريفي « تزايد أهل السنة إيران يزعج مراجع شيعية» (٨ مارس ٢٠١٤م).

(2) Curtis، Glenn E. Hooglund، Eric، Iran: A Country Study، Library of Congress، Federal Research Division، (2008)، p.119.

(٣) سعد بن محمد نامي، إيران: ٢٠ مليون نسمة يمثلون أهل السنة والجماعة!



■ خريطة تبين مواقع المسلمين السنة في إيران

إن معظم السنة يقطنون المناطق الحدودية، فالعرب يسكنون المناطق الجنوبية والجنوبية الغربية من إيران، والبلوش في المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية، والتركمان في الشمال والشمال الشرقي، والآذريون في الشمال والشمال الغربي إلى جانب مناطق في وسط إيران. أما الأكراد فيقطنون في المناطق الغربية من إيران خاصة المناطق الشمالية. ويعتبر الأكراد هم أكثر أهل السنة عددًا.

إن سياسة إيران تجاه السنة سيكون لها تبعات على الأمن الإيراني، وإن تهميش شرائح من المجتمع الإيراني وعيشها على الأطراف الإيرانية، وبسبب تدخل إيران في الدول المجاورة سيدفع هذه الدول على مساعدتهم في تحقيق مطالبهم، ولذلك فإن إعطاء أهل السنة حقوقهم وحريتهم الدينية من مصلحة الأمن الإيراني وبسبب ارتباطهم العرقي والمذهبي، ولا يقتصر وجود السنة في مناطق الأطراف، بل تشير التقارير إلى أن هناك حوالي مليون نسمة من أهل السنة (٤) يعيشون في إقليم طهران العاصمة.

(4) Sharif Behruz، " Sunni Muslims' Tale of Grievances in Iran" (http://www.basnews.com/en/opinion/2015/01/22/sunni-muslims-tale-of-grievances-in-iran).

ثالثًا: السنة والدستور الإيراني:

رغم أن قادة الثورة الإيرانية قد أعلنوا أنها ثورة إسلامية كما نصت المادة (١) من الدستور «نظام الحكم في إيران جمهوري إسلامي»، ونادت بالوحدة الإسلامية إلا أنها على أرض الواقع دولة مذهبية تتبنى المذهب الجعفري كما نصت المادة (١٢) من الدستور «الدين الرسمي لإيران هو الإسلام، والمذهب الجعفري الاثنا عشر، ويبقى هذا المبدأ قائمًا وغير قابل للتغيير إلى الأبد، أما المذاهب الإسلامية الأخرى، التي تضم المذهب الحنفي والشافعي والمالكي والحنبلي والزيدي؛ فإنها تتمتع باحترام كامل، وأتباعُها أحرار في أداء طقوسهم الدينية المذهبية حسب فقههم".(١)

فقد جعلت إيران نفسها دولة مذهبية، واعتبرت المسلمين السنة كأنها طوائف أخرى، ولذلك فإيران بنص الدستور دولة مذهبية شيعية، وبالتالي لا يمكن تصور الدستور الإيراني بأنه دستور دولة تطبق الإسلام، بل تم نقد هذا الدستور من قبل كثير من علماء المسلمين والحركات الإسلامية، وتم تقديم هذا النقد رسميًا للحكومة الإيرانية بعد صدور الدستور عام ١٩٧٩م. ونصت المادة (١٥) على أن: «اللغة والكتابة الرسمية والمشتركة لشعب إيران هي الفارسية، ويجب أن تكون الوثائق والمراسلات والنصوص الرسمية والكتب الدراسية بهذه اللغة والكتابة» (٢)، ولكنها أشارت للغة العربية في المادة (١٦)، وجعلت تدريسها بعد المرحلة الابتدائية حتى المرحلة الثانوية، وبالتركيز على الفارسية، يعني أنها ذات هوية فارسية، فالدولة الإسلامية تتبنى اللغة العربية في جميع المراحل والحياة العامة، ليست لأنها لغة العرب، ولكن لأنها لغة القرآن الكريم.

كما ورد في المادة (١١٥) والتي حددت مواصفات مرشح رئيس الجمهورية كما يلي «أن يكون إيراني الأصل؛ ويحمل الجنسية الإيرانية؛ تتوفر فيه القدرات الإدارية وحسن التدبير؛ ذو ماض جيد؛ تتوفر فيها الأمانة والتقوى؛ مؤمن بالمبادئ الأساسية لجمهورية إيران الإسلامية والمذهب الرسمي للبلاد».

ويظهر من الدستور أن أهل السنة لا يحق لهم الترشح لرئاسة الجمهورية، لأنه ينص صراحة على أن الرئيس يجب أن يكون مؤمنًا بالمذهب الجعفري.

لقد وثقت إيران صراحة في الدستور الإيراني أنها مذهبية وليست دولة للمسلمين، ومن خلال مراجعة السياسات التعليمية والثقافية والإعلامية للنظام الإيراني نجد أنها لم تُراعِ الشريعة الإسلامية إلا من خلال مسحة تجميلية لإضفاء الشرعية الإسلامية على الدولة والمجتمع في إيران.

لقد وثقت إيران صراحة في الدستور الإيراني أنها مذهبية وليست دولة للمسلمين، ومن خلال مراجعة السياسات التعليمية والثقافية والإعلامية للنظام الإيراني نجد أنها لم تُراعِ الشريعة الإسلامية إلا من خلال مسحة تجميلية لإضفاء الشرعية الإسلامية على الدولة والمجتمع في إيران، فلم يتم بناء الدولة والمجتمع على أساس الفكرة الإسلامية الصافية؛ بدليل أن الدستور والنظام السياسي استمر في التصرف بناء على النظرة القومية الفارسية لا الإسلامية، وكما جاء في المادة (١١٥)، أن الرئيس يجب أن يكون إيرانيًا ومن أبوين إيرانيين، ويجعل الدولة لإيران وليس للأمة الإسلامية، ودولة مذهبية شيعية(٣).

(1) Constitution of Islamic Republic of Iran (https://www.constituteproject.org/constitution/Iran_1989.pdf?lang=ar)

(2) Ibid.

(3) Ibid.

وما يزال الجدل مستمرًا داخل إيران حول الهوية الإيرانية والهوية الإسلامية، وتداخل البعد القومي الإيراني ضد السنة حتى خارج إيران عندما تعاونت مع الولايات المتحدة في احتلال أفغانستان والعراق. كما أن الاستمرار بالاحتفال بما يسمى بعيد النيروز يعدّ مثالاً على الاحتفاظ بالنزعة القومية مما يثير العصبيات بين الفرس وغيرهم من سكان إيران من الكرد والعرب والبلوش وهم أغلبية أهل السنة.

رابعًا: دور السنة في المشاركة السياسية:

إن الأصل مشروعية المشاركة السياسية في جميع المجالات التي يتحقق بدخولها نفع عام للمسلمين، وقد حضّ الإسلام على المشاركة السياسية، وإبداء الرأي لما فيه من المصلحة العامة، مثل الانتخاب، والترشح للمجالس، والحكومات المحلية، وممثلي الشعب، والإدارات التنفيذية وغيرها، وهي حق من حقوق المواطن، وأهل السنة هم رعايا الدولة الإيرانية، ولذلك فإن المشاركة السياسية حقّ لهم، ولكن واقع الحال أن الحكومة الإيرانية تضيق الخناق على المشاركة السياسية لأهل السنة، سواء في الانتخابات أو في تولي المناصب التنفيذية والإدارية.

أ- أهل السنة في مجلس الشورى (البرلمان):

أيد أهل السنة الثورة الإيرانية؛ أملاً في أن تُعيد لهم حقوقهم؛ لأنها أعلنت شعارها أنها جمهورية إسلامية، وشاركوا بداية في الدستور، ولكن ما ورد في الدستور من مواد كانت محبطة لهم، وشاركوا في مجلس الشورى في فترات متعاقبة للدفاع عن حقوقهم، ولكن واجهتهم صعوبات جمة تؤكد أن إيران دولة قومية ومذهبية شيعية جعفرية.

ويقول عابد فتاحي رئيس تكتل أهل السنة في مجلس الشورى الإيراني وممثل رومية: إن عدد النواب السنة عشرون نائبًا من أصل ٢٩٠ عضوًا هم مجموع عدد أعضاء مجلس الشورى[1]، أي يشكلون ٦,٨٪ في مجلس الشورى الإيراني، وهي نسبة أقل من نسبة عدد أهل السنة في إيران، فإذا أخذنا برأي أهل السنة أن عددهم حوالي ٢٠ مليون نسمة مع اختلاف المصادر كما أشرنا سابقًا، فإنهم يشكلون ٢٥٪ من سكان إيران، ولذلك فهناك إجحاف في تمثيلهم في مجلس الشورى الإيراني.

ورغم تشكيل تكتل أهل السنة إلا أنهم يواجهون صعوبات في تحقيق مطالب أهل السنة، فلم يكن لهم الحق في استخدام الآليات البرلمانية من مثل: التكلم قبل الاستئذان، استجواب المسئولين في جلسات البرلمان العلنية، مخاطبة المسئولين بشأن المشاريع العمرانية وقضايا المنطقة، كتابة رسائل افتتاحية للمرشد علي خامنئي بشأن تطوير الإجراءات بالدوائر الانتخابية، التأثير على سياسات الجمهورية العامة تجاه الأقليات الدينية والعرقية، الاعتراض على الدستور والتمييز الديني والعنصري.[2]

ورغم الاعتراضات التي قدمها نواب أهل السنة في الشورى الإيراني حول الممارسات والإهانات التي يتعرضون لها من بعض الصحف الإيرانية، إلا أنها لم تجد أذنًا صاغية في المجلس ومن أعضاء المجلس كما حدث في الاعتراض الذي قدم في ٢٣ يونيو ٢٠٠٨م ضد رئيس تحرير صحيفة كيتان حول عقيدة السنة، وتجاهل وزير الإرشاد الإسلامي هذه الاعتراضات، أو مطالبتهم ببناء مسجد لأهل السنة في العاصمة طهران، والتي يقطنها مليون من أهل السنة.[3]

(١) سمية علي، مقابلة مع رئيس تكتل أهل السنة في إيران (٤ يونيو ٢٠١٥).
(http://www.almanar.com.lb/adetails.php?eid=1212693)

(٢) «أهل السنة في البرلمان: رسائل بلا إجابات» الراصد، العدد ١١٠ (شعبان ١٤٣٣هـ)، (http://alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=5730)

(٣) المصدر السابق.

وعندما طرح عضو مجلس الشورى الإيراني علي مطهري وهو شيعي وهو ابن العالم مرتضى مطهري في يناير ٢٠١٥م إقامة مسجد لأهل السنة في طهران بجلسة مجلس الشورى تم الاعتداء عليه وإسكاته عندما قال متسائلاً: «في وقت لا نسمح بإعطاء ترخيص لأهل السنّة لتشييد مسجد في العاصمة، كيف يمكن توقّع الوحدة»؟!(١)

هذه أمثلة من تجاهل نواب أهل السنة، وتجاهل مطالبهم، والتمييز ضدهم، والتعصب حتى ضد من يتعاطف معهم في مجلس الشورى.

ب- المشاركة في السلطة التنفيذية:

رغم مشاركة أهل السنة في مجلس الشورى، فإنهم مهمشون في السلطة التنفيذية، فمنذ قيام الثورة ورغم عددهم ونسبتهم من سكان إيران، فلم يقلّد أحد من السنة منصب وزير أو حاكم إداري ولا حتى سفراء، كما أنهم مهمشون في المؤسسة العسكرية الإيرانية خاصة في الرتب العسكرية وفي الشرطة.

وهناك تناقض في سياسة إيران التي تطالب الحكومة الأفغانية بأن يشارك الشيعة بربع المقاعد الوزارية، رغم أن نسبتهم في أفغانستان لا تتجاوز ١٠٪ من سكان أفغانستان(٢) في الوقت الذي تحرم مواطنيها السنة من تولي المناصب الوزارية والإدارية.

ونجد أن هناك بعض المسئولين الإيرانيين يطالبون بعدم توظيف السُّنة في الجامعات الإيرانية، وكأنهم ليسوا إيرانيين، فقد قال رئيس لجنة الثقافة في مجلس النواب الإيراني ناصر مكارم شيرازي في لقاء له مع أساتذة الجامعات الإيرانية: «يجب أن يكون أعضاء هيئة التدريس في جامعات إيران من بين الشيعة فقط».(٣)

وإذا كان أهل السنة قد حُرموا من مشاركتهم في السلطة التنفيذية، فكذلك لا يسمح لهم بتشكيل الأحزاب السياسية أو كتل خاصة لهم؛ للتعبير عن آرائهم، والدفاع عن حقوقهم، وكما أكد الشيخ عبدالحميد إسماعيل زهي، إمام وخطيب جامع المكي بمدينة زاهدان ورئيس جامعة العلوم السنية في إيران في مقابلة مع مجلة لها أون لاين «منذ انطلاق الثورة إلى الآن لم يُستخدم أهل السنة في المناصب المهمة، فلم يعين منهم وزير ولا سفير، ولا نائب وزير ولا نائب رئيس الجمهورية، ولا رئيس لمحافظة، مع أن هناك محافظات غالب أهلها من أهل السنة».(٤)

خامسًا: آليات النظام الإيراني في التضييق على أهل السنة:

بالإضافة للتهميش والإقصاء الذي يتعرض له أهل السنة من مجلس الشورى والسلطة التنفيذية، فقد استعملت الحكومة الإيرانية وسائل متعددة لتهميش أهل السنة والتضييق عليهم داخل البلاد بصفة عامة، ويمكن القول بأن أهل السنة لم يكن لهم أية حقوق اجتماعية ودستورية في عهد الشاه، حتى الحرية الدينية.

ونلاحظ أنه في عهد الثورة، ورغم مشاركتهم فيها، اتخذ اضطهادهم منحًى دستوريًا بحتًا؛ حيث كرّست لمبدأين تراثيين أساسيين تمتدّ جذورهما إلى الحقبة الصفوية وهما: العقيدة الشيعية الاثنا عشرية، والقومية الفارسية،(٥) وهو ما يتصادم مع الموروث

(١) ضرب برلماني إيراني لطرحه فكرة إقامة مسجد للسنة بطهران. الخبر (اليمن) (٢٤ فبراير ٢٠١٥م). http://www.alkhabarnow.net/news/176681/2015/02/24)/)

(٢) عبد المنعم البلوشي «محنة أهل السنة في إيران» مجلة السنة، العدد ٧٠.
http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1633&lang))

(٣) عبير الرجباني «موجة تسنن لكبار المسئولين الإيرانيين»، صحيفة سبق الإلكترونية (١٩ يناير ٢٠١٥م). (http://sabq.org/Mjwgde).

(٤) « محنة أهل السنة في إيران: مقابلة مع الشيخ عبد الحميد إسماعيل زهي» لها أون لاين: (http://www.lahaonline.com/articles/view/

(٥) محمد العوادة «حركة جند الله في إيران» في أهل السنة في إيران، المسبار للدراسات والبحوث، ٤٦، (أكتوبر ٢٠١٠م).

السُّنّي، لتبدأ لغة القمع تتفوّق على لغة الحوار مع أهل السُّنّة.

١- منع بناء المساجد في المدن الكبرى:

إن الحكومة الإيرانية رغم تشجيعها بناء المساجد في المدن الرئيسة والقرى للشيعة، فإنها تمنع بناء مساجد خاصة بأهل السنة في المدن الكبرى، وحيث إن المسجد مكان للعبادة والوعظ والتدريس الديني والتجمع، فحظر بناء المساجد يعني إبعاد السنة عن فهم أمور الفقه السني وشعائره، وعدم تجمعهم وتفريقهم، ولكنها سمحت بالمساجد لأهل السنة في المناطق النائية والريفية.

الجماعات التي تعيش في الفقر، وتدهور الحالة الاقتصادية، وانخفاض مستوى التعليم؛ لا تهتم بالمشاركة السياسية بقدر ما تهتم بلقمة العيش، ولذلك فإن التجهيل عند بعض المسئولين وسيلةٌ مقصودة حتى لا يطالب السُّنة بحقوقهم السياسية والدستورية.

وذهبت بلدية طهران أبعد من ذلك بهدم مصلى أهل السنة في العاصمة طهران في ١٤ يوليو ٢٠١٥م(١) التي يقطنها مليون مسلم سني وبدون مسجد لهم.

٢- إهمال البنية التحتية والمرافق الصحية والتعليمية:

إن مناطق السنة لا تحظى بالاهتمام اللازم أسوة بالمناطق الشيعية أو المدن، فهي بلا تنمية وتعتبر من المناطق المتخلفة في إيران، إضافة لمنع إقامة المدارس الدينية، بل غلق بعض المدارس القائمة، واعتقال واغتيال شخصيات دينية لأهل السنة.

أما بالنسبة للأوضاع الاقتصادية فهي سيئة ومتدهورة في المناطق السنية، فمثلاً تعتبر محافظة سيستان وبلوشستان -ذات الأغلبية السنية بدرجة كبيرة- من أكثر المحافظات تدهورًا في البلاد، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية على حدّ سواء، فسكان المحافظة لا يتجاوزون ٢١, ٣٪ من سكان طهران.

وإذا نظرنا إلى معدل النمو في البنية التحتية، نجد أن ٢٤,٦٢٪ من السكان فيها ما زالوا دون مأوى، ومعدل البطالة فيها ٣٧,٤٢٪، وأن معدل النمو الاقتصادي فيها ٤٠٪ وهو الأدنى في البلاد، بينما نلاحظ أن النمو الاقتصادي في طهران العاصمة ٩٦,٥٪.

أما عن نسبة التعليم فهي متدنية مقارنة مع المناطق الأخرى، وتخضع للغزو الفكري الشيعي للطلبة السُّنة، فبحسب أرقام ٢٠٠٥م، فإن نسبة التعليم فيها ٦٨,١٠٪، بينما نسبة التعليم في البلاد بشكل عام تصل إلى ٨٤,٦١٪(٢)، وهذا له تبعات سياسية، فالجماعات التي تعيش في الفقر، وتدهور الحالة الاقتصادية، وانخفاض مستوى التعليم؛ لا تهتم بالمشاركة السياسية بقدر ما تهتم بلقمة العيش، ولذلك فإن التجهيل عند بعض المسئولين وسيلةٌ مقصودة حتى لا يطالب السُّنة بحقوقهم السياسية والدستورية.

كما أن المناهج الدراسية المقررة تسعى للتركيز على أئمة الشيعة، وتتجاهل بل وتهاجم الصحابة الكرام وأئمة السنة، وتضيق على التحاق الطلبة السنة بالجامعات الإيرانية، كما يشير إلى ذلك أبو سلمان البلوشي أن ٩٠٪ من طلاب أهل السنة يُحرَمون من الجامعة بتُهَم واهية.

٣- سياسة القمع والسجن والإعدام:

تمارس الحكومة الإيرانية سياسة القمع للمواطنين من أهل السنة في ظل مطالبهم بحقوقهم المشروعة،

(١) وكالات الأنباء وأخبار الجزيرة في مساء يوم الخميس ١٤ يوليو ٢٠١٥م.

(٢) كامران شهسواري، القوميات في إيران والحقوق السياسية(١)، مركز الجزيرة للدراسات (يونيو ٢٠١٣م)، ص٦.

وخاصة من قبل الحرس الثوري ففي إقليم بلوشستان وقعت أحداث مدينة زهدان ١٩٩٢م؛ بسبب هدم مسجد الشيخ فيض التابع لأهل السنة في مشهد، وكان السجن والإعدام أبرز الأساليب التي استخدمتها الحكومة الإيرانية بحق السنة من البلوش، مما دفع لتشكيل تنظيم جند الله للدفاع عن البلوش السنة[١]، فجند الله تنظيم سني -كما يؤكد- يُعنَى بالدفاع عن السنة، وقامت الحكومة الإيرانية بإعدام بعض قياداته. وقامت باغتيال بعض رموز العلماء السنة في المهجر، بباكستان، كالشيخ عبد الملك ملا زاده، وعبد الناصر جمشيد زهي، وتوفي بعضهم كما يروى بالسمّ مثل عبد الحميد نوتاني، ومنهم من تم اختطافه وإعدامه، مثل عبد الوهاب خوافي وقدر الله جعقري وناصر سبحاني، والشيخ أحمد مفتي زاده.[٢]

٤- سياسة التهجير والاستيطان:

حيث إن معظم مناطق السنة وتركزهم هي في الأطراف الشرقية والغربية والجنوبية، فتخشى الحكومة الإيرانية من اتصالهم مع امتدادهم العرقي والمذهبي، فالأكراد في الشمال الغربي أكثرهم سنة، وتخشى من اتصالهم بالأكراد، في العراق وتركيا، والبلوش لهم امتداد في باكستان وحتى في أفغانستان، ولذلك تشجع هجرة الشيعة للحدود حتى تحدث أغلبية شيعية أو على الأقل تعادل بين السنة والشيعة في هذه المناطق لأهميتها الأمنية.[٣]

أما في الموانئ مثل بندر عباس، فهي تسعى لأن يكون الشيعة أغلبية لأهمية الميناء الاستراتيجي، وهناك بُعد آخر لتشجيع الشيعة للاستقرار في المناطق السنية؛ لسهولة مراقبتهم من قِبل عناصر الأمن الشيعية.

سادسًا: الجماعات السنية في إيران ورد فعلها على قمع الحكومة لها:

إن أهل السنة في إيران ينتمون إلى عرقيات مختلفة، منهم الكرد والعرب، والبلوش والتركمان والفرس، أي: أن السنة ينتمون إلى معظم عرقيات الدولة الإيرانية، وبسبب القيود الصارمة التي تفرضها عليهم الحكومة الإيرانية كما يقول الباحث الفرنسي تييزي كوفيل في كتابه «إيران الثورة الخفية» والذي ترجمته دار الفارابي في بيروت حيث يقول: «يشكو السنة في إيران وخاصة في الأحواز من عدم تمكنهم من ممارسة شعائرهم الدينية بحرية، كما أنه لا يوجد مساجد لهم، وفي مناطقهم لا تُدرس إلا الدروس الدينية حول المذهب الشيعي، كما لا يمكّن السنة من تولي المناصب السياسية والقيادية في النظام، خاصة تلك الرفيعة منها، كما ينص الدستور الإيراني على أن وظيفة المرشد الأعلى (أعلى سلطة دينية وتنفيذية وسياسية في إيران) لا يتبوؤها إلا شيعي، كما أن الحكام المعينون في المناطق السنية في كردستان والأحواز وبلوشستان هم من الشيعة حصرًا»[٤].

في ظل هذه الظروف تشكلت عدة جماعات سنية في إيران لتدافع عن حقوقهم، وهذه الجماعات رغم عدم الاعتراف بها، وعدم منحها الصفة القانونية إلا أنها تمارس نشاطها السلمي، وتتنوع الجماعات بسبب الخلفية العرقية لها وتوجهاتها الإسلامية، فبعضها صوفية الاتجاه، وبعضها إصلاحية، وأخرى سلفية، ويقرر محمد العواودة «أن السُّنّة موزّعون جغرافيًا على أربع جهات إيرانية، تبتعد كل جهة عن الأخرى آلاف الكيلومترات، ما يجعل الاتصال بينها صعبًا، وهناك سبب آخر، يتمثّل في تنوّع الأهداف واللغات في كل

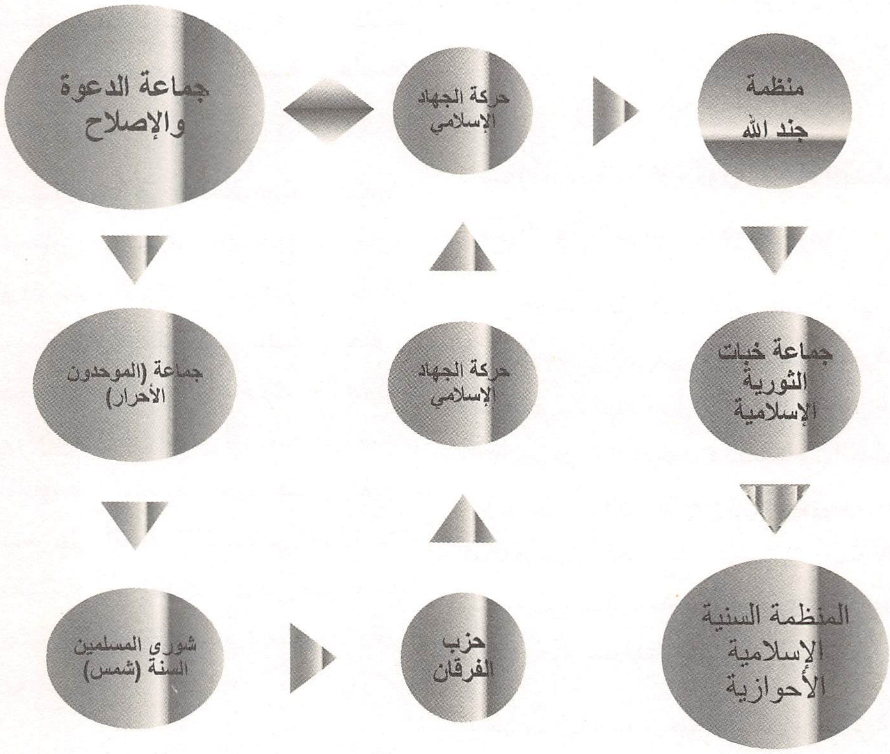
(١) بلوشستان.. حكاية اضطهاد، ميدل إيست أون لاين، (http://middle-east-online.com/?id=128916)

(٢) أبو سلمان البلوشي «معاناة أهل السنة في إيران -٢» مجلة السنة، عدد ٦٨:
http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1633&lang))

(٣) المصدر السابق.

(٤) تييزي كوفيل، إيران: الثورة الخفية، ترجمة خليل أحمد خليل بيروت: دار الفارابي (٢٠٠٨م) نقلاً عن مؤسسة الدراسات القومية الأحوازية، http://alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=6052))

أهم الجماعات الإسلامية السنية العاملة في إيران:



مجموعة من مجموعات السُّنّة، فكردستان تطالب بالاستقلال الذاتي منذ خمسين سنة، بينما أهل السُّنّة في الجنوب لا يدعون إلى الاستقلال أبدًا، وبلوشستان لها لغة خاصة أقرب إلى الأوردية، والتركمان لهم لغة خاصة أقرب إلى التركية، والسُّنّة في الجنوب يتكلّمون لغة فارسية خاصة، وهذه نقاط ضعف حاول تنظيم جند الله تداركها لاحقًا في استراتيجيته السياسية والعسكرية المعلنة لتحقيق مطالب أهل السُّنّة»[1].

أهم الجماعات الإسلامية السنية العاملة في إيران:

إن أهم الجماعات الإسلامية السنية العاملة في إيران هي[2]:

١- جماعة الدعوة والإصلاح، وهي أقرب إلى منهج جماعة الإخوان المسلمين، ولا تمارس العنف، ونشاطها في المنطقة الكردية، وكان من أبرز علمائها أحمد مفتي زاده، وأحمد سحباني، أحدهما أعدم، والآخر اغتيل حسب بعض الروايات.

٢- جماعة خبات الثورية الإسلامية، وهي أيضًا في المناطق الكردية، وخبات تعني الثورية، وهي حركة غير قانونية في إيران.

٣- جماعة (الموحدون الأحرار)، وهي حركة في المناطق الكردية، وتسعى لإسقاط نظام ولاية الفقيه.

٤- شورى المسلمين السنة (شمس)، وتعمل بشكل سري في إيران، وتعرض أعضاؤها للاضطهاد والمطاردة من الحكومة الإيرانية، ونشاطها في المنطقة الكردية.

٥- حزب الفرقان وهو حزب غير معترف به في إيران، وهو ذو توجه سلفي، ويوجد في

(١) محمد العواودة «حركة جند الله في إيران» في كتاب أهل السنة في إيران، مركز المسبار للدراسات والبحوث (أكتوبر ٢٠١٠).
(٢) خارطة الحركات السنية في إيران» موقع المختار (٢٧ يونيو ٢٠١١م).
http://www.almokhtsar.com/node/190))

إقليم بلوشستان.

٦- حركة الجهاد الإسلامي، وهي في منطقة البلوش، وتسعى لرفع الظلم عن أهل السنة، وخاصة في إقليم بلوشستان.

٧- منظمة جند الله، وهي توصف بأنها سلفية التوجه تأسست عام ٢٠٠٢م، في إقليم بلوشستان، وهي تنفي عن نفسها التوجه السلفي، وأعلنت أنها تطالب بقيام «نظام ديمقراطي علماني يحترم اعتقادات الشعب ومذاهبه»، لذلك قام زعيم الحركة عبد الملك ريغي بالإعلان عن تغيير اسمها من جند الله إلى «حركة المقاومة الشعبية»؛ حيث يقول ريغي: إن «نضالنا لا يعتمد على العمل العسكري فحسب، فلنا مطالبنا وحقوقنا»[(١)]، وقد دخلت في صدام مع الحكومة الإيرانية وقامت بتفجيرات متعددة، وقد أُعدم بعض قادتها.

٨- المنظمة السنية الإسلامية الأحوازية، وتوجد كما يظهر من اسمها في منطقة الأحواز العربية، بدأت نشاطها في عام ٢٠٠١م، بعد تنظيم نفسها، وجمعت بعض القوى السنية حولها في الأحواز للدفاع عن مطالب أهل السنة، شكلت لجنة الإفتاء والدعوة عام ٢٠٠٥م، وأصدرت مجلة «نون» ٢٠٠٧م، واعتبرتها الحكومة الإيرانية حركة غير قانونية ومعادية لإيران.[(٢)]

أما في مناطق التركمان في شمال شرق إيران، وكذلك في منطقة خراسان، فلم تتشكل فيها تنظيمات لأهل السنة، رغم أن أغلب سكانهما من السنة، وأقرب إلى اتجاه الصوفية، وقد تعرض بعض العلماء السنة فيها إلى الاعتقال وبعضهم أُعدم.

وفي ظل الصحوة الإسلامية والفضائيات المتعددة ينشط أهل السنة خاصة في ظل الممارسة الطائفية التي تمارسها إيران في بعض الدول المجاورة لها كما نرى.

سابعًا: سياسة الحكومة تجاه السنة وعلاقاتها مع الدول العربية والإسلامية:

إن قضية أهل السنة في إيران لها أبعادها على الأمن القومي الإيراني، ولها أيضًا تأثيرها على الأمن الإقليمي، إذا يتدخل الأمن الداخلي مع الإقليمي Linkage Security، فعندما تضطهد الحكومة الإيرانية جزءًا من شعبها وتتجاهل حقوقهم، مما يدفع هذه التنظيمات والجماعات السنية أن تطالب بحقوقها بشتى الوسائل، حتى إن بعضها أخذ يمارس العنف كما هو حال منظمة جند الله البلوشية.

وحيث إن إيران محاطة بدول سنية، تركيا ودول الخليج العربي، وباكستان وأفغانستان والعراق أيضًا رغم الحكومة الطائفية فهناك التنظيمات السنية والسنة في العراق، وإن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) له موقف واضح منها أيضًا، وهو تنظيم سني على حدود إيران العراقية.

وحيث إن أهل السنة لهم امتدادهم العرقي مع الجوار الجغرافي لإيران، فالتركمان السنة الإيرانيون لهم ارتباط عرقي ولغوي مع تركيا والجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفيتي السابق، وهي دول سنية، وخاصة الجمهوريات الأخيرة بها تنظيمات إسلامية، ولها موقفها ضد إيران، وتتأثر علاقة هذه الدول أحيانًا بالممارسات السلبية الإيرانية تجاه التركمان الإيرانيين، سواء بسبب ضغط الرأي العام فيها، أو لأهداف سياسية يجعلها هي أو تنظيمات داخلية أخرى تمد العون للتركمان الإيرانيين، وتركيا دولة إقليمية محورية ولها علاقاتها الاستراتيجية مع بعض الدول العربية.

---

(١) « جماعة جند الله البلوشية السنية في إيران» مركز بلوشستان للدراسات البلوشية: http://balochistancenter.blogspot.com/2009/07/blog-post_23.html

(٢) «الحركة السنية الأحوازية في كتاب الباحث الفرنسي تييزي كوفيل»(١٣ فبراير ٢٠١٣م). http://alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=6052

وليس غريبًا هذا الموقف؛ لأن إيران نفسها تستعمل الطائفة الشيعية في دول الجوار الجغرافي، وتدعمهم وتحرضهم، وتسعى لتشكيل محاور سياسية واستراتيجية معها (الهلال الشيعي)، كما هو حال تدخلها في العراق (شيعة العراق وإرسال خبراء ومتطوعين وحرس ثوري للقتال في العراق ضد السنة)، وتدخلها في سوريا (دعم نظام الأسد العلوي)، ودعم حزب الله في لبنان، وإثارة الشيعة في البحرين، والتدخل في اليمن من خلال الحوثيين.

إن البلوش السنة الإيرانيين في إقليم بلوشستان لهم امتدادهم العرقي في باكستان وأفغانستان، ونجد أن اضطهاد البلوش في إيران أدى لتشكيل منظمة جند الله التي تجد لها عمقًا استراتيجيًا في منطقة بلوشستان في غرب باكستان، وقد التجأ قائد التنظيم عبد الملك ريغي إلى باكستان بسبب مطاردته، وقد سلمته باكستان في عهد الرئيس الباكستاني آصف زرداري عام ٢٠١٠م إلى إيران، وتم إعدامه من قبل السلطات الإيرانية في ٢٠ يونيو من نفس العام[1].

ويقدر عدد منظمة جند الله بحوالي ٢٠٠٠ مسلح، وهذا يعقّد مشهد إيران الأمني، فقد أصبحت منظمة جند الله شوكة خطيرة ضد أمن إيران، وبسبب اضطهاد قادة التنظيم ومطاردته يدفع ذلك للانتقام من الشيعة في باكستان، ولذا يبقى الحل في يد الحكومة الإيرانية، إذا أرادت أمن الداخل أن تعطي أهل السنة حقوقهم حتى لا تدفع قوى خارجية تستفيد بالتدخل فيها من خلال منظمة جند الله أو غيرها.

وحسب ما قاله روبرت باير عميل الاستخبارات الأمريكية السابق CIA)) والخبير في الشئون الإيرانية: «إن إدارة جورج بوش الابن قد حاولت الاتصال بمنظمة جند الله البلوشية لزعزعة إيران، ولكنها تراجعت عن ذلك -كما يقول باير- خوفًا من انقلاب عناصر التنظيم ضد الولايات المتحدة، وبسبب علاقته كما تعتقد واشنطن مع تنظيم القاعدة، كما يتردد أن جند الله لهم علاقة مع الاستخبارات الباكستانية»[2].

أما أفغانستان على الحدود الشرقية من إيران، فإن حركة طالبان كانت على خلاف مع إيران، فطالبان حركة سنية، وساهمت إيران بالتعاون مع الولايات المتحدة في إسقاط حركة طالبان في أكتوبر ٢٠٠١م، وكانت طالبان عامل قوة لأهل السنة في إيران خاصة في المناطق الشرقية. ومع عودة طالبان والانسحاب الأمريكي من أفغانستان والتفاوض بين طالبان والحكومة الأفغانية يجعل حركة طالبان لها نفوذها في أفغانستان، وعلى خلاف مع الشيعة في أفغانستان، وعليه فإن اضطهاد أهل السنة في إيران يؤدي إلى الاستفادة من طالبان، خاصة ما تردد عن وجود لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في أفغانستان واختطاف بعض الشيعة»[3].

إن اضطهاد أهل السنة في الأحواز، وسياسة إيران الطائفية في العراق، وتسليح الشيعة والحشد الشعبي الشيعي ضد سنة العراق، سيدفع بالضرورة إلى طلب أهل السنة الدعم الإقليمي والدولي لهم.

وأما الحدود الجنوبية الغربية - حيث الخليج العربي والعراق - فإن اضطهاد أهل السنة في الأحواز، وسياسة إيران الطائفية في العراق، وتسليح الشيعة والحشد الشعبي الشيعي ضد سنة العراق، سيدفع بالضرورة إلى طلب أهل السنة الدعم الإقليمي

(١) «جند الله الصداع المزمن في رأس إيران» بوابة الحركات الإسلامية (١٩ أبريل ٢٠١٤م). ((http://www.islamist-movements.com/2473

(٢) المصدر السابق.

(٣) «تنظيم الدولة يختطف عشرات من الشيعة»، BBCARABIC (٤ أبريل ٢٠١٥م)-http://www.bbc.com/arabic/world) news/2015/04/150404_afghanistan_is_group_abduction)

والدولي لهم، ومن الناحية الاستراتيجية فإن استمرار إيران في اضطهاد أهل السنة من شعبها، وفي ظل أنها محاطة بالدول السنية، فلا شك أنها ستكون في مأزق سياسي وأمني، وقد دفعت سياسة إيران الطائفية ضد السنة إلى بروز ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية (وهي سنية) لها موقفها الواضح والصريح من الشيعة، ولذلك فإن سياسة القمع والاضطهاد لأهل السنة سيرتد على إيران في المستقبل.

إن الأحواز منطقة عربية وأراض خصبة، ومياه وفيرة، وأنهار عملاقة، ومعادن ونفط وغاز، وعلى الرغم من تلك الثروات الطبيعية الضخمة، يعيش سكانها العرب السنة وحتى الشيعة منهم تحت وطأة القمع وخط الفقر المدقع! ويبلغ عدد سكان الأحواز بين ٩ و١١ مليون نسمة، وتشير الإحصاءات إلى أن احتياط النفط فيها يبلغ ١٨٣ بليون برميل، بما يقدر بأكثر من ٨٥٪ من موارد إيران النفطية، كما تشير الإحصاءات إلى أن منطقة الأحواز تعد ثاني أكبر احتياط للغاز في العالم بعد روسيا.(١)

ويشير جميل الذيابي في صحيفة الحياة لأهمية منطقة الأحواز لأمن مجلس التعاون الخليجي فيتمنى تصورًا استراتيجيًا بقوله: «طالما أن إيران مستمرة في غيها وتدخلاتها في شؤون دول عربية، يجب أن يقابل مشروعها التوسعي بمشروع مماثل جريء؛ يمكِّن تلك الإمارة العربية من الوقوف على قدميها لمواجهة المشروع الفارسي، بدعم أهلها ورجالاتها الأحرار ماديًا ومعنويًا! باستقلال وقيام إمارة الأحواز ستقوى الشوكة الخليجية العربية، خصوصًا أن غالبية سكانها من قبائل عربية تواقة لمواجهة المشاريع الإيرانية.

طالما أن إيران مستمرة في غيها وتدخلاتها في شؤون دول عربية، يجب أن يقابل مشروعها التوسعي بمشروع مماثل جريء؛ يمكّن إمارة الأحواز العربية من الوقوف على قدميها لمواجهة المشروع الفارسي، وذلك بدعم أهلها ورجالاتها الأحرار ماديًا ومعنويًا!، وعند استقلال وقيام إمارة الأحواز ستقوى الشوكة الخليجية العربية.

وبذلك تكون دول الخليج واجهت الزحف الإيراني بدلاً من المجاملة والمهادنة، أو الهرولة إلى طهران لإجبارها على الانكفاء على نفسها، وتبديد حلمها بقيام دولة فارس الكبرى، ووقف نفوذها المتنامي في سورية ولبنان، واليمن والعراق، خصوصًا الأخيرتين كونهما من دول الجوار الجغرافي»(٢). وهذا يعني أنه إذا كانت إيران تسعى لهلال شيعي، فهناك القوس والهلال السني.

ثامنًا: مستقبل السنة في إيران في ظل المتغيرات الإقليمية:

إن أهل السنة في إيران يشكلون نسبة كبيرة من عدد سكانها، ينتمون إلى معظم العرقيات التي ينتمي لها الشعب الإيراني، وإذا كان الفرس يشكلون الأغلبية العرقية، فهناك من الفرس من ينتمون إلى أهل السنة في إيران.

ويمكن القول بكل ثقة: إن المستقبل في صالح أهل السنة، وعلى الحكومة الإيرانية أن تتعامل مع أهل السنة الذين هم جزء من الشعب الإيراني بتحقيق مطالبهم؛ لأن ذلك ضروري للأمن الإيراني، والاستقرار الداخلي، والوحدة والوطنية، وضروري لعلاقاتها الخارجية مع دول الجوار الجغرافي، وهي دول سنية أيضًا، **وتكمن قوة أهل السنة ومستقبلها في إيران من خلال العوامل التالية:**

١- النمو السكاني لأهل السنة:

رغم اختلاف المصادر حول عدد أهل السنة فبعضهم

(١) جميل الذيابي «الأحواز.. عضوا في مجلس التعاون؟» الحياة (١٧ يونيو ٢٠١٥م). (http://alhayat.com/Opinion/Jameel-Al-Doiabi/3021251/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B2---

(٢) جميل الذيابي، نفس المصدر السابق.

يقدر عددهم بعشرة ملايين، وآخرون من أهل السنة يصلون بالعدد إلى ٢٠ مليون نسمة، فنسبة المواليد بإجماع المصادر - مرتفعة مقارنة بالسكان الشيعة، وهذا ما أعلنه صراحة المراجع الدينية والسياسية، ونادوا بزيادة النسل للشيعة، وعند أهل السنة تصل الزيادة السنوية إلى ٧٪، وحسب المصادر فإنه خلال عقدين أو ثلاثة عقود سيزيد عدد أهل السنة على الشيعة أو على الأقل يعادلهم، وهذا له تبعات سياسية، حتى إن تلاميذ أهل السنة يشكلون ٥٠٪ من التلاميذ في المدارس الإيرانية.

٢- التوزيع الجغرافي لأهل السنة في المناطق الحدودية:

وهذا يجعلهم على اتصال بالدول السنية المجاورة، وارتباطهم العرقي بها، فأقاليم بلوشستان وكردستان تراجع (ذات أغلبة تركمانية)، وأجزاء كبيرة من إقليمي الساحلي وبوشهر تسكنها أغلبية سنية، كما يشهد إقليم الأحواز أو عربستان، الذي تطلق عليه إيران مسمى خوزستان، ومع إحياء الشعور بانتمائهم العربي دفع كثيرًا منهم للتحول إلى المذهب السني.

٣- التحول إلى السنة والجماعة والقنوات الفضائية:

تشهد إيران موجة من التسنن، وكما يقول عايد الشمري المتخصص في الشئون الإيرانية «إيران شهدت مؤخرًا موجة «تسنن» كبيرة في عدة مناطق عربية وفارسية، فالأحواز المحتلة تشهد الآن موجة كبيرة من التسنن، والعودة لمذهب أهل السنة والجماعة؛ بفضل القنوات الموجهة لهذا الهدف، مثل قناتي «وصال وصفا»، وكذلك بسبب وسائل التواصل الاجتماعي والانفتاح الأحوازي على الخليج».(١)

كما أن هناك قنوات بالفارسية أيضًا تدعو للتسنن مثل قناة كلمة، وهناك أستاذة وسفراء ومن الملالي حسب قوله قد تحولوا لمذهب أهل السنة والجماعة.

(١) «الشمري» يكشف لـ «سبق»: موجة «تسنن» لكبار المسئولين الإيرانيين» سبق الإلكترونية (١٩-١-٢٠١٥م)·http://sabq.org/ Mjwgde))

٤- منظمات حقوق الإنسان:

إن العالم قرية كونية، وأصبحت مشكلات حقوق الإنسان عالمية، ولذلك يصعب على الحكومة الإيرانية التكتم على انتهاكات حقوق أهل السنة، فقد انتقدت منظمة «هيومن رايتس ووتش» في ٢٤ يناير ٢٠١١م أزمة حقوق الإنسان في إيران عام ٢٠١٠م، كما أن صحيفة فاينانشال تايمز رصدت تنامي معاناة السنة في إيران، وأشارت إلى أن السنة محرومون من حقوقهم.(٢)

وعندما أعدمت الحكومة الإيرانية الشابة ريحانة جباري السنية المذهب؛ بسبب قتلها رجل اعتدى عليها جنسيًا، أدانت الأمم المتحدة وكثير من الدول هذا الإعدام، وأكدت منظمة العفو الدولية أن محاكمتها غير نزيهة، ووصمة عار جديدة في حصيلة حقوق الإنسان في إيران.(٣)

وعندما أعدمت إيران ستة من السنة الأكراد في مارس ٢٠١٥م، انتقدت منظمات حقوق الإنسان هذا الإعدام؛ حيث قالت شيرين عبادي رئيسة منظمة حقوق الإنسان الإيرانية، الحاصلة على جائزة نوبل للسلام: «إن أسباب إعدام السلطات في طهران ستة من الأكراد، غير متوافقة مع العدالة».(٤)

وكانت السلطات الإيرانية قد اتهمتم بالضلوع بقتل نائب في مجلس الخبراء عن محافظة كردستان، رغم أنهم كانوا في السجن في تلك الفترة، واتهمتم أيضًا بالاتصال بجماعات سلفية؟ ونلاحظ أن الرأي العام الإقليمي والدولي ومؤسسات حقوق الإنسان وحتى

(٢) مصطفى الأحوازي «كيف يتحايل الخامئني مع أهل السنة في إيران». الحقيقة (http://www.haqeeqa.net/Subject.aspx?id=2348)·

(٣) « مقرر أممي مصدوم لإعدام شابة إيرانية سنية»؟ الجزيرة. نت./http://) www.aljazeera.net/news/humanrights/2014/10/28/%D9%)

(٤) «شيرين عبادي: إعدام ستة من السنة في إيران غير منطقي ويفتقد للعدالة». (٦ مارس٢٠١٥م)· (http://altagreer.com/%D8%B4%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D9%8A).

في داخل إيران تنتقد ممارسة الحكومة الإيرانية في انتهاك حقوق أهل السنة فيها.

خاتمة

إن أهل السنة في إيران مكون أساس من مكونات الشعب الإيراني، وهم ينتمون لمختلف المكونات العرقية، وتوزيعهم الجغرافي في مختلف أنحاء إيران، ولهم حقوق كأي مواطن إيراني يجب على الحكومة الإيرانية.

كما بينت الدراسة أن نسبتهم من السكان في ازدياد، ولكن مشاركتهم في السلطات الثلاث لا يتناسب مع عددهم السكاني.

إن إيران عمقها الاستراتيجي ليست روسيا أو الصين، بل عمقها الاستراتيجي هو العالم العربي والإسلامي، وهي دول سنية، وعندما تنتهك إيران حقوق أهل السنة من شعبها، فذلك له تداعيات داخلية وخارجية على الأمن القومي الإيراني، فاحترام أهل السنة ومنحهم حقوقهم في بناء مساجدهم ومدارسهم، وحقهم في المشاركة السياسية، هو تحقيق لأمنها الداخلي، وعندما تضطهدهم تدفعهم للاستعانة بالخارج، أو يستغل ذلك بعض القوى الخارجية، كما تفعل إيران بالتدخل في شئون غيرها تحت شعار دعم الطوائف الشيعية.

وإذا كان وزير الخارجية الإيرانية محمد جواد ظريف يقول: «الجار ثم الدار، وهي توصية أخلاقية ذات رؤية عميقة»[1]، وأن إيران تنشد علاقات طيبة مع جيرانها، وإذا كانت تدعو للوحدة الإسلامية، فالأَوْلى أن تكون الوحدة الداخلية بين شعبها، وخاصة أهل السنة، وأن لا تتدخل في شئون جيرانها، وبالتالي تكون خطوة لعلاقاتها مع الجوار الجغرافي العربي والإسلامي.

---

(١) محمد جواد ظريف «رسالة من إيران» السفير اللبنانية (٢٣ أبريل ٢٠١٥م)، ص٩. (http://assafir.com/Article/5/414886)

معلومات إضافية

أهل السنة والجماعة:

أهل السـنة والجماعة هم الفرقة الناجية والطائفة المنصورة الذين أخبر النبي صلى الله عنهم بأنهم يسـيرون علـى طريقتـه وأصحابه الكرام دون انحراف؛ فهم أهل الإسـلام المتبعون للكتاب والسـنة، المجانبون لطرق أهل الضلال. كما قال صلى الله عليه وسلم: « إن بني إسرائيل افترقوا على إحدى وسبعين فرقة، وتفترق أمتي على ثـلاث وسـبعين فرقة، كلها في النـار إلا واحدة » فقيل له: ما الواحدة ؟ قال: « ما أنـا عليه اليوم وأصحابي « . حديث حسن أخرجه الترمذي وغيره.

وقد سـموا « أهل السـنة » لاستمساكهم واتباعهم لسنة النبي صلى الله عليه وسلم. وسموا بالجماعة ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم في إحدى روايات الحديث السابق: « هم الجماعة »؛ ولأنهم جماعة الإسلام الذي اجتمعوا على الحق ولم يتفرقوا في الدين، وتابعوا منهج أئمة الحق ولم يخرجوا عليه في أي أمر من أمور العقيدة. وهم أهل الأثر أو أهل الحديث أو الطائفة المنصورة أو الفرقة الناجية.

أصول عقيدة أهل السنة والجماعة:

هي أصول الإسـلام الذي هو عقيدة بلا فِرَق ولا طرق، ولذلك فإن قواعد وأصول أهل السـنة والجماعة في مجال التلقي والاستدلال تتمثل في الآتي:

- مصدر العقيدة هو كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وإجماع السلف الصالح.

- كل ما ورد في القرآن الكريم هو شـرع للمسـلمين، وكل ما صَحَّ من سـنة رسـول الله صلى الله عليه وسـلم وجب قبوله وإن كان آحادًا.

- المرجع في فهم الكتاب والسنة هو النصوص التي تبينها، وفهم السلف الصالح ومن سار على منهجهم.

- أصول الدين كلها قد بينها النبي صلى الله عليه وسـلم فليس لأحد، تحت أي سـتار، أن يحدث شـيئًا في الدين زاعمًا أنه منه.

- التسليم لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم ظاهرًا وباطنًا، فلا يعارض شيء من الكتاب أو السنة الصحيحة بقياس ولا ذوق ولا كشفٍ مزعوم ولا قول شيخ موهوم ولا إمام، ولا غير ذلك.

- العقل الصريح موافق للنقل الصحيح ولا تعارض قطعيًا بينهما، وعند توهم التعارض يقدم النقل على العقل.

- يجب الالتزام بالألفاظ الشرعية في العقيدة وتجنب الألفاظ البدعية.

- العصمة ثابتة لرسول الله صلى الله عليه وسلم، والأمة في مجموعها معصومة من الاجتماع على ضلالة، أما آحادها فلا عصمة لأحد منهم، والمرجع عند الخلاف يكون للكتاب والسـنة مع الاعتذار للمخطئ من مجتهدي الأمة.

- الرؤيا الصالحة حق وهي جزء من النبوة، والفراسة الصادقة حق وهي كرامات ومبشرات - بشرط موافقتها

للشرع - غير أنها ليست مصدرًا للعقيدة ولا للتشريع.

- المراء في الدين مذموم والمجادلة بالحسنى مشروعة، ولا يجوز الخوض فيما صح النهي عن الخوض فيه.

- يجب الالتزام بمنهج الوحي في الرد، ولا ترد البدعة ببدعة، ولا يقابل الغلو بالتفريط، ولا العكس.

- كل محدثة في الدين بدعة، وكل بدعة ضلالة، و كل ضلالة في النار.

أهم خصائص وسمات أهل السنة والجماعة:

أهل السنة والجماعة هم الفرقة الناجية، والطائفة المنصورة وكما أن لهم منهجًا اعتقاديًا فإن لهم أيضًا منهجهم وطريقهم الشامل الذي ينتظم فيه كل أمر يحتاجه كل مسلم لأن منهجهم هو الإسلام الشامل الذي شرعه النبي صلى الله عليه وسلم. وهم على تفاوت فيما بينهم، لهم خصائص وسمات تميزهم عن غيرهم منها:

- الاهتمام بكتاب الله: حفظًا وتلاوة، وتفسيرًا، والاهتمام بالحديث: معرفة وفهمًا وتمييزًا لصحيحه من سقيمه، (لأنهما مصدرا التلقي)، مع إتباع العلم بالعمل.

- الدخول في الدّين كله، والإيمان بالكتاب كله، فيؤمنون بنصوص الوعد، ونصوص الوعيد، وبنصوص الإثبات، ونصوص التنزيه ويجمعون بين الإيمان بقدر الله، وإثبات إرادة العبد، ومشيئته، وفعله، كما يجمعون بين العلم والعبادة، وبين القُوّة والرحمة، وبين العمل مع الأخذ بالأسباب وبين الزهد.

- الاتباع، وترك الابتداع، والاجتماع ونبذ الفرقة والاختلاف في الدين.

- الاقتداء والاهتداء بأئمة الهدى العدول، المقتدى بهم في العلم والعمل والدعوة من الصحابة ومن سار على نهجهم، ومجانبة من خالف سبيلهم.

- التوسط: فَهُمْ في الاعتقاد وسط بين فرق الغلو وفرق التفريط، وهم في الأعمال والسلوك وسط بين المُفرطين والمفرِطين.

- الحرص على جمع كلمة المسلمين على الحقّ وتوحيد صفوفهم على التوحيد والاتباع، وإبعاد كل أسباب النزاع والخلاف بينهم.

- ومن هنا لا يتميزون عن الأمة في أصول الدين باسم سوى السنة والجماعة، ولا يوالون ولا يعادون، على رابطة سوى الإسلام والسنة.

- يقومون بالدعوة إلى الله الشاملة لكل شيء في العقائد والعبادات وفي السلوك والأخلاق وفي كل أمور الحياة وبيان ما يحتاجه كل مسلم كما أنهم يحذرون من النظرة التجزيئية للدين فينصرون الواجبات والسنن كما ينصرون أمور العقائد والأمور الفرعية، ويعلمون أن وسائل الدعوة متجددة فيستفيدون من كل ما جد وظهر ما دام مشروعًا. والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر بما يوجبه الشرع، والجهاد وإحياء السنة، والعمل لتجديد الدين، وإقامة شرع الله وحكمه في كل صغيرة وكبيرة ويحذرون من التحاكم إلى الطاغوت أو إلى غير ما أنزل الله.

- الإنصاف والعدل: فهم يراعون حق الله - تعالى - لا حقّ النفس أو الطائفة، ولهذا لا يغلون في مُوالٍ، ولا يجورون على معاد، ولا يغمطون ذا فضل فضله أيًا كان، ومع ذلك فهم لا يقدسون الأئمة والرجال على أنهم معصومون، وقاعدتهم في ذلك: كلٌّ يؤخذ من قوله ويرد إلا النبي صلى الله عليه وسلم، وأنه لا عصمة إلا للوحي وإجماع السلف.

- يقبلون فيما بينهم تعدد الاجتهادات في بعض المسائل التي نقل عن السلف الصالح النزاع فيها دون أن يُضلل المخالف في هذه المسائل فهم عالمون بآداب الخلاف التي أرشدهم إليها ربهم جلّ وعلا ونبيهم صلى الله عليه وسلم.

- يعتنون بالمصالح والمفاسد ويراعونها، ويعلمون أن الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتعطيل المفاسد وتقليلها، حيث درء المفاسد مقدم على جلب المصالح.

- أن لهم موقفًا من الفتن عامة: ففي الابتلاء يقومون بما أوجب الله تعالى تجاه هذا الابتلاء.

- وفي فتنة الكفر يحاربون الكفر ووسائله الموصلة إليه بالحجة والبيان والسيف والسنان بحسب الحاجة والاستطاعة.

- وفي الفتنة يرون أن السلامة لا يعدلها شيء والقعود أسلم، إلا إذا تبين لهم الحق وظهر بالأدلة الشرعية فإنهم ينصرونه ويعينونه بما استطاعوا.

- يرون أن أصحاب البدع متفاوتون قربًا وبعدًا عن السنة، فيُعامل كل بما يستحق، ومن هنا انقسمت البدع إلى: بدع لا خلاف في عدم تكفير أصحابها مثل المرجئة والشيعة المفضلة، وبدع هناك خلاف في تكفير أو عدم تكفير أصحابها مثل الخوارج والروافض، وبدع لا خلاف في تكفير أصحابها بإطلاق مثل الجهمية المحضة.

- يفرقون بين الحكم المطلق على أصحاب البدع عامة بالمعصية أو الفسق أو الكفر، وبين الحكم على المعين حتى يبين له مجانبة قوله للسنة وذلك بإقامة الحجة وإزالة الشبهة.

- ولا يجوزون تكفير أو تفسيق أو حتى تأثيم علماء المسلمين لاجتهاد خاطئ أو تأويل بعيد خاصة في المسائل المختلف فيها.

- يفرقون في المعاملة بين المستتر ببدعته والمظهر لها والداعي إليها.

- يفرقون بين المبتدعة من أهل القبلة مهما كان حجم بدعتهم وبين من عُلم كفره بالاضطرار من دين الإسلام كالمشركين وأهل الكتاب، وهذا في الحكم الظاهر على العموم، مع علمهم أن كثيرًا من أهل البدع منافقون وزنادقة في الباطن.

- يقومون بالواجب تجاه أهل البدع ببيان حالهم، والتحذير منهم، وإظهار السنة وتعريف المسلمين بها، وقمع البدع بما يوجبه الشرع من ضوابط.

- يصلون الجمع والجماعات والأعياد خلف الإمام مستور الحال ما لم يظهر منه بدعة أو فجور فلا يردون بدعة ببدعة.

- لا يُجـوزون الصلاة خلف مـن يظهر البدعة أو الفجور مع إمكانها خلف غيره، وإن وقعت صحت، ويُؤَثِّمون فاعلها إلا إذا قُصد دفع مفسـدة أعظم، فإن لم يوجد إلا مثله، أو شـرٌّ منه جازت خلفه، ولا يجوز تركها، ومن حُكِمَ بكفره فلا تصح الصلاة خلفه.

- فِرقُ أهل القبلة الخارجة عن السنة متوعدون بالهلاك والنار، وحكمهم حكم عامة أهل الوعيد، إلا من كان منهم كافرًا في الباطن.

- كل من يعتقد بأصول أهل السنة والجماعة ويعمل على هديها فهو من أهل السنة ولو وقع في بعض الأخطاء التي يُبدّع من خالف فيها.

الجماعة والإمامة:

- الجماعة هم أصحاب النبي صلى الله عليه وسـلم، والتابعون لهم بإحسـان، المتمسـكون بآثارهم إلى يوم القيامة، وهم الفرقة الناجية.

- وكل من التزم بمنهجهم فهو من الجماعة، وإن أخطأ في بعض الجزئيات.

- لا يجوز التفرّق في الدين، ولا الفتنة بين المسلمين، ويجب ردّ ما اختلف فيه المسلمون إلى كتاب الله، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وما كان عليه السلف الصالح.

- مـن خـرج عن الجماعة وجب نصحه، ودعوته، ومجادلته بالتي هي أحسـن، وإقامة الحجة عليه، فإن تاب وإلا عوقب بما يستحق شرعًا.

- إنمـا يجـب حمل الناس على الجُمَل الثابتة بالكتاب، والسـنة، والإجماع، ولا يجوز امتحان عامة المسـلمين بالأمور الدقيقة، والمعاني العميقة.

- الأصل في جميع المسـلمين سـلامة القصـد المعتقد، حتى يظهر خلاف ذلك، والأصـل حمل كلامهم على المحمل الحسن، ومن ظهر عناده وسوء قصده فلا يجوز تكلّف التأويلات له.

- الإمامـة الكبـرى تثبت بإجماع الأمة، أو بيعة ذوي الحل والعقد منهم، ومن تغلّب حتى اجتمعت عليه الكلمة وجبت طاعته بالمعروف، ومناصحته، وحرم الخـروج عليه إلا إذا ظهر منه كفر بواح فيه من الله برهان.وكانت عند الخارجين القدرة على ذلك.

- الصحابة الكرام كلهم عدول، وهم أفضل هذه الأمة، والشهادة لهم بالإيمان والفضل أصل قطعي معلوم من الديـن بالضـرورة، ومحبّتهم دين وإيمان، وبغضهم كفر ونفاق، مع الكفّ عما شـجر بينهم، وترك الخوض فيما يقدح في قدرهم.

وأفضلهم أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، وهم الخلفاء الراشدون. وتثبت خلافة كل منهم حسب ترتيبهم.

- من الدين محبة آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وتولّيهم، وتعظيم قدر أزواجه - أمهات المؤمنين، ومعرفة فضلهن، ومحبة أئمة السلف، وعلماء السنة والتابعين لهم بإحسان ومجانبة أهل البدع والأهواء.

- الجهاد في سبيل الله ذورة سنامِ الإسلام، وهو ماضٍ إلى قيام الساعة.

- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أعظم شعائر الإسلام. وأسباب حفظ جماعته، وهما يجبان بحسب الطاقة، والمصلحة معتبرة في ذلك

المصادر:

١- مجلة البحوث الإسلامية، (٧٦/ ١٨٧- ١٨٠).

٢- تعريف أهل السنة والجماعة، جامعة أم القرى، على الرابط التالي:

https://uqu.edu.sa/page/ar/33813

قضية الأحواز العربية في إيران.. بين تحرير الأرض وتحرير الإنسان



محمد مجيد الأحوازي - مصعب حسن

ملخص الدراسة

التاريخ يُذكرنا بأن منطقة الأحواز عندما تقع تحت يد المحتل الأجنبي يكون المشرق العربي في خطر، وهناك أمثلة كثيرة في صفحات التاريخ، فالساسانيون دخلوا من الأحواز، ثم احتلوا العراق، ولو لم تسيطر الدولة الفارسية في وقتنا الحالي على أرض الأحواز بما تمتلك من ثروات هائلة؛ لما استطاعت أن تغذي وتمول الكثير من المجاميع الموالية لها في الأوطان العربية؛ حيث إن ٩٠٪ من النفط الإيراني ينتج في أرض الأحواز، بالإضافة إلى خمسة أنهار كبيرة تؤمن ثلثي احتياجات الدولة الفارسية المائية، كما تؤمن لها ما يُعادل ٥٠٪ من المنتجات الزراعية.

كل هذه الموارد والثروات تُستخرَج من أراض عربية محتلة، وفي نفس الوقت تُستخدَم للعبث في دول الجوار وهي الأمة العربية، لذا على كل الدول العربية التي تبحث في الحصول على الأمن والأمان في أراضيها أن تطبقٍ مقولة سيدنا عمر الفاروق -رضي الله عنه- حين قال: «اللهم اجعل بيننا وبين الفرس جبلاً من نار».

إذن في ظل ما جاء في هذه الدراسة من حقائق تأريخية وأهمية استراتيجية واقتصادية للأحواز العربية المحتلة نستطيع وبكل ثقة أن نجزم أن العرب لو امتلكوا الشعب العربي الأحوازي، وما يمتلكه هذا الشعب العربي من ثروات وغير ذلك؛ سيستطيعون القضاء على أهم دولة معتدية، وهي الدولة الفارسية التي تمادت في التدمير والعبث بالأوطان العربية واحدة تلو الأخرى.

ينبغي أن يكون تعامل المؤسسات العربية الرسمية مع الأحواز كأرض محتلة، وليس مجرد شأن داخلي إيراني، وقد قام التليفزيون السعودي الرسمي ببث عمليات للمقاومة الأحوازية في ٢٠١٥م، واصفًا إيران بالاحتلال الفارسي. ودعم جماعات المقاومة الأحوازية إعلاميًا، وفتح أفق الدعم أمامها، والتحرك داخل الدول العربية. وإدراج الأحواز على جداول عمل جامعة الدول العربية كقضية عربية رئيسة تهم كل العرب. وعدم التضييق على النشطاء الأحوازيين داخل الدول العربية. وتوفير فرص عمل للشباب الأحوازي الفقير، واستقدامهم داخل الدول العربية لربطهم بثقافتهم العربية.



قضية الأحواز العربية في إيران.. بين تحرير الأرض وتحرير الإنسان

محمد مجيد الأحوازي - مصعب حسن

مقدمة:

لقد مر إقليم الأحواز بمراحل تاريخية متعددة بدءًا بالعصور التاريخية الأولى، ونزول الشعب العيلامي عليها واستيطانه لها، مرورًا بالفتح الإسلامي على يد الخلفاء الراشدين سيدنا أبي بكر ثم من بعد سيدنا عمر بن الخطاب، وبالتالي دخول الإسلام إلى إقليم الأحواز ونشر الدعوة الإسلامية، ثم مِن بعدها الدولة الأسدية والمشعشعة، والتي أحكمت سيطرتها على إقليم الأحواز بشكل قانوني، ونشرت سيادتها عليه داخليًا وخارجيًا وانتهاء بعهد الدولة الكعبية، الدولة التي كانت تطمح إلى وحدة عربية تجمع الأوطان العربية في بوتقة واحدة لمواجهة الأخطار التي كانت تحيط أمتنا العربية، وبما أنها كانت وما زالت تتمتع بموقع استراتيجي ووفرة مواردها، وثرواتها الطبيعية.

وبالتالي فهي تمتلك مقومات كثيرة في تقوية المواقف العربية في وجه الطامعين آنذاك، مما أثار حفيظة المستعمر البريطاني الذي تعاون مع الدولة الفارسية (إيران) على الكيد بإمارة الأحواز العربية وشيخها آنذاك الشيخ خزعل الكعبي، وتقويض إمارته، وفتح المجال حتى تتسلط الدولة الفارسية على مقدرات شعب من شعوب الدولة العربية، وفصله عن عمقه الحقيقي وأمته العربية.

ومن خلال هذا البحث سوف يتم عرض موجز لتاريخ إقليم الأحواز منذ بدايته وحتى وقوعه تحت سطوة الاحتلال الإيراني؛ لنشهد الوقائع والأحداث التي جرت خلال تلك الفترات، وانتقال الحكم داخل إقليم الأحواز من دولة إلى أخرى، وأهم الأسباب التي أدت في النهاية إلى وقوع هذا الإقليم تحت مظلة الاحتلال الإيراني موضحين الخطوات التي اتُّخذت لتحقيق ذلك، والتي بدأت معها القضية الأحوازية، وفي النهاية سوف نستعرض الوضع القانوني الحالي للقضية الأحوازية.

أولاً: الجذور العربية لإقليم الأحواز:

في فجر التاريخ لم يكن هناك ما يسمى بإقليم الأحواز؛ حيث كانت تغمره مياه الخليج العربي، ولكن منذ الألف الثالث قبل الميلاد عندما انحسرت مياه الخليج ظهر هذا الإقليم، وبدأ في استيطانه شعب أطلق عليه الشعب العيلامي، وقد خضع في بداية الأمر لسلطان المملكة الأكادية في منطقة جنوب العراق، ولكن هذا الخضوع لم يستمر طويلاً؛ حيث قام العيلاميون بثورات وغارات على المدن الأكادية.

وبمرور الأيام زادت قوتهم وضعفت المملكة الأكادية وفي عام ٢٣٢٠ ق.م استطاع العيلاميون اكتساح المملكة الأكادية واحتلال عاصمتها، ومن هنا نشأت المملكة العيلامية والتي سيطرت فيما بعد على كافة الأقوام

السامية التي اتخذت من الأحواز موطنًا لها، ومع قيام المملكة البابلية في العراق سنة ٢٢٠٠ ق.م كانت بداية المنازعات بينها وبين المملكة العيلامية؛ حيث كانت كل مملكة تريد إخضاع الأخرى تحت سيطرتها، ولكن انتهت تلك المنازعات عام ٢٠٩٤ق.م بخضوع المملكة العيلامية لصالح المملكة البابلية، والتي كانت قد سيطرت على منطقة الخليج العربي.

لكن سرعان ما استردت مملكة العيلامية قوتها وأعلنت استقلالها خلال مرحلة ضعف المملكة البابلية وقيام المملكة الآشورية في شمال العراق، ولكن عندما سيطرت المملكة الآشورية هاجموا مملكة عيلام، واحتلوا عاصمتها سنة ٦٤٦ ق.م، وأسروا معظم سكانها ونهبوا أراضيها وثرواتها، بهذا تحطمت مملكة عيلام بشكل نهائي.

والتاريخ يذكر أن حكم الآشوريين لإقليم الأحواز لم يدم لفترات طويلة؛ حيث استطاع الكلدانيون [وهم القبائل السامية التي هاجرت من شبه الجزيرة العربية إلى العراق] والميديون [وهم القبائل الآرية التي استوطنت في منطقة شرق بحر قزوين] في عام ٦٠٦ ق.م القضاء على المملكة الآشورية، وتقسيم أراضيها بينهما؛ حيث أخذ الميديون الجزء الشمالي من المملكة الآشورية وأخذ الكلدانيون الجزء الجنوبي والذي كان من بينه إقليم الأحواز.

ولقد ظهر أول كيان مستقر للقبائل الفارسية الرحل حين استطاع القائد كورش الأكبر توحيدها مع القبائل الميدية عام ٥٤٦ ق.م حيث استولى على العرش وأقام الأسرة الأخمينية، وقد تميز هذا الحكم عن غيره بتقسيم الأراضي الخاصة بالمملكة الأخمينية إلى عدة أقاليم ومقاطعات؛ حيث تولى كل حاكم عام يعينه الأخميني لحكم كل إقليم أو مقاطعة؛ حيث يكون مسئولاً أمامه عن كافة الأمور المتعلقة بالإقليم أو المقاطعة التي تحت حكمه، وأطلق لهم عنان الحكم، فكان لا يتدخل في العادات والثقافة المجتمعية الخاصة بوراثة حكم الأخمينية، وهذا ما أكد على أن غزو المملكة الأخمينية لإقليم الأحواز لم يغير في نظام الحكم شيئًا لهذا الإقليم؛ حيث ظل الساميون (العرب) في تطبيق قوانينهم البابلية والتمتع باستقلالهم الذاتي، بل إن الأخمينيين لم يحاولوا فرض ديانتهم الزرادشتية على سكان إقليم الأحواز، بل تركوا لهم الحرية، ولكن لم يستمر الحكم البابلي لإقليم الأحواز عندما قام الإسكندر الأكبر المقدوني بتحقيق الانتصار على الجيش الأخميني في معركة أربيلا وذلك عام ٣٣١ ق.م وبعد وفاة الإسكندر الأكبر تقسمت إمبراطوريته على قوات جيشه وخضع إقليم الأحواز للأسرة السلوقية، والتي تم القضاء عليها من قبل قبائل البارثيون عام ١٢٦ ق.م والاستيلاء على كافة الأقاليم التي كانت تحت سيطرتها ومن بينهم إقليم الأحواز.

> **ظهر أول كيان مستقر للقبائل الفارسية الرحل حين استطاع القائد كورش الأكبر توحيدها مع القبائل الميدية عام ٥٤٦ ق.م حيث استولى على العرش وأقام الأسرة الأخمينية، وقد تميز هذا الحكم عن غيره بتقسيم الأراضي الخاصة بالمملكة الأخمينية إلى عدة أقاليم ومقاطعات.**

وقد رأى سلطان المملكة البارثية أنه من الأفضل أن يقتصر على التزام حكام تلك الأقاليم بدفع ضرائب سنوية له؛ مقابل تمتعهم بالاستقلال الذاتي، ولكن أيضًا لم يستمر حكم البارثيون حيث قضت عليهم الأسرة الساسانية عام ٢٢٦م، ولكن لم تفرض تلك الأسرة سيطرتها على إقليم الأحواز إلا في عام ٢٤٥م، ولكنها قوبلت بمقاومة كبيرة وثورات مستمرة الذي دفع الأسرة الساسانية إلى توجيه ضربات عسكرية موجعة لهذا الإقليم؛ للتصدي لتلك الثورات، ولكنها لم تستطع أن تخمد شعلة تلك الثورات، وهنا أيقنت الأسرة الساسانية عدم قدرتها على حكم الساميين العرب، فسمحت لهم ببناء وإنشاء العديد من الإمارات، وأن يتمتعوا باستقلال ذاتي وذلك بمقابل دفع ضريبة سنوية للأسرة الساسانية.

الأحواز في عهد الدولة الإسلامية:

مع ظهور الإسلام وقيام الدولة الإسلامية بدأ الصراع بينها وبين الأسرة الساسانية، فلم يكتفِ الملك الساساني برفض دعوة النبي -صلى الله عليه وسلم- للدخول في الإسلام، بل أنه أمر حاكمه في اليمن بمحاربة المسلمين، مما دفع المسلمين الأوائل في العراق إلى مهاجمة الحملات العسكرية الإيرانية، ولكن لم تنجح تلك الحملات فأرسل إليها سيدنا أبو بكر الصديق -رضي الله عنه- عددًا من المجاهدين إلى العراق بقيادة خالد بن الوليد.

وعندما تولى سيدنا عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- الخلافة أرسل الجيوش الإسلامية بقيادة سعد بن أبي وقاص لمحاربة الفرس، واستطاع جيش المسلمين في معركة القادسية إلحاق الهزيمة بالجيش الساساني وذلك عام ٦٣٦م، مما دفع الملك الساساني للهروب إلى إقليم الأحواز، ولم تتوقف جيوش المسلمين بعد ذلك واستمروا في فتح مدن وأقاليم العراق حتى تمكنوا أن يُخضعوها جميعًا تحت سيطرة الدولة الإسلامية، وبقيام الإمبراطورية العربية الإسلامية لم يعد إقليم الأحواز ذا حدود تفصله عن باقي الأقاليم؛ حيث أصبحت كافة تلك الأقاليم جزءًا من الوحدة السياسية والدينية تحت حكم الخلفاء الراشدين منذ عام ٦٣٧م وحتى عام ١٢٥٨م إلى أن وصل المغول، وأسقطوا دولة الخلافة ببغداد.

الأحواز في عهد الدولة المشعشعية:

عاد إقليم الأحواز مرة أخرى للحكم العربي بعد قيام الأسرة المشعشعية العربية في مدينة الحويزة عام ١٤٣٦م، وتولى محمد بن فلاح الحكم في الإقليم والذي ظهر في واسط جنوب العراق، وبدأ عام ١٤١٢م يبشر، بالمهدي المنتظر، واستطاع هزيمة الوالي التركماني للأحواز وبسط سيادته على إقليم الأحواز والبصرة وواسط، وظهر عداء واضح بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية؛ حيث حاولت كلّ منهما الاستيلاء على العراق والأحواز، وعندما أصبحت الدولة المشعشعية ملجأ لعداء الدولة العثمانية قامت الدولة العثمانية باحتلال مدينة بغداد عام ١٥٤١م واحتلال البصرة، ولكنها عندما حاولت أن تحتل إقليم الأحواز انهزمت أمام الجيوش المشعشعية واضطرت للانسحاب من بغداد، وأصبح نفوذ الوالي العثماني يقتصر على مدينة البصرة والمنطقة المحيطة بها فقط.

وفي عهد مبارك بن مطلب حاكم الدولة المشعشعية استطاع فرض سيطرته على كافة أنحاء إقليم الأحواز وطرد الجيش الإيراني من مدنه الشمالية، وفي عهد منصور بن مطلب قام شقيقه عبد الله بالاستعانة بالجيش الصفوي لمساعدته في تولي العرش مما دفع منصور إلى الانسحاب من إقليم الأحواز إلى مدينة البصرة، وبعد هزيمة الجيش الصفوي على يد الجيش العثماني استطاع منصور بن مطلب استرداد سيطرته على إقليم الأحواز.

ولم تستطع بعدها الدولة الصفوية التدخل عسكريًا في الأحواز؛ بسبب خوفها من الجيوش العثمانية التي كانت تساند الجيش المشعشعي، بعد ذلك قام بركة بن منصور بخلع والده لتولي الحكم من بعده، إلا أن الشعب الأحوازي لم يقبله إلى بعد أن تعهد بالسماح بدخول الجنود الإيرانيين إلى الأحواز، ولكنه تخلى عن وعده مما دفع الشعب الأحوازي إلى الثورة عليه وخلعه من العرش عام ١٦٥٠م.

وتولى العرش بعده علي بن خلف بن مطلب، ولقد انهارت الدول الصفوية عام ١٧٢٢م بعد هجوم الأفغان عليها، وعلى الرغم من احتلالهم لإيران واتفاقهم مع الدولة العثمانية على حكمها، إلا أنهم لم يستطيعوا الاستحواذ على إقليم الأحواز، وفي عام ١٧٢٤م انتهى حكم الدولة المشعشعية عندما استطاعت الدولة الكعبية بسط نفوذها على كافة نواحي إقليم الأحواز،

وهـذا ما دفع الدولة العثمانية إلى عقد معاهدة أطلق عليها «أمير أشرف» مع الدول الأفغانية.

ووفقًا لتلك الاتفاقية تقدم الجيش العثماني لاحتلال شـمال إقليم الأحواز، ولكن بسبب قوة الدولة الكعبية اقتصر نفـوذ الدولـة العثمانية على مدينـة الحويزة وحدهـا، ولكـن عندما تولـى مطلب بـن محمد كان متخوفًـا من نفوذ الدولـة الكعبية، فقام بنقل عاصمة دولته إلى مدينة «تستر» الموجودة في أقصى شمال الأحواز، ولقد انتهت الدولة المشعشـعية بشكل نهائي عندمـا قـام مطلب بـن محمد بمسـاعدة الجيـش العثمانـي بالهجوم على مدينـة الفلاحّية عاصمـة الكعبييـن والتـي أدت إلى هزيمـة الجيـوش العثمانية مما زاد من نفوذ الدولة الكعبية، وسـيطرتها على إقليـم الأحواز بالكامل.

الجديـر ذكره هنـا أن الوضع القانونـي لإقليم الأحواز في تلك الحقبـة التاريخية لم يكن إقليمًا تابعًـا لدولـة أجنبيـة؛ حيث إن الدولة المشعشـعية قد مارست سـيادتها بالكامل على إقليـم الأحواز داخليًا وخارجيًـا بعلم واعتراف الدولة العثمانيـة والدولة الإيرانية، تمثلت مظاهر السـيادة المشعشعية الداخلية على كافة أنحاء إقليم الأحواز من خلال السـلطان الأعلى للأمير المشعشعي، والذي كان يعين الحكام الذين يقوموا بإدارة وحكم جهات الإقليم الأحوازي المتعددة.

وعلـى الرغم من أن الحكم المشعشـعي كان حكمًا وراثيًا إلا أن الشعب الأحوازي كان يقوم بالمشاركة في مسـألة اختيار الحاكم من بين أفراد العائلة الحاكمة، كما قامت الدول المشعشـعية بسـك عملة خاصة بها بأمـر من الأمير المشعشـعي، ولم يقتصـر تداول تلك العملة على الإقليم الأحوازي بل تم تداولها في الأقاليم المجاورة، كما أن الدولة المشعشـعية كانت تفرض على سكان الإقليم ضرائب يتم دفعها لخزانة الدولة.

على الرغم من أن الحكم المشعشعي كان حكمًا وراثيًا إلا أن الشعب الأحوازي كان يقوم بالمشاركة في مسألة اختيار الحاكم من بين أفراد العائلة الحاكمة، كما قامت الدول المشعشعية بسك عملة خاصة بها وكانت تفرض على سكان الإقليم ضرائب يتم دفعها لخزانة الدولة.

أمـا بالنسـبة لمظاهـر السـيادة الخارجيـة لدولة المشعشـعية علـى إقليم الأحـواز فقد تمثلـت في أن الدولة المشعشعية قد مارست العلاقات الخارجية مع الدول المحيطة بها، من إرسـال وفود وتبادل سفارات ومراسـلات، فمنـذ بداية نشـأة الدولة المشعشـعية كان لها سـفير مقيم في بـلاط الدولة الصفوية، هذا بالإضافـة إلى وجود علاقات ومراسـلات بين الدولة المشعشـعية والدولتين العثمانية والبرتغالية.

بعد دولـة المشعشـعين توالت على الأحواز إمارات عدة، ومنها إمارة كعـب آلبوناصر(١٦٩٠ م) وإمارة كعب آلبوكاسب (١٨٣٢م) وإمارة القواسـم وإمارة المنصور وإمـارة آلبوعلي وإمـارة المرازيق وإمارة بنو حماد وإمارة العبادلة، هـذه الإمـارات العربية حافظت على عروبة الأحواز رغم الأطماع الفارسية، واستطاعت أن تحافظ على اسـتقلالها ضد المستعمرين في ذلك الوقت حتى عام ١٩٢٥م.

الأحواز في عهد الكعبيين:

قامـت إمـارة الكعبيين في الأحواز فـي عام١٦٩٠م على يد الشـيخ ناصر بن محمد الكعبي، وسميت هذه الإمارة على اسـمه إمارة -آلبوناصر- وانتهت في عام ١٩٢٥م على يد الشيخ خزعل بن مرداو الكعبي.

يعتبر سـلمان بن سلطان بن ناصر من أقوى الأمراء العـرب الذين حكموا هذه الإمـارة؛ حيث رأت الإمارة فـي عهـده الإصـلاح والتقـدم والعمران، كما أنشـأ الشيخ سـلمان الكعبي أسطولاً بحريًا جاب مياه شط

العرب والخليج العربي، حيث أرهب أساطيل الإنجليز والفرس والعثمانيين في آن واحد.

بعد أن انتقل آلبوناصر من مدينة القبان إلى الفلاحية تخلفت ثلاث أسر كعبية هما آل نصار، آل دريس، آلبوكاسب. وبقوا قاطنين على ضفاف نهر كارون في جزئه الجنوبي وشط العرب فانقسمت بني كعب إلى قسمين قسم منهم في الفلاحية والآخر في جزيرة عبادان ومدينة المحمرة.

ومن نتائج هذا الانقسامات تلاشت قوة كعب التي لعبت دورًا إيجابيًا في حكم إمارة الأحواز وفي منطقة الخليج العربي، وحل محلها فخذ آخر منها يسمى بقبيلة آلبوكاسب والتي أسست إمارة المحمرة العربية.

كانت الدولة الكعبية تدعو إلى ضرورة الوحدة العربية، مما أصبح يهدد الاستعمار البريطاني [حيث كانت بريطانيا في ذلك الوقت تحكم سيطرتها على دول الخليج العربي] والذي كان يدعم فكرة تقسيم الوطن العربي إلى أجزاء ليسهل السيطرة عليه مما دفع بريطانيا إلى الاتفاق مع الدولة الإيرانية على إقصاء أمير الأحواز، وضم الإقليم الأحوازي إلى الإقليم الإيراني، مما يحقق المصالح البريطانية.

وقد تم تنفيذ هذا الاتفاق بعدة خطوات كانت الخطوة الأولي عن طريق بث الفرقة الأحواز، مما جعلهم يحرضون عبود ابن أخ أمير الأحواز وإغراءه بأنه سوف يكون نائب الحكومة الإيرانية في الأحواز، لكن شيخ خزعل أرسل للحكومة الفارسية إنذارًا بعدم تدخلها في شئون الدولة الكعبية.

ثم بدأت الخطوة الثانية وهي اللجوء إلى التفرقة المذهبية على أساس أن أمير الأحواز قد كفر بالدين عندما قام بالدعوة إلى الوحدة العربية التي تهدف إلى وضع الأحواز (الشيعة) تحت الحكم العربي السني، وفي هذه المرحلة نجحت المكيدة بشكل كبير ولاقت ردود فعل تمثلت في المظاهرات في أنحاء متفرقة من إقليم الأحواز، فتقدم الجيش الإيراني على ذلك وأحتل مدينة دزفول وتستر عام ١٩٢٤م، وعندما علم أمير الأحواز كاد أن يأمر الجيش الكعبي بمقاومة الهجوم إلا أن الإنجليز تدخلوا وأقنعوه بأن الجيش الإيراني تدخل واحتل هاتين المدينتين لإحكام السيطرة على المظاهرات المعادية له، وأنه من مصلحته عدم الاصطدام مع هذا الجيش، وأنه سوف ينسحب من تلقاء نفسه حالما استقرت الأمور داخل الإقليم وعادت إلى طبيعتها، بينما كانت بريطانيا تبحث من وراء ظهره مصالحها في كسب الدولة الفارسية كي تكون سدًا منيعًا أمام التوسع القوة المتنامية المتمثلة بالاتحاد السوفيتي.

لذلك انتهز رضا خان الفرصة، واشترط على بريطانيا التخلي عن حماية شيخ خزعل وإمارته ليتمكن من السيطرة عليه عسكريًا، وقد استجابت بريطانيا لطلبه ومهدت القضاء على الحكم العربي في إقليم الأحواز بمكيدة تم خلالها أسر الشيخ خزعل واقتياده إلى طهران.

منذ الاحتلال الفارسي لأرض الأحواز واعتقال آخر حكامها الشيخ خزعل؛ فإن الشعب العربي في الأحواز لم يستسلم لهذا الغزو، وإنما قام بالعديد من الثورات والانتفاضات بدأت بثورة القلمان بعد شهور قليلة من الاحتلال، وآخرها انتفاضة نسيان ٢٠٠٥م.

جغرافية الأحواز: المناخ، الأنهار، المدن:

تبلغ المساحة الأحواز العربية المحتلة ٣٤٥ ألف كيلو متر مربع، ولكن دولة الاحتلال الفارسي عمدت إلى اغتصاب مساحات كبيرة من هذه الأرض العربية، وضمها إلى مناطق فارسية مجاورة لإقليم الأحواز؛ بهدف تقليص مساحته، وهذه السياسة بدأت من عام ١٩٣٦م لغاية يومنا هذا.

يحد الأحواز من الغرب العراق ومن الجنوب والجنوب الغربي الخليج العربي، ومن الشمال والشرق والجنوب الشرقي جبال زاجروس التي تعتبر والفاصل الطبيعي بين الأحواز والدولة الفارسية (إيران).

الأحواز يعتبر كذلك الحاجز الفاصل بين الوطن العربي والقسم غير العربي أو بلاد فارس، وهو امتداد طبيعي لسهول وادي الرافدين متصلاً به من الناحية الجغرافية والاقتصادية والطبيعية والبشرية والتاريخية.

مناخ أرض الأحواز المحتلة مشابه تمامًا مع سهول بلاد الرافدين، ومختلفة تمامًا مع بلاد فارس، وأكدها أرنولد ولسن في كتابه (ص٩٨)، حينما زار إقليم الأحواز في ذلك الحين، وقال: «إن عربستان تختلف تمامًا عن إيران اختلاف ألمانيا عن إسبانيا»، وهذا الاختلاف ليس فقط يشمل جغرافية إقليم الأحواز، بل يشمل الثقافة واللغة، والعادات والتقاليد، والتاريخ والسكان، وخصوبة الأرض والحاصلات الزراعية.

المدن الأحوازية:

في الأحواز يوجد أكثر من ١٠٠ مدينة كبيرة وصغيرة وأكثر من ثمانية آلاف قرية منتشرة في كل القُطر الأحوازي، وأهم مدن الأحواز: مدينة الأحواز عاصمة القطر، عبادان، المحمرة، الخفاجية، السوس، الصالحية، دسبول، مسجد سليمان، بندر بوشاهر (بوشهر)، بندر لنجة، ديلم، الفلاحية، الحويزة، البسيتين، الدورق، الحميدية و...

كما أن الله سبحانه منَّ على الشعب العربي الأحوازي بأنهار كبيرة ومتدفقة تجري في هذه الأرض في مختلف فصول السنة كنهر الكارون (دجيل الأحواز)، نهر الدز، نهر الكرخة، نهر الجراحي، نهر شطيط، وتعتبر هذه الأنهار المصدر الأساس للإنسان الأحوازي لكن دولة الاحتلال الفارسي عمدت في الآونة الأخيرة إلى تحريف النهر من مصباتها إلى المدن الفارسية، وحاليًا شهد الأحواز حالة من التصحر وأوشكت الأنهار على التجفف بسبب السياسات الخطيرة التي تنتهجها الدولة الفارسية لأهداف سياسية، ومنها تهجير المواطن الأحوازي، وتغيير التركيبة السكانية في الأحواز لصالح المستوطنين الفرس.

ثانيًا: أهمية الأحواز:

- الثروات الأحوازية ودورها في تقوية أركان اقتصاد إيران:

أهمية الأحواز تكمن في عدة نقاط أهمها:

- الطاقة البشرية.
- وفرة المياه العذبة.
- السياحة.
- سعة الأراضي الزراعية الخصبة.
- الثروة الحيوانية.
- الثروة السمكية.
- الموارد الطبيعية، مثل النفط والغاز وغيرها من الموارد الطبيعية.
- حدود بحرية تقدر بنحو ١٤٠٠ كيلو متر.
- أهم معبر تجاري نفطي وهو مضيق خور موج أو ما يعرف بـ «مضيق هرمز».

إن النقاط المذكورة أعلاه هي ما تضيف للأحواز أهمية بالغة؛ لأن هذه الموارد هي بمثابة ضمان حقيقي للأمن القومي الإيراني، لذلك وظفت إيران كل ما يمتلك الأحواز من ثروات لبناء دولة متماسكة الأطراف، تمتلك مصادر اقتصادية وعسكرية ومنفذًا بحريًا تصل حدوده لأكثر من ١٤٠٠ كيلومتر.

لذلك نرى إيران تتوسع غربًا باتجاه العراق وسورية ولبنان، وجنوبًا نحو الدول الخليجية، وتعتبر المشرق العربي كله بمثابة أمن قومي لها؛ كما صرح الكثير من مسئوليها.

ويرى مراقبون أنه لولا سقوط الأحواز بيد الإيرانيين لما تمكنوا من التمدد نحو دول المشرق العربي، فالأحواز يعتبر ثغر الأمة العربية وبوابتها الشرقية، والضامن لأمنها القومي في المشرق العربي، لذلك على الدول العربية أن تضع أهمية الأحواز الأمنية والاقتصادية والعسكرية ضمن استراتيجيتها في الصراع مع الخطر الإيراني الزاحف نحو المشرق العربي.

- البعد القومي في الصراع الفارسي-العربي في الأحواز:

حاولت الدول الاستعمارية قبل رحيلها من المنطقة وبعد تقوية فكرة الانتماءات القطرية في الوطن العربي، أن تزرع بذور الطائفية وتفضيل بعض الأقليات والعرقيات على بعضها الآخر، وهذا ما أدى في وقتنا الحاضر لصعوبة في تأسيس حكم يستند إلى القانون وبناء المؤسسات.

ودعمت الدول الاستعمارية أو بالأحرى أوصلت أنظمة فاشية ومستبدة إلى سدة الحكم في الدول القطرية الناشئة، وهذه الدول فضَّلت مصالحها الضيقة على مصالح الشعوب العربية، وسخَّرت كل مقدرات الدولة من أجهزة أمنية واستخباراتية لحماية ذواتها أو فئات خاصة في المجتمعات العربية، وهذا ما أدى إلى تصدعات اجتماعية، وسهل على أعداء الأمة اختراق دولنا وانتهاك سيادتها؛ كما يحدث اليوم بواسطة الدولة الفارسية.

نلاحظ أيضًا أن مفهوم الأمن القومي تجاوز معناه التقليدي، ولم يعد يقتصر على الأمن العسكري وتأمين الحدود والأجواء فحسب ولا كما عرفته دائرة المعارف البريطانية يعني «حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية»،... بل امتد ليشمل نواحي حياتية أخرى مثل الأمن الثقافي والاجتماعي، والمائي واللغوي وإلخ. وبما أن واقع أمتنا العربية الحالي مقسم وتحكمنا دول قُطرية، لذا فهذا الواقع يفرض علينا مستويين من الأمن وأهمية كل جانب منها لا يقل عن الثاني أهمية:

أولاً: الأمن القُطري.

ثانيًا: الأمن القومي العربي.

إهمال الدول العربية القُطرية الأمن القومي العربي، والاعتقاد بأن ضعف الدولة العربية المجاورة يعتبر قوة للأولى، مما جعلنا نحصد ثماره اليوم، وأصبحت الدول تتهاوى أمام العدوان الخارجي، والدولة الفارسية في مقدمة المعتدين، حاملة معها أحقادًا دفينة، مستعدة أن تنتقم من الحرث والنسل، وهذا ما وقع بالفعل في سوريا .. إلخ.

من هذا المنطلق يعتبر احتلال الدولة الفارسية (إيران) للأحواز العربية اختراقًا صارخًا لأمن أمتنا العربية، وإيران تقدمت خطوة واحدة نحو الأوطان العربية الثانية باحتلالها للأحواز، وإذا نظرنا إلى العقلية الفارسية نجدها طامعة وذات أهداف توسعية تخريبية، وإن سترت ظاهرها بمسميات إسلامية.

الأحداث التي وقعت في العراق وسورية واليمن وغيرها من الدول العربية خير دليل على أن الدولة الفارسية جاءت لتؤدي دور المساعد للكيان الصهيوني، وبأفضل السبل، بل وحققت للغرب ما لم يستطع أن يحققه الكيان الإسرائيلي في وقت قياسي لا يتجاوز ثلاثة عقود.

كذلك لا ننسى أن قوميتين مختلفتين جاورتا الدولة الفارسية وهم العرب والترك، لذا عاش الفرس دائمًا في حالة عقلية من الخوف من تلك القوميتين، بالإضافة إلى أن المستشرقين -ولأهداف صهيونية- حاولوا أن يبرزوا الحضارة الفارسية المزعومة، وتزوير التاريخ الإيراني لأهداف خبيثة؛ جعلت العقلية الفارسية عدوانية تجاه كل ما هو عربي، وهذا حسب المتابع الأحوازي جاء خدمةً للكيان الصهيوني لجعل الفرس أعداء لأمتنا العربية، والأحداث التي وقعت في العراق وسورية واليمن وغيرها من الدول العربية خير دليل على أن الدولة الفارسية جاءت لتؤدي دور المساعد للكيان الصهيوني، وبأفضل السبل، بل وحققت للغرب ما لم يستطع أن يحققه الكيان الإسرائيلي في وقت قياسي لا يتجاوز ثلاثة عقود.



التوزيع العرقي للأقليات في إيران:[1]

وتنقسم التركيبة العرقية في البلاد إلى الأعراق التالية: الفرس ٦٣٪، الأتراك (الآذر والتركمان)، ٢٠٪، العرب ٨٪، الأكراد ٦٪، البلوش ٢٪، جماعات أخرى ٢٪.

ثالثًا: الأهداف الإيرانية في الأحواز:

يمكننا إجمال السياسات الإيرانية في عدة نقاط رئيسة:

١- إخضاع الإقليم وسكانه بحيث يبقى ضمن السيادة الإيرانية.

٢- تفريس الإقليم ونزعه من هويته العربية.

٣- استغلال ثروات الإقليم وموارده بما يحقق المصالح الإيرانية.

استراتيجية إيران تجاه الأحواز:

كان هذا الاحتلال الفارسي للأحواز مختلفًا عن المرات السابقة، فمنذ اللحظة الأولى لاحتلال الأحواز أعلنتها إيران منطقة عسكرية وضمتها إليها، وأعطتها اسم خوزستان كولاية عاشرة من ولاياتها في محاولة لتفريس الإقليم ونزعه من هويته العربية.

(1) CIA Fact Book، on: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ir.html

ويمكننا تقسيم الاستراتيجية الإيرانية تجاه الإقليم لثلاث استراتيجيات:

أ- استراتيجية قمعية:

تعتبر السياسات الأمنية القمعية هي عمود السياسة الإيرانية في الأحواز، فهي التي تفسح الطريق لباقي السياسات الإيرانية، وبدونها لكان الشعب الأحوازي طرد الفرس منذ زمن، **ويمكن تقسيم التعامل الإيراني القمعي لمرحلتين:**

الأولى: مرحلة الحملات العسكرية والحرب الشاملة: وهي المرحلة التي تلت احتلالها للأحواز عام ١٩٢٥م، وقد استخدم فيها الجيش الإيراني القوة العسكرية الغاشمة لإخضاع القبائل والقوى الاجتماعية الأحوازية التي رفضت ذلك الاحتلال، ونستطيع تمثيلها في:

١- إعلان الحكم العسكري المباشر في الأحواز بعد الاحتلال مباشرة.

٢- قمع الثورات الشعبية والتي لا تقل عن ١٠ ثورات في الفترة ١٩٢٥ -١٩٤٩م، والتي ابتدأت بثورة الغلمان ١٩٢٥ بعد ٦ أشهر فقط من احتلال الأحواز؛ احتجاجًا على أسر الشيخ خزعل، واستطاع الثوار السيطرة على المحمرة، ولكن القصف المدفعي العنيف للجيش الإيراني أبطل الثورة، وثورة الحويزة، وبني طرف والغجرية، وحيدر بن طلال وبني طرف، وبني كنانة، وثورة الشيخ يونس العاصي وغيرها، وسنأتي على ذكرها بشيء من التفصيل فيما بعد.

هذه الثورات كانت أعنف الثورات في الأحواز حيث قامت بها قطاعات كاملة من المجتمع كانت مستمرة ومسيطرة في الأحواز منذ مئات السنين، وتستطيع حشد الناس وتجمع من العدة والعتاد ما يمكنها من القيام بالثورة.

٣- إقامة الثكنات العسكرية والمعسكرات وزج حاميات عسكرية فيها، وتزويدها بأسلحة ثقيلة وقمع كل تجمع وهذا المظهر العسكري يؤكد صفة الوجود الفارسي في الأحواز كقوة أجنبية محتلة، ويذكر شعبه دائمًا بحقه في النضال من أجل إزاحة هذه القوة عن كاهله(١).

الثانية: مرحلة القمع الأمني: فبعد أن استطاعت إيران القضاء على بقايا الجيش الأحوازي وكافة القوى الاجتماعية المسلحة، واستتباب الأمن بشكل نسبي فيها؛ قامت إيران باستقدام الأجهزة الأمنية والاستخبارية لتقوم بعملية إخضاع كامل واضطهاد وتصفية لكل معارض للسياسات الإيرانية، حتى لو لم يكن مسلحًا، وتركز بشكل أساس على تنظيمات المقاومة السرية التي سنأتي على تفصيلها فيما بعد.

ويشمل ذلك:

١- الاعتقالات التي لا تتوقف للنشطاء الأحوازيين وأعضاء الجماعات الأحوازية ونشطاء حقوق الإنسان مثل حملة الاعتقالات التي تمت في أبريل ٢٠١٥م لعشرات الأحوازيين عقب احتجاجات حسب منظمة العفو الدولية(٢)، وكذلك في نوفمبر ٢٠١٤م؛ حيث شنت السلطات حملة اعتقالات بحق نشطاء من بينهم شاعر(٣).

٢- الإعدامات: تتخذ إيران أسلوب الإعدامات كوسيلة استئصالية ضد كل معارض لنظام الحكم هناك من جميع القوميات، وذلك مثل ما حدث في ٢٠١١ من إعدام ٩ أحوازيين بينهم ٣ أشقاء على الملأ. (٤)

٣-وتعتمد إيران أساليب أخرى كالتعذيب الشديد مثلما يقول طه الحيدري قبل إعدامه: «أنا من سكان منطقة الملاشية في الأحواز، ولدي طفلان واعتقلت في ٢٠ أبريل ٢٠١١م، وأمضيت ثلاثة أشهر في معتقل المخابرات الإيرانية، وتحملت أشد صنوف التعذيب

(1) http://www.grenc.com/sfiles/alahwaz/Arabistan1.htm
(2) https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2015/04/iran-sweeping-arrests-of-ahwazi-arab-activists/
(3) http://arabi21.com/story
(4) http://www.alarabiya.net/articles/2011/05/08/148320.html

النفسي والجسدي في الزنزانات المظلمة وكنت معصوب العينين».(١)

ب- استراتيجية ثقافية:

قامت إيران بعدة سياسات تهدف لسحق هوية الشعب الأحوازي، ويمكن إجمالها في الآتي:

١- غيرت حكومة إيران اسم عربستان وأسماء مدنه إلى أسماء فارسية لمحو الملامح العربية منها، وطمس هويتها العربية، وإضفاء الصبغة الفارسية عليها، مثل مدينة المحمرة التي أصبح اسمها خرمشهر ومدينة تستر إلى ششتر والخفاجية سوسنكرد.

٢- التجهيل المتعمد وتجفيف منابع اللغة العربية والإسلام؛ حيث كانت المحمرة وحدها قبل الاحتلال تعج بعشرات الكتاتيب لتعليم الأطفال القرآن وعلوم الفقه فيما تخلو المدينة اليوم من حاضنة واحدة للغة العربية(٢) توجد في مدينة الأحواز جامعة مصطفى شمران، وبالرغم من أن نسبة العرب في هذه المدينة تصل ل٨٠٪ إلا أن نسبة الطلاب العرب لا تتجاوز ١٢٪(٣).

٣- إجبار المدارس على التعليم باللغة الفارسية، وحظر التحدث باللغة العربية في كافة مؤسسات الدولة، وإجبار الطلاب على ارتداء الزي الرسمي الفارسي، وعدم ارتداء الزي العربي.

٤- استخدام ثقافة الحسينية المشبعة بأفكار وتقاليد شعوبية فارسية بالية كمنبر ووسيلة لترويج عقيدته الصفوية التي سعى من خلالها لتغيير فكر وثقافة وهوية الأحواز.(٤)

٥- تفريس كافة المؤسسات الثقافية والمكتبات العامة والمنابر الإعلامية، مما يؤدي لعزل أبناء الشعب العربي هناك عن ثقافته، ومنع الشهادة أمام المحاكم إلا باللغة الفارسية، ومنع المطبوعات التي باللغة العربية.

٦- عزل الأحواز عن محيطها العربي، وهذا واضح في التجاهل المريب لأغلب وسائل الإعلام العربية لقضية الأحواز طوال العقود الماضية.

ج- استراتيجية اقتصادية:

١- سيطرة الفرس على أغلب مجالات الخدمات والإنتاج، وحرمان العرب من أغلب الوظائف الحكومية.

٢- سيطرة الفرس على أغلب فرص العمل في قطاع الطاقة، فبالرغم من أن الأحواز يتركز بها ٨٠٪ من النفط الإيراني.

٣- أدى ما سبق إلى إفقار الشعب الأحوازي، وحرمانه من الاستفادة من ثرواته الطبيعية؛ حيث يمكنك أن تلاحظ أكياس القمامة وقد غطت البيوت.(٥)

٤- قيام إيران بهدم بيوت الأحوازيين بحجة عدم الترخيص، وعدم توطين مهجري الحرب العراقية الإيرانية، ففقد بسببها المواطنون القاطنون في المناطق الحربية الحدودية من الحويزة والبسيتين والخفاجية حتى عبادان والمحمرة بيوتهم وأملاكهم وأراضيهم، وهاجروا إلى مدينة الأهواز والمدن والمحافظات الأخرى إبان تلك الفترة.(٦)

٥- تحويل نهر الكرخة وجداوله إلى نهر الدز، وتحويل مياه كارون إلى المحافظات الفارسية قبل دخوله إلى الأراضي الأحوازية لتخريب زراعة العرب وتلف محاصيلهم. وأيضًا لإجبار العرب على النزوح من أراضيهم لإحلال الأسر الفارسية فيها والسيطرة على تلك الأراضي الزراعية الخصبة.

(1) http://www.alarabiya.net/articles/2012/07/04/224488.html

(٢) المخاوف الإيرانية من عودة الأحواز إلى الهوية السنية-المؤسسة الأحوازية للثقافة والإعلام -صباح الموسوي-ص٣٦.

(٣) الأحواز الأرض العربية المحتلة-مصدر سابق-ص١٠٠.

(٤) المصدر سابق ص ٣٧.

(5) http://www.alarabiya.net/ar/iran/2015/05/04/-

(6) http://www.alarabiya.net/ar/iran/2014/11/2

د- استراتيجية سياسية وديموغرافية

ومن عناصرها:

١- منع الأحوازيين من المشاركة في صنع القرار السياسي والاكتفاء بتمثيل شكلي محدود لهم في البرلمان.

٢- إلغاء مؤسسات الحكم العربي السياسية والإدارية والقضائية، والتي كانت موجودة في عهد الدولة الكعبية.

٣- تشجيع الفرس للقدوم إلى إقليم الأحواز للعمل في معامل النفط والغاز، وهو ما أدى لحدوث تغيير ديموجرافي وزيادة نسبة الفرس في الكثير من المدن الأحوازية الرئيسة.

تشجيع الفرس للقدوم إلى إقليم الأحواز للعمل في معامل النفط والغاز هو ما أدى لحدوث تغيير ديموجرافي وزيادة نسبة الفرس في الكثير من المدن الأحوازية الرئيسة.

٤- ويتهم الأحوازيون إيران بمصادرة أراضيهم، وذلك بحجة مشاريع عدة مثل «مشروع قصب السكر الاستيطاني» وما شابه ذلك، فبحسب ما جاء في رسالة للنائب السابق للأهواز «جاسم التميمي» وجهها للرئيس خاتمي؛ فإن هناك ٢٠ ألف هكتار من أراضي المواطنين العرب صُودرت لمشروع قصب السكر، إضافة إلى ٤٧ ألف هكتار لمشروع فدائيي الحرب العراقية - الإيرانية، إضافة إلى مشروع إنشاء مستوطنة «شيرين شهر» التي تستوعب ٥٠٠ ألف نسمة ستجلبهم الحكومة الإيرانية من المناطق الشمالية لإيران لإسكانهم في إقليم الأهواز[(١)].

٥- اندلعت في ١٥ أبريل ٢٠٠٥م انتفاضة الشعب العربي الأهوازي، وكانت الشرارة لهذه الانتفاضة هي وثيقة سُربت من مكتب «أبطحي» المدير السابق لمكتب الرئيس خاتمي، وعُرضت على تلفزيون الأهواز، مفادها أن النظام الإيراني يحاول تغيير التركيبة السكانية في إقليم الأهواز؛ من خلال تهجير العرب وجعلهم أقلية في إقليمهم[(٢)].

رابعًا: ردود أفعال الشعب الأحوازي تجاه السياسات الإيرانية

لقد كان للسياسات الإيرانية تجاه الأحواز ردود أفعال من الشعب والقوى الأحوازية تختلف من زمان لآخر وحسب الظروف وطبيعة الممارسات الإيرانية.

أولا: في رد فعل أولي على الاحتلال الإيراني عام ١٩٢٥م قامت عدة ثورات مسلحة في الأحواز، وقد حققت عدة نجاحات جزئية كتحرير بعض المدن، ولكنها سرعان ما فشلت تحت وطأة الآلة العسكرية الوحشية، ومن هذه الثورات:

١- ثورة الحويزة في عام ١٩٢٨م:

بقيادة الشهيد محي الدين الزنبق رئيس عشائر الشرفة، والذي شكل حكومة دامت ستة أشهر. وقد شاركت نساء الأهواز في هذه الثورة، وحاصر الجيش الإيراني مدينة الحويزة، ومنع وصول المؤن إليها، ثم هاجمها بالأسلحة الثقيلة وقضى عليها.

٢- ثورة بني طرف عام ١٩٣٦م:

أعلنت قبائل بني طرف الثورة على الفرس، فاستغل رضا شاه هذه الفرصة ليقوم بتصفية دموية شاملة للروح العربية في عربستان، فسير جيشًا كبيرًا إلى مدينة الخفاجية وأطرافها، وقضى على الثورة.

٣- ثورة حيدر بن طلال عام ١٩٤٠م:

قامت عشائر بني كعب وعشائر كنانة وعشائر الخزرج في الأهواز بثورتها بقيادة الشيخ حيدر بن

(1) http://www.dd-sunnah.net/records/view/action/view/id/706/

(٢) المصدر السابق

طلال الكعبي يعاونه الشيخ كوكز بن زامل المحيسن الكناني والشيخ إبريج الخزرجي، وذلك في منطقة الميناو على نهر دبيس، وتمكنت من إزالة الحاميات الفارسية، والسيطرة على ثكناتها في المنطقة، ولم تتمكن السلطات الفارسية من القضاء عليها إلا بعد إلقاء القبض على الشيخ حيدر الكعبي ورفاقه وهم: كوكز بن زامل بن ضمد المحيسن من بني كنانة، الشيخ بريج من الخزرج، مهدي بن علي، داود الحمود، وأعدمتهم جميعًا في قلعة سهر الشهداء.

٤- ثورة بني طرف وبني كنانة عام ١٩٤٥م:

امتدت شرارات هذه الثورة إلى القبائل العربية، ولا سيما بنو سالة وبنو لام والشرفة والمحيسن الكنانيين، واحتلت العشائر الثائرة جميع القرى والمخافر والمدن المنتشرة في هذه المناطق، ودامت الثورة بضعة أشهر، فسيرت لها الحكومة الفارسية جيشًا كبيرًا حشدته من مختلف الثكنات العسكرية، وقد صادف الجيش الفارسي صعوبات كبيرة في اجتياز المناطق الثائرة؛ نظرًا لتحصينات الثوار وطبيعة الأرض، مما تعذر على الجيش الفارسي أن يحرك آلياته، فأرسلت الحكومة الفارسية طائرات مقاتلة قامت بقصف القرى وتجمعات العشائر وبحرق البيوت وإبادة المزارع، فكانت مجزرة رهيبة راح ضحيتها الآلاف.

٥- ثورة الشيخ مذخور الكعبي عام ١٩٤٦م:

لقد ثار الشيخ مذخور الكعبي عام ١٩٤٦م على إثر المجزرة الرهيبة التي ارتكبها الفرس، والتي ذهب ضحيتها مئات من العرب الأبرياء، منهم زعيم حزب السعادة الشهيد حداد الذي أحرقه الفرس مع زوجته وأطفاله، وإزاء هذه المجزرة البشعة ثار الشيخ مذخور الكعبي في منطقة عبادان، وهاجم الحامية الفارسية، فقُمعت ثورته بكل عنف وارتكبت مجازر أخرى أبشع من مجازر شهر آب ١٩٤٦م.

٦- ثورة الشيخ يونس العاصي عام ١٩٤٩م:

لقد ثار الشيخ يونس العاصي في منطقة البسيتين والخفاجية، وفيها انفصلت عن السيطرة الفارسية، واستطاع جباية الضرائب باسمه، وكان يسعى إلى تكوين مملكة تسمى - مملكة عرب الشرق - لكن الحكومة الفارسية أجهضت هذه الثورة، مما دعا الشيخ يونس العاصي أن يهرب إلى العراق حتى توفي فيه.

> **ثار الشيخ مذخور الكعبي عام ١٩٤٦م على اثر المجزرة الرهيبة التي ارتكبها الفرس والتي ذهب ضحيتها مئات من العرب الأبرياء منهم زعيم حزب السعادة الشهيد حداد الذي احرقه الفرس مع زوجته وأطفاله، وإزاء هذه المجزرة البشعة ثار الشيخ مذخور الكعبي في منطقة عبادان وهاجم الحامية الفارسية قمعت ثورته بكل عنف وارتكبت مجازر أخرى أبشع من مجازر شهر آب ١٩٤٦م.**

٧- ثورة عشيرة النصار ١٩٤٦م:

استطاع الجيش الفارسي، بدعم عسكري بريطاني، في إخماد هذه الثورة التي كانت تستهدف التخلص من الاحتلال الفارسي.(١)

ثانيًا: قامت في الأحواز عدة منظمات تحمل على عاتقها مهمة المقاومة ضد الاحتلال الإيراني ومن أمثلتها:

١- حزب السعادة:

تأسس عام ١٩٤٦ في عبادان، وكان يهدف لنشر التوعية بين الشباب العربي في الأحواز، ومن أجل النضال لتحرير الإقليم.

قامت إيران بقمع الحزب بوحشية في مجزرة رهيبة في آب ١٩٤٦م راح فيها المئات بينهم زعيم الحزب حداد، وأحرقته مع زوجته وأطفاله.(٢)

٢- المنظمة الأحوازية (المنظمة الإسلامية السنية الأحوازية سابقًا):

- تأسست في صيف ٢٠٠١م بشكل سري، وتهدف

(١) بتصرف https://ar.wikipedia.org/wiki
(2) https://saaid.net/Minute/350.htm

لإعطاء الشعب الأحوازي حق تقرير المصير.(١)

- في ١٩ ديسمبر ٢٠١٢م كشفت المنظمة الأحوازية في تقرير استخباراتي مطول عن أن إيران رفعت حالة التأهب لـ ٣٨٠ ألف عنصر من الحرس الثوري لتطويق دول الخليج العربي. كما كشفت القيادة الميدانية العُليا للمنظمة الأحوازية - استنادًا لمصادر عسكرية إيرانية رفيعة -عن أن إيران مستعدة لإشراك ١١ فيلقًا من كافة تشكيلاتها النظامية في أي حرب شاملة في المنطقة. وقد بيّن التقرير التحركات العسكرية لبعض الفرق والألوية الإيرانية باتجاه الأحواز وسواحل الخليج العربي. وفي ٢٢ ديسمبر ٢٠١٢م غطت هيئة الإذاعة البريطانية التقرير وقامت بتحليله(٢).

٣- جبهة تحرير عربستان عام ١٩٥٦م:

التنظيم السياسي الأول في تاريخ السياسة الأحوازية بعد الاحتلال، وصاحب الريادة نحو تدويل القضية الأحوازية على الصعيد الدولي.

- وبفضل جهود الجبهة تم إدراج قضية الأحواز ضمن جدول أعمال القمة العربية عام ١٩٦٤م وحصلت على اعتراف رسمي من بعض الدول العربية.

- في ٢٥ من نوفمبر عام ١٩٦٣م قامت إيران باعتقال قياداتها وبعد ستة أشهر نفذت إيران حكم الإعدام بهم.(٣)

٤- الجبهة القومية لتحرير عربستان والخليج العربي:

تشكلت سنة ١٩٦٠م في منطقة البسيتين والخفاجية، وشملت تنظيماتها مناطق المحمرة، عبادان، الأحواز العاصمة، الحويزة.

(1) http://miaad.org/?p=863%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86

(2) http://www.biyokulule.com/view_content.php?articleid=5537

(٣) شيء من تاريخنا...جبهة تحرير عربستان لسعد الكعبي:
http://www.arabistan.org/articledetails.aspx?elmnt=1206#.Vhvl_PlViko

٥- الجبهة الشعبية لتحرير الأحواز:

تأسست عام ١٩٦٨م وقد آمنت الجبهة بالكفاح المسلح كوسيلة أفضل للتحرر، وقامت منذ انبثاقها حتى سنة ١٩٧٥ بأكثر من (١٥٠) عملية، وأصدرت بلاغات حولها في حينها، وأعلنت مسؤوليتها عن ضرب مراكز النفط، ضرب محطة البث التلفزيوني في البسيتين، حرق ميناء المحمرة، والعمليات العسكرية المباشرة ضد قوات الشاه النظامية.

وقدمت الجبهة أكثر من (٣٢) شهيدًا، ثلاثة منهم أُعدموا في حزيران ١٩٧٤م. في ميدان الإعدام رميًا بالرصاص في مدينة الأحواز نفسها، وأربعة في مدينة الخفاجية.(٤)

ثالثًا: التعامل مع النظام الإيراني الجديد بعد ثورة عام ١٩٧٩م: وبالرغم من مشاركة الأحوازيين الفعالة في الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م إلا أن مطالبهم القومية قُوبلت بالرفض من قبل الخميني الذي رفض حتى التحدث باللغة العربية مع الشيخ محمد آل شبير الخاقاني ممثل الأحواز الذي قام بزيارة قم لعرض مطالب الأحوازيين، والتي تمثلت في مجملها في طلب الاعتراف باللغة العربية في الدستور الإيراني الجديد والمحاكم والمدارس، وأن يتم تخصيص جزء من نفط الأحواز لإعمار وتطوير المنطقة. وإقامة جامعة باللغة العربية لتدريس الطلاب الأحوازيين؛ إلا أن جميع هذه المطالب قُوبلت بالرفض واعتقال الشيخ الخاقاني، بل أرسلت إيران قوة عسكرية كبيرة تحت قيادة الجنرال أحمد مدني الذي قام بحملة اعتقالات كبيرة بالإقليم وهاجم المحمرة في ديسمبر ١٩٧٩م، واستولى على مقر المنظمة السياسية للشعب العربي الأحوازي والمركز الثقافي العربي، واستمرت الحملة قرابة أسبوع وقصفت الطائرات ٥ قرى في المحمرة وراح ضحية الهجمة ٨١٧ قتيلاً وآلاف المعتقلين، وانتهت بسيطرة القوات الإيرانية على المنطقة، وقال

(4) http://www.grenc.com/sfiles/alahwaz/Arabistan3.htm

الأدميرال أحمد مدني بأن (عرب الأحواز يثيرون الشغب، وأنه سيشرب من دمائهم !!).[1]

رابعًا: تكونت في الأحواز عدة منظمات وحركات أحوازية لاستئناف النضال ضد الاحتلال الإيراني بعد الثورة الإيرانية ١٩٧٩م مثل:

- الحركة الثورية الديمقراطية التي تأسست عام ١٩٨٠م ودعت للحكم الذاتي.

- اللجنة الثقافية الأحوازية: تأسست سريًا عام ١٩٨٢م، وتقوم بالتركيز على العمل الدعوي والتوعوي وتطالب بحق تقرير المصير.

- حركة التجمع الوطني في عربستان.

- حركة الشباب العربي الأحوازي.

- حركة المجاهدين العرب.

- المجلس الوطني الأحوازي.

وتشترك كل تلك المنظمات وغيرها في المطالبة بتحرير الأحواز وخروج الاحتلال، وتختلف في الوسيلة.

خامسًا: المظاهرات الشعبية والنضال الحقوقي في الدول الغربية:

تخرج على فترات متقاربة في الأحواز مظاهرات شعبية ضد سياسات الاحتلال الإيراني، وغالبًا تكون بسبب إجراءات قمعية وعنصرية جديدة اتخذتها السلطات الإيرانية، وتعتبر تلك الفعاليات متأثرة بموجة الربيع العربي، والتي يتابعها الأحوازيون على القنوات العربية، ومن أمثلة ذلك:

١- مظاهرات في ٢٠٠٧م ضد الجرائم والاعتقالات الإيرانية في الأحواز، وقد نشر النشطاء فيديو على موقع اليوتيوب يوضح جانبًا من هذه التظاهرات.

٢- خروج مظاهرات حاشدة في منتصف فبراير ٢٠١٥م ضد سياسة بناء السدود في إيران، وقد جاء المتظاهرون من مختلف مناطق الإقليم للتظاهر داخل مدينة الأحواز.[2]

٣- خروج متظاهرين في بروكسل منددين بالانتهاكات الإيرانية ضد الأحوازيين، وهيمنة إيران على المنطقة.[3]

٤- قيام منظمات حقوقية أحوازية تتعامل مع نظيراتها الغربية للتعريف بالقضية الأحوازية في العالم الغربي، مثل المنظمة الأحوازية لحقوق الإنسان.

٥- استغلال النشطاء الأحوازيين لمواقع التواصل الاجتماعي التي فتحت آفاقًا جديدة للشباب الأحوازي للوصول إلى قطاعات واسعة من الشباب العربي لجلب الدعم للقضية الأحوازية.

سادسًا: مدى نجاح السياسة الإيرانية في الأحواز:

بعد استعراض أهداف السياسة الإيرانية ووسائلها والمقاومة الأحوازية لها نقيِّم في نقاط مدى نجاح السياسة الإيرانية:

١- يعتبر استمرار وقوع الأحواز تحت الاحتلال الإيراني دليلاً على نجاح الكثير من السياسات الإيرانية في الأحواز؛ حيث لم تحدث منذ عقود ثورة مسلحة واسعة النطاق.

٢- استطاعت إيران استغلال الثروات الأحوازية من نفط وغاز، ولكنها فشلت في تأمينها الكامل؛ حيث تقوم جماعات المقاومة الأحوازية بضرب المصالح الاقتصادية والمنشآت النفطية الإيرانية من حين لآخر مثل تفجير أنابيب نفط في ديسمبر ٢٠١٤م.[4]

(١) القضية الأحوازية- عباس عساكرة -دار الحكمة -لندن -ص١٠٥

(2) http://arabi21.com/story
(3) http://alkhaleejonline.net/articles/
(4) http://elaph.com/Web/News/2014/12/968181.html

٣- نجحت إيران من خلال مدارسها وجامعاتها ومنابرها الثقافية والإعلامية ولغتها التي فرضتها بالقوة في الأحواز من خلق ثقافة هجينة في الشارع الأحوازي الأمر الذي أدى لظهور أجيال من الشعب الأحوازي مزدوجة الثقافة والهوية والولاء [١]، وهذا عامل حاسم في استمرار الاحتلال حتى الآن.

٤- فشلت إيران في إنهاء الصراع نهائيًا في الأحواز، فما زالت المواجهات تشتعل في المدن الأحوازية من حين لآخر، والتي تعبر عن رفض قطاعات شعبية واسعة للوجود الإيراني وسياساته.

٥- تخشى إيران من انفجار الوضع في الأحواز في أي لحظة ويؤكد ذلك استمرار إيران في القمع الوحشي وتهجير الأحوازيين بذرائع شتى.

الدور العربي في الأحواز

لقد كان الموقف العربي تجاه قضية الأحواز في غاية السوء بشكل عام حيث:

١- ساهم موقف العراق الرسمي في سقوط الأحواز عام ١٩٢٥م؛ حيث أعلنت الحكومة العراقية وقتها بقيادة فيصل بن الحسين الحياد تجاه التحركات العسكرية الإيرانية في الإقليم[٢]، ويعتبر وقوع أغلب الدول العربية وقتها تحت الاستعمار السبب الرئيس في الصمت العربي وقتها.

٢- كان موقف جامعة الدول العربية متخاذلاً في أغلب مواقفها؛ حيث طرحت قضية الأحواز في قمة ١٩٦٣م، وكانت النتيجة سلبية لانقسام العرب بين حليف للشاه وخصم له.

٣- بعد ثورة ١٩٦٨م في العراق فتح للأحوازيين فرص كبيرة للعمل الثوري، ولكن اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران عام ١٩٧٥م أدت إلى شبه تجميد للعمل الثوري.[٣]

٤- كان موقف الإعلام العربي متجاهلاً للقضية الأحوازية، فلا تأتي الأحواز في الأخبار العربية إلا نادرًا.

٥- انعدم الدعم العربي المادي والمعنوي تمامًا للثورات الأحوازية.

٦- يجهل أغلب العرب اليوم قضية الأحواز، بل حتى لم يسمع الكثير منهم اسمها من قبل؛ مما يضر كثيرًا ماديًا ومعنويًا بالأحوازيين.

سابعًا: توصيات لنصرة الأحواز:

أ- المستوى الرسمي:

١- ينبغي أن يكون تعامل المؤسسات العربية الرسمية مع الأحواز كأرض محتلة، وليس مجرد شأن داخلي إيراني، وقد قام التليفزيون السعودي الرسمي ببث عمليات للمقاومة الأحوازية في ٢٠١٥م، واصفًا إيران بالاحتلال الفارسي.[٤]

٢- دعم جماعات المقاومة الأحوازية إعلاميًا، وفتح أفق الدعم أمامها، والتحرك داخل الدول العربية.

٣- إدراج الأحواز على جداول عمل جامعة الدول العربية كقضية عربية رئيسة تهم كل العرب.

٤- عدم التضييق على النشطاء الأحوازيين داخل الدول العربية.

٥- توفير فرص عمل للشباب الأحوازي الفقير، واستقدامهم داخل الدول العربية لربطهم بثقافتهم العربية.

٦- اتخاذ مواقف صريحة وسياسات واضحة لإدانة إيران في احتلالها للإقليم، وانتهاكاتها لحقوق أبنائه وحرياتهم، فضلاً عن اعتداءاتها المستمرة، سواء على

(١) المخاوف الإيرانية من عودة الأحواز إلى الهوية السنية-مصدر سابق-ص٣٧.

(2) B.C.F.// FO/248/1386 Shatt el Arab Frontier Question.

(٣) القضية الأحوازية -مصدر سابق ص١٠٢.

(4) http://www.albawaba.com/ar

المواطنين أو مصادرتها للأراضي وبناء المستوطنات على النهج الإسرائيلي، مخالفة بذلك كافة القوانين والأعراف الدولية.

٧- إعطاء الأحوازيين مقعد داخل جامعة الدول العربية أسوة بفلسطين.

ب - المستوى العربي الشعبي:

١- نشر القضية الأحوازية بين عموم الشباب العربي عبر تبني حملات شعبية إعلامية لأجل ذلك؛ حتى تترسخ الأحواز في الوعي الشعبي العربي.

٢- تبني المؤسسات الإعلامية المستقلة للقضية الأحوازية.

٣- الدعم المادي والمعنوي للمنظمات الأحوازية الحقوقية والإنسانية، وحتى العسكرية منها.

٤- استخدام مواقع التواصل الاجتماعي كوسيلة فعَّالة لنشر القضية، والوصول لقطاعات شعبية وشبابية عربية ضخمة.

خاتمة:

التاريخ يُذكرنا بأن منطقة الأحواز عندما تقع تحت يد المحتل الأجنبي يكون المشرق العربي في خطر، وهناك أمثلة كثيرة في صفحات التاريخ، فالساسانيون دخلوا من الأحواز، ثم احتلوا العراق، ولو لم تمتلك الدولة الفارسية في وقتنا الحالي أرض الأحواز بما فيها من ثروات هائلة لما استطاعت أن تغذي وتمول الكثير من المجاميع الموالية لها في الأوطان العربية؛ حيث إن ٩٠٪ من النفط الإيراني ينتج في أرض الأحواز بالإضافة إلى خمسة أنهار كبيرة تؤمن ثلثي احتياجات الدولة الفارسية المائية كما تؤمن لها ما يُعادل ٥٠٪ من المنتجات الزراعية.

وكل هذه الموارد والثروات تُستخرج من أراضي عربية محتلة، وفي نفس الوقت تُستخدم للعبث في دول الجوار وهي الأمة العربية، لذا على كل الدول العربية التي تبحث عن الأمن والأمان في أراضيها أن تطبق مقولة سيدنا عمر الفاروق - رضي الله عنه - حين قال: «اللهم اجعل بيننا وبين الفرس جبلاً من نار».

إذن في ظل ما جاء في هذه الدراسة من حقائق تأريخية وأهمية استراتيجية واقتصادية للأحواز العربية المحتلة، نستطيع وبكل ثقة أن نجزم أن العرب لو امتلكوا الشعب العربي الأحوازي، وما يمتلكه هذا الشعب العربي من ثروات وغير؛ ذلك سيستطيعون القضاء على أهم دولة معتدية وهي الدولة الفارسية التي تمادت في التدمير والعبث بالأوطان العربية واحدة تلو الأخرى.

معلومات إضافية

الأحواز .. ثروات بلا حدود:

الموقع:

تقع (الأحواز) إلى الجنوب الشرقي من العراق، وتشكل القسم الشمالي الشرقي من الوطن العربي، وتطل على رأس وشرق الخليج العربي وشط العرب من خلال حدودها الجنوبية.

الحدود:

يحد الأحواز من الغرب محافظتا البصرة وميسان (العمارة) العراقيتان، ومن الشرق والشمال جبال البختيارية التي هي جزء من سلسلة جبال زاجروس التي تعتبر الحاجز الجغرافي الطبيعي الذي يفصل بينها وبين إيران.

الثروات الأحوازية ودورها في تقوية أركان اقتصاد إيران:

يعتبر الاقتصاد الإيراني ثالث أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط والتاسع والعشرون في العالم بحجم ٣٣٧,٩ مليار دولار (٢٠١٠م)، ويعتمد اقتصاد إيران بشكل كبير على تصدير النفط والغاز وتمتلك إيران ١٠٪ من احتياطيات النفط المؤكدة بالعالم، وهي عضو في منظمة البلدان المصدر للنفط أوبك، وتنتج إيران ٤ ملايين برميل يوميا أكثر من نصفها يصدر إلى الخارج فيما تذهب الكمية الباقية للاستهلاك المحلي، تقدر احتياطيات إيران من الغاز الطبيعي بنحو ٢٩,٦١ ترليون متر مكعب وهو ما يشكل١٥٪ من احتياطيات الغاز في العالم.

كما ذكرنا أن للأحواز دورًا كبيرًا في دعم الاقتصاد الإيراني من خلال ثرواتها الطبيعية المختلفة؛ فالأحواز غنية بكل ما تحمله الكلمة من معاني بحيث يعجز البيان عن وصفها، ولكن كل ما نقول عنها بالحرف الواحد هو أنها عديمة النظير وأرض حَوَت الخيرات والنِعَم الكثيرة مثل النفط والغاز، حيث تحتوي باطن هذه الأرض على (١٠٪ من احتياطي النفط الخام العالمي أي المخزون الثالث في العالم)، وتمتلك إيران بفضل النفط العربي الأحوازي أكبر احتياط عالمي للنفط الخام بعد المملكة العربية السعودية، وأيضًا هذه الأرض العربية الطاهرة توفر ٩٠٪ من مجموع إنتاج النفط الإيراني، الذي يصرف لتجويع هذا الشعب المسالم والمرابط على أرضه، وأيضًا لدعم الفتن والإرهاب في الأوطان العربية الشقيقة.

وتحتوي هذه الأرض على كميات كبيرة من الغاز الطبيعي، و(١٤٪ من احتياطي غاز العالم أي المخزون الثاني في العالم بعد روسيا)، وتمتلك الأحواز من الحقول النفطية حوالي ٦٨ مليار برميل من النفط وتنتج ٣,٥ - ٤ ملايين برميل يوميا ويبلغ إنتاجها من الغاز فيقدر حوالي (٩،٥٠٠) مليون متر مكعب. (هذا حسب الإحصائيات الرسمية والدولية عام ١٩٨١).

وكذلك تربتها الزراعية الخصبة (٣ ملايين هكتار من الأرضي الصالحة للزراعة ويزرع فيها أغلب أنواع

النباتات والأشجار والنخيل والخضروات المتنوّعة والفواكه التي لا نستطيع حصره)، وتمتاز بوفرة المياه والأنهار العذبة وسدود كثيرة لسقي المزارع وإنتاج الطاقة الكهربائيّة وأهم هذه السدود شهرة سد الكرخة وسد الدز وسد عباسبور، وأيضًا أهوار (مستنقعات) عدّة مثل هور السناف وهور البردية وهور الجولانه وهور الخيسة أو السابلة سابقًا ومن أهمها:

هور الفلاحيّة وهور العظيم (الحويزة) التي كانت منبع رزق، وهذه الأهوار قد منت على أهلها بالكثير من الخيرات والنعم وكانت هذه المنطقة فيما مضى السلة الغذائية التي يلجأ إليها المواطنون العرب أثناء السنوات الصعبة بالإضافة إلى امتلاك أهاليها من الثروة الحيوانية كقطعان البقر والأغنام والجاموس والإبل وخيراتها لا تعد ولا تحصى، ولكن بعد الحصار والتجفيف من قبل النظام الإيراني باتت هذه الثروة في خطر.

وللأحواز موقع استراتيجية بالغ الأهمية من حيث موقعها، وإشرافها التام على الساحل المطل على الخليج العربي، ويضم هذا الساحل الطويل عدة موانئ تجاريّة هامّة منها: ميناء معشور وميناء المحمرة وميناء عبّادان.

للأحواز سهول واسعة تصلح لتربية المواشي، كذلك فيها ثروات غذائية ضخمة من أنواع اللحوم والأسماك والطيور، بالإضافة إلي سلسلة جبال زاجر، والتي تمتد في شمال الأحواز وتشكّل حدًّا فاصلاً طبيعيًّا مع إيران وهي غنيّة بمعادن الحديد والنحاس والرمل والجص والإسمنت ومواد الطابوق، كذلك توجد شركات ومصانع أخرى للبتروكيمياويّات والصلب والأنابيب وغيرها الكثير.

أهم الأنهار:

منَّ الله على الأحواز بثروات كثيرة ووفرة مياه عذبة تجري في مختلف فصول السنة، وأهمها:

- نهر كارون (دجيل الأحواز): نهر كارون يعد من أكبر الأنهار الموجودة في الإقليم، وينبع من جبال البختيارية (لرستان) ويصب في شط العرب. وتقع عليه عدة مدن، وأهمها مدينة الأحواز في الوسط، كما تقع عليه أيضًا مدينة المحمرة عند مصبه في شط العرب، وعرف باسم دجيل الأحواز للتفريق بينه وبين دجلة في العراق ويقسم العاصمة الأحوازية إلى شطرين.
- نهر الجراحي: ينبع من مقاطعة بهبهان، ويصب في هور الفلاحية.
- نهر الكرخة: ويجري من الشمال إلى الجنوب، ويصب في هور الحويزة.
- نهر الدز: ينشأ هذا النهر من مدينة بروجرد الفارسية، ومن جبال البختيارية متجهًا إلى إقليم الأحواز ويمر في بداياته على مدينة قنيطرة القلعة (دسبول)، وفي مدينة عسكر مكرم (بندقير)، يلتحق على نهر شطيط ويصب فينهر كارون حوالي ٤٠ كم جنوب مدينة تستر.

- نهر شاوور: ينبع من شمالي مدينة السوس (الشوش) بأربعة كيلو مترات.

وهناك أنهار أخرى حديثة وقديمة اندثرت بسبب المشاريع الفارسية التي أنشئت لإفقار هذا الشعب وتهجيره من أرضه، وتفريس ما يمكن تفريسه.

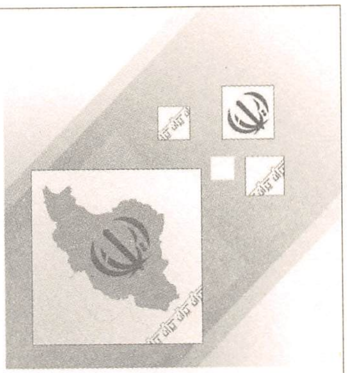
المصادر:

١- مقال على موقع أحوازنا. نت على الرابط:

http://ahwazna.net/blog/%D8

٢- شبكة الأحواز على الرابط:

http://al-ahwaz.com/arabic/history/ahwazq&a/ahwazq&a11.htm



الشعب الكُردي في إيران.. بين تحديات الواقع وآفاق المستقبل

د. حميد محمد عالي

باحث في الشئون الدولية

ملخص الدراسة

تحاول هذه الدراسة أن تجيب عن أسئلة البحث الرئيسة والفرعية التالية: كم عدد السكان الشعب الكردي، وأماكن تواجدهم وانتشارهم الجغرافي داخل إيران؟، ما هي انتماءات الشعب الكردي السياسية والدينية ودورهم السياسي؟، ماذا عن أحوال الشعب الكردي من الناحية الاقتصادية والمعيشية؟، كيف كانت علاقة النظام الإيراني مع الشعب الكردي تاريخيًا، وفي الواقع المعاصر؟، ما هي آفاق مستقبل الشعب الكردي في إيران؟

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لرصد الأقلية الكردية في إيران من الناحية الديمغرافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، لتقدم صورة عامة لقضيتهم ومعاناتهم، وآفاق مستقبلهم.

تعتبر المناطق الكردية في إيران، وخصوصًا محافظة كردستان، أماكن فقيرة، وتعود أسباب ذلك إلى انعدام الأمن والاستقرار فيها، وتحديدًا منذ انتصار الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م التي أوهمت بعض الأحزاب بأنّها ستتمكن من الحصول على الاستقلال، أو الحكم الذاتي في ظل الدولة الجديدة التي كانت وليدة ثورة شعبية.

إن علاقة النظام الإيراني مع الشعب الكردي تاريخيًا وفي الواقع المعاصر، كانت علاقة قمعية، وسيئة، ولو لاحظنا بعين الاعتبار علاقة النظام مع الشعب الكردي منذ خمسين سنة تقريبًا إلى الآن يتبيَّن لنا بوضوح أنَّهم ما عاملوا الشعب الكردي معاملة كريمة، بل بالعكس كل ما فعلوه أنهم زرعوا في قلب الشعب الكردي عدم الثقة، والخوف، والرعب.

إن الشعب الكردي لا يمكن له أن يحقّق آماله بطريق سياسي أو بطريق الحوار، تحت هذه الظروف الحالكة، وليس هناك أمل في انتزاع حقه إلّا باتحاد الشعب الكردي بأكمله داخل إيران وخارجها، فما أخذ وسُلِب بقهر لا يُستَرد إلا بالقهر.



الشعب الكُردي في إيران.. بين تحديات الواقع وآفاق المستقبل

د. حميد محمد عالي

باحث في الشئون الدولية

مقدمة:

تكمن أهمية الموضوع في شيئين اثنين: أنَّه يتعلق بشعب عريق ذي تاريخ مجيد، مع أنَّه مضطهد ومنسي، ليس لهم كيان موحَّد؛ بالإضافة إلى قلة الدراسة الموضوعية في هذا المجال فيما يخصّ الشعب الكردي على وجه العموم، وفي إيران على وجه الخصوص.

وتكمن مشكلة البحث في الشعور والحاجة إلى معرفة الشعب الكُردي في العالم بصفة عامة، وفي إيران على وجه الخصوص، والذي حملني على هذه الدراسة -فضلاً عن شعوري بالحاجة الملحة للكتابة فيه- ندرة الدراسات في هذا الموضوع، بل وشعرت بالمسئولية تجاه هذا الشعب المضطهد، والمنسي، وأنا فرد منهم ذقتُ بعض ما ذاق الشعب، وأعتزّ بالانتساب إليهم بعد الاعتزاز بالإسلام.

التعريف بالشعب الكردي:[1]

الشعب الكردي شعب كبير من أقدم شعوب الآرية في الشرق الأوسط؛ حيث يعود وجودهم إلى القرن السادس عشر قبل الميلاد، تتألف من أربعة عناصر: كرمانج، واللر، وكلهر، وكوران (كوران)[2]، ويسكن عدد كبير منهم في غرب وجنوب غربي آسيا، وقسم منهم في خراسان شمال إيران، ولهم لغتهم الخاصة، وتقاليدهم الخاصة، التي تختلف عن جيرانهم العرب، والفرس، والترك، والتركمان.

تختلف التقديرات بشأن الكرد، ويقع معظمهم في تركيا، وقسم غير قليل في إيران، والأقل منه يكون في إقليم كردستان الحالي في شمال العراق، والأقل من ذلك في شمال المحافظات الشمالية في الشام على امتداد الخط الحدودي مع تركيا.

جاء في كتاب كرد وكردستان[3]: «الشعب الكردي من أعرق شعوب الآرية في إيران القديمة؛ حيث عاشوا عبر القرون الطويلة في سواحل بين النهرين وفي العراق، وفي تركية، إلى حدود الاتحاد السوفييتي؛ حيث كانت تلك المناطق جزءًا مهمًا من إيران».

(١) انظر: شرف نامه، للأمير شرف خان البدليسي، الناشر: فرج الله ذكي الكردي ببوستة الأزهر بمصر، ٢٠/١، الكرد وكردستان لأرشاك سافراستيان، ترجمه الدكتور أحمد محمود الخليل، ناشر: دار سَرْدَم، السليمانية، إقليم كردستان، الطبعة الثانية: ٢٠٠٨م، ص٣٤.

(٢) هذه الأربعة تنقسم إلى لهجات متعددة أخرى.

(٣) انظر المصدر السابق: الكرد وكردستان لأرشاك سافراستيان، ترجمه الدكتور أحمد محمود الخليل، ص٣٤، ١٣٣.

عدد الشعب الكردي في إيران:[1]

عدد سكان إيران في الإحصائية الرسمية لسنة ٢٠١١م- الموافق ١٤٣٢هـ قرابة ٧٥١٤٩٦٦٩، وعدد سكان إقليم كردستان حسب إحصائية رسمية لنفس السنة في المحافظات الكردية ١٣٤٤٩٥٩٦ نسمة (٦٤١٢٨٣٧) ستة ملايين ونصف تقريبًا من اللُّر، وستة ملايين وأكثر من نصف مليون من غير اللر (٥٥٣٦٧٥٩) من المحافظات الأربع الأُوَل المتمركز فيه الشعب الكُردي بنسبة عالية، ومليون نسمة (١٠٠٠٠٠٠) في خراسان الرضوي، وخراسان الشمالي في عدد من المدن غالب سكانها من الشعب الكُردي -كما سيأتي- حسب إحصائية عامة رسمية قامت بها الحكومة سنة ١٣٩٠هـ-ش الموافق لسنة ٢٠١١م- الموافق ١٤٣٢هـ-ق، بعد أربع سنوات من هذه الإحصائية، فيكون العدد أكثر بكثير مما ذُكر.

وعدد غير معين من المحافظات الأخرى تُقدَّر بأكثر من نصف مليون (٥٠٠٠٠٠)، فالمجموع بناءً على هذه الإحصائية في عام ٢٠١١م الموافق ١٤٣٢هـ-ق، ١٣٤٤٩٥٩٦ أي: قريب من ثلاثة عشر مليون ونصف نسمة.

وبهذا يتبيَّن أنَّ نسبة الشعب الكردي واللُّر في إيران ١٧,٨٪، أي: قريب من ثمانية عشر بالمائة، فهذا العدد الكبير ٤٨,٥٪ من أهل السنة و٥٠٪ من الشيعة الاثنا عشرية وأقليات من اليهود، وعباد الشيطان[2]، الذين يسمُّون أنفسهم أهل الحق.

ومن الصَّعب جدًا تحديد هذا القطر الشاسع تحديدًا قوميًّا دقيقًا لعدة أسباب:

- منها: استيطان عدد غير قليل من الترك والتركمان، والفرس، والعرب، في مختلف أدوار التاريخ بكردستان، واختلاطهم بالشعب الكردي.

- منها: انتشار الشعب الكردي أنفسهم في غير كردستان من الأقطار المجاورة، مختلطين بالعناصر الأخرى اختلاطًا كبيرًا.

- منها: ما أحدثته التقسيمات الإدارية والسياسية التي جرت عليها الدول في المنطقة من الخلط والمزج بين العناصر، وتغيير المعالم الحدودية والوطنية.

- منها: عدم قيام المتعلمين الكرد بتنمية العاطفة القومية بمفهومها الحديث المطابق للعلم والمنطق، وعدم تعهدهم اللغة الكردية بالتغذية بالتأليف والنشر، واستعمالها في المراسلات، والمكاتبات فيما بينهم، مما أدى إلى تقلص ظل اللغة الكردية في بعض المدن الكبرى بكردستان.

ولكن بحمد الله مع كل ذلك يمكن القول بأن أكثر من تسع وتسعين بالمائة منهم يتكلمون باللغة الكردية، وإن كانت قد اختلطت باللغة الفارسية إلى حد كبير، ولكن لم يزالوا يتكلمون بلهجتهم الكردية، وليسوا مثل إخوانهم في بلاد الشام وتركيا؛ حيث نسي كثير منهم اللغة الكردية، ومع ذلك يدّعي أنَّه كردي، بل قد بقي عليهم اللقب الكردي لأسباب عنصرية خبيثة لدى حكام البعث في الشام؛ كي لا يختلط العنصر الكردي مع العنصر العربي، وهذا من بقايا الجاهلية، وقد أمرنا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بتركها، فقال: «دَعُوهَا فَإِنَّهَا مُنْتِنَةٌ»[3].

- ومن بين اللهجات الكردية التي غذِّيت بالتأليف والمراسلات: اللهجة السورانية، وهذه اللهجة كأنَّها صارت لهجة الكتابة، ولهجة رسمية في المراسلات والمكاتبات والأخبار في هذا العصر، ويتكلم بها الشعب الكردي في محافظة كردستان، وفي محافظة أذربيجان الغربية، وفي محافظة كرمانشاه أيضًا، وفي المدن السنية كلها، وفي محافظة عيلام (إيلام)

(١) انظر: مركز الإحصاء الإيراني، نتائج الإحصاء العام للأشخاص والبيوت، مركز آمار ايران، كزيده نتايج سرشماري عمومي نفوس و مَسْكَن، ١٣٩٠هـ-ش الموافق لسنة ٢٠١١م- الموافق ١٤٣٢هـ-ق، شماره مسلسل نشريات مركز آمار إيران ٤٥٤٨، الناشر: دفتر رياست روابط عمومي وهمكاريهاي بين المللي، طبع في مطبع مركز آمار إيران.

(٢) ويسمُّون الشيطان (مَلَكَ طاووس) أي: إبليس طاووس الملائكة، بمعنى أنَّ الشيطان من جنس الملائكة، وهو على حد قولهم أفضل الملائكة». سبحانك ربنا! هذا بهتان عظيم.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ، الناشر: دار طوق النجاة، ١٥٤/٦، رقم الحديث: (٤٩٠٧)، ومسلم في صحيحه، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، بتحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ١٩٩٨/٤، رقم الحديث: (٢٥٨٤).



أغلبهم، وفي محافظة السليمانية، والدهوك، وفي إقليم كردستان بشمال العراق، واللهجة الكورانية أو الهورامية أيضًا قد كتبت بها كتب وأشعار مثل (ديوان مولوي)(١)، وكذلك قد كُتبت بها بعض الأشعار في الماضي، ولكن ليست بالدرجة المرضية.

(١) السيد عبد الرحيم بن السيد سعيد بن السيد الشريف ولد رحمه الله في قرية (سرشانه) التابعة لناحية (تاوكوزي) على الضفة الشرقية من نهر سيروان في محافظة السليمانية عام ١٢٢٥هجرية، وكان أديبًا بارعًا باللغات الكردية، والعربية، والفارسية، وله مؤلفات عديدة بكل تلك اللغات، منها: منظومته الرجزية في العقيدة؛ والتي تحتوي على ألفين وواحد وثلاثين بيتًا باللغة العربية، ومنها: منظومته الكردية كذلك في العقيدة، والتي تحتوي على ثلاثة آلاف بيت في العقائد، المسماة بالعقيدة المرضية، توفي رحمه الله في مسقط رأسه (سَرْشاته) بين عشيرته وذويه، سنة ١٣٠٠ الهجرية؛ حيث دفن في تلٍّ به قبر أحد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، المشهور بمقبرة الأصحاب رضي الله عنهم أجمعين، انظر: علماؤنا في خدمة العلم والدين، للشيخ عبد الكريم محمد المدرِّس، عُني بنشره وطبعه محمد علي القرداغي، الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م، ١/٢٨٦-٢٨٨، الناشر: دار الحرية للطباعة بغداد ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، رقم الإيداع في المكتبة الوطنية - بغداد (٧٦٦) لسنة ١٩٨٣م.

وهذه الخريطة موافقة للخريطة الرسمية تبين أماكن المحافظات اسم المحافظة ومركز المحافظة بالكامل(٢). وكالة الوطنية لرسم الخرائط.(٣)

المبحث الأول
انتماءات الشعب الكردي الدينية والسياسية في إيران في مطلبين

انتماءات الشعب الكردي الدينية:

إن أغلبية سكان إقليم كردستان غير اللر من أهل السنة والجماعة، ويتبعون مذهب الإمام الشافعي -رحمه الله- في الفروع، وغالبهم على مذهب الإمام

(2) http://gndb.ncc.org.ir/Shared/Images/Logo_trans.png
(٣) انظر: المؤسسة الوطنية لرسم الخرائط، قاعدة البيانات الوطنية للأسماء الجغرافية الإيرانية:
http://gndb.ncc.org.ir/Shared/Images/Logo_trans.png

أبي الحسن الأشعري -رحمه الله- في الأصول، ولكن في العقدين الماضيين برز -بحمد الله- عدد من الدعاة الصادقين -نحسبهم كذلك والله حسيبهم، ومنهم كاتب هذه السطور- الذين دعوا إلى التوحيد الصافي على منهج السلف الصالح والأئمة الأربعة، لهذا ترى عددًا كبيرًا من الأكراد من غير اللر على منهج السلف الصالح منهج الأئمة الأربعة -رحمهم الله جميعًا-، ولكن غالبية الكرد من اللر على المذهب الاثنا عشري الشيعي.

وبحسب تقرير وكالة مهر للأنباء(1) فإن محافظة كردستان تحتوي على أكبر عدد من المساجد في إيران؛ بحيث اشتهرت بمحافظة المساجد، فيها ألفان وعشرة مساجد، يوجد ٣٨٦ مسجدًا من هذا العدد في مركز المحافظة سنندج، و١٩٢ منها في مدينة ديواندره، ٣٦٤ في مدينة سقز، و٢٣٥ منها في مدينة بانه، و٩٦ منها في مدينة سروآباد، و١٨٥ منها في مدينة مريوان، و٢٠٢ منها في مدينة بيجار، و١٣٤ منها في مدينة دهكلان، و١٦١ منها في كامياران، و١٤١ منها في مدينة قروه، (علمًا بأنَّ عدد المساجد في طهران عاصمة البلد وما حولها ألفان فقط، مع أنَّ عدد سكان العاصمة ١٢١٨٣٣٩١).

إن محافظة كردستان تحتوي على أكبر عدد من المساجد في إيران؛ بحيث اشتهرت بمحافظة المساجد، فيها ألفان وعشرة مساجد.

وقال رئيس مركز بزرگ الإسلامي في غرب إيران أحمد علي بهاري في مقابلة مع صحيفة فارس نيوز(2): «في محافظة كردستان سُجِّلت ٢٦٠ مدرسةً تقليديةً إلى الآن، وهي تلبِّي بالفعل الاحتياجات الدينية للمنطقة».

بحمد الله هناك المدارس والمعاهد الدينية الرسمية، أما غير الرسمية منها فغير مسموح بها من جهة الحكومة، فيها طلاب متطوعون لطلب العلم الشرعي، متفوِّقون على نظرائهم في كثير من النواحي العلمية في المعاهد الرسمية والجامعات الموجودة في البلد.

جدير بالذكر أنه لا يُسمَح لهم بفتح مدارس ومعاهد دينية كغيرهم في سائر المناطق السنية. ولكن توجد مدارس ومعاهد صغيرة في غالب المساجد لطلاب العلوم الإسلامية، ويكون إمام المسجد غالبًا أستاذًا متطوعًا لكل العلوم الإسلامية والعربية، على حد سواء، ولا يتجاوز عدد الطلاب في المساجد غالبًا عن ثلاثة، أو أربعة، إلى عشرة أشخاص كحد أقصى.

ومستوى التعليم في هذه الحلقات عالٍ جدًّا؛ لأنَّهم يهتمون بالعلم، وإذا بدءوا كتابًا لم يتركوه حتى يكملوه، وليس مثل الجامعات الرسمية في الغالب المقرَّرات لا تنتهي في نهاية الفصول، ولكن بالعكس في هذه المدارس المقررات كلها ستنتهي وليس لها حدّ زمنيّ لإنهائها متى أنهوا مادةً، بدءوا مادة أخرى، والأساتذة كلهم متطوعون ولا يأخذون أجرًا مقابل التدريس، وبعضهم يدرِّس في اليوم ثلاث مرات، صباحًا، ومساءً، وليلاً، وهذه المدارس في الحقيقة قصمت ظهر النظام الإيراني؛ لأنها تفاجأ بتخريج العلماء والدعاة الصادقين بين الفينة والأخرى.

ولكن بسبب ضغوطات الحكومة في إقليم كردستان إيران، وبسبب تضييقها على الدعاة والشيوخ لا يكاد يخرج صوت الداعية من مسجده الذي يؤم الناس فيه، ولا يسمح لهم بإلقاء المحاضرات في الأماكن العامة إلا في المساجد، ولا يستطيعون أن يعقدوا مؤتمرات دينية، وكذلك يُمنَعون من أيِّ نشاط دعوي آخر خارج المساجد، وفي المساجد أيضًا عليهم ضغوطات كثيرة لأتفه الأسباب من قِبل الحكومة، وبين كلِّ فينةٍ وأخرى يُدْعَون للاستجواب، من قِبل المخابرات، لتقارير كاذبة

(1) انظر: وكالة مهر للأنباء تاريخ النشر: ٢٩/٥/ ١٣٩٤ الموافق ٥ ذي القعدة ١٤٣٦هـ، ٢٠/٨/٢٠١٥م، رقم الوكالة للأنباء: ٢٩٧٤٠٣.

(2) انظر: وكالة فارس نيوز للأنباء تاريخ النشر: ٢٧/ ٧/ ١٣٨٧، الموافق ١٨ ذي القعدة ١٤٢٩هـ، ١٧/١١/٢٠٠٨م، رقم الوكالة للأنباء: ٨٧٠٨٢٧٠٨٣٧.

تصلهم من النمامين، والجواسيس المؤجرة والمنتشرة بكثرة في الإقليم على وجه الخصوص، وفي البلد على وجه العموم.

انتماءات الشعب الكردي السياسية والفكرية:

نستطيع أن نقول: إن إقليم كردستان إيران فيه كل الأفكار والتيارات الإسلامية، والقومية، من التيارات الإسلامية: مكتب القرآن بشقيه التابعين للأستاذ أحمد مفتي زاده[1] -رحمه الله-، وحزب الدعوة والإصلاح، هو الامتداد لدعوة الإخوان المسلمين العالمية، ومنها: السلفيون كفكر ونشاط، ودعوة، لا كحزب وجماعة، ومنها: عامة المجتمع المسلم التابع لمذهب الإمام الشافعي في الفروع، ولمذهب أبي الحسن الأشعري في الأصول، هذا عن الإسلاميين.

أما عن الأحزاب السياسية، فهناك الأحزاب القومية، ومنها: الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، ومنها: أحزاب كوملَه (الجمعية) الشيوعي بفروعها المتعددة، ومنها: حزب بيجاك (پژاك) القومية الشيوعية القريبة من حزب پكك التركية التابعة لعبدالله أوجلان، ولكن ليس في الإقليم حزب سياسيّ ولا جمعية سياسية ممثلة بصورة رسمية داخل الحكومة، ولكن لا يُنكَر أنَّ أفرادًا قليلين يميلون إلى الإصلاحيين، أو إلى المحافظين داخل الحكومة،

(١) وُلد الأستاذ أحمد مفتي زاده عام ١٣٥١هـ في عائلة عريقة في الدين في مدينة سنندج عاصمة إقليم كردستان، وكان والده محمود مفتي، وجده الشيخ العلامة عبد الله الدشي، من أكابر علماء كردستان، وقد درس في المدارس الدينية بكردستان إيران وكردستان العراق وتفوَّق على أقرانه، وصار محاضرًا ناجحًا في مدرسة أبيه بمدينة سنندج مركز محافظة كردستان، ثمَّ انتقل إلى طهران، وصار أستاذًا جامعيًّا، وفي شهر أوت ١٩٨٢م قبض عليه نظام ولاية الفقيه لمدة عشر سنوات تحت التعذيب الشديد، قضى ثماني سنوات منها في زنزانة انفرادية، حتى أصيب بأنواع من المرض، ثمَّ أطلق سراحه في شهر أوت ١٩٩٢م بعد عشر سنوات لمعالجة ما أصابه في السجن، ولكن توفي في ٨ فبراير ١٩٩٣م في مستشفى آسيا بطهران، ثمَّ نقل جثمانه الطاهر إلى مسقط رأسه بعد عشر سنوات ليدفن في مقبرة الشيخ محمد باقر بسنندج مركز محافظة كردستان، وقد شارك الباحث في تشييعه، رحمه الله رحمةً واسعةً، انظر: موقع الرسمي المسمى: بمجاهد كورد.
https://mojahedkurd.wordpress.com/2012/07/24/biography/#more-7

ولكن ليس كحزب، ولا كجمعية، ولا يُسمح لهم بذلك أبدًا، فهم لفساد طويتهم كالمنافقين يحسبون كلَّ صيحة عليهم.

المبحث الثاني
أحوال الشعب الكردي من الناحية الاقتصادية والمعيشية وعلاقة النظام الإيراني معهم

أحوال الشعب الكردي من الناحية الاقتصادية والمعيشية:

المناطق الكردية في إيران، وخصوصًا محافظة كردستان، أماكن فقيرة، وتعود أسباب ذلك إلى انعدام الأمن والاستقرار فيها، وتحديدًا منذ انتصار الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م التي أوهمت بعض الأحزاب بأنّها ستتمكن من الحصول على الاستقلال أو الحكم الذاتي في ظل الدولة الجديدة التي كانت وليدة ثورة شعبية، هكذا منذ الأشهر الأولى، بعد انتصار الثورة، ظهرت أحزاب كردية من أمثال «الحزب الديمقراطي» ومنظمة «كومله»، تطالب بالتفاوض من أجل الحصول على الحكم الذاتي.

يشتغل غالب الشعب الكردي في القرى بالزراعة، وفي بعض القرى الحدودية يشتغلون بالتجارة، وغالبهم في المدن يشتغلون في الأسواق والمحلات التجارية، وبعضهم توظَّفوا في الدوائر الحكومية.

ولا يوجد أي مصنع كبير في كردستان، ولكن هناك عدد من المصانع الصغيرة، رغم تواجد ثروات عظيمة في المنطقة من الذهب، والأحجار الثمينة، والمياه، والنفط، اللهمَّ إلا في مدينة كرمانشاه التي غالب أهلها من الشيعة توجد بها مصفاة النفط، وفي محافظة كهكلويه وبوير أحمد أيضًا فيها آبار النفط منذ ١٩٠٨م،[2] وكلُّ ثروات الإقليم تُسرق من

(٢) انظر: الإحصائية الرسمية لمحافظة كهكلويه وبوير أحمد لسنة ٢٠١١م الفصل الخامس يتعلق بالمعادن، والفصل الخامس يتعلق بالنفط والغاز، الموقع الرسمي لمؤسسة إدارة التبليغ الإسلامي http://af.samta.ir/atlas/index.php?title (سازمان مديريت تبليغات إسلامي).

جهـة الحكومـة، وتُصرَف في غير أهلها، ولا تعطيها لأهل الإقليم، وترى شـوارعها مكتظة بالعاطلين عن العمل، ومتعاطـي المخـدرات، وكل هـذا من سياسـات الحكومة ضد شـعبها، وكذلك محافظة إيـلام الكردية من أكثر المحافظات بطالة، وليس لهم أيّ دور في المجتمع مع أنهم على مذهب الشيعة الاثنا عشري.

الثروات الطبيعية بكُردستان إيران:(١)

تشـكل محافظة كردسـتان من مجموع ٢,٨ مليون هكتار مسـاحة، ٤٩,٦٪ من المراعي، و٢٩٪ من الأراضي الزراعيـة و٤,١١٪ مـن غابات زاكـروس فبهذه الموارد الغنية والمياه الكثيرة والتربة الطيبة، تعتبر كردسـتان من أفضل المحافظات خصوبةً في إيران.

جدول للمواد المعدنية في محافظة كردستان وحدها:

المواد المعدنية	عدد المعادن النشيطة	استخراج السنوي ١٠٠٠ طن	الادخار ١٠٠٠ طن
حجر الكلس	٧	١٤٦٠	١٣٤٠٠
الجص	١	١٥	٢٢٠٠
حجر مربع للبناء	٦٦	٢٤٥٦	٣٨٩١٠
الرخام الأحمر	١٣	٦٠	٣٨٥٠
الترافرتين (حجر جيري)	٢	٢٠	٣٠٠
الرخام	٢٧	٣٢٥	١٠٠٨٨٠
العقيق اليماني	٧	١٨	١٨٧
الجرانيت (صوان)	٣	٧	٧٤٣
البوميس - حجر الإسفنجي	٥	٢١١	١٥٤٦١
الدولوميت	١	٥	١٥٠٠
الفلسبار سليكات الألمونيوم	٢	١٠	١١٥
الأنتيموان- إثمد	١	٠.٧	١٠
خام الحديد	٢	١٨٠٥	٥٤٠٠
المياه المالحة	١	٤٨٣٣	٠
المجموع	١٣٨		

بدأ مشـروع التنقيب عن الذهب بمحافظة كردسـتان في منطقة شيت بمدينة سقز حسب منظمة جيولوجيا البلد (١١١٠٠٠٠٠) في عام ١٩٩٦م؛ حيث قُدر احتياطي الذهب التي في المنطقة بمساحة ٢٠٠ كيلو مترًا مربعًا.

وفـي خلال عامي ١٩٩٨ و٢٠٠١م اسـتمر المشـروع مع فحص كيمياء المعادن الثقيلـة، وأخذ عينات الصخور، وإعـداد الخرائـط الجيولوجية والطبوغرافية، ونتيجة الفحص ظهر أنه تمَّ اسـتخراج الحجارة مع قيراط ٢,٥ من الذهب(٢).

مـع كل هـذه الثـروات الطبيعية تـرى البطالة مخيمـة على المحافظـات الكردية بأكملهـا، وكل الموظفين في

(١) انظر: الموقع الرسمي لمحافظة كردستان. http://www.ostan-kd.ir/Default.aspx?TabId=95#p1-4

(٢) المصدر السابق.

هـذه المصانع الصغيرة، لا بد أن يسجل اسمه في الباسيج (الحرس الثوري) أو يكون جاسوسًا على بني شعبه، أو يختارونه من خارج المحافظة من الشيعة، أو يختارونـه من الشيعة الأكراد، بينما أهل السنة عاطلون لا يجدون عملاً.

كما ساهم عدم الاستثمار في القطاع العام وفي القطـاع الخاص بمحافظات كردستان، فـي جَعل البطالة مشكلة خطيرة.

وإن عدم الاهتمام بالاستثمار في القطاع العام، مع نمو ٦٨٪ من النتاج المحلي في كردستان، جعل محافظة كردستان في ضمن المحافظات الثمانية الفقيرة في إيران، بينما الصناعة -التي تعتبر الركيزة الأولى لإثراء الاقتصاد- معدومة تمامًا في مناطق الكردية.

ويعتبر عدم تعاون النظام المصرفي، ووجود مشاكل التأمين والضرائب، وعدم متابعة الأمور من الدولة بشكل متواصل، وعدم تحديث المهام العاطلة، وانعدام الحماية القانونية والمالية، من أهمِّ المشاكل التي تواجه المستثمرين والمنتجين في كردستان.

قال رئيس مؤسسة الصنائع والمعادن والتجارة بمحافظة كردستان[1]: «من مجموع ٩٦٠ وحدة صناعية في المحافظة، ٢٦٠ منها معطلة تمامًا، و٢٦٠ وحدة أخرى شبه عاطلة».

ومزاعم الحكومة في عدم اهتمامها بكردستان يعود إلى انعدام الأمن في المناطق الكردية، ولكن الحقيقة أن هذا الإهمال خروج عن المسئولية، فبحسب الإحصائية الرسمية فهناك ١٥٠ ألف شخص في المحافظة لم يحصلوا على عمل، مع أنَّ غالبيتهم حاصلون على شهادات جامعية، وبحسب ممثلي البرلمان، فإن هذه الإحصائية غير واقعية، والحقيقة أن عدد العاطلين أكثر من ذلك بكثير حسب الإحصائية الحقيقية.

(١) وكالة الأنباء كوردپا، ٣/١/ ١٣٩١ الهجري الشمسي ١٨-٠٤-٢٠١٢م - ١٨:٤٧ طهران.

يشكل الشباب أكثر من ٢٣٪ من سكان كُردستان حسب إحصائية عامة رسمية قامت بها الحكومة سنة ١٣٩٠هـ-ش الموافق لسنة ٢٠١١م- والموافق ١٤٣٢هـ-ق، ومع ذلك فقد خرج ٣٠٠٠ شخص من المحافظة بغية الحصول على العمل، أو لمواصلة الدراسة أو لأجل الحصول على مسكن أفضل، وبعد أربع سنوات من هذه الإحصائية يكون العدد أكثر بكثير مما ذُكر.

وفي المناطق الحدودية يشتغل كثير من الشباب، بتهريب البضائع الحلال، ليس المراد بها الخمر والبضائع المحرمة إلَّا نادرًا، إلى إقليم كردستان العراق، أو إلى تركيا، حاملين البضائع على ظهورهم وعلى أكتافهم؛ للحصول على لقمة عيش لهم ولأهليهم، ومع ذلك فإن أفراد القوات المسلحة الإيرانية يطلقون عليهم النار، ويقتلونهم بدم بارد، وهذا ليس مرة ولا مرتين، بل قد حدث ذلك لمئات من الناس، والناس مع ذلك يستمرون في التهريب؛ نظرًا لاضطرارهم لذلك.

وقال مراسل جريدة كُردپا[2] : «تستخدم القوات المسلحة الحكومية، السلاح في إطلاق النار على المهربين للبضائع دون الالتفات إلى قوانين استخدام السلاح بصورة يومية؛ حيث أصيب أمجد رمضان پور في قدمه وهو شاب عمره ١٩ سنة في يوم ١٧-٠٨-٢٠١٥م».

وقال مراسل وكالة الأنباء كردپا: "حسب الوثائق المثبتة في مركز إحصاء جريدة كُردپا، فقد قُتل وجُرح في مطلع العام إلى الآن خمس وعشرون (كولبرًا)[3]، ٢٩-١-١٣٩١ الهجرية الشمسية، الموافق- ٢٠-٠٧-٢٠١٥م في مدة أربعة أشهر.

وقد كتبت وكالة الأنباء كردپا تحت عنوان: [4] «انعدام الأمان على الحياة وأنواع من الوفيات

(٢) وكالة الأنباء كوردپا، ١٧-٠٨-٢٠١٥م.
(٣) يقال لحاملي البضائع على ظهورهم وأكتافهم (كولبر) باللغة الكردية والفارسية.
(٤) جريدة كوردپا، ئاژانسي هەوالدەریي كوردستان، ٣٠-١-١٣٩١ الهجري الشمسي ١٨-٠٤-٢٠١٢م - ١٨:٤٧ تاران.

الغامضة والمريبة في كردستان»: قال مراسل كرديا: «التقارير والحوادث الناشئة في هذا الشهر[1]، تُثبت عدم الأمن والأمان في هذه المنطقة، وقد خيَّم على كردستان الخوف والرعب من الموت لأسباب عديدة، منها:

١- انفجار العبوات المزروعة في مناطق الحدودية بكُردستان إيران مع العراق بصورة يومية؛ حيث قتل في شهر الربيع من هذه السنة خمسة أشخاص على الأقل.

٢- قتل التجار البضائع (كولبران) بصورة يومية؛ بحيث قُتل في مطلع شهر الربيع إلى الآن ثلاثة أشخاص.

٣- انعدام الأمن والأمان على الحياة؛ حيث قتل ثلاثة أشخاص في هذا الشهر بعد الاختطاف مِن قِبل أناس مجهولين.

٤- ظاهرة قتل النفس في المناطق الكردية أكثر من كل المناطق؛ لعدم الحصول على عمل، ولأجل الفقر، ولانعدام الأمن والأمان؛ حيث انتحر خمسة أشخاص خلال شهر الربيع من مطلع هذه السنة.

٥- انعدام الثقة بالعمل، والبقاء فيه يسببان مخاطرة بالنفس؛ حيث قتل في هذا الشهر خمسة عمال في كردستان.

٦- الإحصائيات تثبت الوفيات المتواصلة في كردستان؛ حيث قُتل إضافة على ما ذكر عشرون شخصًا آخر في حوادث مختلفة، غير أنه قد اعتُقل ٢٩ من الشعب الكردي بتهم واهية ومصنوعة.

وهذه التقارير تتعلق بشهر واحد لسنة ٢٠١٢م.

علاقة النظام الإيراني مع الشعب الكردي تاريخيًّا وفي الواقع المعاصر:

علاقة النظام الإيراني مع الشعب الكردي تاريخيًّا، وفي الواقع المعاصر، علاقة قمعية، وسيئة؛ والمتابع لعلاقة النظام الإيراني مع الشعب الكردي منذ خمسين سنة تقريبًا إلى الآن يتبيَّن له بوضوح أنّ الإيرانيين لم يعاملوا الشعب الكردي معاملة كريمة تشعرهم بالاطمئنان، بل إن كل ما فعلوه هو أنهم زرعوا في قلب الشعب عدم الثقة، والخوف، والرعب، حيث[2] أعلن الشعب الكردي عن ولادة «جمهورية كردستان الشعبية الديمقراطية» بواسطة زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران قاضي محمد[3] في ٢٢ يناير/ كانون الثاني عام ١٩٤٦م، وعاصمتها مهاباد، وشملت مساحتها ٣٠٪ من المساحة الإجمالية لكردستان الشرقية. لكنها انهارت بعد نحو أقل من سنة.

> **علاقة النظام الإيراني مع الشعب الكردي تاريخيًّا، وفي الواقع المعاصر، علاقة قمعية، وسيئة؛ والمتابع لعلاقة النظام الإيراني مع الشعب الكردي منذ خمسين سنة تقريبًا إلى الآن يتبيَّن له بوضوح أنّ الإيرانيين لم يعاملوا الشعب الكردي معاملة كريمة تشعرهم بالاطمئنان.**

في ثلاثينيات القرن المنصرم، انضم (قاضي محمد) إلى حزب (خويبون الاستقلالي)، الذي أعلن نضاله

---

(١) المراد شهر الربيع سنة ٢٠١٢م.

(٢) انظر موقع وكالة الأنباء آدار برس- قامشلو، نشر بتاريخ الأربعاء، ٠١ نيسان/ أبريل ٢٠١٥م، ٠٩:٢٨، على الرابط التالي:
http://adarpress.net/index.php/2013-07-29-08-54-39/6983-

(٣) ولد (قاضي محمد) في مدينة (مهاباد) ١٩٠١م، والده هو القاضي (علي بن قاسم بن ميرزا أحمد)، وأمه من عشيرة (فيض الله بك) الذائعة الصيت في مملكة موكريان، ويُعدّ (قاضي محمد) واحدًا من ألمع الشخصيات في التاريخ الكردي؛ إذ كان يتمتع بثقافة واسعة؛ بسبب تبحره في أمور الشريعة، والفقه الإسلامي، والدين، وإتقانه اللغة العربية، والتركية، والفارسية، والفرنسية، والإلمام باللغة الإنكليزية، والروسية، إلى جانب لغته الأم الكردية، انظر: كردستان والكرد للدكتور عبد الرحمن قاسملو، ترجمه إلى الفارسية: طه عتيقي، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٦- أبيك، ٩٣/١-٩٥.

في عام ١٩٢٧م بمعاونة (إحسان نوري باشا)[1] في كردستان الشمالية. وفي عام ١٩٤٤م تشكلت منظمة كردية باسم (جمعية الإحياء الكُردي)، مهّدت لقيام الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران، الذي أصبح (قاضي محمد) من مؤسسيه. وكان برنامج هذا الحزب يتلخص في تحقيق الحرية في إيران، والحكم الذاتي لكردستان داخل الحدود الإيرانية، والإخاء مع الشعب الأذربيجاني وكل الأقليات غير الفارسية.

وفي ١٩٤٥/١٢/١٦م ووسط جمع غفير في ساحة (جوار جرا)[2] في مهاباد، وفي أجواء احتفالية كبيرة أعلن (قاضي محمد) في ذلك اليوم التاريخي انفصال منطقة موكريان عن حكومة طهران، فنكّسوا علم حكومة طهران من المؤسسات والمدارس، ورفعوا علم كردستان بدلاً عنه.

وبتاريخ ١٩٤٦/١/٢٢م أعلن قيام (جمهورية كردستان) بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني، وسط ظروف شائكة ومعقدة، وأصبحت مدينة (مهاباد) عاصمة للجمهورية الفتية.

وأمام العالم ووسط أكبر ساحة من ساحات العاصمة تم انتخاب (قاضي محمد) أول رئيس للجمهورية الكردستانية، وكان حاضرًا هذه الاحتفالات المهيبة وفود من جميع أطراف منطقة كردستان، وبعد أن ألقى الرئيس الجديد كلمته، تم ولأول مرة في التاريخ الكردي رفع العلم الكردستاني الذي يتشكل من اللون الأحمر والأصفر والأخضر، كما تم طرح البرنامج الكفاحي الشامل للجمهورية، وقد تجسّد الحلم المشروع في قيام دولة كردية على أرض كردية لشعب يتمتع بجميع مقومات الاستقلالية والدولة الحديثة، من دون أن يؤثر هذا على سيادة أو كيان أي دولة من الدول المحيطة بها، وعدّت اللغة الكردية لغة رسمية يتعلم بها الشعب وتلتزم بها الدوائر الرسمية، وتم فتح المدارس وأنشئت الصحافة والمسارح، ودخلت المرأة في معترك الحياة الكردستانية الجديدة، وقامت علاقات تجارية مع دول الجوار وأهمها العلاقة مع الاتحاد السوفييتي.

لم يكن عمر الجمهورية الكردية طويلاً؛ إذ حاول (قاضي محمد) التفاوض مع حكومة طهران حول علاقة الجمهورية الكردية بوصفها سلطة حكم ذاتي، بالحكومة المركزية، فرفضت إيران التفاوض، وأرسلت حملة عسكرية نجحت في قمع الحركة الديمقراطية في كردستان إيران بوحشية، وقضت على الجمهورية الكردية بدعم بريطاني - أمريكي، وتمكنت من استعادة (مهاباد)، وبسط سيادتها على الإقليم بعد أن انهارت الحركة الكردية.

وفي ٣١ آذار ١٩٤٧م، وبعد محاكمة صورية، أُعدم رئيس الجمهورية (قاضي محمد) وعشرات آخرون من قادة ومناضلي الكرد في ساحة (جوار جرا)[3] بمهاباد، شنقًا حتى الموت.

رحل الرئيس (قاضي محمد)، لكن فكرة الحرية والحق ظلت حية في ذاكرة الشعب الكُردي، الذي واصل كفاحه لنيل حريته، وتحقيق تطلعاته الإنسانية إلى يومنا هذا.

(١) ولد الجنرال إحسان نوري باشا بن علي قولي سنة ١٨٩٢م في مدينة بتليس (بدليس) مركز إمارة بتليس الكردية، في تركيا، مدينة المؤرخ الكردي شرفخان، ينتمي والده إلى عشيرة جبران الكردية، وكان من الشخصيات المعروفة وحصل على لقب باشا، لهذا اهتم بتربية ابنه إحسان مثل غيره من الباشوات الكرد، أكمل إحسان نوري تعليمه في مدارس الدولة، ثم دخل الأكاديمية الحربية في إستانبول، وتخرج منها برتبة ملازم ثاني سنة ١٩١٠م، ورقي إلى رتبة ملازم أول في تشرين الأول سنة ١٩١٢م، اشترك إحسان نوري باعتباره ضابطًا في الجيش العثماني، في إخماد حركة ألبانيا، ثم أرسل إلى اليمن، وبقي فيها نحو ثلاث سنوات، استُدعي بعد ذلك إلى تركيا، وأصبح مساعدًا لأمير اللواء (٩٣) في بيضون، عُين بعد ذلك قائدًا لقوات الحدود العثمانية الإيرانية لمدة أربع سنوات، واتخذ من مدينة بايزيد مقرًا له، وخلال هذه الفترة اطلع عن كثب على طبيعة إرارات (ضيايێ ئاطرى)، وعرف مكان الضعف والقوة في المنطقة من الناحية العسكرية، وقد شارك في المعارك التي جرت بين الجيش العثماني والجيش الروس في جبهة القفقاس خلال السنوات الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م)، وجرح في إحدى معاركها. انظر: مذكرات إحسان نوري باشا.

(٢) دوار في وسط مدينة مهاباد باسم (چوار چرا) بمعنى أربعة مصابيح.

(٣) سبق المراد بهذه العبارة في الصفحة السابقة.

أبرز القيادات الشعب الكردي في إقليم كردستان قبل الثورة وبعدها:

من أبرز القيادات الإسلامية للأكراد وأكثرهم نشاطًا في الدعوة، لإسقاط محمد رضا شاه بهلوي، الملك الإيراني الذي حكم إيران في الفترة ما بين ١٩٤١م إلى ١٩٧٩م، الأستاذ أحمد مفتي زاده مع عدد من مرافقيه، كالأستاذ ناصر سبحاني، وعدد كبير من العلماء والدعاة، كانوا مساعدين للشيخ أحمد مفتي زاده في تنوير الناس، وتبصيرهم لإسقاط محمد رضا شاه بهلوي، ظانين منهم، وواثقين أنَّهم بإسقاطهم نظامه الطاغوتي، يبدلونه بحكومة دينية وإحلال حكومة إسلامية محله بالمشاركة في تدوين دستور مستنبَط من الكتاب والسنة، مع الخميني ومن معه من الشعب وأعوانه وأنصاره.

وكانت هناك قيادات قومية أخرى، أمثال الشيخ عز الدين الحسيني، ومحمد حسين كمانكر، ومظفر محمدي، وكلهم حاولوا مع قيادات الثورة الإيرانية لإقناعهم بكتابة دستور يحفظ حقوق الشعب الإيراني جميعه، وهم في بداية الثورة قد وعدوهم بذلك، ولكن بعد انتصار الثورة، وتسلُّم زمام الأمور، وتشكيل مجلس الخبراء، تولوا كتابة الدستور بمفردهم دون إشراك أحد من القيادات الكردية وغيرها، سواءً منهم الإسلامية والقومية.

كما صرح بذلك الشيخ أحمد مفتي زاده في رسالته[١] حيث جاء في رسالته الفارسية[٢]: «بعد تشكيل مجلس الخبراء جلستُ مع بعض الأعضاء، وإن كان هناك من يلومُني في الجلوس مع هؤلاء، ولكن لأجل الثورة والدماء المهراقة في سبيلها ضغطت على نفسي حتى أكلِّم بعض الأصدقاء والفضلاء منهم حتى تكون المحاولات مؤثرة، لتدوين دستور يتطابق مع القرآن تمامًا لكي يفرِّح كلَّ المظلومين، ويمسح ويعالج كلَّ المظالم، ولكي لا يتصور المواطنون (الشيعة والسنة) بعضهم أعداء بعض.. ولكن مع الأسف باءت كل المحاولات بالفشل.. فإذن أترك المجالسة والمناقشة معهم ما داموا على هذا الوضع، ولا أجلس معهم لمناقشة أي قضية أبدًا».[٣]

ويصوِّر لنا الأستاذ ناصر سبحاني[٤] في رسالته المعروفة بـ «رسالة الآلام من أرض البلايا إلى معشر النبيين» بعض ما جرى في ذلك الوقت حيث يقول: عن الخميني، وكيف خدع أهل السنة في البداية بالتظاهر والرياء والخدعة: «يا أنبياء الرحمة: بين الأمة المنتسبة إليكم، في زحام ما وصفنا، إذا طلع على بلد المكر الشِّيعي رجل[٥] كبير ادّعى الدعوة إلى عبادة الله، كثير التَّظاهر بالأمر باجتناب الطاغوت، لا يماثل القاهرين فوق الناس، ولا يُرى عليه التَّعلق بماضيه السيئ، فأقبلنا عليه وصدقناه، ولكن سرعان ما انكشف القناع عن أسراره، فإذا هو ماكر دجال وُكل إليه ما يعجز عنه كل الفاجرين الكافرين، فورب السماء والأرض إنه للمكر السيئ ملأ ما بين السماء والأرض جلبة ودويًا، فمن حوله من الطواغيت يفعلون ما يفعلون في الغالب من غير ادعاء الصلاح والإصلاح، أما هو فلا يأمر بشر ولا يدعو إلى باطل ولا يصد عن خير ولا يضل عن حق إلا ويتظاهر بالدعوة إلى عبادة الله واجتناب الطاغوت، ساعيًا في حمل الناس على الإيمان بأن كل ما عند غيره باطل وشر وأن ما عنده

(١) تحت عنوان: اطّلاعيّه شماره ٨٦ تهران، مؤرخ ١٧/٧/ ٥٨ بمعنى التعميم العام برقم ٨٦ في طهران بتاريخ ٩ أكتوبر ١٩٧٩م.

(٢) الترجمة من الباحث.

(٣) أحمد مفتي زاده، طهران ١٧ / ٧ / ٥٨، الموافق ١٠ أكتوبر ١٩٧٩م.

(٤) ولد ناصر سبحاني عام ١٩٥١م في قرية دوريسان التابعة لمدينة (باوه) بمحافظة كرمانشاه، وبعد إكمال دراسته المتوسطة تحول إلى دراسة العلوم الشرعية، ودرس على يد العلماء الكبار في إيران، وحصل على الإجازة العلمية، وهو من كبار روّاد الصحوة الإسلامية المباركة في إيران، وقد ساهم في أنشطة إسلامية كثيرة مع الرمز الإسلامي الكبير الشيخ المجاهد أحمد مفتي زاده، إلى أن اعتُقل في حزيران ١٩٨٩م في مدينة سننده عاصمة إقليم كردستان إيران، وبقي في السجن قرابة عام، ولقد تواترت الأنباء بأنه كان طيلة بقائه في السجن صابرًا محتسبًا مقاومًا مدافعًا عن آرائه واجتهاداته، إلى أن أعلنت السلطات الإيرانية خبر إعدامه في يوم عيد الأضحى المبارك ١٩٩٩م، تقبّله الله شيدًا.

(٥) يقصد بهذا الرجل: الخميني.

ما هو إلا الحق والخير»(١).

وبعد ذلك في فبراير ١٩٨١م شكَّل الشيخ أحمد مفتي زاده مع مولوي عبدالعزيز ملا زاده مجلس شورى مركزي لأهل السنة باسم (شمس)(٢) مع علماء أهل السنة في كلِّ مناطق السنية بإيران، ولكن الحكومة مباشرة اتهمت المؤتمر اتهامات شديدة. وحينما سأل الشيخ أحمد مفتي زاده حينها محمّد منتظري، ابن آية الله منتظري: لماذا تتهموننا بما نحن منه برآء؟ فأجاب بكلِّ صراحة: إنَّ في فقهنا يجوز اتهام المخالف، والعدوّ بما اتفق، بلا بيِّنة ولا شهود، وحينما انعقد مجلس الشورى المركزي لأول مرة، تكلَّم الشيخ أحمد عن المظالم التي ارتكبتها الحكومة تجاه أهل السنة، وفضحهم على الملأ، وقال: إنَّ الدستور المكتوب يخالف الكتاب والسنة، بل يخالف المذهب الجعفري أنفسهم.

ثمّ بعد ذلك قبضوا على الشيخ أحمد مفتي زاده مع ٢٥٠ من أنصاره في شهر أوت ١٩٨٢م، وزجوا بهم في السجون، وبعد ثلاث سنوات أطلقوا أنصاره كلَّهم، ولكنه بقي الشيخ في السجن لمدة عشر سنوات تحت التعذيب الشديد، قضى ثماني سنوات منها في زنزانة انفرادية، حتى أُصيب بأنواع من المرض، ثمَّ أطلق سراحه في شهر أوت ١٩٩٢م بعد عشر سنوات لمعالجة ما أصابه في السجن، ولكن توفي في ٨ فبراير ١٩٩٣م رحمه الله رحمةً واسعةً.

---

(١) رسالة آلام من أرض بلايا، للشيخ ناصر سبحاني.

(٢) نبذة تاريخية: للشورى المركزية للسنة، وكلمة (شمس) المركبة من الأحرف الأولى من الكلمات الثلاث «شوراى مركزى سنت».

إن الثورة الإيرانية التي انتصرت في عام ١٣٥٧هـ الموافق (١٩٧٩م) كانت ثمرة جهود بذلتها الشعوب والطبقات والفئات وأرباب المذاهب الدينية والسياسية في إيران.. ولكن بعد نجاحها بفترة وجيزة استطاعت فئة متسلطة احتكار أجهزة الدولة لنفسها، لتوظفها للتبشير بمعتقداتها، وحصر بقية الانتماءات الإيرانية في زوايا الحجر والتهميش. ومن سنّ مواد دستورية دائمة لتثبيت معتقداتها حاكمة على كل ألوان الطيف الفكري والسياسي والمذهبي للآخرين. فجاءت ردود فعل متباينة منها مسلحة، منها سياسية شعبية، ومنها مذهبية شعبية، ومن النمط الأخير اجتماع خيار أهل السنة والجماعة في إيران في ١٢-١٣ - ١٩٨١م في طهران لعقد مؤتمر أولي انبثق منه تشكيل الشورى المركزية للسنة (شمس) لحماية الذات واستمرارية العمل الوحدوي الوطني..

وقد شارك المئات من علماء أهل السنة والمفكرين والكتاب في إيران في هذا المؤتمر، وكان بمثابة أهل الحل والعقد لأهل السنة.. وقرر المؤتمرون المبادئ الآتية لتوحيد عمل أهل السنة والجماعة في إيران:

مبادئ مجلس الشورى:

١- السعي في سبيل إحياء ووحدة الأمة المسلمة، وإزالة مظاهر التفرق عن وجهها.

٢- السعي من أجل توحيد وتنظيم قوى وإمكانيات أهل السنة في إيران كإحدى الخطوات اللازمة للوصول إلى الوحدة الإسلامية.

٣- تشكيل مجالس الشورى الفرعية التابعة للشورى المركزية في كل المناطق السنية من ذوي الصلاحيات؛ لتكون وسائل لربط الناس بالشورى المركزية.

٤- العمل الدائب والجاد لإزالة المظالم المذهبية والقومية والطبقية في كل إيران عن أهل السنة؛ عن طريق إصلاح مواد عديدة من الدستور وخاصة المادة الثانية عشرة.

٥- السعي لإنشاء مسجد ومركز في طهران للتجمعات، وأداء المراسيم والخدمات الدينية كالجمعة والجماعات وإلقاء الكلمات.

٦- السعي لإنشاء وتقوية المدارس الدينية في كل المناطق السنية، وتمهيد الطريق أمام التجمعات التدريبية لمعلمي التعاليم الدينية في المدارس الرسمية.

٧- إيجاد الجمعيات المتعددة من ذوي الإيمان والوعي والشعور بالمسؤولية للدعوة في كل مناطق السنية.

٨- تعيين جماعة ذات صلاحية لكتابة التعاليم الدينية للمدارس الرسمية في كل المناطق السنية.

٩- السعي لتمهيد الطريق لإصدار مجلة تعكس مقاصد وآمال أهل السنة بصورة دائمة.

١٠- العمل على سد الباب في وجه سب وإهانة عظماء الإسلام وإدراجه في الدستور.

١١- السعي لتخصيص ساعات من البرامج اليومية للراديو والتلفزيون المركزيين للدعوة لأهل السنة تحت رقابة الشورى.

١٢- نصب أئمة الجمعة وحكام الشرع (القضاة) في كل المناطق السنية برضا الناس وبتأييد من الشورى.

١٣- السعي لتنظيم رؤوس أموال أهل السنة ووضعها في مسيرة الإنتاج، والوصول إلى الاكتفاء الذاتي خدمة للإسلام وسيرًا بمبادئه في مسيرة التقدم.

١٤- السعي لإيجاد الرابطة بين أهل السنة في إيران وبين سائر المسلمين في إيران وسائر العالم؛ إحكامًا لأسس الوحدة والأخوة الإسلامية، وخاصة للاستفادة من مساندة الراغبين في برنامج عمل الشورى المركزية للسنة.

١٥- تيسير الأمر لإرسال الأفراد ذوى الاستعداد إلى المراكز الإسلامية في العالم لتعلم المعارف والعلوم الإسلامية.

١٦- بناء على اقتراح وتأييد كل الحاضرين في الاجتماع يجب أن يكون اتخاذ القرارات من قبل الشورى المركزية للسنة تحت رقابة العلامة أحمد مفتي زاده والمولوي عبدالعزيز ملازاده قائدي أهل السنة في إيران ومؤسسي الشورى المركزية للسنة وبإقرار منهما، انظر: الموقع الرسمي لشورى المركزي للسنة في الرابط التالي: http://www.shams-iran.org/index.php?ac=Laper&bes=13

ويشير الشيخ ناصر سبحاني في رسالته التي ذكرنا جزءًا منها من قبل، فيقول: «وهل أتاكم نبأ المنتسبين إلى سنة خاتمكم القاطنين في هذا البلد، إذ أصبحوا بين محمول على التشيع، ومأمور بشد أزر المكر، ومذاق مرارة الهوان، ومطرود عن الناس، وملجأ إلى الغياب، والسجون.

وإن ننس فإننا لا ننسى إذ قام ناصحنا الأمين[1] يدعوهم إلى الخير، ويأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر، فثارت ثائرتهم، ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين، وكم قتلوا بعد أنْ عذَّبوا من الفتيان المؤمنين، حين ألجئوا الأحزاب الشيطانية المتفرقة في البلاد إلى التجمع في كردستان، ألجئوهم إلى ذلكم؛ لأن محاربة الأعداء في ميدان واحد أيسر من محاربتهم في ميادين؛ ولأن في ذلكم قضاء غير مباشر على المجتمعين حول دعوة الحق من المسلمين، وما هذا بافتراء على الفئة الماكرة، بل هو نبأ أتانا من اثنين من شاهدي مكرها».[2]

في ربيع عام ١٩٨٠م قامت القوات المسلحة الإيرانية بأمر من الرئيس الإيراني أبو الحسن بني صدر بحملة تمشيط واسعة على المناطق الكردية في إيران، وخاصة في مدن مهاباد وسنندج وباوه ومريوان.

اندلع صراع مسلح بين الحكومة الإيرانية والشعب الكردي من عام ١٩٧٩م إلى عام ١٩٨٢م، وكان الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني بزعامة عبد الرحمن قاسملو والحزب اليساري الكردي «كومه له»، وتعني بالعربية «الجمعية» طرفين رئيسين في الصراع، ولكن وبحلول عام ١٩٨٣م تمكنت الحكومة من بسط سيطرتها على معاقل الحزبين، وكانت قوات الحرس الثوري الإيراني المعروفة بالـ(پاسداران) وحاكم شرع إيران صادق خلخالي (١٩٢٧ - ٢٠٠٣م) مسئولين عن اعتقال وإعدام الكثيرين من الشعب الكردي في إيران من أعضاء الحزبين المذكورين، أو المتعاطفين مع الحزبين.

أثناء حرب الخليج الأولى تمركز أعضاء الحزبين الكرديين الإيرانيين في العراق، وكانوا مدعومين من العراق، وتم أثناء الصراع المسلح بين أكراد إيران والحكومة الإيرانية تدمير ما يقارب ٢٧١ قرية كردية.

الشعب الكردي لا يمكن له أن يحقق آماله بطريق سياسي أو بطريق الحوار، تحت هذه الظروف الحالكة، وليس هناك أمل في انتزاع الحق منهم إلّا بتوحيد الصفوف مع الشعب الكردي بأكمله داخل إيران، وكذلك بتوحيد الصفوف مع الأشقاء العرب المجاورين للشعب الكردي.

وقامت الحكومة بسلسلة من الاغتيالات في مناطق أهل السنة في كردستان، منهم الأستاذ محمد الربيعي[3] الإمام والخطيب في مدينة كرمانشاه مركز المحافظة، الذي كان قارئًا، وكاتبًا، وخطيبًا بارعًا وبليغًا، ولا يخاف في الله لومة لائم، حينما بث إذاعة تلفاز الإيرانية مسلسلًا تحت عنوان: «الإمام علي»، وكان فيه ازدراء بالصحابة، فكتب الشيخ محمد ربيعي رسائل لمدير الأمن ومدير وزارة التربية وعدد من المسئولين في بمحافظة كرمانشاه، وأنذرهم من عواقب هذا الأمر، وبعد ذلك استجوبه رجال الأمن في كل عشرة أيام أو خمسة عشر يومًا، إلى أن ذهب يومًا للعمل في الإذاعة، ولم يرجع، المفروض أن يرجع الساعة ٢:٣٣ ولكن لم يرجع ولم يعرفوا عنه شيئًا حتى الساعة الخامسة مساءً، ثمَّ

(١) يقصد بالناصح الأمين هنا الشيخ أحمد مفتي زاده.

(٢) رسالة آلام من أرض بلايا، للشيخ ناصر سبحاني.

(٣) ولد محمد ربيعي بن ملا عبدالحكيم بن ملا محمد ربيعي سنة ١٣١١ شمسي الموافق: ١٣٥٠ الهجرية ١٩٣٢ الميلادية في قرية دراسپ، التابعة لمدينة ديواندر بمحافظة كردستان الإيرانية، وهو كان خطيبًا بارعًا وبليغًا، وكاتبًا ماهرًا، وله مؤلفات عديدة ما يقرب ثلاثين ومن مؤلفاته الباقيات الصالحات في فقه الشافعي في ثماني مجلدات باللغة الفارسية، وقد اغتالته اليد الماكرة في شهر آذر عام ١٣٧٥ الشمسية الموافق لشهر رجب ١٤١٧ الهجرية، الموافق لشهر نوفمبر ١٩٩٦ الميلادية، بمدينة كرمانشاه، وقامت مظاهرات من عدة مدن السنية بالمحافظة، وقتل منهم ١٥ شخصًا على الأقل وجرح العشرات، وسجن العشرات كذلك، انظر: موقع سني آن لاين: http://www.sunnatonline.com/

اتصل الشيخ وصوته يدل على تعب شديد، وعدم قدرة على التكلم، وقال بصعوبة: إنه في ديزل آباد اسم سجن مخوف في مدينة كرمانشاه، هذه الكلمات آخر ما سمعوه من الشيخ، وبعد ذلك انقطع الاتصال، حتى وجدوا جثمانه الطاهر ميتًا في حي بيستون قريب من نقليات سنندج كما صرحت بذلك زوجته السيدة المفاخري، في مقابلتها «لوكالة روز» في الخامس من شهر دي، عام ١٣٩٠هـ-ش الموافق لثلاثين محرم سنة ١٤٣٣هـ-ق الموافق ٢٦ ديسمبر ٢٠١١م(١).

وكذلك اغتالوا الشيخ فاروق فرساد(٢) الذي كان طالب علم متقدم في فنون العلم، وقد كان فائقًا لأقرانه، وكان كاتبًا وخطيبًا ماهرًا وشاعرًا بليغًا؛ حيث سجنوه مرات ونفوه إلى مدينة أردبيل (مسقط رأس الشاه إسماعيل الصفوي ومركز حكومته) لمدة خمس سنوات، وقرب انتهاء مدة النفي اغتالوه في شهر بهمن سنة ١٣٧٤ الموافق ٢٧ رمضان سنة ١٤١٦هـ الموافق ١٧ فبراير سنة ١٩٩٦م، وادعوا كذلك بأنه مات حتف أنفه بنوبة قلبية، مع أنه كان في عنفوان شبابه(٣).

وهذا غيض من فيض، ونكتفي بهذا القدر وفيه كفاية.

(١) وكالة روز للأنباء: حادث اغتيال الشيخ ربيعي في مقابلة مع وكالة روز، قتلوا الخطيب وقالوا مات بنوبة قلبية «ماجراي قتل ماموستا ربيعي در مصاحبه باروز: خطيب جمعه را كشتند كفتند سكته قلبي» وكالة روز، الخامس من شهر دي، عام ١٣٩٠هـ-ش الموافق لثلاثين محرم سنة ١٤٣٣هـ-ق الموافق ٢٦ ديسمبر ٢٠١١م، رابط موقع الوكالة:
http://www.roozonline.com/persian/news/newsitem/article/-5e446faf11.html

(٢) انظر: هذا الرابط بقلم تلاميذه CopyRight © 2011 - 2012 bayadikurdistan Group ، All Rights Reserved الموقع الرسمي: لمكتب قرآن كردستان https://mojahedkurd.wordpress.com/category/

(٣) وُلد الشيخ فاروق فرساد سنة ١٣٤٠هـ- ش الموافق ١٣٨١هـ - ق الموافق ١٩٦١م في مدينة سقز التابعة لمحافظة كردستان، واغتيل بيد الغدر والخيانة في ٢٨ من شهر بهمن سنة ١٣٧٤ ش-هـ الموافق ٢٧ رمضان سنة ١٤١٦هـ-ق الموافق ١٧ فبراير سنة ١٩٩٦م، وانظر: هذا الرابط بقلم تلاميذه CopyRight © 2011 - 2012 bayadikurdistan Group ، All Rights Reserved الموقع الرسمي: لمكتب قرآن كردستان https://mojahedkurd.wordpress.com/category/

خاتمة

آفاق مستقبل الشعب الكردي في إيران:

الشعب الكردي لا يمكن له أن يحقق آماله بطريق سياسي أو بطريق الحوار، تحت هذه الظروف الحالكة، وليس هناك أمل في انتزاع الحق منهم إلّا بتوحيد الصفوف مع الشعب الكردي بأكمله داخل إيران، وكذلك بتوحيد الصفوف مع الأشقاء العرب المجاورين للشعب الكردي في منطقة خوزستان؛ لأن المحافظة فيها الكرد والعرب جنبًا إلى جنب، وكلاهما قد اضطُهدوا وظُلموا فلم يُبقوا مجالاً للعمل السياسي، فما أُخذ وسُلِب بقهر لا يُسترد إلا بالقهر، هذا ما يراه الباحث.

وهناك عدد كبير من الشعب الكردي على مذهب الاثنا عشري -أقصد اللر-؛ وهؤلاء بحاجة شديدة للرجوع إلى عقيدتهم الأصلية عقيدة أهل السنة والجماعة أولاً، وبعد ذلك بالتوحد مع سائر إخواننا أهل السنة من البلوش، والتركمان، والعرب، والفرس، يمكن أن يحققوا أهدافهم وآمالهم.

وقد حاول أناس وأحزاب من الشعب الكردي استرداد حقوقهم من إيران عن طريق الأحزاب القومية، والشيوعية، مثل حزب كومله، والحزب الديمقراطي، وباءت محاولاتهم بالفشل، والشعب الكردي لم يحتضنهم احتضانًا حقيقيًا، إلّا من خاف بطشهم، وظلمهم، ولكن كلّما كانت حركة الشعب الكردي أقرب إلى الإسلام، وتحت راية الإسلام حقيقةً، تكون النتيجة أفضل وأحسن، وقد جرب الشعب الكردي في مهاباد صورة من الحكم الذاتي فترة حكم قاضي محمد -رحمه الله- الذي كان مسلمًا ملتزمًا بالشرع، ولهذا استقبله الناس بالسمع والطاعة.

نتائج الدراسة:

١- الشعب الكردي شعب كبير من أقدم شعوب الآرية في الشرق الأوسط في آسيا الغربية، حيث

يعود وجودهم إلى القرن السادس عشر قبل الميلاد.

٢- عدد سكان إيران في الإحصائية الرسمية لسنة ٢٠١١م- الموافق ١٤٣٢هـ-ق ٧٥١٤٩٦٦٩ نسمة، وعدد سكان إقليم كردستان حسب الإحصائية الرسمية لنفس السنة في المحافظات الكردية ١٣٤٤٩٥٩٦ نسمة.

٣- الكرد ستة ملايين ونصف تقريبًا من اللُّر (٦٤١٢٨٣٧)، وستة ملايين وأكثر من نصف مليون من غير اللر (٦٥٣٦٧٥٩).

٤- نسبة الشعب الكردي واللُّرّ في إيران ١٧,٨٪، أي قريب من ثمانية عشر بالمائة، فمن هذا العدد ٤٨,٥٪ من أهل السنة تقريبًا لا تحديدًا، و٥٠٪ من الشيعة الاثنا عشرية وأقليات من اليهود، وعباد الشيطان، الذين يسمُّون أنفسهم كذبًا وزورًا أهل الحق.

٥- يتمركز الشعب الكردي في ثماني محافظات، غالب سكانها من الشعب الكردي، وهناك سبع عشرة محافظة أخرى تعيش أقلية من الشعب الكردي فيها.

٦- ومن الصَّعب جدًّا تحديد هذا القطر الشاسع تحديدًا قوميًّا دقيقًا لعدة أسباب: منها انتشارهم وتواجدهم في غالب المحافظات الإيرانية، وعدم تواجدهم في بقعة محددة ومتصلة كما تبين.

٧- أغلبية سكان إقليم كردستان غير اللر من أهل السنة والجماعة، ويتبعون مذهب الإمام الشافعي -رحمه الله- في الفروع، وغالبهم على مذهب الإمام أبي الحسن الأشعري -رحمه الله- في الأصول، وعدد كبير منهم على منهج السلف منهج الأئمة الأربعة -رحمهم الله جميعًا-.

٨- غالبية الكرد من اللر على مذهب الاثنا عشري الشيعي.

٩- محافظة كردستان تحتوي على أكبر عدد من المساجد في إيران؛ بحيث اشتهرت بمحافظة المساجد، فيها ألفان وعشرة مساجد (٢٠١٠)، علمًا بأنَّ عدد المساجد في طهران عاصمة إيران وما حولها ألفان فقط، مع أنَّ عدد سكان محافظة العاصمة (١٢١٨٣٣٩١).

١٠- إقليم كردستان إيران فيه بعض الأفكار والتيارات الإسلامية، والقومية، ولكنها منقطعة الصلة مع الحكومة تمامًا، اللهمَّ غير جماعة الإخوان المسلمين المعروفة بـ «الدعوة والإصلاح».

١١- عدم الاستثمار في القطاع العام وفي القطاع الخاص بمحافظات كردستان، جَعلَ البطالة مشكلة خطيرة.

١٢- الصناعة باعتبارها الركيزة الأولى لإثراء الاقتصاد معدومة تمامًا في مناطق الكردية. فلا يوجد أي مصنع كبير في كردستان، رغم وجود ثروات عظيمة في المنطقة من الذهب، والأحجار الثمينة، والمياه، والنفط ...

١٣- عدم الاهتمام بالاستثمار في القطاع العام، مع نمو ٦٨٪ من الإنتاج المحلي في كردستان، جعل محافظة كردستان ضمن المحافظات الثمانية الفقيرة في إيران.

١٤- كلُّ ثروات الإقليم تُسرَق من جهة الحكومة، وتُصرَف في غير أهلها، ولا تعطيها لأهل الإقليم، وترى شوارع كردستان مكتظة بالعاطلين عن العمل، ومتعاطي المخدرات، وكل هذا من سياسات الحكومة ضد شعبها، ومحافظة إيلام الكردية من أكثر المحافظات بطالة، وليس لهم أيّ دور في المجتمع مع أنهم علي مذهب الشيعة الاثنا عشري.

١٥- ينتشر انعدام الأمان على الحياة، وتوجد أنواع من الوفيات الغامضة والمريبة في كردستان لأسباب عدة.

١٦- قامت الحكومة بسلسلة من الاغتيالات لعلماء أهل السنة من الأطباء والكُتّاب والنشطاء من الشعب الكردي، وغيره من الشعوب، في مناطق أهل السنة، وفي كردستان لإرهاب الشعب، ولكن -بحمد الله- باءت كل محاولاتها بالفشل.

١٧- تيقن العلماء من أهل السنة أن الجلوس على طاولة المفاوضات مع مسئولي الحكومة لا يفيد، وأن كل وعودهم كاذبة، ولا يصدقون مرة واحدة، ولا يوفون بوعودهم مهما وعدوا.

١٨- ما أخذ وسُلِب بقهر وقوة، لا يُؤخذ ولا يُسلب، إلا بالقهر والقوة، فحق الشعب الكردي في إيران كذلك لا يؤخذ إلّا بتوحيد الصفوف مع أبناء شعبه ومجاوريه من الشعوب الأخرى، تحت راية واحدة، هذا ما نراه.

معلومات إضافية

أماكن تواجد الشعب الكردي في إيران:

يقع إقليم كردستان في غرب وجنوب غربي إيران، ويتمركز الشعب الكردي في عدد من المحافظات الأصلية التي كلها أو أغلب سكانها من الشعب الكردي، وهناك محافظات أخرى يوجد الشعب الكردي فيها بنسبة قليلة، وهي كالتالي:

١- محافظة كردستان: وهي تقع في غرب إيران ومركزها مدينة (سنندج)، وكلُّ سكانها من القومية الكردية والأكثرية الساحقة من أهل السنة، وعدد سكانها ١٤٩٣٦٤٥ حسب إحصائية عامة رسمية التي قامت بها الحكومة سنة ١٣٩٠هـ-ش الموافق لسنة ٢٠١١م- الموافق ١٤٣٢هـ-ق، أما الآن وبعد أربع سنوات من هذه الإحصائية فيكون العدد أكثر بكثير مما ذكر.

٢- محافظة أذربيجان الغربية: مركزها مدينة أرومية، وتقع هذه المحافظة في شمال غرب إيران وسكانها من الشعب الكردي، والأتراك المهجرة زمن الشاه عباس بن الشاه محمد خدابنده وهو الملك الخامس من الملوك الصفوية، حكم على إيران أكثر من ٢٢ سنة، لأنهم قد هجَّروا كثيرًا من الشعب الكردي السنة من المحافظة إلى المحافظات الشمالية في خراسان، وجاءوا بالأتراك من أردبيل إلى أذربيجان الغربية الكردية، وغالب سكانها من أهل السنة بين الشعب الكردي، والأتراك، و٥٠٪ من سكانها من الشعب الكردي السنة، و٥٠٪ من الأتراك وغالب الأتراك من الشيعة، وبعضها أهل السنة، ومساحتها: ٣٧٤١١,٣٩١ كيلو متر مربعًا، وعدد سكانها: ٣٠٨٠٥٧٦ نسمةً، وكلُّ ما ذكر حسب إحصائية عامة رسمية قامت بها الحكومة سنة ١٣٩٠هـ-ش الموافق لسنة ٢٠١١م- الموافق ١٤٣٢هـ-ق، أما الآن وبعد أربع سنوات من هذه الإحصائية فيكون العدد أكثر بكثير مما ذكر.

٣- محافظة كرمانشاه: ومركزها مدينة «كرمانشاه»، وكلُّ سكانها الأصليين من الشعب الكردي، وهي تتضمَّن أربع عشرة مدينةً كبيرةً، وعدد سكانها ١٩٤٥٢٢٧ حسب إحصائية عامة رسمية قامت بها الحكومة سنة ١٣٩٠هـ-ش الموافق لسنة ٢٠١١م- الموافق ١٤٣٢هـ-ق، أما الآن وبعد أربع سنوات من هذه الإحصائية فيكون العدد أكثر بكثير مما ذكر.

٤- محافظة عيلام (إيلام) هذه المحافظة تقع في غربي إيران، وكلُّ سكانها الأصليين من الشعب الكردي، وهم على مذهب الشيعة الاثنا عشرية، وهي تتضمَّن تسع مدنٍ كبيرةٍ، وعدد سكانها ٥٥٧٥٩٩ حسب إحصائية عامة رسمية قامت بها الحكومة سنة ١٣٩٠هـ-ش الموافق لسنة ٢٠١١م- الموافق ١٤٣٢هـ-ق، أما الآن وبعد أربع سنوات من هذه الإحصائية فيكون العدد أكثر بكثير مما ذكر.

٥- محافظة خراسان الرضوي في شمال إيران: هذه المحافظة فيها عدد من القوميات منها العرب والفرس والكرد، والسنة والشيعة، والشعب الكردي يتمركزون في بعض المدن منها: مدينة قوچان (قوشان) التي يقدَّر عدد سكانها ب: ١٠٣٧٤٠، وغالبها من الشعب الكردي، ومنها: مدينة دركز التي يقدر عدد سكانها ب ٣٧٠٥٩، وغالبها من الشعب الكردي، ومنها: مدينة چناران التي يقدَّر عدد سكانها ب ٩٨٥٤٧، وغالبها من الشعب الكردي، ومنها: باجكيران أو (بازكيران) التي يقدَّر عدد سكانها بـ ٤٠٦ فقط كلها من الشعب الكردي، حسب إحصائية عامة رسمية قامت بها الحكومة سنة ١٣٩٠هـ-ش الموافق لسنة ٢٠١١م- الموافق ١٤٣٢هـ-ق، أما الآن وبعد أربع سنوات من هذه الإحصائية فيكون العدد أكثر بكثير مما ذكر.

٦- محافظة خراسان الشمالي في شمال إيران هذه المحافظة فيها عدد من القوميات منها العرب والفرس والكرد، والشعب الكردي يتمركزون في بعض المدن منها: مدينة شيروان التي يقدَّر عدد سكانها ب ٨٨٢٥٩، وغالبها من الشعب الكردي، ومنها: مدينة بجنورد ٨٤٧٧٢٧، وغالبها من الشعب الكردي، ومنها: مدينة أسفراين التي يقدَّر عدد سكانها ب ٤٠٣٧٢، وغالبها من الشعب الكردي، حسب إحصائية عامة رسمية قامت بها الحكومة سنة ١٣٩٠ه-ش الموافق لسنة ٢٠١١م- الموافق ١٤٣٢هـ-ق، أما الآن وبعد أربع سنوات من هذه الإحصائية فيكون العدد أكثر بكثير مما ذكر.

٧- وهناك أقليات من الشعب الكردي في محافظة كرمان، وفي محافظة طهران، وفي محافظة كيلان، وفي محافظة قم، وفي محافظة قزوين، وفي محافظة فارس، وفي محافظة مازندران، وفي محافظة بلوچستان (بلوشستان)، ولم يزل هناك طوائف بقي عليهم اللقب الكردي، وهناك طائفة كبيرة باسم شاهو زهي وهي تنسب إلى جبل شاهو في منطقة كردستان، وهناك طائفة أخرى اسم عائلتهم الكردي.

أما الشعب الكردي المسمى باللر فيبلغ عددهم (٦٤١٢٨٣٧) أي ستة ملايين ونصف تقريبًا، وهم أيضًا من الشعب الكردي، ولكن بسبب أنَّ غالبهم من الشيعة، عامة الشعب الكردي في المحافظات السنية لا يعدُّونهم من الشعب الكردي، وإن كان اللُّر يعتبرون أنفسهم من الشعب الكردي، ومحافظة (جَهار) چَهار محال بختياري مركزها شهر كُرد، شهر بمعنى مدينة أي مدينة كُرد، ومن أقوى الدليل أنَّهم لم يزالوا يتكلَّمون بلغة الكردية.

واللهجات عند الشعب الكردي كثيرة كما في كلِّ اللغات كذلك، مثل: اللهجة الكرمانجية، واللهجة السورانية، اللهجة الكورانية، واللهجة الكلهورية، واللهجة الزازاكية، واللهجة الموكريانية، واللهجة الهورامية، واللهجة اللكية، واللهجة الشكاكية، أو البادينية، أو اللهجة اللُّرِّية.

قال الحموي: «اللُّرّ: بالضم، وتشديد الراء: وهو جيل من الأكراد في جبال بين أصبهان وخوزستان، وتلك النواحي تعرف بهم فيقال بلاد اللّر ويقال لها لرستان ويقال لها اللُّر أيضًا»(١).

قال القطيعي: «اللُّرّ بالضم، وتشديد الراء: جيل من الأكراد في جبال، بين أصفهان وخوزستان، تعرف بهم الناحية، ويقال لها كردستان، ويقال لها اللُّر أيضًا»(٢).

فاللُّر عددهم: ستة ملايين ونصف تقريبًا (٦٤١٢٨٣٧) فهم يشغلون محافظات عدة أيضًا وهي كالتالي:

١- محافظة لُرستان ومركزها خورم آباد هذه المحافظة تقع في جنوب الغربي في إيران وكلُّ سكانها الأصليين من الشعب الكردي اللر، وهم على مذهب الشيعة الاثنا عشرية، وعدد سكانها ١٧٥٤٢٤٣ حسب إحصائية عامة رسمية قامت بها الحكومة سنة ١٣٩٠ه-ش الموافق لسنة ٢٠١١م- الموافق ١٤٣٢ه-ق، أما الآن وبعد أربع سنوات من هذه الإحصائية فيكون العدد أكثر بكثير مما ذكر.

٢- محافظة چَهار (جَهار) محال بختياري ومركزها شهر كُرد هذه المحافظة أيضًا تقع في جنوب الغربي في إيران، وكلُّ سكانها الأصليين من الشعب الكردي اللُّر، وهم على مذهب الشيعة الاثنا عشرية، وعدد سكانها

(١) انظر: معجم البلدان لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥م، ص٣٤، ١٣٣، الناشر: دار صادر، بيروت.

(٢) انظر: مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، لعبد المؤمن بن عبد الحق بن شمائل القطيعي البغدادي، الحنبلي، صفيّ الدين (المتوفى: ٧٣٩هـ)، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ، الناشر: دار الجيل، بيروت، ١٢٠٢/٣.

٨٩٥٢٦٣ حسب إحصائية عامة رسمية التي قامت بها الحكومة سنة ١٣٩٠ه-ش الموافق لسنة ٢٠١١م- الموافق ١٤٣٢هـ-ق، أما الآن وبعد أربع سنوات من هذه الإحصائية فيكون العدد أكثر بكثير مما ذكر.

٣- محافظة كهكيلويه وبوير أحمد ومركزها ياسوج، هذه المحافظة أيضًا تقع في جنوب الغربي في إيران، وكلُّ سكانها الأصليين من الشعب الكردي اللر، وهم على مذهب الشيعة الاثنا عشرية، وعدد سكانها ٦٥٨٦٢٩ حسب إحصائية عامة رسمية قامت بها الحكومة سنة ١٣٩٠ه-ش الموافق لسنة ٢٠١١م- الموافق ١٤٣٢هـ-ق، أما الآن وبعد أربع سنوات من هذه الإحصائية فيكون العدد أكثر بكثير مما ذكر.

٤- محافظة خوزستان مركزها مدينة أهواز هذه المحافظة أيضًا تقع في جنوب الغربي في إيران، وينقسم سكانها إلى العرب والشعب الكردي اللُّرّ، وهم على مذهب الشيعة الاثنا عشرية، غير أنَّ نسبة مرموقةً من العرب تحوَّلوا إلى السنة، وعدد سكانها ٤٥٣١٧٢٠ أكثر من (أربعة ملايين ونصف) وعدد الأكراد فيها: ١٦٣٨٦٤١ أكثر من (مليون وستمائة) نسمة حسب إحصائية عامة رسمية قامت بها الحكومة سنة ١٣٩٠ه-ش الموافق لسنة ٢٠١١م- الموافق ١٤٣٢هـ-ق، أما الآن وبعد أربع سنوات من هذه الإحصائية فيكون العدد أكثر بكثير مما ذكر.

٥- محافظة همدان: فيها ثلاث مدن كردية مائة بالمائة عدد سكانها: ٥٨١٩٨٣، أكثر من نصف مليون من أما الآن والشعب الكردي، حسب إحصائية عامة رسمية التي قامت بها الحكومة سنة ١٣٩٠هـ-ش الموافق لسنة ٢٠١١م- الموافق ١٤٣٢هـ-ق، أما الآن وبعد أربع سنوات من هذه الإحصائية فيكون العدد أكثر مما ذكر.

٦- محافظة بوشهر فيها ثلاث مدن كردية وعدد سكانها ٢١٤٩٧٦ من الشعب الكردي، حسب إحصائية عامة رسمية قامت بها الحكومة سنة ١٣٩٠ه-ش الموافق لسنة ٢٠١١م- الموافق ١٤٣٢ه-ق، أما الآن وبعد أربع سنوات من هذه الإحصائية فيكون العدد أكثر مما ذُكر.

٧- محافظة فارس فيها أربع مدن واحدة من هذه المدن كلها من الكرد، وثلاث مدن منها فيها نسبة كبيرة في المجموع فيها ٢٩٤٤٤١ من الشعب الكردي،، حسب إحصائية عامة رسمية قامت بها الحكومة سنة ١٣٩٠ه-ش الموافق لسنة ٢٠١١م- الموافق ١٤٣٢هـ-ق، أما الآن وبعد أربع سنوات من هذه الإحصائية فيكون العدد أكثر مما ذكر.

٨- محافظة أصفهان: فيها ثلاث مدن فيها نسبة من الشعب الكردي، يقدَّر عددها ٢٢٩٣٦٢، حسب إحصائية عامة رسمية التي قامت بها الحكومة سنة ١٣٩٠ه-ش الموافق لسنة ٢٠١١م- الموافق ١٤٣٢ه-ق، أما الآن وبعدأربع سنوات من هذه الإحصائية فيكون العدد أكثر مما ذكر.

٩- محافظة المركزي: فيها مدينة شازند خمسين بالمائة منها كردي، ويقدَّر عددها ب ٦٠٠٥١ نسمة، حسب إحصائية عامة رسمية قامت بها الحكومة سنة ١٣٩٠ه-ش الموافق لسنة ٢٠١١م- الموافق ١٤٣٢هـ-ق، أما الآن وبعد أربع سنوات من هذه الإحصائية فيكون العدد أكثر مما ذكر.

١٠- محافظة قزوين: فيها عدد من الكرد يقدَّر عدده ب ٥٤٠١٨ نسمة، حسب إحصائية عامة رسمية قامت بها الحكومة سنة ١٣٩٠ه-ش الموافق لسنة ٢٠١١م- الموافق ١٤٣٢هـ-ق، أما الآن وبعد أربع سنوات من هذه الإحصائية فيكون العدد أكثر مما ذكر.

١١- محافظة كيلان (جيلان) كذلك توجد نسبة قليلة من الكرد فيها، ويقدَّر عددها ب ٣١٢٣٠ نسمة، حسب إحصائية عامة رسمية قامت بها الحكومة سنة ١٣٩٠هـ-ش الموافق لسنة ٢٠١١م- الموافق ١٤٣٢هـ-ق، أما الآن وبعد أربع سنوات من هذه الإحصائية فيكون العدد أكثر مما ذكر.

المصدر:

هذه المعلومات الإضافية من إعداد الباحث، وللاستزادة يمكن الرجوع للمصادر التالية:

١- مناطق أهل السنة في إيران، على الرابط التالي:

http://www.dd-sunnah.net/records/view/action/view/id/1052/

٢- أكراد إيران، موسوعة مقاتل من الصحراء، على الرابط التالي:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Akrad/sec08.doc_cvt.htm

٣- أكراد إيران.. حقائق ومعلومات، على الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/news/international/2007/9/3



البلوش رأس الحربة السنية في إيران

أحمد عمرو

مدير وحدة الحركات الإسلامية بالمركز العربي للدراسات الإنسانية

ملخص الدراسة

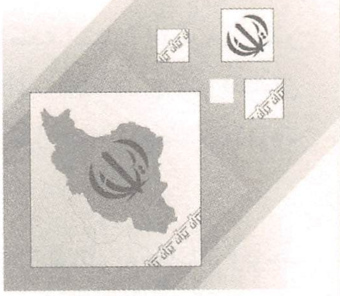
البلوش شعب أصيل يتميز بالقوة والصلابة والأنفة؛ لكنهم يُعرفون في الأدبيات الإيرانية أنهم شعب من جهلة البدو من آكلي لحوم البشر، يتّسمون بكل معاني الوحشية والتخلف، ولا همَّ لهم إلا القتل والنهب وتجارة المخدرات!.. هكذا يصوِّر الإعلام الإيراني البلوش، وهكذا تحكي عنهم الأفلام الإيرانية! حتى وصل الأمر إلى أن تمّ تصميم حذاء في غاية القبح في إيران باسم «البلوش»!.. وهذا يؤشر إلى أيّ مدى بلغت الثقافة الفارسية في درجة احتقارها وتكبرها على بقية الأقليات في إيران.

وقد عمدت السلطات الإيرانية إلى طمس هوية الشعب البلوشي؛ عن طريق فرض اللغة الفارسية في الوظائف المهمة والمكاتبات الحكومية، وفرض الثقافة الفارسية في كل مناطق الإقليم. ولكن هذه المحاولات الإيرانية قُوبلت بمعارضة البلوش، وإصرارهم على المحافظة على لغتهم وعادتهم، وإن كان نتيجة هذا الصمود البلوشي الحرمان من المناصب المهمة في الدولة الإيرانية.

ومن هذا المنطلق بدأت حركات مقاومة سنية بمعارضة هذا الاضطهاد الفارسي للأقلية البلوشية، فنشأت حركة جند الله، والتي هي واحدة من أكثر جماعات المقاومة في البلاد؛ حيث تنشط في مثلث ساخن يربط الحدود الإيرانية الباكستانية الأفغانية، ويربطها البعض بـ «القاعدة»، بينما يتهمها آخرون بأنها مجرد مخلب استخباراتي موجه ضد حكام طهران. ومن هنا جاءت هذه الدراسة لرصد أهمية البلوش ودورهم كرأس حربة أهل السنة في إيران.

على الدول السنية، خاصة ذات القدرة الاقتصادية والإعلامية منها، أن تقدم الدعم لأهل السنة في إيران، والدعم الأهمّ والأول هنا يتمثل في إنشاء محطات إعلامية فضائية باللغة الفارسية، والبولشية توجَّه إلى إيران، فهي من جهة ستحافظ على السنة من الذوبان في القالب الصفوي الفارسي، ومن جهة أخرى سيتسنَّى كثيرون من عقلاء الشيعة عندما تتبيَّن لهم الحقائق، وتدحض الشبهات والمقولات الباطلة التي يغذيها الإعلام الإيراني، ويشوِّه بها أهل السنة ومذهبهم. كما ستكون مرآة لكشف وحشية النظام الإيراني في تعامله مع السنة أمام العالم، وهو الأمر الذي يدعم قضيتهم، ويبرزها كقضية دولية.

والناظر إلى الدعم الإيراني للأقليات الشيعية داخل الدول السنية سيلحظ كثافة التركيز على البعد الإعلامي، ولا يقتصر الأمر على الدعم الإعلامي، والتعريف بقضيتهم، بل يحتاج الأمر إلى محاولة التقريب بين الأقليات السنية داخل إيران، وإبراز قضية السنة كطائفة مضطهدة وصولاً للحصول على حقوقهم المسلوبة.



البلوش رأس الحربة السنية في إيران

أحمد عمرو

مدير وحدة الحركات الإسلامية بالمركز العربي للدراسات الإنسانية

مقدمة: لماذا البلوش؟ ولماذا هم رأس الحربة؟

يعد البلوش من أكبر القوميات السنية التي تعيش في إيران، فرغم أن الأحواز هم الأقلية الأشهر في إيران إلا أن غالبيتهم ليسوا من السنة، إضافة إلى أن البلوش هم أكثر الأقليات مكافحة ونضالاً ضد نظام آيات الله، ولديهم العديد من الجماعات والتنظيمات المقاتلة التي تقوم بعلميات نوعية ضد النظام الإيراني بهدف الحصول على حقوق الأقلية البلوشية، ومن ورائهم السنة، ومنهم أكبر العلماء ومشايخ المذهب السنّي في إيران، وتحتوي مناطقهم على أكبر عدد من المساجد والمدارس السنية مقارنة ببقية المناطق السنية الأخرى.

تمثل بلوشستان -أو بالأحرى الجزء الذي استطاعت إيران ضمّه إليها من إقليم بلوشستان التاريخي- أهمية خاصة لدى النظام الإيراني، خاصة في السنوات الأخيرة؛ حيث شهدت المنطقة ثورات وصفت بالشعبية طالب أصحابها بالحرية، كذلك تنامت في السنوات الأخيرة الجماعات المسلحة، والتي حققت بعض الانتصارات على الأرض كما في العراق وسوريا. كل تلك العوامل تخشى السلطات الإيرانية من انتقال شرارتها إلى الداخل الإيراني خاصة مع وجود الأقلية البلوشية التي تعاني من كثير من الظلم والتضييق والتهميش. ولديها جماعات مسلحة متمرسة قامت بالعديد من العمليات المؤثرة ضد النظام.

المحور الأول

البلوش أماكن تواجدهم وانتشارهم الجغرافي داخل إيران

(سيستان وبلوشستان) محافظة استحوذت إيران عليها، وهي تقع الآن على حافة الهضبة الإيرانية في الجنوب الشرقي للبلاد على الحدود مع أفغانستان وباكستان. وتتكون من جزأين هما سيستان في الشمال وبلوشستان في الجنوب، وهي تمتد على مساحة ١٨١٧٨٥ كيلو مترًا مربعًا لتكون بذلك ثالث أكبر المحافظات الإيرانية(١).

عاصمة المحافظة هي زاهدان، أما سكان هذه المنطقة فيبلغ عددهم حوالي ثلاثة ملايين نسمة(٢) ٩٩٪ من المسلمون السنة، وبها سبعة أقاليم، وهي تبعد ١٦٠٠ كلم عن العاصمة طهران. زاهدان عاصمة الإقليم تقع شرق قرب حدود بلوشستان مع باكستان وأفغانستان، ويقطن المدينة نحو ٤٢٠ ألف نسمة غالبيتهم من البلوش الذين يدينون بالإسلام على المذهب السني، تعليميًا تضم المدينة ٣ جامعات هي جامعة سيستان وبلوشستان وجامعة

(١) محافظة سيستان وبلوشستان الإيرانية، موقع الجزيرة نت، بتاريخ ٢١ أكتوبر ٢٠٠٩م. على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/news/international/2009/

(٢) نائب إيراني يطالب بتقسيم إقليم سيستان وبلوشستان السني، نُشر في ٢٠١٤/٠٤/٠٢م، جريدة العرب الدولية، العدد: ٩٥١٦، ص١٢.

زاهدان للعلوم الطبية وجامعة آزاد إسلامي. كما تضم المدينة أكبر مركز علمي وثقافي لأهل السنة في إيران: دار العلوم زاهدان.

من أهم المدن في المحافظة: زاهدان، زابل، نيك شهر، إيران شهر، تشابهار، سراوان.

الموارد الطبيعية في بلوشستان: تعتبر بلوشستان غنية بالموارد الطبيعية، ويضاف إلى ذلك امتلاكها لشريط ساحلي طويل. كما أن الموقع الجيوسياسي لبلوشستان جعل منها ملتقى طرق لخطوط نقل النفط والغاز.

أما بالنسبة لثرواتها من النفط والغاز، فقد أعلنت الصحف الإيرانية في عام ٢٠٠٤م عن ستة عشر موقعًا نفطيًا استقطبت اهتمام كبرى الشركات بما فيها الشركات الأمريكية. معظم هذه المواقع النفطية يقع في بلوشستان. «تشمل المواقع النفطية المعلن عنها: مكران (موقعين)، كوهدشت، خرم آباد، كرمانشاه، بيجار، مكران الشرقية والغربية في بحر عمان، زابول، جازموريان الشرقية، سروان، تاباس، كرمسار، ساوه، راز وماروه تابه».

وقد صرح السيد ناصر كشاورز، مدير مشروع RIPI لاستكشاف احتياطيات غاز الهيدرات في بحر عمان، في كانون الأول ٢٠١٢م، أنه "اعتمادًا على المسوحات الحديثة التي أُجريت في بحر عمان... اكتشفنا احتياطيات لغاز الهيدرات تعادل إجمالي الاحتياطيات التقليدية للبلاد من النفط والغاز». وإلى جانب تلك الموارد هنالك موارد طبيعية أخرى رئيسة في بلوشستان، مثل الذهب والنحاس وموارد طبيعية أخرى ثمينة.[1]

وتعرف سيستان وبلوشستان بتربية الماشية خاصة الأبقار والأغنام، إضافة إلى عدة منتجات زراعية مثل القمح والذرة والحمضيات والفستق، وصيد السمك في الجنوب. وتعد هذه المنطقة القبلية اليوم من أفقر المناطق الإيرانية. وتعد المحافظة من أكثر المناطق الإيرانية جفافًا؛ حيث تقل فيها الأمطار وتعرف بهبوب الرياح الموسمية الشديدة.

تعتبر عرقية البلوش أبرز قبائل المحافظة، وتوجد على وجه الخصوص في المناطق الجنوبية والغربية على الحدود مع أفغانستان وباكستان، وتتكلم هذه القبائل اللغة البلوشية وهي مسلمة سنية. وبلوشستان إيران عبارة عن إقليم جافّ يقع في جنوب شرق إيران على حافة الهضبة الإيرانية، واللغة الشائعة في الإقليم هي اللغة البلوشية مع بعض اللغات الأخرى.

وبحكم تركيبتها العرقية والمذهبية المعقدة وموقعها الجغرافي تمثل هذه المنطقة أهمية خاصة لدى النظام الإيراني، خاصة أن السنوات الأخيرة شهدت تنامي المطالبات بالانفصال في أجزاء بلوشتسان الثلاث في كل من إيران وباكستان وأفغانستان بهدف تأسيس الدولة البلوشية.[2]

ولمنطقة سيستان أهمية تاريخية في إيران القديمة؛ حيث كانت بحيرة هامون في مدينة زاهدان تمثل إحدى المواقع التي يتردد إليها الحجاج من أتباع الديانة الزرداشتية (المجوسية)؛ إذ ترمز هذه البحيرة إلى بعض الأساطير الفارسية القديمة المتعلقة بالخلق واللاهوت، ومن الآثار التاريخية المهمة مدينة شهر سوخته الأثرية، وهي مدرجة على لائحة اليونسكو للتراث العالمي.

وفي كتابه «شاهنامه» يذكر الفردوسي مدينة زاهدان كمسقط رأس رستم قائد الجيش الفارسي أواخر أيام الإمبراطورية الساسانية، والذي هزمه المسلمون في موقعة القادسية بقيادة سعد بن أبي وقاص، ويستعمل اسم «زابلستان» بالنيابة عن «سيستان» في بعض المخطوطات القديمة. كما تحتوي المحافظة على معالم

(١) بلوشستان: الموقع الجيوسياسي واستقرار الإقليم، بتاريخ ٢٣ يوليو ٢٠١٥م، على الرابط التالي:
https://alraisi2015.wordpress.com/2015/07/23/

(٢) محافظة سيستان وبلوشستان الإيرانية، موقع الجزيرة نت، بتاريخ ٢١ أكتوبر ٢٠٠٩م. مصدر سابق.

تاريخية وأثرية بعضها يعود إلى حقب ما قبل الفتح الإسلامي، ومن أشهر معالمها الإسلامية جامع زاهدان الذي يعتبر تحفة هندسية على الطراز المعماري الإسلامي الهندي.(١)

المحور الثاني
البلوش السنة والنظام الإيراني تاريخيًا وحاضرًا

أولاً: تاريخيًا:

عُرفت سيستان قديمًا باسم «سجستان»، وتعاقبت على حكمها عدة دول وممالك تاريخية، أشهرها الفرس الساسانيون الذي بدأ حكمهم في إيران خلال القرن الثالث الميلادي. وصلت الفتوحات الإسلامية إلى المنطقة سنة ٢٣ هجرية (٦٤٣م)، فأصبحت جزءًا من الدولة الإسلامية.

وإلى سستان تنتمي سلالة الصفاريين الذين حكموا أجزاء واسعة من إيران وأفغانستان في العقود الأخيرة من القرن التاسع الميلادي.

انتزع السامانيون حكم المنطقة من الصفاريين مطلع القرن العاشر الميلادي، ثم انتزعه منهم الغزنويون فالبويهيون فالسلاجقة. ثم حكمتها السلالات المغولية المتعاقبة، وصولاً إلى اجتياحها خلال القرن السادس عشر من الصفويين، وانتهاء بالاستعمار البريطاني الذي فصل المنطقة عن أفغانستان، وألحقها نهائيًا بالأراضي الإيرانية، وهو ما أثار الكثير من النزاعات السياسية ذات الخلفية العرقية والطائفية.

وفي عام ١٨٣٩م تم احتلال بلوشستان من الاستعمار البريطاني وبعد ١٠٨ أعوام تم احتلال الإقليم وتقسيمه بمساعدة من بريطانيا، ففي عام ١٩٢٨م ألحقت أقاليم مكران وسيستان البلوشية بإيران، وتم إعدام ملك بلوشستان الغربية على يد القوات الفارسية في عهد الملك رضا بهلوي.

كما تم ضم باقي أجزاء الإقليم التاريخي الأخرى إلى باكستان وأفغانستان، وأصبحت الأجزاء التي تم ضمها إلى إيران تعرف بمحافظة (سيستان وبلوشستان).

في إيران الإمبراطورية كانت السياسة المركزية قمعية وديكتاتورية بشكل كبير؛ فقد تبنى رضا شاه ثم ابنه محمد رضا سياسة القبضة الحديدية تجاه البلوش السنة، وبسبب ذلك فقد كانت الحركة القومية البلوشية في إيران أخفض في مستوياتها الإعلامية والسياسية والعسكرية، واتبعت في عهدهما سياسات فارسية شاملة على الثقافة والهوية البلوشية، ولكن البلوش الإيرانيين واصلوا النظر إلى أنفسهم كأمة مستقلة.

ففي عهد الشاه رضا بهلوي تم القضاء على آخر معاقل المقاومة في إقليم «بلوشستان»، الذي كان خاضعًا للحكم الذاتي. وما إن دخل الجيش الإيراني إلى الإقليم، حتى حوّل اسمه إلى سيستان وبلوشستان، جاعلاً منه شطرين: بلوشي شيعي (سيستان)، وآخر بلوشي سني (بلوشستان). وتم منع القراءة والكتابة والإعلام والمحاكم باللغة البلوشية، وفُرضت الثقافة الفارسية، بل وصل الأمر معها إلى منع الأهالي هناك من ارتداء الزي البلوشي، الشبيه للزي الهندي والباكستاني.(٢)

وبعد سقوط نظام الشاه عام ١٩٧٩م بدأ البلوش تحركًا فوريًا للتعبير عن هويتهم المميزة، ولكن البلوش وجدوا أنفسهم مرة أخرى في مواجهة مع النظام السياسي الجديد في إيران، وحُظرت الأحزاب

(١) سيستان وبلوشستان، الجزيرة نت، بتاريخ ١٧ مارس ٢٠١٥م. على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2015/3

(٢) معمر عطوي، سيستان بلوشستان: قنبلة إيران الموقوتة، العدد ٨٤٠ الأربعاء ١٠ حزيران ٢٠٠٩م، موقع جريدة الأخبار اللبنانية على الرابط التالي: http://www.al-akhbar.com/node/78768

السياسية البلوشية، وبدأ البلوش في مواجهة تمييز واضطهاد من نوع جديد قائم على أساس مذهبي (سنة وشيعة)[1].

ثانيًا الحاضر:

البلوش شعب أصيل يتميز بالقوة والصلابة والأنفة، لكنهم يُعرفون في الأدبيات الإيرانية أنهم شعب من جهلة البدو من آكلي لحوم البشر، يتّسمون بكل معاني الوحشية والتخلف، ولا همَّ لهم إلا القتل والنهب وتجارة المخدرات!.. هكذا يصوِّر الإعلام الإيراني البلوش، وهكذا تحكي عنهم الأفلام الإيرانية! حتى وصل الأمر إلى أن تمّ تصميم حذاء في غاية القبح في إيران باسم «البلوش»!.. وهذا يؤشر إلى أي مدى بلغت الثقافة الفارسية في درجة احتقارها وتكبرها على بقية الأقليات في إيران.

البلوش شعب أصيل يتميز بالقوة والصلابة والأنفة، لكنهم يُعرفون في الأدبيات الإيرانية أنهم شعب من جهلة البدو من آكلي لحوم البشر، يتّسمون بكل معاني الوحشية والتخلف، ولا همَّ لهم إلا القتل والنهب وتجارة المخدرات!.. هكذا يصوِّر الإعلام الإيراني البلوش، وهكذا تحكي عنهم الأفلام الإيرانية!

وهنا يذكر الناشط السياسي رضا حسين برّ البلوشي المقيم في لندن في مقالة له بعنوان: (نصيب البلوش من المواطنة في إيران) بأن «كل ما يباع من المصنوعات الشعبية البلوشية وما يشتهر من ثقافة البلوش في البلد تعرض باسم مدينة (زابل) التي تقطنها الفرس، وتعد المدينة الفارسية الشيعية الوحيدة في محافظة بلوشستان؛ ولهذا تسمى المحافظة بـ(السيستان)، أي أن اسم هذه المدينة التي لا تساوي عشر معشار بلوشستان جزء من اسم المحافظة كلها اعترافًا لسيادة هؤلاء القوم!

والأغرب من كل ذلك، فإن الفرس الشيعة من هذه المدينة يسيطرون على أكثر من ٩٥٪ من الوظائف الحكومية في المحافظة كلها! لا لشيء إلا لأنهم من الشيعة الفرس! والأدهى والأمرّ من هذا وذاك، أن من تشيَّع من البلوش لا يعترف به كذلك، فيظل من المغضوب عليهم، ولا يجد من عطف الحكومة إلا شيئًا يسيرًا جدًا، علمًا بأنه لم يتشيَّع من البلوش إلا بضعة أنفار من الأراذل؛ هروبًا من حكم الإعدام؛ لأن البلوشي إذا حُكم عليه بالإعدام بسبب أو آخر، يُرفَع عنه الحكم إذا تشيَّع، أو طمعًا في مال أو جاه أو غير ذلك».

وهناك صور من الاضطهاد في مجال التعليم، منها:

- معدل الطلاب الذين يضطرون لترك الدراسة والتعليم؛ بسبب الفقر وسوء المعيشة والضغوط في بلوشستان أكثر بكثير من أية منطقة أخرى في إيران.

- عدد الطلاب البلوش الذين يتم تسجيلهم في الجامعات الإيرانية أقل من أيّ منطقة أخرى في البلاد.

- الطلبة البلوش الذين تبلغ نسبة درجاتهم ١٩ من ٢٠ لا يُقبلون في الجامعات الإيرانية!

- يدرس في إيران ثلاثة ملايين ومائتا ألف طالب، ونصيب البلوش من هذا العدد حسب نسبتهم السكانية يجب أن يكون سبعين ألف طالب، بينما عدد الطلبة البلوش في جميع الجامعات الإيرانية لا يبلغ ألفي طالب! أي ثمانية وستين ألفًا من حقهم في المقاعد الدراسية يُعطَى لغيرهم، إلى جانب جملة كبيرة من

(١) تاج محمد بريسيك، ترجمة: أحمد يعقوب، القومية البلوشية: أصولها وتطورها، الناشر: بيروت - الانتشار العربي، ط١.، تاريخ النشر: ٢٠١٣م.

المظالم التي يشتكي منها البلوش في إيران.[1]

السياسة الإيرانية تجاه بلوشستان:

سعى البلوش منذ سنوات طويلة إلى تحقيق أربعة أشياء من مطالبهم الأساسية، وهي: التنمية الاقتصادية للإقليم المهمَل من قِبل الحكومات الإيرانية، والمساواة والعدل في توزيع الثروات والعائدات، مع إتاحة الفرصة لبناء مساجد سنية ومدارس في بلادهم، وتوقف السلطات الإيرانية عن ملاحقة علماء البلوشستان السنة وقتلهم.

وقد عمدت السلطات الإيرانية إلى طمس هوية الشعب البلوشي؛ عن طريق فرض اللغة الفارسية في الوظائف المهمة والمكاتبات الحكومية، وفرض الثقافة الفارسية في كل مناطق الإقليم. ولكن هذه المحاولات الإيرانية قُوبلت بمعارضة البلوش، وإصرارهم على المحافظة على لغتهم وعاداتهم، وإن كان نتيجة هذا الصمود البلوشي الحرمان من المناصب المهمة في الدولة الإيرانية.[2]

يقول أوسط هاشمي محافظ سيستان بلوشستان الإيرانية بأن هناك ١٠٠ ألف طالب يفتقرون إلى مدرسين، وأعلن ذلك أمام حشد من الصحفيين.

ومن الجدير بالذكر أن مشاكل هذه المحافظة لا تنحصر في قلة المدرسين والمعلمين، بل إنها تفتقر إلى أدنى معايير التعليم والتربية؛ تتمثل في عدم وجود مدراس، وإقامة الصفوف تحت الخيام والسقيفات وفي العراء، والحرمان من أدنى مستلزمات الصفوف بينها رحلات مدرسية وسبورات، وعدم وجود مرافق صحية، وبُعد المدارس عن المنازل، ورفض مسئولي المدارس تقديم الدعم، سيما في بلوشستان.

في هذا الصدد يعرب عضو في برلمان النظام عن محافظة سيستان بلوشستان النائب حميد بشنك بتفشي أن الفقر في هذه المحافظة تخطى مستويات عالية، وأكد قائلاً: «إن ٢٠٠ ألف من الأطفال والفتيان لمحافظة سيستان بلوشستان غير قادرين على استمرار الدراسة، ويتمكن ٥٠٪ فقط ممن يدخل المدارس من أخذ الشهادة الإعدادية فقط. كما أن ثلث الصفوف الدراسية تفتقر إلى المعايير الدراسية، فهي عبارة عن جدران فقط وأرضية الصفوف ترابية.

إضافة إلى ذلك فقد سبق أن قال حميد بشنك خلال تصريح له في برلمان النظام: «تصل نسبة استمرار التعليم والتربية في محافظة سيستان بلوشستان إلى ٥٠٪. وهناك ١٥٠ إلى ٢٠٠ ألف مواطن لم يتمكنوا من استمرار التحصيل والدراسة. وإن متوسط المسافات بين المدارس الريفية هو ٣٠ كيلو مترًا. وثلث الصفوف الدراسية يقام في ظروف تخالف المعايير الدراسية، وأن ١٨٪ من الأطفال والفتيان ما بين أعمار ٦ إلى ١٨ سنة هم غير قادرين على مواصلة الدراسة والتحصيل، ولا يستطيعون الحضور في الصفوف الدراسية[3].

أما على صعيد إدارة الإقليم فقد منح النظام الإيراني للحرس الثوري عام ٢٠٠٩م صلاحية مطلقة لصنع القرار في بلوشستان، بما في ذلك الأمن وسلطة الإدارة فيها. ويحكم الحرس الثوري بلوشستان وكأنها أرض محتلة، ويعاملون الشعب البلوشي كشعب يعيش تحت الاحتلال، وبلوشستان

(١) عبدالعزيز قاسم، البلوش .. مأساة أخرى للسنة في إيران، جريدة الوطن السعودية بتاريخ ١٨ أبريل ٢٠١١م، على الرابط التالي: http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=5282

(٢) جمال الدين أبوحسين، أوجاع إيران في الداخل: بلوشستان نموذجًا، مجلة السياسة الدولية، تاريخ النشر: أغسطس ٢٠١٥م.

(٣) إيران.. ١٠٠ ألف طالب يفتقرون إلى مدرسين في محافظة «سيستان بلوشستان» الإيرانية، بتاريخ ٨ أبريل ٢٠١٥م موقع مجاهدي خلق الإيرانية على الرابط التالي: http://www.mojahedin.org/news

كأنها مستعمرة.

قام الحرس الثوري الإيراني، في إطار سعيه لزيادة نفوذه السياسي والاقتصادي في إيران، بتأسيس أكثر من ستين ميناء غير قانوني وغير مسجّل في إيران- وقد تم الكشف عن هذه الحقيقة مِن قِبل السيّد كروبي، عندما كان رئيس مجلس الشورى (البرلمان) الإيراني خلال ولاية الرئيس خاتمي- عدد كبير من هذه الموانئ يقع في بلوشستان على الخليج وعلى بحر مكران، الذي يعرف أيضًا باسم (بحر العرب).

إن المصالح الاقتصادية للحرس تزيد من أهمية هذه الموانئ بالنسبة لهم؛ حيث تمكنهم من زيادة حضورهم وسيطرتهم على بلوشستان.

ويستغل النظام حالة البطالة المرتفعة في بلوشستان خاصة بين صفوف الشباب، الذين يعتبرون الفئة الأكثر هشاشة؛ إذ يعمد إلى تجنيد الشباب والشابات العاطلين عن العمل في الباسيج، وهو ميليشيا مسلحة؛ وذلك لكي يستخدمهم كقوة محلية في مواجهة الحركة الوطنية في بلوشستان، وليثير الشّقاق والانقسام بين البلوش أنفسهم. وهكذا، يتبع النظام الإيراني السياسة الاستعمارية التي تقوم على مبدأ «فرّق تسُدْ» في بلوشستان. وفي بعض المناطق يستخدم النظام عناصر خارجية في جهاز الأمن ويسلّحهم لمواجهة السكان المحليين.

إن ازدياد نفوذ الحرس الثوري في حكم وإدارة بلوشستان، يظهر أن الحكومة الإيرانية لا تعتبر البلوش مواطنين إيرانيين، وإنما يعاملون بلوشستان وكأنها مستعمرة إيرانية، وينعكس ازدراء النظام للبلوش في سياسة القتل العشوائي المبرمجة بحقهم.

وتتجلى سياسات إيران الشوفينية في عسكرة بلوشستان، ففي السنوات الأخيرة سيطر الحرس الثوري الإيراني بشكل كامل على بلوشستان، وقد أدى هذا إلى انعدام الأمن في جميع المجالات: المادية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وفي الحياة السياسية.[1]

المحور الثالث

تطور الصراع بين النظام الإيراني والأقلية البلوشية

أدت حالة الإهمال ومحاولة طمس الهوية الدينية والقومية للبلوش إلى ظهور العديد من التنظيمات المسلحة ضد الدولة الإيرانية في سيستان وبلوشستان، وفي مقدمتها تنظيم «جند الله»، وتنظيم «أنصار الله»، وتنظيم «جيش العدل البلوشي»، ويعتبر «جيش العدل» من التنظيمات المسلحة الشرسة التي تسبب إزعاجًا للسلطات والأجهزة الأمنية الإيرانية؛ نظرًا لما يقوم به من عمليات خطف واغتيال الجنود والمسئولين الإيرانيين، وكان آخرها اختطاف ٥ جنود من قوات حرس الحدود الإيراني، والذين أُفرج عنهم عقب توسط مشايخ وعلماء السنة في بلوشستان وباكستان.

أهم الجماعات المسلحة في إقليم سيستان بلوشستان:

هناك العديد من الحركات والجماعات والتنظيمات الجهادية في إقليم سيستان وبلوشستان، وجميعها ترفع شعار التحرر عن حكومة طهران الشيعية، والتي تظلم أهل السنة في الإقليم وتحرمهم من أبسط حقوقهم في ممارسة شعائرهم وبناء مساجدهم ومدارسهم، والاحتفاظ بثقافتهم البلوشية المغايرة للثقافة الفارسية السائدة في إيران، والقيام بإقفال مساجد ومدارس دينية وهدمها، واعتقال رجال دين سُنّة على نحو متواصل[2].

(١) بلوشستان: الموقع الجيوسياسي واستقرار الإقليم، مصدر سابق.
(٢) معمر عطوي، سيستان بلوشستان: قنبلة إيران الموقوتة، العدد ٨٤٠ الأربعاء ١٠ يونيو ٢٠٠٩م، موقع جريدة الأخبار اللبنانية على الرابط التالي: http://www.al-akhbar.com/node/78768

حركة جند الله:

حركة جند الله، واحدة من أكثر جماعات العنف المسلح غموضًا، فهي تنشط في مثلث ساخن يربط الحدود الإيرانية الباكستانية الأفغانية، ويربطها البعض بـ «القاعدة»، بينما يتهمها آخرون بأنها مجرد مخلب استخباراتي موجَّه ضد حكام طهران.

تأسست جماعة «جند الله» على يد عبد المالك ريجي في العام ٢٠٠٢م[١]، الذي ينتمي إلى قبيلة «ريجي»، إحدى أكبر القبائل البلوشية، وهو أحد خمسة أشقاء، أحدهم معتقل حاليًا في سجون طهران، بينما قُتل الثالث في عملية تفجير بسيارة مفخخة، وله شقيق آخر يقال: إنه المنظّر الحقيقي لجماعة «جند الله»؛ لأن ريجي مجرّد قائد ميداني للتنظيم.. وأما الشقيق الخامس فهو الذي يعود تاريخ مقتله إلى ٢٠٠٢م، بداية الشرارة الأولى للمواجهات، التي انطلقت ضد السلطات الإيرانية في إقليم «سيستان وبلوشستان»، عندما قتله عناصر الحرس الثوري أمام عيني شقيقه عبد المالك، الشاب الذي لم يتجاوز عمره آنذاك ٢٣ عامًا، فجمع عددًا من رفاقه للقيام بعمليات مسلّحة ضد القوات الحكومية؛ حتى ترفع يدها عن سكان الإقليم الذي يقطنه السُّنّة جنوب شرق إيران، ومنها تحوّل هذا الشاب إلى أكبر مناهض لنظام طهران.

وتعد جماعة «جند الله» تنظيمًا إسلاميًا سنيًا سلفيًا، وتمتاز بروابطها المتشعبة مع نظيراتها من الحركات السنيّة في أفغانستان وباكستان، ذات نفس الميول والتوجهات السنيّة السلفية، وهي تنظيم يقبل ويعتمد الأعضاء على أساس الاعتبارات الإثنية- العرقية، ومظلة التنظيم الشعبوية في الداخل الإيراني هم من السكّان المحليين، من البلوش السنّة وهم أغلبية محافظة سيستان وبلوشستان- الإيرانية، في جنوب شرق إيران، ويرفع التنظيم شعار الدفاع عن أهل السنة في إيران كلها و«حماية علمائنا ومساجدنا؛ ردًا على المظالم التي نتعرض لها من قبل السلطة الحاكمة في إيران».

وكان من أهم عمليات حركة «جند الله» محاولة اغتيال الرئيس الإيراني في أثناء زيارته بلوشستان سنة ٢٠٠٥م، وأدت هذه المحاولة إلى مصرع أحد حراسه، وجرح آخر. كما نفذ تفجيرات في زاهدان ٢٠٠٥م و٢٠٠٩م و٢٠١٠م، وفي بيشين سنة ٢٠٠٩م.

هناك العديد من الحركات والجماعات والتنظيمات الجهادية في إقليم سيستان وبلوشستان، وجميعها ترفع شعار التحرر عن حكومة طهران الشيعية، والتي تظلم أهل السنة في الإقليم وتحرمهم من أبسط حقوقهم في ممارسة شعائرهم وبناء مساجدهم ومدارسهم، والاحتفاظ بثقافتهم.

ووقعت اشتباكات عدة بينها وبين الحرس الثوري الإيراني، كما حدث في مارس ٢٠٠٦م، وأعدمت الحركة «شهاب منصوري»، ضابط المخابرات الإيراني الذي كانت قد أسرته مع تسعة آخرين عند حدود إيران مع باكستان في أوائل عام ٢٠٠٦م. وفي أبريل ٢٠٠٦م، أعلنت المجموعة نفسها عن قتل ١٢ من الحرس الإيراني عند طريق «كرمان ـ بام»[٢].

أفول حركة جند الله وظهور تنظيم جيش العدل:

ورغم كثرة عمليات حركة جند الله وتنوعها، فإن السلطات الإيرانية استطاعت القبض على قائدها عبد المالك ريجي في ٢٠١٠م، وأعدمته، فحدث تراجع للتنظيم. ولم يطل الوقت حتى ظهر تنظيم

(١) جند الله السنية الصداع المزمن في رأس إيران، موقع بوابة الحركات الإسلامية ١٩ أبريل ٢٠١٤م، على الرابط التالي:
http://www.islamist-movements.com/2473

(٢) جمال الدين أبو حسين، أوجاع إيران في الداخل: بلوشستان نموذجًا، مجلة السياسة الدولية، تاريخ النشر: أغسطس ٢٠١٥م.

جيش العدل، بعد ما يقرب من عامين، وعده البعض وليدًا لحركة «جند الله»، واستدلوا على ذلك بأن المتحدث الإعلامي لجيش العدل هو عبد الرءوف ريجي، أحد قادة حركة جند الله. وبدوره، واصل جيش العدل ما بدأته حركة جند الله، وقام بعمليات متعددة بين التفجير، والقتل، وخطف أسرى ومبادلتهم مع السلطات الإيرانية.

جيش العدل البلوشي:

في ٢٠ يونيو ٢٠١٠م نفذت السلطات الإيرانية حكم الإعدام شنقًا في عبد المالك ريجي، زعيم جماعة «جند الله» السنية المتمردة، فتعهد رفقاؤه -وفي مقدمتهم شقيقه عبد الرءوف ريجي وعبد الرحيم ملازاده- على مواصلة نضالهم المسلح ضد السلطات الإيرانية؛ من أجل الحصول على حقوق البلوش وأهل السنة في إيران، وتم إعلان «ملازاده» أميرًا لجماعة جند الله، ثم بعدها بعدة شهور أعلن «ملازاده» و «ريجي» تأسيس جيش العدل عبر توحيد الفصائل والحركات المسلحة التي تخوض حربًا ضد السلطات الإيرانية.

رغم كثرة عمليات حركة جند الله وتنوعها، فإن السلطات الإيرانية استطاعت القبض على قائدها عبد المالك ريجي في ٢٠١٠م، وأعدمته، فحدث تراجع للتنظيم. ولم يطل الوقت حتى ظهر تنظيم جيش العدل.

تمت مبايعة «ملازاده» أميرًا لجيش العدل في نهاية عام ٢٠١٢م، وتسميه التقارير الأمنية الرسمية «عبد المالك ريجي الثاني»، في إشارة إلى زعيم حركة «جند الله» الذي أُعدم في ٢٠١٠م من قِبل الحكومة الإيرانية.

يتشكل «جيش العدل» من ٣ كتائب تحمل أسماء ٣ من عناصر الجماعة الذين قُتلوا في مواجهات عسكرية مع قوات النظام، أو أُعدموا من قِبل النظام في السجن، وهم: عبد الملك ملازاده، نعمت الله توحيدي، والشيخ ضيائي، بالإضافة إلى كتيبة أمنية تقوم بمهام الرصد والاسطلاع.

وتقوم قيادات «جيش العدل» بتجنيد وتدريب الصبية فكريًا وعسكريًا في المدن والقرى التي يقطنها البلوش؛ من أجل دعم الفكر المسلح للوصول إلى أهدافهم.

وترفع الحركة مبدأ الجهاد من أجل عودة الحقوق؛ عملاً بقول الله تعالى: ﴿لاَ يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فَضَّلَ اللّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلاًّ وَعَدَ اللّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْراً عَظِيماً﴾ (النساء: ٩٥).

كما ساقت الجماعة العديد من الأحاديث النبوية الشريفة؛ من أجل توضيح موقفها لصراعها مع السلطات الإيرانية، ومن ضمن هذه الأحاديث الحديث النبوي الذي رواه أبو هريرة عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «انتدب الله لمن خرج في سبيله لا يُخرجه إلا إيمان بي وتصديق برسلي أن أرجعه بما نال من أجر أو غنيمة، أو أدخله الجنة». متفق عليه.

وترى أن حماية أموال وأعراض المسلمين هي الجهاد الأكبر من طغيان الحكام والأعداء، فحماية الضعفاء هو الشرف والكرامة والعزة، ومن تعاليم الإسلام الحنيف.

أهداف «جيش العدل»:

١- رفع راية التوحيد «لا إله إلا الله»، وإخراج كل مظاهر الشرك من جميع الأراضي البلوشية في بلوشستان الغربية المحتلة من إيران.

٢- ضرب وإضعاف الآلية العسكرية الإيرانية في جميع أرجاء بلوشستان، وإرباك النظام وإشغاله داخليًا.

٣- الدفاع عن أهل السنة في مختلف دول العالم؛ حيث قام تنظيم «جيش العدل» بعمليات عسكرية؛ ردًا على الدعم الإيراني للرئيس السوري بشار الأسد في مواجهته للمعارضة المسلحة في سوريا.

٤- إرجاع حقوق البلوش المسلوبة من ملالي طهران: «حقوق المواطنة، حقوق الأرض، الكرامة، حقوق الإنسان، ثروة البلاد المسلوبة ورجوع الأهالي»[1].

المؤسسون:

أ- الأمير عبد الرحيم ملازاده:

قائد الجيش الآن هو «عبد الرحيم ملازاده»، الذي يصدر بياناته باسم «صلاح الدين فاروقي»، أمير جيش العدل، من مواليد ١٩٧٩م بمدينة «راسك» التابعة لإقليم بلوشستان، ويعتبر من أبرز قاعدة المقاومة في بلوشستان، وكان ضمن جند الله التي أسسها عبد المالك ريجي، والآن يقود الحاج صلاح الدين جيش العدل البلوشي على نهج الأمير ريجي.

ولأمير جيش العدل علاقات وثيقة بقبائل البلوش في منطقة بلوشستان الباكستانية؛ حيث توجد صلة قرابة، وعاش عددًا من السنوات بين أبناء هذه المنطقة؛ الأمر الذي يعطي له دعمًا قويًا من بلوش باكستان والذين يعانون أيضًا من الاضطهاد من قبل الحكومات الباكستانية.

ويعتبر هو القائد والمخطط الإستراتيجي لعمليات جيش العدل في بلوشستان، والذي قام خلال ما يقرب من عامين من تأسيس التنظيم بالعشرات من العمليات المسلحة ضد قوات الحرس الثوري الإيراني، والمسئولين والمصالح الإيرانية بإقليم سيستان وبلوشستان.

ب- المتحدث الإعلامي: عبد الرءوف ريجي:

من مواليد ٥ أبريل ١٩٨٥م من قبيلة ريجي القوية بإقليم بلوشستان، وشقيق عبد المالك ريجي مؤسس تنظيم جند الله السني، والذي أعدمته السلطات الإيرانية في نهاية ٢٠١٠م.

وريجي، يعمل مدير العلاقات العامة والخارجية، والمتحدث الإعلامي باسم جيش العدل، وأحد المؤسسين مع عبد الرحيم ملازاده، الذي أسس الجيش في نهاية ٢٠١٢م.

ويعتبر «ريجي» الصوت الإعلامي للتنظيم المسلح، ويتمتع بثقة عالية من قِبل أعضاء جيش العدل، ويتمتع بعلاقاته القوية مع الحركات المسلحة داخل إيران وفي باكستان وأفغانستان، بالإضافة إلى اعتباره رمزًا من رموز الكفاح المسلح ضد السلطات الإيرانية.

أبرز العمليات المسلحة:

١- اختطاف ٥ جنود من حرس الحدود الإيراني:

في ٩ فبراير ٢٠١٤م قامت حركة «جيش العدل» البلوشية باختطاف ٥ من جنود حرس الحدود الإيراني بالقرب من مخفر «نغور» الحدودي في إقليم بلوشستان شرقي إيران.

وقال جيش العدل البلوشي: «إن العلمية جاءت للرد على المجزرة الأخيرة التي تمثلت بإعدام ١٥ مواطنًا من البلوش في مدينة جابهار، مؤكدًا على أن الحركة تريد إرغام السلطات على التفاوض لإطلاق سراح السجناء البلوش مقابل هؤلاء الرهائن. وفي ٤ أبريل ٢٠١٤م أطلقت الحركة سراح الجنود الإيرانيين الذين تحتجزهم الحركة كرهائن.

٢- إسقاط هليكوبتر إيرانية في بلوشستان:

في ٢٦ نوفمبر ٢٠١٣م قامت حركة «جيش العدل» البلوشية بإسقاط هليكوبتر لقوات حرس الحدود في منطقة «سراوان» على الحدود الشرقية للبلاد. فعقب رصد كتيبة «الشيخ ضيائي» إحدى كتائب جيش العدل مكان تحليق الهليكوبتر، قام باستهدافها بقذيفة

(١) ما لا نعرفه عن (جيش العدل) السني في إيران!، موقع أورينت نت، بتاريخ، ٢٣ مارس ٢٠١٥م على الرابط التالي:
http://www.orient-news.net/?page=news_show&id=86043

دوشكا؛ مما أدى إلى إسقاطها.

وقالت الحركة: «إن إسقاط الطائرة الهليكوبتر جاء ردًا على قصف منزل أحد مقاتلي الحركة ويُدعى عمر شاهوزي؛ حيث قُتل جراء هذا الهجوم طفل وجُرحت بعض النساء».

وهدّدت الحركة في بيان بتنفيذ المزيد من العمليات ضد الحرس الثوري في حال رفضه مغادرة مناطق أهل السنة في إيران.

من جانبه أكدت وسائل الإعلام الإيرانية سقوط هليكوبتر تابعة لقوات حرس الحدود في المنطقة المذكورة، لكنها عزت الأسباب إلى عطل فني، وقالت: إن أيًا من طاقمها لم يُصَب بأذى جراء الحادث.

٣- تفجير سيارة بمدينة «سراوان»، ومقتل ٣ جنود وضابط بالحرس الثوري:

قامت حركة جيش العدل بزرع قنبلة في سيارة تابعة لضابط في الحرس الثوري الإيراني بمدينة «سراوان» أدت إلى مقتل ٣ جنود، وضابط كبير من عناصر الحرس الثوري.

وقالت الحركة: إن من ضمن القتلى ضابطًا كبيرًا في الحرس الثوري تمكنت الحركة من استدراجه واستهدافه في العملية التي كللت بالنجاح، وإن هذه العملية كانت ردًا على الإعدامات التي نفذتها إيران بحق ١٦ من السجناء البلوش في «زاهدان» و٤ من النشطاء العرب الأهوازيين واثنين من النشطاء السياسيين الكرد.

٤- اختطاف ضابط إيراني:

في ٣٠ أكتوبر ٢٠١٣م أعلنت منظمة «جيش العدل» البلوشية في إيران عن خطف أحد ضباط الحرس الثوري، والذي كان في مهمة استطلاعية في منطقة سراوان الحدودية في إقليم سيستان وبلوشستان جنوب شرق البلاد؛ تمهيدًا لتنفيذ عملية عسكرية واسعة ضد أعضاء هذه المنظمة.

ونشرت المنظمة المذكورة اعترافات مصوّرة للضابط، الذي يدعى بير محمد شهنوازي، وهو يتحدث عن ظروف اعتقاله وعن الخلايا التي قام الحرس الثوري الإيراني بتشكيلها للعمل داخل سوريا ولبنان، والعراق وأفغانستان، وباكستان، والقيام بأعمال تخريبية.

وطالب الضابطُ المختطَف النظامَ الإيراني بتلبية مطالب الخاطفين مقابل إطلاق سراحه.

٥- قتل ٢٠ جنديًا من حرس الحدود الإيراني بـ «سراوان»:

في ٢٥ أكتوبر ٢٠١٣م قام جيش العدل بالهجوم على إحدى النقاط الحدودية التابعة لسلاح حرس الحدود الإيراني بمنطقة «سراوان» أدت إلى مقتل ٢٠ جنديًا إيرانيًا، وجرح ثلاثة آخرين.

وإثر الحادث، قامت طهران بإعدام ١٦ سجينًا[١] ومتهمًا بالتمرد، إضافة إلى تسليم مذكرة احتجاج للقائم بالأعمال في السفارة الباكستانية.

أبرز المحاكمات:

١ - إعدام ٣ من حركة «جيش العدل» أُدينوا باغتيال المدعي العام لمدينة زابل:

قامت السلطات الإيرانية بتنفيذ حكم الإعدام، فجر يوم ٢٦ أبريل ٢٠١٤م، بحق ثلاثة من عناصر «جيش العدل» البلوشي أدينوا باغتيال المدعي العام لمدينة زابل في سيستان وبلوشستان شرق البلاد، وقالت: إن الإعدام نُفِّذ بالشنق علنًا أمام الرأي العام وفي مكان اغتيال المدعي العام.

٢- شنق عوميد بيري، وعلي رضا دهمردي، وإيمان غلوي، في المكان نفسه الذي تم فيه اغتيال موسى نوري، الذي كان يعمل مدعيًا عامًا في مدينة زابل في محافظة سيستان وبلوشستان.

(١) جيش العدل: نطالب بحقوق البلوش والسنة في إيران، موقع العربية نت، بتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠١٤م، على الرابط التالي:
http://www.alarabiya.net/ar/iran/2014/1

٣- إعدام ١٦ من أعضاء «جيش العدل»:

أعلن مدعي عام زاهدان في ٣١ أكتوبر ٢٠١٣م عن إعدام ١٦ من أعضاء جيش العدل البلوشي «المجموعات المناهضة للنظام»؛ ردًا على العملية التي قام بها تنظيم «جيش العدل» والتي راح ضحيتها ١٧ من أعضاء حرس الحدود في بلوشستان.

تصنّف إيران تنظيم «جيش العدل» على أنها جماعة إرهابية خارجة عن القانون، تقوم بتهريب المخدرات، وقتل المدنيين العزل في سيستان وبلوشستان، وتختصر السلطات الإيرانيّة النزاع بالخروج على القانون والتهريب، وتشكيل خلايا إرهابية مدعومة من أمريكا والاستخبارات الباكستانية تسليحيًا ولوجستيًا؛ من أجل إضعاف النظام الإسلامي.

ويرد جيش العدل بأنهم يقاومون السلطات الشيعية التي تضطهد أهل السنّة والجماعة، وتحرمهم من أبسط حقوقهم في ممارسة شعائرهم وبناء مساجدهم ومدارسهم، والاحتفاظ بثقافتهم البلوشية المغايرة للثقافة الفارسية السائدة في إيران، والقيام بإغلاق مساجد ومدارس دينية وهدمها، واعتقال رجال دين سنّة على نحو متواصل.

وأوضح قادة جيش العدل البلوشي أن السلطات الإيرانية لا تريد حلولاً للأوضاع في الإقليم، فهي تتعمد إشعال الأمور عقب منع القراءة والكتابة والإعلام والمحاكم باللغة البلوشية، وفرضت الثقافة الفارسية، بل ووصل الأمر معها إلى منع الأهالي من ارتداء الزي البلوشي، الشبيه بالزي الهندي والباكستاني، وهو ما يعتبره البلوش استهدافًا لثقافتهم وقوميتهم(١).

أوضح قادة جيش العدل البلوشي أن السلطات الإيرانية لا تريد حلولاً للأوضاع في الإقليم، فهي تتعمد إشعال الأمور عقب منع القراءة والكتابة والإعلام والمحاكم باللغة البلوشية، وفرضت الثقافة الفارسية.

أنصار الفرقان الجهادية:

تسعى الحركة لإسقاط النظام الإيراني وتحكيم الشريعة. ولا يُعرَف الكثير عن تلك الجماعة، لكن المتحدث باسمها في اتصال مع قناة «العربية» في مايو من عام ٢٠١٤م، قال: «إنها لا تتبع بأي شكل من الأشكال جماعة جند الله أو أي جماعة أخرى، وأنها نتاج اندماج جماعتين سنيتين في إيران هما: جماعة الفرقان وحركة الأنصار».

ويرتبط أبو حفص البلوشي، المتحدث الرسمي باسم حركة الأنصار - سابقًا قبل الاندماج مع جماعة الفرقان- بعلاقات قوية مع عبد الرءوف ريجي المتحدث الإعلامي لجيش العدل؛ حيث كان الاثنان من قادة جند الله التي أسسها عبد المالك ريجي، وهناك تعاون معلوماتي ولوجستي بين حركة الأنصار وجيش العدل.

وأبو حفص البلوشي كانت لديه مجموعة خاصة قام بتدريبها في جبال قبيلته ذات الطبيعة الوعرة لمدة أربع سنوات، في بادرة لم يسبقه إليها أحد؛ حيث تمركز داخل إيران لسنوات، وتعرض للقصف الجوي العشوائي من القوات الإيرانية؛ لعجزها عن دخول تلك الأراضي بسبب وعورتها.

واكتسبت «جيش العدل» من أبي حفص البلوشي الخبرات العسكرية في مواجهتها للسلطات الإيرانية، بالإضافة إلى إرسال مقاتلين من جيش العدل إلى حركة الأنصار للتدريب بمعسكراتها.

وفي إحدى التسجيلات المصورة للجماعة تقول:

(١) جيش العدل البلوشي وطموحات السنة في إيران، بوابة الحركات الإسلامية، بتاريخ ٣ مايو ٢٠١٤م على الرابط التالي:
http://www.islamist-movements.com/2534

«إنها ليست قومية وليست وطنية، وأنها جماعة داعية لتحكيم شرع الله في الأرض داعين كل المسلمين إلى الانضمام بالحركة ودعمها».[1]

جيش النصر البلوشي:

إحدى التنظيمات المسلحة التي تأسست مؤخرًا، وتشن العشرات من العمليات ضد الحرس الثوري الإيراني، وجاء في بيان تأسيس حركة جيش النصر أنها «تقاتل القوات الإيرانية لاستعادة حقوق أهل السنة في البلد، وتتهم السلطات الإيرانية بممارسة مخططات طائفية في إقليم بلوشستان وباقي المناطق التي يقطنها السنة في إيران».

أصبح من الواضح أن السلطات الإيرانية تواجه مأزقًا في التعامل مع الحركات المسلحة داخل إقليم بلوشستان، رغم توقيع اتفاقيات أمنية مع باكستان لتحجيم عمل هذه الحركات، إلا أنها لم تنجح حتى الآن في تحقيق أيٍ من هذه الأهداف؛ نظرًا لطريقة التعامل مع هذه الحركات واستمرار تجاهلها لمطالب البلوش في حياة كريمة

وقد أسس عبد الستار ريجي مع ابن عمه عبد الرءوف «جيش النصر البلوشي»، والذي انشق عن «جيش العدل»، والذي يعتبر امتدادًا لجماعة «جند الله» التي أسسها ابن عمه عبد الملك ريجي الذي أعدمته إيران في يونيو ٢٠١٠م.

وقد تم تأسيس «جيش النصر البلوشي» في مايو ٢٠١٤م[2]. ومن أهم عملياته التي قام بها: استهداف دورية عسكرية تابعة للقوات الإيرانية في قرية مير جاوه، بمنطقة ريك ملك بلوشستان في السابع من نوفمبر ٢٠١٤م. وقد تبنى جيش النصر البلوشي مسئولية هذا الهجوم.

مستقبل الأقلية البولوشية في إيران:

الناظر لواقع أهل السنة البلوش في إيران يستطيع القول: إن محددات انفجار الواقع هناك بدأت في إرهاصاتها، وذلك للأسباب التالية:

- وجود مظلومية حقيقية تطال فئة من الناس بالتضييق والتهميش والإهمال، وهي بيئة مواتية لكسب الأنصار.

- طبيعة جغرافية وعرة تشق على الجيوش النظامية اختراقها.

- تمدد داخل الجوار الجغرافي مما يهيئ لبيئة حاضنة ودعم لوجستي.

- التغلغل الإيراني داخل الدول السنية، واستخدام ورقة الأقلية الشيعية، مما قد يغري بعض الدول السنية للمعاملة بالمثل، ويدفعها إلى دعم الأقليات السنية.

- واقع المنطقة الذي يحوي العديد من الجماعات المسلحة، والتي استطاعت منافحة الحكومات التسلطية كما في العراق وسوريا.

- الخبرة في التعامل الإيراني مع الأقليات أو المطالبات الشعبية هو استخدام العنف المفرط لوأد تلك المطالب في مهدها، وهي لا تتورع عن القتل وإراقة الدماء في سبيل استمرار النظام.

كل تلك العوامل تشير إلى أن حالة الصراع في الإقليم مؤهلة للاستمرار والتمدد، ويبدو أن السلطات الإيرانية تشعر بمدى الأزمة التي تواجهها في الإقليم وهو الأمر الذي دفع النائب الإيراني عن بلوشستان حسين علي شهرياري إلى التحذير من سقوط الإقليم بيد تنظيم الدولة الإسلامية، كما سقطت محافظة الموصل العراقية.

الواقع على الأرض يشير أن إقليم (سيستان وبلوشستان) يعاني من تهميش من قبل حكومات آيات

(١) «أنصار الفرقان».. تنظيم جديد يهدد إيران في (بلوشستان)، بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠١٥م:
http://www.maanpress.com/arabic/?action=print&id=76764

(٢) قائد جيش النصر «ريجي».. هل يكون صفقة بين باكستان وإيران؟ بوابة الحركات الإسلامية بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٥م على الرابط التالي:
http://www.islamist-movements.com/30170

الله في طهران، واستمرار سياسة إيران باتجاه إقليم بلوشستان سوف يضعها أمام أزمة كبيرة قد تنفجر في أي لحظة، وتؤدي إلى أزمة سياسية ووطنية للدولة الإيرانية.

ويبدو أن الأمور تسير في اتجاه زيادة العمليات المسلحة ضد النظام، في مقابل عمليات القمع التي يقوم بها النظام. وأصبح من الواضح أن السلطات الإيرانية تواجه مأزقًا في التعامل مع الحركات المسلحة داخل إقليم بلوشستان، رغم توقيع اتفاقيات أمنية مع باكستان لتحجيم عمل هذه الحركات، إلا أنها لم تنجح حتى الآن في تحقيق أيٍّ من هذه الأهداف؛ نظرًا لطريقة التعامل مع هذه الحركات واستمرار تجاهلها لمطالب البلوش في حياة كريمة، واستمرار المحاكمات غير العادلة.

هذا السيناريو هو المرجح للاستمرار، ومع ذلك يبقى من الناحية العلمية أن هناك سيناريو آخر لدى السلطات الإيرانية، وهو محاولة الوصول لتسوية سياسية مع الأقليات والقوميات المختلفة، وإعطاؤهم حقوقهم، سواء منها الدينية أو الثقافية أو الاقتصادية.

بإمكان النظام الإيراني أن يسعى للتنمية الاقتصادية داخل تلك المناطق، ويوسع من الخدمات الممنوحة لهم في التعليم والصحة، كما أن السماح بممارسة الشعائر الدينية، والاعتراف بالحقوق الثقافية لن يزعزع الدولة أو النظام.

إن دمج تلك الأقليات في المجتمع يوفر على الدولة الكثير من النفقات، ويجعلها طاقة داخل المجتمع ويسحب ورقة التدخل الخارجي.

كما أن استمرار سياسة إيران باتجاه إقليم بلوشستان سوف يضعها أمام أزمة كبيرة قد تنفجر في أي لحظة، وتؤدي إلى أزمة سياسية ووطنية للدولة الإيرانية، يضعها على مفترق طرق، قد تؤدي إلى استقلال الإقليم، فالسلطات الإيرانية مطالبة بالعزوف عن إلقاء الاتهامات بالمؤامرة على الإقليم، وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها سكان بلوشستان، في ظل ارتفاع معدلات الفقر، وضعف التعليم.

فالنصيحة للدولة الإيرانية أن ترد المظالم إلى أهلها، وتعيد لأهل السنة حقوقهم وحريتهم في إقامة شعائرهم ودينهم دون قتل أو تهجير.

وبين سيناريو المصالحة وسيناريو المواجهة تبقى المشكلة البلوشية قائمة، ويبدو كما ذكرنا أن السيناريو المرجح هو سيناريو استمرار حالة الصراع العنفي.

الخاتمة والتوصيات:

البلوش قومية سنية خالصة تم ضم أراضيهم عنوة إلى الدولة الإيرانية منذ العام ١٩٢٨م.

كانت الممارسات الإيرانية المختلفة من القتل والتهجير والتهميش والتفريس الثقافي والتشييع المذهبي سببًا في ظهور جماعات مسلحة تناوئ النظام، وتطالب بالاعتراف بحقوقهم الدينية والثقافية.

النظام الإيراني نظام أيديولوجي يسعى لفرض الثقافة الفارسية واللغة الفارسية دون النظر إلى القوميات الأخرى الموجودة داخل الدولة، كذلك يسعى إلى فرض التشيع المذهبي على جميع مكونات الدولة، ولا يعرف سوى لغة العنف والقتل في التعامل مع أيِّ مطالب شعبية، خاصة من الأقليات.

التوصيات:

على الدول السنية، خاصة ذات القدرة الاقتصادية والإعلامية منها، أن تقدم الدعم لأهل السنة في إيران، والدعم الأهمّ والأول هنا يتمثل في إنشاء محطات إعلامية فضائية باللغة الفارسية، والبولشية توجَّه إلى إيران، فهي من جهة ستحافظ على السنة من الذوبان في القالب الصفوي الفارسي، ومن جهة أخرى سيتسنَّن كثيرون من عقلاء الشيعة عندما تتبيَّن لهم الحقائق، وتدحض الشبهات والمقولات الباطلة

التي يغذيها الإعلام الإيراني، ويشـوّه بها أهل السـنة ومذهبهم. كما سـتكون مرآة لكشـف وحشـية النظام الإيراني في تعامله مع السـنة أمام العالم، وهو الأمر الذي يدعم قضيتهم، ويبرزها كقضية دولية.

والناظـر إلـى الدعم الإيرانـي للأقليات الشـيعية داخل الدول السنية سيلحظ كثافة التركيز على البعد الإعلامـي، ولا يقتصر الأمر علـى الدعم الإعلامي، والتعريـف بقضيتهـم، بـل يحتاج الأمر إلـى محاولة التقريـب بـين الأقليات السـنية داخل إيـران، وإبراز قضية السـنة كطائفة مضطهدة وصولاً للحصول على حقوقهم المسلوبة.

معلومات إضافية

تاريخ البلوش:

تتوزع اليوم الأراضي البلوشية (بلوشستان) بين ثلاث دول: باكستان وأفغانستان وإيران، والبلوش هم الشعب الذي يسكن هذه المنطقة، ولهم امتدادات أخرى في إقليمي السند والبشتون الباكستانيين، كما ينتمي إلى البلوش الراهوئيون الذي يتكلمون اللغة الراهوئية، وقد هاجرت أعداد كبيرة من البلوش إلى منطقة الخليج العربي، عمان والإمارات والكويت والسعودية والعراق، ويقدر عدد البلوش اليوم بحوالي عشرة ملايين نسمة.

وقد نشأت للبلوش إمارات وممالك مستقلة (خانيات يرأسها خان) بدءًا من القرن الرابع عشر الميلادي، وفي مرحلة الاستعمار الحديث أصبحت بلوشستان جزءًا من الإمبراطورية البريطانية في الهند، وأُلحق قسم كبير من الأراضي البلوشية بأفغانستان التي استقلت منذ عام ١٧٤٧م، وأصبحت أقاليم مكران وسيستان جزءًا من إيران منذ العام ١٩٢٨م، وأُلحقت خانية كلات البلوشية (كويتا) بدولة باكستان عام ١٩٤٨م.

وخاض البلوش منذ ذلك التاريخ كفاحًا طويلاً ومريرًا لأجل استقلالهم أو لأجل حكم ذاتي، وللحفاظ على هويتهم وثقافتهم التي تعرضت -وبخاصة في إيران- للإلغاء والدمج في القومية والثقافة الفارسية، ودخل البلوش في سلسلة من الثورات المسلحة ضد إيران وباكستان، كان أشدها ضراوة الثورة التي وقعت بين عامي ١٩٧٣ - ١٩٧٧م.

القومية البلوشية:

منذ مطلع القرن العشرين والحركات القومية البلوشية تحاول أن تؤسس شرعيتها وروايتها بنشدان القومية البلوشية في جميع أنحاء بلوشستان، التي تشكّل إقليم بلوشستان الباكستاني، وإقليم سيستان وبلوشستان الإيراني ومناطق متجاورة في جنوب أفغانستان..

وتمثل بلوشستان -أي أرض البلوش- وعيًا إقليميًا متجذرًا لدى البلوش؛ فهي مستقلة جغرافيًا عن الهند وإيران، ولكنها في الوقت الحاضر مقسمة بين ثلاث دول، باكستان وإيران وأفغانستان، وتمتد بلوشستان الشرقية (الباكستانية) على مساحة ٣٤٧ ألف كيلو متر مربع، وعاصمتها كويتا، ويسود فيها اقتصادان: رعوي وزراعي، وتشمل بلوشستان الغربية (الإيرانية) أقاليم سيستان (زاهدان) ومكران على الخليج، ويسود فيها اقتصاد رعوي وزراعي وصيد السمك على الخليج.

وللبلوش امتدادات سكانية وثقافية في الخليج العربي؛ تشكّلت عبر التاريخ والهجرات والتواصل التجاري، وتقيم أعداد كبيرة منهم اليوم في الكويت وعمان والإمارات والكويت والعراق..

ويشكّل وعي البلوش بلغتهم وتراثهم الثقافي المشترك أساسًا مهمًا لقوميتهم، وتتجلى القيم الثقافية البلوشية في مجموعة من المعايير والتقاليد والفولكلور المشترك، وأغلب البلوش مسلمون سنّة أحناف، وبعامة يفصلون بين الدين والسياسة، وقبل دخولهم الإسلام كانوا يدينون بالزرادشتية، وتؤدي الشريعة الإسلامية دورًا مهمًا في الحياة اليومية للشعب البلوشي، وانتشرت في القرن الرابع عشر الصوفية الذِكرية.

التطور التاريخي:

أكثر تاريخ البلوش القديم ضبابي وغير يقيني، ويستند إلى روايات أسطورية، ولكن الدراسات الغربية الحديثة تقرر أن البلوش مزيج عرقي من عدة شعوب وطبقات، وأن اللغة البلوشية تشكّل جزءًا من المجموعة الإيرانية في عائلة اللغات الهندو أوروبية، ويعتقد بعض الكتّاب البلوش أن البلوش هم سكان مكران القدماء.

وبدأ التميز البلوشي بالظهور الواضح في القرن الثاني عشر الميلادي، وظهرت لهم في القرنين السادس عشر والسابع عشر دول قائمة على الزعامات الأرستقراطية والإقطاعية، وفي القرن الثامن عشر ظهرت خانية كلات البلوشية التي ظلت بمثابة دولة للبلوش حتى عام ١٨٣٩م عندما أُخضعت المنطقة للنفوذ البريطاني وفي أثناء ذلك قُسمت البلاد البلوشية بين الهند (لاحقًا باكستان) وإيران وأفغانستان.

في عام ١٩٤٧م أعلن البلوش دولتهم المستقلة إثر الانسحاب البريطاني من الهند، برئاسة خان كلات، أحمد يار خان، وجرت انتخابات نيابية، وشكّل القوميون البلوش الحكومة، ولكن هذه الدولة المستقلة لم تستمر سوى ثمانية أشهر، وقامت باكستان بضم الأراضي البلوشية إليها وبموافقة جدلية للخان البلوشي الذي كان بمثابة حاكم البلوش مير أحمد يار خان، ولعله قدر أن ثمة إصرارًا باكستانيًا وبريطانيًا على ضم بلوشستان، وأن الرفض سيؤدي إلى حرب لا يقدر البلوش على خوضها، ويضاف إلى ذلك أيضًا عدم وجود وحدة وطنية كافية بين القبائل البلوشية من أجل قضية الاستقلال.

وبدأ النضال البلوشي يأخذ اتجاه السعي نحو مزيد من الحكم الذاتي في باكستان، والمطالبة بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، وكانت باكستان تتكون من إقليمين متباعدين جغرافيًا: باكستان الشرقية (بنجلاديش) وباكستان الغربية، وفي الوقت الذي كانت باكستان الشرقية أكثر عددًا ومتجانسة عرقيًا، فقد كانت الغربية تتكون من عدد من الإثنيات والقوميات من البنجاب والسند والبشتون والبلوش والمهاجرين من الهند، وكان النظام السياسي الباكستاني يسعى بقوة إلى أن يكون الباكستانيون الغربيون وحدة واحدة، ولكن البلوش رفضوا هذه الوحدة، وعادت إليهم من جديد التطلعات القومية.

وفي عام ١٩٧٠م أُنهي نظام الوحدة الواحدة في باكستان، وأُعلنت بلوشستان إقليمًا منفصلاً، ولكن ضُمّ إلى الإقليم عدد كبير من البشتون، وضُمّ أيضًا عدد كبير من البلوش إلى إقليمي السند والبنجاب، وأُجريت انتخابات وهيمن القوميون البلوش على غالبية البرلمان الإقليمي لبلوشستان، وشكّلوا أول حكومة تمثلهم في تاريخ باكستان عام ١٩٧٢م.

وفي إيران قمع البهلويون جميع مظاهر الشعور القومي الناشئ لدى البلوش في ثلاثينيات القرن العشرين إلى خمسينياته، واتُخذت إجراءات قاسية لقمع البلوش وإجبارهم على الاندماج، وحُظرت اللغة والأسماء والموسيقى البلوشية.

يُعتبر يوسف علي مغسي الرائد الأول للحركة القومية البلوشية في مطلع القرن العشرين، والذي أنشأ مع مجموعة من أصدقائه منظمة انغمن اتحاد بلوتشان (توحيد البلوش)، وهي منظمة سياسية سرية من أجل تحرير بلوشستان، واختارت الحركة القومية البلوشية خطاب القومية الأوروبية في مطلع عشرينيات القرن العشرين، وأخذت مفاهيم مثل: الأمة الحديثة، والوطن محدد المعالم، وحق تقرير المصير،... إلخ.

تطورات القضية البلوشية:

كانت خمسينيات وستينيات القرن العشرين عقودًا من الاضطراب السياسي في باكستان، وعانت الهياكل القبلية في بلوشستان من نكسات كبيرة، ويرجع ذلك إلى توطين البدو، وارتفاع عدد سكان المناطق الحضرية وإصلاحات الأراضي التي بدأتها الحكومات المركزية. وبالمثل طرأ تغير ملحوظ على المشهد الثقافي، فقد بدأت الصحافة البلوشية وصدرت دوريات وكتب، وبدأت الصحافة المكتوبة تؤدي دور الملهم للقومية البلوشية.

واتجهت المطالب القومية البلوشية في باكستان نحو الحكم الذاتي، وشُكّل لهذا الهدف حزب استمان غل، (حزب الشعب)، ولكن الهيمنة العسكرية (١٩٥٨- ١٩٦٩م) حالت دون التوصل إلى حل ديمقراطي لمسألة بلوشستان، وبعد انفصال بنجلاديش اشتعلت ثورة بلوشية في سبعينيات القرن العشرين لمدة أربع سنوات (١٩٧٣- ١٩٧٧م)؛ وأدت هذه الثورة إلى فجوة واسعة من عدم الثقة بين البلوش والحكومة المركزية الباكستانية.

وفي إيران كانت السياسة المركزية أكثر قمعية وقسوة من باكستان؛ فقد تبنى رضا شاه ثم محمد رضا سياسة القبضة الحديدية، وبسبب ذلك فقد كانت الحركة القومية البلوشية في إيران أخفض في مستوياتها الإعلامية والسياسية والعسكرية، واتبعت سياسات فارسية شاملة على الثقافة والهوية البلوشية، ولكن البلوش الإيرانيين واصلوا النظر إلى أنفسهم كأمة مستقلة من الناحية الثقافية.

وبعد سقوط نظام الشاه عام ١٩٧٩م بدأ البلوش تحركًا فوريًا للتعبير عن هويتهم المميزة، ولكن البلوش وجدوا أنفسهم مرة أخرى في مواجهة مع النظام السياسي الجديد في إيران، وحظرت الأحزاب السياسية البلوشية، وبدأ البلوش في مواجهة تمييز واضطهاد من نوع جديد قائم على أساس مذهبي (سنة وشيعة)، وبدأت نخب حداثية تصعد، وتأخذ مكان النخب التقليدية في المجتمع البلوشي بسبب التعليم والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شملت بلوشستان بطبيعة الحال، وزاد حضور النساء في الحياة العامة، وصارت الطبقة الوسطى أكثر اتساعًا وتأثيرًا.

وقد ساهمت الطبقة الوسطى من خلال عملها في دول الخليج العربي في إنشاء حركة جديدة لتداول المال والاستثمار، وبدأ البلوش يمتلكون قطاعات تجارية وخدماتية كانت محتكَرة من قبل قوميات أخرى، وقد ساهم ذلك في تعميق الوعي القومي، ولكن سقطت القيادات السياسية فريسة النزاع والتفتت، وازدادت حدة الانقسام بين الأحزاب السياسية البلوشية؛ كما تجلى بوضوح في الانتخابات العامة التي جرت عام ١٩٨٥م، ثم بعد ذلك في التسعينيات، وأدى الجانب الإقليمي للقضية البلوشية، فضلاً عن التعقيدات المتزايدة للمجتمع البلوشي، إلى تعقيد مهمة الحركة القومية البلوشية في تحقيق استراتيجية الوحدة والتلاحم لتحقيق أهدافها.

المصدر:

القومية البلوشية: أصولها وتطورها، المؤلف: تاج محمد بريسيك، ترجمة: أحمد يعقوب. الناشر: دار الانتشار العربي، بيروت ط١، ٢٠١٣م.



تركمان إيران.. مستقبل ما بعد الاتفاق النووي

محمد محسن أبو النور

باحث مصري متخصص في الشئون الإيرانية بجامعة الأزهر الشريف.

ملخص الدراسة

تحاول هذه الدراسة أن تقدم إسهامًا في واحد من أهم أنماط تفاعلات البيئة الداخلية الإيرانية، ليس في الفترة التي تلت الاستحواذ البهلوي على الأراضي التركمانية عام ١٩٢٥م فحسب؛ بل عبر تلك الكتلة الزمنية المتصلة التي سبقت ذلك ولحقت به، إلى أن أفضت في النهاية إلى المفاوضات الأوروبية التي أنتجت الاتفاق النووي مع (٥+١)، وما يستتبع ذلك من تغيرات حتمية ومحكومة بأبعاد الحراك الدائر بين التركمان والسلطة المركزية في طهران، على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأقلية السنية الحنفية في شمال شرقي الجمهورية الإسلامية.

واعتمدت الدراسة ضمن منهجها على تقسيم البحث إلى مستويات خمسة؛ بدأت بإلقاء الضوء في المستوى الأول على تاريخ التركمان في الألف سنة المنقضية، والتعرف على تكوين التركمان وأصلهم العرقي ومساقط رءوسهم. وفي المستوى الثاني ركزت الدراسة على تعداد التركمان، وأماكن تمركزهم الحالية، وانتشارهم الجغرافي بالمحافظات الإيرانية، وقدمت الدراسة في هذا المستوى أرقامًا ترجيحية لأعداد التركمان، ونسبتهم المئوية من تركيبة المجتمع الإيراني بشكله القائم حاليًا، والبالغ نحو ٨٠ مليون نسمة.

أما في المستوى الثالث فألقت الضوءَ بشكل أكثر تكثيفًا على انتماء التركمان وحراكهم السياسي في مواجهة الدولة، واستعرض الباحث من خلال هذا المستوى عن طريق المحاورات المباشرة مع المواطنين والنشطاء التركمان تباين وجهات النظر وتوافقها حيال التعامل الأمثل مع الدولة للحصول على الحقوق والحريات.

وفي المستوى الرابع والمحوري والذي حمل عنوان «مستقبل ما بعد الاتفاق النووي» تحملت الدراسة عبء استقراء مستقبل التركمان وميكانيزمية ما بعد الإقرار المحتمل للاتفاق النووي نهاية العام الجاري ٢٠١٥م وبداية العام المقبل ٢٠١٦م، بما في ذلك تصور الشكل العام للبنية الديموجرافية والسوسيوبوليتيكية للتركمان في تلك المرحلة، مع تزايد وعود الرئيس حسن روحاني بإصلاحات جوهرية وهيكلية تخدم مصلحة الأقليات، وفي القلب منها: التركمان.

ولم تترك الدراسة صناع القرار والأطراف الفاعلة في المشهد من دون أن تعدد بعضًا من التوصيات المهمة والموجزة في المستوى الخامس والأخير، بغية التوصل إلى حلول ناجعة لمظلومية التركمان، واستحقاقاتهم من السلطات بطهران.



تركمان إيران.. مستقبل ما بعد الاتفاق النووي

محمد محسن أبو النور

باحث مصري متخصص في الشئون الإيرانية بجامعة الأزهر الشريف.

المقدمة:

تزامنًا مع الزخم الهائل الذي أحدثته المفاوضات النووية التي استمرت أكثر من ١٢ عامًا بين إيران والدول الست الكبرى (الولايات المتحدة، روسيا الاتحادية، الصين، المملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا)، وما تبعها من اتفاق نووي تم توقيعه على ثلاث مراحل ابتداء من اتفاق الإطار فجر الأحد ٢٤ نوفمبر ٢٠١٣م، مرورًا بإعلان لوزان ظهيرة الخميس ٢ أبريل ٢٠١٥م، وانتهاء بالاتفاق التاريخي صباح الأربعاء ١٤ يوليو ٢٠١٥م، انصب تركيز الدراسات السياسية والاستراتيجية على تاريخ إيران السياسي، وعلاقاتها الخارجية في محيطيها: الإقليمي والدولي.

كما انصرف البحث العلمي الجاد إلى تحليل تبعات المفاوضات النووية وتداعياتها على تموضع إيران في الملفات العربية المفتوحة (الاحتلال الأمريكي للعراق، سقوط نظام صدام حسين، الاحتقان الطائفي في العراق، دعم نظام الأسد، الدور السياسي لحزب الله بلبنان، تمويل الحوثيين باليمن، التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة)، وغيرها من الملفات ذات الصفة السائلة.

غير أن الدراسات العلمية المعنية بتفاعلات البيئة الداخلية في إيران، وخاصة خارج العاصمة السياسية طهران والعاصمة الدينية قم، لم يتم تناولها بشكل أكثر عمقًا ولم تتعرف عن قرب على ترتيبات الأوضاع الحدودية وعلاقة السلطة المركزية في طهران بواحد من أخطر الملفات على الإطلاق، ألا وهو مسألة الأقليات الإثنية والعرقية والمذهبية، وفي القلب منه ملف التركمان الذين أغفلتهم تقريبًا دراسات البحث العلمي وأوراقه؛ لذلك تحاول هذه الدراسة أن تسلط الضوء بشكل أكثر تكثيفًا على الحالة التركمانية في إيران، وأن تتعرض بمزيد من الوصف والشرح والتحليل والاستقراء لتاريخ تلك الفئة وديموجرافيتها وأماكن تمركزها، ودورها في الحياة السياسية الإيرانية المعاصرة، وعلاقة النشطاء التركمانيين بالسلطات الإيرانية في طهران، ومستقبل التركمان السياسي في مرحلة ما بعد الاتفاق النووي.

وحتى تأتي الدراسة في ثوب علمي قشيب وجديد، فقد كان من الواجب عدم الاقتصار على المراجع العربية والأجنبية والإيرانية الرسمية، والاعتماد بشكل أكثر قربًا على مصادر تركمانية أصيلة ومستقلة وفاعلة في الملف، والاعتماد على معلومات ميدانية جمعها الباحث رأسًا من خلال التحدث المباشر إلى هذه المصادر.[1]

(١) المعلومات الميدانية الواردة في الدراسة حصّلها الباحث عن طريق المحاورات الإلكترونية المسجلة مع نشطاء ومواطنين تركمانيين، كما أن الأشكال التوضيحية من إعداد الباحث وفقًا لمتوسط الإحصاءات الرسمية والتركمانية.

المستوى الأول: إطلالة على التاريخ

ينحدر تركمان إيران من الجنس الأوغوزي أو الغُزّ(١) وهم في الأساس مجموعات عرقية ذات أصول تركية قطنت آسيا الوسطى، ويتمركزون في هذه المنطقة منذ القرن الخامس الهجري(٢)، وكانوا في الأصل يسكنون منغوليا(٣)، ثم هاجروا نحو الغرب(٤) في المنطقة الواقعة شمالي وشمال شرقي الجمهورية الإسلامية الإيرانية الحالية، أي في تلك المنطقة المحازية لبحر قزوين من الناحية الجنوبية والجنوبية الشرقية، ومن ثم انخرطوا بشكل كامل في تلك المنطقة التي كانت على مر العصور واحدة من مسارح الحروب والتي عُدّت مطمعًا للغزاة وفناءً خلفيًا لحركات التمدد والتوسع بين الإمبراطوريات المركزية الكبرى المتعاقبة على تلك المساحة الواسعة من الصحراء والهضاب والوديان.

وعلى مر العصور لم يتمكن التركمان من إقامة دولة لهم على غرار الفرس أو العرب أو الهنود أو ما شابه، ومن ثَم توجهوا غربًا، وكان لهذا التوجه أثر كبير في تغير لهجتهم وبنيانهم وملامحهم؛ ولذلك تفرقوا في عدة دول مجاورة مثل: فارس (إيران الحالية) وخوارزم(٥) وبخارى(٦) وأفغانستان في القرن الثامن عشر الميلادي.(٧)

ويعزز الرأي السابق ويكتسب وجاهته مما ذهب إليه بارتولد(٨) الذي رأى أن التركمان استوطنوا تلك الكتلة الأرضية الشاسعة الممتدة من هضبة منغوليا وشمالي الصين شرقًا إلى بحر الخزر(٩) غربًا، ومن السهول السيبيرية شمالاً إلى شبه القارة الهندية وبلاد فارس جنوبًا.

واستوطنت عشائر الغز وقبائلها الكبرى تلك المناطق، وعُرفوا بالترك أو الأتراك، ثم تحركت هذه القبائل في النصف الثاني من القرن السادس الميلادي من موطنها الأصلي نحو آسيا الصغرى في هجرات ضخمة، ونزلت بالقرب من شواطئ نهر جيحون(١٠)، ثم

(١) جاء في القاموس الوسيط أن الغُزُّ: قبيلةٌ من الترك والواحدُ منهم: غُزِّيٌّ.

(٢) هناك اختلاف بين المؤرخين حول هذا التاريخ لكن الأرجح أنه الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي. الباحث.

(٣) منغوليا دولة غير ساحلية في آسيا الوسطى، تحدها روسيا شمالاً والصين جنوبًا، وشرقًا وغربًا، وقديمًا توافد عليها عدد من الأباطرة أبرزهم على الإطلاق الإمبراطور الأشهر جانكيز خان الذي أسس في العام ١٢٠٦م، من خلالها، إمبراطورية مترامية الأطراف خلدت تلك البقعة الجغرافية في تاريخ آسيا. الموسوعة العربية على الإنترنت. http://bit.ly/1EREcJf

(٤) د. رمضان، مصطفى محمد، المسلمون في آسيا الوسطى وإيران، دار أبو المجد للطباعة بالهرم، ١٩٩٤، ط١، ص٢٦٨.

(٥) خوارزم واحدة من أشهر المدن في تاريخ آسيا على مر العصور، وشهدت نشأة الدولة الخوارزمية وأخرجت عددًا وافرًا من العلماء الذي أثروا الحضارة البشرية، وقد كانت تابعة فيما مضى لإقليم خراسان، لكنها تقع الآن على خريطة العالم السياسية إلى الغرب من دولة أوزبكستان. الحموي: ياقوت، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ط١، ج٢، ص٣٩٥.

(٦) مدينة بخارى واحدة من أعظم مدن ما وراء النهر، وحاليًا إحدى المدن الرئيسة في دولة أوزبكستان، وإحدى المدن ذات الأهمية التاريخية والاستراتيجية القصوى، حيث كانت أحد ممرات طريق الحرير التاريخي الذي يقطع قارة آسيا عرضًا، فضلاً عن كونها مسقط رأس عدد بارز من أجل علماء الحضارة الإسلامية، وعمدتهم صاحب الجامع المسند الصحيح الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، الذي يوصف كتابه سالف الذكر لدى المسلمين بأنه أصح كتاب بعد القرآن الكريم. الموسوعة التاريخية على الإنترنت، وانظر: الحموي، مرجع سبق ذكره، ج١، ص٣٥٣.

(٧) بارتولد، فاسيلي فلاديميروفتش، تاريخ الترك في آسيا الوسطى، ترجمة: أحمد السعيد سليمان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦، ط١، ص١٩٣.

(٨) فاسيلي فلاديميروفتش بارتولد مستشرق روسي ولد في يوم ١٥ نوفمبر/ تشرين ثاني من العام ١٨٦٩م، وتوفي في يوم ١٩ أغسطس/ آب من العام ١٩٣٠م، ويعتبر أحد المؤرخين القلائل الذين تركزت أبحاثهم حول المسألة التركمانية والشؤون التركية، وبرز كواحد من المؤرخين المجيدين في مجالات تاريخ الحضارة الإسلامية في منطقة آسيا الوسطى، ومن أهم مؤلفاته: «تركستان في فترة الغزو المغولي». الموسوعة العربية عبر الإنترنت http://bit.ly/1U9R17i .

(٩) في اللغتين التركية والفارسية يسمى بحر الخزر، بينما يعرفه العرب باسم بحر قزوين.

(١٠) يعد نهر جيحون حاليًا بمثابة حدود سياسية طبيعية بين كل من أفغانستان وطاجكستان وأوزبكستان ويصب في الساحل الجنوبي لبحر أرال، وقد عبره الفاتح المسلم قتيبة بن مسلم بجيشه إبان الفتوحات الإسلامية، ولذلك يستمد أهمية كبرى في أدبيات الشعوب الإسلامية الآسيوية. الموسوعة الجغرافية على الإنترنت.

استقرت في طبرستان وجرجان[1]، ومن هذه الركيزة التاريخية يمكن استنباط أن التركمان فقدوا عنصر التأثير عبر الاجتماع البشري بسبب عدم الاستقرار والهجرات الضخمة التي قاموا بها.

إلى جانب هذا، فما من شك أن القبائل التركمانية لعبت دورًا مهمًا في تاريخ آسيا على مدار ألف عام خلت، واصطدمت بالقوى السياسية والعسكرية الكبرى في تلك المنطقة وتداخل تاريخها مع تاريخ شعوب هذا الحيز البشري الهائل، ومن ثَم ذاب التركمان في الثقافة والسياسة والاجتماع؛ ما أهّلهم ليكونوا منحدرًا لكثير من سلاسل الحكام مثل: السلاجقة وقره قوينلو وآق قوينلو[2] في العراق، والدولة الصفوية (١٥٠١ – ١٧٣٦م) والدولة الأفشارية (١٧٣٦ – ١٧٩٦م) والدولة القاجارية (١٧٨٥ – ١٩٢٥م) في إيران.[3]

وعندما نزح التركمانيون من منغوليا إلى المنطقة الواقعة حاليًا في محافظات: (خراسان رضوي خراسان شمالي غُلستان) في بلاد فارس انخرطوا بشكل سريع مع المجتمع حتى إنهم اعتنقوا الدين الإسلامي الذي يدين به الفرس على مذهب أهل السنة والجماعة قبل أن يتحولوا في العهد الصفوي من التسنن إلى التشيع.[4]

واللافت أن التركمانيين لم يتحولوا إلى التشيع على غرار أغلب الفرس، ومن تلك الركيزة يمكن الانطلاق إلى أن الجنس التركماني عصي على التغيير، خاصة فيما يتعلق بالسمات الحضارية والعقدية، فقد قبل التركمانيون الدين الإسلامي لكنهم لم يأخذوا لغة الإسلام وهي: العربية، شأنهم في ذلك شأن التجمعات العرقية العظمى في تاريخ الحضارة الإسلامية: الترك الفرس الكرد، على العكس تمامًا من الأجناس التي أخذت العربية ولم تأخذ الإسلام مثل مسيحيي الدول الإسلامية أو الموارنة في لبنان باعتبارهم مثالاً بارزاً على عدم الخلط بين اللغة والدين.

وبالرغم من أن التركمان فرع عن الترك إلا أن بعضًا من الذين تناولوا هذه القومية بالدرس والبحث خلطوا بين التركمان والأتراك الحاليين، وكذلك خلطوا بين اللغتين التركية والتركمانية، فبينما حافظت اللغة التركمانية على ما نسبته ٤٠٪ من المفردات العربية أدخلت إلى اللغة التركية، بعد تأسيس الجمهورية التركية الحديثة عام ١٩٢٤م، كثير من المفردات الإنجليزية والفرنسية بدلاً من المفردات العربية، ولأن التركمان ما يزالون يكتبون لغتهم بحروف عربية بينما يكتب الأتراك لغتهم بالحروف اللاتينية؛ فمن المنطقي أن تعتبر الطريقة التركمانية في الكتابة والقراءة لغة مستقلة عن التركية.

وعلى هذا يمكن القول: إن التركمانيين بالرغم من قلة عددهم وعدم ممارستهم فنون الحرب عبر التاريخ؛ إلا أنهم جنس بالغ التأثير في مجريات الأمور وتطوراتها على ساحتي السياسة والعلم، فقد تحكموا لعقود وقرون طويلة في صنع القرار السياسي داخل بلاط الأسرات الحاكمة لبلاد فارس كما أخرجوا إلى الحضارة عددًا من أبرز العلماء، ولذلك ولأسباب أخرى يجب أن يحسب للجنس التركماني حسابه في موازين القوى ومعادلات التأثير.

(١) جرجان أو كركان هي عاصمة محافظة غلستان (كلستان) الواقعة شمالي إيران، وتنطق وتكتب بالفارسية: (كركان) وهي مدينة ذات أهمية تاريخية حيث كانت موطنًا للهجرات الجماعية للتركمان كما شهدت عددًا من الحروب المهمة في أحقاب التاريخ القديم والعصور الوسطى. الموسوعة العربية على الإنترنت: http://bit.ly/1WONEYW.

(٢) قره قوينلو أو «الخروف الأسود» هو اتحاد قبائلي تركماني حكم أذربيجان والعراق في الفترة الواقعة بين عام ١٤٧٥م، إلى ١٤٦٨م، بينما حكم اتحاد آق قوينلو أو «الخروف الأبيض» شمالي العراق، وأذربيجان وشرقي إقليم الأناضول بين عام ١٣٧٨م، إلى العام ١٥٠٨م. الموسوعة التاريخية وانظر موسوعة تاريخ العراق وانظر الموسوعة العربية http://bit.ly/1LwsP0S.

(٣) بارتولد، المرجع السابق.

(٤) ترى أغلب المراجع التاريخية الموثوقة أن الفرس كانوا يدينون بالمذهبين الشافعي والحنفي، السنيين، قبل قيام الدولة الصفوية في العام ١٥٠١م، ومن بعدها أكره أول سلاطين الدولة الصفوية، إسماعيل الأول (١٥٠١ - ١٥٢٤م)، الفرسَ على اعتناق المذهب الشيعي الاثنا=

=عشري، تمايزًا عن المذهب الرسمي السني للمنافس الرئيس للدول الصفوية الواقع على حدودها الغربية المتمثل في الدولة العثمانية. الباحث. وانظر: علي محمد محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض والسقوط، در التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م.

المستوى الثاني
التعداد والتمركز والانتشار

شأنها شأن معظم دول الشرق الأوسط تتسم الجمهورية الإسلامية الإيرانية بتنوع كبير في العرقيات والأجناس واللغات، خاصة بعد أن توسعت وتمددت في الربع الأول من القرن العشرين تحديدًا في العام ١٩٢٥م بمساعدة الإنجليز، الذين وضعوا قنابل موقوتة داخل بلدان الإقليم حتى يتسنى لهم في أيّ وقت تفجير صراعات درامية بين الأقليات والحكومات المركزية؛ ولذلك تستقر عند المناطق الحدودية بإيران وغيرها مثل: العراق وتركيا وسوريا عددٌ من الشعوب والأقليات المختلفة عن الأغلبية الفارسية، تمامًا كما هو الحال بالنسبة للأكراد والبلوش والعرب، فضلاً عن التركمان الذين يتمتعون بخصوصية متزايدة ويمثلون جيبًا قوميًا وعرقيًا لا يمكن تجاهله؛ نظرًا لالتصاقهم الجغرافي بدولة تم انفصالها حديثًا عن الاتحاد السوفييتي تمثل عرقهم فحسب[(١)]؛ ما يعني أن عددًا كبيرًا من التركمان يعتبرون انتماءهم لإيران سياسيًا وليس جغرافيًا.[(٢)]

وفقًا لهذه الحقيقة تشير الإحصاءات الرسمية للدولة الإيرانية إلى أن التركيبة الأساسية للشعب الإيراني وفقًا للقوميات تأتي كالتالي: الفرس (٤٩،٦٠٠،٠٠٠) بنسبة ٦٢٪، والآذريون (١٩،٢٠٠،٠٠٠) بنسبة ٢٤٪، والكرد (٥،٦٠٠،٠٠٠) بنسبة ٧٪، والعرب (٢،٤٠٠،٠٠٠) بنسبة ٣٪، والبلوش (١،٦٠٠،٠٠٠) بنسبة ٢٪، والتركمان (١،٦٠٠،٠٠٠) بنسبة ٢٪[(٣)]، لكنّ عددًا وافرًا من الباحثين يرى أن التركمان يشكلون أكثر من ٢٪، ويتمتعون بخصوصية أخرى، وهي الزيادة المتلاحقة من حيث التعداد السكاني؛ ما يؤهلهم لاحتلال مساحات واسعة على خرائط التوزيع العرقي داخل إيران.[(٤)]

الإثنية	الفرس	الآذريون	الكرد	العرب	البلوش	التركمان	المجموع
العدد بالمليون	٤٩،٦	١٩،٢	٥،٦	٢،٤	١،٦	١،٦	٨٠
النسبة المئوية	٦٢٪	٢٤٪	٧٪	٣٪	٢٪	٢٪	١٠٠٪

جدول يوضح نسب الأقليات وعددهم بالمليون [(٥)]

على هذا تقدر الأقلية التركمانية وفقًا للتقديرات الرسمية بنحو ١،٦ مليون نسمة، لكن متوسط جمع

(١) في أعقاب الانهيار الدرامي للاتحاد للسوفييتي، أعلنت دول الاتحاد انفصالها، ومن بينها دولة تركمانستان التي أعلنت سيادتها على أرضها في ٢٢ أغسطس/ آب من العام ١٩٩٠م، ثم ما لبثت أن أعلنت استقلالها التام بعد ذلك التاريخ بنحو عام وشهرين، وتحديدًا في يوم ٢٧ أكتوبر/ تشرين أول من العام ١٩٩١م، ثم حصلت على عضوية الأمم المتحدة في يوم ٢ مارس ١٩٩٢م، صفحة تركمانستان على موقع البيانات الرسمي للدول الأعضاء بمنظمة الأمم المتحدة http://bit.ly/1LquvZW

(٢) معلومة رصدها الباحث من خلال محاوراته مع عدد من التركمانيين الذين يقطنون محافظتي خراسان شمالي وغُلستان.

(٣) إحصاءات متطابقة جمعها الباحث من مصادر رسمية متفرقة من بينها:
- مركز الإحصاء الوطني الإيراني: http://bit.ly/1fxRe83
- موقع وزارة الخارجية الإيرانية: http://bit.ly/1h35k29
- صفحة إيران بموقع البيانات الرسمي للدول أعضاء الأمم المتحدة: http://bit.ly/1E9wrmN
- صفحة إيران بموقع الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA: http://1.usa.gov/19CPKjm

(٤) شهسواري، كامران، القوميات في إيران والحقوق السياسية(١)، مركز الجزيرة للدراسات، ٩ يونيو/ حزيران، ٢٠١٣م.

(٥) أعد الباحث الجدول بالاعتماد على المصادر الرسمية السابقة.

الإحصاءات الرسمية والمحلية يقدر بقرابة المليوني و٢٤٠ ألف نسمة [١]، وتكوّن الأقلية التركمانية إلى جانب عدد من الأقليات العرقية الأخرى (البلوش الكرد الآذريون العرب) أكبر أقلية على الإطلاق من حيث اتباعهم المذهب السني. ومع هذا الموزاييك يشكل السنة في إيران البالغ عدد سكانها[٢] نحو ٨٠ مليون نسمة [٣]، ما يقدر بقرابة ١٥ بالمائة من إجمالي السكان[٤]، أي أن التركمان يشكلون قرابة ربع السنة في إيران وهو رقم كبير بالقياس إلى أن أغلب العرب الأحواز يدينون بالمذهب الشيعي الاثنا عشري.

بموازاة ذلك وفي يوليو/ تموز من العام ٢٠١٤م، اعتمدت إيران خطة لزيادة عدد السكان تخوفًا من تغير البنية المجتمعية في إيران بعد تعليمات أصدرها المرشد الأعلى علي خامنئي في إطار ما عُرف بخطط وسياسات الازدياد السكاني التي صادق عليها البرلمان ضمن قانون «ازدياد معدلات الخصوبة والوقاية من انخفاض معدل النمو السكاني»، وتنص خطة خامنئي على تعليمات موجهة للحكومة من شأنها أن تفضي لمضاعفة عدد سكان البلاد خلال السنوات القليلة المقبلة، وطلب خامنئي من الأجهزة الحكومية أن تغطي التأمينات الاجتماعية تكاليف الولادات وعلاج حالات العقم لدى النساء والرجال، وانتقد خامنئي سياسات منع الحمل، قائلاً «إنها تقليد أعمى للغرب»، مطالبًا بـ «مضاعفةعدد سكان إيران ليصل إلى ١٥٠ مليون نسمة على الأقل».[٥]

بحسب التقارير الصحفية التي تناولت الأمر فقد واجهت «خطة ازدياد السكان» انتقادات واسعة من قبل قطاعات واسعة من الإيرانيين من ناشطي حقوق الإنسان، والشخصيات السياسية والاقتصادية والعلمية في البلاد، نظرًا للأوضاع المعيشية الصعبة التي يعيشها المواطنون الإيرانيون في ظل ارتفاع معدلات التضخم والغلاء والبطالة، وتدني مستوى الخدمات، خاصة بعد أن قضى القانون بأنه سيكون من حق السلطات القضائية إصدار حكم السجن من عامين إلى ٥ أعوام، بحق كل امرأة أو رجل تثبت إدانته بإجراء عملية جراحية لمنع الحمل أو القيام بالإجهاض.

لكن الدوافع الرئيسة وراء إصدار هذا التشريع تعود إلى التغير الحقيقي الفعلي في توزيع نسب الأقلية والأغلبية في إيران لاسيما المحافظات الحدودية ذات الأغلبية السنية، والتي لم تلتزم في العقدين الأخيرين بسياسة تحديد النسل، فبدلاً من تفوق الطلاب الشيعة بنسبة ٨٠٪ في مقابل ٢٠٪ للطلاب السنة بالمدارس الثانوية، بدا واضحًا أن انقلابًا مكتملاً في موازين النِّسَب قد حدث بالفعل، فقد احتل طلاب

(١) لا يوجد إحصاء محايد يمكن الاعتماد عليه فيما يتعلق بأعداد التركمان في إيران، فبينما يعتقد النشطاء التركمان أن عدد الأقلية التركمانية يقدر بنحو ٣ ملايين نسمة، أي ما نسبته ٣,٧٥٪ من إجمالي سكان إيران، تقول الدولة الإيرانية في إحصاءاتها الرسمية إن عددهم نسبته ٢٪ من إجمالي عدد السكان البالغ نحو ٨٠ مليون نسمة، أي أنهم قرابة ١,٦٠٠,٠٠٠ نسمة، وأخذًا بمتوسط الرقمين والنسبتين، تكون نسبة التركمان ٢,٨٪ بمجموع ٢,٢٤٠,٠٠٠ نسمة. الباحث.

(٢) عدد السكان الإيرانيين الذين يعيشون بداخل إيران وفقًا للإحصاء الرسمي: ٧٧,٨٩٢,٦٧٦ نسمة، بالإضافة إلى نحو مليوني ومائة ألف نسمة يعيشون في الخارج. انظر: الموقع الرسمي الإيراني للإحصاء: http://bit.ly/1WL134m

(٣) سجلت إيران في عهد الرئيس محمود أحمدي نجاد أعلى معدل لتحديد النسل، وفقًا لتقرير للبنك الدولي لعام ٢٠٠٩م، لكن مع انتخاب الرئيس حسن روحاني في صيف ٢٠١٣م، اعتمدت الجمهورية الإسلامية سياسة إطلاق النسل بدلاً عن تحديده وقفز عدد السكان قفزة مطردة من حوالي ٧٠ مليون نسمة في ٢٠٠٦م، إلى نحو ٨٠ مليون نسمة في ٢٠١٤م، وزاد تعداد السكان نحو نصف مليون في ٦ أشهر فقط بالعام ٢٠١٤م، ما يعني أن العدد آخذ في الازدياد، وقد يشكل الإيرانيون في ظرف سنوات أكبر تجمع بشري في الشرق الأوسط متجاوزين مصر. الباحث وانظر: حميد، صالح، سكان إيران ازدادوا نصف مليون خلال ٦ أشهر، العربية نت، الخميس ٢ أكتوبر ٢٠١٤م. http://bit.ly/1TgkXzE

(٤) تقول السلطات الإيرانية: إن نسبة السنة ١٠٪ من إجمالي تعداد السكان بينما تقول الأقليات السنية: إن تعدادها يبلغ نحو ٢٠٪، وأخذًا بمتوسط التقديرين، يبلغ عدد السنة في إيران نحو ١٥٪ أي: أن إجمالي السنة قرابة ١٢ مليون نسمة. الباحث. وانظر: صفحة معلومات عامة عن إيران عبر الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الإيرانية http://bit.ly/1h35k29

(٥) حميد، صالح، سكان إيران بلغوا ٨٠ مليونًا تنفيذًا لخطة خامنئي، العربية نت، ٢٧ ديسمبر/ كانون أول ٢٠١٤م، http://ara.tv/zzf5h

السنة في الأعوام العشرة الأخيرة بالمدارس الابتدائية والإعدادية نسبة ٨٠٪ في مقابل ٢٠٪ للطلبة الشيعة، ما يشير إلى أن التزام الشيعة بخطط تحديد النسل في عهد الرئيس أحمدي نجاد وعدم التزام السنة بها أدى إلى النتيجة السالفة التي أثارت مخاوف صناع القرار في طهران، فعمدوا إلى إطلاق النسل في البلاد ترجيحًا مرة أخرى لكفة الديموجرافيا الشيعية في إيران.(١)

مع الأخذ في الاعتبار أن الأقلية التركمانية تتمتع بنسبة عالية في النمو السكاني؛ من حيث ارتفاع نسبة المواليد، وانخفاض نسبة الوفيات؛ فإنه من المرجح أن يتضاعف عدد التركمان في إيران مرة واحدة على الأقل في ظرف ١٠ سنوات من ٢,٥ بالمائة إلى ٥ بالمائة، خاصة مع تخلي إيران عن سياستي تنظيم الأسرة وتحديد النسل التي كانت متبعة في عهد الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد.

يؤكد الحقيقة السابقة الإحصاء الرسمي الذي نشره مركز الإحصاء الوطني الإيراني، والذي أكد أن محافظة خراسان رضوي إحدى أهم محافظات تمركز الأقلية التركمانية تحتل المرتبة الثانية من حيث كثافة السكان بإجمالي ٦ ملايين و٢٠٠ ألف نسمة بعد العاصمة طهران.(٢)

ويشير الإحصاء الرسمي المرفق أن اثنتين من أصل ثلاث من المحافظات ذات التواجد التركماني (خراسان شمالي غلستان) تحظى بنمو سكاني متزايد في مقابل انخفاض في معدل السكان لجل المحافظات.(٣)

ويتمركز التركمانيون في ٣ محافظات رئيسة هي خراسان رضوي وخراسان شمالي وغُلستان التي تضم الصحراء الشهيرة التي تحمل اسم الأقلية التركمانية وهي: إقليم تركمن صحراء (٤) أو صحراء تركمان، كما هو موضح بالشكل التالي:



(١) السلمي، محمد بن صقر (دكتور)، إيران تعود إلى المذهب السني خلال ٢٥ عامًا، البرهان، بدون، http://bit.ly/1L3HAIu

(٢) عدد سكان إيران يتخطى ٧٧ مليون نسمة، الموقع الرسمي للتلفزيون الإيراني، ١ مايو ٢٠١٤م، http://www.alalam.ir/news/1590310

(٣) ملف في صيغة بي دي إف نشره المركز الوطني الإيراني للإحصاء ويمكن تحميله عبر الرابط التالي: http://bit.ly/1JbRxxM

(٤) يقع إقليم «تركمن صحراء» في شمال شرقي إيران على حدود جمهورية تركمانستان، ويشترك الشعب التركماني في إيران بصلات قبلية وثقافية وتاريخية مع الشعب التركمانستاني، وتركمن صحراء هي صحراء تحتل الجزء الأكبر من شمال شرقي إيران، ويكثر وجود الواحات في هذه الصحراء الممتدة حتى سواحل بحر قزوين، وهي صحراء واسعة ومنبسطة في شمال إيران، وأحد أقاليم محافظة غلستان المشهورة بمناظرها الخلابة، وتشمل هذه الصحراء الواسعة عددًا كبيرًا من المدن المأهولة والحضرية وعلى رأسها: كنبد كاووس، بندر تركمان، آقى قلا، مراوه تبه، كلاله، سيمين شهر، كمش تبه، نكين شهر، أنبار آلوم، داشلى برون، بجنورد، دركز، فراغى، كليداغ، وجزء من منطقة تربت جام. المصدر: الموسوعة الجغرافية على الإنترنت، وانظر: موسوعة ويكيبيديا الحرة.



خريطة لمحافظات إيران توضح المناطق التي يسكنها التركمان(١)

لكن الواقع التركماني يشير إلى أن كثيرًا من أبناء القومية التركمانية يهاجرون من محافظاتهم الأم، لأسباب سيتم تناولها بالتفصيل في المستويات التالية، وبالتالي فإنه من الصعب حصر التركمان، وتحديد أماكن تواجدهم بعيدًا عن المحافظات الثلاث سالفة الذكر.(٢)

ويؤكد الروايةَ السابقة تقريرٌ نشرته منظمة العفو الدولية قالت فيه: «عندما نتطرق إلى ذكر المناطق الجغرافية لمختلف القوميات في إيران، لا يعني ذلك أن هذه القوميات لا تقطن المحافظات الإيرانية الأخرى. فمن الناحية الجغرافية يسكن الفرس في المحافظات المركزية والشرقية، والأتراك الآذريون في محافظات أذربيجان الشرقية والغربية وأردبيل وزنجان، والأتراك القشقائيين في محافظة فارس، والأكراد في محافظات كردستان وأذربيجان الغربية وكرمنشاه وإيلام، والعرب في محافظات خوزستان/ الأهواز وإيلام والجزر والموانئ الشمالية للخليج، كما يقطن البلوش، محافظة سيستان وبلوشستان، والتركمان في محافظة غُلستان».(٣)

ووفقًا لما سبق نخلص إلى عدد من الحقائق تتمثل في أن التركمان يتمركزون في الأساس بثلاث محافظات رئيسة، هي: خراسان رضوي، وخراسان شمالي وغُلستان، فضلاً عن تمددهم في كثير من المحافظات المحازية مثل خراسان جنوبي، أو المحافظات ذات النشاط الاقتصادي وعلى رأسها: طهران وأصفهان ومازندران، كما يبلغ متوسط التركمان في إيران ٢,٥٪ من إجمالي عدد السكان البالغ نحو ٨٠ مليونًا، أي: أنهم قرابة مليوني نسمة.

(١) الخريطة أعدها الباحث وفقًا لمعلومات متطابقة جمعها من ثلاثة مصادر:
- دائرة المعارف التركمانية على الإنترنت: http://www.bayragh.ir/
- موقع الأعراق عبر الإنترنت: http://bit.ly/1TZvBAp
- موسوعة التركمان على الإنترنت: http://www.turkmensahra.com/

(٢) معلومات ميدانية جمعها الباحث من مواطنين تركمانيين يعيشون في العاصمة طهران.

(٣) عزيزي، يوسف، التمييز ضد الأقليات في إيران، منظمة العفو الدولية، بدون، http://bit.ly/1T93w9i

المستوى الثالث:
الانتماءات والحراك السياسي

في السياسة المعاصرة، كما في عصور التاريخ على مدى ألف عام انقضت وولت من عمر الحضارة، يلعب التركمان دورًا مهمًّا في الحراك الدائر بين قوى المعارضة والأقليات من جهة والدولة الإيرانية من جهة أخرى، مدفوعين في ذلك باستحقاقات المواطنة وأمل الفيدرالية؛ ولذلك برزت في الأعوام الأخيرة عدد من الحركات والتجمعات والأحزاب السياسية التركمانية المطالبة بتلك الحقوق التي استقر عليها العالم في القرن الحادي والعشرين، ومنها: تعليم اللغة التركمانية في المدارس بدلاً من الفارسية، وتسمية الشوارع والميادين بالتركمانية بدلاً من الفارسية، والحفاظ على اللغة والهوية الاجتماعية والثقافية للتركمان، وفقًا لما يقوله نشطاء تركمانيون.(١)

وحالة الحراك التي اتخذت أشكالاً واسعة من المد والجزر بين التركمان والحكومة المركزية في طهران تعود أسبابها في الأساس إلى أن المناطق التي يسكنها أهل السنة بوجه عام في إيران تعتبر من أشد المناطق فقرًا وترديًا، مقارنة بالمناطق الأخرى، كما أن نسبة البطالة في هذه المناطق مقارنة أيضًا بالمناطق الأخرى تعتبر الأعلى على الإطلاق، فضلاً عن أن معدل التنمية الاقتصادية هو الأدنى بالنسبة لبقية المناطق الإيرانية.

ويضاف إلى ذلك أن سياسة الدولة الإيرانية في تلك المناطق هي الأكثر تشددًا؛ ما يدفع تلك الأقليات إلى تشكيل مقاومات تدافع من خلالها عن هويتها، وقد زادت هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة حتى وصلت لمواجهات أمنية مع تلك الأقليات في مناطقهم.(٢)

وبالعودة إلى عهد رضا شاه بهلوي (١٩٢٥-١٩٤١م) فقد سعت الحكومة المركزية إلى صهر الأقليات القومية ضمن رؤيتها الخاصة لمفهوم (الدولة الأمة) بما في ذلك التركمان الذين ضمهم مؤسس الدولة البهلوية بقوة السلاح في العام ١٩٢٥م، وقد استخدم رضا شاه القوة العسكرية لقمع وإخضاع أيّ حراك سياسي في المحافظات الواقعة إلى الجنوب والجنوب الشرقي من بحر قزوين، كما حظر الكتابة باللغة غير الفارسية في دواوين الحكومة ومدارسها، وجعل اللغة الفارسية هي اللغة الوطنية الوحيدة في إيران، واستمرت سياسة التفريس في إيران في زمن حكم ابنه، محمد رضا شاه بهلوي، (١٩٤١-١٩٧٩م)، ومع قدوم الحكومة الخمينية في أعقاب نجاح الثورة الإسلامية في إقصاء بهلوي استمرت حالة الإقصاء الثقافي والعرقي للأجناس غير الفارسية، على أساس مذهبي شيعي تم التأسيس له في الدستور الذي أعقب الثورة، وعلى رأسهم التركمان.(٣)

وتمثل الأقليات غير المندمجة والمتماهية مع الحكومة المركزية في طهران، تهديدًا لبناء هوية وطنية محددة، وتمثل تفكيكًا للصورة النمطية التي تحاول الإدارة الإيرانية تصديرها عن طريق أسطولها الإعلامي باللغات المختلفة، إضافة إلى ذلك فإن الحكومة الإيرانية المركزية تخشى وباستمرار من مغبة استغلال القوميات غير الفارسية مِن قِبل القوى الأجنبية، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وإسرائيل، وحتى المملكة العربية السعودية، وهو ما يفسر مظاهر القمع العنيف التي تعرض لها نشطاء الأقليات العرقية.(٤)

في المقابل يرى عدد من الباحثين الإيرانيين أن مركزية الإدارة في النظام الإيراني والتي أرساها العهد البهلوي ما زالت الحكومة الإيرانية الحالية

(١) تصريحات أدلى بها يوسف كور، الناشط بحركة «مدافعي حقوق التركمان في إيران»، نقلها موقع «العربية نت»، ويمكن مطالعتها على الرابط التالي: http://bit.ly/1opt0Kb

(٢) شهسواري، مرجع سبق ذكره.

(3) ALIREZA NADER, ROBERT STEWART, Iran's forgotten ethnic minorities, Foreign Policy, APRIL 3, 2013.

(4) Same source.

تتحمل عواقبها حتى اليوم، ويمكننا القول: إن المركزية الإدارية في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية في العاصمة الإيرانية طهران تزداد تعقيدًا كل يوم، وهو ما وصل إلى منحى خطير جدًّا تمثل بتهميش هذه القوميات، ومن بينها القومية التركمانية، ما أدى في الأخير إلى إخفاق برامج التنمية وعدم تحقيق القليل منها.(١)

إن المركزية الإدارية في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية في العاصمة الإيرانية طهران تزداد تعقيدًا كل يوم، وهو ما وصل إلى منحى خطير جدًا تمثل بتهميش هذه القوميات، ومن بينها القومية التركمانية، ما أدى في الأخير إلى إخفاق برامج التنمية وعدم تحقيق القليل منها.

وينقسم التركمان غير المنخرطين في أحزاب سياسية حول العلاقة مع الإدارة المركزية في طهران إلى فرقتين، فبينما يرى بعضهم أن الحل الوحيد في التعامل مع النظام هو البقاء والانخراط مع الدولة والتماهي مع مؤسساتها والانتقال نحو قلبها من خلال الهجرة من محافظاتهم الأم (خراسان رضوي خراسان شمالي خراسان جنوبي غُلستان) إلى طهران وأصفهان؛ حيث يعمل معظمهم في مجالات الترجمة والصحافة والنشر؛ اتكاءً على التنوع اللغوي بين التركية والفارسية والتركمانية، أو في مجالات الصناعات الثقيلة والحرف اليدوية التي اشتهر بها التركمانيون على مر العصور، معتقدين أن هذا هو الحل الوحيد للبقاء على قيد الحياة، والبقاء على قيد الحرية، يرى البعض الآخر أن الحل يتمثل في مواصلة الحراك السياسي داخل أحزاب/ حركات سياسية سلمية تناضل حتى تحقيق مطالبها المشروعة أو الانفصال عن الدولة الإيرانية، والمطالبة بالانضمام إلى دولتهم العرقية المتمثلة في تركمانستان المستقلة عن الاتحاد السوفييتي. (٢)

أما الحركات السياسة المنظمة فقد ذهبت إلى ما هو أبعد من ذلك وطالبت بإقامة نظام فيدرالي(٣) يمنح الأقليات حكمًا ذاتيًا في إطار الدولة الإيرانية، وتقدم بالفعل عدد من النشطاء التركمان بمذكرة تتضمن عشرة مطالب إلى الحكومة الإيرانية لتلبيتها، ومن بينها: إقامة نظام فيدرالي في إيران.

ونظّم أكثر من ٣٠٠٠ شخص احتفالية لاستذكار يوم مقتل أحد القادة التاريخيين، وتقدموا من خلالها بمذكرة إلى الحكومة الإيرانية ضمّنوها عشرة مطالب سياسية، منها: إعطاء حق التعلم باللغة الأم للأقلية التركمانية، وكذلك لجميع الشعوب والأقليات الإيرانية الأخرى، وتحقيق المطالب القومية المشروعة لهم، ومحاربة السياسات الشوفينية التي تم إرساء أسسها منذ عهد الحكومة الشاهنشاهية، كما حددت الفقرة الخامسة من المذكرة وبوضوح ما نصه «أن السبيل الأمثل والوحيد لإدارة الدولة، هو النظام الفيدرالي الذي يحقق طموحات جميع الشعوب الإيرانية».(٤)

وبالطبع لم تلق تلك المطالبات سمعًا من جانب الإدارة الإيرانية، وقابلت إيران ذلك بحملة دعائية موسعة، تجلت ملامحها ووصلت إلى ذروة سنامها من

(١) شهسواري، كامران، القوميات في إيران والحقوق السياسية (٢)، مركز الجزيرة للدراسات، ٩ يونيو/ حزيران ٢٠١٣م.

(٢) معلومات ميدانية مسجلة جمعها الباحث من خلال التحدث إلى عدد من المواطنين التركمان.

(٣) النظام الفيدرالي هو شكل من أشكال الحكم تكون السلطات فيه مقسمة دستوريًا بين حكومة مركزية ووحدات حكومية أصغر، ويكون كل منهما معتمدًا على الآخر، ويتقاسمان السيادة في الدولة. وتعتبر الولايات أو المحافظات الفيدرالية وحدات دستورية شبه مستقلة لكل منها نظامها الأساس الذي يحدد سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويكون وضع الحكم الذاتي للمحافظات أو الولايات منصوصًا عليه في دستور الدولة بحيث لا يمكن تغييره بقرار أحادي من الحكومة المركزية. قاموس المصطلحات السياسية على الإنترنت.

(٤) نص ما جاء في عريضة تقدم بها نشطاء تركمان في إيران إلى الحكومة المركزية في طهران، ويمكن مطالعة ما جاء بها كاملاً من خلال الرابط التالي: http://almoslim.net/node/42477

خلال إنتاج الفيلم الوثائقي «أهل السنة في إيران»(١) عن طريق مركز الميثاق الثقافي شبه الرسمي المدعوم من الحكومة، والذي حاول رسم صورة تنميطية ناصعة البياض عن وضع الأقليات في إيران، وخاصة أهل السنة التركمان الذين استهل بهم مخرج الفيلم مشاهده، والذي يشكلون حجر عثرة أمام إعادة العلاقات مع واحدة من أهم الدول على الإطلاق، وهي مصر، والتي أعلنت هيئة كبار العلماء بأزهرها الشريف أن الممارسات الإيرانية الرسمية تجاه أهل السنة هي إحدى العوائق في سبيل التطبيع المصري الإيراني.(٢)

أما الوضع الميداني فيشير إلى حالة من حالات الاحتقان الحقيقي بين المواطنين التركمان تجاه الدولة الإيرانية؛ بسبب التهميش وانعدام التنمية في مجالات التعليم والسياحة التي تؤثر بشكل مباشر على الوضع الاقتصادي للتركمان، فضلاً عن عدم المساواة في الوظائف الحكومية والخاصة، وفي المصانع التابعة للدولة أو حتى المصانع الخاصة المملوكة لرجال أعمال غير تركمانيين.

الوضع الميداني يشير إلى حالة من حالات الاحتقان الحقيقي بين المواطنين التركمان تجاه الدولة الإيرانية؛ بسبب التهميش وانعدام التنمية في مجالات التعليم والسياحة التي تؤثر بشكل مباشر على الوضع الاقتصادي للتركمان فضلاً عن عدم المساواة في الوظائف الحكومية والخاصة.

أمين داداشي(٣) ناشط تركماني من سكان مدينة كنبد كاووس(٤) قال في معرض حديثه للباحث عن حالة الاحتقان في الأوساط التركمانية بالحرف الواحد:

«نحن التركمان نواجه وضعًا صعبًا في مواجهة الدولة الإيرانية، ولذلك نخطط الآن للانتفاض ضد الظلم الواقع علينا، ونحن الآن في بداية التحضير لثورة ضد السلطات الإيرانية التي تظلمنا، وسوف نقوم بذلك لمعالجة الظلم الواقع علينا، خاصة في التمثيل البرلماني غير العادل؛ لأن مستوى التمثيل البرلماني الحالي لا يؤدي إلى تحقيق مطالبنا خاصة في مجالات التنمية المجتمعية والسياحية، فكما تعرف نحن في منطقة مهمة جدًا، وتمتاز بطبيعتها الخلابة، وبالرغم من ذلك لا نتمتع بالتنمية السياحية التي ستصبّ في مصلحتنا الاقتصادية بسبب سياسات النظام تجاه التنمية في منطقتنا، فعلى سبيل المثال: عقدنا جلسة مع النائب التركماني في مجلس الشورى الإيراني(٥)، في بيت جرجان وآق قلا(٦)، وعرضنا عليه مطالبنا، لكننا لا نعرف حتى الآن لماذا أرسل مطالبنا إلى البرلمان بعد ٢٠ يومًا، وحتى يتم رفع المطالب أخذ من التركمان أموالاً، وكنا في هذا المجلس أول من دفع الأموال.

ومن بين مظاهر الظلم أننا كمواطنين تركمانيين لا نحصل على حقوقنا في التوظيف والتعيين في مقابل حصول الفرص على الوظائف، على سبيل المثال: مجمع المصانع الواقع في منطقتنا التركمانية يتمتع الفرص

(١) يمكن مشاهدة الفيلم كاملاً من خلال قناة المركز على يوتيوب عبر الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=ILR2C-_Wpf8

(٢) يمكن مطالعة التقارير الصحفية التي تناولت الأمر ووقائع المؤتمر الصحفي الذي أجراه نجاد في مشيخة الأزهر الشريف من خلال الروابط الثلاثة التالية:

http://bit.ly/1MjP1Klhttps://www.youtube.com/watch?v=ODbgNfqTpxghttp://bit.ly/1yyYzeK

(٣) ناشط تركماني يعمل مهندس برمجيات، حصل على درجة البكالوريوس في الهندسة البرمجية من جامعة «دانشكاه آزاد إسلامي كركان» عام ٢٠٠٩م، يبلغ من العمر ٢٧ عامًا.

(٤) كنبد كاووس أو كنبند قابوس واحدة من أهم المدن ذات الأكثرية التركمانية الواقعة في محافظة غُلستان شمالي إيران على مقربة من بحر قزوين، ويقدر عدد سكانها بقرابة ١٣٥ ألف نسمة وفقًا لإحصاء عام ٢٠٠٥م، وتكتب بالفارسية: كنبد كاووس أو كنبدقابوس. المصدر: مركز آمار إيران، معاونت برنامه ريزى ونظارت راهبردى، سرشمارى. (مركز الإحصاء الوطني الإيراني). http://bit.ly/1fxRe83

(٥) من المرجح أن تكون الإشارة إلى النائب في مجلس الشورى الإسلامي الإيراني عن دائرة كلستان (مينودشت وكلاله)، عبد الكريم رجبي، وموقعه على الإنترنت هو التالي: /http://rajabikarim.ir ، لكن الناشط التركماني لم يذكر صراحة اسم النائب المعني في سياق الحديث، لذلك لا نستطيع التأكيد على اسم النائب المقصود. الباحث.

(٦) جرجان عاصمة محافظة غلستان أما آق قلا فهي واحدة من أهم المدن التي يتمركز فيها التركمان وبها يوجد مجمع صناعي معروف./ المصدر السابق.

فيه بالوظائف في مقابل إقصائنا، وحتى لو حصل المواطن التركماني على فرصة عمل يكون متوسط دخله نحو ٢٠٠ دولار وهو مبلغ يكفي بالكاد للقليل من الطعام والشراب طيلة أيام الشهر».(١)

في المقابل يرى بعض التركمان أن التمييز ضد الأقليات غير محسوس بالدرجة التي يحاول أن يصورها البعض، وأن الحكومة تحاول أن تتعامل بمنطق العدل مع الجميع، وقال مواطن تركماني يعمل في مؤسسة مهمة بالعاصمة طهران ردًا على سؤال الباحث حول ما إذا كان هناك تمييز حقيقي من الدولة تجاه الأقليات وخاصة الأقلية التركمانية، قال ما نصه:

«لقد تركت بلدتي ورحلت صوب طهران ونجحت في طهران، وحققت كثيرًا من طموحاتي بالرغم من أني مواطن غير فارسي؛ لأن مستوى جامعات طهران هو الأعلى على مستوى إيران، وعادة جامعات العاصمة تكون أقوى من جامعات المحافظات في إيران، وفي الحقيقة لا يمكن القول: إن التمييز معدوم، لكن الحق يقال إنه قليل، وهذا القليل من قبل أشخاص وليس من قبل مؤسسات، فالمؤسسات تحاول أن تنظر للجميع بعين واحدة، لكن طبيعة الإنسان هى أن يلقي باللائمة على الآخر لتبرير قصوره، والذى يريد أن يتقدم ويحافظ على لسانه(٢) فلا مانع لدى الحكومة وترحب بالجميع، فعلى سبيل المثال: رئيس مجلس الأمن القومي الإيراني(٣) ينتمي للأقلية العربية الأحوازية، وهناك عدد لا بأس به من أصدقائي التركمان يعملون بالسلك الدبلوماسي، بينما الكثير من أصدقائي التركمان الفاشلين الكسالى يقولون: إنه بسبب قوميتنا لا يمكن أن نتقدم، وهذا تبرير للفشل، صدقني فأنا طيلة السنوات الـ١٥ التي قضيتها هنا في طهران لم ألمس أيّ تمييز بسبب قوميتي غير الفارسية».(٤)

وهكذا يبدو أن ثمة اختلافًا بين التركمانيين أنفسهم، حول حقيقة التمييز بحقهم، وحول الاستراتيجية الأمثل للتعامل مع مطالبهم السياسية والحقوقية المشروعة، خاصة بعد أن أعلنت السلطات الإيرانية بدء فرض تعليم اللغة الفارسية حتى في المراحل التحضيرية التي تسبق المدرسة الابتدائية، ما يعني حرمان أبناء الأقليات غير الفارسية من تعلم لغتهم، ومن ثَم يكون التركمان أمام واقع أكيد وهو تسرب هؤلاء الطلاب من مراحل التعليم وما يستتبعه ذلك من كوارث مجتمعية لا حصر لها، فضلاً عن تجذر الخلاف بين الأقلية التركمانية والسلطة المركزية في طهران.

المستوى الرابع
مستقبل ما بعد الاتفاق النووي

أفرز الاتفاق النووي تموضعًا جديدًا لإيران في محيطها الإقليمي وفي علاقاتها الخارجية، ومن المؤكد أنه تجاوز بأشواطٍ الاتفاقَ حول المسائل النووية التقنية إلى تفاهمات حَول الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب المتنامي في سوريا والعراق، والوضع في لبنان واليمن، لكن هذا الاتفاق وما يستتبعه من موجات سوسيوبوليتيكية ستتخطى السياسة الخارجية الإيرانية إلى العمق الجذري من البنية المجتمعية داخليًا، بمعنى أن الاتفاق من شأنه تعديل هيكلية الطبقات ومواردها، والتأثير بشكل مباشر وأكثر قربًا على تفاعلات الوضع الداخلي مع تحسن الاقتصاد وتزايد وتيرة المطالبات الحقوقية الإثنية وتسارعها.

(١) مقابلة إلكترونية مسجلة للباحث مع الناشط التركماني، ونشر الباحث اسم الناشط وبياناته بعد الحصول على موافقته.
(٢) يقصد لغته وثقافته العرقية غير الفارسية.
(٣) في إشارة إلى وزير الدفاع الأسبق (١٩ أغسطس ١٩٩٧م - ٢٧ أغسطس ٢٠٠٥م) وقائد القوات البحرية الإيرانية، ورجل الدولة البارز في الجمهورية الإسلامية ورئيس مجلس الأمن القومي الإيراني الحالي الجنرال علي شمخاني الذي ينتمي لقبيلة عرب الشميخات في محافظة الأحواز.
(٤) حوار إلكتروني مسجل مع مواطن تركماني يسكن في طهران، وقد تحدث إلى الباحث بعد أن اشترط عدم الإفصاح عن هويته؛ نظرًا لحساسية موقعه، ويحتفظ الباحث بحق المواطن، في عدم نشر اسمه ووظيفته.

ومع تغير موازين القوى داخل إيران بعد إبرام الاتفاق النووي، لم يعد من المعروف على وجه الدقة حجم هذا التغيير وأطرافه الفاعلة، وبالرغم من أن منطقة الشرق أوسطية تتحدث من دون انقطاع عن التغيّر في موازين القوى الإقليمية، منذ إنجاز الاتفاق النهائي في فيينا، إلا أن أحاديث التغيير في موازين القوى الإقليمية على صوابيتها لم تلحظ بقدر كافٍ أن التغيير سيطال توازنات إيران الداخلية والاجتماعية، وأن هناك ارتباطًا منطقيًا ومتبادلاً بين التغيير الداخلي الإيراني والتغيّر في ميزان القوى الإقليمي.

بالرغم من أن منطقة الشرق أوسطية تتحدث من دون انقطاع عن التغيّر في موازين القوى الإقليمية، منذ إنجاز الاتفاق النهائي في فيينا، إلا أن أحاديث التغيير في موازين القوى الإقليمية على صوابيتها لم تلحظ بقدر كافٍ أن التغيير سيطال توازنات إيران الداخلية والاجتماعية، وأن هناك ارتباطًا منطقيًا ومتبادلاً بين التغيير الداخلي الإيراني والتغيّر في ميزان القوى الإقليمي.

في المقابل، هناك تداخل بين عودة إيران إلى المجتمع الدولي من أبوابه الأوسع بعد الاتفاق مع القوى الست الكبرى، وبين سلوكها الإقليمي وتوازناتها الداخلية، ويعني ذلك في المحصلة أن تداخل الدوائر الثلاث المحلية والإقليمية والدولية هي بمثابة سيرورة متكاملة، لا يمكن فصل دوائرها الثلاث، ومن شأن الإحاطة بالدوائر الثلاث إظهار خيارات إيران الصعبة، التي يخلقها الوضع الجديد بعد توقيع الاتفاق النووي.(1)

عانت إيران في السنوات العشر الأخيرة مع اشتداد حدة العقوبات الدولية على أهم ٥ قطاعات في اقتصادها (البنك المركزي، العملة المحلية، النفط والغاز، المعادن النفيسة، التصدير والاستيراد)؛ من ارتفاع معدلات التضخم، وازدياد نسب البطالة التي وصلت إلى ١٤٪، وبعد أن كانت إيران رابع قوة اقتصادية في المنطقة عام ٢٠٠٥م أصبحت في المرتبة التاسعة عام ٢٠٠٩م، وواصلت تراجعها إلى المرتبة رقم ١٤ عام ٢٠١٣م، ما وجّه ضربة مباشرة لخطة «الأفق المستقبلي» المقرَّة من قبل مرشد الثورة آية الله علي خامنئي، والتي وعدت بأن تكون إيران القوة الاقتصادية الأولى في المنطقة عام ٢٠٢٥م(٢)، وهو ما أثر بالتأكيد في تنمية المناطق الأكثر فقرًا والتي تسكنها الأقليات الإثنية، وفي القلب منها المنطقة التركمانية.

الرئيس الإيراني حسن روحاني الذي تولى السلطة في طهران في يوم ٣ أغسطس/ آب من العام ٢٠١٣م، وعد خلال برنامجه الانتخابي بتحسين أوضاع الأقليات، وبالفعل فور وصوله إلى السلطة أنشأ مكتبًا لشئون القوميات والأقليات الدينية من أجل تطبيق وعوده الانتخابية إزاء حقوق القوميات والأقليات في البلاد، وكلّف علي يونسي الوزير الأسبق للاستخبارات بإدارة هذا الملف.

وقد أجرى يونسي جولات عديدة في الأقاليم القومية، وعلى رأسها الإقليم الذي يسكنه التركمان، وعقد جلسات حوار عديدة مع نشطاء الأقليات القومية والدينية، حول كيفية تنفيذ مطالب القوميات والأقليات ومنحهم حقوقهم، وعلى رأسها السماح بتدريس لغتهم الأم، والتنمية، ورفع التمييز والاضطهاد القومي والديني.

وهو ما يشير إلى أن مؤسسة الرئاسة الإيرانية الروحانية تدرك جديًا خطورة ملف الأقليات على تماسك الدولة ووحدتها في مواجهة تحدياتها الإقليمية والدولية؛ ولذلك طالب روحاني الأقليات بـ «الوحدة تحت سقف واحد من أجل مواجهة المخاطر والمشاكل، وضرورة الحد من الانقسامات الاجتماعية

(١) اللباد، مصطفى، إيران.. قضية أم دولة - أمة؟، السفير اللبنانية، ٢٠ يوليو/ تموز ٢٠١٥م، بتصرف.

(٢) الصمادي، فاطمة (دكتورة)، ماذا بعد الاتفاق النووي الإيراني؟.. الرابحون والخاسرون، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٥ يوليو/ تموز ٢٠١٥م.

في القضايا القومية والدينية»، وعلل رحاني في كلمة له أمام جمع ممثلي الأقليات على مائدة إفطار دعا إليها أبناء القوميات غير الفارسية مطالبته هذه بأن «العدو لا يقتصر على العدوان الخارجي، بل يجب أن لا نغفل العدوان الداخلي المتمثل بالتضخم، والفساد الإداري، والبطالة».(١)

وبالرغم من الإقرار بتعدد أسباب أزمة الاقتصاد الإيراني، إلا أن إزالة العقوبات ستترك آثارًا إيجابية مباشرة ومستقبلية عليه، ومن المعلوم أن لإيران ما بين ١٠٠ إلى ١٤٠ مليار دولار، من عائدات النفط المجمدة في المصارف الأجنبية، وبحسب مسئول في الكونجرس كان مطلعًا على سير المفاوضات فإن ما بين ٣٠ إلى ٥٠ مليار دولار من عائدات إيران المجمدة ستتحرر فور التوقيع على الاتفاق.

ومن الضروري أن تمكِّن هذه العائدات روحاني، من الوفاء ببعض الوعود التي قطعها بتحسين الوضع الاقتصادي، ومن ثَم النظر بعين الاعتبار لمطالب التنمية والهوية التي ينادي بها التركمان، وهو ما يشكِّل منافع ملموسة للتعامل مع المجتمع الدولي من جهة، وتخفيف حدة التوترات الداخلية من جهة أخرى.

ومن المتوقع أن يوَجِّه روحاني جزءًا كبيرًا من العائدات الجديدة لدعم ميزانية الدولة، وإنشاء مؤسسات وبنى تحتية، ودعم العملة الإيرانية، وزيادة الواردات.(٢)

وعلى هذا يمكن القول: إن حدة الحراك السياسي المجتمعي بالداخل الإيراني ستزداد مع التصديق النهائي على الاتفاق النووي، بعد التحسن التدريجي المحتمل في الاقتصاد والمتوقع نموه بمعدل يصل إلى ٧٪ مع بداية رفع العقوبات الدولية، وهذا بطبيعة الحال سينسحب على تفاعلات الدولة وعلاقاتها بشكل عام مع الجماعات السياسية والإثنية كافة، بما فيها الحركات التركمانية التي برزت على نحو لافت في السنوات الأخيرة، ومنها حركة «مدافعي حقوق التركمان في إيران» التي أدى حراكها إلى جانب الحراكات الأخرى إلى تخصيص الرئيس الإيراني حسن روحاني مكتبًا خاصًا بوزير مستقل في حكومته من أجل تحقيق مطالبها.

ومن خلال توجه مؤسسات الدولة الإيرانية وإحساس الرئاسة المنتخبة بخطورة الأمر يمكن للتركمان الضغط للحصول على الحقوق من خلال مكتسبات مرحلة ما بعد الاتفاق النووي، وهو ما يؤكد أن مستقبل التركمان في مرحلة ما بعد الاتفاق النووي سيكون أفضل من أي وقت مضى، في حيز التنمية الداخلية المستدامة، وفي حيز الحفاظ على الهوية الثقافية واللغوية، وفي حيز النمو البشري.

المستوى الخامس
خاتمة وتوصيات

من خلال العرض السابق والتعرض بالوصف والشرح والتحليل والاستقراء لتاريخ الأقلية التركمانية في إيران وتعدادها، وأماكن تمركزها، وانتشارها الجغرافي، ودورها في الحراك السياسي الدائر بالداخل الإيراني، ومحاولة استقراء مستقبلها في مرحلة ما بعد الاتفاق النووي، والتعرف عن قرب على مشكلاتها الحقيقية بعيدًا عن التهويل أو التهوين، يمكن القول: إن الفترة المقبلة ستشهد بروزًا كبيرًا لدور التركمان في معادلة القوى الداخلية بإيران، وستشكل الأقلية التركمانية من داخلها رقمًا صعبًا في مطالب الأقليات الإثنية والدينية، ومن المرجّح أن يجعل، هذا الحراك، السلطة المركزية بإيران أمام خيار واحد، وهو: الاستجابة إلى تلك المطالب وتحقيقها.

وبناء على هذا توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات يمكن إجمالها فيما يلي:

(١) حميد، صالح، روحاني يطالب القوميات بـ«الوحدة» لمواجهة المخاطر، العربية نت، ٦ يوليو/ حزيران ٢٠١٤م.
(٢) الصمادي، المرجع السابق.

- إشراك كوادر التركمان بفاعلية في إدارة الدولة، بأن تعين إيران أولاً محافظًا للمحافظات ذات التركيبة التركمانية (خراسان رضوي، خراسان شمالي، غلستان) من التركمان أنفسهم حتى يكون قادرًا على فهم مطالب بني عرقه وتحقيقها.

- الشروع الفوري في تحقيق المطالب التركمانية، من خلال اعتماد اللغة التركمانية لغة رسمية معترفًا بها في مدارس المحافظات ذات التواجد التركماني.

- تحسين الخطاب السياسي لمؤسسات الدولة تجاه التركمان؛ عن طريق اعتماد مجلس الشورى تشريعًا يقضي بمعاقبة أي مسئول تصدر منه تصريحات أو مواقف أو قرارات ذات طابع طائفي تمييزي بحق التركمان.

- إنشاء مراكز ثقافية للحضارة واللغة التركمانية بهدف القضاء تمامًا على ما يوصف بمحاولات تفريس المحافظات التركمانية، وإقناع الداخل والخارج بجدية الدولة الإيرانية في التعامل مع هذا الملف.

- العمل على إنهاء سياسة المركزية المعتمدة في إيران منذ عهد الشاه رضا بهلوي، والتي أدت إلى تفاقم الوضع وكارثيته في المحافظات المحرومة من التنمية والبعيدة عن طهران.

- مواصلة العمل السياسي السلمي للتركمانيين، وعدم التفريط في مكتسبات ما بعد الاتفاق النووي، وكذلك مكتسبات الانفتاح الاقتصادي المحتمل.

- البناء على الإجراءات التي اتخذها الرئيس حسن روحاني والعمل الفوري على تعظيم مكتسبات قرار إنشاء مكتب حقوق الأقليات، والتواصل المستمر مع رئاسة الجمهورية لتحقيق الوعود الانتخابية الروحانية.

- مواصلة وتيرة نمو عدد المواليد، وعدم الخضوع لسياسات تحديد النسل تحت أي ظرف حتى تحقق الأقلية التركمانية الحنفية السنية أكبر قدر ممكن من الزخم العددي بالداخل الإيراني.

- تأسيس قناة تلفزيونية ووكالة أنباء ومجموعة صحف بمواصفات قياسية لإلقاء الضوء بشكل يومي على حقوق التركمان، ومطالبهم وتسليط الضوء على مشكلاتهم وأنشطتهم.

- تشجيع الاستثمار الأجنبي بعد رفع العقوبات كأحد تداعيات الاتفاق النووي، وخاصة في مجالات التنمية الصناعية والاستثمار في تكنولوجيا الابتكار.

- تعظيم دور الصناعات الحرفية اليدوية، وتمويل المشروعات الصغيرة والمشروعات متناهية الصغر ما يوفر لأبناء الأقلية التركمانية مصدر دخل يغني الأجيال الجديدة عن العمليات غير المشروعة عبر الحدود مثل الاتجار في المخدرات.

معلومات إضافية

قراءة في كتاب (التيارات السياسية في إيران):

يُعد كتاب التيارات السياسية في إيران للدكتور فاطمة الصمادي، والذي صدر حديثا عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، من أهم المحاولات المعرفية لوضع القارئ العربي في صورة التجمعات السياسية الإيرانية ما بعد الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م، والتي تعبّر عن نفسها في شكل تيارات تتعدى التقسيم التقليدي المعروف بين الأصوليين والإصلاحيين، وتعكس التطورات والتحولات التي شهدها المجتمع منذ ذلك الوقت.

ويتناول الكتاب بالاستناد إلى المنهجية الوصفية والتحليلية، العوامل التي تتدخل في تكوين التيارات السياسية والحركات الاجتماعية في إيران، ويأتي في مقدمة هذه العوامل مستوى التحول والعبور من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث، ومعدلات التحديث والتنمية الاقتصادية، وميزان دمقطرة المجتمع، الأمر الذي يؤثر بصورة واضحة في إيجاد وبناء مؤسسات الطبقات الدنيا وروابطها وجمعياتها.

وتستند الباحثة إلى نظريات لعالم الاجتماع والسياسة الإيراني حسين بشيرية الذي يرى أنه فيما يتعلق بالمجتمع الإيراني، فإن مجموعة من الفجوات التاريخية والإنشائية الهيكلية، صارت سببًا في تشكيل بنية القوى والتيارات الاجتماعية والسياسية المعقدة، ففي العهد البهلوي اتخذت هذه الفجوات الاجتماعية الطبقية شكلا جديدًا، وساهم تشجيع رأس المال والتجارة والصناعة، في إيجاد تمايزات في البناء الرأسمالي، وبالتدريج أصبح كل من رأس المال الصناعي والتجاري والمالي متميزًا عن الآخر.

تقسيم طبقي:

قامت سياسة النظام البهلوي بتقسيم المجتمع الإيراني إلى قسمين، ووضعت الطبقات والقوى التقليدية في مواجهة مع القوى الاجتماعية الجديدة، ليحدث الصدام بين قوى السوق التقليدية (بازار سنتي) ورجال الدين والعشائر من جهة، وبين القوى الاجتماعية الحديثة المدعومة من الشاه من جهة أخرى.

ولا تقتصر هذه الفجوات على الطبقات الاجتماعية، بل إنها تنسحب أيضًا على الدين والدولة، وعلى المذاهب والطوائف، والأعراق والقوميات واللغة، وخصوصًا في مجتمع يقّسم عرقيًا ولغويًا إلى ست مجموعات: الناطقون بالفارسية (٥٠٪)، الآذريون الترك (٢٣٪)، الأكراد (١١٪)، العرب (٥٪)، البلوش (٣٪)، التركمان (٣٪).

وهذه فواصل لا يمكن لأي دارس أن يتجاهلها عند دراسة ما شهدته إيران على مدى مراحل تاريخها المعاصر المتعدد، كما لا يمكن تجاهل الفجوة التي نشأت بين الثقافة والتمدن الإيراني والثقافة العربية الإسلامية.

النظرية السياسية الشيعية:

ويتناول الكتاب بالتحليل النظرية السياسية الشيعية، وما شكلته من أزمة بالنسبة لنظرية الحكم الملكي، ويبقى الجدل بين الملكية والإمارة والخلافة، قائمًا بصورة خفية ظاهرة. وظل الخلاف بين الخلفاء والعلماء، والفقهاء والسلاطين، مصدر فجوة سياسية فكرية مستمرة في التاريخ الإيراني الإسلامي. ومع بدء مرحلة التحديث في العهد البهلوي، اتسعت الفجوة بصورة غير مسبوقة بين رجال الدين بصفتهم الحارس للتقاليد الإسلامية، وبين الطبقة الحاكمة باعتبارها القائمة على التحديث السياسي والاجتماعي، الأمر الذي قاد أيضًا إلى فجوة عميقة

بين التوجه نحو الدين والتوجه نحو الدنيا.

أما من الناحية السياسية الثقافية، فالمواجهة قائمة على الدوام بين القوى الأصولية والتقليدية من جهة والقوى الإصلاحية من جهة أخرى، وهذه المواجهة أحد تجليات الفجوات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

خريطة التيارات السياسية:

والكتاب يرسم خريطة تفصيلية للتيارات السياسية الإيرانية، في ستة فصول، ففي الفصل الأول تناولت الباحثة العقد الأول من عمر الثورة الإيرانية، والصراعات والمواجهات التي شهدتها بين القوى الإسلامية المؤيدة للخميني وغيرها من القوى السياسية الماركسية والليبرالية والقومية، مع إجابة عن سؤال عن كيفية نشأة اليمين واليسار في إيران الإسلامية.

ويجري التركيز على هذه المرحلة لأنها أفرزت معطيات تؤثر في تشكيل الحياة السياسة في الجمهورية الإسلامية، ويتبع ذلك سرد تحليلي للخطاب السياسي السائد في إيران على مدى مراحل زمنية متعددة.

وفي الفصل الثاني، تقدم الباحثة صورة كلية تفصيلية للتيار الأصولي الإيراني: النشأة، والمبادئ، والمواقف والاتجاهات، وفي مقدمتها ولاية الفقيه ودور رجال الدين في الحياة السياسية والعلاقة بالغرب وأميركا. كما تقدم الباحثة عرضًا لأهم الأحزاب والجمعيات التابعة لهذا التيار، والدور الذي قامت به، وتبين موضوعات الخلاف وحالات الانقسام التي شهدها.

أما الفصل الثالث، فتقدم الباحثة صورة كلية تفصيلية للتيار الإصلاحي: النشأة، وكيفية الانتقال من اليسار التقليدي إلى الحداثي، ثم التيار الإصلاحي وجبهة الثاني من خرداد (جبهة ٢٣ يونيو/ حزيران)، وترصد مواقفه على اختلاف مراحله التاريخية والتحولات التي طرأت عليها تجاه عدة قضايا، وفي مقدمها ولاية الفقيه والمشاركة السياسية والمجتمع المدني والعلاقة بأميركا، وتتناول أيضًا دور حركة التنظير الفكري الإصلاحي وأثرها إيجابيًا وسلبيًا في العملية الإصلاحية ومستقبل التيار، والتركيز في هذا الجانب على «حلقة كيان» الفكرية، التي تجسد التيار الثوري الشبابي الذي دعا إلى التجديد بعد وفاة الخميني. كما يشتمل الباب على عرض لأهم الأحزاب والجمعيات التابعة لهذا التيار، والدور الذي قامت بعه، وتبين الدكتورة فاطمة الصمادي موضوعات الخلاف وحالات الانقسام التي شهدها التيار.

ويتضمن الفصل الرابع محاولة تحليلية لـ «الحركة الخضراء» التي شهدتها إيران عقب الانتخابات الرئاسية العاشرة عام ٢٠٠٩م والتي جددت ولاية الرئيس محمود أحمدي نجاد، وتتطرق هذه المحاولة بداية إلى إشكالية التعريف، وعلاقتها بالدين، ومواقفها وعلاقتها بالنظام الإيراني. وتطرح الباحثة فرضية أن الحركة الخضراء ليست امتدادًا للحركة الإصلاحية الإيرانية، وترصد اختلاف الخطاب بين الرئيس الأسبق محمد خاتمي وخطاب زعيم الحركة مير حسين موسوي من خلال تحليل محتويات البيانات التي صدرت عن الحركة الخضراء، والشعارات التي رفعتها، والأسباب التي قادت إلى تراجعها.

كما ترصد قراءة تحليلية مضادة تفسر الحركة الخضراء في إطار المخطط الخارجي، لدعم «ثورة مخملية»، والقيام بـ «إسقاط ناعم» للنظام الإيراني.

أما الفصل الخامس فتسعى الباحثة إلى إثبات وجود تيار مستقل عن التيار الأصولي الإيراني، وهو التيار

النجادي، وتعرض نشأة هذا التيار وملامحه، من خلال التركيز على طريقة مجيء نجاد إلي كرسي الرئاسة وخلافه مع هاشمي رفسنجاني وقضية العدالة الاجتماعية ومواجهة الفساد، والخطاب المهدوي، إذ يعتبر نجاد أن وظيفته تهيئة الأرضية لظهور «المهدي المنتظر».

ويبحث هذا الفصل أيضًا في العداء بين نجاد ورجال الدين، وخلافه مع التيار الأصولي بشأن السياسة الاقتصادية والعلاقة بأميركا، وأسباب دعم حرس الثورة لنجاد، والتحول الذي طرأ على الخطاب النجادي، من خطاب إسلامي الصبغة إلى خطاب قومي.

وفي الفصل السادس والأخير، تقدم الباحثة خمسة استخلاصات:

الأولى تفسر صعود الخميني وعلوه على كافة التيارات الإيرانية المعارضة لنظام بهلوي الأمر الذي ساهم في تحدي خصائص وشكل نظام الجمهورية الإسلامية.

ثانيًا: إن التيار الأصولي هو وليد تيار اليمين الإيراني، ويلتزم هذا التيار ولاية الفقيه المطلقة، ويؤمن بدور أكبر للدين في السياسة وبدور في حده الأدنى لتدخل الدولة في الاقتصاد، والتحول الذي شهده هذا التيار مع وفاة الخميني يكمن في الاستعداد للتحاور مع الولايات المتحدة. أما تيار الإصلاحيين فقد غاب عن المشهد السياسي الإيراني، وذلك بفعل سياسة الإقصاء، والفشل في وضع خطاب إصلاحي موحد.

ثالثًا: ترى الباحثة أن الحركة الخضراء في إيران والتيار النجادي يأتيان خارج تصنيف اليمين واليسار، وكذلك خارج الأصولية والإصلاحية، والحركة الخضراء كما التيار النجادي يستند إلى قاعدة شبابية قوية. والنجادية تسعى إلى حكومة خالية من رجال الدين وتأثيرهم، ويلاحظ التحول في خطاب نجاد خلال فترة رئاسته الثانية في خضم المواجهة مع الولايات المتحدة بالعودة إلى الخطاب القومي الإيراني، وتوظيف التاريخ والحضارة الفارسية في فترة ما قبل الإسلام بصورة أغضبت رجال الدين.

رابعًا: إن الجدل بشأن ولاية الفقيه رافق الثورة الإيرانية منذ بدايتها، وإن التيار الإصلاحي يرى في الخميني وليًا فقيهًا وليس في من سيخلفه، وهناك اتجاهات داخل إيران يمثلها «المستنيرون» وتدعو إلى فصل الدين عن السياسية.

خامسًا: إن المشهد الحزبي في إيران بصورة عامة اتسم بالضعف والانقسام، مما جعلها تفقد مصداقيتها بالنسبة لعامة الناس، وكذلك لعدم قدرة أي منها على إيجاد التغيير الاجتماعي المنشود. كما أن المجتمع الإيراني منقسم بين الاتجاه المطالب بالديمقراطية والتعددية، واتجاه متمسك بالأحادية والتبعية في سبيل تحقيق الاستقرار.

المصادر:

١- التيارات السياسية في إيران.. إشكاليات الاستقطاب الاجتماعي وتحولات الخطاب، المؤلف: فاطمة الصمادي، الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، الطبعة: الأولى ٢٠١٢م.

٢- التيارات السياسية في إيران، على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2012/5/4/



الآذريون في المجتمع الإيراني.. بين التهميش والدمج

قاسم عبد الوهاب

باحث في الشئون الدولية

ملخص الدراسة

تسعى العديد من المراكز البحثية منذ اندلاع الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م، إلى دراسة المجتمع الإيراني، تشكلاته وتحولاته، ليس فقط بسبب اندلاع الثورة الإيرانية كثورة في حد ذاتها، وإنما لتداعياتها بعد ذلك التي تجاوزت حدود الدولة السياسية.

كأي مجتمع، يتألف المجتمع الإيراني من عدة أقليات عِرقية إلى جانب الأغلبية الفارسية. تشكل هذه الأقليات ما يقارب نصف عدد السكان؛ إذ تبلغ نسبتهم حوالي ٤٠٪.

تعد الأقلية الآذرية إحدى الأقليات المشكلة للمجتمع الإيراني، تختلف الدراسات بشأن تحديد نسبتها بشكل دقيق من إجمالي عدد السكان؛ فهناك بعض الدراسات ترى أن نسبتها لا تتجاوز ١٦٪، في حين تذكر دراسات أخرى أن هذه النسبة لا تمثل الواقع الذي يشهد بتجاوز تعدادهم هذه النسبة؛ حيث تقفز نسبتهم إلى ٢٤٪، مشكّلين بذلك أكبر الأقليات الموجودة من حيث العدد؛ وفقًا لبعض المصادر.

ولا تختلف المصادر بشأن تعداد الأقلية الآذرية فحسب، بل إنها تكاد لا تجمع على وضعهم في المجتمع الإيراني، وإزاء السلطة السياسية الحاكمة. فتذهب بعض الدراسات إلى أنهم يمارسون حياتهم بشكل يقترب من الطبيعي لا سيما أن آية الله علي خامنئي من أصول آذرية، إلا أنه على الجانب الآخر ترى بعض الدراسات أن الأقلية الآذرية تعاني الاضطهاد والتهميش، وتتعرض للعديد من أشكال طمس الهوية بما فيها المنع من دراسة لغتهم الأصلية، وهي اللغة التركية. وتسعى هذه الورقة إلى بحث الأقلية الآذرية في إيران: تاريخها، تطورها، ودورها السياسي وانتمائها، ومستقبلها.

ويُعد موضوع الأقليات من الموضوعات الشائكة لدى أية دولة قومية. فهو قد ينذر بتفككها إذا ما أصرت الدولة على تأجيجه بتهميش الأقليات واضطهادهم، وعدم السعي لدمجهم في النسيج الوطني. ولا تُعد إيران استثناءً من ذلك؛ إذ يزخر المجتمع الإيراني بالعديد من الأقليات.

وجدير بالذكر أن إيران تُعد دولة ذات أهمية بالنسبة للوطن العربي؛ إذ إنها تتدخل بدافع مذهبي لإعادة ترتيب الأوضاع في الوطن العربي، أو على الأقل التأثير على سيرها؛ لتوجيهها للنحو الذي تنشده.



الآذريون في المجتمع الإيراني.. بين التهميش والدمج

قاسم عبد الوهاب

باحث في الشئون الدولية

المقدمة:

تعد دراسة الأقليات أمرًا ذا بال؛ إذ يفيد في معرفة حجم الأقلية، وتوزيعها الجغرافي، وتاريخها وحاضرها، وتفاعلها مع البيئة المحيطة سلبًا وإيجابًا[١].

ومع إقرار نظام الدولة القومية الذي أسفرت عنه سلسلة مؤتمرات صلح وستفاليا ١٦٤٤-١٦٤٨م، ظهرت مشكلة الأقليات كأزمة يمكن أن تعصف بالدولة القومية الوليدة؛ نظرًا لامتداد الأقليات إلى خارج حدود الدولة، أو لوجود نمط معين من عاداتهم وتقاليدهم، وكذا طرق احتكامهم لفضّ النزاعات والتي تربأ بنفسها عن الطرق القومية المتبعة من محاكم وطنية وغيرها، الأمر الذي يمكن أن يؤثر بدرجة أو بأخرى على انتماء الأقلية للدولة الحاضنة لها.

وتأتي أهمة دراسة الأقليات في أنهم في بعض الأحيان يتجاوز تأثيرهم دائرتهم الضيقة إلى التأثير في الأغلبية المحيطة، وهو ما يعرف بـ (تأثير الابتكار)[٢]. يأتي هذا التأثير من خلال التركيز على قيمة تصورات الأقلية في تحفيز عمليات التفكير المغايرة لما هو سائد.

وتبدأ هذه العملية عادة كنتيجة للشعور بعدم الرضا، ويشار عادة إلى عامل عدم الرضا على أنه المحفز الأساس لتفتح العقول، ولا يعني تفتح العقول هنا على إدراك الأقلية أهمية اندماجها في المجتمع، وبالتالي سعيها إلى التآلف مع الأغلبية المحيطة؛ بل يعني العمل على التأثير في محيطها الأضيق، ثم الأكبر؛ انطلاقًا من قوميتها.

فتكون البداية بجمع المعلومات، وتبني العديد من الخيارات، ثم اتخاذ القرارات التي غالبًا ما تكون خارج نطاق المألوف. في هذه الحالة يكتسب المتمردون أرضية لدى قوميتهم؛ فهم بذا يحررون أفراد أقليتهم ساعين إلى إمكانية التعبير عن آرائهم. إلى جانب هذا، تساعد هذه الممارسات على تحفيز العديد من أفراد هذه الأقلية على اتخاذ قرارات ومواقف مبتكرة غير مسبوقة حتى وإن كانت خاطئة[٣].

تهتم العديد من مراكز الأبحاث بدراسة المجتمع الإيراني للعديد من الأسباب التي تمت الإشارة إلى بعضها آنفًا. فتركيبة السكان في أيّ مجتمع -لا سيما شديد التعقيد- تساهم في معرفة وزن كل فئة في مختلف أجهزة صنع القرار. ورغم الزعم بسيطرة الأغلبية الفارسية على مختلف أجهزة الدولة في إيران، إلا أن هذا التعميم لن

(١) حسين قاسم محمد الياسري، «حجم وتوزيع الأقليات الدينية في إيران»، في دراسات إيرانية، العدد (٣١)، آب ٢٠١٣م، ص: ١٢٣.

(2) Charlan Jeanne Nemeth, Minority Influence Theory, IRLE Working Paper No. 218-10, May 2010, p. 1.

(3) Ibid.

يصمد طويلاً إذا ما عرفنا أن علي خامنئي، المرشد الأعلى في إيران، ينحدر من أصول آذرية.

ولذا تساهم دراسة الأقلية الآذرية في إيران على الوقوف على طبيعة هذه الأقلية بدون التسرع في إصدار تعميمات[1].

تشير دراسة الأقلية الآذرية في إيران إلى النحو الذي تتعامل به الحكومة الإيرانية معها، كذا هامش الحركة المتاح أمامها، وسبل التفاعل داخل دوائر صنع القرار إن وُجدت. كما توضح الإمكانات الحقيقية، والفرص المتاحة لهذه الأقلية داخل النظام السياسي الإيراني. وعلاقة النظام السياسي الإيراني بغيره من دول الجوار لا سيما أذربيجان تنعكس بالضرورة على علاقته بالأقلية الآذرية التي تعيش في كنفه. كما تؤثر تعاملاته معها على علاقته بدول الجوار التي تشهد امتدادًا آذريًا من ناحية أخرى.

مما سبق يمكننا صياغة المشكلة البحثية في التساؤل الرئيس التالي: ما هو مستقبل الأقلية الآذرية في الجمهورية الإسلامية في إيران؟

وينبثق من التساؤل الرئيس عدة أسئلة فرعية، كما يلي: ما هو تاريخ الأقلية الآذرية في المجتمع الإيراني؟ وكيف أصبحت جزءًا من المجتمع الإيراني؛ من خلال الهجرة أم ترسيم الحدود؟ وهل لهم تمركز جغرافي في المجتمع الإيراني؟

وما علاقتهم بالدول المجاورة التي تشاركهم الانتماء الآذري؟ وما تطلعاتهم؟ وما وضع الأقليات في الدستور الإيراني وتحت نظام ولاية الفقيه؟ وهل يوجد تعامل مباشر بين الدولة وأفراد الأقلية الآذرية؟ أم أن التعامل يكون من خلال قادة معنيين في المجتمع الآذري؟

وما أشكال التهميش والتمييز الدولتي ضدهم؛ التعليم، الصحة وباقي الخدمات، الحرمان من تولي وظائف معينة؟ وما طبيعة الأنشطة الاجتماعية التي يقومون بها؟ وما أبرز انتماءاتهم السياسية؟ وهل لهم حركات معارضة فاعلة في النظام السياسي الإيراني؟ وما مستقبل الأقلية الآذرية في إيران، لا سيما بعد انفراج أزمة البرنامج النووي الإيراني؟ وهل يسعى النظام الإيراني إلى إيجاد سبل للحوار معهم وإعادة دمجهم في المجتمع الإيراني؟ أم ينوي الإمعان في اضطهادهم متذرعًا بحجج واهية؟؛ وهل توجد الإمكانات الكافية لدى الأقلية الآذرية في إيران لتمارس دور الابتكار الذي تشير إليه نظرية الابتكار عند الأقلية، بما يمكنها من التأثير الفعّال في المجتمع الإيراني، أم أنها لا تمتلك التصور المفترض لذلك؟

ومن الأنسب لبحث هذه الإشكاليات التي تحيط بالأقلية الآذرية استخدام المنهج الوصفي، كما يلي:

نبذة تاريخية عن الأقلية الآذرية، تعدادها، انتشارها الجغرافي في داخل إيران:

كأي مجتمع، يتألف المجتمع الإيراني من عدة أقليات عرقية إلى جانب الأغلبية الفارسية. تشكل هذه الأقليات ما يقارب نصف عدد السكان؛ إذ تبلغ نسبتهم حوالي ٤٠٪[2].

وتعد الأقلية الآذرية إحدى الأقليات المشكّلة للمجتمع الإيراني، تختلف الدراسات بشأن تحديد نسبتها بشكل دقيق من إجمالي عدد السكان؛ فهناك بعض الدراسات ترى أن نسبتها لا تتجاوز ١٦٪، في حين تذكر دراسات أخرى أن هذه النسبة لا تمثل الواقع الذي يشهد بتجاوز تعدادهم هذه النسبة؛ حيث تقفز إلى ٢٤٪، مشكّلين بذلك أكبر الأقليات الموجودة من حيث العدد، وفقًا لبعض المصادر[3].

(١) محمد بن صقر السلمي، «تأرجح إيران في هويتها»، الاثنين ١٤ رمضان ١٤٣٤هـ - ٢٢ يوليو ٢٠١٣م:

http://www.alarabiya.net/ar/iran

(٢) كامران شهسواري، القوميات في إيران والحقوق السياسية، مركز الجزيرة للدراسات، ٩ يونيو ٢٠١٣م، ص: ٢.

(٣) المرجع السابق. انظر أيضًا:

Ali M. Koknar, Iranian Azeris: A Giant Minority, Washington D.C, The Washington Institute for near east policy, June 6, 2006, p. 1.

ويتركز الآذريون الترك في شمال غربي إيران، الذي يضم مدن أذربيجان الشرقية والغربية، أردبيل، كردستان، زنجان، بالإضافة إلى وجود جماعات آذرية كبيرة تعيش في طهران[1]. كما يشكل الآذريون نصف محافظة قزوين، و٤٠٪ من سكان محافظة كلستان، وربع السكان من محافظة طهران، وخمس سكان محافظة أذربيجان الغربية[2].

تعتبر مناطق شمال غربي إيران فقيرة في مقدراتها البترولية، كما تُعَدّ هذه المنطقة ذات حدود مشتركة مع أذربيجان وأرمينيا وتركيا. تشكل الأقلية الآذرية وفقًا لبعض الإحصاءات ما نسبته ربع السكان في إيران البالغ تعدداهم حوالي ٧٠ مليون نسمة.

وعادة ما يقول الآذريون: إن نصيبهم من إجمالي عدد السكان يقارب ٤٠٪؛ إذ تضم هذه النسبة أيضًا إخوانهم من التركمان والقشقايين، وغيرهم من الأقليات الإيرانية التي تتحدث التركية.

يدين الآذريون بالإسلام على المذهب الشيعي كسائر الإيرانيين من الفرس؛ خلافًا للأكراد السنة أو العرب.

يرجع ضم إيران للآذريين، إلى انفصال الأخيرة عن إخوانهم في أذربيجان بموجب معاهدة تركمانجاي الموقعة عام ١٨٢٨م[3]؛ حيث قضت هذه المعاهدة بإلحاق شمال أذربيجان إلى الاتحاد السوفييتي (تلك المنطقة التي نالت استقلالها فيما بعد عقب انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١م، وهي المعروفة بجمهورية أذربيجان حاليًا)، وجنوبها إلى إيران.

وقد عمد نظام الشاه في إيران إلى إضعاف دور الآذريين منذ وصوله لسدة الحكم عام ١٩٢٥م. وقد ظلت العلاقات بين الآذريين في الجانبين (الجانب الإيراني والآخر الواقع تحت سيطرة الاتحاد السوفييتي) محدودة إلى أن احتل الاتحاد السوفييتي شمالي إيران إبّان الحرب العالمية الثانية. ففي ١٩٤٥م وبإيعاز من الاتحاد السوفييتي، أُعلنت الجمهورية الديمقراطية الأذربيجانية في المنطقة الأذربيجانية الإيرانية الواقعة شمال إيران، ولم تمضِ سوى سنة، ومع انسحاب قوات الاتحاد السوفييتي حتى قتل آلاف الآذريين المتورطين بها[4].

ولعل من المنطقي الآن طرح التساؤل الآتي: ما العلاقة التاريخية بين إيران وإقليم أذربيجان؟ بعبارة أخرى، هل كان إقليم أذربيجان في السابق جزءًا من إيران، لا سيما قبل معاهدة تركمانجاي؟

وفقًا للعديد من المصادر التاريخية؛ تعود جذور العلاقة المتداخلة بين إيران وأذربيجان إلى الدولة الصفوية؛ إذ تحدثت الدولةُ الصفوية اللغة الأذربيجانية وقت صعودها، رغم أن أجداد الصفويين تحدثوا الكردية والأذربيجانية وفقًا لبعض الباحثين[5].

ويكاد يتفق الباحثون حاليًا على أن الصفويين انحدروا من كردستان الفارسية، ثم انتقلوا إلى أذربيجان؛ حيث استقروا في أردبيل حوالي القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي. وفق لريتشارد فرآي، الأستاذ بجامعة هارفارد، فإن الأذربيجانيين المتحدثين باللغة التركية، تنحدر أصولهم من أوائل المتحدثين بالإيرانية؛ حيث لا تزال توجد جيوب لهم إلى الآن في المنطقة.

(1) The Hidden Side Of Iran: Discrimination Against Ethnic and Religious Minorities, International Federation for Human Rights (FIDH) & the Iranian League for the Defence of Human Rights (LDDHI), October 2010, No 545a, p. 13.

(2) https://ar.wikipedia.org/wiki

(٣) معاهدة تركمانجي: وُقِّعت معاهدة تركمانجاي بين الإمبراطورية الروسية وإمبراطورية فارس (إيران حاليًا) لتضع حدًا للحروب المتواصلة بين الطرفين، والتي استمرت طوال الفترة ١٨٢٦-١٨٢٨م؛ حيث وُقِّعت في مدينة تركمانجاي بإيران في ١٠ فبراير ١٨٢٨م. لمزيد من التفاصيل انظر:

https://en.wikipedia.org/wiki/Treaty_of_Turkmenchay

(4) Ali M. Koknar, Iranian Azeris: A Giant Minority, The Washington Institute, 6 june, 2006, p. 1.

(٥) إلا إن المؤكد أن الصفويين كانوا خليطًا من الأعراق: الجورجي، الأذربيجاني، الكردي، اليوناني. انظر:

Muzaffar Husain Syed et al., Concise History of Islam, (New Delhi: Vij Books India Pvt Ltd, 2011), p. 203.

وقد ساعدت الهجرات المتتالية لقبائل الغز التركية في القرنين الحادي عشر والثاني عشر على تتريك أذربيجان والأناضول.

ويُعدّ الأتراك الآذريون المؤسسين للدولة الصفوية[1]، مع صعود الشاه إسماعيل الأول[2] مؤسس الدولة الصفوية عام ١٥٠١-١٥٠٢م، تمكن من فرض سيرته على أذربيجان، بالإضافة للعديد من المناطق المجاورة لإيران مما ساعده في بسط نفوذه على تلك المنطقة الشاسعة للإمبراطورية الصفوية آنذاك[3].

الآذريون كأقلية في الدستور الإيراني: النظرية والواقع:

من الصعب أن نجد تمييزًا واضحًا تجاه الأقليات العرقية في دستور الجمهورية الإسلامية في إيران، اللهم إلا المادة ١٥ من الدستور التي تنص على أن:

«اللغة والكتابة الرسمية والمشتركة: هي الفارسية لشعب إيران، فيجب أن تكون الوثائق والمراسلات والنصوص الرسمية والكتب الدراسية بهذه اللغة والكتابة، ولكن يجوز استعمال اللغات المحلية والقومية الأخرى في مجال الصحافة، ووسائل الإعلام العامة، وتدريس آدابها في المدارس إلى جنب اللغة الفارسية».

كما تنص المادة ١٦ على ضرورة دراسة اللغة العربية:

«بما أن لغة القرآن والعلوم والمعارف الإسلامية هي العربية، وأن الأدب الفارسي ممتزج معها بشكل كامل؛ لذا يجب تدريس هذه اللغة بعد المرحلة الابتدائية حتى نهاية المرحلة الثانوية في جميع الصفوف والاختصاصات الدراسية»[4].

فيما عدا ذلك لا نجد نصًا صريحًا في الدستور الإيراني يعكس تمييزًا معينًا تجاه أقلية بعينها. إلا أن ذلك لا يعني أن الحقوق الثقافية للأقلية الآذرية وغيرها كانت دائمًا مكفولة. فرغم أن نصوص المادتين سالفتي الذكر تشير إلى أن التعليم من خلال اللغة القومية لأيّ أقلية عرقية مسموح به، ويمكن استخدام هذه اللغات في وسائل الإعلام. فمع ذلك لم تشهد الأوساط الإيرانية أية مناقشات جادة لتعلم الأقليات العرقية لغتهم الأم، واستخدامها كلغة دراسة في المدارس.

لا يسمح الدستور باستخدام لغة دراسة سوى اللغة الفارسية في المدارس. وترى بعض المصادر أنه حتى في الواقع العملي فإن لغات الجماعات العرقية لا يتم استخدامها في وسائل الإعلام أيضًا، رغم السماح بذلك وفقًا لنص الدستور[5].

النظام السياسي في إيران والآذريون.. محاولة احتواء الاحتجاجات:

تكمن أسباب الاحتجاجات التي تندلع في إيران من آن لآخر من قبل الأقلية الآذرية في الاعتبار الثقافي لهم لا سيما لغتهم الآذرية-التركية.

---

(1) Ibid.

(٢) يرى بعض الباحثين أنه كان يتحدث لغتين، وليست لغة أم واحدة، كما يرون أنه ينحدر من أصول آذرية، كردية، يونانية. إلا أن هناك فريقًا آخر يرى أن الشاه إسماعيل ليست له أصول آذرية. انظر:

Ibid., p. 206.

لمزيد من التفاصيل عن أذربيجان وإيران، انظر:

http://www.iranchamber.com/history/safavids/safavids.php

(3) Ibid. see also: Touraj Atabaki, Azerbaijan: Ethnicity and the Struggle for Power in Iran, (Cornwall: I.B.Tauris, 2000).

(٤) الدستور الإيراني، الفصل الثاني، انظر:

Aus abgerufen Enzyklopädie des Islam: http://www.eslam.de/arab/manuskript_arab/verfassung_iri/kapitel02.htm, 9. 8. 2015.

(5) The Hidden Side Of Iran: Discrimination Against Ethnic and Religious Minorities, International Federation for Human Rights (FIDH) & the Iranian League for the Defence of Human Rights (LDDHI), October 2010, No 545a, p. 9.

ويرى عدد من الباحثين أن اللغات الأخرى إلى جانب الفارسية، لا بد أن تلقى دعمًا، ويُسمح لمتحدثيها بتلقي التعليم من خلالها. ولا يُعد الآذريون استثناء من هذه المطالب؛ إذ يعانون من عدم احترام ثقافتهم ولغتهم الآذرية-التركية.

ولعل ما حدث في مايو ٢٠٠٦م يُعدّ مثالاً على ذلك، حينما قامت صحيفة «إيران اليومية daily Iran»، إحدى الصحف الحكومية، بنشر رسم كاريكاتوري لحشرة الصرصار، وهي تتحدث اللغة الآذرية التركية، مما أدى إلى اندلاع العديد من المظاهرات الغاضبة التي اجتاحت مدن شمال غربي إيران(١) (تبريز، وأرومية، وأردبيل)(٢)، وكذا طهران(٣). وقد سعت الحكومة الإيرانية إلى محاولة السيطرة على هذه الاحتجاجات، فقامت باعتقال العشرات من المتظاهرين، فضلاً عن سقوط العديد من الجرحي، وتفيد بعض المصادر بوفاة أربعة أفراد في نقادة؛ وهي مدينة تقع في أذربيجان الغربية(٤).

إلا أن النظام السياسي الحاكم في إيران حاول أيضًا احتواء هذه الاحتجاجات بشكل آخر من خلال غلق صحيفة «إيران اليومية daily Iran»، والقبض على محررها ورسام الكاريكاتير أيضًا(٥).

كما قام علي خامنئي، المرشد الأعلى، بإعلان أن هذه المحاولات لإثارة توترات عرقية بإيران، تشكل الخطوة الأخيرة لأعداء الجمهورية الإسلامية، كما أكد في تصريحاته على دور الآذريين الحاسم في الدفاع عن الجمهورية الإسلامية ووحدة أراضيها، مشيرًا إلى دورهم في تأجيج الاحتجاجات ضد الشاه(٦).

منذ ذلك الحين، ويعمد النشطاء الآذريون إلى إحياء ذكرى هذه المظاهرات تحت عنوان «ذكرى الكارتون» كل عام، وهو ما تحاول السلطات احتواءه؛ من خلال الاعتقال المتكرر للنشطاء، حيث ألقت القبض على نحو ٣١ ناشطًا في مايو ٢٠١٠م.

ومع بداية العام الدراسي كل عام، في ٢٣ سبتمبر، يقاطع طلاب الأقلية الآذرية المدارس؛ احتجاجًا منهم على عدم السماح لهم بتلقي التعليم باللغة الآذرية-التركية، ولفتًا لانتباه المسئولين بإنكار حقهم في التعليم بلغتهم.

وفي ٢٠٠٦م، قامت الشرطة باعتقال ١٥ فردًا من بينهم محمد رضا إيفزبو، ١٤ عامًا، وأخيه مرتضى، ١٦ عامًا، في تبريز العاصمة الإدارية لأذربيجان الشرقية(٧).

على الرغم من سماح الدستور الإيراني، باستخدام الأقليات العرقية للغاتها الأصلية، إلا أن الواقع لا يزال يشهد شدًا وجذبًا في هذا السياق. فقد انتقد العديد من النشطاء الآذريون القنوات المحلية للإذاعة والتليفزيون؛ لعدم قيامها ببث برامج كافية تتحدث اللغة الآذرية-التركية.

وكاستجابة لهذه الانتقادات، قام رئيس هيئة الإذاعة والتليفزيون بزنجان في أبريل ٢٠١٠م بالرد على هذه الانتقادات، قائلًا: «لا نملك ترخيصًا ببث برامج للأطفال والكبار باللغات المحلية. إذًا يتوجب على طهران ترخيص بث برامج باللغة التركية تمكننا من القيام بذلك.. فبالنظر إلى تعليماتهم، لا بد أن تبث ٥٠٪ من البرامج باللغة الفارسية».

وفقًا لبعض المصادر، فقد أوضح نشطاء آذريون أن السلطات تتبنى سياسات من شأنها منع انتشار اللغة الآذرية التركية؛ من خلال منع الأطفال من مشاهدة هذه البرامج التي تبث باللغة الآذرية-التركية.

---

(1) Ibid, p. 15.

(٢) «إيران أمام اختبار القومية الآذرية»، في:

http://www.swissinfo.ch/ara

(3) The Hidden Side Of Iran… op.cit.

(4) Ibid.

(5) Koknar, op. cit.

(٦) إيران أمام اختبار القومية الآذرية، مرجع سابق.

(7) The Hidden Side Of Iran… op.cit., p. 15.

كما واجه النشطاء الآذريون العديد من المشكلات إبّان تحضيرهم للاحتفال باليوم المخصص للاحتفال بلغتهم الأم، والمطالبة بأن يكون التعليم بها. ففي يونيو ٢٠١٠م، حكمت محكمة الاستئناف في أذربيجان بالحكم ٦ أشهر على السيد علي رضا فارشي وزوجته سيما ديدار؛ لمشاركتهم في التظاهرة التي خرجت في مايو ٢٠٠٩م في بحيرة الشعب في تبريز؛ حيث رفعت لافتات تحمل عبارات مثل (التعليم بالتركية) أثناء التظاهرة[1].

تقريبًا في يوليو من كل عام، عادة ما تشنّ السلطات حملة اعتقالات موسعة تجاه النشطاء الآذريين الذي يقومون بإحياء ذكرى مولد قائد إيراني يدعى باباك، الذي ثار ضد الحكم العربي المسلم منذ ١٢٠٠ عام. وعادة ما يجري تنظيم هذه الفاعلية في قلعة باباك التي تقع على مقربة من مدينة كليبر الواقعة بأذربيجان الشرقية.

ففي مايو ٢٠١٠م، قامت محكمة كليبر بمحاكمة آيات محمد جفري، وحكمت عليه بالسحن لمدة ٩١ يومًا بتهمة الإخلال بالنظام العام؛ نتيجة لمشاركته في الفعاليات التي أُجريت عام ٢٠٠٤م في قلعة باباك.

كما أشارت بعض المصادر إلى فصل أحد الموظفين بالجيش من عمله؛ بسبب مشاركته في بعض فعاليات تخص الآذريين، وإحياء الثقافة الآذرية. ففي مارس ٢٠١٠م فُصل فيروز يوسفي؛ لمشاركته في فعاليات تحمل اسم الجامعة التركية، واعتُقل في يونيو من العام نفسه[2].

كما أشارت بعض التقارير إلى قيام السلطات، مؤخرًا، بإغلاق عدد من المطبوعات الآذرية، على سبيل المثال: يربق Yarpaq، ديلماج Dilmaj، بالإضافة إلى نداء أذربيجان Azarabadegan Neday-e، وراوي Varavi، شمس تبريز Shams-e Tabriz، يشمك Yash-maq.

كما تم القبض على بعض الصحفيين، كالصحفي سعيد ماتنبور Sa'eed Matinpour، وهو ناشط ثقافي من مدينة زانجان، تم إلقاء القبض عليه في ٢٠٠٧م وحُوكم محاكمة غير عادلة بدون حضور محامٍ له.

وفي يونيو ٢٠٠٨م حُكم عليه بالسجن ٨ سنوات بتهمة الدعاية ضد النظام الإسلامي، ولإقامة علاقات مع الأجانب. ويعمل ماتنبور على نشر انتهاكات حقوق الإنسان التي تقترفها السلطات الإيرانية. كما يدعو إلى ضرورة زيادة الحقوق السياسية والثقافية واللغوية للجماعات الآذرية في إيران، بما فيها الحق في تلقي التعليم باللغة الآذرية-التركية[3].

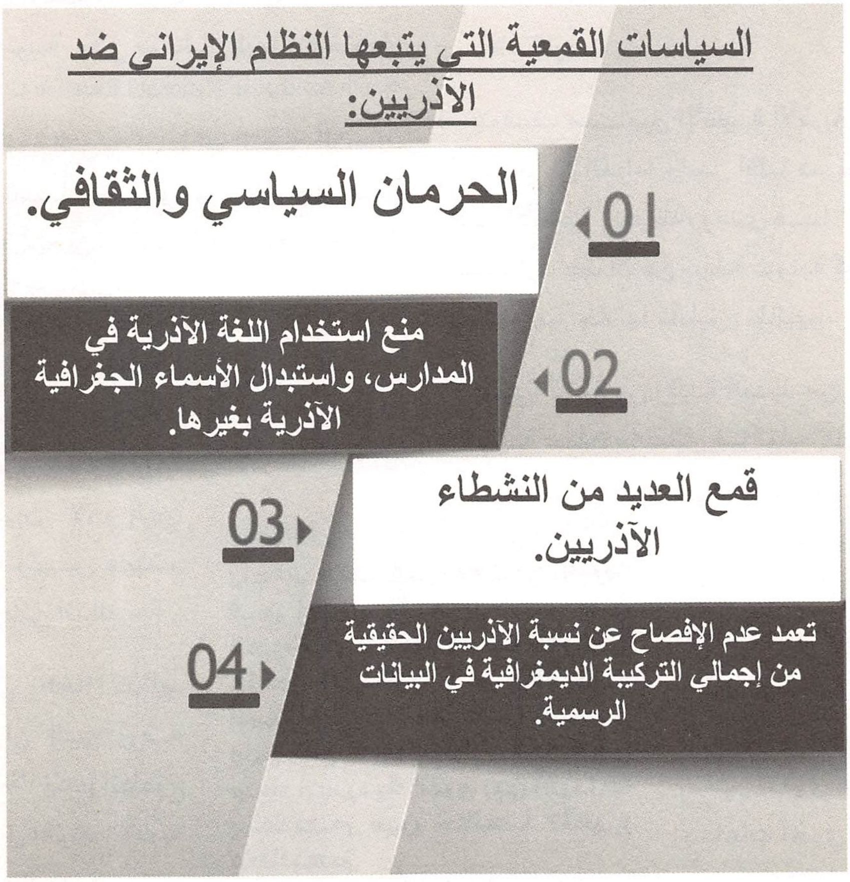
تأثير الأقلية الآذرية على علاقات إيران الخارجية بدول الجوار: أذربيجان وأرمينيا:

من الطبيعي أن تؤثر الأقلية الآذرية في علاقات إيران بدول الجوار؛ لاسيما أذربيجان وأرمينيا، ليس فقط بسبب الجوار الجغرافي؛ وإنما كذلك بسبب الامتداد الديمغرافي كما سلفت الإشارة، إلا أنه من الصعب الجزم بنمط معين لهذه العلاقات، سواء كانت تعاونًا أو صراعًا؛ فكثيرًا ما كانت هذه العلاقات محل أخذ ورد تبعًا لتغير القيادة السياسية في هذه الدول؛ شأنهم في ذلك شأن معظم دول عالم الجنوب.

كشأن أي جماعة عرقية، لا توجد سردية كبرى تحوي كل أفرادها، وتمدهم برؤية معينة تجاه النظام الحاكم تنقسم الجماعة الآذرية في إيران، تبعًا لذلك، إلى فريقين: الأول يطالب بالمزيد من التنمية والإقرار بالحقوق الثقافية والسياسية للآذريين في إيران، والمزيد من الإصلاحات الديمقراطية في إيران بشكل عام، ولا توجد مفردات الخطاب الانفصالي لدى هذا الفريق.

على العكس من ذلك، نجد الفريق الآخر كثيرًا ما يقع تحت تأثير توجهات بعض التنظيمات في

(1) Ibid.
(2) Ibid.
(3) Ibid., p. 16.



أذربيجان الداعية إلى تشجيع الآذريين الإيرانيين على الانفصال؛ من خلال تغذية هذا الشعور، الأمر الذي يلقى استجابة أحياناً في ظل السياسات القمعية التي يتبعها النظام في إيران؛ كالحرمان السياسي والثقافي الذي يعيشه الآذريون في إيران، فضلاً عن منع استخدام اللغة الآذرية في المدارس، واستبدال الأسماء الجغرافية الآذرية بغيرها، إضافة إلى قمع العديد من النشطاء الآذريين، وتعمد عدم الإفصاح عن نسبتهم الحقيقية من إجمالي التركيبة الديمغرافية في البيانات الرسمية.

إلا أنه من الضروري القول بأن بعض الأعمال القمعية التي انتهجتها إيران حيال الأقلية الآذرية جاءت كرد فعل ناجم عن تطورات الوضع في أذربيجان حيال الآذريين الإيرانيين.

كما سلفت الإشارة، تعوذ جذور هذا التقسيم للآذريين إلى الاتحاد السوفييتي، إلا أن الأمر لم يقتصر على مجرد انتقال الأفراد، وضمهم لهذه الدولة أو تلك، بل تعدى ذلك إلى حد التعريف والتمييز، أقصد بذلك إطلاق اسم أذربيجان الشمالية وأذربيجان الجنوبية على الإقليم بشقيه.

وعادة ما يشير بعض سكان دولة أذربيجان إلى الآذريين الإيرانيين بـأذربيجان الجنوبية. كما يرون أن من واجبهم توحيد الإقليم، وضم أذربيجان الجنوبية إلى دولة أذربيجان. وقد قام بعض السياسيين في أذربيجان باتخاذ مواقف مساندة لهذه الرؤية؛ حيث قاموا بتشكيل منظمات تهدف إلى تعزيز التوجهات الرامية إلى إعادة توحيد شطري أذربيجان وضم الآذريين الإيرانيين إليهم.

من بين هذه المنظمات: لجنة التحرير الوطنية الأذربيجانية الجنوبية، وهي ما يشار إليها بالاختصار SANLC أو South Azerbaijan National Liberation Committee، كذا تلك المنظمة التي يترأسها أبو الفضل الشيبي، رئيس أذربيجان السابق ذو التوجهات القومية: حركة توحيد شطري أذربيجان The Movement for The Unification of The Azerbaijan's.

في عام ٢٠٠٢م احتجت إيران بشكل رسمي عن طريق سفيرها لدى أذربيجان، على نشر خريطة لأذربيجان الكبرى، تضم الأراضي الإيرانية المأهولة بالآذريين الإيرانيين، الأمر الذي نفته حكومة الرئيس علييف، الرئيس الأذربيجاني آنذاك.

ومن الطبيعي والحال كذلك، أن تلجأ إيران إلى ورقة ناغورنو كاراباخ[1] لكبح الطموح الأذربيجاني حيال أقليتها الآذرية القاطنة في الشمال.

فعلى سبيل المثال دعمت إيران أرمينيا في صراعها ضد أذربيجان على منطقة ناجورنو كاراباخ، كإجراء احترازي ضد أذربيجان إذا ما قررت تأليب الأقلية الآذرية في إيران على النظام الحاكم، ودعم تطلعاتهم الانفصالية، أو حتى محاولة اجتذابهم. كما قامت إيران بالحد من انتقال الآذريين لديها من وإلى أذربيجان أو حتى الزواج منهم، وفقًا لبعض المصادر[2].

مستقبل الأقلية الآذرية في إيران: نظرية تأثير الابتكار:

يتوقف مستقبل الأقلية الآذرية في إيران على العديد من العوامل، ليس أقلها قدرتها على التأثير في الأغلبية المحيطة، ومدى هذا التأثير واحتمالية استمراره، فضلاً عن سيادة سردية كبرى بين أفرادها يمكنهم من خلالها تأطير مطالبهم.

على الرغم من رؤية العديد من الدراسات، فإن الأقلية عادة ما تمتثل لما تمليه عليها الأغلبية، إلا أن هناك من يرى العكس من ذلك؛ إذ يرى موسكفيتشي Moscovici (١٩٧٦, ١٩٨٠م) أن آش Asch (١٩٥١م) وآخرين قد جانبهم الصواب حينما زعموا بأن الأغلبية في أية جماعة لها التأثير الأقوى على ما عداها من جماعات أخرى.

يتوقف مستقبل الأقلية الآذرية في إيران على العديد من العوامل، ليس أقلها قدرتها على التأثير في الأغلبية المحيطة، ومدى هذا التأثير واحتمالية استمراره، فضلاً عن سيادة سردية كبرى بين أفرادها يمكنهم من خلالها تأطير مطالبهم.

في الواقع فإن موسكفيتشي يرى أن تأثيرًا للأقلية قد يحدث، ويعد من الأهمية بمكان دراسته؛ إذ من الضروري أن ندرس الظروف التي تدفع البعض إلى اتباع رؤية الأقلية، ومقاومة ضغط الأغلبية. يميل موسكفيتشي إلى القول بأن تأثير الأقلية يرتكز على الامتثال العام. ومن المحتمل أن يكون تأثيرًا اجتماعيًا معياريًا. في هذه الحالة يكون للوزن العددي للأقلية أهمية بالغة. فالأغلبية بهذا الوزن لديها القدرة على الإثابة والعقاب. ولهذا فللأغلبية القدرة على إجبار الأقلية على الامتثال والإذعان[3].

نظرًا لأن الأغلبية عادة لا تكترث برؤية الأقلية لها، فإن التأثير القيمي والمعياري للأقلية في هذه

(١) نورهان عبد الوهاب، «صعود الإسلام السياسي في أذربيجان»، بحث مقدم للسفارة الأذربيجانية بالتعاون مع مركز الدراسات الحضارية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، في مسابقة ماذا تعرف عن أذربيجان، ٢٠١٣م.

(٢) محمد عبد الرحمن العبيدي، إيران وجمهوريات منطقة القوقاز: (دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية ١٩٩١- ٢٠٠٨م)، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية ٥ (١٤)، ص: ١٠-١٢.

(3) McLeod, S. A. (2007). «Moscovici and Minority Influence». Retrieved from www.simplypsychology.org/minority-influence.html

الحالة يكون أمرًا غير ذي بال. وهذه الرؤية من شأنها أن تحفّز الأغلبية على إعادة النظر في رؤاهم. في هذا السياق فإن تأثير الأقلية يتطلب قبولاً خاصًا (كالاستيعاب)، وهو ما من شأنه تحويل الأغلبية إلى صفّهم من خلال إقناعهم بأن رؤيتهم -أي: رؤية الأقلية- هي الصواب.

وهنا، تجدر الإشارة إلى عدد من المفاهيم الأساسية(١):

تأثير الأقلية: نوع من التأثير الاجتماعي الذي يعزى إلى التعرض إلى موقف ثابت من الأقلية في مجتمع ما.

النمط السلوكي: مجموعة من الخصائص الفردية السلوكية والنفسية التي تشكّلت عبر الوقت والمواقف.

نمط التفكير: طريقة تفكير الأفراد وإدراكهم، واسترجاعهم للمعلومات وتذكرها.

المرونة: أي استيعاب اللحظة الراهنة بشكل كامل ككائن بشري عاقل، بناء على ما يتيحه الموقف؛ من خلال تغيير السلوك أو الإصرار عليه، وذلك خدمة للقيم المختارة والمتبناة.

الهوية: عملية نفسية يستطيع من خلالها الفرد أن يستوعب موضوعًا ما، أو سمة من الآخر، بعد أن يتحول كليًا أو جزئيًا، بعد النموذج الذي يقدمه الآخر.

يحتاج تأثير الأقلية إلى فترة من الزمن حتى يكون فاعلاً، خلال هذه الفترة يميل إلى إنتاج القبول الخاص لرؤاه وسط الأغلبية المحيطة به.

وقد سعى موسكفيتشي إلى التمييز بين الامتثال والتحول. فالامتثال يعد شائعًا في دراسات المطابقة كتلك التي قام بها آش؛ حيث يقوم المشاركون من خلالها بمطابقة قيمهم مع قيم الجماعة بشكل عام، إلا أنهم يرفضونها في دوائرهم الخاصة.

التحول يقتضي كيف يتسنى للأقلية التأثير في الأغلبية. تتضمن هذه العملية إقناع الأغلبية بأن رؤى الأقلية هي الصحيحة. وهو ما يمكن تحقيقه بالعديد من الطرق والأساليب (كالإصرار والمرونة).

ويختلف التحول عن الإذعان أو الامتثال؛ إذ إن التحول عادةً ما يتطلب القبول العام والخاص لرؤية جديدة واحتمالية سيادتها. وقد تحددت الأربعة عوامل التي تساعد الأقلية في تنفيذ هذا التحول، وهي النمط السلوكي، نمط التفكير، المرونة، والهوية، سالفة الذكر(٢).

النمط السلوكي: يتكون هذا النمط من أربعة عناصر:

١- الثبات: لا بد أن تصر الأقلية على رأيها.

٢- الثقة: لا بد للأقلية أن تكون واثقة من صحة الأفكار والرؤى التي تقدمها.

٣- أن تظهر بمظهر الموضوعية وعدم التحيز.

٤- مقاومة الضغط الاجتماعي وإساءة المعاملة.

وفقا لموسكفيتشي؛ فإن أهم هذه العوامل هو الثبات على الرؤية التي تتبناها الأقلية التي من خلالها يكتسب أفرادها موقفهم ومواقعهم؛ إذ يتيح ثبات الأقلية على موقف واحد ورؤية واحدة احتمالية أكبر للتأثير في الأغلبية من تفككها وتغير أفكارها بشكل عشوائي.

وتنبع أهمية الثبات وتماسك رؤى الأقلية من عدة عوامل:

١- إذ تتم مواجهتها بمعارضة ثابتة أيضًا. وهنا فإن أعضاء الأغلبية سيبدءون في مواجهتها، ثم الاستماع إليها، وإعادة النظر في مواقفهم تجاهها.

٢- إن الثبات والتماسك يعطي الانطباع أن الأقلية مقتنعة بصواب رؤيتها وملتزمة بها.

٣- عندما تجد الأغلبية نفسها في مواجهة فرد واثق

(1) Ibid.

(2) http://organisationdevelopment.org/social-psychology-minority-influence/

بنفسه وقدراته، وعلى استعداد باتخاذ خطوات فعلية علــى الأرض دون الرجوع، فإنها قد تقف مفترضة أن لديه وجهة نظر تستحق الإصغاء إليها.

٤- كــذا، تقــوم الأقليــة المتماسـكة الثابتــة بإثارة الشــكوك حول القيم المعمول بها من خلال العمل على نقدهــا، ومحاولة إعادة النظر فيها. وهو ما قد يؤدي إلــى اهتمــام الأغلبية بما ترويه الأقليــة، وأخذه على محمل الجد.

باختصــار، لكي تقــوم الأغلبية بتغييــر رؤاها تجاه الأقليــة، يتوجــب علــى الأخيرة تقديم رؤيــة واضحة ومتماســكة، وتلتزم بالدفاع عنها، والترويج لها بشكل دائم(١).

نمط التفكير: يعتمد نمــط التفكير على عدة محاور لتحديد طبعة العلاقة بــين الأقلية والأغلبية ورد فعل الأخيرة تجاه الأولى:

١- يتم تحديد عدة أقليــات مختلفة (أقلية عرقية، دينية،...).

٢- كيف ترد الأغلبية على هذه الجماعات العرقية؟

٣- هل ترفض الأغلبية رؤاهم بشكل مباشر أم أنها تحاول مناقشتها معهم؟

إذا كانت الأغلبية عادة ما ترفض مناقشة الأقلية أو التفاعل معها، فهي بذا تتبع أسلوب التفكير السطحي. على العكس من ذلك، إذا اســتطاعت الأغلبية التفكير فــي مزاعم الأقلية بعمق وبجدية؛ فهذا يعني أنها تتبع أسلوب التفكير المنهجي.

وقــد أظهرت العديد من الدراســات أنه إذا نجحت الأقليــة في جعل الأغلبية تناقشــها، مجرد مناقشــة لبيان الســلبيات والإيجابيات، فــإن الأقلية هنا لديها فرصة جيدة للتأثير في الأغلبية(٢).

(1) Ibid.

(2) McLeod, op. cit.

المرونة وإيجاد الحلول الوسط:

ناقش بعض الباحثين مســألة تمسك الأقلية برأيها ورؤيتها، باعتبار ذلك على النقيض من مسألة المرونة، والســعي نحو إيجاد حلول وسط، إذا ما كانت الأقلية ترغب بالتأثير في الأغلبية.

فإذا ما بدت الأقلية غير مرنة، متعصبة، ليس لديها قدرة على إيجاد الحلول الوسط، فإنه من غير المحتمل أن تؤثــر في الأغلبية المحيطة بها التأثير المرجو. على العكــس من ذلك، إذا كان لــدى الأقلية المرونة الكافية للوصول لحلول وسط وغير متطرفة، معتدلة ومتعاونة؛ فإن فرصتهم في التأثير في الأغلبية تكون أفضل. كما ذهب بعض الباحثين إلى أبعد من ذلك إلى القول بأن المســألة تتحدد أكثر من خلال المواقف وليس شعارات المرونة والاعتدال(٣).

الهوية:

غالبًا ما يســعى الأفراد إلى الارتباط والتواصل مع من يشــاركوهم القيم والأفكار، أو مع من يشــبهونهم. ويرى العديد من الباحثين أنه إذا ما تشاركت الأغلبية والأقليــة نفس الهوية؛ فإن احتمال تفاعل الأغلبية مع الأقلية بشــكل إيجابي تزداد، إلــى درجة محاولة فهم واســتيعاب وجهات نظر الأقلية، وقــد تصل إلى قيام الأغلبية بتغير رؤاها تجاه الأقلية(٤).

يرى بعض الباحثين مثل جوليت كاربو -Juliet Kaar

(٣) لقد تم اختبار هذا العامل من خلال تجربة أجراها نيميث Nemeth C. J. حيث قام بعمل محاكاة لهيئة محلفين وثلاثة أفراد في اتجاه وفرد آخر (ممثل الأقلية) في الاتجاه المناوئ بشأن تعويض أحد المصابين في حادث تزلج الجليد. في البداية عندما كان الفرد المناوئ متمسكًا برأيه بشأن قيمة المبلغ المستحق، أصرت الأغلبية على رأيها، وتجاهلت رأيه تمامًا. ولكن عندما أبدى بعض المرونة بدأت الأغلبية توافق على النقاش معه، وتوصلوا في النهاية إلى حل وسط يُرضي جميع الأطراف. يرى نيمث Nemeth أن تأثير الأقلية لم يكن ليؤتي ثماره في هذه الحالة لولا إبدائها لقدر من المرونة والرغبة في إيجاد حل وسط. انظر: Ibid.

(4) Ibid., see also: http://psypress.co.uk/smithandmackie/resources/topic.asp?topic=ch09-tp-05

bo وجون ليفين John L. Levine أن القائمين على صنع القرار السياسي يميزون بين أربعة أنواع من الأقليات(1):

١- الأقليات التقدمية: تقدم منظورًا جديدًا، وتسعى لإقناع الأغلبية بقيمها.

٢- الأقليات المحافظة: تحاول منع ميل الأغلبية إلى تبني منظور تقدمي جديد.

٣- الأقليات الحداثية: تحاول منع ميل الأغلبية إلى العودة إلى سابق عهدها من المواقف والسياسات.

٤- الأقليات الرجعية: تحاول إقناع الأغلبية بالعودة إلى إتاحة المجال لإبداء الرأي ووجهات النظر.

بالنسبة للأقلية الآذرية في إيران، فإنه من المبكر جدًا الحكم على مستقبلها، ومآل الأمور بشأنها، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل؛ من بينها أن المعايير السابق ذكرها لا تتوفر بالقدر الكافي الذي يجعلنا نقول: إن الآذريين الإيرانيين يعدون أقلية لها مطالبها المعروفة والمتماسكة والتي تلقى قبولاً واسعًا من بين أفرادها، فتكاد تنحصر مطالب الآذريين في إيران في المطالب الثقافية المتمثلة في السماح لهم بممارسة لغتهم الآذرية والتعلم بها، فضلاً عن أن قسمًا منهم لا يتأثر بموجات الاستفزاز العرقي التي قد تُثار من قِبل الدول المجاورة لإيران بين الفينة والأخرى، كما سبقت الإشارة.

يضاف إلى ما سبق، أن الأقلية الآذرية الإيرانية تشارك الأغلبية الفارسية الهوية، ليس فقط للوجود الجغرافي في إيران، وإنما لتداخل التاريخ والجغرافيا بينهما، بالقدر الذي يرى من خلاله عدد من الباحثين أن الدولة الصفوية تنحدر من أصول أذربيجانية.

وإذا ما انتقلنا إلى العامل المتعلق بالمرونة في تحقيق المطالب؛ باعتبار احترام الهوية الأذربيجانية المطلب الأساس هنا، واستخدام اللغة، فبادئ ذي بدء، لا توجد إشارة في الدستور الإيراني تمنع ذلك، بل على العكس من هذا كفل الدستور الإيراني احترام ثقافات الأقليات، وإن لم يتوسع في طبيعة وفهم هذا الاحترام، وأسس ممارسته ومجالاته وحدوده، وهو ما يسبّب توترات بين الحين والآخر بين نشطاء الآذريين الإيرانيين والسلطات الحاكمة.

كفل الدستور الإيراني احترام ثقافات الأقليات، وإن لم يتوسع في طبيعة وفهم هذا الاحترام، وأسس ممارسته ومجالاته وحدوده، وهو ما يسبّب توترات بين الحين والآخر بين نشطاء الآذريين الإيرانيين والسلطات الحاكمة.

إذا كان البعض يرى أن رأس السلطة الحاكمة يمكن أن يلعب دورًا بارزًا في هذا السياق إذا ما تمكنت الأقلية المعنية بفتح قنوات الاتصال معه، والحصول على دعم منه؛ باعتباره رأس سلطة الأغلبية، فالوضع في إيران ليس كهذا، وليس العكس؛ إذ ينحدر علي خامنئي، المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران، من أصول آذرية، ولم تمر حادثة الرسم الكاريكاتوري دون أن يدلي بتصريح له أشار فيه إلى دور الآذريين التاريخي في الحفاظ على الدولة وسلامة أراضيها.

أما ما تشهده الأقلية من ممارسات قمعية بين الفينة والأخرى، فإن الحكم بكثافتها، فضلاً عن احتمالية استمرارها أمر يبدو من الصعوبة بمكان. ليس فقط لتعذر وجود مراجع باللغة الفارسية أو القيام بزيارات ميدانية في مناطق الآذريين الإيرانيين، ولكن أيضًا لوجود متغير جديد في المعادلة، وهو تسوية أزمة البرنامج النووي الإيراني. فهل يمكن أن ينعكس ذلك على وضع الأقليات عمومًا والأقلية الآذرية خصوصًا؟ هذا ما ستكشف عنه تداعيات هذه التسوية على المستوى الاجتماعي وعلاقة الدولة بالمجتمع، وكيف

(1) Ran Hassin et. Al., Self Control in Society, Mind, and Brain, (Oxford &USA: Oxford University Press, 2010), p. 463.

يمكن أن ينعكس ذلك في الممارسات التي تنتهجها مؤسسات الدولة.

كما أن علاقة الآذريين وامتداداتهم التاريخية والجغرافية لدولة أذربيجان يجعل للقضية بُعدًا خارجيًا متعلقًا بدولة أذربيجان ذاتها، ففي شهر فبراير ٢٠١٢م قال آية الله محمد باقر خرازي، أحد الطامحين للرئاسة في إيران: «إن طاجيكستان وأرمينيا وأذربيجان ستعود كلها إلى إيران، إذا ما أصبح هو رئيسًا للبلاد».

وقد أثارت يومها تصريحاته ردود فعل عنيفة من وزارة خارجية طاجيكستان التي وصفت قائلها بـ«المفتن، والجاهل». وقالت عنه: «إن خرازي لا يفهم حقائق ما يجري في المنطقة وفي العالم، فضلاً عن جهله بالقانون الدولي».

وقد يكون ما دفع خرازي إلى مثل ذلك التصريح، اقتراح مجموعة من النواب الآذريين في باكو بتغيير اسم «أذربيجان» إلى «أذربيجان الشمالية»؛ ليؤكدوا أن الأمة الآذرية مقسمة بين دولة مستقلة (جمهورية أذربيجان) ومقاطعة في شمال إيران تعرف بـ«أذربيجان الجنوبية». ويومها قال أحد نواب الحزب الحاكم «أذربيجان الجديدة»: «ولمَ لا. هناك أمثلة كثيرة: كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية.. قبرص الشمالية وقبرص الجنوبية. وكون أذربيجان منقسمة، فيجب أن نطلق على الجمهورية اسم (أذربيجان الشمالية)».

علاقة الآذريين وامتداداتهم التاريخية والجغرافية لدولة أذربيجان يجعل للقضية بُعدًا خارجيًا متعلقًا بدولة أذربيجان ذاتها.

فبعدما ضمنت أذربيجان استقلالها عام ١٩٩١م (تفكك الاتحاد السوفييتي) فشلت إيران في كسبها حليفًا شيعيًا قويًا. على العكس، صارت باكو غنية بسبب عائدات النفط، كما أنها شقت طريقًا لافتًا في سياستها الخارجية.. اشترت الأسلحة والتكنولوجيا من إسرائيل، وصارت الأخيرة بسبب هذه العلاقة تطل على الحدود الإيرانية، وقد توترت العلاقات مؤخرًا وصارت تنذر بتداعيات غير مريحة للدولتين.

ففي أغسطس ٢٠١٣م دعت صحيفة «كيهان» -التي يقال: إنها تعكس آراء المرشد الأعلى للثورة آية الله علي خامنئي- إلى إجراء استفتاء عام في أذربيجان يقرر ما إذا كان على البلاد أن تنضم إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وكتب رئيس التحرير حسين شريعتمداري مقالاً بعنوان «دور باكو»، جاء فيه: «على إيران أن تتدخل لتنقذ الشعب الآذري بأن تقترح على المسئولين هناك إجراء استفتاء بشأن مسألة الانضمام إلى إيران»، ووصف اقتراحه بالخطوة الأساسية نحو الديمقراطية. وقرر شريعتمداري أن «المواطنين الآذريين يرون أنفسهم منفصلين عن الجمهورية الإسلامية، وهم حريصون على الانضمام إليها»(١).

وهذا يجعل التوتر متبادلاً بين الدولتين فيما يتعلق بالأقلية الآذرية: من ينضم لمن؛ إيران تضم دولة أذربيجان إليها أم تضم أذربيجان الأقلية الآذرية أو ما يعرف بأذربيجان الجنوبية إليها؟

وهذا التوتر يفتح الباب واسعًا أمام احتمالات نشوء تحركات انفصالية داخلية في الدولة الإيرانية بدعم من دولة أذربيجان لحماية أمنها القومي، ومن ثَم إلقاء كرة اللهب في الداخل الإيراني بدلاً من أن تستورد مشكلة انفصال جزء من أراضيها لصالح الدولة الإيرانية؛ فتلك المنطقة في وسط آسيا تشهد حالات من النزاعات الجغرافية على الأراضي مثل حالة إقليم ناجورنو كاراباخ، وفي الشمال هناك

(١) ورقة الأقليات تتحرك في إيران!، هدى الحسيني، الشرق الأوسط اللندنية، ١٨ أبريل ٢٠١٣م العدد ١٢٥٦٠، على الرابط التالي: http://archive.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=725027&issueno=12560#.VgzFbflViko

الانفصاليون الشيشان وأوسيتيا وغيرها من المناطق التي تم ضمها للاتحاد السوفييتي، بالرغم من أن لها امتدادات عرقية ومذهبية في دول أخرى، مما يجعل مشكلات الانفصال والتوتر خامدة دائمًا تحت النيران.

ردود فعل إيرانية على مؤتمر عُقد في ٣٠ مارس (آذار) الماضي في باكو نظمته «حركة التحرير الوطني لأذربيجان الجنوبية»، وتضم مجموعات تسعى لاستقلال الأقلية الكبيرة الآذرية في إيران، التي تنحدر منها شخصيات تحكم إيران مثل المرشد الأعلى نفسه خامنئي، وزعيم المعارضة مير حسين موسوي.

فالمقال الذي سبقت الإشارة إليه جاء ردًا على انعقاد مؤتمر تحت عنوان «غد أذربيجان الجنوبية المعاصرة»، وقال المتحدثون فيه: إن إيران، بسبب المقاطعة تواجه مستقبلاً سياسيًا سيئًا، وتوقعوا أن محافظتي أذربيجان الشمالية وأذربيجان الغربية في إيران، التي أشاروا إليها باسم «جنوب أذربيجان»، لا محالة سوف تصبحان مستقلتين.

حضر المؤتمر نشطاء، وأكاديميون ومسئولون آذريون سابقون. ولم يحضره مسئولون حاليون. ونقلت وكالة أخبار أذربيجان عن أحد المشاركين قوله: «إذا فقدت الحكومة الإيرانية السيطرة، فإن الحركة الوطنية جاهزة لتسلم الحكم في أذربيجان الجنوبية».

مباشرة بعد المؤتمر استدعت الخارجية الإيرانية سفير أذربيجان، وحذرته من أن مثل هذه الاستفزازات ستُلحِق الضرر بالعلاقات بين البلدين.

وفي رسالة إلى السفير وقّعها عباس عراقشي نائب وزير الخارجية الإيراني لشؤون آسيا والمحيط الهادي، أشار إلى تصريحات في المؤتمر قيلت ضد سيادة إيران ووحدة أراضيها، وأن «الكلمات المنحازة» و«المذكرات الكاذبة» كانت «أعمالاً استفزازية تلبي مصالح الصهيونية». وفي ردها على المذكرة، قالت باكو: إن نشاط المجموعات الانفصالية المعادية لإيران، لا يعكس سياسة الدولة. لكن، لُوحظ أنه قبل أيام قليلة من انعقاد المؤتمر قال النائب في الحزب الحاكم سيافوش نوفروزوف: إنه يريد أن يصبح رئيسًا لبرلمان «أذربيجان إيران». وقد فُسِّر هذا، بأن باكو تدعم بطريقة مباشرة وغير مباشرة المجموعات المعادية لإيران[1].

إن لعبة ورقة الأقليات السائدة هذه الأيام، خطيرة جدًا على إيران؛ إذ يكفي أن تتحرك أقلية حتى تتحرك الأقليات الأخرى لديها. وبالنسبة إلى أذربيجان، ليس من مصلحة السلطة هناك أن تعتقل الإسلاميين المناهضين للحكم فيها بتهمة أن إيران تحرّضهم.

إن اعتقالها لرجل الدين طالع باقر زاده أخيرًا دفع بكثيرين من الإسلاميين والسياسيين المعارضين إلى التظاهر.

كما أن حكم الرئيس إلهامي علييف يتهمه خصومه بالفساد والقمع. وأيّ تحالف بين الإسلاميين والسياسيين المعارضين لا بد أن يُقلق علييف قبل الانتخابات التي ستجري في فصل الخريف المقبل، الأمر الذي قد تستغله إيران.

أما التطور الأخير، فهو في بدء مجموعة من النواب الإيرانيين في إعداد مشروع قانون لمراجعة «اتفاقية تركمانجي» التي وَقَّعتها روسيا القيصرية مع بلاد فارس عام ١٨٢٨م بعد هزيمة الإمبراطورية الفارسية في حربها ضد روسيا، وأُجبر الفرس بموجب الاتفاقية على الاعتراف بالسيطرة الروسية على ما يعرف الآن بأرمينيا وأذربيجان.

قضت «معاهدة تركمانجي» بأن يكون نهر اراس الحدود الفاصلة بين روسيا القيصرية والإمبراطورية الفارسية في زمن حكم القاجار، وتتضمن الاتفاقية نصًا بإعادة مراجعتها بعد مرور مائة عام. لكن، مع الأطروحات الإيرانية التي تنتقل من ضم طاجيكستان

(١) المصدر السابق.

وأرمينيا إلى ضم أذربيجان، تجدر الإشارة إلى أن تداعيات ونيران «الربيع العربي» ستغير حتمًا الحدود التي رسمتها «معاهدة سايكس - بيكو» كما يحدث الآن في الحالة السورية، وأن التفكير بإعادة النظر في «معاهدة تركمانجي» لن يكون محصورًا بين طهران وباكو.. هناك موسكو فلاديمير بوتين، وهناك أنقرة رجب طيب أردوغان.

معلومات إضافية

الأقليات القومية في إيران:

الأقليات: هي مجموعات بشرية ذات سمات وخصائص تختلف عن مثيلاتها في مجتمع الأكثرية، ولكل أقلية منها سمات قومية أو إثنية أو دينية مشتركة بين أفرادها.

تختلف الأقليات فيما بينها نوعًا وهوية وانتماءً، كما تأخذ تسميات مختلفة مثل: جالية، أو فئة أو طائفة، أو ملة أو فرقة أو مجموعة، وغيرها من تسميات تدل في الغالب على جذور الأقلية وأصولها، وهويتها الاجتماعية والبشرية.

أنماط الأقليات وأنواعها:

الأقلية العرقية، والأقلية الدينية، والأقلية اللغوية، والأقلية المذهبية، والأقلية القبلية- العشائرية، والأقلية الإقليمية، والأقلية السياسية، والأقلية الاقتصادية- الاجتماعية، والأقلية القومية متعددة الجذور. وما عداها مشتق منها ومتفرع عنها، أو جامع لها بصيغة أو بأخرى، مثل القول بأقلية إثنية أو عنصرية وغير ذلك، ومع ذلك فإن الأقليات العرقية والإثنية العنصرية هي والأقليات الدينية- المذهبية أكثر أنماط الأقليات ظهورًا في العالم.

تتشكل إيران من مركز فارسي شيعي، وأطراف من أقليات فارسية وسنية مع احتمالية الهروب من المركز. هذه الاحتمالية تعطي ثغرات أمنية لجهات معادية لإيجاد حالة من عدم الاستقرار.

وجود أقليات قومية ودينية في أية دولة، بالإضافة إلى مزاياها ومحاسنها- من الممكن أن يتحول إلى تهديد إلى الأمن القومي الإيراني.

بعد مرور سريع للتاريخ الإيراني المعاصر، نشاهد في الـ(١٠٠) عام الأخيرة قيام أقليات قومية في إيران بالإعلان عن إدارات ذاتية، وجمهوريات في محافظات كردستان وأذربيجان وكيلان الإيرانية؛ حيث تعتبر إيران إحدى أكبر الدول التي يوجد على أرضها قوميات وأعراق وأديان متنوعة تمتلك لغات وعادات وثقافات وقيمًا مختلفة.

وتلك القوميات تختلف فيما بينها في اللغة والثقافة والمذهب، ويمكن تقسيم الأقليات إلى أقليات مسلمة، وأخرى غير مسلمة؛ وتتكون الأقلية المسلمة من الجماعة السنية والجماعة الإسماعيلية والجماعات الصوفية؛ أما الأقليات غير المسلمة فتضم المسيحية، والزرادشتية، واليهودية، والبهائية وطوائف أخرى.

التركيبة القومية في إيران تتكون من الناحية الجغرافية من قسم مركزي؛ وهو قسم متجانس من ناحية القومية واللغة والمذهب، وقسم الأطراف وهو قسم غير متجانس من ناحية القومية واللغة والمذهب.

والقوميات في إيران تنقسم إلى ثلاث مجموعات على الشكل التالي:

المجموعة الأريابية: ويشمل الأفغانيين، هزارها، البلوش، البختياريين، الفرس، الأصفهانيين، الكرمانيين، اليزيديين، الكيلانيين، المازندرانيين، الطالشيين، الكرد واللر.

المجموعة غير الأريابية: وتشمل الترك، القشقايين، التركمان، المغول، الأرمن، العرب، اليهود والآشوريين.

المجموعة الثالثة: تتكون من ثقافات قومية، قبائل، عشائر- طوائف وأعراق مختلفة أخرى.

تركيبة القوميات في إيران:

١- الآذريون: تعتبر من أكبر القوميات في إيران. يسكنون في شمال غرب إيران في محافظات أذربيجان الغربية، أذربيجان الشرقية، أردبيل، زنجان وقزوين وهمدان وغرب كيران.

الآذريون يختلفون من ناحية اللغة مع القومية الفارسية، لكن يوجد نقطة مشتركة وهي المذهب الشيعي.

الآذريون في إيران لديهم نقاط مشتركة من ناحية اللغة، القومية والمذهب مع الآذريين في جمهورية أذربيجان.

٢- الأكراد: بعد الفرس والآذريين يعتبر الأكراد ثالث قومية تعيش في إيران. الأكراد هم من عرق الهند – أوروبي، ويسكنون في منطقة كردستان منذ قرابة أربعة آلاف سنة، كانوا منتشرين على أطراف بحيرة وان ومنطقة القفقاس ونهر الدجلة، وبمرور الزمان استقروا في منطقة كردستان.

يتواجد الأكراد في غرب إيران، وخاصة في محافظة كردستان، جنوب محافظة أذربيجان الغربية، محافظة كرمانشاه ومحافظة إيلام. ومناطق سكناهم تعتبر امتدادًا جغرافيًا لمناطق يسكن فيها الأكراد في شمال العراق وجنوب شرق تركيا وشمال شرق سوريا.

يختلف أكراد إيران من النواحي المذهبية والقومية واللغة عن المركز، وفي المقابل ينسجمون مع أكراد الدول المجاورة لإيران، وخاصة العراق، ويعتبر الأكراد من أقدم القوميات الإيرانية، ويشكّلون في الوقت الحاضر التركيبة الأساسية من السكان في أربع دول، من بينها إيران والعراق وتركيا وسوريا؛ حيث يبلغ عدد السكان الأكراد حوالي ٣٠ مليون نسمة.

وبعد الفتوحات الإسلامية اعتنق الأكراد الدين الإسلامي، مع وجود أقلية من الطوائف الأخرى التي تقطن ضواحي كرمانشاه، من أمثال الكيهلير والسنجاب وأقلية كردية تعتنق المذهب الشيعي، إلا أن السواد الأعظم من القومية الكردية يعتنق المذهب السني الشافعي.

٣- العرب: يسكن العرب في القسم المركزي وجنوب غرب محافظة خوزستان الإيرانية. يقع الأعراب في غرب وجنوب محافظة خوزستان الإيرانية، ويختلفون عن المركز من ناحية اللغة والقومية، ويشتركون مع المركز من ناحية المذهب وهو الشيعي.

٤- البلوش: يسكن البلوش في محافظة سيستان وبلوجستان الواقعة جنوب شرق إيران، ولهم امتداد جغرافي وقومي في جنوب غرب أفغانستان وشرق باكستان. من ناحية القومية واللغة والمذهب يختلف البلوش عن المركز.

٥- التركمان: بالإضافة إلى موطنهم الأصلي وهو تركمانستان، يعيش التركمان في بلدان إيران، الصين، أفغانستان، تركيا والعراق. ويسكنون في محافظة كلستان ومحافظة خراسان الشمالية، وبالتحديد في أقضية قوجان، بجنورد وسرخس. من نواحي اللغة والقومية والمذهب يختلف التركمان مع المركز، ولهم امتداد داخل دولة تركمانستان.

٦- اللرية: اللرييون هم قومية تعيش في غرب وجنوب غرب إيران. ينقسم اللرية إلى لر الكبرى ولر الصغرى. لـر الكبـرى تعيش في محافظة كهكيلويـة وبوير أحمد، فارس، جهار محال وبختياري وأقسـام في محافظات أصفهان، خوزسـتان، ومحافظة لورسـتان الإيرانيـة، ولر الصغرى تعيش في محافظة لرسـتان، إيلام، جنوب كرمانشـاه ومحافظات همدان وخوزرسـتان الإيرانية. على عكس الأكراد والتركمان والعرب والبلوش، القومية اللرية في جناس مع المركز من نواحي المذهبية واللغة.

نسبة الأقوام المختلفة في إيران حسب إحصائيات (سيا فاكت بوك):

الفرس: ٧٥٠,٠٠٠ مليون نسمة.

الآذريون: ١٢,٠٠٠,٠٠٠ مليون نسمة.

الأكراد: ٧,٥٠٠,٠٠٠ مليون نسمة.

اللر: ٤,٥٠٠,٠٠٠ مليون نسمة.

البلوش: ١,٥٠٠,٠٠٠ مليون نسمة.

العرب: ١,٥٠٠,٠٠٠ مليون نسمة.

التركمان: ١,٥٠٠,٠٠٠ مليون نسمة.

القوميات الأخرى: ١,٠٠٠,٠٠٠ مليون نسمة.

المذاهب في إيران:

١- الشافعية: يتوزع الشافعيون في غرب إيران، وبالتحديد في محافظة كوردستان وجنوب محافظة أذربيجان الغربية الإيرانية، وقسم من محافظة كرمانشاه الإيرانية.

٢- الحنفيـة: يتـوزع أهل السـنة من المذهب الحنفي على الحدود الشـرقية الإيرانية، ويمتد باتجاه الجنوب والشـمال، ويبدأ من شرق محافظة خراسان وحتى جنوب محافظة سيستان وبلوجستان الإيرانية على الحدود الشـرقية لإيران، ويمتد باتجاه الجنوب ليصل إلى محافظة هرمزكان، وعدد من جزر الخليج حتى ميناء لنكه، ومن جهة الشمال يبدأ من شرق بحر مازندران الذي يسكن فيها التركمان ليمتد باتجاه الشمال الغربي لمحافظة خراسان.

٣- السـنة: وتعتبر الطائفة السـنية من أكبر الأقليات في إيران؛ حيث إنها تُشـكّل عشرة بالمائة من مكونات الشعب الإيراني، ومما يجعل الأقلية السنية أكثر تفاوتًا من غيرها في التنوع القومي التي تتميز به؛ حيث إنها تتكون من قوميات أخرى، هي البلوشية والتركمانية؛ وهما من الأقليات الكبيرة نسبيًا.

ومن المؤسف أن المناطق التي يسكنها أهل السنة في إيران تعتبر من أشد المناطق فقرًا وترديًا مقارنة بالمناطق الأخرى. كما أن نسبة البطالة في هذه المناطق مقارنة أيضًا بالمناطق الأخرى تعتبر الأعلى نسبة، ومعدل التنمية الاقتصادية هو الأدنى بالنسبة لبقية المناطق الإيرانية.

يضاف إلى ذلك أن سياسة الدولة الإيرانية في تلك المناطق هي الأكثر تشددًا؛ مما يدفع تلك الأقليات إلى تشكيل مقاومات تدافع من خلالها عن هويتها، وقد زادت هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة حتى وصلت لمواجهات أمنية مع تلك الأقليات في مناطقهم؛ وفقًا لما ذكره علي الطاعي في حديثه عن أزمة الهوية القومية في إيران؛ حيث تتميز المناطق السنية بعدم امتدادها من الناحية الجغرافية، ويفصل بينها محافظات شيعية، فبين أهل السنة في الغرب والجنوب محافظة كرمانشاه إيلام الشيعية، ويفصل بين أهل سنة في الشمال وأهل السنة في الشرق محافظة مشهد الشيعية.

أهل السنة الساكنون في شرق إيران يمتدون إلى باكستان وأفغانستان. والسنة من الساكنين في شمال شرق إيران يمتدون إلى أهل السنة من الساكنين في آسيا الوسطى. وفي جنوب إيران، يمتد السنة إلى معتنقي المذهب السني في دول الخليج. وفي غرب إيران يميل معتنقو أهل السنة من الأكراد ويتجانسون من أهل السنة في الشمال العراقي ويتحدون معهم من الناحية الجغرافية.

٤- المسيحيون: عدد المسيحيين في إيران قليل جدًا، ويتواجدون في محافظات أصفهان، طهران، وأذربيجان الغربية، وليس لهم مواقع جغرافية محددة.

٥- الزرادشتيون: يتمركز الزرادشتيون في العاصمة طهران ومحافظة يزد الإيرانية.

امتداد القوميات خارج الحدود الإيرانية:

- من الناحية القومية، البلوش في جنوب شرق إيران لهم امتداد جغرافي وقومي مع ولاية بلوجستان في باكستان.
- لدى القومية التركمانية في شمال شرق إيران امتداد جغرافي وقومي مع دولة تركمانستان.
- الآذريون الساكنون في شمال غرب إيران لهم امتداد قومي وجغرافي في جمهورية أذربيجان.
- القومية الكردية لها امتداد قومي وجغرافي في العراق وتركيا وسوريا.
- العرب من الساكنين في جنوب غرب إيران لهم تمدد قومي وجغرافي في العراق والوطن العربي.

تهديد القوميات على الأمن القومي:

١- الموقع الجغرافي للأقوام الإيرانية:

أغلبية الأقوام المختلفة والأقليات الدينية في إيران يسكنون على المناطق الحدودية لإيران، يقابلها قوميات مشابهة على الجهة المقابلة في الدول المجاورة لإيران مما يسهل عملية التأثير عليها من خارج الحدود في حال وجود أزمات خارجية.

وجود تمدد قومي لأقوام إيران في دول جوار إيران؛ على الرغم من تهيئة أرضية للنفوذ داخل هذه الدول، إلا أنه يعتبر أيضًا مصدر تهديد للأمن القومي الإيراني؛ نظرًا لكونه يعطي ذريعة للتدخل الخارجي.

٢- تدخل الدول الأجنبية:

مسألـة التنوع القومي والعرقي والمذهبي في إيران يهيئ أرضية لتدخل الدول الأجنبيـة، وبالنتيجة يهدد الأمن القومي الإيراني.

٣- تعارض الأقوام والأديان واللغات:

وجـود تعـارض الأديان وقوميات ولغات مختلفة في إيران يؤدي بالنتيجة إلى بروز اختلافات، وإيجاد حالة من عدم الاستقرار نتيجة تعارض مصالحهم.

يؤثر وبشـكل رئيس على السياسـة الخارجية، ودور إيران كلاعب رئيس على مسـتوى المنطقة والعالم؛ نظرًا لوجود أقوام ولغات وثقافات مختلفة في إيران، مما يهيئ أرضية مناسبة لتدخل الدول المجاورة.

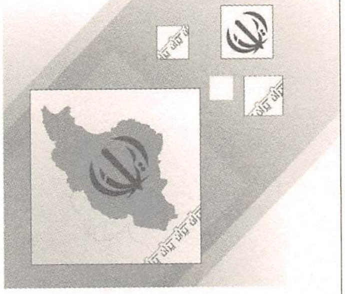
المصادر:

١- الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية- رسالة ماجستير- للباحث: فايز عبد الله العساف - جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، متاح على الرابط التالي:

http://elibrary.mediu.edu.my/books/2014/MEDIU6151.pdf

٢- مقـال الأقليـات القومية وتأثيرها على الأمن القومي الإيراني، للكاتـب: باختيار أحمد، متاح على الرابط التالي:

http://www.sasapost.com/opinion/minorities-in-iran



نحو استراتيجية موحدة للتنسيق بين جهود أهل السنة في إيران

بهاء الدين الزهري

باحث سياسي

ملخص الدراسة

لا يخفى الحال الذي يعيشه أهل السنة في إيران من الاضطهاد المنظم، والتهميش والإقصاء المقنن، والتشييع المخطط جيدًا، والتضييق المطلق على أهل السنة الذي يمنعهم أدنى حقوقهم في الحياة والاعتقاد، والحرية والعمل، وكل شيء.

أولاً لا بد من تقرير أن أهل السنة في إيران هم أقلية مستضعفة مضطهدة؛ حيث يعيش أهل السنة في إيران اليوم في حال من البؤس والشقاء، وتحت مؤامرة كبيرة محاطون بها، لذا: يخيم عليهم الظلم والجور والتشريد والإبادة الجماعية، مما انعكس عليهم بالتخلف في جميع مجالات الحياة الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، والتخلف في فهم الدين أيضًا، من جرّاء قتل العلماء والدعاة، والإهانة المتوالية لمعتقداتهم ومضايقتهم في أعراضهم وشرفهم من قِبَل الحكومة الحالية وجلاديها الحاقدين الظالمين.

فإذا كان ذلك كذلك، فما الواجب على أهل السنة في إيران؟ وهم الذين يقبعون في مناطق حدودية، من جهات حدود إيران الأربعة، وهذه طبيعة ناتجة عن سياسة القمع، والتهميش والإقصاء، وطبيعة ناتجة عن عمل أي نظام ديكتاتوري؛ فهو يفرّغ مركز دولته وسلطته من معارضيه ومخالفيه، وإليه الإشارة في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى﴾ [يس: ٢٠].

وتجدر الإشارة إلى أن حال أهل السنة في إيران يشبه أحوال أهل السنة في كثير من دول العالم الإسلامي، وإن اختلفت الصور والهيئات، ولكن المضمون هو هو، من نواحٍ متعددة، أهمها: التفرق والتشرذم، والخلاف وعدم الاتفاق والوفاق بين أهل السنة، ومن ناحية أخرى الحرب العالمية الفجة المستعرة ضد أهل السنة.

ليست هذه قضية أهل السنة في إيران وحدهم، ولكنها قضية أهل السنة في العالم الإسلامي أجمع، وقد فرض الله تعالى على الأمة النهوض بمهام الخلافة، فقد حملت هذه الأمة وورثت رسالة الأنبياء.

والحال الذي يعيشه أهل السنة في إيران، ومحيطها الإقليمي والعالمي، يوجب قولاً واحد: وجوب الاجتماع والاصطفاف والاتحاد، فريضة عينية على أهل العلم، ومن بلغ، وكفائية على سائر الأمة، وإذا لم تحدث، كما نرى ونشاهد، أثمت الأمة عن بكرة أبيها.

فلا بد من مواجهة العدو الصفوي الشيعي الإيراني، وأتباعه وأذنابه وأعوانه وحلفائه، بكل ما أوتينا من قوة، ولا بد من الأخذ بجميع الأسباب، في كل المجالات، وعلى كل المستويات. وأن يكون ذلك، بعد تحقيق الوحدة والجماعة أو مقاومة وإزالة أسباب النزاع والاختلاف.



نحو استراتيجية موحدة للتنسيق بين جهود أهل السنة في إيران

بهاء الدين الزهري

باحث سياسي

مقدمة:

لا بد من تقرير أن أهل السنة في إيران هم أقلية مستضعفة مضطهدة[١]؛ حيث «يعيش أهل السنة في إيران اليوم في حال من البؤس والشقاء، وتحت مؤامرة كبيرة محاطون بها، لذا: يخيم عليهم الظلم والجور والتشريد والإبادة الجماعية، مما انعكس عليهم بالتخلف في جميع مجالات الحياة الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، والتخلف في فهم الدين أيضًا، من جرّاء قتل العلماء والدعاة، والإهانة المتوالية لمعتقداتهم ومضايقتهم في أعراضهم وشرفهم من قِبَل الحكومة الحالية وجلاديها الحاقدين الظالمين».[٢]

أهل السنة في إيران في مواجهة مباشرة مع أحد أطراف هذه الحرب العالمية، وهم الشيعة الصفويون الجدد، ومن ثَم فلا مناص أمام أهل السنة إلا الوقوف صفًّا واحدًا أمام عدوهم، إن كانوا يرجون في الوجود بقاءً، فضلاً عن أن يقوموا بالمهام الشرعية التي أوكلها إليهم رب العالمين تبارك وتعالى، من إقامة دينه، وإعادة خلافته وتحكيم شريعته، وكما جاء في بيان رابطة علماء أهل السنة: أن ما تتعرض له الأمة الإسلامية من أخطار تغول المشروع الصفوي الإيراني يوجب على الأمة عامة، والعلماء في أقطارهم خاصة، الاعتصام بحبل الله المتين، والوقوف صفًّا واحدًا أمام مشروعات تفتيت الأمة الإسلامية وتغيير عقيدتها، وذلك بتحصين أهل السنة، وتوعيتهم تجاه معتقدات هذا المشروع.[٣]

لا يظنن أحد أن إيران يوجد في نيتها تحسين أوضاع أهل السنة لديها، أو التوصل معهم إلى اتفاق ما، سياسي أو غيره، من أجل تحسين أوضاعهم المختلفة، هيهات ثم هيهات.

إن عداوة إيران لأهل السنة متجذرة عبر القرون، وهي في حقيقتها عداوة مذهبية عقدية صريحة، موثقة من كتبهم القديمة والحديثة، وكذلك في خطابهم بعد الثورة، وفي خطاب آياتهم، وفي مقدمتهم الخميني، من ذلك الشيء الكثير الصريح، كما أن واقع الفعل والحال يغني عن الكثير من القيل والقال.

(١) والرأي المختار للباحث اعتبار الاضطهاد والاستضعاف شرطًا في تعريف الأقلية في الشرع، فهذا اللفظ أقرب ما يكون للفظ المستضعفين الشرعي. أما الأقلية باعتبار العدد أو الوجاهة، فهذا اعتبار غير مؤثر. ومن أقرب تعاريف الأقلية وفقًا لوجهة النظر المعاصرة تعريف الشيخ محمد شاكر الشريف: «أنها مجموعة من مواطني الدولة تشكل أقلية عددية بالنسبة إلى تعداد بقية المواطنين تتميز عنهم إما عرقيًا أو قوميًا أو دينيًا أو ثقافيًا أو لغويًا أو كل ذلك، وهي في الغالب الأعم تعاني ضعفًا أو نقصًا في القوة أو المكانة تؤثر في وضعها السياسي والاجتماعي في المجتمع».

(٢) الشيخ علي أكبر عبد العزيز سربازي، في حوار مع مجلة البيان.

(٣) البيان الختامي لمؤتمر علماء أهل السنة، الذي تم انعقاده يومي ٢٣-٢٤ من شوال ١٤٣٦هـ الموافقَيْن لـ ٨-٩ أغسطس ٢٠١٥م، بمدينة اسطنبول في تركيا.

وقد تعدت عداوة إيران الشيعية الصفوية نمط الخطاب والكلام والكتابة إلى عداوة تطبيقية تنفيذية، من خلال دولة ديكتاتورية تمتلك الكثير من أسباب القوة الصلبة والناعمة، وتمارس أقسى أنواع الظلم والقهر والقمع والبطش، وقل ما شئت من قبيل هذه المصطلحات، ضد أهل السنة في إيران، بل وخارج إيران.

المبحث الأول
الاختلافات العرقية بين أهل السنة في إيران وضرورة التقارب

إن كان سكان إيران ينقسمون إلى أكثرية شيعية وأقلية سنية، فإن هذه الأقلية السنية لا تظهر للعيان على قلب رجل واحد في مواجهة الأكثرية الشيعية -عقيدةً ودولةً وشعبًا- الموحدة بالقوة الظاهرة.

وتضم الخريطة السكانية الإيرانية (٧٠,٩٥٩,٩٣ نسمة) تنوعًا عرقيًا وتركيبًا إثنيًا، يتوزع تقريبًا كما يلي: فرس ٥٠٪، آذريون[١] ٢٥٪، جيلاكي ومازندراني[٢] ٨٪، أكراد ٧٪، عرب ٣٪، لور [٣] ٢٪، بلوش[٤] ٢٪، تركمان ٢٪، آخر ١٪ [٥]، وقد ذكر الدكتور سعد محمد بن نامي الباحث في الدراسات الإيرانية المعاصرة، أن المفكر الإيراني الأحوازي يوسف عزيزي أثبت أن نسبة العرب في إيران تصل إلى ٧٪. [٦]

وفي إحصائية أحدث يُقَسِّم المجتمع عرقيًا ولغويًا إلى ست مجموعات: الناطقون بالفارسية ٥٠٪، الآذريون الأتراك ٢٣٪، الأكراد ١١٪، العرب ٥٪، التركمان ٣٪، البلوش ٣٪. [٧]

وبالنسبة لتعداد أهل السنة؛ فإن الاختلاف في تحديدها مضطرب جدًا، ولا يخلو من التحيز، سواء من جهة الشيعة، أو من الغرب الذين يعتمدون مصادر الشيعة، أما من جهة الشيعة فإن «الحكومة لا تعطي إحصائية دقيقة لعددهم، اتباعًا لنهجها في تهميشهم ومضايقتهم، ومحاولة إذابتهم في شعوبها ذات العقيدة الرافضية» [٨]، وتذكر المصادر الرسمية أنهم حوالي ٥,٩٩٪ [٩].

والحق أنهم يتجاوزون نسبة ١٠٪ [١٠]، وفي إحصائية يصل تعدادهم إلى ١٥٪ من إجمالي سكان إيران البالغ عددهم قرابة ٧٥ مليون نسمة، فيتجاوز بذلك ١٠ ملايين نسمة، بل تشير بعض الإحصائيات أن تعدادهم يتراوح ما بين ١٥ إلى ٢٠ مليون نسمة[١١]، وبالتالي يشكلون نسبة تتراوح بين ٢٠ - ٢٨٪ من الشعب الإيراني [١٢]، وذلك ما جزم به الشيخ علي أكبر عبد العزيز سربازي أن تعدادهم يصل إلى ٢٠٪، أي: أن أهل السنة والجماعة يشكلون حوالي ثلث السكان[١٣]، وهو ما أكده دكتور سعد محمد بن نامي.[١٤]

وأما تقسيم أهل السنة على المستوى العرقي، فهم

(١) نسبة إل أذربيجان.
(٢) نسبة إلى مازندران.
(٣) نسبة إلى لورستان.
(٤) نسبة إلى بلوشستان.
(٥) محمد السعيد عبد المؤمن، تأثير انتخاب الرئيس أحمدي نجادي على أوضاع أهل السنة في المنطقة، الرياض: مجلة البيان- التقرير الاستراتيجي، الإصدار الثالث ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ص٤٢٦.
(٦) عبد الله الطلحة، إيران: ٢٠ مليون نسمة يمثلون أهل السنة والجماعة ... جريدة الرياض، ٢٥ ذي القعدة ١٤٣٠هـ - ١٣ نوفمبر ٢٠٠٩م - العدد ١٥١١٧.
(٧) فاطمة الصمادي، التيارات السياسية في إيران، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى ٢٠١٢م، ص١٤.
(٨) الشيخ علي أكبر عبد العزيز سربازي، المتحدث الرسمي لجمعية الدفاع عن حقوق أهل السنة في إيران، في حوار مع مجلة البيان، المحرم ١٤١٨هـ/مايو ١٩٩٧م، (السنة: ١٢).
(٩) محمد السعيد عبد المؤمن، تأثير انتخاب الرئيس أحمدي نجادي على أوضاع أهل السنة، م.س.ذ، ص٤٢٦.
(١٠) المرجع السابق.
(١١) الشيخ علي أكبر عبد العزيز سربازي، في حوار مع مجلة البيان، م.س.ذ. أحمد عبد الظاهر، إيران واضطهاد أهل السنة مؤشرات ودلائل، موقع رسالة الإسلام، الأربعاء ١٤٣٦/٩/١٤هـ-٢٠١٥/١/٧م.
(١٢) خالد مصطفى، الواقع المرير لأهل السنة في إيران، تقرير إخباري موقع المسلم، ١٤٣٢/١/١٠هـ. وأيضًا: أهل السنة في إيران معاناة لم تنتهِ، موقع مختصر الأخبار، ٢٠١٢/٥/١م-١٤٣٣/٦/١٠هـ.
(١٣) الشيخ علي أكبر عبد العزيز سربازي، في حوار مع مجلة البيان، م.س.ذ.
(١٤) عبد الله الطلحة، إيران: ٢٠ مليون نسمة يمثلون أهل السنة والجماعة!، م.س.ذ.

من العرب والأكراد والتركمان والبلوش[1]، ويتوزعون داخل إيران كما قال دكتور ابن نامي: «إن معظمهم يقطنون المناطق الحدودية، فالعرب يسكنون المناطق الجنوبية والجنوبية الغربية من إيران، والبلوش في المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية، والتركمان في الشمال والشمال الشرقي، والآذريون في الشمال والشمال الغربي إلى جانب مناطق في وسط إيران، أما الأكراد فيقطنون في المناطق الغربية من إيران».[2]، والحديث عن الاختلاف العرقي يكون من باب العلم السياسي الاجتماعي، وإلا فلا أثر له أو اعتبار في شريعة الإسلام، فيما بين المسلمين.

ضرورة التقارب: وصف الحال والتهديدات:

مع التهديدات الوجودية لأهل السنة، التي تنذر باستئصالهم، تمهيدًا لاستبدالهم القدري، متى يتحرك أهل السنة لتحقيق الوحدة والتوافق والوفاق؟ وما هي الفرص المتاحة أمامهم؟

من نافلة القول أن نؤكد أن نصوص الشريعة متواترة على ذلك الواجب، من تحقيق الوحدة والاجتماع والاصطفاف، والنهي الشديد المصاحب للوعيد الأكيد على الفرقة والاختلاف بأي صورة كانت.

ومن المؤسف تذكير قيادات إسلامية تقود أهل السنة، سواء في إيران أو غيرها، بضرورة الاتحاد والوفاق، فأي مفاسد يمكن تصورها تكون تداعياتها أشد على الأمة من مصالح المصالحة والاتحاد والوفاق؟!

أليس من المعيب التحدث عن الإخلاص، وإنكار الذات، وخفض الجناح، وتقديم مصلحة الأمة، أو المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وهضم حقوق النفس، وتجرع الأذى بنفس راضية من أجل مصالح عليا للأمة، فإذا كان المسلمون يبذلون النفس والمال، وذلك أعلى ما يمكن تحمل بذله لله تعالى، فأيّ شيء يكون هضم النفس وأذاها الشخصي النفسي؟!

كم عانينا من مآسي مرت بها الأمة بسبب الاختلاف والتشرذم والتفرق بين الحركات الإسلامية المختلفة، التي يقبع على رأسها قيادات إسلامية، لن يكون سهلاً ما يواجهونه في عرصات الموقف يوم القيامة، في هذا الوقت العصيب الذي تعصف بالأمة فيه، خاصة بعد ما يسمى بالربيع العربي، أهوالٌ مؤامراتٌ ومخططاتٌ من أجل تدمير البلدان الإسلامية.

رحم الله تعالى أبا بكر شيخ الأمة ورضي عنه، في واقعته مع عمر رضي الله عنهما؛ حيث قال لرسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «أنا كنت أظلم»[3]. فكم عانينا من مآسي مرت بها الأمة بسبب الاختلاف والتشرذم والتفرق بين الحركات الإسلامية المختلفة، التي يقبع على رأسها قيادات إسلامية، لن يكون سهلاً ما يواجهونه في عرصات الموقف يوم القيامة، في هذا الوقت العصيب الذي تعصفُ بالأمة فيه، خاصة بعد ما يسمى بالربيع العربي، أهوالٌ مؤامراتٌ ومخططاتٌ من أجل تدمير البلدان الإسلامية.

هذه كلمات مختصرة مبسطة إلى درجة السطحية في ضرورة التقارب بين أهل السنة ليس في إيران وحسب، ولكن في كل بقاع المعمورة، فإن العالم السني يواجه قوى غاشمة تريد استئصاله ليس فحسب من دينه بل من دنياه.

الرؤية والمقاصد أو الأهداف الاستراتيجية:

نقول اختصارًا -حتى لا يطول بنا المقام، فالحديث ذو شجون، والكلام فيه يتسع ويطول-: هذا الوضع يوجب على أهل السنة ضرورة دينية، وواجب شرعي، أن يتحركوا:

١- من أجل تحقيق الوحدة والاصطفاف في وجه أعدائهم.

---

(١) محمد السعيد عبد المؤمن، تأثير انتخاب الرئيس أحمدي نجادي على أوضاع أهل السنة، م.س.ذ، ص٤٢٦.

(٢) عبد الله الطلحة، إيران: ٢٠ مليون نسمة يمثلون أهل السنة والجماعة!، م.س.ذ.

(٣) ومن جميل ما ذكره ابن حجر في فوائد الحديث: «وفيه: ما طُبع عليه الإنسان من البشرية حتى يحمله الغضب على ارتكاب خلاف الأولى، لكن الفاضل في الدين يسرع الرجوع إلى الأولى كقوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ) [الأعراف: ٢٠١]».

٢- وضع استراتيجية للمواجهة.

وهنا نأتي لمسألة من الخطورة بمكان، لا بد من الإفصاح عنها والتصريح بها، وإخراجها من مكنونات الصدور[1]، ودونها الفشل لهذه التجمعات السنية، كما قد جُرِّبَ مرارًا وتكرارًا، داخل إيران وخارجها، وهي: أنه لا بد أن تكون استراتيجية التنسيق التكاملي على أعلى درجات السرِّية[2].

فالواجب على أهل السنة، والجماعات والحركات الإسلامية كافة، أن تتحول إلى مؤسسات إسلامية قوية، تعد العدة الكبرى لأنفسها، كي تباشر مهام الإمام[3]، وتقيم فروض الكفايات، وتسعى إلى إيجاد القوة، بحسب الإمكان والمستطاع، وأهم ذلك: إيجاد العلم والعلماء، جنبًا إلى جنب مع إقامة الجند، وإعداد الجيوش والعتاد، والمقصود بالعلماء، في شتى علوم الدين والدنيا، وإيجاد المتخصصين في جميع المجالات، وأهم ذلك ما يدخل في صناعة الرأي والسياسة

(١) على غرار مقولة الشيخ محمد رشيد رضا: «طالما طالبنا العقلاء بالدعوة إلى هذا العمل الجليل، وما زلنا نسوّف انتظارًا للأنصار الذين أشرنا إلى صفتهم، وقد اضطررنا إلى التصريح بالاقتراح هنا قبل العثور عليهم». اهـ. وأما العمل الجليل الذي أشار إليه فملخص قوله فيه، أن الواجب على دعاة الإصلاح أن يبدءوا بإصلاح من بقي فيه بقية من الدين والشرف، وهم أهل الحل والعقد، ويعملوا على تأليف جمعية لتنظيم جمع الزكاة، وتعمل على إقامة دولة الإسلام، جملة وتفصيلا، دعوة وجهادًا. انظر: تفسير المنار، محمد رشيد رضا (ت: ١٣٥٤هـ)، القاهرة: دار المنار، الطبعة الثانية ١٩٤٧م، (٥٩٨/١٠).

(٢) نظرًا لكثرة الأعداء وقوتهم، وقوة مراقبتهم وتربصهم بالأمة في دعوتها التي تقودها إلى أن تكون دولة قوية، قادرة على مواجهة أعدائها، وهذه السرية طبيعة المرحلة، وهي إحدى أطوار أو أنواع الاستضعاف، فبحسب ذلك يقدر قادة الأمة واقعهم، وهكذا انتقل النبي -صلى الله عليه وسلم- في مكة، من سرية كلية إلى سرية جزئية نوعية، وليس كما يظن البعض إلى علنية كلية، ولكن هذه كانت مرحلة متأخرة في المدينة. وعلى الأقل: يكون تقدير هذا الأمر متروكًا لجماعة أهل الحل والعقد من الحركات السنية الإسلامية، لدراسة كيفية التنسيق التكاملي، السري، بصورة تخدم الأهداف الإسلامية الكلية، وفي نفس الوقت لا تعود بالضرر، المعتبر شرعًا كونه ضررًا، على الحركات والجماعات الإسلامية، وإلا فكثير مما تعتبره الحركات والجماعات كونه ضررًا أو مفاسد، فالغالب كون ذلك ظنيًا جزئيًا حاليًا آنيًا، يعارضه ما هو مصالح كلية يقينية مآلية أو حالية.

(٣) انظر الحديث عن انتقال حقوق وواجبات الإمام لأهل الحل والعقد: بهاء الدين الزهري، التوظيف السياسي للزكاة، ص٨٩ وبعدها مع الحاشية.

والإعلام، عبر إنشاء المعاهد والمراكز البحثية، مراكز صناعة الرأي والقرار، ومراكز الاستراتيجيات على جميع الأصعدة.[4]

وعليه فإن أول الخطوات الواجبة ضرورةً شرعيةً: «إنشاء مجلس قيادي موحد على مستوى أهل الحل والعقد، لإدارة شئون أهل السنة»، وهذا المجلس منوط به القيام بالمقصدين/ الواجبين/ الفرضين/ الضروريين السابق ذكرهما.

وما يأتي في هذا المبحث هو من الإجراءات، أو الأهداف الاستراتيجية، التي ينبغي البناء عليها لتحقيق المقصد الأول: تحقيق الوحدة والاصطفاف في وجه أعدائهم. وأما المقصد الثاني فسيأتي الحديث عنه في المبحث التالي.

الهدف الاستراتيجي الأول لمجلس القيادة:

قبل الخوض في آليات تحقيق المقصدين الواجبين، نذكر الهدف الاستراتيجي الأول، وهو من أخطر وأهم الأهداف، ويعتبر من أكبر العوائق التي تواجه الحركات الإسلامية، وهو: قضية المال، أو التمويل، أو القوة الاقتصادية لأهل السنة.

إن أول ما يجب أن يوليه المجلس اهتمامه: الإعداد التام للقوة المالية[5]، ومنها يكون الإعداد الشامل الكامل للقوة، وفي مقدمتها: العسكرية والعلمية، أي: الجند والعلماء، فلا قوة إلا بمال[6]، ولا حديث عن إشكالية التمويل في ظل وجود الفرض الشرعي:

(٤) انظر الحديث عن دور المال في قوة الدولة: المرجع السابق، ص٥٥ وبعدها.

(٥) كما أشار الشيخ رشيد رضا، وانظر: السابق.

(٦) المال أصل كبير للقوة، وقوام الدول بالرجال والمال. مع كون ذلك مما لا يحتاج إلى دليل. وكلام العلماء فيه متواتر. انظر مثلاً: غياث الأمم في التياث الظلم، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، ت: ٤٧٨هـ، تحقيق: د عبدالعظيم الديب، جدة: دار المنهاج، الطبعة الثالثة ١٤٣٢هـ/٢٠١١م، ص٣٦٨. وهل كان أحد أهم أسباب الفشل الذي منيت به الثورات العربية إلا عدم وجود الرافعة الاقتصادية للتغيير المطلوب، ووقوع ذلك في أيدي من ثاروا عليه في الأصل؟، فلا بد من حيازة القوة المالية الاقتصادية للإنشاء والإعداد والتطوير والاستمرار.

الزكاة. وهو قوة مالية جبارة، أخفق الإسلاميون في العصر الحديث في استخدامها حق الاستخدام، حتى قال الشيخ رشيد رضا ردًّا على الذين يقولون: «إننا لا نجد من المال ما يقوم بذلك. قال: وإنما الحق أنهم لا يجدون من الدين والعقل وعلو الهمة والغيرة ما يمكنهم من ذلك، فهم يرون أبناء الملل الأخرى يبذلون للمدارس وللجمعيات الخيرية والسياسية مالاً لم يوجبه عليهم دينهم، وإنما أوجبته عليهم عقولهم وغيرتهم الملية والقومية، ولا يغارون منهم، وإنما يرضون أن يكونوا عالة عليهم. تركوا دينهم، فضاعت بإضاعتهم له دنياهم ﴿نَسُوا اللَّهَ فَأَنْسَاهُمْ أَنْفُسَهُمْ أُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [الحشر: ١٩]. اهـ.[١]

بعض الآليات المقترحة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المتعلقة بالمقصد الأول:

وقبل طرحها نذكر بأن هذه الأولويات ليست من بنات أفكارنا، وإنما هي عين ما أوجبه الشرع الحنيف، وجاء به عبر فروض الكفايات على مستوى الأمة والدولة، **وهي عين ما أورده أهل العلم كافة**[٢]:

١- تشكيل مجلس يضم نخبة من أهل العلم الربانيين، لدراسة وبحث وحصر أسباب النزاع والخلاف والاختلاف، وطرق حسمها ونزعها، وإعمال مقاصد الشريعة في الاجتماع والائتلاف، وجمع زبدة وخلاصة ما كُتب في هذا الشأن، وتنقيحه وترشيده وتأسيس العمل عليه، وجعل ذلك في ورقة عمل أو ما سماه الشيخ عبدالعزيز كامل: ميثاق عمل إسلامي. ولا يكتفى بطباعته ونشره، وإقامة الدروس والمؤتمرات، ونحو ذلك، بل الأهم هو ما يأتي.

٢- ينبثق عن هذا المجلس عدة لجان مختلفة، أشبه بالمجالس الفرعية أو التابعة، كيفما اتفق، ويوكل كل مجلس بمهام محددة من الأولويات المطلوب تنفيذها، التي تدور حول القضية الأصلية: مسألة الاتفاق والاصطفاف ووحدة الصفوف، وعدم الشقاق والاختلاف، من أولى الأولويات، ولن نطيل في ذكر قضايا هذا الشأن، فهي أكثر وأشهر من أن تذكر، وأهل العلم أدرى بها.[٣]

٣- تتكون كذلك هذه اللجان من نخب علمية عالية المستوى، ربانية، ذات صفات اجتماعية وفاقية سياسية خاصة، ويعمل هذا المجلس بما يشبه سفارات العلماء قديمًا التي كانوا يقومون بها للتوفيق بين الملوك والأمراء، والمختلفين من قيادات الأمة، مثل سفارات أبي الوليد الباجي بالأندلس، والأمثلة كثيرة. والحق أن مسألة الربانية لا غنى عنها في جميع المجالس واللجان، ومنها تأتي أهمية العلم والرأي والتخصص والتمكن.

٤- لا بد أن يكون العمل وفق نظام المؤسسات، على جميع اللجان والجمعيات والأفراد، لابد أن يكون الفكر المؤسسي هو المسيطر السائد بداهةً.

٥- نزول هذه المسألة من القيادات تسلسلاً في عملية التربية والتعليم والثقافة والوعي، إلى جميع طبقات الناس، حتى تكون من الأهمية بمكان لدى الفرد المسلم، كضرورة الفروض العينية، التي لا يجوز أن تتخلف، فإن الثمرة الرئيسة للإيمان والتقوى وحبل الله هو:

أ- الاعتصام به والوفاق والاتفاق والاتحاد حوله.

ب- أن نكون في هذا الاتحاد والاتفاق إخوة في الله تعالى، بكل ما تعنيه وتقتضيه كلمة الأخوة.

٦- بنفس الأهمية والأولوية في عملية التربية والتثقيف ورفع الوعي، الاهتمام بمسألة الهوية. وهذه قضية رئيسة حاسمة في تربية الفرد، وتربية الأمة، وحسم

(١) تفسير المنار، محمد رشيد رضا (ت: ١٣٥٤هـ)، م.س.ذ، (١٠/ ٥٩٧-٥٩٨).

(٢) وقد ورد الكثير من ذلك في مبادئ المجالس التي أنشأها أهل السنة في إيران. انظر مثلاً: مبادئ مجلس شورى المسلمين (شمس) في: عبد الله محمد الغريب، أحوال أهل السنة في إيران، ص٣٤.

(٣) انظر كمثال للخطوات التنفيذية في هذا الشأن، وكذلك بعض القضايا المقترحة: فقه الوفاق، إعداد مركز البحوث والدراسات، مجلة البيان ١٤٣٤هـ.

مسألة الوحدة والجماعة، وضبط خريطة العلاقات بين أهل السنة وغيرهم، ورسم سيناريو الصراع مع أعداء الأمة. ولا يظن أحد أن قضية الهوية محسومة، بل عدم وضوح هذه القضية، وتوفيتها حق البحث والدراسة، ووضعها في إطار نظرية مستقلة متكاملة، لعل ذلك أهم أسباب عدم تحقيق فرض الجماعة، وكذلك عدم القدرة على إدارة الصراع مع الغير/ الآخر أو أعداء الأمة، على اختلافهم وتنوعهم.

وتقوم هذه القضية أساسًا على ثلاثة أركان رئيسة: العقيدة والتوحيد، ومنها إلى معرفة الأسماء والأحكام، ثم الثمرة الكبرى: الولاء والبراء، تلك العقيدة التي تقوم أساسًا على الحب والبغض، الذي هو أوثق عرى الإيمان في تحقيق الأخوة والعداوة.

المبحث الثاني
الجماعات السياسية والعسكرية نظرة .. في استراتيجيات التنسيق

ذكرنا أن الآلية التي تسبق التنسيق هي حدوث التقارب، وأول الخطوات هي: إنشاء جمعية أهل الحل والعقد لأهل السنة في إيران، وذكرنا بعض الآليات المقترحة لتحقيق التقارب، والآن نذكر بعض ما يتعلق بالمقصد الثاني: استراتيجية المواجهة.

انطلاقًا من إدراك حالة الاستضعاف الشديدة التي يعيشها المسلمون، وفي المقابل التهديدات القوية التي يواجهونها، يتحتم القول بوجوب الاتحاد والاعتصام ضرورة شرعية، وليس التقارب فحسب، ولكنه إدراك المتاح، من أجل إقامة كيان قوي يمثل أهل السنة، وهذا يتطلب بعد التقارب: التنسيق من أجل المواجهة، الذي يتطلب بدوره وجود مشروع سياسي كامل.

عناصر استراتيجيات التنسيق:

يبدو في حقيقة الأمر أن التنسيق بين أهل السنة يقوم على إدراك حقيقة مهمة، هي أن حركات وجماعات أهل السنة التي تعمل منفصلة تتكامل في حقيقتها، ولا تتعارض أو تتنافر.

فمن المقرر شرعًا، والمتفق عليه أن الإسلام دين ودولة، ينتظم جميع أمور الحياة، وهذه النظرة الشمولية التي هي من صفات الشريعة وأكبر مقاصدها، تقتضي التحرك على جميع المستويات: عقدية دعوية، علمية، ثقافية فكرية، اجتماعية، سياسية، إعلامية، اقتصادية مالية، عسكرية جيوبولوتيكية. وهذه المستويات هي التي تحدد عناصر استراتيجية المواجهة، وكذلك استراتيجية التنسيق.

الإشكالية أن هناك فرقًا بين إدراك التكامل، وهذه مرحلة تأتي مع آليات التقارب، وبين التكامل الفعلي العملي الواقعي، وهذه مرحلة تأتي مع أو بعد التنسيق.

وإذا نظرنا سريعًا على الحركات والجماعات من أهل السنة في إيران، وجدنا منها ما هو دعوي، وما هو علمي، وما هو سياسي، وما هو عسكري، ومنهم من يجمع بين هذا وذاك. ونتبين من الأهداف المراد تحقيقها أنه لا يختلف على أهمية تحقيق هذه الأهداف أحد، بل بالفعل يتفقون في كثير من أهدافهم المطروحة، فكيف لا نصطف ونتحد، من أجل الوصول إلى هذا الهدف الواحد؟!

نظرة في استراتيجية التنسيق بين الحركات السياسية والمسلحة وغيرها:

ذكرنا أن أول الخطوات الواجبة ضرورةً شرعيةً: «إنشاء مجلس قيادي موحد على مستوى أهل الحل والعقد، لإدارة شئون أهل السنة»، وهذا المجلس منوط به تحقيق مقصدين:

١- تحقيق الوحدة والاصطفاف في وجه أعدائهم.

٢- وضع استراتيجية للمواجهة.

والهدف الاستراتيجي الأول لمجلس القيادة، وأول ما يجب أن يوليه المجلس اهتمامه: الإعداد التام للقوة المالية، ومنها يكون الإعداد الشامل الكامل للقوة، وفي مقدمتها: العسكرية والعلمية، أي: الجند والعلماء. كما

الضوابط الحاكمة من أجل بناء مؤسسات تقوم مقام الدولة:



ذكرنا بعض الأهداف الاستراتيجية المتعلقة بالمقصد الأول.

المقصد الاستراتيجي الثاني: استراتيجية المواجهة:

لا سبيل إلا التكاتف والاتحاد والعمل التكاملي، لأجل غاية الدعوة ودولة العقيدة، والعمل السياسي لا وجود له إلا من خلال قوة تحميه، وتدافع عنه، ومهما امتلك الإنسان من قيم نبيلة ومبادئ، فلن تغني عنه شيئًا في صراع القوة والمصالح؛ حيث لا صوت يعلو فوق صوت الرصاص، ونحن نقول: لا صوت يعلو فوق صوت العلم والحديد.

ومن هنا يتحتم على حركات الدعوة والعقيدة والسياسة التنسيق التكاملي مع حركات القوة المسلحة، لفرض آرائهم، وكي يُسمع لهم صوت، فضلاً عن أن يحققوا أهدافهم، مع عدوٍ لا يعتبر إلا القوة والقهر وسيلة للإقناع أو الاستماع.

فهل من سبيل إلى ذلك بعد ما يقرب من أربعين عامًا على الثورة الشيعية، ونتساءل: هل آتت حركات الدعوة والسياسة أية جدوى؟، وأهل السنة ما زالوا مستضعفين، والمارد الشيعي يتغول يومًا بعد يوم.

ومن نافلة القول: أن الإسلام حركة شمولية، أي يتميز بالإصلاح الشمولي، على جميع المستويات والأصعدة، والتدليل على ذلك إهدار للوقت والجهد.

ومن ثَم فالأمة، أهل السنة، في أمسّ الحاجة إلى مشروع سياسي متكامل، لا يتوقف على صعيد دون آخر، سياسي أو عسكري وحسب، أو غيرهما، فهذا قصور في الرؤية والحركة معًا، يتناقض مع الشرع والعقل والواقع.

شمولية الاستراتيجية:

لا بد من تكاتف الحركات السنية الإسلامية، لوضع

استراتيجية إسلامية شاملة [١]، وفق منظور الأمن القومي في الإسلام، الذي ينتظم كافة شئون الحياة: وعلى رأسها: عقدية، علمية، فكرية، ثقافية، إعلامية، اجتماعية، اقتصادية مالية، سياسية، عسكرية، جيوبوليتيكية.[٢]

الطبيعة المؤسسية والصفة الربانية في المنفذين:

على مجلس القيادة العام أن يقوم بتنظيم لجان أو مجموعات أو قيادات، جميع ذلك لا بد أن يكون ذا طبيعة مؤسسية، تقود هذه الاستراتيجيات المختلفة، وكما أنه لا بد له من نخب ذات طبيعة ربانية، شرعية إسلامية إنسانية خاصة، ولا بد من انتهاج النهج العلمي الرصين، واعتماد الدراسات ذات الطبيعة المتخصصة على أعلى مستوى[٣]، فإذا كان أعداؤنا يعتمدون مراكز البحث العلمي والرأي وصنع القرار كرأس الحربة ضد العالم الإسلامي [٤]، فهذا هو الواجب الشرعي، اعتماد العلم قبل القوة [٥]، كوسيلة لقيادة هذا الصراع والمدافعة.

بعض الأهداف الاستراتيجية:

لا بد من السعي الحثيث الجاد لتنفيذ ما يلي:

١- الاهتمام بإعداد النخب وأهل الرأي على مستوى العلم الشرعي، جنبًا إلى جنب مع علوم الدولة والإدارة، المسماة بالعلوم الإنسانية: سياسية وغيرها على صعيد مستويات الأمن القومي، فيشمل كذلك العلوم العسكرية والأمنية والمخابراتية.

٢- مراكز البحث والرأي، وهذه فريضة إسلامية وضرورة شرعية، قد أوضحناها في غير هذا الموضع، فلن يستطيع القيام بمثل هذه المهام العلمية الضخمة إلا مراكز بحثية متخصصة، يقودها نخب علمية مؤهلة متخصصة عالية المستوى. و«إنه لمن العيب والضعف أن لا يكون لدى أهل السنة مراكز استراتيجية، ولا بحثية، تستشعر النازلة قبل وقوعها، ولا لديها دراسات مستقبلية، ولا استشراف للمستقبل، ومن ثَم فليست هناك مدارس تعلم وتدرب على هذا الأمر المهم جدًا، والذي ما تقدم غيرنا إلا من خلاله».[٦]

إنه لمن العيب والضعف أن لا يكون لدى أهل السنة مراكز استراتيجية، ولا بحثية، تستشعر النازلة قبل وقوعها، ولا لديها دراسات مستقبلية، ولا استشراف للمستقبل.

٣- قيام هذه النخب وذوي الرأي بعملية الإحياء الحضاري، وتحقيق النهضة والتقدم، وقيادة الصراع وإدارته ضد أعداء الأمة، من أجل عودة الخلافة الرشيدة.

٤- ضرورة التحرك على مستوى الدولة، وإن لم يكن هناك دولة. أي: لا بد من إقامة إدارات مؤسسية مختلفة على مستوى أهل السنة، كما أشرنا.

٥- ومن أهم ما هنالك الإعداد لعدة العلم والجهاد، العلماء والجنود.

٦- التخطيط ثم التخطيط، ثم التخطيط والإدارة والتفكير الاستراتيجي. وكل ذلك بعض مدلولات قوله تعالى: (وَأَعِدُّوا لَهُم مَا اسْتَطَعْتُم مِن قُوَّةٍ) [الأنفال: ٦٠].

(١) انظر: عبد الرحمن الجميعان، يا أهل السنة كفى، موقع منتدى المفكرين الإسلاميين، ٢٠١٤/٩/٢٢م. غازي التوبة، نداء لصياغة «مشروع أهل السنة لإنقاذ الأمة»، موقع الجزيرة نت، ٢٠١٤/٨/١٥م.

(٢) انظر: بهاء الدين الزهري، الأمن القومي في فكر علماء السلف، ضمن التقرير الاستراتيجي العاشر لمجلة البيان، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م، ص:٧١.

(٣) انظر: بهاء الدين الزهري، أهل الرأي: ماهيتهم وإعدادهم ودورهم في صناعة القرار، مركز الإمام الغزالي، تحت الطبع.

(٤) السابق.

(٥) أو نقول: العلم مع القوة، باعتبار استخدام القوة حال إنشاء العملية التعليمية وإنشاء القوة، أو كونهما تحت الإعداد، فتكون القوة كوسيلة استراتيجية للإلهاء، ولكن الغرض أنه لا غنى عنها في أية حال.

(٦) عبد الرحمن الجميعان، يا أهل السنة كفى، موقع منتدى المفكرين الإسلاميين، ٢٠١٤/٩/٢٢م.

التخطيط والتنسيق التكاملي:

على مجلس القيادة أن يتحرك من أجل بناء مؤسسات تقوم مقام الدولة، والمجلس يقوم مقام الإمام/ الرئيس، وهو الذي يقود ويخطط لعملية التنسيق والتكامل، فمن كان في السياسة كان في السياسة، ومن في الدعوة ففيها، ومن كان في العلم والتعلم، ومن كان في الإعلام، ومن كان في المقاومة المسلحة، وهكذا، كي يكون كلٌّ في موقعه خادمًا للقضية الكلية، معاونًا لأخيه مؤيدًا له ومعينًا، ولا بد من الانتباه للعديد من الضوابط الحاكمة، منها:

١- الإعداد المستمر للنخبة والقوة في كل المجالات، الأهم فالمهم.

٢- اعتبار مسألة المعايير الشرعية الواجب اعتبارها في القيادات المختلفة، بدءًا من قمة أهل الحل والعقد، فالعلماء وأهل الشورى والرأي إلى جميع المتخصصين والعاملين، سواء في مجال الدعوة أو السياسة أو المقاومة المسلحة والجهاد، أو غير ذلك.

٣- الإعداد يكون على ثلاثة مستويات: إنشاء، تطوير، استمرار.

٤- الاهتمام البالغ بالمؤسسية والعمل المؤسسي.

٥- لا بد من تولية مسائل الإدارة والتخطيط والاستراتيجية أهمية قصوى.

٦- التخطيط الأمثل لعملية التعلم ومناهج التعلم ومنهجية التعلم، كي تناسب طبيعة الأهداف، وفي مقدمتها إعداد نخب على قدر عالٍ من الفهم الشرعي والوعي السياسي.

٧- أن تكون فكرة الصراع حاكمة وموجهة لجميع التحركات والأفكار، وفكرة الصراع نفسها في حاجة إلى تأطير وتنظير وتأصيل في استراتيجية محكمة.

٨- ضبط التحرك وفق رؤية للذات، ومعرفة وضعها وحالها ومقدراتها، وما تملكه من قوة ومكامن ضعفها وما تواجهه من تحديات وتهديدات، كل ذلك في مقابلة العدو في ذات الوقت، وهذا كله من صلب نظرية الصراع.

٩- الاستفادة من الخبرات السابقة والحالية، فالتاريخ يحكي لنا أحوالاً كثيرة من التجارب المشابهة، ولكنها تنتظر البحث والدراسة، فتاريخنا لم يُقرأ بعدُ، فضلاً عن أن يُبحث، والأمة تعاني من فقر شديد في باب التحليل التاريخي. كما أننا نمتلك العديد من التجارب التاريخية الحية في واقعنا المعاصر وتاريخنا الحديث.

١٠- الاهتمام بمؤسسة المخابرات والمعلومات والحرب النفسية، والاستراتيجيات العسكرية، وسيناريوهات الصراع، وفي الجملة المؤسسات الأمنية والعسكرية في جانبها العلمي قبل التنفيذي.

١١- مؤسسات توحيد الصف والجماعة تعمل جنبًا إلى جنب مع مؤسسات المواجهة، لترشيد التنسيق والتكامل، وهذا يتطلب خططًا للتحرك الدبلوماسي المستمر، والسفارات الدائمة، بين الحركات والجماعات المختلفة.

وليعلم أن الأمر أشد من ذلك، ويتطلب جهدًا كبيرًا وتضحيات غالية، ولا بد أن نكون على قدر المسئولية والمواجهة، وتقدير ضرورة الإعداد السليم الصحيح الرشيد الرباني الشامل المتكامل الواقعي، وكذلك العلم بأن هذا الأمر يتطلب وقتًا طويلاً، والأمم لا تنهض، فضلاً عن أن تقيم حضارة، إلا بعد وجود حضارة علمية عقدية (أيديولوجية) أولاً، يتم الإعداد لها على مستوى شامل متكامل كما ذكرنا [1].

---

(١) ولا ننسى أن إيران لم تقم بثورتها إلا بعد إعداد زاد عن عشرين عامًا، قامت فيه ببناء حضاري فكري علمي سياسي اجتماعي اقتصادي متكامل، وأصبحت مؤهلة للإدارة على مستوى الدولة. انظر: محمد شفيعي فَر، الأسس الفكرية للثورة الإسلامية الإيرانية، ترجمة: محمد حسن زراقط، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ٢٠٠٧م. ثم بعد ذلك وضعت خطة خمسينية (أي: خمسين عامًا) لنشر ثورتها إلى العالم الإسلامي وتشييعه، وحذرت أتباعها من اعتبار هذه المدة أنها طويلة. وصدق عمر -رضي الله عنه- إذ يقول: «عجبت من جلد الفاجر وعجز الثقة».

المبحث الثالث:
مستقبل أهل السنة في إيران
في ظل غياب استراتيجيات جامعة للتوحد
ومتغيرات إقليمية ودولية عاصفة

«نكون أو لا نكون» إذا لم يدرك أهل السنة في عالمنا الإسلامي، وليس في إيران فحسب أن هذا بالفعل شعار اليوم، وفق معطيات متعددة، لاسيما على الصعيد الدولي والمتغيرات السياسية والعسكرية الكثيرة، أو على صعيد الداخل الإيراني، حيث حديثنا عن إيران[١]، ولكن لكل بلد إسلامي واقعها المشابه من أوجه متعددة، فالأمة الإسلامية تواجه فترة تاريخية حاسمة من تاريخها، لا يقاربها سوى حالة الهجمة التتارية التي ذهبت بما يقرب من نصف العالم الإسلامي.

تواجه الأمة الآن ثلاث استراتيجيات رئيسة، سوى الفرعية[٢]، أو التوابع[٣] أو الطوامح[٤]، تهدف كل منها إلى العصف بالدول الإسلامية، وترجو كل منها نهايات خاصة بها، أي: أن هذه المشاريع الاستعمارية في الحقيقة تتفق وتتوافق من أوجه وتختلف من أوجه، وعدا واحدة منها، فإن التعاون فيما بينهم على قدم وساق، وعلى أعلى وكل المستويات.

هذه المشاريع الثلاثة هي:

١- المشروع الإيراني الشيعي الصفوي الاستعماري.

٢- المشروع الأمريكي.

٣- المشروع الصهيوني.

(١) التي أجمع المفكرون والباحثون المتخصصون في الشأن الإيراني على أن مستقبل إيران يشوبه الكثير من المخاطر. انظر: همام عبد المعبود، المستقبل الاستراتيجي لأهل السنة في إيران، موقع المسلم ١٤٢٧/٣/٢٤هـ.

(٢) أي: تريد أن يكون لها استراتيجيتها أو مشروعها الخاص في الأكل من قصعة الأمة.

(٣) أي: التابعة للاستراتيجيات والمشاريع الرئيسة.

(٤) أي: الطامحة أن تكون مستقلة في القريب عن الرئيسة.

أما المشروع الأمريكي فيهدف إلى تفتيت الشرق الأوسط، وإزالة حدود سايكس بيكو، وإعادة تركيب الأمة وترسيم حدودها من جديد، وهذا التقسيم الجديد ينبني على الفوضى الخلاقة، أي إشاعة الفوضى، ثم السيطرة عليها والتحكم فيها، وإعادة بناء الدول بعدها وفق معطيات جديدة، تقوم على التقسيم الإثني أو العرقي، أو الديني أو غيره، والهدف الرئيس: المزيد من الإضعاف والضعف، من أجل الهيمنة والسيطرة والتحكم.

وأما المشروع الصهيوني فيتفق إلى حد كبير مع أهداف المشروع الأمريكي، ولكن الهدف في النهاية بناء الدولة اليهودية المزعومة.

والمشروع الإيراني كذلك يسعى إلى فوضى العالم الإسلامي، من أجل إعادة تركيبه وفق المنظور الشيعي الإيراني، ونشر العقيدة الشيعية، والقضاء على أهل السنة في كل مكان، لاسيما جزيرة العرب، والشام، وصولاً لمصر وما بعدها، وما مشروع الهلال الشيعي إلا أحد الأبعاد الاستراتيجية الإيرانية، للهيمنة الشيعية.

هذا باختصار شديد يقرب من حد الإخلال، فهذه الاستراتيجيات الثلاثة لا تعمل باستقلال، وتعاون مطلق، ولكن تتداخل وتتقاطع، ويستفيد كل منها من الآخر، وتظهر التحالفات السرية، والتحالفات الواقعية التي لا تنبني على مسبق اتفاق، وغير ذلك، والأمر غاية في التعقيد.

كما أن هذه الاستراتيجيات لا تعمل في فراغ، ولكن في وسط دولي متشابك، تعصف به المتغيرات اليومية، وتتغير فيه موازين القوى بصورة كبيرة، وتتراوح بشدة، ويشهد العالم كل يوم مؤشرات لصعود قوى جديدة، أو التأكيد على قوى صاعدة، أو قوى قد صعدت بالفعل، والجديد هو ظهور فاعلين أقوياء من غير الدول والحكومات.

الغرض أن العالم يموج بالتحولات الدراماتيكية،

والتغيرات الفجائية، والاستراتيجيات الشاملة، والرؤى المستقبلية، وسيناريوهات متعددة شديدة التعقد، وتحالفات بين الأعداء قبل الأصدقاء، وموائمات، واتفاقات، وتوافقات، وكل ذلك وفق دراسات وأبحاث تنبني على علوم دقيقة مختلفة، ويقوم به نخب علمية مميزة، تقبع في مراكز البحث والرأي وصنع القرار، هي التي تحدد تلك السيناريوهات المستقبلية والخطط والرؤى الاستراتيجية، وتدير الصراع والتفاعلات الدولية.

وتتميز هذه الاستراتيجيات بأمرين جوهريين:

- أنها طويلة المدى، تصل إلى الخمسين عامًا أو العشرين، أو غير ذلك.

- أن منطقتنا الإسلامية تقع في صلب هذه الاستراتيجيات، وهي المستهدَفة بالأساس.

ونأتي إلى السؤال الجوهري:

أين يقع أهل السنة في هذا الوسط الصراعي؟ وما مصيرهم؟ ليس في إيران وحسب، بل في العالم الإسلامي، لاسيما وليس لهم مشروع جامع، ولا استراتيجية متفق عليها، ولا كلمة موحدة، ولا، ولا، وكأنهم لم يتفقوا على شيء كاتفاقهم على ألا يجتمعوا.[1]

ليس أمام أهل السنة سوى الاجتماع والاتحاد والاصطفاف أمام تغول المشروع الصفوي، وغيره من المشاريع المشابهة، لاسيما أن إيران بعد توقيعها للاتفاق النووي مع الدول الكبرى، ستزداد قوة وغطرسة وأطماعًا، وسيتغير الكثير من استراتيجيتها، وستزداد تغولاً وتوحشًا، في داخل إيران وخارجها، ولن ينفع أي جماعة أو حركة أن تعمل في جانب واحد فقط، سياسي أو دعوي أو حتى فقط عسكري، بل لا سبيل إلا المشروع السياسي المتكامل الشمولي، والإعداد الذي يناسب التحديات والتهديدات الواقعة، كما يناسب الفروض والواجبات والمسئوليات والأهداف الشرعية الإسلامية.

الذي يجزم به الباحث أنه إذا لم يقم أهل السنة بمسئولياتهم فهم بين أمرين أحلاهما مر: الأول: أن يذبحوا كالخراف، كما فعل بهم التتار والمغول من قبل. والثاني: أن تصيبهم سنة الاستبدال الكونية لا محالة. ولا يخفى أن الأمر الأول نوع من الثاني.

والذي يجزم به الباحث أنه إذا لم يقم أهل السنة بمسئولياتهم فهم بين أمرين أحلاهما مر: الأول: أن ويذبحوا كالخراف، كما فعل بهم التتار والمغول من قبل. والثاني: أن تصيبهم سنة الاستبدال الكونية لا محالة. ولا يخفى أن الأمر الأول نوع من الثاني.

فهذا الحال الذي وصل إليه أهل السنة من الضعف والهوان والذل، غير مسبوق في التاريخ، ربما شاهدناه من قبل بصورة جزئية، ولكنه اليوم يعم ويشمل العالم الإسلامي كله.

أعود وأكرر أنه لا سبيل إلا الاجتماع والاصطفاف والاتفاق والوفاق على مشروع سياسي شامل استراتيجي للمواجهة الشاملة.

إيران في مواجهة الهوية الإسلامية السنية:

تشكلت لدى الشيعة الاثنى عشرية نظرة خاصة ضد أهل السنة تشبه تلك النظرة (الآخر) التي حددت الهوية الأوروبية في توحدها ضد الإسلام، ثم في ذيلها تاريخيًا أمريكا، وسائر الغرب، واعتبر الصراع بينهما وجوديًا، فلا وجود لأوروبا المسيحية إلا من خلال التوحد للقضاء على الإسلام والمسلمين، حتى صار ذلك عقيدة لازمة.

(١) انظر: فقه الوفاق، إعداد مركز البحوث والدراسات، مجلة البيان ١٤٣٤هـ، المقدمة: ص٩.

بالمثل تشكلت الهوية الشيعية مبكرًا، فاعتبرت صراعها مع الإسلام (أهل السنة) وجوديًا، ولا كيان لهم إلا بالقضاء على أهل السنة.

يتضح ذلك من موقف الدولة الصفوية عندما تم تأسيسها على أيدي إسماعيل الصفوي؛ حيث عمل على فرض المذهب الشيعي الاثنى عشري بالقوة وبحدّ السيف على الناس، وفي كل أقاليم إيران، بعد أن كانوا على السنة، ويجري مثل هذا على قدم وساق، وفق مخططات شيطانية داخل إيران، لاسيما بعد الثورة الإيرانية، وخارجها، لاسيما بعد الغزو الأمريشيعي للعراق، ثم لسوريا الآن.

الحركات السنية السلمية السياسية والدعوية لا ولن تجد لها آذانًا صاغية؛ حيث لا بد لها من العمل وفق تصريح من دولة إيران الشيعية، التي لن تسمح لهم أبدًا إلا بالفتات إن فعلت ولن.

العمل السياسي والمشاركة السياسية ورهبانية الدعوة:

وبغض النظر عن الفرق بين العمل السياسي الذي هو أوسع إطارًا، فإن المشاركة السياسية نتيجتها حتمية، ولن تجدي أبدًا نفعًا في ظل هذا النظام الديكتاتوري المستبدّ الاستعماري، الذي لا يرضى بأي شيء ينتمي إلى أهل السنة، ونفس الأمر للحركات التي تنتهج فقط الدعوة الجزئية، ومثلها الحركات المسلحة المتفرقة الضعيفة الجزئية أيضًا، كل ذلك لن ينفع إلا في إطار واحد؛ حيث ينخرط الجميع في عمل مشترك وفق مشروع سياسي واحد، وتخطيط ورؤية استراتيجية شمولية.

فهذه الحركات السنية السلمية السياسية والدعوية لا ولن تجد لها آذانًا صاغية؛ حيث لا بد لها من العمل وفق تصريح من دولة إيران الشيعية، التي لن تسمح لهم أبدًا إلا بالفتات إن فعلت ولن.

حتى هذه الحركات التي يتميز خطابها بكونه «إسلاميًا شموليًا موجهًا إلى جميع الإيرانيين، بمختلف قومياتهم ومذاهبهم، ودائمًا تنادي بالوحدة الوطنية كأساس للوحدة الإسلامية»، لن تجد هذه الحركات سوى طريق مسدود، ليس فقط مع النظام الإيراني الفاشي المستبد، ولكن أيضًا مع الحركات الشيعية داخل إيران التي تزعم أنها تشارك الحركات السنية أهدافها الوطنية القومية. وهنا تكمن «المشكلة، في الطرف الآخر، وهو أن الحركات والتنظيمات (غير السنية) الموجودة في الساحة موالية للنظام، وتعمل في إطار سياسته، وهي غير قادرة على فصل خطابها وعملها عن خطاب هذا النظام».

«وحتى التيار الإصلاحي الإيراني الذي ظهر بقوة بعد وفاة الخميني، لم يكن ذا إرادة إصلاحية داخلية، ولكن أهدافه السياسية موجهة للغرب وحسب، ولم يسع أبدًا إلى خلق أرضية مشتركة مع الحركة الإسلامية السنية، على الرغم من حديثه عن حقوق السنة، واعترافه بمعاناتهم، ولكن هذا الكلام يأتي في إطار الشعارات الانتخابية، ولم يعمل لتجسيده على أرض الواقع»، وللأسف، «ومع ذلك نجد أن بعض الحركات الإسلامية كجماعة الدعوة والإصلاح مثلاً عملت جادة على بناء جسور مع بعض تنظيمات التيار الإصلاحي، ولكنها فشلت في تغيير موقف تلك التنظيمات من الحركة الإسلامية السنية».

وربما لا يكون هذا الموقف السياسي لبعض الحركات السنية منتقدًا إذا كان يأتي ضمن خطة استراتيجية تنسيقية مع سائر الحركات الإسلامية السنية لفرض الأمر الواقع في تحقيق أهدافهم.

حيث إنه «في الواقع لا توجد أي علاقة بين النظام الإيراني والحركات الإسلامية، فهناك قطيعة كاملة بسبب أن النظام يرفض إعطاء التراخيص لأي حركة سنية، رغم منحه تراخيص لأحزاب وتنظيمات فارسية

قومية متطرفة، فنظرة النظام للحركات الإسلامية السنية نظرة عدائية واستئصالية. كما أن النظام يعتبر هذه الحركات غير إسلامية أصلاً باعتبار أنها لا تؤمن بنظرية ولاية الفقيه، وهذا هو الشرط الأول والأساس لأي منحة من النظام للحركات السنية، فجميع الحركات السنية غير مرخصة، وتعمل بشكل سري، ويقوم النظام بملاحقتها وقمعها.

وأما «حركة الدعوة والإصلاح (إخوان إيران) فهي الحركة الوحيدة التي تعمل بشكل علني، ولكنها لم تحصل على ترخيص رسمي بعد، وعملها يتم تحت غطاء (غض النظر)، وقد سمح النظام بالنشاط البسيط لهذه الجماعة لاعتبارات سياسية، داخلية وخارجية، منها:

أولاً: أن الجماعة منضوية تحت لواء ما يسمى بالتيار الإصلاحي، ولديها أعضاء منتمون لـ «منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية» صاحبة النفوذ في السلطة.

ثانيًا: أن النظام تربطه علاقات طيبة بالتنظيم الدولي لجماعة الإخوان. كما أن سياسة هذه الجماعة في التعاطي مع غطرسة النظام ضد أهل السنة قائمة على مجرد العتاب، وليس النقد الحازم أو الإدانة الصريحة، ومع الأسف فإن الجماعة تبرر مواقفها هذه بالقول أنها جماعة ملتزمة بمنهج الوسطية، بعيدة عن التطرف وإثارة الخلافات! وكأن الوسطية تمنع قول الحق والدفاع عن المظلوم!. ولهذه الأسباب يغضّ النظام الطرف بعض الشيء عن نشاط جماعة الدعوة والإصلاح». (١)

فأي حديث بعد ذلك عن جدوى العمل السياسي، «ومعاناة السنة من الجهة السياسية واضحة، فلا يوجد أي شخص ممثل للسنة في إيران، فهم لا يوظفون أهل السنة في المناصب الرئيسة في الوزارات والدوائر المهمة بالدولة، وحتى المناصب غير المهمة لا تعطى بسهولة للسنة، علمًا بأن ٨٠٪ من الموظفين في مناطق السنة هم من الروافض، ويحاولون بأقصى جهدهم الوقوف أمام ترشيح مرشحي السنة في البرلمان، بحيث لا يقبلون المرشح من قِبَل الناس، ويرشحون الرافضة غير المستوطنين في مناطق السنة، أو يأتون بمن باع دينه مثل مرشح مدينة (إيرانشهر) السابق (نور محمد ربوشة)، ومرشح (خراسان) من (تربت جام) السيد (مجددي)، وأمثال أولئك من الذين لا يرتاح لهم السنة؛ لأنهم صنائع معدة سلفًا». (٢)

وكذلك الحركات الدعوية أو العلمية أو التعليمية مصيرها نفس المصير، لن يأتي من ورائها أي جديد، فالعدو الصفوي الشيعي متربص بكل قوة، ولن يسمح، كما سيده العالمي، إلا بما يتفق وسياسته وأهدافه وحسب، «ليعلم المسلمون في العالم من العلماء والدعاة والمفكرين حقيقة الرافضة ولا يغترون بدعاويهم للتقارب مع أهل السنة، وكيف وهم يزعمون كذبًا بواسطة عقيدتهم في (التقية)، أنهم أنصار الوحدة وأنصار المستضعفين، وهم أعداء العقيدة وأعداء أهل السنة في إيران، في بلادهم، وكيف أنهم يهدمون مساجد أهل السنة ولا يطيقون لها وجودًا، ولا يسمحون ببنائها، فعلى أدعياء الموضوعية الذين يزعمون أن خلافنا معهم في الفروع أن يعرفوا معاناة أهل السنة هناك؛ ليعلموا أنهم صبّوا عليهم من العذاب والاضطهاد ما لم يصب على اليهود والنصارى الذين مكنوهم من بناء معابدهم بينما يهدمون مساجد السنة جهارًا نهارًا بدعاوى مكشوفة، كبناء حديقة أو فتح شارع، والحقيقة: أنهم لا يطيقون للسنة وجودًا».

«فلا مدارس ولا تعليم ولا مناهج إلا تحت رعاية الدولة الصفوية ورقابتها، والأمر يتطور ويشتد ويتعقد؛ وقد تم تعيين مستشار، لدى رئيس الدولة الإيراني، لشؤون أهل السنة، مخادعةً ومكرًا للعالم الإسلامي، بدعوى أن حقوق أهل السنة في إيران

(١) صباح الموسوي، في حوار معه أجراه الأستاذ علي عبد العال، م.س.ذ.

(٢) الشيخ علي أكبر عبد العزيز سربازي، في حوار مع مجلة البيان، م.س.ذ.

مكفولة، علمًا بأن هذا المستشار إنسان لا يملك أي نفوذ، واختيار الحكومة له مقصود، وهو ألعوبة لدى الرافضة يلعبون به كما يريدون، ويذهبون به إلى شتى دول العالم ليعلن أن أهل السنة بألف خير في إيران، والحقيقة عكس ذلك تمامًا. لو كانت الحكومة صادقة في ادعائها بأن إيران دولة إسلامية لا تفرق بين المسلمين لعينت وزراء أو وكلاء من أهل السنة أو بعض المسئولين في مناطقهم، علمًا بأن من أهل السنة مَنْ لديهم الكفاءة والعلم، ولكن الأمر يؤكد عدم اعتبارهم مواطنين، فكيف يوضعون مسؤولين؟». (١)

فكما ذكرنا أن الصفويين الجدد يتحركون وفق منهجية ومخططات ورؤى واستراتيجيات، و«هدفهم الوحيد: إبادة أهل السنة تمامًا، وتشويه تاريخهم، والسيطرة على الأماكن المقدسة، وزعامة العالم الإسلامي، بزعم إرجاع الخلافة إلى أهل البيت، وإذا أمعنتم النظر في العالم الإسلامي ترون الرافضة يتحركون حركة دائبة بشتى أنواع الأساليب، من فتح المدارس، وبذل الأموال لتغيير مذاهب أهل السنة، ونشر كتبهم، وأخذ الأولاد إلى إيران لتدريسهم في قم وغيرها مذهب الشيعة، وهذا معروف للجميع». (٢)

فكما لا ولن ينفع العمل السياسي وحده لتغيير الواقع، فكذلك الاقتصار على الدعوة الجزئية كسبيل للتغيير، حيث يظن أصحاب النهج الدعوي أن تغيير واقع الأمة الإسلامية إلى الأفضل لن يتم إلا عندما يغير كل مسلم نفسه وفق معايير الإسلام فيلتزم بتعاليمه ويؤثر في من حوله من أهله وجيرانه وزملاء عمله فيغيروا هم أيضًا أنفسهم بنفس الطريقة، وبذا ينصلح حال الأمة من وجهة نظرهم، وإن كان هذا فيه الكثير من الحق، إلا إنه خادع، وليس من نهج النبي صلى الله عليه وسلم، ولا من طريقته الاقتصار على أمر دون آخر. (٣)

فقد كانت دعوة النبي صلى الله عليه وسلم شمولية كما ذكرنا، حتى إنها انتظمت جميع مجالات الأمن القومي بصورة لا مثيل لها، وكما ذكرنا ونكرر: لابد من تكاتف الحركات السنية الإسلامية، لوضع استراتيجية إسلامية شاملة، وفق منظور الأمن القومي في الإسلام، الذي ينتظم كافة شئون الحياة: وعلى رأسها: عقدية، فكرية، ثقافية، إعلامية، اجتماعية، اقتصادية مالية، سياسية، عسكرية، جيوبوليتيكية.

السلمية/ المسلحة والعلنية/ السرية بين السنن الشرعية والكونية:

لا بد هنا من التنبيه على أمر مهم، وهو مسألة استمرار الدعوة «السلمية، والعلنية»، فهما شعاران يصيح بهما كثير من الجماعات الدعوية أو العلمية أو العقدية، وأكثرهم ممن ينتمي لجماعات الصوفية والسلفية، والحق أنها قضية يتجاذبها كل من السنن الشرعية والكونية، فالنبي صلى الله عليه وسلم ابتدأ دعوته بسرية مطلقة، ثم بسرية جزئية، حيث أعلن دعوته، ولكن استمرت السرية بصورة غالبة، لاسيما بين أتباعه، وفي مرحلة ما ابتدأ يبحث عن الأرض لإقامة الدولة، حيث كانت الأرض التي بها يستحيل إقامة دولة عليها، وهذه بداية لمرحلة التدافع والانتقال للقوة بطريقة تمهيدية تخطيطية استراتيجية محسوبة، حتى انتقل إلى الدولة حيث العلنية الغالبة والمواجهة المسلحة، وتحولت السرية إلى جزئية خارج الدولة بحسابها.

وأي فرق بين من يريد البقاء أبد الدهر لإعداد فئة النصر ورجال التغيير، دون التقيد برؤية وتخطيط استراتيجي شامل كامل تام محكم، أي فرق بينه وبين الرهبانية التي ذمها الله تعالى؟ وأي تهمة لدعوة النبي صلى الله عليه وسلم؟

إن هذا أحد الأمور أو المهام التي ينبغي أن تُضاف إلى أحد اللجان المنبثقة لتحقيق المقصد الأول، من أجل التمهيد لتحقيق التنسيق المطلوب لتحقيق المقصد الثاني.

---

(١) السابق.

(٢) السابق.

(٣) انظر: بهاء الدين الزهري، الحالة السلفية في مصر، القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، ٢٠١٣م، ص٧١-٧٢، ٨٣-٨٤، ١١٠.

محاولات في هذا الصدد:

كانت هناك محاولات لتوحيد أهل السنة في إيران، ومن أظهرها: حركة شورى المسلمين السنة (شمس)، وقد كان مبدأ أمرها مبكرًا جدًا عقب الثورة، وكان حسن الظن الخاطئ بالشيعة، شركاء الثورة، حاضرًا، فكان من أمرها ما سبق بيانه، ثم لعلها تحولت إلى العمل السري.

ثم مع كثرة ما لاقاه أهل السنة «من الدمار والقتل والإبادة لأهل السنة والجماعة في إيران، اضطر أهل العلم والفتوى والمخلصين من الشعب السني المسلم في الداخل والخارج إلى التفكير في إنشاء (جمعية الدفاع عن حقوق أهل السنة في إيران)، وقد ضمت «الحركات السابقة مثل المجلس الأعلى لأهل السنة في إيران، ومنظمة مجاهدي أهل سنة إيران، وغيرهما من المنظمات غير المعروفة انضمت إلى هذه الجمعية، واتفقوا على أن يعملوا باسم (جمعية الدفاع عن حقوق أهل السنة في إيران).

مع كثرة ما لاقاه أهل السنة «من الدمار والقتل والإبادة لأهل السنة والجماعة في إيران، اضطر أهل العلم والفتوى والمخلصين من الشعب السني المسلم في الداخل والخارج إلى التفكير في إنشاء (جمعية الدفاع عن حقوق أهل السنة في إيران) وكان الهدف من هذه الجمعية أن «تكون محورًا أساسًا لتجميع أهل السنة والجماعة.

وكان الهدف من هذه الجمعية أن «تكون محورًا أساسًا لتجميع أهل السنة والجماعة، ومن ثم: العمل على محاولة نجاتهم من مكر دعاة الرافضة.

ومن الوسائل التي استخدمتها: «نشر الكتب والمجلات التي تشرح عقائد أهل السنة والجماعة، وتحريك الإعلام العالمي لشرح معاناة أهل السنة وما يلاقونه من الإبادة والدمار من قِبَل حكومة إيران الرافضية».

ونظرًا للتربص الشيعي الصفوي بأهل السنة، كان تأسيس «هذه الجمعية خارج إيران، علمًا بأنه غير مسموح لأهل السنة إيجاد حركة أو جمعية داخل إيران، ومؤسسو هذه الجمعية من العلماء المعروفين بزهدهم وتقواهم وتاريخهم الحافل بالجهاد والدفاع عن حقوق السنة وشرف الصحابة».

وعن مصادر التمويل فهي «جهود ذاتية من بعض أهل السنة أنفسهم الموجودين خارج إيران، وجدير بالذكر أننا نعاني من مشكلات اقتصادية شديدة تضعف مواصلة مسيرتنا، ولا شك أن الطريق مليء بالأشواك والعراقيل من قِبَل حكومة الرافضة الحاقدة، ولكننا عازمون على إيصال صوتنا للعالم، حتى يعرف العالم ما نعانيه من ظلم واضطهاد». (1)

وإذا حاولنا في عجالة تقويمية لهاتين المحاولتين وفق ما سبق ذكره، نجد أن حركة «شمس» لم تدرك طبيعة الصراع الهوياتي بين السنة والشيعة، وهذه مسألة من صلب العقيدة، لذلك أحسنت الظن بعدوها، وحاولت مشاركته، وعملت بصورة علنية فجة، وسلمية ساذجة، فكان مصيرها محتمًا، وفي وقت مبكر جدًا.

والمحاولة الأخرى، لعلها كانت أفضل ولكن وفق المعلومات القليلة المتاحة، فلم تكن بالشمولية المطلوبة، ولم يكن ثمة تنسيق بين جميع الأطراف، فضلاً عن الوصول إلى التكامل ثم الاتحاد. والوسائل المستخدمة ليست على مستوى الصراع والتدافع، مع العدو الصفوي الذي لا يمكن أبدًا مقارنته بهذه المحاولة، من حيث القوى المادية أو الناعمة، وبالتالي فأيّ تأثير يمكن أن يحدثه أهل السنة فيه؟ وكذا بالنظر إلى الحديث عن مصادر التمويل فهذه مأساة بكل ما تعنيه الكلمة، وقد سبق ما في ذلك.

ولابد من الوقوف نقدًا أمام هذه الجملة: «ولكننا

(1) الشيخ علي أكبر عبد العزيز سربازي، في حوار مع مجلة البيان، م س ذ.

عازمون على إيصال صوتنا للعالم، حتى يعرف العالم ما نعانيه من ظلم واضطهاد»، فأي عالم هذا يهتم أو ننتظر منه نجاة، أو سماع لأي صوت منّا، وهو شريك أساس للمأساة التي نعيشها؟، اللهم إلا أن يكون مثل هذا للترويج الإعلامي، وهو من مهام العمل والتخطيط السري.

الخلاصة:

ليست هذه قضية أهل السنة في إيران وحدهم، ولكنها قضية أهل السنة في العالم الإسلامي أجمع، وقد فرض الله تعالى على الأمة النهوض بمهام الخلافة، فقد حملت هذه الأمة وورثت رسالة الأنبياء، حيث جعل الله -تعالى- أمانة تبليغ الرسالة على عاتقنا، لمّا كان الرسول -صلى الله عليه وسلم- خاتم الأنبياء والرسل، وتحقيق الرسالة لا يكون إلا بالكتاب والحديد، أي بالقرآن والقوة، أي بالعلم والجيش، أي بالعلماء والأجناد.

وجعل -سبحانه- تحقيق الجماعة والأخوة الإسلامية، أهم ما هنالك وأولاه وأوله، حتى نص العلماء أن ذلك أهم ما يقوم به الإمام وأوله، أن يحرص على الألفة والجماعة والاتفاق، ويدفع جميع أسباب الشقاق والخلاف.

ومن ثَمّ فلا حديث معتبر عن اختلافات عرقية أو إثنية أو غيرها، إلا في مجال اعتبار العادات والأعراف الاجتماعية ونحوها، مما لا يصطدم مع الشرع، بل قد اعتبره الشارع، والأمثلة على ذلك متوافرة.

والحال الذي يعيشه أهل السنة في إيران، ومحيطها الإقليمي والعالمي، يوجب قولاً واحدًا: وجوب الاجتماع والاصطفاف والاتحاد، فريضة عينية على أهل العلم، ومن بلغ، وكفائية على سائر الأمة، وإذا لم تحدث، كما نرى ونشاهد، أثمت الأمة عن بكرة أبيها.

فلا بد من مواجهة العدو الصفوي الشيعي الإيراني، وأتباعه وأذنابه وأعوانه وحلفائه، بكل ما أوتينا من قوة، ولا بد من الأخذ بجميع الأسباب، في كل المجالات، وعلى كل المستويات. وأن يكون ذلك بعد تحقيق الوحدة والجماعة أو مقاومة وإزالة أسباب النزاع والاختلاف:

١- تكوين مجلس قيادي موحد من أهل الحل والعقد، لإدارة شئون أهل السنة، على النحو الذي ذكرنا.

٢- وضع استراتيجية شاملة للإعداد والمواجهة.

٣- اعتماد العلم والقوة والمال، كأصل ينبني على التخطيط والتفكير الاستراتيجي.

٤- الاهتمام بإنشاء مراكز الرأي والفكر واتخاذ القرار.

٥- الاهتمام بإعداد النخب الربانية، التي جمعت بين علوم الشرع والواقع، أو العلوم الشرعية والإنسانية.

ولا يدّعي أحد العجز أو الضعف أو عدم الإمكان، فهذه تهمة للسنن الكونية والشرعية معًا، ونحن المفرطون في الأخذ بالأسباب واستيفاء الممكن والمستطاع.

وإذا لم يتم ذلك الأمر: الاجتماع والإخاء، ومواجهة الأعداء والتحديات، والتنسيق والتكامل، وفق الخطط والإدارة العلمية المحكمة، كما ذكرنا من قبل: إذا لم يقم أهل السنة بمسئولياتهم فهم بين أمرين: الأول: أن يذبحوا كالخراف، كما فعل بهم التتار والمغول من قبل. والثاني: أن تصيبهم سنة الاستبدال الكونية لا محالة. ولا يخفى أن الأمر الأول نوع من الثاني.

وهذا أمر يجب أن تتكاتف عليه الأمة جميعًا، نصرة إخوانهم في إيران خاصة، والوقوف صفًا واحدًا أمام المشروع الصفوي الإيراني، المدعوم من أمريكا والغرب واليهود، فإن هذا الزحف الصفوي لن يتوقف عند إيران، حتى يلتهم الأمة شيئًا فشيئًا، ولا يخفى تغوّله بصورة غير مسبوقة، فتجاوز العراق، وسوريا، ولبنان،

إلى اليمن وشـرق الجزيرة، وامتدت يداه إلى كثير من دول الخليج، بل وفي عمق آسـيا، وصولاً إلى إفريقيا، ولم يصبح هلالاً شيعيًا فحسب، يقول الشيخ علي أكبر سـربازي: «المطلوب من المسـلمين دعم قضيتنا ماديًا ومعنويًـا؛ لأنها تتعلق بالعقيدة، ونحن إن كنا لا نرتبط نسـبًا فإننا نرتبط في العقيـدة ﴿إِنَّ هَـٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةً وَٰحِـدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱعۡبُـدُونِ﴾ [الأنبياء: ٩٢]. ولو غفل المسـلمون عن قضية إخوانهم أهل السـنة والجماعة في إيران، فسـيكون هذا ذنبًـا عظيمًا، وعليهم حينئذ أن ينتظروا سـقوط السنة كما سقطت فلسطين، وكما سـقطت الأندلـس وغيرها مـن البلدان، نسـأل الله السلامة والعافية».[١]

وقِـفْ كثيـرًا عند قوله: سـقوط السـنة، ولا أدري أقصدهـا عامـة أم خاصـة في إيـران، وكلا المعنيين صحيح، إن لم يتحرك المسلمون، والله المستعان.

(١) السابق.

معلومات إضافية

أهل السنة والجماعة في إيران .. حقائق تاريخية:

آن الأوان أن تنكشف الحقائق للعالم، وأن لا يخفى على المسلمين تمييز الحق من الباطل، وليس التضييق على أهل السنة في العقيدة فحسب، بل في جميع الشؤون الثقافية والاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية وغيرها، وهم يريدون بذلك إبادة واستئصال أهل السنة من إيران، ومن العالم كله إن استطاعوا، وهذا ما يتمناه الزعماء ومراجع التقليد الشيعة في إيران، كما أعلن في أوائل الثورة في الإذاعة والتلفاز بأننا عازمون على أن نجعل الدولة الإيرانية حكومة شيعية محضة، ويعنون بذلك القضاء على أهل السنة إما باختيار مذهب الشيعة أو بترك البلاد كما فعل أسلافهم في العهد الصفوي مع أهل السنة، وهو المخطط الآن وبدء التنفيذ الفعلي لذلك، والآن نضع أمام إخواننا المسلمين في العالم حقائق ثابتة عن الظلم والاعتداء والتضييق على إخوانهم أهل السنة في إيران ونوضحها كالآتي:

أولاً: محاولة القضاء على عقيدة أهل السنة:

ولا شك أنهم في شعاراتهم في جميع وسائل الإعلام يشيعون الخبر بأن الشيعة والسنة متساويان وهم إخوة، ومقتضى ذلك أن لأهل السنة ما للشيعة في جميع المجالات، بينما الأمر خلاف ذلك.

فهم أحرار في نشر عقائدهم وجميع شؤونهم، وليس لأهل السنة شيء من ذلك، بل الحكومة الشيعية تسعى أن ينقاد أهل السنة لمذاهب الشيعة. وذلك لأنهم يدركون بأن حرية نشر العقيدة السنية تعني بطلان عقيدة الشيعة لمعرفة زعماء مذهب الشيعة معرفة جيدة بأن حرية النشر لعقيدة أهل السنة تكشف للناس في العالم فساد عقيدتهم وأفكارهم ومخططاتهم ضد أهل السنة.

وحتى الآن ما زالوا يتكلمون في خارج إيران عن حرية أهل السنة في البيان والعقائد ووجود التسوية والاتحاد وعدم الفرقة بين أهل السنة والشيعة، وهذا كله دجل، وهم من وراء الستار يخططون لاستئصال وإبادة أهل السنة ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ [الأنفال:٣٠].

ونوضح الآن بعضًا من دسائسهم ومكائدهم:

أ- منعهم أئمة الجوامع لأهل السنة من حرية بيان عقائدهم على المنابر يوم الجمعة، بينما لأئمة الرافضة حرية تامة في بيان مذهبهم بل والتعدي على عقائد أهل السنة، وذلك حيث إنهم عينوا موظفين من المخابرات والمباحث، فمن هنا لا يقدر الخطيب الخروج عن دائرة ما يريدون، وقرروا حضور علماء الشيعة جوامع أهل السنة يوم الجمعة لمراقبة الخطب لتكون حسب ما يريدون عن سياسة الحكومة وعقائد الشيعة.

وليس لأهل السنة إلا إلقاء الخطب العربية أو نصائح عامة لا مساس لها بالعقيدة، وإذا خرج الإمام عن حدوده المقرر من قبلهم اتهموه بأنه وهابي يريد نشر الوهابية، وبهذا الاتهام قبضوا على عدد من العلماء وأدخلوهم في جحيم السجون، وأخيرًا أعدموا عشرات من العلماء البارزين وقبضوا على كل من:

١- الشيخ العلامة أحمد مفتي زاده (من محافظة كردستان) وذلك لجريمة مطالبته بحقوق أهل السنة وجمع شملهم، وتوفي رحمه الله بعد التنكيل والتعذيب، وذلك بعد عشر سنوات قضاها داخل السجن.

٢- الشيخ الدكتور أحمد ميرين البلوشي؛ لأنه أنهى دراسته من الابتدائية إلى مرحلة الدكتوراه في المملكة العربية السعودية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بتهمة أنه وهابي ينشر فكرة الوهابية، وما ذاك إلا أنه كان له نشاط في الدعوة وبيان العقيدة الصحيحة السنية، فألقي في السجن وعذب أشد التعذيب ثم حكموا عليه بالحبس ١٥سنة، ولم يزل إلى الآن مسجونًا في طهران في القسم الخاص.

٣- الشيخ محيي الدين من عاصمة خراسان: حيث اعتقل قبل سنوات دون أن يقدم إلى محكمة أو يوجه إليه تهمة إلا أنه كان يرأس مدرسة دينية في خراسان وتأخذه الغيرة على اعتقادات أهل السنة واتهمته الدولة بالوهابية وأنه يريد التفرقة بين الشيعة والسنة وبعد سنتين في سجون الخميني نفوه إلى محافظة أصفهان لسبع سنوات، والآن هو منفي في بلوشستان.

٤- والأستاذ إبراهيم صفي زاده خريج جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض قبل ثلاث سنوات اتهموه بأنه وهابي وضربوه سبعين جلدة في وسط السوق، وأدخلوه السجن، وحكموا عليه سبع سنوات في السجن، وقد أطلق سراحه أخيرًا بعد التعهد على أن لا يتكلم في الدين.

٥- الشيخ نظر محمد البلوشي: كان عضوًا في البرلمان الإيراني ومندوبًا لإحدى مناطق بلوشستان الإيرانية، وقضى الشيخ سنتين في أشد التعذيب في سجون الخميني، وأخذ منه اعتراف زورًا وجبرًا بأنه جاسوس من قبل العراق وإسرائيل يعمل لهم في إيران رغم أنه عالم من العلماء البارزين لأهل السنة معروف لدى الناس، والآن يعيش تحت الحراسة، ممنوع من الخروج إلى بلاد أخرى.

٦- الشيخ المجاهد دوست محمد البلوشي الذي يبلغ من العمر أكثر من ثمانين سنة، قبض عليه لدفاعه عن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رسائل عدة، وبعد أن قضى سنتين في أشد التعذيب في سجون الخميني نفوه إلى محافظة أصفهان، وبعد سنة أطلقوه، والآن يعيش تحت الحراسة، ممنوع من الخروج من البلد إلا بإذن خاص.

ومولانا عبد الله قهستاني، ومولانا عبد الغني شيخ جامي، ومولانا سيد أحمد الحسيني، ومولانا عبد الباقي شيراني، ومولانا جوانشير دوادي، ومولانا غلام سرور سربازي، ومولانا سيد محمد موسوي، ومولانا نور الدين كردار، ومولانا عبد اللطيف، وآخرون من مناطق مختلفة لا نعرف أسماءهم، وقد أطلق سراح بعضهم وبقي الأكثر في السجون بدون أي جريمة إلا أنهم يريدون التمسك بعقيدتهم الصحيحة والبعد عن الخرافات والبدع التي يريد الآيات نشرها.

وكذلك كثير من العلماء الجيدين وشباب السنة يعيشون في سجون الخميني لا جريمة لهم إلا أنهم من مظلومي السنة المتمسكين بعقيدة السنة ويدافعون عن الحق وحقوقهم ومعتقدات السنة.

ب- مرحلة أخرى ذهب ضحيتها المئات من شباب أهل السنة في كردستان، ووصل الأمر إلى أنهم أصبحوا ينفذون الإعدامات بتهمة الوهابية، فقبل سنوات قامت الدولة الخمينية بإعدام ثلاثة من العلماء البارزين الذين كانوا في سجون الخميني وهم:

١- الأخ الفاضل ناصر سبحاني من العلماء الجيدين والبارزين للسنة (من كردستان إيران) الذي أعدم في خراسان رمضان ١٣٩٩هـ.

٢- الأخ الفاضل عبد الحق من خريجي جامعة أبي بكر الإسلامية في كراتشي إيران) الذي أعدم في خراسان رمضان ١٣٩٩هـ.

٣- الأخ عبد الوهاب صديقي خراساني من العلماء الذين تخرجوا قبل سنوات من جامعة الأشرفية من لاهور (باكستان) بعد سنة في سجن الخميني حكموا عليه بالإعدام.

٤- وأخيرًا أعدموا الدكتور مظفريان إمام الجمعة لأهل السنة في شيراز بتهم واهية وأنه عميل أمريكا، وأغلقوا الجامع وحولوه إلى محل للأشرطة والأفلام التابعة لحرس الثورة ولا يزال بيدهم.

وفي الدوائر الحكومية يتم تناول عقائد الشيعة بين الموظفين من أهل السنة من قبل علماء وزعماء الشيعة، والجرح لعقائد أهل السنة والنيل من الصحابة عمومًا - رضي الله عنهم - بالسب والشتم، ومهاجمة كبار الصحابة وكبار شخصيات أهل السنة من أئمة المذاهب والمحدثين، منهم بعض زوجات الرسول صلى الله عليه وسلم كعائشة الصديقة وحفصة رضي الله عنهما، والخلفاء الثلاثة (أبي بكر وعمر وعثمان) رضي الله عنهم والأمير معاوية خصوصًا.

عدم السماح لأهل السنة ببناء المساجد والمدارس:

من الحقائق المعلومة أن أهل السنة محرومون من بناء المساجد في مناطق أكثريتها شيعة، مثل العاصمة طهران وأصفهان ويزد وشيراز وغيرها من المدن الكبيرة، مع أنه يوجد في طهران حوالي نصف مليون من أهل السنة ليس لهم مسجد واحد يصلون فيه، ولا مركز يجتمعون فيه، بينما توجد كنائس للنصارى وبيع لليهود، وبيوت النار للمجوس وغيرهم، وهم بالعكس يبنون لهم مساجد ومراكز ومدارس وحسينيات في مناطق السنة وفي قرى لا يوجد بها من الشيعة إلا عدد من الموظفين في الدوائر الحكومية، والآن قررت الحكومة الإيرانية عدم السماح ببناء أي مسجد للسنة في طهران وفي مشهد.

هدم المساجد والمدارس الدينية السنية:

وصل الأمر إلى هدم المساجد والمدارس في بعض المدن، مثل منطقة بلوشستان مدرسة ومسجد الشيخ قادر بخش البلوشي، ومسجد للسنة في منطقة كيلان في هشت بر، ومسجد في كنارك جابهار بلوشستان.

كما تم هدم مسجد في مشهد، الواقع في شارع ١٧ شهريور، وتوسيع مسجد شيخ فيض شارع خسروي في مشهد في محافظة خراسان، وأخيرًا خربوا القسم الجديد للمسجد المذكور، وهددوا بهدم المسجد كليًا وتحويله إلى حديقة لأبناء الصفويين كل هذا بتهم مختلفة: إما أنه مسجد ضرار، أو بني بغير إذن من الحكومة، أو إمام المسجد وهابي، أو بقصد توسيع الشوارع، كل هذا يقوي شوكة الشيعة ويضعف من معنويات أهل السنة، ويقلص نشاطهم، ويشل الحركة والنشاط أمام عقيدتهم.

تسخير جميع وسائل الإعلام لنشر مذهبهم وعقيدتهم:

جميع الإمكانيات مسخرة لعلمائهم يستغلونها كما يريدون، وأما أهل السنة فليس لهم في ذلك أي حظ، على سبيل المثال في منطقة بلوشستان ليس لأهل السنة برامج في الإذاعة من أربع وعشرين ساعة إلا ساعة واحدة والمفروض أنها تختص لنشر الأفكار والعقائد السنية، بينما مع الأسف تستغل للمدح والثناء على الحكومة وزعمائها.

وأما في خراسان فليس لأهل السنة برنامج واحد في الإذاعة، مع أن حكومة إيران قررت لمهاجري الشيعة من الأفغان ساعتين لهم بلغتين: الفارسية والبشتو، ومع الأسف أهل السنة في خراسان محرومون من هذا كليًا.

كما تستغل الحكومة عن طريق المدارس من الابتدائية إلى العالية تنشئة الأطفال وأبناء أهل السنة على أفكار وعقائد الشيعة وترغيبهم بها، وتنفيرهم عن معظم الصحابة علنًا ويربونهم على كراهيتهم لهم، وذلك عن طريق مدرسين شيعة، وتوزيع كتب ألفت في مذهبهم تتضمن النيل من الصحابة وانتقادهم وانتقاصهم كثيرًا بأساليب القصص المختلقة ضدهم.

فشعب هذا حاله وقد سدت أمامه جميع السبل والطرق فماذا يتصور أن يكون مصيره ومآله ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ﴾ [يوسف:٢١]، وهذا قليل من كثير.

ثانيًا: حرمان أهل السنة من شؤونهم الثقافية والاجتماعية والأخلاقية:

لا شك أن أهل السنة محرومون من حقوقهم الثقافية والاجتماعية بجانب حرمانهم من حرية العقيدة، كما سبق، فعلى إخوانهم المسلمين في العالم أن لا يصدقوا دعاوى الحكومة الإيرانية الكاذبة بحرية أهل السنة، وعليهم أن يتتبعوا الحقائق ليعرفوا معاناتهم واضطهادهم، وها نحن نذكر بعض الحقائق المهمة التي تدل على كذب دعاوى الحكومة وتثبت حرمان أهل السنة من جميع حقوقهم، ومنها حقوقهم الثقافية والاجتماعية، ومن ذلك:

أ- اختصاص المراكز العلمية ودور النشر والمطابع والمكتبات التجارية بنشر كتب الشيعة، ولا يسمح لأهل السنة بشيء من ذلك، فمن هنا تجد أن الكتب المطبوعة في إيران كلها كتب شيعية باستثناء كتب معدودة على الأصابع طبعت بعد مشاكل كثيرة، وما زال عدد من الكتب لعلماء أهل السنة أرادوا الإذن لنشرها مرهونة عند الحكومة، ولم تسمح بنشرها أو طبعها، ومن هنا يضطر بعض علماء أهل السنة لنشر كتبهم وطبعها في باكستان، ومن نتائج ذلك أن شباب أهل السنة لا يجدون أمامهم في المكتبات الثقافية إلا كتب الرافضة وأفكارهم، ويضطرون على رغم كرههم أن يقرءوا هذه الكتب أو يلجئوا إلى أفكار أخرى منحرفة، وهذا غاية ما يتمناه الرافضة.

ب- اختصاص وزارة الإرشاد والتبليغات بنشر أفكار وعقائد الشيعة: وهذه الوزارة تحظى بأكبر دعم من الحكومة، ومن أعمالها تكثيف الجهود لنشر وترويج مذهب الشيعة في العالم عن طريق طبع ونشر الكتب بلغات العالم الحية، وهي تتجاوز أربع لغات، وطبعت في حدود ثلاثين كتابًا ورسالة حتى الآن، وتوزع مجانًا عن طريق الملحق الثقافي الإيراني وعن طريق بعثات تبعثها الوزارة، وعن طريق البريد بعناوين لأشخاص بارزين، وعن طريق ابتعاث أشخاص للدعوة ونشر مذهبهم على نفقة الوزارة المذكورة، وفي طي هذه الكتب توضع مضامين وأفكار بشكل لا ينتبه إليها إلا الأذكياء ومن لهم خلفية عن هؤلاء القوم، وليس لأهل السنة أدنى حظ بنشر كتب أو القيام بجولات تخدم مذهبهم وعقيدتهم فلا يجدون أمامهم إلا منشورات القوم - الرافضة - والله حسبهم.

ج- الجو التعليمي: يتولى الرافضة نظام التعليم في المراحل كلها من الابتدائية إلى الجامعات، والمناهج كلها من وضعهم، وإن كان هناك في المناطق السنية وضعوا في المناهج اسما رسالة باسم (فقه أهل السنة) لدفع الشبهات وحجة بأن المناهج في المناطق السنية تشمل كتبهم، وجميع النشاطات والدورات والمحاضرات والجلسات والدروس ووسائل الإعلام تحاول ترويج ونشر العقائد الرافضة للتأثير على أبناء السنة، ولا تسمح حديثًا إلا عن مذهب الرافضة وأفكارهم، كما أنهم شكلوا فصولاً دراسية للكبار رجالاً ونساءً بعنوان محو الأمية

فلا تسمع فيها إلا ترويج أهدافهم المطلوبة وتحقيقها من وراء الستار، كما خصصوا مراكز ومكتبات خاصة في جميع مدن أهل السنة تحتوي على كتب ثقافية شيعية محضة للمطالعة ولتشويق الطلاب بقراءة هذه الكتب ومطالعتها، ثم يهدون من الكتب ما يرون في ذلك من مصلحة لهم.

د- كما أنهم يستغلون المناسبات الزمنية والمراسم المذهبية الخاصة بهم مثل (أسبوع الوحدة) ويوم نجاح الانقلاب وأيام الأعياد والمناسبات الأخرى التي تتولى الدولة الإشراف عليها، وتدعو الشخصيات والأعيان البارزين من الداخل والخارج، ويجبر أهل السنة من الموظفين والعلماء والأعيان على المشاركة معهم في هذه المناسبات والمراسم بادعاء أن الشيعة والسنة متكافئون متعاونون، بينما اشتراك أهل السنة ليس إلا قهرًا وجبرًا وتحت تهديد وتخويف.

ثالثًا: الوضع الاقتصادي لأهل السنة:

لم يكن لأهل السنة أي تقدم اقتصادي في عهد الشاه وبعد السلطة الجديدة علقوا بعض الآمال على الحكومة الجديدة التي كانت تدعي العدل والمساواة، ولكن سرعان ما انكشفت حقائق هذا الدعايات الفارغة من الحقيقة وخابوا ولم ينالوا خيرًا، بل رجعوا إلى أسوأ مما كانوا في عهد (الشاه)، والسر في ذلك أنهم لا يريدون أن يقوى أهل السنة اقتصاديًا وفكريًا وثقافيًا مخافة أن تكون لهم قوة وشوكة تزعزع خصومهم وتقوم ضدهم.

ومن المعلوم أن أكثر شباب أهل السنة لعدم الإمكانيات لديهم في استمرارهم في التعليم وتشديد الحكومة في شروط قبولهم يتخلفون عن التعليم، ولاسيما الالتحاق بالثانوي والجامعات، وبذلك يكون مستواهم دون مستوى شباب الشيعة الذين يتولون المناصب المهمة وشباب أهل السنة يحرمون من ذلك.

عدم التعاون مع مزارعي أهل السنة والفلاحين منهم، بينما الشيعة يحظون بكل الإمكانيات والتشجيعات من الحكومة.

رابعًا: الوضع السياسي لأهل السنة:

لابد لبروز أي قوم في الناحية السياسية أن يكونوا متقدمين في النواحي السابقة الذكر، يعني في الناحية الثقافية والاقتصادية، وكلما تقدموا في هذه النواحي تفوقوا وأثبتوا وجودهم السياسي في العالم، وكلما تأخروا عن النواحي السابقة الذكر تخلفوا في الجانب السياسي، فالتقدم السياسي لقوم مرهون بمقدار تقدمهم الثقافي والاقتصادي والاجتماعي.

وقد علمنا بأن أهل السنة قد حرموا من معظم حقوقهم الثقافية والاقتصادية والسياسية كذلك.

وقد أبدى بعض زعماء أهل السنة مخاوفهم من أن إقليمي كردستان وبلوشستان ستفقدان أهميتهما كمناطق لأهل السنة خلال العشر سنوات القادمة إذا استمر الوضع كذلك، وهذا التخطيط يساوي تخطيط اليهود في فلسطين.

(ملاحظة): مع كل ما ذكرنا من التنكيل والتعذيب والحرمان السياسي والثقافي والديني لأهل السنة إلا أن أهل السنة يزداد تمسكهم بمذهبهم أكثر فأكثر، وبدءوا يحسون بالخطر المحيط بهم ويعرفون الأساليب الشيطانية الخداعة للآيات.

وعكس ذلك تمامًا الشيعة حيث تزداد بعدًا عن المذهب يومًا بعد يوم، حتى إن كثيرًا منهم تحولوا إلى السنة أو ركنوا إلى الإلحاد وذلك لأجل الضغوط والخداع الديني التي يشاهدها جمهرة الناس، وبدءوا يعرفوا أن مذهب الشيعة مذهب لا أساس له وكله وليد الزمان وليس لها منهج معين، فلو حصل لأهل السنة مجال للدعوة واهتمام من جانب إخوانهم في العالم لتغيرت هذه المناطق إلى ما كان عليها أسـلافنا قبل مجيء الصفويين، وليس ذلك على الله بعزيز.

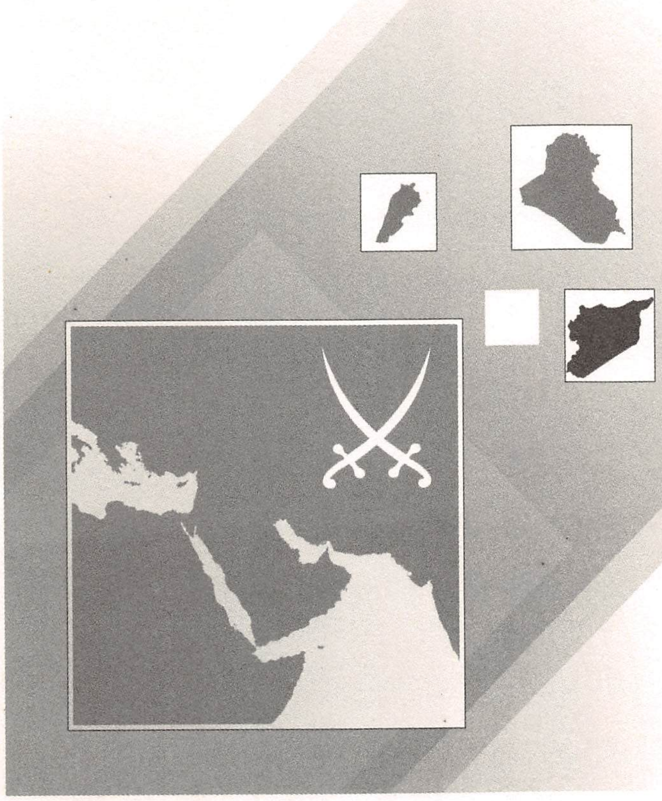
المصدر:

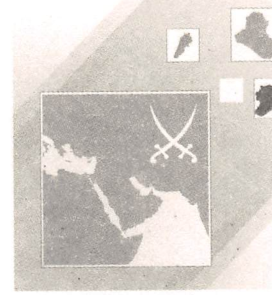
أهل السنة والجماعة في إيران (الحلقة الثالثة): حقائق تاريخية، بقلم أبو سلمان عبد المنعم محمود البلوشي، منشور على موقع السنة، متاح على الرابط التالي:

http://sunah.org/main

الباب الثالث

العالم الإسلامي





مستقبل العراق بين الهيمنة الإيرانية وبروز حركات المقاومة السنية

علي زياد فتحي العلي

باحث مستقل متخصص في الشئون الدولية

ملخص الدراسة

مثَّل التواجد الإيراني في العراق عامل خطر وتهديدًا للأمن القومي العراقي والدول المحيطة، على اعتبار أن هذا التواجد يتحدد من خلال الفكر القومي الفارسي، والمتمثل بالاستعلاء القومي، وإحياء النزعات الدينية من أجل ترسيخ الصراع والتجزئة الدينية، والذي دفع بإيران إلى المزيد من ترسيخ النفوذ والتوسع، ونتيجة لتوسع هذا النفوذ ظهرت حركات معارضة (سُنية) استشعرت هذا الخطر نتيجة للآثار السلبية التي خلّفها هذا التواجد؛ من خلال إبعاد وإقصاء أيّ قوى سنية تحاول الوقوف بوجه هذا التغلغل.

يمثل العراق أهمية كبيرة في الفكر الاستراتيجي الإيراني، فيشكل لإيران بمثابة بوابتها الغربية نحو العالم العربي، ونقطة تواصلها مع امتدادها الشيعي في المنطقة، كما يُعد نقطة انطلاق للتوسع والهيمنة، وبالتالي فإن المساس بأمن العراق ومحاولة تغيير تركيبته الديمغرافية والسياسية الحالية، والتي سعت إيران إلى خلقها والمحافظة عليها منذ احتلال العراق عام ٢٠٠٣م، يُعدّ مساسًا بالمصالح الإيرانية، وما تعتبره أمنها الاستراتيجي.

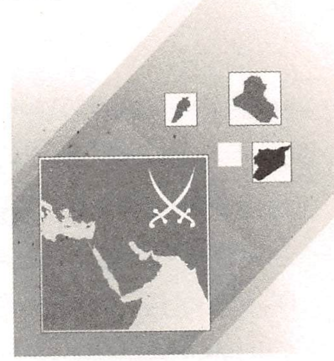
إن هدف إيران الرئيس هو إيجاد تخطيط لاستراتيجيات متعددة وتنفيذها بالتوازي والتزامن وفق نمط من التفاعل والارتباط بينها، من أجل تعزيز قدرات إيران كدولة إقليمية مسيطرة.

بعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٣م، وقيام الحاكم العسكري بول بريمر بحل الجيش العراق والمؤسسات الأمنية، سلّم العراق بشكل كامل إلى النفوذ الإيراني؛ حيث اتبعت إيران استراتيجية ذات وسائل وتكتيكات مختلفة من أجل ترسيخ وجودها في العراق، وأحكمت السيطرة على الوضع الأمني داخل العراق، كما اتجهت إلى دعم المرجعيات الدينية الموالية لها، والسيطرة على الطبقة السياسية في الحكم، في ظل غياب لأيّ حضور عربي وإسلامي يحد من النفوذ الإيراني.

بعد احتلال العراق تم اتهام سُنة العراق على أنهم أتباع النظام السابق، ولكن في حقيقة الأمر إن النظام السابق لا يمثل طائفة معينة، بقدر كونه يمثل أيديولوجية فكرية مركبة من منظومات متنوعة لا يجمعها إلا هيكل حزب وقوة سلاح، والولاء له دون تفرقة قومية أو إثنية، فانجر السنة إلى خندق (المعارضة والمتهم) في نفس الوقت، إذ عانوا ما عانوا من التفرقة والتهميش بحجة الولاء لنظام صدام حسين، وتنفيذ أجندات إقليمية للدول العربية.

ويمكن القول: إن الوجود الإيراني في العراق قد شوّه معالم الدولة العراقية، وقد يشوب الغموض مستقبل هذا البلد نتيجة الإرهاصات الداخلية والصراعات الإقليمية، وسرعة الأحداث الدولية، فكل هذه المتغيرات تنعكس سلبًا وإيجابًا على مستقبل العراق، فاليوم تشهد المنطقة تصاعدًا لنفوذ إيران، وبالتالي فإن مستقبل العراق يتأثر بشكل كبير على حجم وشكل التواجد الإيراني، واستنادًا على بعض معطيات الدراسة يمكن لنا أن نعطي لمحة مستقبلية لمدة لا تتجاوز (خمس سنوات) تمثل الأمد القريب والمتوسط؛ لاعتبار سرعة الأحداث ودراماتيكيتها في العراق والمنطقة.

مستقبل العراق بين الهيمنة الإيرانية وبروز حركات المقاومة السنية



علي زياد فتحي العلي

باحث مستقل متخصص في الشئون الدولية

مقدمة:

شكّل التواجد الإيراني في العراق نقطة تحول في تاريخه السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، فقد بُني هذا التواجد على أساس فرض أجندات طائفية تهدف إلى طمس الهوية الثقافية للمجتمع العراقي، فإيران اليوم تمتلك مشروعًا توسعيًا يقوم على أساس عقيدة استراتيجية تُبنى على الخلافات الدينية؛ يتصدرها البعد المذهبي في سياساتها الخارجية، فبعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة أصبحت الساحة العراقية تعاني من فراغ استراتيجي عمدت إيران على ملء ذلك الفراغ في ظل تفرج القوى العربية والإسلامية على ما يجري في العراق دون أي تحرُّك يأخذ على عاتقه الوقوف بوجه الأطماع الإيرانية في العراق والمنطقة؛ الأمر الذي جعل من إيران قوة إقليمية كبرى تمدد أذرعها إلى سوريا ولبنان واليمن والبحرين، كان هذا التمدد نتيجة انهيار منظومة التوازن الاستراتيجي للقوى والمتمثلة بخروج العراق من دائرة القوى العربية الاستراتيجية في المنطقة، وبالتالي بات من الضروري التطرق إلى الوجود الإيراني في العراق، وماهية القوى السنية المناهضة لهذا التواجد، ولتغطية الدراسة سوف نتطرق إلى الموضوع كالآتي:

المحور الأول: الاستراتيجية الإيرانية في العراق.

المحور الثاني: أنماط التدخل الإيراني في العراق.

المحور الثالث: الحركات السنية.. طبيعتها وأدوارها.

المحور الرابع: سيناريوهات مستقبل العراق في ظل التطورات الإقليمية الأخيرة.

المحور الأول

الاستراتيجية الإيرانية في العراق

يحتل العراق أهمية كبيرة في الفكر الاستراتيجي الإيراني، فيشكل لإيران بمثابة بوابتها الغربية نحو العالم العربي، ونقطة تواصلها مع امتدادها الشيعي في المنطقة، كما يُعدّ نقطة انطلاق للتوسع والهيمنة، وبالتالي فإن المساس بأمن العراق، ومحاولة تغيير تركيبته الديمغرافية والسياسية الحالية، والتي سعت إيران إلى خلقها والمحافظة عليها منذ احتلال العراق عام ٢٠٠٣م، يعد مساسًا بالمصالح الإيرانية، وما تعتبره أمنها الاستراتيجي.

إن هدف إيران الرئيس هو إيجاد تخطيط لاستراتيجيات متعددة وتنفيذها بالتوازي والتزامن وفق نمط من

التفاعل والارتباط بينها، من أجل تعزيز قدرات إيران كدولة إقليمية مسيطرة، فتكمن المصلحة الإيرانية حول منع هذا البلد من التحول مرة أخرى إلى دولة قوية تناطح إيران وتحد من قدرتها وأهدافها في المنطقة، وذلك هو أبرز ما تعلمته إيران واستنبطته من الحرب العراقية الإيرانية، كما أنها لا تخفي الأهمية الاستراتيجية للعراق في الاستراتيجية التوسعية لها.

محددات الاستراتيجية الإيرانية في العراق:

ربما كان من الضروري التوقف على أهم محددات الاستراتيجية الإيرانية في العراق، والتي تعد بمثابة الثوابت التي لا تقبل التغيير والتفريط بها من قِبل إيران، وبات من أولويات الدراسة التوقف على ماهية محددات الاستراتيجية الإيرانية في العراق وهي كالآتي:

١- إبقاء العراق خارج معادلة القوى الاستراتيجية في المنطقة: يمكن القول: إن إيران قد نجحت في بقاء حال العراق كما هي عليها منذ خروج القوات الأمريكية من أراضيه، وضمان عدم عودة عراق قوي، بشرط ألا يتحول لدولة ضعيفة غير قادرة على صدّ التهديدات على حدودها، وبالتالي تصديرها لها عبر الحدود، إلى جانب ضمان تشكيل حكومة مستقرة موالية لإيران، فقد كان العراق -ولا يزال- أحد أهم محددات صياغة العلاقة البينية بين إيران ومحيطها العربي[١]؛ حيث مثل العراق سابقًا حائط صدّ للأهداف الإيرانية التوسعية وسياسات التغلغل في الجوار العربي، واعتبر فاصلاً قويًا بين إيران والعالم العربي الذي يشكل العراق بوابة العبور له، كما أن العراق البعيد عن السيطرة الإيرانية يمثل عازلاً لإيران عن امتدادها الشيعي في بعض دول الخليج وسوريا ولبنان.

٢- المحافظة على الصبغة الدينية للحكومة العراقية: بعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة عمدت إيران على زجّ القوى الشيعية المعارِضة لنظام صدام حسين؛ إذ دفعت بالأحزاب المتطرفة (الطائفية) في العملية السياسية التي صُنعت من قبل قوات الاحتلال، وبطبيعة الحال أصبحت القوى المسيطرة على الدولة العراقية وحكومتها أحزابًا دينية شيعية تدين بالولاء الديني لولاية الفقيه؛ إذ تدرك إيران اليوم أن من الضرورات الاستراتيجية لها في العراق المحافظة على الصبغة الدينية للحكومة العراقية، والعمل على تكريس هذا المبدأ من أجل تعميق الولاء الديني، والذي سوف يتبعه الولاء السياسي والثقافي[٢]، مما يعني المزيد من السيطرة والنفوذ الإيراني في العراق.

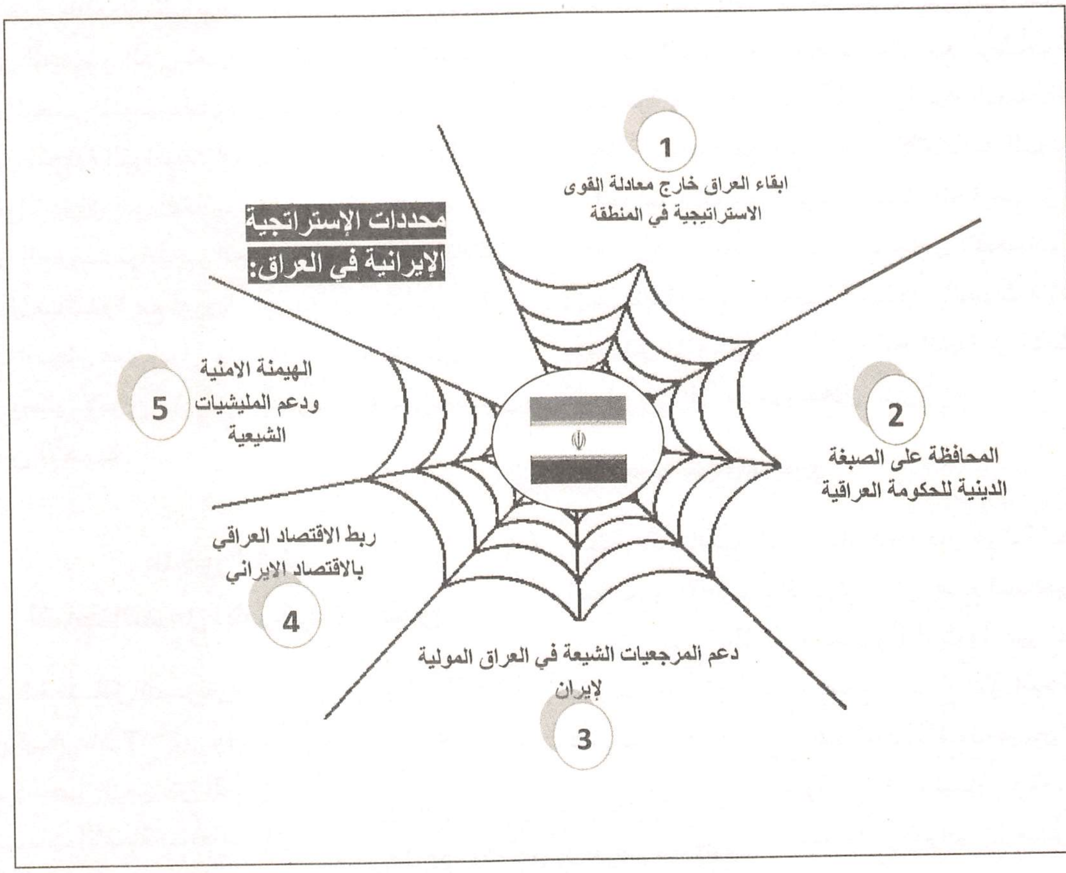
٣- دعم المرجعيات الشيعية الموالية لإيران في العراق: تقوم الدولة الإيرانية على أساس ولاية الفقيه (الدينية) فهي تقوم على مبدأ حكم (المرجعية الشيعية)، فتعمد إيران اليوم إلى دعم المرجعية الدينية في النجف والتي تعطي بدورها الشرعية الدينية للأحزاب الدينية المسيطرة على الحكم؛ إذ تشكل المرجعية الدينية في العراق مفتاح السيطرة والتحكم بمنطقة جنوب ووسط العراق ذي الأغلبية الشيعية والذي يمتد نفوذها إلى أعلى سلطة في العراق[٣].

٤- الهيمنة الأمنية ودعم المليشيات الشيعية: تقوم الاستراتيجية الأمنية لإيران في العراق على أساس مبدأ شبيه بقوات الباسيج الإيرانية غير النظامية التي تدين بالولاء المطلق للمرشد الأعلى، كذلك عمدت إيران إلى إنشاء قوات غير نظامية (شيعية) متعدد الصنوف والألوان من أجل تركز السيطرة

(١) طلال صالح الحسني، الدور الإيراني في العراق وانعكاساته الإقليمية، ط١، دار النظائر للطباعة، بغداد، ٢٠١٤م، ص١٩٨.

(٢) مهران كامروا، سياسات إيران الأمنية الإقليمية والخارجية في الخليج، تقرير موجز عن علاقات الخليج الدولية، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، كلية الشئون الدولية، جامعة جورج تاون، الدوحة، ٢٠١٢م، ص١٥.

(٣) فرح الزمان أبو شعير، العقوبات وتأثيراتها على أعتاب رئاسيات إيران ٢٠١٣م، سلسلة تقارير الجزيرة، مركز الجزيرة للدراسات، ٦ نوفمبر، ٢٠١٣م، ص٣.



والنفوذ الإيراني عليها، فاليوم إيران تحكم قبضتها على وسط وجنوب العراق؛ من خلال سيطرة هذه الصنوف المسلحة على المناطق الشيعية؛ حيث تشير التقارير إلى أن أكثر من ثمانية وأربعين ميليشيا شيعية في العراق.

٥- ربط الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الإيراني: يشكل الاقتصاد والأمن المالي لإيران بمثابة حجر الأساس لها في العراق والمنطقة، خصوصًا بعد العقوبات الاقتصادية التي فرضتها القوى الغربية؛ بسبب برنامج النووي، وكما هو معروف أن العراق يمتلك اقتصادًا جيدًا ومخزونًا نفطيًا كبيرًا، ويفتقر إلى الإنتاج الصناعي، وبالتالي أضحى العراق بلدًا خصبًا اقتصاديًا لإيران، ففي عام ٢٠٠٥م بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين ٧٣٠ مليون دولار أمريكي، ثم ليصل أكثر من ١٢ مليار دولار بداية من عام ٢٠١٢م، وأخيرًا بلغ ١٣ مليارًا دولار في ٢٠١٤م، وتشير الدراسات أن من المتوقع أن يصل حجم التبادل التجاري بين البلدين من ٢٠ إلى ٢٥ مليار دولار في السنوات القادمة، وهو ما يفسّر حجم التغلغل الاقتصادي لإيران في العراق[1].

وأخيرًا يشكّل العراق في الفكر الاستراتيجي الإيراني بمثابة (عقدة السيطرة) من خلال تكريس الجهود الخارجية للتوجه نحو الغرب الإيراني لما يشكّله من بوابة دينية واقتصادية تتيح لإيران المزيد من النفوذ والسيطرة، فكما هو معروف يعاني العراق اليوم من فراغ استراتيجي على كافة الأصعدة، وخصوصًا الأمني، وهو ما أدى بالجانب الإيراني إلى أن يملأ هذا الفراغ، ومن خلال ما سبق نجد أن الاستراتيجية الإيرانية في العراق هي مشروع دائم، وليست مصالح وقتية تتغير بتغير الظروف الدولية

(١) طلال صالح الحسني، مصدر سبق ذكره، ص٦٥.

والإقليمية، فالعراق اليوم في الاستراتيجية الإيرانية يشكّل الجسر الذي تعبر من خلاله إيران للإطلال على البحر المتوسط، وكان إلى عهد متأخر الممر الرئيس لتجارة الترانزيت العابرة من أوروبا إلى إيران، ومن وراء إيران إلى أفغانستان، وقد أضحى مشروع إيران الجيوستراتيجي الجديد هو السعي لتحقيق التصاق مباشرة مع أوروبا عبر محور عرضي ينطلق من أفغانستان عبر إيران والعراق وسورية ولبنان، وهو محور يحقق لإيران مزايا جيوستراتيجية على مستوى عالٍ من الأهمية.

المحور الثاني
أنماط التدخل الإيراني في العراق

بعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٣م، وقيام الحاكم العسكري بول بريمر بحل الجيش العراق والمؤسسات الأمنية، سلّم العراق بشكل كامل إلى النفوذ الإيراني ووفقًا لتقارير استخباراتية غربية تؤكد أن هناك اتفاقًا إيرانيًا أمريكيًا بخصوص احتلال العراق ومساندة إيران للولايات المتحدة من خلال تسليم مقاليد الحكم بيد الأحزاب الإسلامية (الشيعية)، وفي ظل غياب لأي حضور عربي وإسلامي يحدّ من النفوذ الإيراني خلا ميزان القوى الاستراتيجي في المنطقة لصالح إيران، فكثفت من حضورها الاستراتيجي والمتمثل بالسيطرة على استقلالية القرار السياسي الداخلي والخارجي، فضلاً عن حضورها الأمني والعسكري والثقافي (الديني) في المنطقة.

في ظل غياب لأي حضور عربي وإسلامي يحدّ من النفوذ الإيراني خلا ميزان القوى الاستراتيجي في المنطقة لصالح إيران، فكثفت من حضورها الاستراتيجي والمتمثل بالسيطرة على استقلالية القرار السياسي الداخلي والخارجي، فضلاً عن حضورها الأمني والعسكري والثقافي (الديني) في المنطقة.

أولاً: التغلغل الاقتصادي:

يُعدّ تعزيزُ الحضور الاقتصادي لإيران في العراق أحد أهم محددات الاستراتيجية الإيرانية، خاصةً في ظل عدم استقرار علاقات إيران مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، ومواجهة النظام الإيراني لموجات متتابعة من العقوبات الاقتصادية الدولية، بيد أن التركيز الإيراني على الاستثمار الخارجي لا يتجاوز مجرد إيجاد مساحات بديلة للتعاون الاقتصادي فقط، وإنما لتهيئة أرضية خصبة للنفوذ والسيطرة الإيرانية بوسائل اقتصادية، كما يتضح التغلغل الاقتصادي لإيران في العراق من خلال ما يأتي:

١- حجم التبادل التجاري:

يتأرجح العراق من عام لآخر بين مرتبة الشريك التجاري الأول والثاني لإيران، مع استمراره في احتلال المرتبة الأولى مستوردًا لسلعها غير النفطية؛ إذ يستورد ٧٢٪ من مجموع السلع الإيرانية المحلية، ففي عام ٢٠١٤م بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين حوالي ١٣ مليار دولار، ويتوقع مسئولون إيرانيون، مثل رئيس غرفة تجارة طهران وصول حجم التبادل التجاري بين البلدين ٢٠ إلى ٢٥ مليار دولار في السنوات القادمة، وبطبيعة الحال ستستمر العلاقات التجارية بين إيران والعراق في أنماطها غير المتكافئة وفي ميل كفتها لصالح إيران[1].

فتنقسم الصادرات الإيرانية إلى العراق وخدماتها الاقتصادية إلى ثلاثة أنواع: سلع طاقة (غاز طبيعي وكهرباء)، سلع غير نفطية (سيارات، ومواد غذائية، ومستلزمات منزلية، وأعمال يدوية)، خدمات فنية وهندسية (في قطاعات الطاقة، والإسكان، والصحة، والنقل)، وتستحوذ إيران من خلال هذه الصادرات على ١٧,٥٪ من السوق العراقي،

(١) تشاس فريمان وآخرون، إيران والعراق، سلسلة دراسات عالمية، ط١، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية،، العدد ٧٨، أبو ظبي، ٢٠١٤م، ص٢٥.

بعد أن كانت تستحوذ على ١٣٪ فقط قبل صعود تنظيم الدولة الإسلامية، بحسب تصريح الأمين العام للغرفة التجارية الإيرانية العراقية سنجابي شيرازي، وتستهدف إيران بحسب تصريح شيرازي الاستحواذ على ٢٥٪ من السوق العراقي في السنوات القادمة(١).

٢- الانخراط في مشروعات البنية التحتية:

تطمح إيران إلى الاستحواذ على حصص كبيرة من عقود إعادة البناء في الوقت الحالي، والجدير بالذكر أن العراق يتلقى ما يقرب من ٧٠٪ من الخدمات الفنية والهندسية الإيرانية في الوقت الحالي، كذلك تسعى إيران إلى حضور أكبر في قطاع الطاقة العراقي؛ حيث صرح وزير الطاقة الإيراني حميد شت شيان في يوليو من العام الماضي بأن إيران تشارك في ٢٧ مشروعًا لتوليد الكهرباء بقيمة مليار و٢٤٥ مليون دولار، وقال شت شيان في تصريحه: إنه يأمل أن تستحوذ إيران على ٥ إلى ١٠٪ من مشروعات تنموية في العراق ستبلغ تكلفتها ٢٧٥ مليار دولار حتى عام ٢٠١٧م.

وأخيرًا يبدو أن إيران لا ترغب فقط في لعب دور أكبر في مشروعات بنية تحتية فقط، فمن المحتمل أيضًا أنها تطمح بالانخراط في كيانات اقتصادية مشتركة مع العراق؛ لكي تستطيع من خلالها اختراق المؤسسات الاقتصادية أكثر وتأسيس جماعات ضغط محلية تواجه مراكز صنع القرار المعنية لصالحها؛ ليتيح لها فرض سيطرتها وتغلغلها في العراق.

ثانيًا: الهيمنة الجيوستراتيجية:

تمتلك إيران اليوم مشروعًا جيوستراتيجيًا في العراق يتمثل بتعزيز وجودها بكل أشكالها، وخصوصًا الأمني (العسكري)، فمن خلال هذا المدرك الاستراتيجي تسعى إيران إلى تعزيز تواجدها الإقليمي، فاليوم العراق يمثل بوابة التواجد الإيراني في المنطقة وركيزتها الأساسية؛ باعتباره أحد أدوات هذا التخطيط، وقد شهدنا هذا واضحًا عندما تفاقمت صرامة وتأثير العقوبات الدولية المفروضة على إيران؛ إذ تحول العراق إلى باب خلفي ومسلك موازٍ لتأمين احتياجات إيران المالية والتقنية، تم كل هذا بفضل ما أتاحه غزو واحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة من فرصة تمكين الأحزاب السياسية الشيعية في العراق من الهيمنة على السلطة، وإطلاق يدها بالتحكم في خيارات العراق الاستراتيجية بعد أن قبلت الولايات المتحدة الأمريكية بالحصة الأصغر من الإرث العراقي(٢).

وهيمنت إيران وأدواتها على الحصة الأكبر فيه؛ فنجاح إيران في تطويق العراق والسيطرة على مقدراته التي تؤهلها للهيمنة الكاملة على منطقة الخليج العربي، ومن ثم خليج عدن ومضيق باب المندب، وهذا يجعلها تتحكم في حركة الملاحة عبر البحر الأحمر، ويتيح لها التحكم في حركة تدفق الطاقة إلى أوروبا والعالم.

ثالثًا: التغلغل الديني (الطائفي):

استطاعت إيران أن تبسط نفوذها الاستراتيجي داخل المجتمع العراقي؛ من خلال إحياء المد الديني (الشيعي)، والذي يأخذ على عاتقه دعم المرجعيات الدينية التي تعد من أكثر الوسائل تأثيرًا في وسط وجنوب العراق، وهي أيضًا مؤثرة بشكل كبير في قرارات الحكومات والساسة حتى من غير الموالين لإيران، فمن خلال هذه المرجعيات استطاعت إيران أن تؤثر في القرار السياسي والرأي العام العراقي؛ إذ نجحت إيران وبأساليب مختلفة في السيطرة الكلية على الرموز الدينية وبعض المرجعيات الطائفية فصارت تحركها كيفما تشاء ومتى تشاء، ومن خلالهم تمت السيطرة على عموم الشارع العراقي (الشيعي)؛

(١) طلال صالح الحسني، مصدر سبق ذكره، ص٥٤.

(٢) عصام نايل المجالي، تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي، ط٢ دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤م، ص١٦٥.

فإيران اليوم لا تستطيع أن تحكم قبضتها إلا من خلال التخندق الطائفي، وإحياء النزعات الدينية بين الحين والآخر، وهو ما نجحت به في العراق والمنطقة، كما تسعى إيران للسيطرة على المرجعيات الدينية العراقية (العروبية) وتحجيم تأثيرها[١]، التي لا تعترف بمبدأ ولاية الفقيه، وترسيخ نفوذ المرجعيات ذات الأصول الإيرانية، عبر تحجيم الحوزات الدينية في النجف لحساب حوزات مدينة (قم) الإيرانية.

رابعًا: السيطرة العسكرية والأمنية:

يشكل الوجود الإيراني الأمني والعسكري والاستخباراتي نمطًا خطيرًا من أنماط التواجد الإيراني في العراق، فالهيمنة العسكرية المباشرة، والتي تتجلى بالتواجد العسكري والاستخباراتي الواضح والجلي من خلال وجود القيادات الإيرانية العسكرية كقاسم سليماني وغيره، والتواجد الكبير لعناصر فليق القدس وعناصر الحرس الثوري الإيراني، خصوصًا في الآونة الأخيرة؛ إذ عمدت إيران إلى إنشاء الميليشيات والفصائل المسلحة استطاعت من خلالها إيجاد منظمات وفصائل وشخصيات داخل المجتمع العراقي، وصنعت منهم أبطالاً ورموزًا وقيادات تحمل الطابع الديني (الشيعي)، ودعمتهم إعلاميًا وماديًا بشكل أثر في الشارع العراقي، وبالتالي التحق العديد من الشباب العراقي بهذه القيادات، وانخرطوا في تنظيماتهم الميليشياوية[٢].

ووفقًا لتقرير ودراسات، فإن عدد الميليشيات الشيعية في العراق يفوق ٤٠ ميليشيا أبرزها فيلق بدر وجيش المهدي وعصائب أهل الحق، ولواء أبو الفضل العباس، وحزب الله، والحشد الشعبي، والذي يعد أكبر ميليشيا في العراق؛ إذ أنشأته إيران بعد التطور الأبرز الذي ظهر على الساحة العراقية في منتصف عام ٢٠١٤م بعد فتوى (الجهاد الكفائي) التي أطلقها المرجع الشيعي علي السيستاني، بعد سيطرة قوات تنظيم الدولة الإسلامية على أجزاء كبيرة من العراق.

خامسًا: الهيمنة على القرار السياسي العراقي:

تسيطر إيران على مجمل العمل السياسي العراقي الداخلي منه والخارجي، فاليوم يعاني العراق من تدخل إيراني كبير في مجال رسم سياساتها، فالوجود الإيراني في العراق معروف للجميع؛ حيث يتفاخر بعض الساسة الإيرانيين في تصريحاتهم بخصوص التدخل الإيراني في العراق، فتصريحات النائب عن مدينة طهران في البرلمان الإيراني علي رضا زاكاني حول سيطرة بلاده على أربع عواصم عربية (صنعاء، ودمشق، وبغداد، وبيروت)، وكذلك تصريح نائب الرئيس الإيراني حسن روحاني قال فيها: إن (الإمبراطورية الإيرانية عادت، وعاصمتها بغداد)[٣].

إيران اليوم هي من يمتلك مفاتح اللعبة في العراق؛ من خلال علاقاتها الوطيدة مع الأحزاب الشيعية والمتمثلة بالمجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة الإسلامي، وحركة حزب الله في العراق، وحركة سيد الشهداء الإسلامية، والتيار الصدري وتيارات أخرى، كل هذه التيارات السياسية تمتلك صوتًا ونفوذًا كبيرًا في الحكومة العراقية، كما تتمتع إيران بنفوذ وعلاقات جيدة مع بعض القوى السياسية (السنية) كبعض الأحزاب السياسية الكردية في شمال العراق، وبعض الشخصيات السياسية من (السنة) العرب، ومن خلال الاستناد للوجود الإيراني المباشر، وحاجة القوى والتيارات العراقية للدعم الإيراني للبقاء في السلطة، فإن إيران ستمارس دورًا سياسيًا من خلال التأثير في مجريات العملية السياسية، والتوجهات الحكومية، وستعمل على تحقيق التوازن بين الحركات والأحزاب الدينية الموالية لها، ودعمها للسيطرة على مؤسسات الدولة العراقية المختلفة، واستبعاد القوى والتيارات

(١) طلال صالح الحسني، مصدر سبق ذكره، ص٦٦.

(٢) تشاس فريمان وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص٥٤.

(٣) طلال صالح الحسني، مصدر سبق ذكره، ص٤٦.

ذات التوجهات الوطنية التي تعارض الدور الإيراني، كما تعمد إلى إبقاء الحكومة العراقية بوضع لا يمكنها من الاستقلال عن التوجه الإيراني، فضلاً عن أنها ستسعى إلى أن تلحق مواقف الحكومة العراقية بموقف إيران تجاه التطورات والقضايا العربية، والتأثير في علاقات العراق العربية، والإقليمية، والدولية، وهو ما بدأ يتحقق عندما جاء الموقف العراقي متناغمًا مع الموقف الإيراني المعارض لعملية (عاصفة الحزم) التي تقودها السعودية ضد الحوثيين في اليمن.

المحور الثالث

الحركات السنية.. طبيعتها وأدوارها

بعد احتلال العراق وسقوط نظام صدام حسين، تم اتهام سنة العراق على أنهم اتباع النظام السابق، وهذه جريمة سياسية، حيث إن النظام السابق لم يكن يمثل طائفة معينة، بقدر ما كان يمثل أيديولوجية فكرية مركبة من منظومات متنوعة لا يجمعها إلا هيكل حزب وقوة سلاح، والولاء له دون تفرقة قومية أو إثنية، فانجر السنة إلى خندق (المعارضة والمتهم) في نفس الوقت؛ إذ عانوا ما عانوا من التفرقة والتهميش بحجة الولاء لنظام صدام حسين، وتنفيذ أجندات إقليمية للدول العربية، فظلت القوى السياسية السنية على مدى عقد كامل تعاني من الابتعاد عن السلطة الحقيقية، مما انعكس بدوره على واقع القوى السنية؛ حيث دفع بالبعض إلى حمل السلاح، وعدم الاعتراف بالعملية السياسية برمتها، والتخندق مع المعارضة؛ كل هذه الأمور تولدت نتيجة الهيمنة الإيرانية على العراق، وإبعاد كل الطوائف التي تعتقد أنها تشكل خطرًا على نفوذه.

بعد احتلال العراق وسقوط نظام صدام حسين، تم اتهام سنة العراق على أنهم اتباع النظام السابق، وهذه جريمة سياسية، حيث إن النظام السابق لم يكن يمثل طائفة معينة، بقدر ما كان يمثل أيديولوجية فكرية مركبة من منظومات متنوعة لا يجمعها إلا هيكل حزب وقوة سلاح.

فتاريخيًّا يمكن القول: إن العرب (السنة) في العراق يعدون من أهم الطوائف الدينية في هذا البلد؛ كونهم كانوا من يحكم العراق على مدى قرون عدة، وقد تميزت فترة حكم العرب السنة في العراق بأنهم استطاعوا إنشاء وطن مزدهر وقوي اقتصاديًّا، خصوصًا في فترة السبعينيات من القرن الماضي؛ إذ كان العراق في تلك الفترة يمتلك أفضل نظام صحي في الشرق الأوسط، وذلك بشهادة كل المنظمات الصحية العالمية، إضافة إلى نظام التعليم الإلزامي الذي أوصل نسبة (الأمية) في المجتمع العراقي إلى أدنى مستوياتها آنذاك، كما شهدت تلك الفترة انفتاح العراق اقتصاديًّا على الاقتصاد العالمي(١)، فنسبة العرب السنة في العراق عام ٢٠١٣م لا تقل بأيّ حالٍ من الأحوال عن ٣٠٪ من عدد السكان الكلي تتوزع وفي المناطق الرئيسية: محافظة نينوى والأنبار وصلاح الدين، وديالى وكركوك وبغداد وبابل(٢).

كما لا يمكن إغفال دور الأكراد (السنة) في تاريخ العراق السياسي القديم والمعاصر؛ إذ تشكل نسبة الأكراد (السنية) ما يقارب سبعة ملايين، وهم يشكلون ثقلاً سياسيًّا لا يستهان به، ومن خلال ما سبق لا بد لنا أن نتعرف على ماهية القوى السنية المناهضة للوجود الإيراني في العراق التي اتخذت طائفة منها العمل السياسي كرادع للوجود الإيراني، واتخذ البعض الآخر حمل السلاح وسيلة أخرى للوقوف أمام

(١) ناظم سمير حسان، المكونات العراقية ودورها في العملية السياسية، ط١، دار التقدم للطباعة، بغداد، ٢٠١٣م، ص٨٧.
(٢) صالح مهدي عباس، المجتمع العراقي وإثنيته، المجلة السياسية والدولية، العدد١١، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، ٢٠١٣م، ص٣١.

التحديات القائمة، وبالتالي سوف نتناول هذه القوى وخياراتها كالآتي:

أولاً: القوى السنية السياسية:

بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣م من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ودخول العراق عهد جديد لنظام الحكم يعتمد على المحاصصة الطائفية، انقسم المجتمع العراق على عدة فئات مختلفة الأشكال والتوجهات (سنة وشيعة، وعرب، وكرد)، واتضحت ملامح العملية السياسية التي سادها التنافس والصراع بين القوى السياسية بدوافع خارجية؛ إذ تمحور التيار السني في العراق حول شقين أساسيين؛ مثّل الشق الأول القوى السنية (العربية)، أما الشق الثاني فتمثل بالأحزاب الكردية، رغم أن توجهاتها علمانية بحتة، وتغلب المصلحة القومية على حساب مذهبهم إلا أن بعض مواقف هذه الأحزاب يمكن أن تحسب لصالح الوجود السني في العراق والمنطقة، ويمكن تحدد هذه القوى كالآتي:

١- القوى السنية (العربية):

تعد كتلة (متحدون) العربية السنية بزعامة أسامة النجيفي من أقوى القوى السياسية العربية بعد الانتخابات البرلمانية الأخيرة إلى جانب كتلة القائمة الوطنية بزعامة إياد علاوي، فضلاً عن الحزب الإسلامي بزعامة سليم الجبوري، وكتلة كرامة بزعامة خميس الخنجر، وكتلة الحوار الوطني بزعامة صالح المطلك؛ حيث تشكل هذه الكتل القوى السياسية للسنة في العراق، إلا أن تشكيلة هذه الكتلة تعتبر فضفاضة قابلة للتفسخ تحت ظروف سياسية معينة، وعلمتنا تجربة السنوات الأربع الماضية أن الكتلة العربية السنية تعرضت إلى الانقسام عندما عرض رئيس الوزراء السابق نوري المالكي مناصب وزارية على بعض أجنحة الكتلة، وتمكن من جذبها إلى جانبه ما أهّله للحكم في السنوات الماضية، وهناك قوى عربية سنية تعمل تحت مسميات مستقلة، لكنها لا تمثل وزنًا سياسيًا ثقيلاً في المعادلة العراقية[1]، بيد أن العشائر العربية السنية في شمال وغرب العراق لها وزن سياسي كبير يأخذ طريقه إلى بوتقة صناعة القرار السياسي العراقي عبر الكتل العربية في البرلمان أو عبر القيادات العسكرية في الجيش العراقي التابعين لها.

٢- القوى السنية (الكردية):

إن القوى السياسية الكردية ترفض التدخل الإيراني بالعراق، وتتحسس من سياسات إيران الإقليمية بسبب قربها الجغرافي، ومعرفتها بالأطماع الإيرانية في العراق والمنطقة.

يشكل الأكراد القوة القومية البرلمانية الثانية بعد كتلة العرب من السنة والشيعة مجتمعين، ويتحد الكرد عمومًا في البرلمان العراقي تحت مظلة الكتلة الكردستانية، ورغم توجهاتهم القومية والانفصالية إلا أن بعض مواقفهم السياسية يمكن توصيفها على أنها تندرج تحت مظلة القوى السنية في العراق والمنطقة، فهم يتمتعون بعلاقات قوية جدًا مع تركيا، وخصوصًا مع حزب العدالة والتنمية ذي التوجهات الإسلامية، فمواقف الأكراد اليوم تتخذ طابعًا تصارعيًا مع القوى الشيعية في العملية السياسية[2]، فعلاقة الأكراد مع إيران يشوبها التوتر والتشنج بسبب إجماع الأحزاب الكردية على رفض ولاية ثالثة لرئيس الوزراء نوري المالكي، وبعض السياسات الإيرانية في العراق، ويمكن القول: إن القوى السياسية الكردية ترفض التدخل الإيراني بالعراق، وتتحسس من سياسات إيران الإقليمية بسبب قربها الجغرافي، ومعرفتها بالأطماع الإيرانية في العراق والمنطقة.

(١) سعد الناظر، الأحزاب السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣م، ط١، دار النظائر للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٤م، ص١٣٢.

(٢) ناظم سمير حسان، مصدر سبق ذكره، ص٨٧.

ثانيًا: القوى السنية (المسلحة):

يشكل تنظيم الدولة الإسلامية القوة العسكرية المسيطرة على المشهد السياسي السني، فبعد سيطرته على معظم المناطق السنية في صيف عام ٢٠٠٤م تصدر القوى المقاومة للوجود الإيراني في العراق؛ إذ ازدادت شعبية التنظيم بعد حملة التهميش والإقصاء التي شنتها الحكومة العراقية في عهد رئيس الوزراء نوري المالكي، كما يشكل وجود هذا التنظيم أكبر تهديد للأمن القومي الإيراني، خصوصًا بعد اقترابه مسافة أربعين كيلو مترًا من الحدود الإيرانية، وهو ما دق ناقوس الخطر لدى الجانب الإيراني، فإيران تحارب التنظيم بكل ثقلها العسكري؛ إذ تحاول أن تبعد التنظيم عن المناطق (المقدسة) الشيعية في سامراء والنجف وكربلاء(١)، كما تعمد أن تدفع بالخطر عن حدودها، وعن مراكز نفوذها في العراق، من خلال دعم الميليشيات الشيعية وتشكيل ميليشيا الحشد الشعبي، وجعله القوة العسكرية المسيطرة على المشهد السني في العراق.

ثالثًا: خيارات القوى السنية (السياسية) في مواجهة الهيمنة الإيرانية:

تعمد القوى السنية في العراق اليوم إلى التوجه نحو حلول مختلفة التوجهات من أجل تثبيت قوتها، والمحافظة على وجودها، والعمل على صدّ بعض التغلغل الإيراني في العراق، فكما هو معرف للجميع أن لإيران نفوذًا كبيرًا في العراق، وخصوصًا في وسطه وجنوبه، كما يمتد تأثيرها على بعض القوى والشخصيات السنية في العراق، فالحكومة العراقية اليوم عالقة بكماشة التأثير الإيراني حتى على حساب مصالح العراق وسيادته على أراضيه، ومن أجل الوقوف بوجه هذا التمدد تتجه القوى السنية على اختلاف توجهاتها نحو عدد من الحلول والبدائل التي يعتقد أنها تحدّ من الطموحات الإيرانية في العراق، وهي كالآتي:

١- الإقليم كرادع للتمدد الإيراني:

تتجه أنظار بعض القوى السنية، وخصوصًا تكتل (متحدون) للتفكير في إنشاء إقليم سنّي، فالبعض يعتقدون أنه لحماية ما يمكن حمايته من كيان المحافظات السنية التي تعرضت للاضطهاد والإقصاء والطائفية من قِبل الحكومة العراقية المدعومة من إيران(٢)، ففكرة الإقليم تقوم على أساس الاستقلال الأمني عن أجهزة الحكومة العراقية المتهمة بجرائم ضد أبناء هذه المناطق، ومن أجل وضع حد للتدخل الإيراني الكبير في العراق، ويكون بمثابة البوابة الأولى والحصينة للوجود السني في العراق.

٢- توسيع صلاحيات المحافظات (السنية):

تحاول بعض القوى السنية إنشاء إقليم للسنة كمطلب لحل الإشكالات العالقة مع الحكومة، كما تطالب بتوسيع صلاحيات المحافظات الإدارية من أجل إعطاء المجال للمحافظ الإداري كي يتولى شئون بعض المسائل الحساسة التي من شأنها أن تحسن أوضاع موطني هذه المحافظات.

إن مسألة توسيع صلاحيات المحافظات جاءت بسبب تعطيل بعض القوانين المتعلقة ببعض المحافظات السنة والتي يقف وراءها التقاطعات السياسية والاستنفار الطائفي والذي أثر سلبًا على الواقع الاجتماعي والاقتصادي لمكونات هذه المحافظات، كما أن هذه المطالب يمكن أن تكون جزءًا من الحل وليس حلاً شاملاً لواقع السنة في العراق.

٣- تشكيل قوات الحرس الوطني:

تتجه القوى السنية اليوم إلى فكرة إنشاء قوة

(١) حامد حميد ياسين، العراق والأزمات الأمنية في المنطقة، المجلة السياسية والدولية، العدد٢٩، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، ٢٠١٤م، ص٣٦.

(٢) سعد الناظر، مصدر سبق ذكره، ص٥٤.

الحرس الوطني، كتشكيل عسكري سني؛ حيث تحولت هذه الفكرة إلى أحد شروط إخماد التوتر الطائفي العراقي في مرحلة ما بعد رئيس الوزراء السابق نوري المالكي؛ حيث رفعت بعض القوى السنّية السياسية مطلب إنشاء قوة سنية قادرة على الحفاظ على كيانات المحافظات السنية[1]، فغاية هذا المشروع ينصب على إعطاء فسحة من حرية الحركة والقيادة على المناخ السياسي والأمني للمحافظات السنية دون تدخل من أيّ قوة قد تشكل تهديدًا طائفيًا لكيان هذه المحافظات.

٤- المقاطعة السياسية:

اتجهت بعض القوى السنية إلى مقاطعة العملية السياسية كبديل سياسي للوقوف في وجه بعض ممارسات الحكومة السابقة؛ من خلال سحب الوزراء السنة، ومقاطعة جلسات مجلس النواب العراقي من أجل عرقلة العملية السياسية، والتي تشكل بدورها ضغوطًا على الحكومة للحصول على بعض التنازلات في ما يخص القضايا المصيرية للسنة، فالمقاطعة السياسية لا يمكن لها أن تفرض حلولاً كاملة لبعض القضايا المهمة، ولكن يمكن لها أن تمارس ضغوطًا سياسية[2].

٥- المظاهرات الجماهيرية:

بعد انطلاق شرارات الربيع العربي في بعض الدول العربية اتجهت بعض القوى السنية إلى إشعال المظاهرات في الشوارع للشروع في مطالب الإصلاح السياسي والاقتصادي، ولكن بعد قمع هذه المظاهرات، ظهرت مظاهرات أخرى في المحافظات السنية منددة بممارسات الحكومة الطائفية، وتشدد على ضرورة إلغاء مبدأ الإقصاء والتهميش التي تعاني منه المناطق السنية في عهد رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، فكانت هذه المظاهرات فاتحة للعمليات المسلحة التي وقعت في المناطق السنية.

المحور الرابع
سيناريوهات مستقبل العراق في ظل التطورات الإقليمية الأخيرة

لطالما كثر اهتمام الباحثين والمهتمين بالشأن العراقي عن مستقبل هذا البلد الذي يشهد صراعًا هو الأعنف على مر التاريخ، فالوجود الإيراني في العراق قد شوّه معالم الدولة العراقية، وقد يشوب الغموض مستقبل هذا البلد نتيجة الإرهاصات الداخلية والصراعات الإقليمية وسرعة الأحداث الدولية، فكل هذه المتغيرات تنعكس سلبًا وإيجابًا على مستقبل العراق، كما لا بد لنا أن نتطرق إلى مستقبل الوجود الإيراني لما له من أثر كبير على وقع العراق ومستقبله، فاليوم تشهد المنطقة تصاعدًا لنفوذ إيران، وبالتالي فإن مستقبل العراق يتوقف بشكل كبير على حجم وشكل التواجد الإيراني، واستنادًا على بعض معطيات الدراسة يمكن لنا أن نعطي لمحة مستقبلية لمدة لا تتجاوز (خمس سنوات) تمثل الأمد القريب والمتوسط؛ لاعتبار سرعة الأحداث ودراماتيكيتها في العراق والمنطقة.

كثر اهتمام الباحثين والمهتمين بالشأن العراقي عن مستقبل هذا البلد الذي يشهد صراعًا هو الأعنف على مر التاريخ، فالوجود الإيراني في العراق قد شوّه معالم الدولة العراقية، وقد يشوب الغموض مستقبل هذا البلد نتيجة الإرهاصات الداخلية والصراعات الإقليمية وسرعة الأحداث الدولية، فكل هذه المتغيرات تنعكس سلبًا وإيجابًا على مستقبل العراق.

أولاً: مستقبل العراق في ظل التطورات الإقليمية الأخيرة:

اقتضت الضرورة البحث أن نتجه نحو دراسة مستقبل العراق في الفترة المستقبلية، بسبب ما يعانيه

---
(١) سعد الناظر، مصدر سبق ذكره، ص٣١.
(٢) حامد حميد ياسين، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

العراق من تشرذم وتغلغل النفوذ الإيراني في العراق وما تعانيه المنطقة من متغيرات سريعة ومفاجئة كالاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته على مستقبل العراق.

١- السيناريو الأول:

يتمحور هذا المشهد حول التطورات الأخيرة في المنطقة، وخصوصًا بعد التطورات الأخيرة بخصوص الملف النووي الإيراني؛ إذ سيبقى العراق في الفترة المستقبلة التي لا تتجاوز الخمس سنوات بحالة من الفوضى والصراعات الداخلية وعدم الاستقرار السياسي، فضلاً عن ضعف سيطرة الحكومة المركزية، وانتشار سطوة الميليشيات الطائفية(١)، ومن الدلائل التي تساند هذا السيناريو هو مقتضيات الواقع الداخلي العراقي، فضلاً عن الصراع الدولي والإقليمي في المنطقة والعراق، هذه المحددات هي التي تدفع بالعراق نحو المزيد من الاقتتال وعدم الاستقرار.

٢- السيناريو الثاني:

ينطلق هذا السيناريو من فرضية انجرار العراق نحو الاصطدام المباشر بين مكوناته الاجتماعية والسياسية، بمعنى تطور الأحداث في العراق نحو الحرب الأهلية المباشرة دون تسميات وذرائع، رغم أن العراق اليوم يشهد حربًا أهلية غير علنية أو منظورة للعيان، ودلالات هذا السيناريو تُبنَى على أساس التوتر الطائفي بين مكونات المجتمع العراقي، ووصول العملية السياسية إلى طريق مغلق.

٣- السيناريو الثالث:

استقرار العراق وتبني الحكومة العراقية مشروعًا وطنيًا يخدم جميع مكوناته دون استثناء، فهذا السيناريو مستبعَد الحدوث في الفترة القريبة والمتوسطة؛ بسبب واقع الأحداث الميدانية التي تحول دون قيام حكومة وطنية قادرة على لملمة المجتمع العراقي وخروجها عن الإملاءات الخارجية(٢)، وبالتالي فإن دلالات هذا السيناريو ليس لديه أيّ ثوابت ميدانية يمكن الاستناد عليها.

٤- السيناريو الرابع:

ينطلق هذا السيناريو من أن العراق يتجه نحو اللامركزية الإدارية، وإنشاء ثلاثة أقاليم (سني، وشيعي، وكردي)، وهو ما يضمن بعض الحقوق لجميع مكونات المجتمع العراقي، ويحقق للعراق بعض الاستقرار الداخلي، والسيطرة على المشكلات الأمنية، وابتعاده عن السيطرة الإيرانية، وعلى الأقل عن الإقليم (السني والكردي)(٣)، فدلالات هذا السيناريو هي الأقرب إلى الواقع الميداني ومجريات الأحداث التي يمكن لها أن تصبّ في صالح هذا المشروع في الأمد القريب والمتوسط.

٥- السيناريو الخامس:

يمكن القول: إن مقتربات هذه السيناريو تستمد من السيناريو السابق تفصيله تختلف بحيث يتجه العراق نحو التقسيم الشامل وإنشاء ثلاث دول (سنية، وشيعية، وكردية).

وتنطلق دلالات هذا السيناريو من الانقسام الحالي الذي يعيشه العراق بين مكوناته وتصريحات بعض القادة السياسيين من الكرد والعرب عن تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات صغيرة(٤)، فحدوث هذا المشهد يمكن أن يحدث في الأمد البعيد (أكثر من عشر سنوات)؛ لأنه ليس هناك أي دلائل لحدوث هذا المشهد، كما أن البيئة الإقليمية غير مستعدة لقبول ثلاث دول محل العراق.

(١) جاسم نبيل، العراق ما بعد الاحتلال الأمريكي، ط١، دار السباق للدراسات والنشر، بغداد، ٢٠١٣، ص٤٧.

(٢) حسن عبدالله سلام، مستقبل العراق والمنطقة بعد أحداث الربيع العربي، ط١، دار النورين، بغداد، ٢٠١٤م، ص٢٦٥.

(٣) جاسم نبيل، مصدر سبق ذكره، ص٧٨.

(٤) ياسر سلام، البعد الطائفي في الأزمة العراقية، ط١، دار السلام للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٣م، ص٩١.

٦- السيناريو السادس:

فرضية استقلال الأكراد في إقليم كردستان، فالكل يعلم أن للأكراد مشروعًا قوميًا ينصب على إنشاء دولة كردستان الكبرى، لكن أمر استقلال كردستان العراق ينصب تحت إرادة دولية في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، ورغم التصريحات السياسية للأكراد بخصوص الاستقلال؛ إلا أن هذا الأمر مرتبط بالتفاعلات الدولية والإقليمية للقوى العالمية، ويتوقع لهذا السيناريو أن يحدث في أيّ وقت وبظروف دراماتيكية مفاجئة.

ثانيًا: مستقبل الوجود الإيراني في العراق:

إن مسالة التواجد الإيراني في العراق تشكل هاجسًا أمنيًا وسياسيًا لبعض القوى المحلية العراقية والإقليمية، لما له من آثار سلبية على واقع البيئة السياسية في العراق، فبات من الضروري دراسة مستقبل التواجد الإيراني في العراق ومآلات هذا التواجد في الأمد القريب والمتوسط.

> **يشكل التغلغل الإيراني في العراق معضلة أمنية وسياسية وهاجسًا خطيرًا ترتبت عليه تداعيات خطيرة تمثلت بتطور ظاهرة الصراع الإقليمي، وتمدد النفوذ الإيراني في العراق، فالتواجد الإيراني اليوم في العراق عامل خطر، وتهديد للأمن القومي العراقي والدول المحيطة.**

١- السيناريو الأول:

ينطلق هذا السيناريو من فرضية مفادها تمدد النفوذ الإيراني في العراق؛ ليشمل جمع المحافظات العراقية، فبعد الاتفاق النووي مع القوى العالمية، وانفتاح إيران اقتصاديًا وسياسيًا على العالم يمكن لهذه المكتسبات أن تزجّ بإيران نحو المزيد من التغلغل والهيمنة في العراق والمنطقة[١]، فهذا السيناريو متوقع الحصول في الأمد القريب؛ نظرًا لضعف التواجد العربي السني في العراق، وعدم وجود جدية وقدرة على مواجهة النفوذ الإيراني من قبل القوى الإقليمية في المنطقة.

(١) حسن عبدالله سلام، مصدر سبق ذكره، ص٥٤.

٢- السيناريو الثاني:

يتمحور هذا السيناريو حول بقاء النفوذ الإيراني في وسط وجنوب العراق، وتقهقر تواجده في المناطق السنية الشمالية من العراق؛ نظرًا لوجود تنظيم الدولة الإسلامية، وعدم قدرة إيران على التقدم إلى الشمال لأسباب كثيرة؛ منها الرفض الاجتماعي والسياسي لمثل هذا التواجد[٢]، فهذا السيناريو متوقع الحدوث؛ نظرًا لمقتضيات الأحداث الداخلية في العراق، والظروف الإقليمية الرافضة للتمدد الإيراني في العراق والمنطقة.

٣- السيناريو الثالث:

ينطلق هذا السيناريو من فرضية قوامها أن النفوذ الإيراني في العراق آيل إلى الضعف والتقهقر بشكل شبه نهائي، كما هو الحال في حقبة الثمانينيات والتسعينيات في القرن الماضي قبل احتلال العراق، ورغم وجود بعض مؤشرات التراجع الإيراني في العراق؛ إلا أنها لا تشير إلى اضمحلال النفوذ الإيراني في العراق؛ وذلك بسبب اعتماد إيران على العامل الطائفي لتغلغلها في المنطقة[٣]، وبالتالي فإن دلالات حدوث هذا السيناريو مستبعدة بشكل كامل في الأمد القريب والمتوسط.

الخاتمة:

يشكل التغلغل الإيراني في العراق معضلة أمنية وسياسية وهاجسًا خطيرًا ترتبت عليه تداعيات خطيرة تمثلت بتطور ظاهرة الصراع الإقليمي، وتمدد

(٢) جاسم أحمد جاسم، الأزمة النووية الإيرانية المشاهد المستقبلية، المجلة السياسية والدولية، العدد ٢٢، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٤م، ص ٢٧.

(٣) ياسر سلام، مصدر سبق ذكره، ٧١.

النفوذ الإيراني في العراق، فالتواجد الإيراني اليوم في العراق عامل خطر، وتهديد للأمن القومي العراقي والدول المحيطة؛ على اعتبار أن هذا التواجد يتحدد من خلال الفكر القومي الفارسي، والمتمثل بالاستعلاء القومي، وإحياء النزعات الدينية من أجل ترسيخ الصراع والتجزئة الدينية، والذي دفع بإيران إلى المزيد من ترسيخ النفوذ والتوسع، وبالتالي باتت القوى السنية في العراق في مواجهة مباشرة مع التغلغل الإيراني ورغم الخيارات القليلة أمام هذه القوى إلا أن بعض الخيارات قد ظهرت ثمارها في بعض المواقف.

وفي ما يتعلق بمستقبل العراق والتواجد الإيراني فيه فإنه السيناريو المتوقع الحدوث في ما يخص مستقبل العراق يدور حول استمرارية الأحداث على ما هي عليه في الأمد القريب، أما السيناريو المفضل فيدور حول تقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم تحت سيطرة نظام غير مركزي، أما السيناريو الأفضل فيندرج تحت إنشاء حكومة وطنية ذات وجهات مستقلة بعيد عن الهيمنة الإيراني.

التوصيات:

١- أدى الحضور الإيراني بالعراق إلى خروجه عن المفهوم التقليدي كقوة لتحقيق التكافؤ معها، إلى كونها قوة تدعم إيران، وبالتالي بات على القوى العربية والإسلامية أن تدرك الخطر الإيراني الآخذ بالتوسع.

٢- ضرورة وضع استراتيجية عربية موحدة ضد التواجد الإيراني في العراق والمنطقة؛ من خلال توحيد الجهود والابتعاد عن الخلافات الضيقة لمواجهة التهديد المشترك.

٣- يجب على النخب العربية والإسلامية الالتفات إلى دعم القوى السنية في العراق، خصوصًا أنها باتت تعاني من ضعف الدعم من قبل القوى الإقليمية العربية منها والإقليمية.

٤- إن التواجد السني بالعراق آخذ بالتراجع نتيجة العمليات العسكرية وسياسات الحكومة السابقة، فيترتب على القوى العربية والإسلامية أن تدرك هذا الخطر الذي يهدّد شكل العراق وهويته في المستقبل.

٥- يجب على الدول العربية والإسلامية أن تكثف حضورها السياسية والأمني والاقتصادي في العراق، وعدم إفساح المجال للحضور الإيراني أن يتغلغل في العراق والمنطقة.

٦- عدم الاعتماد على الولايات المتحدة في دعمها للقوى السنية في العراق؛ لاعتبارات تتعلق بمصداقية الولايات المتحدة، وحساباتها في المنطقة، والتي يمكن لها أن تفرّط بهذه القوى لحساب الجانب الإيراني.

معلومات إضافية

بنية القوة الإيرانية وآفاقها:

يمثل قياس القوة لدولة معينة إحدى إشكالات دراسة العلاقات الدولية، وقد تعددت المناهج في هذا النطاق، فقد بنى البعض قياسه على متغير واحد (كالمتغير العسكري، أو المتغير الاقتصادي)، بينما تم القياس لدى آخرين على أساس تعدد متغيرات القوة (السكان، المساحة، القدرة العسكرية، إجمالي الناتج المحلي، التطور التكنولوجي، الكفاءة الإدارية... إلخ).

متغيرات القوة الإيرانية في إطار المنظور الجيوستراتيجي:

من المتعذر قياس متغيرات القوة الإيرانية الخشنة بمعزل عن الإرث التاريخي للتوجهات الإستراتيجية للدولة أو باتجاه المجال الحيوي للدولة، ويمثل المتغير الجغرافي أحد المحددات المهمة للمجال الحيوي للدولة، وبناء عليه يمكن تقسيم الأقاليم السياسية المحيطة بإيران والتي تحدد نزوعها الجيوستراتيجي إلى أربعة أقاليم، هي:

١- إقليم الهلال الخصيب (العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن).

٢- إقليم القوقاز (أذربيجان وأرمينيا وجورجيا، ويمكن إضافة أجزاء من الأناضول).

٣- إقليم آسيا الوسطى (من شرق بحر قزوين وحتى الحدود الصينية الشمالية مضافًا لها أفغانستان).

٤- إقليم الجنوب (جنوب باكستان وجنوب شرق الجزيرة العربية).

النزوع الجيوستراتيجي لإيران خلال الفترة من ٣٢٠٠ ق.م إلى الآن، تبين لنا ما يلي:

أولاً: تكرار الجذب الجيوستراتيجي أي عدد المرات التي اتجهت فيها الكيانات السياسية الإيرانية عبر التاريخ للحركة خارج حدودها باتجاه الأقاليم التي ذكرت آنفًا، أو أنها تعرضت للغزو من هذه الأقاليم، وهنا نجد ما يلي:

أن إقليم القوقاز استحوذ على عدد المرات الأكبر في الانجذاب الجيوستراتيجي لإيران خلال حوالي ٥٢٠٠ سنة، فقد بلغ عدد المرات ١٥ مرة.

احتل الهلال الخصيب المرتبة الثانية في الجذب الجيوستراتيجي؛ إذ بلغ عدد المرات ١٣ مرة.

احتلت آسيا الوسطى المرتبة الثالثة بـ١٠ مرات.

احتل إقليم الجنوب (جنوب باكستان والشواطئ العربية من الخليج) المرتبة الأخيرة بمرتين فقط.

ذلك يعني أن الأقاليم الثلاثة الأولى هي مراكز الجذب التاريخية وبقوة متقاربة نسبيًا لعدد مرات تكرار الجذب الجيوستراتيجي لكل منها.

ثانيًا: يرتبط الانجذاب نحو إقليم ما بتوزيع موازين القوى بين الأقاليم الثلاثة الأساسية في كل مرحلة تاريخية، فحيثما توجد المناطق الرخوة في مرحلة معينة تتزايد قوة الجذب نحوها، ويمكن أن نوضح ذلك ببعض الأمثلة التوضيحية، فعندما كان الاتحاد السوفيتي في العصر الحديث يسيطر على القوقاز وآسيا الوسطى كان العراق

هـو نقطة الجذب الجيوسـتراتيجي لإيران في الفترة البهلوية باعتباره يمثـل النقطة الرخوة في البيئة المجاورة لإيران، ولو أخذنا مثالاً ثانيًا كالفترة الممتدة من منتصف القرن السابع الميلادي تقريبًا إلى الربع الأول من القرن العاشر الميلادي (فترة تنامي الدولة الأموية ثم الدولة العباسية الأولى) نجد أن الدويلات الإسلامية التي ظهرت في إيران انجذبت نحو مد نفوذها باتجاه المناطق الرخوة في أفغانستان وآسيا الوسطى وحول بحر قزوين، ولكن مع الثلث الأول من القرن العاشـر (مرحلة بداية تخلخل المركزية العباسـية) انضم العراق إلى مناطق الجذب، وهو ما يتضح في سلوك الدولة البويهية، وهكذا يمكن ملاحظة هذه القاعدة في كل الفترات الأخرى تقريبًا.

ثالثًا: بناء على ما سـبق، يمكن وضع فرضية مسـتقبلية تقوم على الأسـاس التالي: أن المرحلة الحالية وخلال العقـد القـادم تقريبًا (حتى ٢٠٢٠م) تشـير إلى أن إقليمي القوقاز وآسـيا الوسـطى لن يشـكّلا نقطة الجذب الجيوسـتراتيجية المركزية لإيران رغم تشـكيل منظمة شـنغهاي، وتنامي التنافس على طرق عبور أنابيب النفط عبر القوقاز.

أما المنطقة التي تمثل مكسـبًا كبيرًا لإيران من ناحية، ونقطة تهديد من ناحية أخرى فهي العراق؛ نظرًا لأن قـدرة العراق علـى التهديد لا تزال في نطاق الاحتمال، ولكن العراق الضعيف حاليًا يمثل نقطة إغراء لتوسـيع النفوذ لاسـيما بعد انسـحاب القوات الأميركية منه إلى جانب قوة التيارات السياسية الحاكمة في العراق والتي تعد الأكثر تناغمًا في توجهاتها مع السياسة الإيرانية، إلى جانب أن العراق هو الجسر الواصل بين إيران وعمقها الإستراتيجي في سوريا ولبنان.

مقومات القوة الخشنة:

إن سـرد المؤشـرات الكمية لقوة دولة ليس له قيمة إذا لم يكن في نطاق المقارنة مع القوى التي تتنافس معها، ومن الواضح أن منطقة الشرق الأوسط تضم خمسة أطراف مؤهلة للتنافس على مكانة الدولة المركز أو القطب الإقليمي، وهي: إيران ومصر وتركيا وإسرائيل والسعودية.

واستنادًا لمؤشرات القوة المختلفة لكل من هذه الدول توصلنا لتركيب الجدول التالي:

متغير القوة	إيران		مصر		تركيا		السعودية		إسرائيل	
	عالميًا	إقليميًا	عالميًا	إقليميًا	عالميًا	إقليميًا	عالميًا	إقليميًا	عالميًا	إقليميًا
عدد السكان	١٣	١	١٥	٢	١٦	٣	٣٣	٤	٩٧	٥
الإنتاج الزراعي	٤١	٢	٢٧	١	٥٥	٤	٧٨	٥	٥٠	٣
التنمية البشرية	٩٤	٤	١١٢	٥	٨٤	٣	٦١	٢	٢٣	١
المساحة	٢٠	٢	٣١	٣	٣٨	٤	١٥	١	١٥٣	٥
الناتج المحلي	١٨	٢	٢٧	٤	١٧	١	٢٤	٣	٥٢	٥

معدل النمو الاقتصادي	١٣٧ (٢.٥)	٤	١٧٩ (١.٢)	٥	٢٩ (٦.٦)	١	٣٠ (٦.٥)	٢	٨٣ (٤.٨)	٣
الإنفاق العسكري	٢٥ (٢.٥)	٥	٤١ (٣.٤)	٤	١٥ (٥.٣)	٣	٧ (١٠)	١	١٧ (٧.٣)	٢
القوة العسكرية	١٣	٣	١٦	٤	٦	١	٢٦	٥	١٠	٢
بحوث العلوم التطبيقية	٣١	٣	٤٠	٤	٢١	١	٥٠	٥	٢٢	٢

مقارنة متغيرات القوة بين القوى الخمس المركزية في الشرق الأوسط.

فإذا افترضنا أن الوزن النسبي للمؤشرات المستخدمة في قياس القوة متساوية، فإن نتائج القياس تشير إلى أن ترتيب القوى في الشرق الأوسط هو على النحو التالي: (مراجعة الأرقام التالية، وهل هي تنازلية أم تصاعدية):

القوة الأولى: تركيا بمعدل رتبة إقليمية هو ٢,٣٣.

القوة الثانية : إيران بمعدل رتبة إقليمية هو ٢,٨٨.

القوة الثالثة: كل من إسرائيل والسعودية بمعدل رتبة إقليمية متساو هو ٣,١١.

القوة الأخيرة: مصر بمعدل رتبة إقليمية هو ٣,٥٥.

غير أن إضافة مؤشر «عدم الاستقرار» من خلال قياس ١٥ مؤشرًا فرعيًا له، يشير إلى أن كلاً من إيران والسعودية تعرفان زيادة كبيرة في مؤشرات عدم الاستقرار منذ ٢٠٠٧م، بينما تعرف مصر وتركيا زيادة أقل في نسبة مؤشرات عدم الاستقرار، رغم أن تركيا هي الأكثر من حيث عدم الاستقرار في دول الشرق الأوسط، فقد أظهر القياس النتائج التالية:

الدولة	مؤشر عدم الاستقرار عام ٢٠٠٧م (١٣)	مؤشر عدم الاستقرار حتى نهاية ٢٠١٠م	قيمة التغير
تركيا	٥.٧	٦.٨	١.١
إيران	٣.٢	٦.٢	٣
السعودية	٣.١	٦.١	٣
إسرائيل	٣.٥	٥.٥	٢
مصر	٤.٤	٥.٤	١

مستوى عدم الاستقرار في الدول الخمس.

ويُلاحظ من الجدول السابق أن كل هذه الدول تقع ضمن دائرة الدول الأميل لعدم الاستقرار، بل إن معدل عدم الاستقرار في بعضها مثل تركيا يُعد عاليًا، كما أنه يميل للتزايد.

انعكاس مؤشرات القوة على السلوك الخارجي:

يمكن تحديد الأهداف الرئيسة لإيران في هذا الجانب، بأنه يتمثل في تحقيق هدف الحصول على مكانة القوة المركزية في منطقة الشرق الأوسط؛ فطبقًا لما ورد في مشروع «رؤية ٢٠٢٥م» الذي أعده مجلس تشخيص مصلحة النظام، فإن المشروع يستهدف تحويل إيران إلى قوة إقليمية أساسية في منطقة جنوب غرب آسيا التي تشمل ٢٥ دولة (آسيا الوسطى وتركيا، وباكستان، وأفغانستان، وتضم الدول العربية: اليمن والعراق وعمان، وسوريا والسعودية والأردن، والإمارات العربية وفلسطين والكويت، وقطر ولبنان والبحرين ومصر)، أي أنها تمتد من مصر إلى اليمن إلى باكستان إلى قرغيزيا وإلى أرمينيا وتركيا ولبنان.

وتتضمن وثيقة الرؤية خططًا بعيدة المدى للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية كما تقوم على «المنافسة الصحية» وليس الصراع، وأن إيران لن تكون مصدر تهديد لأحد، وتقول الوثيقة: إن هذه المنطقة -جنوب غرب آسيا- تضم ٥٣٠ مليون نسمة وبمساحة ١٢ مليون كم٢، وعلى إيران أن تكون الأولى بين دول هذه المنطقة.

وتقوم الرؤية الإيرانية على أن المتغير المركزي لتحقيق المكانة الإقليمية هو «معدل النمو الاقتصادي»، ولضمان الفوز لابد أن يكون معدل النمو الإيراني اقتصاديًا في حدود ٨٪ عام ٢٠٢٥م، وترى الخطة أن اتجاه النمو منذ ١٩٩٥م إلى ٢٠٠٦م يشير إلى إمكانية تحقيق ذلك.

وتفترض الرؤية أن التوجه الدولي العام يسير نحو تصالح تدريجي بين قوى دولية كبرى وإيران، كما ترى ضرورة «بناء الثقة بين دول جنوب غرب آسيا».

من ناحية ثانية لابد من إيلاء أهمية للتطور العلمي الإيراني، والذي قد يؤسس في المراحل القادمة لقاعدة تساهم في النهوض بشكل متسارع؛ إذ تدل البيانات المختلفة على أن إيران تحتل المرتبة الأولى عالميًا في معدل النمو في الإنتاج العلمي المنشور، ويتضاعف إنتاجها كل ثلاث سنوات، كما أن معدل نموها في الإنتاج العلمي يصل إلى ١١ ضعف المعدل العالمي، كما تحتل مرتبة متقدمة في الفروع العلمية على النحو التالي:

الفرع	المرتبة الدولية
الرياضيات	١٩
الحاسوب	١٧
التكنولوجيا النووية	١٥
الفيزياء	٢٨

تكنولوجيا الفضاء	١٦
الطب	١٧
الكيمياء	١٣
النانوتكنولوجي	١٥

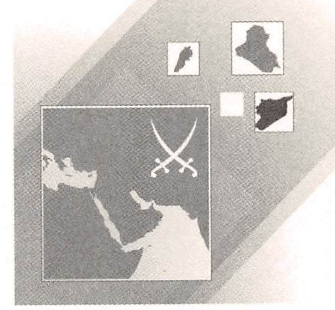
ترتيب إيران في مجال الإنتاج العلمي عالميًا.

المصدر:

وليد عبد الحي- بنية القوة الإيرانية وآفاقها- مركز الجزيرة للدراسات- على الرابط التالي:

http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/201343112429798680.html

ما بعد بشار..
حصاد المشروع الإيراني في سورية



نبيل شبيب

باحث سوري مقيم في ألمانيا

ملخص الدراسة

تحاول هذه الدراسة رصد المشروع الإيراني في سورية في حقبة ما بعد بشار الأسد، وحصاد تلك العلاقة التحالفية ما بين نظامي طهران وبشار الأسد، وتعود الدراسة للماضي القريب من أجل رصد بداية نشأة هذه العلاقة وبزوغ التحالف السوري الإيراني في حقبة بشار الأسد؛ وهو تحالف - في رأي الكاتب- من أجل تنفيذ المشروع الإيراني في سوريا.

وترصد الدراسة ذلك مع بدء الثورة السورية، والإنجازات التي حققتها الثورة على الأرض، وكذلك ما يراه الكاتب ارتدادًا ثوريًا بعدما تعاظم التحالف الإيراني مع النظام السوري لدرجة جلب المليشيات الشيعية من كل مكان؛ من أجل قتال الثوار الذين خرجوا من أجل حقوق مجتمعية، ومن أجل كرامة وحرية وعدالة.

إلا أن مرتكزات المشروع الإيراني للسيطرة على سورية تتصادم مع مطالب الشعب السوري، وقدمت إيران مصالحها على ما تزعم أنه مبادئ للثورة الإيرانية ذاتها بنصرة المظلوم والمستضعفين، إلا أن تموضع إيران في خارطة الهيمنة الإقليمية والدولية جعلها تدافع عن مصالحها حتى لو سالت دماء بريئة وشردت أطفال وشيوخ في أصقاع الأرض المختلفة، وتحول الشعب السوري إلى لاجئين احتلت بلاده مليشيات زعمت أنها قادمة للدفاع عن "المراقد" الشيعية.

ويرصد الباحث أثر الثورة في سورية إقليميًا ودوليًا، ويصفها بأنها ثورة التغيير، بالرغم من أنها واجهت تحالفًا للمستبدين بحسب تعبير الباحث، الذي تحدث عن مرتكزات المشروع الإيراني في سورية ما بين القوة المسلحة والتشييع كمحور لاستراتيجية متكاملة، وكذلك التغلغل في مفاصل الحياة الاقتصادية للبلاد.

ثم يختم الباحث الدراسة بنظرة استشرافية نحو المستقبل على عدة محاور، منها تطوير الرؤية السياسية والاستراتيجية للثورة، ومنها محور يتعلق برعاية التأييد الشعبي والإقليمي والدولي للثورة، وكذلك تحدث عن "صندوق" الثورة في سورية من أجل تمويل الحراك؛ إذ يرى الكاتب أهمية اعتماد صندوق مركزي واحد لإعادة توجيه المسارات التمويلية "الكبرى".



ما بعد بشار.. حصاد المشروع الإيراني في سورية

نبيل شبيب

باحث سوري مقيم في ألمانيا

مقدمة.. بين يدي حقبة تاريخية جديدة:

جميعنا شهود ولادة حقبة تاريخية جديدة، وكثير منا يستشعر آلام المخاض فيتوجس من حقبة قادمة أسوأ من الراحلة، إنما نحتاج إلى نظرة أعمق وأشمل، تتجاوز تركيز كل منا على موقع أقرب إليه من مواقع أقطار ممزقة، وأجساد دامية، وانتكاسات متعددة، لنتمكن من استشراف جماعي، لمعالم كبرى مشتركة لتغيير جذري لا يزال طيّ الغيب.

ما كانت الثورات الشعبية لمجرد إسقاط أنظمة محلية وتنصيب أخرى، فهذا تصنعه "انقلابات"، أما تحرك الشعوب جماعيًا في أكثر من بلد في وقت واحد، فيحمل أبعادًا "فوق القطرية".. وقد وصفناه بالتحرك العفوي، ليس بسبب غياب "تخطيط تقليدي" فحسب، بل أيضًا لضعف قدرتنا على رؤية نسيج التشابك الأعمق في هذا التحرك الواسع، بعد "اعتيادنا" على "حدود قائمة"، وعلى أنظمة "محلية ودولية" حريصة على أن "توهمنا" منذ عقود بأنها أبدية لا تتزعزع ولا تتبدل، ولهذا نتحدث عن سورية، أو مصر، أو فلسطين، أو اليمن.. وهكذا مع كل قُطر وكل قضية، ونغفل عن المشهد المتكامل وهو واحد جغرافيًا وموضوعيًا.

إن هذا التحرك الشعبي "خطوة أولى" نعايشها في حاضرنا، ونستشرف "خطوات تالية" تظهر حصيلتها للعيان في مستقبل أولادنا وأحفادنا، ومن يعايش "بداية" تغيير جذري شامل، لا يرى مسبقًا أبعاده وكنهه، ولكن نقدرها قياسًا على حصيلة تحركات تاريخية كبرى سابقة، فضلاً عما صنعته الرسالات الربانية من تغييرات جذرية في مسار التاريخ البشري.

في هذه اللوحة من المسار التاريخي احتلت الثورة الشعبية في سورية مكانة خاصة، وتبين حجم أبعادها الإقليمية والدولية، نشأة وتأثيرًا وحصيلة، وهذا ما يحدد موضع السؤال في هذا البحث عن "حصاد المشروع الإيراني في سورية ما بعد بشار".. وهو السؤال عن "جانب واحد في بلد واحد" من جوانب التغيير، ولكن يستحيل أن نراه كما ينبغي، دون خلفيته الإقليمية والدولية وأبعاده المستقبلية.

وقد تصل هذه الكلمات إلى القارئ بعد اكتمال سقوط النظام الأسدي، كما تؤكد في الوقت الحاضر مؤشرات عديدة بصدد "تنفيذ" ذلك، أما "السقوط" بحدّ ذاته فكان محتمًا منذ بدايات الثورة في سورية، وإن اختلف أسلوب الطرح والتوقعات المرتبطة به مع اختلاف الظروف، سنة بعد أخرى.

ويسري ذلك على ارتباط مستقبل مشروع الهيمنة الإيراني أيضًا، فبعد شهور معدودة بدأت التكهنات والتقديرات حول "مشروع الهيمنة.. ومصير النظام"، وكان غالبها في البداية بعيدًا عن الحقيقة المشهودة الآن،

إنما تطور الطرح تدريجيًا، وتناول زوايا متعددة، من ذلك على سبيل المثال دون الحصر:

صدرت في أول أعوام الثورة تصريحات رسمية إيرانية أولى تتحدث عن ضرورة "إصلاحات" في سورية، فذهبت الكاتبة الصحفية هدى الحسيني -مثلاً- إلى القول: (معلومات مؤكدة واردة من طهران تشير إلى أن إيران تعدّ الترتيبات لـ "يوم ما بعد الأسد")(١) .

وتوالت خلال العام الثاني للثورة التصريحات الرسمية الدولية "المناصرة"، وانتشر الوهم أنها مواقف صادقة وقاطعة ستليها إجراءات عملية وحاسمة، وليست مجرد وعود، قد تكون مخادعة، أو هي قابلة للتبدل على الأقل.. ومن هذا المنظور التفاؤلي تجاه "الآخر" الدولي مضى الكاتب الصحفي طارق الحميد -وآخرون- إلى القول: (فلا بد من الشروع بالاستعداد لإيران ما بعد الأسد، وفي كل منطقتنا)(٢) .

وغاب ذلك وأشباهه عندما تعثر مسار الثورة، حتى بدأ في العام الخامس ظهور معطيات جديدة على أرض الواقع، في جنوب سورية وشمالها، فتجدد الحديث عن الموضوع مع توقعات مشابهة لما سبق، كحديث السياسي والصحفي علي حمادة من الدروز في لبنان -مثلاً- عن وضع "مرحلة ما بعد الأسد على الطاولة"، وتحديدًا حسب مقاله: على طاولة لقاء أمريكي خليجي في كامب ديفيد(٣).

ومع ظهور كثير من المعطيات الجديدة خلال عام ٢٠١٥م بدأ طرح السؤال في صيغة أكثر تفصيلاً وتحديدًا للمقاصد، ويعبر عنها مثلاً قول الكاتب اللبناني المعروف أسعد حيدر (يجب أن تقتنع طهران، أنه لا يمكنها الانتصار بالأسد، وأن سقوط الأسد لا يعني سقوطها. الإيراني قادر على التفاوض، فقد أثبت قدراته في المفاوضات النووية. يجب أن تعرف طهران أنها فتحت أبواب "جهنم" الصراع المذهبي الكامن منذ ١٤٠٠ سنة، وأن عليها الإسراع في رأب الصدع)(٤) .

ويمكن أن نضيف إلى ذلك الكثير، مثل ما جمع في التصريحات الرسمية الخليجية بين الترحيب الحذر وبين المخاوف من نتائج "الاتفاق النووي" مع إيران لصالح مشروع هيمنتها الإقليمية، مع تركيز تلك التصريحات على الوضع في سورية أكثر من سواه.

نحن في موضوع هذا البحث:

- أمام تطور العلاقة بين "مشروع إقليمي مستمر.. ونظام محلي ساقط"..

- وأمام السؤال: ما الذي سيصنعه "مشروع الهيمنة" إقليميًا، مع نتائج سقوط "نظام زائل" محليًا؟

- أما منطلق الحديث فقد صنعه الواقع، إذ كان النظام الأسدي دومًا "العكازة المحلية" في سورية، في منطقة "إقليمية" يستهدفها المشروع الإيراني، منذ نشأته الأولى مع الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩م، وعبر مسلسل العمل الدائب لتصديرها، أو تصدير"هيمنتها" بالإكراه.

وقد قيل الكثير حول السؤال المطروح، موضوع البحث، كما قيل عن سواه من الجوانب في مسار ما سُمي "الربيع العربي"، ويلاحظ:

١- زمنيًا: غلبة تقلب حصيلة التحليلات تأثرًا بتقلب الأحداث السريع.. وهنا نحتاج إلى بيان معالم كبرى تساعد على ضبط المتابعة والرؤية والتأثير.

٢- جغرافيًا: التركيز على مواطن الاختلاف بين ثورة وثورة، ومنطقة ومنطقة، وموقف وموقف، والاختلافات كبيرة.. وهنا نحتاج إلى رؤية القواسم المشتركة لاستخلاص التفاعل المشترك الأصح مع

(١) هدى الحسيني، "إيران تخطط لما بعد الأسد"، الشرق الأوسط، ١/٩/ ٢٠١١م:
http://archive.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=638273&issueno=11965#.Vb8cB3jG4fM

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

(٤) المصدر السابق

الأحداث، كي تصب النتائج في حصيلة مشتركة.

٣- تاريخيًا: توارثنا من حقب وتحولات تاريخية سابقة "قواعد بدهية للتحليل والاستنتاج"، ولكن عند تطبيقها على مسار "الثورات العربية" غلبت علينا الغفلة عن وجود عناصر "جديدة" في حدث "جديد" لا تسري عليها قواعد "الماضي والتاريخي".. وهنا نحتاج إلى قواعد جديدة تجسِّد إسهام الباحثين في "إبداع" معاصر، لمواكبة "مكامن إبداع" ثوري تغييري.

وليس ما تطرحه الفقرات التالية سوى إسهام محدود في نطاق واجب كبير، يتطلب النهوض به بحوثًا ودراسات وحوارات وتواصلاً مكثفًا، ليتحقق التكامل، وبالتالي ليمكن صنع ما نحتاج إليه "زمنيًا.. وجغرافيًا.. وتاريخيًا" من أجل استيعاب أعمق للحدث "تحليلاً واستشرافًا"، ولنطرح بين يدي الجيل الذي يصنع التغيير، ما يساعد على تحقيق أهدافه في حقبة تاريخية جديدة.. لم نصنع مثلها في الماضي الذي عشناه أو درسناه، إنما نأمل أن يتمكن جيل التغيير من بناء دعائمها في مستقبل قادم.. ليس متوقعًا لمعظمنا أن يعيشه بنفسه.

والهدف الرئيس من هذا البحث هو تأكيد وجود واجبات كبيرة وبيان بعضها، على طريق الثورة "المستمرة" نحو تحقيق هدف التغيير، بعد اكتمال سقوط النظام، ومن ذلك مواجهة مشروع الهيمنة الإيراني الإقليمي.

الردّة الثورية.. ولادة التحالف الثنائي الإيراني الأسدي:

خسارة إيران للنظام الأسدي هو حسب تعبير الكاتب الصحفي طارق الحميد (زلزال سياسي مدوٍّ يستشعره الملالي تحت أقدامهم بطهران، مثلما سيستشعره حسن نصر الله في الضاحية الجنوبية)[1] ، والواقع أنه ليس مجرد زلزال "سياسي"، فالسقوط "المدوي" هو سقوط منظومة متعددة الميادين والجوانب، ولسقوطها أبعاد أوسع من الحدود الوطنية والإقليمية، وحدود الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية، وهذا ما يتضح عبر النظر في نوعية جذور التحالف الثنائي الأسدي الإيراني، ولم يكن النظر فيها سهلاً قبل الثورات الشعبية، وهو ممكن الآن بعد أن ساهمت الثورات في بيان حقيقة "الشعارات" التي صُنعت واستُخدمت "وقودًا" لحملات كبرى تغطّي على حقيقة واقع فاسد وخطير على كل صعيد، فانتشر التعامل معها وكأنها حقائق بدهية، ثم اتضح في مسار الثورات مدى اهترائها فتساقطت، وكان من محاورها الكبرى:

> **خسارة إيران للنظام الأسدي هو -حسب تعبير الكاتب الصحفي طارق الحميد- زلزال سياسي مدوٍّ يستشعره الملالي تحت أقدامهم بطهران، مثلما سيستشعره حسن نصر الله في الضاحية الجنوبية.**

١- ثورة إيران عام ١٩٧٩م إسلامية ضد الاستبداد.. وليست مذهبية وقومية واستبدادية.

٢- النظام الأسدي نظام استبدادي.. ولكنه عربي قومي وممانع مقاوم.

ويرتبط بذلك أيضًا القول بأسلوب ترويج الشائعات وليس البحث التاريخي العلمي:

٣- إن التحالف بين النظامين نشأ بسبب الحرب الإيرانية-العراقية (٩/ ١٩٨٠ - ٨/ ١٩٨٨م).

لا يصح شيء مما سبق.. بل كان التحالف الثنائي بجذوره الأولى، وعلى امتداد العقود التالية، تحالفَ "التلاقي غير الإسلامي وغير القومي" على رؤى وممارسات صنعتها "مصالح السيطرة" كقواسم

---

(١) طارق الحميد، مصدر سابق (الهامش ٢).

مشتركة بين الطرفين، وهو ما يشمل ممارسات الاستبداد داخليًا ومشاريع الهيمنة إقليميًا، وكذلك العداء للإسلام طائفيًا، وللقومية العربية عنصريًا، وللقضية الفلسطينية سياسيًا، وجميع ذلك مع تطبيق ممنهج من اللحظة الأولى لممارسة العنف المطلق سلوكيًا، وممارسة التضليل "فكرًا" وإعلامًا، واجتمع ذلك كله في "حزمة المقاومة والممانعة".

ظهرت أثناء الثورات الشعبية دراسات وبحوث مستفيضة حول ذلك، ويتوقع المزيد على ضوء تراكم المزيد من الأدلة والوقائع، أما السطور التالية فتقتصر على طرح بعض "النماذج" المعبّرة عن ملامح كبرى لانحرافات التحالف الثنائي من لحظة ولادته، وليس نتيجة تطورات سياسية وغير سياسية لاحقة.

١- بين "نصرة المستضعفين" و"تحالف المستبدين":

وجدت ثورة إيران في البداية تأييدًا شعبيًا شمل تيارات إسلامية عربية واسعة، وارتبط التأييد تلقائيًا بأمرين:

١- رمزية إسقاط نظام الشاه الأعتى استبدادًا في حينه، والأكثر ارتباطًا بالهيمنة الغربية والمشروع الصهيوني.

٢- التوهم بأن شعار "نصرة المستضعفين" يعد بدعم الشعوب -وليس طائفة بعينها- "ضد الأنظمة الاستبدادية".

ولكن لم يدرك المسئولون في إيران أن هذا التأييد العفوي كان مشروطًا بصورة تلقائية.. ألا يقع انحراف مذهبي أو استبدادي، ولكن وقع الانحراف سريعًا، فانحسر التأييد بشكل ملحوظ، ويذكر كاتب هذه السطور من الشهور الأولى بعد سقوط الشاه، وتبدل السلطة في طهران، كيف انقلب التأييد إلى سخط، يعبّر عن نفسه بشدة تستدعي "محاولة التخفيف" على أمل أن يراجع المسئولون في إيران أنفسهم، وكان من خطاب "النصح" الموجّه إليهم كمثال (إنكم بحكم مسؤوليتكم.. مطالبون بأكبر قدر ممكن من الحرص على سلامة كل خطوة تخطونها لتحقيق الأهداف المعلنة)[1] .

الهدف الرئيس من هذا البحث هو تأكيد وجود واجبات كبيرة وبيان بعضها، على طريق الثورة "المستمرة" نحو تحقيق هدف التغيير، بعد اكتمال سقوط النظام، ومن ذلك مواجهة مشروع الهيمنة الإيراني الإقليمي.

لقد ظهر الانحراف بأسرع من المتوقع، وكان أول ما تجلّى في التحالف "الفوري" مع النظام الأسدي، وهو ما سبّب صدمة شديدة لمن توقع دعم "إيران الثورة" لأهل سورية في مواجهة "القمع الأسدي الإجرامي الدموي" أثناء أحداث ١٩٧٩ - ١٩٨٢م، المتزامنة مع إسقاط الشاه وطرده.

وشهد على هذا الانحراف "الفوري" ممثلو حركات إسلامية عديدة لبّت دعوة المسئولين الجدد في إيران للمشاركة في احتفالاتهم بمرور السنة الأولى على إسقاط الشاه.. وكان الاحتفال في شباط/ فبراير عام ١٩٨٠م أي: بعد شهور معدودة من اندلاع ما سُمي أحداث الثمانينيات في سورية، وفوجئ مَن لبّى الدعوة بأن الزعامة السياسية الجديدة في طهران قد دعت النظام الأسدي بصفة "ضيف شرف"، وحضر مفتي حافظ الأسد ووزير أوقافه آنذاك، ثم كان ترحيب المسئولين الإيرانيين بحديث الوزير عن "إنجازات رئيسه في الدفاع عن الإسلام"، وذلك أثناء ارتكاب المذابح في أكثر من مدينة وبلدة في سورية آنذاك!!

ظهرت ردود "الإسلاميين" أثناء الاحتفالات، وكان مِن بينها كلمة طلب إلقاءها كاتبُ هذه السطور، ولم

(١) "إيران بين النقد والتشهير" مقالة في مجلة الرائد، إصدار المركز الإسلامي في آخن واتحاد الطلبة المسلمين في أوروبا، العدد ٤٠، ١٢/ ١٩٧٩م.

تكن ضمن البرنامج الرسمي للاحتفالات، وجاء فيها: (إن قلوب المستضعفين المتجاوبة معكم يا ثوار إيران يقظة واعية، ويمكن أن يخيب أملها، ويخبو تجاوبها، إن رأت أيدي الثوار الأحرار، تمتدّ إلى أيدي حكام، هم السبب في مقتل الشهداء، ونكبة الأبرياء.. إلى أيدي حكام، قد يتمسّحون بالإسلام والإسلام من طغيانهم براء.. أو أيدي من يسير في ركابهم، أو يدافع عنهم، سواء بسواء..)(١).

٢- التوجه الطائفي يئد شعارات إسلامية:

ظهرت التوجهات الطائفية فور وصول "الثورة الإيرانية" لكرسي "السلطة في دولة"، فغاب شعار الثورة الشعبي: "لا شيعية ولا سنية.. إسلامية إسلامية"، وجرى تأبينه وما شابهه بالإعلان عن شعارات أخرى، كان بعضها بمنزلة الأهداف، مثل "مبايعة الخميني إمامًا للأمة" و"تصدير الثورة".. مع استثناء سورية تحديدًا، كما ظهر بوضوح في احتفالات ١٩٨٠م المذكورة آنفًا؛ حيث لم يطالب المسئولون الإيرانيون الضيوف الأسديين بمبايعة "الخميني"، كما صنعوا مع سواهم من المدعوين.. ووجدوا الرفض بطبيعة الحال.

لقد استهدف التوجه الطائفي الإيراني بلدانًا وقضايا عديدة، واتخذ لذلك صبغة سياسية وإعلامية وربما وجد تجاوبًا مبدئيًا بسبب طرحه تحت عناوين إيجابية مثل "الدعوة" و"الوحدة الإسلامية"، أما في سورية فقد وجد "نظامًا طائفيًا شريكًا" من البداية.. وهذا أول ما يفسّر سرعة التحالف الثنائي، وترسيخه أثناء ممارسة القمع الدموي الذي بلغ مداه عبر المذابح الأسدية في حماة وجسر الشغور، وحلب وتدمر، وغيرها في "أحداث الثمانينيات"، بل بدأ منذ ذلك الحين اعتماد الأساس الطائفي للعمل المشترك على تشكيل "ميليشيات مسلحة طائفية"، فكان أولاها في لبنان باسم منظمة "حزب الله".

وحول أسباب اعتماد إيران على النظام الأسدي والتحالف معه، يقول الباحث المعروف د. مازن هاشم في كتابه "التحولات الكبرى في المشرق العربي": (مثّلت سورية موضعًا مثاليًا لتحقيق المآرب الإيرانية بعيدة المدى للأسباب التالية)، ويعدد ستة أسباب، أولها: (ارتكاز استبدادية النظام السوري على شبكة طائفية ناقمة على المجتمع، يجعلها استبدادية من نوع خاص مستعدة للتنكب عن الوجهة الوطنية تمحورًا طائفيًا..)(٢).

٣- شعار المقاومة وضرب المقاومة:

في قضية فلسطين تحديدًا اتخذ التحالف الإيراني الأسدي صبغة ارتكاب "جريمة عن سابق علم وإصرار"، جمعت إلى جانب اغتيال المقاومة الفلسطينية (قبل الدخول في أنفاق مدريد وأوسلو) عنصري "التزوير واغتصاب الشعار"، فالذين استعرضوا إعلاميًا افتتاح سفارة لمنظمة التحرير الفلسطينية في طهران.. ونادوا استعراضيًا بيوم القدس العالمي.. لم يكونوا جاهلين أن حافظ الأسد، الذي تحالفوا معه، هو نفسه الذي ارتكب بحق الفلسطينيين في لبنان المذابح ابتداء بمخيم تل الزعتر سنة ١٩٧٦م.

لقد كانت المشاركة الأسدية في الحرب ضد الوجود الفلسطيني بلبنان "خطوة تمهيدية" مزدوجة:

(١) للتخلص من وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان، وهو ما أوصل للنفي إلى تونس بمشاركة آلة الحرب الإسرائيلية..

(٢) لصناعة "منظمة حزب الله" سنة ١٩٨٠م كي تأخذ بمنطلقاتها الطائفية موقعها في خدمة مشروع الهيمنة الإيراني إقليميًا، ابتداء بلبنان، بما في ذلك

(١) نبيل شبيب، "كلمة باسم المركز الإسلامي في آخن واتحاد الطلبة المسلمين في أوروبا"، ألقيت في طهران يوم ١٥/ ٢/ ١٩٨٠م ونشرت في مجلة الرائد، العدد ٤٢، آذار/ مارس ١٩٨٠م.

(٢) د. مازن هاشم، التحولات الكبرى في المشرق العربي، ١٥/ ٧/ ٢٠١٤م، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، ص ٤٧: https://www.omrandirasat.org/node/225#undefined/

بنـد "الصراع على النفـوذ"، ومنه تقاسـم النفوذ في لبنان مع مشروع الهيمنة الصهيوني.

ولهـذا كان لا بد مـن التغطية علـى جريمة "طعن" المقاومـة الفلسـطينية بانتحـال شـعارات "المقاومـة والممانعة"، لتصبح "مدخلاً" يستخدمه المشروع الإيراني في السـاحة الفلسطينية وسـاحة التوجهات القومية واليسـارية العربية، وهنا يمكن أن "ينافس" المشـروع الصهيوني حينًـا، و"يتكامل" معه حينًا آخر، ولكن تبقى الشـعارات مجرد غطاء للتوجهات العنصرية والطائفيـة في مشـروع الهيمنة الإيراني، أو هي (غطاء للاختراق الفارسـي باسـم الممانعـة) وفق تعبير د. مازن هاشم[1].

إن رفع هذه الشـعارات تطبيق إيراني - أسـدي مشترك، للنهج الأسـدي - الإسرائيلي المشـترك، الذي ربط استقرار الاسـتبداد الدموي في السـلطة في سورية بتقمص "دور العـدو".. مـع التخلـي عن الجولان، ثـم التعهد بسكون جبهتها عشرات السنين، وصناعة "بطل حرب ١٩٧٣م".. وهي التي تلاها مسلسل النكبات السياسية الكبرى في قضية فلسطين.

يمكـن هنا مجـددًا تأكيد مـا ورد فـي مطلع هذه الفقـرة، أن اكتمال سـقوط النظام الأسـدي لا يمثل مجرد "زلزال سياسـي" للمشروع الإيراني إقليميًا، بل هـو الفصل الأخيـر من تعرية ذلك المشـروع على كل صعيـد.. وهذا بعض ما يعنيه وصف الثورة الشـعبية في سورية بأنها "الثورة الكاشفة".

مرتكزات السيطرة.. المشروع الإيراني في سورية

إذا كانت معرفة الطابع الطائفي المخادع منذ الولادة الأولـى للتحالـف الثنائي الإيراني الأسـدي ضرورية لاستيعاب ما مضى، فإن معرفة ما صنع هذا التحالف عبر أكثر من ٤٠ سنة، من مرتكزات لاستدامة الوجود الإيراني في سورية مسـتقبلاً، ضرورية أيضًا لتقدير ما سـيبقى مـن الإرث الإيراني بعد اكتمـال سـقوط النظام الأسـدي، وبالتالي لتقدير المطلوب في التعامل معه، وتـورد هـذه الفقـرة بعض هـذه المرتكـزات كنماذج لسـواها، وهيمنة "المرتكزات الداخلية" بمعنى ترسـيخها في قلب الدولة والمجتمع في سورية، وتخصص الفقرة التالية لمرتكز "خارجي" لا يقل أهمية عنها، وهو تموضع إيران في خارطة الهيمنة الدولية.

> **فـي قضية فلسـطين تحديدًا اتخذ التحالـف الإيرانـي الأسـدي صبغـة ارتـكاب "جريمـة عـن سـابق علـم وإصـرار"، جمعت إلـى جانب اغتيال المقاومـة الفلسـطينية (قبـل الدخول في أنفاق مدريد وأوسـلو) عنصري "التزوير واغتصاب الشعار.**

١- المرتكز الأول: القوة المسلحة:

فتحت الثورة الشـعبية أبواب التأثيـر أمام أطراف إقليميـين لم يكـن لهم من قبـل تأثير مباشـر داخل سـورية، ولكن لم تشهد سـنوات الثورة سعيًا مدروسًا مـن جانبهـم لصناعة مرتكـزات "مسـتدامة" للتأثير الداخلي، وعلى النقيض من ذلك نجد الطرف الإيراني الإقليمـي تحديـدًا ضاعـف جهـوده لتحقيـق هدف توظيف اسـتخدام القوة المسلحة لأغراض مستقبلية، فهـو (الوحيـد الـذي يعمل علـى معاظمـة ومراكمة إنجازاته في سـوريا بشـكل منهجي مع مرور الوقت)، كما يقول الخبير في شـئون الثورة في سـورية غياث بـلال[2]، ويركز بهذا الصدد على إنشـاء الميليشـيات

(١) مازن هاشم، المصدر السابق.

(٢) غياث بلال، دور إيران ووكلائها الإقليميين في الأزمة السـورية، ١٣/ ٣/ ٢٠١٥م، في مدونته: نحو غد أفضل:

http://www.ghiathbilal.com/index.php/ar/articel/politic/237-

وفي شبكة الجزيرة:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/3/10/

وتسليحها وتدريبها، و"استقلالية" قيادتها، وغير ذلك مما يجعلها قوة قائمة بذاتها، يمكن اعتمادها في خدمة المشروع الإقليمي الإيراني، بمشاركة النظام الأسدي ومن دونه.

ويمضي غياث بلال إلى القول: (إيران عبر أذرعها العسكرية وميليشياتها الإقليمية استكملت عملية تحويل النظام السوري إلى ميليشيا طائفية تدير أجزاء من سوريا، وتعمل في سياق تحقيق المصالح الإيرانية الكبرى، الأمر الذي يبرّر ويفسّر تصريح المسئول الإعلامي "مهدي طالب" بأن سوريا هي المحافظة ٣٥ في إيران)[١] .

ومن يرصد كيف أصبحت عشرات الميليشيات المسلحة في العراق والمرتبطة بإيران، هي المسيطرة على "الدولة" سيان من "يحكم" فيها، وكيف تتحرك خارج حدودها، يدرك نوعية ما يتطلع إليه المشروع الإيراني في سورية مستقبلاً، وإن توقعنا إخفاقه على أساس اختلاف البيئة العامة ومعطياتها بين البلدين.

وقد تميزت الجهود الإيرانية على هذا الصعيد حتى عن جهود الحليف الروسي للنظام الأسدي، كما يلاحظ الكاتب عدنان عليّ فيقول: (فبينما دعمت روسيا النظام عسكريًا وغطته سياسيًا وساندته ماليًا؛ فإن طهران عملت إضافة إلى ذلك، على التمدد الميداني عبر المليشيات الموالية، وعبر عسكرها الموجودين على الأرض، ما جعل لها أفضلية على روسيا، وتاليًا قدرة أكبر على التحكم بمجريات الأمور)[٢] .

ومن ذلك "تأسيس ما سُمي "حزب الله السوري" في أكثر من منطقة في سورية، من عناصر متعددة الجنسيات، غالبهم من غير السوريين، وجميعهم من الشيعة، وقد بلغ تعداده في مطلع ٢٠١٥م زهاء خمسة عشر ألف عنصر مقاتل، وفق ما يرصده الناشطون ميدانيًا مثل "محمد الساحلي" من ريف اللاذقية، ويؤكده المطلعون عسكريًا مثل العميد أحمد رحال، وهما ممن استَشهد بأقوالهم مراسل فضائية الجزيرة عمر أبو خليل، مضيفًا إلى ذلك (وبات الحزب أمرًا واقعًا على الساحة السورية، أكده الجنرال حسين همداني، أحد قادة الحرس الثوري الإيراني سابقًا، عندما تحدث في أكثر من مناسبة عن تأسيس إيران "حزب الله" في سوريا على غرار "حزب الله" اللبناني)[٣].

ومن مجموع الأنشطة العسكرية "الطائفية الإيرانية" وطرق تسليحها بما في ذلك عبر العراق بالأسلحة الأمريكية الصنع، يستنتج الباحث د. بشير زين العابدين في دراسة له بعنوان "سوريا: التحولات الاستراتيجية ومكاسب الثورة" أن: (المعادلة الاستراتيجية في سوريا تمر بتحولات حاسمة تتمثل في اضمحلال دور النظام لصالح الهيمنة العسكرية الإيرانية التي تتمتع بدعم أمريكي يثير تساؤلات في مختلف العواصم العربية حول التوجهات الأمريكية لتعزيز وضع إيران العسكري في سوريا بعد أن مكنت طهران من السيطرة على بغداد)[٤].

٢- المرتكز الثاني: التشيع محورًا لاستراتيجية متكاملة:

"صناعة الإنسان" هي المحور الأهم من "صناعة القوة العسكرية" فيما شهدته سورية من مرتكزات لاستدامة الهيمنة الإيرانية بغض النظر عن تشكيلة النظام الحاكم ما أمكن، وهذا ما يظهر عبر التغلغل المتنامي في مفاصل التوجيه العقدي والثقافي والفكري، لإيجاد دعائم تحمل حصيلة الجهود المبذولة

(١) المصدر السابق.

(٢) عدنان علي، "كيف ترسخ إيران وجودها في سوريا ما بعد الأسد؟"، ٣/١٧ /٢٠١٥م، "الخليج أون لاين":

http://alkhaleejonline.net/#!/articles/1426573041487990100/

(٣) عمر أبو خليل، "حزب الله السوري.. ذراع إيرانية بسوريا ما بعد الأسد"، ٢٧/ ٢/ ٢٠١٥م، فضائية الجزيرة.

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/2/27/

(٤) د. بشير زين العابدين، "سوريا: التحولات الاستراتيجية ومكاسب الثورة، ٣/٢٢ / ٢٠١٥م، مجلة البيان العدد٣٣٤:

http://www.albayan.co.uk/Mobile/MGZarticle2.aspx?ID=4237

في الميادين التقليدية، السياسية والاقتصادية والمالية وغيرها.

ولم يعد خافيًا في هذه الأثناء أن الوسيلة المحورية لذلك في مشروع الهيمنة الإيراني تعتمد على نشر المذهب الشيعي بمختلف الوسائل. وبالنسبة إلى سورية كساحة للتشيع يمكن الحديث بتفاصيل واسعة النطاق حول ما صنع حتى الآن، وسبق إجراء دراسات وبحوث منهجية، منها (دراسة ميدانية رائدة ممولة من الاتحاد الأوروبي في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٦م..).

وقد نوّه بها وببعض بياناتها التفصيلية الباحث الفلسطيني خالد سنداوي، المتخصص في دراساته وكتبه حول الشيعة وأدب الشيعة عمومًا، وذلك في دراسة مفصلة له يقول في مطلعها: (لم يكن في سوريا قط نسبة كبيرة من السكان الشيعة، ولكن في السنوات الأخيرة أصبح هناك زيادة في حالات التحول إلى المذهب الشيعي؛ "أي: التشيع" ضمن السكان السوريين، السنة والإسماعيليين والعلويين. وقد أدى القرب الجغرافي لسوريا مع إيران دائمًا إلى درجة معينة من النفوذ الإيراني في سوريا، والذي زاد كثيرًا مع وصول بشار الأسد إلى السلطة في عام ٢٠٠٠م، بعد وفاة والده حافظ)[1].

إن سقوط بقايا النظام الأسدي في سورية يعني واقعيًا سقوط الأداة المعتمدة لعدة عقود، على أرض أحد "الأقطار العربية" لإيجاد مقومات تنفيذ مشروع الهيمنة الإيراني إقليميًا ولا بد لمن يتصدى لمرحلة ما بعد الأسد في سورية، من حمل المسئولية عن متابعة مسار الثورة والتغيير في مواجهة ما زرعته الحقبة الماضية للهيمنة من مرتكزات أخرى، جميعها مرتبط بغرفة العمليات الرئيسة في قم وطهران.

وقد أثارت حملات التشيع (قبل الثورة بسنوات عديدة) اهتمامًا داخليًا وخارجيًا، واستند "مركز التنوير" المتخصص بالشيعة والتابع للهيئة العالمية للسنة النبوية، إلى تقارير عديدة وإلى احتجاجات الناشطين الحقوقيين في سورية رغم كبت الأصوات المعارضة، ليطرح صورة تفصيلية عن هذه الأنشطة (عام ٢٠٠٦م) وكان مما جاء فيها:

(هيثم المالح رئيس جمعية حقوق الإنسان حذّر مؤخرًا من نشاط العديد من الشيعة الإيرانيين على الساحة السورية، بدءًا من مركز السيد زينب إلى منطقة الجزيرة، مرورًا بوسط سورية وخاصة حول حماة، وتساءل عن سر افتتاح العديد من الحوزات الشيعية في سورية، وإقامة النشاطات وإجراء الاجتماعات، وعما إذا لم يكن هنالك اتفاق ضمني بين الدولة الإيرانية والنظام السوري لتقديم التسهيلات للوافدين من إيران.

أما المحامي عبد الله الخليل الناشط في مجال حقوق الإنسان، والذي يقطن في محافظة الرقة السورية، فقد كشف عن أن الحكومة السورية قامت بتقديم مقبرة أويس القرني في الرقة؛ حيث دفن الصحابي عمار بن ياسر كهبة للحكومة الإيرانية، وبني على أطلالها مركز شيعي وجامع كبير اسمه مقام عمار بن ياسر، وبات مركزًا للتشيع...)[2].

٣- المرتكز الثالث: التغلغل في مفاصل الحياة الاقتصادية:

معظم من سبق الاستشهاد بهم آنفًا في متابعة ما صنع التحالف الثنائي في سورية، أو الطرف

---

(١) خالد سنداوي، "زمن الشيعة: حقائق وأرقام عن التشيع في سورية"، ترجمة حمد العيسى، نشرت على حلقات ابتداء من يوم ٢٠١٣/٦/٢٥م، في عدة مواقع شبكية، منها موقع مجلة العصر: /http://alasr.me articles/view/14417/

كما يشير إلى هذه الدراسة ودراسات أخرى موقع "زمان الوصل" في موضوع من إعداد وترجمة إيثار عبد الحق، في سبع حلقات أولاها يوم ٢٨/ ١٠/ ٢٠١٣م:

https://www.zamanalwsl.net/news/42509.html#sthash.xaior-BER.vFX3vkhj.dpuf

ويمكن لمن يريد الاستزادة من مصدر شيعي أن يرجع إلى القسم المخصص لسورية في موقع "مركز الأبحاث العقدية في العالم":

http://www.aqaed.com/shia/world/syria/

(٢) "تشيع أم تفريس"، ١٢/ ٦/ ٢٠٠٦م، موقع مركز التنوير للدراسات الإنسانية

http://www.altanweer.net/articles.aspx?id=20001&page_id=0&page_size=15&links=True

الإيراني فيه خلال العقود الماضية، يذكرون أيضًا السيطرة على مفاصل اقتصادية ومالية يكمل بعضها بعضها، أبرزها تجنيس أعداد كبيرة من الإيرانيين، شراء العقارات، عقود اقتصادية طويلة الأجل، ارتهان الثروات والخامات الطبيعية السورية لسداد القروض الكبيرة المقدمة بصيغة "مساعدات" أثناء الثورة.

ومن الجهات التي تابعت أنشطة تملك العقارات في عدة مدن سورية موقع "سراج برس" الذي نشر تقارير مفصلة استنادًا إلى شهادات رجال أعمال وسماسرة، وجاء في أحد هذه التقارير:

٣ مليارات و٤٠٠ مليون دولار قدمتها طهران لرجالات أعمال، بهدف شراء عقارات في دمشق فقط.. وتتركز أهداف طهران على أهم مدينتين في سوريا، بغية السيطرة على مفاصل الاقتصاد والثقافة، وتمرير مشروعها "التشييعي"، بغض النظر عن بقاء الأسد أو رحيله.

(٣ مليارات و٤٠٠ مليون دولار قدمتها طهران لرجالات أعمال، بهدف شراء عقارات في دمشق فقط.. وتتركز أهداف طهران على أهم مدينتين في سوريا، بغية السيطرة على مفاصل الاقتصاد والثقافة، وتمرير مشروعها "التشييعي"، بغض النظر عن بقاء الأسد أو رحيله...)(١).

إن مشروع الهيمنة الإيراني يعتمد أيضًا على التغلغل المالي والاقتصادي والعقاري؛ للتحكم بالأوضاع داخل سورية بعد سقوط النظام الأسدي، ولكن سيرتبط مصير ذلك في الدرجة الأولى بما يتحقق في فترة الانتقال من مرحلة الثورة إلى مرحلة الدولة، وهنا يُطرَح السؤال عن أهمية وجود قوة سياسية سورية منبثقة عن الثورة، قادرة على إنهاء ما يشبه "الاستعمار الاقتصادي" كي تضمن تحقيق "توقعات" من قبيل ما يقوله الإعلامي (المنشق) عدنان عبد الرزاق: (سيطرت إيران على معظم الاقتصاد السوري... فهل تسقط تلك الاتفاقات والعقود بسقوط نظام بشار الأسد؟.. يقول مدير هيئة البطالة السابق، حسين عماش: سوف تلغى كافة العقود والاتفاقيات الدولية التي عقدها الأسد، وخاصة مع إيران، مع سقوط حكمه، كما ستلغى كافة القرارات المنحازة.. وستعود الحالة القانونية للأفراد والأملاك وعقود الدولة إلى ما كانت عليه في سورية قبل الثورة عام ٢٠١١م)(٢).

إن سقوط بقايا النظام الأسدي في سورية يعني واقعيًا سقوط الأداة المعتمدة لعدة عقود، على أرض أحد "الأقطار العربية" لإيجاد مقومات تنفيذ مشروع الهيمنة الإيراني إقليميًا، ولا بد لمن يتصدى لمرحلة ما بعد الأسد في سورية، من حمل المسئولية عن متابعة مسار الثورة والتغيير في مواجهة ما زرعته الحقبة الماضية للهيمنة من مرتكزات أخرى، جميعها مرتبط بغرفة العمليات الرئيسة في قم وطهران.

عداءات ومودة.. تموضع إيران في خارطة الهيمنة الدولية:

خلال أيام معدودة عقب الفراغ من صياغة "الاتفاق النووي"، وقبل أن يُكشَف عن نصه الكامل لاحقًا، وقبل التصديق عليه ليسري مفعوله رسميًا، استقبلت طهران عددًا من الوفود السياسية والاقتصادية الأوروبية على أعلى المستويات، من ألمانيا وفرنسا، وبريطانيا، وغيرها.. والتعاون الملموس المنتظر على هذا الصعيد يفرغ كثيرًا من "المواقف الرسمية" من محتواها، عندما تتحدث تلك الدول كلامًا عن رفض السياسة الإقليمية الإيرانية، لاسيما في سورية، وكذلك الوعود حول ضمان أمن "الدول الصديقة".. إذ كيف تكون فاعلية "الوسائل" العملية لتحقيق ذلك، في

(١) أيمن محمد، "سراج برس" يعيد نشر المقال الذي حاولت على إثره جهات إيرانية اختراق الموقع، ١٧/ ١١/ ٢٠١٤م، موقع سراج برس: http://sirajpress.com/

(٢) عدنان عبد الرزاق، عقود إيران مع سورية مهددة بعد سقوط الأسد، ١٨/ ٧/ ٢٠١٣م ، موقع صحيفة العربي الجديد: http://www.alaraby.co.uk/economy/2015/7/18/

ظل التعاون المباشـر، وهي الوسائل التي لم يظهر لها أثر حتى في غياب التعاون، الذي سيشمل حتى ميدان الطاقة النووية السلمي كما تقول تصريحات أمريكية؟

الجواب تحدده المقارنة بين ما بُذل من جهود "لتحقيق التعـاون"، وما لم يبـذل من "جهـود" لمواجهة الهيمنة الإقليمية، وهنا يبرز الدور الأمريكي بوضوح، فقد بقي الإخفاق راجحًا خلال المفاوضات بشـأن الملف النووي التي بدأت منذ أكثر من ١٢ سنة، إلى أن بدأت المرحلة الجادة والختامية منها بقرار أمريكي عام ٢٠١٢م، أي بعد اندلاع الثـورات العربية، وهنا لا يمكن موضوعيًا الفصل بين الحرص الشـديد منذ ذلـك الحين على الوصـول بها إلى نتيجة، هي "الاتفاق النووي" الأخير، وبين جملة التحركات الغربية "الاسـتراتيجية" لتفريغ ما سُـمِّي الربيع العربي من محتـواه وإثارة الأعاصير المضادة ضد ثورات تحرير الإرادة الشـعبية، وهذا ما يسـري على سـورية بصورة خاصة؛ حيث اسـتعصت الثـورة على أسـلوب "اختطافها" بالطـرق التقليدية، فتحولت مواجهتها إلى مـا يمكن إدراجه تحت عنوان إثارة "الفوضى الهدامة" الدموية.

لقـد حرصت إيـران في عموم سياسـاتها، بما في ذلك ما يتعلق مباشرة بمشروع الهيمنة الإقليمي، على شـبكة علاقات مصلحيـة دولية، اعتمد قسـط كبير منهـا على روسـيا والصـين والهند من قبـل، وأصبح يعتمـد الآن، بعد "الاتفاق النووي"، على الدول الغربية اعتمادًا أكبـر.. وهذا "التموضع" على خارطة الهيمنة الدولية هو من أهم مرتكزات المشروع الإيراني عمومًا، وفي سـورية تخصيصًا، والمعتمدة حاليًا وفي "سـورية ما بعد الأسد".

إن الدور الحاسم في تمكين إيران من هذا التموضع هـو الدور الأمريكي، وكان دورًا فاعلاً باسـتمرار، من قبـل الاتفاق النـووي، كما يؤكد الباحث علي حسـن باكيـر فيما نشـره تحـت عنـوان "الولايـات المتحدة وإيران: تفاصيل الشراكة المنكرة في سورية والعراق"؛ حيـث يعـدِّد حلقات مسلسـل تطـور "حصيلـة" هذه الشراكة، مشيرًا إلى بداياتها قبل الثورات العربية، من عام ٢٠٠٩م على الأقل، وقد شملت تعاونًا مباشرًا في الملف العراقي، ومفاوضات سرية بعد اندلاع الثورة في سورية، وصولاً إلى الاتفاق النووي عام ٢٠١٥م.

ويختـم باكيـر بقولـه: (هنـاك تحول اسـتراتيجي يجري في المنطقة، والهلال الشيعي الذي لطالما أنكره كثيـرون في السـنوات الماضية، واتهمـوا من يتحدث عنه بالطائفية؛ أصبح حقيقةً يتحدث عنها الإيرانيون أنفسـهم، والشـراكة الأمريكيـة الإيرانية تبـدو أكثر وضوحًا يومًا بعد يوم، نعم سيتغير وجه المنطقة، ولكن للأسـوأ، خصوصًا إذا لم يكن هناك رد فعل مشـترك لوقف هذه الشراكة)[1].

ويعـزز ما نوَّه إليـه باكير بصدد مفاوضات سـرية ما نقله د. بشـير زيـن العابدين عـن فردريك هوف، المستشـار السـابق عـن الملـف السـوري فـي وزارة الخارجية الأمريكية، من تفاصيل سلسـلة اجتماعات ثنائية سـرية شملت تحديد "ملامح التعاون العسكري لتغيير معادلة الصراع في سورية" على خمسة محاور، أصبحت مرئية على أرض الواقع في هذه الأثناء:

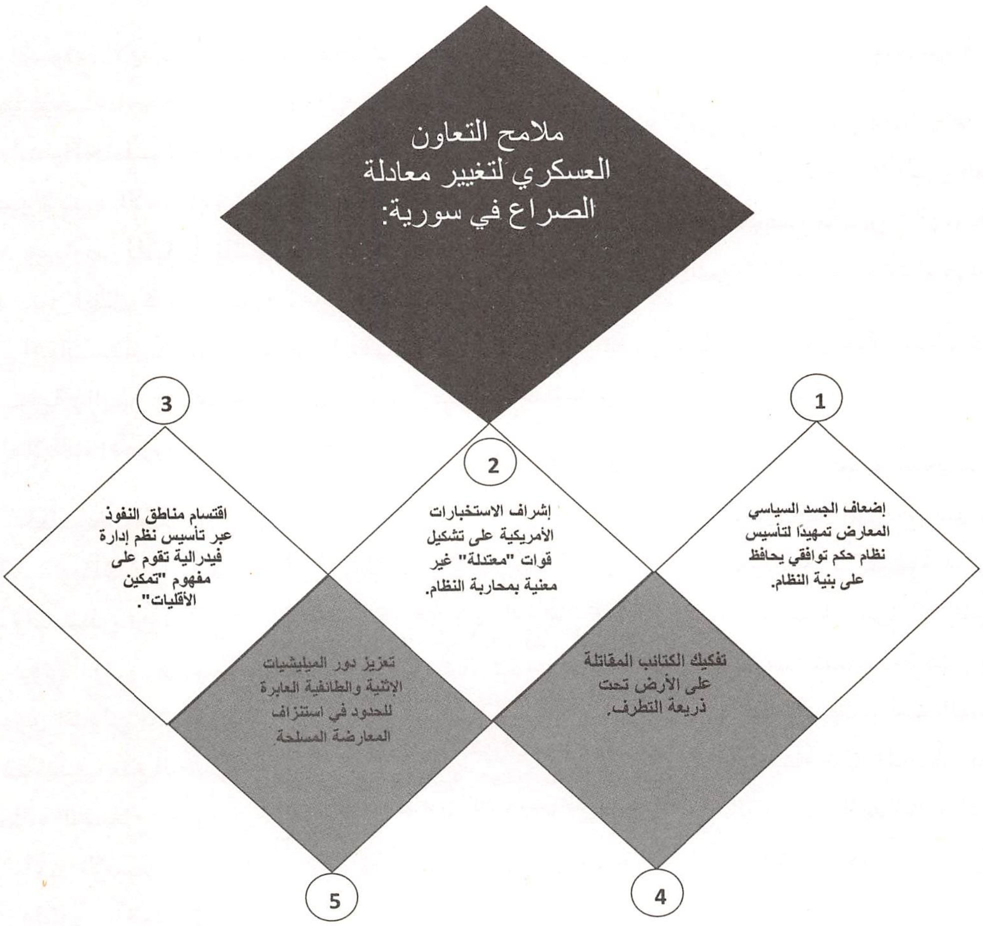
(١- إضعاف الجسـد السياسـي المعـارض تمهيدًا لتأسيس نظام حكم توافقي يحافظ على بنية النظام.

٢- تفكيـك الكتائب المقاتلة على الأرض تحت ذريعة التطرف.

٣- إشـراف الاسـتخبارات الأمريكية على تشـكيل قوات "معتدلة" غير معنية بمحاربة النظام.

٤- تعزيز دور الميليشـيات الإثنية والطائفية العابرة للحدود في استنزاف المعارضة المسلحة وفرض الأمن في المناطق التي لا يصل إليها النظام.

(١) علي حسـين باكير، الولايات المتحدة وإيران: تفاصيل الشراكة المنكرة في سورية والعراق، ١٧/ ١٢/ ٢٠١٤م، سورية نت:
https://www.alsouria.net/content/



٥- اقتسام مناطق النفوذ عبر تأسيس نظم إدارة فيدرالية تقوم على مفهوم "تمكين الأقليات") [١] .

والملاحظ أن عنصر التعديل الرئيس الذي أضيف على ما سمي "المبادرة الإيرانية"، وأعلن عنها بصيغتها المعدلة يوم ٥/ ٨/ ٢٠١٥م، ثم قدمت إلى الأمم المتحدة، هو بند "تعديل الدستور السوري" بما يتفق مع مفهوم "تمكين الأقليات".

ويوجد رغم ذلك من يتساءل: هل يمكن أن (تتعمد واشنطن دعم النفوذ الإيراني على حساب " الدول العربية"، أم يأتي ذلك نتيجة أخطاء السياسات الأمريكية فحسب؟).. الجواب: (منذ اعتمادها على "الواقعية النفعية" قبل أكثر من مائة عام لا تقوم السياسة الأمريكية على أيّ "تحالف أبدي" من جانبها، وإن طالبت به الآخرين تجاهها.. ولن تتخلى واشنطن الآن عن السعي للحفاظ على علاقاتها السابقة مع الدول العربية المعنية، جنبًا إلى جنب مع تجديد نوعية علاقاتها مع إيران إلى وضع أشبه بما كان في عهد الشاه الإيراني)[٢].

ويمكن إلقاء نظرة تفصيلية بهذا الصدد في دراسة قيمة بعنوان "ما بعد الاتفاق النووي: حسابات إيران وعلاقاتها"، حيث تناولت د. فاطمة الصمادي بإسهاب نتائج هذا الاتفاق بمنظور مستقبل الدور الإيراني إقليميًا وموقعه دوليًا، وتؤكد فيها أن (الاتفاق ينهي

(١) د. بشير زين العابدين، سوريا: التحولات الإستراتيجية ومكاسب الثورة، ٢٢/٣ / ٢٠١٥م موقع مجلة العصر:
http://alasr.me/articles/view/16055

(٢) نبيل شبيب، "الاتفاق النووي والربيع العربي"، مداد القلم، ٦/ ٤/ ٢٠١٥م وشبكة الجزيرة، ٥/ ٤/ ٢٠١٥م:
http://www.midadulqalam.info/index.php/mqfavoritts/arfruehling/item/42-217
http://aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/4/5/

أزمة الملف النووي الإيراني، لكنه يفتح ملفات أزمات أخرى، مما يوجد حاجة ماسة لبناء آليات لمواجهة هذه الأزمات والمخاطر)، وقد وضعت الباحثة في الدراسة جدولاً يعدد الاحتمالات المستقبلية المتعارضة ما بين مؤيد ومعارض للاتفاق بالمنظور الأمريكي، ومن ذلك على سبيل المثال "فرصة كبيرة لتعاون واشنطن وطهران في أفغانستان والعراق، تعزيز المنافسة في العراق وسورية واليمن، تفاقم قلق الشركاء العرب، شرخ في العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية"[١].

توجد "خطوط حمراء" إسرائيلية، وبالمقابل لا تستهدف واشنطن أن تمنع من خطر نووي "دولي"، فحجم التسلح النووي الدولي أكثر من ذلك، إنما تستهدف منع الخطر على مَن يملك السلاح النووي "إقليميًا"، أي: الإسرائيليين تحديدًا، ولكنّ (الخلاف الإسرائيلي-الأمريكي على مجرى المفاوضات صادر عن حرص الإسرائيليين على الانفراد إقليميًا في الميدان بمشروع هيمنتهم الصهيوني، بينما يرى الأمريكيون أن الإسرائيليين يستفيدون أكثر من سواهم من منع إيران من التسلح النووي، وأن عليهم القبول بالثمن، وهو أقرب إلى "تقاسم مناطق النفوذ" مع إيران، أي: على غرار ما كان الوضع عليه في عهد "شاه إيران") [٢].

يصعب مقابل ذلك الأخذ بقول "سلامة كيلة (سينطلق المنظور الأمريكي تجاه سوريا، ليس من التقاسم مع روسيا فقط، بل كذلك من ضرورة إبعاد إيران عن سوريا إرضاء للدولة الصهيونية)[٣].

إن نداء: "الشعب يريد إسقاط النظام"، يعني واقعيًا إسقاط ارتباطات النظام ودوره تجاه قوى دولية مثل روسيا، وقضايا إقليمية مثل الهيمنة الصهيونية.. وإن طلب: "ارحل"، موجه واقعيًا للسيد الإيراني ومشروعه الإقليمي، وغرفة عملياته في قم وطهران.. وليس للأسديين في سورية فحسب..

إن السياسة الأمريكية هي التي أوصلت عبر محطات أفغانستان ثم العراق، وأخيرًا "الاتفاق النووي" إلى دعم كبير ومباشر لتموضع مشروع الهيمنة الإيراني في شبكة "قوى الهيمنة العالمية"، وهذا التموضع:

(١) لا يمس سلبيًا دور "الهيمنة" المشابه للمشروع الصهيوني.. وإن تنافس معه..

(٢) ولكن سيترك آثاره على صعيد المتغيرات الإقليمية التي صنعتها الثورات العربية، لا سيما في سورية المستعصية حتى الآن على المساعي الدولية للسيطرة على مسارها، والهدف هنا هو الوصول إلى "توجيه" هذا المسار، بعد مرحلة "الفوضى الهدامة" و"الحرب ضد الإرهاب" لعرقلته.

إن مستقبل المشروع الإيراني في سورية ما بعد الأسد مرتبط بما تحقق حتى الآن وما بدأ يتحقق تدريجيًا من متغيرات إقليمية، وأبرزها فيما يتعلق بموضوع البحث هو تطور مسار السياسات التركية، وبوادر تلاقيها مع تطور مرجو في السياسات الخليجية تحت تأثير الزعامة السعودية الجديدة.

هنا يمكن التأكيد أن الثورة الشعبية في سورية تخصيصًا أصبحت هي العنصر الأهم لحسم مستقبل المنطقة في مواجهة المشروع الإيراني.

ثورة التغيير.. أثر الثورة في سورية إقليميًا ودوليًا:

يظهر التشابك الوثيق بين مستقبل المنطقة إقليميًا، ومستقبل الثورة في سورية بالذات، بالعودة إلى العلاقة

(١) د. فاطمة الصمادي، "ما بعد الاتفاق النووي: حسابات إيران وعلاقاتها"، ٢٨/ ٧/ ٢٠١٥م، مركز الجزيرة للدراسات:
http://studies.aljazeera.net/reports/2015/07/201572892545969179.htm

(٢) نبيل شبيب، "الاتفاق النووي والربيع العربي"، مصدر سابق.

(٣) سلامة كيلة، ما بعد الاتفاق، شبكة الجزيرة، ١٩/ ٧/ ٢٠١٥م:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/7/19/

بين مسار الثورة ومشروع الهيمنة الإيراني، بوجود النظام الأسدي وبعد اكتمال سقوطه، فهذه ليست علاقة "منفصلة" عن فسيفساء المشهد التاريخي الراهن المرتبط باندلاع ثورات "الربيع العربي".

قد يبدو التشابك "الثوري-الإقليمي" معضلة تنتظر المؤرخين مستقبلاً لتفكيكها، إنما نقف هنا عند عنصر واحد من عناصرها؛ لارتباطه بتفاعل "السوريين" عمومًا، من الثوار وسواهم، مع جوانب أساسية في مسار الثورة، ومن بينها انكشاف الدور الإيراني، وانعكاسات ذلك التفاعل مستقبلاً.

كانت لشعوب بلدان "الربيع العربي" لا سيما سورية، خبرة مع عمليات التغيير عبر انقلابات عسكرية، ولكن ليس عبر ثورات شعبية، وهذا ما انعكس في وقوع أخطاء جوهرية في "التصورات" الثورية حول العلاقة بين الثورات والقوى الإقليمية والدولية.

غالبًا ما يقوم انقلاب عسكري مدبَّر ومخطَّط ومدعوم ضد "سلطة داخلية"، ويكون مرتبطًا بقوة خارجية فاعلة، فيساهم الارتباط في تمكين الانقلاب من "فرض هذا التغيير الجزئي" على مستوى السلطة.. أما الثورة فلا تتحقق عبر "إسقاط السلطة".. وكفى، بل تُسقط السلطة من جذورها القائمة أيضًا على "شبكات معقدة لعلاقاتها الخارجية" الإقليمية والدولية.

لهذا وجدت الثورات العربية ردود أفعال خارجية، مضادة ومضاعفة، بسبب ما تنطوي عليه شبكة العلاقات تلك من مصالح وارتباطات تراكمت غالبًا عبر نصف قرن وأكثر، ونتيجة تأثير مباشر من جانب "استراتيجيات" أوسع نطاقًا من الحدود الوطنية ومن موازين القوى الداخلية لأيّ دولة قائمة بذاتها.

يضاف إلى ذلك أن الثورات الشعبية أبعد تأثيرًا وتغييرًا، إقليميًا ودوليًا، من "ثورات" تاريخية سابقة، ليس فقط بسبب زيادة حجم التشابك الدولي عبر الحدود، مما تعبر عنه مقولة "العالم قرية صغيرة"، بل يضاف إلى ذلك أن ما عُرف بالثورات تاريخيًا كان من صنع طبقة اجتماعية كما في فرنسا، أو طبقة سياسية كما في إنجلترا، أو حزب عقائدي اقتصادي، كما في روسيا، أو تنظيم عقائدي ضخم كما في إيران، أما الثورات العربية الأخيرة، فصنعتها "الشعوب"، وتجاوزت بها ما يسمى "النخب" التقليدية.

إن ثورات الشعوب على هذا النحو ذات تأثير "ثوري تغييري" مضاعف على مقومات نسيج العلاقات الخارجية للسلطة المحلية.

وبالعودة إلى سورية موضوع البحث، نضيف عنصرًا آخر هو تأثير ما يوصف بالقحط على صعيد العمل "الجماعي التنظيمي"، وليس على صعيد العمل السياسي فحسب، وكان قحطًا بدرجة مطلقة ولعشرات السنين وشمل الأفراد والمجتمع عمومًا.. وهذا مما جعل الثوار في سورية لفترة طويلة أبعد ما يكونون عن "الواقعية" بالمعنى السائد في العلاقات الإقليمية والدولية، ولم يدركوا إلا من خلال الأحداث الجارية ومفعول خيبات الأمل المتكررة وتعاظم التضحيات والآلام:

١- أن نداء: "الشعب يريد إسقاط النظام"، يعني واقعيًا إسقاط ارتباطات النظام ودوره تجاه قوى دولية مثل روسيا، وقضايا إقليمية مثل الهيمنة الصهيونية..

٢- أن طلب: "ارحل"، موجه واقعيًا للسيد الإيراني ومشروعه الإقليمي، وغرفة عملياته في قم وطهران.. وليس للأسديين في سورية فحسب..

٣- أن عنوان: "الحظر الجوي" في تسمية أحد أيام "الجمعة" للتظاهر السلمي يعني طرح "مطلب ضائع"في فراغ دولي، لا يمكن أن يجد من يلبيه لمجرد "التأثر" بارتفاع عدد الضحايا..

٤- كذلك لم يظهر للثوار سريعًا أن قنوات الدعم الخارجي لم تكن من أجل تحرير الإرادة الشعبية في سورية، وهو الهدف المحوري للثورة، بل كانت

من "الأدوات السياسية" التي تجسّد تطور صراعات إقليمية ودولية، وتستهدف "تبديل" القيود على الإرادة الشعبية في سورية فحسب..

يوجد مزيد من مثل هذه الملاحظات التي تبين بإيجاز أن الثورة في سورية صنعت تحركات تتناقض بالضرورة مع "خارطة" العلاقات الإقليمية والدولية ومفاهيمها السائدة، ومع موقع "سورية الدولة" منها؛ بغض النظر عن "السلطة الآنية".

لهذا كانت نقاط التلاقي بين الثوار وهذا الطرف أو ذاك من الساحة الإقليمية والدولية، مؤقتة غالبًا، ومتباينة ومتناقضة دومًا، فيما بينها، ومع مسار الثورة.

إن منظور الثورة التغييري يعني إيجاد الجديد، داخليًا: تحرير الإرادة الشعبية، وخارجيًا: تبديل نوعية شبكة علاقات الدولة المستقبلية في سورية بالقوى الإقليمية والدولية.. أما منظور كل طرف خارجي في التلاقي مع الثورة، في أيّ ميدان، فهو أن يكون مسارها جزءًا من "ساحة صراع خارجي"، يخدم الطرف الخارجي فيه أهدافه هو ومصالحه وموقعه في تلك الساحة، وفق ما كانت عليه قبل الثورة التغييرية.

النتيجة هي سعي الأطراف الخارجية للتأثير في اتجاهات متصارعة متناقضة على مسار الثورة التغييري، ليوصل مستقبلاً إلى معطيات متلائمة مع تلك الصراعات وليس مع "أهداف الثورة التغييرية".

بقدر ما يستهدف التغيير تبديل "علاقات أساسية قائمة" بقدر ما يكون التناقض أكبر مع "الطرف الخارجي المعني".. ولهذا كان محتمًا أن يكون التناقض الأكبر مع إيران بالذات، فهي ليست مجرد "طرف خارجي"، بل هي -بسبب ضلوع النظام الأسدي اندماجيًا في مشروع هيمنتها إقليميًا- جزء من "المشكلة" كما يتردد كثيرًا، ولا يمكن أن تكون جزءًا مما يسمى "حلاً سياسيًا"، ليس بسبب "موقف متعنت" من أيّ جهة.. ولكن لأن أيّ "حل سياسي" مهما كان شأنه، يعني نهاية الدور المحوري الحاسم للسلطة في سورية -أيّ سلطة- في نطاق الشبكة الأخطبوطية لمشروع الهيمنة، وهو الشريان "الوجودي" بالمنظور الذاتي الإيراني منذ ١٩٧٩م.

بتعبير آخر: إيران جزء من "المشكلة".. لأن التغيير "الثوري" في سورية يشمل تلقائيًا "تغيير" نهج الهيمنة الإقليمي في قم وطهران.

يوجد من يرى في تغول المشروع الإيراني إقليميًا ما يدفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى مواجهته؛ لأن هذا التغول يتناقض مع المصلحة الأمريكية المرتبطة بالمصلحة الإسرائيلية، وهذا صحيح جزئيًا فقط، فأولوية المشروع الصهيوني معروفة عن واشنطن، ولكنها تعمل دومًا للاعتماد على أكثر من طرف لتحقيق مطامعها، ومن هنا يرى الباحث الفلسطيني د. عدنان أبو عامر بشأن الدور الإيراني أن أوباما (واقترابه أو ابتعاده في مقارباته للعلاقة مع إيران مرتبط بشكل وثيق بباقي ملفات الإقليم والعالم.. وتتيقن الإدارة الأمريكية أنها في هذه الملفات بحاجة للتفاهم مع إيران)[1].

هذا تحديدًا ما رصدته القوى الإقليمية الأخرى في المنطقة، وفي مقدمتها تركيا والسعودية، وليست هذه المرة الأولى التي تتحرك السعودية فيها -بعاصفة الحزم- بسبب الأوضاع في اليمن، فقد كان اليمن منذ أواسط القرن الميلادي العشرين "خطًا أحمر" لدى السعودية، ويبدو أن مزيج الأخطار عبر "إرهاب دولي، وخطر كردي، ونفوذ إيراني" جعل من الأوضاع المراد ترسيخها في سورية "جوابًا على ثورتها الشعبية" ما يمكن وصفه بالخط الأحمر لدى تركيا المجاورة أيضًا.

بالمنظور الغربي: (بدّدت الولايات المتحدة "الربيع العربي" بعدم وقوفها إلى جانب الديمقراطية

(١) د. عدنان أبو عامر، "مآلات الخلاف الأمريكي-الإسرائيلي حول إيران"، ٥/ ٣/ ٢٠١٥م، مركز الجزيرة للدراسات:

http://studies.aljazeera.net/reports/2015/03/2015359203766610.htm

الليبرالية..وفي المرحلة القادمة يجب على واشنطن أن تبحر في الشرق الأوسط الجديد، وإلا فإن الخريطة السياسية والأيديولوجية للمنطقة سوف يُعاد رسمها من قبل دول رئيسة أكثر نفوذًا)، والمقصود إيران وتركيا والسعودية كما يقول -منذ عام ٢٠١٣م- الباحثان سونر جاغابتاي وباراغ خانا من "معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط[١]" .. وهذا الذي يحذّر منه الباحثان الأمريكيان هو "مطلب" بالمنظور العربي، يعبّر عنه بصيغ مختلفة عدد من الباحثين والدارسين العرب.

وتبقى الحصيلة أن مسار الثورة في سورية، وارتباط مآلات "مشروع الهيمنة الإيراني" بهذا المسار أكثر من المسارات الثورية الأخرى، أوجد معطيات واحتمالات جديدة على الصعيد الإقليمي، وأصبح "يصوغ" على أرض الواقع معادلات جديدة في التعامل مع القضايا الإقليمية الساخنة، ولم يعد يمكن وقف هذا التطور في المستقبل المنظور، مما يؤكد أن حقبة التغيير التاريخية قد بدأت بهذه الثورات، وأصبحت مرتبطة إلى حد بعيد بالثورة في سورية تخصيصًا.

إن مسار الثورة في سورية، وارتباط مآلات "مشروع الهيمنة الإيراني" بهذا المسار أكثر من المسارات الثورية الأخرى، أوجد معطيات واحتمالات جديدة على الصعيد الإقليمي، وأصبح "يصوغ" على أرض الواقع معادلات جديدة في التعامل مع القضايا الإقليمية الساخنة.

ما وراء الأفق.. نظرة استشرافية وتوصيات:

سبق التنويه في مطلع البحث الذي يتحدث عن "حصاد المشروع الإيراني في سورية ما بعد الأسد" إلى احتمال أن يصل إلى القراء بعد أن يكتمل السقوط فعلاً، وهذا أحد جوانب صعوبة اختتام البحث بطرح توصيات أو واجبات عبر "استشراف" معطيات الوضع القادم، لاسيما أننا نواجه في ذلك "معضلة" يتحدث عنها علماء الاجتماع، ومحورها أن ما نعتمده من معايير وقواعد منهجية "مألوفة" صنعتها دراسة تطورات تاريخية "قديمة"، لا يكفي عند مواجهة "حدث جديد" لتفسيره أو التفاعل معه، دون إضافة معايير أخرى "غير مألوفة سابقًا" نستخرجها من "معايشة" أحداث وتطورات "تغييرية" تنطوي على "الجديد" بطبيعة الحال.

إن "التوصيات" المستخلَصة من البحث تعني ما يدعو كاتب هذه السطور إلى الشروع في العمل على "أدائه الآن" في حدود ما يراه "استشرافًا للمستقبل".. بأمل وصول مسار الثورة مع تفاعلاته الإقليمية إلى "الأهداف المرجوة"، وهي مما يحتاج إلى التفصيل والتعديل وفقًا للمستجدات؛ إذ يمنع تسارع مسلسل الأحداث والتطورات من طرح "توصيات" تتعلق بالتفاصيل، مثل "تشكيل حكومة وحدة وطنية في المنفى"، أو الدعوة إلى مفاوضات أو إلى مقاطعتها، إنما تركز التوصيات على معالم الأرضية الكبرى التي لا غنى عنها لاتخاذ القرار بأيّ توصية تفصيلية أو تنفيذها. فالحديث يدور حول مشروع هيمنة إيراني أخطبوطي البنيان، رأسه غرفة عمليات في قم وطهران، وأذرعه عديدة قابلة للامتداد والانحسار، والتوالد والتواري عن الأنظار.. ويزداد تشابكها باطراد مع أذرع هيمنة دولية فاعلة.

إن مواجهة هذا الأخطبوط تتطلب استراتيجية متكاملة، شاملة لميادين عديدة ومرنة قابلة للتعديل في مواكبة المستجدات، ويمكن للثورة الشعبية في سورية أن تصبح هي البداية لها في هذه المرحلة.. وهذا ما يجعل إثم التقصير في التلاقي عليها إثمًا كبيرًا في الحاضر وفي المستقبل العربي والإسلامي والدولي.

قبل تعداد التوصيات يمكن تلخيص ما سبق التنويه

(١) سونر جاغابتاي وباراغ خانا، "إعادة تشكيل الشرق الأوسط"، ١٣/ ٩/ ٢٠١٣م، معهد واشنطون لسياسات الشرق الأوسط:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/middle-east-reconfigured-turkey-vs.-iran-vs.-saudi-arabia

أو التفصيل حوله، من ملامح كبرى لما يمكن استشرافه في المستقبل المنظور:

١- ازدياد انتشار الاقتناع بمدى اندماج "قضية سورية" في تقلب التطورات إقليميًا على وجه التعميم، وفي تحديد مصير مشروع الهيمنة الإيراني بالذات.

من جوانب ذلك تلقى مشروع الهيمنة الإيراني عبر "الثورة الكاشفة" ضربات شديدة، من حيث التغطية عليه بشعارات الممانعة والمقاومة، وبالتالي ظهور أبعاده الطائفية والاستبدادية أكثر مما مضى، علاوة على سقوط ما اعتمد عليه من "هيبة" ميليشياته المسلحة.. ويعني ذلك أن "المصلحة الثورية السورية" جزء من مصلحة إقليمية أكبر، وبالتالي ضرورة الربط بين هذا وذاك فيما يتخذه "السوريون" أو "سواهم" من خطوات.

٢- استمرار استخدام "الحرب على الإرهاب" دوليًا أداة لحصار الثورة في سورية وإجهاضها، ولتبرير نشر الفوضى الهدامة إقليميًا.

يقابل ذلك "اهتراء" مفعول هذه الذريعة، وازدياد المؤشرات على حتمية إخفاق تلك الحرب ما لم تقترن بالاعتماد على "شعوب متحررة" من الاستبداد والهيمنة، وما لم تقترن بمراعاة مصالح القوى المحلية بدلاً من التركيز على أولوية "مصالح" الهيمنة الدولية، ولعل هذا ما يظهر في ممارسات فصائل سورية عديدة، وكذلك في السياسة التركية، فلا يمكن القبول بالفصل بين الحرب ضد الإرهاب والحرب ضد الاستبداد.. إطلاقًا.

٣- ازدياد اعتماد إيران ومشروعها الإقليمي -بعد الاتفاق النووي- على التعاون مع "قوى غربية" بعد الاعتماد على روسيا والصين من قبل.

يقابل ذلك ازدياد مسارات التعاون المصلحي بين روسيا والصين وقوى إقليمية أخرى كانت تعتمد على ارتباطاتها الغربية في الدرجة الأولى، وقد يقترن بذلك انفتاح أكبر تجاه قضية سورية أيضًا، وهو ما تشير إليه بعض المواقف والتحركات أثناء كتابة هذا السطور مطلع آب/ أغسطس ٢٠١٥م.

٤- ازدياد اعتماد إيران في سورية ميدانيًا على "ميليشياتها" مباشرة، وتجاوز ما بقي من النظام الأسدي في سورية.

يقابل ذلك انحسار قوة مشروع الهيمنة إقليميًا عبر خسائره في اليمن وسورية، وبالتالي مضاعفة المساعي لحلول وسطية، تركز في سورية على تقسيم الأرض واقعيًا بصيغة مناطق سيطرة ونفوذ، ومن ذلك ما تشي به التحركات الميدانية الحالية كما في الزبداني والقلمون، وتشي بها تحركات سياسية مثل "إحياء" ما سُمي مبادرة إيرانية.

٥- ازدياد ظهور القواسم المشتركة بين مسار الثورة ومحور السعودية- تركيا - قطر، مع تنامي تلاحمه وإنجازاته.

يقترن ذلك بتنامي "النضوج السياسي" تدريجيًا في مسار الثورة، وازدياد مواجهة "الإرهاب" من جانب القوى الذاتية للثورة والدول الإقليمية، وهذا ما يرصده من يتابع عن كثب أطروحات ومواقف سياسية تصدر عن عدد من الفصائل الثورية الميدانية الأكبر من سواها.

٦- هذا، ولا ينبغي في هذا الإطار الشامل إغفال توظيف ضرورات تخفيف المأساة الإنسانية لاستنزاف الطاقات المادية، مع توسيع نطاق "توطين" السوريين في الدول الغربية، والعمل على تحويل قضية سورية إلى "فلسطين ثانية".

في نطاق هذه الملامح الكبرى للتوقعات المنظورة والمنتظر ظهورها تدريجيًا مع حلول عام ٢٠١٦م، ينبغي العمل على أكثر من محور لتقليص "الخسائر والسلبيات" ومراكمة "المكاسب والإيجابيات"، من أجل إيجاد أرضية أفضل لأي طرح "تفصيلي" يستهدف إجهاض مشروع الهيمنة الإيراني في سورية ما بعد الأسد وإقليميًا.

المحور الأول: تطوير الرؤية السياسية والاستراتيجية للثورة:

إن التعامل مع "المشروع الإيراني" سواء بوجود النظام الأسدي أو بعد سقوطه، يتطلب أن يكون ضمن إطار أوسع يضمن وجود رؤية مشتركة واستقرار استمرارية التعامل التطبيقي بين الأطراف ذات العلاقة بها، وينبغي لهذا الغرض التواصل المكثف المباشر على أساس القواسم المشتركة والمصلحة العليا مع تحييد الاختلاف على رؤى وأهداف مستقبلية، ما بين:

(١) رموز ذات مكانة معتبرة من أوساط النخب الشرعية والفكرية والسياسية.

(٢) صُنّاع القرار أو مَن يمثلهم في نطاق الفصائل الميدانية الكبرى في الساحة السورية.

(٣) شخصيات اعتبارية مؤثرة على صناعة القرار في محور السعودية - تركيا - قطر، ومن ينضم إليه.

(٤) مع الاستعانة بالخبراء من أصحاب التخصص والكفاءة والالتزام الثوري الوطني.

والانتقال بالتواصل إلى عمل مؤسساتي مشترك لتحقيق أمرين:

أولاً: مراجعة ما يوجد حاليًا من وثائق معتمدة من جهات ثورية وسياسية سورية انفراديًا، فيها قواسم مشتركة متقاربة مضمونًا، وبنصوص شبه متطابقة أحيانًا، ولكنها غير "موحدة".. وذلك لصياغة:

(١) "وثيقة وطنية ثورية" جامعة تحدد الأهداف الكبرى على قواسم مشتركة، وطنيًا وإقليميًا، وتراعي "المواثيق الدولية" من حيث المبادئ الكبرى والقيم الإنسانية.

(٢) "العقد الوطني الثوري" لتحديد القواعد والآليات الملزمة للتعامل بين مختلف القوى الثورية والتوجهات السياسية والفئات الشعبية، وتحديد الأسس والمعالم الكبرى للتعامل مع القوى الإقليمية والدولية؛ وذلك في مراحل الثورة، والنقلة المرحلية للحياة الدستورية، وفترة تأسيس الدولة المنبثقة عن الثورة.

ثانيًا: لتشكيل مجلس تخطيط استراتيجي، من متخصصين في الشئون الاستراتيجية والقانونية الدولية والدستورية، يقوم على صياغة "استراتيجية عامة ومخططات العمل"، ومتابعة تنفيذها وتطويرها مع تطور المستجدات في الساحة السورية والإقليمية والدولية.

المحور الثاني: رعاية التأييد الشعبي والإقليمي والدولي:

اقتران العمل للمحور الأول بحملات فكرية تعتمد على التواصل والتعاون بين مراكز البحوث والدراسات السورية والعربية والإسلامية التركية، وحملات إعلامية تنطلق تخطيطًا وتنفيذًا ومتابعة، من نواة قادرة على التواصل مع وسائل الإعلام المؤثر محليًا ودوليًا، وتجمع خبراء إعلاميين، وتشرف على جهاز يعتمد على "الجيل الإعلامي الثوري" الناشئ خلال فترة الربيع العربي.

المحور الثالث: صندوق الثورة في سورية:

التواصل بين أصحاب القدرة المالية ومصادر التمويل الرسمية، ممن ساهم في مسارات التمويل لثورة سورية على مختلف الأصعدة، واعتماد "صندوق مركزي واحد" ينشأ بمراعاة شروط العمل المؤسساتي الشفاف، لتوجيه المسارات التمويلية "الكبرى" عمومًا، بجمعها وتوزيعها مركزيًا؛ لتخفيف سلبيات الارتباط المباشر بين صانع القرار الميداني والجهة الممولة.

وبالتالي لتجنب توظيف "احتياجات التسلح" لخدمة أغراض متباينة سياسيًا.

وكذلك لتجنب الثغرات والانحرافات ومظاهر الخلل على حساب الاحتياجات الإنسانية.

وللحيلولة دون توظيف الواقع الكارثي للاحتياجات الإنسانية لتحويل قضية سورية إلى فلسطين ثانية.

فضلاً عن تجنب استخدام التمويل أداة لتحقيق أية أغراض لا علاقة لها بالثورة الشعبية وأهدافها، وبالانتقال معها إلى أوضاع إقليمية عادلة مستقرة.

معلومات إضافية

تطور العلاقات السورية الإيرانية:

يُمكن النظر إلى العلاقات السورية الإيرانية باعتبارها إحدى أكثر القضايا إثارة في المشهد السياسي الراهن للشرق الأوسط. فهذه العلاقات هي اليوم موضع اهتمام، وتتبع وثيق من قبل مختلف الفرقاء الإقليميين والدوليين.

كيف بدأت هذه العلاقات؟ وكيف تطوّرت؟ وما الذي تعنيه في وقتنا الحالي؟

أولا: فلسفة العلاقات السورية الإيرانية

تعود العلاقات السورية الإيرانية في سياقها الراهن إلى العام ١٩٧٩م، وهو العام الذي تأسست فيه الجمهورية الإسلامية في إيران على يد الخميني.

أما منظّر هذه العلاقات، وواضع فلسفتها فهو محمد حسين منتظري مؤسس الحرس الثوري الإيراني. وكان محمد منتظري (أو منتظري الابن) أحد الكوادر التي عملت تحت ظلال الخميني حين كان في منفاه بالعراق، وكان يُعرّف على أنه تلميذ نجيب له.

وقبل انتصار الثورة الإيرانية، مثّل منتظري الابن همزة الوصل بين الخميني وعدد من القوى السياسية في الساحة العربية، بينها حركة التحرر الوطني الفلسطيني (فتح).

وكانت لدى منتظري الابن رؤية مفادها أن الثورة الإيرانية الوليدة لا يُمكن أن تقف على قدميها إلا بالارتكاز إلى منظومة وثيقة من التحالفات مع كافة القوى التي تشاركها الأهداف الأساسية، وأن هذه التحالفات تُعد جزءًا من الثورة ذاتها.

وكانت لدى هذا السياسي الشاب جملة يرددها على نحو دائم تقول: «ثورة مستمرة لا دولة مستقرة».

وعلى خلفية رؤيته هذه، تحرك منتظري الابن لوضع اللبنات الأولى لعلاقات إيران مع عدد من الدول الموصوفة حينها بالراديكالية في الوطن العربي، بما في ذلك سوريا وليبيا واليمن الجنوبي، فضلاً عن حركة فتح.

وكان يحظى في تحركه هذا بدعم من الخميني وبقية القادة التاريخيين للثورة الإيرانية، مثل المرشد الحالي آية الله علي خامنئي، والرئيس الأسبق الشيخ هاشمي رفسنجاني.

نجحت المحاولة سريعًا في إقامة روابط خاصة مع ليبيا، وظلت هذه الروابط نشطة لسنوات، قبل أن تتعرض لانتكاسة سببتها جملة عوامل، من بينها ضغوط الرأي العام الإيراني الذي نظر إلى العقيد معمر القذافي باعتباره مسؤولاً بصفة مباشرة عن اختطاف وتغييب الإمام موسى الصدر، مؤسس حركة أمل اللبنانية.

أما في جنوبي اليمن فبدت المهمة أكثر صعوبة أمام الإيرانيين، إذ كان الحزب الاشتراكي اليمني بقيادة عبدالفتاح إسماعيل قد تولى للتو زمام السلطة وأزاح تيار الرئيس سالم ربيّع علي (سالمين).

كان الرئيس سالمين قريبًا للخط الماركسي القومي الماوي الاتجاه، وكان قد تمكن من عقد تحالفات عريضة في الداخل والخارج. أما الحزب الاشتراكي فكان حينها شديد الالتصاق بالسياسة السوفييتية.

وكان السوفييت ينظرون إلى إيران بكثير من الوجل والريبة، ويصنفون نظامها الجديد على أنه نظام «ثيوقراطي».

ومن هنا لم يكتب لعلاقات إيرانية بالجنوب اليمني إلا القليل من النجاح.

من ناحيتها، بدت سوريا حالة مختلفة عن التجربتين الليبية واليمنية الجنوبية، وكان لموقعها الإستراتيجي في الشرق الأوسط إيحاءاته الخاصة في حسابات طهران.

لقد تقاطرت الوفود الإيرانية على دمشق طارحة الكثير من التصوّرات الداعية في مجملها إلى إقامة روابط خاصة ومتقدمة، وذلك بعد أسابيع فقط من انتصار الثورة الإيرانية. وكانت تلك البداية.

ثانيا: بيئة إقليمية متحولة

في ذلك الوقت أثير نقاش حول تعريف العلاقة «المميزة أو الخاصة» التي يُمكن إقامتها بين سوريا وإيران.

وأيًا يكن الأمر، فقد انطلق قطار العلاقات السورية الإيرانية بسرعة عاتية.

وفي سبتمبر/أيلول من العام ١٩٨٠م، اندلعت الحرب العراقية الإيرانية، لتفرض تحديا غير محسوب على هذه العلاقات.

لقد تفاجأ الإيرانيون بإعلان سوريا نيتها المشاركة في حرب الخليج الثانية، واعتقدوا للحظة أن علاقتهم بها سوف تنهار أو تنكمش، بيد أن شيئًا من ذلك لم يحدث.

وفي العام ١٩٩١م، صدر «إعلان دمشق» الذي قضى في أحد بنوده بمرابطة قوات سورية ومصرية في الخليج.

وما إن تناهى إلى مسامع الإيرانيين نبأ هذا الإعلان حتى استشاطوا غضبًا، ونددوا بما حدث، وأرسلوا وفودهم إلى كل حدب وصوب.

بعض هذه الوفود سمع من السوريين قولاً بدد قسطًا من هواجسه، فما كان منه إلا أن قابلهم بالقول إن الغضب والاعتراض على إعلان دمشق لا يرتبط بالسياسة السورية، بل المصرية.

وعند هذه النقطة انتهت زوبعة إعلان دمشق في شقها المرتبط بالعلاقات الإيرانية السورية، كما أن هذا الإعلان نفسه لم يُعمر سوى برهة من الوقت، نال فيها كل طرف بعضًا من مراميه، وتخلى عن الكثير من أمانيه.

ثالثاً: مقولة الرهان الجيوسياسي:

اعتبارًا من مطلع التسعينيات، بدأت العلاقات الإيرانية السورية تتجه نحو مرحلة جديدة، متأثرة بطيف عريض من تحولات البيئة الجيوسياسية الإقليمية والدولية.

أولى هذه التحولات، تمثلت في انهيار الاتحاد السوفييتي، حيث خسرت سوريا حليفها التاريخي، الذي ارتكزت عليه في مشروعها الأمني والاقتصادي.

وفي الوقت ذاته، أدى سقوط الاتحاد السوفييتي، وانهيار الثنائية القطبية، إلى تقليص هامش المناورة السياسية أمام إيران، وجعلها أكثر إحساسًا بالضغوط الغربية.

ثاني التحولات، تجسد في حرب الخليج الثانية، وما تبعها من انتشار عسكري أميركي واسع في منطقة الخليج العربي، رأت فيه إيران تهديدًا كبيرًا لأمنها القومي.

ومن ناحيتها، لم تكن سوريا رابحة من حرب الخليج، رغم مشاركتها الرمزية فيها، فهذه الحرب أنهت قوة العراق العسكرية وحيدته إستراتيجيًا، وكشفت الجبهة الشرقية، واستتباعًا كشفت سوريا.

وفي السياق ذاته، لم تكن التداعيات السياسية للحرب، بما فيها مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١م، عامل تعزيز لفرص المناورة أمام السياسة السورية، بل عامل ضغط عليها.

ثالث التحولات، تجسد في الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣م. وقد وضع هذا الحدث كلا من سوريا وإيران على فوهة بركان. وكانت الدولتان هدفًا لاحقًا في مساره، وفق ما تقوله الآن المذكرات والوثائق المتداولة.

وعلى الرغم من أن سوريا وإيران تبنتا مقاربتين مختلفين للتعامل مع الغزو الأميركي للعراق، إلا أنهما اشتركتا

في الشعور بالخطر المحدق، غير الافتراضي أو بعيد المدى.

على خلفية التطورات الكبرى هذه، تسارعت وتيرة التعاون السوري الإيراني، واتسع نطاقه، ليشمل جملة عريضة من القضايا الثنائية والإقليمية.

وفي هذا الإطار برز التعاون العسكري، الفني والتقني بين الدولتين، وخاصة على صعيد الصناعات الصاروخية.

وتشير التقارير الغربية والإسرائيلية المتاحة إلى أن هذا التعاون قد بدأ فعليًا بدعم سوري للبرامج الإيرانية الناشئة، قبل أن تصبح إيران داعمًا رئيسًا للتصنيع العسكري السوري عامة، والصاروخي خاصة.

وقد ارتدى هذا التعاون مدلولاً جيوسياسيًا، مع الدعم الإيراني السوري المشترك لحزب الله في لبنان، حيث نقلت سوريا عمليا تجربتها الصاروخية للحزب.

وأخيرا، يُمكن القول إن التحول الأكثر راهنية في مسار العلاقات السورية الإيرانية قد حدث مع اندلاع شرارة التظاهرات في درعا، في مارس/آذار من العام ٢٠١١م.

عند هذه النقطة، تحوّلت سوريا، بالنسبة لإيران إلى رهان جيوسياسي.

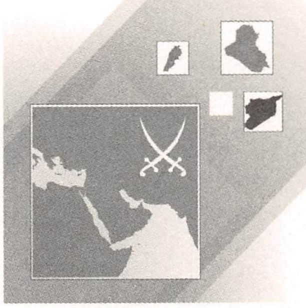
وهذا الرهان، لا يرتبط بالسياق العام لمصالح إيران الإقليمية، بل بجوهر الأمن القومي الإيراني، ومستقبل إيران كدولة. وهو بهذا المعنى رهان وجود.

وعلى ضوء ذلك، يُمكن قراءة الموقف الإيراني من كل ما يدور في سوريا. وتلك هي باختصار قصة العلاقات السورية الإيرانية.

المصدر:

قصة العلاقات السورية الإيرانية، على الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/8/21/



اليمن ما بعد عاصفة الحزم.. مسارات التغيير والإصلاح

محمد سليمان الزواوي

مدير وحدة العلاقات الدولية بالمركز العربي للدراسات الإنسانية

ملخص الدراسة

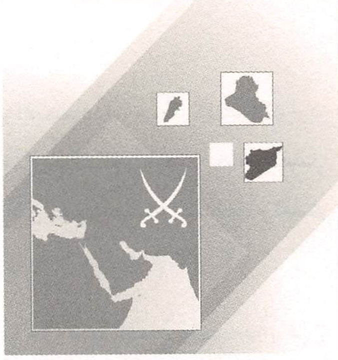
تتلخص مشكلات اليمن السياسية في الحكم غير الرشيد، وتعدد الفاعلين غير الرسميين داخل البلاد. فإلى جانب المشكلات الاقتصادية والتنموية، فإن سوء الحكم وفشل الإدارة السياسية أدى إلى تعميق الجراح الاجتماعية، وإلى استنزاف الموارد الاقتصادية المحدودة، وإلى مأسسة الفساد المالي والسياسي، وإلى هيمنة الولاءات القبلية، وعلوها على أية مصلحة عامة للبلاد.

ومن المؤكد أن اليمن كانت أحق الدول باندلاع ثورة شعبية إصلاحية، ولكنها للأسف ضلت طريقها بسبب المشكلات سالفة الذكر، وتحولت إلى حرب أهلية، مثلها مثل الحالة السورية؛ لذلك فإن الحل اليمني قد لا يكون داخليًا بقدر ما هو حل خارجي، يأتي من الجهات صاحبة النفوذ السياسي والمالي على الداخل اليمني؛ وذلك لفشل القوى الداخلية في حل مشكلاتها سياسيًا، وانحيازهم إلى الاحتكام إلى السلاح في النهاية، وهو السيناريو الأسوأ لأيّ دولة في العالم.

وفي ظل حدوث أزمة اقتصادية إقليمية بسبب نضوب النفط وانخفاض أسعاره، وانكفاء الدول الإقليمية الكبرى على رعاية مصالحها الداخلية، فإن المستقبل يبدو قاتمًا؛ فالدول الإقليمية المجاورة لليمن بدأت بالفعل في تقليصات لميزانياتها، وضغط لإنفاقها، ودراسة الرفع التدريجي للدعم على الوقود والطاقة، فيما قامت دول أخرى بتقليص العمالة الأجنبية وضغط الإنفاق في المشاريع الكبرى.

ومن المؤكد أن ذلك سينعكس سلبًا على الوضع اليمني، الذي هو بأمسّ الحاجة إلى ضخّ استثمارات في قطاعات التنمية المختلفة في البلاد، وفي إعادة إصلاح البنية التحتية المتهالكة والتي قوّضها التصارع والاحتراب الأهلي.

إن الدور الخارجي في الأزمة اليمنية سيظل حاسمًا؛ طالما لم يستطع أبناء الوطن أن يحلوا مشكلاتهم الداخلية بطرق سلمية، بعيدًا عن الاحتكام إلى السلاح، والاستقواء به، بأن يطرح الجميع رؤاه وأفكاره للحلول السياسية التي تستوعب مختلف الأطراف، وتستبعد سيناريوهات الانفصال والفتن المذهبية، والعمل على إعادة إعمار البلاد وتدفق الإعانات من كل دول مع استمرار حظر تصدير السلاح إلى الداخل اليمني، والذي يُعدّ مفتاح الحل السياسي في البلاد، لعزل العامل الخارجي عن التدخل في شئون البلاد.



اليمن ما بعد عاصفة الحزم.. مسارات التغيير والإصلاح

محمد سليمان الزواوي

مدير وحدة العلاقات الدولية بالمركز العربي للدراسات الإنسانية

مقدمة:

تعتبر اليمن واحدة من الدول المهمة في منطقة الخليج العربي؛ وذلك بسبب موقعها الجغرافي في ركن الجزيرة العربية على البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي، وعدد سكانها البالغ ٢٥ مليون نسمة، في ظل شحّ للموارد الاقتصادية في بيئتها المليئة بالمشكلات السياسية والمذهبية، وهي تقع على حافة الجزيرة العربية مجاورة للدولة الأكبر في مجلس التعاون الخليجي المملكة العربية السعودية، وهو ما جعلها دومًا محل اهتمام من الرياض، وبالتبعية مجلس التعاون الخليجي؛ لعدم تصدير المشكلات إلى الجوار، لاسيما في أعقاب الربيع العربي بعدما انهارت الدولة والأطر المنظِّمة للعمل فيها لعقود، وبزغ الدور الطائفي والمذهبي، وكذلك القبلي، وفتحت مساحات جديدة لتحرك المليشيات والجماعات المسلحة بعد عقود من التدخل الإيراني في تلك الدولة ذات الأهمية الاستراتيجية.

ومن هذا المنطلق كانت «عاصفة الحزم» بقيادة السعودية من أجل عزل البلاد عن المؤثرات من خارج الإقليم أولاً، ومن ثَم وقف تدفق السلاح إلى جنوب الجزيرة، وإعادة تشكيل بنية الدولة، واستعادة الأمن فيها، من أجل استقرار اليمن، ومن ثَم الاستقرار الإقليمي في منطقة شبه الجزيرة العربية. ومن هذا المنطلق تنبع أهمية تلك الدراسة التي تحاول استشراف مستقبل اليمن في ظل التغيرات الإقليمية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى استشراف مستقبل اليمن في ظل التغيرات الإقليمية؛ وذلك لأهمية اليمن في الدائرة الخليجية، وأثرها على استقرار المنطقة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الطبيعة الديموجرافية للدولة اليمنية بموقعها وسكانها، وقربها من مناطق التأثير على فوهة باب المندب، وتتحكم في الطريق الواصل إلى قناة السويس، وكذلك منطقة التجارة الدولية في بحر العرب، وعدد سكانها الكبير الذي يمكن أن يمثل مشكلة لاجئين في دول الجوار لاسيما السعودية، وما يستتبعه ذلك من مشكلات اقتصادية واجتماعية يتم تصديرها إلى تلك الدول، كما أن انهيار اليمن سيكون له تداعيات إقليمية على مستوى المنافسة المذهبية في الإقليم، وسيمثل بؤرة توتر مستمرة تجذب إليها السلاح والأموال، ويمكن أن تصبح منصة إطلاق لهجمات على الدول المجاورة، لاسيما تلك التي شاركت في «عاصفة الحزم».

المحور الأول
المحددات الحاكمة للأوضاع الداخلية في اليمن

تعد اليمن واحدة من البلدان التي وصلت إليها شرارة الربيع العربي، فشهدت حراكًا مستمرًا منذ اندلاع ثورتها في ١١ فبراير ٢٠١١م حتى كتابة هذه السطور؛ حيث أسفرت تلك الثورة عن تغيرات في البنية المجتمعية للبلاد، كان أبرزها الإطاحة بنظام علي عبد الله صالح.

وتحول الحراك الشعبي إلى حالة مستمرة ظلت أقوى من الحكومات التي تعاقبت على البلاد؛ فقد كانت منظومة الحكم اليمنية في عهد علي عبد الله صالح، والتي استمرت ٣٤ عامًا (من ١٩٧٨حتى ٢٠١٢م)، تعتمد على توليفة من الولاء القبلي مع السيطرة الأمنية على البلاد بتعيين أقرباء علي صالح في المراكز العليا في مؤسسات الدولة، مع ضرب القوى المجتمعية بعضها ببعض حتى صُنفت اليمن من أكثر دول العالم فسادًا في كل تقارير منظمة الشفافية الدولية لعدة عقود متواصلة[١]؛ حيث أنشأ صالح شبكة محسوبية واسعة عن طريق تفضيل نخب قبلية، وربطهم به شخصيًا.

كانت منظومة الحكم اليمنية في عهد علي عبد الله صالح، والتي استمرت ٣٤ عامًا، تعتمد على توليفة من الولاء القبلي مع السيطرة الأمنية على البلاد بتعيين أقرباء علي صالح في المراكز العليا في مؤسسات الدولة، مع ضرب القوى المجتمعية بعضها ببعض حتى صُنفت اليمن من أكثر دول العالم فسادًا في كل تقارير منظمة الشفافية الدولية لعدة عقود متواصلة.

فانقسمت البلاد إلى أربع مجموعات نخبوية، وهي نخب القبائل، والتي لها نصيب الأسد في القطاعات العسكرية، ونخب رجال الأعمال، ونخب وجهاء المناطق والنخبة المتعلمة[٢]، حتى أصبحت اليمن من أكثر بلدان العالم فسادًا سياسيًا واقتصاديًا؛ حيث كانت الموارد غير مستغلَة، ونسبة مَن يعيشون تحت خط الفقر اقتربت من النصف خلال فترة حكم صالح، وظلت البلاد على حافة الانهيار بدءًا من عام ٢٠٠٧م[٣].

وبالإضافة إلى عدة عوامل سياسية وإقليمية، فإن منظومة الحكم برمتها انهارت مع ثورة الشباب في ١١ فبراير ٢٠١١م، ونشأت فراغات محلية تحرك فيها لاعبون جدد، كان أبرزهم جماعة «أنصار الله» الحوثية المدعومة إيرانيًا، والتي تمركزت في صعدة وعمران نزولاً حتى ميناء الحديدة، قبل أن تسيطر على مساحات كبيرة من البلاد، حتى جاءت «عاصفة الحزم» بقيادة السعودية، والتي أنهت فعليًا نفوذ الحوثيين كقوة مهيمنة في البلاد[٤].

وتبرز على الساحة اليمنية اليوم عدة قوى تتمتع بالنفوذ والمصادر والسلاح، من بينها جماعة الحوثي المدعومة إيرانيًا، وكذلك المليشيات المسلحة الموالية للقاعدة أو لتنظيم الدولة، وأيضًا القوى الانفصالية في الجنوب (الحراك الجنوبي)، بالإضافة إلى قوى الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح، والقوى الموالية للرئيس عبد ربه منصور هادي، إلى جانب قوى قبلية وإسلامية وعلى رأسها الإخوان المسلمون عبر التجمع اليمني للإصلاح.

وقد تطورت أدوار هذه القوى حتى أصبحت إما تنافس الدولة في بعض الوظائف المنوطة بها أو تتجاوزها، أو أنها اضطلعت بأدوار يجب أن تكون

(1) Corruption in Yemen, Global Security, DEC 9 2012, on: http://www.globalsecurity.org/military/world/yemen/corruption.htm

(2) Ibid.

(3) Can Yemen be a nation united?, Foreign Policy, BY STEPHEN W. DAY, MARCH 14, 2013, on: http://foreignpolicy.com/2013/03/14/can-yemen-be-a-nation-united/

(٤) الجبير: «عاصفة الحزم» أبعدت خطر الحوثيين، سكاي نيوز عربية، ٥ سبتمبر ٢٠١٥م، على الرابط التالي: http://bit.ly/1O4Y2t0

حكرًا على الدولة دون سـواها، وتمتاز بالقوة والقدرة على عرقلة النظام وعمله، أو المشاركة معه في تقاسم السلطة، أو التسبب بتآكلها أو بانقسام البلد نفسه.[١]

وهناك عدة محددات حاكمة للأوضاع الداخلية في اليمـن، بالإضافة إلى بزوغ اللاعبين المذكورين أعلاه، تلـك المحـددات تتعلق بالمصـادر والموقـع الجغرافي؛ ففيمـا يتعلـق بالمصادر فهناك المـوارد المائية وأنظمة الـري التـي تقع في الغـرب في مـأرب وصنعاء وإب وصـولاً حتى السـاحل الغربـي على البحـر الأحمر، والتـي تعتمد عليهـا الزراعة في البـلاد؛ حيث يعمل فيها نصف السكان تقريبًا، بالرغم من أنها تمثل فقط ١٠٪ من إجمالي الدخل القومي، وتعتمد اليمن بشكل كبير على وارداتها للحصول على الغذاء.

هذا بالإضافة إلى المصادر النفطية المحدودة؛ والتي تتمركـز في مأرب وحضرمـوت؛ حيث يمثل النفط ما بين ٢٨ إلى ٣٥٪ من إجمالي الناتج القومي في البلاد؛ حيث إن اليمن يعتمد بشكل رئيس على عائدات النفط الخام التي تغطّـي نحو ٧٠٪ من موارد الموازنة العامة للدولـة، و٦٣٪ من إجمالي صادرات البلاد، و٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي[٢].

وفيمـا يتعلق بالموقع الجغرافي فإن الجنوب يحتوي علـى أهم الموانئ التي تقع على خليج عدن، والتي يتم تصدير النفط والغاز من خلالها، وهو ما يغذي نزعات الانفصال، كما أن البعد القبلي يُعد بُعدًا حاسـمًا في تحديـد الأوضـاع الداخلية في اليمـن؛ حيث لا تزال التركيبـة القبليـة هـي الغالبـة على تكويـن المجتمع اليمني؛ حيث تشـير بعض الدراسـات إلى أن القبائل تشكل حوالي ٨٥٪ من تعداد السكان البالغ عددهم ما يقرب ٢٧ مليون نسمة؛ حيث تنقسم القبائل في اليمن إلى ثلاثة تجمعات كبيرة هي: حاشـد وبكيل ومذحج، وجميعها تتركز في الشمال، فيما تلتحق باقي القبائل في الجنوب بتجمع «مذحج»[٣].

لذلـك فإن أزمة اليمن منذ عقود تتلخص في شـح مواردها الطبيعية مقارنة بعدد سـكانها الكبير نسبيًا بالمقارنـة ببقية دول الخليج، وقياسًـا إلى مسـاحتها، وكذلك البعد القبلي الذي يهيمن على الحياة السياسية والاجتماعيـة في البلاد، وهو مـا اعتبره البعض يؤثر سـلبًا على بناء الدولـة اليمنية، وتطوير مؤسسـاتها الفاعلـة علـى مستوى المواطنـة[٤]، وكذلـك البعـد الخارجي الذي يتمثل في النفوذ الإيراني الذي يحاول أن يحصـل على موطئ قـدم في الجزيرة من الجنوب في تلك المنطقة الاسـتراتيجية على بـاب المندب من خلال دعم جماعة الحوثي وتقويتها بالسـلاح والدعم المالي والسياسي والمشورات التقنية والإدارية[٥].

كما تبرز قضية بناء مؤسسـات الدولة في ظل تلك المحددات السـابقة كواحدة من أهم التحديات لإعادة بناء اليمن؛ وعلى رأس تلك المؤسسـات: الجيش الذي تعرض لانقسـامات حادة فـي نهاية عهد المخلوع علي عبـد الله صالـح؛ حيث وقع انقسـام بـين الأقطاب العسـكرية داخـل نظـام الحكـم، وزاد الشـقاق مـع الرجـل الثاني في النظام آنذاك اللواء «علي محسـن الأحمر»، قائد المنطقة العسـكرية الشـمالية الغربية والفرقة الأولى مدرع؛ بسبب اتجاه صالح إلى إضعاف الوحـدات العسـكرية التي يقودهـا الثاني، وإنشـاء وحـدات جديدة في الجيـش والأمن تحت قيادة نجله «أحمـد» بهدف توريث السـلطة له، وهو مـا كان يُعدّ من إرهاصات الثورة على نظام صالح؛ بسبب هشاشة الأوضـاع الداخلية، والاحتـراب القبلي الصامت على

(١) الفاعلـون غير الرسـميين في اليمـن، مركز الجزيرة للدراسـات، ١ مارس ٢٠١٤م، على الرابط التالي: http://studies.aljazeera.net/reports/2011/2011721215957406596.htm

(٢) النفـط فـي اليمن، الجزيرة.نت، ١٤ مـارس ٢٠١١م، على الرابط التالي: http://bit.ly/1FDedLl

(٣) «القبائل في اليمن»، الجزيرة. نت، ٢٢ ديسمبر ٢٠١٤م، على الرابط التالي: http://bit.ly/1KKoqBA .

(٤) المصدر السابق.

(5) The Limits of Iranian Expansion, Stratfor, APR 9, 2015, on: https://www.stratfor.com/sample/geopolitical-diary/limits-iranian-expansion

السلطة داخل الجيش.

ويعد ذلك الانقسام داخل مؤسسة الجيش انعكاسًا للانقسامات القبلية والمذهبية الكبرى في البلاد، والتي أدت إلى انحياز قطاعات من الجيش إلى جانب الحوثيين بدعم من علي عبد الله صالح، والذي قاتلت قواته في «عاصفة الحزم» تحت أهداف تتقاطع مع راية الحوثيين[1].

وقد عانت الدولة اليمنية منذ ١٩٦٢م من مشكلات كبيرة على كافة المستويات، ولم يسعَ أيّ نظام منذ ذلك الوقت إلى إصلاحها أو تأسيس الدولة على أسس فاعلة اجتماعيًا وسياسيًا واقتصاديًا، **ويمكن إجمال هذه المثالب في النقاط التالية:**

١- غياب الإرادة التوافقية بين مكونات المشهد السياسي والاجتماعي والمذهبي، وغلبة المشاريع الخاصة والضيقة على المصلحة العامة للدولة.

٢- بقاء العقلية التقليدية في إدارة الدولة والمجتمع، وهيمنة الأطر الحزبية والقبلية والمذهبية في مجالات الانتماء والولاء.

٣- ارتهان القوى المحلية للإرادات الخارجية، الإقليمية والدولية، وحضور الخارج في صياغة المستقبل ورسم خارطة الطريق إليه.

٤- غياب البناء المؤسسي للدولة؛ حيث لم تبن الدولة منذ عام ١٩٦٢م بناءً مؤسسيًا صحيحًا يقوم على أساس خدمة المجتمع، والولاء للوطن والانتماء إليه.

٥- تعدد جهات التناحر مع غياب قوة مهيمنة يمكن أن تحافظ على أمن واستقرار البلاد، وتوزع الهيمنة بين قوى متصارعة، مثل بقايا النظام السابق، وقوى الثورة والمعارضة، والقوى الليبرالية الصاعدة، والحوثيين، والحراك الجنوبي، والقبائل، والقاعدة.

٦- وجود قوى معارضة للتغيير ومناوئة للإصلاح تمتلك حضورًا إعلاميًا، وقوة مسلحة، ونفوذًا في المجتمع، وسندًا خارجيًا في بعض الحالات.

٧- اتساع شبكات المحسوبية نتيجة حالة الفقر في المجتمع.

٨- تدهور الأوضاع الأمنية نتيجة غياب قوة قاهرة مهيمنة، مثل جيش نظامي موحد أو جهاز شرطة فاعل[2].

لذلك فإن أية مبادرات تسعى إلى حل الأوضاع في البلاد يجب أن تلتفت إلى تلك المثالب، وتضعها نصب أعينها، وتسعى إلى حلها انطلاقًا من المصلحة الوطنية اليمنية، وتحت غطاء وطني جامع يعمل بمعزل عن الضغوط الخارجية السلبية، ولذلك فإن «عاصفة الحزم» تُعد خطوة أولى على هذا الطريق من أجل وضع البلاد على طريق الإصلاح والتنمية.

المحور الثاني
أثر «عاصفة الحزم» على التفاعلات السياسية في البلاد

بعد سنوات من التخبط في أعقاب الثورة اليمنية، وصعود وهبوط مختلف القوى الفاعلة في البلاد، وبعد فشل المبادرة الخليجية في إفراز نظام سياسي فاعل يؤدي إلى استقرار اليمن، فإن خيار السعودية كان هو قيادة التدخل العسكري المباشر في البلاد، في إطار تحالف عربي؛ من أجل استعادة السيطرة على الأوضاع، وعدم انتشارها إلى المحيط الإقليمي.

(١) مستقبل اليمن بعد سيطرة الحوثيين على السلطة في صنعاء، مركز «صناعة فكر»، على الرابط التالي: http://www.fikercenter.com/ar/p/political_analysis/view/55229e8c55285

(٢) بتصرف من: «مستقبل الدولة اليمنية في المرحلة الانتقالية في ظل التغيرات الإقليمية»، مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، ٢٠١٢م، على الرابط التالي: http://www.aljazeera-online.net/index.php?t=9&id=70، نقلاً عن معهد الربيع العربي: http://arabsi.org/index.php?option=com_content&view=article&id=4970:2014-11-20-15-43-33&catid=47:2012-02-25-14-10-34&Itemid=69

ومن المؤكد أن «عاصفة الحزم» مثّلت نقطة مفصلية في التاريخ المعاصر لليمن؛ حيث إن الآمال معقودة عليها لإعادة بناء الدولة ومؤسساتها، وقطع المؤثرات الخارجية على الداخل اليمني، وكذلك مد يد العون والإغاثة للشعب المنكوب الذي مزقته الصراعات الداخلية القبلية والمذهبية والسياسية.

والعلاقات السعودية اليمنية هي علاقات ممتدة ومتشابكة وضاربة في التاريخ؛ وذلك لتداخل القضايا الجيوسياسية والمذهبية والقبلية والدينية، داخل الوعاء الثقافي الواحد في شبه الجزيرة العربية، خاصة في الشريط الغربي الذي تقع فيه منطقة الحجاز التي تضم المناطق المقدسة، بما في ذلك محافظة عسير السعودية التي تعتبر امتدادًا لتلك المناطق، والتي شهدت حروبًا سعودية يمنية متقطعة منذ ١٩٢٤م، والآن في ظل تهديدات من الحوثيين الذين تقع معاقلهم جنوب الحجاز بنقل المعارك إلى داخل السعودية[١]، وسط دعوات إيرانية متكررة بإدارة دولية للحرمين تحت رعاية منظمة المؤتمر الإسلامي[٢]، وهو ما يجعل القضية اليمنية، وفي القلب منها ميليشيا الحوثي، بمثابة برميل بارود يهدّد بانفجار حرب طائفية ودينية ممتدة.

لذلك مثلت «عاصفة الحزم» حدًا فاصلاً في مخطط إشعال الخليج لصالح إيران، والتي تعد استراتيجيتها الأساسية هي تشكيل مليشيات مذهبية داخل الدول تتعاظم قوتها بمرور الوقت لتصبح أقوى من جيوشها، ومن ثَم تؤدي إلى التغيرات المنشودة إيرانيًا؛ كحالة حزب الله اللبنانية والمليشيات العراقية، ولكن كانت جماعة الحوثي هي التجلي الأخطر على أمن المنطقة بعد تصاعد نفوذها في البلاد، وتهديدها لكافة القوى الداخلية ببسط السيطرة على كامل التراب اليمني[٣].

مثلت «عاصفة الحزم» حدًا فاصلاً في مخطط إشعال الخليج لصالح إيران، والتي تعد استراتيجيتها الأساسية هي تشكيل مليشيات مذهبية داخل الدول تتعاظم قوتها بمرور الوقت لتصبح أقوى من جيوشها، ومن ثم تؤدي إلى التغيرات المنشودة إيرانيًا؛ كحالة حزب الله اللبنانية والمليشيات العراقية.

وتتمثل الأهداف المعلنة لعملية «عاصفة الحزم» في استعادة الشرعية لرئيس اليمن الذي تم اختياره قانونيًا، وعدم السماح بأيّ دور للرئيس السابق علي عبد الله صالح في مستقبل اليمن؛ وانسحاب مقاتلي الحوثيين من الشوارع؛ ونزع سلاح حركة أنصار الله.

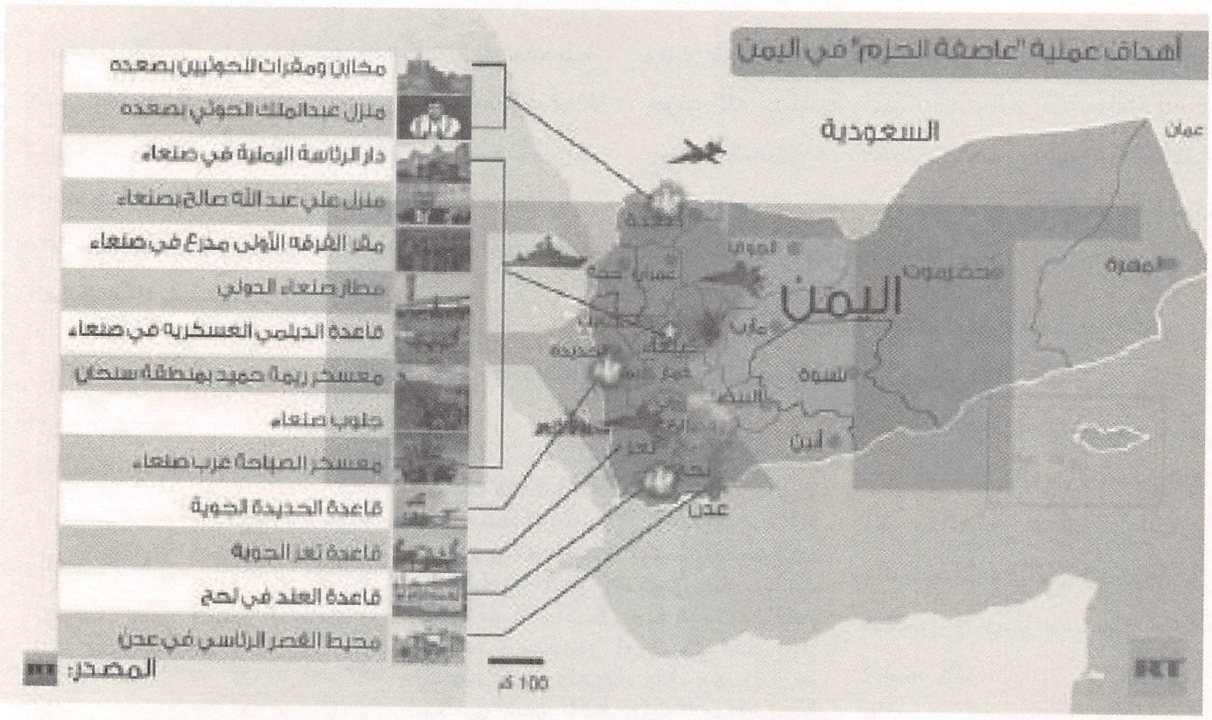
ومن أجل تحقيق هذه الأهداف حشد التحالف كل الآليات المشروعة، وكان ينسِّق مع الأطراف الرئيسة داخل وخارج اليمن من أجل إنقاذ البلاد، وخاصة الرئيس هادي الذي طلب التدخل العسكري لمنع الحوثيين وحليفهم الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح من السيطرة على البلاد بالقوة، واستعادة الشرعية، وإعادة الاستقرار لليمن. كما نسَّق التحالف مع حركة الإصلاح واللجان الشعبية (الحشد الشعبي)؛ لإخراج البلاد من أزمتها.

ويُعتبر دعم وتقوية سلطة هادي أساسًا للتحالف لكسب الحرب، وتغيير الآليات الاجتماعية والسياسية في البلاد. ولم يغفل التحالف الذي تقوده السعودية الغطاء القانوني والشرعي من جامعة الدول العربية والمجتمع الدولي؛ فقد أقرت الجامعة، في اجتماعها السنوي في شرم الشيخ، شرعية عملية عاصفة

(١) الناطق باسم «عاصفة الحزم»: «الحوثيون» يريدون نقل المعركة إلى الحدود السعودية، الحياة اللندنية، ١٢ أبريل ٢٠١٥م، على الرابط التالي: http://bit.ly/1O4Y2t0

(٢) برلماني إيراني يقترح إدارة الحرمين الشريفين من قبل منظمة التعاون الإسلامي، قناة العالم الإيرانية، ٢٤ سبتمبر ٢٠١٥م على الرابط التالي: http://www.alalam.ir/news/1742115

(٣) الحوثيون يمهلون الأحزاب السياسية ٣ أيام لإنهاء الأزمة في اليمن، بي بي سي العربية، ٢ فبراير ٢٠١٥م، على الرابط التالي: http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/02/150201_yemeni_houthis_solution



الحزم، كما أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٢٢١٦ تحت الفصل السابع الذي دعم العملية العسكرية التي تقودها السعودية لاستعادة الشرعية. وبهذا يكون التحالف قد التزم بالقانون الدولي في العملية العسكرية باليمن[(١)].

لذلك تلخصت الأهداف العسكرية لعاصفة الحزم في القضاء على الذراع العسكري لجماعة الحوثي، وتدمير أسلحتها التي كانت ترغب من خلالها في تغيير الأوضاع الداخلية في اليمن، ومن ثم في الجزيرة العربية، وتركزت الضربات في مناطق نفوذ الجماعة وانتشارها من صعدة شمالاً وحتى عدن جنوبًا.

لذلك من المتوقع أن يكون لعاصفة الحزم تأثيرات على التفاعلات السياسية داخل البلاد، وذلك بعد القضاء على سلاح ميليشيا الحوثي، ومن ثَم تحييد ورقة العنف الطائفي في الداخل، وإجبار الجميع على خوض عملية مصالحة مجتمعية، شريطةَ أن يتم إعادة بناء الجيش اليمني من جديد ليكون ضابطًا لإيقاع الصراع الداخلي في البلاد، وقادرًا على حماية أية عملية سياسية تتمخض عنها عملية «عاصفة الحزم» بعد العمل على جلب مختلف الأطراف على طاولة الحوار السياسي.

لكن هذا الواقع الجديد سوف يبقى أسيرًا لمدى نجاح التحالف العربي الذي يقود «عاصفة الحزم» في إلحاق الهزيمة بالحوثيين وحلفائهم، وفرض معادلة توازن قوى جديدة داخل اليمن لصالح الإرادة الشعبية اليمنية التي طغى الحوثيون عليها، وحليفهم علي عبد الله صالح؛ بحيث تدفع كل مكونات القوى السياسية والاجتماعية إلى مائدة حوار تنطلق مع تفعيل مخرجات الحوار الوطني الذي جرى على مدى أكثر من عام (٢٠١٣- ٢٠١٤م) تحت رعاية الرئيس عبد ربه منصور هادي.

كما أن هذا الواقع سيتحدد أيضًا وفق نجاح الدول العربية في تشكيل القوة العسكرية العربية المشتركة التي من المقرر أن يعتمد مجلس الدفاع العربي كل تفاصيلها[(٢)].

والنجاح السياسي في اليمن له شروطه ومرتكزاته؛

(١) عملية عاصفة الحزم: الأهداف والمخاطر، غسان شبانة، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٢ أبريل ٢٠١٥م، على الرابط التالي: http://studies.aljazeera.net/reports/2015/04/201542294020872996.htm

(٢) عاصفة الحزم: مستقبل خرائط الصراعات في المنطقة العربية، د. محمد السعيد إدريس، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٣١ مارس ٢٠١٥م على الرابط التالي: http://www.acrseg.org/36820

فهو لا بد أن يرتكز على قاعدة من توازن القوى داخل اليمن لصالح الأطراف الداخلية الداعمة لحرب «عاصفة الحزم».

أما شروطه، فمن أبرزها التدمير الكامل للقدرات العسكرية للحوثيين وعلي عبد الله صالح، ومحاكمته ونجله أحمد الذي كان يعده رئيسًا مستقبليًا لليمن، أو على الأقل إخراجه خارج اليمن، ومحاكمة كل المتورطين في قتل وتعذيب واعتقال اليمنيين خلال الأشهر التي شهدت الانقلاب الحوثي على السلطة الشرعية، وتوفير الحماية الجوية والبحرية لليمن القادرة على منع أي تغلغل أو نفاذ إيراني إلى الداخل اليمني، وأخيرًا وضع برنامج سياسي يعيد بناء الجيش الوطني، ويؤسس لنظام حكم وطني ديمقراطي غير طائفي، يرتكز على قاعدة المواطنة، ويحفظ لليمن أمنه واستقراره[1].

المحور الثالث

تأثير العامل الخارجي على الداخل اليمني

تتجاذب اليمن عدة قوى خارجية، على رأسها إيران وعدة دول عربية بقيادة السعودية، والدور الإيراني في اليمن يُعدّ امتدادًا للاستراتيجية التوسعية المذهبية لطهران، والتي تهدف فيها إلى بسط هيمنتها على الإقليم، وهي في ذلك تستغل كل فاجعة باعتبارها فرصة محتملة للهيمنة، حدث ذلك في العراق ولبنان، وسوريا واليمن.

وتتحرك إيران في الفراغات الناشئة عن الأوضاع السياسية والاقتصادية في المنطقة؛ لتسيطر على الممرات البحرية من مضيق هرمز، وصولاً حتى الساحل السوري في اللاذقية ومناطق تمركز العلويين؛ حيث تمثل السيطرة البحرية القلب الصلب للاستراتيجية الإيرانية، وذلك لعدم تفوقها في المجال الجوي، ونجاحها المحدود في مجال الصواريخ الباليستية؛ حيث تستخدم إيران سلاح البحرية وأسطولها التجاري أيضًا لنقل الأسلحة إلى وكلائها وحلفائها الأجانب، وغالبًا دون علم أصحاب السفن وطواقمها[2].

لذلك؛ فإن اليمن تقع في بؤرة اهتمام الدولة الإيرانية؛ بسبب موقعها الجغرافي، وتربعها على ركن الجزيرة العربية، وإطلالها على باب المندب وخليج عدن والبحر الأحمر، كما تستخدم إيران الجزر البحرية كمنصات انطلاق لها، كما هو الحال في احتلالها للجزر الإماراتية الثلاثة: طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى، وكذلك استغلالها للجزر الإريترية قبالة السواحل اليمنية؛ حيث قال رئيس الأركان اليمني محمد علي المقدشي: «إن إيران دعمت بالسلاح والتدريب مليشيا جماعة الحوثي الذين تلقوا تدريبات في جزيرة بإريتريا، وإن خبراء عسكريين من إيران وسوريا ولبنان موجودون في اليمن لمساعدة الحوثيين».

كما كشف القيادي في الحزب الإريتري للعدالة والتنمية المعارض شوقي أحمد عن وجود معسكرات في إريتريا عملت منذ ٢٠٠٩م على تدريب الحوثيين وغيرهم من الخلايا الإيرانية في الخليج؛ استعدادًا لما وصفها بمرحلة إحداث الفوضى فيه. وبيّن المعارض الإريتري أن هذا الأمر جاء عقب توقيع اتفاقية تعاون إريترية مع إيران عام ٢٠٠٩م، تدفقت بموجبها الأسلحة عبر إريتريا لليمن، وقال: «إن الاتفاقية نصت على تدريب الحوثيين في إريتريا والجزر الإريترية، ثم نقلهم إلى اليمن؛ لخوض المعارك هناك، وكشف النقاب عن معلومات من مصادر عربية تحدثت عن تدريب «عرب شيعة» هناك»[3].

كما استغلت إيران ميناء عصب الإرتيري ومضيق

(١) المصدر السابق.

(٢) التواجد البحري المتطور لإيران، مايكل آيزنشتات و ألون باز، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، ١٣ مارس ٢٠١٤م، على الرابط التالي: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/irans-evolving-maritime-presence

(٣) رئيس الأركان اليمني: الحوثيون تلقوا تدريبات بإحدى جزر إريتريا، الجزيرة نت، ٧ مايو ٢٠١٥م، على الرابط التالي: http://bit.ly/1JsPxlS

باب المندب لإرسال المساعدات والأسلحة لتزويد المتمردين الحوثيين في اليمن، وتمثل الدعم العسكري الإيراني للحوثيين في مدهم بالسلاح، وتدريبهم في ثلاثة معسكرات تقع على الأراضي الإرتيرية بإشراف وخبرات وتمويل إيراني، وأحد هذه المعسكرات يوجد بالقرب من ميناء «عصب» قبالة معسكر كبير للجيش الإرتيري يسمى «ويعا».

والمعسكر الثاني في منطقة «ساوى»، وهو أحدث المعسكرات التي أقامها الحرس الثوري الإيراني لتدريب الحوثيين، وهو قريب من الحدود السودانية.

والمعسكر الثالث يقع في إحدى الجزر الثلاث التي استأجرتها إيران -ومنها جزيرة «دهلك» وهي تابعة لإريتريا- لتزويد الحوثيين بالسلاح والدبابات عبر ميناء ميدي، وقد اتخذت إيران هذه الجزر الإرتيرية نقاط ارتكاز لتدريب القوى العسكرية، والزج بها في الصراع الإقليمي داخل دول المنطقة، تقويةً لنفوذها، ولكي تفرض من خلالها سيطرتها على المنطقة[1].

ومن أهم إنجازات «عاصفة الحزم»: إحداث الخلل والتأثير المباشر على المشروع الإيراني المتجدد، الطامح إلى إحلال «نظام إقليمي جديد»، كانت إيران تأمل في الانتهاء من بسط نفوذها مع إنجاز الاتفاق النهائي حول ملفها النووي مع الغرب، ويشمل هذا «النظام» بناء قوات ردع بديلة عن الجيوش النظامية، أساسها النهج «المليشياوي» والولاء الطائفي، من عناصر «حزب الله» والشبيحة، والحشد الشعبي، والحوثيين، تمكنهم إيران من حيازة مناطق إستراتيجية على الخريطة السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية؛ بحيث تشكل تلك «الأذرع» بتمددها قوسًا جغرافيًا يمتد من الساحل السوري مرورًا بالعراق ووصولاً إلى شط العرب والخليج العربي، يقابله التمدد الحوثي في اليمن، وهو ما يعني محاصرة دول الخليج العربي في حدودها الشمالية والجنوبية[2].

يُضاف إلى ذلك ما حقّقته «عاصفة الحزم»، وبسبب توقيتها الدقيق والحساس، في وقف عملية المقايضة بين مشروع القنبلة النووية ومشروع التمدد الإقليمي، وهو نفس المشروع المؤثر على الوحدة الثقافية في المنطقة منذ انطلاقته، مع استلام الخميني للحكم في طهران، وذلك بسبب عدم تجانس هذا المشروع بين ظاهره الذي يدّعي تبنّيه الدفاع عن القضايا المحقة لشعوب المنطقة -القضية الفلسطينية- وجوهره الطائفي الذي يدفع بالمال والسلاح والرجال من أجل تعميق مستوى الخلافات وصراع الهويات، التي تؤدي بدورها إلى حدوث التجزئة السياسية، وزيادة «الطائفية» في العالم العربي، وقد شهدنا آثار هذا المشروع على مجريات الأمور في العراق، بعد الاحتلال الأميركي عام ٢٠٠٣م، وفي سوريا بعد عام ٢٠١١م، وفي اليمن بعد عام ٢٠١٤م.

من جانب آخر أظهرت «عاصفة الحزم» ضعف المشروع الإيراني، وهشاشة مرتكزاته القائمة على الأوهام الطائفية المؤدلجة، مثلما أظهرت «العاصفة» إمكانية محاصرة حلفاء طهران وتعزيز قوة مناهضيها، وإطلاق المقاومة الشعبية غير الطائفية في وجهها، إلى جانب الكشف عن أسس السياسة الإيرانية المبنية على استغلال التناقضات الاجتماعية - السياسية الموجودة داخل بلدان المنطقة، وهي تناقضات طبيعية يفرزها صراع المصالح والنفوذ ضمن كل المجتمعات، إلا أن السلطة الإيرانية تحاول استغلال واستثمار هذا التناقض عبر إشاعة نمط من الخوف والارتياب في جنبات بعض المجتمعات الأهلية «الشيعية»، ودفعها للقيام بحروب بالوكالة عنها[3].

وربما يمثّل التعاون الإقليمي الرهان الرابع لدول الخليج وإيران من أجل حلّ المشكلات الأمنية العالقة

(١) إريتريا.. بوابة إيران بعد السودان، منى عبد الفتاح، الجزيرة نت، ٢١ أبريل ٢٠١٥م، على الرابط التالي: http://bit.ly/1O51bZO

(٢) ماذا حققت عاصفة الحزم؟، عماد مفرح مصطفى، الجزيرة نت، ٢٤ أبريل ٢٠١٥م، على الرابط التالي: http://bit.ly/1KL89MP

(٣) المصدر السابق.

في المنطقة، لاسيما بعد «عاصفة الحزم» التي عملت على تقزيم النفوذ الإيراني وإرجاعه إلى حدود الردع، وبتر خطته للهيمنة على منطقة الخليج بعمل دائرة تحيط به من جميع أنحائه، في ظل تنامي نفوذ البحرية الإيرانية، وسيطرة إيران على عدة جزر في الخليج العربي، ومنطقة باب المندب.

ويمثل التعاون التجاري -لاسيما بعد الاتفاق النووي الإيراني مع الغرب- بارقة أمل لخروج المنطقة من أزمتها؛ حيث لا يزال التعاون الاقتصادي مستمرًا بين إيران وكل من عمان وقطر والإمارات؛ حيث تستحوذ الإمارات على ٨٠٪ من التبادلات التجارية بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، فيما تعد طهران رابع شريك تجاري للإمارات، وقال وزير الاقتصاد الإماراتي سلطان المنصوري في يونيو ٢٠١٥م: إن التجارة مع إيران ارتفعت إلى ١٧ مليار دولار في ٢٠١٤م، إلا أنها تبقى أدنى من المستوى القياسي الذي سجلته عام ٢٠١١م قبل بدء العقوبات الأخيرة حين بلغ التبادل ٢٣ مليار دولار، ويتوقع أن يرتفع حجم التجارة بين الإمارات وإيران ما بين ١٥٪ و٢٠٪ خلال السنة الأولى التي تلي رفع العقوبات(1).

يمكن للتعاون الاقتصادي أن يكون قاطرة للتعاون السياسي الإقليمي، ومن ثَم العمل على حل مشكلات المنطقة؛ ولكن يظل التحدي هو إمكانية إعادة تهيئة الملعب الداخلي في اليمن لقبول عملية سياسية تستوعب كافة الأطراف السياسية.

لذلك يمكن للتعاون الاقتصادي أن يكون قاطرة للتعاون السياسي الإقليمي، ومن ثَم العمل على حل مشكلات المنطقة؛ ولكن يظل التحدي هو إمكانية إعادة تهيئة الملعب الداخلي في اليمن لقبول عملية سياسية تستوعب كافة الأطراف السياسية، وإعادة إعمار البلاد، وتنفيذ برامج الإغاثة والتنمية في إطار عملية «إعادة الأمل»، والقضاء التام على التدخل الإيراني في العملية السياسية، والحفاظ على الدور العربي والخليجي باعتباره دورًا من داخل المنظومة الثقافية والدائرة الجغرافية، والحاضنة القبلية الأساسية للدولة اليمنية.

المحور الرابع

مستقبل البلاد في ظل التغيرات الإقليمية

تمر المنطقة العربية برمتها بحالة من انعدام التوازن في ظل تغيرات اجتماعية وسياسية واقتصادية كبرى، فاقمها اندلاع حالات فوضى في ظل الثورات العربية التي كانت تهدف إلى الحرية والكرامة، إلا أن الصراع مع الأنظمة السلطوية لم يُحسم بتكلفة منخفضة سوى في تونس نسبيًا؛ فيما تظل بقية دول الربيع العربي تعاني من أزمات لم يشعلها الربيع العربي وحده، ولكنها كانت خامدة تحت النيران؛ بسبب عقود من الفساد المالي والسياسي، وأبرزها المشكلات الاقتصادية والتنموية التي تعاني منها تلك البلدان، وعلى رأسها اليمن. فالمعضلة اليمنية تكمن في كيفية تعظيم موارد الدولة، والاستفادة من موقعها الاستراتيجي لتحقيق تنمية مستدامة تنعكس بالإيجاب على كافة أبناء اليمن، في ظل عدالة اجتماعية وحكم رشيد.

وبالرغم من التركيبة القبلية للدولة اليمنية إلا أنها تعاني من أزمة قيادة بعد علي صالح، فيما يظل الدور الخارجي الإيراني دورًا هدامًا؛ يهدف إلى تقوية الحوثيين على بقية مكونات المجتمع اليمني، ويمدهم بالأموال والسلاح والاستشارات. لذا يتطلب تحقيق الاستقرار في اليمن الانتقال من نموذج الاقتصاد الريعي إلى نموذج الاقتصاد الإنتاجي، والذي يجب أن يصاحبه إصلاحات سياسية عميقة لا تحتكر السلطة، ولكن تعتمد على المشاركة الموسعة من كافة أطياف المجتمع اليمني، وتفعّل مبدأ الانتخابات الحرة في اختيار الحكام وممثلي الشعب، وتعتمد مبدأ

(1) توقعات بارتفاع التجارة بين إيران ودول الخليج، روسيا اليوم، ١٢ يوليو ٢٠١٥م، على الرابط التالي: http://bit.ly/1KPnoVW

الكفاءة وليس القرابة والولاء السياسي، والتوريث القبلي، ويمكن حصر عدة خطوات من أجل الإصلاح الاقتصادي في اليمن:

١- إعادة هيكلة المؤسسات المعنية بإدارة الاقتصاد الوطني، وتحديد أدوارها بوضوح واستقطاب الكفاءات لإدارتها وضمان درجة معقولة من الاستقلال السياسي لتلك المؤسسات.

٢- تبنّي استراتيجية تنموية تعطي الأولوية لمشاريع البنية الأساسية؛ خاصة تلك المتعلقة بالطرق، والطاقة الكهربائية، وحماية الملكية الخاصة، وتحقيق الأمن والاستقرار، والتخفيف من حدة الفقر.

٣- خصخصة المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة، والمؤسسات الاقتصادية اليمنية، ومصانع الأسمنت، والبنوك التجارية، وغيرها من خلال عملية شفافة ونزيهة.

٤- تفعيل مؤسسات محاربة الفساد، ومعاقبة الفاسدين، وتطبيق مبادئ النزاهة والشفافية في إدارة الدولة لشئونها.[(١)]

ولذلك فإن اليمن بحاجة إلى تدخل خارجي محمود؛ يتفق على إعادة بناء الدولة ومؤسساتها، ولا يهدف إلى تقوية أطراف على أطراف، وتشويه المعادلة السياسية، وجعلها غير متوازنة مما يؤدي إلى ديمومة الأزمات وعرقلة أية محاولات للإصلاح، ولذلك فإن الرهان على الدول الخليجية ومجلس التعاون لإجراء ذلك الإصلاح؛ حيث إن البديل سكون كارثيًّا على كافة الإقليم، ولن تقتصر تداعيات ذلك على أزمة لاجئين في الدول المجاورة فقط، ولكن ستتحول اليمن إلى قنبلة موقوتة تصدر الأزمات والمليشيات المسلحة والانهيار الأمني إلى جميع دول الجوار.

فقد ساهم الاقتصاد الريعي في عهد علي عبد الله صالح وشراؤه للولاءات القبلية في ظهور وتقوية الجماعات غير الرسمية في الدولة اليمنية، وتعزيز استقلالها عن السلطة، كما ساهم الريع في تكريس هشاشة الدولة، وفشلها في التوزيع العادل للثورة، وبالتالي تشجيع الجماعات غير الرسمية على التمرد عليها، مثل الحوثي والقاعدة، والحراك الجنوبي، فعلي عبد الله صالح كان يستخدم الجماعات المحلية، وكذلك الإرهاب كورقة لطلب المساعدات الخارجية من كل من الدول الخليجية وإيران، والولايات المتحدة على حد سواء؛ فقد دعم صالح جماعة الحوثي ماليًّا، وسعى لدى إيران للحصول على دعم للجماعة بهدف تقويتها ليوازن بها على الصعيد الداخلي تنامي دور حزب الإصلاح ومنافسيه على السلطة من بيت الأحمر في قبيلة حاشد، وليوازن بها على الصعيد الخارجي الضغوط السعودية ضد نظامه في مرحلة ما قبل ترسيم الحدود بين البلدين[(٢)].

ساهم الاقتصاد الريعي في عهد علي عبد الله صالح وشراؤه للولاءات القبلية في ظهور وتقوية الجماعات غير الرسمية في الدولة اليمنية، وتعزيز استقلالها عن السلطة، كما ساهم الريع في تكريس هشاشة الدولة، وبالتالي تشجيع الجماعات غير الرسمية على التمرد عليها، مثل الحوثي.

كما استخدم صالح ورقة القاعدة لتلقّي المساعدات الأمريكية، وتعظيم التعاون مع واشنطن؛ باعتباره يحقق مصالحها في المنطقة، وكذلك لحصوله على المعدات وعلى السلاح، كما استفاد من تلك التوليفة لديمومة بقائه في السلطة؛ كحامٍ للمصالح الإقليمية والدولية، والقادر على الحفاظ علَى تماسك الدولة اليمنية، وذلك حتى اندلاع ثورة الشباب في ٢٠١١م.

(١) الفاعلون غير الرسميين في اليمن: أسباب التشكل وسبل المعالجة، مركز الجزيرة للدراسات، أبريل ٢٠١٠م، ص: ٣٥.

(٢) المصدر السابق.

ومن المؤكد أن الحل في اليمن يرتبط عضويًا بالصراع المذهبي الأكبر الذي يشتعل في المنطقة بين إيران من جهة وبين الدول السنية من جهة أخرى، ويرتبط كذلك بالملفات الملتهبة في كل من العراق وسوريا ولبنان، وأن الأوراق المذهبية باتت متناثرة فيما تنتشر النيران المذهبية في كل مكان بفعل الدور الإيراني الذي يستخدم ورقة الدين والمذهب لتحقيق مصالحه وأهدافه التوسعية، والتوصل إلى اتفاق تهدئة شاملة في المنطقة سيمثل انفراجة للأوضاع في اليمن بحيث تقبل مكونات الداخل اليمني باللجوء إلى الحوار، وإنهاء حالة الاستقواء بالسلاح الخارجي، والبدء في عملية إصلاح سياسي واقتصادي، وإعادة هيكلة لمؤسسات الدولة التنموية والأمنية على حد سواء.

ولكن حتى يتم التوصل إلى اتفاق تهدئة شامل في الإقليم، فعلى التحالف العربي أن يفرض حصاره الكامل على الداخل اليمني؛ لضمان عدم وصول أية أسلحة أو معدات أو أموال إلى الحركة الحوثية؛ لعدم تقويض آليات الضغط على الحركة للقبول بحلول سياسية وطنية داخلية في اليمن، بالرغم من ارتفاع تكلفة ذلك الحصار إلا أنه حتمي لضمان الحصول على مخرجات إيجابية من عملية «عاصفة الحزم»، على المسارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

سيناريوهات «عاصفة الحزم»:

يمكن حصر عدة سيناريوهات يتوقع أن تتمخض عنها «عاصفة الحزم»، تتلخص في التالي:

السيناريو الأول: السيطرة على الوضع وفتح قنوات الحوار لحل الأزمة اليمنية:

وهذا السيناريو مرتبط بنجاح عاصفة الحزم في تدمير عتاد وأسلحة جماعة الحوثي، وتضييق الخناق عليهم، خاصة بعد أن أعلنت عدد من ألوية الجيش اليمني تضامنها مع الرئيس اليمني هادي، وقد يقود هذا السيناريو إلى فتح قنوات الحوار بين الحكومة والحوثيين من خلال وساطات دولية أو إقليمية قد تكون الولايات المتحدة أو المملكة العربية السعودية أو الأمم المتحدة، من أجل الاتفاق على مستقبل العملية السياسية في اليمن بعد عاصفة الحزم.

السيناريو الثاني: سيطرة الحوثيون وقوات علي عبد الله صالح على اليمن:

وبالتالي فشل عاصفة الحزم في تحقيق أهدافها، وهذا السيناريو يرتبط باستمرار الدعم الإيراني للحوثيين، مع سيطرتهم بشكل شبه تام على الجيش اليمني، واستمرار تحالفهم مع مليشيات علي عبد الله صالح، وقائد الحراك الجنوبي، علي سالم البيض، ومما قد يقوي من هذا الطرح حدوث تفكك في بنية التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية، نتيجة للمشكلات التي تتعلق بالتدخل البري المباشر في اليمن.

السيناريو الثالث: تطور الأوضاع إلى حرب إقليمية مذهبية:

وهذا السيناريو يرتبط باشتعال حرب مذهبية تقودها إيران ووكلاؤها الإقليميون؛ كنظام بشار الأسد، والحكومة العراقية، وحزب الله اللبناني، وجماعة الحوثي من ناحية، والطوائف الشيعية الأخرى بدعوى اضطهاد الشيعة في الدول العربية، والدول السنية، وعلى رأسها السعودية ومصر والجماعات السنية المختلفة.

خاصة في ظل ضعف الترتيبات الإقليمية الأمنية، فضلاً عن انتشار الجماعات الجهادية السنية في المنطقة، مثل تنظيم داعش، والقاعدة، وجبهة النصرة، ووجود العديد من الميليشيات الشيعية في العراق واليمن وسوريا، مما قد يحفّز تحقيق هذا السيناريو الخطير[1].

(١) جدل متصاعد: مستقبل عاصفة الحزم في ظل التطورات الإقليمية، إبراهيم منشاوي، المركز العربي للبحوث والدراسات، أبريل ٢٠١٥م، على الرابط التالي: http://www.acrseg.org/37887

خاتمة وتوصيات:

تتلخص مشكلات اليمن السياسية في الحكم غير الرشيد، وتعدد الفاعلين غير الرسميين داخل البلاد. فإلى جانب المشكلات الاقتصادية والتنموية، فإن سوء الحكم، وفشل الإدارة السياسية أدى إلى تعميق الجراح الاجتماعية، وإلى استنزاف الموارد الاقتصادية المحدودة، وإلى مأسسة الفساد المالي والسياسي، وإلى هيمنة الولاءات القبلية، وعلوها على أية مصلحة عامة للبلاد.

ومن المؤكد أن اليمن كانت أحق الدول باندلاع ثورة شعبية إصلاحية، ولكنها للأسف ضلت طريقها بسبب المشكلات سالفة الذكر، وتحولت إلى حرب أهلية، مثلها مثل الحالة السورية؛ لذلك فإن الحل اليمني قد لا يكون داخليًا بقدر ما هو حل خارجي، يأتي من الجهات صاحبة النفوذ السياسي والمالي على الداخل اليمني، وذلك لفشل القوى الداخلية في حل مشكلاتها سياسيًا، وانحيازهم إلى الاحتكام إلى السلاح في النهاية، وهو السيناريو الأسوأ لأي دولة في العالم.

تتلخص مشكلات اليمن السياسية في الحكم غير الرشيد، وتعدد الفاعلين غير الرسميين داخل البلاد. فإلى جانب المشكلات الاقتصادية والتنموية، فإن سوء الحكم، وفشل الإدارة السياسية أدى إلى تعميق الجراح الاجتماعية، وإلى استنزاف الموارد الاقتصادية المحدودة، وإلى مأسسة الفساد المالي والسياسي، وإلى هيمنة الولاءات القبلية، وعلوها على أية مصلحة عامة للبلاد.

وفي ظل حدوث أزمة اقتصادية إقليمية؛ بسبب نضوب النفط، وانخفاض أسعاره، وانكفاء الدول الإقليمية الكبرى على رعاية مصالحها الداخلية، فإن المستقبل يبدو قاتمًا؛ فالدول الإقليمية المجاورة لليمن بدأت بالفعل في تقليصات لميزانياتها، وضغط لإنفاقها، ودراسة الرفع التدريجي للدعم على الوقود والطاقة، فيما قامت دول أخرى بتقليص العمالة الأجنبية وضغط الإنفاق على المشاريع الكبرى.

ومن المؤكد أن ذلك سينعكس سلبًا على الوضع اليمني، الذي هو بأمسّ الحاجة إلى ضخّ استثمارات في قطاعات التنمية المختلفة في البلاد، وفي إعادة إصلاح البنية التحتية المتهالكة والتي قوّضها التصارع والاحتراب الأهلي.

والأمل معقود على أن تدفع الأزمة الاقتصادية التي تلوح في الأفق -سواء بسبب تباطؤ الاقتصاد الصيني، وانخفاض الطلب على النفط وانهيار أسعاره- كافة الأطراف المعنية على التخلي عن إذكاء نيران الحروب بالوكالة، وتقوية المليشيات الداخلية على حساب الدول الوطنية، فقد أثبت هذا السيناريو أنه يفرز فشلاً متكررًا في كل بقعة يصل إليها، متجاوزة تداعياته حدود الدول المستقرة، وأن الفوضى يمكن أن تصل إلى أيّ دولة، وكذلك الحروب الإقليمية يمكن أن تحدث في أيّ لحظة بسبب ارتفاع حدة التوتر التي تغلّف المنطقة.

وكانت عاصفة الحزم -لهذه الأسباب- حتمية؛ لأنها كان يجب أن تضع حدًّا للتدخلات الإيرانية في شئون المنطقة، وأن ترفع التكلفة على نظام طهران بعد أن ظنت أن كل ما تقوم به سيمرّ بلا عقاب، وأنها بتقويضها للأنظمة في المنطقة العربية ستخلق فرصًا لإنشاء كيانات مذهبية طائفية تحقق مصالحها الوطنية.

لذلك فإن الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المطلوبة في اليمن تُعدّ ضرورية ليس فقط لذلك البلد المنكوب، ولكن أيضًا لكافة دول المنطقة، التي يجب أن تخوض هي الأخرى عملية إصلاح شاملة؛ استباقًا لحقبة نضوب النفط، وأن تجد الدول الإقليمية حلولاً تنموية تستثمر في البشر والمكان والموارد الطبيعية، وتستغل الموقع الجغرافي لها في تعظيم إمكاناتها الاقتصادية، وأن تستغل مواردها

وفوائضها المالية في تحقيق تنمية حقيقية مستدامة، وأن تسعى إلى تحقيق الحكم الرشيد، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعظيم التعاون الإقليمي مع جميع دول الجوار.

لذلك، فإن الدور الخارجي في الأزمة اليمنية سيظل حاسمًا؛ طالما لم يستطع أبناء الوطن أن يحلوا مشكلاتهم الداخلية بطرق سلمية، بعيدًا عن الاحتكام إلى السلاح، والاستقواء به، بأن يطرح الجميع رؤاه وأفكاره للحلول السياسية التي تستوعب مختلف الأطراف، وتستبعد سيناريوهات الانفصال والفتن المذهبية، والعمل على إعادة إعمار البلاد وتدفق الإعانات من كل دول مع استمرار حظر تصدير السلاح إلى الداخل اليمني، والذي يُعدّ مفتاح الحل السياسي في البلاد، لعزل العامل الخارجي عن التدخل في شئون البلاد.

ويمكن إجمال توصيات الدراسة في النقاط التالية:

١- العمل على حظر السلاح داخل اليمن، واستمرار الحصار البحري؛ لوقف انتقال محفزات الفوضى داخل اليمن.

٢- استمرار حزمة المساعدات الإنسانية العاجلة في إطار عملية «إعادة الأمل»؛ من أجل تخفيف آثار «عاصفة الحزم» على المدنيين غير المنخرطين في الحروب.

٣- رعاية حوار سياسي وطني من دول الجوار والأمم المتحدة؛ من أجل التوصل إلى حلول سلمية للأزمة اليمنية، وتنصيب حكومة وحدة وطنية لتسيير الأعمال بمرحلة انتقالية؛ تمهيدًا لانتخابات على كافة المستويات الرئاسية والبرلمانية والمحلية.

٤- تطوير برنامج إنمائي ومنظومة اقتصادية لتعظيم إمكانات الدولة، واقتراح مشاريع لوجيستية واستراتيجية في منطقة خليج عدن؛ من أجل خلق وظائف لأبناء اليمن عمومًا ولأبناء الجنوب خصوصًا لوأد طلبات الانفصال، والأثر الإيجابي لذلك على الاقتصاد اليمني ككل.

٥- السعي لعقد حوار خليجي إيراني لحل القضايا الأمنية في المنطقة، وعلى رأسها الوضع في العراق وسوريا من أجل حلحلة الملف المذهبي في المنطقة، والعمل على تعظيم الاستفادة الاقتصادية بين دول الخليج وإيران، لاسيما بوجود تعاون فعلي بين الجانبين في عدة مجالات تجارية، ومجالات الطاقة مع عمان والإمارات وقطر على سبيل المثال

معلومات إضافية

الفاعلون غير الرسميين في اليمن:

١- القبيلة:

تعد قبيلتا حاشد وبكيل أبرز القبائل اليمنية التي استطاعت الاحتفاظ بقوة سياسية كبيرة، وبأدوار سياسية مهمة، تلعبها من خلال البنى الرسمية حينًا، ومن خلال البنى غير الرسمية أحيانًا أخرى.

ويتركز وجود هاتين القبيلتين في المنطقة الممتدة من شمال مدينة صنعاء إلى الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية.

وتمارس القبائل في اليمن ما يشبه السيادة على أراضيها، ويتعامل النظام مع القبائل كما لو كانت تمثل دويلات مستقلة أو كما لو كانت وحدات مرتبطة بنظام فيدرالي، بل هي في بعض الأحيان شريك له في إدارة العملية السياسية في الدولة. وتمتلك القبائل أعدادًا كبيرة من الأسلحة الخفيفة تقارب خمسة أضعاف مخزون الدولة، كما تقول بعض المصادر، إضافة إلى عدد من المدافع والرشاشات الثقيلة والمتوسطة والصواريخ.

وتمتاز القبيلة بأنها توفر الحماية لأبنائها، بغضّ النظر عن انتماءاتهم الأيديولوجية، وتتسم مطالبها بكونها مطالب فردية في الغالب، وأحيانًا قد تكون جمعية تتعلق بعائلة أو عشيرة أو قبيلة، ويميلون إلى التعبير عنها بالتعامل الكيدي مع الدولة، أو باستخدام وسائل عنيفة. وتمتاز البنى التحتية للقبيلة بالتداخل أو التماس مع بعض الفاعلين غير الرسميين الآخرين، فتأثرت بهم وأثرت فيهم.

٢- الحركة الحوثية:

لم تتأسس الحركة الحوثية في أول أمرها حركة سياسية منظمة لها أهداف ونظم ولوائح كسواها من الحركات السياسية، وإنما بدأ إطارها الفكري يتشكل من خلال منشورات وتسجيلات لمؤسسها حسين الحوثي تدور حول مجموعة من الأفكار الإسلامية تستهدف التجديد الديني في إطار المذهب الزيدي.

لكنها في وجهها السياسي أصبحت الحوثية مزاحمة لحكم الرئيس علي عبد الله صالح بعد أن قابلت ما أشيع عن نية الرئيس اليمني نقل الحكم لابنه أحمد، بطرح فكرة الإمامة في الحكم وفق الرؤية الزيدية التقليدية التي تحصر الإمامة بأولاد الحسن والحسين من أولاد علي بن أبي طالب رضي الله عنهم. وذلك تحت مبدأ أنها ما دامت وراثة فلتكن وراثة وفق الدين.

ودخلت الحركة الحوثية والسلطة في حروب متتالية عززت نتيجتها حضور الحوثيين في صعدة وفي بعض المناطق الشمالية المجاورة لها، وامتدت لتصبح حربًا إقليمية بين الحوثيين والمملكة العربية السعودية ذهبت بعض التفسيرات إلى وصفها بأنها حرب سعودية مع إيران، أو حرب من إيران على السعودية بالوكالة.

ولكن مما اتضح حتى اللحظة فضلاً عن موقفها من حكم علي عبدالله صالح، أن أهم طموحات الحركة هي لعب دور ديني وفكري رائد في المنطقة؛ انطلاقًا من جذورها الزيدية، مدفوعة بمخاوف على معتقداتها من الطمس أو التشويه، متلمسة السبل لإعادة تقديم نفسها بصورة مختلفة عن تلك التي شاعت عنهم في المرحلة السابقة.

٣- الحراك الجنوبي:

يرى الحراك الجنوبي أن حرب ١٩٩٤م التي انتهت بانتصار الشمال على الجنوب ألغت الوحدة التوافقية اليمنية بالوسائل العسكرية، وأن التشريع في ظل اليمن الموحد استخدم أداة انقلابية لإلغاء الأسس القانونية لدولة الوحدة وللاستيلاء على ثروات الجنوب وإلغاء مقومات دولته.

وبدأت الحركات الجنوبية التي تستظل بمظلة الحراك الجنوبي كيانات حقوقية مطلبية، لكنها تحولت إلى سياسية بسبب عدم تجاوب السلطة مع مطالبها، وذهب بعضها إلى المطالبة بإنهاء ما تسميه «احتلال الجنوب»، وفك الارتباط مع دولة الشمال؛ باعتبار أن الوحدة كانت بين دولتين مستقلتين لم يكونا دولة واحدة ألبتة.

ورغم أن الحراك يصرّ على اعتماده الوسائل السلمية للمطالبة بالحقوق وبالتحرر، فإن هناك مواجهات حصلت بين الجيش ومسلحين جنوبيين تتسبهم السلطة للحراك، كما سجلت عدة حالات استعمل فيها الجيش الأسلحة الثقيلة ضد مدن جنوبية، فضلاً عن استعمال الذخيرة الحية في مواجهة فعاليات الحراك وناشطيه.

ويشهد جنوب اليمن عمومًا تناميًا لقدرة الحراك، واتساعًا في قاعدته الشعبية في مقابل تآكل سلطات الدولة ووظائفها، وانفلات سيطرتها على أجزاء من محافظات الجنوب التي هي وفق أجندة الحراك ستكون مناطق محررة.

ولكن من الملاحظ أن بعض القوى الجنوبية المنضوية تحت مظلة الحراك الجنوبي قد أعلنت تأييدها للثورة الشعبية اليمنية التي تطرح مطالب الشعب اليمني بأكمله، بمدنييه وقبلييه وعسكرييه، وبشمالييه وجنوبييه، ووفق رؤية واحدة تنطلق من وحدة اليمن، وتستظل بعلمه الموحد.

٤- القاعدة:

مرت القاعدة في اليمن بعدة محطات لتثبت أقدامها في اليمن، أبرزها تلك التي كانت عام ٢٠٠٩م؛ حيث أعلن عن اندماج خلايا القاعدة في كل من اليمن والسعودية في كيان إقليمي واحد أطلق عليه اسم «تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب». وبهذا الإعلان اتخذت اليمن موقعها الجديد لدى التنظيم بوصفها «حاضنة مثالية» للعمل الحركي والتعبوي للقاعدة؛ بما يشبه في بعض وجوهه دور القاعدة في أفغانستان بوصفها «الحاضنة الأم».

وعزز استقرار التنظيم واكتمال بنيته في اليمن من طموحاته للانخراط في السياسة المحلية، مع ما يتبع ذلك من إمكانية تشكيله تهديدًا فعليًا ومباشرًا للدولة اليمنية، وفرض نفسه فاعلاً ذا شأن أو رقمًا مهمًا في المعادلة الداخلية، بعد أن ظل ذلك أمرًا ممتنعًا إلى حد كبير في المرحلة التي سبقت عملية الاندماج.

وحاولت القاعدة تقديم رواية متماسكة للتظلمات المجتمعية تتوافق والمبادئ الأساسية لأيديولوجية التنظيم، فعلى سبيل المثال لا الحصر، ثمة تشديد في مختلف أدبيات التنظيم وأطره المرجعية والإعلامية وخطابات قادته على أن الدولة اليمنية بعيدة كل البعد عن تطبيق الشريعة الإسلامية، وأن القائمين على النظام الحاكم «مرتدون» و«عملاء لأميركا ولحكام السعودية».

وتتهم القاعدة البطانة التي تحيط بالرئيس بأنها تحتكر وتمتص خيرات البلاد، مؤكدة أن تلك البطانة مسئولة عن الفساد الذي يجتاح البلاد، وكذلك استنزاف ثروتها النفطية.

كما تشير القاعدة إلى الفقر المنتشر بين اليمنيين، وتبدي تذمرها من ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية. ومن ثَم تحاول استثارة سخط الشعب اليمني بشرائحه كافة على الدولة، بتشديدها على أنهم «أصبحوا مظلومين ومغلوبين على أمرهم في ظل هذا النظام الذي تحكمه مجموعة لا يهمها مصلحة البلاد، وإنما البقاء في السلطة»، وتحثّهم على الانضمام إليها وتبني قضيتها بمناشدتهم مباشرة.

المصدر:

الفاعلون غير الرسميين في اليمن، تقرير لمركز الجزيرة للدراسات على الرابط التالي:

http://studies.aljazeera.net/reports/2011/2011721215957406596.htm



«حزب الله» .. قراءة في أبعاد دوره الإقليمي

هشام عليوان

باحث في الفكر السياسي الإسلامي

ملخص الدراسة

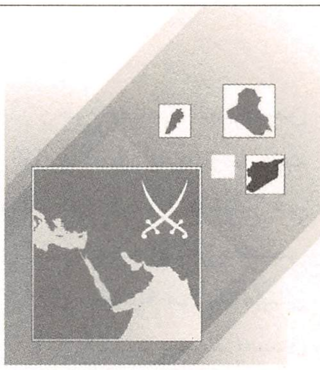
حزب الله في لبنان هو أغلى أذرع إيران في العالم العربي، وربما يكون أقواها على الإطلاق، رغم صعود ميليشيات شيعية موالية لطهران في أفغانستان والعراق بعد الاحتلال الأمريكي لهما على التوالي، عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٣م، وكذلك في اليمن بعد الانقلاب الذي قامت به حركة أنصار الله الحوثية مع أنصار الرئيس السابق علي عبد الله صالح عام ٢٠١٤م، فضلاً عن العلاقات الأيديولوجية والتنظيمية المتفاوتة نسبيًا والتي نسجتها إيران بعد الثورة مع تيارات ومنظمات شيعية في دول الخليج.

واستثمرت إيران طويلاً في حركات المقاومة الفلسطينية الإسلامية كبديل من منظمة التحرير، إلا أن حزب الله في لبنان يبقى رأس الحربة في المشروع التوسعي الإيراني في المنطقة العربية خاصة، فله الريادة العسكرية والإعلامية والسياسية، وله الأفضلية باعتباره امتدادًا عضويًا للثورة الشيعية الخمينية.

فقد تأسّس الحزب في منتصف الحرب الأهلية اللبنانية، وبرز كقوة عسكرية محترفة وصاعدة إزاء إسرائيل مع انكفاء منظمة التحرير الفلسطينية عسكريًا عقب خروجها من لبنان عام ١٩٨٢م، كما استفاد من العمل بحرية في منطقة جغرافية متماسة مع فلسطين المحتلة مع غياب مؤسسات الدولة، فتوفّرت لديه كل ظروف النمو والقوة؛ لا سيما بعد التفاهم الإيراني السوري على دعم الحزب كقوة مقاومة عقب حرب الخليج عام ١٩٩١م.

أما أيديولوجيًا، فيبدو حزب الله في لبنان مصداقًا عمليًا لنظرية ولاية الفقيه السائدة في إيران، فكأن الحزب المندرج تمامًا في النظام اللبناني ـ وهو أحد مكوّناته الأساسية حاليًا- فيلق إيراني خارج الحدود، لشدّة الأواصر بين الأصل والفرع.

لقد كان التصدّي الإيراني الفجّ لانتفاضة الشعب السوري المسلم أخطر ثغرة أيديولوجية تنال من منظومة الدعاية التي يشكّل حزب الله رأس حربتها، وهو ما عرّض الحزب نفسه إلى استنزاف إعلامي وسياسي دفعه إلى تبديد معظم رصيده المعنوي الذي راكمه منذ عام ١٩٨٥م كقوة مقاومة رئيسة في لبنان ضد إسرائيل.



«حزب الله» .. قراءة في أبعاد دوره الإقليمي

هشام عليوان

باحث في الفكر السياسي الإسلامي

مقدمة:

مرّ حزب الله في لبنان والخارج بمحطات فاصلة، فما بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٥م -أي: في مرحلة الاستتار خلف واجهات تنظيمية ودينية عامة- قامت مجموعات من الحزب باسم حركة الجهاد الإسلامي بتنفيذ تفجيرات ضخمة استهدفت مقري المارينز الأمريكي والقوات الفرنسية في بيروت عام ١٩٨٣م، لإخراج القوات الدولية من لبنان، وخطفت رهائن غربيين؛ دعمًا لإيران خلال حربها مع العراق (١٩٨٠-١٩٨٨م).

وما بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٠م، برز التباين بين حزب الله مع حركة أمل الموالية لدمشق عقب الانسحاب الإسرائيلي إلى الشريط الحدودي، وكانت الحركة تخوض حربًا ضروسًا ضد المخيمات الفلسطينية بالنيابة عن سوريا (١٩٨٥-١٩٨٨م) للإمساك بالقرار الفلسطيني، ثم تحوّل الخلاف السياسي إلى تناحر دموي بين الطرفين عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩م؛ بسبب التنافس آنذاك بين إيران وسوريا على امتلاك الورقة اللبنانية.

وما بعد عام ١٩٩٠م انخرط حزب الله في النظام السياسي اللبناني؛ عبر خوضه الانتخابات النيابية في الدورات المتتالية، فأضحت له كتلة نيابية باسم كتلة الوفاء للمقاومة تضم بأغلبها نوابًا شيعة.

وكان عام ٢٠٠٠م فاصلاً؛ إذ مع انسحاب إسرائيل من جنوبي لبنان، ووفاة الرئيس السوري حافظ الأسد، وصعود نجله بشار مكانه، تطورت العلاقات الإيرانية السورية وانعكس الأمر إيجابيًا على علاقة دمشق بحزب الله الذي زاد نفوذه في الدولة اللبنانية، وتفاقم صراعه مع رئيس الحكومة رفيق الحريري.

ومع اغتيال الحريري عام ٢٠٠٥م واتهام دمشق وحزب الله بذلك، ثم اضطرار القوات السورية إلى الانسحاب من لبنان في العام نفسه، بدأ الحزب مسارًا سياسيًا جديدًا، فأصبح أكثر لبنانيًا من حيث الظاهر بدخوله في الحكومات المتعاقبة لأول مرة، كما برزت أكثر فأكثر تحالفاته الخارجية المنعكسة على دوره في الداخل.

ولجهة مسار الصعود والهبوط أيديولوجيًا وإعلاميًا، فإن الانسحاب الإسرائيلي من جنوبي لبنان عام ٢٠٠٠م، يمثّل ذروة التألق على هذا الصعيد، في نظر الرأي العام في الداخل والخارج بشكل غير متناسب مع قدراته العسكرية، في حين شهدت حرب تموز (يوليو) عام ٢٠٠٦م على مدى التطوّر الهائل في تسليح الحزب، واحتراف مقاتليه، كما نموّ تحالفاته وارتباطاته لا سيما مع سوريا بشكل غير مسبوق، مقابل التراجع الملموس في شعبيته لدى الأكثرية السنية في لبنان؛ إثر اغتيال الحريري، وما تبعه من اغتيالات وصدامات.

وبالنسبة لنشاطه الخارجي، فإنه مع الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م وتشقّق المجتمع العراقي على أساس مذهبي، بدأ أول تدخل غير مباشر لحزب الله خارج لبنان من خلال تقديم الخبرات الأمنية والعسكرية للميليشيات الشيعية خلال صراعها المحدود مع الاحتلال الأمريكي من جهة، ومع فصائل المقاومة السنية من جهة أخرى.

ومع انزلاق المنطقة العربية في نهاية عام ٢٠١٠م إلى مرحلة جديدة من الثورات المتنقلة، وتهاوي أنظمة عدة من مغرب العالم العربي إلى مشرقه، انفسح المجال واسعًا لتشكيلات حزب الله كي توسّع دورها الإسنادي في البحرين واليمن، إضافة إلى انخراطه كاملاً في القتال إلى جانب النظام السوري، حيث كان دوره العسكري مباشرًا في منع سقوطه، وكذلك عبر تدريبه ميليشيات رديفة في سوريا على غرار تجربته الخاصة في لبنان.

من أجل قراءة أبعاد دور حزب الله الإقليمي حاليًا ومستقبله لاحقًا، لا بد من العودة إلى مرحلة التأسيس وآليات الصعود الأيديولوجي والإعلامي؛ لتبيان مزالق السقوط في التحالفات القاتلة ضد أكثرية الأمة من منطلقات مذهبية ضيقة، والتي تودي به إلى الضفة الأخرى التي نشأ حزب الله على نفيها والتبرؤ منها.

ومن أجل قراءة أبعاد دور حزب الله الإقليمي حاليًا ومستقبله لاحقًا، لا بد من العودة إلى مرحلة التأسيس وآليات الصعود الأيديولوجي والإعلامي؛ لتبيان مزالق السقوط في التحالفات القاتلة ضد أكثرية الأمة من منطلقات مذهبية ضيقة، والتي تودي به إلى الضفة الأخرى التي نشأ حزب الله على نفيها والتبرؤ منها.

وينقسم البحث إلى ثلاثة مطالب، وهي: المطلب الأول بعنوان حزب الله رأس حربة إيران، والمطلب الثاني بعنوان الورطة السورية ومرحلة الهبوط، والمطلب الثالث: مستقبل حزب الله، وخاتمة تتضمّن التوصيات.

المطلب الأول:

حزب الله رأس حربة إيران

يلحظ نعيم قاسم نائب الأمين العام لحزب الله في سياق تأريخ الحزب حركة علمائية شيعية نشطة بدأت في الستينيات، إثر رجوع بعض العلماء من النجف، وكانت في إطار ثقافي ضيّق ومحدود، حيث تمحورت حول ثلاثة علماء كان لهم أبلغ الأثر في تكوين المدّ الشيعي في لبنان، وهم الإمام موسى الصدر (١٩٢٨-فُقد ١٩٧٨م) والشيخ محمد مهدي شمس الدين (١٩٣٦-٢٠٠١م) والسيّد محمد حسين فضل الله (١٩٣٥-٢٠١٠م)، ولكل من الثلاثة دوره المتميز وأثره الخاص[1].

فالصدر كان شخصية عامة جذابة، وقام بتكوين مؤسسات الطائفة الشيعية، الدينية والسياسية والعسكرية، أي: المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى عام ١٩٦٧م، وحركة المحرومين عام ١٩٧٤م، إضافة إلى الجناح العسكري وهو أفواج المقاومة اللبنانية (أمل) عام ١٩٧٥م، والذي درّبته حركة فتح.

وشمس الدين كان شخصية فكرية وبعيدة عن العمل الدعوي والسياسي المباشر، أما فضل الله فاهتم بالدعوة والتأليف.

وبعد نشأة حزب الله تصدّر فضل الله المشهد السياسي باعتباره المرشد الروحي للحزب، في وقت لم يكن قادته قد ظهروا بعدُ، لكنه رفض الانخراط في العمل الحزبي التنظيمي، ولم يكن مرشدًا للحزب بحسب تأكيد قاسم[2].

وهذه الحركة الشيعية كانت تبغي عمومًا تحسين وضع الطائفة داخل النظام اللبناني؛ حيث يلاحظ تركيز الشخصيات الثلاثة الرئيسة على أحزمة البؤس التي كانت تحيط ببيروت في الفترة التي سبقت الحرب الأهلية عام ١٩٧٥م، وكانت تضم غالبية شيعية نازحة

(١) نعيم قاسم، حزب الله المنهج التجربة المستقبل، لبنان ومقاومته في الواجهة، بيروت، دار المحجة البيضاء، ط٧، ٢٠١٠م، ص٢٩-٣٠.
(٢) المصدر نفسه، ص٣١، ٣٣-٣٥.

من الأرياف إلى حيث تبحث عن فرص العمل.

وبما أن الشيعة آنذاك كانوا من المهمّشين سياسيًا واجتماعيًا فقد التحق كثير منهم بالأحزاب اليسارية وبالفصائل الفلسطينية العاملة في لبنان منذ خروجها من الأردن عقب أحداث أيلول الأسود عام ١٩٧٠م[١].

ويقول سعود المولى: «إن الحالة الشيعية تأسست من واقعين؛ الأول: هامشية الشيعة في النظام اللبناني، وواقع المواجهة مع إسرائيل؛ حيث يتماسّ معظم الوجود الشيعي مع الشمال الفلسطيني المحتل، وتولّدت سياقات فرعية، قومية وثورية من جهة وفقهية وتنظيمية شيعية من جهة أخرى أسهمت في رسم مسار حزب الله فيما بعد.

فلا يمكن إعطاء صورة واضحة عن حقيقة حزب الله دون اعتبار هذين العاملين الرئيسين والسياقات الفرعية مجتمعة ومتداخلة ومتكاملة. لكن حالة حزب الله هي حالة قطيعة مع التراث الشيعي، بل هو حالة بديلة، ولا تستقيم صورتها الهجينة دون إدراك ارتباطها المطلق بالخارج أي بإيران عقائديًا وماديًا»[٢].

فالصدر الذي أتى إلى لبنان عام ١٩٥٩م وكان له أعظم الأثر في إعادة تكوين الطائفة الشيعية لم يكن منتميًا إلى تيار الخميني في إيران ولا على وفاق معه، بل كانت له ارتباطات مختلفة مع شخصيات دينية إصلاحية وتيارات فكرية مدنية وليبرالية[٣]، في حين أن أترابه الذين أسسوا لاحقًا حزب الدعوة في العراق ومنهم محمد باقر الصدر تأثروا بكتابات أبي الأعلى المودودي (١٩٠٣-١٩٧٩م) وسيّد قطب (١٩٠٦-١٩٦٦م) وتقي الدين النبهاني (١٩١٤-١٩٧٧م)[٤].

ومع غياب الصدر عن الساحة اللبنانية وقيام الثورة الإيرانية، شكّلت روافد متعددة ما بات يُسمى بـ «حزب الله» ما بين منشقين عن حركة أمل ومنتسبين سابقين إلى الكتيبة الطلابية في حركة فتح، كما أن حزب الدعوة في لبنان حلّ نفسه وانخرط في حزب الله، وبات هو المكوّن الرئيس في الصفوف القيادية[٥].

وما كان لحزب الله أن يولد وينمو لولا الرعاية الإيرانية؛ حيث قام حزب الله في لبنان باعتباره حزب الثورة الإسلامية في لبنان، بتدريب من قوات الحرس الثوري الإيراني التي أنشأت قاعدة عسكرية لها في البقاع غداة الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢م. أما الأساس العقدي والتنظيمي فيقوم على نظرية ولاية الفقيه وممارساتها[٦].

وعن كيفية تأسيس الحزب يقول قاسم: «إن المجموعات الشيعية العاملة أثناء انطلاق الثورة في إيران شكّلت لجانًا مساندة لها في لبنان. وخلال الاجتياح الإسرائيلي للبنان تدارس ممثلون عن هذه المجموعات رؤية العمل في لبنان، فصاغوا ورقة نهائية وانتدبوا ثلاثة أعضاء من التجمع العلمائي في البقاع وثلاثة من اللجان الإسلامية، وثلاثة من حركة أمل الإسلامية المنشقة عن حركة أمل، وقدّموها للخميني الذي وافق عليها. وإذ ذاك قررت حلّ تشكيلاتها التنظيمية وإنشاء تشكيل جديد، عُرف لاحقًا باسم حزب الله»[٧].

لكن حزب الله سيبقى لسنوات بعد ذلك عبارة عن كيان غامض فلا هو بحزب تقليدي ضيق ولا هو بتيار جماهيري، بل لم تصبح له قيادة واضحة حتى عام ١٩٨٩م. وربما كان الغموض مقصودًا بانتظار امتلاكه

(1) Augustus Richard Norton, Amal and The Shia, Struggle for the soul of Lebanon, University of Texas Press, Austin, 1987, p.8, 16.

(٢) سعود المولى، حزب الله مشروع قراءة سوسيو-تاريخية، من كتاب الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي، اتجاهات وتجارب، مجموعة مؤلفين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط١، ٢٠١٣م، ص٥٨٦-٥٨٨.

(٣) المصدر نفسه، ص٥٨٨-٥٩٣.

(٤) المصدر نفسه، ص٥٩٤.

(٥) المصدر نفسه، ص٦٠٢.

(٦) المصدر نفسه، ص٦٠٥-٦٠٦.

(٧) نعيم قاسم، حزب الله المنهج التجربة المستقبل، مصدر سابق، ص٣٧-٣٨.

لوسائل القوة والظهور، وحتى إن الأدبيات الأولى كانت توحي بأنه ليس حزبًا مختصًا بالشيعة. ففي كتاب «طريقة عمل حزب الله» الصادر عام ١٩٨٥م ينفي علي الكوراني أن يكون حزب الله في لبنان مؤطّرًا تنظيميًا مثل الأحزاب والتنظيمات الإسلامية العادية، وأنه ثمة حرص على رفض اعتماد الإطار التنظيمي أو أي نظام حزبي لعضوية العاملين فيه، كي يبقى حالة عمل علمائية مسجدية مفتوحة لكل المسلمين، وليس لفئة من المسلمين في مقابل فئاتهم[١].

ويضيف أن المجتمعات تعوّدت على أن اسم الحزب يعني نمط الأحزاب الغربية ذات الإطار التنظيمي المستعمل في الأحزاب الموجودة في بلادنا، وابتعدت عن المعنى القرآني للحزب الذي يعني المسلمين المتحزبين لله تعالى ورسوله في مواجهة أعدائهم، والذي يختلف عن نمط الأحزاب الغربية بأنه حالة عمل جماهيرية مؤطرة سياسية وغير مؤطرة تنظيميًا[٢].

وقال: «إن بعض العاملين في الحزب طلبوا نظام عضوية، لكن علماء حزب الله أفهموهم خطأ هذا التوجه، وأن حزب الله لا يتبنى أيّ شكل من أشكال العضوية لجمهوره، وأن كل المسلمين الذين يعملون في خط الإسلام هم أعضاء عاملون في حزب الله تعالى، وأن هناك انطباعًا خاطئًا بأنه حزب أو حالة خاصة بالشيعة دون السنة، مع أن طريقة حزب الله وحدوية تؤكد على وحدة المسلمين وتقدسها»[٣].

أما عن كون المقاومة شيعية فلأن الجنوب غالبيته شيعة، مع أن أول ظهور لحالة حزب الله على شكل صيغة عمل تم أثناء تجمع العلماء المسلمين الذي ضمّ أكثر العلماء العاملين من الشيعة والسنة، وأبرقوا إلى الخميني طالبين التأييد والإسناد، ثم جاء الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢م، والذين عصمهم الله

(١) علي الكوراني، طريقة حزب الله في العمل الإسلامي، مكتب الإعلام الإسلامي، محرم ١٤٠٦هـ، ص١٨٣.

(٢) المرجع نفسه، ص١٨٤.

(٣) المرجع نفسه، ص١٨٥-١٨٦.

من الخضوع والخوف كانوا هم النواة والطليعة لمسيرة حزب الله والمقاومة الإسلامية في بيئات متدينة محدودة من الشيعة والسنة في صيدا وبيروت والبقاع وطرابلس، وبدءوا عملهم معًا شيعة وسنة[٤].

ويستفاد مما أورده الكوراني أن الحزب اتخذ في البداية صيغة عمل مفتوحة تضم شيعة وسنة، ومن دون إطار تنظيمي وحزبي محصور بالشيعة فقط.

ويتطرّق قاسم إلى المسألة عينها من منظور المفاضلة بين العمل الحزبي والعمل الجماهيري؛ حيث اختار حزب الله الصيغة الأولى، ويقول: إن نقاشًا دار في اللجنة التأسيسية التساعية في الاختيار بينهما؛ حيث لكل صيغة محاسنها ومساوئها، لكن حُسم الخيار أخيرًا باعتماد الخيار التنظيمي الهرمي كصيغة حزبية ضمن ضوابط بحيث يؤخذ ببعض ملامح العمل الجماهيري، فقد جرت هيكلة حزب الله وفق مستويات تراتبية أي أولاً المتفرغون لمهام الحزب والحاملون للمواصفات المطلوبة من دون منح بطاقات حزبية، ثم العاملون جزئيًا مع الحزب، فالداخلون في إطار التعبئة العامة بحسب الطاقات والمواصفات، وإنشاء تجمعات وهيئات مختلفة مع ترك هوامش أوسع وصولاً إلى التعاون مع العلماء والجمعيات والمؤسسات المستقلة وإلى جمهور الأنصار، أي المراوحة بين حزب الله وأمة حزب الله، بين العمل الحزبي المنتظم والمنضبط وبين العمل الجماهيري الواسع النطاق[٥].

أما عن التزام حزب الله بولاية الفقيه فهو يدخل في تطبيق أحكام الإسلام في إطار التوجهات والقواعد التي رسمها الولي الفقيه حسب تعبير قاسم، ثم تكون الإدارة والمتابعة ومواكبة التفاصيل والجزئيات والقيام بالإجراءات المناسبة والعمل السياسي اليومي والجهاد ضد المحتل بتفاصيله من مسئولية القيادة المنتخبة من كوادر الحزب بحسب النظام الداخلي

(٤) المرجع نفسه، ص١٨٦-١٨٧.

(٥) انظر نعيم قاسم، حزب الله المنهج التجربة المستقبل مصدر سابق، ص٩٣-٩٦.

المعتمد، والتي تتمثل بالشورى التي يترأسها الأمين العام والتي تحصل على شرعيتها من الفقيه، فيكون لها الصلاحيات الواسعة والتفويض ما يساعدها على القيام بمهامها ضمن هامش ذاتي وخاص ينسجم مع تقدير الشورى للأداء التنفيذي النافع والمفيد لساحة عملها[١].

فإذا واجهت القيادة قضايا كبرى تشكّل منعطفًا في الأداء أو تؤثر على قاعدة من قواعد العمل أو تعتبر مفصلاً رئيسًا أو تتطلّب معرفة الحكم الشرعي فيها عندها تبادر إلى السؤال أو أخذ الإذن لإضفاء الشرعية على الفعل أو عدمه. ومع ذلك لا يحدّ الالتزام بولاية الفقيه من دائرة العمل الداخلي في لبنان وبناء العلاقات المختلفة، كما لا يحدّ من دائرة العلاقات والتعاون الإقليمي والدولي مع أطراف يتقاطع معها الحزب في الاستراتيجية أو في بعض الموضوعات حينًا.

ويبرر قاسم ارتباط حزب الله بولاية الفقيه بأنه لا توجد جهة في العالم إلا ولها تقاطعاتها الداخلية والخارجية، بل كون إيران ملتزمة بأوامر الولي الفقيه هو ما سهّل التقاطع بينها وبين حزب الله في قضايا المنطقة وأهدافه التحررية[٢].

ورغم أن حزب الله نشأ في الميدان خلال الاجتياح الإسرائيلي للبنان؛ فإن المفهوم الأول الذي تضمنته الرسالة المفتوحة للحزب في ١٦ شباط (فبراير) عام ١٩٨٥م، هو مفهوم الاستضعاف ومقابله الاستكبار، تأثرًا بمصطلحات الثورة الإيرانية؛ حيث توجهّت الرسالة إلى المستضعفين لتبيين هوية الحزب وأهدافه وتطلعاته، وكان الحديث عن أمة حزب الله وليس عن حزب الله، أي قبل اختيار الصيغة الحزبية المعدّلة، وأن الحزب جزء من أمة حزب الله في إيران التي أسست من جديد نواة دولة الإسلام المركزية في العالم، بقيادة الخميني مفجّر ثورة المسلمين وباعث نهضتهم المجيدة[٣].

إن المعضلة الرئيسة بالنسبة لحزب الله ومن ورائه إيران، تكمن في إمكانيات التبرير الأيديولوجي لتمدّد النفوذ في البلدان العربية والإسلامية انطلاقًا من الأقليات الشيعية التي تقطن خارج إيران، كمحور أولي قابل للتوسع نحو الدوائر غير الشيعية الأقرب فالأقرب، وهو ما يمكن اختصاره بعبارة واحدة وهي: «تصدير الثورة».

وهذه الرسالة كانت بمثابة الإعلان عن وجود الحزب دون كشف قياداته أو الخروج تمامًا إلى السطح، في وقت كانت فيه حركة أمل تتوسع في تمثيل الشيعة في النظام اللبناني، وكانت إحدى أدوات السياسة السورية في تصفية مخلّفات منظمة التحرير الفلسطينية[٤].

أما الوثيقة السياسية التي قرأها أمين عام الحزب حسن نصر الله في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٩م، فقد ضمّت مصطلح المواطنة بما يدلّ على لبننة شكلية في خطاب الحزب مع انخراطه عميقًا في السياسة اللبنانية، مع استخدامه بكثرة لمصطلح المقاومة، وهو يتناسب مبدئيًا مع مفهوم المواطنة، في حين أكدّت الوثيقة على وحدة المستضعفين في العالم[٥].

المطلب الثاني
الورطة السورية ومرحلة الهبوط

إن المعضلة الرئيسة بالنسبة لحزب الله ومن ورائه إيران، تكمن في إمكانيات التبرير الأيديولوجي لتمدّد النفوذ في البلدان العربية والإسلامية انطلاقًا من الأقليات الشيعية التي تقطن خارج إيران، كمحور أولي قابل للتوسع نحو الدوائر غير الشيعية الأقرب فالأقرب، وهو ما يمكن اختصاره بعبارة واحدة وهي: «تصدير الثورة».

(١) المصدر نفسه، ص٨٧-٨٨.
(٢) المصدر نفسه، ص٨٩.
(٣) الرسالة المفتوحة إلى المستضعفين.
(٤) سعود المولى، الإسلاميون ونظام الحكم في لبنان: «حزب الله» والمشاركة السياسية، جريدة المستقبل، ٢٠١٤/٠١/٣١م.
(٥) نص الوثيقة السياسية في موقع الجزيرة:
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2009/11/30/%

ويبدو أن خط التصدير الرئيس ينطلق عمليًا من طهران باتجاه القدس مرورًا ببغداد ودمشق وبيروت، لكن ثمة استبطان لامتداد آخر يصل إلى مكة والمدينة، عبر الدعوات المتكررة إلى وضع الحرمين تحت وصاية إسلامية دولية، أي بمشاركة إيرانية ضمنًا[1]، وعبر الامتداد في الخاصرة الجنوبية للجزيرة العربية في اليمن، فيما بات مصطلحًا عليه في الخطاب الجيوسياسي بـ «الهلال الشيعي» الذي كاد يلتئم أو يكتمل، وهذه المنطقة بالضبط هي بؤرة الحروب الأهلية المستعرة حاليًا، وتتدخل فيها إيران بمليشياتها الشيعية المتعددة الجنسية وعلى رأسها حزب الله في لبنان.

وإن دولة ولاية الفقيه بوصفها دولة أيديولوجية تبحث عن مصالحها الواقعية أو دولة واقعية تستخدم الأيديولوجيا خدمةً لمصالحها الاستراتيجية، هي بالغة الحساسية إزاء بروز أي قوة سنية منافسة لمشروعيتها الدينية، وفي شأن حزب الله خاصة فقد برزت حساسيته هو أيضًا مما ينافس موقعه كقوة مقاومة لإسرائيل وللولايات المتحدة، بل هو يرى أنه النموذج والمثال في المنطقة والعالم الإسلامي.

وكانت المفارقة الأولى والأكثر إيلامًا لحزب الله لحظة الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، فواشنطن خطّطت لإسقاط صدام حسين بالتنسيق مع الميليشيات والأحزاب الشيعية الموالية لإيران، إثر تجربة أولى في أفغانستان عام ٢٠٠١م، لذلك خرج أمين عام حزب الله حسن نصر الله بمبادرة غريبة قبيل الغزو دعا فيها إلى عقد اتفاق مصالحة بين النظام العراقي والمعارضة لتجنب وقوع الغزو، على أن يكون شبيهًا باتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية في لبنان عام ١٩٨٩م[2]. ولم تلقَ هذه المبادرة سوى الاستهجان في الأوساط العراقية، ثم ضاعت في ضجيج التطورات المتلاحقة.

ولما تشكّلت فصائل المقاومة السنية في العراق في فترة قياسية بعد أشهر قليلة من سقوط النظام، ازداد الحرج، فهنا احتلال موصوف فأين المقاومة الإسلامية (أي الشيعية)؟

إن الافتراق الواقعي بين الحركية الشيعية وممارسة المقاومة في العراق هدّد أيديولوجية حزب الله بالتهافت؛ إذ إن أتباع ولاية الفقيه هناك متعاملون مع الاحتلال، بل تعاونت القوى الشيعية الحاكمة في بغداد مع القوات الأمريكية في قتال المقاومة السنية في المحاضن الرئيسة، وهذا ما دفع نصر الله فيما بعد إلى دعوة الشيعة العراقيين لتشكيل مقاومة، وأسهم الحزب في تشكيلها فعلاً وأصبحت لها عملياتها، وإن كانت غير متناسبة إطلاقًا مع الوزن السكاني الشيعي، فالمقاومة السنية كانت هي معظم المقاومة وأكثرها فاعلية[3].

---

(١) تبنى مسئولون إيرانيون في مراحل مختلفة هذا الطرح عندما كانت تهتز العلاقات الإيرانية السعودية لا سيما في مواسم الحج. ومؤخرًا طالب رئيس الحكومة العراقية السابق والنائب الحالي لرئيس الجمهورية نوري المالكي في حديث لقناة عراقية بإخضاع المملكة العربية السعودية إلى وصاية دولية بسبب رعاياتها المزعومة للإرهاب، منشور في موقع بي بي بي، ٢٢ تموز (يوليو) ٢٠١٥م.

(٢) جاء ذلك خلال الخطاب الذي ألقاه نصر الله في احتفال السفارة الإيرانية في بيروت بالذكرى الرابعة والعشرين للثورة الإيرانية في ٧ شباط (فبراير) ٢٠٠٣م، وربما كان دافع المبادرة أيضًا الخوف من تداعيات الغزو على سوريا ولبنان وعلى التوازنات السياسية فيهما.

(٣) في خطابه بذكرى عاشوراء عام ١٤٣٢هـ/٢٠١١م شكا نصر الله من أن وسائل الإعلام العربي والدولي كانت تتجاهل العمليات التي كانت تقوم بها فصائل كثيرة من المقاومة الإسلامية حسب تعبيره، ويقصد بها الفصائل الشيعية، في حين كانت التقارير الأمريكية تتحدث عن غلبة الطابع السني على المقاومة في العراق، وأما الفصائل الشيعية التي نفذّت عمليات ضد القوات الأمريكية وكانت مرتبطة بإيران وحزب الله فهي ثلاثة: لواء اليوم الموعود، وهو متفرع عن جيش المهدي الذي أوقف عملياته العسكرية عام ٢٠٠٧م، وعصائب أهل الحق التي يقودها منشق عن مقتدى الصدر ونشطت عام ٢٠٠٦م، وكتائب حزب الله التي تأسست عام ٢٠٠٧م. انظر:
Anthony H. Cordesman, Iraq's Evolving Insurgency and the Risk of Civil War, April 26, 2006, Washington, CSIS.org
Anthony H. Cordesman and Sam Khazai, Iraq After US Withdrawal: US Policy and the Iraqi Search for Security and Stability, July 3, 2012, Washington, CSIS.org

ومن الناحيتين النظرية والعملية، شارك حزب الله عبر المجموعات التي أشرف عليها في العراق في الحرب الأهلية التي كانت دائرة بضراوة لا سيما بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨م، في خضم حرب العصابات التي كانت تخوضها الفصائل المختلفة ضد القوات الأمريكية، وكانت هذه التجربة الأولى لحزب الله خارج لبنان بهذا الحجم، وهي التي ستنقل خبراتها المكتسبة إلى لبنان خلال الأزمة الطائفية فيه ما بين عامي ٢٠٠٥م و٢٠٠٨م على وجه الخصوص، وفي سوريا ابتداء من عام ٢٠١١م.

لقد خرج حزب الله من تجربة العراق بأقل قدر من الخسائر المعنوية، لأسباب لا علاقة له بها، فالعشائر السنية انقلبت على فصائل المقاومة، وتجفّفت البيئات الحاضنة لها تدريجيًا حتى عام ٢٠٠٨م، وانحسرت مؤقتًا الصبغة المذهبية للصراع بين مكوّنات العراق.

لكن ما أن انطلقت ثورات الربيع العربي ابتداء من تونس أواخر عام ٢٠١٠م، حتى برز تحدٍّ جديد غير مسبوق، وبدا موقف حزب الله إزاءه شديد التناقض بحيث لا يمكن تفسيره إلا على أنه اصطفاف مذهبي إثر الانحياز الكامل مع النظام الذي يحقق بقاؤه مصالح الشيعة في المنطقة، وفي لبنان خاصة.

فقد احتفى الحزب سياسيًا وإعلاميًا بتساقط الأنظمة المحسوبة على محور الاعتدال في العالم العربي أي تونس ومصر، فيما كان الموقف مشابهًا إزاء الثورة في ليبيا رغم تدخل حلف الأطلسي إلى جانب الثوار؛ لأن القذافي متهم بخطف الإمام موسى الصدر وهو أحد كبار صانعي الصحوة الشيعية اللبنانية في القرن العشرين الميلادي.

وانقلب الموقف رأسًا على عقب عندما انتقلت العدوى إلى سوريا، فصار هدف الثورات من وجهة نظر إيران، وحزب الله استطرادًا، هو الانقضاض على أنظمة سياسية مقاوِمة لإسرائيل بسبب سياساتها الخارجية، وليس لأسباب داخلية[(١)].

ومع بدء التظاهرات السلمية في سوريا، تبنّى حزب الله الرواية الرسمية للنظام السوري، دون أي تعديل أو تحوير، فما كان يجري بنظره هو مؤامرة أمريكية إسرائيلية بأيد خليجية بسبب دعم الأسد للمقاومة في لبنان، وأنه لا توجد تظاهرات شعبية في سوريا، بل هي اختلاقات أو مبالغات إعلامية، وأن النظام لا يُطلق النار على المتظاهرين السلميين بل من يفعل ذلك هم العصابات المسلحة، وكان ذلك قبل ظاهرة الانشقاق من صفوف الجيش السوري وتأسيس الجيش الحر بعد قرابة خمس أشهر من الحراك السلمي، وقبل ظهور الجماعات الجهادية علنًا في العام التالي من الثورة، أي منذ مطلع عام ٢٠١٢م.

وكان بروز الجهاديين في الصراع العسكري دليلاً منتظرًا من النظام السوري وحليفه حزب الله على صحة الرواية الرسمية بأن سوريا تتعرض لحرب إرهابية، وأن لا وجود فيها لثورة شعبية، وذلك لتبرير كافة أنواع الاستهداف للقرى والمدن المأهولة بسكانها المدنيين. بل إن ظهور تنظيم «داعش» في سوريا فالعراق كقوة أساسية أعطى المشروعية لتدخل حزب الله علنًا إلى جانب النظام، بذريعة حماية لبنان من التهديد الذي ينال من الأقليات الدينية والمذهبية فيه[(٢)].

لقد انحاز حزب الله سياسيًا إلى جانب النظام السوري في الأسابيع الأولى عقب قيام الثورة، بموقف علني من نصر الله في أيار (مايو) ٢٠١١م، وذلك قبل أن تتحوّل الثورة إلى العمل العسكري. وفي السنوات الأولى كان تدخل حزب الله محدودًا في الحجم

(١) ورد هذا التناقض في خطابات نصر الله في عام ٢٠١١م وليس السبب إلا لأن نظام الأسد حليف له، وكان يدعم المقاومة بالسلاح، وأن هدف الحراك الشعبي المدعوم خارجيًا معاقبة النظام على مواقفه إزاء المقاومة.

(٢) أعلن نصر الله في ٣٠ نيسان (أبريل) ٢٠١٣م لأول مرة، أن الحزب يقاتل إلى جانب الأسد وذلك محذّرًا من أن حلفاء سوريا لن يتركوها تسقط بيد أمريكا وإسرائيل والجماعات التكفيرية.

والمدى، ولا يتجاوز العمل الاستشاري وتقديم الدعم. وتردّد حزب الله في إعلان تدخله، وتستره عن الأمر في البداية كان بسبب الخوف من التداعيات المتوقعة على استقرار لبنان وعلى موقع حزب الله، ولم تكن قوة المعارضة السورية كبيرة، ولم تكن قوات النظام قد استُنزفت بعد، لكن ذلك تغيّر مطلع عام ٢٠١٣م مع التقدم الذي أنجزته المعارضة في حلب وفي مناطق أخرى.

وفي أيار (مايو) ٢٠١٣م خطا حزب الله خطوة نوعية بالهجوم على مدينة القصير القريبة من الحدود اللبنانية بحجة الدفاع عن القرى الشيعية على جانبي الحدود، وكان دور حزب الله مركزيًا ورئيسًا من حيث التخطيط والتنفيذ، وكان أداؤه مختلفًا عن الخبرة العسكرية السابقة في جنوبي لبنان، أي الانتقال من حرب العصابات إلى حرب المدن إثر تلقي تدريبات في هذا المجال في إيران(1).

وبعد أن كان تبرير حزب الله للقتال إلى جانب النظام هو حماية مقام السيدة زينب في ضاحية دمشق الجنوبية من خطر هدمه على أيدي مسلحي المعارضة، انتقل إلى دعوى حماية السكان اللبنانيين الشيعة القاطنين لمناطق سورية حدودية، وذلك في سياق المعركة الدموية التي خيضت للسيطرة على مدينة القصير.

بعد أن كان تبرير حزب الله للقتال إلى جانب النظام هو حماية مقام السيدة زينب في ضاحية دمشق الجنوبية من خطر هدمه على أيدي مسلحي المعارضة، انتقل إلى دعوى حماية السكان اللبنانيين الشيعة القاطنين لمناطق سورية حدودية، وذلك في سياق المعركة الدموية التي خيضت للسيطرة على مدينة القصير.

ومع إعلان «الدولة الإسلامية في العراق والشام» أصبح التبرير هو حماية كل الحدود اللبنانية مع سوريا من هجمات الإرهابيين التكفيريين، وهو ما طبع المعركة الثانية التي خيضت في منطقة القلمون ابتداء من ٦ أيار (مايو) ٢٠١٥م للسيطرة على المنطقة السورية المحاذية للبنان.

(1) See: Marisa Sullivan, hezbollah in syria, Institute for the Study of War, April, 2014.

وفيما بين هذا وذلك، كانت قوات حزب الله تقاتل في العمق السوري دفاعًا عن قريتي نبل والزهراء الشيعيتين في ريف حلب وعن قريتي الفوعة وكفريا الشيعتين في ريف إدلب وفي مناطق استراتيجية في الوسط السهلي المؤدي إلى الساحل؛ حيث النفوذ العلوي والمعاقل الرئيسة للنظام.

باختصار، أصبح حزب الله يقاتل لإبقاء بشار الأسد على كرسي الرئاسة، بسبب دوره الأساس في دعم المقاومة في لبنان وفلسطين.

المطلب الثالث:
مستقبل حزب الله

ثمة خطان بيانيان متعاكسان بين صعود حزب الله سياسيًا وعسكريًا، وانحداره أيديولوجيًا وإعلاميًا، فعندما كان الحزب ضعيفًا سياسيًا وعسكريًا في بدايات التكوين كان أقوى أيديولوجيًا وإعلاميًا؛ حيث كانت صورته تسبق قوته، وتجد قبولاً أسرع بكثير، حتى تحقّقت الذروة لدى الانسحاب الإسرائيلي من طرف واحد عام ٢٠٠٠م، عندما تقاطعت الصورة مع القوة في نقطة التقاء خطي القوة المادية والظهور الأيديولوجي والإعلامي.

ومن بعد ذلك بدأ الافتراق تدريجيًا بين الصورة والقوة، مع اندراج حزب الله في الصراع اللبناني الداخلي بالتحالف مع الأسد الابن وبالضدّ من رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري الذي كان الزعيم السني الأقوى، ويحظى بعلاقات وثيقة مع دول نافذة، حيث ظهر كعائق أساس أمام تمدّد حزب الله سياسيًا، كما كان خطرًا بنظر دمشق في مرحلة ما بعد حافظ الأسد؛ لما له من علاقات واسعة مع رجال الأسد الأب.

ونشط حزب الله مع حلفاء سوريا في لبنان في حملة منسقة لإضعاف نفوذ رفيق الحريري، ثم لإخراجه من المعادلة السياسية نهائيًا، عقب قرار التمديد لولاية رئيس الجمهورية آنذاك إميل لحود.

وكان لهذا القرار وما تبعه من ردّ دولي حازم عبر إصدار القرار رقم ١٥٥٩ في ٢ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٤م[١]، آثار عميقة في النسيج السياسي والاجتماعي اللبناني، وفي دور حزب الله وطبيعة عمله السياسي. فالقرار الدولي المذكور كان أول تهديد مباشر لمكانة حزب الله وراعيه السوري في لبنان، وقُدّر أن يكون شرارة الأحداث الدامية وتغيّر البيئة السياسية والاجتماعية الآمنة التي نما فيها الحزب وراكم قوته، فبدأت تظهر صورة مغايرة عن حزب الله، بعيدة كل البعد عن الصورة السابقة.

ففي ١٤ شباط (فبراير) عام ٢٠٠٥م، اغتيل رفيق الحريري بعد أشهر من استقالته من رئاسة الحكومة. ولما صدرت اتهامات لسوريا باغتياله، خرج زعيم الحزب حسن نصر الله على رأس تظاهرة ضخمة إلى وسط بيروت في ٨ (آذار) مارس من العام نفسه، تحت عنوان «شكرًا سوريا!» متمسكًا ببقاء القوات السورية في لبنان، ثم كانت التظاهرة المضادة لسوريا أكبر حجمًا وأكثر تنوّعًا طائفيًا في ١٤ من آذار (مارس) نفسه.

وما يهمّ في سياق البحث الإشارة إلى أن حزب الله شعر بالخطر من اصطفاف الطوائف ضده، فقرّر شقّ صفوف خصومه بالتحالف مع القوة المسيحية المارونية الأقوى شعبيًا، أي: التيار الوطني الحر بقيادة ميشال عون، وذلك وفق وثيقة التفاهم بين حسن نصر الله وميشال عون في ٦ شباط (فبراير) عام ٢٠٠٦م. وبذلك انتقل الحزب من مفهوم الوحدة الإسلامية في بداياته إلى ما يمكن تسميته ضمنًا بحلف الأقليات ضد الأكثرية السنية اللبنانية وشبكة تحالفاتها خارج لبنان، وذلك بعد تعرّض علاقاته السابقة مع أهل السنة إلى اهتزاز كبير.

وعندما انطلقت الثورة السورية في آذار (مارس) عام ٢٠١١م، كان ذلك إيذانًا بضرب حلف الأقليات الناشئ برعاية دمشق وطهران، وقيمة مضافة غير متوقعة إلى أهل السنة في لبنان، الذين انهزموا عسكريًا إثر العملية الخاطفة التي شنها حزب الله في ٧ أيار (مايو) ٢٠٠٨م ضد «تيار المستقبل» في بيروت وهو القوة الشعبية السنية الأكبر.

ورغم أن طهران اعتبرت الثورات العربية من ضمن الصحوة الإسلامية التي تحتذي بمثال الثورة الإيرانية لعام ١٩٧٩م، أو أنها الصدى المنعكس ولو بعد ٣٢ عامًا[٢]، إلا أن الموقف من الثورة السورية كان مختلفًا تمامًا، بما عرّى الأيديولوجية الإيرانية من أبرز شعاراتها وهو نصرة المستضعفين، ومن أشهر تجلياتها السياسية المعاصرة وهو المقاومة. فلا الانحياز إلى نظام مستبد من قبيل نصرة المستضعفين، ولا مقاومة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين تبرّر تعريض شعب مسلم بأكمله لحملة إبادة لا مثيل لها.

لقد كان التصدّي الإيراني الفجّ لانتفاضة الشعب السوري المسلم أخطر ثغرة أيديولوجية تنال من

(١) تضمن القرار الدولي طلب خروج القوات الأجنبية من لبنان، وحلّ الميليشيات وتسليم سلاحها إلى الدولة اللبنانية، وبسط سلطة الحكومة على كافة الأراضي اللبنانية، وأيّد إجراء انتخابات رئاسية حرة دون تدخل خارجي.

(٢) في مؤتمر دولي حول «الشباب والصحوة الإسلامية» انعقد في طهران في كانون الثاني (يناير) عام ٢٠١٢م، ادّعى قاسم سليماني، قائد قوات القدس في الحرس الثوري، أن انتصار حزب الله على إسرائيل في حرب الـ«٣٣ يومًا» في عام ٢٠٠٦م وانتصار الفلسطينيين في حرب الـ«٢٢ يومًا» في عام ٢٠٠٩م كانا حاسمين لجهة تمكين وتشجيع الحركات الإسلامية في المنطقة. وأضاف أن «جمهورية إيران الإسلامية لديها القدرة على تنظيم هذه الحركة، وتسهيل إنشاء الحكومات الإسلامية التي تكافح ضد الغطرسة عبر الدول العربية المختلفة، كما هو الحال في الأردن.
See: Payam Mohseni, The Islamic Awakening: Iran's Grand Narrative of the Arab Uprisings, Crown Center for Middle East Studies, Middle East Brief 71, April 2013. http://www.brandeis.edu/crown/publications/meb/meb71.html

منظومة الدعاية التي يشكّل حزب الله رأس حربتها، وهو ما عرّض الحزب نفسه إلى استنزاف إعلامي وسياسي دفعه إلى تبديد معظم رصيده المعنوي الذي راكمه منذ عام ١٩٨٥م كقوة مقاومة رئيسة في لبنان ضد إسرائيل.

ثم أتبعت طهران ذلك بدعم الأقلية الحوثية الساعية لمصادرة الثورة الشعبية ضد نظام علي عبد الله صالح، وبالتحالف مع صالح نفسه، من أجل إقامة سلطة هيمنة جديدة موالية لطهران، على طريقة حزب الله في لبنان، وضد إرادة الأكثرية السنية في اليمن.

وتبدو تجربة حركة أنصار الله في اليمن مناسبة لاستشفاف تجربة حزب الله في لبنان لشدة تأثر الثانية بالأولى، وكأنها مرآة يتكثّف فيها مسار طويل في لبنان على مدى ثلاثة عقود كي يُختزل في اليمن بثلاث سنوات فقط أي ما بين ٢٠١١ و٢٠١٤م، من تحوّل رئيس الحركة عبد الملك الحوثي إلى زعيم حقيقي يتحكّم بمصير اليمن من خارج المؤسسات الرسمية، كما حال زعيم حزب الله حسن نصر الله في لبنان، وإلى التحالف مع جزء رئيس من النظام القديم وهو علي عبد الله صالح، كما يتحالف حزب الله مع زعيم التيار الوطني الحر ميشال عون الذي كان رئيسًا للحكومة الانتقالية ما بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٠م، ويريد استعادة النفوذ المسيحي لزمن سابق على الحرب الأهلية عام ١٩٧٥-١٩٩٠م، وإلى محاولة تغيير النظام الدستوري ليكون في خدمة التوازنات الجديدة عندما أعلن الحوثيون حكم اليمن من خلال لجنة ثورية، وهو ما لم يتمكن حزب الله من طرحه في لبنان إلا مواربة رغم اختلاف الظروف والتوازنات بين المنطقتين لمصلحة حلف الأقليات الممتد من بغداد إلى بيروت مرورًا بدمشق!

لقد كان التصدّي الإيراني الفج لانتفاضة الشعب السوري المسلم أخطر ثغرة أيديولوجية تنال من منظومة الدعاية التي يشكّل حزب الله رأس حربتها، وهو ما عرّض الحزب نفسه إلى استنزاف إعلامي وسياسي دفعه إلى تبديد معظم رصيده المعنوي الذي راكمه منذ عام ١٩٨٥م كقوة مقاومة رئيسة في لبنان ضد إسرائيل.

من هذه التبدّلات في المشهد العام في مسارح العمليات الجارية في المنطقة ومحاورها الاستراتيجية في الصراع القائم بين إيران وأتباعها وحلفائها من جهة، وبين القوى الخليجية الرئيسة وعلى رأسها المملكة العربية السعودية من جهة أخرى، فإن حزب الله يحاول ربط نفسه بمحور مكافحة الإرهاب التكفيري حتى يجد أرضية مشتركة بينه وبين القوى الدولية والإقليمية والعربية التي يعاديها في خطابه السياسي والإعلامي، وبشكل خاص الولايات المتحدة والسعودية؛ وذلك لأن تورطه بحروب محلية وإقليمية ذات طابع مذهبي صارخ، تجعل منه طرفًا خاسرًا بالضرورة وفي المدى البعيد، مهما تمكن من تخطي المخاطر الآنية من خلال شبكة معقدة من التحالفات والتقاطعات المصلحية.

فالسمات الرئيسة التي أكسبته تأييدًا واسعًا منذ تأسيسه وحتى عام ٢٠٠٠م، يكاد يفقدها تمامًا، ففي الداخل اللبناني بنى الحزب صيته الحسن ببُعده عن التعصب المذهبي الذي اتسمت به حركة أمل مثلًا في قتالها للقوى السنية وحصارها للمخيمات الفلسطينية ما بين عامي ١٩٨٥ و١٩٨٨م. وفي المستوى العربي والإسلامي برز حزب الله كقوة قتالية واعدة في وجه التفوق العسكري الإسرائيلي لا سيما في عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٦م على التوالي.

وإذا كان عام ٢٠٠٥م منعطفًا حاسمًا في تبدّل هذه الصورة في الداخل اللبناني إلى حدّ كبير إثر اغتيال الرئيس رفيق الحريري، واتهام المحكمة الدولية الخاصة بشأن لبنان قيادات ميدانية من حزب الله بتنفيذ العملية، فإن الانخراط الكامل في دعم النظام السوري رغم ما يقوم به ضد المعارضين له ولحاضنتهم

الشعبية من مذابح وفظائع منهجية[1]، بذريعة حماية ظهر المقاومة أي مقاومة إسرائيل، جعل حزب الله في تناقض فاضح، بخاصة للمفاهيم التأسيسية التي قام عليها، بين نصرة المستضعفين حيث اشتق مفهوم المقاومة منها للدلالة على نصرة المستضعفين في لبنان وفلسطين، وبين الانحياز للمستكبرين الذين يقتلون المستضعفين من سوريين وفلسطينيين في سوريا. لذلك، فإن الحرب السورية وإن لم تنته في المدى المنظور بنصر واضح على النظام، لكنها إن أفضت إلى تقاسم سوريا بين النظام وفصائل المعارضة فستجعل حزب الله في موقف أيديولوجي أكثر حرجًا، حين يعمل على التطهير المذهبي لمناطق سنية على طول الحدود السورية اللبنانية لحماية كرسي السلطة لبشار الأسد في دمشق من السقوط، وإبقاء خطوط الإمداد مفتوحة، أو لصيانة حدود النفوذ العلوي الممتد من دمشق إلى الساحل السوري، والحفاظ على نفوذ الحزب في لبنان وفق توازنات القوى السائدة فيه[2].

أما إن انتهت الحرب السورية بانتصار المعارضة على النظام في سوريا، فستنتقل المعركة إلى المحاضن الاجتماعية لحزب الله في لبنان، وستكون الآثار كارثية بكل المقاييس على الشيعة فيه، فضلاً عن غموض مصير حزب الله نفسه، والكيان اللبناني استطرادًا.

إن حزب الله باختصار، ينكشف كرأس حربة لقوة مذهبية منعزلة عن المحيط، وهو عكس ما كان يطمح إليه مؤسسوه الأوائل.

(١) جاء في تقرير المرصد السوري لحقوق الإنسان أن عدد القتلى المدنيين والمسلحين بلغ منذ ١٨ آذار (مارس) ٢٠١١م حتى ٥ آب (أغسطس) ٢٠١٥م (٢٤٠٣٨١) شخصًا على الأقل، وجُرح مليونان، وتشرّد ١١ مليون سوري أي ما يقارب نصف سكان سوريا.
انظر تقرير المرصد على هذا الرابط:
http://www.syriahr.com/2015/08/

(٢) أكد بيان لحركة أحرار الشام في ٥ آب (أغسطس) ٢٠١٥م أن مفاوضاتها مع وفد إيراني في تركيا انتهت إلى الفشل؛ لأن الوفد الإيراني طلب إخراج كل السكان المدنيين مع المسلحين من مدينة الزبداني، واتهم إيران بتنفيذ مخطط تهجير لأهل السنة من محيط دمشق.
انظر البيان المنشور في موقع المرصد السوري لحقوق الإنسان:
http://www.syriahr.com/2015/08/

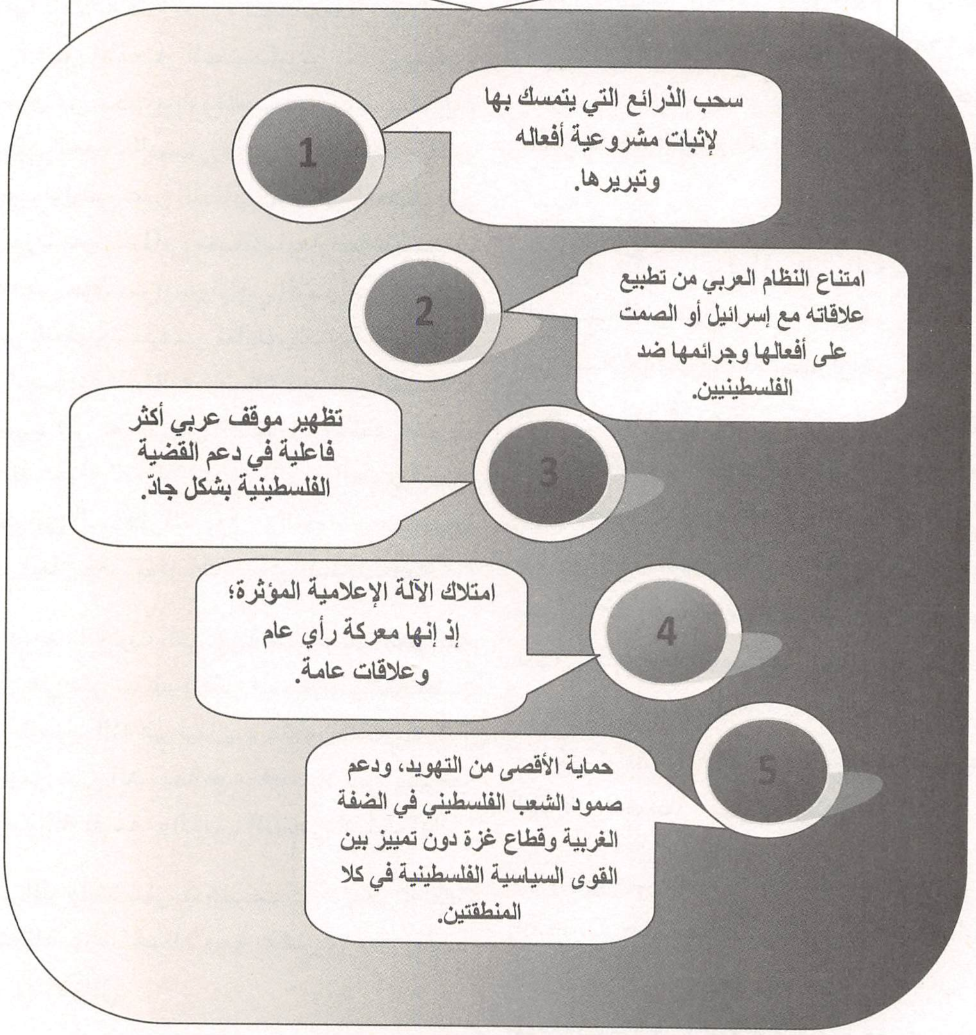
خاتمة:

إن حزب الله في لبنان الذي نشأ برعاية إيرانية كاملة مطلع ثمانينيات القرن الماضي كان رأس حربة الثورة الإيرانية وحامل أيديولوجيتها في العالم العربي خاصة، وقد نجح الحزب ما بين ١٩٨٥ و٢٠٠٠م في التحوّل من تنظيم سري وإرهابي إلى حركة مقاومة مندرجة في النظام السياسي والدستوري اللبناني.

لكنه مع الوقت، ورغم الانسحاب الإسرائيلي عام ٢٠٠٠م بات دولة داخل الدولة، ولاحقًا الدولة العميقة التي تدير الدولة الظاهرة، برفضه التخلي عن سلاحه بذريعة الاستمرار في تحرير ما بقي من أراضٍ لبنانية في مزارع شبعا، علمًا أنها أرض سورية بحسب القانون الدولي أو أرض متنازع عليها بين لبنان وسوريا، وبتراكم قدراته المالية والاستثمارية في لبنان وخارجه، وتطوّر أجهزته العسكرية والأمنية بحيث تتجاوز قدرات الأجهزة الرسمية، وبتمدد نفوذه خارج لبنان وانخراطه خاصة في الحرب الدائرة في سوريا، بحيث أنشأ نموذجه هناك مع انحسار قوة النظام عن مناطق شاسعة، واعتماده المتزايد على إيران وحزب الله في الصمود أمام المعارضة.

وتدريجيًا، فقد الحزب الله صورته الدعائية كقوة مذهبية منفتحة على المحيط، لا سيما منذ دخوله في الصراع السياسي الحاد داخل لبنان، واستهدافه لمواقع السنّة في النظام لا سيما موقع رئيس الحكومة واتهام أفراد منه رسميًا باغتيال الرئيس رفيق الحريري، ومن ثمّ تدخله في العراق وسوريا والبحرين واليمن بدرجات متفاوتة لدعم أنظمة أو ميليشيات طائفية، وهو ما أوصل العالم العربي إلى درجة غير مسبوقة من الاستقطاب المذهبي الحاد، بحيث اقترب أكثر فأكثر من الاحتراب الشامل على جميع الأصعدة داخل بعض البلدان العربية نفسها وبين إيران ودول سنية كبرى في المنطقة، وحزب الله في طليعة هذا المسار.

سبل احتواء الخطر الطائفي لحزب الله:



أما عن كيفية التعامل مع الخطر الطائفي الذي يهدد استقرار المنطقة فلا بد من اجتراح الوسائل السياسية والإعلامية المناسبة باعتبار أن الصراع الحالي من طبيعة أيديولوجية بالدرجة الأولى، ولا يمكن الاقتصار بمواجهته بالطرق التقليدية، وذلك حسب التوصيات التالية:

١- إن الفكرة الرئيسة التي نجح حزب الله في استثمارها إعلاميًا وسياسيًا خلال العقود الماضية هو مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، حتى إنه اتخذ من المقاومة مصطلحًا رئيسًا لما له من صدى وقبول في الرأي العام العربي والإسلامي، أي: إن نجاحاته العسكرية السابقة خلال حروبه مع إسرائيل، إنما كانت تعتمد على كسب العقول والقلوب، وهو الرصيد الكبير الذي ما زال يستخدامه في قضايا بعيدة نسبيًا عن مقاومة إسرائيل، مع محاولة ربط كل تحركاته بالمفهوم الرئيس ذاته.

لذا فإن أيّ مشروع مقابل لاحتواء الخطر الطائفي الذي بات يمثله باسم المقاومة هو في

سحب الذرائع التي يتمسك بها لإثبات مشروعية أفعاله وتبريرها؛ إذ إن معركته الرئيسة هي معركة رأي عام وعلاقات عامة.

والأولوية هي تظهير موقف عربي أكثر فاعلية في دعم القضية الفلسطينية بشكل جادّ، إن لم يكن عسكريًا ففي النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية، وتسهم في حماية الأقصى من التهويد، وفي دعم صمود الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة دون تمييز بين القوى السياسية الفلسطينية في كلا المنطقتين.

والمعادلة هي التالية: كلما اقترب النظام العربي من تطبيع علاقاته مع إسرائيل أو الصمت على أفعالها وجرائمها ضد الفلسطينيين وضد الرموز الإسلامية تحت حجج شتى، كلما استفاد حزب الله من هذا التراخي الرسمي كي يكسب معركته الأساسية ويوظفها في المشروع الطائفي الكبير.

٢- لقد وطّن حزب الله نفسه في السنوات الأخيرة لمكافحة التيار التكفيري، وبخاصة منذ الأحداث الدامية في العراق خلال الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣م وبعده، حتى إنه يحاول أن يكون في طليعة القوى التي تحارب هذا التيار، ويدعو إلى تشكيل تحالفات إسلامية أو دولية، وهو يبرر حاليًا تدخله في سوريا تحت هذا العنوان لا سيما بعد إعلان قيام «داعش» في عام ٢٠١٣م، ويحاول الحصول على غطاء لبناني وعربي ودولي لعملياته العسكرية في سوريا باعتبارها معركة واحدة مع التحالف الدولي ضد الإرهاب.

لذلك فهو يحصّن نفسه بهذا العنوان الملتبس أحيانًا؛ لأنه يعني بالمقابل أن الميليشيات الشيعية هي معتدلة عمومًا وغير إرهابية بالمصطلح المعروف في الأدبيات القانونية والسياسية المعاصرة. لذا، ينبغي تطويق هذه الحملة المنسقة فلا تقع القوى السنية في شراكها، وتكون تاليًا داعمة ضمنًا لجهود حزب الله في التمدد الإقليمي. وتطويق هذه الفوضى المصطلحية يكون عبر التدقيق تمامًا في مصطلح الإرهاب المستخدم في تصنيف الجماعات والأحزاب المحسوبة على التيار الإسلامي بشكل عام. فالتعميم هو مثار للغموض السياسي، وفي هذه المنطقة الرمادية تضيع الاتجاهات والجهود، ويستمر حزب الله في مساره بأقل اعتراض.

٣- إن حزب الله يجنّد نفسه مدافعًا عن حقوق الشيعة في المنطقة العربية، وهو تحت هذا المعنى يتدخل في سوريا، ويعقد المقارنة دائمًا بين البحرين وسوريا، علمًا أنها مقارنة مع المفارقة، فلا مجال للقياس بين الحالتين، كما أنه يدين التحالف ضد الانقلاب في اليمن دفاعًا عما يسميه القوى العربية والإسلامية الأصيلة، ويقصد به التحالف الانقلابي بين حركة أنصار الله الحوثية وأنصار الرئيس السابق علي عبد الله صالح.

لذا فإن الردّ على التدخل الطائفي الإقليمي لإيران وأتباعها في بلدان المنطقة لا يكون بتعميم المواجهة على كل الشيعة العرب، ولا بإشعالها حربًا أيديولوجية ضد أتباع المذهب الشيعي؛ لأن هذه الطريقة هي التي تخدم حزب الله في زيادة الاستقطاب الشيعي حوله، وفي جذب شرائح شيعية إضافية إلى مشروعه، وفي خدمة حملته الدعائية عن كونه الطليعة المنافحة عن حقوق الشيعة وعن وجودهم في المنطقة.

ومتى تمّ التمييز بين فئات الشيعة يمكن تحجيم نفوذ الحزب إقليميًا وتحديد هوامش حركته، وإلا فإن الحملة الشاملة على الشيعة تزيده قوة وإصرارًا وتضاعف الأخطار والخسائر.

معلومات إضافية

إيران وتصدير الثورة:

أعلن الخميني في إحدى خطبه ١٩٨٠/٢/١١م: «أننا سنصدر ثورتنا إلى كل العالم حتى يعلم الجميع لماذا قمنا بالثورة. لقد كان هدفنا الاستقلال بمعنى التحرر من القيود والتبعية للشرق والغرب، أي أمريكا والاتحاد السوفيتي (السابق)، والحرية، أي التحرر من أغلال استبداد إمبراطورية شاه إيران (الحكم البهلوي)، والجمهورية الإسلامية، أي أن يحقق الإيرانيون حلمهم بإقامة حكومة على أساس الإسلام والديمقراطية».

وأوضح أن «هدفنا من تصدير الثورة ليس الاعتداء العسكري لأن هذا عمل الدول الاستعمارية ولاسيما المعسكرين الموجودين في تلك الفترة، إننا نريد أن يعرف العالم مبررات ثورتنا، ونوضح أهدافنا أن القوى العظمى لا تريد ذلك، لو أن الناس في العالم يعرفوننا، فإنهم سيقومون بالدفاع عنا، ولن ينخدعوا بحيل وسائل الإعلام الإمبريالية... لأنهم يهاجمون ثورة الشعب الإيراني ويتآمرون عليها بسبب ضياع مصالحهم فيها».

ومما قال أيضًا «إنّنا نصدر ثورتنا للعالم كله، فثورتنا إسلامية، وما لم يدو شعار لا إله إلاّ الله محمد رسول الله في كل أرجاء العالم، سنواصل الكفاح، وما دام الكفاح متواصلاً في أي منطقة من العالم ضد المستكبرين، فنحن موجودون. وقد أكّد مرارًا: حينما نقول إن ثورتنا يجب أن تصدّر إلى كل أنحاء العالم. لا يفهم من ذلك على نحو خاطئ إنّنا نريد فتح البلدان. إنّنا نعتبر كل بلدان المسلمين منّا. يجب أن تبقى كل البلدان في مكانها ... معنى تصدير الثورة هو أن تستيقظ كل الشعوب، وتستيقظ كل الحكومات...».

مفهوم تصدير الثورة:

بعد نجاح الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ بأشهر عملت إيران على مد أواصر العلاقات مع دول عربية من بينها سورية ولبنان والجزائر والمنظمات الفلسطينية وليبيا، وتوقعت «دولة الثورة» في إيران أن تكون علاقاتها جيدة مع دول المنطقة، مستفيدة بشكل خاص من إعلان شاه إيران إقامة علاقات مع إسرائيل والاستياء الإسلامي آنذاك من الخطوة، وسعي الدولة الإيرانية الجديدة لإزالة تهمة «العنصرية الفارسية» التي لطالما نعتت بها.

لكن وعندما تعذر هذا في معظم الحالات، للكثير من الأسباب المعقدة والمركبة، من بينها الحرب مع العراق، بدأت إيران تشعر بـ«العصبية والتوتر» وأن «دولة الثورة» مستهدفة، وأنه لابد لها من «أصدقاء» و«حلفاء» و«أذرع» يشكلون حائط دفاع عن الدولة الجديدة، ويمدونها بالطمأنينة. فبدأت إيران تبحث عن «تنظيمات» بدلا من « دول».

ومن هنا ولد مفهوم «تصدير الثورة»، وهو المفهوم الذي خدم إيران كثيرًا، كما سبب لها أيضًا ضررًا كبيرًا، فقد وفر لها علاقات عميقة ومركبة ومعقدة مع تنظيمات، وأبعدها في المقابل عن دول.

محاولات تصدير الثورة إلى سائر الأقطار:

في البداية كانت الحرب العراقية الإيرانية من نتائج تلك السياسة، والتي راح ضحيتها أكثر من مليون ونصف المليون إنسان، بدأت عام ١٩٨٠م واستمرت حتى عام ١٩٨٨م، كان مبدأ تصدير الثورة الذي أطلقه الخميني أحد أسبابها الرئيسة.

تزامن ذلك مع التدخل الإيراني في لبنان، ومحاولتها تأسيس دولة شيعية داخل الدولة اللبنانية عبر حركة أمل، التي تلاها في الدور حزب الله الذي جيّش أتباع طائفته، وصنع كيانًا مسلحًا داخل لبنان، يفوق في تسليحه جيش الدولة نفسها.

في اليمن، أنشأت إيران ميليشيات الحوثي ودعمتها بالمال والسلاح، واستضافت عناصرها الذين دربهم الحرس الثوري الإيراني، ليعودوا في ما بعد كقوة مسلحة تثير القلاقل، بدأتها بمناوشاتها الفاشلة مع المملكة العربية السعودية، ومحاولاتها إثارة الفتنة في جنوبها، ففشلت بعد تصدي الجيش السعودي لها، فانتقلت لقتال الجيش اليمني الذي أشغلته عن حفظ الأمن في الدولة واستهلكت طاقته ومقوماته في حربها. قُتل أيضًا وبسبب ذلك المئات من اليمنيين.

حيث استطاعت الحوثية مؤخرًا إسقاط العاصمة صنعاء في لحظة حالكة من التاريخ اليمني، كانت تنتظر فيه الجماهير اليمنية وكذلك العربية، اتفاق الأطراف عامة على وثيقة السلم والشراكة، لإنهاء الأزمة واستئناف الحوار السلمي.

في العراق، وما إن أُسقط حكم البعث، حتى تحول إلى ساحة خلفية لطهران أوصلت الموالين لسياساتها للحكم، وأنشأت ودعمت وجيشت الميليشيات الشيعية المسلحة كعصائب أهل الحق وجيش المهدي وفيلق بدر وأكثر من أربعة عشر فصيلاً مسلحًا، أوغل جميعها في الحرب الأهلية وبث الفرقة بين سنة العراق وشيعته، فانتشرت التفجيرات والقتل على الهوية والتهجير على الطائفة، حتى تحولت مدن العراق إلى كانتونات مسلحة ممتنعة عن العيش المشترك الذي طالما حظي به العراقيون، ليكون حصيلة القتلى ما يزيد عن المليون قتيل لم يستثنَ منهم طفل أو امرأة ولا كبار السن.

وفي السعودية، نذكر حوادث التفجير الإرهابية التي حدثت في أحد مواسم الحج، حيث راح ضحيتها أكثر من خمسة آلاف حاج في نفق المعيصم وأصيب أكثر من عشرة آلاف، واعترف المجرمون بإلقائهم لمواد كيماوية سببت هذا العدد الكبير من الضحايا الذين جاؤوا لأداء حجة الإسلام.

في عام ١٩٨٩م، حدثت المجزرة التي لم تغب عنها أصابع إيران في الحرم المكي.

وفي سوريا كذلك، حضرت إيران إلى المشهد منذ اليوم الأول لاندلاع الثورة، ومدت يدها للنظام عندما انكشف ظهره العربي، وأكدت وقوفها معه أو الموت من أجل بقائه، بحجة الحفاظ على محور الممانعة والمقاومة للمشروع الصهيوني في المنطقة. حيث يعتبر قاسم سليماني، قائد فيلق القدس وأحد قادة الحرس الثوري الإيراني، الحاكم الفعلي، ويدير معارك الأسد في سوريا.

في البحرين وعبر مسرحية دوار اللؤلؤة دعمت إيران الانقلابيين، وحاولت قلب نظام الحكم، كما أنها تحتل جزرا عربية ثلاثا من الإمارات، وترفض أي مفاوضات بشأنها أو حتى الاحتكام إلى محاكم دولية.

لم تسلم الكويت من المؤامرات الإيرانية، وتعرض أميرها الشيخ جابر الصباح عام ١٩٨٥م لمحاولة اغتيال فاشلة على يد انتحاري من حزب الدعوة العراقي المدعوم إيرانيا، واتهمت الكويت صراحة إيران بوقوفها خلف العملية بسبب وقوف الكويت مع العراق إبان حربه مع إيران.

ولا ننسى الأحواز العربية التي احتلتها إيران بتواطؤ بريطاني في ٢٥ أبريل عام ١٩٢٢م والتي كانت دولة عربية معروفة تزيد حضارتها عن سبعة آلاف عام، ومع ذلك ألغيت وطُمست هويتها العربية بشكل كامل، مع أن سكانها قبائل عربية صرفة.

السيناريو ذاته تكرر وبطرق أخرى لتصدير نموذج الثورة الإيرانية إلى قلب العروبة في مصر، تارة من خلال النصائح المجانية التي قدمها الساسة الإيرانيون لحكومة الإخوان في مصر باتجاه تطبيق النموذج الإيراني في ولاية الفقيه، وأخرى عن طريق تلك المحاولات المستميتة لفتح باب السياحة الدينية لبعض المقامات في مصر بغية تسجيل اختراق ثقافي أيديولوجي.

ولقد أثبتت الوقائع أن المقصود بتصدير الثورة هو إيقاظ الجيوب الشيعية، حيثما وجدت خارج إيران، ودفعها إلى التنابذ مع محيطها، وعزلها اجتماعيًا وثقافيًا، من جهة، واستقطابها وإلحاقها سياسيًا واقتصاديًا بالمركز المتمثل بالولي الفقيه، من جهة أخرى، مع الحرص الشديد على عدم انسلاخ هذه الجيوب أو انفصالها عن محيطها بشكل تام، بل العمل على الاندماج مع الوقاية، وبما يتيح لتلك الجيوب التأثير بشكل دائم في المجتمعات والدول التي تعيش داخلها، تحت غطاء المواطنة وحقوق الأقليات وغيرها. وبعبارات أخرى، تبقى هذه الجماعات الشيعية بمثابة أذرع منفصلة، تمارس، من خلالها، طهران التأثير والنفوذ داخل كل بلد ومجتمع، من دون أن تضطر إلى المواجهة المباشرة، المكلفة وغير الضرورية.

ماذا حين يعلن سليماني نجاح «تصدير الثورة»؟!

في تصريح لافت نقلته وكالة «فارس» الرسمية مؤخرًا وفي سياق الاحتفالات بذكرى الثورة الإيرانية؛ أعلن قائد فيلق القدس في الحرس الثوري اللواء قاسم سليماني أن «مؤشرات تصدير الثورة الإسلامية باتت مشهودة في كل المنطقة؛ من البحرين والعراق إلى سوريا واليمن وحتى شمال إفريقيا».

والحال أن مصطلح «تصدير الثورة» قد خرج من التداول الرسمي في الأدبيات الإيرانية منذ ما يقارب ثلاثة عقود؛ أيام الحرب العراقية الإيرانية التي كانت حجة العراق فيها هذا المصطلح الذي يعني أنه (أي العراق) الخطوة التالية لمد أو تمدد الثورة الإيرانية، ليس فقط لأنه دولة جوار، بل أيضا لأن ما يقارب نصف سكانه من الشيعة، مع التذكير بأن النِّسب هنا لا تخلو من جدل بشأنها بين مكونات العراق الثلاثة.

وحين نتحدث عن قاسم سليماني بوصفه صاحب التصريح، فنحن لا نتحدث عن سياسي أو عسكري أو أمني عادي في الدولة الإيرانية، بل نتحدث عن الرجل الذي يجري رفعه إلى مقام الأسطورة، وتدبَّج له الأغاني، ويتصدر المناسبات، ربما على نحو يختفي معه الرئيس مثلاً، بل حتى المرشد نفسه في بعض الأحيان، مع أنه ينتسب إلى ذات المنظومة «المحافظة» التي تقف قبالتها منظومة أخرى تتمثل في التيار الإصلاحي الذي يتصدره كل من رفسنجاني وروحاني، بعد تغييب الآخرين بالإقامة الجبرية، وفي مقدمتهم مير حسين موسوي ومهدي كروبي.

لا أحد يُذكَر داخل إيران ولا في الأوساط الشيعية في الخارج كما يُذكر سليماني، الذي يعرف المعنيون بالشأن الإيراني منذ زمن أنه المسئول الفعلي عن العمليات والعلاقات الخارجية لإيران، وهو الذي يديرها في شتى أرجاء الأرض، بما في ذلك ما يتعلق بالجاليات الشيعية في الخارج، فضلاً عن الأقليات الشيعية في الدول العربية والإسلامية.

إنه الرجل الذي يحرِّك عشرات المجموعات المسلحة، ويتحكم في موازنات ضخمة، ولا يمكن تبعًا لذلك التعاطي مع تصريحه بوصفه زلة لسان، بقدر ما يعبر عن إستراتيجية ورؤية تتبعها إرادة تطبيقها في أماكن كثيرة لم تصلها بعد، وفي مقدمتها تلك التي تؤوي أقليات شيعية يجري الخلاف حول نسبتها، وفي مقدمتها دون شك الكويت والمملكة العربية السعودية، فضلا عن البحرين التي يعتبر شيعتها أنهم الأحق بالحكم بوصفهم الأغلبية (النسب هنا محل جدل أيضًا بين الحديث عن أغلبية كبيرة، أو أغلبية بتفوق بسيط).

منذ عامين ونحن نقول: إن إيران تنتقل من الناحية الواقعية من برنامج المقاومة والممانعة (ما زالت تتاجر بشعاره لأغراض التسويق) إلى دولة المذهب التي تعتبر نفسها مسئولة عن كل معتنقيه في شتى أرجاء الأرض، سواء أكانوا يمسكون بالسلطة أو ببعضها -كما هو الحال في الدول التي ذكرها سليماني (سوريا، العراق، اليمن) ومعها لبنان الذي لم يذكره، ربما لأنه نسيه، وربما لاعتبارات الوضع السياسي لحزب الله، بينما هو ضمن المجموعة- أم كانوا أقليات خارجية، فضلا عن أن تكون أغلبية نسبية كما هو الحال في البحرين.

جدير بالذكر أن سوريا تنهض كحالة خاصة، إذ إن الطائفة التي تمسك بالحكم عمليا ليست شيعية، وهي تصنف كافرة وفق الفقه الشيعي، والشيعة فيها يعدون أقلية محدودة جدًا؛ لأن العلويين أنفسهم لا تتجاوز نسبتهم عشرة في المائة من السكان؛ وبالتالي، فهي حالة أقرب إلى الاحتلال السياسي والعسكري، وأقله الاستعمار الذي يختلف عن النماذج الأخرى.

ومع أن اليمن قد يبدو كذلك نظرًا لحقيقة أن نسبة الحوثيين لا تصل عشرة في المائة، وإن ذهبت إيران نحو اعتبار جميع الزيديين في ذات المربع أيضًا، وهم في مجموعهم لا يصلون ثلث السكان، مع أن أكثرهم لا يلتقون مع الحوثيين لا فكرًا ولا سياسة، كما يبدو.

أيًا يكن الأمر، فسليماني يعلن رسميًا استعادة مصطلح تصدير الثورة، وعلى الأنظمة العربية أن تدرك تبعًا لذلك أن الأمر لم يعد مقصورًا على سوريا والعراق واليمن ولبنان، بل سيشمل دولا أخرى كثيرة (حديثه عن إفريقيا يستحق وقفة أخرى تبعًا لمستويات التمدد في بعض بلدانها)، وهي إذا لم تجد سبيلاً إلى صد هذه الهجمة ووقف هذا الجنون، فإن المأساة ستطول.

لن تعلن الأقلية الحرب على الأغلبية ثم تربحها، ولن توسِّع دولة نفوذها أكثر من قدرتها على الاحتمال إلا ووقعت أسيرة للاستنزاف، كما حصل للاتحاد السوفييتي ذات يوم؛ إن كان في أفغانستان، أم في سياق الحرب الباردة وسباق التسلح أثناء حقبتها. ومن يتابع وكالة «فارس» ويرى خبر تطوير الأسلحة بين يوم وآخر، لا بد أن يتذكر الاتحاد السوفييتي.

إيران تكرر القصة ذاتها. نحن واثقون من ذلك، لكن التصدي الجاد لجنونها وغطرستها سيقلل من المعاناة المترتبة عليها، بما في ذلك على إيران نفسها وشعبها الذي يعاني من العقوبات والنزيف على كل صعيد، إذ قد يدفعها هي أيضًا إلى استعادة بعض الرشد مبكرًا، لا سيما أن مؤشرات تقدم الإصلاحيين لا تبدو قوية، بافتراض أنهم أقرب إلى الرشد من المحافظين، وهم كذلك على ما يبدو برفضهم للمغامرات الخارجية، ربما باستثناء ما يتعلق بالعراق الذي يراه الجميع خاصرة مهمة، ومجالاً حيويًا لا يمكن التهاون حياله.

المصادر:

- ماذا حين يعلن سليماني نجاح «تصدير الثورة»؟! متاح على الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/3/2

- هل نكره إيران (عماد أحمد العالم / العرب اللندنية ٢٠/٩/٢٠١٤م).

- الشرق الأوسط (١٧ فبراير ٢٠٠٩م).

- إيران وتصدير الثورة، موقع السكينة، على الرابط التالي:

http://www.assakina.com/news/news1/59212.html#ixzz3ln72siLE



الاختراق الإيراني الناعم في إفريقيا ومآلاته على الأمة العربية في ظل الربيع العربي

د. نجلاء مرعي

أستاذ مساعد العلوم السياسية بجامعة الملك عبد العزيز بالمملكة العربية السعودية.

ملخص الدراسة

في ظل تحوُّل أهداف السياسة الخارجية الإيرانية من مجرد محاولة مواجهة الظروف المحلية الطارئة، وتلبية الاحتياجات في ظل معطيات الوضع القائم؛ إلى محاولة معرفة الظروف الدولية، سعت إيران بشكل فعّال إلى التعاون مع دول الهامش «الشركاء» في إفريقيا؛ لتحقيق العديد من الأهداف المتداخلة والمتشابكة، مستخدمًا في ذلك الأدوات والوسائل المتكاملة لتنفيذ وتجسيد هذه الأهداف، وفي مقدمتها ما يسمى بـ «القوة الناعمة»؛ وذلك في محاولة لامتلاك أوراق جديدة لكسب المزيد من التأييد الدولي لمواقفها، وإرسال رسالة إلى الدوائر الغربية تحديدًا، مفادها أن لديها القدرة على الانفتاح؛ لتغيير الصورة النمطية عنها، والتي تصفها دائمًا بالتشدد.

ومع قيام موجة التغيير فيما يطلق عليه «الربيع العربي»، وحصار هذه الثورات للنظام السوري الحليف الرئيس لإيران في المنطقة العربية، وخاصة مع تصاعد الاختراق الإيراني الناعم في إفريقيا في ظل التكالب والتنافس الدولي والإقليمي، والذي تتجلى خطورته في أنه يرتبط بمحاولات استعمارية تهدف إلى إعادة صوغ النظم العربية والإفريقية من خلال عمليات فك وتركيب جيواستراتيجية، وهو ما يشكّل تهديدًا مباشرًا ينال من أسس ودعائم الأمة العربية والإسلامية في صياغاتها الكلية، بدا أن إعادة التفكير في خريطة المصالح الاستراتيجية العربية أمر مهم؛ لتسليط الضوء على واحدة من المناطق التي أُهملت أو حُيِّدت، أعني منطقتي القرن الإفريقي وحوض النيل..

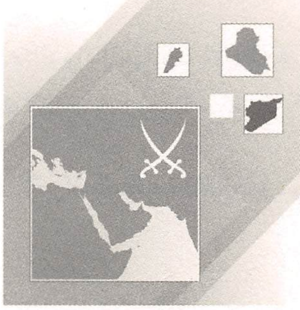
ونظرًا لذلك، تحاول الدراسة الإجابة على سؤال رئيس مفاده: ما تأثير تصاعد النفوذ الإيراني الناعم في إفريقيا على الأمة العربية في ظل مآلات الربيع العربي؟ من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: الأهداف والمصالح الإيرانية في إفريقيا.. وترتيب خريطة النفوذ.

المحور الثاني: أدوات وآليات تنفيذ الاختراق الإيراني الناعم في إفريقيا.

المحور الثالث: تصاعد النفوذ الإيراني في إفريقيا.. مآلاته على الأمة العربية، وخاصة في ظل الربيع العربي.

الخاتمة: رؤية مستقبلية للأمة العربية.. في ظل تصاعد النفوذ الإيراني في القارة الإفريقية.



الاختراق الإيراني الناعم في إفريقيا ومآلاته على الأمة العربية في ظل الربيع العربي

د. نجلاء مرعي

أستاذ مساعد العلوم السياسية بجامعة الملك عبد العزيز بالمملكة العربية السعودية.

المقدمة:

توصلت إيران إلى أنها تستطيع تحقيق بعض المكاسب في تنافسها مع الغرب؛ عن طريق الاصطفاف مع مجموعة واسعة من الدول الإفريقية، مستغلة في ذلك عنصر العقيدة الدينية المشتركة، وذلك لتخفيف ضغوط الأمم المتحدة والعقوبات الدولية؛ من خلال تنويع شبكة علاقاتها الاقتصادية لمعالجة تأثير هذه العقوبات، والحصول على حلفاء للعمل معهم، يساندونها في أروقة الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى، فضلاً عن توسيع خياراتها العسكرية المحتملة، وتوفير الغطاء الدبلوماسي لدعم جهود إيران النووية.

وتقوم إيران بجذب الدولة الإفريقية عن طريق تقديم وعود بالمساعدة الاقتصادية، وبخاصة في قطاعي الطاقة والبناء، وتقديم النفط بأسعار زهيدة كحافز لتوثيق علاقاتها معها.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الإسهام العلمي لهذه الدراسة من منطلقات عدة تتمثل فيما يلي: إلقاء الضوء على الاهتمام الإيراني بالقارة الإفريقية، ومكانتها في الاستراتيجية الإيرانية، ودلالات تواجد الدائرة الإفريقية في بنية وهيكلية الخارجية الإيرانية.

بالإضافة إلى الاهتمام بالتعرف على موقع «القوة الناعمة»، ومدى تفاعل المحددات السياسية والاقتصادية والمذهبية في عملية صنع وإدارة السياسة الخارجية الإيرانية.

ومعالجة النفوذ الإيراني الناعم في إفريقيا، وبيان حجم هذا النفوذ في عموم القارة، ومناطقها المختلفة، وكيفية تجسيده بصورة مرحلية ومؤسسية، والتنبيه على مخاطره وتحدياته، وانعكاساته الراهنة والمستقبلية، وتهديداته المباشرة التي تنال من أسس الأمن العربي والإسلامي، خاصة في ظل تداعيات الربيع العربي.

المشكلة البحثية:

تحاول الدراسة الإجابة على سؤال رئيس هو: ما تأثير تصاعد النفوذ الإيراني الناعم في إفريقيا على الأمة العربية في ظل مآلات الربيع العربي؟ والذي يتفرع منه عدة تساؤلات تتمثل فيما يلي:

١- ما الأهداف والمصالح الاستراتيجية الإيرانية في إفريقيا في ظل التنافس الدولي والإقليمي عليها؟

٢- ما أدوات وآليات الهيمنة الإيرانية على الدول الإفريقية؟ وإلى أي مدى يمكن لسياسة «القوة الناعمة» الإيرانية تحقيق النفوذ والمكانة المرجوة لتحقيق مصالحها مع الدول الإفريقية؟ وما موقع الدعوة للتشيع في تفسير النفوذ الإيراني؟

٣- ما مدى استفادة الخارجية الإيرانية من خبرات دول إقليمية، وخاصة إسرائيل في التغلغل في القارة الإفريقية؛ لإيجاد مداخل وأدوات تتيح معادلة هذا التغلغل، وخاصة مع تنامي دور ومكانة إيران كقوة إقليمية، والسعي الطموح للبرنامج النووي الإيراني؟

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على منهج تحليل النظم، وذلك بدراسة مدخلات السياسة الإيرانية تجاه القارة الإفريقية، في ضوء تفاقم العداء مع الجمهورية الإسلامية في إيران، ومن ثَم مخرجات الرغبة في كسب أصدقاء جدد لدعم المواقف الإيرانية لكسب أوراق جديدة في لعبة الصراع والمنافسة والنفوذ.

فضلاً عن منهج التحليل المقارن، وخاصة مع دول عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ودول إقليمية مثل إسرائيل في بعض الموضوعات لإبراز القواسم المشتركة والاستفادة الإيرانية من تجارب سابقة.

المحور الأول
الأهداف والمصالح الإيرانية في إفريقيا.. وترتيب خريطة النفوذ

من أجل عدم عزلتها والتصويت ضدها في المنظمات الدولية، ومحاولة إنشاء نظام عالمي بديل مع القوى المعادية للولايات المتحدة؛ غدت إيران تتبنى عددًا من الأهداف والأدوار في سياستها الخارجية، لجهة الحفاظ على سيادتها، وتأمين أمنها في مواجهة التحديات الخارجية. فقامت بتعزيز العلاقات الإيرانية مع بعض الدول الإفريقية المعادية للوجود الأمريكي في إفريقيا، وكسب تأييد هذه الدول للمواقف الإيرانية، لاسيما أحقيتها في امتلاك تكنولوجيا نووية سلمية.[١]

أولاً: أهداف السياسة الإيرانية في منطقة غرب إفريقيا:

شكّل إقليم غرب إفريقيا مسرحًا للتنافس الدولي والإقليمي؛ نظرًا لتنامي الاكتشافات النفطية، ومن ثَم تحرص القيادة الإيرانية على توثيق العلاقات بدوله لمواجهة هذه النفوذ؛ إذ تحتل القارة الإفريقية موقعًا مهمًا في خريطة النفط العالمية؛ إذ بلغ معدل تزايد إنتاج القارة من النفط ٣٦٪، مقابل ١٦٪ لباقي القارات، وبلغ احتياطاتها ١١٤ مليار برميل أي بنسبة ٨٪ إلى الاحتياطي العالمي، وتمتلك منطقة غرب إفريقيا حوالي ٦٠ مليار برميل من الاحتياطيات النفطية.[٢]

كما أن الدافع المحفِّز للتوغلات الإيرانية في إفريقيا، وخاصة غربها هو حاجة إيران الماسة إلى مصادر اليورانيوم لتغذية برنامجها النووي، وصرح إيلان بيرمان نائب رئيس مجلس السياسة الخارجية الأمريكي: «أن مخزونات إيران المتهالكة من اليورانيوم التي حصلت عليها من جنوب إفريقيا خلال سبعينيات القرن العشرين قد شارفت على النضوب، لذا ركزت إيران على إفريقيا التي يوجد فيها العديد من الدول الرئيسة المنتجة لليورانيوم، ومن ضمنها السنغال ونيجيريا وزيمبابوي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية»[٣].

(١) د. نجلاء مرعي، «إيران والنفوذ المتصاعد في«القرن الإفريقي».. في ظل الغياب العربي»، مختارات إيرانية،ع ١٤١، أبريل ٢٠١٢م، ص ١٥٥-١٥٦.

(٢) نجلاء مرعي، «تأثير البترول في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠١١م «دراسة حالة: السودان»، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١١م)، ص ٧٦-٧٧.

(3)Brandon Fite, Chloe Coughlin Schulte, U.S and Iranian Strategic Competition: The Impact of Latin America, Africa, and the Peripheral States, (USA, Center for Strategic and International Studies, July 2013), p20.

هذا، وترى إيران أن دول الإقليم تمتلك من المقومات الدينية التي تسمح بنشر المذهب الشيعي؛ إذ يمثل كتلة إسلامية في القارة الإفريقية، فالدين الإسلامي هو الدين الرسمي لأغلبية السكان؛ إذ يمثل ٥٠٪ من إجمالي سكان ١١ دولة في الإقليم، ويصلون إلى نسبة ١٠٠٪ من إجمالي السكان في موريتانيا، في حين تبلغ النسبة في السنغال ٩٥٪، وفي مالي وزامبيا ٩٠٪، وفي غينيا ٨٥٪، أما النيجر فتصل نسبتهم إلى ٨٠٪. وهو ما يمثل بيئة خصبة لنشر التشيع، كما أن الكثافة الإسلامية المرتفعة تسمح بالتعاطف مع إيران؛ كونها دولة إسلامية، فضلاً عن ما يعانيه مسلمو الإقليم من تحديات أهمها: عمليات التنصير التي تتم تحت وطأة الفقر[1].

تطلعت إيران نحو دول معينة في غرب إفريقيا؛ بوصفها مصادر محتملة للدعم الاقتصادي والدبلوماسي، واستخدمت طهران مزيجًا من الحوافز الاقتصادية والدعوة إلى التضامن الإسلامي والخطاب المعادي للغرب؛ بهدف زيادة حضورها.

ومن منطلق هذه الأهمية للإقليم والأهداف الإيرانية، تطلعت إيران نحو دول معينة في غرب إفريقيا؛ بوصفها مصادر محتملة للدعم الاقتصادي والدبلوماسي، فقد استخدمت طهران مزيجًا من الحوافز الاقتصادية والدعوة إلى التضامن الإسلامي والخطاب المعادي للغرب؛ بهدف زيادة حضورها في السنغال وزامبيا.

وفي عام ٢٠٠٩م صرح الرئيس السابق أحمدي نجاد «أن دولاً مثل إيران والبرازيل وفنزويلا وزامبيا والسنغال لديها القدرة على تأسيس نظام عالمي جديد».

لذا، سعت إيران بقوة للتوصل إلى قدر أكبر من التعاون الاقتصادي معهما، والحصول على دعم دبلوماسي واسع منهما، فقد كانت السنغال واحدة من أنشط شركاء إيران في إفريقيا؛ حيث زار الرئيس عبد الله واد ومسئولون سنغاليون آخرون طهران، واستقبلوا مبعوثين إيرانيين في مناسبات عديدة.

وخلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨م اتخذت الدولتان خطوات مهمة لزيادة التعاون الاقتصادي، وخاصة في مجال الطاقة؛ حيث توصلت طهران وداكار إلى اتفاق لإنشاء مصفاة نفط بدعم إيراني، ومصنع للكيماويات ومصنع لتجميع السيارات بقيمة ٨٠ مليون دولار في مدينة ثايس[2].

وتعهدت إيران أيضًا بأن تبيع النفط للسنغال لمدة سنة بشروط ائتمان تفضيلية، وأن تشتري حصة تعادل ٣٤٪ في مصفاة النفط السنغالية. لذا، عبّر الرئيس عبد الله واد علنًا عن تأييده للبرنامج النووي الإيراني في عام ٢٠٠٧م. وكذلك فإن زامبيا، والتي أيدت حق إيران في تطوير قدرات نووية لأغراض سلمية، تمتعت بعلاقات إيجابية مع إيران، تستند إلى حد كبير إلى إحساس مشترك بوجود استغلال غربي.

غير أن السنغال التي كانت من الدول التي سعت إيران بقوة للتواصل معها قامت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع طهران في يناير عام ٢٠١١م، وذلك بعدما علمت أن إيران قامت بتزويد الانفصاليين في إقليم كازامانس بأسلحة استخدمت في قتل ثلاثة جنود من الجيش السنغالي.

وفي فبراير ٢٠١١م اعترفت إيران بأنها قد شحنت هذه الحاويات، وادعت بأن الشحنة جزء من اتفاق سري بين إيران وزامبيا، ونفت أن تكون خرقت عقوبات الأمم المتحدة التي تحظر مبيعات الأسلحة؛ لأن التعاقد على هذه الصفقة تم في عام ٢٠٠٨م أي

(١) أميرة عبد الحليم، «غرب إفريقيا ساحة للمواجهة بين إيران وإسرائيل»، مختارات إيرانية، ع ١١٤، يناير ٢٠١٠م:
http://web16.ahram.org.eg/articaldetails.aspx?Serial=96751&part=2

(2) Brandon Fite, Chloe Coughlin Schulte, Op.ct, p23.

قبل عامين من فرض الحظر[١].

أما نيجيريا، فتعد في مقدمة الدول التي تمكنت إيران من تطوير علاقات تعاونية معها خلال السنوات الأخيرة، ففي يوليو ٢٠١٠م زار الرئيس الإيراني أحمدي نجاد نيجيريا لحضور قمة الدول النامية الثمانية. وأبدت إيران اهتمامًا كبيرًا بنقل خبرتها من الطاقة النووية إلى نيجيريا؛ لمساعدتها في مواجهة النقص في إمدادات الطاقة الكهربائية. فضلاً عن تنامي العلاقات الثقافية؛ فبعض العلماء المسلمين النيجيريين درسوا في طهران؛ حيث ينتشر المذهب الشيعي في شمال نيجيريا بما يعبّر عن وجود هوية تختلف عن الاتجاهات الغربية المسيطرة على النخبة النيجيرية[٢].

ثانيًا: أهداف السياسة الإيرانية في منطقة شرق إفريقيا والقرن الإفريقي:

تسعى استراتيجية إيران في شرق إفريقيا والقرن الإفريقي والدول المجاورة والتي تقع على البحر الأحمر، إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١- ترسيخ نفوذها السياسي كجزء من المحور المعادي للغرب الذي تسعى إلى إنشائه في دول العالم الثالث.

٢- تحقيق مصالحها الاقتصادية في ضوء العقوبات التي تلحق الضرر بإيران في القارات الأخرى.

٣- تصدير الثورة الإسلامية من خلال المؤسسات الإيرانية أو المراكز الثقافية التي تنشر الفكر الشيعي، وتعزيز نفوذها من خلال نشر جهودها في البلاد الإسلامية والمجتمعات الإسلامية التي تعيش في شرق إفريقيا.

٤- صنع ممرات بحرية وبرية تقود إلى الميادين التنافسية ذات طابع المواجهة لإيران في الشرق الأوسط، والتي قد تُستخدم لتهريب الأسلحة والعمليات الإرهابية، والدولة المهمة لإيران في هذا الشأن هي السودان.

٥- تأسيس وجود إيراني مادي على الأرض وبحري فعّال في البحر الأحمر، ففي يونيو ٢٠٠٩م عقدت اتفاقية تسمح للأساطيل الإيرانية أن ترسو في ميناء عدن كجزء من مهمة إيران في محاربة القراصنة الصوماليين[٣].

وليس هناك جدوى من توضيح العلاقات الإيرانية بدول الشرق الإفريقي بعيدًا عن تأثيرات القوى الدولية والإقليمية الأخرى الفاعلة في القارة، والتي تجعلها تبحث عن مبررات لإثارة العداء إزاء إيران، وذلك على النحو التالي:

إيران.. ومواجهة النفوذ الأمريكي:

مثلت منطقة القرن الإفريقي بامتداداتها الجيواستراتيجية أهمية بالغة في التفكير الاستراتيجي الأمريكي، خصوصًا بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م في إطار «الحرب على الإرهاب»، وإعادة طرح مشروع القرن الإفريقي الجديد الذي يهدف إلى: تأمين الممرات المائية العالمية في البحر الأحمر والمحيط الهندي بما يخدم المصالح الأمريكية، فضلاً عن تأمين الوصول إلى منابع النفط والمواد الخام، وذلك بإنشاء القاعدة الأمريكية في جيبوتي عام ٢٠٠٢م[٤].

ومن هذا المنطلق، تواجه الولايات المتحدة النفوذ الإيراني المتصاعد في القرن بشكل أساس، وخصوصًا مع السودان والصومال واليمن. ونظرًا لأهمية السودان الاستراتيجية قامت إيران بمواجهة النفوذ الأمريكي

---

(1)Ibid, p24.

(٢) أميرة عبد الحليم، «إيران وإفريقيا»، التقرير الاستراتيجي الإفريقي ٢٠١٠-٢٠١١م، ع ٧، (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ٢٠١٢م)، ص ٤٠٥.

(٣) «نشاط إيران في شرق إفريقيا.. بوابة الشرق الأوسط والقارة الإفريقية»، قراءات إفريقية، ع ٥، يونيو ٢٠١٠م، ص ١٠٤-١٠٥.

(٤) للمزيد في هذا الشأن، انظر: د. نجلاء مرعي، النفط والدماء: الاستراتيجية الأمريكية تجاه إفريقيا «السودان نموذجًا»، (القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، ٢٠١٢م، ص ٨٨.

أهداف السياسة الإيرانية في إفريقيا:

- تأسيس وجود إيراني مادي على الأرض وفي البحر.
- تصدير الثورة الإيرانية
- ترسيخ نفوذها السياسي
- تحقيق مصالحها الاقتصادية
- صنع ممرات بحرية وبرية.

فيه، وذلك بتطوير علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية معه التي اعتبرته بوابة الثورة الإيرانية لتصدير الثورة الإسلامية. وعلى خلفية حجم هذه العلاقات شجبت إيران أمر الاعتقال الدولي الذي أصدرته المحكمة الجنائية الدولية ضد الرئيس عمر البشير، ووصفته بكونه «أمرًا غير عادل لا تحركه إلا اعتبارات سياسية»، وفي المقابل أعربت الحكومة السودانية عن دعمها وتأييدها لحق إيران في امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية(1).

إيران.. ومواجهة النفوذ الإسرائيلي:

تتعامل إيران في سياستها الخارجية على المنفعة المتبادلة من منطلق «برجماتي»؛ حيث ترتبط بعلاقات قوية مع كينيا وأوغندا التي تربطهما علاقات بإسرائيل، كما أن لإيران علاقات مع جيبوتي التي تربطها علاقات بالولايات المتحدة، وتختلف دوافع إيران عن دوافع إسرائيل(2)؛ حيث تفاعلت الأخيرة مع معطيات القارة وخاصة منطقة القرن الإفريقي الجيو - ستراتيجية ليجري وضع الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية تبعًا لعدد من المحددات، وتتمثل في تحجيم القدرات العربية وتحييدها في إطار الصراع العربي - الإسرائيلي ذاتها، ودعم متطلبات الأمن المائي الإسرائيلي التي تعد عماد استمرار الدولة وتوسعها، فضلاً عن حرية الملاحة في البحر الأحمر باعتبارها أحد المعطيات المحلية للأمن الإسرائيلي بما يشمله من توفير المتطلبات العسكرية والاقتصادية لدولة إسرائيل(3).

وفي خطوة لمواجهة النفوذ الإسرائيلي في السودان، تقدمت إيران بطلب إلى الحكومة في الخرطوم يتضمن مقترحًا بإقامة (تحالف إيراني سوداني) لحماية منطقة البحر الأحمر(4). وهو ما يوضح أن

(1) «نشاط إيران في شرق إفريقيا: بوابة الشرق الأوسط والقارة الإفريقية»، مرجع سابق، ص ١٠٧.

(2) «إيران: نفوذ متصاعد في منطقة القرن الإفريقي»، http://hornafricaonline.net/news/index.php?option=com_content&view=article&id=44:2009-10-26-14-55-34&catid=3:2009-09-01-18-12-14&Itemid=11

(3) د. أماني الطويل، «إسرائيل والقرن الإفريقي: محددات العلاقة وآليات التطبيق»، في إجلال رأفت وآخرون، العرب والقرن الإفريقي: جدلية الجوار والانتماء، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣م)، ص ٣٢٠.

(4) «صحيفة لندنية: «طهران» تقترح تحالفًا مع «الخرطوم» لحماية البحر الأحمر»، ٣ نوفمبر ٢٠١٢م:

السودان أصبحت أرض المعركة الجديدة بين إيران وإسرائيل في صراعهما الخفي؛ إذ وصلت سفينتان حربيتان إيرانيتان؛ عبارة عن مدمرة وحاملة طائرات إلى ميناء السودان، بعد أسبوع من توجيه تلك الحكومة الاتهامات لإسرائيل بقصف مصنع اليرموك للأسلحة في العاصمة السودانية في منتصف ليل ٢٣ أكتوبر ٢٠١٢م، وذلك على خلفية الاتهامات الإسرائيلية له بالتعاون مع إيران بإنتاجه صواريخ أرض-أرض الإيرانية طراز «شهاب»، لاستخدامها كاحتياطي استراتيجي للصواريخ البالستية الإيرانية في حال نشوب حرب في المنطقة(١).

ثالثًا: أهداف السياسة الإيرانية في شمال والجنوب الإفريقي:

في إطار السياسة البرجماتية الإيرانية، اقتربت إيران من موريتانيا، ففي سبتمبر ٢٠١١م التقى الرئيس الإيراني السابق نجاد مع نظيره الموريتاني محمد ولد عبد العزيز، وبحثا معًا الحاجة إلى تعاون متعدد الأطراف في إطار منظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز.

وأعلن الرئيس الموريتاني دعمه «لحق إيران في الحصول على الطاقة النووية السلمية» في حين تعهد أحمدي نجاد بانتهاج تعاون اقتصادي مسئول مع موريتانيا قائم على الموارد، على عكس ما وصفه بالممارسات «الاستغلالية» من قِبل الدول الغربية (٢).

وعلى الرغم من التباعد الدبلوماسي للمغرب عن طهران والتي وصلت في مارس ٢٠٠٩م إلى قطع العلاقات الدبلوماسية، فإن الدولتين تنتجان موارد مهمة تجعلهما شريكتين رئيستين، فهناك النفط الخام من إيران والفوسفات (مصدر محتمل لليورانيوم) من المغرب؛ مما يمنحهما مصالح تجارية مشتركة.(٣)

ظلت النخبة الحاكمة في زيمبابوي منبوذة من قِبل الغرب، لذا قام أحمدي نجاد بتقديم إيران لتكون داعمًا مقربًا لخروج زيمبابوي عن فلك الغرب. وقد وسَّعت إيران وزيمبابوي تعاونهما من خلال تعزيز التجارة والمساعدات المالية والإنسانية والدعم السياسي.

أما دولة جنوب إفريقيا فترتكز على علاقات راسخة مع إيران بفعل زيادة التعاون الاقتصادي؛ من خلال مبيعات الطاقة بشكل رئيس، فقد كانت إيران من المصدّرين الرئيسين للنفط الخام إلى جنوب إفريقيا فقد وفّرت أكثر من ٣٥٪ من واردات جنوب إفريقيا في ٢٠١٢م. وعبر تواصلها مع الأقلية الإسلامية التي تتمتع بقوة اقتصادية كبيرة، وتميل بعض قيادات المسلمين في جنوب إفريقيا للدور الإيراني في محاربتها الصهيونية، بما يُعدّ عامل جذب إضافيًا بين إيران ومسلمي جنوب إفريقيا(٤).

وكما هو حال القيادة في إيران، فإن النخبة الحاكمة في زيمبابوي ظلت منبوذة من قِبل الغرب، لذا قام أحمدي نجاد بتقديم إيران لتكون داعمًا مقربًا لخروج زيمبابوي عن فلك الغرب. وقد وسَّعت إيران وزيمبابوي تعاونهما من خلال تعزيز التجارة والمساعدات المالية والإنسانية والدعم السياسي، وفي يناير ٢٠١٠م أثنى سلفستر نجوني وزير خارجية زيمبابوي على إيران لتقديمها المساعدات لمناطق في بلاده تأثرت بكوارث طبيعية، وامتدح دعمها الدبلوماسي المتواصل لزيمبابوي في الأمم المتحدة.

(١) د. نجلاء مرعي، «التوغل الإيراني في السودان.. قراءة علي خلفية الضربة الإسرائيلية لمصنع «اليرموك»»، مختارات إيرانية، ع ١٤٨، نوفمبر ٢٠١٢م.

http://www.akhirlahza.sd/akhir/index.php?option=com_content&view=article&id=22028:--lr----lr---&catid=35&Itemid=114

http://digital.ahram.org.eg/articaldetails.aspx?Serial=1132853&part=2

(2) Brandon Fite, Chloe Coughlin Schulte, Op.ct, p20.

(3)Ibid, pp 24-25.

(4)Ibid, pp25-26

وتتبع أهمية زيمبابوي الحقيقية لدى إيران في تزويدها بالمواد الانشطارية التي تحتاج إليها لدفع خططها النووية، ففي أبريل ٢٠١٠م وقَّعت إيران اتفاقاً سُمِّي بـ «اتفاقية تعزيز وحماية الاستثمار الثنائي» مع زيمبابوي للاستفادة من احتياطات اليورانيوم غير المستغلة مِن قِبل زيمبابوي، مقابل تزويدها بالنفط الذي تحتاج إليه بشدة للإبقاء على اقتصادها المتهالك، وبموجبها سيُتاح لإيران أن تصل إلى ما يقدر بنحو ٤٥٥ ألف طن من اليورانيوم الخام الذي قد ينتج ٢٠ ألف طن من اليورانيوم القابل للتخصيب.. فيما يبدو أن هذه الاتفاقية توقفت لدى البرلمان الزيمبابوي؛ نظرًا للضغوط الدولية عليه[١].

المحور الثاني
أدوات وآليات تنفيذ الاختراق الإيراني الناعم في إفريقيا

تعددت الأدوات التي تنفذ من خلالها إيران سياساتها الخارجية تجاه إفريقيا، فكل نمط من الأنماط الفرعية له أدوات محددة تتناسب معه، وتتمثل في:

أولاً: الأدوات الدبلوماسية.. العون الإنمائي ودبلوماسية «القوة الناعمة»:

ويدلل النشاط الدبلوماسي على أولوية القارة السمراء في الأجندة الإيرانية؛ إذ تمتلك سفارات في أكثر من ٣٠ دولة، وهو ما يعد مساندًا قويًا للقضايا الإيرانية؛ حيث إن كل الدول الإفريقية أعضاء في الأمم والمنظمات الدولية منها منظمة الأمم المتحدة والمؤتمر الإسلامي ومنظمة الأوبك وغيرها.[٢]

وما فتئت القيادات الإيرانية على مستوى الرئاسة وكبار المسئولين تزور العواصم الإفريقية بشكل دوري، ففي أبريل ٢٠١٠م قام الرئيس السابق نجاد بزيارة كلّ من زيمبابوي وأوغندا بعد سلسلة من الزيارات لمسئولين كبار في دول إفريقية مختلفة، وقد سبق أن حضر قمة مجموعة الدول النامية الثمانية في نيجيريا، وزار مالي في يونيو ٢٠٠٩م، وقام بزيارة السنغال وزامبيا في نوفمبر ٢٠٠٩م.

وفي سبتمبر ٢٠١٠م انعقدت القمة الإيرانية الإفريقية في طهران، أو ما أُطلق عليه منتدى التقارب الفكري بين إيران وإفريقيا، وذلك بمشاركة ممثلين لأكثر من ٣٠ دولة إفريقية من بينهم رئيسا السنغال وملاوي، ورئيس برلمان ساحل العاج، ووزراء خارجية وصناعة وصحة وتربية وتعليم وإعلام، وعدد من رؤساء الجامعات ونخب علمية وناشطين اقتصاديين. والتي ركزت على التقارب الفكري بين إيران والدول الإفريقية جميعها وليست ذات الأغلبية المسلمة فقط[٣].

غير أنه من الملاحظ، أن التقدم الذي أحرزته إيران على الصعيد الدبلوماسي في إفريقيا، قد واجه عقبات لدى اكتشاف أن طهران ربما تعمل على استغلال دول هذه القارة كنقاط عبور لصفقات الأسلحة، سواء بعلم أو من دون علم الحكومات المستضيفة لتلك البعثات والمصالح الإيرانية. لذا، اعتمدت الدبلوماسية الإيرانية على سياسة المساعدات التنموية التي تعد من أبرز الأدوات التي تستخدمها لتحقيق أهدافها، وتحاول إيران أن تستخدم برنامج التعاون الدولي لتحقيق أهداف سياستها الخارجية تجاه إفريقيا، أي: أن سياسة المساعدات التنموية التي تقدمها للدول الإفريقية تمثل تطبيقًا عمليًا لمفهوم «القوة الناعمة»[٤].

فقد عملت إيران على تسويق النموذج الإيراني في إفريقيا، وقدمت المساعدات التنموية والتعاون

(1)Ibid, pp 26-27.

(٢) بوزيدي يحيى، «إيران في إفريقيا: اختراقات وإخفاقات»، موقع برهان، ٥ أبريل ٢٠١٥م.
http://alburhan.com/main/articles.aspx?article_no=5565

(٣) أميرة عبد الحليم، «إيران وإفريقيا»، مرجع سابق، ص ٤٠٢-٤٠٣.

(٤) شريف شعبان مبروك، «السياسة الخارجية الإيرانية في إفريقيا»، دراسات إستراتيجية، ع ١٦٦، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠١١م)، ص ٦٤.

المشترك، ولاسيما في قطاع التكنولوجيا ومجالات الطاقة مثل التنقيب عن النفط وصيانة معامل تكرير النفط واستغلال الإمكانات البتروكيماوية والغاز، بالإضافة إلى تنمية القطاعات الزراعية والصحية، وإقامة السدود، والاستفادة من قدرة إيران المتطورة في مجال الدفاع والاستخدامات العسكرية[1]؛ مستفيدة في ذلك من التجربة الإسرائيلية في تعاملها مع دول القارة، والتي استخدمت برنامج التعاون الدولي لتحقيق أهدافها؛ حيث قدّمت الدعم الفني والتكنولوجي في مجالات الري والزراعة وتخطيط المدن والتعاونيات، إلى أن تم إنشاء وحدة التعاون الدولي (مشاف) داخل وزارة الخارجية الإسرائيلية لإدارة وتنسيق برامج هذه المساعدات، والتي أبرزها ثلاثة سدود في زائير ورواندا[2].

وتعمل إيران على مساعدة بعض الدول في إعادة البناء بعد الحرب، كما هو حال سيراليون، والتي تلقت الكثير من مساعدات إعادة البناء من إيران بعد الحرب، وأبدت القطاعات الخاصة والحكومية في إيران استعدادها للمشاركة في القطاعات التنموية في سيراليون. كما رحّبت دولة مثل بنين التي لديها برامج تنموية بالاستعداد الإيراني لتقديم المساعدة لتطوير هذه البرامج وتدريب كوادرها الفنية والزراعية، واستقبلت العديد من الدارسين والطلاب الأفارقة للتدريب في مراكزها العملية والتدريبية المختلفة[3].

كما قدمت إيران لإثيوبيا الكثير من المساعدات في مجال الزراعة وبناء السدود، والمساعدات الفنية، وتم وضع اتفاقية للتعاون الثقافي عام ٢٠٠٠م، وتعهدت بتقديم منحة لنيجيريا تصل إلى ١,٥ مليون دولار لشراء محولات كهربائية من إيران، وأقامت جسر «جاو» على نهر النيجر بمعونة فنية إيرانية، إضافة إلى المساعدات في نقل الخبرات والتكنولوجيا في مجال الزراعة والصناعة، ومنها إنشاء عدة مصانع لإنتاج السيارات والحافلات والمعدات الزراعية في عام ٢٠٠٤م.

وفي كينيا قدمت إيران المساعدة في زيادة إنتاج النفط في ميناء مومباسا على المحيط الهندي، وشاركت منذ عام ١٩٩٦م في مشروعات البنية التحتية الكينية.

أما في الكونغو الديمقراطية فقد قامت إيران بإعادة الإعمار والمساعدة في تطوير قطاع الصحة، مثل تشييد مستشفى كينشاسا، إضافة إلى المساعدة في مجال التكنولوجيا البترولية.

وفي هذا الإطار، وقَّعت إيران مع تونس اتفاقًا في مايو ٢٠٠٥م يستهدف تطوير التعاون الفني بين الطرفين في مجال النقل الجوي والبري والبحري، والذي بموجبه يتم إنشاء شركة خطوط جوية إيرانية - تونسية لتوسيع التعاون التجاري بين البلدين، واتفقت الدولتان على تسهيل الإجراءات ومنح تأشيرات الدخول لمواطني البلدين. وفي غينيا هناك مشروعات اكتشاف واستخراج الألمونيوم والبترول بمعونة فنية إيرانية[4].

أكدت إيران على أهمية الدور الفعّال الذي يمكن لمؤسسات المجتمع أن تلعبه في تفعيل علاقات التعاون الإيراني الإفريقي، وكانت اللجان المشتركة من أهم آليات تطوير العلاقات بين الجانبين، ومن أهمها اللجان المشتركة الإيرانية مع كل من السودان ونيجيريا ومالي وجمهورية جنوب إفريقيا والجزائر، وقد أثبتت جدواها في توقيع العديد من اتفاقيات التعاون الثنائي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. ففي الجزائر مثلاً نجحت هذه اللجان في إنشاء مصنع للأسمنت بقيمة ٢٢٠ مليون دولار، كما ساهمت إيران

(١) المرجع السابق، ص ٦٤-٦٥.
(٢) د. علي محمد عبد الله، نهر النيل: بين سد الألفية ونهر الكونغو، (القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب،٢٠١٤م)، ص ١٨٨-١٨٩.
(٣) شريف شعبان مبروك، مرجع سابق، ص ٦٥.
(٤) ماهر محمد علي، العلاقات الإيرانية _ الإفريقية منذ عام ١٩٧٩م، رسالة ماجستير، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ٢٠٠٩م)، ص ١٢٥-١٢٧.

بنسبة ٥٢٪ في إنجاز المصنع بطاقة إنتاجية إجمالية مليون طن سنويًا، وإنشاء وحدة تركيب عربات بولاية عنابة شرق العاصمة[١].

وعلى الرغم من ذلك؛ فإن برامج المساعدات الأمريكية أدت دورًا مهمًا في خلق حواجز صدّ قوية في الدول التي تحاول طهران التقرب منها وتوثيق علاقاتها بها، وهو ما قلل من الحضور الإيراني في إفريقيا نسبيًا، مقارنة بما تحتاجه هذه الدول للقيام بعملية التنمية ومواجهة الاختلالات الهيكلية في موازين مدفوعاتها وتدهور اقتصادياتها.

أدت برامج المساعدات الأمريكية دورًا مهمًا في خلق حواجز صدّ قوية في الدول التي تحاول طهران التقرب منها وتوثيق علاقاتها بها، وهو ما قلل من الحضور الإيراني في إفريقيا نسبيًا، مقارنة بما تحتاجه هذه الدول للقيام بعملية التنمية ومواجهة الاختلالات الهيكلية في موازين مدفوعاتها وتدهور اقتصادياتها.

ثانيًا: الأدوات الاقتصادية.. دبلوماسية النفط ودعم العلاقات التجارية:

في إطار هدف إيران في الحصول على اليورانيوم لتمويل برنامجها النووي، وقّعت إيران العديد من الاتفاقات التجارية والصناعية، وإطلاق المشروعات الاستثمارية مع دول عديدة، مثل كينيا وإريتريا وأوغندا وغيرها.

وقد صرح سيد حسين حسيني مدير المكتب التجاري للشئون العربية والإفريقية التابع لمنظمة تعزيز الشئون التجارية الإيرانية أن قيمة الصادرات غير النفطية لإفريقيا بلغت ٢٢٨,٦ مليون دولار عام ٢٠٠٩م، بارتفاع قيمته مليون دولار عن ٢٠٠٨م. وارتفعت الصادرات للمغرب بنسبة ١٤٥٪، وارتفعت بنسبة ٨٪ لكوت ديفوار، و١٢٪ للسنغال، و٥٠٪ لمصر[٢].

فيما صرح وزير الخارجية الإيراني منوتشهر متكي في أكتوبر ٢٠١٤م أن حجم التبادل التجاري الإيراني مع الدول الإفريقية ارتفع إلى مليارات الدولارات خلال السنوات الأخيرة[٣].

وبلغ حجم التبادل التجاري بين إيران وكينيا نحو ١٠٠ مليون دولار سنويًا، ويتطلع البلدان إلى رفع هذا المستوى إلى مليار دولار سنويًا. ولتجسيد تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين إيران وأوغندا، تم التوقيع على أربع اتفاقيات، تشمل تدشين مصنع لتجميع الجرارات، وتنمية الثروة السمكية، وتخصيص بعض الأراضي لمؤسسات إيرانية بهدف إيجاد منطقة زراعية نموذجية. كما سعت إيران إلى توطيد علاقاتها الاقتصادية مع النيجر، ففي عام ٢٠١٠م وقَّعت إيران مذكرة تفاهم معها لبناء مصنع للجرارات والتعاون في مجالات الأمن الغذائي، كما تم الإعلان عن أن إيران سوف تساعد في التنقيب عن الموارد المعدنية في النيجر[٤].

وفي السودان، أُجريت المباحثات الإيرانية السودانية في مايو ٢٠١٢م، وتم توقيع عدد من الاتفاقيات الاقتصادية بقيمة ٤٠٠ مليون دولار[٥]، وخاصة فيما يتعلق بتبادل الخبرات في مجالات الزراعة والصناعة بإنشاء مصانع سكر وألبان ومصنع للسيارات والجرارات والمقطورات[٦].

ولعل مشروع إنشاء المركز التجاري الإيراني بالخرطوم أهم المشروعات التي قد تؤدي إلى تطوير

---

(١) المرجع سابق، ص ١٢٧-١٢٨.

(٢) د. مدّثر أحمد إسماعيل، «النفوذ الرافضي في إفريقيا الآثار والتداعيات» ،موقع المسلم، ٢٢ ديسمبر ٢٠١٣م.-http://www.al moslim.net/node/ 196796

(٣) «ارتفاع حجم التبادل التجاري بين إيران وإفريقيا إلى مليارات الدولارات»، قناة العالم، ٣٠ أكتوبر ٢٠١٤م.
http://www.alalam.ir/news/30542

(٤) مجدي الشيمي، «المساعدات الاقتصادية الإيرانية في القارة الإفريقية: الخلاف السني الشيع»، النيل اليوم، ٢٠ ديسمبر ٢٠١٤م:
http://www.nile.today/africa/%D8%A7%D9%84

(٥) «السودان توقع اتفاقيات مع إيران بـ ٤٠٠ مليون دولار»، صحيفة الرياض، ٧ مايو ٢٠١٢م.

(٦) «إيران والسودان يوقعان عددًا من الاتفاقيات الاقتصادية»، ٨ مايو ٢٠١٢م: http://taamelbyot.cinebb.com/t8313-topic

العلاقات التجارية بينهما؛ حيث تم تخصيص قطعة أرض بتمويل إيراني وهو ما سيقلل من الفجوة المعلوماتية بينهما(١).

وفي مايو ٢٠١٥م استقبل رئيس غرفة التجارة الإيرانية علام حسين شافعي، وزيرة العلاقات الدولية لجنوب إفريقيا مايت نكوانا ماشابان، التي أكدت أن الحظر المفروض على إيران مجحف وغير منطقي، ولن تنتظر بلادها رفع الحظر لتطوير التعاون التجاري مع إيران والذي ازداد بنسبة ٥٠٪ في عام ٢٠١٤م.

وأشاد شافعي بتجربة جنوب إفريقيا في مجال صناعة الورق، مؤكدًا إمكانية التعاون المشترك مع الشركات الإيرانية المختصة بصناعة الورق من مخلفات قصب السكر في محافظة خوزستان، ولفت إلى التعاون الناجح لشركتي الاتصالات الإفريقيتين «إيرانسل» و«آرياساسول» مع إيران(٢).

ومن ناحية أخرى، تعمل إيران على توظيف دبلوماسية النفط لكسب ودّ دول المنطقة. وتجسّد كينيا نموذجًا لمحاولة إيران استمالة بعض الدول الأقل احتمالاً للتحالف مع إيران، ووقعت معها صفقة لبيعها أربعة ملايين برميل من النفط الخام سنويًا. وفى أوغندا، والتي اكتشف فيها النفط مؤخرًا أعلن رئيسها أثناء زيارته لإيران عام ٢٠١٠م، أنه يفكّر ببناء مصفاة لتكرير النفط ومد خط أنابيب النفط.

أما زيمبابوي فتعد حالة واضحة لتبني إيران «دبلوماسية النفط مقابل اليورانيوم»؛ حيث إن الجهود الإيرانية لتشغيل دورة وقود بشكل مستقل تمامًا تحتاج إلى ما هو أكثر من التقنية المتطورة والمهندسين والعلماء المتخصصين، فبدون تأمين كميات كافية من خام اليورانيوم؛ فإن تلك العملية، أي: تشغيل دورة الوقود النووي ستكون مستحيلة تمامًا، وبالفعل تم إبرام اتفاقية بين الطرفين تسمح لإيران بموجبها باكتشاف اليورانيوم على أراضي زيمبابوي مقابل الحصول على النفط، الذي تحتاج إليه الأخيرة للمساعدة على دفع اقتصادها الذي ظل يعاني أزمات مستمرة(٣).

ثالثًا: الأدوات الثقافية.. الأداة المذهبية ومآلات المد الشيعي:

تتخطى الأهداف التي تسعى إيران إلى تحقيقها من وراء المساعدات الاقتصادية لإفريقيا حدود الأهداف المذهبية والإنسانية التقليدية التي تسعى لها إيران، والتي تتمثل في نشر المذهب الشيعي (تصدير الثورة الإسلامية)، ومساعدة المستضعفين عبر العالم والتي أقرها الدستور الإيراني، وتعزيز نفوذها من خلال نشر جهودها في البلاد الإسلامية والمجتمعات الإسلامية التي تعيش في إفريقيا، وتمثل هذا التغلغل في صورة منظمات خيرية ومؤسسات اجتماعية والكتب والمنشورات، وبذلت السفارات الإيرانية جهودًا كبيرة في نشر الصحف والكتب وتقديم الدعوات لزيارة إيران، كما يتم الإنفاق على مشروعات ترويج الفكر العقائدي لنظام ولاية الفقيه، وتأسيس اللوبيات الفكرية والدينية

تتخطى الأهداف التي تسعى إيران إلى تحقيقها من وراء المساعدات الاقتصادية لإفريقيا حدود الأهداف المذهبية والإنسانية التقليدية التي تسعى لها إيران، والتي تتمثل في نشر المذهب الشيعي (تصدير الثورة الإسلامية).

(١) «علاقات طهران بالخرطوم متطورة رغم العقبات الدولية»، إسلام تايمز، ٣٠ سبتمبر ٢٠١٠م:
www.islamtimes.org/vdccpmq1.2bq448aca2.html

(٢) «جنوب إفريقيا: لن ننتظر رفع الحظر لتعاون تجاريًا مع إيران»، وكالة أنباء فارس، ١١ مايو ٢٠١٥م:
http://arabic.farsnews.com/iran/news/13940221000510

(٣) شريف شعبان مبروك، «السياسة الإيرانية في إفريقيا وتداعياتها على الأمن القومي العربي»:
http://ar.qawim.net/index.php?option=com_content&task=view&id=8122&Itemid=1317

والسياسية الموالية لها.

وقد صدر تقرير عام ٢٠١٠م بعنوان «التشيع في إفريقيا» لتوضيح الواقع الفعلي لحقيقة النشاط الشيعي الإيراني، وخلص إلى وجود:

١- دول يصل التشيع فيها إلى مستوى الظاهرة، وهي: نيجيريا وغانا وتونس.

٢- دول يصل فيها النشاط الشيعي إلى مستوى الظاهرة؛ من حيث الجهود المبذولة والمؤسسات، مع تحوُّل محدود إلى المذهب الشيعي، هي: سيراليون وكينيا وغينيا كوناكري، وساحل العاج والسنغال، وتنزانيا وجزر القمر، والمغرب والجزائر.

٣- دول يوجد فيها نشاط ملموس ومتزايد للتشيع، ولكنه لم يتحول إلى كونه ظاهرة، هي: النيجر وبِنِين ومالي، والكاميرون والكنغو، والسودان وأوغندا.

٤- أما الدول التي لا يُعَدّ النشاط الشيعي فيها ملموسًا أو ظاهرًا فهي: توجو وليبيريا وموريتانيا، وتشاد وجيبوتي، والصومال وموزمبيق، وإثيوبيا وزامبيا والجابون، وغينيا بيساو وبوركينا فاسو[1].

وتلعب المؤسسات الدينية دورًا مهمًا في عملية التشيع - والجدير بالذكر أن الحكومة الإيرانية رصدت ميزانية ضخمة جدًا لتبليغ التشيع في عام ٢٠٠٦م بلغت قيمتها ٢١٥,٦٢٠ مليار تومان إيراني (حوالي ٢,٣ مليار دولار)[2]- كما أن هناك دولاً صارت تعرف بـ «دول حزب الله» تعمل كذراع للنفوذ الإيراني في القارة، بما يسهل نمو التشيع وبناء الحوزات العلمية والمراكز الثقافية، وتقديم منح دراسية للطلاب والدارسين الأفارقة للدراسة في الجامعات والمعاهد الإيرانية.

ففي نيجيريا أجرى زعيم الحركة الإسلامية إبراهيم الزكزاكي، زيارة إلى مدينة قم التي تعتبر أهم مدينة دينية في إيران، وتلقى تمويلاً من طهران لتتحول جماعته إلى محاربة «الحكومة العلمانية» في نيجيريا، وفقًا للنهج الإيراني[3].

وفي السنغال، بنت طهران حوزة علمية بجوار جامعة دكار، إضافة إلى المركز الثقافي في مالي، والدور اللبناني في نشر التشيع بساحل العاج. وتم تشييد نادي الرسول ومسجد الإمام علي، والمستوصف الإسلامي، وجمعية الهدى الخيرية، كما يوجد الكثير من الجمعيات الشيعية ذات النفوذ المالي والاقتصادي القوي المؤيدة لحزب الله. أما في مالي، فقد تم إنشاء المركز الثقافي الإيراني في العاصمة باماكو، وتوجد ١٠ مدارس تابعة له، وتخرج منها العديد من الخطباء والأئمة في البلاد[4].

أما في كينيا فيوجد مجمع «شباب أهل البيت» الذي يلعب دورًا مهمًا في عملية التشيع، وأيضًا مكتب ثقافي إيراني يعمل بجانب سفارتها في النشاطات الثقافية - الدينية، كما أشرفت القنصلية الإيرانية في نيروبي على تأسيس مركز ثقافي كبير يحتوي على مكتبة ضخمة تضم آلاف الكتب ذات الطابع المذهبي.

وتُعتبر جزر القمر نموذجًا لمدى قدرة إيران على الاختراق والتغلغل، ومحاولات تشيع هذه الدولة المسلمة، ففي عام ٢٠٠٦م تم إنشاء مركز ثقافي في العاصمة موروني يسمى مركز الثقلين، ومن مهامه تجميع وابتعاث الطلاب والطالبات في الحوزات الإيرانية[5].

(١) د. عبدالله الوزان، «التشيع الإيراني في إفريقيا والدول العربية السنية حقيقة واقعة أم ضرب من الخيال»، موقع المفكرة، ٢٢ مارس ٢٠١٥م:
http://mufakarah.com/c-7593/

(٢) أمير سعيد، «التشيع في العالم الإسلامي.. القابلية والمستقبل»، موقع المسلم، ١١ أبريل ٢٠١٣م:
http://www.almoslim.net/node/181728

(٣) أحمد فاروق، «إفريقيا ملجأ إيران من العزلة الدولية»، جريدة الدستور، ٥ فبراير ٢٠١٥م.

(٤) د. السيد عوض عثمان، «النفوذ الإيراني الناعم في القارة الإفريقية»، سلسلة دوليات، ع١، (القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، يناير ٢٠١٠م)، ص ٦٩-٧٠.

(٥) المرجع السابق، ص ٧٠-٧١. و«غزو شيعي إيراني» لغرب إفريقيا وعدد المتشيعين وصل لـ ٧ ملايين»، شبكة الدفاع عن السنة، ١٢مايو ٢٠١٠م:
http://www.muslm.org/vb/archive/index.php/t-388956.html

وتأتي السودان على رأس الدول الإفريقية التي توليها إيران اهتماماتها الثقافية، والذي من مظاهره على الجانب المؤسسي وجود عدد من المراكز الثقافية، منها المركز الثقافي الإيراني بالخرطوم ومدينة أم درمان، والتي تهدف منه إلى نشر المذهب الشيعي بالسودان. وقد تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات بين البلدين في المجالات الثقافية والإعلامية والرياضية؛ حيث هناك العديد من الاتفاقيات بين الجامعات السودانية ونظيراتها الإيرانية، وأُخرى للتوأمة بين بعض الجامعات أيضًا، وكان الجانب الإيراني قد سعى حثيثًا للمشاركة في معرض الكتاب الدولي بالخرطوم في أكتوبر ٢٠١٤م(١).

شهدت العلاقات الإيرانية الإفريقية حالة من حالات التراجع والتوتر، وخاصة مع دول غرب إفريقيا التي رأت أن إيران تحاول تهديد الاستقرار لديها من خلال دعم بعض قوى التمرد، سواء في نيجيريا أو السنغال أو زامبيا. والتي نتجت عن عملية تهريب الأسلحة الإيرانية التي تم ضبطها في ميناء لاجوس.

رابعًا: الأدوات العسكرية.. الجيو- استراتيجية والأمنية:

ترتبط إيران باتفاقيات أمنية مع العديد من الدول الإفريقية مثل السودان ونيجيريا وغيرها، فوقّعت مع السودان عدة اتفاقات في المجال العسكري بهدف ترسيخ التعاون بينهما، والذي تضمن مساعدة إيران للسودان عسكريًّا، والمساهمة في تحول الجيش السوداني من استخدام السلاح الروسي والصيني لاستخدام السلاح والذخيرة الإيرانية، وتم الاتفاق على أن تقوم إيران بمنح تخفيضات تصل إلى ٥٠٪ على مبيعات السلاح الإيراني للسودان، وأن تقوم إيران بمساعدة السودان في بناء قاعدة صناعية عسكرية، لإنتاج السلاح الإيراني الذي تحتاجه الخرطوم(٢).

هذا وقد قام وفد عسكري إيراني بزيارة السودان في مايو ٢٠١٢م؛ لإجراء تقييم جديد للاحتياجات العسكرية السودانية؛ حيث قدم دعمًا ماليًّا لصالح المجهود الحربي، وأكد على تواصل بعثات التدريب العسكرية السودانية في إيران.(٣) فوفقًا لقاعدة بيانات التجارة للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٩م صدرت إيران أسلحة إلى السودان بما قيمته ١٨,٤٩٦ مليون دولار بما نسبته ٢٢٪ من إجمالي قيمة الأسلحة المصدرة إليه(٤).

كما قامت إيران بتكثيف الوجود العسكري عبر إريتريا باستئجار ثلاث جزر في البحر الأحمر، ومنها جزيرة «دهلك»، وهي تابعة لإريتريا لتزويد الحوثيين بالسلاح والدبابات عبر ميناء ميدي(٥).

فيما شهدت العلاقات الإيرانية الإفريقية حالة من حالات التراجع والتوتر، وخاصة مع دول غرب إفريقيا التي رأت أن إيران تحاول تهديد الاستقرار لديها من خلال دعم بعض قوى التمرد، سواء في نيجيريا أو السنغال أو زامبيا. والتي نتجت عن عملية تهريب الأسلحة الإيرانية التي تم ضبطها في ميناء لاجوس، وامتدت الأزمة لتصل إلى قطع كل من زامبيا ومن بعدها السنغال لعلاقاتهما مع إيران.

---

(١) «العلاقات السودانية الإيرانية»، وزارة الخارجية لجمهورية السودان، ١ يناير ٢٠١٥م:
http://mofa.gov.sd/new/more.php?main_id=9&sub_id=39&id=389

(2)“Sudan, Iran sign military cooperation agreement”, Sudan Tribune, March 7, 2008, http://www.sudantribune.com/Sudan-Iran-sign-military,26294

(٣) «وفد عسكري إيراني»، ١٢ مايو ٢٠١٢م:
http://www.mod.gov.sd/portal/%D8%A3%D86%D9%8A.html

(4) Commodity Trade Statistic Database (UNcomtrade), 2009, www.uncomtrade.org

(٥) د. مدّثر أحمد إسماعيل، مرجع سابق.

وفي أكتوبر ٢٠١٠م اعترض المسئولون في نيجيريا ١٣ حاوية شحن تبين أنها تحتوي على أسلحة، وشملت قذائف الهاون والقنابل اليدوية والقذائف الصواريخ، ومدفعية عيار ١٠٧ ملم، وغيرها من الذخائر، وكانت الحاويات تحمل اسم «مواد بناء»، واتضح من التحقيقات التي أجرتها السلطات النيجيرية أن منشأ هذه الشحنة إيران، وكانت متجهة إلى زامبيا. وهو ما أدي إلى قيام نيجيريا بتقديم بلاغ إلى مجلس الأمن بهذه الشحنة من الأسلحة والتي تمثل انتهاكًا للعقوبات المفروضة على إيران[1].

المحور الثالث
تصاعد النفوذ الإيراني في إفريقيا.. مآلاته على الأمة العربية وخاصة في ظل الربيع العربي

تتجلى خطورة محاولات التكالب الدولي ولا سيما الإقليمي بين إيران وإسرائيل على القارة الإفريقية في أنها ترتبط بمحاولات استعمارية؛ تهدف إلى إعادة صوغ النظم العربية والإفريقية من خلال عمليات فك وتركيب جيواستراتيجية، الأمر الذي يؤدي إلى خلق كيانات جديدة مصطنعة تنال من مقومات وأسس هذه النظم، وسيكون معاديًا للمد العربي والإسلامي في المنطقة.

أولاً: مخاطر النفوذ الإيراني في اختراق النظم الإقليمية لمنطقتي القرن الإفريقي وحوض النيل:

يشكّل كثافة النفوذ الإيراني في العمق الإفريقي، وفي ضوء التراجع وسلبية الأداء العربي، خصمًا موضوعيًا من الوجود والمصالح العربية؛ حيث تقوم باختراق النظم الأمنية والإقليمية الخاصة بالقرن الإفريقي بمفهومه الجيوسياسي.

كما تلعب إيران دورًا خفيًا في الصومال، وتزيد من تعقيدات استمرارية المعضلة الصومالية، وذلك على الرغم من التباين المذهبي، إلا أن إيران لا تتردد في التعاون تكتيكيًا، مع أي تنظيمات سُنية أصولية. وعلى الرغم من أنه توجد جاليات عربية مؤثرة في بعض الدول الإفريقية خاصة في الغرب، فإنها لا تمارس دورًا سياسيًا فاعلاً في خدمة المصالح العربية، بل في الاتجاه المعاكس في خدمة المصالح والأهداف الإيرانية[2].

فينطلق تركيز السياسة الإيرانية على منطقة القرن الإفريقي؛ كونها أحد أهم مفاتيح اللعبة في أيّ ترتيب في الشرق الأوسط، في ضوء مسعى فتح ممرات بحرية وبرية تسهّل الوصول إلى مناطق الأزمات لاسيما ذات العلاقة المباشرة بالصراع العربي - الإسرائيلي. وهو ما يهدد أمن إسرائيل، ويوفر ورقة ضغط إضافية تستخدمها لخدمة ملفها النووي.

ويجزم بأن البحر الأحمر مرشح في المرحلة المقبلة ليكون حلبة جديدة لمواجهات مسلحة إقليمية ودولية، بما لذلك من تداعيات كارثية على الصومال والسودان على خلفية الحراك الإيراني غير المسبوق لفتح جبهات جديدة في القرن الإفريقي.

ومما لا شك فيه أن كل ذلك في غير مصلحة النظام الإقليمي العربي؛ إذ تتقاطع المصالح القومية للدول العربية المطلة على البحر الأحمر ودول القرن الإفريقي، ويمكن أن نشير في هذا السياق إلى ثلاثة أمور:

أولهما: في ظل ما يدور في اليمن في ظل الربيع العربي والدعم الإيراني المباشر وغير المباشر للحوثيين، بما يهدّد وحدة وسلامة أرض اليمن،

(1) Anna MahjarBarducci , "Iran's charm offensive in Africa", Gatestone InstituteInternational Plicy Council. 18 March 2001. http://www.gatestoneinstitute.org/1974/iran-charm-offensive-africa

(٢) د.إبراهيم أحمد عرفات، «مصالح القوى الإقليمية في القرن الإفريقي»، السياسة الدولية، ع١٧٧، يوليو ٢٠٠٩م، ص ١٨٠-١٨١.

إضافة إلى تهديده للأمن والاستقرار في المملكة العربية السعودية ولمنظومة الأمن الخليجي، كنظام فرعي للأمن القومي العربي[١].

ثانيهما: التعامل مع جمهورية أرض الصومال بمنطق الاعتراف الواقعي بوصفها بديلاً عن الدولة الأم.

ثالثهما: ظهور دولة جنوب السودان المستقلة؛ لكونها فاعلاً جديدًا في منطقة القرن الإفريقي، وهو ما يعني تغير وتبدل طبيعة الأدوار الإقليمية؛ حيث إن قيام هذه الدولة المسيحية سيشكل إحدى حلقات استكمال الحزام الأمني الاستراتيجي الذي تسعى الولايات المتحدة بدعم إسرائيل إلى تكوينه وسط القارة بحيث يشكّل الجنوب السوداني مع إثيوبيا وإريتريا مثلثًا استراتيجيًا لمقاومة النفوذ العربي والمد الإسلامي في شرق القارة.

وبعدها تبدأ عملية الاندماج بين هذا المثلث مع المحور القائم في وسط القارة، والذي يشمل أوغندا والكونغو الديمقراطية وبورندي لكي يستكمل حلقاته في الغرب مع غانا والسنغال؛ الأمر الذي يضيف تحديات أمام منظومة الأمن القومي العربي وخاصة لمصر والسودان[٢].

وفيما يتعلق بمنطقة حوض النيل، فإن إيران لم تكن بمنأى عن النوايا والتحركات الإسرائيلية في هذه المنطقة - والتي تتمثل في تحقيق أهداف أمنية في إطار التعاون الإسرائيلي الإثيوبي الإريتري لتهديد منابع النيل أمنيًا زاحفًا إلى غرب إفريقيا ليشكل حزام تطويق الدول العربية لاسيما مصر والسودان وفقًا لاستراتيجية شدّ وبتر الأطراف، فضلاً عن تقليص وصول الدين الإسلامي إلى باقي دول الحوض، وإثارة الخلافات بين دول الحوض وبينها وبين دول الجوار العربي[٣]- ليس من زاوية التطابق الكلي في الأهداف المرجوة؛ حيث ليس لإيران بسبب موقعها الجغرافي مطامع في مياه النيل، ولكن لعدم ترك هذه الساحة بالمطلق لإسرائيل، في سياق المنافسة على المكانة والنفوذ والمصالح، بل وربما لتوظيف كثافة الوجود والنفوذ الإيراني ضمن الأوراق الضاغطة في أي مقايضات سياسية محتملة، أو لدرء أخطاء متوقعة.

ولتجسيد ذلك حرصت إيران بصفة عامة على علاقات طبيعية مع دول حوض النيل، فأَوْلَت أهمية قصوى للسودان؛ باعتبارها البوابة الرئيسة للتغلغل في إفريقيا، وكذلك قاعدة لنشر المذهب الشيعي في القارة السمراء. وتقوم بمحاولات لتوتير العلاقات المصرية - السودانية خاصة إزاء المساعي والمحاولات الإيرانية لتوظيف الأراضي السودانية كساحة لتهريب الأسلحة سواء لحركة «حماس» أو لجماعات أخرى، بما يهدّد الأمن القومي المصري. وأيضًا إثيوبيا بما يمنحها القدرة على التأثير على الدول التي تتحكم في منابع النيل[٤]، ودعمها الخفي لسد النهضة لمحاولة التأثير على الأمن القومي المصري والعربي[٥].

ثانيًا: تأثير النفوذ الإيراني في إفريقيا على الأمة العربية في ظل الربيع العربي:

أدت موجة التغيير التي عرفت بـ «ثورات الربيع العربي» إلى إعادة التفكير في خريطة المصالح الاستراتيجية الإيرانية، وذلك بعد حصار هذه الثورات للنظام السوري الحليف الرئيس لإيران في المنطقة العربية؛ إذ عادت الدولة الإيرانية من جديد تستقطب

(١) للمزيد في هذا الشأن انظر: عمران عيسى حمود الجبوري، أثر السياق الدولي والإقليمي للحركة الاحتجاجية على الاستقرار السياسي في منطقة الخليج العربي، رسالة دكتوراه، (جامعة الدول العربية: معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠١٥م).

(٢) عامر خليل عامر، السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا: السودان نموذجًا، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١١)، ص ١٣٦-١٣٧.

(٣) د. مهند النداوي، إسرائيل في حوض النيل: دراسة في الاستراتيجية الإسرائيلية، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٣م)، ص ٩٥-٩٧.

(٤) د. السيد عوض عثمان، مرجع سابق، ص ٨٥-٨٦.

(٥) انظر في هذا الشأن: د. عباس محمد شراقي، «سد النهضة (الألفية) الإثيوبي الكبير وتأثيره على مصر»، مؤتمر ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، ومستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل في الفترة ٣٠-٣١ مايو، (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ٢٠١١م).

الدعم من دول عربية وإفريقية أخرى.

والجدير بالذكر، أن إيران تأثرت سلبيًا بالتطورات التي شهدتها المنطقة العربية في ظل ثورات الربيع العربي؛ وذلك بتصاعد الاحتجاجات الداخلية في الشارع الإيراني، على نحو دفع كثيرين للتنبؤ والقول بأن ثمة «ربيعًا إيرانيًا» في الطريق، وإن كان آخرون يرون أن الحالة الإيرانية تختلف عن مثيلاتها في دول الربيع العربي.

وقد ارتبط بهذا التحدي الداخلي، والذي أصبح يشكل المحور الفاصل في مستقبل النفوذ الإيراني في الشئون الإقليمية، تصاعد الجدل السياسي الداخلي حول مستقبل النظام السياسي، وكيفية المواءمة بين عمل ولاية الفقيه وسلطة الشعب لا سيما مع تأثير الداخل الإيراني بدول الربيع العربي إلى حدّ بلغ طرح رؤى واجتهادات وطنية بشأن «مستقبل الدولة الإيرانية ما بعد خامنئي»[(١)].

ففي خضَمّ هذه الأحداث والتطورات يتوقع أن تسلك إيران طريقها إلى السودان باعتباره ضرورة استراتيجية لتبدد عزلتها الدولية، وتسمح بإيجاد موطئ قدم لها في إفريقيا يسمح لها بمواجهة النفوذ الأمريكي والإسرائيلي، وذلك لمواجهة الاختراق الإسرائيلي لدولة جنوب السودان في ظل ثورات الربيع العربي، والتي أفضت بفقد القيادة الإسرائيلية العديد من حلفائها السياسيين في المنطقة، مثل الرئيس المصري السابق حسني مبارك والتونسي زين العابدين بن علي، والليبي العقيد القذافي، بالإضافة إلى أن مثل هذا الوجود الإسرائيلي يستهدف بالأساس إضعاف شمال السودان ومصر، وتهديد الأمن القومي العربي[(٢)].

إلا أنه يبدو أن مرحلة ما بعد ثورات الربيع العربي لم تستطع تغيير المنحنى الفكري العربي عن إدراك أهمية القرن الإفريقي للأمن العربي، رغم التحرك العربي من بعض الدول العربية كمصر والسعودية وقطر وليبيا للإسهام في حل نزاعات القرن الإفريقي، فمثلاً في السودان تم ترك الأمر بمعرفته للتعامل مع الضربة العسكرية الإسرائيلية حتى ولو من خلال الإعلان رمزيًا عن احتفاظه بحق الرد أو اللجوء إلى مجلس الأمن الدولي طلبًا للإدانة، وليس إلى الجامعة العربية التي يلتزم أعضاؤها باتفاقية للدفاع المشترك. ويكمن الخطر هنا في التهديد المباشر للأمن القومي العربي.

يبدو أن مرحلة ما بعد ثورات الربيع العربي لم تستطع تغيير المنحنى الفكري العربي عن إدراك أهمية القرن الإفريقي للأمن العربي، رغم التحرك العربي من بعض الدول العربية كمصر والسعودية وقطر وليبيا للإسهام في حل نزاعات القرن الإفريقي.

لذا، يمكن القول: إنه مع قيام موجة التغيير بثورات الربيع العربي، بدا أن إعادة التفكير في خريطة المصالح الاستراتيجية العربية أمر مهم؛ لتسليط الضوء على واحدة من المناطق التي أُهملت أو حُيِّدت في العقود الماضية، وهي منطقة القرن الإفريقي وحوض النيل. والذي أكد على تأثير الغياب العربي في عزل الدول الأفرو-عربية عن المنطقة وحرمانها من أي نفوذ أو مبادرة لحل الصراعات التي تنشب في الإقليم كما يحدث في السودان والصومال. وهو ما أدى إلى ترك المنطقة إلى النظام الدولي والإقليمي الذي لم يعمل على حل

(١) د. يحيى مفرح الزهراني، «العلاقات الخليجية مع دول الجوار الكبرى إيران والعراق وتركيا.. الدواعي الاستراتيجية والضوابط الحاكمة»، في محمد بدري وجمال عبد الله (محرران)، الخليج في سياق استراتيجي متغير، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٤م)، ص ١٦٠-١٦٢.

(٢) د. نجلاء مرعي، «السودان.. الساحة الجديدة للصراع الإسرائيلي الإيراني»، مختارات إيرانية، ع ١٥١، فبراير ٢٠١٣م:
http://digital.ahram.org.eg/articaldetails.aspx?Serial=1243625&part=2

مشاكل منطقة القرن الإفريقي، بل عمّقها بحروب الوكالة، وبالتشجيع على قيام دولة جنوب السودان، والذي سيؤثر سلبيًا في التوازن الاستراتيجي في المنطقة إذا ما سادت علاقات التوتر مع السودان بدلاً من التعاون[1].

الخاتمة

رؤية مستقبلية للأمة العربية.. في ظل تصاعد النفوذ الإيراني في القارة الإفريقية

خلاصة القول: إن السياسة الخارجية الإيرانية تحاول في الآونة الأخيرة فتح مزيد من دوائر التعاون مع كافة التجمعات، سواء كانت دولية أو إفريقية أو عربية وخليجية، وإن هذا النشاط يسير بالتوازي مع الضغوط الغربية والأمريكية بسبب برنامجها النووي، وتهدف من هذه التحركات إلى كسب مزيدٍ من التأييد الدولي لمواقفها، وإرسال رسالة إلى الدوائر الغربية تحديدًا مفادها أن لديها القدرة على الانفتاح، لتغيير الصورة النمطية عنها والتي تصفها دائمًا بالتشدد.

إن السياسة الخارجية الإيرانية تحاول في الآونة الأخيرة فتح مزيد من دوائر التعاون مع كافة التجمعات، سواء كانت دولية أو إفريقية أو عربية وخليجية، وإن هذا النشاط يسير بالتوازي مع الضغوط الغربية والأمريكية بسبب برنامجها النووي وتهدف من هذه التحركات إلى كسب مزيدٍ من التأييد الدولي لمواقفها

وهو ما يزيد من خطورة الاختراق الإيراني للقارة الإفريقية على الأمة العربية والإسلامية في ظل طول مدة الانقطاع التاريخية بين الشعبين العربي والإفريقي، والتي تمثل عائقًا أمام دعم جهود التضامن العربي الإفريقي. وهو ما يقتضي من الشعبين عودة التلاحم والتضامن بينهما، وانعكاس ذلك على أجندة كافة تنظيمات العمل الجماعي المشترك بين الجانبين، ولاسيما الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية. وهو ما يؤسس حوارًا استراتيجيًا جديدًا بين العرب والأفارقة تطرح من خلاله كافة القضايا المشتركة بهدف الوصول إلى رؤية واحدة لمواجهة تلك القضايا.. وذلك من خلال:

أولاً: إعادة تصحيح المفاهيم التي تعكس المخزون الثقافي والحضاري المتعلق بالعروبة والإسلام والإفريقية؛ وذلك لتصحيح الصور الذهنية والقوالب الجامدة المرتبطة بالآخر عن كل طرف.

ثانيًا: عدم اختزال العلاقات مع دول المنطقة في مجال واحد من المقايضات السياسية والمقابل التجاري؛ إذ ينبغي إقامة شراكة حقيقية في إطار منظومة دول الجنوب، ويمكن أن تتحقق هذه الشراكة عبر مناهج ومسارات متكاملة.

ثالثًا: الاتفاق على أسس جديدة للتعاون بين العالمين العربي والإفريقي بما يحقّق المنفعة المتبادلة لكل طرف، ولا يتم اختزال العلاقات في مسألة الدعم المالي.

رابعًا: التركيز على المدخل غير الحكومي، ونعني بذلك مؤسسات ومنظمات المجتمع الأهلي، والتأكيد على مدخل ووسائل القوة الناعمة لبعض الدول مثل مصر والسعودية لاحتواء النفوذين الإسرائيلي الإيراني في القارة[2].

(١) «العرب والقرن الإفريقي: جدلية الجوار والانتماء»، ٢٠١١/١٢/١م: http://www.dohainstitute.org/Home/Details?entityID=5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4&resourceId=ab38918a-803f-47d3-82c4-96f58bc6c57a

(٢) د. حمدي عبد الرحمن، الاختراق الإسرائيلي لإفريقيا، (قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية، ٢٠١٥م)، ص ١١٥-١١٧.

معلومات إضافية

محاور ارتكاز الطموحات الإيرانية في إفريقيا:

المحور الأول:

هو النشاط الدبلوماسي، من أجل عدم عزلتها والتصويت ضدها في المنظمات الدولية، ومحاولة إنشاء نظام عالمي بديل مع القوى المعادية للولايات المتحدة.

المحور الثاني:

هو المجال الاقتصادي، وتهدف من خلاله إلى الحصول على اليورانيوم لتمويل برنامجها النووي.

وطبقًا لإيلان بيرمان، من موقع ريال كلير وورد، فإن «مخزون اليورانيوم الذي تمتلكه إيران أصبح قديمًا، حيث كانت الجمهورية الإسلامية قد حصلت عليه من جنوب إفريقيا في السبعينيات، ومعظمه من المنضّب»، وطبقًا لإفادة استخبارية سرية، من إحدى الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فبراير الماضي، فإن جمهورية إيران الإسلامية ركزت جهودها في إفريقيا، والتي بها عدة دول منتجة لليورانيوم، بما في ذلك زيمبابوي والسنغال ونيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

لذلك دخلت إيران في لعبة إفريقية مع كلٍّ من الولايات المتحدة والكيان الصهيوني من أجل البحث عن اليورانيوم وعن دور متنام هناك، حيث إن واشنطن تحاول هي الأخرى تقزيم النفوذ الإيراني وإحباط صفقات اليورانيوم، فيما لدى الكيان الصهيوني تاريخ طويل من العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية مع الدول الإفريقية، وتهدف مجهوداتها الدبلوماسية الواسعة والتاريخية في إفريقيا إلى إعاقة ذلك التوسّع الإيراني.

وقد استطاعت إيران أن تحقق مؤخّرًا مكاسب في التوسّع الإفريقي على حساب الكيان الصهيوني، ففي مارس ٢٠١٠م اقتربت إيران من موريتانيا، وهي إحدى ثلاث دول عربية لها علاقات دبلوماسية رسمية مع تل أبيب، وذلك بعدما قطعت موريتانيا علاقاتها مع «إسرائيل» بعدما قامت بحملتها الأخيرة على غزة.

وفي سبتمبر ٢٠١١م؛ التقى الرئيس الإيراني أحمدي نجاد مع نظيره الموريتاني محمد ولد عبد العزيز، وناقشا سبل التعاون الثنائي من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز، وأعلن الرئيس الموريتاني دعمه لإيران، وحقّها في الوصول إلى الطاقة النووية السلميّة، وتعهّد نجاد بتعاون اقتصادي مع موريتانيا لا يقوم على «استغلال المصادر الطبيعية مثلما يفعل الغرب.

وطبقًا لجريدة الإيكونوميست البريطانية؛ فقد قامت إيران بإجراء زيارات على مستوى الوزراء أو كبار المسئولين لعشرين دولة إفريقية في عام ٢٠٠٩م طبقًا للخريطة الآتية:



خريطة النفوذ الإيراني في إفريقيا (المصدر: الإيكونوميست)

اللـون الداكن: للدول التي تحاول إيران تقوية نفوذها الاقتصادي والدبلوماسي فيها.

النجمة السداسية: للدول التي زارها وزير الخارجية الإسرائيلي أفيجدور ليبرلمان عام ٢٠٠٩م.

والتعامل الإيراني مع الدول الموضّحة في تلك الخريطة تتراوح في كثافتها، وذلك الشـكل لا يورد كلّ محاولة شـراكة إيرانية مع إفريقيا، ولكنه يمثّل المحاولات الأساسـية للتوسّـع الإيراني من أجل تجسـيد الاسـتراتيجية الإيرانية التوسّعية في إفريقيا في ٢٠٠٩م.

كما أنه في سـبتمبر ٢٠١٠م؛ اسـتضافت طهران مؤتمرًا ليومين عن العلاقات الإيرانية الإفريقية، هدف إلى الترويج لذلك التوجّه الإيراني، وكان الحضور على مسـتوى رؤسـاء الدول والدبلوماسـيين، بالإضافة إلى رجال أعمال وقادة الثقافة والفكر من خمسـين دولة إفريقية، وهو ما يؤكّد أن النشـاط الإيراني أوسـع كثيرًا مما قد يتخيله البعض؛ فقد استغل الرئيس الإيراني أحمدي نجاد قبول الكثير من القادة الأفارقة لحركة عدم الانحياز، واستخدم ذلك المؤتمر وسيلة للتمهيد للمزيد من التعاون بين إيران وإفريقيا، وطرح فكرة عمل نظام عالمي جديد يعتمد على حقوق الدول وكرامتها.

قدرة إيران على منافسة القوى الغربية والصين في إفريقيا:

وبالرغـم من زيـادة وتيرة التداخل الإيراني في إفريقيا؛ فإن قدرتها على منافسـة القوى الغربية والصين في القارة السمراء تعد محدودة، وذلك بسبب العديد من العوامل، وهي:

أولاً: إيران لا تمتلك المصادر الاقتصادية لمضاهاة الأثر الاقتصادي والدبلوماسي والإنساني الذي تركته الدول الكبرى المهتمة بإفريقيا، وبخاصة الولايات المتحدة والصين.

ثانيًا: بالرغم من ترحيب العديد من الدول الإفريقية بالعروض الإيرانية لتحسـين العلاقات الاقتصادية؛ فإنه مـن غيـر المحتمل أن تقوم الدول الإفريقية بعقد علاقة اقتصادية مع طهـران إذا أدى ذلك الدعم الإيراني إلى تقويض العلاقات الموجودة مسبقًا مع القوى الأغنى والأكثر استقرارًا.

وثالثًا: فإن تجارة السلاح الإيرانية السرية، وعلاقاتها المعقدة بالميليشيات العميلة لها، أربكت علاقاتها الإقليمية.

ورابعًا: الطموحات الاقتصادية الإيرانية في إفريقيا مجهدة بسبب عدم التنظيم الاقتصادي الداخلي لطهران،

وبسبب الضغوط الخارجية والعقوبات، فعدم قدرة طهران على تحقيق مشروعاتها الموعودة سوف يؤدي بالضرورة إلى عرقلة طموحاتها الإفريقية.

والتوجّه الاستراتيجي لإيران في إفريقيا يهدف بالأساس إلى تقليل الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية من الغرب، ولمحاولة عقد تحالفات طويلة الأمد مع دول معارضة للنظام العالمي الحالي.

أبرز ثروات القارة السمراء:

رغم الفقر الذي يحيا فيه أغلب سكان القارة الإفريقية، إلا أن الثروات الطبيعية الموجودة فيها هي الأكبر على مستوى قارات العالم.

ولعل هذه الثروات هي السبب الرئيس في الاستعمار المستمر لدول القارة، ووضعها بشكل دائم تحت وصاية الاستعمار الغربي. وربما يعطي هذا التقرير المبسط تفسيرًا منطقيًا للتدخل الغربي الدائم والمستمر حتى هذه اللحظة في القارة السمراء.

البترول والغاز الطبيعي:

تملك القارة حوالي ١٢٤ مليار برميل من احتياطي النفط، وهو ما يقدر بحوالي ١٢٪ من إجمالي احتياطي النفط العالمي، هذا بالإضافة إلى ١٠٠ مليار برميل على شواطئ القارة في انتظار أن يتم اكتشافها.

في عام ٢٠١١م أنتجت القارة ٤و٩ مليار برميل من البترول.

تتركز الثروة النفطية بالقارة في دول نيجيريا والجزائر ومصر وأنجولا وليبيا والسودان وغينيا الاستوائية والكونغو والجابون وجنوب إفريقيا.

كما أنتجت القارة في عام ٢٠٠٧م ما يعادل ٥و٦٪ من إجمالي الغاز الطبيعي حول العالم، بينما ما تزال تملك حوالي ٥٠٠ تريليون متر مكعب من احتياطي الغاز الطبيعي، تمثل ١٠٪ من إجمالي احتياطي الغاز العالمي.

ما نسبته ٢٣٪ من إجمالي إنتاج القارة من البترول يتم تصديره للولايات المتحدة الأمريكية، وحوالي ١٤٪ للصين، و٨٪ لكل من إيطاليا والهند، بينما تحظى دول الاتحاد الأوروبي بأكثر من ٢٥٪ من إجمالي الإنتاج.

اليورانيوم:

تتميز القارة الإفريقية بكميات كبيرة من عنصر اليورانيوم المهم في الصناعات النووية.

تشارك إفريقيا بأكثر من ١٨٪ من إجمالي الإنتاج العالمي لليورانيوم.

أبرز هذه الدول هي: النيجر، وناميبيا، وجنوب إفريقيا.

تمتلك القارة احتياطات تصل إلى ثلث إجمالي احتياطات العالم من هذا العنصر الهام.

الذهب:

في عام ٢٠٠٨م أنتجت القارة الإفريقية حوالي ٤٨٣ طنًا من الذهب، بما يمثل حوالي ٢٥٪ من إجمالي إنتاج العالم.

نصف إنتاج القارة من الذهب يتم عبر جنوب إفريقيا بالإضافة لدول أخرى، مثل: غانا، وغينيا، ومالي، وتنزانيا.

تمتلك القارة احتياطات من الذهب تقدر بحوالي ٥٠٪ من إجمالي احتياطات العالم.

الألماس:

تتصدر القارة الإفريقية سوق الألماس العالمي؛ حيث تقوم بإنتاج ٤٠٪ من إجمالي الألماس عبر العالم.

يتركز الألماس في دول بتسوانا وأنجولا وجنوب إفريقيا والكونغو الديمقراطية وناميبيا.

المدهش في الأمر أن العديد من الحروب الأهلية في القارة تم تمويلها باستخدام الألماس الذي تنتجه القارة، حتى إن الألماس الذي يأتي من مناطق الصراعات والحروب يتم إطلاق أسماء عليه مثل: "ألماس الصراعات"، أو "ألماس الدم".

معادن أخرى:

وتنتج إفريقيا ٨٠٪ من إجمالي البلاتين المنتج حول العالم.

كما تنتج ٢٧٪ من إجمالي كمية الكوبالت المنتجة حول العالم.

وبالنسبة للحديد فتقوم القارة بإنتاج ما نسبته ٩٪ من إجمالي إنتاج الحديد حول العالم.

ويتراوح احتياطي القارة من الحديد والمنجنيز والفوسفات واليورانيوم من ١٥ – ٣٠٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي لهذه المعادن.

كما يعتقد أن القارة تمتلك احتياطات تقدر بحوالي ٩٠٪ للكوبالت، و٩٠٪ للبلاتين، و٩٥٪ للكروم، و٦٤٪ للمنجنيز.

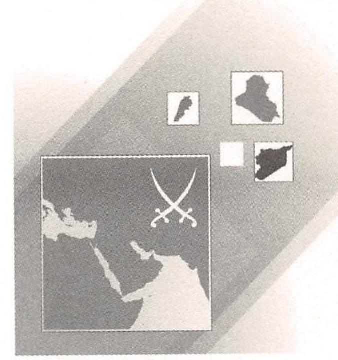
المصادر:

- محمد سليمان الزواوي- إيران في إفريقيا.. البحث عن موطئ قدم -أبريل ٢٠١٣م على الرابط:

http://www.qiraatafrican.com/view/?q=1144

- إفريقيا.. ثروات بلا حدود، على الرابط التالي:

http://www.sasapost.com/amazing-resources-in-africa/



المد الإيراني في إندونيسيا.. الأدوات والتداعيات

د. نرمين سعد الدين

باحثة سياسية

ملخص الدراسة

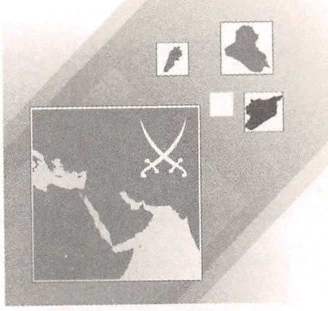
تحاول الدراسة أن ترصد المد الإيراني في إندونيسيا منذ اندلاع الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، وتصديرها للثورة في مختلف بلدان العالم لتحقيق المصالح القومية للدولة الإيرانية، وعلى رأس ذلك نشر العقيدة الشيعية.

وقد بنت إيران استراتيجيتها لتصدير العقيدة الشيعية عقب الثورة الخمينية عام ١٩٧٩م على تقديمها تحت اسم نقل الثورة للدول الإسلامية، وهو ما نجحت فيه منذ سنوات، مع ارتباط وثيق لهذه الاستراتيجية برؤيتها القومية التي تمجّد العنصر الفارسي؛ أملاً أن يكلل ذلك بتحقيق سيادة واضحة للفكرة الشيعية في بلدان العالم خاصة الإسلامي، فكانت اختياراتها لتلك الدول لا تتم بشكل عشوائي، وإنما وفق أسس سياسية واقتصادية تخدم المشروع الإيراني، فحظيت بعض الدول دون غيرها بدعم أكبر واهتمام فريد، ومن بينها الدولة المعنية في تلك الدراسة (إندونيسيا).

ولقد بدأت جذور المد الإيراني في إندونيسيا مدًّا دينيًّا لنشر العقيدة الشيعية منذ قيام الثورة الخمينية؛ حيث أغرت بعض الإسلاميين بالدعاية لبدء صحوة إسلامية على غرار ثورتها، تحت دعاوى معاداة إيران لأمريكا والغرب، وتأييد بعض علماء السنة للتقريب بين السنة والشيعة، مما مهّد لسفارة إيران نشر الأفكار والعقائد الشيعية خاصة بين الصوفية.

بدأت الجهود الشيعية بتبادل الزيارات، وإهداء الكتب، وعرض الأفلام، ونشر مجلة القدس التي تصدر عن السفارة الإيرانية باللغة الإندونيسية، وفي الثمانينيات بدأ زعماء الشيعة في إندونيسيا أمثال مختار آدم، وجلال الدين رحمت بنشر التشيع؛ عبر إرسال البعثات الدعوية، والتقرب من طلاب الجامعات، واستغلال عواطفهم وانبهارهم بالثورة الإيرانية، ونشر التشيع بين بعضهم الذين استغلوا تيار التحرر الفكري، وشاركوا في الدورات الطلابية لرابطة الطلبة المسلمين.

تمتد جذور نجاح المد الإيراني لنشر التشيع في إندونيسيا لثمانينيات القرن الماضي، فأصبح لهم حسينيات ومساجد، ومن هذه المساجد: مسجد الثقلين في يافي، ومسجد في بانيل، ومسجد في سامارانج، وحسينيات الكوثر والهادي في مالانج، وفي سورابايا وجاكرتا وجمبر.



المد الإيراني في إندونيسيا.. الأدوات والتداعيات

د. نرمين سعد الدين

باحثة سياسية

مقدمة:

بنت إيران استراتيجيتها لتصدير العقيدة الشيعية عقب الثورة الخمينيةعام ١٩٧٩م على تقديمها تحت اسم نقل الثورة للدول الإسلامية، وهو ما نجحت فيه منذ سنوات، مع ارتباط وثيق لهذه الاستراتيجية برؤيتها القومية التي تمجّد العنصر الفارسي؛ أملاً أن يكلل ذلك بتحقيق سيادة واضحة للفكرة الشيعية في بلدان العالم خاصة الإسلامي، فكانت اختياراتها لتلك الدول لا تتم بشكل عشوائي، وإنما وفق أسس سياسية واقتصادية تخدم المشروع الإيراني، فحظيت بعض الدول دون غيرها بدعم أكبر واهتمام فريد، ومن بينها الدولة المعنية في تلك الدراسة (إندونيسيا).

فى ضوء ذلك سعت الدراسة إلى:

١- كشف أبعاد المد الإيراني بإندونيسيا، والوقوف على وسائله وأدواته واستشراف مستقبله.

٢- الإجابة على الأسئلة البحثية التالية:

- كيف يمكن التوفيق بين المد السياسي والمد المذهبي لنجاح المشروع الإيراني بإندونيسيا؟ بكسب تأييد الحكومة الإندونيسية لإيران؟ أم بكسب تأييد النخبة السياسية؟ أم بكسب تأييد عموم الشعب؛ على اعتبار أن إيران ممثلة الثورة الإسلامية، وتقف ضد الاستعمار الغربي والكيان الصهيوني، وأنها دولة إسلامية الخلاف المذهبي معها ليس خلافًا جوهريًا؟

٣- المد الإيراني ماذا يقصد به سياسيًا ودينيًا؟

٤- كيفية مواجهة المد الإيراني في إندونيسيا؟

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث يعد ملائمًا للتعرف على المراحل التي مر المد الإيراني بإندونيسيا بها، وتتبع وسائل نشر التشيع فيها، ومنهج دراسة الحالة للتعرف على المد الشيعي في دولة إندونيسيا سياسيًا واجتماعيًا ودينيًا، ومنهج السيناريوهات للتعرف على السيناريوهات المتوقعة لمستقبل المد الإيراني بإندونيسيا، هل سيحدث زيادة بأعداد المتشيعين بإندونيسيا، ويمثلوا وسائل ضغط لحكوماتهم وتأييد شعبي لإيران بها، أم العكس.

تقسيم الدراسة:

١- مقدمة عامة تتضمن تعريفًا بأهمية موضوع الدراسة وأسباب اختياره.

٢- دراسة تمهيدية.

٣- المبحث الأول: مظاهر المد الإيراني في إندونيسيا (الدينية والثقافية والسياسية) وأهدافه.

٤- المبحث الثاني: أدوات ووسائل المد الإيراني في إندونيسيا، وسبل مواجهته.

٥- المبحث الثالث: مستقبل المد الإيراني في إندونيسيا.

٦- الخاتمة: ملخص ما اشتملت عليه الدراسة من أفكار ونتائج، وأهم التوصيات المطروحة.

التمهيد:

وقعت إندونيسيا تحت الاستعمار الأوروبي لمدة ثلاثة قرون؛ حيث استعمرها البرتغاليون منذ ١٥١١م، ثم استعمرها الإسبان منذ ١٥٨٠م، حتى استعمرها الهولنديون عام ١٦٠٢م[١]، وبعد مقاومة طويلة استقلت في عام ١٩٤٥م، وتقع إندونيسيا في جنوب شرق آسيا بين أستراليا وشبه الجزيرة الماليزية، وتبلغ مساحتها ١,٩١٩,٣١٧ كم٢، وهي عبارة عن مجموعة جزر تقدر ما بين ١٧٥٠٨ - ١٨٣٠٦ جزيرة، أكبرها جزيرتا جاوه وسومطره، وعاصمتها جاكرتا.

تعتبر إندونيسيا أكبر الدول الإسلامية، ويبلغ عدد سكانها حسب آخر إحصاء في ٢٠١٥م ٢٣٨ مليون نسمة تقريبًا، منهم ٨٩٪ مسلمون جلّهم من السنة، وقدر مركز الأبحاث العقائدية في مارس عام ٢٠٠٩م عدد الشيعة منهم بحوالي مليون، لكنّ دبلوماسيين إندونيسيين بالقاهرة يؤكدون أن معظم الشيعة لا يعترفون بتشيعهم، لذا فلا يوجد إحصاء دقيق عن ذلك[٢]، والمسيحيون ونسبتهم ٨٪[٣]، والباقي من الهندوس والبوذيين والوثنيين، أما أكثر اللغات انتشارًا فهي اللغة الملاوية.

ولقد بدأت جذور المد الإيراني في إندونيسيا مدًّا دينيًا لنشر العقيدة الشيعية منذ قيام الثورة الخمينية؛ حيث أغرت بعض الإسلاميين بالدعاية لبدء صحوة إسلامية على غرار ثورتها، تحت دعاوى معاداة إيران لأمريكا والغرب، وتأييد بعض علماء السنة للتقريب بين السنة والشيعة، مما مهد لسفارة إيران نشر الأفكار والعقائد الشيعية خاصة بين الصوفية.

بدأت الجهود الشيعية بتبادل الزيارات، وإهداء الكتب، وعرض الأفلام، ونشر مجلة القدس التي تصدر عن السفارة الإيرانية باللغة الإندونيسية، وفي الثمانينيات بدأ زعماء الشيعة في إندونيسيا أمثال مختار آدم، وجلال الدين رحمت بنشر التشيع؛ عبر إرسال البعثات الدعوية والتقرب من طلاب الجامعات، واستغلال عواطفهم، وانبهارهم بالثورة الإيرانية، ونشر التشيع بين بعضهم الذين استغلوا تيار التحرر الفكري، وشاركوا في الدورات الطلابية لرابطة الطلبة المسلمين (HMI)[٤].

بدأت جذور المد الإيراني في إندونيسيا مدًا دينيًا لنشر العقيدة الشيعية منذ قيام الثورة الخمينية؛ حيث أغرت بعض الإسلاميين بالدعاية لبدء صحوة إسلامية على غرار ثورتها، تحت دعاوى معاداة إيران لأمريكا والغرب، وتأييد بعض علماء السنة للتقريب بين السنة والشيعة، مما مهد لسفارة إيران نشر الأفكار والعقائد الشيعية خاصة بين الصوفية.

ولما قويت علاقة حسين الحبشي مدير المعهد الإسلامي في بانجيل بالسفارة الإيرانية أرسل خريجي المعهد إلى مدينة قُم في إيران[٥]، للدراسة بجامعاتها، ثم عاد هؤلاء الشباب وأصبحوا دعاة للتشيع، وأسسوا أكثر من ٤٠ مؤسسة ومعهدًا للشيعة، بجانب ظهور

(١) استقلال إندونيسيا، تقرير منشور على مفكرة الإسلام، تاريخ ٣ مارس ٢٠٠٩م: http://islammemo.cc/zakera/methl-haza-elyawm/2009/03/03/78133.html

(٢) مقابلة شخصية مع السيد مخلصان من الملحقية التعليمية بالسفارة الإندونيسية بالقاهرة، تاريخ ١٦ يونيو ٢٠١٥م.

(٣) سميرة القحطاني، نتائج التنصير في إندونيسيا، مقال منشور على موقع الألوكة، ٢٩ يونيو ٢٠٠٨م: http://www.alukah.net/world_muslims/1218/2864/#ixzz2Ph68UNmY

(٤) محمد زيتون رسمين، المد الشيعي الرافضي في آسيا (إندونيسيا نموذجًا)، ورقة بحثية في مؤتمر رابطة علماء المسلمين الثالث بإسطنبول، منشورة على موقع المسلم تاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠١٣م: http://www.almoslim.net/node/196794

(٥) الحوزة العلمية في قم تعتبر واحدة من أهم المراكز العلمية الدينية للشيعة.

مؤسسات تربوية أخرى شبه رسمية، وتمكنوا من إدخال الأساتذة الشيعة إلى الجامعات والمعاهد والمدارس الرسمية لينشروا عقائدهم[1]، خاصة بعد تمتع إندونيسيا بمناخ الدمقرطة بعد انتهاء عهد الرئيس الإندونيسي سوهارتو(١٩٦٧ -١٩٩٨م). [2]

المبحث الأول
مظاهر وأهداف المدّ الإيراني في إندونيسيا

أولاً: الأهداف:

يشكّل الدين أقوى سلاح في ترسانة القوة الناعمة لدى إيران، فكان المذهب الشيعي العنصر الفاعل خلال السنوات الست والثلاثين الماضية [3]، وبه نجحت في أن تنشر التشيع في إندونيسيا وتمد علاقتها معها، فقد اهتمت بها وكانت لها به أهداف معلنة ومستترة وهي

تنقسم إلى هدفين؛ ديني وسياسي:

- الهدف الديني هو نشر المذهب الشيعي بين مسلمي إندونيسيا من أهل السنة[4]، خاصة أن إندونيسيا تمتلك نموذجًا إسلاميًا خاصًا بها يوصف بالإسلام الإندونيسي[5]، مما يمكن أن يمثل تهديدًا مباشرًا على المشروع الإيراني، الذي يجد فرصة للتمدد في ظل غياب المشروعات الإسلامية الأخرى.[6]

- أما الهدف السياسي فهو البحث عن دور إقليمي ودولي معترف به؛ من خلال تصدير ما يسمى «بالثورة الإسلامية» خارج إيران، والترويج لهذا الدور في الدول الإسلامية، سواء في القطر المحيط بها، أو الدول الإسلامية الآسيوية كإندونيسيا، كذلك كسر العقوبات المفروضة عليها، والقيام بدور اقتصادي أكبر في المنطقة[7]؛ وتشكيل كيان موازٍ للولايات المتحدة مع الدول الآسيوية[8].

مظاهر المد الإيراني في إندونيسيا:

أولاً: دينيًا وثقافيًا:

تمتد جذور نجاح المد الإيراني لنشر التشيع في إندونيسيا لثمانينيات القرن الماضي، فأصبح لهم حسينيات ومساجد، ومن هذه المساجد الثقلين في ومسجد يافي في بانيل، ومسجد في سامارانج، وحسينيات الكوثر والهادي في مالانج، وفي سورابايا

(١) التشيع في إندونيسيا، تقرير إعداد مركز البحوث والدراسات، منشور في مجلة البيان، ٢ يونيو ٢٠١٤م:
http://www.albayan.co.uk/RSC/print.aspx?id=3220
- فريد أحمد، دور الرافضة في إندونيسيا، تقرير منشور على مركز التنوير للدراسات، د.ت: http://www.altanweer.net/articles.aspx?id=201030017&selected_id=-10135&page_size=5&links=true؛ ممدوح حربي، مرجع سابق.

(٢) كريستوف مايركينوسكي، ملامح الإسلام الشيعي في جنوب شرق آسيا: تايلند وإندونيسيا، ترجمة ومراجعة: الدائرة العامة للنشاطات العلمية والدولية، تقرير منشور على موقع إيراني، د.ت: http://www.isca.ac.ir/portal/home/?news/120665/84178/6553
- الشيعة في إندونيسيا، ورقة بحثية منشورة بدون بيانات: www.al-aqidah.com/userfiles/pdf/endonesyah.pdf

(٣) صادق زيباكلام، الصحوة الشيعية بوصفها قوة إيران الناعمة: تحليل تاريخي، ترجمة: د. موسى الحالول، تقرير منشور على مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ: الثلاثاء ١٦ أبريل ٢٠١٣م:
http://studies.aljazeera.net/filesanandstrengthfactors/2013/04/201343102821611746.htm

(٤) ممدوح الحربي، الإخطبوط الشيعي في العالم، محاضرة صوتية فرغت ونشرت على موقع البينة، د.ت:
http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=4643

(٥) الإسلام الإندونيسي: خلق نوع من الإسلام المتسامح المعتمد على الأخلاق من أجل الابتعاد عن التيارات التي خلقت انطباعات سلبية عن الإسلام، يستوعب فيه الإسلام جميع أصحاب الديانات والثقافات الأخرى بإندونيسيا.

(٦) محمد أبو الفضل، التطرف يخيم على إندونيسيا المتسامحة، مقال منشور بمجلة العرب، تاريخ ١٤ يونيو ٢٠١٥م، العدد: ٩٩٤٨:
http://www.alarab.co.uk/?id=54688

(7) Holsti, K. J., «National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy», International Studies Quarterly, Vol. 14, No. 3 (Sep., 1970), pp. 233-309:http://maihold.org/mediapool/113/1132142/data/Holsti.pdf
د. فاطمة الصمادي، لماذا تواصل إيران المأزومة اقتصاديًا دعم حلفائها؟ تقرير منشور مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠١٥م:
http://studies.aljazeera.net/reports/2015/02/2015218999779800.htm

(٨) سِباستين بَايروس، هل يتنامى دور إيران في آسيا الوسطى؟، ترجمة: محمود محمد الحرثاني، تقرير منشور على مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ: ١ أبريل ٢٠١٤م: http://studies.aljazeera.net/files/iranfuturerole/2014/03/2014331113547142325.html

وجاكرتا وجمبر.[١]

ونجح الطلاب العائدون من قم بعدما أصبحوا دعاة التشيع في بلادهم في ربط عامة الناس بعلماء الشيعة، وأقاموا أكثر من أربعين مؤسسة، فظهرت جامعة في بون جاكرتا باسم الزهراء، وحلقات دراسية كثيرة، منها حلقة في جينان جامب داك، ويلاحظ أن التشيع قد وصل ذروته في التربية والتعليم في التسعينيات؛ حيث أقيم العديد من المعاهد مثل معهد مطهري في باندونج، ومعهد آخر في باكولونا جان، ومعهد الحجة في جامبر، والمعهد الإسلامي في بانجيل الذي يقوم بالتعاون مع السفارة الإيرانية بإرسال خريجي المعهد إلى قم لإكمال الدراسة وتخريج الدعاة، وجمعية فاطمة الإسلامية في جاكرتا، إضافة إلى ظهور مؤسسات تربوية أخرى شبه رسمية، كمؤسسة الجواد للمعارف الإسلامية في باندونج، ومركز الهدى في جاكرتا.[٢]

وأنشأوا عددًا من المؤسسات في مجال التعليم العالي، من بينها مؤسسة SMS ومطهري في مدينة باندونج، والكلية الإسلامية للدراسات العليا (ICAS) في جاكرتا، وتمنح تلك الكلية شهادة البكالوريوس في فرع المعارف الإسلامية والماجستير في الفلسفة الإسلامية والتصوف[٣].

وأسسوا دور نشر لنشر كتب الشيعة، منها دار الميزان في باندونج، والفردوس والهداية في جاكرتا، ومطبعة الميزان، ومطبعة بليتا في باندونج، ومطبعة السجاد، ومطبعة أبي ذر في جاكرتا، ومطبعة يابي في لامبونج سومطرة، وأصدروا عددًا من المجلات كمجلة القدس ومجلة الحكمة ومجلة الحجة، ودور نشر: بوستاكاهيدايا، ميزان، لنترا ويابي في جاكرتا، وصدر عنهم حتى شهر فبراير ٢٠٠١م حوالي ٣٧١ كتابًا في مختلف الموضوعات الشيعية باللغة الإندونيسية، مثل كتاب المراجعات وليالي بشاور، وأقاموا الدورات العلمية والمؤتمرات في جاكرتا وغيرها من المدن الكبرى[٤].

وقال الشيخ محمد زيتون رئيس الهيئة الإندونيسية لتدبر القرآن: إنهم أنشأوا رابطة جماعات أهل البيت الإندونيسية (IJABI)، كما عقدوا اتفاقيات ثقافية بين إيران وهذه الجامعات تشمل تبادل الطلبة الجامعيين، وابتعاث الشباب للدراسة في الجامعات الإيرانية أو الحوزات العلمية، وبدأ الانتشار المقنن في جامعات

(١) الشيعة في العالم، الشيعة في إندونيسيا، تقرير منشور على مركز الأبحاث العقائدية، د. ت:

http://www.aqaed.com/shia/world/_indonesia/

(٢) كريستوف مايركينوسكي، ملامح الإسلام الشيعي في جنوب شرق آسيا: تايلند وإندونيسيا، ترجمة ومراجعة: الدائرة العامة للنشاطات العلمية والدولية، تقرير منشور على موقع إيراني، د.ت:

http://www.isca.ac.ir/portal/home/?news/120665/84178/65535/

(٣) كريستوف مايركينوسكي، تقرير سابق.

(٤) ممدوح الحربي، مرجع سابق؛ محمد أبوالفضل، مرجع سابق؛ فريد أحمد، دور الرافضة في إندونيسيا، تقرير منشور في مركز التنوير للدراسات الإنسانية، د.ت:

http://www.altanweer.net/articles.aspx?id=201030017&selected_id=-10135&page_size=5&links=true

- كريستوف مايركينوسكي، تقرير سابق؛ مظاهر التغلغل الإيراني الشيعي في البلدان السنية، تقرير منشور على مركز التنوير للدراسات الإنسانية:

http://www.altanweer.net/articles.aspx?id=201030026&selected_id=-201030029&page_size=5&links=true

- التشيع في إندونيسيا، تقرير أعده مركز البحوث والدراسات، تقرير منشور بمجلة البيان، ٢ يونيو ٢٠١٤م:

http://www.albayan.co.uk/RSC/print.aspx?id=3220

- مظاهر التغلغل الإيراني الشيعي في إندونيسيا، تقرير منشور على موقع كسر الصنم، ١٩ أبريل ٢٠١٣م:

http://www.kasralsanam.com/main/articles.aspx?selected_article_no=1485

- أسباب انتشار التشيع في إندونيسيا، تقرير أعده مركز التأصيل للدراسات منشور على موقع هوية بريس، ١٥ يناير ٢٠١٤م:

http://howiyapress.com/index.php/kharij-alawatan/2826-2198.html?device=desktop

- من محاضرات الوفد الإيراني في إندونيسيا: الحوزة الشيعية تنشر التشيع في إندونيسيا، مادة أرشيفية منشورة على موقع جاكارتا عربي٢١، ٢٣ يوليو ٢٠١٤م:

http://arabi21.com/story/764231

لمزيد من التفاصيل انظر: الشيعة في إندونيسيا، ورقة بحثية منشورة بدون بيانات، ص٢-٣، ص٩: ص٤٢:

www.al-aqidah.com/userfiles/pdf/endonesyah.pdf

مختلفة، مثل الجامعة الإسلامية الحكومية، وجامعة المحمدية، وجامعة مالاحياتي باندر لامبونج، وجامعة ١٩ نوفمبر بمدينة كولاكا، وجامعة لاكي ديندي بكوناوي.(١)

وتأثر بهم بعض ممن ينتسب إلى العلم وذوي المكانة الاجتماعية تحت مظلة حرية الفكر والتعبير عن الرأي، واعتبروا أن الخلاف بين الشيعة وأهل السنة خلاف قديم؛ كالخلاف الذي وقع بين المذاهب الفقهية الموجودة في الساحة(٢).

بالرغم من نجاح المد الشيعي إلا أنه هناك رفض بين المسلمين السنة، فقاموا من وقت لآخر بمداهمة وتخريب بعض معاهدهم، مثلما حدث مع معهد مطهري في باندونج، فأُغلق ثم فُتح مرة أخرى.

وبالرغم من نجاح المد الشيعي إلا أنه هناك رفض بين المسلمين السنة، فقاموا من وقت لآخر بمداهمة وتخريب بعض معاهدهم، مثلما حدث مع معهد مطهري في باندونج، فأُغلق ثم فُتح مرة أخرى(٣)، ومنعوا الطلاب من مدارسهم، وحاولوا تهجيرهم من قراهم، مثلما حدث في سامبانج، وأومين(٤)، وهو ما أكد عليه السيد مخلصان حيث قال: «إن التشيع يمثل خطرًا خاصة في القرى لأنهم ينشئون الجمعيات، ويساعدوا الفقراء، ولكن الشعب تنبه لذلك، وهناك قلق كبير من هذا المدّ بعد ملاحظة زيادة عدد المنتمين لفكرهم وتصريحهم أو جهرهم بذلك».(٥)

ثانيًا: سياسيًّا واقتصاديًّا:

أجواء التقارب السياسي الرسمي بين إندونيسيا وإيران تبدو جيدة؛ حيث أكد السفير الإندونيسي لدى طهران «ديان ويرنجوريت» في مقابلة مع وكالة مهر للأنباء في ١٤ يونيو الماضي أن إيران تعتبر بلدًا مستقرًا ومتمايزًا عن باقي دول المنطقة، مضيفًا بأن الاقتصاد الإيراني والاقتصاد الإندونيسي يكمّلان كل منهما الآخر، لكنه لفَت إلى صعوبة تحقيق هذا التقارب على المستوى الشعبي؛ لأن الشعب الإندونيسي لا يعرف كثيرًا عن إيران، وأن معلوماته بشأن إيران مأخوذة عن وسائل الإعلام الغربية، كما أن الإيرانيين ليست لديهم فكرة مناسبة عن إندونيسيا، ويعتبرونها بلدًا بعيدًا لكن بعد المسافات في عالم اليوم لا يُعتبر مشكلة. والآن أنا سعيد عندما أقول بأن هناك ازديادًا وتعزيزًا للتعاون بين البلدين في مختلف المجالات.

إن التقارب السياسي بين الجانبين امتد لاتخاذ إندونيسيا موقفًا أقرب للموقف الإيراني من الانقلاب الذي يقوده الحوثيون في اليمن؛ حيث يشير السفير الإندونيسي إلى أن حل الأزمة اليمنية يجب أن يكون حسب إرادة اليمنيين، ومن خلال الحوار بينهم، وهذا هو الطرح الذي تقدمه طهران متجاهلة انقلاب الحوثيين على الشرعية ومؤسساتها بقوة السلاح، ضاربًا بكل فرص الحوار والاتفاقات، وآخرها اتفاق السلم والشراكة، عرض الحائط(٦).

من جهة أخرى لما رأى الشيعة الإندونيسيون

---

(١) التشيع في إندونيسيا، تقرير سابق.

(٢) الشيخ محمد زيتون: الرافضة استغلوا الجو الديمقراطي لتوسيع حركتهم بإندونيسيا، تقرير منشور على موقع المسلم، تاريخ ١٧ محرم ١٤٣٥هـ: http://almoslim.net/node/196603

- الشيعة في إندونيسيا، من ص ٦: ٩؛ تحذيرات من اتساع التشيع بإندونيسيا، ٢١ ديسمبر، تقرير أعده مركز التأصيل للدراسات والبحوث، منشور على موقع الألوكة، بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠١٣م: http://majles.alukah.net/t124255/

(٣) ممدوح الحربي، مرجع سابق.

(٤) النازحون الشيعة في إندونيسيا تخور قواهم، تقرير منشور على شبكة أنباء إيرين، ٤ أبريل ٢٠١٣م:

http://arabic.irinnews.org/Report

Margareth S. AritonangShia conversion is solution, The Jakarta Post,| Thu, September 06 2012,:

http://www.thejakartapost.com/news/2012/09/06/shia-conversion-solution-minister.html#sthash.IHsuaseb.dpuf

http://www.thejakartapost.com/news/2012/09/06/shia-conversion-solution-minister.html

(٥) مقابلة شخصية مع السيد مخلصان من الملحقية التعليمية بالسفارة الإندونيسية بالقاهرة، تاريخ ١٦ يونيو ٢٠١٥م.

(٦) سفير إندونيسيا في طهران: إيران بلد مستقر ومتمايز عن باقي دول المنطقة:

http://ar.mehrnews.com/news

محاولات أهل السنة لمنع عقائدهم عن طريق الحكومة، وتقدمهم باعتراض رسمي؛ استدركوا الأمر، وحاولوا الاتصال برجال الحكومة وجعلهم يزورون إيران، وكان الهدف أول الأمر اقتصاديًا لأغراض سياسية ودينية(١)، وبالفعل تم الاتفاق على تفعيل مشاريع اقتصادية، وتم الموافقة على طلب للتعاون التربوي، مما أتاح تبادل الخبرات التربوية والكوادر العلمية.(٢)

وأعلن مسئول رفيع بوزارة المناجم والطاقة الإندونيسية في ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٣م أن إيران تريد بناء مصفاة نفط في بلاده، وأنها مستعدة لضمان إمدادها بالنفط الخام، في حين صرح المدير العام للنفط والغاز بالوزارة لين تاكيان أن طهران أرسلت له رسالة للتعاون في مجال الطاقة(٣)، وتم إنشاء ما يسمى باللجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين، وكان آخر اجتماع لتلك اللجنة في سنة ٢٠١٠م.

وبلغ حجم التبادل التجاري بين إيران وإندونيسيا خلال ٢٠١٢م مليارًا و١٣٢ مليون دولار، حيث بلغت صادرات إيران إلى إندونيسيا ٥٩٧ مليون دولار، وواردات إيران من إندونيسيا ٥٣٥ مليون دولار، وكانت أهم السلع الإيرانية المصدرة إلى إندونيسيا، البروبان والبوتان السائل والأمونياك، وقطع غيار التوربينات الغازية، وزيت القطران، والكبريت والشاي، واستوردت إيران من إندونيسيا أنواع الورق، والكارتون، والفحم الحجري، والأجهزة الإلكترونية، والألياف الصناعية.(٤)

كذلك زار وفد إندونيسي برئاسة مدير عام وزارة التجارة طهران في نوفمبر ٢٠١٣م؛ لتبادل وجهات النظر حول إعداد اتفاقية التجارة التفضيلية بين إيران وإندونيسيا التي كانت قد بدأت المفاوضات حولها منذ عدة سنوات، ولكنها توقفت(٥)، كما وقَّع الجانبان في ذات الشهر اتفاقًا لإمداد إيران إندونيسيا بتكنولوجيا في مجال النفط(٦)، وفي مايو ٢٠١٥م أعلن المدير العام للنفط والغاز بوزارة الطاقة الإندونيسية أن بلاده تتفاوض لاستيراد النفط الإيراني متوقعًا أن التعاون بين الجانبين عن إنشاء أربع مصافٍ ببلاده خلال السنوات الـ١٠ القادمة.

وفي هذا الإطار زار مساعد رئيس الجمهورية الإيرانية إندونيسيا في مايو ٢٠١٥م، وأعلن عن التوصل إلى اتفاق لزيادة حجم صادرات النفط الإيراني لها، وإنشاء مصفاة للنفط في إندونيسيا.(٧)

وصرح رئيس اللجنة التجارية الإيرانية-الإندونيسية أن بناء هذه المصفاة يسهم إلى حد كبير في زيادة حجم التبادل التجاري بين الجانبين(٨).

وقد استأنفت اللجنة الاقتصادية المشتركة -بعدما توقفت لمدة خمس سنوات- عملها في فبراير

(١) فريد أحمد، دور الرافضة في إندونيسيا، تقرير منشور على مركز التنوير للدراسات الإنسانية، د.ت

http://www.altanweer.net/articles.aspx?id=201030017&selected_id=-10135&page_size=5&links=true

مظاهر التغلغل الإيراني الشيعي في البلدان السنية، تقرير منشور على مركز التنوير للدراسات الإنسانية، د.ت

http://www.altanweer.net/articles.aspx?id=201030026&selected_id=-201030029&page_size=5&links=true

(٢) مظاهر التغلغل الإيراني الشيعي في إندونيسيا.

(٣) إيران تعرض بناء مصفاة نفط في إندونيسيا، خبر منشور في جريدة الشرق الأوسط، ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٣ العدد 9067 http://archive.aawsat.com/details.asp?section=6&article=194638&issueno=9067#.VZK8zhtViko

(٤) إيران وإندونيسيا تتجهان لاعتماد اتفاقية التجارة التفضيلية، تقرير منشور على موقع قناة العالم، تاريخ الأحد ١٧ نوفمبر ٢٠١٣م: http://www.alalam.ir/news/1535173

(٥) إيران وإندونيسيا تتجهان لاعتماد اتفاقية التجارة التفضيلية، تقرير سابق.

(٦) إيران تمد إندونيسيا بتكنولوجيا وخدمات في قطاع النفط، خبر منشور على الجزيرة مباشر، بتاريخ ٢٦ نوفمبر ٢٠١٣م: http://mubasher.aljazeera.net/news/2013/11/201311261237328928883.html

(٧) إندونيسيا تتفاوض مع إيران لاستيراد النفط الخام وبناء مصافي، خبر منشور على وكالة إيرنا الإخبارية، ٧ مايو ٢٠١٥م:

http://arabic.irib.ir/news/item/10/15756http://arabic.irib.ir/news/item.html

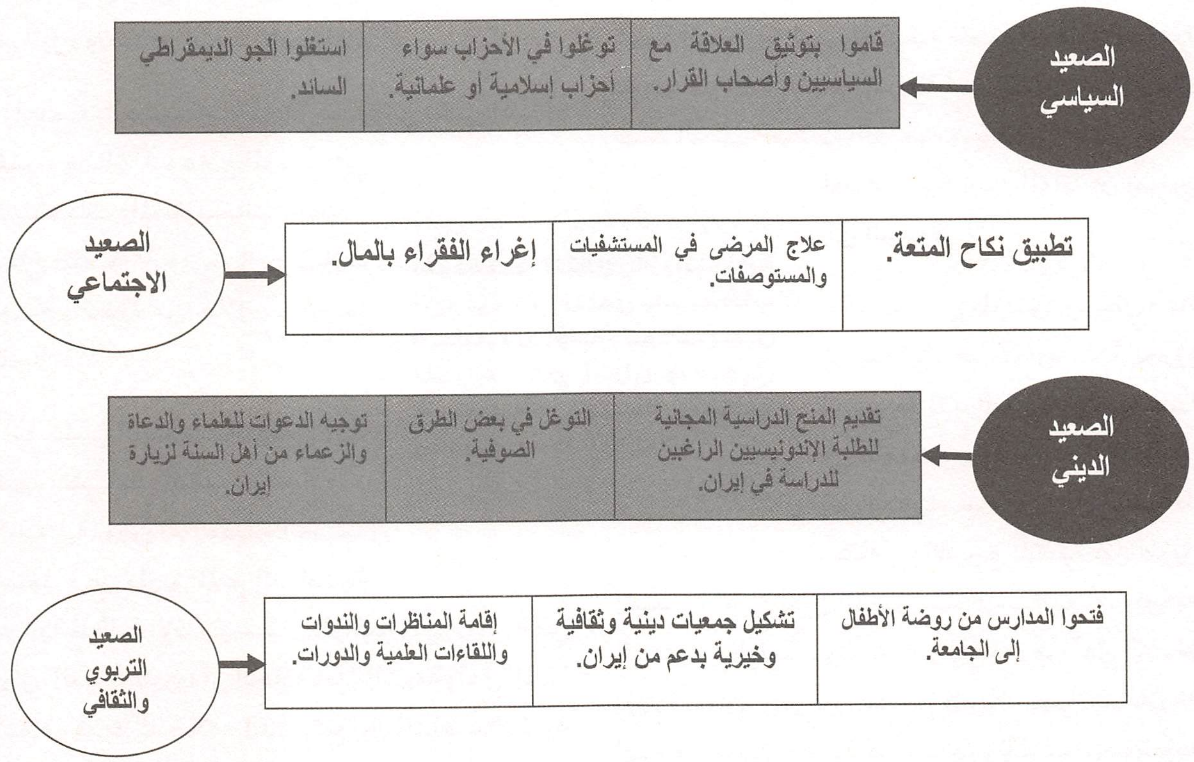
- إيران تبني وحدات تكرير ومصفاة في إندونيسيا، خبر منشور على موقع الوفاق أون لاين، ٢٣مايو ٢٠١٥م:

http://www.al-vefagh.com/News/76532.html

http://www.al-vefagh.com/News/77369.html;

(٨) إيران تبني وحدات تكرير ومصفاة في إندونيسيا، خبر سابق.

أدوات ووسائل المد الإيراني في إندونيسيا



٢٠١٥م، وأصدروا مذكرة تفاهم للتعاون بين البلدين لاستئناف العلاقات وتنميتها، واتفق الجانبان على التعاون في عدة مجالات[1]، وشاركت إيران بمشروع توليد ٣٥ ألف ميجاوات من الكهرباء، وإنشاء طرق وخط لسكك الحديد في البلاد مايو ٢٠١٥م.[2]

وهكذا نجحت الحكومة الإيرانية في إقامة علاقات اقتصادية مع الحكومة الإندونيسية؛ لكسب أعوان لها يساعدونها في الوقوف أمام أية إجراء يمكن أن يُتَّخَذ ضد الشيعة في إندونيسيا، أو ضد محاولات نشر مذهبهم الاثنا عشري، وخارجيًا تضمن الولاء الكامل لها.

المبحث الثاني
أدوات ووسائل المد الإيراني في إندونيسيا، وسبل مواجهته

الأدوات والوسائل:

اعتمدت إيران أساليب ووسائل مختلفة في مدها بإندونيسيا، منها السياسي المادي، والديني، والتربوي والثقافي.

على الصعيد السياسي استغل الموالون لإيران الجو الديمقراطي السائد، وقاموا بتوثيق العلاقة مع السياسيين وأصحاب القرار؛ ليكونوا هم الباب لدخول التشيع في إندونيسيا حديثًا[3]، وتوغلوا في الأحزاب سواء كانت أحزابًا إسلامية أو علمانية، وتوغلوا وسط الليبراليين باسم التحرر من النظم السلطوية، واعتمدوا

(١) إيران وإندونيسيا تعززان تعاونهما في مجال النفط، خبر منشور على وكالة أنباء فارس، ١٢ فبراير ٢٠١٥م:
http://arabic.farsnews.com/iran/news/13940303001552

(٢) إندونيسيا تدعو إيران للمشاركة بمشاريع توليد الكهرباء وإنشاء الطرق والسدود، خبر منشور وكالة أنباء فارس، ٢٤ مايو ٢٠١٥م: http://arabic.farsnews.com/allstories/news/13940303001189

(٣) كريستوف مايركينوسكي، مرجع سابق، فريد أحمد، مرجع سابق؛ مظاهر التغلغل الإيراني الشيعي في البلدان السنية، تقرير سابق.

في دعاياتهم على تقديم إيران كنموذج ديمقراطي[1]، وبأنها تعادي الغرب، ولاسيما الولايات المتحدة، وتعادي إسرائيل، وتصدير الثورة الإسلامية.[2]

واعتمدت في الجانب الاجتماعي على إغراء الفقراء بالمال[3]، وعلاج المرضى في المستشفيات والمستوصفات، وتطبيق نكاح المتعة[4]، وإرسال رحلات الحج والعمرة من خلال سفارتها بالمجان.[5]

أما على الصعيد الديني فقد قامت بتشكيك المثقفين والجماهير بالصحابة، ومن ثَم العقيدة السنية برمتها، وعن طريق المنح الدراسية المجانية للطلبة الإندونيسيين الراغبين بالدراسة في إيران، الذين اعتبروا أن الخلاف بين الشيعة وأهل السنة خلاف قديم كالخلاف الذي وقع بين المذاهب الفقهية الموجودة[6]، وقيادة دراويش الصوفية بالاحتفالات الدينية، والتوغل في بعض طرقها؛ حيث أوجدت لها

(١) أمير سعيد، التشيع في العالم الإسلامي.. القابلية والمستقبل، تقرير منشور على موقع المسلم، تاريخ ١٤٣٤/٥/٣٠هـ: http://www.al-moslim.net/node/181728

(٢) صادق زيباكلام، تقرير سابق؛ أمير سعيد، مرجع سابق.

(٣) محمد أبو الفضل، مقال سابق.

(٤) التشيع في إندونيسيا، بحث سابق.

(٥) محمد لافي، ما بين تحديات الفقر والجهل.. إندونيسيا تتدبر القرآن الكريم، تقرير إخباري منشور على موقع المسلم، تاريخ ١٤٣٤/٧/٢٧هـ: http://www.almoslim.net/node/184595

(٦) محمد لافي، مرجع سابق؛ الشيخ محمد زيتون: الرافضة استغلوا الجو الديمقراطي لتوسيع حركتهم بإندونيسيا، مقال منشور على موقع المسلم، ١٧ محرم ١٤٣٥هـ: http://almoslim.net/node/196603

- الشيعة في إندونيسيا، بحث سابق.

تحذيرات من اتساع التشيع بإندونيسيا، تقرير سابق؛ محمد زيتون، المد الشيعي؛ إبراهيم بن سليمان الحارس بجامع العمري بالرياض، هدف الرافضة في الوقت الحاضر، محاضرة على اليوتيوب بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠١٣م:

https://www.youtube.com/watch?v=hDbR-FoSZbg

; zulkifi, seeking knowledge unto qum: the education of Indonesian shii ustadns,

http://www.iias.nl/sites/default/files/IIAS_NL38_30.pdf

مشتركات معها باسم حب الأولياء والأشراف والمبادئ المشتركة بينهم، وقد فسر مصطفى بكري، الرئيس العام للهيئة السورية لجمعية نهضة العلماء، هذه الظاهرة بتوظيف حالة الغرام المعروفة لدى الإندونيسيين بآل بيت النبي -صلى الله عليه وسلم-، والتي جعلت قطاعًا كبيرًا من المواطنين يميلون إلى التصوف.[7]

للملحقية الثقافية بالسفارة الإيرانية دور رئيس باستقطاب الطلبة الإندونيسيين للدراسة في إيران وتشكيل جمعيات دينية وثقافية وخيرية بدعم من إيران.

كذلك عن طريق إرسال دعاة شيعة لها، حيث أرسلت الحوزة الشيعية الإيرانية وفدًا يضم عددًا من المعممين والمبلغين الإيرانيين إلى إندونيسيا، من أجل النشاط الثقافي والترويج للتشيع عن طريق المبلغين الإيرانيين الذين يتم إرسالهم[8]، وتوجيه الدعوات للعلماء والدعاة والزعماء من أهل السنة لزيارة إيران، ويقومون بتقديم كل التسهيلات اللازمة لهم من مصاريف وتذاكر سفر، وتأشيرات، وتنظيم لقاءات رسمية مع رؤساء ومسئولي الحكومة في طهران.[9]

وعلى الصعيد التربوي والثقافي تم إقامة المحاضرات، والمناظرات والندوات، واللقاءات العلمية والدورات، وبما أنه من المعلوم أن المثقفين الإندونيسيين يحبون الفلسفة؛ فقام بعضهم بتسويق أفكار شيوخ الشيعة المتفلسفين، ثم غيروا من خططهم وبدءوا ينسحبون من الميدان الدعوي بشكل ظاهر، ويعملون عن طريق الحلقات وإقامة المحاضرات العلمية وبالتعليم المنظم.[10]

وللملحقية الثقافية بالسفارة الإيرانية دور رئيس باستقطاب الطلبة الإندونيسيين للدراسة في إيران وتشكيل

(٧) محمد أبو الفضل، مرجع سابق.

(٨) أسباب انتشار التشيع في إندونيسيا، بحث سابق؛ من محاضرات الوفد الإيراني في إندونيسيا مادة أرشيفية سبق.

(٩) محمد زيتون رسمين، تقرير سابق.

(١٠) فريد أحمد، مقال سابق. محمد زيتون، المد الشيعي؛ محمد لافي، مرجع سابق؛ تحذيرات من اتساع التشيع بإندونيسيا، بحث سابق.

جمعيات دينية وثقافية وخيرية بدعم من إيران.(١)

وفتحوا المدارس من روضة الأطفال إلى الجامعة، وعلى الصعيد الدعوي أقاموا المحاضرات والندوات واللقاءات، سواء عن طريق الدروس أو التجمعات أو القنوات أو المواقع الإلكترونية.(٢)

وأقاموا الجامعات والمعاهد، وسلطوا الضوء على التحديات والفرص التي تنتظر المسلمين على طريق العولمة، وأقاموا مع تلك الجامعات والمعاهد العلمية قنوات الاتصال والارتباط مع سائر المؤسسات في داخل إندونيسيا وخارجها(٣)، وأقاموا الدورات العلمية والمؤتمرات في جاكرتا وغيرها من المدن الكبيرة في إندونيسيا.(٤)

وكذلك فإن من أنجح السبل التي اتخذها الشيعة في نشر عقائدهم بين المسلمين في إندونيسيا: طباعة الكتب والمجلات والمطويات عن طريق دور النشر الخاصة بهم، واستقدام الكتب الشيعية وكل ما يتعلق بثقافة إيران في المكتبات الإسلامية الإندونيسية(٥)، ككتاب (المراجعات)، وهو عبارة عن حوار مختلط بين عالم الشيعة عبد الحسين شرف الدين وشيخ الأزهر سليم البشري، وكتاب (الثقيفة) أول افتراق الأمة للطبيب عمر هاشم وهو من الحضارمة العلويين، وكتاب (ثم اهتديت) لمؤلفه محمد التونسي وهو صوفي

(١) من محاضرات الوفد الإيراني في إندونيسيا؛ تقرير سابق، تحذيرات من اتساع التشيع بإندونيسيا، تقرير سابق؛ محمد زيتون: الرافضة استغلوا الجو الديمقراطي.

(٢) التشيع في إندونيسيا، تقرير سابق.

(٣) كريستوف مايركينوسكي، تقرير سابق؛ مقابلة شخصية مع السيد مخلصان.

(٤) ممدوح الحربي، تقرير سابق.
محمد أبو الفضل، مرجع سابق؛ فريد أحمد، مرجع سابق؛ كريستوف مايركينوسكي، مرجع سابق؛ مظاهر التغلغل الإيراني الشيعي في البلدان السنية، تقرير سابق؛ مظاهر التغلغل الإيراني الشيعي في إندونيسيا، تقرير سابق؛ أسباب انتشار التشيع في إندونيسيا، تقرير سابق؛ من محاضرات الوفد الإيراني في إندونيسيا، تقرير سابق؛ لمزيد من التفاصيل. انظر: الشيعة في إندونيسيا ص٢-٣، ص٩: ص٤٢.

(٥) محمد زيتون، ورقة بحثية؛ التشيع في إندونيسيا، تقرير سابق.

من أتباع الطريقة التيجانية وهو عبارة عن تصورات صوفي يظهر تأثره بأفكار الشيعة، ثم يتحول لمذهبهم، إضافة إلى المجلات التي تصرّح وبوضوح أنها تدعو إلى التشيع(٦)، بالإضافة إلى إنشاء بعض الإذاعات وعشرات القنوات الفضائية باللغة الإندونيسية.(٧)

سبل مواجهة المد الإيراني في إندونيسيا:

أولاً داخل إندونيسيا:

لقد قام علماء أهل السنة الإندونيسيون بالتحذير المبكر من هذا المد الشيعي؛ عن طريق كتابة الرسائل والمقالات لبيان خطورة منهجهم، ويعد من أوائل من كتبوا عن الشيعة كلّ من الشيخ هاشم أشعري وشيخ آخر يدعى عبد الكريم من الجمعية المحمدية، وأقاموا الجمعيات المناهضة للفكر الشيعي كجمعية نهضة العلماء بإندونيسيا، ومجلس العلماء، واللجنة الإندونيسية للدعوة الإسلامية DDII ، التي أسسها محمد ناصر أحد رؤساء الوزارة في الحكومة الإندونيسية، وهيئة البحوث العلمية الإسلامية LPPI، ومؤسسة الإسلام برئاسة الأستاذ فريد عقبة، ومؤسسة البينات برئاسة حبيب زين الكاف، وجمعية الوحدة الإسلامية التي أسسها مجموعة من خريجي الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وهيئة سموها هيئة العلماء الشباب والمثقفين الإندونيسية MIUMI، وقامت هذه الرابطة بنشر المطبوعات والكتيبات التي تكشف أفكار الرافضة وتوضح التباين الجذري بين عقيدتهم وعقيدة أهل السنة والجماعة.

ولقد كان لمجلس العلماء محاولات مهمة لوقف التشيع منذ عام ١٩٨٤م؛ حيث أصدر بيانات حول علامات المذاهب المنحرفة، كما أصدر فرعها بجاوة الشرقية فتوى عن ضلال الشيعة، وأصدر المكتب

(٦) ممدوح الحربي، مرجع سابق؛ محمد أبو الفضل، مرجع سابق؛ أسباب انتشار التشيع في إندونيسيا.

(٧) مظاهر التغلغل الإيراني الشيعي في إندونيسيا؛ مظاهر التغلغل الإيراني الشيعي في البلدان السنية.

المركـزي للمجلس كتابًا عـام ٢٠١٣م بعنوان: التحذير من انحراف وضلالات الشيعة في إندونيسيا.(١)

ثانيًا من خارج إندونيسيا:

نبه الشيخ محمد زيتون في مؤتمر أُقيم لمواجهة التشيع في إندونيسـيا على ضرورة تحذيرِ المسئولين والعلماء والدعـاة وحتى طلبة العلم من المدّ الشـيعي المتوغل في إندونيسـيا، ونشـر عقيدة التوحيد ومنهـج أهـل السـنة والجماعة في أقصـى مناطـق إندونيسـيا، كذلك إنشـاء الجامعـات والمعاهد في تلك المناطـق لمحاربـة الفكر الشـيعي بالتعليم، ومواجهـة التيـارات ذات الفكر المنحـرف كالصوفية، وتوجيه زيـارات لشـيوخ السـنة للدعـوة والإرشـاد، وطبـع كتـب تدعـو إلى التمسـك بالقـرآن الكـريم وتدبره فـي مناطق شـتى مـن الجمهورية الإندونيسية.

يجب تحذير المسئولين والعلماء والدعاة وحتى طلبة العلم من المدّ الشيعي المتوغل في إندونيسيا، ونشر عقيدة التوحيد ومنهج أهل السنة والجماعة في أقصى مناطق إندونيسيا، كذلك إنشاء الجامعات والمعاهد في تلك المناطق لمحاربة الفكر الشيعي بالتعليم، ومواجهة التيارات ذات الفكر المنحرف كالصوفية.

ويؤكد الشيخ ناصر العمر الأمين العام لرابطة علماء المسـلمين أن هناك محـاولات فعلية لإرسـال الدعاة وطلبـة العلم إلى إندونيسـيا من السـعودية كل ثلاثة أشهر؛ ليعلّموا الناس ويقيموا الدروس والمحاضرات(٢)، كما أكد على أهمية تدبر القرآن الكريم والعمل به(٣).

كمـا قـال: إنه يجـب الابتعاد عـن العشـوائية في طـرح القضية كما يحـدث الآن، والاقتـراب أكثر من الشـرائح المسـتهدَفة بعملية التشـييع، واستخدام لغة مبسـطة وواضحـة ومباشـرة ومقنعـة ومختصرة في توعية الفئات المسـتهدفة بالتشـيع، وتوظيف الإعلام في الكشـف عن خفايا العلاقات الإيرانية- الأمريكية، والإيرانيـة-الصهيونيـة، وإيضـاح أن البطـولات التي تدّعيها إيران في معادة الغرب وإسرائيل هي ادعاءات زائفة، وضرورة تنبيه البلدان العربية السنية بأن تباشر بذاتها دورًا توعويًا خارج حدودها تقوم عليه المؤسسات الدينية الرسمية وغير الرسمية، وفي مقدمتها الجامع الأزهر، وضرورة تحصين الشـعوب المسلمة، والخروج عن دائرة مخاطبـة الذات المغلقة، والعمل على انتظام الجهود المشتتة التـي تقـوم بهـا المؤسسـات، وأن تتخصـص بعـض تلك المؤسسات فـي الإعـلام السياسـي، وأخرى فـي الدعـوي الشـعبي، وثالثة في التوعوي النخبوي وهكذا، وفي ذلك الشـأن صرح وزير الشئون الدينية سـورايا دهراما أنه يجب فتح باب الحـوار بين السـنة والشـيعة وأن الحوار هو أساس حل المشكلة.(٤)

كذلك إعـادة الاعتبـار إلى العمل الخيري السـني الذي انحسـر في الدول الفقيرة وتشجيعه على القيام بـأدوار تثقيفية موازية لعمله، ومراقبة قنوات الأطفال الشـيعية، والأعمـال الدرامية، وكشـف أي تزييف أو تسـويق لعقائـد وأفكار وسـلوكيات تخالـف العقيدة الصحيحة، والتاريخ وإيجاد البدائل الجاذبة(٥).

(١) محمد زيتون، المد الشيعي الرافضي؛ من محاضرات الوفد الإيراني في إندونيسيا.

(٢) محمـد لافـي، مرجع سـابق؛ مـن محاضـرات الوفـد الإيراني في إندونيسيا.

(٣) خـلال جولتـه العلمية في إندونيسـيا.. د. العمـر يؤكد على ضرورة التصدي للمد الصفوي الإيراني، تقرير منشور بموقع المسلم، تاريخ ١ يونيو ٢٠١٣م http://almoslim.net/node/184366

(4) Margareth S. Aritonang, Shia conversion is solution The Jakarta Post, Jakarta ,: September 06 2012 http://www.thejakartapost.com/news/2012/09/06/shia-conversion-solution-minister.html

(٥) أسامة شحادة، التشيع في خدمة المشروع الإيراني، تقرير منشور على موقع المسلم، تاريخ ١٣ مارس ٢٠٠٨م: http://www.almoslim.net/node/90196

- عبـد اللـه بن محمـد زقيل، تقريـر « RAND 2007 » خطيـر جدًا.. تفاصيل خطيرة عنه يجب معرفتها!، تقرير منشـور على موقع صيد الفوائد: http://www.saaid.net/Doat/Zugail/422.htm

Rand report, center for middle east public http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/monographs/2007/RAND_MG574.pdf

المبحث الثالث
مستقبل المد الإيراني في إندونيسيا

ينقسم المد الإيراني بإندونيسيا إلى قسمين رئيسين؛ الأول مد التشيع الديني في المجتمع الإندونيسي بكل فئاته وأقسامه. والثاني المد السياسي، أو ما يسمى بالتشيع السياسي، وهو إقامة علاقات متنوعة بين البلدين وكسب شخصيات في الحكومة الإندونيسية ليكونوا صوت التقارب مع إيران في دوائر صنع القرار داخل الدولة.

ويتوقف مستقبل التشيع الديني على مدى تقبل المجتمع لتشيع أبنائه وجهود علماء السنة في التصدي له، وإيضاح الصورة الحقيقية لإيران التي طالما وجهت دعاياتها للدول الإسلامية بأنها نصيرة الضعفاء عدوة الإمبريالية الغربية خاصة أمريكا وعدو للكيان الصهيوني.

أما مستقبل التشيع السياسي فيتوقف على نجاح خطة طهران الخارجية، وتحقيق قدر من الزعامة في العالم الإسلامي، وتوسيع دائرة نفوذها الإقليمي، ونجاح الاتفاق النووي بينها وبين مجموعة دول (٥+١).

وبناء عليه فهناك سيناريوهان محتملان على هذا الصعيد؛ الأول هو سيناريو استمرار نجاح المد الشيعي في إندونيسيا، والآخر سيناريو توقف وفشل المد الإيراني في إندونيسيا.

السيناريو الأول نجاح المد الإيراني بإندونيسيا وتطوره:

الوصف الإيجابي لإيران الذي قدَّمه السفير الإندونيسي لديها، والذي تحدث عن التقارب بين الجانبين وتطوير التعاون في مختلف المجالات، والتقارب في وجهات النظر بين البلدين بشأن الوضع في اليمن، ومحاولة استغلال طهران الخلاف بين جاكرتا والرياض بسبب قضية العمالة الإندونيسية، عوامل ثلاث يمكن أن تلعب دورًا محوريًا في تعزيز فرص نجاح المد الإيراني في إندونيسيا.

من جهة أخرى إذا ما اعتبرنا القضايا السياسية، وفرض العقوبات على إيران وعدم تعرف رجال الأعمال على الأسواق بأنها من أهم العقبات التي تعترض طريق تعزيز العلاقات الثنائية بين إيران وإندونيسيا، فإن إلغاء العقوبات يسهم إلى حد كبير في تحسين العلاقات بينهما، مع الأخذ في الاعتبار أنه كان هناك تجارب سابقة في فك الحظر المفروض، وتبادل تجاري بين البلدين.

ويأتي انهيار أسعار النفط في وقت تعاني فيه إيران من تحديات خطيرة بسبب سوء الإدارة والفساد وتبعات العقوبات الدولية، وتعالي المخاوف من فشل الحكومة في خفض معدل التضخم إلى ٢٠٪ خلال العام الجاري ٢٠١٥م.(١)

لكن اللافت أن انهيار أسعار النفط منذ يونيو ٢٠١٤م لم يترك إلى الآن سوى تأثير متواضع على أداء إيران السياسي، ودعمها لإندونيسيا، حيث يرى صانع القرار في طهران في هذا الدعم ضرورة لتحقيق مزيد من النفوذ بما يعزز مكانتها ودورها الإقليمي على الرغم مما تعانيه من وضع اقتصادي حرج.

بموجب الاتفاق النووي الموقع في يوليو ٢٠١٥م فسيتم إلغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، وسيتم الإفراج عن بعض الأصول المالية، التي تتراوح بين مائة مليار دولار ومائة وعشرة مليارات دولار(٢)، ومع القدرة على بيع المزيد من النفط، يمكن أن ينتهي كل ذلك بضخّ من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ مليار دولار في

(١) فاطمة الصمادي، لماذا تواصل إيران المأزومة اقتصاديًا دعم حلفائها؟ تقرير منشور بمركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠١٥م:
http://studies.aljazeera.net/reports/2015/02/2015218999779800.htm
Holsti, K. J., «National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy», International Studies Quarterly, Vol. 14, No. 3 (Sep., 1970), pp. 233-309:
http://maihold.org/mediapool/113/1132142/data/Holsti.pdf

(٢) طلعت رميح، الحرب النفسية الجارية أخطر من النووي الإيراني، مقال منشور بجريدة الشرق، بتاريخ ١٧ يوليو ٢٠١٥م:
http://www.al-sharq.com/news/details/355236#.VbK-HqRVikp
- السياسة الإيرانية بعد الاتفاق، ترجمة فريق موقع راقب للترجمة، مقال منشور على موقع راقب، بتاريخ ١٥ يوليو ٢٠١٥م:
http://raqeb.co/2015/07/

الاقتصاد الإيراني[1] سيرافقها ظهور سياسات جديدة فيما يتعلق بالاستثمار الخارجي، والملكية وشروط التنافسية[2]، على الجانب الآخر يأمل المواطنون أن يؤدي الاتفاق إلى تحسين مستوى معيشتهم[3]، وفي حال تحقيق هذا النمو الاقتصادي المنتظر سيستثمر المواطن في دعم النظام الحاكم الحالي وسياساته الخارجية[4]، وبخاصة الشراكة التجارية مع الدول الآسيوية التي حرص على المد العقائدي فيها منذ سنوات كإندونيسيا التي أصبحت الآن أكثر حرية في عقد شراكات وتعاون مع إيران بعد فك الحظر عنها.

شراكات يمكن أن يتسع مداها، مستفيدة من خبرة إيران في بعض القطاعات؛ وتشمل قطاعات الطاقة الكهرومائية، والمعادن، والنسيج، وإنتاج السيارات وغير ذلك[5]. وهذا النجاح الاقتصادي المأمول سيعقبه استمرار ضخّ الأموال في عملية نشر التشيع الديني في إندونيسيا، بالإضافة إلى استمرار تصدير إيران دعاياتها الجذابة لها كنموذج إسلامي ناجح يقف في وجه الإمبريالية العالمية.

السيناريو الثاني فشل المد الإيراني بإندونيسيا وانحساره:

بعد توقيع إيران للاتفاق النووي أبدى البعض تخوفه من أن المائة مليار دولار التي سيُفرج عنها بعد إسقاط العقوبات على إيران؛ ستصب طاقة وقوة عسكرية تزيد من عدوانيتها. لكن واقع الحال أن هذا الاتفاق وفك الحصار الاقتصادي عنها، يربط قراراتها الداخلية والخارجية بالتوافقات مع الغرب[6] بعدما وافقت على وضع نفسها تحت شكل من أشكال الوصاية من قبل الدول الست الكبرى بموافقة الأمم المتحدة.

ويوضح الاتفاق الذي تم الإعلان عنه في فيينا تفاصيل هذه الوصاية في وثيقة مكونة من ١٥٩ صفحة، من خلال الإبقاء على الملف الإيراني مفتوحًا لمدة ١٥ سنة على الأقل؛ حيث تشكل الدول الست الكبرى، لجنة من أجل ممارسة الرقابة على إيران، ومن المقرر أن تلتقي اللجنة كل عامين أو أقل من أجل تقييم أدائها، ولدى اللجنة حق الرفض فيما يتعلق بـ٣٢ نشاطًا من أنشطة الصناعة والخدمات الإيرانية بما فيها النفط، والصناعات البتروكيماوية، والملاحة، والسيارات، والقطاع المصرفي، والتأمين، والشحن. كذلك يحقّ للجنة الوصاية التدخل في كل أوجه التجارة الخارجية بذريعة منع إيران من الحصول على مواد مزدوجة الاستخدام، وسوف تحدد لمدة خمسة أعوام على الأقل، نوع الأسلحة التي يمكن لإيران شراؤها[7].

إذن إيران لم تحصل على ما أرادت فيما يتعلق بمسألة العقوبات، وبالتالي من سيرغب في الاستثمار في دولة تعيش تحت سيف عودة العقوبات، وحالة النبذ لمدة جيل؟

وهكذا فعلى الصعيد الداخلي الإيراني، يرى فريق أن النتائج الاقتصادية الإيجابية للاتفاق النووي لن تكون مباشرة وسريعة، ولن تكفي لحل مشكلة البطالة وتجاوز المشكلات الاقتصادية الأخرى، لاسيما أن الدولة خسرت الكثير من عائداتها نتيجة العقوبات، وبحاجة

(١) مخاطر الاتفاق النووي الإيراني، ترجمة فريق موقع راقب للترجمة، مقال منشور على موقع راقب، بتاريخ ١٤ يوليو ٢٠١٥م:
http://raqeb.co/2015/

(٢) د. فاطمة الصمادي، ماذا بعد الاتفاق النووي الإيراني؟.. الرابحون والخاسرون، تقرير منشور مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ ٢٥ يونيو ٢٠١٥م: http://studies.aljazeera.net/reports/2015/06/20156259435992376.htm

(٣) يجب على الكونجرس دعم الاتفاق الإيراني، ترجمة: فريق راقب للترجمة، مقال منشور على موقع راقب، بتاريخ ١٤ يوليو ٢٠١٥م:
http://raqeb.co/2015

(٤) مخاطر الاتفاق النووي الإيراني، مقال سابق.

(٥) صادق زيباكلام، الصحوة الشيعية بوصفها قوة إيران الناعمة: تحليل تاريخي، ترجمة: د. موسى الحالول، تقرير منشور بمركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ: الثلاثاء ١٦ أبريل ٢٠١٣م:
http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/20134310282161174 6.htm

(٦) طلعت رميح، الحرب النفسية، مقال سابق.

(٧) أمير طاهري، هل تم وضع إيران تحت وصاية الدول الست الكبرى؟، مقال منشور بجريدة الشرق الأوسط، العدد رقم العدد [١٣٣٨٠]، بتاريخ ١٧ يوليو ٢٠١٥م:
http://aawsat.com/home/article#.VaqPB3nQVho.twitter
- السياسة الإيرانية بعد الاتفاق، مقال سابق.

لسنوات طويلة لجبر هذه الخسارة [١]. وكذلك فشلت إيران في تقديم نموذج اقتصادي يكون مصدرًا للقوة الناعمة لها في الدول النامية فلا هي قدمت نموذجًا اقتصاديًا كما فعلت الصين، ولا هي قدمت قصة نجاح اقتصادي كما فعلت تركيا، واعتمدت على المال السهل كدولة ريعية لاستخدامه كأداة مولدة للقوة الناعمة[٢].

ومع مزيد من التطورات في المنطقة العربية تزداد الاختبارات للسياسة الإيرانية في المنطقة، اختبارات تطرح أسئلة حول مدى تطابق هذه السياسة مع المفاهيم التي روّجت لها طهران بأنها تدافع عن المظلومين، وأنها الدولة الضحية، لكن الجليّ أن هذه السياسة التي نظر لها الكثير بإعجاب قد أخفقت، نتيجة استمرار الدولة الخمينية في مواقفها دون تغيير.

حيث واصلت دعم نظام بشار الأسد في سوريا بكل السبل رغم جرائمه الطائفية بحق المواطنين السنة وما لحق بالبلاد من دمار[٣]، مما كشف للعالم الإسلامي الوجه الحقيقي للإيرانيين، وهو الوتر الذي يجب استغلاله، إذا لاحظنا أن إندونيسيا حكومة وشعبًا تنبهت بشكل كبير منذ فترة للجهود الإيرانية في نشر التشيع بها، وبدأت تتخذ التدابير لتقويض هذا المارد كما صرح الأستاذ مخلصان[٤]، والتي أدت -حسب قوله- لوقوع عمليات عنف متبادلة بين السنة والشيعة بإندونيسيا مؤخرًا، وهو ما يظهر رفضًا شعبيًا لهذا المد خاصة بعد جهود علماء السنة مؤخرًا في إندونيسيا، مما ينبئ بأنه إذا بذل المزيد من الجهود لتقويض المد الإيراني في إندونيسيا فإنها يمكن أن تُكلل تلك الجهود بالنجاح ويفشل المد الإيراني في إندونيسيا.

إن حدوث أيّ من هذين السيناريوهين يرتبط بشكل مؤثر بتحركات الدول الإسلامية السنية سواء الواقعة داخل نطاق العالم العربي، أو خارجه في ظل تصاعد حدة المواجهة غير المباشرة بين إيران والسعودية في منطقة الخليج والتي أسفرت عن تشكل تحالف إسلامي سني انطلق من الرياض ضد جماعة أنصار الله «الحوثيين» حلفاء طهران في اليمن، دعمًا للحكومة الشرعية برئاسة الرئيس عبد ربه منصور هادي، مما يجعلنا نتوقع إمكانية امتداد هذه المواجهة إلى خارج حدود العالم العربي وجواره الجغرافي إلى مناطق أبعد في محاولة لتوجيه ضربات إجهاضية لمشروع إيران التوسعي عقائديًا وسياسيًا واقتصاديًا، ومن هنا تبدو إندونيسيا بما تتمتع به من خصائص سكانية واقتصادية وجغرافية هدفًا كبيرًا لهذه الضربات لاستقطابها، ومنع احتوائها إيرانيًا، بعد فشل المحاولات الإيرانية لاختراق ماليزيا عقائديًا.

فشلت إيران في تقديم نموذج اقتصادي يكون مصدرًا للقوة الناعمة لها في الدول النامية فلا هي قدمت نموذجًا اقتصاديًا كما فعلت الصين، ولا هي قدمت قصة نجاح اقتصادي كما فعلت تركيا، واعتمدت على المال السهل كدولة ريعية لاستخدامه كأداة مولدة للقوة الناعمة.

المشروع السني الكبير الذي تقوده الرياض حاليًا، وتسعى لأن تنسق فيه بين الدول الإسلامية الكبرى، وفي مقدمتها تركيا وباكستان ومصر ودول الخليج الأخرى قد يكون انطلاقة لمواجهة المشروع التوسعي الإيراني، وستكون إندونيسيا واحدة من الساحات

(١) فاطمة الصمادي، نفسه.

(٢) علي حسين باكير، اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية.. القدرات وحدود التأثير، تقرير منشور بمركز الجزيرة للدراسات، تاريخ ١٧ أبريل ٢٠١٣م:
http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/2013411102151266414.html

(٣) محجوب الزويري، حدود الدور الإقليمي الإيراني: الطموحات والمخاطر، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ١٦ أبريل ٢٠١٣م:
http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/20134492330407430.html

(٤) مقابلة شخصية مع السيد مخلصان من الملحقية التعليمية بالسفارة الإندونيسية بالقاهرة، تاريخ ١٦ يونيو ٢٠١٥م.

المهمة لهذه المواجهة.

أولى التحركات السياسية التي يمكن الاستفادة منها لدعم هذا المشروع السني، كانت المباحثات التي جرت بين ملك السعودية سلمان بن عبد العزيز ووزيرة الخارجية الإندونيسية ريتنو مرسودي في السادس والعشرين من مايو الماضي، والتي جاءت في أعقاب طلب منظمة التعاون الإسلامي من إندونيسيا القيام بدور الوساطة بين الأطراف اليمنية في أبريل الماضي، في ذات السياق تبدو تركيا سريعة في تحركها؛ نظرًا لقلقها من تزايد النفوذ الإقليمي لطهران عقب توقيع الاتفاق النووي من جانب، ونظرًا لما تشهده علاقاتها بالسعودية من تحسن على الجانب الآخر، فجاءت زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لإندونيسيا نهاية يوليو ٢٠١٥م لتحمل في طياتها رسالة بأنها موجودة على الساحة الإندونيسية، ولن تتركها لطهران تمرح فيها وحدها، وهذا التحرك من قبل أنقرة يمكن أن يلقى لدى جاكرتا صدى طيبًا؛ نظرًا لعدم امتلاك تركيا مشروع عقائدي يهدد استقرارها الاجتماعي والسياسي على غرار المشروع الإيراني، كما أن التقارب التركي - السعودي قد يفسح المجال لمزيد من التقارب بين الرياض وجاكرتا.

المشروع السني الكبير الذي تقوده الرياض حاليًا، وتسعى لأن تنسق فيه بين الدول الإسلامية الكبرى، وفي مقدمتها تركيا وباكستان ومصر ودول الخليج الأخرى قد يكون انطلاقة لمواجهة المشروع التوسعي الإيراني، وستكون إندونيسيا واحدة من الساحات المهمة لهذه المواجهة.

أما على صعيد التصدي الفكري لإجهاض المد الإيراني في إندونيسيا؛ فإن السعودية ومصر تملكان ورقة ربح قوية لتحقيق ذلك ممثلة في آلاف الطلاب الإندونيسيين الذين يدرسون كل عام العلوم الشرعية في الجامعات السعودية وجامعة الأزهر بمصر والذين يمكن تحويلهم بسهولة عند عودتهم لبلدهم إلى رأس حربة في مواجهة المد الإيراني لاسيما مع برامج الكفالة التي تقدمها الجامعات والمؤسسات الخيرية السعودية لهؤلاء الدعاة الجدد، والمؤسسات العلمية والخيرية السعودية في إندونيسيا مثل أكاديمية الحرمين بجاكرتا، معهد العلوم الإسلامية والعربية في إندونيسيا، بجانب البعثات الأزهرية.

التعاون الاقتصادي عنصر مهم في إنجاح المشروع السني المضاد؛ حيث يبلغ حجم التبادل التجاري بين السعودية وإندونيسيا عام ٢٠١٤م حوالي ٨,٦ مليار دولار، كما يبلغ حجم الاستثمارات السعودية في إندونيسيا نحو مليار دولار، كما يضخّ السياح السعوديون للخزانة الإندونيسية نحو ١,٦ مليار دولار سنويًا، هذه الروابط الاقتصادية بين الجانبين كفيلة بتعزيز التعاون السياسي رغم ما يشوب العلاقات بينهما من خلافات بسيطة بشأن العمالة الإندونيسية في السعودية.

في ذات السياق قال رئيس إندونيسيا، جوكو ويدودو: إن بلاده وتركيا ستعملان، من أجل توقيع اتفاقية تجارة حرة بينهما خلال العام الجاري، وذلك خلال استقباله الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بالعاصمة الإندونيسية جاكرتا.

خاتمة

لقد بدأ المد الإيراني في إندونيسيا منذ قيام الثورة الخمينية عام ١٩٧٩م؛ حيث أغرت بعض الإسلاميين بدعوى الصحوة الإسلامية الشاملة لجميع البلاد الإسلامية، وازداد الانبهار بدولة إيران والمرشد لما أظهر موقفًا حادًا وصارمًا - على حد زعمهم - تجاه أمريكا والغرب، فصار بطلاً وصارت دولته هي الممثلة للمقاومة تجاه التيار الغربي، مما مهَّد لسفارة إيران نشر الأفكار والعقائد الشيعية، واستمر دعاة الشيعة في إندونيسيا بنشر فكرة التشيع مستغلين الجو الديمقراطي في البلاد، ووسعوا نطاق حركتهم ليشمل

نواحي دينية وثقافية، ويمتد لإقامة علاقات سياسية اقتصادية.

أهم نتائج الدراسة:

١- إن إندونيسيا كانت ضمن الدول المستهدفة للمد الإيراني ضمن مشروعها في نشر التشيع الديني والسياسي منذ ١٩٧٩م.

٢- مرت العلاقات الإيرانية الإندونيسية بمرحلتين أساسيتين: الأولى بعد قيام الثورة الخمينية مباشرةً، واستخدام إيران لأدواتها للمد الناعم بإندونيسيا خاصة المد الديني الشيعي، والمرحلة الثانية بعد انتهاء عهد الرئيس سوهارتو وتمتع إندونيسيا بما يسمى مناخ الدمقرطة.

٣- نجحت إيران على مدار الستة وثلاثين عامًا الماضية في تأسيس ما يقرب من الـ٤٠ مؤسسة ومعهدًا وجامعة وجمعية تدعو للتشيع، وتشرف على أمور الشيعة بإندونيسيا، ويقال: إنها وصلت لـ٢٠٠ مؤسسة، ولكن للأسف لا توجد إحصاءات دقيقة بهذا الشأن.

٤- اعتمدت إيران أساليب ووسائل مختلفة في مدّها بإندونيسيا منها الإغراء بالمال، وعلاج المرضى، والتوغل في بعض الطرق الصوفية، إرسال الطلاب الإندونيسيين للدراسة بقم، وإقامة الجمعيات والمعاهد والمدارس، وعقد الندوات والمؤتمرات، ونشر فكرهم الشيعي؛ من خلال ترويج وطبع كتبهم، وتأسيس دور النشر والمطابع، والمجلات والقنوات التلفزيونية.

٥- قامت محاولات لمواجهة المد الشيعي بإندونيسيا، لكن لا تتعدى قيام تأسيس جمعيات لمناهضة التشيع بالمؤتمرات والمحاضرات داخل وخارج إندونيسيا.

٦- قامت علاقات اقتصادية بين إيران وإندونيسيا منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي، ورغم توقفها لما يقرب من الخمس سنوات منذ ٢٠١٠م، ولكنها عادت بقوة ونجاح أكبر منذ بدايات هذا العام ٢٠١٥م.

أهم التوصيات:

١- إقامة جمعيات خاصة لمواجهة التشيع، وشرح صحيح الدين داخل وخارج إندونيسيا، وإصدار الكتب والكتيبات للرد على الشبهات التي يروجها الشيعة، وعقد المؤتمرات والمحاضرات.

٢- يجب على الحركات والأحزاب الإسلامية في إندونيسيا اتخاذ مواقف حاسمة ضد التشيع؛ وذلك من خلال نصح الحكومة والتواصل مع مسئوليتها ورفض السياسات الخاطئة.

٣- يجب على الدول الإسلامية إقامة مشروع سنيّ موازٍ للمشروع الإيراني.

٤- ضرورة تكوين جمعيات سنية أهلية لمواجهة ومجابهة التشيع في العالم الإسلامي عامة وإندونيسيا خاصة.

معلومات إضافية

واقع الشيعة الروافض في إندونيسيا:

من المؤسسات:

١-مؤسسة المطهري في باندونج، وأعضاؤها معظمهم جامعيون من جامعة التكنولوجيا (ITB) وجامعة باجاجارن (UNPAD) وتصدر مجلة الحكمة.

٢-مؤسسة المنتظر تأسست عام ١٩٩١م في جاكرتا وعندها مدارس: روضة الأطفال، الابتدائية والمتوسطة والثانوية.

٣-مؤسسة الجواد في باندونج، وعندها دروس ودورات عن الشيعة، وعندها دار نشر.

٤-مؤسسة ملا صدرا في بوقور تأسست عام ١٩٩٣م، وعندها أنشطة تعليمية واجتماعية.

٥-مؤسسة المحبين تأسست عام ١٩٨٩م في بكالونجان جاواه الوسطى، وغيرها من المؤسسات الآن تطورت كثيرًا تبلغ مائة مؤسسة.

مجالس التعليم:

١. مجلس الرياحي.

٢. مجلس أم أبيها في جاكرتا.

٣. مجلس البطول في جاكرتا.

٤. مجلس الحورة في ساوانجان جاوى الغربية.

٥. مجلس الأدروس في بورواكارتا.

٦. مجلس النور في تنجيرانج جاوة الغربية.

٧. مجلس الجواد في تاسيكمالايا جاوة الغربية.

٨. مجلس العلاوي في بوربولينجنجوا جاوى الشرقية.

الرابطات:

١. رابطة جماعة أهل البيت إندونيسيا (IJABI)

٢. رابطة شبان أهل البيت إندونيسيا (IPABI)

٣. رابطة الطلبة إندونيسيا – إيران (HPI)

٤. صف المسلمين إندونيسيا.

٥. رابطة طلبة إندونيسيا في إيران (ISLAT)

٦. مجتمع أهل البيت إندونيسيا (TAUBAT)

المراكز واللجان:

١. المركز الثقافي الإسلامي (Islamic Culture Center) في جاكرتا.

٢. التزكية في جاكرتا.

٣. الهادي في جاكرتا.

٤. العفة في جمبر جاوة الشرقية.

٥. لجنة اتصالات أتباع أهل البيت (LKAB).

المدارس:

١. المدرسة العالية زائدة مطهري في باندونج وجاكرتا.

٢. التربية الإسلامية الجواد.

٣. الكلية الإسلامية للدراسات العليا (Islamic College for Advanced Studies) فرع لندن.

٤. مدرسة لازوردي من مستوى رياض الأطفال إلى المدرسة الثانوية.

٥. كلية مدينة العلم في ديفوك جاوى الغربية.

٦. مدرسة نور الإيمان في سورونج ايرايان.

٧. معهد يافي في بانجيل جاوة الشرقية.

الطلاب في جامعة قم بإيران:

سنة ١٩٩٠م : ٥٠ طالبًا إندونيسيًا يدرسون في قم.

سنة ١٩٩١م : أكثر من ١٠٠ شخص.

سنة ٢٠٠١م: ٥٠ طالبًا جامعيًا التحقوا بالدراسات العليا في قم.

سنة ٢٠٠٤م: ٩٠ طالبًا جامعيًا التحقوا بالدراسات العليا في قم.

صرح دكتور علي مسكن موسى رئيس جمعية نهضة العلماء ولاية جاوة الشرقية أثناء زيارته لإيران قبل فترة أنه رأى ستة آلاف طالب إندونيسي يدرسون في قم، ثلاثمائة منهم عبر منحة دراسية كاملة من الحكومة الإيرانية، بينما الباقي منهم تحت رعاية ملالي قم.

المجلات:

ومن المجلات والمنشورات:

١) مجلة القدس تصدرها السفارة الإيرانية بجاكرتا باللغة الإندونيسية.

٢) مجلة المودة تصدرها رابطة أهل البيت في باندونج جاوة الغربية.

٣) مجلة الهدى تصدرها الشيعة في جاكرتا.

٤) مجلة الحكمة تصدرها مؤسسة المطهري في باندونج.

٥) مجلة المصطفى تصدرها الشيعة في جاكرتا.

٦) منشورات الجواد تصدرها مؤسسة الجواد جاكرتا، والغدير تصدرها نفس المؤسسة، والتنوير تصدرها مؤسسة المطهري، وابن السبيل يصدرها شيعة بكالونجان، وغيرها.

راديو

راديو إيران باللغة الإندونيسية.

مواقع الإنترنت:

- http://abatasya.net
- www.jalal-center.com
- www.fatimah.org
- www.icc-jakarta.org
- www. babilm.4t.com
- http://www.ahl-ul-bait.org
- http://www.islammuhammadi.com/id/
- http://ahmadsamantho.wordpress.com
- www.islamalternatif.net
- ICAS (icas-indonesia.org)
- Islamfeminis.wordpress.com
- http://www.wisdoms4all.com/ind/
- Yapibangil.org
- Alitrah.com

المدونات (Blog)

- Ahmad Samontho http://ahmadsamantho.wordpress.com/
- Anak bangsa http://umfat.wordpress.com/
- blog Ahlul Baithttp://www.aimislam.com/links.html
- Cahaya ISLAM http://abuaqilah.wordpress.com/
- cinta Rasul http://cintarasulullah.wordpress.com/
- Eraalquran http://eraalquran.wordpress.com/
- GENCAR AHLULBAYT NUSANTARA http://musadiqmarhaban.wordpress.com/

- Haidarrein http://haidarrein.wordpress.com/
- Hikmah Islam http://farterh04.wordpress.com
- ICC http://www.icc-jakarta.com/
- Info syiah http://infosyiah.wordpress.com/
- ISLAM FEMINIS http://islamfeminis.wordpress.com/
- Islam syiah http://islamsyiah.wordpress.com/
- Jakfari http://jakfari.wordpress.com/
- Lateralbandung http://lateralbandung.wordpress.com/
- Luthfis http://luthfis.wordpress.com/
- Luthfullah http://luthv.wordpress.com/
- Ma'ashshadiqin http://comein.blogs.friendster.com/
- Madinah Al-hikmah http://madinah-al-hikmah.net/
- Nargis http://mashumah.wordpress.com/
- Pak Jalal http://www.jalal-center.com/
- Ressay http://ressay.wordpress.com/
- Pelita zaman http://www.pelitazaman.blogspot.com/
- Sahib Al-Zaman http://haidaryusuf.wordpress.com/
- Suara keadilam http://iwans.wordpress.com/
- TASNIM http://eurekamal.wordpress.com/
- Telaga Hikmah http://www.telagahikmah.org/id/index.php
- Wahabisme http://wahabisme.wordpress.com/
- Musa http://musakazhim.wordpress.com/
- Ahlulbayt http://keluargaabi.wordpress.com/

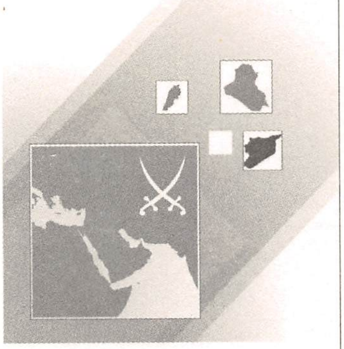
المؤتمرات:

المؤتمر الثالث لرابطة جماعة أهل البيت إندونيسيا (IJABI) في سولاويسي ، ٢٨ فبراير -١ مارس ٢٠٠٨م، وحضرها ١٠٠٠ من أتباع أهل البيت الإندونيسي.

المحاضر: شيخ محمد سلاك نائب مجمع أهل البيت طهران وآية الله د . سيد محمد مساوي رئيس أهل البيت لندن، ود. جلال الدين رحمت رئيس مجلس الشورى لرابطة جماعة أهل البيت بإندونيسيا .

المصدر:

التشيع في إندونيسيا، مجلة البيان، متاح على الرابط التالي:
http://www.albayan.co.uk/rsc/print.aspx?id=3220



نحو استراتيجية سياسية لاحتواء الجماعات الشيعية العربية

سامح راشد

خبير في الشؤون الإقليمية، الأهرام، مصر

ملخص الدراسة

تنطلق رؤية المكونات الشيعية في المنطقة العربية، لعلاقاتها مع بقية الفاعلين، سواء كانت دولًا أو فاعلين من غير الدول أو قوى داخلية، من الخلفية العقدية الحاكمة لإدراك الجماعات الشيعية لذاتها وللعالم المحيط بها. وهو ما يرتبط ببعض المفاهيم والمبادئ الملازمة لتعاليم المذهب الشيعي، أخذًا في الاعتبار اختلاف بعض تفصيلاتها من فصيل إلى آخر من الفصائل الشيعية.

ومن أبرز تلك المفاهيم والمبادئ: التقية، المظلومية، الاستضعاف والاستكبار، دار الكفر ودار الإسلام.

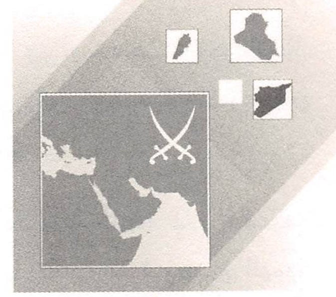
وتتداخل تلك المفاهيم وتتشابك معًا لتشكل نمطًا شديد الخصوصية من الفكر السياسي/ الدين. نمط تظهر أهميته بجلاء فيما يتعلق بالعلاقة مع «الآخر» المقصود به هنا «غير الشيعي»، سواء كان فردًا أو جماعة أو دولة.

وغني عن البيان أن هذه المنطلقات تستند أساسًا إلى اعتماد الانتماء إلى المذهب الشيعي مُعرِفًا ومحدِدًا للهوية لدى الشيعة. الأمر الذي يجعل مفهوم «المواطنة» مستبعدًا من الأفكار والرؤى السياسية، وبالتالي السلوك والتحركات إزاء الأطراف أو المستويات غير المرتبطة بالنظرة الدينية الأممية، مثل الوطن والدولة والديمقراطية التشاركية وحكم الشعب، إلى آخر تلك المفاهيم.

سياسيًا، يحرص الشيعة في التعاطي مع الأوضاع الداخلية على تطبيق مبدأ «التقية» في حال الاستضعاف، ثم الانطلاق عند التمكين. ويقدم العراق ولبنان مثالين نموذجيين على التمدد والاغترار الشيعي حال التمكن.

بينما الوضع في معظم الدول العربية الأخرى خصوصًا مصر وليبيا وتونس والجزائر والأردن، يفرض على الشيعة الكمون السياسي والمهادنة.

لذا تعمد الجماعات الشيعية في هذه الدول إلى الالتصاق بجماعات أخرى والعمل سياسيًا تحت عباءتها، خصوصًا الجماعات الصوفية التي يتخذها الشيعة مدخلًا للاقتراب الناعم والتقرب الخفي إلى كل من المجتمع والدولة. وهو ما يعني ضرورة الانتباه إلى تلك المكونات والجماعات الأخرى التي تلعب أحيانًا دور «حصان طروادة» ربما بوعي أو بغيره.



نحو استراتيجية سياسية لاحتواء الجماعات الشيعية العربية

سامح راشد

خبير في الشؤون الإقليمية، الأهرام، مصر

مقدمة:

تسعى هذه الورقة إلى وضع استراتيجية عربية لمواجهة ظاهرة جديدة نسبيًا على الواقع العربي. وهي الظاهرة التي يمكن تسميتها «الشيعية السياسية». فرغم أن المذهب الشيعي يتضمن طيه أبعادًا سياسية متأصلة تكاد تمثل جوهر أفكاره ومبادئه. إلا أن المقصود بتلك الظاهرة هنا، هو التجليات السياسية والانعكاسات العملية لذلك التسييس الواضح الذي بدأ يظهر على وجود وسلوك المكونات الشيعية العربية.

وقد صارت تلك التجليات مصدر تهديد وخطر داهم ودائم على المجتمعات العربية. بل في كثير من الحالات، تفاقم الخطر، وقفز سريعًا من مستوى الخطورة على استقرار وتماسك «المجتمع» إلى تهديد استقرار بل وبقاء «الدولة» ذاتها. الأمر الذي يمثل إشكالية متعددة الجوانب، تواجه العرب حكومات وشعوبًا دون استثناء.

هناك تساؤل رئيس تسعى هذه الدراسة إلى التماس إجابته: ما المداخل والوسائل التي يمكن اتباعها للتعامل مع المكونات الشيعية في المجتمعات العربية؟ ويتطلب ذلك التعرف على طبيعة رؤية الجماعات الشيعية لذاتها و«للآخر»، ومن ثَم اتجاهات الحركة السياسية لها على الصعيدين الداخلي والإقليمي.

كما تتطرق الدراسة إلى العوامل والمحددات المؤثرة في توجيه التعاطي العربي الرسمي مع «المسألة الشيعية». قبل أن تنتقل إلى الجزء الرئيس فيها، المتعلق باستراتيجية مواجهة التحركات الشيعية وتجلياتها السياسية. وهو يشتمل على المداخل والمنطلقات التي تمهّد وتؤطر لبناء تصور تنفيذي بإجراءات وآليات عمل، يقترح الباحث عددًا منها على المستويات الداخلي والعربي والخارجي.

أولاً: الدور السياسي الشيعي في المنطقة:

حتى يمكن وضع تصور استراتيجية عربية لمواجهة «المسألة الشيعية» لا بد من الوقوف على ذلك الخطر المطلوب التعامل معه. والمتمثل في رؤية وسلوك الجماعات الشيعية تجاه الدول العربية. سواء في الداخل تجاه الحكومات والمجتمعات التي تتواجد فيها، أو خارجيًا تجاه الدول والشعوب الأخرى في المنطقة. مع ملاحظة أن هذا البُعد الخارجي ينقسم بدوره إلى اتجاهين:

أولهما: تدخلي، بالتحرك واتخاذ مواقف تجاه قضايا أو تطورات داخلية في دول أخرى.

وثانيهما: استدعائي، بالعمل على الاستقواء بأطراف خارجية، سواء إقليمية أو عالمية، لدعم التحركات الداخلية التي تقوم بها تلك الجماعات.

تنطلق رؤية المكونات الشيعية في المنطقة العربية، لعلاقاتها مع بقية الفاعلين، سواء كانت دولًا أو فاعلين من غير الدول أو قوى داخلية، من الخلفية العقدية الحاكمة لإدراك الجماعات الشيعية لذاتها وللعالم المحيط بها. وهو ما يرتبط ببعض المفاهيم والمبادئ الملازمة لتعاليم المذهب الشيعي، أخذًا في الاعتبار اختلاف بعض تفصيلاتها من فصيل إلى آخر من الفصائل الشيعية.

ومن أبرز تلك المفاهيم والمبادئ: التقية، المظلومية، الاستضعاف والاستكبار، دار الكفر ودار الإسلام.

وتتداخل تلك المفاهيم وتتشابك معًا لتشكل نمطًا شديد الخصوصية من الفكر السياسي/ الدين. نمط تظهر أهميته بجلاء فيما يتعلق بالعلاقة مع «الآخر» المقصود به هنا «غير الشيعي»، سواء كان فردًا أو جماعة أو دولة.

تنطلق رؤية المكونات الشيعية في المنطقة العربية، لعلاقاتها مع بقية الفاعلين، سواء كانت دولًا أو فاعلين من غير الدول أو قوى داخلية، من الخلفية العقدية الحاكمة لإدراك الجماعات الشيعية لذاتها وللعالم المحيط بها.

وغني عن البيان أن هذه المنطلقات تستند أساسًا إلى اعتماد الانتماء إلى المذهب الشيعي مُعرِفًا ومحددًا للهوية لدى الشيعة. الأمر الذي يجعل مفهوم «المواطنة» مستبعدًا من الأفكار والرؤى السياسية، وبالتالي السلوك والتحركات إزاء الأطراف أو المستويات غير المرتبطة بالنظرة الدينية الأممية، مثل الوطن والدولة والديمقراطية التشاركية وحكم الشعب، إلى آخر تلك المفاهيم. ومن المهم في هذا السياق: تأكيد أن نطاق تلك الهوية شديد الضيق لدى الشيعة، فهو لا يستبعد فقط كل ما هو غير إسلامي من مفاهيم وأُطُر وآليات بل وأطراف وأفراد.

لكنه أيضًا يستبعد كل ما هو غير شيعي، لذا ليس أمرًا مستغربًا أن تكون إدارة التعامل مع المسلمين غير الشيعة (السُنّة تحديدًا) مشابهة لإدارة العلاقة مع غير المسلمين. بل هناك ما هو أبعد؛ حيث يمكن إيجاد مساحات مشتركة وأصول فكرية وعقدية متقاربة بين الشيعة وبعض الأفكار اليهودية!

وإن كان هذا ينطبق بصفة خاصة على الشيعة الاثنى عشرية. وهو ما يؤكد ضيق نطاق الهوية الشيعية وحصرها تحديدًا في هذا الفصيل. وينعكس هذا بدوره على السلوك السياسي والفكري للشيعة فيما بينهم، وليس فقط تجاه الآخر غير الشيعي.

ويمكن بسهولة ملاحظة ذلك في حرص الشيعة الاثنى عشرية خلال تفاعلهم مع المنتمين إلى فروع شيعية أخرى، على محاولة سحب هؤلاء إلى المجال الفكري الاثنى عشري، ولو بشكل جزئي وبالتدريج. وتجسد ذلك التوجه بوضوح في التطور الذي طرأ على أفكار واتجاهات مؤسس جماعة الحوثيين «أنصار الله» بدر الدين الحوثي، وابنه الأكبر حسين؛ حيث تبدلت مواقف الجماعة من السياسة والحكم في اليمن بعد فترة قضياها في إيران، حيث درس حسين على أيدي رجال الحوزات.

غير أن هذا التباين الشيعي-الشيعي، لا ينعكس في التعامل مع غير الشيعة، سواء سياسيًا أو مذهبيًا. إلا في حالات نادرة وفي ظروف خاصة، مثال ذلك حالة التذمر الشعبي العام التي سادت العراق عامي ٢٠١٣م و٢٠١٤م ضد حكومة نوري المالكي. والتي انتهت بتولي حيدر العبادي رئاسة الوزراء.

فقد اجتمع في تلك الموجة من الرفض الشعبي لسياسات المالكي، أطياف مختلفة من الشعب العراقي، ضمت شيعة وسنة وقبائل وعشائر وسياسيين ورجال دين. وكان أحد أوجه تحفظ بعض الفصائل الشيعية: سيطرة وتغول حزب الدعوة المعروف بارتباطاته العضوية بإيران.

هذا كان استثناء مرده إلى الهيمنة الكبيرة التي ينعم بها الشيعة في العراق، ما سمح لتباين المواقف بالظهور دون خشية على الوضع العام في مواجهة المكونات الاجتماعية الأخرى (السنة والأكراد)، فكان الأمر أشبه باحتكاك أو تضاغط داخل البيت الشيعي الكبير.

١- مسارات الحركة الشيعية داخل الدول العربية:

الاستثناء العراقي المشار إليه، يؤكد قاعدة أن السلوك الشيعي العام، ينطلق من فكرة الجماعة الأقلية. فحتى في دولة يُعدّ الشيعة فيها أكثرية سكانية، مثل البحرين، أو شريحة مكافئة لبقية مكونات المجتمع كما في لبنان، فإن أداء الشيعية السياسية محكوم بنموذج الجماعة ومقتضياته من انغلاق وانكفاء، وتعامل مع الأطراف خارجها بتوجس وحذر، وافتراض مسبق بالتعرض للخطر والتهديد، ما لم يكن لتلك الجماعة سيطرة سياسية وقوة مادية تكفل لها الحماية والنفوذ. هذه المنطلقات، تترجمها بدقة تحركات الشيعة في لبنان واليمن والبحرين، وكذلك في السعودية مع بعض الاختلافات في الأسلوب والأدوات. ففي الدول المشار إليها، وفي غيرها من الدول العربية أيضًا، توجد حزمة متنوعة من الجمعيات والتنظيمات الشيعية، تعمل في المجالات الثقافية والتربوية والخدمية، وأيضًا السياسية. كما يوجد للشيعة نشاط وكيانات اقتصادية قوية تتنوع بين التبعية لأفراد وعائلات كما في البحرين، أو لتنظيم كما في لبنان (حزب الله).

وتعمل هذه الكيانات لتحقيق أكثر من غرض:

- توفير درجة مقبولة من الاكتفاء الذاتي للجماعة الشيعية؛ بحيث تقل قدر المستطاع من الاحتياج إلى الدولة إلا على مستوى الاحتياجات الأساسية والخدمات العامة.

- تقوم هذه الكيانات بدور أداة للاستقطاب والتشبيك، سواء داخل نطاق الجماعة الشيعية، أو للتشبيك مع الجماعات والمكونات المجتمعية الأخرى. بهدف توسيع دائرة التأثير والنفوذ خصوصًا الاقتصادي والخدمي. وكذلك استمالة غير الشيعة إلى التعاطف معهم أو على الأقل ضمان حيادهم في العلاقة بين الشيعة والدولة.

- تكون هذه الكيانات بمثابة ظهير مجتمعي دائم وممتد الأثر، خصوصًا في المجالات الثقافية والفكرية، والأنشطة التربوية والاجتماعية العامة. وفي إطار هذا النمط من السلوك والتحركات، يُبدي الشيعة اهتمامًا شديدًا بالعمل في مجال التعليم وتربية النشء. خصوصًا في الدول التي تتسم بقوة ورسوخ التعليم الديني السُني، مثل المملكة العربية السعودية.

بشكل عام، تعمل المكونات الشيعية في الدول العربية في مسارات متوازية، تتسم إلى حد كبير بالمرونة والتكيف مع طبيعة أوضاع كل دولة، وحدود الحركة المتاحة للتواجد أو الظهور الشيعي فيها.

ومن أبرز الخطوات والآليات التي تحرص عليها الجماعات الشيعية، خصوصًا في الدول التي تمثل فيها أقلية عددًا أو تأثيرًا: إنشاء نقاط اتصال ثقافية وإعلامية. سواء بشكل صريح في حالة سماح الدولة المعنية بذلك، أو في شكل مكتبات ووسائل إعلام تتبع مباشرة لجماعات شيعية داخلية، أو لإيران بشكل غير مباشر.

وفي حال تعذر إيجاد نقاط اتصال دائمة، يجري استخدام وكلاء محليين لهذا الغرض، خصوصًا من الإعلاميين. خصوصًا في الدول التي يمثل الإعلام فيها أداة فعّالة للتأثير والتوجيه، أو تعاني أوضاعًا اقتصادية سيئة وتواجه مشكلة فساد؛ حيث يكون الاختراق وتجنيد الإعلاميين أو غيرهم مُتيسرًا.

وفي مسار موازٍ، يقوم الشيعة بإنشاء وممارسة أنشطة اقتصادية توسع دائرة التواجد والتفاعل مع البيئة الداخلية في الدولة المعنية، لذا يكون الحرص على إقامة منشآت تجارية أكثر من الاستثمارات

الصناعية؛ حيث يجري التفاعل المباشر مع أفراد المجتمع على نطاق أوسع من إقامة مصنع. فضلًا عن الإجراءات الإدارية والأمنية التي تواجه الاستثمارات خصوصًا في الدول الفقيرة، مقارنة بسهولة نسبية في العمل بالتجارة.

سياسيًا، يحرص الشيعة في التعاطي مع الأوضاع الداخلية على تطبيق مبدأ «التقية» في حال الاستضعاف، ثم الانطلاق عند التمكين. ويقدم العراق ولبنان مثالين نموذجيين على التمدد والاغترار الشيعي حال التمكن. بينما الوضع في معظم الدول العربية الأخرى خصوصًا مصر وليبيا وتونس والجزائر والأردن، يفرض على الشيعة الكمون السياسي والمهادنة. لذا تعمد الجماعات الشيعية في هذه الدول إلى الالتصاق بجماعات أخرى والعمل سياسيًا تحت عباءتها، خصوصًا الجماعات الصوفية التي يتخذها الشيعة مدخلًا للاقتراب الناعم والتقرب الخفي إلى كل من المجتمع والدولة. وهو ما يعني ضرورة الانتباه إلى تلك المكونات والجماعات الأخرى التي تلعب أحيانًا دور «حصان طروادة» ربما بوعي أو بغيره.

عندما تكون المكونات الشيعية في حالة «استضعاف» تستشعر «المظلومية» فيميل سلوكها إلى المهادنة والتكيف مع الأوضاع القائمة، بما يصل أحيانًا إلى حد ممالأة السلطة الحاكمة والتحالف معها. وكان هذا واضحًا في علاقة الحوثيين بسلطة علي صالح منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي وحتى منتصف العقد الأول من القرن الحالي.

وكذلك كان شيعة الكويت وشرق السعودية أقرب إلى الكمون خلال السبعينيات. ثم تحولت العلاقة من جانبهم نتيجة الاستقواء بنشوب الثورة الإيرانية في ١١ فبراير ١٩٧٩م، مع مراعاة أن هذا الاستقواء لم يكن مطلقًا، فقد كان الموقف الشيعي من الحرب العراقية الإيرانية غير بعيد عن الموقف الخليجي العام الذي كان مؤيدًا بشكل مطلق لعراق صدام في مواجهة إيران الخميني.

إذن، يمكن القول: إن التحركات والأدوار السياسية الداخلية للشيعة تتمدد وتنكمش حسب طبيعة النظام السياسي. فكلما زادت الحرية بشكل عام، أو كان للطائفية مكان في تركيبة النظام وأسس بنائه، تتحرك التنظيمات والتيارات الشيعية داخل الأطر والقواعد المعمول بها.

بينما في النظم التي لا تسمح بالحريات أو بالمحاصصة الطائفية، ويتراجع فيها وجود وتأثير المعارضة السياسية بشكل عام، فإن العمل السياسي الشيعي إما يختفي أو يتوارى تمامًا، أو يتحرك في اتجاه محدد هو العمل على تغيير النظام السياسي ككل. والمطالبة بنظام مختلف يسمح لهم بتلك المحاصصة وبنصيب في السلطة. وهو ما يتجلى بوضوح في الحالتين البحرينية والسعودية، ثم لاحقًا وفي السنوات الأخيرة في الحالة اليمنية.

٢- الشيعة السياسية على المستوى العربي:

يمكن رصد تجليات التداخل بين المذهبي والسياسي في المواقف والتحركات الشيعية بشأن التطورات الداخلية في دول أخرى. خصوصًا عندما يكون لتلك التطورات بُعد مذهبي أو تتعلق بالشيعة أو تؤثر عليهم. ففي حالات متعددة، خرجت تظاهرات شيعية في بعض الدول العربية، بسبب تطورات تمس المكون الشيعي في دول أخرى. خصوصًا إذا كانت تلك التطورات تتعلق بأعمال عنف أو ملاحقات قضائية أو أمنية بحق رموز شيعية، كما في البحرين بصفة خاصة. فقد خرجت مسيرات شيعية في جنوب العراق وفي صعدة شمالي اليمن، اعتراضًا على ما تتخذه السلطات البحرينية بحق بعض رموز المعارضة الشيعية هناك.

وعندما استدعت البحرين قوات «درع الجزيرة» لمساعدتها في مواجهة أعمال عنف على خلفية توتر سياسي داخلي، وتأزم الموقف بين السلطة والمعارضة (الشيعية بالأساس) بادرت حكومة نوري المالكي

إلـى رفض الخطوة، واعتبرتها تدخلًا (سـعوديًا) في الشأن الداخلي البحريني. فضلًا عن خروج مسيرات شـعبية (شيعية) في أنحاء مختلفة من العراق؛ نصرةً لإخوانهم شيعة البحرين.

ومـن اللافت أن انتقادات المالكي الحادة اسـتمرت حتى بعد مغادرته منصب رئيس الحكومة. حيث شـنّ هجومًا شديدًا على الرياض في ٢١ يوليو ٢٠١٥م، وطالب بفرض وصايـة دوليـة على السـعودية؛ بسـبب مـا وصفهـا بتدخلاتها الطائفية فـي البحرين. ثم جدّد هجومه مـرة أخرى بعد أقل من شهر أثناء زيارة له إلى إيران.

وفـي المقابل، منـذ بدء عملية «عاصفة الحزم» السعودية ضد قـوات جماعـة الحوثـي وعليّ صالح، لاستعادة السـلطة الشرعية في اليمن. تخرج تظاهـرات فـي البحريـن والعـراق، ضد ما أسـمته «العدوان» السعودي على الشعب اليمني.

وغنـي عن الإيضاح أن الـولاء المذهبي هو المحرّك والدافـع لتلـك المواقـف. مـا يجعل مرجعيـة النظر والتعامـل مع ما يجـري في الدول الأخـرى «أممية» لا «قُطريـة»؛ أخذًا في الاعتبـار أن اصطلاح «الأمة» لا ينصرف إلى كل المسـلمين في العالم، وإنما ينصبّ تحديدًا على المسلمين الشيعة.

إذن علـى المستوى الإقليمـي، تنتقـل الجماعـات الشـيعية من العمـل بمنطق «الجماعة» إلى مسـتوى «النظام الشبكي»؛ حيث يجري التواصل والتعاطي مع التطورات الإقليمية المحيطة، سـواء بشكل مباشر، أو من خلال المركـز (إيران)، وتتصاعـد وتتراجع وتيرة التفاعـل والتحـرك، وفقًا لمـدى الحركـة المتاح على المستويين الداخلي والإقليمي.

فدور وتحـرك «حزب الله» اللبنانـي تجاه الوضع الداخلي في البحرين، حتى في أوقات التأزم الشديد، كان مقيـدًا ومحـدودًا بالمقارنـة مع تدخله المباشـر الكامل لدعم نظام بشـار الأسـد في سوريا. وهو ما ينطبق أيضًا على جماعات ومكونات شيعية أخرى في المنطقة. فبغضّ النظر عن عدم امتلاك أدوات التدخل المباشر مثل «حزب الله»، لم يكن من المتـاح (ولا مـن الملائم) أن تبـادر الجماعات الشـيعية في شرق السـعودية مثلاً، إلى تبني موقـف أو تحـرك عملي مضاد للتدخل العسـكري السعودي في البحرين (تحت مظلة قوات درع الجزيرة).

> **تنتقل الجماعات الشيعية من العمل بمنطـق «الجماعـة» إلـى مسـتوى «النظـام الشـبكي»؛ حيـث يجـري التواصـل والتعاطـي مـع التطورات الإقليميـة المحيطـة، سـواء بشـكل مباشـر، أو من خـلال المركـز (إيران)، وتتصاعـد وتتراجـع وتيـرة التفاعـل والتحـرك، وفقًا لمـدى الحركة المتاح على المستويين الداخلي والإقليمي.**

لكن يظـل المبـدأ قائمًا، وهـو تجاوز المنظور الشيعي السياسي للحـدود القُطريـة، وامتداده إلى القضايـا الإقليمية والداخلية في دول أخرى.

ويفترض أن يسـترعي هذا التوجه العابر للأقطار، انتبـاه السـاسـة والمعنيين فـي الحكومـات والأجهزة العربية المعنية. وإدراك أن الشـيعية السياسية ليست قضيـة داخليـة، أو مقصـورة علـى دول بعينها دون غيرها. وأنه كما ظلـت الظاهرة كامنة لعقود قبل أن ينكشـف سـترها في بعض الدول، فإن كمونها وعدم انكشافها في دول أخرى لا يعني انتفاء المشكلة أو أن تلك الدول محصنة ضدها.

ثانيًـا: العوامـل المؤثـرة في التعاطـي العربي مع «المسألة الشيعية»:

١- طبيعة النظام السياسي:

يتأثر أسـلوب ومضمون تعامل الدولـة العربية مع المكون الشيعي داخلها، سواء دينيًا أو سياسيًا، بطبيعة النظام السياسـي القائم في الدولة، بالمعنى الواسـع

للنظام السياسي، وليس فقط نظام الحكم. والدليل على ذلك: تشابه طريقة التعامل مع الشيعة العرب، بين بعض الدول العربية التي تتشابه أيضًا في نظمها السياسية.

مثال ذلك نمط إدارة العلاقة مع الشيعة في كل من مصر وتونس، في مرحلة ما قبل ٢٠١١م؛ حيث النظام السياسي سلطوي لا يعترف بوجود تباينات مجتمعية أو غيرها. كما لا يقبل بمعارضات سياسية سوى تلك التجميلية التي تجري صناعتها على أعين النظام.

بينما يتشابه نمط التعامل مع الظاهرة الشيعية بشقيها المذهبي والسياسي، في كل من البحرين والكويت والسعودية والمغرب؛ حيث هناك مساحة معتبرة لتواجد وممارسة الشيعة لخصوصياتهم الدينية والاجتماعية، بل وأيضًا للبعد السياسي فيها. وإن بدرجات متفاوتة؛ حيث تتضاءل تلك المساحة تدريجيًا، كلما أصبح سلوك الجماعات الشيعية مرتبطًا أو انعكاسًا لدوافع وأهداف مذهبية.

وعلى خلاف النمطين، ينعكس منطق المحاصصة الحاكم للنظام السياسي في كل من لبنان والعراق، في مساحة واسعة من الحرية والحركة والتجسد التنظيمي للشيعية السياسية؛ حيث توجد أحزاب وتنظيمات سياسية لها طابع ديني مذهبي صريح.

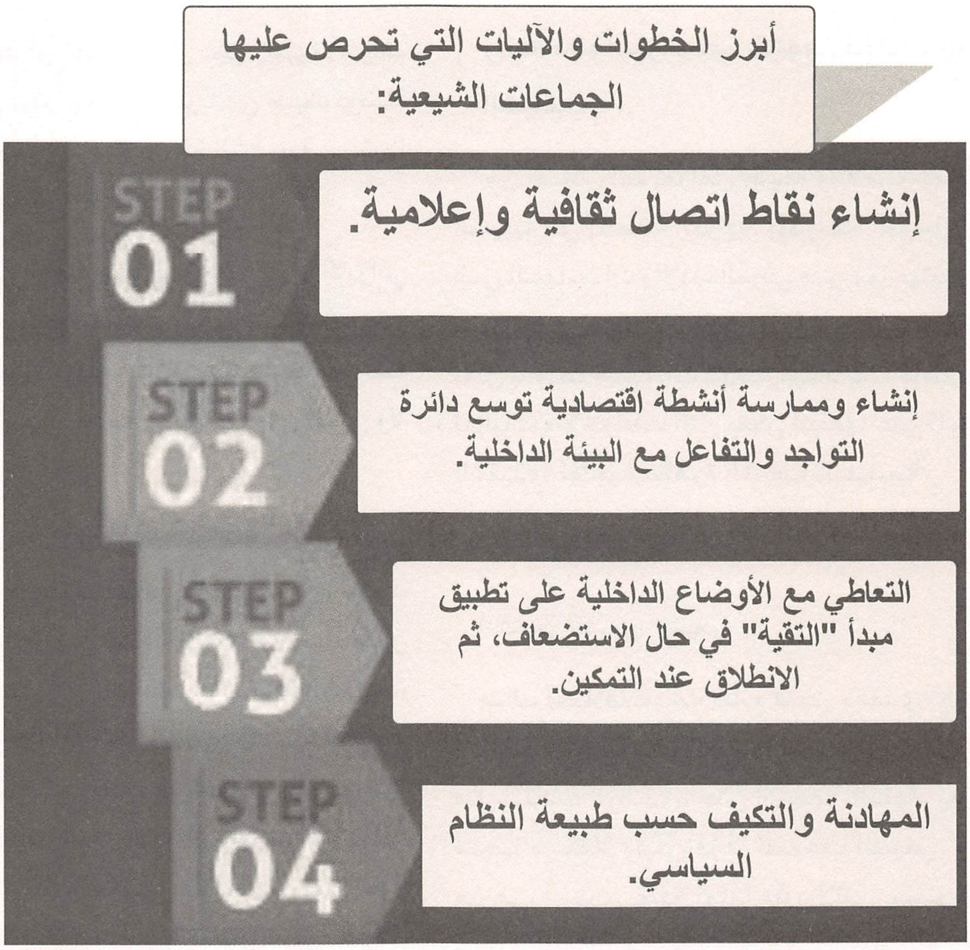
ويمكن بسهولة تلمس الفوارق بين الحالات الثلاث، سواء من جهة تعامل الحكومات مع الشيعية السياسية، أو من زاوية التعامل الشيعي مع تلك النظم الحاكمة. في الاتجاه من الحكومات إلى الجماعات والتنظيمات الشيعية، كلما كان النظام أكثر انغلاقًا واستبدادًا، تراجعت مساحة التحرك وفرص العمل السياسي أمام «الشيعية السياسية»؛ أخذًا في الاعتبار أن الانغلاق والاستبداد لا يميز بين شيعي وسني، ولا يستهدف تيارًا سياسيًا بعينه دون غيره.

وفي الاتجاه من أصحاب الشيعية السياسية نحو الحكومات ونظم الحكم. فإن الانصياع والانكفاء هو السمت المميز في ظل تلك النظم الحاكمة المستبدة. فلا تعبر الشيعية السياسية عن نفسها بوضوح خشية التعرض للقمع أو لإجراءات مضادة قد تستخدم اختلاف المذهب غطاء لها. مع ملاحظة أن نظام الحكم في سوريا ينتمي إلى الأقلية الشيعية (العلويين)، وكانت المناصب العليا خصوصًا في أجهزة الأمن والمؤسسات السيادية، مقصورة على هؤلاء المنتمين إلى الدائرة الضيقة المحيطة برأس السلطة. لكن المحدد لذلك لم يكن مذهبيًا، وإنما القرب والولاء، لذا كان التصعيد والحصول على المناصب القيادية متركزًا داخل المعيار الطائفي/ المذهبي، في نطاق عائلة الأسد والنخبة الضيقة المحيطة بها أو المرتبطة بها نسبًا أو عملًا. وما عدا ذلك يعد استثناء. أما في المجال العام، فكان الشيعة يشتركون مع السُّنة في التعرض للاستبداد والمعاناة من القمع السياسي وكبت الحريات، وغياب المشاركة الفعّالة.

ولا بد من الإقرار بأن تباين النظم السياسية واختلاف طبيعة وأشكال نظم الحكم العربية، يؤثر سلبًا على فرص إقامة استراتيجية عربية موحدة للتعامل مع المسألة الشيعية، خصوصًا في ظاهرها السياسي. فما قد يكون ملائمًا أو متاحًا في إحدى الدول، ربما يصعب تطبيقه في دولة أخرى، أو يتعارض مع طبيعة ومقومات النظام السياسي فيها. ما قد ينعكس سلبًا على تماسك واستقرار الدولة ذاتها.

٢- التركيبة الديمغرافية للمجتمع:

كلما اتسم المجتمع بالتنوع والتعددية، كان البعد الطائفي/ المذهبي أكثر حضورًا وتأثيرًا في سلوك ومواقف الشيعة. حتى وإن لم يكن الوزن النسبي للشيعة أكبر من بقية المكونات المجتمعية، كما هو الحال في لبنان؛ حيث التركيبة الديمغرافية تشمل انقسامًا شبه متساوٍ على أكثر من مستوى، أولًا على مستوى الدين (مسلمون/ مسيحيون)، ثم على مستوى المذهب (شيعة/ سنة) و (موارنة/ طوائف مسيحية أخرى). وأيضًا إذا كان التنوع الطائفي في المجتمع



يستند في إدراك الهوية وبالتالي في الأولوية والولاء، إلى مصادر أخرى غير المذهب أو الدين، كما في العراق. فكثير من الشيعة أصولهم عرقية عربية. ومعظم الأكراد مسلمون سُنة. ففي الحالتين اللبنانية والعراقية، الشيعة ليسوا أغلبية عددية، لكن تنوع/ انقسام بقية مكونات المجتمع (إضافة إلى عوامل أخرى) سمح للمكون الشيعي بالظهور والفاعلية، وممارسة دور سياسي وبلورة ظاهرة سياسية لم تكن لتكتسب هذا الثقل لو أن المكونات الأخرى أكثر توافقًا أو تنتمي لنسيج طائفي واحد.

٣- الفعل ورد الفعل الشيعي:

كلما كانت مواقف المكون الشيعي في المجتمع العربي قريبة من المكونات الأخرى، وتعتمد منطلقات وطنية جامعة بعيدة عن الطائفية، لا يكون بوسع حكومة الدولة المعنية إلا التعامل بالمثل؛ حيث تتضاءل مبررات التخصيص أو الاستهداف تجاه الشيعة. بل أحيانًا كان للموقف «الوطني» الشيعي تأثير بالغ في تحسين العلاقة مع السلطة، وبالتالي تقوية وضعية الشيعة ضمن بقية المكونات المجتمعية والسياسية. والمثال الأوضح في ذلك، عندما لعب شيعة الكويت دورًا مهمًا في مقاومة الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠م؛ ففي هذا الموقف، غلّب الشيعة الحسّ الوطني على الوازع الطائفي والمحرّك المذهبي. الأمر الذي انعكس إيجابيًا بشكل كبير على علاقة المكون الشيعي مع الدولة، وكذلك مع بقية القوى السياسية.

٤- البيئة المحيطة:

لا شك أن العامل الخارجي حاضرٌ دائمًا في السياسات العربية، سواء الداخلية أو الخارجية. ويتفاوت تأثيره من دولة إلى أخرى وحسب كل حالة أو قضية. وفي ملف الظاهرة الشيعية وتجلياتها

السياسية، لا بد أن تكون إيران على رأس الأطراف الخارجية التي يؤثر دورها جوهريًا في ضبط بوصلة السياسات العربية تجاه «المسألة الشيعية» بشقيها المذهبي والسياسي.

ولا حاجة إلى إيضاح مخاطر وأبعاد الدور الإيراني في تأجيج ومساندة تطلعات وتحركات الجماعات الشيعية في الدول العربية. بالتالي فالمطلوب هو وضع تأثير هذا العامل في حجمه الحقيقي، دون تهوين ولا تهويل.

لذا فإن على السياسة العربية إدراك أن الدور الإيراني يستحق الوقوف عنده، والتحسب لأي تحرك شيعي داخلي أو إقليمي، على خلفية الترابط المذهبي مع طهران، لا يصل إلى حد افتعال «المسألة الشيعية»، أو اختراعها من دون أساس. وكما أن المسألة الشيعية شأن إقليمي عابر للأوطان، فإن التعامل مع عواملها ومحدداتها، ومنها الدور الإيراني، ينبغي أن ينطلق أيضًا من كونه عاملاً مؤثرًا على سياسات الدول العربية جماعة، وينعكس على الوضع العربي عمومًا، تمامًا كما تهم كل دولة على حدة ويؤثر فيها داخليًا.

ويجب الاعتراف بأن العامل الإيراني سيكون أكثر ضغطًا وتحديًا للقرار العربي بشأن الملف الشيعي. وذلك في ضوء التقارب الإيراني الغربي من جهة. والانخراط العربي في عدد من بؤر التوتر والنزاعات المسلحة المرتبطة مباشرة بإيران، وبالمكون الشيعي في تلك المناطق.

ومن شأن هذا التطور السلبي على صعيد فرص وقدرات التعامل العربي مع هذا الملف، أن يدفع العرب – أو هكذا يفترض- إلى القيام بتطوير إيجابي لعامل مؤثر آخر لا يقل أهمية، هو العلاقات العربية- العربية. فدرجة التوؤم والتوافق العربي بشكل عام، تنعكس بالضرورة على فاعلية، وبالتالي فرص نجاح معالجة وإدارة الملف الشيعي، على المستوى البيني والجماعي، وأيضًا على المستوى القُطري لكل دولة.

رابعًا: نحو استراتيجية لمواجهة تجليات «المسألة الشيعية»:

من خلال استعراض طبيعة وملامح التحركات الشيعية في المنطقة العربية، وبمراعاة العوامل المؤثرة في السياسات والأداء العربي في مواجهتها. يمكن تناول بعض نقاط الانطلاق والمداخل الأساسية. التي تمثل بدورها مسارات للاسترشاد بها كإطار حاكم للآليات والإجراءات التي يمكن اتباعها على المستوى التنفيذي لمواجهة ظاهرة الشيعية السياسية.

١- مداخل المواجهة:

أ- التباين الشيعي- الشيعي:

هناك اختلافات ذات طابع فقهي وعقدي بين فروع المذاهب الشيعية. فهناك منها ما هو قريب من السنة مثل المذهب الزيدي، حتى إن بعض الفقهاء يعتبرونه مذهبًا مستقلاً وليس فرعًا للمذهب الشيعي. وهناك مذاهب أخرى بعيدة تمامًا مثل الاثنى عشرية. وما بين تلك المذاهب من اختلافات، يصلح كمدخل للتعامل معها على المستويين الديني، والسياسي؛ حيث سيسمح التقارب مع المذاهب القريبة بإيجاد أو توسيع المسافة بينها وبين المذهب الاثنى عشري، وهو الأكثر «تسييسًا»، وبالتالي تربصًا وتحركًا ضد المصالح العربية/ السُنّية.

ب- تمييز الديني عن السياسي (تسييس لا تديين):

عدم تمييز الديني بالسياسي في التحركات الشيعية بالمنطقة العربية، يفرض صعوبات كبيرة على الحكومات والقوى الاجتماعية في مواجهة الطموحات والتطلعات الشيعية ذات الطابع السياسي بصبغة دينية واضحة. وذلك بفعل القدسية أو على الأقل الاحترام والحماية التي يحظى بها «الديني» في العقلية العربية/ الإسلامية، حتى إن كان هذا «الديني» مختلف المذهب أو حتى الديانة ككل.

لذا يمثل تداخل الديني مع السياسي كابحًا للتحركات المطلوبة لمواجهة الشيعية السياسية في المنطقة. وهناك حاجة ماسة إلى التخلص منه والتحرر من القيد الأدبي والسياسي الناجم عن ذلك التداخل. فمثلًا، عندما يتعرض معارض سياسي شيعي لإجراء قضائي في أي دولة عربية، بسبب انتهاك القانون أو مخالفة النظم والأعراف المجتمعية المستقرة. تكون تلك الإجراءات عرضة للانتقاد، ليس فقط من جانب الجماعات الشيعية السياسية في الدولة المعنية، لكن أيضًا من جانب المنظمات الحقوقية الإقليمية والدولية. ويجري التشكيك في تلك الإجراءات ووصفها بالمفتعلة أو المتعمدة استنادًا إلى الانتماء المذهبي للشخص أو المجموعة المستهدفة.

من هنا، يمثل الفصل بين المستويين أحد أهم المداخل للتعامل مع «الشيعية السياسية»؛ الأمر الذي يسمح للسلطات ومؤسسات الدولة بالتعامل السياسي والقانوني دون تردد أو حسابات مُسبقة خشية ردود الفعل المبنية على «تديين» المسألة.

ج- الخارج المتدخل:

كما يمثل التوجه العالمي نحو التدخل في الشئون الداخلية للدول قيدًا يتعارض أحيانًا مع سيادة واستقلالية قرار الدولة. يمكن في الوقت ذاته النظر إليه باعتباره فرصة ومجالاً قابلاً للاستفادة منه في تعريف العالم بالواقع الداخلي من منظور الدولة المعنية، وإشراك الأطراف الخارجية في القضايا الداخلية بالحدود التي تضمن حياد الموقف الخارجي إن لم يكن تأييده.

ويشمل هذا مختلف المستويات الخارجية؛ بدءًا بالقوى الكبرى في العالم التي عادةً ما تمثل مواقفها من القضايا الداخلية المتعلقة بالحقوق الاجتماعية ورقة ضغط سياسية وإعلامية كبيرة. ولا بد هنا من إشارة خاصة إلى المثال الأبرز في هذا السياق، وهو تقرير الحريات الدينية في العالم الذي تصدره وزارة الخارجية الأمريكية سنويًا.

ويمثل أحد أهم مصادر الانتقاد، ومن ثَم التدخل الأمريكي في الأوضاع الداخلية لكثير من دول العالم. وكذلك المجلس الدولي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والذي يعقد مؤتمرًا سنويًا وجلسات استماع خاصة لمناقشة أوضاع حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم. إضافة إلى المنظمات الحقوقية والإنسانية الشهيرة، مثل منظمة العفو الدولية «Am-nesty» وهيومان رايتس ووتش «Human Rights Watch» وغيرها.

هذه الأطراف المشكِّلة للبيئة الخارجية المحيطة بالأوضاع المجتمعية في المنطقة العربية، يجب تحويلها من مصادر تحدٍّ إلى فرص محتملة إن لم تكن فعلية. خاصة أنها قائمة ومؤثرة وبات من الصعب تجاهلها أو التقليل من شأن مواقفها وما تصدره من تقارير تجد صداها في دوائر القرار الدولي، فضلاً عن وسائل الإعلام سواء التقليدية أو الإلكترونية وشبكات التواصل.

> **يمثل تداخل الديني مع السياسي كابحًا للتحركات المطلوبة لمواجهة الشيعية السياسية في المنطقة. وهناك حاجة ماسة إلى التخلص منه والتحرر من القيد الأدبي والسياسي الناجم عن ذلك التداخل.**

ولا يمكن في هذا المقام إغفال مثال شديد الأهمية على جدوى الانفتاح على البيئة الخارجية والتعاطي معها ببرجماتية مع تحمل بعض الأعباء السياسية والقانونية - التي لا مفر منها في كل الأحوال- مقابل توضيح الواقع الداخلي، وبالتالي تحسين الصورة العامة. والمثال المقصود هنا هو لجنة تقصي الحقائق الدولية التي شكّلتها السلطات في مملكة البحرين قبل أربعة أعوام. وضمت خبراء قانونيين دوليين برئاسة محمود شريف بسيوني القاضي والقانوني الدولي المعروف. تلك اللجنة التي أصدرت تقريرًا شهيرًا حول الوضع

الداخلي في البحرين والأزمة السياسية/ الطائفية.

ورغم ما أشار إليه التقرير من وجود سلبيات لدى الجانب الرسمي البحريني، إلا أنه، فضلاً عن اشتماله أيضًا على انتقادات جادة، وتوصيف واقعي لمواقف وسلوك المعارضة البحرينية، ساهم إلى حد بعيد في تخفيف ضغوط البيئة الخارجية على السلطات البحرينية في ملف حقوق الإنسان بشكل عام، وتجاه المعارضة الشيعية على وجه الخصوص.

٢- الآليات والوسائل:

انطلاقًا من المداخل المشار إليها، يمكن بلورة عدد من الآليات والإجراءات العملية على المستويين: الداخلي في كل دولة عربية. وعلى مستوى الإقليم ومع الأطراف الأخرى الخارجية ذات الصلة.

أ- داخليًا:

A- **التقنين والإشراك:** الخطوة الأولى المبدئية، هي تقنين وتنظيم وجود وحقوق أبناء الطائفة الشيعية في مجتمعاتهم. بحيث يكون أساس التعامل أنهم مواطنون كاملو المواطنة والأهلية، إلى أن يثبت غير ذلك. فالتعاطي مع فئة اجتماعية بناء على تصور مسبق، يُفضي بالضرورة إلى تعامل استباقي وإجراءات تتسم بالتعميم إن لم يكن بالإجحاف. فضلاً عن العوار القانوني والمأزق الأخلاقي الذي تواجهه هذه الإجراءات.

من هنا، ينبغي ألا تعمل الحكومات العربية وفقًا لافتراض مسبق بأن الأقليات أو الطوائف لا تتسم بالوطنية، أو الإخلاص للدولة والمجتمع. وأن ولاءها الأول للطائفة التي تنتمي إليها، فهذا كفيل بذاته بأن يدفع الطائفة إلى التقوقع، وربما الانسياق فعليًا إلى ما تتهمها الدولة به. ورغم أن هذا الاتهام قد يصح في بعض الحالات، لكنه ليس بالضرورة نمطًا عامًا.

لذا فإن تعميم التعامل مع الطوائف بما فيها الشيعة على أساسه، يعطي الشيعة العرب مبررًا لرفع شعارات المظلومية، والدفع بأنهم مستهدفون بسبب تمايزهم المذهبي، وبالتالي يتعرضون للاضطهاد. بل إن اختبار «وطنية» أيّ مواطن سواء كان شيعيًا أو أيًا كانت هويته الطائفية الضيقة، يكون بتحميله مسئولية مساوية لنظيره غير الشيعي، أو ذاك الذي ينتمي إلى الأغلبية في المجتمع.

ومن أهم ميزات هذه الآلية، أنها تكشف بوضوح وبشكل عملي مدى صدقية الشعارات التي يرفعها الشيعة بأن مطالبهم ليست مذهبية، وأنهم ليسوا مختلفين عن بقية الشعوب في مواقفهم سواء السياسية أو غيرها تجاه الأوضاع العامة. وهو ما يمكن قياسه بإشراك أبناء تلك الطائفة في العمل العام، وفي وضع الخطط والسياسات وكذلك تنفيذها، خصوصًا فيما يتعلق بالخدمات والمجالات المجتمعية. على أن يراعى في ذلك التوجه توزيع المسئوليات والقائمين عليها بعيدًا عن المناطق التي يتمركز فيها الشيعة؛ وذلك لاختبار عمومية ووطنية المطالب الشيعية خصوصًا فيما يتصل بعدم تولي مسئوليات أو مناصب.

> **إن تعميم التعامل مع الطوائف بما فيها الشيعة على أساس طائفي، يعطي الشيعة العرب مبررًا لرفع شعارات المظلومية، والدفع بأنهم مستهدفون بسبب تمايزهم المذهبي، وبالتالي يتعرضون للاضطهاد.**

B- **التفكيك والدمج الجغرافي:** اتساقًا مع عملية الإشراك وتحميل المسئولية، يجب تعميم اللامركزية المشار إليها، بحيث يكون «التفكيك الجغرافي» للتكتل المذهبي أو الطائفي عمومًا، منهجًا عامًا في التعامل مع الطوائف والأقليات المختلفة، سواء بهدف المشاركة العملياتية في الحياة العامة، أو حتى في سياق الحياة الخاصة بالأفراد والمجموعات السكانية ذات الخصوصية. أي: توزيع التجمعات السكانية المذهبية في مصفوفة جغرافية متوازنة

موزعة بشكل غير استقطابي.

ومن المتوقع بالطبع أن تواجَه هذه العملية باعتراضات وصعوبات كثيرة، ربما تصل إلى حد الاتهام بالتطهير الديمغرافي والتهجير الجماعي. لذا ينبغي أن يتم هذا بشكل تدريجي وعلى مراحل زمنية وجغرافية ممتدة. مع العمل على تجنّب الآثار السلبية المحتملة قدر المستطاع، لكي لا يكون تحقيق هدف التذويب والدمج المجتمعي، على حساب بنية وتماسك الوحدة المجتمعية النواة وهي الأسرة. وتظل الفرصة الأوسع أمام هكذا توجّه، في التحرك الاستباقي لكسر وتغيير نمط التركز الديمغرافي النوعي السائد حاليًا.

C- **المؤسسات الوسيطة**: هي تلك المؤسسات التي تحتل المساحة بين مؤسسات الدولة الرسمية، والمجتمع أفرادًا أو جماعات. تلك المساحة تشغلها أنواع مختلفة من التنظيمات والكيانات، بعضها يشكّل خطورة عندما تكون موجهة أو محصورة في إطار هوياتي ضيق، مثل القبيلة أو الطائفة أو الجماعة الدينية. وبعيدًا عن الأحزاب والتنظيمات السياسية التي غالبًا ما تتأثر بالخلفية المذهبية أو اتجاهات سياسية معينة، فضلاً عن أنها تكون قابلة للتدخلات الخارجية، توجد تنظيمات ومؤسسات أخرى يمكن التعويل عليها في كسر الطوق المذهبي لدى الشيعة في الدول العربية، وإخراجهم من أسر العلاقة الجدلية بين تسييس الطائفة وطائفية الحركة السياسية.

ومن أهم تلك التنظيمات: النقابات والجمعيات المهنية، والاتحادات العمالية، والغرف التجارية، وروابط أصحاب الحرف والمستثمرين رجال الصناعة، وغير ذلك من تنظيمات ومؤسسات قوامها الأساس هو اجتماع أعضائها حول «المهنة»، وتحويلها من مجرد مجال عمل مشترك إلى إطار جامع ينظم المصالح والعلاقات بين الأعضاء وبعضهم البعض، وكذلك بينهم وبين المؤسسات الأخرى في المجتمع، سواء المناظرة أو مؤسسات الدولة.

تلك التنظيمات تستحق الاستثمار فيها كأداة عملية وفعّالة لتحقيق عملية التحييد الطائفي، وكذلك «تذويب» الطائفة كمحدد للهوية، في مستويات تعريفية أخرى. فستعمل تلك التنظيمات ككيانات جماعية عابرة للطوائف، تضم داخلها الشيعي إلى جانب السني، والمنتمي إلى قبيلة أصولها يمنية مع ذلك المنتمية أصوله إلى الحجاز.

وستعمل تلك المؤسسات الوسيطة كأداة لتعبئة المصالح المهنية والفئوية. وفي الوقت ذاته ستمثل صمام أمان أو كابحًا لفتيل الفتنة الطائفية المذهبية خصوصًا؛ حيث سيشترك الشيعي مع السني في الاهتمامات والمشكلات والمطالب والتحركات. فتتضاءل فرص توظيف الأطر والسياقات المهنية والاقتصادية، وغيرها من مجالات العمل والحياة العامة، لخدمة أهداف أو التمويه على قضايا ودوافع مذهبية بالأساس.

ب- عربيًا:

كما أن ظاهرة «الشيعية السياسية» ليست مقصورة على دولة بعينها، فإن التعامل معها لا بد أن يكون على المستوى العربي الجماعي. ليس بالضرورة بإجراءات موحدة أو متطابقة، وإنما على الأقل بتنسيق بين الدول العربية واتساق في الإجراءات والآليات المستخدمة.

ولهذه الجماعية أهمية قصوى من عدة أوجه. أولها أنها تقوّي موقف الحكومات العربية في مواجهة الحركات والتنظيمات الشيعية والأطراف الداعمة لها، وكذلك أمام الأطراف الخارجية خصوصًا المنظمات الحقوقية وبعض الدول الكبرى التي توظف سياسيًا قضايا وملفات مثل الأقليات والحق في حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية. فعندما يكون التحرك جماعيًا وليس مقصورًا على دولة عربية أو اثنتين، يضيق المجال - نسبيًا- أمام الضغوط الخارجية الخاصة بملف الشيعة والأقليات بشكل عام.

التنسيق العربي- العربي مهم أيضًا لقطع الطريق على التواصل الشيعي- الشيعي في الداخل العربي. فعمومية التعامل وشموله، واتساقه فيما بين الدول العربية (حتى وإن اختلفت التفاصيل والمراحل حسب كل حالة)؛ يضع الجماعات الشيعية في مختلف الدول العربية في حالة انضغاط، ويحدّ من فرص الالتفات والتحرك وتبني مواقف وتحركات إزاء الأوضاع المناظرة في الدول العربية الأخرى.

التنسيق العربي- العربي مهم لقطع الطريق على التواصل الشيعي- الشيعي في الداخل العربي. فعمومية التعامل وشموله، واتساقه فيما بين الدول العربية يضع الجماعات الشيعية في مختلف الدول العربية في حالة انضغاط، ويحدّ من فرص الالتفات والتحرك.

ولترجمة هذا التوجه التنسيقي عمليًا، تجب بلورته في مدونة سلوك أو وثيقة مبادئ. تتجسد بدورها في سياسات وخطط تنفيذية تتضمن الآليات والإجراءات الفعلية المطلوبة. وذلك كله تحت مظلة جامعة الدول العربية؛ حيث تمثل الجامعة المظلة التنظيمية والإطار المؤسسي لأي تحرك عربي جماعي يراد له الاستمرار أو على الأقل التقنين والتنظيم. أخذًا في الاعتبار ما سبقت الإشارة إليه من وجوب مراعاة الفوارق والاختلافات في تفاصيل المسألة الشيعية السياسية من دولة إلى أخرى. وهي كما وضح عند التطرق للتحركات السياسية الشيعية، تباينات كمية أو زمنية أكثر منها موضوعية تتعلق بجوهر الظاهرة ودوافعها وأبعادها. بما يجعل الوصف الأدق أنها تفاوتات وليست اختلافات.

ويمكن طرح اقتراحات محددة في هذا السياق، من بينها:

A- **إنشاء مجلس وزاري عربي:** تكون مهمة هذا المجلس التعامل مع قضية الأقليات بصفة خاصة. وقضايا وسياسات الاستقرار والسلام الاجتماعي في الدول العربية. ويضم الوزراء المعنيين بكل ما يتصل بالمجتمعات العربية من النواحي الثقافية والدينية والسكانية والتعليمية. بعيدًا عن الأمن والسياسة والاقتصاد والدفاع.

ويمكن أن يُدعى إلى اجتماعات المجلس المسئولون عن هيئات معنية بالقضايا التي يتصدى لها المجلس، خصوصًا إذا لم يكن في الدولة المعنية حقيبة وزارية خاصة بها. مثال ذلك، في دولة الإمارات العربية المتحدة، توجد لجنة عليا للتركيبة السكانية، وليس حقيبة وزارية. وفي بعض الدول العربية الأخرى لا توجد وزارة خاصة بالشئون الدينية، لكن ثمة هيئات أو مؤسسات تتولى إدارتها وتنظيمها.

B- **تشكيل لجنة حكماء:** لجنة مؤقتة مهمتها وضع وثيقة المبادئ أو مدونة السلوك العربية اللازمة كإطار عربي جماعي للتعامل مع قضايا المجتمعات العربية، بما يحفظ تماسكها واستقرارها على المديين المتوسط والطويل. وتتكون اللجنة من خبراء ورموز من المفكرين والمتخصصين في علم الاجتماع والتاريخ العربي والحضارة الإسلامية وعلم النفس السياسي وغيرها من المجالات ذات الصلة. على أن يراعى في الشخصيات المختارة أن تكون توافقية ومحل قبول عام من مختلف التوجهات والتيارات داخليًا، ويفضل أيضًا عربيًا.

وتعرض المبادئ التي يتم التوصل إليها، على الرأي العام العربي بواسطة وسائل الإعلام العربية. وتخضع لنقاش عام مفتوح من جانب المؤسسات المعنية في كل دولة. بما في ذلك مؤسسات الجمعيات الأهلية، الأحزاب، التيارات الدينية، القوى المجتمعية على اختلافها.

C- **تشكيل لجان نوعية متخصصة:** تعمل هذه اللجان تحت مظلة المجلس الوزاري المجتمعي. وتكون بمثابة فرق عمل دائمة في حالة اتصال دائم بشأن القضايا

والتطورات الداخلية ذات البعد المجتمعي، سواء المتصلة بالأقليات أو بأوضاع بعض الشرائح والمكونات الاجتماعية ولو لم تكن أقلية بالمعنى الدقيق. وكذلك القضايا والظواهر المرشحة للتنامي والتطور مستقبلاً، بما يتطلب تحرك استباقي تجاهها.

ج- خارجيًا:

A- تحييد العامل الإيراني:

أفضل السبل للتعامل مع طهران، تطبيق مبدأ «التعامل بالمثل». وفي هذا السياق، فإن التعامل المماثل يقتضي فتح قنوات اتصال عربية مع الأقليات في إيران. بنفس النمط الذي تتبعه طهران، بالأدوات الناعمة والمشروعة، ودون انتهاك أو اختراق لسيادة الدولة بمعناها وأوجهها التقليدية المادية. على أن تكون الأولوية في ذلك للأقلية السنية سواء من العرب أو من البلوش.

وباتباع ذات الوسائل والأدوات التي يتبعها الشيعة في الداخل العربي: التواصل الثقافي، والمنح التعليمية، والإعلام الموجه باللغات المحلية، فضلاً عن المطالبة بتواصل ورعاية مذهبية لأبناء الطائفة السنية في إيران. تقوم بها المؤسسات الدينية السنية، ممثلة في الأزهر بشكل أساس.

إضافة إلى العمل في الداخل الإيراني، يجب الاهتمام بنزع ورقة الرعاية المذهبية من أيدي إيران. وذلك باستغلال التباين الشيعي- الشيعي. أولاً على مستوى الاختلاف المذهبي بين فروع المذهب الشيعي وبعضها البعض. وثانيًا على مستوى تغذية الولاء العرقي للشيعة العرب. وفي الاتجاهين يجب التركيز على تخلي الشيعة في المنطقة العربية عن المرجعية الدينية الإيرانية، واتخاذ مرجعية أو مرجعيات أخرى عربية، سواء باعتماد مرجعية النجف، أو باستحداث مرجعيات جديدة في أكثر من دولة عربية. وهو الأفضل لتجنب تكرار الاستقطاب المرجعي مجددًا.

ومما يساعد على فاعلية هذه الآلية وتقوية أدواتها: تقوية العلاقة مع الدول المحيطة بإيران خصوصًا باكستان وتركيا ودول بحر قزوين. لتشكيل بيئة خارجية ضاغطة على إيران من الدول صاحبة المصلحة والاهتمام في تحقيق توازن جيواستراتيجي يشمل بالضرورة البعد الديمغرافي والمذهبي على حدودها.

B- منظمات المجتمع المدني: من المهم توظيف البيئة الخارجية المتدخلة، وتحويلها إلى بيئة معاونة. وذلك بإقامة قنوات اتصال مستمرة مع منظمات المجتمع المدني العالمية، خصوصًا التابعة للأمم المتحدة. والمؤسسات الدولية المعنية بالشعوب والمجتمعات مثل اليونسكو وغيرها، بل وأيضًا منظمات حقوق الإنسان التي غالبًا ما تعاني من الحصول على معلومات ومتابعة التطورات الداخلية بسبب القيود المفروضة على تواجدها وممارسة أنشطتها داخليًا. ما يدفعها إلى الاستعانة بمصادر غير رسمية، والتحايل بطرق شتى لإعداد تقاريرها، في ضوء ما يتاح لها من معلومات وإفادات.

لذا فإن التعامل مع تلك المؤسسات جميعها بشفافية، ودون افتراض مسبق بأنها تعمل ضد الدولة، سيساعد كثيرًا في تغيير منطق وموقف البيئة الخارجية من طرف تدخلي سلبي إلى طرف مشارك إيجابي.

لذا سيكون من المناسب أن تسمح الدول العربية لتلك المنظمات بفتح مكاتب وممثليات لها. وممارسة أعمالها تحت إشراف وتقنين الدولة المستضيفة. على أن يتم ذلك بمشاركة مباشرة من الجامعة العربية، ممثلة في لجنة حقوق الإنسان ومحكمة العدل العربية. فالجامعة العربية هي إطار تنظيمي جماعي عربي، يُفترض أن تتولى المؤسسات التابعة له متابعة هذه الخطوة في كافة الدول العربية المعنية، وتتصدى للدفاع عنها في المحافل الدولية.

معلومات إضافية

الشيعة في الخليج الانتشار والنفوذ:

بعد قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، ونشـأة ما أطلق عليه (حكم ولاية الفقيه)، وإقامة جمهورية إسـلامية، بـدأ مـا يُعرف بـ «تصديـر الثورة»، فأصبح لهذه الثورة أنصارها في كافـة دول العالم، وبالطبع في دول الخليج (المتداخلة في الحدود والعلاقات التاريخية)، وقد نشـط الشـيعة في الانتشـار بدول الخليج، وصار لهم وجود سياسـي مؤثر يدعمه نفوذ اقتصادي قوي، ويهدف هذا التقرير إلى الوقوف على وضع الشـيعة من حيث الكتلة العددية، والنفوذ الاقتصادي والسياسـي في دول الخليج السـبع (السـعودية - الإمارات - البحرين - الكويت - اليمن- قطر - عمان).

أولًا: البحرين:

لا يوجد تقدير سـكاني واضح للشـيعة، ولكن معظم التقديرات تتراوح ما بين ٦٠ و٨٠٪ من إجمالي السـكان، (الذي يبلغ ٧٢٥ ألف نسمة تقريبًا). فتقرير «الحرية الدينية في العالم»، الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية عام ٢٠٠٦م، يقدر نسـبتهم بنحو ٧٠٪ من عدد السـكان المواطنين، ومثله تقرير «التحدي الطائفي في البحرين»، الصادر عن المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (ICG) في بروكسل.

وشيعة البحرين، كمعظم دول الخليج ينتمون إلى الأصول نفسها، ويشتركون في التاريخ نفسه، ويتبعون المذهب نفسه، وهو الإمامية.

ويوجـد في شـيعة البحرين مـن هم من أصول فارسـية، والذين يقدر عددهم ما بـين ٢٥ و٣٠٪ من إجمالي السـكان. إلا أن الشـيعة العرب يشـكلون أغلبية المجتمع الشـيعي، ويقطن معظمهم القرى والمناطق الريفية. ولا يوجد لشيعة البحرين مرجع تقليد مقيم، فهم يتبعون مرجعيات في الخارج، وتتميز شيعة البحرين تحديدًا دون غيرها من شيعة الخليج بعدة نقاط من عناصر القوة، وهو ما يبدو جليًا في تحركاتهم ونشاطاتهم خلال الأعوام الأخيرة.

ثانيًا: الكويت:

يمثل الشيعة في الكويت أقلية، فوفقًا لتقرير «الحرية الدينية في العالم» لعام ٢٠٠٦م، الذي تصدره الخارجية الأمريكية، يشـكل الشـيعة نسبة ٣٠٪ من عدد السـكان المواطنين، الذين يبلغ عددهم ٩٧٣ ألفًا، علمًا أن العدد الإجمالي لسكان الكويت، (مواطنين ووافدين)، يصل إلى مليونين و٩٠٠ ألف تقريبًا، ويذكر التقرير ذاته أيضًا أن هناك ١٠٠ ألف شيعي مقيم لا يحمل الجنسية الكويتية. كما يوجد نحو عشرة آلاف من طائفة البهرة (الشيعية) الهنود.

ويذكر الباحث الكويتي الدكتور فلاح المديريس في كتابه «الحركة الشيعية في الكويت» الصادر عام ١٩٩٩م، أن شـيعة الكويت ينقسـمون على أساس عرقي إلى شيعة من أصل عربي، وشيعة من أصل إيراني. فالشيعة العرب ينحدرون من شـرق الجزيرة العربية، والذين يطلق عليهم «الحسـاوية»، نسبة إلى منطقة الأحساء بالسعودية، أو «البحارنة» نسبة إلى البحرين، وفئة قليلة منهم جاءت من جنوب العراق، ويطلق عليهم «البصاروة» أو «الزبيرية»، نسبة إلى البصرة أو الزبير بالعراق.

أما الشيعة الذين جاءوا من إيران فيطلق عليهم «العجم»، وهم يشكلون نسبة كبيرة من شيعة الكويت، وقد توالت هجرة هذه الجماعات منذ القرن التاسع عشر؛ وأبرزها عائلات معرفي وبهبهاني وقبازرد.

ويتركز أغلب الشيعة في العاصمة والمناطق المجاورة لها؛ مثل الرميثية والشرق والدسمة ودسمان وبنيد القار والقادسية والجابرية وحولي، وتوجد أقلية شيعية في محافظة الجهراء.

ثالثًا: السعودية:

لا توجد إحصاءات رسمية عن عدد الشيعة في السعودية.. فتقرير «المسألة الشيعية في المملكة العربية السعودية»، الصادر عن المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (ICG) في بروكسل عام ٢٠٠٥م، يقدر عددهم بمليوني نسمة تقريبًا، يمثلون نسبة ١٠-١٥٪ من إجمالي السكان (الذي بلغ في عام ٢٠٠٤م نحو ٢٢ مليون و٦٧٠ ألف نسمة، يشكل المواطنون منهم ١٦ مليون و٥٣٠ ألف نسمة تقريبًا).

ويتركز الشيعة في المنطقة الشرقية من المملكة، الغنية بالنفط، ويشكلون أغلبية السكان في هذه المنطقة، ولاسيما في القطيف والأحساء. كما تعيش أقلية شيعية في مناطق أخرى؛ مثل المدينة المنورة، بالإضافة إلى الشيعة الإسماعليين من أبناء قبيلة «يام» في منطقة نجران، في الجنوب، الذين تتفاوت التقديرات في عددهم. فبينما يقدرهم تقرير المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات بنحو ١٠٠ ألف، نجد أن تقرير «الحرية الدينية في العالم» لعام ٢٠٠٦م، والصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية، يقدر عددهم بنحو ٧٠٠ ألف.

كما ينتشر الشيعة الزيديون في مناطق عدة في الجنوب (عسير وجيزان ونجران)، والغرب (جدة وينبع)، ولا توجد تقديرات لعددهم.

ويغلب على شيعة السعودية، وخصوصًا في المنطقة الشرقية، المذهب الإمامي، الذين يؤمنون بأئمة الشيعة الاثنا عشر.

ويرجع شيعة المملكة إلى أصول وجذور عربية، ويعود تاريخ وجودهم في شرق الجزيرة العربية إلى أواخر القرن الثالث الهجري، حين أقام القرامطة (وهم من الشيعة الإسماعيلية) في هذه المنطقة دولتهم. ومنذ ذلك التاريخ وحتى تأسيس الدولة السعودية الحديثة، مثلت هذه المنطقة مركزًا شيعيًا روحيًا مهمًا، فكانت القطيف تسمى «النجف الصغرى» لكثرة الحوزات العلمية فيها.

ولا يتبع شيعة الإمامية في السعودية، مرجعية دينية واحدة؛ فمنهم من يقلد آية الله علي خامنئي، المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية، ومنهم من يقلد آية الله علي السيستاني في العراق، ومنهم من يقلد آية الله صادق الشيرازي في قم، أو آية الله محمد تقي المدرسي في كربلاء، أو آية الله محمد حسين فضل الله في لبنان.

وعلى العموم، يغلب على شيعة السعودية التوجه الإسلامي المحافظ.

ومن مساجد الشيعة في المملكة: مسجد الإمام الحسين بصفوى، ومساجد الأئمة علي والعباس والحسن في القطيف. ومن حسينياتهم (وهي أماكن تقام فيها مراسم قراءة السير الحسينية، والاحتفالات الدينية، ومآتم الوفيات)، حسينية الإمام المنتظر بسيهات، والزهراء في القطيف، والإمام زين العابدين في المدينة المنورة.

وللشيعة محكمة خاصة بهم تسمى «محكمة الأوقاف والوصايا»، وتتبع وزارة العدل.

أما الشيعة الإسماعيلية والزيدية القادمون من اليمن فإن لهم وجودًا في المنطقة الجنوبية.

رابعًا: قطر:

وفقًا لتقرير «الحرية الدينية في العالم»، الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية عام ٢٠٠٦م، فإن نسبة الشيعة تصل إلى ١٠٪، إذ يقدر عدد سكان قطر ٩٠٠ ألف تقريبًا، منهم ٢٠٠ ألف مواطن قطري.

ويتحدر الشيعة في قطر من أصل عربي، وهم «البحارنة» الذين تكون أصولهم بحرينية، أو من الأحساء والقطيف في السعودية، والعجم الذين هم من أصول إيرانية، ويوجد في قطر أيضًا شيعة يحملون الجنسية الإيرانية.

ومما تجب الإشارة إليه هنا أنه توجد في قطر قبائل تسمى الهولة (أو الحولة)، والتي كانت تاريخيًا تستوطن الساحل العربي من الخليج، إلا أنها انتقلت إلى الساحل الفارسي، وفي القرنين التاسع عشر والعشرين عادت إلى الساحل العربي مرة أخرى، بيد أن هذه القبائل عربية القومية وسنية المذهب، وهي معروفة في دول الخليج الأخرى، ومن هذه القبائل في قطر، الأنصاري والصديقي وآل عبدالغني وفخرو وغيرها.

ولا يشكل الشيعة أغلبية في أي منطقة سكانية، إلا أنهم يكثرون في مناطق الهلال، والمطار، والروضة، والدفنة.

ومعظم شيعة قطر يتبعون لمرجعية آية الله العظمى علي السيستاني في العراق.

ومع أن المذهب السائد في الدولة هو الحنبلي، مثل السعودية، إلا أن شيعة قطر، على خلاف إخوانهم في السعودية، يمارسون شعائرهم واحتفالاتهم الدينية بحرية في مساجدهم وحسينياتهم.

أما منهاج التربية الدينية المعتمد في المدارس الحكومية، فيستند إلى المذهب السني، لكنه لا يزدري المذاهب الأخرى، وخصوصًا المذهب الجعفري.

وكان الشيعة يحتكمون في قضايا الأحوال الشخصية إلى المحاكم الشرعية، وفي عام ٢٠٠٥م أنشئ لهم ضمن هذه المحاكم شعبة للمذهب الجعفري، تبت بقضايا الزواج والطلاق والميراث وغيرها.

ينتشر الشيعة القطريون في: منطقة الهلال، النعيجة، المطار، الروضة، والدفنه، النجمة، المنتزه، فريج الغانم، دوحة جديدة، فريج عبد العزيز، أبو هامور، المنصورة، ولهم وجود في بقية المناطق.

خامسًا: الإمارات:

يقدر تقرير «الحرية الدينية في العالم»، الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية عام ٢٠٠٦م، نسبة الشيعة إلى إجمالي السكان، بنحو ١٥٪ من إجمالي عدد سكان دولة الإمارات، الذي يبلغ نحو ٤,٥ مليون، ويشكل نسبة غير المواطنين منهم نحو ٨٥٪، في حين أن مصادر أخرى تقول: إن نسبة الشيعة لا تزيد عن ١٠٪.

ويتركز الشيعة في إمارة دبي والشارقة وأبو ظبي، ولهم وجود محدود في بقية الإمارات الأخرى.

ويغلب على المجتمع الشيعي في الإمارات مذهب الإمامية، وتتنوع أصولهم الإثنية/ القومية إلى عرب، وهم «البحارنة» الذين جاءوا من شرق الجزيرة العربية؛ مثل البحرين، والأحساء والقطيف في السعودية؛ وإيرانيين أو «العجم»، وأبرزهم اللاريون والأشكنانيون؛ وهنود، ومنهم اللواتية، الذين هاجروا قبل قرون من منطقة حيدر آباد الهندية إلى سلطنة عُمان، ومنها إلى الشارقة ودبي.

ومن أبرز المساجد والمآتم الشيعية في دبي: مسجد الإمام عليّ، الذي يعد أقدم مساجدهم في الإمارة، وبالقرب منه يقع مأتم الحاجي ناصر، الذي أقيم في أواخر القرن التاسع عشر، ومأتم الكراشية.

سادسًا: عمان:

يعد المجتمع العُماني من أكثر المجتمعات العربية تنوعًا لغويًا وإثنيًا ودينيًا/ مذهبيًا، ولا يوجد إجماع على نسبة أتباع كل إثنية أو مذهب في عُمان؛ فبينما يعتقد على نحو واسع أن الإباضيين يشكلون أكثر من نصف السكان، يشير جون بيترسون، أحد أبرز الباحثين الغربيين في الشئون العُمانية، في بحثه الذي نشره في دورية «ميدل إيست جورنال» (شتاء ٢٠٠٤م)، بعنوان «المجتمع المتنوع في عُمان»، إلى أن الإباضيين يشكلون نحو ٤٥٪ من إجمالي السكان، بينما يشكل السنة ٥٠٪ من السكان، أما الخمسة في المائة المتبقية، فهي مؤلفة من الشيعة والهندوس.

ووفقًا لتقرير الحريات الدينية الصادر عن الخارجية الأمريكية عام ٢٠٠٦م لا يوجد تعداد أو إحصاء رسمي يبين عدد منتسبي الطوائف الإسلامية، ومنها الشيعة.

ولكن بعض المصادر تقدر عدد أتباع الشيعة الإمامية بنحو ١٠٠ ألف، من إجمالي عدد السكان، الذي يبلغ مليونين و٣٣٠ ألف نسمة، منهم مليون و٨٠٠ مواطن عُماني (حسب إحصاء عام ٢٠٠٣م)، ويتمتع المجتمع الشيعي بُعمان بحرية كاملة للحفاظ على تمايزه الديني.

وللشيعة مساجدهم ومؤسساتهم الخيرية، وإدارة خاصة بالأوقاف الجعفرية.

ينقسم الشيعة في عمان إلى ثلاث جماعات كبيرة يمكن تناولها كالآتي:

١- الشيعة اللوانية.

٢- الشيعة البحرينيون.

٣- الشيعة العجم.

سابعًا: اليمن:

يمثل الشيعة أقلية في اليمن، ويغلب عليهم المذهب الزيدي، وبحسب تقرير «الحرية الدينية في العالم» لعام ٢٠٠٦م، الذي تصدره وزارة الخارجية الأمريكية، لا تزيد نسبتهم عن ٣٠٪ من إجمالي سكان اليمن، الذي يبلغ ٢٠ مليون تقريبًا.

كما يوجد في اليمن شيعة إسماعيلية، يبلغ عددهم نحو بضعة آلاف، وفقًا للتقرير نفسه، وتقدر مصادر أخرى نسبتهم بنحو ٢٪ من إجمالي السكان.

وبحسب «الموسوعة البريطانية لعام ٢٠٠٤م» يتركز الزيديون في مناطق شمال البلاد، مثل صنعاء وصعدة وحجّة وذمار.

أما الإسماعليون، والذين يعرفون بـ «المكارمة»، فيسكنون مناطق في شمال اليمن مثل حراز، وفي غرب صنعاء مثل مناخة.

وللزيدية مساجدهم ومراكزهم العلمية في العاصمة صنعاء، وفي محافظة صعدة (شمال غربي البلاد).

شهدت التسعينيات انتشارًا لأفكار المذهب الإمامي (الجعفري) بين زيدية صعدة، حيث كان على رأس هؤلاء حسين بدر الدين الحوثي، الذي أسس تنظيم «الشباب المؤمن» عام ١٩٩٦م، عقب انشقاقه عن حزب الحق، الذي تأسس بعد وحدة شطري اليمن عام ١٩٩٠م، والذي يرأسه أحمد محمد الشاميوتبنى حسين الحوثي آراء اعتبرت خروجًا عن الفكر الزيدي، والتي اقترب فيها إلى الفكر الإمامي.

ورغم أن الزيدية هي مذهب الأقلية في اليمن، إلا أن بعض أتباعها تولوا حقائب وزارية، مثل أحمد محمد الشامي، الذي تولى منصب وزير الأوقاف، وإسماعيل أحمد الوزير الذي عُين وزيرًا للعدل أكثر من مرة، والقاضي أحمد عقبات الذي تولى منصب وزير العدل.

ولعلماء الزيدية، بشكل عام، حضور واسع في مؤسسات القضاء ودار الإفتاء؛ فمفتي الجمهورية الحالي هو أحد علماء الزيدية الكبار، وهو القاضي العلامة محمد بن أحمد الجرافي، ومفتي الجمهورية اليمنية السابق، ولعشرات السنين هو العلامة أحمد بن محمد زبارة.

أماكن الانتشار:

تعتبر مدينتا (عدن وصنعاء) أبرز مدينتين يتواجد فيهما المسلمون الشيعة الاثنا عشرية بكثرة، كما أن لهؤلاء الشيعة تواجدًا في مدن أخرى مثل الجوف، مأرب، ذمار، ورداع.

وينتشر الزيدية في شمال اليمن، في الحدود المتاخمة للسعودية، وبعض المناطق الشرقية.

أما الإسماعيلية، فيتواجدون في مناطق حراز، عراس، والفرع على الغرب من الحدود اليمنية السعودية، إضافة إلى العاصمة صنعاء.

المصدر:

تقرير معلومات .. الشيعة في الخليج الانتشار والنفوذ لمركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الإستراتيجية على الرابط:

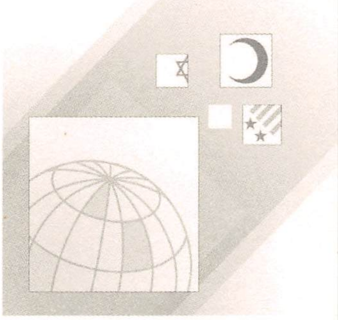
http://gulfstudies.info/ar/reports

الباب الرابع

العلاقات الدولية



- قراءة في الاتفاقية الإيرانية النووية وأثرها على المنطقة — د. مروة نظير
- تحالفات قلقة.. دول الخليج ومعضلة الموازن الاستراتيجي للقوة الإيرانية — مصطفى شفيق علام
- إسرائيل وإيران.. بين الثوابت الاستراتيجية والمتغيرات التكتيكية — د. عدنان أبوعامر



قراءة في الاتفاقية الإيرانية النووية وأثرها على المنطقة

د. مروة نظير

مدرس العلوم السياسية - المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية - مصر

ملخص الدراسة

تعتبر الاتفاقية النووية الإيرانية مع الغرب بمثابة نقطة فاصلة في تاريخ المنطقة؛ حيث إن إيران بعد تلك الاتفاقية لم تعد تلك الدولة المعزولة إقليميًا ودوليًا، ولكنها أصبحت دولة «شرعية» بانفتاح دبلوماسي مع مختلف دول العالم، كما أُزيلت العقوبات الاقتصادية التي كانت تُعَدّ عائقًا أمام تسلم الدولة الإيرانية لمزيد من النفوذ الإقليمي بعد سنوات عجاف من العقوبات على مختلف قطاعات الدولة، على رأسها قطاع النفط والقطاع المصرفي.

وعلى مدار العقد المنصرم شكّل الملف النووي الإيراني أحد المحاور الثابتة المطروحة على أجندة العلاقات الدولية لمنطقة الشرق الأوسط والفاعلين المعنيين بشئونها على المستوى الدولي.

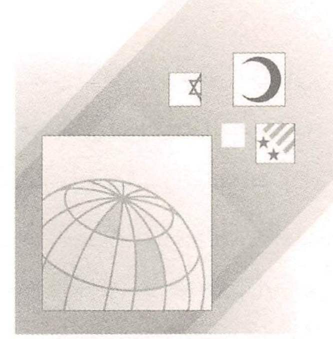
ومن ثَم شكّل التوصل للاتفاق الإطاري حول هذا الملف بين إيران والدول الست الكبرى (٥+١) في أبريل ٢٠١٥م، ثم الاتفاق النهائي في يوليو من العام ذاته، حدثًا جللاً توقف أمامه الكثيرون لاسيما في ضوء ما يحمله هذا الاتفاق من دلالات فيما يخص مستقبل المنطقة وتوازنات القوى في إطارها.

بل إن البعض يعتبر هذا الاتفاق مشابهًا للاتفاقات التي وُقِّعَت مطلع القرن العشرين بعد الحرب العالمية الأولى، وغيّرت خريطة الشرق الأوسط حتى الوقت الراهن.

يقضي الاتفاق بتخفيف النشاط النووي الإيراني وخضوعه للمراقبة الدولية، في مقابل رفع الدول الست العقوبات المفروضة على إيران منذ ١٢ سنة.

وقد أدى الاتفاق لإثارة ردود أفعال متباينة، فهناك دول أعربت عن قلقها مثل إسرائيل، وهناك دول أخرى رحبت مثل الولايات المتحدة والسعودية، وتركيا وروسيا، والبعض الآخر أبدى تحفظه مثل فرنسا.

بيد أن ذلك الاختلاف ربما ينبع من إدراك مختلف اللاعبين المعنيين لأهمية هذا الاتفاق التي تتجاوز قيمته كاتفاق عسكريّ، بل هو اتفاق سياسي مبدئي يمهّد لاتفاق متوسط الأمد، لاسيما أنه يقضي بوضع البرنامج النووي الإيراني تحت الرقابة الدولية المستمرة، ومتابعة مستويات تخصيب اليورانيوم بما لا يزيد أو يقترب من النسبة التي تمكّن طهران من إنتاج القنبلة النووية.



قراءة في الاتفاقية الإيرانية النووية وأثرها على المنطقة

د. مروة نظير

مدرس العلوم السياسية- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية - مصر

المقدمة:

تتجلى الأهمية التطبيقية أو العملية لدراسة التوصل لاتفاق نووي إيراني، وتداعيات ذلك على منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، في ضوء تشابك الملفات ومنظومة العلاقات والقضايا التي من المتوقع أن تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بهذا الاتفاق، والتي تشمل أسعار النفط، مصفوفة العلاقات السنية - الشيعية، الأوضاع في سوريا واليمن... إلخ.

أما الأهمية العلمية لدراسة هذا الموضوع فمرتبطة بالتغيرات التي تشهدها الساحتان الدولية والإقليمية ارتباطًا بالملف النووي الإيراني، والتي تترك تأثيرات وبصمات واضحة على تفاعلات العلاقات الدولية في المنطقة على نحوٍ ربما يؤشر لتغيرات أو ربما مرحلة جديدة في حالة السياسة والعلاقات الدولية خاصة في المنطقة.

أولاً: تاريخ الاتفاق النووي الإيراني ومضمونه:

لا يمكن تحديد تاريخ بدء عملية التفاوض حول الملف النووي الإيراني بشكل واضح، إذ تميزت تلك العملية بقدر كبير من السرية والغموض، وهو ما يبدو طبيعيًا في ظل تعقد الأوضاع وتشابك العلاقات بين الأطراف المعنية بهذا الملف. بيد أن هناك محطات رئيسة في المسار الحالي للعملية الدبلوماسية التي أثمرت الاتفاق الذي تم توقيعه في ١٤ يوليو ٢٠١٥م.

جاءت أولى أبرز تلك المحطات في ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٣م، عندما وُقّع «اتفاق نووي» تمهيدي بين مجموعة الدول الكبرى (٥+١) وإيران في جنيف بسويسرا.

وجاءت أهمية هذا الاتفاق الذي سمي «اتفاق جنيف المؤقت» من أنه روّج لمقبولية فكرة ربط تخفيض العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران مقابل تجميد البرنامج النووي الإيراني، كما شكّل الإطار القانوني لالتزام البلدان الموقّعة بالعمل على التوصل لاتفاق طويل الأجل، فضلاً عن كونه الاتفاق الرسمي الأول بين إيران والولايات المتحدة منذ تجميد العلاقات بينهما منذ ٣٤ عامًا. رتب الاتفاق على إيران الالتزام بـ: (١)

١- وقف تخصيب اليورانيوم لنسبة أعلى من ٥٪.

٢- التخلص من كمية اليورانيوم المخصبة إلى نسبة ٢٠٪.

٣- وقف أي تطوير لقدرات تخصيب اليورانيوم.

٤- عدم زيادة مخزون اليورانيوم المخصب إلى نسبة ٣,٥٪.

(١) د.أحمد علو، « الملف النووي الإيراني بين الحقائق العلمية والوقائع السياسية»، مجلة الجيش اللبناني- العدد ٣٤٣ ، كانون الثاني ٢٠١٤م.

٥- وقف أي نشاط في مفاعل آراك، ووقف أي تقدم في مجال تخصيب البلوتونيوم.

٦- الشفافية التامة في السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتفتيش المفاجئ واليومي لمنشآت إيران النووية، بما في ذلك مصانع أجهزة الطرد.

أما التزامات القوى الكبرى فتتمثل بتخفيف «محدود ومؤقت وقابل للتغيير» لنظام العقوبات على إيران، مع الإبقاء على الهيكل الأساس للعقوبات كما هو خلال فترة ٦ أشهر، ويتضمن ذلك:(١)

١- عدم فرض أي عقوبات جديدة إذا التزمت إيران بما تم الاتفاق عليه خلال فترة ٦ أشهر.

٢- تعليق العمل بعقوبات محددة مثل العقوبات على التعامل في الذهب والمعادن وقطاع السيارات الإيراني وصادرات إيران البتروكيماوية بما يوفّر لها ١,٥ مليار دولار من العائدات النفطية، والسماح بإصلاحات وإعادة تأهيل بعض خطوط الطيران الإيرانية.

٣- الإبقاء على مبيعات النفط الإيرانية عند مستواها المنخفض الحالي (الذي يقل بنسبة ٦٠٪ عن مستويات ٢٠١١م)، والسماح بتحويل ٤,٢ مليار دولار من عائدات تلك المبيعات إلى إيران على أقساط بالتزامن مع التزام طهران بتعهداتها في الاتفاق.

٤- السماح بتحويل ٤٠٠ مليون دولار من أصول إيران المجمَّدة لتغطية نفقات دراسة الطلاب الإيرانيين في الخارج.

أما ثاني أبرز تلك المحطات فجاءت في الثاني من أبريل ٢٠١٥م في مدينة لوزان السويسرية مع توصل إيران والقوى العالمية إلى «اتفاق إطار» بشأن برنامج إيران النووي لعشر سنوات على الأقل، وتضمن الاتفاق في مجمله تعليق أكثر من ثلثي قدرات التخصيب الإيرانية الحالية، ومراقبتها لمدة عشر سنوات إذا تمكن الطرفان من التوصل إلى اتفاق شامل بحلول الثلاثين من يونيو من العام ذاته، ونقل مخزون إيران من اليورانيوم المخصب للخارج، وتخفيض أجهزة الطرد المركزي.

كما وافقت إيران بموجب ذلك الاتفاق على عدم بناء أي منشآت جديدة لتخصيب اليورانيوم لمدة ١٥ عامًا، مع تأكيد أن العقوبات المرتبطة بالبرنامج النووي سترفع حسب التزام طهران بالاتفاق.

وافقت إيران بموجب الاتفاق النووي على عدم بناء أي منشآت جديدة لتخصيب اليورانيوم لمدة ١٥ عامًا، مع تأكيد أن العقوبات المرتبطة بالبرنامج النووي سترفع حسب التزام طهران بالاتفاق.

وجاءت أهمية هذا الاتفاق الإطاري -الذي جاء بعد محادثات ماراثونية على مدى ثمانية أيام في سويسرا- من أنه مهَّد الطريق أمام مفاوضات بشأن تسوية تهدف لكبح جماح مخاوف الغرب من أن إيران تسعى لصنع قنبلة ذرية، مقابل رفع العقوبات الاقتصادية عن طهران. وإن ظل هذا الاتفاق الإطاري مرهونًا بالتوصل إلى اتفاقية نهائية بحلول الثلاثين من يونيو ٢٠١٥م، لاسيما وأنه نص على استمرار سريان جميع العقوبات على إيران حتى توقيع الاتفاق النهائي.(٢)

فيما جاءت المحطة الأخيرة في ١٤ يوليو ٢٠١٥م بعد مفاوضات استمرت في فيينا قرابة ثلاثة أسابيع جرت خلالها محادثات مكثفة بين وزير الخارجية الأمريكي جون كيري ونظيره الإيراني محمد جواد ظريف؛ حيث تم التوصل لاتفاق نهائي يقنن السيطرة على برامج إيران النووية مقابل رفع العقوبات بشكل تدريجي عنها، لكن مع إمكانية إعادة فرضها في حال

(١) المرجع السابق.

(٢) ما فحوى «الاتفاق الإطار» النووي لإيران مع الغرب؟، الجزيرة.نت، ٣ أبريل ٢٠١٥م.

انتُهك هذا الاتفاق.(1)

ويمكن استعراض أهم بنود هذا الاتفاق على النحو التالي:(2)

١- سيبقى مفاعل آراك للمياه الثقيلة ينتج المياه الثقيلة، ويتم تحديثه ويزود بالإمكانيات والمختبرات والمنشآت الجديدة بالتعاون مع مالكي أكثر التقنيات تقدمًا وأمنًا في العالم، والتخلي عن الدعوات السابقة لتفكيكه أو تحويله إلى مفاعل للمياه الخفيفة.

٢- ستدخل إيران الأسواق العالمية؛ باعتبارها بلدًا منتجًا للمواد النووية، لاسيما المنتجين الاستراتيجيين «اليورانيوم المخصب» و«المياه الثقيلة»، وسيتم إلغاء الحظر والقيود المفروضة على عمليات التصدير والاستيراد.

٣- سيتم إلغاء الحظر الاقتصادي والمالي على القطاعات المصرفية والمالية والنفطية والغازية والبتروكيمياويات والتجارية، والنقل والمواصلات في إيران، والتي فرضها الاتحاد الأوروبي وأمريكا بذريعة البرنامج النووي الإيراني دفعة واحدة منذ بدء تنفيذ الاتفاق.

٤- استبدال الحظر المفروض على إنتاج الصواريخ الباليستية الإيرانية بحظر على إنتاج الصواريخ الحاملة للرءوس النووية فقط، والتي لم تنتجها إيران يومًا، ولن تدرجها في برنامجها الصاروخي مطلقًا؛ بحسب الوكالة الإيرانية.

٥- إلغاء الحظر التسليحي المفروض على إيران واستبداله ببعض القيود؛ بحيث يمهّد لاستيراد وتصدير المعدات الدفاعية بشكل منفصل، وإلغاء هذا الحظر بعد ٥ سنوات تمامًا.

٦- إزالة حظر المعدات الحساسة أو المتعددة الاستخدامات، وسد حاجات إيران منها عبر تشكيل لجنة مشتركة بين إيران والقوى الستة.

٦- إلغاء حظر دراسة الطلبة الجامعيين الإيرانيين في الأقسام والفروع المرتبطة بالطاقة النووية.

٧- إلغاء حظر شراء الطائرات المدنية، وإمكانية تحديث الأسطول الجوي الإيراني، والرقي بمستوى أمن الرحلات الجوية للمرة الأولى بعد ٣ عقود من الحظر غير العادل؛ على حد قول الوكالة.

٨- الإفراج عن الأصول والعوائد الإيرانية المحتجزة خارج البلاد، والتي تبلغ عشرات مليارات الدولارات بسبب الحظر خلال الأعوام الماضية.

٩- إزالة الحظر المفروض على البنك المركزي وشركة الملاحة، والشركة الوطنية للنفط، والشركة الوطنية لناقلات النفط والشركات المرتبطة، وشركة الخطوط الجوية، والعديد من المؤسسات والمصارف الإيرانية الأخرى والتي تبلغ ٨٠٠ على الصعيدين الحقوقي والطبيعي.

١٠- تسهيل دخول إيران للقطاعات التجارية والتقنية والمالية والطاقة العالمية.

١١- إزالة أي حظر أو قيود مفروضة في مجالات التعاون الاقتصادي مع إيران على جميع الصعد، ومنها الاستثمارات في مجالات النفط والغاز والبتروكيمياويات والمجالات الأخرى.

١٢- التعاون الدولي الواسع مع إيران في قطاع الطاقة النووية السلمية على صعد بناء محطات نووية جديدة ومفاعلات بحثية وفق أحدث التقنيات في قطاع الصناعات النووية.

ثانيًا: محددات مواقف الأطراف المعنية بالاتفاق النووي الإيراني:

تشير القراءة المتأنية لمواقف الفاعلين الأساسيين إلى أنه ثمة عوامل ومتغيرات شكّلت المحددات التي حدَت بهؤلاء الفاعلين لإخراج هذا الاتفاق بشكله الحالي. يمكن النظر إلى تلك المحددات على المستويات الآتية:

- المتغيرات المتعلقة بالولايات المتحدة:

يوجد من المؤشرات ما يؤكد على أن الولايات المتحدة بدأت ترى أن من مصلحتها التخفف من أعباء أدوارها في الشرق الأوسط؛ تمهيدًا لتركيز اهتمامها على منطقتي شرق آسيا وجنوب شرق آسيا. وهو ما

(1) الاتفاق النووي بين إيران والغرب، اليوم السعودية، ٢٠١٥/٧/٢١ م.
(2) ننشر لكم أهم بنود الاتفاق النووي الموقَّع بين إيران والغرب، الخبر، ١٤يوليو ٢٠١٥م.

تجلى بوضوح في الوثيقة التي نشرتها إدارة الرئيس أوباما في يناير ٢٠١٢م، حول تصورها لاستراتيجية الولايات المتحدة العالمية، والتي أشارت بوضوح إلى انتقال الأولوية الأمريكية من أوروبا والشرق الأوسط إلى حوض الباسيفيك، على خلفية تراجع الأهمية النسبية لكليهما. فضلاً عن التأكيد على أن الصين باتت تمثل التهديد الأكبر لموقع أمريكا ودورها في الساحة الدولية. لاسيما أن الاستراتيجية العسكرية للصين ترتكز في الوقت الراهن على التوسع الجوي والبري والبحري اعتماداً على القوة الصاروخية، واستغلال الثغرات الأمنية التي تشوب وجود القوات الأمريكية في المنطقة. كما يرى الخبراء أن الصين تعتزم دفع البحرية الأمريكية للتراجع.(١)

من ناحية أخرى يثمّن البعض أهمية «ثورة الغاز الصخري» التي تؤكد العديد من التقارير الحديثة أنها قد تقود مستقبلاً إلى تحقيق اكتفاء ذاتي أمريكي في مجال الطاقة؛ بحيث ينتهي اعتماد الولايات المتحدة على إمدادات الطاقة من الخارج (بما فيها دول منطقة الخليج)، وهو ما سيمنحها قدراً أكبر من الحرية في رسم استراتيجيتها الكبرى. (٢)

بيد أن واشنطن وفي إطار بحثها عن استراتيجية للخروج من الشرق الأوسط عليها خلق توازنات جيوسياسية تساعدها على استمرار تفوقها في المنطقة، وتفرض على أبرز اللاعبين الإقليميين التنسيق معها. لذلك، كان عليها سحب فتيل خطر القنبلة النووية الإيرانية من خلال معادلة بسيطة: ضبط المسار النووي الإيراني وإبقاؤه تحت المراقبة بشكل يمنع إيران من إنتاج قنبلة نووية في أقل من سنة بعد أيّ توتر قد ينشأ بينها وبين المجتمع الدولي. (٣)

- المتغيرات المتعلقة بإيران:

هناك العديد من الأسباب التي تدفع طهران في الوقت الراهن إلى قبول التسوية القانونية لملفها النووي عبر اتفاق تصالحي مع المجتمع الدولي، فمن ناحية أولى يبدو أن الضغوط الاقتصادية من جراء العقوبات الاقتصادية في مختلف المجالات والمفروضة على إيران منذ ١٢ عامًا بناء على نشاطها النووي، وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض أسعار النفط، فضلاً عن التكاليف الباهظة للتكنولوجيا النووية وتخصيب اليورانيوم، أدى إلى إعادة النظام الإيراني للنظر في التساهل والتراجع في طموحاتها النووية في سبيل رفع العقوبات الاقتصادية مجتمعة مرة واحدة، وذلك لإحداث انفراجة على الشعب الإيراني الذي بات يعاني من جراء هذه العقوبات المفروضة عليه.

ومن ناحية ثانية يسعى النظام الإيراني الحالي وحكومته إلى تجنب الانتقادات التي يمكن أن توجّه له سواء من قوى سياسية أخرى، أو من مرشحين رئاسيين سابقين مثل أكبر هاشمي رفسنجاني ومير حسين موسوي، واللذين سيهاجمان بدورهما النظام القائم في حالة حدوث هجوم عسكري من الولايات المتحدة وحلفائها ضد إيران، جراء استمرار سياسات النظام الحالي وتحديه للقوى العالمية الكبرى.(٤)

ومن ثَم وجدت إيران في المعادلة التي يرسيها الاتفاق النووي بشكله الحالي ما يلبّي مصالحها واحتياجاتها؛ فمن ناحية أولى ستُرفع عنها العقوبات الدولية التي أرهقت اقتصادها ومنعتها من تطوير قدراتها الصناعية والتكنولوجية، ومن ناحية أخرى ستحقق مكانة «دولة نووية حافة» ما يمنع أيّة دولة

(1) Robert Haddick، Fire on the water: China، America، and The Future of the Pacific ، Naval Institute press (2014).

(٢) روبرت بلاكويل وميجان سوليفان (مؤلفان)، د. مروة نظير (عرض) «تغيرات دراماتيكية: الآثار الجيوسياسية لثروة أمريكا من الغاز والنفط الصخريين»، موقع مجلة السياسة الدولية على شبكة الإنترنت:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/5/25/3732/%D8

(٣) حسن عباس، كيف سيكون شكل الصراعات في الشرق الأوسط بعد الاتفاق النووي؟، ١/٤/ ٢٠١٥م.

(٤) زينب الدربي، ٦ أسباب وراء اندفاع الدول «الست» الكبرى في الاتفاق الإطاري: نووي إيران.. حسابات الخوف والردع، الوفد، ١٠ أبريل ٢٠١٥م.

معادية لها من الاعتداء عليها؛ كونها ستكون قادرة على الردّ بعنف ولو بعد سنة.

كما أن إيران تعرف أن القنبلة النووية هي سلاح يُمتلك ويعطي صاحبه مكانة كبيرة، ولكنه لا يُستعمل. وبالتالي فإن مدّ نفوذها ليس مرتبطًا بهذه الجزئية، وتستطيع الاستمرار في سياساتها بالوسائل التقليدية التي صارت بارعة فيها.

أما عن دوافع الإسراع ببلورة الاتفاق النووي فيمكن ربطها ببعض المتغيرات الداخلية لاسيما فيما يخص انتخاب محمد يزدي رئيسًا لمجلس الخبراء، وهو شخصية دينية متشددة، بعد أن كان من المتوقع أن يعتلي هذا المنصب شخصية «إصلاحية» معروفة وهو هاشمي رفسنجاني، سيكون مقدمة لإرهاصات غير مبشرة؛ إذ يأتي ذلك مع أنباء تتحدث عن تدهور في صحة مرشد الثورة الإسلامية علي خامنئي، وإمكانية أن يخلفه شخصية متشددة يمكن أن تعرقل أي اتفاق مقبل بشأن الملف النووي الإيراني.(١)

إيران تعرف أن القنبلة النووية هي سلاح يُمتلك ويعطي صاحبه مكانة كبيرة، ولكنه لا يُستعمل. وبالتالي فإن مدّ نفوذها ليس مرتبطًا بهذه الجزئية، وتستطيع الاستمرار في سياساتها بالوسائل التقليدية التي صارت بارعة فيها.

- **المحددات الإقليمية والدولية:**

يبدو أن مصفوفة المتغيرات الإقليمية والدولية ذات الصلة بالملف الإيراني وتشابكاته دفعت كلها باتجاه الإسراع بحسم ذلك الملف. فهناك من ناحية أولى تورط بعض الفاعلين الرئيسين في المجتمع الدولي - أي: الولايات المتحدة وحلفاءها من الدول الخمس الكبرى وغيرها- في الحرب على تنظيم «داعش» في سوريا والعراق، وهو الأمر الذي لم يفلح في كبح جماح هذه الجماعة والذي يلقى انتقادًا شديدًا لمختلف الأوساط، فضلاً عن الضغوط الاقتصادية التي تتعرض لها هذه الدول خاصة الولايات المتحدة جراء فتح العديد من الجبهات في نفس الوقت في العراق وسوريا وأفغانستان، ما يغلّ يدها عن فتح جبهة جديدة مدمرة، وتمثل تحديًا بين كل الأطراف في الشرق الأوسط. ويرتبط بذلك أيضًا خوف الولايات المتحدة والدول الخمس الأخرى من تمويل ودعم إيران ونقلها للتكنولوجيا النووية إلى الجماعات المسلحة.(٢)

وفي إطار التماهي بين الإقليمي والدولي فيما يخصّ شئون منطقة الشرق الأوسط، فقد تزامنت الأزمات التي تشهدها المنطقة مع استفاقة روسيا بقيادة فلاديمير بوتين، وتعافيها اقتصاديًا وعودتها إلى حلبة الصراع الدولية مع الصين؛ حيث شكّلا عقبة كئودًا بوجه التفرد الأمريكي بقيادة النظام العالمي.

لقد بسط بوتين مظلته السياسية والأمنية فوق سوريا والمنطقة؛ كونها منطقة تصادم جيوبوليتيكي بين الأوراسية والغرب. وهو ما يفسّر حرص موسكو على جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة نفوذ روسي، وتكريس تواجدها في البحر المتوسط، وهو ما بدأ يتحقق بعد تمركز الأساطيل والغواصات الروسية أمام الساحل السوري. إذ أصبح هناك من المؤشرات ما يفيد بأن روسيا وحليفتها الصين لن تتنازلا عن التدخل في شئون المنطقة، وهذا ما تجلى مع تدخل بوتين لحل ملف السلاح الكيميائي السوري، وبعد استعمال الفيتو ثلاثة مرات في مجلس الأمن من قبل روسيا والصين لحماية سوريا من التدخل العسكري الأطلسي، الأمر الذي يعني أن القوى الدولية سوف تتجه لتكريس استخدام الأدوات الدبلوماسية على نحو أكبر في تفاعلاتها فيما يخص شئون المنطقة.(٣)

(١) حسن عباس، م س ذ.

(٢) زينب الدربي، م س ذ.

(٣) رياض عيد، «الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الست وانعكاساته الإقليمية»، مجلة تحولات، ١٧ ديسمبر ٢٠١٣م.

ثالثا: آثار الاتفاق النووي الإيراني على تفاعلات المنطقة

هناك مؤشرات عدة تفيد بأن الاتفاق حول الملف النووي الإيراني ستكون له تداعيات تمسّ مختلف التفاعلات في منطقة الشرق الأوسط، ويمكن استقراء أبرز التوقعات حول هذه الآثار وفق المحاور التالية:

المحور الاقتصادي:

من المتوقع أن يكون للاتفاق النووي الإيراني تداعيات واضحة على أسواق النفط العالمية؛ فعلى المدى القصير أدى إعلان توصل إيران ودول ٥+١ لاتفاق حول الملف النووي لطهران، إلى هبوط سعر برميل النفط بنسبة ٢,٣٪، كما كانت أسعار النفط تأخذ منعطفًا تنازليًا خلال أيام المحادثات النووية.(١)

أما على المدى الطويل فترتبط تأثيرات الاتفاق النووي بثروات إيران التي كان تُعَدّ ثالث أكبر منتج للنفط في العالم قبل الثورة الإيرانية، وقبل تطبيق العقوبات كانت إيران إحدى الدول الرئيسة المصدِّرة للنفط الخام والمكثفات إلى آسيا وأوروبا وغيرها.. ولا تزال إيران تمتلك مخزونًا يقدر بـ ٣٥ مليون برميل على الأقل من النفط الخام والمكثفات.(٢)

ومن ثَم فمن المتوقع أن يترتب على الاتفاق النووي إعادة إنتاج النفط الإيراني، والذي يمكن أن يصل إلى ٤ ملايين برميل يوميًا في أقل من ٣ أشهر بعد رفع العقوبات وارتفاع عائدات النفط المقدرة بـ٢٥ مليار دولار في موازنة ٢٠١٥م إلى نحو ١٠٠ مليار دولار في ٢٠١٧م.(٣)

بيد أنه توجد العديد من علامات الاستفهام حول معدل الضرر الذي لحق بالبنية التحتية النفطية أثناء عملية إيقاف التشغيل، ومن ثَم صعوبة التأكد من مدى قدرة إيران الإنتاجية، بيد أن تلك التكهنات مردود عليها بأن التعامل مع حقول النفط الكهلة ليست مشكلة جديدة لإيران. فحتى قبل فرض العقوبات، وخروج الشركات الغربية، كانت إيران تباشر عملية ضخ الغاز، للحفاظ على الضغط في الخزانات لإبطاء معدل الانخفاض الطبيعي في هذه الحقول، والذي كان يصل في كثير من الأحيان إلى ١٠٪ سنويًا، بما يساعد على الحفاظ على مستويات الإنتاج.(٤)

على صعيد متصل تشير تقارير عدة إلى أن إيران ستتجه إلى تبني نموذج تعاقدي جديد يهدف إلى جذب شركات النفط العالمية للقيام بمشاريع مشتركة في إيران. وبموجب العقد الإيراني الجديد، سيكون لدى الشركة الأجنبية عدة سنوات لاستكشاف وتطوير الحقول، تعقبها ١٥-٢٥ عامًا من حقوق الإنتاج. بموجب الشروط الجديدة، سيتحدد مقدار ما تدفعه الحكومة الإيرانية لشركات الطاقة الأجنبية وفق أسعار النفط وكمية النفط المنتجة، الأمر الذي من شأنه أن يحفّز الشركات على زيادة الإنتاج، ليتجاوز حتى معدلات الإنتاج المستهدفة.

ويمكن أن يغيّر نموذج العقد الجديد العلاقة بين الشركات الأجنبية والاحتياطيات النفطية. فبموجب العقد القديم، كان لا يمكن لشركات النفط الدولية المطالبة بالحق في الاحتياطيات؛ لأن الدستور الإيراني يتطلب أن تحتفظ الدولة بملكية الاحتياطيات النفطية حتى يتم استخراجها فعليًا. وهذا أمر مهم؛ لأن شركات النفط الدولية تعزز ثقة المساهمين بإظهار أن لديها الحق في حقل معين.

وقد تتغلب الشروط الجديدة على عقبات الدستور باعتبار النفط المخطط استخراجه «تم إنتاجه»، وبالتالي السماح لشركات أجنبية بالمطالبة بأحقيتها فيه. وقد يمنح عقد النفط الجديد إيران ميزة على منافسيها في المنطقة؛ ذلك أن أيًا من دول الخليج لا تقدم نماذج مماثلة للاستثمار المشترك.

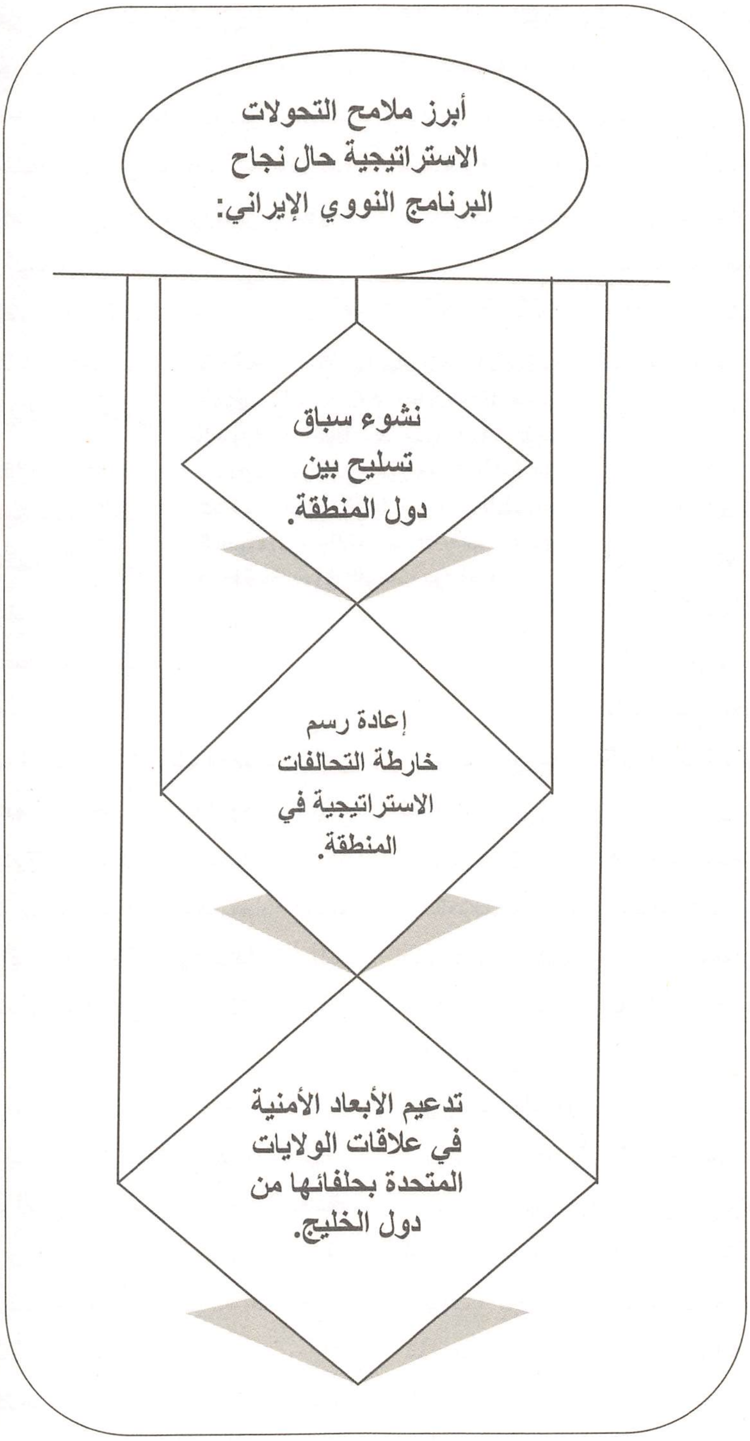
---

(١) الاتفاق النووي الإيراني يدفع بأسعار النفط للهبوط، الفجر اليمني، ١٥ يوليو- ٢٠١٥م.

(٢) علاء البشبيشي (مترجم)، «كيف سيؤثر الاتفاق الإيراني على أسواق النفط في المدى القصير؟»الجزء الأول، شئون خليجية ٢٤-٨-٢٠١٥م.

(٣) ميثاق مناحي التداعيات الاستراتيجية لاتفاق الإطار النووي بين طهران وواشنطن، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، نيسان ٢٠١٥م.

(٤) علاء البشبيشي، المرجع السابق.



وقد أعربت العديد من شركات النفط الدولية بالفعل عن اهتمامهم بالشروط الجديدة.. وخلال السنوات الأولى بعد تحرير إيران من العقوبات، من المرجّح أن تكون الشركات الأوروبية أول من يدخل البلاد. ذلك أنهم يمتلكون أحدث التجارب في التعامل مع النظام الإيراني، ولن يكونوا مقيدين نسبيًا من قِبل حكومات بلدانهم؛ نظرًا لأن الدول الأوروبية من المرجح أن تكون أقل إقبالاً من الولايات المتحدة على الحد من الاستثمار في إيران. (١)

(١) علاء البشبيشي، (كيف سيؤثر الاتفاق الإيراني على أسواق النفط في المدى الطويل (الجزء الثاني)، شئون خليجية ٨/٢٥/ ٢٠١٥م.

من ناحية أخرى، فإن الاتفاق سيخول لإيران العودة إلى النظام المالي العالمي بما يشمل كافة العمليات المصرفية، ولا سيما التي تتعلق بمدفوعات صادرات النفط ومختلف الصادرات من المنتجات الإيرانية بالعملات الحرة خاصة الدولار الأمريكي واليورو، وكذلك مدفوعات إيران قيمة مستورداتها من مختلف دول العالم بعد «فك» عزلتها الاقتصادية، فضلاً عن عودة إيران إلى التعامل مع مؤسسات التمويل الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وبنك الاستثمار الأوروبي والحصول منها على قروض مختلفة، وبشروط متعارف عليها في العلاقات الدولية.

وعودة الاستثمارات الخارجية المباشرة، لتتدفق إلى إيران، إلى جانب دعم احتياطي البنك المركزي البالغ حاليًا نحو ٦٢ مليار دولار أمريكي؛ من شأن ذلك أن يوفر الدعم والحماية للنقد الوطني واستعادة قيمته السابقة؛ حيث كان الدولار الأمريكي يعادل ١٢ ألف ريال، وفي الوقت نفسه يخفض معدل التضخم إلى أقل من ١٥٪. (١)

المحور الاستراتيجي:

يتوقع أن يؤدي الاتفاق حول الملف النووي الإيراني إلى حالة من التقارب الأمريكي الإيراني، لن يقف عند حدود البرنامج النووي الإيراني، بل قد تمتد تداعياته إلى مجمل القضايا السياسية والترتيبات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط برمتها.

ولعل أبرز ملامح التحولات الاستراتيجية في هذا السياق هي:

- نشوء سباق تسلح بين دول المنطقة:

فبموجب الاتفاق النووي لن يمتلك الإيرانيون سلاحًا نوويًا، ولكنهم سيتحوّلون إلى «دولة حافة» أي: دولة تمتلك المعرفة اللازمة لإنتاج قنبلة نووية. ومن ثَم فالاتفاق سيؤدي إلى مسارعة الدول العربية للدخول في سباق التسلح النووي، مثلما فعلت إيران؛ لإحلال توازن القوى في المنطقة، ومن ثَم تدشين فوري لسباق تسلح في المنطقة، سيشمل بالضرورة البحث عن بدائل في السوق السوداء للتكنولوجيا النووية، وهي بضاعة ستوفرها دول مثل روسيا والصين، وباكستان والهند، وكوريا الشمالية لمن يبدي استعداده لدفع الثمن.(٢)

يتوقع أن يؤدي الاتفاق حول الملف النووي الإيراني إلى حالة من التقارب الأمريكي الإيراني، لن يقف عند حدود البرنامج النووي الإيراني، بل قد تمتد تداعياته إلى مجمل القضايا السياسية والترتيبات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط برمتها.

وفي هذا السياق يبدو أن المملكة العربية السعودية هي المرشح الأكثر ترجيحًا، لاسيما أنه بإمكانها شراء صواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية جاهزة من باكستان حليفها العسكري، دون الحاجة إلى نقل التكنولوجيا النووية إليها وعمل برامج تخصيب اليورانيوم، على سبيل المنافسة الجيوسياسية بينها وبين إيران في المنطقة، ويبدو أن السعودية ستعتمد في هذا السياق على باكستان التي حققت أسرع معدل في برنامجها النووي على مستوى العالم؛ حيث من المقرر أن تمتلك ٢٠٠ جهاز نووي بحلول عام ٢٠٢٠م.(٣)

وأرجع التقرير وجود تعاون سعودي - باكستاني نووي إلى عام ٢٠٠٣م؛ حيث تم توقيع صفقة تتزود السعودية بموجبها بصواريخ وأسلحة بالستية تمتلك إمكانات نووية، وأشارت التقارير إلى أن العلاقة النووية بين البلدين وصلت لحد سعي المملكة للعمل على برنامج نووي سري بخبرات باكستانية، بين عامي ٢٠٠٣- ٢٠٠٥م، والثابت أنه لدى المملكة برنامجها للتكنولوجيا النووية السلمية، وقد بدأ العمل به، وهو مشروع طموح، ويعد من أهم مكونات الأمن القومي السعودي؛ لما يمثله من ذخر للأجيال القادمة.

(١) ميثاق مناحي، م س ذ.

(٢) محمد البحيري «الاتفاق النووي» يدشن «شرق أوسط جديد» على حساب العرب (تحليل)، المصري اليوم، ١٤/ ٧/ ٢٠١٥م.

(٣) زينب الدربي، م س ذ.

كما أن الرياض تمتلك الآن الأرضية والبنية التحتية الأساسية للقدرات النووية العسكرية. ولا أدل على مواقف القادة السعوديين تجاه امتلاك السلاح النووي من استقبال الملك سلمان، في بدايات توليه مقاليد الحكم، لرئيس هيئة الأركان الباكستاني الجنرال رشيد محمود سلمان، ثم استقبال وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان، للجنرال الباكستاني؛ حيث أتت هذه الزيارة في فترة بدأت فيها المملكة مواجهة التمدد الإيراني في الإقليم، وظهور علامات التقارب الإيراني الغربي، والاتفاق على برنامج طهران النووي.

من ناحية أخرى، يبدو أن إسرائيل ستكون اللاعب الآخر الذي ربما يشهد بعض التغيرات في هذا الإطار، فالولايات المتحدة ملتزمة بموجب سياسة تتبعها منذ حوالي ثلاثين عامًا بالحفاظ على التفوق النوعي العسكري الإسرائيلي، وهو ما يوجب على واشنطن طمأنة إسرائيل بأن الاتفاق النووي الإيراني لن يمس مكانتها، الأمر الذي يفسّر التقارير التي تؤكد على أن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية بدأتا اتصالات أولية وغير رسمية لدراسة طبيعة الدعم الأمني الذي ستقدمه واشنطن لتل أبيب في ظل التطورات الراهنة في الشرق الأوسط، وأن الإدارة الأمريكية تنوي منح إسرائيل مساعدات أمنية ذات مغزى إذا تم توقيع مثل هذا الاتفاق بما في ذلك إمدادها بالمزيد من الطائرات المقاتلة من طراز إف ٣٥، وبطاريات مضادة للصواريخ.(١)

إعادة رسم خارطة التحالفات الاستراتيجية في المنطقة:

من المحتمل أن يسفر الاتفاق النووي الإيراني عن تأسيس ملامح حقبة جديدة من التحالفات الاستراتيجية في المنطقة، ولعل أولى ملامح هذه الحقبة هو تكريس تحالف خصوم إيران الذي تدشن مع أحداث الأزمة اليمنية، وتكوُّن قوات التحالف المشتركة بقيادة السعودية للتدخل في اليمن فيما عرف بـ «عاصفة الحزم». وإن كان البعض يرى أن هذا التحالف يخفي تناقضات الحلفاء التي تحول دون استمرارهم في معسكر واحد؛ فالخلافات التي كانت قائمة بين محوري السعودية- الإمارات- مصر من جهة وقطر- تركيا من جهة أخرى لا تزال قائمة. كما أن أهداف الحلف غير واضحة، ولا يمكن توقع متى أو أين سيقرر العمل.(٢)

على صعيد متصل يتوقع البعض أن يؤدي تنامي النفوذ الإيراني إلى إدراك «دول الحزم» أنها لن تستطيع مواجهة تمدد إيران على الطريقة اليمنية، وستلجأ إلى تعزيز أسلوب الحرب ضدها بالوكالة، وهذا أيضًا سيؤدي إلى خلق بيئة مناسبة لتمدد الحركات الإسلامية المتطرفة وإلى تفاقم النزاعات في منطقة تعج بالتناقضات.

ولا يمكن إغفال أن الصراع على الغنائم بين «دول الحزم» قد يدفع دولاً عربية أو إقليمية إلى التقارب مع إيران خاصةً أن الأخيرة لن تعود دولة منبوذة دوليًا.(٣)

من جانب آخر، ربما يسفر الوضع الجديد لإيران في المنطقة على خلفية الاتفاق النووي، إلى تكريس الدعم السعودي لحركة حماس، الأمر الذي سيقلل اعتماد حماس على إيران للحصول على المساعدات. وبينما تُصلِح الرياض علاقتها مع حماس، فإنها تُقلل من قدرة طهران على بسط نفوذها على الحركة الفلسطينية. وهذا بدوره يعني تقليص وكلاء إيران في محيط المعركة الأساسية الواقعة في قلب بلاد الشام.(٤)

ولا تستبعد بعض التحليلات أيضًا أن يدخل فاعلون جدد إلى المنطقة لاسيما في إطار السعي لتكوين ودعم تحالف سُنّي يضمنُ التوازن مع «الهلال الشيعي»، يضم هذا التحالف دُول الخليج مع المغرب والأردن ومصر. تبعًا لذلك، فإنّ المغرب الذِي شاركَ

(١) أمريكا تدرس منح إسرائيل طائرات «إف ٣٥» تعويضًا عن الاتفاق النووي مع إيران، موقع رؤيا الإخباري،٢٠ مايو ٢٠١٥م.

(٢) حسن عباس، م س ذ.

(٣) علاء البشبيشي (مترجم)، كيف سيؤثر الاتفاق الإيراني- الأمريكي على إسرائيل؟، العالم بالعربية، ٢٨ أغسطس ٢٠١٥م.

(٤) علاء البشبيشي (مترجم)، «الرد السعودي على الصفقة النووية»، شؤون خليجية، ٢١/ ٨/ ٢٠١٥م.

في عمليّة «عاصفة الحزم» المنتهية ودخلَ في لاحقتها «إعادة الأمل» لمساندة السعودية في التصدي للحوثيين في اليمن، سيدخلُ في لعبة النفوذ بمنطقة الشرق الأوسط.(١)

أما ثاني ملامح التغير على خارطة التحالفات الاستراتيجية في المنطقة فترتبط بإسرائيل التي غالبًا ما سوف تضطر إلى مراجعة منظومة علاقات جوارها الاستراتيجي، فصحيحٌ أن التغييرات التي طرأت على استراتيجية النفوذ الأمريكي خفَّضَت من تأثير إسرائيل على القرارات الاستراتيجية التي تتخذها واشنطن، لكن تبقى إسرائيل جزءًا لا يتجزأ من المحاولة الأمريكية الشاملة لخلق شرق أوسط أكثر استقرارًا. وهو الوضع الذي أنفقت إسرائيل سنوات للتحضير له. (٢)

وسوف تجبر البيئة الاستراتيجية الجديدة إسرائيل أن تكون أكثر عقلانية في متابعة علاقاتها المحسوبة مع أعداء الأمس وأصدقاء اليوم؛ إذ تثور توقعات بأن تعطي تل أبيب دفعة كبيرة لملف المصالحة مع حليفتها القديمة تركيا، وهو ما يؤشر له تصاعد الحديث عن المصالحة بين البلدين، ورغم أن المصالحة الرسمية بين البلدين لم تحدث بعدُ، فمن المتوقع أن تعمل إسرائيل مع تركيا على القضايا ذات الاهتمام المشترك، خاصة في سوريا، وأيضًا فيما يتعلق بمنع إيران من أن تصبح دولة بالغة القوة. أيضًا، هناك دلائل تشير إلى أن السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل ربما تعودان إلى طاولة المفاوضات. يحدث هذا بالتوازي مع التبادلات الهادئة بين إسرائيل وحماس. كما ستستمر إسرائيل دومًا في الحفاظ على علاقاتها مع الجماعات التي لم تشكّل دولاً في مناطق مثل الأكراد والدروز.(٣)

أما ثالث التأثيرات الاستراتيجية فترتبط بتدعيم الأبعاد الأمنية في علاقات الولايات المتحدة بحلفائها من دول الخليج، وذلك كنوع من السياسات التطمينية لتأكيد الالتزام الأمني الأمريكي تجاه دول الخليج: إذ تتعهد الولايات المتحدة بأنه في حال وقوع عدوان ضد دول الخليج أو التهديد به، بأن تكون على استعداد للعمل مع شركائها الخليجيين لتحديد العمل المناسب بشكل عاجل، واستخدام جميع الوسائل المتوفرة لدى الجانبين، وبما يشمل إمكانية استخدام القوة العسكرية، وذلك بجانب تكثيف التعاون المشترك لمجابهة نشاط التنظيمات الإرهابية، وخصوصًا تنظيم «داعش» والقاعدة.

وتم التأكيد على ما سبق التوافق عليه في كامب ديفيد بأن الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون تشترك في مصالح تاريخية وعميقة في أمن المنطقة، بما في ذلك ضمان الاستقلال السياسي وسلامة أراضي دول المجلس من أيّ عدوان خارجي.(٤)

المحور السياسي:

يمكن القول: إن الاتفاق النووي يعلن تحول إيران إلى «قوة إقليمية مؤثرة»، وليست مجرد قضية كما كانت منذ ١٩٧٩م، وهو ما يفتح الباب لنوع من الاختراق في علاقات إيران مع الغرب وأمريكا بصورة يمكن أن تؤثر على مجمل الأوضاع السياسية في المنطقة.

ورغم التعقد والتشابك الواضحين في القضايا والملفات السياسية في منطقة الشرق الأوسط، فمن الممكن متابعة التأثيرات المباشرة للاتفاق النووي الإيراني على عدد من الملفات السياسية في المنطقة،

(١) هشام تسمارت، هل يؤثرُ إبرام اتفاق إيران النووي على علاقة المغرب بالخليج؟، هسبريس، ١٩ مايو ٢٠١٥م.
(٢) علاء البشبيشي (مترجم)، كيف سيؤثر الاتفاق الإيراني- الأمريكي على إسرائيل؟، م س ذ.
(٣) المرجع السابق.
(٤) إيمان عبد الحليم، «المعضلة الإيرانية: السياسات الأمريكية لطمأنة دول الخليج بعد الاتفاق النووي»، موقع المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٥/٨/١٩م.

لعل أهمها:

العلاقات الإيرانية-الخليجية:

يتوقع المراقبون أن ترتهن سياسة طهران تجاه دول الخليج العربي في مرحلة ما بعد الاتفاق النووي بعدد من العوامل تتمثل فيما يلي:[١]

أولاً: البعد العقائدي: لاسيما أن شرعية النظام الإيراني مرتهنة بهذا البُعد، وقد دلل على هذا الأمر تصريحات المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية «علي خامنئي» في خطبة عيد الفطر الماضي (عقب التوقيع على الاتفاق النووي)؛ حيث ذكر «أن إيران لن تتخلى عن دعم أصدقائها بالمنطقة، وعن الشعبين المضطهدين في فلسطين واليمن، والشعبين والحكومتين في سوريا والعراق، والشعب المضطهد في البحرين، والمقاتلين الأبرار في المقاومة في لبنان وفلسطين».

ثانيًا: التأثير الأمريكي؛ إذ يتوقع البعض أن يكون للاتفاق الإيراني مع الولايات المتحدة سيكون له مردود إيجابي على العلاقات الإيرانية-الخليجية، خاصةً مع ترويج الإدارة الأمريكية للاتفاق على أنه صورة مثالية لعلاقة جيدة مع النظام الإيراني، وهو ما سيفضي إلى تهدئة الأوضاع الداخلية بالمنطقة، وتعزيز احتمالات تحسن العلاقات الإيرانية-الخليجية.

ثالثًا: تهديدات المتطرفين: تُشكل التنظيمات الإرهابية المتطرفة إحدى التهديدات الرئيسة التي تُواجه النظام الإيراني منذ سنوات، ومن المتوقع أن تستمر بعد الاتفاق النووي لتُصبح هذه التنظيمات مكونًا جوهريًا تقوم على أساسه الرؤية الإيرانية للإقليم والعلاقات مع الدول الخليجية. وتبدو السياسة الإيرانية أكثر برجماتية؛ فهي على استعداد للتعاون مع الدول الخليجية، بما فيها المملكة السعودية، لمجابهة التهديدات الإرهابية.

الملف السوري:

توقع كثيرون أن يكون للاتفاق النووي تأثير مباشر على الملف السوري، بيد أن هناك اختلافًا واضحًا حول اتجاهات هذا التأثير، فمن ناحية أولى يتوقع البعض أن يؤدي إنعاش الاقتصاد الإيراني وتزايد قدرة إيران على الإنفاق لدعم مشروعها التوسعي في المشرق العربي»، لاسيما أن الاتفاق لا يرتبط بحزمة سياسية تُحدد دور إيران الإقليمي.[٢]

> **إن رهان نظام الأسد على دعم طهران له ناتجٌ من قناعة بأن انهياره يعني تداعي المشروع الإيراني في المنطقة، ما يعني فقدان طهران لأوراق الضغط الرئيسة في مفاوضاتها مع القوى الدولية.**

وظهر ذلك جليًا مع مسارعة الرئيس السوري بشار الأسد، عقب الإعلان عن التوصل إلى اتفاق بشأن النووي الإيراني، إلى تهنئة طهران، متوقعًا مزيدًا من الدعم من جانبها. خاصة أن إيران هي الداعم الرئيس للأسد في مواجهته المفتوحة مع المعارضة السورية، وقد تجسّد هذا الدعم في مساعدته اقتصاديًا وعسكريًا، ومن الدلائل المهمة أيضًا في السياق ذاته: موافقة النظام السوري على فتح خط دَيْن ائتماني جديد مع طهران بقيمة مليار دولار؛ بهدف تغطية حاجة السوق من الطاقة والدواء والمواد الغذائية، وسط توقعات بأن تصل قيمته إلى أكثر من ٣ مليارات دولار في مرحلة لاحقة.[٣]

ويمكن القول: إن رهان نظام الأسد على دعم طهران له ناتجٌ من قناعة بأن انهياره يعني تداعي المشروع الإيراني في المنطقة، ما يعني فقدان طهران لأوراق الضغط الرئيسة في مفاوضاتها مع القوى الدولية.

(١) محمد بسيوني عبد الحليم، محاولات للطمأنة: العوامل الحاكمة للعلاقات الإيرانية- الخليجية بعد الاتفاق النووي، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٥/٨/١٦م

(٢) وكالة (آكي) الإيطالية للأنباء، ١٥/ ٧/ ٢٠١٥م.

(٣) سوريا ما بعد الاتفاق النووي.. قراءات متضاربة تتلاقى حول استمرار الأزمة، العرب، ٢٠١٥/٠٧/١٦م.

ويرى متابعون أن الدعم الذي يأمل فيه الأسد مرهون بمدى قدرة المعسكر المتشدد داخل طهران (الداعم له) على فرض ذلك، خاصة أن الجناح المعتدل نسبيًا، والذي لديه احترازات كبيرة على تقديم دعم لا مشروط للنظام السوري هو من حقّق الإنجاز مع المجموعة الدولية، ويسعى إلى أن يصبّ هذا الاتفاق في صالح تنمية اقتصاد البلد المنهك.

وفي حال نجاح المعسكر الداعم لسوريا الأسد، يتوقع أن تتجه القوى الإقليمية المساندة للمعارضة السورية لتكثيف تدخلها، وبالتالي استمرار الأزمة وتكريسها. (١)

أما السيناريو الآخر فيؤكد أن الاتفاق النووي سيؤدي للتوصل إلى تسوية إقليمية بشأن الأزمة السورية، استنادًا لمسارعة فرنسا دعوة طهران للمساهمة في حل الأزمة السورية، حتى إن البعض تحدث عن أن إيران وإن وافقت على طرح رحيل الأسد، وتشكيل هيئة حكم انتقالي؛ فإنها لن تعمل على الأمر على المدى القريب، بل ستنتظر إلى أن تجد بديلاً في سوريا يضمن لها مصالحها. ويدعم ذلك حاجة واشنطن لطمأنة دول الخليج بشأن توافق رؤى واشنطن مع العواصم الخليجية بشأن قضايا الشرق الأوسط، ولذلك كان تأكيد «كيري» خلال لقائه بوزراء خارجية دول الخليج، أن الرئيس السوري «بشار الأسد» ونظامه فَقَدَا الشرعية منذ وقت طويل، مؤكدًا دعم بلاده للمعارضة «المعتدلة» في سوريا.(٢)

الملف اليمني:

رغم اعتبار المتابعين أن تلك القضية لا تشكّل أهمية استراتيجية كبيرة للغرب وللولايات المتحدة؛ كما هو الحال بالنسبة للملف السوري، فإن واشنطن أعلنت دعمها للجهود السعودية في اليمن، ومن المتوقع أن يستمر دعمها لسياسات المملكة في هذا الملف لإثبات التزامها بأمن الخليج ضد التطلعات الإيرانية، ورفض ما يقوم به الحوثيون من نشاط عسكري هناك بدعم واضح من إيران.

وتفيد المعطيات حتى الآن بأن أمريكا لن تسمح لإيران بالتدخل أكثر في الشأن اليمني؛ إرضاء لدول الخليج المستاءة من الاتفاق النووي، الذي تم التوصل إليه بشأن البرنامج النووي الإيراني، والذي كان حتى وقت قريب وزير الخارجية الأمريكي جون كيري يقوم بزيارات عديدة لدول المنطقة، لتوضيح ما يترتب على ذلك الاتفاق، ويبدو بأن جهوده قد بعثت بعض الطمأنينة لديهم، لكن يجب بأن لا نغفل التوجه الإيراني في دعم المشروع الطائفي في اليمن.(٣)

خاتمة:

دائمًا ما كانت التكهنات من كافة الأطراف المعنية قبل وأثناء وبعد كل جولة مفاوضات بين إيران والقوى الكبرى تربط التفاوض حول الملف النووي بإمكانية التوصل إلى اتفاق سياسي شامل يؤطر العلاقات بين إيران والغرب، ويمهّد لتسوية القضايا العالقة بين الطرفين، بما في ذلك مكافحة الإرهاب، والأزمة السورية، وأمن إسرائيل، والأزمة اليمنية، وأمن الخليج.. إلخ.

بيد أن ما أسفرت عنه الأحداث يكشف عن توافق إرادة الفاعلين الأساسيين على الاقتصار على النووي دون السياسي؛ إذ يمكن القول: إن فصل التقني عن السياسي في المفاوضات النووية كان أمرًا متعمدًا من جانب الإدارة الأمريكية، ذلك من جانب. ومن جانب ثانٍ، فإن الاتفاق النووي مع إيران إنما يعني أن القوى الدولية شاءت أن تعترف بصعودها كقوة إقليمية في الشرق الأوسط، وهو ما لا يتعارض بالضرورة مع مصالح الدول الكبرى خارج الإقليم.

فإذا كانت روسيا والصين تؤيدان عمومًا سياسات

(١) المرجع السابق.

(٢) إيمان عبد الحليم ، المعضلة الإيرانية: السياسات الأمريكية لطمأنة دول الخليج بعد الاتفاق النووي»، م س ذ.

(٣) وئام عبد الملك، «كيف أثر التوصل إلى الاتفاق النووي الإيراني على الوضع في اليمن؟»، يمن برس ، ٢٣ أغسطس، ٢٠١٥م.

إيـران، فإن الولايات المتحدة تُنسّـق عن بُعد مع قوات الحرس الثوري الإيراني التـي تدعم القوات العراقية في الحـرب ضد تنظيم داعش وسـط العـراق، وقد تتطور السياسـة الأمريكية تجاه إيران مستقبلاً لتقوم علـى تقـديم حوافز ماديـة مقابل التعـاون معها في المسائل الأمنية.

وهو ما يتوقع أن تدعمه ضغوطات الإصلاحيين في إيران، الذين سـيرون أن التقارب مـن أمريكا لم يعد محرّمًا، وسيطالبون بتغييرات في السياسة الخارجية الإيرانية، ومع توقع مقاومة المتشـددين لذلك ففي كل الحالات سـتبقى قنوات مفتوحة بـين إيران وأمريكا، وهذا سيسـاعد الأخيـرة على اللعب علـى التوازنات القادمة في الشرق الأوسط.(١)

(١) حسن عباس، م س ذ.

معلومات إضافية

البرنامج النووي الإيراني: بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية:

يستحوذ البرنامج النووي الإيراني على حيز كبير من اهتمامات الحكومات الإيرانية المتعاقبة منذ أواخر الثمانينات. وقد أثير موضوع البرنامج النووي الإيراني مجددًا مع تأكيد مسئولين إسرائيليين وغربيين على أن إيران سوف تمتلك سلاحًا نوويًا بحلول عام ٢٠٠١م. هناك قدر كبير من الغموض يحيط بالبرنامج النووي الإيراني. مازالت كافة المؤشرات تشير إلى أن البرنامج النووي الإيراني لم يستكمل بعد عملية إنشاء البنية الأساسية والتكنولوجية اللازمة في محطة بوشر.

ومن ناحية أخرى يثير البرنامج النووي الإيراني قدرًا واسعًا من الشكوك والجدل بين إيران وكل من الولايات المتحدة وإسرائيل، فبينما تؤكد إيران أن برنامجها النووي يندرج بالكامل في إطار الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، فإن كل من الولايات المتحدة وإسرائيل تؤكدان على أن هذا البرنامج يهدف إلى امتلاك السلاح النووي، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى نتائج وانعكاسات استراتيجية بالغة الأهمية في الشرق الأوسط. ولذلك تتخذ الولايات المتحدة وإسرائيل موقفًا بالغ العنف ضد البرنامج النووي الإيراني.

أولاً: تطورات البرنامج النووي الإيراني:

١- **المرحلة الأولى:** مرحلة النشأة وإقامة البنية الأساسية خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٧٨م؛ حيث ترجع البداية الحقيقية للبرنامج النووي الإيراني إلى عهد الشاه محمد رضا بهلوي، وكان الاهتمام بالطاقة النووية يمثل جزءًا من جهود الشاه الرامية إلى تحويل إيران إلى قوة إقليمية عظمى. وقام الشاه رضا بهلوي في بداية السبعينيات بإنشاء منظمة للطاقة النووية، علاوة على الاتفاق على البدء في إنشاء مفاعلات نووية كبيرة الحجم. وكانت الولايات المتحدة والدول الغربية قد شجعت إيران على ارتياد المجال النووي. وعند قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م، كان نظام الشاه قد استثمر حوالي ٦ مليارات دولار في بناء المنشئات النووية، وكانت الشركات الألمانية قد انتهت من إنشاء البنية التحتية ووعاء الاحتواء الفولاذي لأحد المفاعلات في بوشهر.

٢- **المرحلة الثانية:** مرحلة عدم الاكتراث أو اللامبالاة بالطاقة النووية ١٩٧٨- ١٩٨٥م مع قيام الثورة الإسلامية حيث اتخذ القادة الثوريون الإيرانيون، وفي مقدمتهم آية الله الخميني، موقفًا سلبيا تجاه الطاقة النووية. أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة وألمانيا والدول الغربية رفضت التعاون مع إيران في المجال النووي، وفرضت حظرًا شاملاً ضد إيران في كافة مجالات التسليح، كما تعرضت المنشآت النووية الإيرانية للقصف الجوي والصاروخي العراقي أثناء الحرب.

٣- **المرحلة الثالثة:** مرحلة الاهتمام الجزئي ١٩٨٥-١٩٩١م؛ حيث بدأ البرنامج النووي الإيراني يشهد منذ بداية الثمانينات مزيدًا من قوة الدفع. ومن الواضح أن تطورات الحرب العراقية الإيرانية في منتصف الثمانينيات أدت إلى إحداث تحولات جذرية في التفكير الاستراتيجي الإيراني عمومًا، وفي المجال النووي خصوصًا.

القيادة النووية وجدت أن من الحيوي بالنسبة لها أن تهتم بإعادة إحياء البرنامج النووي، ونفذت إيران وقتذاك كثيرًا من الأنشطة المتعلقة بتصميم الأسلحة ودورة الوقود اللازمة لصنع السلاح النووي، كما قامت الحكومة الإيرانية بتقوية منظمة الطاقة النووية، وتقديم أموال جديدة إلى مركز أمير آباد بالإضافة إلى تأسيس مركز أبحاث نووية جديد في جامعة أصفهان عام ١٩٨٤م بمساعدة فرنسا.

وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، اكتسبت الجهود الإيرانية في المجال النووي المزيد من قوة الدفع، واعتمدت إيران بقوة على كل من روسيا الاتحادية والصين، إلا أن من الثابت أن إيران لم تلجأ إلى التعاون مع هاتين الدولتين إلا بعد أن فشلت جهودها الرامية للتعاون مع دول غرب أوروبا.

٤-المرحلة الرابعة: مرحلة الاهتمام الكثيف بالطاقة النووية خلال التسعينيات، حيث شهد البرنامج النووي الإيراني نشاطًا مكثفًا في كافة المجالات، وأصبحت إيران تمتلك في الوقت الراهن بنية أساسية كافية لإجراء الأبحاث النووية المتقدمة. فمن المعروف أن جامعة شريف للتكنولوجيا في جامعة طهران تعتبر مهد البرنامج النووي الإيراني. وقد أشارت بعض المصادر إلى أن الأنشطة النووية نقلت من هذه الجامعة بعد أن خضعت للمراقبة الغربية ، وبعد أن شاعت مخاوف من بإمكانية تعرض الجامعة لهجوم جوي. وفي أعقاب ذلك قامت الحكومة الإيرانية بنشر المنشآت النووية الإستراتيجية على مساحة واسعة ، وأحاطتها بجدار هائل من السرية، وذلك على سبيل التحسب إزاء أية ضربات عسكرية.

وفي الوقت الحالي، تعتبر منطقة بوشهر بمثابة المعقل الرئيس للبرنامج النووي الإيراني، حيث توجد بها محطتان غير مكتملتان للطاقة النووية، ويضمان مفاعلين نووين قوة كل منهما ١٢٠٠ ميجاوات، وتقوم روسيا في الوقت الحالي باستكمال بناء هذه المحطات.

وقد سعت إيران أيضًا إلى الاستفادة من حالة التفكك التي أصابت جمهوريات آسيا الوسطى عقب انهيار الاتحاد السوفييتي، وذلك من أجل الحصول على السلاح النووي، بالإضافة إلى التفاوض مع حكومة جنوب إفريقيا في هذا الشأن.

ثانيًا: الأهداف والدوافع المحركة للبرنامج النووي الإيراني:

تتحرك السياسة النووية الإيرانية في إطار مجموعة معقدة من الدوافع والنوايا، بعضها معلن والبعض الآخر منها غير معلن، إلا أن المسئولين الإيرانيين يشددون دومًا على أن البرنامج النووي الإيراني يندرج فقط في إطار الرغبة في الإفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بالرغم من أن بعض القادة الإيرانيون أطلقوا في بعض الفترات تصريحات تعكس الاهتمام الواضح بإنتاج السلاح النووي.

١-الدوافع الاقتصادية: البرنامج النووي الإيراني يرمي إلى تأمين ٢٠٪ من طاقتها الكهربائية بواسطة المواد النووية، وذلك لتخفيض استهلاكها من الغاز والنفط، كما أن إيران أنفقت جزءًا كبيرًا من الثروة القومية خلال فترة حكم الشاه على شراء هذه المعدات. ومع ذلك، فإن الأهداف المشار إليها لا تبدو منطقية . فالمفاعلات سوف تكلف مليارات الدولارات بالعملة الصعبة، وهي ليست ذات فائدة كبيرة من الناحية الاقتصادية لدولة مثل إيران تمتلك مخزونًا ضخمًا من النفط والغاز الطبيعي يمكن استخدامه لتوليد الكهرباء بتكلفة لا تتعدى ١٨-٢٠ ٪ من تكلفة الكهرباء النووية، علاوة على أن إيران ركزت إنشاء مفاعلاتها النووية في منطقة واحدة جنوب البلاد بعيدًا عن المدن الإيرانية والمنشآت الصناعية في شمال البلاد ، وهو ما يقلل إمكانية الاستفادة من هذه المفاعلات في توليد الطاقة لخدمة الاحتياجات الاستهلاكية.

٢-الدوافع العسكرية: هناك ما يشبه الإجماع على أن هناك دوافع عسكرية وراء البرنامج النووي الإيراني، استنادا إلى أن الفكر الاستراتيجي الإيراني ركز بشدة على الدروس المستفادة من الحرب العراقية- الإيرانية والتهديدات الأمريكية الإسرائيلية لإيران، وأبرزها أن إيران لابد أن تستعد لأية احتمالات في المستقبل، كما أن إيران استنتجت أنها لا يجب أن تعتمد كثيرًا على القيود الذاتية التي قد يفرضها الخصوم على أنفسهم أو على تمسكهم بالالتزامات الدولية.

٣-الدوافع الاستراتيجية: تندرج عملية تطوير القدرات النووية الإيرانية في إطار تصور متكامل للسياسة الخارجية الإيرانية على الأصعدة الإقليمية والدولية، كما تندرج ضمن برنامج متكامل لإعادة بناء القوات المسلحة الإيرانية.

وترتكز السياسة الخارجية الإيرانية على الاستحواذ على مكانة متميزة على الساحة الإقليمية، وتذهب بعض التقديـرات إلـى أن القيادة الإيرانيـة تعمل في إطار هذا التصور على القيام بأدوار متعددة تبدأ بالمشـاركة في ترتيبات أمن الخليج، وتحقيق الاستقرار في منطقة شمال غرب آسيا، وتصل الرؤى الرسمية الإيرانية إلى تصور إمكانيـة الإفادة من التحولات الهيكلية الجارية في المنظومة الدولية في وضع اسـتراتيجية اسـتقطابية هدفها الأول ملء الفراغ الأيديولوجي في العالم الثالث عقب انهيار الاتحاد السـوفييتي، والثاني اسـتمرار المواجهة مع الولايات المتحدة على أسـاس نظام قيمي مسـتمد من الإسـلام، ويسـتوعب الطاقات والخبرات والتجارب التي أفرزتها حقبة الثمانينيات والتسـعينيات، ولذلك، فإن السـلاح النووي يمكن أن يقدم لإيران أداة بالغة الأهمية لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية.

ثالثًا: التعقيدات وردود الفعل الدولية:

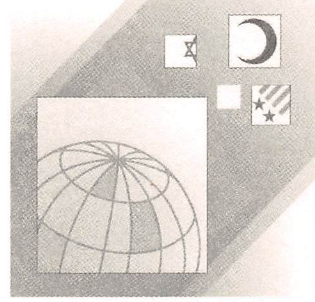
يثيـر البرنامـج النووي الإيراني ردود أفعال عاصفة عي العديد من الـدول الغربية وبالذات الولايات المتحدة وإسـرائيل؛ خوفًـا من أن يؤدي تطويـر القدرة النووية الإيرانية إلى تمكين إيران من إنتاج السـلاح النووي. ومع ذلك، فإن كثيرا من الدول الغربية الأخرى تأخذ بتقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تشير إلى أن جولات التفتيش التي قام بها مفتشو الوكالة لم تكشف عن وجود أي انتهاك من جانب إيران لمعاهدة منع الانتشار النووي أو إنتاج إيران للأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، برز العديد من المؤشرات على إمكانية إقدام الولايات المتحدة أو إسرائيل أو كليهما معًا على توجيه ضربة ضد المنشآت النووية الإيرانية. وفي المقابل، تركز الخطط العسكرية الإيرانية على التحسب لاحتمالات وقوع مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة.

وترتكـز الخطـط الإيرانية في هذا الصدد على العديد من الركائز، أبرزهـا أن إيران يمكن أن تصبح الهدف التالي للولايات المتحدة في الخليج بعد الانتهاء من تدمير القوة العسكرية العراقية في حرب الخليج الثانية.

المصدر:

البرنامج النووي الإيراني: بين الدوافع العسـكرية والتطبيقات السـلمية، د. أحمد إبراهيم محمود، متاح على الرابط التالي:

http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=1429&lang



تحالفات قلقة.. دول الخليج ومعضلة الموازن الاستراتيجي للقوة الإيرانية

مصطفى شفيق علام

باحث متخصص في العلاقات الدولية- مصر

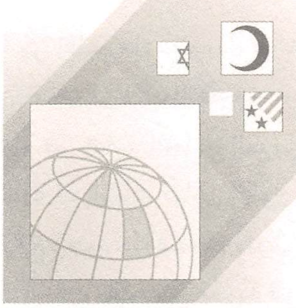
ملخص الدراسة

باتت إيران عنصرًا مقررًا في التفاعلات الإقليمية الراهنة في منطقة الشرق الأوسط، وأضحت فاعلاً رئيسًا في مجمل الأحداث التي تعيشها المنطقة العربية، لاسيما خلال العقد الأخير؛ بحيث يمكن القول: إن إيران، طوال تاريخها المعاصر، لم تكن بالفاعلية والاستغراق والنفوذ في قضايا الإقليم وتطوراته الاستراتيجية، بقدر ما أصبحت عليه الآن.

ويستند التدخل الإيراني في التطورات الجيواستراتيجية التي يشهدها الشرق الأوسط إلى جملة من المقومات التي تشكّل جوهر المشروع الإيراني في المنطقة، ولعل أهمها نظرة إيران إلى موقعها ودورها القيادي في الإقليم RegionalRole، واعتبار الشرق الأوسط، وفي القلب منه المنطقة العربية، المجال الحيوي الأبرز لتحقيق المصالح القومية الإيرانية، التي تستند إلى بُعد طائفي مذهبي ذي بُعد «رسالي» تضطلع فيه إيران بتشكيل وقيادة محور «شيعي - فارسي» يقابل المحيط «السني - العربي» الذي تتمحور فيه جلّ تفاعلاتها الإقليمية والاستراتيجية.

ومع تنامي ظاهرة التدخل الإيراني في شئون الدول العربية، لاسيما في العراق ولبنان والبحرين واليمن وسوريا، وسيادة نمط من الجاذبية السياسية ذات الصبغة العقدية لإيران في الأوساط الشيعية، وخاصة في المشرق العربي، ووجود مشروع «ديني - سياسي» للثورة الإيرانية منذ قيامهما قبل ما يناهز الأربعة عقود، بصيغ وأدوات مختلفة، وجوهر واحد، يهدف إلى جعل طهران قبلة الأقليات الشيعية في العالم، باتت دول مجلس التعاون الخليجي مكشوفة استراتيجيًا أمام إيران، لاسيما مع وجود خلل لافت في موازين القوى بين ضفتي الخليج العربي؛ إيران من جهة، ودول مجلس التعاون الخليجي من جهة أخرى، وفقًا لمنهج تحليل القوة بمفهومها الاستراتيجي الشامل.

ولذا يجب على دول الخليج الاضطلاع، أولاً، بترتيب البيت الخليجي من الداخل، بتسوية الخلافات الداخلية بين مكوناته؛ لتكون محلاً لشراكات تحالفية قوية من فاعلين دوليين وإقليميين على مستوى من القدرة والملاءة الاستراتيجية. ثانيًا: تطوير القدرات الخليجية على كافة الأصعدة، الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية، وغيرها، وهذا من شأنه أن يجعل من دول الخليج عامل جذب للقوى الكبرى، الإقليمية والدولية، بما يعمل على توازن القوى في إقليم الخليج العربي.



تحالفات قلقة.. دول الخليج ومعضلة الموازن الاستراتيجي للقوة الإيرانية

مصطفى شفيق علام

باحث متخصص في العلاقات الدولية- مصر

المقدمة:

دشنت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خلال الفترة الماضية، عددًا من الاستراتيجيات، الدفاعية المهمة، بهدف جبر بعض جوانب النقص في موازين القوى الخليجية إزاء القوة الإيرانية، بما يمكن معه معالجة الخلل في تلك الجوانب بشكل كلي أو جزئي، سواء عبر السعي إلى تعظيم القوة الذاتية لدول المجلس، أو في إطار عقد تحالفات استراتيجية مع قوى إقليمية ودولية مؤثرة لمجابهة النفوذ الإيراني المتنامي في الإقليم.

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة التحالفات الاستراتيجية، القائمة والمحتملة، لدول الخليج العربية لمجابهة النفوذ الإيراني «الشيعي – الفارسي»، في سياق ما يحلو لبعض الباحثين تسميته بـ «المحور السني» المجابه لـ «المحور الشيعي»؛ لبيان حقيقة ملائمة هذا السمت من التحليل لواقع العلاقات الدولية القائم على سياقات عملياتية وبنيوية معقدة، يختلط فيها المصلحي والبرجماتي بالقيمي والأيديولوجي، للوصول إلى صيغة التحالف الاستراتيجي الأمثل لدول الخليج لمجابهة النفوذ والتمدد الإيراني المتزايد في المنطقة، من خلال ما يُعرَف بـ «الموازن الإقليمي» RegionalBalancer الأمثل والأكثر ملائمة على الصعيد الاستراتيجي.

وتستخدم الدراسة منهج النسق الدولي InternationalSystem الذي يقوم على تحليل أربعة محددات رئيسة، تشمل عناوين؛ الوحدات، والبنيان، والمؤسسات، والعمليات. فالوحدات؛ يقصد بها الفاعلون الذين يضطلعون بأدوار معينة في النسق الدولي، سواء كانوا فاعلين من الدول أو فاعلين من غير الدول، بأنماطها الثلاثة، ما تحت الدولي، وما فوق الدولي، والفاعل الفرد.

في حين يقصد بالبنيان؛ كيفية توزيع المقدرات النسبية ومفردات القوة بين الوحدات.

أما المؤسسات؛ فتعني مجموعة القواعد والإجراءات الرسمية والعرفية التي تنظم سلوك الفاعلين الدوليين في النسق الدولي.

وأخيرًا؛ العمليات؛ ويقصد بها التفاعلات والأنشطة السياسية المستمرة و«المتواقف» بعضها على بعض، التي تتم في النسق الدولي، مثل الأحلاف والمحاور والتفاعلات الصراعية والتعاونية، وغيرها.

وتضطلع الدراسة بالإجابة على تساؤل رئيس يتعلق بماهية التحالف الاستراتيجي الأمثل بناؤه، خليجيًا، لمجابهة التمدد والنفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط؟ وهل تمثل استراتيجية الأحلاف والمحاور حلاً ناجعًا أمام معضلة اختلالات توازن القوى بين دول الخليج العربي من ناحية وإيران وربائبها، داخل محورها

الاستراتيجي، من ناحية أخرى؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس، تساؤلات فرعية عدة، بالإجابة عليها تنتظم سياقات البحث عن إجابة وافية للإشكالية البحثية الرئيسة للدراسة، لعل أهمها: إلام يميل ميزان القوى بين إيران ودول الخليج العربية؟ وما أبرز الفجوات الهيكلية في بنية القوة الخليجية إزاء الجارة الإيرانية؟ وما البدائل التحالفية الاستراتيجية المتاحة أمام صانع القرار الخليجي لمجابهة طموحات إيران الإقليمية؟ وكيف يمكن الاختيار من بين تلك البدائل التحالفية؟

فجوات هيكلية.. معضلات توازن القوى الاستراتيجي على ضفتي الخليج

يقصد بتوازن القوى في العلاقات الدولية[1] تلك الحالة التي تتعادل أو تتكافأ عندها المقدرات البنائية والسلوكية والقيمية لدولة ما منفردة، أو مجموعة من الدول المتحالفة، مع غيرها من الوحدات السياسية المتنافسة معها؛ بحيث تضمن تلك الحالة للدولة، أو لمجموعة الدول المتحالفة مع بعضها البعض، ردع أو مجابهة التهديدات الموجهة ضدها من دولة أخرى أو أكثر، وبما يمكنها أيضًا من التحرك السريع وحرية العمل في جميع المجالات للعودة إلى هذه الحالة عند حدوث أي خلل فيها بما يحقق الاستقرار.

وتزيد أهمية مفهوم توازن القوى في الأطر الإقليمية، التي تلقي بظلالها على التفاعلات الدولية، في حالة سعي أحد طرفي المعادلة في إقليم ما، نحو بناء قوته النووية التي قد تخل بميزان القوى في ذلك الإقليم، ومن ثَم تبدو التفاعلات السياقية في إقليم الخليج العربي بيئة مثالية لدراسات توازن القوى، لاسيما مع وجود طرف من طرفي المعادلة، إيران، بات على مقربة من تحقيق الحلم النووي، وخاصة بعد توقيع الاتفاق النووي التاريخي بين طهران والقوى الكبرى في يوليو من العام ٢٠١٥م[2].

القراءة التحليلية الأولية لمؤشرات توازن القوى العسكري تكشف تفوقًا إيرانيًا على دول الخليج في مؤشر الكفاءة التنظيمية والقدرة على تعبئة الاحتياط، كما تتفوق إيران على دول مجلس التعاون الخليجي في حجم القوات المسلحة.

وبعيدًا عن الملف النووي الإيراني، كفجوة هيكلية بارزة على صعيد توازن القوى بين إيران ودول الخليج، فإن ثمة فجوة هيكلية أخرى، تتمثل في التوازن «الهش»، بين الجانبين، على صعيد مؤشرات القوة العسكرية التقليدية، باعتبارها إحدى أبرز محددات القوة الشاملة للدولة المعاصرة؛ لدورها في تعظيم المكانة الدولية للوحدة على الصعيد الدولي بشكل عام، إذ يعد المحدد العسكري في منطقة الخليج العربي من أكثر القضايا المثيرة للجدل على الصعيدين الإقليمي والدولي.

القراءة التحليلية الأولية لمؤشرات توازن القوى العسكري تكشف تفوقًا إيرانيًا على دول الخليج في مؤشر الكفاءة التنظيمية والقدرة على تعبئة الاحتياط، كما تتفوق إيران على دول مجلس التعاون الخليجي في حجم القوات المسلحة، وإن كانت كل من السعودية وقطر تتفوقان عليها في نسبة القوات المسلحة إلى حجم السكان، في حين تتفوق السعودية على إيران في حجم الإنفاق العسكري، وتتفوق عمان والسعودية على إيران في نسبته إلى إجمالي الناتج المحلي، كما تتفوق إيران على دول مجلس التعاون الخليجي في

(١) لمزيد من التفاصيل حول مفهوم توازن القوى انظر:
إسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، جامعة أسيوط، مركز نشر الكتاب الجامعي، مصر، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٤م.
- Richard Little, Balance of power in international relations, Cambridge University Press, 2007.

(٢) «الإعلان الرسمي عن اتفاق تاريخي بشأن برنامج إيران النووي»، بي بي سي، ١٤ يونيو ٢٠١٥م، متاح على الرابط التالي:
http://goo.gl/Pg4zdR

التسليح، كمًّا وعددًا، في حين تتفوق دول مجلس التعاون الخليجي على إيران في التسليح، كيفًا ونوعًا، بينما لا يتفوق أيّ من الطرفين على الآخر في مؤشر القاعدة الصناعية العسكرية، من جهة منافستها في سوق السلاح العالمي، وإن كان التصنيع العسكري الإيراني قد قطع خطوات بعيدة من حيث الاكتفاء الذاتي، سواء على صعيد قطع الغيار أو على صعيد الصناعات الدفاعية والهجومية للاستخدام المحلي(١).

وتأتي ثالثة الأثافي، فيما يتعلق بالفجوات الهيكلية بين إيران ودول الخليج العربية، في قدرة طهران الفائقة على بناء شبكة من التحالفات الإقليمية «تحت الدولية»، مع طيف واسع من الفاعلين من غير الدول، لاسيما من الحركات والتنظيمات الشيعية العنيفة، المناوئة لنظم الحكم المحلية في دولها، على امتداد رقعة الشرق الأوسط، مثل حزب الله في لبنان، والحوثيين في اليمن، والتنظيمات الشيعية في العراق وبعض دول الخليج(٢)؛ حيث نجحت طهران، عبر تلك التحالفات مع ذلك النمط من الفاعلين، في توظيف التطورات الإقليمية التي شهدتها المنطقة في الخروج من عزلتها التي فُرضت عليها، أمريكيًا وغربيًا، من جهة، والتحول من العزلة إلى التأثير الإقليمي في عدد من الدول والأقاليم الاستراتيجية في الشرق الأوسط، بما وسَّع من أوراق القوة الإيرانية التي استطاعت بها تعظيم حضورها في عدد من الملفات المهمة، من جهة أخرى.

سياسة الأحلاف والمحاور كخيار استراتيجي لتحقيق توازن القوى الإقليمي

وإزاء اختلال موازين القوى في منطقة الخليج العربي، بشكل لافت، لصالح إيران، وتوقع زيادة الهوة بين الجانبين، كنتاج للاتفاق النووي التاريخي بين إيران والقوى الغربية، من جهة، والتقارب الاستراتيجي بين واشنطن وطهران، إزاء إدارة عدد من الملفات الإقليمية المهمة، لاسيما مستقبل الأزمة السورية وأمن الخليج ومجابهة مخاطر «تنظيم الدولة» في الشرق الأوسط، من جهة أخرى، فإن ثمة توجهًا خليجيًا نحو إقامة تحالفات مع قوى إقليمية كبرى، في إطار ما يمكن تسميته بـ«الموازن الاستراتيجي» RegionalBalancer المضاد للقوة الإيرانية.

ولكن يبقى السؤال: هل تحقق سياسة الأحلاف والمحاور توازنًا حقيقيًا في موازين القوى بين الوحدات الدولية المتنافسة في إقليم ما؟ أم أن انتهاج هذا النمط التفاعلي على صعيد العلاقات الدولية قد يقود إلى اختلالات بنيوية في الأنساق الإقليمية، قد تفضي في نهاية الأمر إلى اندلاع حروب كبرى بين الأطراف المتنافسة.

على الصعيد المفاهيمي، ثمة فارق رئيس بين التحالف Alliance والائتلاف Coalition يتعلق بكون الأول تعبيرًا عن اتفاق تعاقدي رسمي بين مكوناته، في حين أن الثاني اتفاق غير رسمي يقوم على تفاهمات ضمنية بين أطرافه(٣).

وعلى الصعيد النظري قد يزيد التحالف أو الائتلاف من قدرة دولةٍ ما على تعظيم قدراتها العسكرية بتدخل الحلفاء إلى جانبها حال تعرضها

(١) مصطفى شفيق مصطفى علام، قياس قوة الدولة الإيرانية وتوازن القوى في منطقة الخليجي العربي (٢٠٠٣-٢٠١٠م)، دراسة ماجستير (غير منشورة)، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٢م، ص ١١٧.

(2) For further details see:
- Matthew Levitt, Hizballah and the Qods Force in Iran's Shadow War with the West, The Washington Institute for Near East Policy, Policy Focus 123, January 2013.
- International Crisis Group, The Huthis: From Saada to Sanaa, Crisis Group Middle East Report No. 154, 10 June 2014.
- Rob Bongers, "Iran's foreign policy towards post-invasion Iraq", Journal of Politics & International Studies, Vol. 8, Winter 2012/13, pp. 124-160.

(3) SangitSaritaDwivedi, "Alliancesin International Relations Theory", International Journal of Social Science & Interdisciplinary Research, Vol.1 Issue 8, August 2012, pp. 224-237.

لعدوان خارجي، كما قد يمثل التحالف أو الائتلاف في حد ذاته عامل ردع للمعتدي المحتمل؛ لاعتقاده أن الدولة لن تكون وحدها في حالة نشوب حرب[1]، ما قد يدفعه لمراجعة حساباته بشأن اللجوء إلى الخيار العسكري في علاقاته مع الدولة المناوئة.

وأيًا كان نمط الموازن الاستراتيجي الذي تريده دول الخليج العربية لمجابهة إيران، سواء في صورته التحالفية أو الائتلافية، فإن ثمة مدرستين تتنازعان الخلاف بشأن الجدوى الواقعية لاستراتيجية الأحلاف والمحاور في السياسات الدولية، أولهما؛ مدرسة توازن القوى، والتي تذهب إلى أن الأحلاف هي عنصر من عناصر الاستقرار الدولي، باعتبارها تحقق التوازن بين الكتل الدولية المتنافسة[2].

وثانيهما؛ مدرسة الأمن الجماعي، والتي تعتقد أن نمط الأحلاف يؤدي إلى عدم الاستقرار الدولي، والذي ضمانته الرئيسة اضطلاع كل دولة بواجبها إزاء حفظ السلم والأمن الدوليين، في إطار القانون الدولي، في حين أن إشاعة نمط التكتلات والتكتلات المضادة، وفقًا لاستراتيجية التحالف، تشجع الاعتداء وتزيد من احتمالية اللجوء إلى الحرب[3].

ثمة إشكالية أخرى تتعلق بنمط الموازن الاستراتيجي الخليجي لنفوذ إيران الإقليمي، يتعلق باستقلالية القرار السياسي لدول الخليج في إطار أي تحالف أو ائتلاف يتم تدشينه لهذا الغرض، وفي هذا السياق، هناك صيغتان بنائيتان للتحالفات الاستراتيجية، أولاهما؛ صيغة البناء التعددي Pluralist Structure، وفيه لا تتصدر دولة واحدة عملية صنع القرار داخل التحالف؛ إذ إن كل مكوناته على ذات المستوى، ليس فيه دولة مهيمنة وأخرى تابعة، وثانيهما؛ صيغة البناء الهيراركي التدرجي Hierarchical Structure، وفيه توجد دول مهيمنة تتصدر واجهة الحلف وتؤثر على قراراته الاستراتيجية في التفاعلات الدولية[4].

وإذا كانت دول الخليج العربية ترغب حقًا في بناء محور تحالفي، فهل سيكون لديها القدرة على قيادة ذلك التحالف، وفقًا للنمط الهيراركي، لتحقيق مصالحها الاستراتيجية إزاء مجابهة القوة الإيرانية، أم أن حاجتها لحليف قوي، سيدفعها إلى قبول الانضواء تحت قيادة الحليف الموازن، والتحرك وفقًا لسياساته، والتي قد يكون منها ما يتعارض مع الاستراتيجيات الكلية لأمن الخليج؟ أم أن ثمة خيارًا ثالثًا، يتعلق بكون هذا التحالف من النمط التعددي، بما يجعل دول الخليج تنضوي تحت لواء تحالف يجمع بين متساوين؟ بما يحدّ من قدرتها على فرض رؤيتها وتوجهاتها الاستراتيجية على بقية الحلفاء، فيما يتعلق بمجابهة إيران، الأمر الذي يجعل من التحالف في حقيقة الأمر مجرد إطار شكلي، غير رادع، وبدون فاعلية.

البدائل التحالفية الاستراتيجية المتاحة خليجيًّا لمجابهة النفوذ الإيراني

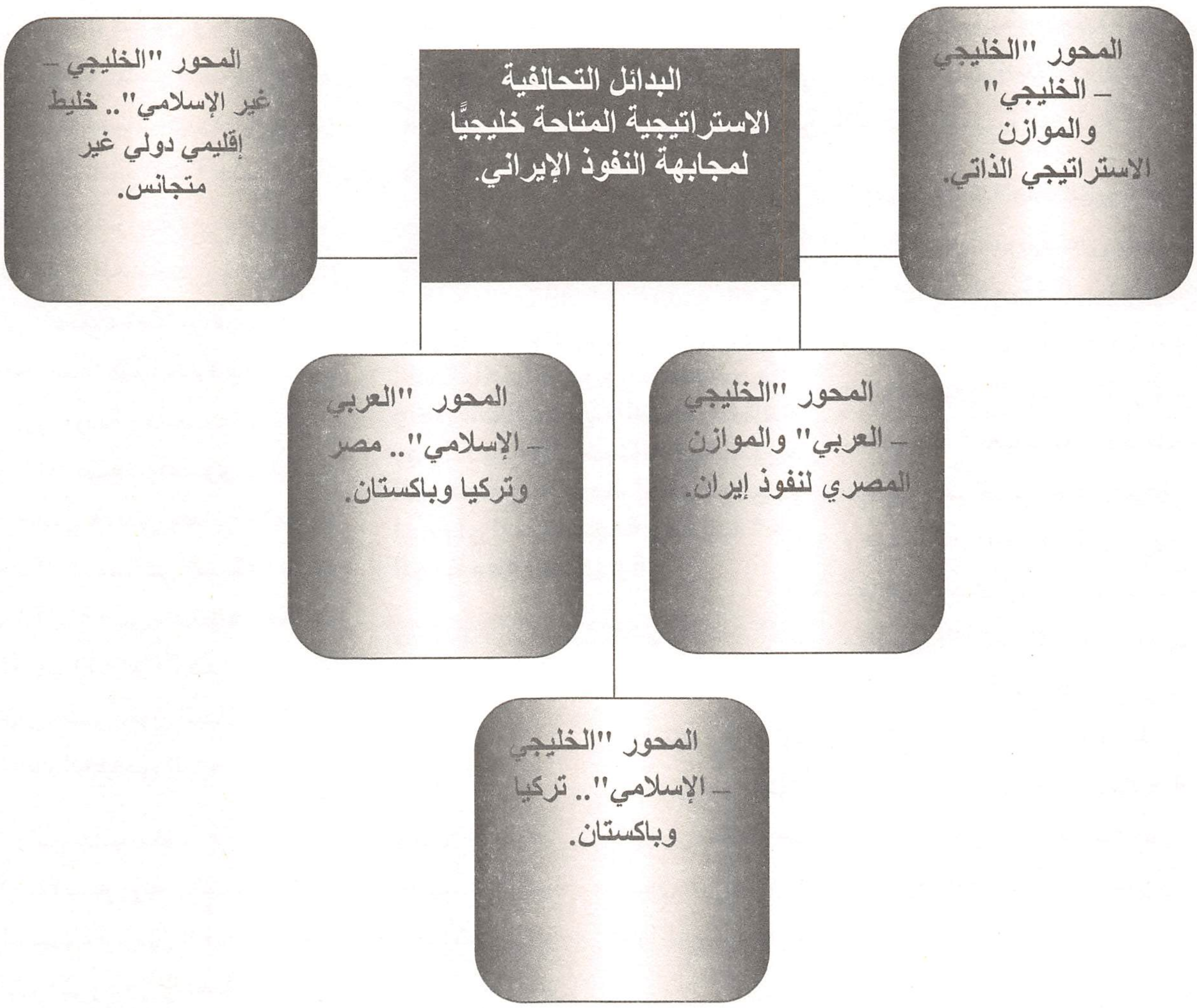
هذا ينقلنا إلى نقطة أخرى، ذات أهمية بالغة، تتعلق بالخيارات المتاحة أمام دول الخليج العربية لتدشين بناء تحالفي أو ائتلافي يكون بمثابة الموازن الاستراتيجي للمحور الإيراني في المنطقة، وفي هذا الصدد، فإن ثمة خمسة عناوين رئيسة تُجمل، نظريًا، جل الحلفاء القائمين أو المحتملين، استراتيجيًا، أمام دول مجلس التعاون الخليجي، لتحقيق التوازن الإقليمي مع إيران في منطقة الخليج العربي، تتمثل في: المحور «الخليجي - الخليجي»، والمحور «الخليجي - العربي»، والمحور «الخليجي - الإسلامي»، والمحور «الخليجي - العربي - الإسلامي»، والمحور «الخليجي - غير الإسلامي».

(1) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٩٨م، ص ٢٧٩.

(2) Balden R. Friedman, Alliances in International Politics, Boston, Allyn & Bacon, 1970, p. 20.

(3) Francis Beer, Peace against War, San Francisco, WH Freeman, 1981, p.269.

(4) Ole Holsti, Unity and Disintegration in International Alliances, New York, Wiley, 1973, p. 76.



المحور «الخليجي - الخليجي» والموازن الاستراتيجي الذاتي:

يفترض هذا المحور أن دول مجلس التعاون الخليجي ليست بحاجة إلى موازن استراتيجي من خارج سياقها الإقليمي، بل إنها تمتلك نواة هذا الموازن المأمول، متمثلاً في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهو الإطار الإقليمي الجامع لدول الخليج، على صعيد التنظيم الدولي، في حال ما توافرت الإرادة السياسية بين مكوناته، لإحداث نقلة نوعية على صعيد التعاون المشترك لتحقيق المصالح الاستراتيجية العليا لوحداته الدولية، على الصعيدين؛ الإقليمي والدولي.

وفي هذا السياق جاءت دعوة العاهل السعودي الراحل، الملك عبد الله بن عبد العزيز، خلال الجلسة الافتتاحية للقمة الثانية والثلاثين، لمجلس التعاون الخليجي، بالرياض، ديسمبر ٢٠١١م، حيث دعا قادة دول الخليج إلى «تجاوز مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد في كيان موحد»(١)، وأثارت الدعوة حينها حالة من الجدل بين دول المجلس، لاسيما مع اعتراض سلطنة عمان على المقترح، قبل أن يتجدد الجدل حول ذات القضية قبيل القمة الخليجية الرابعة والثلاثين بالكويت، في ديسمبر ٢٠١٣م(٢).

(١) «خادم الحرمين يدعو إلى اتحاد دول الخليج في كيان واحد»، صحيفة الرياض السعودية، ١٩ ديسمبر ٢٠١١م.
(٢) «الاتحاد خارج القمة الخليجية في الكويت»، سكاي نيوز بالعربية، ١٠ ديسمبر ٢٠١٣م.

وعلى الرغم من وجاهة مشروع الوحدة الخليجية، وجاذبيته على الصعيد الشعبوي العروبي، إلا أنه يُجابَه بتحديات كبيرة، تجعل من مسألة تحققه على أرض الواقع أمرًا صعب المنال، في ظل الخلافات البينية المتزايدة بين دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تجعل من الصعب تصور قيام الاتحاد ونجاحه؛ فثمة خلافات قطرية - سعودية، وأخرى سعودية - إماراتية، وأخرى خليجية - قطرية، بل وصل الأمر إلى حد الكشف عن شبكة تجسس إماراتية في سلطنة عمان في العام ٢٠١١م(١)، كلها مؤشرات تدلل على عمق الخلافات داخل البيت الخليجي الواحد.

وإلى جانب ذلك، فإن دول مجلس التعاون الخليجي لا تتقاسم رؤية مشتركة بشأن القضايا الإقليمية الكبرى، بل إن الخلاف هو العنوان الأبرز إزاء ذلك النوع من القضايا، ومن ذلك الموقف الخليجي من الشأن المصري، حيث اتخذت كل من السعودية والإمارات والكويت والبحرين موقفًا داعمًا للإطاحة بحكم الرئيس الإخواني الدكتور محمد مرسي، في حين وقفت قطر مع جماعة الإخوان وأنصار الرئيس المعزول، بينما ظلت سلطنة عمان على الحياد، واعتبرت الأمر شأنًا مصريًا خالصًا يحسمه المصريون فقط.

حتى فيما يتعلق بالأمن الإقليمي الخليجي، لا يخلو الأمر من خلافات، فعلى الرغم من كون الأزمة اليمنية واحدة من أهم الملفات التي تمس أمن الخليج حاليًا، ما دفع المملكة العربية السعودية وحلفاءها الخليجيين إلى شن عملية «عاصفة الحزم» العسكرية ضد معاقل الحوثيين في اليمن، إلا أن سلطنة عمان رفضت المشاركة بقواتها المسلحة في العملية، متجنبة انتقال الصراع إلى داخل أراضيها بحكم الجوار، والتداخل القبلي والجهوي بين الشعبين اليمني والعماني(٢).

تبقى الاختلافات البنيوية بين دول الخليج العربية على صعيد الانفتاح والتجربة السياسية، وتوازنات القوى، وأنماط العلاقة بين الدولة والمكونات التقليدية المجتمعية؛ معضلة حقيقية أمام أي استراتيجية وحدوية في المنظومة الخليجية.

وتبقى الاختلافات البنيوية بين دول الخليج العربية على صعيد الانفتاح والتجربة السياسية، وتوازنات القوى، وأنماط العلاقة بين الدولة والمكونات التقليدية المجتمعية؛ معضلة حقيقية أمام أي استراتيجية وحدوية في المنظومة الخليجية، كما أن خشية الدول الأصغر في مجلس التعاون، لاسيما عمان وقطر، من النفوذ السعودي على سيادتها وقراراتها، حال التحول صوب الاتحاد، الذي قد يعزز من هيمنة الرياض على العواصم الخليجية الأخرى، يجعل مسألة الإبقاء على مسافة آمنة بينها وبين الرياض، من خلال رفض المشروع الوحدوي، أمرًا له مبرراته الموضوعية(٣).

المحور «الخليجي- العربي» والموازن المصري لنفوذ إيران:

تقليديًا، كان العراق قبل عام ٢٠٠٣م، هو الموازن الاستراتيجي العربي لدول الخليج إزاء القوة الإيرانية، في إقليم الخليج، على الرغم من كافة الخلافات الكبرى التي دائمًا ما فرّقت بين الجانبين، وخاصة عقب الغزو العراقي للكويت في تسعينيات القرن الماضي، لكن هذا لم ينفِ حقيقة أن نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين، بتوجهاته العروبية،

(١) عمان تكشف «شبكة تجسس إماراتية»، الجزيرة. نت، ٣٠ يناير ٢٠١١م.

(٢) جمال عبدالله، «السياق الجيوسياسي لعاصفة الحزم ومواقف الدول الخليجية منها»، مركز الجزيرة للدراسات، ٩ أبريل ٢٠١٥م، متاح على الرابط التالي: http://goo.gl/1jJtq9

(٣) بسمة مبارك سعيد، «قراءة في رؤية عمان لقضيتي التقارب مع إيران والاتحاد الخليجي»، مركز الجزيرة للدراسات، ٨ يناير ٢٠١٤م، متاح على الرابط التالي:http://goo.gl/KB9iPQ

حتى في أشد فترات ضعفه، كان ضمانة حقيقية لمواجهة طموحات طهران الإقليمية.

ومنذ الاحتلال الأمريكي لبغداد في ٢٠٠٣م، خرج العراق من معادلة توازن القوى في المنطقة، وباتت دول الخليج في حالة انكشاف استراتيجي، إقليميًا، لاسيما في ظل التطورات الإقليمية التي شهدتها المنطقة في السنوات القليلة الماضية، الأمر الذي يجعل من طرح بديل عربي يوازن القوة الإيرانية في المنطقة أمرًا من الأهمية بمكان، على الصعيد الاستراتيجي الخليجي.

وفي هذا السياق، قد تكون مصر، من وجهة النظر الخليجية، هي الحليف العربي الأنسب لملء فراغ الموازن الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي، لاسيما مع حالة التقارب المصري الخليجي، باستثناء قطر، منذ الإطاحة بحكم الرئيس محمد مرسي على يد الجيش عقب تظاهرات ٣٠ يوليو الشهيرة في العام ٢٠١٣م، وربما جاءت مشاركة مصر في عملية «عاصفة الحزم» التي تقودها السعودية ضد معاقل الحوثيين في اليمن نقطة مهمة في هذا الصدد، انطلاقًا من الحفاظ على الأمن القومي العربي بمنطقة الخليج والبحر الأحمر، وفقًا للرؤية المصرية.

ويرى البعض أن زيارة ولي ولي العهد، وزير الدفاع السعودي، الأمير محمد بن سلمان، لمصر نهاية يوليو ٢٠١٥م، وصدور «إعلان القاهرة»، جاء ليضع حدًا للتكهنات حول احتمالية تغير رؤية المملكة العربية السعودية لمستقبل علاقاتها بالقاهرة في ظل القيادة السعودية الجديدة، مع ما بدا أنه تباين في وجهات النظر، بين الجانبين، بشأن إدارة ملفات إقليمية حساسة، تمس مستقبل الأزمة السورية، وعملية «عاصفة الحزم» في اليمن، والأمن الإقليمي العربي، في ظل التمدد الإيراني المتزايد في المنطقة، بالإضافة إلى مستقبل جماعة الإخوان المسلمين، كبرى جماعات الإسلام السياسي في الوطن العربي.

القراءة المتأنية للبنود الستة التي تضمنها «إعلان القاهرة»[1]، تكشف عن محاولة سعودية لاحتواء النظام المصري وكسبه كحليف لأمن الخليج، من ثَم جاءت ثلاثة من بنود الإعلان لتغطي ملفات اقتصادية تعتبرها القاهرة، بمثابة خطاب حسن نوايا من قبل الإدارة السعودية الجديدة، لبناء تحالف استراتيجي فاعل في الإقليم، تمثلت في «الاتفاق على تعزيز التعاون المشترك والاستثمارات في مجالات الطاقة والربط الكهربائي والنقل، وتحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين، والعمل على جعلهما محورًا رئيسًا في حركة التجارة العالمية، وتكثيف الاستثمارات المتبادلة السعودية والمصرية بهدف تدشين مشروعات مشتركة».

في حين يأتي بيت القصيد وراء «إعلان القاهرة»، متمثلاً في بنده الأول، والمعني بـ «تطوير التعاون العسكري والعمل على إنشاء القوة العربية المشتركة»، وربما جاءت البنود الأخرى بمثابة الحافز التفاعلي في معادلة العلاقات المصرية الخليجية، للوصول إلى هذا البند الاستراتيجي المهم، والذي يعني السعودية، ومن ورائها دول الخليج، بشكل ملحّ، في إطار سعي المملكة لتدشين محور موازن للتهديدات الإيرانية في المنطقة.

وربما يؤشر «إعلان القاهرة» على حدوث تقارب ما بين الجانبين المصري والسعودي، حول ملف الأزمة السورية، والذي يعدّ أبرز الملفات الخلافية بين القاهرة والرياض، وقد يؤكد ذلك الطرح، الزيارة غير المسبوقة التي قام بها رئيس مكتب الأمن القومي السوري، اللواء علي مملوك، إلى جدة، مطلع يوليو ٢٠١٥م، والتقى خلالها وزير الدفاع السعودي، الأمير محمد بن سلمان، وقدمت السعودية خلالها مبادرة لحلحلة الأزمة السورية، مفادها، استعداد الرياض

(١) «نص إعلان القاهرة الصادر عن زيارة الأمير محمد بن سلمان.. والسيسي يدعو خادم الحرمين لزيارة مصر»، بوابة الأهرام، ٣٠ يوليو ٢٠١٥م.

لوقف دعم المعارضة السورية، في مقابل قيام نظام الأسد بإخراج عناصر حزب الله وإيران والميليشيات الشيعية المحسوبة عليها من معادلة الأزمة، ليكون الحل بعدها سوريًا خالصًا(١)، ما يؤشر، في التحليل الأخير، إلى رغبة السعودية في إزالة كافة العقبات أمام علاقتها بالقاهرة لكسب نظامها الحاكم في مساعيها لتكوين محور موازن ضد المحور الإيراني في المنطقة.

المحور «الخليجي - الإسلامي».. تركيا وباكستان:

مع بدء التحضير، سعوديًا وخليجيًا، لعملية «عاصفة الحزم» ضد الحوثيين في اليمن، تصاعد الحديث عن إمكانية تدشين محور «خليجي - باكستاني - تركي»، لمجابهة النفوذ الإيراني في المنطقة، وزاد من زخم هذا الطرح، تزامن عمليات التحضير لعاصفة الحزم مع زيارة رئيس الوزراء الباكستاني، نواز شريف، لأنقرة، مطلع مارس ٢٠١٥م، وتباحثه من نظيره التركي، أحمد داوود أوغلو، حول مستقبل الأزمة اليمنية وسبل حلها، وفي هذا الإطار قال «شريف» في مؤتمر صحفي عقده مع «أوغلو» بالعاصمة التركية: «إن ما يحدث في اليمن يقود المنطقة إلى أسوأ السيناريوهات، معلنًا وقوف بلاده إلى جانب السعودية في هذا الوقت الصعب من أجل حماية سيادتها ووحدة ترابها»، مضيفًا «أن بلاده تدرس الدعوة السعودية للمشاركة في عاصفة الحزم، وأنه بهذا الصدد يزور أنقرة للتشاور مع أصدقائه الأتراك في الأمر»(٢).

فعلى صعيد التحالف «الخليجي - الباكستاني»، ترى دول الخليج في إسلام آباد قوة نووية صاعدة في جنوب غرب آسيا، تمثل قوة إسلامية مهمة، بفضل ما تتمتع به من قدرات بشرية وعسكرية ضخمة، ومن ثَم فإن السعي لكسب ودها كحليف استراتيجي موازن للقوة الإيرانية، يبدو خيارًا مثاليًا لدول مجلس التعاون الخليجي(٣)، في حين أن التحالف «الخليجي - التركي»، يدعمه، إلى جانب الاعتبارات الاستراتيجية العسكرية، كون تركيا بعيدة تمامًا عن أي استقطاب أو صراع ذي طبيعة طائفية أو قومية أو عرقية مع دول الخليج العربي، مما يعني غياب أي مهددات تدخل سلبية مع دول الخليج(٤)، الأمر الذي يجعل من أنقرة حليفًا موثوقًا به في المستقبل حال تدشين أي تحالف استراتيجي مع قيادتها السياسية.

الموقف الباكستاني التركي من عملية «عاصفة الحزم» في اليمن، جعل بعض المحللين يجنح إلى ما هو أبعد من تحالف ثنائي، «خليجي - باكستاني»، و«خليجي - تركي»، كل على حدة، ليتحول إلى تحالف ثلاثي «خليجي - باكستاني - تركي، وصفه البعض بـ»التحالف الإسلامي العالمي» أو تحالف «السيف والهلالين»(٥)، معتبرًا «عاصفة الحزم» بداية لاستراتيجية سعودية وخليجية ناجحة تتبلور من خلال أطر مصلحية، ومن ثَم فإن استمرار هذا التحالف الذي فرضته سياقات الحالة اليمنية، جدير بأن يستمر ويتطور، ليتحول من تحالف مؤقت إلى تحالف دائم، ينبغي عدم التفريط فيه؛ لأنه ضمانة للسلام والأمن في المنطقة، مرجحًا هذا التحالف على أي موازن عربي آخر، حتى لو كان مع مصر؛ لأن السعودية ودول الخليج يجب أن تتحالف مع الأقوياء الذين يضيفون لها، لا الضعفاء الذين يكونون عبئًا عليها.

(١) «مبادرة السعودية في اللقاء المعجزة: انتخابات رئاسية سورية بإشراف دولي»، الحياة اللندنية، ٨ أغسطس ٢٠١٥م.

(٢) «باكستان وتركيا تدعمان عاصفة الحزم وتدعوان لحل سياسي باليمن»، الجزيرة. نت، ٣ أبريل ٢٠١٥م.

(٣) يوسف البنخليل، «التحالف الخليجي - الباكستاني»، الوطن البحرينية، ٣١ مارس ٢٠١٥م.

(٤) مهنا الجبيل، «العلاقات الخليجية التركية.. أين المصالح؟»، الجزيرة. نت، ١١ ديسمبر ٢٠١٤م.

(٥) عامر الكبيسي، «السيف والهلالان في تحالف سعودي تركي باكستاني»، ساسة بوست، ٢٩ مارس ٢٠١٥م، متاح على الرابط التالي: http://goo.gl/RiYKS4

المحور «العربي - الإسلامي».. مصر وتركيا وباكستان:

ولأن لكل من المحورين؛ «الخليجي - العربي»، و«الخليجي - الإسلامي»، مميزاته التي ينفرد بها عن الآخر، فقد طرح البعض الجمع بين الحسنيين، من خلال تدشين محور تحالفي بين دول الخليج وكل من مصر وتركيا وباكستان، ليصبح الموازن الإقليمي الخليجي لقوة ونفوذ إيران في المنطقة هذه المرة «عربيًا - إسلاميًا»، معتبرًا أن «عاصفة الحزم» قد أرست مرتكزات حيوية لنموذج تحالف «عربي-إسلامي»، بغطاء دولي، وأطلقت مؤشرًا عمليًا، ذا دلالة، على القوة الذاتية الكامنة لدول الخليج، والتي اقتضت طرح رؤى تحالفية استراتيجية جديدة لإعادة اكتشاف الحليف الأمثل، بعد خبرة من التحالفات الاستراتيجية كان جلّها، دوليًا، أو بالتحديد أمريكيًا.(١)

ثمة عقبات يطرحها البعض إزاء ما يمكن وصفه بـ«المحور السني»، والذي يضم تحالفًا موسعًا بين دول الخليج وقوى عربية وإسلامية إقليمية كبرى، لعل أهمها؛ اختلاف الرؤى والتوجهات السياسية للدول المكونة للتحالف، مثل العلاقات «التركية - السعودية» التي تشهد اختلافًا في بعض القضايا المهمة، أبرزها الموقف من جماعة الإخوان المسلمين، ومن النظام السياسي في مصر بعد ٣ يوليو ٢٠١٣م، وفي السياق ذاته، لا يمكن تجاهل ارتباط تركيا بعلاقات اقتصادية قوية مع إيران، وهو ما يمثل عائقًا أمام دخول أنقرة في تحالف مضاد لطهران، يضاف إلى ذلك، التحديات السياسية الداخلية في باكستان؛ حيث تمر إسلام آباد بوضع أمني حرج للغاية يؤثر سلبًا في موقف باكستان إزاء القضايا الخارجية.(٢)

وعلى الرغم من أن باكستان تربطها صداقة تاريخية قوية مع السعودية، كما أنها تنظر بعين الريبة إلى زيادة النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة، بل إنها ترتبط بعلاقات يمكن وصفها بـ«الباردة» مع إيران، لكنها على الجانب الآخر، تضع في حسبانها اعتبارات الجوار والحدود المشتركة بين البلدين، مما يجعل موقف إسلام آباد أكثر حذرًا وتجنبًا لإظهار معاداة صريحة لطهران، كما أن اعتبارات مصلحية تربط بين البلدين، أهمها خط الغاز الإيراني إلى باكستان، والذي أنجزت طهران نصفه، فيما كانت باكستان تنتظر رفع العقوبات عن إيران، بعد الاتفاق النووي التاريخي، لبناء الجزء المتبقي منه، ولعل هذا ما يدفع السياسة الباكستانية إلى نوع من «الحياد الإيجابي»، في تعاملها مع قوة إيران المتنامية في محيطها الإقليمي(٣)، وربما هذا ما دفع إسلام آباد، في الأخير، إلى عدم المشاركة بقواتها المسلحة في عملية «عاصفة الحزم»، بعد رفض البرلمان الباكستاني مقترح الحكومة بهذا الشأن(٤).

على الرغم من أن باكستان تربطها صداقة تاريخية قوية مع السعودية، كما أنها تنظر بعين الريبة إلى زيادة النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة، بل إنها ترتبط بعلاقات يمكن وصفها بـ«الباردة» مع إيران، لكنها على الجانب الآخر، تضع في حسبانها اعتبارات الجوار والحدود المشتركة بين البلدين.

المحور «الخليجي - غير الإسلامي».. خليط إقليمي دولي غير متجانس:

ولأن رسم السيناريوهات يضع كل الاحتمالات على

(١) محمد بدري عيد، «قوة الخليج العسكرية بين التحالفات المؤقتة والآليات الدائمة»، مركز الجزيرة للدراسات، ١٥ مايو ٢٠١٥م، متاح على الرابط التالي: http://goo.gl/JoaSvc

(٢) أحمد عاطف، «توافقات مصلحية: لماذا تغيرت طبيعة التحالفات في الشرق الأوسط؟»، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، ٣ أغسطس ٢٠١٥م، متاح على الرابط التالي: http://goo.gl/uJy8tR

(٣) هيثم ناصر، «باكستان.. الحياد الإيجابي بين الرياض وطهران»، الجزيرة. نت، ١١ أبريل ٢٠١٥م، متاح على الرابط التالي: http://goo.gl/NXzXo1

(٤) «باكستان ترفض المشاركة في عاصفة الحزم»، روسيا اليوم، ١٠ أبريل ٢٠١٥م.

قدم المساواة، فإن ثمة خيارًا أخيرًا أمام دول الخليج لتدشين بناء تحالفي موازن لقوة إيران الإقليمية، من خلال محور «خليجي - غير إسلامي»، ويفترض هذا السيناريو إخفاق جهود السعودية لإقامة بنية أمنية محلية وإقليمية لأمن الخليج في نهاية المطاف، مصطدمة بحقائق الفجوة المتزايدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وحالة التصدع التي تعتري الإجماع بين دول الخليج، إضافة إلى تباين الرؤى بين دول الخليج والقوى العربية والإسلامية الكبرى، بشأن قضايا استراتيجية مهمة، إلى جانب تعارض المصالح بين الحلفاء الحاليين والمحتملين، عربيًا وإسلاميًا، ما يجعل الخيار التحالفي الخليجي يجنح إلى بديل «غير إسلامي» لاعتبارات مصلحية برجماتية بحتة.

وفي هذا السياق، ثمة حقيقة مفادها أنه على الرغم من احتجاجات دول الخليج، وعلى رأسها السعودية، الصاخبة، ضد سياسات واشنطن في المنطقة، لاسيما على صعيد الملف الإيراني، فإن دول الخليج في نهاية الأمر لا تمتلك سوى القليل من الخيارات الأخرى، إن وجدت، والتي يمكنها التعويل عليها لضمان أمنها الخارجي؛ حيث إن فرنسا وروسيا والصين والهند تعاني من أوجه قصور وقيود، تتعلق بقدرتها ورغبتها في إظهار القوة في الخليج، كما أن الأمر لا يخلو كذلك من خلافات سياسية، قد تبدو حادة، بين الجانبين، بشأن قضايا إقليمية رئيسة، وخاصة فيما يتعلق بسوريا وإيران[1].

على الرغم من احتجاجات دول الخليج، وعلى رأسها السعودية، الصاخبة، ضد سياسات واشنطن في المنطقة، لاسيما على صعيد الملف الإيراني، فإن دول الخليج في نهاية الأمر لا تمتلك سوى القليل من الخيارات الأخرى.

وربما طرح البعض، تحالفًا خليجيًا إسرائيليًا، مستترًا، لاعتبارات التقارب المتزايد بين السياسات الإسرائيلية والسعودية تجاه البرنامج النووي الإيراني، والذي يغذيه شعور متبادل، بين الرياض وتل أبيب، بتراجع الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وتقاربها مع طهران، وتبدو إسرائيل بطبيعة الحال، وفقًا لهذا السيناريو، متلهفة للتحالف مع «محور عربي»، لمواجهة التقارب» الأمريكي- الإيراني»، وفرض صراع «عربي- إيراني»، يحلم بحل الصراع التاريخي «العربي-الإسرائيلي»، وتفجير الصراع الطائفي «السني-الشيعي» لفرض معادلة صراعية جديدة أو بديلة في منطقة الشرق الأوسط[2].

محددات اتخاذ القرار التحالفي الأمثل أمام صانع القرار الخليجي

أمام هذا الزخم من الخيارات الاستراتيجية لبناء إطار تحالفي موازن، خليجيًا، للقوة الإيرانية المتمددة في منطقة الشرق الأوسط، تبقى مسئولية قادة دول الخليج في اتخاذ القرار بهذا الشأن، أخذًا في الاعتبار أن فاعلية التحالفات الاستراتيجية، على الصعيد الدولي، إنما تكمن، بالأساس، في تحقيق جملة من الاعتبارات البنيوية، لعل أهمها؛ اتفاق المصالح وانسجام الأهداف بين أطراف التحالف ومكوناته الفاعلة، ووحدة الدوافع المحفّزة لبناء التحالف واستمراريته، وقدرة التحالف على ردع العدوان، والتي تقوم على زيادة مستوى الردع ومصداقيته بحسابات المخاطر والمكاسب والخسائر، ووجود عقيدة عسكرية متماثلة، أو على الأقل متشابهة، بين الدول المتحالفة، إضافة إلى التشارك في نظم التسلح والتدريب وإدارة العمليات القتالية، لزيادة فرص وإمكانيات نجاح التحالف واستمراره، ويأتي أخيرًا، الأساس الفكري أو الأيديولوجي المشترك فيما بين

(1) -Frederic Wehrey, Karim Sadjadpour, "Elusive Equilibrium: America, Iran, and Saudi Arabia in a Changing Middle East", Carnegie Endowment for International Peace, 22 May 2014, available at: http://goo.gl/PnTnJa

(٢) «الخيارات الخليجية في مواجهة الاتفاق»، شئون خليجية، ١٥ يوليو ٢٠١٥م، متاح على الرابط التالي: http://goo.gl/MGYB0F

شعوب الدول الأعضاء في التحالف[1].

وعلى صانع القرار في الدول الخليجية أن يدرك، أن الدول عادة ما تتجه نحو إقرار الأبعاد الرئيسة لسياساتها الهادفة إلى تحقيق مصالحها وغاياتها بعد كثير من التمحيص والتدقيق والدراسات المتعلقة بواقعها وواقع الآخرين، المنافسين منهم والمستهدفين، ومن ثَم فإن تلك السياسات تتميز بقدر من الثبات النسبي؛ حيث يتسم التغيير الذي قد يطرأ على السياسات الخارجية للدول واستراتيجياتها، لاسيما التحالفية منها، بالتدرجية، ومن ثَم فإن حدوث تغييرات جذرية في تلك السياسات والتحالفات لا يتم إلا في حالات نادرة، في حين يكون السائد في سلوك تلك الدول هو القبول بالتغيير المحدود في الأبعاد الهامشية لسياساتها وخريطتها التحالفية، دون المساس بأبعادها الرئيسة الأساسية بشكل جذري شامل؛ نظرًا لارتباطها، في الغالب، بمصالح الدولة العليا وأمنها القومي، وهي من الأمور التي تتسم بالثبات وعدم القابلية للتغيير.

وبتدقيق النظر في الشروط والاعتبارات اللازمة لبناء وفاعلية التحالفات الاستراتيجية، وفقًا لقاعدة الثبات النسبي لاستراتيجيات الدول وربطها بالمصالح القومية العليا، فإنه يمكن القول: إن أي موازن إقليمي استراتيجي لأمن الخليج إزاء القوة الإيرانية، سيكون مدفوعًا، بالأساس، باعتباراته المصلحية وأهدافه الاستراتيجية ورؤيته ومدركاته، للدولة أو للمحور محل التهديد، إيران، الأمر الذي يجعل من التعويل على حليف بعينه، كموازن إقليمي موثوق به على طول الخط، محلّ شك، لاسيما أن خبرة دول الخليج مع الحليف الأمريكي، الذي بقيت تحت مظلته الأمنية والاستراتيجية لنحو أربعة عقود، أفضت في نهاية الأمر إلى حالة من الانكشاف الاستراتيجي غير المسبوق للأمن القومي الخليجي، أمام إيران، التي باتت الفاعل الأهم، واللاعب الإقليمي الأنشط والأبرز، تحت سمع وبصر الولايات المتحدة الأمريكية، وبل وبمباركة منها، حتى وإن كانت لغة تلك المباركة وترانيمها مستترة وغير بادية.

ثمة لبنة أساسية لا بد من توافرها وترسيخها، إذن، قبل الحديث عن ماهية الموازن الاستراتيجي الأمثل لدول الخليج العربية، تتمثل في إعادة ترتيب البيت الخليجي على أسس استراتيجية ثابتة، وإزالة كافة الخلافات البنيوية التي تكاد تعصف بمنظومة مجلس التعاون الخليجي ذاته، في إطار من الشفافية والمكاشفة بين قادته وزعمائه، ومن ثَم شعوبه وأفراده، فالمحور «الخليجي - الخليجي» هو الأساس والركيزة الرئيسة لبناء موازن إقليمي «خارجي»، أيًا كان اسمه بعد ذلك، وبغير وجود فاعل لمحور خليجي موحد ومرتبط ومتماسك، لن يكون إقليم الخليج جاذبًا لأي حليف كبير جاد وموثوق به، اللهم إلا إذا كان الهدف الخليجي هو استبدال تبعية إقليمية أو دولية بتبعية دولية، وهذا في الحقيقة أمر غير متصور.

إن تدشين التحالفات الاستراتيجية وديمومتها لا ترتبط برغبة طرفيها بالضرورة فحسب، وإنما بموازين القوى الإقليمية والدولية، ومن ثَم فإن دول الخليج العربية، مطالبة إلى جانب ترتيب البيت الخليجي من الداخل، بجبر الفجوة في موازين القوى، التقليدية، وغير التقليدية، مع الجارة الإيرانية، من خلال بناء دبلوماسية فاعلة تجاه الدول الكبرى لحثها على انتهاج سياسة متوازنة تجاه المنطقة، وتدشين استراتيجية شاملة للردع، من خلال تطوير برنامج نووي خليجي حقيقي ومتقدم، للأغراض السلمية، مع الأخذ في الاعتبار ما قد تواجهه دول الخليج جراء ذلك من معضلات، وتطوير القدرات العسكرية التقليدية، مع تنويع موارد السلاح، جنبًا إلى جنب مع بناء قاعدة صناعية عسكرية، على المدى المتوسط والبعيد، إضافة إلى ترسيخ النفوذ الخليجي لدى دول

(١) مصطفى علوي، «عاصفة الحزم: نحو تحالف خليجي للدفاع المشترك»، مجلة آراء حول الخليج، جدة، العدد ٩٧، يوليو ٢٠١٥م، متاح على الرابط التالي: http://goo.gl/2kkJDH

الجوار لجعل البيئة الإقليمية المواتية أمام إيران أكثر صعوبة وتعقيدًا، وزيادة أفق التعاون الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون والدول العربية والإسلامية المحورية، للحفاظ على توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج(١).

وإذا كانت الاستراتيجية الإيرانية والدور الإيراني الاختراقي التوسعي في المنطقة، يرتكز في أحد أبعاده على نجاح طهران اللافت في بناء شبكة معقدة من التحالفات الإقليمية «تحت الدولية»، مع طيف واسع من الفاعلين من غير الدول Non State Actors، لاسيما من الحركات والتنظيمات الشيعية، كما سلف بيانه، فإن دول الخليج ربما تحتاج إلى نمط تحالفي آخر، من غير الدول، يكون بمثابة الموازن الإقليمي الاستراتيجي لشبكة حلفاء إيران الإقليميين من غير الدول، من خلال بناء علاقات واسعة مع شبكة مضادة من الحركات والتنظيمات الإسلامية «السنية» المعتدلة، ذات الحضور المجتمعي في دولها، يكون بمثابة الترياق المعاكس للآثار السلبية التي تخلفها التنظيمات الشيعية الحليفة لإيران على الأمن الإقليمي الخليجي.

إن دول الخليج ربما تحتاج إلى نمط تحالفي آخر، من غير الدول، يكون بمثابة الموازن الإقليمي الاستراتيجي لشبكة حلفاء إيران الإقليميين من غير الدول، من خلال بناء علاقات واسعة مع شبكة مضادة من الحركات والتنظيمات الإسلامية «السنية» المعتدلة، ذات الحضور المجتمعي في دولها.

دول الخليج العربية بحاجة، إذن، إلى استراتيجية جديدة للتعاطي مع قوى الإسلام «السني»، أو ما يعرف بجماعات الإسلام السياسي، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، كبرى الجماعات الإسلامية، ذات الثقل المجتمعي في المنطقة العربية، وفقًا لاستراتيجية الاحتواء والتوظيف، بما يدعم ويحمي المصالح الاستراتيجية لدول الخليج، وأمن المنظومة الخليجية، من مخاطر انتشار التنظيمات الشيعية، الموالية لإيران من جهة، والتنظيمات التكفيرية والجهادية العنيفة، التي تصب في الأخير لصالح الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة، من جهة أخرى، لاسيما وأن تلك التنظيمات تمددت بشكل كبير في المنطقة، حال غياب الموازن المجتمعي الأبرز لها، والمتمثل في قوى الإسلام السياسي «السني» المعتدل، لاسيما مع خلط بعض الدول العربية للأوراق ودمغ كل من يرفع شعارًا إسلاميًا من تلك الجماعات بالإرهاب؛ لاعتبارات محلية تتعلق بالصراع على السلطة وتصفية الخصوم المناوئين لنظام الحكم، وهو ما يجب على دول الخليج رفضه والنأي عنه؛ نظرًا لما يمثله من دعم «مستتر» للقوى الحليفة لإيران «من غير الدول» في المنطقة.

وأخيرًا، تبقى بعد ذلك، عملية اختيار الموازن الإقليمي للقوة الإيرانية، من بين الخيارات التي تم طرحها في سياق هذه الدراسة، أمرًا مكملاً لمفردات القوة الخليجية الذاتية على كافة المستويات، وهي عملية شديدة التعقيد، وتستند إلى رؤية صانع القرار الخليجي ومدركاته، وفقًا لثلاثة أنماط نظرية رئيسة، التحليلي، والمعرفي، والتنظيمي(٢)، ففي النمط الأول؛ التحليلي، يتم اختيار البديل الاستراتيجي الأكثر جلبًا للمنفعة، بغض النظر عن حسابات المخاطر، بعد دراسة كافة البدائل المطروحة، كل على حده.

أما النمط الثاني؛ المعرفي، فيتم اختيار البديل الأنسب «عقديًا»، بناءً على مدركات ومعتقدات صانع القرار، بعد استبعاد البدائل التي تتعارض مع البناء «العقدي» لصانع القرار، ابتداءً، وبدون بحثها أو دراستها، وأخيرًا النمط الثالث؛ التنظيمي؛ حيث يتم

(١) أشرف محمد كشك، «خيارات الخليج تجاه الاتفاق الإطاري حول النووي الإيراني»، السياسة الدولية، ١٥ يونيو ٢٠١٥م، متاح على الرابط التالي: http://goo.gl/ClqiVV

(٢) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص٤٧٩-٤٨٦.

اختيار البديل الأكثر قبولاً واتساقًا مع الهدف المطلوب، مع تجنب كامل لعنصر المخاطرة، وعدم اعتبار الأبعاد «العقدية» حال عملية اتخاذ القرار.

الخلاصة التنفيذية: نتائج وتوصيات الدراسة

سعت هذه الدراسة إلى بحث وتحليل التحالفات الاستراتيجية المتاحة، القائمة والمحتملة، لدول الخليج لمجابهة النفوذ الإيراني في منطقة الخليج العربي، والاضطلاع بدور الموازن الإقليمي لطهران، بعد استعراض مفاهيم توازن القوى والتحالف الاستراتيجي في السياقات الدولية، وتقديم نبذة عن أبرز الفجوات الهيكلية في موازين القوى بين دول الخليج وإيران، واستعراض جملة من المحددات التي تحكم عملية اختيار البديل التحالفي الأمثل لدول الخليج العربية.

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج، مشفوعة بعدد من التوصيات، وذلك على النحو التالي:

نتائج الدراسة:

- توقيع الاتفاق النووي التاريخي بين إيران والقوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، في يوليو ٢٠١٥م، يعني وقوف إيران على عتبة القوى النووية في العالم، بما يمثل خللاً لافتًا في موازين القوى بمنطقة الخليج العربي لصالح طهران.

- هناك نوع من التوازن «الهش»، بين إيران ودول الخليج، على صعيد مؤشرات القوة العسكرية التقليدية؛ باعتبارها إحدى أبرز محددات القوة الشاملة للدولة المعاصرة، وإن كانت القراءة التحليلية لتلك المؤشرات تميل في مجملها لصالح طهران.

- نجاح إيران في بناء شبكة من التحالفات الإقليمية «تحت الدولية»، مع طيف واسع من الفاعلين من غير الدول، لاسيما من الحركات والتنظيمات الشيعية العنيفة، يمسّ بموازين القوى في المنطقة لصالح الاستراتيجية الإيرانية.

- ثمة توجه خليجي نحو إقامة تحالفات مع قوى إقليمية كبرى، في إطار ما يمكن تسميته بـ«الموازن الاستراتيجي» Regional Balancer المضاد للقوة الإيرانية.

- هناك خمسة محاور تحالفية رئيسة أمام دول مجلس التعاون الخليجي، يمكن الاختيار من بينها، لتحقيق التوازن الإقليمي مع إيران، وهي المحور «الخليجي - الخليجي»، المحور «الخليجي - العربي»، المحور «الخليجي - الإسلامي»، المحور «الخليجي - العربي - الإسلامي»، المحور «الخليجي - غير الإسلامي».

- اتفاق المصالح، ووحدة الدوافع، والقدرة على الردع، والعقيدة العسكرية المتماثلة، والأساس الأيديولوجي المشترك، من أبرز عوامل نجاح التحالفات الاستراتيجية.

- الموازن الذاتي المتمثل في خيار المحور «الخليجي - الخليجي» هو اللبنة الأساسية لبناء أي تحالف «خارجي» كموازن إقليمي لإيران في منطقة الخليج العربي.

توصيات الدراسة:

- على دول الخليج تنويع تحالفاتها الاستراتيجية، وعدم الاعتماد على حليف واحد، أيًّا كان وزنه الاستراتيجي؛ لاعتبارات تتعلق باختلاف المصالح بين الفاعلين الدوليين والإقليميين في منطقة الخليج.

- يجب على دول الخليج الاضطلاع، أولاً، بترتيب البيت الخليجي من الداخل، بتسوية الخلافات الداخلية بين مكوناته، لتكون محلاً لشراكات تحالفية قوية من فاعلين دوليين وإقليميين على مستوى من القدرة والملاءة الاستراتيجية.

- تطوير القـدرات الخليجية علـى كافة الأصعدة، الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية، وغيرها، يجعل مـن دول الخليج عامل جذب للقوى الكبرى، الإقليمية والدولية، بما يعمل على توازن القوى في إقليم الخليج العربي.

معلومات إضافية

توازن القوى:

تــوازن القوى Balance of Powers اصطلاح في ميدان العلاقات الدولية، يعود اسـتعماله إلى القرن السـادس عشر، ولو أنّ مفهومه العام كان معروفًا منذ أقدم العصور.

يعنـي هذا الاصطلاح فـي جوهره الحالة التي تجد فيها إحدى الـدول، أو مجموعة من الدول، أنها مضطرة لأن تتخذ الحيطة إزاء نمو دولة أخرى أو مجموعة دول، منافسة لها، أو يحتمل أن تبلغ منافستها لها حدّ تهديد مصالح الدولة أو المجموعة الأولى، أو النيل من اسـتقلالها وسلامتها الإقليمية، فتهرع الدولة أو المجموعة التي تستشعر هذا الخطر إلى استجماع أسباب قوتها ورصّ صفوفها بحيث تكون معادلة في القوّة والاستعداد للدولة أو المجموعة المنافسة، إلى أن يقوم نوع من التوازن بين الفريقين، يفترض فيه أن يحول دون الحرب؛ لأن التعادل مـن شـأنه أن يبعد إمكان انتصار أحد الفريقين على الآخر، فيجعل صنّـاع القرار يفكرّون مليًا قبل التورّط في حرب سجال طويلة الأمد تكون الخسارة فيها أكثر من الغنيمة.

من هذا المعنى لاصطلاح «توازن القوى»، انطلقت تعريفات وأبحاث الكتّاب. يذهب «إيز كراو» Eyze Crowe نائب وزيـر الخارجية البريطانية في مذكراته المنشـورة في الوثائـق البريطانية عن اندلاع الحرب، أي الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م)، إلى أن التاريخ يدل «على أن الخطر الذي يهدّد اسـتقلال هذه الأمّة أو تلك نشـأ على العموم، أو نشأ جزء منه على الأقّل، من تفوّق وقتيٍّ لدولة جارة، قوّية عسكريًا وفي الوقت ذاته فعّالة اقتصاديًا، تطمح إلى توسـيع حدودها أو نشـر نفوذها، فالكابح الوحيد لسوء استعمال السيطرة السياسية المتأتية عن مثل هذا التفوّق تمثّل في التاريخ دومًا بقيام منافس قوي لهذه الدولة يحد من شـططها، أو بمعارضة مركّبة مؤلفة من عدّة دول تشـكل فيما بينها عصبة تدافع عن مصالحها المشـتركة. فالتوازن الذي يقوم في أثر هذا التجمع للقوى يعرَّف فنيًا بتوازن القوّة، وصار بمنزلة البديهيّات التاريخية تقريبًا تعريف سياسة إنجلترا التقليدية بأنها الحفـاظ علـى هذا التّوازن، بوضع ثقلها تارة في هـذه الكّفة من الميزان وتارة في الكفة الأخرى، ولكن دومًا إلى جانب معارضة الدكتاتورية السياسية للدولة المنفردة الأقوى أو لفريق من الدول، في وقت معين».

أمّا الآلية التي يمكن بها إحلال التوازن عمليًا في علاقات الدولتين المنافستين فهي أن تعمد الدولة التي تشعر بالتهديد إمّا إلى زيادة اسـتعدادها العسـكري أو زيادة وتائر فاعليتها الاقتصادية، أو اكتسـاب رقعة جديدة من الأرض، وإمّا عن طريق استمالة دول أخرى لمشاركتها في هذا الاستعداد مما يؤدي غالباً لقيام الأحلاف، مثلما تحالفت إنجلترا وبروسية وألمانية لمقاومة توسُّع نابليون.

ومارسـت بريطانية العظمى بالفعل سياسـة توازن القوّة طوال القرن التاسـع عشر في مبتدأ القرن العشرين. كانت الدول الأوربية تتسـابق على النفوذ وعلى اكتساب المستعمرات في القارات الأخرى، وأهّلها تفوّق أسطولها البحـري وحصانة موقعها الجغرافي آنذاك ضد الغزو وسـبقُها في الثورة الصناعية، أن تكون مفتاح اسـتتباب توازن القوى في أوربة.

أمثلة على توازن القوى:

ولئـن عرفـت فكرة توازن القوى كمخفف لآثـار احتكاك القوى الكبرى والإمبراطوريات الواسـعة منذ القديم

فإنها لم تتخذ صيغتها المحددة إلا في العصور الحديثة وعلى الأخص في القارة الأوربية، **كما تدل الأمثلة الآتية:**

١- في النصف الأول من القرن السابع عشر، أسفرت حروب لويس الرابع عشر، بعد أن زالت سيطرة الإمبراطورية النمساوية على المقدّرات الأوربية، عن تفوّق كاسح لفرنسة على الملكيات الأوربية الأخرى، وحين عزم ملك إسبانية في أواخر القرن على أن يخلفه على العرش الإسباني الابن الثاني لولي العهد الفرنسي، خشيت أكثرية الدول الأوربية من هذا الامتداد المتزايد للسيطرة الفرنسية فتحالف إمبراطور ألمانية وملك إنجلترا ودوق سافوا ثم انضم إليهم ملك البرتغال ضد الأطماع الفرنسية، باسم إعادة التوازن، وانتهت الأزمة بتوقيع معاهدة أوترخت سنة ١٧١٣م التي قضت على فرنسة وإسبانية بالتخلي عن توحيد العرشين كما قضت على لويس الرابع عشر بالتخلي عن الممتلكات التي كان غزاها، فعاد توازن القوى إلى ما كان عليه واستمرَّ ثلاثة أرباع القرن الثامن عشر إلى أن شبّت الثورة الفرنسية وألغت الملكية وأعلنت النظام الجمهوري.

٢- في مؤتمر فيينا الشهير (١٨١٤-١٨١٥م) الذي صفّى تركة حروب نابليون، تعاون اللورد البريطاني كاسترليه مع الأمير النمساوي مترنيخ (باسم احترام شرعية الحكم واستقلال الدول) على إعادة توحيد مملكة بولونية لتكون ركنًا في بناء توازن القوى، بعد أن كانت تتقاسمها روسية وبروسية فأخلّتا بالتوازن، وبدوافع من الحرص على التوازن، أيّد الوزير الفرنسي الأمير تاليّران أيضًا هذا الاتفاق.

٣- في النصف الأول للقرن التاسع عشر، كانت الدول الأوربية الكبرى المهيمنة على الحرب والسياسة هي فرنسة وبريطانية العظمى وروسية والنمسا وبروسية، فعمدت روسية سنة ١٨٥٣م إلى غزو الممتلكات العثمانية وراء الدانوب فتحالفت آنئذ ضد الأطماع الروسية فرنسة وبريطانية العظمى والنمسا وبروسية، ثم أعقب ذلك سنة ١٨٥٤م تحالف آخر بين فرنسة وبريطانية العظمى تأييدًا للإمبراطورية العثمانية في وجه الروس وانضم ملك سردينية إلى هذا الحلف، وأسفرت حرب القرم بين روسية والحلفاء عن انتصار الحلفاء فعقدت معاهدة باريس سنة ١٨٥٦م التي توقف بموجبها التوسع الروسي. ثم جاء بعد ذلك مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨م يجرّد روسية من أكثر الممتلكات التي كانت اكتسبتها وراء حدودها التقليدية.

٤- كانت الصفة المهيمنة على العلاقات الأوربية في أواخر القرن التاسع عشر هي بروز الشعور القومي فتحقق كلّ من الوحدة الألمانية (بعد حرب سنة ١٨٧٠م) والوحدة الإيطالية، وانتشار القومية السلاّفية في روسية والبلقان فتعرض مبدأ توازن القوى للاهتزاز، واحتدم الصراع بين جرمان وسلاف، لكن نشوب حروب البلقان وتحرر بلاد البلقان من الحكم العثماني واحدة بعد الأخرى كبحت جماح التوسع الروسي وهيمنة السلاف. وكان هذا عهد تسابق الدول الأوربية على كسب المستعمرات وراء البحار وتنافسها في الميدان التجاري في أرجاء العالم مما بدأ يعطي لمفهوم توازن القوى بعدًا عالميًا.

هذا البعد العالمي للتوازن واختلال التوازن بدأ يتأكد في مطلع القرن العشرين، إلى أن نشبت الحرب العالمية الأولى وانضمت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا إلى صفوف الحلفاء لتعيد التوازن ثم لترجح كفة الحلفاء في ميزان القوة.

٥- أمّا في الحرب العالمية الثانية فقد عادت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا إلى دعم الحلفاء، وإمداد روسية بالمؤن والذخيرة، بعد أن انفرط عقد معاهدة عدم الاعتداء بينها وبين ألمانية، كبحًا لسيطرة دول المحور واليابان، وإيقافًا للمد الجزئي الأولي الذي سجلته المعارك بين الطرفين.

٦- على أنّ أحداث القرن العشرين أفرزت مجموعة من توازنات القوى ولم تعد أوربة هي المرتع الوحيد لممارسة سياسة التوازن، وانجلت الحرب العالمية الثانية عن نوع من نظام توازن قوى على المستوى العالمي، فلم تعد العناصر الرئيسة في التوازن مقتصرة على بريطانية وفرنسة وروسية الأوربية من جهة وألمانية والنمسا من جهة أخرى، بل انتقل الثقل إلى كل من الولايات المتحدة في جانب، والاتحاد السوفييتي (أوربي وآسيوي معًا) في جانب آخر، ولكّل جانب معسكره من الدول الحليفة بقواه الحربية وطاقاته الاقتصادية، وعقائده السياسية والاجتماعية، وتبلور هذا التجابه بقيام حلفين متضادين: حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو.

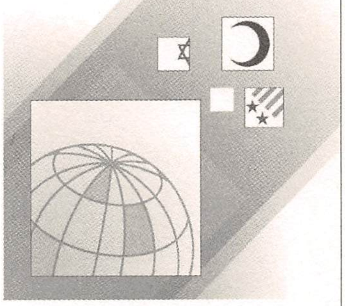
فأضحى يطلق على هذا النوع من التوازن، التوازن الثنائي القطب Bipolazied Balance أطلق على هذه المرحلة اسم الحرب الباردة، وظلت سائدة طوال أكثر سنيّ النصف الثاني من القرن العشرين، إلى أن انفرط عقد المعسكر الاشتراكي، وتفككتْ عُرى الاتحاد السوفييتي واستقلّت أكثر مقوماته الآسيوية، فصارت مجموعة من الدول المستقلة أهمها الاتحاد الروسي، ولم يعد هناك معسكر متماسك ولا قوة تعادل القوة الحربية والاقتصادية التقنية للقطب الأمريكي وبدا أن العهد يتصف بأحادية الاستقطاب Jnipolarization.

إنّ ظاهرة التوازن لن تندثر، فالعالم الذي كفي كوارث الحرب الشاملة في النصف الثاني للقرن العشرين، لم ينجُ من تزاحم القوى الكبرى في التجارة والصناعة واكتساب الثروة، ولن يستطيع القطب الواحد التحكم في ما لم يعد يمكن احتكاره من تطوّر في العلم والتقنية، وما لا يمكن تفاديه من حرية للتجارة العالمية ولانتقال الأموال، وهذا التزاحم ومسبباته وروادعه وحسناته ومخاطره وما يحويه من تموّج واضطراب ثم استقرار ثمّ مدّ وجزر هو كلّه في صلب العناصر التي تكوّن في نهاية المطاف أركان توازن القوى ومختلف أدواته. ويُعد توازن الرعب أو توازن الرعب النووي أحد أحدث مظاهر توازن القوى.

المصدر:

رفيق جويجاتي ـ هيثم الكيلاني، الموسوعة العربية على الرابط:

http://arab-ency.com/_/details.php?nid=14978



إسرائيل وإيران.. بين الثوابت الاستراتيجية والمتغيرات التكتيكية

د. عدنان عبد الرحمن أبو عامر

رئيس قسم العلوم السياسية والإعلام-جامعة الأمة- غزة فلسطين

ملخص الدراسة

ما زالت السياسة الإيرانية تشكل مصدر قلق للدول العربية في المنطقة؛ لأنها باتت تعتقد أن معظم الدول العربية التي تحدها هي «حدائق خلفية» لها، ومن حقها أن تسيطر عليه، وتستولي على صناعة القرار فيها، وهو ما لم يُخْفِهِ قادتها حين صرحوا أكثر من مرة في الأشهر الماضية أن طهران باتت تحتل ٤ عواصم عربية: بغداد، دمشق، بيروت، صنعاء!

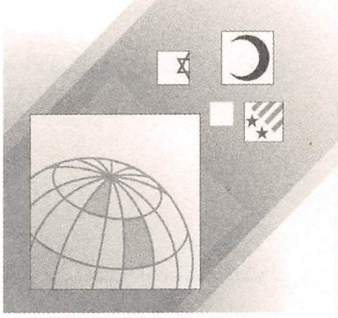
وفي الدول التي لم تصل لها اليد الإيرانية مباشرة؛ نظرًا للتباعد الجغرافي، فقد واصلت السياسة الإيرانية إرسال مندوبين لها؛ لمحاولة توسيع نفوذها وسيطرتها، بالمال والإعلام والسلاح، وهي تعتقد جازمة أن هذا هو «العصر الإيراني» بامتياز، في ظل حالة الاحتراب التي تعيشها عدد من الدول العربية.

في المقابل، تواجه السياسة العربية عددًا من العقبات، وهي تحاول كبح جماح النفوذ الإيراني في المنطقة، في ظل غياب استراتيجية عربية موحدة، وحالة استقطاب لدى عدد منها، وبحث عن مصالح فردية ذاتية لهذه الدولة أو تلك، مما يفسح المجال للتوسع الإيراني أن يمتد ويسيطر في غفلة من أصحاب المنطقة.

الملاحظ هنا أن هناك حالة من التفاهم الدولي مع طهران لتمدد نفوذها في المنطقة العربية؛ بحيث يغض المجتمع الدولي نظره عن إمساك إيران بمفاصل الأمور في العراق، وباتت طهران جزءًا من الحل في سوريا، وطرفًا في المفاوضات حول اليمن، وركنًا محوريًا في البحث عن رئيس «ما زال مفقودًا» في لبنان.

وجاء الاتفاق النووي الإيراني الأخير مع الدول العظمى ليمنح إيران صكًا على بياض، يمنعها باليد اليمنى من تطبيق برنامجها النووي بكامل تفصيلاته الإيرانية، مقابل منحها باليد اليسرى نفوذًا وتمددًا في الدول العربية المجاورة، وهو ما بات يسرب عبر وسائل الإعلام من ملاحق سرية للاتفاق.

أخيرًا.. إن الدراسة التي بين أيدينا تحاول أن تضع يدها على مكامن المخاوف العربية من النفوذ الإيراني في المنطقة، وتبحث عن آليات وسياسات مقترحة للتعامل مع الدولة الإيرانية، بعيدًا عن لغة الحروب والدماء التي لن تأتي بشيء سوى الاستنزاف والإرهاق لكل دول المنطقة، ومحاولة تلمس سياسات ودبلوماسيات أكثر إقناعًا وأقل تكلفة للجميع.



إسرائيل وإيران.. بين الثوابت الاستراتيجية والمتغيرات التكتيكية

د. عدنان عبد الرحمن أبو عامر

رئيس قسم العلوم السياسية والإعلام-جامعة الأمة- غزة فلسطين

أهمية الدراسة:

يعتبر تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة مثار حديث الأوساط السياسية في إسرائيل، سواء في مراحل تطوره، أو حين وصل مستويات غير مسبوقة من التمدد على مساحات واسعة من العراق وسوريا، واليمن ولبنان.

وشهد التقييم الإسرائيلي لتنامي التوسع الإيراني مراحل متباينة من التخوف والحذر والارتياح، وفقًا لمتغيرات داخلية وخارجية، مما يجعل من الأهمية بمكان تسليط الضوء على أهم مراحل هذه التقييمات، وتأثيراتها على الجانبين من جهة، وعلى تطورات المنطقة العربية من جهة ثانية.

وتنطلق أهمية الدراسة بإيرادها للتأثيرات الأمنية والعسكرية مع تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة على إسرائيل، وتأخذ أبعادًا أكثر جدية، بتطرقها للقضايا التي شغلت صانع القرار الإسرائيلي، من جهة:

١- متابعة الموقف الإسرائيلي من النفوذ الإيراني وتوسعه.

٢- التقييمات الإسرائيلية من اقتراب إيران من حدود الدول العربية المجاورة لإسرائيل، كسوريا ولبنان.

٣- آفاق السياسة الإسرائيلية تجاه إيران، والسياسة الإيرانية تجاه إسرائيل، سواء بصيغة الضربة أم الصفقة.

الدراسة تكتسب أهمية كبيرة في ضوء التحسب الإسرائيلي للتمدد الإيراني المتزايد، والحيلولة دون مزيد من التوسع، لاسيما أنه يتزامن مع ترقب إسرائيلي صامت، دون أن يحرّك ساكنًا، رغم ما يردده الإسرائيليون من شعارات تتعلق بالخطر الإيراني الداهم.

الإطار المنهجي:

غصت الساحة الإسرائيلية بسيل كبير من الأسئلة، بدأ ولما ينتهي بعدُ، من أهمها:

أ- هل الأجهزة الأمنية والاستخبارية الإسرائيلية لم تتوقع التمدد الإيراني في المنطقة؟

ب- كيف نظرت إسرائيل للمشروع الإيراني الآخذ بالتوسع، ومدى تأثيره على واقعها القائم والمستقبلي؟

جـ- إلى أيّ حدّ تدخلت إسرائيل في الحراك العسكري لهذا التمدد، لتحوله لخدمة مصالحها الاستراتيجية؟

التساؤلات البحثية:

أ- لماذا يكتسب التمدد الإيراني أهمية استثنائية لدى إسرائيل؟

ب- كيف تنظر إسرائيل لأهمية صعود الدور الإيراني في المنطقة، ومدى تأثيره على الجانبين؟

جـ- إلى أي حد كان للبعد الإقليمي دور فاعل في تقدم أو تراجع التقييم الإسرائيلي للدور الإيراني، وكيف استطاعت إسرائيل تجيير هذا الدور خدمةً لمصالحها الاستراتيجية؟

د- كيف تمكنت إيران من التمدد الإقليمي على مرأى ومسمع من الإسرائيليين، رغم تهديداتهما المتبادلة؟

هـ- مدى جدية ما يشاع من تصريحات بين الجانبين، تتعلق بتوجيه ضربات عسكرية لكل منهما، وتعارضه مع حقيقة التسليم الضمني لكل منهما بالتمدد في هذه المنطقة على حساب العرب؟

و- هل التوسع الإيراني الحاصل في المنطقة العربية، دون رد فعل إسرائيلي حقيقي وليس دعائيًا، يأتي ضمن صفقة عالمية كبرى بتقاسم النفوذ الإيراني الإسرائيلي على حساب شعوب المنطقة العربية؟

المنهج المستخدم:

ستلجأ الدراسة إلى الأسلوبين الوصفي والتحليلي، في محاولة منها لتتبع الموقف الإسرائيلي من الدور الإيراني في مختلف مراحله، وتحليل أبعاده وتداخلاته: المحلية والإقليمية والدولية، مستعينة بما صدر في وسائل الإعلام ومراكز البحث الإسرائيلية من دراسات وتقييمات وتقديرات موقف، كما ستعتمد الدراسة على كمّ كبير من المقالات الصحفية والتحليلات السياسية، وتقديرات الموقف الصادرة عن مراكز البحث الإسرائيلية باللغة العبرية.

محاور الدراسة:

١- الاستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة، وموقع إيران منها.

٢- الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة، وموقع إسرائيل منها.

٣- العلاقات الإسرائيلية الإيرانية: المخفي والمعلن.

٤- توصيات الدراسة.

مقدمة:

جاء الاتفاق النووي الإيراني مع المجتمع الدولي ليمنح إيران فرصة جديدة لفرض نفوذها الإقليمي داخل المنطقة العربية، في حين تتواجد إسرائيل من الناحية السياسية والعسكرية في أكثر من بقعة جغرافية داخل بعض البلاد العربية وعلى حدود بعضها الآخر.

جاء الاتفاق النووي الإيراني مع المجتمع الدولي ليمنح إيران فرصة جديدة لفرض نفوذها الإقليمي داخل المنطقة العربية، في حين تتواجد إسرائيل من الناحية السياسية والعسكرية في أكثر من بقعة جغرافية داخل بعض البلاد العربية وعلى حدود بعضها الآخر.

وظهرت إسرائيل الدولة شبه الوحيدة في العالم التي تحتج على الاتفاق النووي مع الغرب، حتى إن الحكومة الإسرائيلية والكنيست واللجان البرلمانية عقدت اجتماعات طارئة لبحث الاتفاق، وآثاره على وضع إسرائيل الاستراتيجي في المنطقة..

ويبدو السلوك الإسرائيلي تجاه الموضوع النووي الإيراني خاصة، والنفوذ الإيراني في المنطقة العربية عامة، مثيرًا لطرح كثير من التساؤلات، خاصة أن إسرائيل تزعم بأن إيران تعتبر بالنسبة لها خطرًا وجوديًا، لكن هذا التقدير لم يتبعه سلوك ميداني عسكري ضد إيران، كما جرت العادة ضد دول عربية أخرى في المنطقة.(١)

الدراسة الحالية تحاول التعرف على الجوانب الجادة في السياستين الإسرائيلية والإيرانية تجاه بعضهما، ومعرفة طبيعة سلوكهما تجاه الآخر، عبر استقراء الواقع الإقليمي لكلا الجانبين..

(١) د.«إيلي كرمون» الباحث الكبير في معهد السياسة ضد الإرهاب في مركز متعدد المجالات بهرتسيليا، موقع المركز، ٢٠١٤/١٢/٢٢م.

المحور الأول:
الاستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة، وموقع إيران منها

تتوقع دوائر البحث والتخطيط الإسرائيلية أن الشرق الأوسط أصبح مكانًا سيئًا للعيش، وبات أحد الأماكن الأسوأ والأخطر في العالم، وحين تنظر الاستخبارات العسكرية والإسرائيلية، وتلمس ما يحدث وراء الحدود: إيران، العراق، الأردن، سوريا، لبنان، مصر، اليمن، السعودية، وشمال إفريقيا، فإنها ترى عالمًا مليئًا بالحروب الأهلية، ويتهاوى سياسيًّا، ويصبح فقيرًا أكثر فأكثر، مما نجم عنه أخيرًا انهيار داخلي لدول مركزية مثل: سوريا، ليبيا، والعراق، وهو ما قد يزعزع أنظمة مستقرة مثل إيران ومصر.

إيران تقع في القلب من هذه التغييرات الإقليمية، حيث يروّج الإسرائيليون فيما بينهم نظرية «يوفال شتاينيتس» وزير الشئون الاستراتيجية والاستخبارية السابق، والمقرب من «بنيامين نتنياهو» رئيس الحكومة، حين طالب بتطبيق نظرية «رأس الأفعى» في التعامل مع إيران، التي تؤسس وتدعم دولاً وتنظيمات تعمل على استنزاف القوة الإسرائيلية في أكثر من جبهة: حزب الله في لبنان، حماس في غزة، الجولان السوري مؤخرًا.

وتمثل المطلب الإسرائيلي من الولايات المتحدة باستئصال «رأس الأفعى» مباشرة دون الدخول في حروب استنزافية ومواجهات دورية مع القوى الداعمة لإيران؛ لأنه من الناحية التلقائية سيتم قطع الموارد عن باقي أطراف «الأفعى» إذا تم قطع «الرأس»، وإسرائيل في سبيل ذلك تبدو مستعدة لتحمل الأثمان الباهظة جراء ضربها لإيران، إذا حظيت -كشرط أساس- على موافقة ودعم واشنطن، وهو ما زال بعيد المنال حتى كتابة هذه السطور.

واستمرارًا لهذه النظرية، يمكن الحديث عن سيناريوهات إسرائيلية عديدة للتعامل مع الملف الإيراني، ربما بعيدًا عن التنسيق الأمريكي على غير العادة، ومن ذلك:

١- الذهاب إلى خيار «شمشون» بضربة انفرادية ضد إيران، رغم استبعاده في ضوء تطورات المنطقة المشتعلة، وإن كان هناك من يرى في «نتنياهو» نسخة معدلة من سلفه الأسبق «مناحيم بيغن» الذي قصف المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١م رغم المعارضة الإسرائيلية والأمريكية والعالمية، في مثل هذه الحالة لن تقف واشنطن مكتوفة الأيدي إزاء رد الفعل الإيراني المتوقع ضد إسرائيل، وستضطر مجبرة للدفاع عن «ابنها العاقّ» أمام العدو المشترك، ثم يتم معاقبة إسرائيل لاحقًا.[(١)]

٢- افتعال حرب قاسية أو محدودة، مع حليف إيران الأوثق في المنطقة ممثلاً بحزب الله في لبنان، والتقديرات الإسرائيلية تجمع أن حرب لبنان الثانية ٢٠٠٦م ستكون «بروفة» مصغرة عن حرب لبنان الثالثة إذا اندلعت في ٢٠١٥م، وستشهد استهدافًا مركزًا للجبهة الداخلية، هنا، وهنا فقط، كما تقدر إسرائيل، ستعلن واشنطن وقوفها بجانبها؛ لأنها تتعرض لعدوان إيراني من خلال حزبها اللبناني.

٣- استمرار إسرائيل عبر أجهزتها الأمنية الاستخبارية بعمليات التخريب داخل إيران، سواء اغتيال العلماء، أو إحداث تفجيرات داخلية، من شأنها أن تضغط على إيران للانسحاب من المحادثات الجارية على ملفها النووي.[(٢)]

الخلاف الأمريكي الإسرائيلي حول إيران:

شهدت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية حالة توتر غير مسبوقة عقب خلافهما حول الموقف من إيران،

(١) بيغن قصف العراق، وأولمرت قصف سوريا، نتنياهو سيقصف إيران؟ موقع واي نت، ٢٠١٥/٣/٣م:
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4633040,00.html

(٢) هذا الرأي يتبناه عدد من قادة الدولة، أهمهم القاضي المتقاعد «إلياهو فينوغراد»، رئيس لجنة التحقيق في حرب لبنان الثانية.

ولئـن تكررت هـذه الخلافات في أوقات سـابقة بين الحليفـين الأوثـق، لكنهـا اقتربت من كسـر القاعدة المعمول بها من قبلهما حول «مَن يحكم مَن: واشـنطن أم تـل أبيـب»؟، ولذلك فقد اكتسـب الخلاف الحالي بين الحليفين الأقـرب، حول الملف الإيراني، وما يقال عـن تقـارب أمريكي مع طهـران، أهمية اسـتثنائية؛ لاعتبارات داخلية وخارجية.(١)

ويتحـدث الطرفان الإسـرائيلي والأمريكي حول ما يمثله النفوذ الإيراني من مخاطر حقيقية عليهما، على مختلف الأصعدة، من أهمها:

١- كسـر الاحتكار الإسرائيلي للسلاح النووي، مما يفقدها أهمية استراتيجية للدول الداعمة لها عالميًا.

٢- دخول إيران النادي النووي، وامتلاكها ما تسميه إسرائيل «نقطة الحصانة»، بحيث يصبح من الصعوبة البالغة توجيه ضربة عسكرية لها.

٣- إفساح المجال للتنافس النووي بين دول المنطقة، لاسيما السعودية ومصر.

٤- الأخطر إمكانية تسرب مثل هذا السلاح النووي لتنظيمات معادية لإسرائيل.(٢)

لكـن الاتفـاق الأمريكي الإسـرائيلي حـول خطورة النفـوذ الإيرانـي لم يلـغِ أوجه الخـلاف بينهما حول السـلوك الأفضل والأنجع، والأقـل كلفة للتعامل معه، فقد جـاءت خلافاتهمـا على أكثر من وجـه وجانب، تمثـل أهمها في الرفـض الأمريكـي الواضح لتوجيه ضربة عسكرية ضد إيران، خاصة في ظل الانسحاب التدريجي لواشـنطن من المنطقة، وتنفسـها الصعداء بخروج آخر جندي أمريكي من أفغانستان والعراق.

ومـع ذلك، فـإن هـذا الرفـض الأمريكـي للخيار العسـكري ضد إيران لا يعني إزاحته عن الطاولة، ولو كان بقصد الإبقاء على تهديد إيران من جهة، ومحاولة دغدغة مشـاعر أنصار إسـرائيل في الكونجرس من جهة أخرى.

من جهتها، تجد إسـرائيل «الليكوديـة» أن الطريقة التفاوضيـة التـي تسـلكها الإدارة الأمريكيـة والدول العظمـى مع إيران لن تُجدي نفعًا، ولن يسـتفيد منها أحد سـوى طهران التي تلعب على عامل الزمن، ريثما تتحقـق مـن دخولها النادي النووي، ممـا يدفع صناع القرار الإسـرائيلي لتفضيل الخيار العسـكري، كحل أولي وجذري يسـعون من خلاله «لتوريط» واشـنطن معهم في القضاء المبرم على المشروع النووي الإيراني.(٣)

نفـوذ إيران قـد لا يجدي معه أيّ خيار عسـكري؛ لأنه يعني اشـتعال المنطقة، حتى إن خيار الدخول في حـرب عالمية ثالثة بـات مطروحًا علـى أجندة صناع القـرار العسـكري، وإن كان بوتيرة أخف من الحربين العالميتـين الأولـى والثانيـة، فالإسـرائيليون ينظرون للسـياق الإقليمـي والدولي للملـف الإيراني بخلاف النظرة الأمريكية.

الابتزاز الإسرائيلي للعالم في الملف الإيراني:

عقـب توقيـع الاتفـاق النـووي الإيرانـي فـي يوليو ٢٠١٥م، طالبت إسـرائيل بعقد صفقة استراتيجية مع المجتمع الدولي لتعويضها عن الاتفاق مع إيران، تشمل اعتراف واشـنطن بالسيادة الإسرائيلية على الجولان، كجـزء مـن تعويضها عن الاتفـاق النووي مـع إيران؛ لأن إسـرائيل لن ترضى بمقابـل تكتيكي لاتفاق إيران النووي، كطائرات ومروحيات، بل بتعويض استراتيجي

(١) «زلمان شـوفال» السـفير الإسرائيلي الأسـبق في واشنطن، معاريف، ٢٠١٥/٥/٢٢م.

(٢) أفـرايم كام، الوضع الإقليمـي لإيران، معهد أبحـاث الأمن القومي، التقدير الاستراتيجي، ٢٠١٥م، ص٧١، النص الكامل للتقدير:
http://www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/%D7%A1%D7%A4%D7%A8%20%D7%94%D7%94%D7%A2%D7%A8%D7%9B%D7%94%202014-2015.pdf

(٣) شـارك في النقـاش جملة من القيـادات العسـكرية، أهمهم: «بيني غانتـس، غابي أشـكنازي»، رئيسـا أركان الجيش، و«شـاؤول موفاز، موشيه آرنس» وزيرا الدفاع.

بمستوى التهديد الناجم عن هذا الاتفاق.(١)

مع العلم أن الجولان حيوية لإسرائيل باعتبارها سدًّا مانعًا أمام هجمات المنظمات الإسلامية في سورية، ما يعني أن شرعنة احتلالها للجولان مسألة مهمة في صراعها مع إيران، التي تزيد هيمنتها في المنطقة، فيما يسمى «الهلال الشيعي» المكوّن منها ومن العراق وسورية ولبنان، ويزيد التحديات أمام إسرائيل.(٢)

ابتزاز إسرائيل للمجتمع الدولي عقب اتفاق إيران النووي فاق كثيرًا شرعنة احتلالها للجولان، بطلبها الحصول على أسلحة أمريكية مضادة للسلاح النووي، وتعزيز قدراتها مقابل احتمالات تفاقم الخطر في المنطقة جراء تعاظم قوة إيران، والتواصل مع الولايات المتحدة حول رد دبلوماسي وعسكري مشترك لهما، في حال خرقت طهران الاتفاق النووي، وزاد خطرها بالمنطقة.(٣)

ابتزاز إسرائيل للمجتمع الدولي عقب اتفاق إيران النووي فاق كثيرًا شرعنة احتلالها للجولان، بطلبها الحصول على أسلحة أمريكية مضادة للسلاح النووي، وتعزيز قدراتها مقابل احتمالات تفاقم الخطر في المنطقة جراء تعاظم قوة إيران.

لكن المحلل العسكري «رون بن يشاي» دعا إسرائيل لأن تتوصل مع الولايات المتحدة لـ «اتفاق تعويض» عن تفاهماتها مع إيران، يشمل مساعدات عسكرية قيمتها مليارا دولار، تشمل قنابل وصواريخ ذكية وأسلحة متطورة، بجانب مساعدات استثنائية، كمًّا وكيفًا، تزيد من الهوة بين الجيش الإسرائيلي وبقية جيوش المنطقة.(٤)

الثابت أن هناك اتفاقًا إسرائيليًا لاعتبار التهديد الإيراني خطرًا وجوديًا على إسرائيل، لكن ذلك لم يرافقه سلوك ميداني عسكري تجاه إيران، بعكس الحال مع بعض الدول العربية، ومنها العراق ولبنان؛ حيث سارعت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية لتوجيه ضربات مباشرة لكلا الدولتين في اللحظة التي بدت فيها مخاطر أولية، تمثلت في ضرب المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١م، والقيام بسلسلة حروب عسكرية ضد لبنان وسوريا.

وخلال الأشهر الأولى من عام ٢٠١٥م، ومع انطلاق مفاوضات الملف النووي الإيراني، يمكن جمع العشرات من مواقف وآراء الخبراء والمسئولين وصنّاع القرار في تل أبيب عن هذه المفاوضات، وما قد تعنيه من تعزيز للنفوذ الإيراني في المنطقة.(٥)

ويمكن ملاحظة أنّ الجميع في إسرائيل يتوجّسون من نفوذ إيران، ويُوردون مخاوفهم، ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن قلق أقطاب إسرائيل من تمادي النفوذ الإيراني في المنطقة، أوْ اقترابها من عتبة النوويّ، سيؤدّي لدفع الإسرائيليين للتفكير في البقاء بإسرائيل، أمْ الهجرة منها؛ لأن السنوات الأخيرة شهدت انخفاض الهجرة إليها، بلْ إنّ الهجرة السلبيّة ارتفعت بنسبٍ عالية جدًّا، مما يقُضّ مضاجع دوائر صنع القرار في تل أبيب؛ لأنّ الهاجس الديمغرافيّ، بات يُشكّل خطرًا استراتيجيًّا على أمنهم القومي.

رئيس مجلس الأمن القومي السابق والمستشار السابق لرئيس الحكومة، جنرال الاحتياط «يعكوب عميدرور» قال: إنّ إيران تسعى لتطوير صواريخ

(١) وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي «غلعاد أردان»، معاريف، ٢٠١٥/٧/٢١م.
(٢) المستشرق اليهودي د.«غاي بخور»، التلفزيون الإسرائيلي، ٢٠١٥/٧/١٨م.
(٣) البروفيسور «غابي بن دور» رئيس مركز دراسات الأمن القومي بجامعة حيفا، ٢٠١٥/٧/٧م.
(٤) موقع الجيش الإسرائيلي، ٢٠١٥/٧/١٥م.
(٥) وزير الشئون الاستخباراتية السابق، «دان مريدور»، يفضل خيار الصفقة بدل الضربة مع إيران، معهد أبحاث الأمن القومي، ٢٠١٥/٦/٢٣م.

باليستية عابرة للقارات، وتُصعّد في نشاطاتها المسلحة في المنطقة، وتستثمر كل طاقاتها في نشاطات حربية، ولذلك تطالب إسرائيل بالإبقاء على العقوبات، حتى تغيّر إيران سياساتها الإقليمية، ووقف دعمها لحركات المقاومة، والكفّ عن مواصلة التهديد بإزالة إسرائيل من الوجود.

رأي آخر أخذ حيزًا واسعًا في الأوساط الإسرائيلية يقول بأنّ الاتفاق النووي الإيراني الذي جرى التوصل إليه في يوليو ٢٠١٥م عبارة عن نكتة؛ لأنه يؤجل تسلح إيران فقط ٥-١٠ سنوات إذا التزم الإيرانيون به، في حين تتجاهل الولايات المتحدة الجوانب الأخرى للتهديد الإيراني، مثل الصواريخ الباليستية التي يصل مداها اليوم ٣ آلاف كم، وتغطي أكثر عواصم أوروبا، وسيواصل الإيرانيون تطوير هذه الصواريخ بوتيرة سريعة، فلا أحد يمنعهم من القيام بذلك، وخلال عقد من الزمن ستهدد هذه الصواريخ الولايات المتحدة نفسها، وهو ما قد يدفع إيران لمواصلة مغامراتها العسكرية، وعملياتها الرامية لزعزعة الأنظمة في الشرق الأوسط.[١]

إن الإسرائيليين يرون في إيران- رغم عدائهم لها- قوة عظمى مهيمنة في المنطقة، تعمق الشرخ السني - الشيعي، وتعزز القوى الراديكالية في العالم العربي، وتؤدي لاندلاع المزيد فالمزيد من الحروب التقليدية.

لكن «ألون بن ديفيد» المراسل العسكري، اعتبر أن الضعف الذي أظهره الأمريكيون في التعامل مع إيران، رفع من مكانة الأخيرة في المنطقة، ويبدو أن إيران تنجح بأن تثبت لنفسها موقعًا في مدخل البحر الأحمر ومضائق باب المندب الاستراتيجية التي يمر النفط من خلالها لأوروبا، ومعظم التجارة مع الشرق الأقصى.[٢]

أخيرًا، فإن الإسرائيليين يرون في إيران - رغم عدائهم لها- قوة عظمى مهيمنة في المنطقة، تعمق الشرخ السني - الشيعي، وتعزز القوى الراديكالية في العالم العربي، وتؤدي لاندلاع المزيد فالمزيد من الحروب التقليدية.

السلوك الإسرائيلي إزاء التسلح الإيراني:

المثير في السياسة الإسرائيلية تجاه إيران، أن المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية ترقب عن كثب حالة التسلح المتلاحقة التي تقوم بها المنظومة العسكرية الإيرانية، لاسيما الصواريخ الباليستية وبعيدة المدى، وتكتفي إسرائيل بإصدار بيانات التنديد بتزويد إيران بهذه المنظومات التسليحية، وكان آخرها الاتفاق الإيراني الروسي حول صواريخ «إس ٣٠٠»، وواجهت إسرائيل آنذاك ٤ مخاطر أساسية:

١- انفراط العقد بين إسرائيل وروسيا بعدم منح إيران هذه الصواريخ.

٢- القدرة على مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية ستكون أصعب رغم أنها ليست مستحيلة بالنسبة لأسلحة الجو الإسرائيلية والأمريكية.

٣- روسيا غير مستعدة لفقدان إيران «كذخر» لها في الشرق الأوسط.

٤- رغم سياسة إسرائيل التصالحية تجاه روسيا، فإن تأثيرها على سياستها الخارجية هامشي جدًا.[٣]

يرى الإسرائيليون- كما يقول «أليكس فيشمان» الخبير العسكري الإسرائيلي - أن هذه الصفقة التسليحية الجديدة من روسيا لإيران تشير لزيادة المصالح المشتركة بينهما، لكن الأمر الأهم لإسرائيل أن احتمالات الخيار العسكري ضد إيران- إذا كان موجودًا - آخذة بالتقلص أكثر، عندما يتم تزويدها بأجهزة الـ«إس ٣٠٠»، وتوضع للدفاع عن سمائها،

(١) البروفسور «أماتسيا برعام» خبير شئون الشرق الأوسط، ورئيس مركز أبحاث العراق بجامعة حيفا، يديعوت أحرونوت، ٢٠١٥/٧/١٦م.

(٢) القناة العبرية العاشرة، ٢٠١٥/٧/٢٥م.

(٣) العميد احتياط في الجيش الإسرائيلي «مايكل هيرتسوغ»، مجلة «بمحانيه» العسكرية الإسرائيلية، مايو ٢٠١٥م.

فالحديث يدور عن تشكيلة سلاح من الأكثر تطورًا في العالم بإمكانها إسقاط طائرات وصواريخ من كل الأنواع، بما فيها الصواريخ البحرية بمساعدة رادار متطور لمسافة تصل ٣٠٠ كم.

المحور الثاني:

الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة، وموقع إسرائيل منها

تواصل القيادات الإيرانية إطلاق تهديداتها ضد إسرائيل، إلى حد القول: إن القدرات العسكرية الإيرانية كفيلة بمحو إسرائيل عن الوجود، وهو ما كانت تتداوله وسائل الإعلام الإسرائيلية، وتعتبرها مادة لازمة للحصول على المزيد من الأسلحة الأمريكية، والظهور بموقع الدولة التي تتعرض للإبادة.(١)

وهكذا يمكن الإتيان بقائمة تبدأ ولا تنتهي من التهديدات الدعائية الإيرانية ضد إسرائيل، لكن النقاش العام الجاري في إسرائيل يبدو أكثر هدوءًا مما يُعرف بمسألة الخطر المحدق من إيران من حيث ضحالته، ويخيل أن السياسيين ومصممي الرأي العام الإسرائيلي انجروا خلف موقف رئيس الوزراء «بنيامين نتياهو»، دون الإثقال عليه بالأسئلة التي تقوم على الفرضيات الأساس التي يتمسك بها بحزم، يحتمل أن يكون محقًا تمامًا، ومن أجل التأكد من ذلك يجب طرح الأسئلة التي لا تُسأل، سأطرح بعضًا منها:

١- هل تنوي إيران مهاجمة إسرائيل بسلاح نووي؟ مع العلم أن لدى إسرائيل قدرة على توجيه «ضربة ثانية» توقع على مهاجميها كارثة بحجوم أخرى، والادعاء بأن «البندقية المعلقة على الحائط في المعركة الأولى ستطلق النار في المعركة الثالثة» لم يجتاز اختبار التاريخ، في الغرب، في سنوات الحرب الباردة عندما اعتبر الاتحاد السوفييتي نظامًا متزمتًا باعتقاد شيوعي، تمامًا مثلما يتخذ النظام الحالي في إيران صورته في عيون العالم الآن.

وعلى افتراض أن إيران تزودت بالسلاح النووي، فهل تتجرأ على استخدامه ضد إسرائيل؟ وهل الزعماء الإيرانيون أقل عقلانية من نظرائهم في كوريا الشمالية؟ وهل هم متحمسون للتضحية ببلادهم على مذبح إبادة إسرائيل؟ وهل يفترضون بأن توجيه ضربة نووية على إسرائيل ستنتهي دون رد من جانب القوى العظمى؟ كل هذه التساؤلات تعني أن من يطرحها يمتلك تفكيرًا غير عقلاني.

٢- كيف سيزيد امتلاك إيران للسلاح النووي نفوذها على الدول المجاورة؟ يتساءل الإسرائيليون: هل حقًا تزيد الدول نفوذها بفضل تسلحها النووي؟ وهل القنبلة النووية الباكستانية غيّرت مكانتها في كشمير وأفغانستان، والصين؟ وهل أصبحت قوة عظمى بسبب قوتها النووية، أم بسبب قدرتها على الإنتاج؟ وهل فرنسا، المزودة بسلاح نووي منذ الخمسينيات، تؤثر على جيرانها أكثر من ألمانيا التي ليس لها مثل هذا السلاح؟

٣- ما مدى صحة الافتراض أن إيران النووية ستحدث سباق تسلح في الشرق الأوسط، علمًا بأن إيران دولة ذات قدرة اقتصادية هائلة، وحكم مركزي منع استغلال هذه القدرة بنجاعة، ولعل سباق التسلح بالذات، تكون فيه يد إيران الفقيرة هي السفلى، سيؤدي لانهيار اقتصادها، وتغيير النظام، وأكثر من ذلك: هل الأردن، سوريا، ومصر المنهارة قادرات على أن تدير سباق تسلح يعرِّض إسرائيل للخطر؟

٤- حقيقة أن إسرائيل تشعر بالخطر من تقارب الولايات المتحدة مع إيران؟ يبدو واضحًا لأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية أن الشباب المثقف في المجتمع الإيراني عديمو الحماسة الثورية، ويتوقون للحياة على النمط الغربي، ولذلك فإن الاستثمارات الغربية التي

(١) كان مثيرًا أن تعثر على شبكة الإنترنت على أن حجم التهديدات الإيرانية ضد إسرائيل، يفوق أضعاف التهديدات الإسرائيلية ضد إيران، دون أن يتجاوز الجانبان حافة التهديد الدعائي وصولاً لتنفيذه على أرض الواقع.

ينتقل تأثيرها للمجتمع المدني والاتصال بلا وسائط مع ملايين السياح الأجانب الذين سيزورون المواقع الأثرية، والتعرض لوسائل الإعلام الغربية ستؤثر كلها على تغيير الطبيعة المتزمتة والكفاحية للنظام بشكل أسرع من العقوبات والتهديدات، بل سيكون نقل هذا الاهتمام الإيراني بالنمط الغربي استراتيجية تخدم جيدًا أهداف أمريكا، وبشكل غير مباشر أهداف إسرائيل أيضًا؟[1]

هذه الأسئلة، وبالتأكيد هناك أفضل منها، بل ويحتمل أن يكون من الممكن تسوية الشكوك الكامنة فيها، لا تُطرَح علنًا في الأوساط الإسرائيلية، وبالتأكيد يُطرح غيرها في الغرَف المغلقة، وهو ما يؤكد أن إسرائيل تُظهر مخاوف لا تشعر بها حقيقة من إيران، وهذه الأسئلة محاولة جادة لاستعادة الخلل القائم في «المفهوم المغلوط» الشهير المتعلق بالسياسة الإيرانية تجاه إسرائيل.

الاستخدام الإيراني للورقة الفلسطينية لمواجهة إسرائيل:

اجتهدت السياسة الإيرانية خلال السنوات الماضية في اختراق الساحة الفلسطينية بصورة لافتة، لاسيما بسبب دعمها المالي والعسكري لحركات المقاومة الفلسطينية، وهو ما منحها موطئ قدم واضح، دفع الإسرائيليين لتوجيه اتهامات متتالية لإيران بسبب هذا الدور.

الإيرانيون تمكنوا من خلال دعمهم للقوى الفلسطينية المسلحة أن يديروا صراعهم مع إسرائيل بطريق «الوكالة»، لكن السنوات الأخيرة عقب اندلاع الثورات العربية أثارت إرباكًا في السلوك الإيراني تجاه القضية الفلسطينية، والمواجهة مع إسرائيل؛ حيث عاشت الساحة السياسية الفلسطينية حالة من الشدّ والجذب في علاقاتها مع إيران، متأثرة بما آلت إليه

(١) وكالة رويتر، ٢٠١٥/٥/٢٦م.

الأوضاع في الدول العربية، التي ما زالت تعيش حالة الثورات والحراك المتواصل، حيث يجري الفلسطينيون «إعادة تموضع» في تحالفاتهم السياسية، وهذا الأمر لاحظته إسرائيل عن كثب.[2]

ترقب إسرائيل تراجع النفوذ الإيراني في الساحة الفلسطينية بسبب وقوفها ضد الثورات العربية، لاسيما في سوريا ومصر، وإثارتها للصراع الطائفي في المنطقة، وطلباتها المتكررة من الفصائل الفلسطينية اتخاذ مواقف مساندة لسياستها في المنطقة، ما يعني أن حسابات مصالحها القومية تداخلت مع تأثيرات التدخل الخارجي، بحيث لم تعد تطمح لتوسيع مساحة أراضيها، بل مد نفوذها، بتمسكها بـ«ورقة» القضية الفلسطينية، ودعم المقاومة المسلحة ضد إسرائيل، ليمنحها «صكًا على بياض»، و«بوليصة تأمين» أمام الرأي العام الفلسطيني.[3]

تفسر إسرائيل الدعم الإيراني للفلسطينيين على أنه إمساك بموقع متقدم لها في الشرق الأوسط، وقد أخذ عددًا من الأشكال أهمها: الدعم المالي، لاسيما لحركة حماس، في ظل الحصار الدولي المفروض عليها، واتهامها بالإرهاب، ومحاصرة مصادر إمدادها، وحرمانها من الانفتاح السياسي والدعم اللوجستي، وإغلاق كثير من العواصم في وجه تحركها، واتباع عواصم أخرى سياسة «التجويع من أجل التركيع» حسب تعبيراتها، مما دفعها لطرق باب إيران، إبقاءً لجذوتها، ودعمًا لوجودها.

تعلم إسرائيل تمامًا أنه رغم التعتيم الذي مارسته إيران على كافة أشكال دعمها للفلسطينيين خشية من الملاحقة الدولية لها، وإنكارها للطابع العسكري-التنفيذي للمعونات التي تقدمها للمنظمات

(٢) خامنئي يعلن دعمه للمقاومة الفلسطينية، خبر كزراي، ٢٠١٥/٦/١٨م:
http://www.tasnimnews.com/Home/Single/803787

(٣) آرش كرمي، تقدير إيراني: زيارة حماس إلى السعودية خطأ كبير، المونيتور، ٢٠١٥/٧/٢١م:
http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2015/07/iran-reaction-hamas-saudi-arabia.html

الفلسطينية، وعرض المساعدات على أنها سياسية وإعلامية وإنسانية، لكنها بعد الحرب الأخيرة على غزة ٢٠١٤م أعلنت بصورة مخالفة لكل سياساتها السابقة، أنها تقوم بتدريب المئات من المسلحين الفلسطينيين، وتزويدهم بأعداد كبيرة من القذائف الصاروخية، التي تطلق على المستوطنات الإسرائيلية، وتوفير الأسلحة المتطورة المصنعة.(١)

وأعلنت إيران أن ما حصل في غزة من حرب إنما هو «انتصار لها ضد إسرائيل»؛ رغبةً منها في استدراك شعبيتها المتآكلة في صفوف الفلسطينيين، ومحاولة مستميتة لتبييض سمعتها المتردية في أوساط الرأي العام العربي، بل إنها تنتظر عبر دعمها للحركات المسلحة في غزة الحصول على مقابل، في حالة حصول هجوم إسرائيلي عليها، وتتوقع أن تسخر نفسها لخدمتها، بمشاغلة «العدو»، وفتح أكثر من جبهة عليه في آن واحد، مما يخفف الضغط العسكري على «الدولة الأم».(٢)

أعلنت إيران أن ما حصل في غزة من حرب إنما هو «انتصار لها ضد إسرائيل»؛ رغبةً منها في استدراك شعبيتها المتآكلة في صفوف الفلسطينيين، ومحاولة مستميتة لتبييض سمعتها المتردية في أوساط الرأي العام العربي.

وأدى الدعم الإيراني للقوى الفلسطينية في غزة، إلى اعتبارها «دولة داعمة للإرهاب» وفقًا لوزارة الخارجية الأمريكية؛ لاتباعها سياسة متعاقبة على مدار سنوات طويلة بتشجيع وتأجيج العمل المسلح ضد إسرائيل، وتقوية المحور الإيراني-السوري، وتقوية القوى الإسلامية في الأراضي الفلسطينية، وتعطيل كل فرصة للتوصل لتسوية سياسية إسرائيلية-فلسطينية، ضمن المسار الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية.(٣)

وقال «يوفال شتاينيتس»، وزير شئون الاستخبارات الحالي، والرئيس السابق للجنة الشئون الخارجية والدفاع في الكنيست: إن هدف إسرائيل في المرحلة المقبلة يتركز على الحيلولة دون تمكن حماس من مواصلة تلقي الدعم الإيراني؛ لأنها ستكون على مرمى حجر من تل أبيب، رغم أن القلق الإسرائيلي من التقارب بين الجانبين أكبر من اللازم، ومبالغ فيه بشكل ملحوظ ومتعمد، مما دفع بـ «عاموس غلبوع» المسئول الكبير السابق في جهاز المخابرات العسكرية الإسرائيلية، للقول: «إن عرض توطيد الصداقة بينهما، لا يجب أن نرى فيه سوى «فزاعة» إيرانية لإسرائيل ليس إلا».(٤)

واعتبر «شاؤول ميشعال» أستاذ الحركات الإسلامية بجامعة تل أبيب، أنه لا يرى أن العلاقة بين حماس وإيران ستتحصر في إمدادها بالدعم المالي الذي تحتاج إليه، بل هناك مساعدات مشروطة، وستنتظر إيران من حماس المزيد والمزيد، بغض النظر عن حجم المساعدات التي ستوفرها لها، ورغم أنّهما تتمتعان بعلاقة تمتدّ منذ أوائل التسعينيات، إلا أن حماس ظلت تعلن دائمًا، وبشكل واضح وقوي، أنها ترفض الانضواء تحت جناح نظام شيعي.(٥)

وتقول «عنات كورتس» -المتخصصة في شئون حماس بمركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة العبرية-: إن حماس منظمة قومية تعلي راية الوطنية الفلسطينيّة قبل اهتمامها بالبعد الإسلامي، وانطلاقًا

(١) سامان صابريان، حماس: حساب مصرفي في طهران، ومعقل في الرياض، صحيفة قانون، ٢٠١٥/٧/١٤م:
http://www.ghanoondaily.ir/News/54924/%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%B3%D8%9B

(٢) مركز أبحاث المعلومات للمخابرات والإرهاب، تقرير شهري، أيلول سبتمبر ٢٠٠٨م.

(٣) ميخائيل ميلشتاين، الثورة الخضراء صورة حماس الاجتماعية، يناير ٢٠١٠م: www.alzaytouna.net/arabic/?c=201&a=116363

(٤) دعوة إسرائيلية لصد تأثير إيراني في الشرق الأوسط، ٢٠١٠/٥/٧م: http://www.siasatrooz.ir/vdcgt39t.ak9qz4r,ra.html

(٥) مجلة الحقائق: www.haqeeqa.com/welcomeshow.aspx?id=20

مـن هذه الحقيقة المؤكدة فإن قادتها ينأون بأنفسـهم عـن الانتماء لإيران؛ لأنه سـيقوّض جـدول أعمالهم الذي يريـدون أن يطبقوه على المسـرح الداخلي، وما يجـب النظر لعلاقـة الجانبين على أنـه رغبة منهما لجنـي الدعم الذي تحتاج إليـه، دون أن تتمادى كثيرًا فيما يتعلق بتوسيع نطاق صداقتها مع طهران.(١)

المحور الثالث:

العلاقات الإسرائيلية الإيرانية: المخفي والمعلن

تطورات متسـارعة تعيشـها المنطقة خلال الأسابيع والأشـهر الأخيـرة، نجمت عن توقيـع الاتفاق النووي الإيراني، أسفر عنه المزيد من التركيز الإسرائيلي منذ إعلان فوز اليمين في الانتخابات البرلمانية، على الملف الإيراني، وفي ظل تنامي المؤشـرات الميدانية الأخيرة، والتحـركات السياسـية، واللقاءات المكوكية، السـرية منهـا والعلنية، فقد بات من الواضح أن المنطقة حبلى بتطورات قد تبدو «دراماتيكية».

هنـا تطفو إلى السـطح بعـض مؤشـرات العلاقة الإيرانيـة- الإسـرائيلية في جانبها السـري، الذي لا يرغـب الجانبـان بكشـفه، وإن كان قد أخـذ طريقه للإعلام ومراكز الدراسـات في سنوات سابقة، سواء ما تعلق منه بالتعاون الأمني والعسـكري بينهما خلال حـرب الخليج الأولى بـين العراق وإيران، أو تقاسـم النفـوذ الإقليمي فـي المنطقـة العربية بصـورة غير مباشرة، عبر وسطاء أمريكين وأوروبيين.

ولذلـك فإن كل تلك التصريحات والتهديدات أثبتت مجريـات الأحداث أنهـا كلمات للاسـتهلاك المحلي والعالمي، ومحاولة اكتسـاب شعبية في أوساط العرب والمسلمين، خاصة من ناحية النظام الإيراني، والمتابع لشأن العلاقات الإيرانية - الإسرائيلية يجدها قديمة ومتجـذرة بين الطرفين، منذ نظام الشـاه وحتى ثورة الخميني، ودلائل وحجج التاريخ لا تغفل ذلك أبدًا، وإن أمر كشـف تلك العلاقة لا يحتاج إلا إلى بحث بسيط فـي التاريـخ حتى نسـبر أغوار تلـك العلاقة الخفية الظاهـرة، فالتاريخ القـديم والحديـث يزخر بدلائل تعمُّق تلك العلاقة بينهما.(٢)

كما شـهدت الآونة الأخيرة حـدوث تغير في طبيعة تناول إسـرائيل لما بـات يُعرَف بـ«المسـألة الإيرانية»، فبعـد أن كانت تعتبرها «مشـكلة عالمية»، لن تتصرف حيالها بشـكل أحـادي، إلا أن التطور الملحوظ البادي مؤخـرًا يلمح لحرية الحركة ضدهـا، وهو تطور أخذ ينمو شـيئًا فشـيئًا، ولعل أهـم نتيجة مباشـرة لهذا التطـور فـي التصور أن تبـدو تل أبيب كمـا لو كانت مطالبة باتخاذ خطوة عسكرية ضد إيران، ولو بصورة منفردة!

ووفقًـا لأحـدث تقريـر إسـرائيلي أعدتـه شـعبة التحليل فـي جهاز الاسـتخبارات العسـكرية «أمان» ومركـز الأبحاث التابع له، فإن الموضوع الإيراني يقف علـى رأس التحديات التي تواجه إسـرائيل هذا العام ٢٠١٥م، ويتوقع التقرير المسمى «عام مواجهة المخاطر والتحديات»، أن يتراجع الخيار العسـكري بجدية في أروقة صنع القرار الإسرائيلي، بعد تحذيرات واشنطن من القيام بأيِّ هجوم عسكري بشكل منفرد.

ورغـم المعلومات المتوفرة حول إعلان إسـرائيل بأن كل الخيـارات مفتوحة في التعامل مع إيران، بما فيها العسـكري، وأجواء التهديد والحـرب التي تخيِّم على المنطقة، إلا أن عددًا من الاعتبارات ترتقي لأن تسمى «إشكاليات وعقبات» تحيط بهذا التوجه.

وفي محاضرة أُحيطت بأجواء من التكتم والسـرية، طالب جنرال الاحتياط «غيورا آيلاند»، رئيس مجلس الأمن القومي الإسـرائيلي السابق، وأحد أهم واضعي

(١) مجلـة العصـر: www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=8761

(٢) لمزيـد من التعـرف على أوجه العلاقـة بين إيران وإسـرائيل، يمكن الرجوع إلى مقالة مطولة لـ«محمد أمين»، على الرابط التالي: http://islammemo.cc/Tkarer/Tkareer/Takrer-raisi/2007/01/28/30492.html

سيناريوهات للمواجهة المفترضة بين إسرائيل وإيران:

حرب ضد إيران، تمهد إسرائيل لها عبر القيام بضربة جوية تستهدف بعض المنشآت الحيوية الإيرانية.

مواصلة الحرب الاستخباراتية المتمثلة بعمليات الاغتيال والإخفاء القسري للعلماء والفنيين الإيرانيين ممن لهم صلة بالبرنامج النووي.

استئصال أطراف إيران الإقليمية كحزب الله وغيره.

التعايش الضمني بين المشروعين الإيراني والإسرائيلي.

الاستراتيجية الإسرائيلية الحالية، بالتعامل مع اعتبارات مهمة قبل اللجوء لخيار القوة ضد إيران، أهمها احتمالات نجاحه أو فشله في ظل الظروف الموضوعية القائمة، والإمكانيات العملية للتنفيذ، وتداعياته على الصعيدين العسكري والدبلوماسي، وهو بذلك يبدي عدم حماسة تجاه هذا الخيار، في ضوء محددات تعمل على «فرملته» وكبح جماحه.[1]

وينصح صناع الاستراتيجيات في إسرائيل دوائر القرار في مكتبي رئيس الحكومة ووزير الدفاع في تل أبيب بالإجابة عن جملة من الأسئلة «الملغومة» قبل إعطاء الضوء الأخضر لطياري سلاح الجو بضرب المنشآت النووية الإيرانية.

الأسئلة الإسرائيلية في خيار ضرب إيران عسكريًا كثيرة ومتنوعة، ولئن استحضرت المؤسسة العسكرية عددًا من السيناريوهات المتمثلة بـ: ضربات جوية، عمليات كوماندوز، زعزعة الاستقرار الأمني بطريقة ما، فإن التعقيدات ستكون في مرحلة ما بعد انطلاق الشرارة، وإن أيّ حرب مقبلة لن تكون سريعة، بل ستمتد لفترة طويلة، وستترك تداعياتها الدراماتيكية على المنطقة.

إن ما تقدم من إشكالات حاضرة في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي، يطرح مجددًا طبيعة العلاقات السائدة بين إيران وإسرائيل، بعيدًا عن ضجيج التصريحات الإعلامية، مما يجعل من إمكانيات القيام بالضربة العسكرية الإسرائيلية أمرًا محدودًا، وربما يقتصر على التلويح به دون تنفيذه.

(١) ماذا ستختار إيران: التغيير، الانتهاك أو الانتظار بهدوء؟ يديعوت أحرونوت، ١٥/٧/٢٠١٥م.

ومع ذلك، من المهم الإشارة إلى أن تلك الإشكاليات، لا تنفي كليًا أو قطعيًا إمكانية القيام بتوجيه الضربة الإسرائيلية المحدودة للمنشآت النووية الإيرانية، وتحمّل العواقب بحدّها الأدنى!

وبناءً عليه، يمكن إعداد سيناريوهات للمواجهة المفترضة بين إسرائيل وإيران، ومنها:

١- حرب ضد إيران، تمهد إسرائيل لها عبر القيام بضربة جوية تستهدف بعض المنشآت، ما سيدفع الأولى للرد بحيث ستتساقط صواريخها البعيدة المدى على تل أبيب، ولعل خطورتها تكمن في معرفة توقيتها والبادئ بها، لكن من المستحيل الإلمام بتداعياتها، وبحجم الرد الإيراني، وبمدى قدرتها على إدخال المنطقة في حرب استنزافية تستمر سنوات، مما سيزعزع أمنها، كما ينبع تخوف إسرائيلي أن تكون هذه الضربة أشبه بسياسة «جز العشب»، تقوم إيران بعدها بإعادة البرنامج النووي مرة أخرى، وأخذ الاحتياطات لحمايته من أي ضربة محتملة.

٢- مواصلة الحرب الاستخباراتية المتمثلة بعمليات الاغتيال والإخفاء القسري للعلماء والفنيين الإيرانيين ممن لهم صلة بالبرنامج النووي، وهناك العديد من الشواهد والمعطيات تشير إلى «الأصابع» الإسرائيلية، ما قد يفسر لجوء إسرائيل إلى استراتيجية استنزاف البرنامج النووي الإيراني تدريجيًا من الداخل، عبر تفريغه من الكوادر البشرية المتخصصة في التكنولوجيا النووية من علماء وفنيين، بالتصفية الجسدية، الاختطاف، والتهجير، وهو أشبه بـ «الحرب الخفية»، و«صيد الرءوس»، وتبدو تكاليفه أقل، وعوائده أضخم، وإن كانت أبطأ، ولا يبدو أن طهران وجدت طريقًا لصده حتى الآن.

٣- عدم توجيه ضربة مباشرة ضد إيران، بل استئصال أطرافها الإقليميين كحزب الله تحديدًا، بعد أن بات عبئًا ثقيلاً على إسرائيل، ولهذا يجب ضربه وتجريده بالكامل من سلاحه، مع إمكانية اختلاط الأوراق في سياق هذه الحرب، بعد أن يصبح من الصعب معرفة مساراتها وتأثيراتها ومدة استمراريتها، لاسيما في ظل انخراط الحزب في الحرب التي يشنها النظام السوري ضد الثورة.

التعايش الضمني بين المشروعين الإيراني والإسرائيلي: هو السيناريو الأكثر ترجيحًا في ظل الاتفاق النووي الأخير، ورغبة إسرائيل بتحصيل مكاسب إضافية من الولايات المتحدة يتمثل بأسلحة جديدة، ومد للنفوذ الإسرائيلي في المنطقة، مقابل غض طرف عن زيادة التأثيرات الإيرانية في ملف الإقليم المشتعل.

٤- التعايش الضمني بين المشروعين الإيراني والإسرائيلي: وهو السيناريو الأكثر ترجيحًا في ظل الاتفاق النووي الأخير، ورغبة إسرائيل بتحصيل مكاسب إضافية من الولايات المتحدة يتمثل بأسلحة جديدة، ومد للنفوذ الإسرائيلي في المنطقة، مقابل غضّ طرف عن زيادة التأثيرات الإيرانية في ملف الإقليم المشتعل، بدءًا بسوريا المشتعلة، مرورًا بلبنان المتوتر، وصولاً للعراق المقسم، وانتهاءً باليمن.(١)

توصيات الدراسة:

١- ضرورة البحث عن قواسم مشتركة للدول العربية مع المشروع الإيراني في المنطقة، صحيح أن التوسع الإيراني آخذ بالتمدد على حساب سكان المنطقة الأصليين، لكن خيار إفناء أحد الطرفين للآخر غير وارد، كما أن تكرار تجربة حرب العراق وإيران مرهقة ومستنزفة بما فيه الكفاية.

٢- لا بد من إيجاد حراك عربي لمواجهة الصفقة الإيرانية الدولية المتوقعة، وفيها يتم تقاسم النفوذ الإيراني الإسرائيلي على المنطقة العربية، سواء

(١) دينيس روس، الفجوة بين الولايات المتحدة وإسرائيل حول إيران، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، فبراير ٢٠١٥م.

بتقاسم السيطرة السياسة والعسكرية، أم وضع اليد على الموارد الاقتصادية.

٣- من الأهمية بمكان استخدام أوراق الضغط التي تملكها الدول العربية أمام المجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي والإدارة الأمريكية، بما فيها ورقة النفط، والدخول في التحالفات الدولية والصراع العربي الإسرائيلي، لأخذ المصالح العربية بعين الاعتبار عند أي اتفاق مستقبلي مع إيران.

أخيرًا.. قد تكون الصعوبات التي ورد ذكرها آنفًا «ألجمت» رغبة تل أبيب في الإقدام على الخيار العسكري ضد طهران، وأجبرتها على البحث عن استراتيجيات بديلة، بعد أن أضحى استبعاد الخيار العسكري من حسابات الأميركيين يحظى بتأييد متزايد داخل واشنطن، مع تفاقم المأزق العسكري العملياتي في بعض دول المنطقة، مما يجعل أفضل ما يختم به التقدير أن سنة ٢٠١٥م ستكون الفترة التي يحاول فيها الإسرائيليون افتعال أزمة، يسعى الأمريكيون لتلافيها، فيما يبني الإيرانيون استعداداتهم لمواجهتها، وتتلاعب فيها باقي الأطراف المستفيدة لضمان عدم التوصل سريعًا إلى قرار ينهيها!

معلومات إضافية

تاريخ العلاقات الإسرائيلية الإيرانية:

العلاقات الإيرانية الإسرائيلية قائمة منذ قدم التاريخ، ولعل من أهم العلامات البارزة لهذه العلاقات أن الإمبراطور قورش- مؤسس الإمبراطورية الأكمينية منذ أكثر من ألفين وخمسمائة عام في إيران- والذي قام بتحرير بني إسرائيل من السبي البابلي، ثم استفاد منهم في بناء حضارته، وبنى لهم مدينة خاصة بهم غرب إيران، حيث أصبحت لهم منذ ذلك الوقت منزلة خاصة في إيران، كما صار لقورش ولشعبه مكانة خاصة لدى الإسرائيليين، وتطورت العلاقة إلى أن أصبح بنو إسرائيل من رعاياهم.

وشهد تاريخ إيران بأن الإسرائيليين كانوا يردون الجميل للإيرانيين في فترات سقوطهم السياسي؛ كما حدث في فترة حكم السلوقيين بعد غزو الإسكندر لبلاد إيران، وفي عهد الإمبراطورية الساسانية، وفي عهد الدويلات الإسلامية في إيران، وفي فترة الغزو المغولي لبلاد إيران، وفي عهد الدولة الصفوية والدول القاجارية، كما كان لإسرائيل دور خلال عهد حكم أسرة رضا بهلوي في مساعدة هذا النظام سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا.

كما لا نستطيع نسيان دورهم في مساعدة النظام الحالي في الخروج من مأزق الحصار خلال الحرب الإيرانية العراقية، والقيام بأعمال الوساطة في جلب ما يحتاجه النظام الإيراني من أسلحة وقطع غيار، رغم قطع إيران بعد الثورة الإسلامية لعلاقاتها مع إسرائيل، وإغلاق مكتب التمثيل التجاري في إيران، وإعطاء مقره لمنظمة التحرير الفلسطينية، وطرد الخبراء الإسرائيليين من المؤسسات الاقتصادية والعسكرية الإيرانية، والتأكيد على عدائها بسبب اغتصابها لفلسطين، واحتلالها للقدس الشريف.

وتبرر إسرائيل تلك المساعدة باعتبارها تصرف اهتمام قوة عربية مهمة كالعراق عن مجال الصراع العربي الإسرائيلي، وانشغاله في الحرب مع إيران، وعاشت إسرائيل الإحساس بتقارب جيوبولتيكي مع إيران في ظل النظام الحالي، ولا تزال ذيول هذا الإحساس قائمة؛ حيث يسميه البعض حلم بن غوريون، والذي عوّل كثيرًا على التقارب مع إيران باعتباره عنصرًا استراتيجيًا من عناصر التوازن الذي تحتاج إليه إسرائيل لمواجهة التهديد العربي.

ولكن في ظل حالة التراخي العربي، وتسارع التصاعد اللفظي للعداء الإيراني المعلن بين إسرائيل وإيران، وتعاظم قوى الأخيرة التقليدية وغير التقليدية؛ حيث تجلى التهديد الإيراني على أنه خطر وجودي تواجهه إسرائيل؛ ولذا تُولي القيادة الإسرائيلية المشروع النووي الإيراني الأهمية القصوى، وتضعه منذ سنوات في مقدمة أجندتها؛ لكونه وفق اعتقادها يحمل في ثناياه خطرًا عليها؛ لأن تمكُّن إيران من الحصول على السلاح النووي سيضع حدًا لاحتكارها للسلاح النووي وإحداث تغيير استراتيجي في ميزان القوى في الشرق الأوسط بصورة غير مسبوقة وخلق واقع تصبح فيه إيران دولة إقليمية ذات مكانة ونفوذ في المنطقة، تشكل محورًا قويًا في مواجهة السياسة الإسرائيلية ويحجّم مكانتها.

وينقسم الكُتاب والمحللون الإسرائيليون فيما يتصل بإيران إلى معسكرين، كل واحد يحمل وجهة نظر مختلفة عن الآخر، فالمعسكر المحسوب على المؤسسة العسكرية يرى أن التهديد الإيراني يرتفع إلى مستوى التهديد الوجودي لإسرائيل لاعتبارات البُعد الأيديولوجي الإسلامي لنظام الحكم الإيراني، وتصدير الثورة في المنطقة، وبالتالي تكريس إيران كقوة إسلامية لها ثقلها في المنطقة ومؤثرة في المعادلات السياسية الإقليمية والدولية.

والمعسكر الآخر يمثل وجهة نظر السياسيين وصُناع القرار الإسرائيليين؛ حيث يعتبر هذا المعسكر أن إيران - شأنها شأن بقية الأنظمة الإقليمية الأخرى- ستضطر في نهاية المطاف إلى تغليب مصلحتها والمصالح الإيرانية على البُعد الأيديولوجي وعلى موقفها من إسرائيل على غرار ما قام به الخميني من خلال هيمنة العوامل البرجماتية على المؤثرات الأيديولوجية في السياسة الخارجية الإيرانية بعقد صفقة سرية لشراء الأسلحة من الولايات المتحدة (الشيطان الأكبر) وإسرائيل (الشيطان الأصغر) - والذي وصفها بالغدة السرطانية التي زُرعت في المنطقة، وأنها تحتل بلدًا إسلاميًا وتضطهد شعبه - مقابل هذه المساعدة لإيران هو إطلاق سراح الرهائن الغربيين في بيروت والتي عُرفت بفضيحة إيران جيت أو الكونترا.

وعليه يجب على إسرائيل أن تقوم بالبحث عن الوسائل الممكنة لإقامة أي شكل من أشكال العلاقة مع إيران، خاصة في ظل نشوء تيارات جديدة داخل النظام الإسلامي الإيراني (الإصلاحيين).

الصراع الأيديولوجي بين إسرائيل وإيران:

تتصور إسرائيل ذاتها بأنها دولة ديمقراطية في منطقة تعاني من السلطوية، فإيران يحكمها نظام ثيوقراطي جامد يقوم على رفض الآخر، ويتطلع لقيادة العالم الإسلامي، وتجسد ذلك برفض إيران الاعتراف بالوجود الإسرائيلي، وغالبًا ما يُنظر للعلاقات العاصفة بين إيران وإسرائيل باعتبارها أحد الصراعات في تاريخ المواجهات الأيديولوجية، فمنذ عهد الشاه محمد رضا بهلوي لم تكن هذه المواجهات ظاهرة علنًا؛ حيث كانت تنظر إسرائيل وإيران لبعضهما بنظرة متشابهة جراء الاحتمال العدائي من الدول العربية، أما لاحقًا فقد وجدتا نفسيهما في تنافس استراتيجي للسيطرة على النظام الإقليمي خاصة بعد هلاك القوة العسكرية العراقية.

وفي الواقع فإن للإيرانيين تعريفًا آخر لهذا التنافس من خلال مصطلح الرسالة الذي له علاقة بالأيديولوجيا، حيث يرون أن لهم رسالة عليهم أن يحملوها، فالاستراتيجية الإيرانية تقوم على مفهوم الحكومة العالمية للإسلام، وهذا المفهوم يقفز على فرضية أن الدولة في الإسلام هي دار الحرب والسلام في التراث العربي الإسلامي، وهي تسعى إلى تأسيس مفهوم المستكبرين والمستضعفين.

ووفقًا لهذا المفهوم فإن دور الدولة لا يتوقف عن حماية دار السلام الإسلامي أو الإقليمي، وإنما يذهب إلى أبعد من ذلك، فهو يهدف إلى توحيد صفوف المناوئين للظلم والهيمنة العالمية في الدولة الإسلامية، ويمسك الولي الفقيه بسُدّة صنع القرار السياسي، فهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وله صلاحية إقرار منصب رئيس الجمهورية أو عزله، وهو محور النظام السياسي الذي يقع تحت مبدأ الاستقلالية وقاعدة لا شرقية ولا غربية، كما يضم الدستور الإيراني في المادة الثالثة من الفصل الأول الفقرة رقم ٢٥ «إذ أعطت الحق للدولة بمقاومة النفوذ الأجنبي وطرد الاستعمار».

والفقرة رقم ١٦ من الدستور تؤكد أن السياسة الخارجية التي يجب أن تُنظم على أساس المعايير الإسلامية والالتزامات تجاه المسلمين عامة، ووفق الدور الرسالي للجمهورية الإسلامية الإيرانية، فهي في معتقدات الخميني أسست لهذا الدور، والغاية الحقيقية لهذا الدور هي استقلال الإمام، وأن تكون له دولة وجيش، والمعركة الأساسية هي فلسطين، وعمل تحالفات وعلاقات تنسجها الجمهورية حول تحرير فلسطين، ويرتبط أيضًا بالدور الرسالي المبدأ الذي وضعه الخميني لهذه الجمهورية هو مبدأ التولي والتبري، أما البراء فهو من الاستكبار ومن الكفر وأهله، والتولي يعني موالاة المستضعفين في كل مكان وخاصة المسلمين منهم، ومواجهة الاستكبار أينما كان.

وترى القيادة الإسرائيلية أن هذه الأيديولوجيا تعمل على إعادة إنتاج قيادات متصلبة ومتشددة في موقفها تجاه إسرائيل، وهي لها تأثير على الكيفية التي ستتصرف بها إيران حيال امتلاكها السلاح النووي، ويبقى احتمال وصول زعيم إيراني يلجأ إلى ضربة نووية بالضغط على زر واحد ليدمر إسرائيل بحثًا عن المجد بحسب رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، وبالتي يشعل حربًا شاملة في المنطقة تمهيدًا لقدوم المهدي حسب المذهب الشيعي.

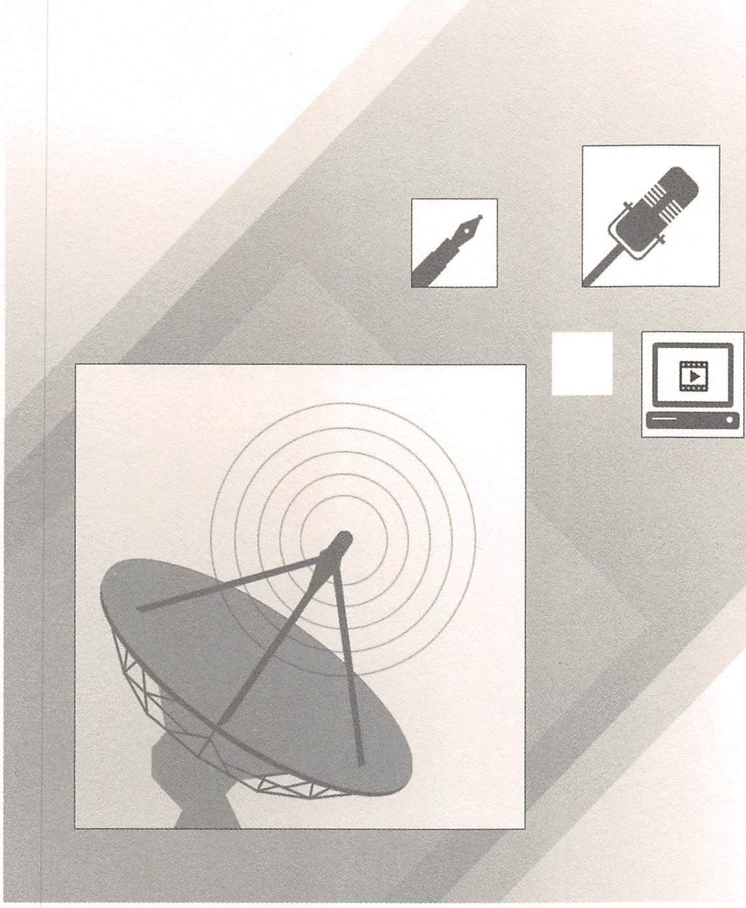
وكون إيران دولة شمولية بقيادة الولي الفقيه فسيكون قرار استخدام السلاح النووي في يد فئة صغيرة تتصرف دون حساب للمخاطر المحتملة وفقًا لأيديولوجيتها المتعصبة، إضافة إلى ذلك الخطر هو ما تقوم به إيران من دعم لحركات مناوئة لإسرائيل؛ حيث تزودهم بالمال والسلاح بهدف توسيع نفوذها، وإشعال حرب استنزاف مع إسرائيل حيث تكون هي مظلة نووية لهم في محاربتهم لإسرائيل.

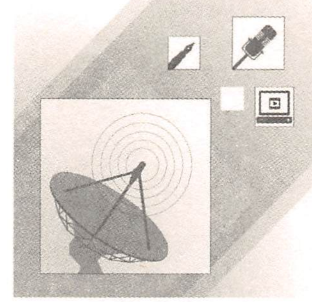
المصدر:

رائد حسين عبد الهادي حسنين- البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي٢٠١٠م - ١٩٧٩م- رسالة ماجيستير- في دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر - غزة ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

الباب الخامس

العمل الإسلامي





خناجر الحوثيين.. وآليات التدافع لدى الإسلاميين

أنور قاسم الخضري

رئيس مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث

ملخص الدراسة

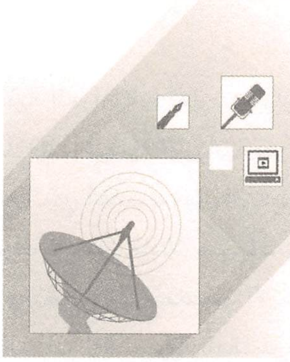
ارتبطت الحركة الحوثية -والتي هي امتداد لحركة الشباب المؤمن- بإيران، منذ تمكن حسين بدر الدين الحوثي من قيادتها. فقد سعى حسين الحوثي ووالده للتقارب المذهبي مع الاثنا عشرية، واستتبات فكر الخميني وسياسة الثورة الإيرانية في اليمن بعد زيارتهما لطهران في تسعينيات القرن الماضي. لذا شهدت السنوات الخمس عشرة الأخيرة ملامح التأثر بفكر الخميني وسياسة الثورة الإيرانية؛ من خلال تمرير ذات المضامين والشعارات والأفكار في أدبيات الحركة ومناهجها التربوية والثقافية وخطاباتها.

ومع مرور الوقت تحوَّل هذا التأثر إلى ارتباط عضوي ووظيفي؛ من خلال تحول الحركة من حركة ثقافية محلية في الوسط الزيدي إلى ذراع جديدة للمشروع التوسعي الإيراني الذي انطلق مع قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، واكتسح المنطقة بعد سقوط بغداد عام ٢٠٠٣م.

ومنذ ذلك التاريخ احتلت الحركة الحوثية موقعها كقوة (أيديولوجية) مسلحة تتخذ من الطابع المذهبي والطائفي مرتكزًا للانتماء والعضوية. ودخلت منذ عام ٢٠٠٣م وحتى عام ٢٠١٠م في سبعة حروب عسكرية مع الدولة اليمنية، تكبدت فيها الدولة اليمنية خسائر فادحة في الأرواح والمعدات. وهي حروب يرى كثير من المراقبين اليوم أنها كانت شكلية تهدف إلى تدريب كوادر الحركة، وإظهارها بمظهر القوة العسكرية التي لا تُهزم، ليتم ابتزاز دول الخليج عمومًا -والسعودية خصوصًا- بها، ولتبقى عصى غليظة ضد التجمع اليمني للإصلاح والتيار الإسلامي عمومًا.

استغل الحوثيون المرحلة بل الفرصة، واتخذوا من شعار «الموت لأمريكا الموت لإسرائيل» لافتة يمارسون في ظلها التسلح والإعداد العسكري والخطاب الثوري، والتعبئة التنظيمية، أسوة بتجربة «حزب الله» في لبنان. ومن هنا جاء صراع السلطة بزعامة علي عبدالله صالح مع الحوثيين في ثمانية حروب امتدت لعشر سنوات غامضًا. خاصة أن الحوثيون ترعرعوا تحت عباءة المؤتمر!

لم تتدخل الأطراف الإسلامية في الصراع المسلح، وظلت بعيدة عنه، تراقب وترتقب؛ إذ كان السلفيون يرون في حروب الدولة مصلحة في القضاء على العقائد الضالة الدخيلة، متعاملين معها بمبدأ: لم آمر بها ولم تسؤني! لكنهم ظلوا محافظين على نقد الحوثية، وبيان مخالفاتها العقدية والفكرية والسلوكية، ومحذرين منها ومن روح الطائفية والعنف التي تبثها في المجتمع، وكذلك من الممارسات الميدانية التي كانت تزعزع النسيج الاجتماعي.



خناجر الحوثيين.. وآليات التدافع لدى الإسلاميين

أنور قاسم الخضري

رئيس مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث

المقدمة:[1]

رأت طهران في الحركة الحوثية حلقة ضمن حلقات استكمال الهيمنة على محيط الجزيرة العربية -التي أصبحت محاصرة شمالاً- من قبل الجنوب. لذلك قدمت لها كافة أوجه الدعم والتدريب والتأهيل والإعداد لتصبح الحركة نموذجًا مماثلاً لـ (حزب الله) في لبنان، حتى باتت تمتلك مليشيا عسكرية مدربة، وأجهزة إعلامية متعددة، وحضورًا سياسيًا يمتد من الحزب الحاكم-سابقًا- إلى بعض أحزاب المعارضة، بالإضافة إلى موارد مالية ضخمة. هذا بالإضافة إلى ما تمتلكه الحركة من قبول أجنبي في إطار تنفيذ أجندات غربية تهدف إلى إعادة صياغة خارطة المنطقة منذ عقود، واتخاذ الأقليات الدينية والمذهبية والطائفية جسرًا لذلك.

لذا فإن الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، لم تستنكر في ٢١ من سبتمبر عام ٢٠١٤م سقوط مدينة صنعاء على يد مليشيات متمردة وخارجة عن القانون في صورة درماتيكية مفضوحة. بل اتخذت هذه الدول مواقف سلبية من تمددها -قبل هذا التاريخ وبعد هذا التاريخ-؛ سعيًا لجعلها أمرًا واقعًا ينبغي الاستجابة له مهما كانت الكلفة والضريبة! وهو ما رفضته السلطة الشرعية وقوى التحالف العربي المؤيد لها.

هذا المشهد لا ينبغي بتره عما جرى ويجري في العراق وسوريا ولبنان؛ حيث أصبحت الأقليات الشيعية هي المهيمنة على مقاليد السلطة، وتمارسها في أبشع صورها الاستبدادية الباطشة.

وهو في المقابل لا ينفصل عن مواقف القوى الإسلامية تجاه هذه الحركة منذ نشأتها وحتى دخولها صنعاء، وممارستها الجرائم البشعة من تدمير وتخريب، ونهب وقتل، واختطاف وترويع للآمنين، وانتهاك للدولة والهيمنة على أجهزتها ومفاصلها، وإقصاء كل القوى وتهديدها لتكميم أفواهها. هذه المواقف -كما سيأتي معنا- تراوحت بين مواقف علمية وفكرية وسياسية هامشية، ما مكن الحركة من التمدد والانتشار والاستقواء.

لذا كان لابد من استعراض آليات الدفع والمقاومة التي اتبعها الإسلاميون في اليمن في تعاملهم مع هذا التهديد بأبعاده العقدية والفكرية والسياسية والاجتماعية؛ ذلك أن القوى الإسلامية هي الهدف الأساس في جوهر معادلة الصراع القائمة اليوم باسم مكافحة «الإرهاب» وقتال «التكفيريين».

(١) ورقة بحثية تم إعدادها قبل انطلاق «عاصفة الحزم».

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة؛ حيث إنها تقيم المرحلة الماضية؛ وتقدم الحلول والمعالجات العملية المناسبة للتعامل مع آثارها.

وتحاول هذه الورقة أن تجيب على سؤالين اثنين: ما هي آليات الدفع والمقاومة التي اتبعها الإسلاميون في اليمن تجاه حركة الحوثي؟ ومدى تأثيرها واقعيًا وتحولها إلى مشروع عملي على الأرض؟ وما هو مستقبل العلاقة بين الجماعات والحركات الإسلامية وحركة الحوثي؟

وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على الرصد التاريخي والاستقراء الزمني، والمنهج المقارن في تحليل مواقف الجماعات والحركات الإسلامية، ومقارنة ذلك بموقف الطرف المقابل والظرف الموضوعي المحيط بالوقائع. وجرى اعتماد هذه المواقف من خلال ما توفر لنا من بيانات معلنة، وتصريحات رسمية، ومقالات، وتحركات فعلية ونشاط على أرض الواقع.

الحوثية.. حركةً ومشروعًا:

نشأ «تنظيم الشباب المؤمن» كحركة علمية ثقافية تجديدية في إطار المذهب الزيدي، لكنه لم يكن بمعزل عن الاتصال بطهران ورعايتها له في وقت مبكر. وهذا ما أكده نائب رئيس الوزراء اليمني لشئون الدفاع والأمن - سابقًا- الدكتور رشاد العليمي، في كلمته أمام مجلس النواب في يونيو ٢٠٠٨م.

وكانت البدايات عام ١٩٨٢م على يد المرجع صلاح أحمد فليتة، الذي أنشأ عام ١٩٨٦م «اتحاد الشباب المؤمن»، وكان ضمن المناهج المدرسة مادة عن الثورة الإيرانية ومبادئها يقوم بتدريسها محمد بدر الدين الحوثي!(١)

بعد انتهاء الحرب الإيرانية العراقية، وتقارب إيران مع دول المنطقة شهدت العلاقات اليمنية الإيرانية نموًا ملحوظًا. كما أن الانفتاح الذي أعقب قيام الوحدة اليمنية على أسس ديمقراطية مثّل عاملاً مساعدًا لدخول مصادر وكتب ومنشورات المذهب الاثنا عشري. يقول حسن علي العماد(٢): «الحرية العقائدية والفكرية التي عشناها من التسعينيات إلى ٢٠٠٤م لم يسبق لها مثيل في اليمن، وهي المرحلة الحقيقية التي نستطيع أن نقول: إن وجود الاثنا عشرية بدأ منها».(٣)

بعد انتهاء الحرب الإيرانية العراقية، وتقارب إيران مع دول المنطقة شهدت العلاقات اليمنية الإيرانية نموًا ملحوظًا. كما أن الانفتاح الذي أعقب قيام الوحدة اليمنية على أسس ديمقراطية مثّل عاملاً مساعدًا لدخول مصادر وكتب ومنشورات المذهب الاثنا عشري.

وخلال تلك الحقبة عملت المرجعيات الإيرانية على تصدير الثورة إلى المنطقة بصورة ناعمة. وهذا التأثير الإيراني اخترق القوى السياسية. يذكر العميد عبدالله العليبي -عضو المكتب السياسي للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري- أنه (إمامي المذهب)، وأنه كان من بين الذين اقتنعوا في مطلع الثمانينيات «بالثورة الإسلامية الإيرانية»، وأنه أعلن في عام ١٩٨٣م بعد تسلله إلى السفارة الإيرانية مبايعته للإمام الخميني!(٤)

وحيث إن عائلة بدر الدين الحوثي -المرجع الأبرز للحركة- تنتمي للفرقة الجارودية من فرق الزيدية، وهي ترى بأن الولاية الدينية والسياسية في علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- بعد النبي -عليه الصلاة والسلام، وفي ذريته الحسن والحسين من بعده، وتكفر الشيخين أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما- وتتبرأ

(١) الحوثية من إيران إلى حيدان، أحمد عايض، www.marebpress.net، في ٢٠٠٨/٥/٣١م.

(٢) يمني مقيم في إيران ومتحول إلى المذهب الاثنا عشري.

(٣) في حوار مع صحيفة «إيلاف»، عدد ٦٥، في ٢٠٠٨/١٢/٢م.

(٤) في حوار مع صحيفة «إيلاف»، عدد ٦٤، في ٢٠٠٨/١١/٢٥م؛ وقد عبر في حواره عن بغضه للتيار السلفي، والنظام السعودي الذي وصفه بأنه أكبر عدو لليمن، والقيادات العلمية في حركة الإخوان التي تنضوي تحت أحزاب اللقاء المشترك!!

منهما[1]، فإن هذا التصور انسحب على من يصفونهم بالنواصب، والذين أطلق عليهم الحوثيون «الوهابية» و«السلفية»، ومؤخرًا «الدواعش» و«التكفيريين».

يقول حسين الحوثي: «إن اليهود الذين خاطبهم القرآن الكريم زمن التنزيل على أنهم ﴿وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ [آل عمران: ١١٢]، لم يكونوا هم قتلة الأنبياء ولكنهم امتداد لقتَلَتهم؛ لأنهم تولوا أولئك وعدَّوهم السلف الصالح لهم، فأصبح حكمه حكمهم فقيل له: أنت قاتل. وهكذا من يهتفون بأنهم يتولون السلف الصالح، من قتل الإمام علي وفاطمة والإمام الحسن والإمام الحسين -عليهم السلام- فاطمة نفسها قُتلت كمدًا، قتلت قهرًا»[2].

هذه النظرة المتطرفة انعكست خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي على صحف التيار الزيدي، فشهدت هجومًا إعلاميًا على الصحابة والتاريخ الإسلامي وقضايا دينية تمثل أصولاً لدى أتباع المذهب السُّنّي، وأعادت إثارة قضايا تاريخية منتهية، مع التبشير -في صحف كـ(الأمة) و(البلاغ)- بآراء ومعتقدات المذهب الاثنا عشري!

ولأن الزيدية يكفرون الاثنا عشرية، ويرونهم خارجين من الملة، فقد صدرت آراء ترى بأن المذهب الاثنا عشري (الجعفري) هو أحد المذاهب الإسلامية[3]. وعندما سئل المرجع الزيدي د. مرتضى المحطوري عن «الجعفرية هل هي مذهب ضال؟»، قال: «لا أقول هذا، حاشا لله!.. يعني الأزهر يقول مذهب إسلامي وأنا أقول مذهب ضال».[4]

وفي ظل مثل هذه الآراء أصبح التقارب الزيدي الاثنا عشري أمرًا سهلاً، وظهرت رسائل تتحدث عن نقاط التوافق بين المذهبين؛ كما جاء في مؤلفات بدر الدين الحوثي. وكان الحوثيون هم أول من عمل بقوة لهذا التقارب والالتقاء، بل والارتماء إلى حضن الملالي في طهران، بعد أن تمكنوا من زمام «تنظيم الشباب المؤمن» بعد عام ١٩٩٧م.

أما من حيث مسار تطور الحركة فيمكن تلخيصه في المحطات التالية:

١- الخط الثقافي التبشيري:

وهو الخط الذي نشأ في الثمانينيات من القرن الماضي، وتمثل في «اتحاد الشباب المؤمن»، وكان ينشط بشكل ضيق في صعدة وصنعاء وبعض الأسر الزيدية الهاشمية، ويتحرك دون ضجيج إعلامي.

٢- الخط السياسي المذهبي المعارض:

وهو خط تأثر بالانفتاح السياسي الذي واكب قيام النظام الديمقراطي التعددي والمنفتح إعلاميًا عام ١٩٩٠م؛ حيث أعلن عن حزب «تنظيم الشباب المؤمن»، لكن جهود التقارب والمصالحة أفضت إلى دمج هذا التنظيم في «حزب الحق». وفي عام ١٩٩٤م عبر هذا الاتجاه عن تأييده للحزب الاشتراكي، وتحمل تبعات هذا التأييد؛ حيث استهدفت منازل حسين الحوثي ووالده وفروا إلى خارج اليمن.

٣- الخط السياسي الموالي:

بعد خلافات مع «حزب الحق» والقيادة التقليدية لعلماء الزيدية فيه، أخرج حسين الحوثي التنظيم من حزب الحق ليتم التنسيق بعد عام ١٩٩٧م مع المؤتمر الشعبي العام كحاضنة جديدة للتنظيم. وهذا ما صرح به علي عبدالله صالح عن دعمه، ومساندته لهم في تلك المرحلة.

(١) انظر: تهذيب الكمال، المزي، تحقيق وضبط وتعليق د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤- ١٩٨٥م، ج٩/٥٢٠؛ وفوات الوفيات، الكتبي، تحقيق علي محمد بن يعوض الله وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١- ٢٠٠٠م، ج١/٤٢٩؛ و الملل والنحل، الشهرستاني، ج١/١٥٧ -١٥٨.

(٢) دروس من هدي القرآن الكريم، سورة المائدة، في ٢٠٠٢/١/١٣م، الدرس الأول.

(٣) انظر حوار مع المفتي السابق حمود عباس المؤيد، في صحيفة الجمهور، عدد ١٣، في ٢٠٠٨/٦/١٤م، قال فيه: «إن الزيدية والاثنا عشرية يتقاربون في مسائل كثيرة»، و«يتوافقون في مسائل جمة كثيرة»!

(٤) الوسط، في ٢٠٠٧/٢/١م.

٤- الخط العسكري الصدامي:

عقب عام ٢٠٠٣م اتجهت الحركة إلى البعد العسكري بشكل واضح، بعد أن أخذت تهيئ نفسها لهذا التحول، وبالفعل نشب صراع مسلح بين الحركة ونظام علي عبدالله صالح عام ٢٠٠٤م، انتهى بمقتل حسين الحوثي. خاضت بعده الحركة عدة مواجهات مع الدولة كان آخرها عام ٢٠١٠م.

التقاطع المحلي والإقليمي والدولي في الحركة الحوثية:

هذا التقارب لم يكن بعيدًا عن صناعة نظام علي صالح. يتحدث د. زيد المحطوري عن ملابسات دخول المذهب الجعفري إلى اليمن فيقول: «للأسف الأمن أعطى تصريحًا بمركز في صنعاء للجعفرية وشخص مقرب من البيت الحاكم هو من ينشر الجعفرية»![1]

والعلاقة بين نظام صالح والحوثي لم تكن سرًّا، فقد «دخل إلى المؤتمر في يوم واحد أربعة آلاف شاب من شباب التيار (الشباب المؤمن) بتوجيه من أمينه العام المساعد العميد يحيى المتوكل»[2].

كما أعلن صالح عن دعمه السخي لـ (الشباب المؤمن) أكثر من مرة، حتى «صار معروفًا أن السلطة ممثلة بالحزب الحاكم هي التي قدمت تسهيلات مادية ومعنوية لتيار الحوثي، وأن مجموعة من الشخصيات البارزة في السلطة كانت متعاطفة معهم، حتى في أثناء الأزمة، بل وسارعت هذه الشخصيات البارزة إلى تقديم كل أنواع الدعم بما فيها المواد الغذائية التي كانت ترسل إلى صعدة بناقلات حكومية»[3].

(١) الوسط، في ٢٠٠٧/٢/١م.

(٢) فصول القصة كاملة لخنادق المواجهات في صعدة، مهدي محسن، موقع (الصحوة نت)، في ٢٠٠٧/٧/١٣م.

(٣) التقرير الإستراتيجي اليمني- ٢٠٠٤م، ص١٤٧.

وهناك ثلاثة قراءات لهذه العلاقة وهذا التقارب:

١- الأولى في إطار المكايدات السياسية: لإضعاف الإصلاح وأي قوى إسلامية صاعدة مستقبلاً، بالإضافة لإضعاف حزب الحق المعارض. واعتبار الحركة خطًّا دينيًّا في المؤتمر الشعبي العام الذي يضم كافة الأطياف الفكرية!

٢- الثانية في إطار الحضور الإقليمي: فقد عمل صالح لبقائه في السلطة على إدارة المتناقضات المتقاطعة مع خطوط القوى الإقليمية والدولية في المنطقة. ومن أبرز هذه الخطوط التي وظفها وابتز بها القوى الإقليمية والدولية: الحوثية والقاعدة.

٣- الثالثة: استخدام هذه القوة في إضعاف القوة العسكرية التي تمتلكها أطراف أخرى تناوئ علي عبدالله صالح في رغبته للبقاء في الحكم وتوريثه لابنه؛ وهو ما ظهر في الحروب العبثية غير المحسومة، بل والتوظيف الذي جرى عام ٢٠١٤م لكسر هذه القوة في عمران وصنعاء.

وبالرغم من هذا التقارب إلا أن الحضور الإقليمي ظل محل قلق صالح، الذي عبر -أكثر من مرة وفي أكثر من مناسبة ومحفل- عن دعم إيران للحوثيين، في الوقت الذي كانت الحركة تنفي ذلك عن نفسها. فقراءة المراجع الشيعية لـ(عصر الظهور) تشير إلى ثورة شيعية خالصة يتزعمها شخص يقال له: الحسين![4] كما أن حسين الحوثي بدا متجهًا لفكرة الثورة الإيرانية بقوة[5]، وفي المركز منها مسألة الإمامة للبطنين[6]، والثورة على الظلم والظالمين[7].

(٤) انظر كتاب (عصر الظهور) للمرجع الشيعي علي الكوراني. هذا الكتاب جرى توزيعه بقوة من قبل الحوثي على أتباعه ومناصريه.

(٥) انظر إعجابه الشديد بالخميني، وبمنهجه الثوري، وبفهمه لمعنى ترديد الشِّعار. من محاضرة (الإرهاب والسلام)، في ٢٠٠٢/٣/٨م، ص٦؛ ومحاضرة (خطر دخول أمريكا لليمن)، ص٢ -٣.

(٦) دروس من هدي القرآن الكريم، سلسلة سورة آل عمران (١- ٤)، الدرس الأول، ألقاها حسين بدر الدين الحوثي، بتاريخ: ٢٠٠٢/١/٨م، بصعدة.

(٧) انظر: دروس من هدي القرآن الكريم، سورة المائدة: آية ٥٤.

لم يتوقف الحوثيون عند حد علاقتهم بإيران بل انخرطوا في سياستها، وتبنوا شعار «الموت لأمريكا والموت لإسرائيل» ليلفتوا إليهم القوى العظمى، ويكونوا جزءًا من أوراق المنطقة. وهذا ما كشفته الأحداث عقب ثورة ٢٠١١م بإقرارهم قوة عسكرية مسلحة حاضرة في المشهد السياسي، وإطلاق أيديهم لتدمير قوى التجمع اليمني للإصلاح والتيار السلفي، بدءًا من دماج، ومرورًا بعمران، وانتهاء بالانقلاب على مخرجات الحوار الوطني والانقضاض على الدولة في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م.

كما أن رسائل التهديد التي كانت تبعث بها الحركة للمملكة العربية السعودية، والاختراقات الأمنية والاستعراض العسكري على حدودها، مثّلت جزءًا من توظيف الحوثيين إمكاناتهم في الملف الإقليمي.

أما ارتباط الحوثيين بالولايات المتحدة الأمريكية فيأتي في إطار الارتباط بإيران كقوة إقليمية يجري التفاوض معها والتنسيق مع مراجعها لتشكيل المنطقة، وذلك منذ عام ٢٠٠١م، حين أصبحت الحرب على الإرهاب محور التوجيه للسياسة الأمريكية.

لذا وكتناغم مع هذا التوجه أعلن الحوثيون عن قتالهم للقاعدة، وسعوا من استدعاء حضورها على كافة الجبهات التي كانوا يصلون إليها: البيضاء، مأرب، الجوف، عدن، تعز! وفي حين كانوا يقاتلون على الأرض كانت الطائرات الأمريكية تقصف معهم من الجو![1]

هكذا تعامل الحوثيون ببرجماتية مع الشأن الداخلي والخارجي على حدٍّ سواء، مختارين الانحياز إلى إيران كراع وحليف لهم. ولذلك أعلنت قيادات إيرانية ومرجعيَّات دينية عن نجاح ثورتهم في اليمن وعن مباركتهم لسقوط صنعاء كرابع عاصمة عربية تنحاز إليهم! فـ «الحوثيون يحصلون على دعم غير محدود مادي وعسكري من إيران، وهذا أحد أسباب قوتهم»[2].

صالح وظف الحركة داخليًا لتقويض قوة اللواء علي محسن الأحمر خلال ثمانية حروب عبثية، ثم وظفها للانتقام من خصومه السياسيين: الإصلاح، وبيت الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، الذين ساندوا ثورة ١١ فبراير ضده، وللانقلاب على سلطة عبد ربه منصور هادي.

صالح من جهته وظف الحركة داخليًا لتقويض قوة اللواء علي محسن الأحمر خلال ثمانية حروب عبثية، ثم وظفها للانتقام من خصومه السياسيين[3]: الإصلاح، وبيت الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، الذين ساندوا ثورة ١١ فبراير ضده، وللانقلاب على سلطة عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية وحكومة الوفاق الوطني برئاسة محمد سالم باسندوة.

كما وظفتها إيران في الوصول إلى المجتمع اليمني والتبشير بالمذهب الاثنا عشري في أوساطه، وفي تهديد المملكة العربية السعودية على حدودها الجنوبية، واستخدامها ورقة في مقايضات ملفات المنطقة والمشروع النووي.

ووظفتها الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على القاعدة ومكافحتها لوصول القوى الإسلامية للسلطة، وخلط أوراق المنطقة وإدخالها في فوضى الحروب الأهلية!

(١) صرح «مايكل فيكرز»، المسئول السابق في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية-تسي. آي. إيه: بأنه على الرغم من عدم الاستقرار السياسي في اليمن، إلا أنَّ الولايات المتحدة طورت علاقات استخباراتية مع الحوثيين خلال الأشهر القليلة الماضية؛ حفاظًا على استمرارية عملياتها العسكرية ضد تنظيم القاعدة. لكن فيكرز -الذي يشغل منصب مساعد وزير الدفاع لشؤون الاستخبارات- تراجع عن هذه التصريحات. غير أن هذا الدور هو ما قامت به أذرعة إيران في أفغانستان وتقوم به في العراق وسوريا اليوم.

(٢) رئيس جهاز الأمن القومي اليمني علي الأحمدي في حديث مع صحيفة السياسة، الكويتية في: ٢٠١٤/٩/٢٧م. وهذا تمامًا ما عبر عنه الرئيس الإيراني حسن روحاني بقوله: «هذا جزء من النصر الباهر والمؤزّر الذي تدعمه ايران» تعليقًا على أحداث صنعاء.

(٣) انظر: نص حديث رئيس جهاز الأمن القومي اليمني علي الأحمدي مع صحيفة السياسة الكويتية، مرجع سابق.

لم يكن الحوثيون قادرين على تنفيذ أجنداتهم بدون التحالف مع الآخرين، وظنوا وهم يهيئون أنفسهم للمعركة على الأرض، ويستعدون لخوض حروبها، بأنَّ اللعب على متناقضات المشهد وتقاطع المصالح وتشابكها سيمكن لهم للوصول إلى السلطة دون كلفة عالية. لذلك خاضوا غمار التجربة مندفعين إليها بقوة. كيف لا وقد تشربوا بأن الصراع مع الآخر - المتعايش معهم محليًا- صراع (وجود أو لا وجود)![1]

نظرة الجماعات والحركات الإسلامية للحركة الحوثية:

منذ عام ٢٠٠٣م، برز توجه حركة الحوثي مغايرًا لتوجه «الشباب المؤمن»، وسادت بعد حرب عام ٢٠٠٤م حالة من الضبابية في رؤية المشهد المتناقض في تداخله والمتشابك في تنافره. وكانت الدولة جزءًا من صناعة هذه الحالة الضبابية. لذا فلا غرابة أن تكون رؤية الجماعات والحركات الإسلامية غير واضحة. فالحوثيون مارسوا نوعًا من التضليل والخداع، بتمسكهم بالانتماء للمذهب الزيدي فيما هم في الممارسة يفتحون آفاق التبشير بالاثنا عشرية والفكر الخميني. من هنا تعددت حيثيات النظر لهذه الحركة التي نشأت حديثًا (عام ٢٠٠٣م) على السطح وبدون سابق إنذار.

منذ عام ٢٠٠٣م، برز توجه حركة الحوثي مغايرًا لتوجه «الشباب المؤمن»، وسادت بعد حرب عام ٢٠٠٤م حالة من الضبابية في رؤية المشهد المتناقض في تداخله والمتشابك في تنافره. وكانت الدولة جزءًا من صناعة هذه الحالة الضبابية.

كما أن علاقة الحوثيين بـ«حزب الحق»، و«الحزب الاشتراكي اليمني»، و«المؤتمر الشعبي العام»، وتنقلهم بينها، ولّد إشكالاً في فهم طبيعة الأدوار التي يقومون بها حقيقة. إضافة لكونهم يعلنون الالتزام بالدستور والنظام في حين هم يقعّدون لفقه الإمامة الزيدية! ويرفعون الصرخة ضد أمريكا وإسرائيل، ولكنهم لا يستهدفونها ولا يستهدفون مصالحها.

غير أن عوامل عدة عجلت بفهم طبيعة الحركة وأجنداتها، من ذلك:

أ- تعدد وسائل الإعلام، وبروز الصحف المستقلة والمواقع الإلكترونية والقنوات الفضائية.

ب- قيام مراكز أبحاث ودراسات عملت على رصد الظاهرة وتتبعها والكتابة عنها.

جـ- وجود كُتاب وباحثين اهتموا بالحركة، وأصدروا عنها عددًا من الدراسات نذكر منها:

١- الحرب في صعدة.. من أول صيحة إلى آخر طلقة، لعبدالله الصنعاني، من جزئين: (خلفيات وتداعيات الحرب ضد الحركة الحوثية.. رصد مطلع)، دار الأمل- القاهرة، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

٢- (خلفية الفكر الحوثي ومؤشر الاتجاه)، دار الأمل- القاهرة ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

٣- (طبيعة النشأة والتكوين، عوامل الظهور، وجدلية العلاقة بالخارج، مشاهد المستقبل)، د. أحمد محمد الدغشي، دار الكتب اليمنية ومكتبة خالد بن الوليد، صنعاء- ٢٠٠٩م.

٤- الحوثية في اليمن الأطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية، مجموعة باحثين، مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث مع المركز العربي للدراسات الإنسانية، ٢٠٠٨م.

٥- رافضة اليمن على مر الزمن، محمد بن عبدالله الإمام، مركز دار الحديث- معبر، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

(١) انظر تصريح إسماعيل الوزير، وزير العدل السابق، صحيفة (الناس)، عدد ٣٠١، في ٢٠٠٦/٦/١٩م.

٦- بوائق رافضة اليمن في الماضي والحاضر، محمد بن عبدالله الإمام، دار الحديث- معبر، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

٧- نظرة الإمامية الاثنا عشرية إلى الزيدية بين حقيقة الأمس وتقية اليوم، محمد الخضر، مكتبة الرضوان- القاهرة، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

٨- خيوط الظلام: عصر الإمامة الزيدية في اليمن (٢٨٤هـ- ١٣٨٢هـ)، عبدالفتاح محمد البتول، مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر-إب، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

٩- الزهر والحجر: التمرد الشيعي في اليمن وموقع الأقليات الشيعية في السيناريو الجديد، عادل الأحمدي، مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر- إب، ٢٠٠٧م.

١٠- التشيع في اليمن بين الزيدية والإمامية.. وجوه الاتفاق والافتراق، الشيخ محمد بن محمد المهدي، مركز الكلمة الطيبة للبحوث والدراسات، صنعاء، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

١١- التشيع في صعدة.. دراسة ميدانية (من جزئين)، لعبدالرحمن المجاهد، الآفاق للطباعة والنشر.

١٢- التشيع في صعدة شبهات وردود، لعبدالرحمن المجاهد، الآفاق للطباعة والنشر.

١٣- الإمام زيد بن علي ودعاوى الفِرَق، مركز الحقيقة للدراسات والبحوث.

هذه البحوث المختلفة، والتي تناولت الحركة من أبعاد مذهبية وفكرية وعقدية وميدانية وسياسية أظهرت -إلى حد كبير- خطورة الحركة الحوثية وآثارها. ما دفع هيئة علماء اليمن إلى التحذير من أبعاد هذه الظاهرة عبر مكافحة الطائفية والتعصب المذهبي.

مواقف الجماعات والحركات الإسلامية من الحركة الحوثية:

اختلفت مواقف الجماعات والحركات الإسلامية من حركة الحوثي بحسب اختلاف طبيعة هذه الجماعات والحركات الإسلامية واتجاهاتها. كما اختلفت مواقف كل توجه وتيار في ضوء الظروف والتغيرات التي طرأت على واقع الساحة اليمنية. ويمكن أن نضع هذه المواقف في إطار ثلاث مراحل زمنية هي:

أولاً: فترة الثمانينيات:

على الرغم أن نشاط «الشباب المؤمن» كان يمتد إلى الثمانينيات إلا أنه كان في أضيق الحدود، ولم يكن ملحوظًا؛ لاعتبارات أمنية فرضتها طبيعة الظروف التي شهدتها المنطقة في حينه. كما أن المد الإسلامي كان حاضرًا ومؤثرًا بخطابه المعتدل والوسطي والبعيد عن الطائفية. وما يمكن أن يسجل هنا هي جهود الشيخ المحدث مقبل بن هادي الوادعي -رحمه الله- في مقارعة الزيدية، والرد على آرائهم واجتهاداتهم، وما نتج عنها من سلوكيات وعادات.

وذلك جاء من كون الشيخ نشأ في بيئة زيدية مذهبية خالصة، ثم هداه الله إلى اتباع منهج أهل السنة، وعاد إلى منطقته ليبشر بالعلم والدعوة في أوساطهم، ليواجَه بالرفض والإيذاء، ما دفعه إلى اتخاذ أسلوب صدامي يرى في كل زيدي رافضيًا كبيرًا! وقد أسس الشيخ مركزه بمنطقة دماج بمحافظة صعدة ذات الغالبية الزيدية. وكانت وسائله في تلك الفترة وسائل تقليدية تقوم على الخطابة والدروس والكلمات المسجدية وتأليف الرسائل.

وعلى العكس من ذلك كانت حركة الإخوان المسلمين متأثرة بالثورة الإيرانية، في حين حافظت على موقفها الرافض والمعادي لـ «الإمامة» الزيدية باعتبارها حكمًا كهنوتيًا مستبدًا. ولم تعط الحراك الزيدي أي بُعد خارج منظورها للصراع السياسي الدائر بين

الجمهورية وبقايا الإمامة. لكنها استطاعت أن تتوغل في البيئات الاجتماعية الزيدية، وأن تسهم في تسننهم عبر المعاهد العلمية والجهود الدعوية الحثيثة، وبلغة غير منفرة.

ثانيًا: فترة التسعينيات:

مع انطلاق النظام السياسي التعددي والديمقراطية أعلنت جميع التيارات والقوى السياسية والفكرية عن وجودها في كيانات وتنظيمات سياسية معلنة. بما في ذلك قوى المذهب الزيدي والحركة الإسلامية «الإخوان المسلمون». وبدا أن الديمقراطية فتحت المجال للسباق على السلطة والتنافس عليها، فانطلقت موجة الصراعات البينية، وسادت التحالفات بين فرقاء الأمس. وكانت سياسة نظام علي عبدالله صالح تقتضي إدخال الجميع في دوامة الخلافات والخصومات.

في هذه الأجواء المشحونة حدثت حرب ١٩٩٤م، وانقسمت فيها المواقف السياسية ما بين الشرعية -التي مثلها نظام صالح في حينه- وقوى التمرد والانفصال التي مثلها الحرب الاشتراكي اليمني. وقف الإصلاح إلى جانب صالح الحليف التقليدي، ووقفت القوى الزيدية مع الحزب الاشتراكي الحليف التقليدي كذلك. كان الجامع للطرف الأول محاربة الإمامة واليسار الشيوعي، وكان الجامع للطرف الثاني محاربة القوى الإسلامية. وانتهت الحرب بانتصار نظام صالح الممثل لـ «الشرعية»، وخسارة الحزب الاشتراكي. غير أن حبل الود لم يدم طويلاً بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح، فقد فك الارتباط، وبدأت مواجهة الإصلاح في انتخابات ١٩٩٧م.

في هذه الفترة استقوى الخطاب الزيدي ببعده المذهبي، في حين بدت أفكار الاثنا عشرية وآراؤها تتسلل لإعلامهم ومنابرهم ومناهجهم، يصحبها تحريض طائفي ضد المخالفين. وأصبحت صحف كـ «الأمة» و«البلاغ» تحفل بالكثير من الأطروحات الاثنا عشرية أو تلك التي تسوّق للخميني وثورته ونظام الملالي في طهران.

كما أن زيارة طهران والتواصل بالعواصم المرتبطة بها كدمشق وبيروت وابتعاث الطلاب إليها كان أمرًا ملموسًا لكل قريب من الوسط الزيدي الاجتماعي. كما أن موقف المرجعيات الزيدية من الاثنا عشرية بدأ يتبدل. وأصبح دخول كتبهم ومصادرهم العقدية والفكرية، وافتتاح مكتبات و«تسجيلات سمعية» تخدم نشر المواد الشيعية التبشيرية شائعًا.

فرضت هذه المرحلة نوعًا من الجدل والصراع الفكري والعقدي بين الزيدية والتيار السلفي الذي تصدر للوقوف أمام هذه الظواهر. وتوقف الأمر عند الوسائل التقليدية في الوقوف ضد هذا المد، **ومن ذلك:**

١- الوسائل الدعوية المعهودة؛ من خطب ومحاضرات وندوات ودروس ونقاشات، وزيارات دعوية للقرى والأرياف.

٢- الفتاوى والبيانات التي كانت توزع وتنشر في المساجد، وتأخذ طابع التحذير.

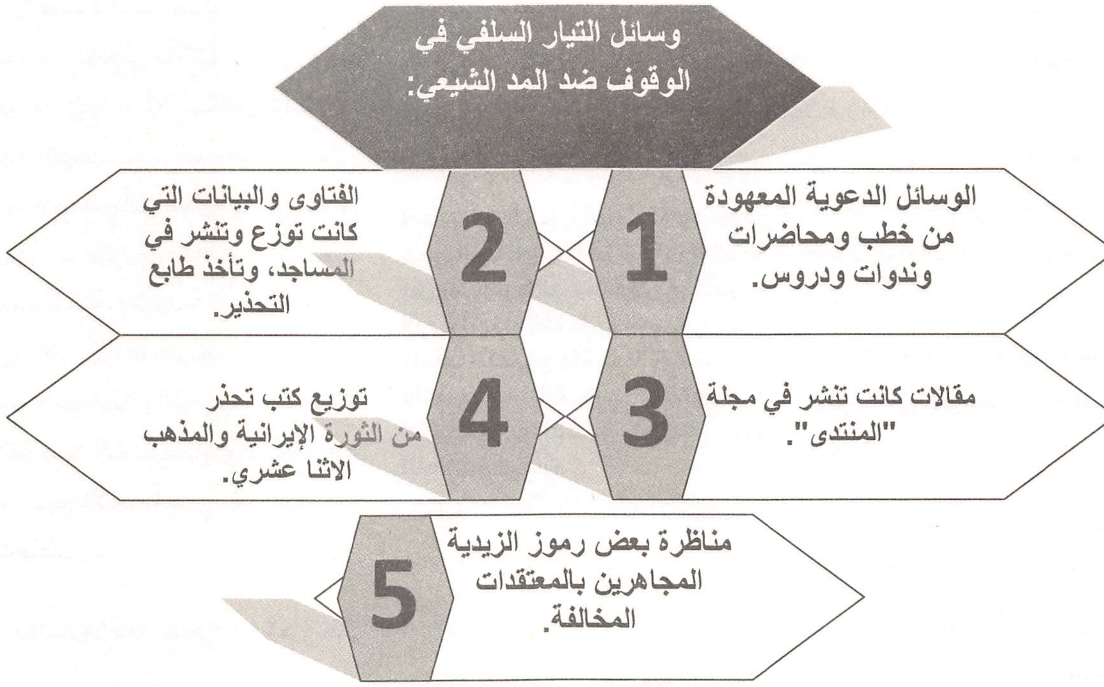
٣- مقالات كانت تنشر في مجلة «المنتدى»[1]، وعلى ضعف في غيرها من الصحف الأسبوعية، وكانت تأخذ طابعًا علميًا جدليًا.

٤- توزيع كتب تحذر من الثورة الإيرانية والمذهب الاثنا عشري في الأوساط الشبابية والنخب.

٥- مناظرة بعض رموز الزيدية المجاهرين بالمعتقدات المخالفة.

لم يكن طابع المواجهة الفكرية والعقدية يؤسس لرؤية مستقبلية ومعالجات بعيدة المدى وجذرية، بقدر ما كان منشغلاً بالجدل والرد والتحذير

(١) مجلة شهرية دعوية سلفية كانت تصدر عن جمعية الحكمة اليمانية الخيرية، وهي تصدر الآن عن مركز الكلمة الطيبة للدراسات والبحوث. تأسست عام ١٩٩٣م.



الوعظي والخطابي العام. ونادرًا ما كانت تأتي كتابات استشرافية للمستقبل -على منوال ما كان يكتبه الشيخ حسين عمر محفوظ رئيس تحرير مجلة المنتدى في حينه[1]- نظرًا للاهتمامات المنصبة على الجهود العلمية والدعوية للسلفيين.

كما أن الخلافات الطاحنة التي شهدتها حقبة التسعينيات بين السلفيين جعلت كثيرًا من الجهود فردية ومبعثرة وارتجالية، ومنقطعة عن أي جهود جماهيرية أو رسمية، للخلل في نظرتهم وعلاقتهم بهذين الطرفين المؤثرين. بل لم تكن هذه الجهود في سلم أولويات اهتمامات السلفيين العملية على خلاف جهدهم في مناهضة الديمقراطية والاعتراك مع حركة الإخوان المسلمين التي دخلت العملية الديمقراطية بحزب سياسي.

العجيب أنه لم يتلفت أحد لما كان يسمى بـ «اتحاد الشباب المؤمن»، ثم «تنظيم الشباب المؤمن»؛ نظرًا لطبيعة تحركه البعيدة عن العاصمة صنعاء في أرياف صعدة والمحافظات الزيدية الأخرى.

الإخوان المسلمون اتجهوا بعد عام ١٩٩٠م لتشكيل حزب سياسي هو «التجمع اليمني للإصلاح»، ونتج عن ذلك جدل وخلاف كبير مع السلفيين عمومًا، كما دخلت الحركة في المعترك السياسي مع القوى الأخرى، وهذا كان كفيلاً باستفراغ طاقاتها وكوادرها في توسيع دائرة الانتماء والمشاركة في عضوية الحزب ومناصرته، والدخول في المنافسة الانتخابية كأولوية من أولوياتها. وكانت ترى الوصول للسلطة حلاً لكثير من القضايا التي يمكن تأجيلها!

على أقل تقدير، كان الإصلاح يتخوف من عودة الإمامة في بعدها الزيدي، ولم يكن يرى في الأطروحات الاثنا عشرية تهديدًا حقيقيًا على اليمن ومستقبله؛ لذا فإن صحيفة «الصحوة» -شبه الناطقة باسم الحزب- لم تحفل بالكثير من المقالات أو الأخبار التي ترصد وتحلل الحضور الاثنا عشري والإيراني في الجسد الزيدي والمجتمع اليمني عمومًا، خلال تلك الفترة.

(١) كاتب هذه السطور شغل في الفترة من ١٩٩٣م - ١٩٩٥م موقع سكرتير التحرير في المجلة.

إنَّ فترة التسعينيات -رغم خطورتها في التقاء المذهب الزيدي بالاثنا عشري وتسربه علنًا- لم توحد جهود التيار الإسلامي بمختلف توجهاته لمناقشة هذا التهديد القادم والاتفاق على حزمة معالجات عملية له، وإطلاق مبادرات فكرية وثقافية ومجتمعية تقف أمامه. وشهدت -على العكس من ذلك- نزاعات بينية، وصراعات مع السلطة والأحزاب المختلفة والتوجه السياسي، وتفككًا في النسيج الاجتماعي بفرز مذهبي ثم طائفي.

ثالثًا: ما بعد عام ٢٠٠٠م وحتى ٢٠١٤م:

حولت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م سهام القوى العالمية إلى المنطقة، وجعلتها تتحد فيما أطلق عليه «الحرب على الإرهاب». وهي حرب شنت على أفغانستان والعراق بشكل احتلال مباشر، ثم اتسع نطاقها بصور مختلفة في عدة دول، كان اليمن إحداها.

ولم تكن هذه الحرب في حقيقتها غير تمكين للجماعات الموالية لإيران التي وقفت بدورها مع واشنطن في حروبها على المنطقة. وبعد سقوط بغداد أصبح العراق مستعمرة «إيرانية» تتحكم فيها الأحزاب الشيعية. وبدا أن إيران تتمدد بشكل كبير في ظل هذه الحرب العالمية.

فهم الحوثيون المرحلة وذهبوا في استغلال الفرصة، واتخذوا من شعار «الموت لأمريكا الموت لإسرائيل» لافتة يمارسون في ظلها التسلح والإعداد العسكري والخطاب الثوري والتعبئة التنظيمية، أسوة بتجربة «حزب الله» في لبنان. ومن هنا جاء صراع السلطة بزعامة علي عبدالله صالح مع الحوثيين في ثمانية حروب امتدت لعشر سنوات غامضًا. خاصة أن الحوثيين ترعرعوا تحت عباءة المؤتمر!

السلطة بدورها اتخذت مواقف متناقضة، وفي حين كانت تعمل على محاربتهم والتضييق عليهم وتشويه صورتهم كمتمردين وخارجين عن ثوابت الجمهورية والمجتمع والنسيج الاجتماعي كما عبر صالح في أكثر من محفل، كانت قرارات وقف الحرب معهم والاتصالات الخلفية وتمكين أطراف مساندة لهم في أجهزة الدولة والمحافظات تبعث على الحيرة والتساؤل.

فهم الحوثيون المرحلة وذهبوا في استغلال الفرصة، واتخذوا من شعار «الموت لأمريكا الموت لإسرائيل» لافتة يمارسون في ظلها التسلح والإعداد العسكري والخطاب الثوري والتعبئة التنظيمية، أسوة بتجربة «حزب الله» في لبنان.

لذا لم تتدخل الأطراف الإسلامية في الصراع المسلح، وظلت بعيدة عنه، تراقب وترتقب. السلفيون كانوا يرون في حروب الدولة مصلحة في القضاء على العقائد الضالة الدخيلة، متعاملين معها بمبدأ: «لم آمر بها ولم تسؤني»! لكنهم ظلوا محافظين على نقد الحوثية وبيان مخالفاتها العقدية والفكرية والسلوكية، ومحذرين منها ومن روح الطائفية والعنف التي تبثها في المجتمع، وكذلك من الممارسات الميدانية التي كانت تزعزع النسيج الاجتماعي.

وهنا يمكن ذكر بعض الوسائل والآليات التي عمل عليها السلفيون:

١- المواجهة الفكرية والتثقيفية:

من خلال طبع الكتب والرسائل الموضحة لعقائد الشيعة وخطورة التشيع، والمحذرة من إيران والفكر الخميني، وهنا يسجل لكافة الاتجاهات السلفية بما فيها جمعيتا الإحسان والحكمة ورابطة أهل الحديث، وأتباع الشيخ مقبل بن هادي الوادعي دورهم في هذا الخطاب والترشيد والتوعية. فقد ظهرت عناوين كتب عدة ومؤلفات مختلفة وزعت على نطاق واسع في اليمن، حصرت دراسة خاصة بمركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث في هذا الصدد «٥٦» عنوانًا.

وهنا برز دور المراكز البحثية كمركز الجزيرة العربية، والكلمة الطيبة، ومركز الحقيقة، ومركز أبعاد، ومركز البصيرة، التي قدمت دراسات فكرية وثقافية ووصفية ميدانية عن الظاهرة وآثارها.

٢- المواجهة الإعلامية:

والتي شملت الأخبار والتحليلات والتقارير والمقالات الصحفية والردود، وبرزت عدد من الأسماء التي اهتمت بهذه القضية، وكانت صحيفة «الرشد» الأسبوعية، الصادرة عن مركز الجزيرة العربية، ومجلة «المنتدى» الشهرية، الصادرة عن مركز الكلمة الطيبة، وصحيفة «الواقع» الأسبوعية، متصدرة لهذه القضية في أخبارها ومقالاتها. بالإضافة للكتابة في الصحف الرسمية والمستقلة، كالثورة والجمهورية وأخبار اليوم والشموع وغيرها. كما شملت إطلاق مواقع إلكترونية عدة وصفحات اجتماعية إلكترونية مختلفة على «الفيسبوك».

٣- المواجهة الحقوقية:

حيث قامت كوادر حقوقية سلفية بتوثيق الانتهاكات الحقوقية التي مارستها الحركة في حروبها التوسعية وصراعها مع السلطة، وصدرت هذه التوثيقات في شكل برامج تلفزيونية ومواد إعلامية مرئية مبثوثة في الإنترنت، وتقارير تتصدر الصحف الرسمية والأهلية.

اقتصر السلفيون على هذه الميادين -مع ما فيها من ضعف ملموس- ولم يشاركوا في الحرب الدائرة بين السلطة والدولة، وإن كانت بيانات بعض علمائهم كانت تطالب الحوثيين بوضع السلاح وتؤيد قيام الدولة بشن مواجهة معهم لردعهم!

ومع اشتداد الأزمة واستقواء الحوثيين ظهر التواطؤ الرسمي معهم، خاصة في انتخابات عام ٢٠٠٦م الرئاسية، التي أظهرت بقاء العلاقة بين علي صالح والحوثيين، فقد فازوا في دوائرهم الانتخابية بصعدة بأغلبية كبيرة! فشعر السلفيون بخيبة أمل وهم يرون عبثية الحرب وتمدد الحوثيين، وترك الساحة لهم لإظهار قواهم العسكرية وممارساتهم السلطوية في صعدة وما جاورها من مديريات.

الإخوان المسلمون من جهتهم لم يظهروا حماسة قوية تجاه مواجهة الحوثيين، وبدوا أكثر سياسة كونهم جزءًا من «اللقاء المشترك»، وهو تكتل معارض يضم في عضويته حزبي «الحق» و«اتحاد القوى الشعبية» زيديي الميول والهوى. ووقفوا على الحياد من حرب السلطة مع الحوثيين، مستنكرين عبثية الحرب ومطالبين بإيقافها في أكثر من بيان صادر عن اللقاء المشترك. كما قدم التجمع اليمني للإصلاح رؤيته للإنقاذ الوطني ضمن جهود الحوار الوطني التي سبقت ثورة ١١ فبراير ٢٠١١م. وكان يرى ضرورة أن تحل أزمة صعدة سياسيًا وبرؤية سلمية وبكل وضوح وشفافية، وباشتراك جميع الأطراف.

غير أن الإصلاح لم يتخل إعلاميًا عبر قنواته، وعبر مراكزه البحثية، ومنابره الدعوية، من التحذير بلغة دبلوماسية من «التمرد على الدولة» والخروج عن «النسيج الاجتماعي» و«زرع الطائفية». فصحيفة «الصحوة» والمركز اليمني للدراسات الاستراتيجية المحسوبين على الإصلاح تابعًا إعلاميًا، وبالتقارير أحداث صعدة وحروبها. وكذلك فعلت مؤخرًا وقبل ثورة ١١ فبراير قناة «سهيل» الفضائية.

عمليًا لم يشترك الإصلاح في أي حروب السلطة ضد الحوثيين رغم اتهام الحوثيين له بمشاركته الدولة - وكذلك الحال مع السلفيين- الحرب عليهم. وكان إبراهيم الوزير يصرح بكل وضوح أن اليمن مقبلة على مزيد من الحروب نتيجة الصراع بين الفكر الزيدي والسلفي[١]. كما ظلت السلفية متهمة بدعم النظام لها، كما ذكر د. مرتضى المحطوري[٢] وعبدالملك الحوثي[٣]، لاستهداف «الزيدية». من هنا كانت الحرب مع الدولة

(١) الأهالي، في ٢٠٠٧/١٠/٣٠م، نقلاً عن مجلة (الوطن العربي).
(٢) الوسط، في ٢٠٠٧/٢/١م.
(٣) ناس برس، في ٢٠٠٧/٢/١٤م، نقلاً عن صحيفة (الناس).

تمثل في شعور الحوثيين صراعًا مع السلفية بمعنى يضم الإصلاح وكل من خالفهم!

عقب ٢٠١١م توسعت الحركة الحوثية في مناطق عدة منها الجوف ومأرب وحجة وعمران، وبدأت في خوض معارك مع مخالفيها من السلفيين والإخوان. وبدا الرئيس عبدربه منصور هادي عاجزًا أو متواطئًا مع الحركة في هذا التوسع، ما دفع بالمواطنين وأبناء القبائل للدفاع عن أنفسهم وحمل السلاح والدخول في مواجهات مسلحة في عدة جبهات.

لم تكن حركة الحوثي بانخراطها في ثورة ١١ فبراير ومؤتمر الحوار الوطني صادقة في التعايش السلمي، وذهبت تتزود بكميات السلاح التي بدأت تضخ لها من قبل إيران وعبر سماسرة السلاح في سوق الأسلحة في اليمن، إضافة إلى السلاح الذي كانت تغنمه من المعسكرات التي كانت تسقطها أو تسلم لها.

وكانت قرية «دماج» إحدى محطات الصراع الذي دام لأكثر من عدة أشهر، وانتهت المواجهات بتهجير الآلاف من طلاب العلم والمواطنين إلى خارج صعدة في قوافل تضم عوائل وأطفالاً. كما جرى الاعتداء على عدد من المؤسسات والمساجد في محافظات ذمار وإب. وجرى استهداف الإصلاح في مدينة عمران ومنطقة أرحب، وبعد سقوط صنعاء في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م. استهدفت مقرات الإصلاح ومؤسساته، ومن أبرزها جامعة الإيمان ومساجده ومنازل قياداته.

مستقبل علاقة الجماعات والحركات الإسلامية بالحركة الحوثية مستقبلاً:

لم تكن الجماعات والحركات الإسلامية مهيأة لدخول صراع طائفي مسلح، باعتبار وجود الدولة التي تقوم بدورها الدستوري والقانوني في حماية الجماعات والأفراد والممتلكات والمؤسسات. غير أن ما جرى قبيل ٢١ سبتمبر وبعده كان بإيعاز من قوى محلية وإقليمية ودون أدنى إدانة أو استنكار.

هذا الواقع فرض على بعض القيادات والكوادر الانسحاب والخروج من اليمن، وتسبب في إغلاق الكثير من الجمعيات والمؤسسات الخيرية والدعوية والتعليمية. كما أن منظمات حقوق الإنسان المحلية سجلت حالات انتهاك حقوق صارخة تجاه عناصر وكوادر تنتمي للجماعات والحركات الإسلامية المخالفة لحركة الحوثي، والبعض منها قضى نحبه تحت التعذيب أو مغيب قسريًا، أو مختطف ومعتقل في سجون خاصة. وهناك حالات تصفية جسدية تمت على مرأى ومسمع من الأهل أو الأقرباء أو في شوارع عامة.

> **لم تكن حركة الحوثي بانخراطها في ثورة ١١ فبراير ومؤتمر الحوار الوطني صادقة في التعايش السلمي، وذهبت تتزود بكميات السلاح التي بدأت تضخ لها من قبل إيران وعبر سماسرة السلاح في سوق الأسلحة في اليمن إضافة إلى السلاح الذي كانت تغنمه من المعسكرات التي كانت تسقطها أو تُسَلَّم لها.**

كان من الواضح أن الحركة تستهدف إيجاد حالة احتقان وغضب، وتستدعي روح العداء والانتقام لتأجيج دورة صراع مسلحة تكون هي المتمكنة في القضاء على الطرف الآخر فيها. لذلك كانت الحركة تصف أي مقاومة مسلحة تقف أمام مشروعها التوسعي بأنها «قاعدة» وبأن عناصرها «تكفيريين»!

وأصبح مبرر التوسع والأفعال الإجرامية هو وجود «القاعدة» والقضاء على «التكفيريين»، تدعمهم في ذلك قوات الحرس الجمهوري والقوات الموالية للرئيس المخلوع علي عبدالله صالح. وفي جميع خطاباته كان عبدالملك الحوثي -قائد الحركة حاليًا- يؤكد على قتالهم للقاعدة والتكفيريين.

لم تتشكل عقب الانقلاب الذي قاده الحوثيون بدعم من الحرس الجمهوري والمعسكرات الموالية

لعلي عبدالله صالح أي جماعات مسلحة ذات بعد طائفي، ومعظم المواجهات التي تدور في مناطق السنة التي دخل إليها الحوثيون عنوة وفرضوا التسليم لهم. فمناطق مأرب والبيضاء وإب وتعز ولحج وعدن وشبوة وأبين في معظمها الأعم سنة، ولا تمثل امتدادًا جغرافيًا للحركة.

لذا فإن طابع القتال فيها مقاومة شعبية تهدف إلى الحفاظ على مناطقها من قوى الانقلاب التي باتت تفرض رؤاها وآراءها المذهبية والطائفية. من هنا جاءت تسمية هذه المكونات المقاومة باسم المناطق التي نشأت فيها: مقاومة عدن، مقاومة لحج، مقاومة أبين، مقاومة تعز،.. إلخ.

ولا يزال خطاب الأطراف الإسلامية بعيدًا عن إثارة أي بعد طائفي أو مذهبي، ولم تسجل أي نوع من التصريحات أو البيانات الرسمية في هذا الصدد.

معلومات إضافية

موقع التيارات الإسلامية السنية في «عاصفة الحزم»:

يبدو أن التيارات الإسلامية السنية في اليمن قد بدأت بالتوجه الفعلي نحو قتال الحوثيين، مستغلة الزخم الذي أحدثته عملية «عاصفة الحزم»؛ نظرًا لأن التمدد الحوثى أصبح يهدد بقاءها على قيد الحياة، وبالتالي فإن المشاركة في القتال ضد الحوثيين أصبح من متطلبات البقاء على قيد الحياة، لذا سارع العديد من أبناء التيار السلفي للمشاركة في المقاومة الشعبية ضد الميليشيات «أنصار الله»، وذلك أيضًا ما دفع جماعة الإخوان المسلمين إلى الدخول في المعارك ضد الحوثيين، من خلال المشاركة مع المقاومة الشعبية، خاصة دعوة «حزب التجمع اليمني للإصلاح»، الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين باليمن، جميع عناصره للقتال بكل قوة لدعم عملية «عاصفة الحزم» التي تقودها السعودية ضد الحوثيين، وأنصار الرئيس المخلوع، علي عبدلله صالح.

وأدى ذلك إلى تصاعدت وتيرة الاشتباكات أخيرًا في الجوف شمال شرق العاصمة اليمنية، صنعاء، بين الحوثيين وقبائل موالية لحزب التجمع اليمنى من أجل الإصلاح (الإخوان المسلمين)، وقد نتج عن ذلك أعداد كبيرة من القتلى والجرحى سقطوا خلال تلك المواجهات، حيث توسعت الاشتباكات من منطقة «الغيل» إلى منطقة الصفراء، الخط الرئيس بين محافظتي صنعاء والجوف، الأمر الذي حال دون تمكن العديد من المواطنين من التنقل بين المحافظتين.

ومن جانبه، يستمر التيار الجهادي في تصعيد القتال ضد الحوثيين، متمثلًا في الدور الذي تلعبه القاعدة في مقاومتهم، في أكثر من منطقة، ثم دخول «داعش» على خط المواجهة مع الحوثيين؛ حيث وقعت -بعد بدء عملية «عاصفة الحزم»- مواجهات عنيفة بين مقاتلي «داعش» من جهة، والمقاتلين الحوثيين من جهة أخرى في محافظة لحج، سقط جراءها «أمير داعش في لحج» عباس اللحجي، والقائد العسكري جعفر اللحجي.

وبالرغم من الخسارة الكبيرة التي مني بها التنظيم، نتيجة هذه الاشتباكات، فإنها تؤكد جديته في القتال، وسعيه إلى السيطرة على الأرض في بعض المناطق، ومن الطبيعي أن تتضاعف هذه الجدية في ظل التسهيلات التي ستؤمنها عمليات القصف السعودية لجهة إضعاف الحوثيين، وإجبارهم على الانسحاب من بعض المناطق، بحيث تغدو لقمة سائغة أمام «داعش» المتأهب.

تداعيات «عاصفة الحزم» على التيارات الإسلامية في اليمن:

من المؤكد أن عملية «عاصفة الحزم» التي بدأتها بعض القوى الإقليمية ضد الحوثيين سيكون لها عدد من التداعيات المهمة على التيارات الإسلامية في اليمن، كلٌّ تيار حسب نشاطه وتوجهاته.

بالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين، فعلى مستوى الجماعة ككل «التنظيم الدولي»، فإن العملية يمكن أن تمثل إحدى وسائل تخفيف الضغط عنه، من خلال المطالبة بتخفيف حالة العداء ضد التنظيم، مقابل استخدام فرع الجماعة في اليمن للعب دور في مقاومة الحوثيين في الوقت الحاضر، خاصة أن هناك مصادر إعلامية تحدثت عن اتصالات أجرتها الرياض مع حزب «التجمع اليمني للإصلاح»، الفرع اليمني للإخوان المسلمين، قبل حملة «عاصفة الحزم».

وربما هذا ما دفع فروع تنظيم الإخوان لعدم اتخاذ موقف موحد من عملية عاصفة الحزم؛ حيث أيد فرع الإخوان المسلمين في الأردن، وتونس، وسوريا، والمغرب العملية، في حين تحفظ إخوان اليمن في البداية على تحديد موقفهم من العملية صراحة، ولكنهم تداركوا ذلك، وأعلنوا تأييدها، من خلال بيان «حزب التجمع اليمني»، الذي أعلن تأييده لعملية عاصفة الحزم، وشكره لدول التحالف التي شاركت في العملية، في الوقت الذي التزم فيها الإخوان في مصر الصمت.

كما أن الإخوان في اليمن سوف يستفيدون من العملية بشكل مباشر، من خلال تخفيف الضغط الذي فرضه عليهم الحوثيون في الفترة الأخيرة، بما يتيح لهم استعادة جزء كبير من نشاطهم وقدرتهم التنظيمية. كما أن تلك العملية يمكن أن تعيدهم مرة أخرى إلى صدارة المشهد السياسي في مرحلة ما بعد الحوثيين.

أما بالنسبة للتيار السلفي، فإن تلك العملية ربما تمثل إحدى سبل عودة السلفيين مرة أخرى إلى دعواتهم ومعاقلهم من جديد في اليمن، مثل «دار الحديث» في بلدة «دماج» بمحافظة «صعدة»، وكذلك «جمعية الحكمة» بمحافظة «تعز»، و «جمعية الإحسان» بمحافظة «حضرموت»، وحزب «الرشاد»؛ لأنها غالبًا ستؤدي إلى توقف التضييق الحوثي عليهم، بسبب انشغال الحوثيين بالعملية، ومحاولة تجنب ضرباتها المؤلمة، مما سيتيح الفرصة أمام التيار السلفي للعودة مرة أخرى إلى الأحداث في اليمن، ولكن بصورة أقوى مما كان عليها في السابق، لأنه أيقن بعد تلك الأزمة أن معظم الأطراف في اليمن لا تعرف غير لغة السلاح، وهذا ما دفع العديد من أبناء التيار السلفي إلى المشاركة في القتال ضد الحوثيين كأفراد ضمن منظومة القبائل المقاتلة في الجوف، ومأرب، وغيرهما من المدن اليمنية.

ومن ناحية أخرى، فإن هناك احتمالية تحول أعداد من أبناء التيار السلفي إلى الانضمام للتيار الجهادي في غمار عملية «عاصفة الحزم»، من أجل الانتقام من الحوثيين لما فعلوه بهم وبأسرهم وقبائلهم، وهذا ما يمكن أن يؤثر بشكل ملحوظ في توجهات التيار السلفي في الفترة القادمة.

أما بالنسبة للتيار الجهادي، فهو غالبًا مرحب بعملية «عاصفة الحزم»، ليس حبًّا في أطرافها؛ وإنما لأنها ستؤدي إلى إضعاف الحوثيين، عدوه اللدود حاليًا، مما سيتيح للقاعدة العودة إلى مشهد الأحداث من جديد في اليمن بصورة أكثر نشاطًا، خاصة بعد شبكة العلاقات القوية التي أقامها التنظيم مع القبائل في مواجهة التمدد الحوثي، مما أخرج القاعدة من عزلتها، ومكنها من تجنيد العديد من المقاتلين، إضافة إلى حصولها على كميات كبيرة من الأسلحة في الفترة الماضية، في خضم فوضى السلاح التي تجتاح اليمن أخيرًا.

وبالتالي، فإن العملية ربما تسهم في عودة القاعدة أشد قوة وضراوة مما سبق. وقد ظهرت بوادر ذلك في اجتياح القاعدة لمعظم مدينة «المكلا» أخيرًا في ٤ أبريل ٢٠١٥م.

كما أن تلك العملية ستساعد القاعدة في تجنيد العديد من الأفراد من خارج اليمن تحت شعار «الجهاد ضد الروافض»، كما أنها ستمنح القاعدة القدرة على استعادة التوازن مع تنظيم «الدولة الإسلامية» الذي أخذ يتمدد في الفترة الأخيرة، من خلال الدور الذي ستلعبه في اليمن في الفترة المقبلة.

ومن ناحية أخرى، فإن تلك العملية يمكن أن تسهم بشكل ما في وجود موطئ قدم لتنظيم «داعش» في اليمن، تحت شعار مقاومة «التمدد الشيعي»؛ حيث برز نجم التنظيم في الفترة الأخيرة من خلال سلسلة تفجيرات استهدفت مسجدَين من مساجد العاصمة، صنعاء، وراح ضحيتها مئات القتلى والجرحى.

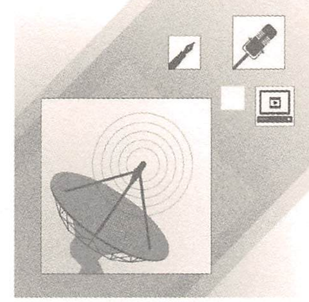
وأخيـرًا، فبرغـم أن المواجهة مع الحوثيين تمثل فرصة لتمدد التيـارات الجهادية، والحصول على الكثير من المكاسـب التنظيمية والمادية، تحت شـعار «الجهاد ضد الشيعة» في اليمن، فإن ذلك العنصر يمكن أن يضعف أو يتلاشـى مع مرور الوقت، إذا ما اسـتتبت الأوضاع في اليمن، وتمكنت القوى اليمنية الأخرى من دحر الحوثيين، أو على الأقل مقاومة التمدد الحوثي، مما يعنى سـحب الذريعة التي تنشـط تحت شـعارها هذه التيارات، وهي مقاومة التمدد الشيعي.

وبالتالي، فإن تغير الواقع على الأرض، من خلال دور فعّال للقبائل، أو عودة الدولة اليمنية، سيؤدي غالبًا إلى انحسار نشاط تلك التيارات في المستقبل.

المصدر:

مقال تيارات الإسلام السياسي في اليمن و«عاصفة الحزم».. المواقف والتداعيات لعلي بكر، على الرابط:

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent



الإعلام الفضائي الشيعي بين الاختراق والمواجهة السنية

الهيثم زعفان

رئيس مركز الاستقامة للدراسات الاستراتيجية

ملخص الدراسة

تمتلئ الساحة الفضائية العربية بعشرات القنوات الشيعية، سواء كانت تبعيتها لإيران أو لإحدى الدول العربية؛ والتي منها ما هو موجود على الأقمار الصناعية المحسوبة على أهل السنة والجماعة مثل (النايل سات) و(العرب سات)، ومنها المتواجد على أقمار صناعية تقع على نفس مدارات القمرين السابقين فيسهل التقاطهما داخل البيوت السنية في العالم العربي والإسلامي.

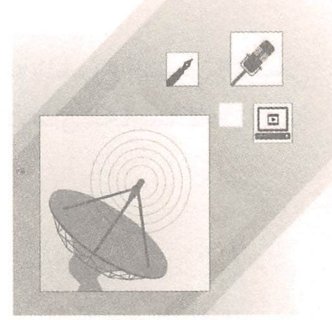
من هنا برزت أهمية موضوع الدراسة الراهنة في الوقوف على هذا الخطر الإعلامي الشيعي المحدق بالأمة الإسلامية، ومعالمه وآلياته المستخدمة، وما يقابله من جهود قائمة لمدافعته والمتمثلة في هذه الدراسة في الفضائيات المحسوبة على أهل السنة وبرامجها وأعمالها الإعلامية؛ لنصل في النهاية لمحاولة ملامسة استراتيجية إعلامية لمواجهة ذلك الاختراق الشيعي للمجتمعات السنية.

حيث قامت الدراسة بتحديد مفهوم الفضائيات الشيعية؛ وتناولت أهدافها بحسب تحليل محتواها، لتعرج بعد ذلك على آليات الفضائيات الشيعية في تحقيق أهدافها التشيعية؛ وضرب الدراسة أمثلة بـ (الدراما الشيعية- الموسيقى التصويرية والنقل الحي للفعاليات والاحتفاليات الشيعية- الإعلام الشيعي وميدان الطفولة- آلية الأفلام الوثائقية- التغطية الإخبارية المضادة واتساع دائرة شبكة المراسلين).

لتنتقل الدراسة بعد ذلك لتتناول الفضائيات السنية في مواجهة الإعلام الشيعي قراءةً في الانتشار والمحتوى والمضمون؛ حيث قامت الدراسة بتحديد مفهوم الفضائيات السنية، ومن ثَم أهدافها، وناقشت قضية انتشارية القنوات السنية المدافعة للمشروع الشيعي على المستويين الكمّي والتفاعلي. لتتناول بعد ذلك آليات الفضائيات السنية المدافعة للمد الشيعي، والتي منها (البرامج الحوارية- المناظرات- برامج قراءة الواقع الداخلي الإيراني وإبراز تناقضاته- البرامج والأفلام الوثائقية- برامج التواصل المباشر مع الجماهير- الحملات الإعلامية الدورية في القنوات السنية).

لتشير الدراسة في ختام هذا المحور إلى عوامل الضعف الفنية البارزة داخل القنوات السنية قبالة القنوات الشيعية وضربت على ذلك بمثالين هما الدراما، وشبكة المراسلين والنقل الحي.

لتنتقل الدراسة بعد ذلك لمحاولة وضع معالم لاستراتيجية إعلامية سنية، وذلك في ضوء مقترح هيكلي لمؤسسة دولية منوط بها المدافعة الإعلامية للمشروع الشيعي التوسعي، أطلق عليها في الدراسة الراهنة اسم (المؤسسة الدولية لمدافعة الإعلام الشيعي)؛ حيث تسعى المؤسسة المقترحة لأن تكون نواة لمشروع إعلامي سني، يمكنه مدافعة المشروع الإعلامي الشيعي، وتحقيق نقاط كسب دعوية في أوساط الشيعة حول العالم تخل بالولاء الشيعي لعلمائهم؛ وتبطل مخططات أكابرهم.



الإعلام الفضائي الشيعي بين الاختراق والمواجهة السنية

الهيثم زعفان

رئيس مركز الاستقامة للدراسات الاستراتيجية

مقدمة:

يعد الإعلام الفضائي أحد أهم أدوات المشروع الشيعي التوسعي بشقيه الفارسي والعربي؛ وقد شهد العقد الأخير تزاحمًا مكثفًا للفضائيات الشيعية داخل بيوت أهل السنة والجماعة، سواء على مستوى قنوات الأطفال أو القنوات الاجتماعية أو القنوات الدينية، وكذلك على مستوى القنوات العامة وبرامجها المتنوعة الإخبارية منها والسياسية والوثائقية.

ويبرز دور وخطورة هذه القنوات في نقل المناخ الشيعي بأفكاره وعقائده وطموحاته السياسية داخل المجتمع السني؛ فينكسر الحاجز النفسي بين المجتمعات السنية والأطروحات الشيعية الفاسدة، لتتولد بعد ذلك الألفة السنية مع هذه الأطروحات الباطلة، والتي بدورها قد تنعكس على سلوكيات ومعتقدات بل والتوجهات التربوية والسياسية للشخصية السنية لا شعوريًا.

ويأتي هذا الرافد الفاسد الجديد في ظل مناخ علماني تغريبي يعيشه المجتمع الإسلامي في هذه الحقبة من الزمن، وهو المسئول المباشر عن ضعف وتغييب التكوين الشرعي الصحيح المحصن للشخصية المسلمة من الأطروحات العقدية الفاسدة المتربصة به؛ والتي من بينها أطروحات الفضائيات الشيعية.

الأمر الذي بات يهدد البنيان العقدي لكثير من الأسر السنية، بدءًا من الطفل مرورًا بالمرأة ليشمل التهديد كل عناصر الأسرة السنية؛ ومن ثم المجتمع السني برمته.

من هنا برزت أهمية موضوع الدراسة الراهنة في الوقوف على هذا الخطر الإعلامي الشيعي المحدق بالأمة الإسلامية، ومعالمه وآلياته المستخدمة، وما يقابله من جهود قائمة لمدافعته والمتمثلة في هذه الدراسة في الفضائيات المحسوبة على أهل السنة وبرامجها وأعمالها الإعلامية؛ لنصل في النهاية لمحاولة ملامسة استراتيجية إعلامية لمواجهة ذلك الاختراق الشيعي للمجتمعات السنية.

أولاً: منظومة الفضائيات الشيعية ودورها في اختراق المجتمعات السنية

تحديد مفهوم الفضائيات الشيعية:

على مستوى الدراسة الراهنة فإننا نعني بالفضائيات الشيعية: «كل فضائية تعود تبعيتها لجهة شيعية، سواء كانت تلك الجهة دولاً أم مؤسسات أم أفرادًا؛ وتسعى بأطروحاتها الإعلامية الموجهة إلى نشر التشيع والفوضى

العقدية في ربوع المناطق السنية؛ وتسخير كافة إمكانياتها وأدواتها الإعلامية لخدمة المشروع الشيعي التوسعي - الفارسي والعربي- بما يمثل خطورة على البنيان العقدي وسلامة المجتمعات والأوطان الحاضنة لأهل السنة والجماعة».

إطلالة على منظومة الفضائيات الشيعية:

تمتلئ الساحة الفضائية العربية بعشرات القنوات الشيعية، سواء كانت تبعيتها لإيران أو لإحدى الدول العربية؛ والتي منها ما هو موجود على الأقمار الصناعية المحسوبة على أهل السنة والجماعة، مثل (النايل سات) و(العرب سات)، ومنها المتواجد على أقمار صناعية تقع على نفس مدارات القمرين السابقين فيسهل التقاطها داخل البيوت السنية في العالم العربي والإسلامي.

وهذه القنوات منها الإخباري وأبرزها قناة العالم الإيرانية والمنار اللبنانية التابعة لحزب الله اللبناني، ومنها الموجه للأطفال وأبرزها قناة طه للأطفال، ومنها كذلك المنوع وأبرزها قناة الكوثر الإيرانية الناطقة باللغة العربية.

وسنحاول من خلال الجدول التالي الوقوف على بعض القنوات الشيعية التي يتم التقاطها داخل البيوت السنية في العالم العربي وباللغة العربية وعبر العديد من الأقمار الصناعية، وذلك كي نستطيع رسم خريطة ذهنية لمعالم هذه القنوات وتبعيتها ومجالاتها: (١)

م	اسم القناة	البلد	المجال
١	العالم	إيران	إخبارية منوعة
٢	الكوثر	إيران	دينية منوعة
٣	الثقلين	إيران	دينية منوعة
٤	الولاية	إيران	دينية منوعة
٥	الزهراء	إيران	منوعة
٦	الأهواز	إيران	منوعة
٧	IFilm	إيران	أفلام
٨	الإيمان	لبنان	دينية منوعة
٩	الصراط	لبنان	دينية منوعة
١٠	هادي tv	لبنان	أطفال
١١	طه	لبنان	أطفال
١٢	المنار	لبنان	إخبارية منوعة
١٣	NBN إن بي إن	لبنان	منوعة
١٤	الإمام الحسن	الكويت	دينية منوعة

(١) الجدول من إعداد الباحث ؛ حيث تم إعداده من خلال ترددات القنوات الشيعية على الأقمار الصناعية؛ ومن خلال المواقع الإلكترونية لبعض القنوات الشيعية.

م	اسم القناة	البلد	المجال
١٥	الأوحد	الكويت	دينية منوعة
١٦	الأنوار	الكويت	دينية منوعة
١٧	الأنوار الثانية	الكويت	دينية منوعة
١٨	العدالة	الكويت	منوعة
١٩	الكوت	الكويت	منوعة
٢٠	المشكاة	الكويت	منوعة
٢١	فورتين (المعصومون الأربعة عشر) ch 4Teen	الكويت	منوعة
٢٢	هدهد	الكويت	الأطفال
٢٣	فنون	الكويت	كوميدية
٢٤	فنون بلس +	الكويت	كوميدية
٢٥	اللؤلؤة	البحرين	إخبارية منوعة
٢٦	المسيرة الحوثية	اليمن	منوعة
٢٧	فدك	بريطانيا	دينية منوعة
٢٨	النبراس	العراق	دينية منوعة
٢٩	المرجعية	العراق	دينية منوعة
٣٠	القمر	العراق	دينية منوعة
٣١	العهد	العراق	دينية منوعة
٣٢	السلام	العراق	دينية منوعة
٣٣	النعيم	العراق	دينية منوعة
٣٤	الفرقان	العراق	دينية منوعة
٣٥	الغدير	العراق	دينية منوعة
٣٦	الحجة	العراق	دينية منوعة
٣٧	المعارف	العراق	دينية منوعة
٣٨	المهدي	العراق	دينية منوعة
٣٩	أهل البيت	العراق	دينية منوعة
٤٠	كربلاء	العراق	دينية منوعة
٤١	العقيلة	العراق	دينية منوعة
٤٢	المنهاج	العراق	دينية منوعة
٤٣	الإمام علي	العراق	دينية منوعة
٤٤	النجباء	العراق	منوعة

م	اسم القناة	البلد	المجال
٤٥	الشعائر	العراق	منوعة
٤٦	الفيحاء	العراق	منوعة
٤٧	المسار	العراق	منوعة
٤٨	الكاظمي	العراق	منوعة
٤٩	الكاظمي ٢	العراق	منوعة
٥٠	شجعان	العراق	منوعة
٥١	آفاق	العراق	منوعة
٥٢	الاتجاه	العراق	منوعة
٥٣	العراقية	العراق	منوعة
٥٤	الفرات	العراق	منوعة
٥٥	الفرقدين	العراق	منوعة
٥٦	الأضواء	العراق	منوعة
٥٧	الإشراق	العراق	منوعة
٥٨	النجف الأشرف	العراق	منوعة
٥٩	الموعد	العراق	إعلام حربي
٦٠	الإباء	العراق	إعلام حربي
٦١	الأوفياء	العراق	إعلام حربي
٦٢	العهد ٢	العراق	إعلام حربي
٦٣	أرزاق النجف	العراق	إعلانية- قرآن وأدعية
٦٤	أرزاق بغداد	العراق	إعلانية- قرآن وأدعية
٦٥	أرزاق البصرة	العراق	إعلانية- قرآن وأدعية
٦٦	أرزاق الأنبار	العراق	إعلانية- قرآن وأدعية
٦٧	أرزاق كربلاء	العراق	إعلانية- قرآن وأدعية
٦٨	أرزاق الموصل	العراق	إعلانية- قرآن وأدعية
٦٩	بلادي	العراق	إخبارية
٧٠	العراقية الاقتصادية	العراق	اقتصادية
٧١	العراقية التعليمية	العراق	تعليمية
٧٢	فتية كربلاء	العراق	أطفال
٧٣	الدعاء	العراق	أدعية

وهكذا نجد أن هناك ٧٣ قناة شيعية أمكن رصدها على أجهزة الاستقبال في العالم العربي؛ منهم ٤٦ قناة عراقية؛ وجميعهم يبثون أطروحاتهم وفق أبعاد عقدية فاسدة تخدم بصورة مباشرة وغير مباشرة أهداف المشروع الشيعي التوسعي.

أهداف القنوات الشيعية بحسب تحليل محتواها:

تتمثل أهمية الفضائيات الشيعية في كونها أحد أهم الأذرع الإعلامية المعاونة للمشروع الشيعي-الفارسي منه والعربي-؛ وعليه فإن الهدف العام للفضائيات الشيعية هو:

«الاستثمار الأمثل للفضاء الإعلامي من أجل تنفيذ مخططات قيادات المشروع الشيعي في العالم بصفة عامة، وفي المناطق السنية بصفة خاصة».

ومن خلال هذا الهدف العام تخرج جملة من الأهداف الفرعية والتي منها:

١- السعي إلى نشر التراث الشيعي في أوسع رقعة ممكنة من الكرة الأرضية؛ ليزاحم بأباطيله الصورة الصحيحة للإسلام.

٢- الإمطار المكثف للفضائيات الشيعية بما يضمن للفرقة الشيعية ديمومة الحضور اللفظي في الحدث السني والعالمي؛ سواء بأطروحات الفضائيات الباطلة، أو بتداعيات تلك الأطروحات على الساحة، بما يجعل الصورة الذهنية للمكون الشيعي حاضرة دائمًا في الذاكرة البشرية، وهو حضور داعم للاستحقاقات المزعومة المصاحبة دومًا للمشروع الشيعي التوسعي، سواء كانت تلك الاستحقاقات دينية أم سياسية استعمارية.

٣- تغطية الأحداث والفعاليات الشيعية، ونقلها من موطنها الضيق إلى سعة الفضاء الخارجي، وهو زخم كرنفالي قد يحدث التباسًا لدى العديد من ضعاف العقيدة في العالم، ويمتد الالتباس ليشمل غير المسلمين الراغبين في التعرف على الإسلام.

٤- الحفاظ على عقيدة الشيعة العرب وهويتهم من الذوبان؛ من خلال طرح جملة من الأطروحات العقدية الشيعية المثبتة لعقيدة الشيعة العرب، والرابطة بينهم وبين مراجعهم الدينية سواء داخل بلدانهم أو خارجها.

٥- تثبيت الهوية الشيعية على مستوى العالم؛ ويمتد هذا الهدف ليشمل أسماء القنوات الشيعية نفسها فالمدقق في غالبية أسماء القنوات الشيعية يجد أنها أسماء ذات دلالة عقدية عندهم، مثل الغدير والكوثر وأهل البيت وغيرها؛ وهو أمر غير متوافر في حالة القنوات المحسوبة على أهل السنة والجماعة.

٦- خلخلة عقيدة أهل السنة والجماعة، وبثّ الفوضى العقدية والفرقة في صفوفهم حسدًا من عند أنفسهم.

٧- تحقيق معادلة التغطية الإخبارية والسياسية المضادة في أوقات الأزمات -مثال سوريا واليمن والعراق والبحرين-، بما يحدث التوازن الشيعي الإعلامي قبالة الروايات الحقيقية للأحداث.

٨- تحسين صورة إيران، ورفع قامة الثورة الخمينية في العالم العربي والإسلامية؛ بما يحقق الربط الوجداني بين المسلمين وإيران والخميني.

آليات الفضائيات الشيعية في تحقيق أهدافها التشيعية:

المحلل لمحتويات القنوات الشيعية يلمس آليات متعددة تعتمدها الفضائيات الشيعية في محاولة إيصال فكرتها وتحقيق أهدافها؛ آليات قد تأخذ الصورة التالية:

أهداف القنوات الشيعية:

1. ضمان ديمومة الحضور اللفظي الشيعي في الحدث السني والعالمي.
2. السعي إلى نشر التراث الشيعي.
3. الحفاظ على عقيدة الشيعة العرب وهويتهم من الذوبان.
4. تثبيت الهوية الشيعية على مستوى العالم.
5. تغطية الأحداث والفعاليات الشيعية.
6. خلخلة عقيدة أهل السنة والجماعة.
7. تحسين صورة إيران.

١- الدراما الشيعية:

تعد الدراما الشيعية أحد أهم مكونات الفضائيات الشيعية المتسللة لبيوت أهل السنة والجماعة، وقد ساعد على رقيها لهذه الأهمية؛ ذلك الارتباط العربي بالدراما بصفة عامة؛ حيث صار المشاهد العربي في العصر الحديث - نتيجة لتداعيات سياسية وثقافية واجتماعية وتغريبية متشابكة ومعقدة- بمثابة أرض خصبة لكل نتاج درامي جذاب.

وقد استغل الشيعة هذه الثغرة الفنية بكفاءة عالية، وصلت بها لدرجة النجاح في الخروج من إطار الفضائيات الشيعية إلى سعة الفضائيات العربية الأخرى، ولعل أبرز مثال على ذلك هو مسلسل (يوسف الصديق) الذي لقي رواجًا ممتدًا داخل الأوساط السنية، دونما الاكتراث بهويته الشيعية الإيرانية، ومغالطاته العقدية والتاريخية.

إن رواج عمل درامي شيعي والافتتان به يُعد مدخلاً لـ «صناعة ثقة» بين المسلم السني والدراما الشيعية؛ ثقة قد تسمح بقبول غالبية الأطروحات الشيعية الضالة والمبثوثة ضمن تلك الأعمال الدرامية؛ عبر جرعة مكثفة من الأفلام، والمسلسلات المجسدة للأنبياء -صلوات الله عليهم- والصحابة -رضي الله عنهم- برجال عاديين، والساعية إلى تشويه التاريخ وبخاصة التاريخ الإسلامي، وبصفة أخص حقبة الصحابة والتابعين، وتقديم ذلك التاريخ وفق الرؤية الشيعية الفاسدة، مع الاعتماد التام على الإسرائيليات، والمراجع الشيعية مقطوعة السند وضالة المتون في معظمها، فضلاً عن كونها مصحوبة بالطعن في الصحابة -رضي الله عنهم- وتشويه صورة خلفاء المسلمين الراشدين، إضافة إلى تقديس القبور والأضرحة والمزارات الشيعية، والتنبؤ بمهديهم المنتظر، وغيرها من الضلالات الشيعية(١).

٢- الموسيقى التصويرية والنقل الحي للفعاليات والاحتفاليات الشيعية:

تستخدم الفضائيات الشيعية أنظمة الصوت والصورة بطريقة احترافية بدءًا من عرض الحكايات، وبصفة خاصة قصة مقتل الحسين -رضي الله عنه-

(١) للوقوف على مزيد من التفصيل في تحليل محتوى الأعمال الدرامية الشيعية يمكن الرجوع إلى: الهيثم زعفان: الفضائيات الشيعية التبشيرية؛ دراسة وصفية مع تحليل محتوى قناة الكوثر الإيرانية، مركز التنوير للدراسات الإنسانية، القاهرة، ٢٠١٠م.

وانتهاءً بالأدعية والأغاني والأناشيد التي تعرض لمكونات المشروع الشيعي وضلالاته.

وعادة ما يكون الصوت عراقيًا باكيًا مؤثرًا يدفع العديد من حاضريه ومستمعيه إلى البكاء الشديد؛ لاعتماده على تغيير نبرة الصوت والأداء التمثيلي بالغ الأثر في نطق كل مقطع حسب حساسيته. وهذا نوع جديد من الفن التصويري المطروح على المشاهد السني المفتون معظمه بأنواع الموسيقى العالمية والفيديو كليب، مما يُخشى معه الافتتان بهذا النوع من الفن الشيعي، وما يعقب ذلك من اختلالات عقدية.

كما تحرص الفضائيات الشيعية على النقل الحي والمسجل لكافة الاحتفالات والممارسات الشيعية الجماهيرية ذات الحضور الشيعي المكثف، وتعمد على تركيز الكاميرا على الجموع الغفيرة التي تتوافد سواء إلى الأضرحة أو المقامات للتمسح والتوسل بها في المناسبات الشيعية، الأمر الذي قد يترك رسالة للمشاهدين بأن عدد الشيعة كبير للغاية، وقد يطرح لدى بعضهم سؤال شبهة مفاده: هل من المعقول أن يكون هؤلاء الناس الذين يتوسلون بالأضرحة على خطأ؟! ومن ثَم قد يندفع غير المحصن عقديًا منهم والذي لا يدري أن هذا نوع من الشرك للبحث عن أدبيات هذا المذهب.

يُضاف أيضًا أنه أثناء تغطية الفعاليات والاحتفاليات الشيعية، وتركيزها على الأضرحة والمقامات والمزارات الشيعية في العراق وإيران أنه عادة ما تتم مساواة مكة المكرمة بالصور التي تعرض لقم وكربلاء والنجف، بحيث تكون الإشارة إلى تساوي القدسية والتخلص من مرجعية مكة المكرمة السنية مقابل مرجعية شيعية[(١)].

٣- الإعلام الشيعي وميدان الطفولة:

يحرص الإعلام الشيعي الفضائي على استثمار ميدان الطفولة في اتجاه غرس الطرح الشيعي في وجدان أطفال أهل السنة والجماعة، وخلخلة المكون التربوي السني عندهم؛ فضلاً عن تثبيت العقيدة الشيعية في نفوس أطفال الشيعة العرب؛ حيث تقدم القنوات الشيعية جرعة مكثفة من البرامج الجذابة الموجهة للأطفال سواء من خلال قنوات مخصصة للأطفال، أو عبر البرامج المتفرقة في القنوات الشيعية.

وفي ذلك يقول الباحث الشيعي ياسر محمد: «تعد قناة الأربعة عشر معصومًا - فورتين - مدخلاً مناسبًا لاحتواء الطفل الشيعي، وإيصال رسالة ربما عجزت الوسائل التبليغية الأخرى عن إيصالها لأفراد المجتمع الصغار مع انشغالات الوالدين في الأمور الحياتية وعدم توجههما للاهتمام بنفسية الابن وثقافته؛ حيث تمكن عدد من المنشدين من طرح أعمال موجهة للطفل بلغة سهلة أحبها الأطفال، فكونت بذلك جمهورًا من الأطفال الذين تقبلوا القصيدة بكلماتها وأطوارها، يرددونها متى ما عرضت، بل ويسبقون المنشد نفسه في تأدية كلمات القصيدة»[(٢)].

ولعل من أبرز المخاطر العقدية التي يمكن ملامستها في الإعلام الشيعي الموجّه للأطفال (تكريس فكرة البكائيات واللطميات الجنائزية- نشر ثقافة الرايات الرمزية ذات الدلالات العقدية الشيعية- تعظيم المدن والمشاهد الشيعية في نفوس الأطفال- تعظيم فكرة الأضرحة والاستغاثة بها عند الأطفال- ترسيخ فكرة مظلومية الحسين بن علي -رضي الله عنهما- لدى الأطفال - ترسيخ فكرة المهدي والولاء للطفل المسردب- التدريب العملي الخاطئ للأطفال على الوضوء والصلاة وفق الرؤية الشيعية للعبادات -

(١) لمزيد من التفصيل وبخاصة فيما يتعلق بالفضائيات الشيعية في العراق يمكن مراجعة:
- الهيثم زعفان: الفضائيات الشيعية التبشيرية، مصدر سبق ذكره.
- عبد الرحمن سلوم الرواشدي-عبد العزيز صالح المحمود -عبد الله عدنان: الفضائيات الدينية في العراق.. الفضائيات الشيعية.. الهيمنة والتصدي، مجلة البيان، الرياض، ٢٠١٠م.

(٢) ياسر محمد: قناة «فورتين» حصن الطفولة الجديد، شبكة راصد الإخبارية ٢١ / ١١ / ٢٠٠٧م.

تكريس الاعتقاد في احتفالات أعياد ميلاد أئمة الشيعة!.[1]

٤- الفضائيات الشيعية وآلية الأفلام الوثائقية:

الفضائيات الشيعية ناجحة في مجال إنتاج الأفلام الوثائقية بغضّ النظر عن محتواها الفاسد، لكنها تسخّر كافة الإمكانيات المادية لخروج الفيلم الوثائقي بطريقة احترافية تعبر عن طرحهم الشيعي ويتناسب مع أهدافهم التمددية. فقد قامت قناة المنار بإنتاج وإعداد فيلم وثائقي طويل تحت مسمى «روح الله» يتناول سيرة الخميني، وتقديمه بصورة مثالية وتمجيدية ترغّب في الخميني وثورته، وقد تم عرضه عبر مجموعة من الحلقات.

كما قامت قناة الفرات بإنتاج فيلم وثائقي عن مهديهم المنتظر اسمه «معجم عصر الظهور»، والفيلم به الكثير من المغالطات العقدية والطعن في أهل السنة فيما يتعلق بمسألة الإمامة والمهدي، وأخطرها أنه يربط بين غيبة مهديهم وغيبة سيدنا يوسف -عليه السلام-، ويدّعي التماثل بينهما.

الفضائيات الشيعية ناجحة في مجال إنتاج الأفلام الوثائقية بغضّ النظر عن محتواها الفاسد، لكنها تسخّر كافة الإمكانيات المادية لخروج الفيلم الوثائقي بطريقة احترافية تعبر عن طرحهم الشيعي ويتناسب مع أهدافهم التمددية.

إضافة إلى فيلم وثائقي آخر يتناول ما يُطلق عليه مساجد آل البيت في مصر؛ حيث يعرض الفيلم في صورة رحلة داخل ما يطلقون عليه مزارات الشيعة في مصر، والمقصود بها المساجد التي يدعون أنها تضم مراقد آل البيت -رضوان الله عليهم- ويدندن الفيلم حول أحقية الشيعة في هذه المناطق، وادعاء وجوب عودة إشرافهم عليها كما كان الأمر إبان الدولة الفاطمية الشيعية.

وجملة أخرى من الأفلام الوثائقية التي يظهر فيها الإعداد الجيد من حيث النفقات والأسفار والتصوير والإخراج، ومن قبلهم الفكرة الشيعية المخطط لها باحتراف، وكتابة السيناريو وفق الرؤية الشيعية الخادمة للمشروع الشيعي التوسعي.

٥- التغطية الإخبارية المضادة واتساع دائرة شبكة المراسلين:

تحرص الفضائيات الشيعية على وجود غرف متخصصة للأخبار تصنع الخبر وتعيد صياغة الأخبار العالمية وفق مشروعها الشيعي التوسعي؛ وتعتمد في ضوء ذلك على شبكة ممتدة من المراسلين. وقل أن تجد الآن مؤتمرًا صحفيًا في العالم العربي إلا وميكرفونات الفضائيات الشيعية تزاحم الفضائيات العالمية على منصة الإلقاء.

كما يشعر المتابع أنه في أوقات الأزمات والاضطرابات التي يكون أحد أطرافها شيعيًا تكون هناك حالة من الاستنفار الصحفي داخل تلك القنوات. فقد لعبت تلك القنوات دورًا تحريضيًا ملموسًا في اضطرابات السعودية والبحرين المتعلقة بالشيعة، كما لعبت دورًا تحريضيًا أثناء حرب الحوثيين باليمن؛ حيث دعمتهم إعلاميًا بطريقة بارزة. هذا فضلاً عن الدور التحريضي على المقاومة بسوريا، وتشويه صورتها، مع الدعم المطلق لنظام الأسد وجرائمه اللا إنسانية.

كما يبرز في السياسة التحريرية للقنوات الإخبارية الشيعية محاولتها إبراز إيران على أنها الدولة الكبرى التي تلعب الدور الريادي في المنطقة، وأنها هي

(١) الهيثم زعفان: المخاطر العقدية في قنوات الأطفال العربية؛ دراسة تحليلية للمخاطر الوثنية والتنصيرية والشيعية، مركز البيان للبحوث والدراسات، الرياض، ١٤٣٦هـ.

المهيمنة على السياسة في العالم الإسلامي، وأنها تعكس الوجه والمستقبل المشرق للمنطقة. كما تقوم بالتدليس على المشاهد بأن أهل السنة في إيران لا يعانون من أية مضايقات، رغم ما يحدث في الأحواز من أهوال.

مع إيراد أخبار ومقولات لشخصيات متحولين للمذهب الشيعي أو متعاطفين معه على أن ذلك هو ما يصفونه بـ «الاستبصار»، والوجهة الصحيحة بنظرهم للاعتقاد، مع التركيز على تمجيد هؤلاء لإيران والخميني المقبور.

وبالتوازي مع ذلك تعمد الفضائيات الشيعية إلى بثّ الأخبار الكاذبة عن البلدان السنية الكبرى، وبصفة خاصة جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية. إضافة إلى مهاجمة المؤسسات الإسلامية السنية المتناولة للملف الشيعي، مع تشويه صورة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالسعودية، وتخصيص حلقات كاملة للهجوم عليها.

ثانيًا: الفضائيات السنية في مواجهة الإعلام الشيعي.. قراءة في الانتشار والمحتوى والمضمون

تحديد مفهوم الفضائيات السنية:

في هذه الدراسة يمكن تحديد مفهوم الفضائيات السنية بأنها: «تلك القنوات التي غلب على طابعها حمل لواء مدافعة المد الشيعي، سواء باللغة العربية أو الفارسية؛ ولا يقتصر الأمر على قنوات بعينها، بل يمتد ليشمل برامج ومواد إعلامية نوعية في قنوات إسلامية يعد مدافعة العقائد الفاسدة من أهدافها العامة؛ وهي ما قد يطلق عليها بالعموم منظومة القنوات الإسلامية التي يرعاها أهل السنة والجماعة».

أهداف الفضائيات السنية المدافعة للمد الشيعي:

هناك هدف عام للفضائيات السنية المهتمة بهذا الحقل التدافعي وهو: «محاولة التصدي لطموحات المشروع الشيعي التوسعي، وكشف مخططاته، وتفنيد شبهاته وأطروحاته الفاسدة، والسعي لتقويضه من التمدد في جدار أهل السنة والجماعة».

وفي ضوء هذا الهدف العام تسعى تلك الفضائيات إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية[1]:

١- التوعية الدينية الصحيحة بالدين الإسلامي (كتابًا وسنة)، وتصويب المفاهيم المغلوطة والملتبسة على الناس بالعموم وعلى الشيعة بوجه خاص، والمتعلقة بباب العقائد، والمطاعن الملفقة بأمهات المؤمنين -رضي الله عنهن-، وصحابة رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، ورضي الله عن أصحابه.

٢- إطلاع العالم الإسلامي بشكل عام، والمهتمين بالردّ على الشيعة بشكل خاص؛ على اتفاقيات وخطابات معممي الشيعة وعلمائها، والتي تفضحهم وتكشف باطلهم، عن طريق التصوير الحي والذي لا يدع مجالاً للشك أو الإنكار، بعيدًا عن الحوارات الطويلة والتي لا يحبذها كثير من الناس.

التواصل مع أهل السنة والجماعة؛ والباحثين عن الحق من عوام الشيعة وغيرهم، وذلك عبر أشرطة رسائل القنوات، والمليء بالدفاع عن أهل السنة وعلمائها، والمنثور بالرسائل والحوارات البناءة لنصح الشيعة.

٤- إرجاع الشباب المسلم لدينهم، وذلك من خلال بثّ الخطب الوعظية، ودروس التوحيد الصافية، وتلاوة كتاب الله الكريم، الأناشيد الإسلامية وغير ذلك.

(١) الموقع الإلكتروني لشبكة قنوات وصال الفضائية http://www.tvwesal.com/

انتشارية القنوات السنية المدافعة للمشروع الشيعي:

أولاً: الانتشار الكمي للقنوات:

إذا تناولنا انتشارية القنوات السنية من حيث الانتشار الكمي؛ فإننا حاولنا تلمس القنوات السنية ذات البعد العقدي، سواء كانت قنوات مخصصة فقط لمدافعة المشروع الشيعي، أو كانت قنوات إسلامية بالعموم؛ والجدول التالي يلقي إطلالة على هذه القنوات السنية(١):

م	اسم القناة	المجال
١	قناة صفا	مدافعة المشروع الشيعي
٢	قناة البرهان	مدافعة المشروع الشيعي
٣	قناة وصال	مدافعة المشروع الشيعي
٤	قناة وصال حق بالفارسية	مدافعة المشروع الشيعي
٥	قناة نور الفارسية	مدافعة المشروع الشيعي والدعوة في المناطق الناطقة بالفارسية
٦	قناة الأحواز	تغطية مظلمة الأحواز، ومدافعة المشروع الفارسي
٧	قناة المجد العامة	دينية منوعة
٨	قناة المجد للسنة النبوية	السنة النبوية
٩	قناة المجد العلمية	علوم شرعية
١٠	قناة المجد للأطفال	أطفال
١١	قناة أمجاد	دينية منوعة
١٢	قناة السعودية للسنة النبوية	السنة النبوية
١٣	قناة الرحمة	دينية منوعة
١٤	قناة السلام عليك	السنة النبوية
١٥	قناة الندى	دينية منوعة
١٦	قناة ابن عثيمين	علوم شرعية
١٧	قناة نور الحكمة	دينية منوعة
١٨	قناة نور دبي	دينية منوعة
١٩	قناة اقرأ	دينية منوعة
٢٠	قناة الرسالة	دينية منوعة
٢١	قناة أزهري	دينية منوعة
٢٢	قناة مكة	علوم شرعية

يتبين من الجدول السابق أن عدد القنوات السنية التي تم رصدها، وتعمل بطريقة مباشرة على مدافعة المشروع الشيعي هي ٦ قنوات؛ في حين أن عدد القنوات السنية المرصودة(٢) والتي يمكن اعتبارها عقدية، وتنشط في نشر العلم الشرعي الصحيح والدعوة الإسلامية، وتثبيت العقيدة الإسلامية السنية قد بلغ ١٦ قناة، تخدم بطريقة غير مباشرة في اتجاه مدافعة المشروع الشيعي وتحصين الأمة قبالة الأطروحات العقدية الفاسدة بصفة عامة.

وعليه فإننا نلمس رجحان كفة الفضائيات الشيعية في هذا العنصر، فالمتأمل لعدد القنوات الشيعية يجد أنه يفوق أعداد القنوات السنية الموجودة على الساحة الآن. فبحسب إحصائيات الدراسة الراهنة وجدنا أن هناك ٧٣ قناة شيعية تعمل وفق طرح عقدي، سواء كانت القناة إخبارية أو حتى إعلانية، فضلاً عن القنوات الدينية وقنوات الأطفال؛ في حين أن مجموع القنوات السنية الإسلامية بصفة عامة قد بلغ بحسب

(١) الجدول من إعداد الباحث حيث تم إعداده من خلال ترددات القنوات الفضائية السنية التي يتم استقبالها عبر الأقمار الصناعية.

(٢) هناك فضائيات أخرى تدخل تحت بند الإسلامية لكنها إما مختصة في تلاوة القرآن الكريم، أو ذات طرح سني به الكثير من الملاحظات العقدية.

الرصد الراهن ٢٢ قناة ما بين مباشرة وغير مباشرة من حيث مدافعة المشروع الشيعي.

وقد ساهم في حدوث هذه المعادلة المختلة عوامل عدة يأتي على رأسها عدم اكتمال رؤية المشروع السني الموحد قبالة المشروع الشيعي التوسعي؛ حيث ترتب على ذلك تراتيب عدة أبرزها ضعف المخصصات المالية للفضائيات السنية المدافعة للمشروع الشيعي، إضافة إلى أن تقلب الأحوال السياسية في بعض البلدان الإسلامية قد أدى إلى غلق قنوات إسلامية حققت جدلاً وانتشارًا وأثرًا ملموسًا في صفوف المسلمين خلال العقد الأخير، وكان من بين هذا الأثر زيادة التوعية والتحصين السني قبالة الطرح الشيعي وضلالاته.

ويلاحظ المتابع أنه في ذات توقيت تضييق الخناق على القنوات الدينية السنية، يغيب التضييق والمعاملة بالمثل مع القنوات الشيعية، بل يسمح لمزيد من القنوات الشيعية بالظهور، وهو أمر محير لكل باحث سني يحاول إيجاد تفسيرات لهذه المعادلة السياسية المختلة.

في ذات توقيت تضييق الخناق على القنوات الدينية السنية، يغيب التضييق والمعاملة بالمثل مع القنوات الشيعية، بل يسمح لمزيد من القنوات الشيعية بالظهور، وهو أمر محير لكل باحث سني يحاول إيجاد تفسيرات لهذه المعادلة السياسية المختلة.

ثانيًا: الانتشار التفاعلي:

يصعب على الباحثين الوصول لآلية دقيقة ومحددة يمكن بها قياس مدى انتشارية ودرجة تفاعل جمهور القنوات السنية سواء داخل المجتمعات السنية أو داخل المجتمعات الشيعية. فنقاط المتابعة وتلقي الإشارات لا توجد إلا في المراكز الرئيسة للأقمار الصناعية، وإذا ما عرفته إدارة القنوات فإنه في الغالب لا يتم الإفصاح عنها، وهو قياس بياني متحرك يختلف من برنامج لآخر داخل القناة ذاتها.

إضافة إلى نتائج بعض شركات قياسات الرأي العام والتي يشكك الإعلاميون في كثير من نتائجها، وبالعموم فإن تقارير مثل هذه الشركات تحرص على عدم إدراج القنوات الدينية السنية على قوائم نتائجها القياسية.

لكن يبقى أن هناك بعض المؤشرات الدالة على التفاعل والانتشار والتي منها خدمات الرسائل النصية والاتصالات الهاتفية الواردة للقنوات، فقد صرح «خالد سادات» نائب المدير العام لقناة «نور» الفضائية الناطقة باللغة الفارسية التي تبث برامجها إلى أكثر من ١٢٠ مليون شخص في مختلف شعوب الدول الناطقة باللغة الفارسية، بأن هناك ارتفاعًا ملموسًا في عدد المشاهدين لبرامج «قناة نور» في كل من إيران، أفغانستان وطاجيكستان، بالإضافة إلى الجاليات المقيمة في الدول العربية وأوروبا. كما أوضح أن «هناك أكثر من (٨٠٠) رسالة قصيرة (SMS) يوميًا تصل إدارة القناة، ويتم نشرها مباشرة في الشريط الإخباري، ويوضح سادات أن هذه الرسائل تعد واحدة من وسائل القياس التي تؤكد الانتشار الواسع للقناة في مختلف الدول، وتأثيرها على الجمهور، كما تعد وسيلة تفاعلية بين القناة وجمهورها، وتتضمن هذه الرسائل تأييدًا لمنهج القناة وسياستها والاستمرار عليه»[(1)].

في ذات التوقيت فإن هناك بُعدًا تفاعليًا مهمًا لا يمكن إهماله في المعادلة الإعلامية السنية الشيعية، وهو بُعد تداول بعض المقاطع المميزة لأطروحات القنوات السنية على وسائل التواصل الاجتماعي مثل تويتر وفيس بوك ويوتيوب، وتحقيق بعضها لنسب مشاهدة قد تتخطى حاجز المليون في أحيان كثيرة؛ نسب قد لا تتوافر للقناة أثناء البث المباشر أو المسجل

(١) قناة نور الفارسية تصل بيوت الملايين في مختلف الدول: موقع الإسلام اليوم، الأربعاء ١٢ ذو القعدة ١٤٣١ الموافق ٢٠ أكتوبر ٢٠١٠م.

لهذه المقاطع المميزة.

آليات الفضائيات السنية المدافعة للمد الشيعي

١- البرامج الحوارية

المحلل للفضائيات السنية القائمة يجد أن آلية البرامج الحوارية هي أكثر الآليات الإعلامية اعتمادًا داخل تلك القنوات؛ حيث تأخذ مساحة عريضة من خرائط القنوات. وفيها يتم استضافة متحدث يتناول بالشرح والتفصيل بعضًا من ضلالات الشيعة وأدبياتهم، مع محاولة التفنيد والرد على الشبهات التي تمتلئ بها الأطروحات الشيعية، ويقذفها الشيعة على المجتمع السني عبر فضائياتهم ووسائلهم الإعلامية؛ وتختلف قوة هذه البرامج بحسب ضيوف الحلقات وطبيعة الموضوعات التي يتم طرحها ومناقشتها.

٢- المناظرات:

نجحت الفضائيات السنية في فرض آلية المناظرات العلمية والمنهجية داخل الفضاء الإعلامي بين بعض علماء ودعاة السنة وبعض المعممين والباحثين الشيعة ومناصريهم في الداخل السني؛ حيث سمحت هذه الآلية لرجحان حجة الحق؛ وكشف كذب وزيف كثير من الطرح الشيعي؛ وهو ما انعكس بالسلب على الجانب الشيعي، وقد ظهر أثر هذا الانعكاس في انسحابات الجانب الشيعي من المناظرات، وكذا في الاتصالات الهاتفية والرسائل النصية للقنوات السنية الراعية لتلك المناظرات، والتي تُظْهِر في أحيان كثيرة تأثر الجانب الشيعي بقوة الحجة والبرهان السني، ونحسب أن المناظرات من أكثر الآليات التي تسبب إزعاجًا للجانب الشيعي.

٣- برامج قراءة الواقع الداخلي الإيراني وإبراز تناقضاته:

تحاول بعض القنوات السنية نقل المعركة الشيعية من الساحة العربية إلى الداخل الفارسي، وذلك بتسليط الضوء على القضايا والمظالم الواقعة على أهل السنة والجماعة داخل إيران، مثل قضايا الأحواز، وكذلك كشف كثير من الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الداخل الإيراني، وهو ما يكلف إيران بالدفع باتجاه التشويش على تلك الحقائق، ويربك تحركاتها، وينقلها من دائرة المهاجم إلى دائرة المدافع، وهو أمرٌ له تأثير على عنصر الوقت وكسب مزيد من النقاط في اتجاه إثبات كذب وزيف الصورة الإيرانية التي يتم محاولة تصديرها على أنها مثالية ونموذج يحتذى به.

تحاول بعض القنوات السنية نقل المعركة الشيعية من الساحة العربية إلى الداخل الفارسي، وذلك بتسليط الضوء على القضايا والمظالم الواقعة على أهل السنة والجماعة داخل إيران، مثل قضايا الأحواز، وكذلك كشف كثير من الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الداخل الإيراني.

٤- البرامج والأفلام الوثائقية:

على الرغم من قلة المنتج السني في هذا القطاع إلا أنه بين الفينة والأخرى تنتج القنوات السنية بعض الأفلام الوثائقية التي تتناول جانبًا من ضلالات الشيعة، وفساد طرحهم، وهذه الآلية بحاجة إلى مزيد من الاهتمام والتفعيل؛ لما لها من أثر ترويجي يخرج خارج حدود الخريطة الزمنية لبرامج القناة المنتجة إلى سعة القنوات الأخرى، فكلما كان الفيلم جيدًا في فكرته ومعالجته ونفقاته وفنياته كان الإقبال والتهافت الإعلامي عليه كبيرًا، ومن ثَم كان أثره مثمرًا على جمهور الفضاء الإعلامي.

٥- برامج التواصل المباشر مع الجماهير:

وهي برامج تفاعلية مباشرة تتيح فيها القنوات استقبال رسائل واتصالات الجماهير للتفاعل مع الموضوعات المطروحة في القنوات، وعلى الرغم من وجود هذه الآلية لدى الفضائيات الشيعية إلا أن كفتها تميل لصالح الفضائيات السنية، فالمتابع لكثير من الاتصالات التي ترد للقنوات السنية يكتشف اتساع رقعة ونقاط وصول القنوات للجمهور الشيعي والسني على حد سواء، ومن ثَم توقع تأثيرها في دوائر وصولها، حيث يلمس المحلل حرص الشيعة على متابعة تلك القنوات وما تطرحه من حجج تبطل دفوع الشيعة وأباطيلهم، وعسى من له نصيب من عقل أن يكون تعاطيه مع الحجج تعاطيًا متزنًا لا تحكمه الأهواء والعصبية، وهو ما يمكنا رصده فيما يعرف برسائل واتصالات المهتدين إلى أهل السنة والجماعة.

٦- الحملات الإعلامية الدورية في القنوات السنية:

تحرص القنوات السنية كل فترة، وبخاصة في أوقات الأزمات، أو الأحداث والفعاليات السياسية المرتبطة بالشيعة؛ على إطلاق حملات التوعية، واستثمار الحدث؛ حيث تضم هذه الحملات ثلة من العلماء والدعاة والمهتمين بالشأن الشيعي والإيراني، والذين يتناولون الشأن أو الحدث بمزيد من التفصيل والتركيز؛ ويدفعون بالأمور تجاه نصابها الصحيح، فيحدث الانتباه السني، ويتحقق الارتباك الشيعي. ولا تقف هذه الحملات عند حدود القنوات دائمة المدافعة قبالة المشروع الشيعي، ولكنها قد تمتد لتشمل قنوات عدة في الفضاء الإعلامي المحسوب على أهل السنة والجماعة، لذا فهي تحقق انتشارية وزخمًا إعلاميًا قد لا يتوافر أحيانًا في البرامج الاعتيادية للقنوات السنية.

عوامل الضعف الفنية البارزة داخل القنوات السنية قبالة القنوات الشيعية:

أولاً: الدراما:

تتفوق الفضائيات الشيعية على القنوات السنية في بُعد الدراما، وتحقيقه للانتشارية، وقد يكون لتأخر الفضائيات السنية في حقل الدراما أسباب ومبررات منطقية، أهمها الحاجز الشرعي في مسألة التمثيل في حد ذاته، ومن ثَم تجسيد الأنبياء والصحابة في صورة رجال عاديين؛ وحتى لو تم التكييف الشرعي لمسألة الدراما، فيبقى ضعف الإمكانيات المادية، وقلة الخبرة، وندرة الشخصيات المنضبطة التي يمكنها القيام بمثل هذه المهام التمثيلية.

ثانيًا: شبكة المراسلين والنقل الحي:

يؤخذ على القنوات السنية ضعف شبكة المراسلين لديها، وغيابها البارز عن معظم الفعاليات الحيوية، وضعف نقلها الحي للأحداث وتغطيتها للأزمات والأحداث الجارية، وهو أمر قد يكون راجعًا لغياب التخطيط، وقد يكون راجعًا لضعف الإمكانيات المالية، وقد يكون راجعًا لقلة الخبرات المؤهلة للقيام بهذه الأدوار الإعلامية.

ثالثًا: نحو استراتيجية إعلامية لمواجهة الاختراق الشيعي الإعلامي للمجتمعات السنية

قبل الشروع في وضع أية رؤية استراتيجية لمواجهة الاختراق الشيعي الإعلامي للمجتمعات السنية ينبغي ابتداءً أن يكون هناك إيمان بضرورة وجود ذلك المشروع الإعلامي السني المضاد للمشروع الإعلامي الشيعي.

وفي ضوء ذلك الإيمان فإن هناك جملة من المحددات الهامة التي ينبغي وضعها في الحسبان والمتمثلة في الآتي:

١- إيمان حكومات الدول الإسلامية أن هناك

مخططات شيعية وأهدافًا توسعية يسعى الجانب الشيعي وبخاصة الفارسي منه إلى بسط نفوذه في العالم الإسلامي عبر وسائل عدة، أهمها خلخلة البنيان العقدي السني؛ ويقع عبء وصول الحكومات لهذا الإيمان على العلماء والدعاة من خلال مخاطبة أولي الأمر، وتقديم المشورة في أهمية التناول العقدي للمسألة الشيعية والإيرانية، وعدم الاكتفاء بالتناول السياسي فقط.

فإذا ما توافر هذا الإيمان فإن المأمول هو التوجيه العلني - كما إيران- بضرورة وجود مشروع سني عقدي مضادّ يدافع الطرح الشيعي ويوقف تمدده، ومن ثَم اتخاذ القرارات الحيوية المعاونة على تحقيق هذا الهدف، والتي نرى أن أبسطها هو الأمر المباشر بإغلاق وتحجيم كافة القنوات الشيعية التي تقع تحت نفوذ دولهم، وتقوم ببث الفتنة والكراهية والخوض في صحابة رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- وأمهات المؤمنين رضي الله عنهم أجمعين.

٢- في ظل معاناة الشعوب الإسلامية من عمليات التغريب والعلمنة، وتغييب الشريعة الإسلامية، وغياب التكوين التربوي والعقدي في معظم المحاضن التربوية؛ فإن الأمة بحاجة إلى صرف مزيد من الجهود الدعوية والعلمية والتربوية باتجاه التحصين العقدي والشرعي، وبخاصة فيما يتعلق بمكانة وأدوار الصحابة -رضوان الله عليهم-، وسنة نبينا -صلى الله عليه وآله وسلم-؛ لتتولد لدى الشعوب الحصانة والمناعة العقدية الذاتية فترفض ابتداءً الأطروحات الشيعية الفاسدة، وتسدّ بذلك ثغرة عقدية ومجتمعية يستثمرها الجانب الشيعي ويدندن حولها بحرفية عالية.

في ظل معاناة الشعوب الإسلامية من عمليات التغريب والعلمنة، وتغييب الشريعة الإسلامية، وغياب التكوين التربوي والعقدي في معظم المحاضن التربوية؛ فإن الأمة بحاجة إلى صرف مزيد من الجهود الدعوية والعلمية والتربوية باتجاه التحصين العقدي والشرعي.

٣- أن يتبلور الهدف الاستراتيجي لدى القائمين على مدافعة المد الشيعي في وضع الخطط والآليات المستهدفة عوام الشيعة، وجذبهم إلى الهداية، واتباع المنهج الإسلامي الصحيح، ورعايتهم اللاحقة كما المسلمين الجدد، وهذا الهدف يحتاج عند بلورته وترجمته العملية إلى جهود مكثفة وجلسات ممتدة من العصف الذهني لخبراء الدعوة، وبخاصة العاملين في مجال الدعوة داخل الأوساط الشيعية، للوصول إلى الرسالة الإعلامية والدعوية المناسب طرحها إعلاميًا عبر الفضائيات السنية.

٤- لا تُعفَى الأسر المسلمة، وبخاصة الملتزمة منها، من التحكم في أجهزة الاستقبال لديها في بيوتها وبيوت الأقربين والمعارف والأصدقاء، وحذف القنوات الشيعية وعلى الأخص قنوات الأطفال الشيعية، والتي تعتبر الأشد خطورة على نشء الأمة.

٥- ضرورة إجراء عملية تقييم شاملة للجهود الإعلامية السنية القائمة؛ وذلك من أجل الوقوف على مسافتها من المشروع الإعلامي السني؛ ومدى تحقيقها لأهدافها التي قامت من أجلها، وكذا السلبيات والمعوقات التي تواجهها، ويمكن في هذا الإطار إجراء سلسلة من ورش العمل التي تضم منسوبي تلك القنوات وخبراء في الإعلام والمد الشيعي وعلماء في الشريعة الإسلامية؛ وذلك لوضع الجهود الإعلامية السنية الراهنة على طاولة التشريح، مع التباحث في آليات تطوير أداء القنوات في ضوء هذا التقييم.

٦- ضرورة وجود مظلة للاجتهاد الشرعي المصاحب

للعمل الإعلامي والفني، يجتهد من خلالها العلماء الثقات في مستجدات العمل الإعلامي، وبصفة خاصة أعمال الدراما والتمثيل، مع توافر جملة من الضوابط المتفق عليها لتكون حاكمة وموجهة لأيّ جهة إعلامية تفكر في إنتاج عمل فني متعلق بالأنبياء والتاريخ الإسلامي وسير الصحابة وأعلام الإسلام.

وبدورنا بعد استعراض المحددات السابقة والتي من شأنها التخفيف من حدة السيل الإعلامي الشيعي المنهمر على مجتمعاتنا السنية، سنحاول من خلال السطور القادمة وضع معالم الاستراتيجية الإعلامية السنية، وذلك في ضوء مقترح هيكلي لمؤسسة دولية منوط بها المدافعة الإعلامية للمشروع الشيعي التوسعي.

الجهة القائمة بمهمة مواجهة الاختراق الشيعي الإعلامي

ابتداءً وقبل الشروع في محاولة وضع معالم الاستراتيجية الإعلامية لمواجهة الاختراق الشيعي الإعلامي؛ ينبغي أن يكون لدينا جهة مؤسسية محددة وموقوفة فقط لتنفيذ تلك الاستراتيجية الإعلامية؛ بحيث يناط بها القيام بمهمة التخطيط والإشراف على وضع وتنفيذ استراتيجيات وآليات مواجهة الاختراق الإعلامي الشيعي.

ومن المهم لهذه الجهة أن تضم مجموعة من المتخصصين في الشأن الشيعي والشرعي والإعلامي؛ وتكون لهذه الجهة من الصلاحيات والإمكانيات ما يخولها بالمتابعة والإشراف واتخاذ القرارات المتعلقة بكل ما من شأنه مدافعة الذراع الإعلامي للمد الشيعي في المجتمعات السنية والمحدد في الدراسة الراهنة بالفضائيات الشيعية.

وسنفترض في هذه الدراسة أن هذه الجهة تحمل مسمى: (المؤسسة الدولية لمدافعة الإعلام الشيعي)

الأبعاد الاستراتيجية للمؤسسة المقترحة:

تسعى المؤسسة المقترحة لأن تكون نواة لمشروع إعلامي سُنّي يمكنه مدافعة المشروع الإعلامي الشيعي، وتحقيق نقاط كسب دعوية في أوساط الشيعة حول العالم تخلّ بالولاء الشيعي لعلمائهم.

وعليه فإن الأبعاد الاستراتيجية للمؤسسة المقترحة تسير في عدة مسارات هي:

(التدريب والتأهيل- التمويل- الإنتاج الإعلامي- التحكم في الرسالة الإعلامية- الدعوة في أوساط الشيعة).

١- معالجة إشكالية التدريب والتأهيل الإعلامي لكوادر الفضائيات الإسلامية.

٢- معالجة إشكالية تمويل مستلزمات الإعلام الفضائي الإسلامي.

٣- معالجة أزمة ضعف الإنتاج الإعلامي الإسلامي.

٤- التحكم في الرسالة الإعلامية للمشروع الإعلامي السني.

٥- التحكم في الرسالة الإعلامية الدعوية في أوساط الشيعة.

أهداف المؤسسة:

١- التنسيق بين القنوات الفضائية السنية القائمة؛ وذلك من أجل تحقيق تكامل الأدوار وتوزيعها، وضمان عدم تكرار الجهود الإعلامية، وما يعقبه من سلبيات.

٢- إنشاء قنوات فضائية سنية جديدة؛ بحسب الحاجة.

٣- وضع الخطط الإعلامية للفضائيات السنية،

بحسب الرؤية الشاملة للمؤسسة المقترحة.

٤- إنشاء شركات للإنتاج الإعلامي، وإنتاج المواد الإعلامية اللازمة للقطاع الإعلامي السني، من برامج حوارية وتغطيات ميدانية، وأفلام وثائقية، وغيرها من المواد الإعلامية اللازمة.

٥- مد الفضائيات السنية بقواعد البيانات اللازمة لأطروحاتها الإعلامية، من دراسات وإحصائيات، ومواد علمية وقواعد بيانات بحثية وبشرية.

٦- إنشاء وحدات لرصد ومتابعة، وتوثيق، وأرشفة الأنشطة الإعلامية الشيعية، وتوظيف كل منها بحسب رؤية إدارة المؤسسة المقترحة.

٧- التدريب والتأهيل الاحترافي للكوادر الإعلامية اللازمة للفضاء الإعلامي السني.

٨- الترويج الإعلامي والتسويقي للإعلام السني بما يحقق الانتشارية الفعالة قبالة الإعلام الشيعي.

تمويل المؤسسة:

من المهم في تمويل الجهة المدافعة للمد الشيعي الإعلامي هو توافر الاستقلالية لديها، وهذه الاستقلالية يمكن تحقيقها بأحد مسارين:

المسار الأول: ويتمثل في وقفية ضخمة يُنفَق ريعها على أنشطة تلك الجهة.

المسار الثاني: يتمثل في الأسهم الوقفية الصغيرة، بحيث تكون قيمة السهم على سبيل المثال مائة دولار، يشتريه المساهم المؤمن بأهمية القضية وخطورتها على البنيان العقدي للمجتمع.

على أن يوضع جزء من هذه الأوقاف السائلة في مشروعات ربحية تضمن الاستمرارية للمؤسسة ومشروعاتها الإعلامية والإنتاج الإعلامي.

الكوادر البشرية اللازمة لإدارة المؤسسة:

١- علماء شريعة متخصصون في الشأن الشيعي.

٢- خبراء إعلام محافظون.

٣- باحثون وخبراء متخصصون في الشأن الشيعي.

٤- كفاءات إدارية وتخطيطية ومحاسبية.

معهد التدريب والتأهيل الإعلامي:

أبرز الكتابات التي تناولت الفضاء الإعلامي السني شددت على ضعف التأهيل التخصصي داخل الفضائيات الدينية[1]، [2]. وعليه فإن إنشاء معهد متخصص في التأهيل الإعلامي لمدافعة المد الشيعي بات ضرورة ملحة؛ ويمكن لهذا المعهد التأهيلي أن يزاوج بين المهنية والأكاديمية في الإعداد بحيث يمنح الدارس دبلومة مهنية متخصصة في هذا القطاع، تمكن إدارة المؤسسة المقترحة من تسكينه في موضعه الصحيح داخل منظومة مدافعة المد الشيعي.

إن إنشاء معهد متخصص في التأهيل الإعلامي لمدافعة المد الشيعي بات ضرورة ملحة؛ ويمكن لهذا المعهد التأهيلي أن يزاوج بين المهنية والأكاديمية في الإعداد بحيث يمنح الدارس دبلومة مهنية متخصصة في هذا القطاع، تمكن إدارة المؤسسة المقترحة من تسكينه في موضعه الصحيح داخل منظومة مدافعة المد الشيعي.

وهذا المعهد يمكن - بصورة أولية - أن يضم التخصصات الفنية التالية: (تصوير - إخراج - إعداد برامج - فنيين- كتاب سيناريو أفلام وثائقية- مراسلين- مقدمي برامج- إدارة مؤسسات إعلامية

(١) باسل النيرب: نظرة على الفضائيات الإسلامية؛ مجلة البيان، الرياض، العدد: ٢٧٦.

(٢) د. محمد يسري إبراهيم: الفضائيات الإسلامية؛ تحديات وطموحات، سلسلة رؤى معاصرة، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة، ٢٠٠٩م.

- وغيرها من التخصصات الإعلامية اللازمة).

على أن يتم التعاقد للقيام بالتدريس والتدريب مع أفضل خبراء الإعلام ومدافعي المد الشيعي وعلماء الشريعة المتخصصون في هذا القطاع.

وحدة الرصد والمتابعة

حيث يتم إنشاء وحدة مركزية داخل المؤسسة المقترحة تكون مهمتها رصد ومتابعة كافة أطروحات الإعلام الشيعي من قنوات ومكاتب وكوادر ومواد إعلامية؛ وأرشفتها وفق نظم معلوماتية محددة ومتفق عليها، ورفع تقارير دورية بها للإدارة العليا كي يتم استثمار قواعد البيانات وتسكينها في مواضعها المناسبة. على أن توفر لهذه الوحدة كافة الإمكانيات الفنية والبشرية اللازمة لخروج العمل على الوجه الأكمل.

وحدة الدراسات والتوثيق وتكوين قواعد البيانات:

وفيها يتم جمع وتوثيق كافة الدراسات الرصينة التي تجريها أو تنشرها المؤسسات البحثية والأكاديمية والإعلامية والمتعلقة بالمد الشيعي والمشروع الإيراني؛ مع إجراء الدراسات اللازمة حول هذا الشأن، والتي لم يتم تغطيتها بالطريقة المطلوبة.

إضافة إلى تكوين قواعد بيانات كلية حول الباحثين والكتاب والمهتمين بالشأن الشيعي والإيراني.

مع الاستفادة من هذه الدراسات ونتائجها، وكذا قواعد البيانات البشرية، وذلك في إعداد المواد الإعلامية المصاحبة للمشروع الإعلامي السني؛ وإمداد القنوات الفضائية بها وتزويدها بالاحتياجات البشرية من ضيوف ومحللين ومناظرين.

وحدة الإنتاج الإعلامي:

يعد الإنتاج الإعلامي أحد أهم نقاط الضعف لدى الإعلام العربي بصفة عامة، والإعلام الإسلامي منه بصفة خاصة؛ وعليه فإنه يقع على عاتق المؤسسة المقترحة القيام بإنتاج الأعمال الإعلامية اللازمة لسد الثغرات التي يتسلل منها الإعلام الشيعي؛ وكذلك إنتاج الأعمال التي من شأنها نقل المعركة من دائرة الدفاع إلى دائرة الهجوم، ومن دائرة الردود إلى دائرة التحصين الذاتي لأهل السنة والجماعة، ومن دائرة كراهية الشيعة بالعموم إلى دائرة دعوة عوام الشيعة واستهدافهم للتخلي عن عقائدهم الفاسدة؛ وذلك بكل لغات العالم.

وهذه الوحدة إن خُطط لها جيدًا، وأطلقت لها الصلاحيات، ووفرت لها الإمكانيات فإنه يمكنها إنتاج الكثير من البرامج والأفلام الوثائقية وبرامج الأطفال الجاذبة والناجحة، والتي ستفرض نفسها بتميزها على الساحة الإعلامية العربية والدولية.

غرفة الأخبار المركزية وشبكة المراسلين الدولية:

يخطط للمؤسسة المقترحة أن تكون بها غرفة أخبار مركزية رفيعة المستوى؛ تصاغ فيها الأخبار الإسلامية والسنية بطريقة احترافية، وتوزع الأخبار مصاغة كما في وكالات الأنباء على القنوات السنية التي تنسق معها المؤسسة المقترحة؛ على أن يكون لدى المؤسسة شبكة من المراسلين المتخصصين المحترفين الثقات، والمنتشرين حول العالم ليغطوا كافة النشاطات السنية والشيعية المتعلقة، مع فتح المجال للاستفادة الإخبارية من وسائل التواصل الحديثة بعد التوثق منها.

وحدة الملاحقات القضائية:

كثير من الطرح الشيعي يقوم على القذف والكذب، والتجاوز الإجرامي بحق الصحابة وأمهات المؤمنين -رضي الله عنهم-؛ وهي جرائم تجرّمها القوانين المحلية والقوانين والمواثيق والمعاهدات الدولية؛ وعليه فإنه بناء على وحدات الرصد الإعلامي، وما تقوم بتوثيقه من وقائع مصورة تستوجب العقوبة القانونية؛

فإنـه يمكن رفـع العديد مـن القضايا أمـام المحاكم الدوليـة ومحاكم الدول التي تبث هذه القنوات. وذلك من أجل اسـتصدار أحـكام تدين القنوات ومقدمي المقاطع الإجرامية، ومن ثَم تكون سـببًا قانونيًا وجيهًا لغلـق القنوات، وسـجن وتغـريم المسـئولين عن هذه المقاطع؛ بما يمثل رادعًا لباقي الفضائيات، وتقل معها حدة العنف اللفظي في الفضائيات الشيعية.

وهذه الوحدة سـتكون بحاجة إلى باحثـين ومحامين قانونيين متخصصين في القانون الدولي وفـي قضايـا الإعـلام، كمـا يمكـن للمؤسسـة التعاقـد مع مكاتـب محاماة دولية مشـهود لهـا بالنزاهـة. وهـذه الوحدة الإعلاميـة سـتكون بحاجة إلى تكويـن قواعـد بيانـات دوليـة شـاملة حـول كافـة القوانـين والنصوص المتعلقة بجرائم الإعلام والفضائيات؛ ليقوم الباحثون والمتخصصون بتكييف النصوص بحسـب كل دولة، وتوجيه القضايا لرفعها في مساراتها الصحيحة التي تضمن لها النجاح.

إننا أمام معركة عقدية حقيقية؛ فإما المدافعـة وإما وقوع الأمـة في براثن المفاسـد العقدية وما يصاحبها من مهالـك فـي الدنيا والآخرة؛ ومن ثَم فـإن علـى كل مسـلم دورًا في هـذه المعركة القائمة بين الحق والباطل.

كما يمكن اسـتثمار هذه القضايـا في إحداث زخم إعلامي دولي يشـوّش على المشـروع الشيعي، ويحقق رواجًا لسـيرة ومكانة الشـخصية السـنية محل النزاع القضائـي، وهو أمر قـد يجعله الله سـببًا في جذب أناس جدد من كافة أنحاء العالم للتعرف على الإسلام والدخول فيه بتوفيق الله سبحانه وتعالى.

وحدة رصد ومتابعة وتقييم الفضائيات السنية:

وتكون هـذه الوحدة مختصة برصد ومتابعة وتقييم أطروحات الفضائيات السـنية القائمة، ورصد أدائها لحظـة بلحظـة، مع رفـع تقارير أولية لـلإدارة العليا بالمؤسسـة المقترحة، لمخاطبة القنوات السنية بعناصر القوة وطرق دعمها، وعناصر الضعف وطرق تجاوزها.

وحدة التسويق والاتصال المجتمعي:

وتكون هذه الوحدة مختصة بتسويق المنتج الإعلامي السـني خـارج دائـرة الإعـلام الديني؛ مثـل الأفلام الوثائقية المتعلقة بسير الصحابة، أو الكاشفة للحقائق الشيعية.

ويكـون هـذا التسـويق وذلـك التواصل مسـتهدفًا إما الفضائيات العربية والأجنبية واسعة الانتشار، أو قنـوات اليوتيـوب وحسـابات التواصل الاجتماعي واسعة المتابعة.

كمـا يمكن لهـذه الوحـدة تكوين قواعـد بيانـات بكافـة الوسـائل الإعلاميـة المحليـة والدوليـة، وكـذا منسـوبيها مـن الصحفيين والإعلاميـين، ومحاولة فتح قنوات اتصال مع الهادف منها، وإمدادها بالتقارير الصحفية والمواد الإعلامية المعينة على تحقيق أهداف المؤسسة المقترحة.

الخاتمة والتوصيات

حاولـت الدراسـة الراهنـة إلقاء الضـوء على أداة من أدوات المشـروع الشـيعي التوسـعي، والمتمثل في الفضائيات الشـيعية؛ وما نـود التأكيد عليه أنه حتى وإن بدا من الدراسة ضخامة الجهود الشيعية المبذولة فـي اسـتغلال الفضاء الإعلامـي، وتوفيرهـم لكافة الإمكانيـات الماديـة والفنية لتحقيـق أهدافهم؛ فإنه يبقى أن فساد الطرح يبشر بحسرة الإنفاق.

وفـي ذات الوقـت فإننـا نعتقد في صـلاح المنهج السني؛ والإشكالية والضعف النسبي عندنا متمثل في العنصر المادي والفني، والتضييق السياسي المصاحب للمشـروع الإعلامي السـني؛ فإذا ما تغلبنا على هذه

الإشكالية؛ فسوف ينجح الإعلام الإسلامي السني في مدافعة الأطروحات العقدية الفاسدة، سواء كانت شيعية أو نصرانية أو حتى بوذية؛ بل وسيمتد الأمر -بإذن الله- إلى تحقيق الدعوة إلى الله، ونشر الإسلام في مواطن أصحاب العقائد الفاسدة أنفسهم.

وعليه فإن هناك عدة توصيات نود الإشارة إليها في ختام هذه الدراسة المختصرة:

١- إننا أمام معركة عقدية حقيقية؛ فإما المدافعة وإما وقوع الأمة في براثن المفاسد العقدية وما يصاحبها من مهالك في الدنيا والآخرة؛ ومن ثَم فإن على كل مسلم دورًا في هذه المعركة القائمة بين الحق والباطل؛ فأرباب الأسر مسئولون عن تنقية أجهزة الاستقبال في بيوتهم من كافة القنوات ذات الطرح العقدي الفاسد؛ وولاة الأمور مسئولون عن اتخاذ كافة التدابير الحافظة للبنيان العقدي للمجتمع الإسلامي؛ والدعاة إلى الله يتعاظم دورهم في أوقات المعارك العقدية في تحصين المجتمع؛ وأثرياء الأمة عليهم دور في تقديم الدعم المالي اللازم لنجاح المشروع الإعلامي السني؛ وهكذا كل مسلم في موقعه وقدراته.

٢- السعي لإدخال المقترح الإعلامي المؤسسي الوارد في الدراسة الراهنة حيز التنفيذ؛ عسى أن يكون نواة لمشروع إعلامي سني كبير.

٣- صرف مزيد من الجهود الإعلامية صوب نشر الدعوة الإسلامية في كافة ربوع العالم، وبكل لغات العالم، فهذا الميدان الإعلامي الفضائي يسع لكل الأطروحات العالمية، ونحن مكلفون بتبليغ رسالة الإسلام لكل سكان الأرض؛ وهذا التكليف يشمل كل مسلم قادر على بذل ماله وقدراته لتحقيق هذا الهدف التعبدي. ونسأل الله أن يحفظ المسلمين من كل متربص يسعى لتشويه صورتهم، وبث الفوضى العقدية في صفوفهم؛ وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

معلومات إضافية

الإعلام السياسي:

إن ارتباط الإعلام بالسياسة ودوره في المجال السياسي ليس وليد هذا العصر، بل يعود إلى عصر السوفسطائيين، الذين استخدموا أدوات الإعلام والاتصال الخاصة في ذلك العصر؛ للتأثير على الرأي العام، وبث نوع من الثقافة السياسية؛ لتساهم في حدوث التغيير الذي كانوا يقصدونه، فقد كان ولا يزال الساسة والقادة يدعمون كل ابتكار يساعدهم على الاتصال بالجماهير بشكل مباشر، ويساعدهم على التأثير عليهم، لكن بشكل عام يمكننا القول: إن الإعلام السياسي كحقل أكاديمي وعلمي في العلوم الإعلامية يعد ظاهرة حديثة.

وقد أخذ هذا المفهوم بالتدرج والتطور بعد الحرب العالمية الثانية؛ إذ تبلورت الرغبة في إنشاء علم الإعلام، أو الاتصال بشكل مستقل، ومن ثَم تعزز بتوجهات علمية تمحورت ضمن مدارس علمية تعتمد كل منها على طريقة وأسلوب يختلف عن الآخر، لكنها تشترك جميعها في الهدف والغاية.

إن أول ذكر للإعلام السياسي كمجال مستقل كان في عام (١٩٥٦م)؛ حيث ظهر كتاب بعنوان السلوك السياسي (Political Behavior) يناقش تبادل التأثيرات السياسية بين الحكومة والمواطن، وقد حدثت تطورات مهمة في أعقاب هذه المعادلة شملت المجال التطبيقي البحثي مثل آثار وسائل الإعلام في الانتخابات السياسية، وآثار الدعاية وتحليل اللغة السياسية، ومن بين مجالات البحث الحالية.

- الخطابة السياسية.
- المناظرات السياسية.
- التنشئة السياسية.
- الحملات الانتخابية.
- الحركات السياسية.
- العلاقة بين الحكومة ووسائل الإعلام.. إلخ.

إن النمط الإعلامي لا يحدث في معزل عن المؤثرات الثقافية الأخرى، والتي لها أثر كبير في بلورة الظاهرة الإعلامية، حيث إن مدلول الإعلام يتفاعل فيه طرفان، هما المرسل والمستقبل لتصبح قاعدة معرفية مهمة.

ففي البداية كان الإعلام يتحدد في إعلام واتصال الحكومات مع الهيئة والناحية، ثم تحدد في تبادل الحوار السياسي بين الأغلبية الحاكمة والمعارضة، بعد ذلك توسع المجال إلى دراسة دور وسائل الإعلام في صناعة الرأي العام، ثم الاهتمام باستطلاعات الرأي على الحياة السياسية، وأصبح الإعلام السياسي في الوقت الحاضر يشمل دراسة الإعلام والاتصال في الحياة السياسية بمعناها العام الذي يضم:

- وسائل الإعلام.
- استطلاعات الرأي.

- التسويق السياسي.

- الدعاية مع الاهتمام بشكل خاص بالفترات الانتخابية.

تعريف الإعلام السياسي (Political Media):

يعتبر مصطلح الإعلام السياسي نمطًا جديدًا من أنماط الإعلام، يحتاج للكثير من الاجتهادات، لذلك فقد اختلف الخبراء والباحثين في مجال الإعلام والسياسة في إيجاد تعريف محدد ومتفق عليه، لكن يمكن تعريف الإعلام السياسي بأنه أحد فروع الإعلام الذي يتميز بقدرته على التأثير والتغيير والإقناع، ويهتم بتغطية الموضوعات السياسية، ويسعى لتحقيق أهداف سياسية، ويعتبر من الأدوات الفعّالة والرئيسة التي يعتمد عليها أيّ نظام سياسي؛ حيث يستخدمه في تحقيق إستراتيجياته المختلفة.

مفاهيم في الإعلام السياسي:

١- البيئة السياسية Political Environment:

يقصد بالبيئة في مفهومها العام ذلك الوسط والمجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان، ويتأثر به ويؤثر فيه، وقد يتسع هذا الوسط ليشمل منطقة كبيرة جدًا، وقد يضيق فلا يتضمن سوى مساحة بسيطة لا تتعدى رقعة المنزل الذي يسكنه، فالبيئة كل ما تخبرنا به حواسنا، وهي كل شيء يحيط بالإنسان، ويرى علماء الاجتماع أن مفهوم البيئة لا يقف عند البعد الطبيعي فقط، بل يتضمن أيضًا البعد الاجتماعي والسياسي، فالبيئة بالمعنى المحدود تشير إلى ذلك المحيط الطبيعي الحيوي الذي يدعم الإنسان والكائنات الحية الأخرى من أجل البقاء، فهي بهذا المعنى تتضمن الجانب العضوي (Organic) الذي يشمل مختلف الكائنات الحية، والجانب غير العضوي (Inorganic) الذي يتضمن المناخ والتربة والضغط، أما البيئة بالمعنى الواسع فتشير إلى المحيط الاجتماعي الذي يتضمن النظم الاجتماعية والأيديولوجية.

وتعتبر البيئة السياسية نظامًا ديناميكيًا معقدًا ذا مكونات متشابكة ومتعددة، وهي إحدى وسائل الإعلام السياسي من خلال التأثير المعرفي على الاتصال الشخصي وانعكاساته على السلوك السياسي للفرد، فالأحداث والأزمات السياسية تخلق بيئة فاعلة ومؤثرة على ممارسة وسلوك الأفراد، وتساعدهم على المشاركة السياسية مع الأحداث والأزمات نتيجة متابعتهم للأخبار والأحداث والتحليلات عبر وسائل الإعلام المتنوعة. وكذلك يكتسب الناخبون معلوماتهم السياسية من بيئتهم المحيطة بهم في الحملات الانتخابية من خلال الإعلام السياسي، عن طريق انتشار الرسائل الإعلامية التي تلبي الرغبات الذاتية.

إن جمهور الإعلام السياسي هو جمهور مسئول عن اختيار ما يناسبه من وسائل الإعلام المتنافسة على مصادر الإشباع المعلوماتي التي تحقق له أكبر قدر ممكن من الإشباع لتحقيق أهدافه ومتطلباته. وتشكل وسائل الإعلام انعكاسًا للبيئة السياسية ومرآة للصراعات والتفاعلات السياسية، وبدون هذه الوسائل لا يستطيع أفراد المجتمع خارج الحلقة السياسية الاطلاع على مجريات الأحداث السياسية، فالبيئة السياسية تُبنَى من قبل وسائل الإعلام، وفي الوقت نفسه هذه البيئة السياسية هي التي تحكم طبيعة عمل ووظائف وسائل الإعلام خاصة في الوظيفة السياسية منها، من خلال مجموعة التشريعات القانونية التي تنظّم نشاطها.

٢- الدعاية السياسية Political Propaganda:

تعد الدعاية السياسية إحدى الظواهر المهمة والبارزة في عالم اليوم؛ حيث تبرز أهميتها في أنها تسهم في تغيير مواقف واتجاهات الجماعات والأفراد والتأثير فيها على نحو يتفق مع مصالح الخط السياسي والفكري الذي تتبناه الجماعة السياسية لتحقيق أهدافها.

والدعاية السياسية هي أساسًا عملية إثارة للعواطف بقصد الوصول إلى تشويش التتابع المنطقي، وهي تفترض نوعًا من أنواع التلاعب الذي يجب أن يخضع لفلسفة معينة، وتهدف الدعاية إلى توليد المواقف والتصرفات لدى الجماعات والأفراد الذين تتوجه إليهم وتعديل الإدراك الخاص بهم وأحكامهم التقييمية، بل تهدف إلى جعل هذه الجماعات تتقبل كل الأفعال التي يقوم بها السياسي القائم بهذه الدعاية، كما تقوم على تلقين الأفراد عددًا من النظريات والمبادئ السياسية التي تحرك حماسهم للتعاون والتأييد وبذل الجهود المنسقة من أجل خطة العمل المستهدفة؛ مما يكفل التأثير على الرأي العام وصنعه، ثم لا يلبث هذا الدور الدعائي أن يصير مرجعًا ودليلاً ويلعب دورًا مهمًا وأساسيًا في النشاط السياسي المؤدي إلى زيادة شعبية فرد أو جماعة معينة.

٣- الإعلان السياسي Political Declaration:

يعرف الإعلان السياسي بأنه العملية الاتصالية التي يدفع فيها المعلن ثمنًا مقابل ما يُتاح له من فرصة في وسيلة إعلامية ليعرض فيها على الجماهير رسائل سياسية ذات هدف محدد، من أجل التأثير على مواقفهم وأفكارهم وسلوكهم، ويُعد الإعلان السياسي أكثر أنواع الإعلام السياسي تأثيرًا على الشعوب والمجتمعات؛ حيث وظف كثير من القادة والساسة وسائط الإعلام لخدمة أهدافهم وتحقيق غاياتهم. ولذلك يُتهم هذا النوع من الإعلام بأنه السبب المباشر في كثير من المشكلات التي عانت منها الشعوب، مثل ظهور النازية التي نجحت في توظيف الإعلان السياسي والدعاية السياسية لخداع الجماهير، ومثل تسويق المرشحين كما تُسوّق الأفلام والمسلسلات التلفزيونية، والمبالغة في إعطائهم صفات لا تمت إلى الحقيقة بصلة.

٤- المشاركة السياسية:

هي تلك الأنشطة السياسية التي يساهم بمقتضاها أفراد المجتمع في اختيار حكامهم وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، فهي تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي، فالمشاركة السياسية للموطنين تشكل النشاطات السياسية المباشرة (الأولية) والنشاطات غير المباشرة (الثانوية)، ومن أمثلة المشاركة في النشاطات السياسية المباشرة (تقلد منصب سياسي، عضوية الحزب أو الترشيح في الانتخابات، التصويت، مناقشة الأمور العامة، الاشتراك في المظاهرات... إلخ)، أما النشاطات غير المباشرة فهي تمثل المعرفة بالمشاكل العامة، والعضوية في هيئات التطور وبعض أشكال العمل في الجماعات الأولية.

إن المشاركة السياسية تعني في أوسع معانيها، حق المواطن في أن يؤدي دورًا معينًا في عملية صُنع القرارات السياسية.

٥- التسويق السياسي:

هو عملية متداخلة إذا يمثل مفارقة وتناقضًا، ويعتبر في العصر الحالي بمنزلة الدعامة السياسية في الإعلام؛ لكونه النوع الأكثر فاعلية، وتوجه إليه عادة تهمة إهماله ومساسه للجانب الأخلاقي، ولكنه يوظف وعودًا كاذبة

في كثير من الأحيان تتجاوز حجم وإمكانيات المرشح السياسي، ولذلك يمكن الربط بين مختلف أدوات الإعلام السياسي والتسويق السياسي بشكل يعزز عملية التنمية السياسية من المنظور المؤسساتي النظامي المتمثل في صياغة الجانب الملموس المتمثل في صياغة برامج متكاملة تتجاوز الماضي، وتوفير ظروف اقتصادية واجتماعية جديدة، وتوظيف الروابط وتدعيم حركة المجتمع وتحويلها إلى آليات للاتصال والتسويق السياسي.

ومن المعلوم أن لجميع الأحزاب السياسية تواجدًا في المجتمع المدني، سواء كان في شكل تنظيمات طلابية، أو نقابات أو جمعيات ذات طابع خدمي؛ حيث يوظف خطاب هذه الجمعيات لتدعيم عملية التسويق والإعلام السياسي للبرامج التي يهدف الحزب إلى تسويقها؛ وذلك لأن توفير الوسائل السلمية للإعلام يسمح للموظفين والأفراد بالتأثير في مضمون القرارات الجماعية المقترحة التي تحقق مصالحهم المشروعة، وتؤمّن حقوقهم الاجتماعية والبيئية، والقانونية والسياسية.

المصدر:

تأمّلات في الإعلام السياسي، د. نبيل أحمد الأمير.. مقال على الرابط التالي:

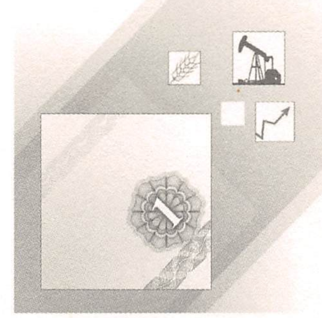
http://almothaqaf.com/index.php/derasat/82926.html

الباب السادس

قضايا اقتصادية



- النتائج الاقتصادية للاتفاق النووي ورفع العقوبات، وانعكاسات ذلك على الصراع في المنطقة — عبدالحافظ الصاوي
- استخدام النفط كسلاح في مواجهة المشروع الإيراني .. أثره وتداعياته — حنفي عوض



النتائج الاقتصادية للاتفاق النووي الإيراني ورفع العقوبات وانعكاسات ذلك على الصراع في المنطقة

عبد الحافظ الصاوي

خبير اقتصادي

ملخص الدراسة

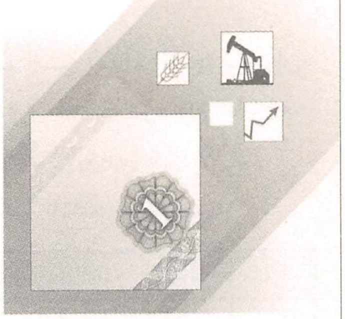
وجدت المنطقة العربية نفسها أمام تحدٍّ جديد فيما يتعلق بالتحديات التي فرضها المشروع الإيراني المتطلع للسيطرة على المنطقة العربية، وهو نجاح إيران في المفاوضات الخاصة ببرنامجها النووي مع مجموعة (٥+١) في منتصف يوليو ٢٠١٥م.

وتتناول هذه الدراسة الملامح العامة للاقتصاد الإيراني؛ حيث تبين اعتماد اقتصاد إيران بشكل كبير على النفط، سواء في مكون الناتج المحلي، أو هيكل الصادرات. ثم المكونات الاقتصادية للاتفاق الذي توصلت إليه إيران مع مجموعة (٥+١) بشأن برنامجها النووي، والذي تضمن أربعة بنود مهمة تتعلق برفع العقوبات المفروضة على إيران منذ عام ٢٠٠٦م، ومن قبلها العقوبات الأمريكية التي امتدت لأكثر من ثلاثة عقود، مع التعرض بشكل سريع لطبيعة هذه العقوبات المفروضة على إيران، سواء المفروضة من قبل مجلس الأمن، أو أمريكا، أو الاتحاد الأوروبي.

ثم تناولت الدراسة الآثار المترتبة على رفع العقوبات الاقتصادية بالنسبة لإيران، والتي يأتي على رأسها تحسن الناتج المحلي، وزيادة الاستثمارات الأجنبية والسياحة، وعودة حركة الطيران المدني الإيراني، وتحديث أسطوله، فضلًا عن وجود فرصة بديلة للإنفاق على البرنامج النووي، وتوجيه هذا الإنفاق لمشروعات للتنمية.

ثم يتناول المحور الأخير للدراسة مستقبل الاقتصاد الإيراني وأثر ذلك على المنطقة، وانطلقت الدراسة من فرضية حرص إيران على تحقيق حالة من النجاح في تطبيق شروط الاتفاق النووي، وأن مستقبل الاقتصاد الإيراني وأثره على المنطقة مرهون بمجموعة من العوامل منها: التوجه الاقتصادي لإيران والوفاء بالفاتورة الأمريكية الغربية التي ساعدت على نجاح الاتفاق، والخروج من أزمة انهيار أسعار النفط، ومستقبل العلاقات الاقتصادية مع المنطقة العربية.

وفي خاتمة الدراسة تمت الإشارة إلى ضرورة قراءة المشهد الإيراني وصراعه في المنطقة العربية في ضوء المتغيرات الدولية الخاصة بالصراع الأمريكي الغربي من جهة وروسيا من جهة أخرى، وكذلك المتغيرات الإقليمية الرامية إلى تغيير خريطة القوى الإقليمية بالمنطقة، كما تم التركيز على ضرورة وجود كيان عربي يعمل في إطار المصلحة الاقتصادية المشتركة، واستفادة الخليج من تجارب توظيف عوائد النفط في العقود الماضية، مع الإشارة إلى أن النفط وحده لا يصلح لأن يكون السلاح الوحيد لمواجهة المشروع الإيراني.



النتائج الاقتصادية للاتفاق النووي الإيراني ورفع العقوبات وانعكاسات ذلك على الصراع في المنطقة

عبد الحافظ الصاوي

خبير اقتصادي

مقدمة:

ظلت الأنظار تترقب نتائج مفاوضات إيران مع مجموعة (٥+١) بشأن برنامجها النووي، وما سيترتب على نجاح أو فشل تلك المفاوضات، إلى أن أعلن في منتصف يوليو ٢٠١٥م، عن نجاح تلك المفاوضات.

وتعد هذه اللحظة بداية لمرحلة جديدة للدور الإيراني في المنطقة، وخاصة أن إيران خلال فترة معايشتها لفرض العقوبات الاقتصادية على مدار ثلاثة عقود، استطاعت أن تتعايش مع العديد من المشكلات الناتجة عن تلك العقوبات، ولديها بنية أساسية يمكن البناء عليها لتحقيق تنوع اقتصادي، يكون النفط جزءًا منه، وبخاصة في ضوء مواردها الاقتصادية المتعددة، وعلى رأسها المورد البشري.

إن سيناريوهات علاقات إيران الاقتصادية متعددة، منها ما يتعلق باستحقاقات أوروبا وأمريكا تجاه رفع العقوبات، وكذلك استمرار إيران في علاقاتها الاقتصادية مع الدول التي ساعدتها خلال فترة العقوبات، وحاولت أن تجد لها مخرجًا ولو جزئيًا من العقوبات المفروضة عليها.

وهناك بُعد ثالث لا يغيب عن أحد وهو ما يتعلق بوجود إيران في المنطقة، وطموحات مشروعها التوسعي، والذي ستسعى من خلاله في الفترة المقبلة لتقديم نموذج لنجاح اقتصادي، يُغير شعوب المنطقة، وتقليل حالة الرضا عن النموذج التركي، الذي يُعَدّ مناهضًا للمشروع الإيراني في إطاره الأيديولوجي.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مستقبل الدور الإيراني على الصعيد الاقتصادي، وخاصة بعد أن تحرر إلى حدّ ما من العقوبات الاقتصادية، وحدوث حالة من الانفراج في العلاقات مع أمريكا والغرب. في الوقت الذي تعاني فيه المنطقة العربية من تراجع ملحوظ، وخاصة على الصعيد الاقتصادي؛ حيث تعد هذه المرحلة من أسوأ المراحل التي تمر بها المنطقة العربية، من حيث حالة التفكك، وفشل المشروع التكاملي الاقتصادي للدول العربية، فضلاً عن حالة الفوضى الأمنية والسياسية، وانتشار الحروب والصراعات، وزيادة حالة الاستنفار للصراع الداخلي والبيني.

وللتعرف على مستقبل الدور الإيراني على الصعيد الاقتصادي؛ فإننا أمام مجموعة من السيناريوهات، ولكن تحقيق هذه السيناريوهات يظل محكومًا بما يفرضه الواقع من تحديات ومتغيرات، ولذلك فإننا أمام افتراضين: الأول أن تنجح إيران في التركيز على بناء ذاتها اقتصاديًا، وعدم الزجّ بنفسها في حروب إقليمية ونزاعات داخلية للدول العربية، تستنزف مواردها الاقتصادية، وبذلك تحقق حالة نجاح من مفاوضاتها مع مجموعة (٥+١)، وحينئذ يمكن التنبؤ بأن تكون إيران قوة اقتصادية في المنطقة، وتستطيع أن توظّف الاقتصاد كأحد القوى الناعمة لتفعيل مشروعها الإقليمي.

والافتراض الثاني أن تغوص إيران في تبعات إزكاء الصراع الإقليمي، ويصبح نجاحها في مفاوضاتها حول برنامجها النووي عديم الجدوى.

كما ينبغي أن يؤخذ في الحسبان أن إيران لديها أجندة استحقاقات داخلية، سوف تواجهها خلال المرحلة المقبلة، فصمود الشعب الإيراني خلال المرحلة المقبلة، كان بلا شك على حساب احتياجات اقتصادية وتطلعات اجتماعية، حال دون تحقيقها مشهد التحديات الغربية والأمريكية لإيران.

أولًا: الملامح العامة للاقتصاد الإيراني:

الاقتصاد الإيراني واحد من اقتصاديات الدول النامية، ويعتمد بشكل رئيس على النفط، كمكون مهم بناتجه المحلي الإجمالي، وفي الإيرادات العامة للدولة، وفي الصادرات السلعية، فحجم الإنتاج اليومي للنفط في إيران يصل إلى ٣,٥ مليون برميل، ولديها احتياطي نفطي يبلغ ١٥٧ مليار برميل، ويضاف إلى ذلك الإنتاج الإيراني من الغاز الطبيعي -الذي يعد أحد المزايا التنافسية لإيران في السوق العالمية- حيث تنتج إيران ٢٠ مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي في العام، ولديها احتياطيات مؤكدة منه تقدر بنحو ٣٣,٧ تريليون متر مكعب.

وتظهر بيانات البنك الدولي بأن إيران حققت ناتجًا محليًا في عام ٢٠١٤م يصل إلى ٤٠٤ مليارات دولار، ليقترب من معدلات ٢٠١٢م حيث بلغ الناتج في هذا العام ٤١٨ مليار دولار، وليتجاوز الانخفاض الحاصل في عام ٢٠١٣م، والذي انخفض فيه ناتج إيران إلى ٣٨٠ مليار دولار[(١)].

وخلال الفترة من ٢٠١٠ - ٢٠١٤م، لوحظ أن معدل نمو الناتج الإيراني في تراجع، فبعد معدل نمو ٦,٦٪ في عام ٢٠١٠م، انخفض إلى ٣,٩٪ في ٢٠١١م، ثم تحول النمو إلى معدلات سالبة بمعدل كبير بلغ سالب ٦,٦٪ في ٢٠١٢م، وحقق تحسنًا أفضل في عام ٢٠١٣م، ليصل معدل النمو إلى سالب ١,٩٪، وفي ٢٠١٤م تحول معدل النمو إلى الأداء الإيجابي، وإن كان بمعدلات تقل عن ربع ما تحقق في عام ٢٠١٠م، حيث بلغ معدل نمو الاقتصاد الإيراني ١,٥٪[(٢)].

بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الإيراني

المؤشر	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
عدد السكان: مليون نسمة	٧٤.١	٧٥.١	٧٦.١	٧٦.٩	٧٧.٣
الناتج المحلي: مليار $، بالأسعار الجارية	٤٢٢	٥٧٦	٤١٨	٣٨٠	٤٠٤
معدل نمو الناتج	٦.٦	٣.٦	- ٦.٦	- ١.٩	١.٥
معدل البطالة	١٣.٥	١٣.٣	١٣.١	١٣.٢	١٠.٤
إجمالي الصادرات: مليار $	١١٢.٧	١٤٤.٨	١٠٧.٤	٩١.٧	٩٨.٩
الصادرات النفطية: مليار $	٧٢.٢	١١٤.٧	١٠١.٤	٦١.٩	٥٣.٦
إجمالي الواردات: مليار $	٧٥.٤	٧٧.٨	٥٧.٢	٤٦.٤	٥٥.١
رصيد الحساب الجاري:	٢٧.٥	٥٩.٣	٣٣.٧	٢٨.١	٢٩.٤
سعر الصرف الريال مقابل الدولار	١٠.٢	١٠.٦	١٢.١	١٨.٤	٢٥.٩
احتياطي النفط: مليار برميل	١٥١.٦	١٥٤.٥	١٥٧.٣	١٥٧.٨	١٥٧.٥
الإنتاجي اليومي: مليون برميل	٣.٥٥	٣.٥٤	٣.٧٤	٣.٥٧	٣.١١

المصدر:
تم إعداد الجدول بواسطة الباحث من خلال قاعدة بيانات البنك الدولي، والإحصاءات الخاصة بمنظمة الأوبك.

(١) قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشر إجمالي الناتج المحلي، http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD

(٢) المصدر السابق، مؤشر نمو إجمالي الناتج المحلي- http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG

وتتفاوت مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوين الناتج المحلي بإيران؛ حيث تعتبر الزراعة أقل القطاعات مساهمة في الناتج بنسبة ٩,٤٪، ثم الصناعة بنسبة ٤١,٣٪، ويعد قطاع الخدمات الأكثر مساهمة في الناتج بنحو ٤٩,٢٪[(١)]، وعلى الرغم من حجم المساهمة الكبير لقطاع الصناعة، إلا أن هذه المساهمة ترجع بالأساس لمساهمة الصناعات الاستخراجية، بينما الصناعات التحويلية لا تساهم في الناتج المحلي الإيراني إلا بنحو ١١,٢٪.

وفي ضوء أزمة انهيار أسعار النفط التي تشهدها السوق العالمية، يتوقع أن يتراجع الناتج المحلي الإجمالي من حيث القيمة، وإن كان معدل النمو سيشهد تحسنًا، ولو بمعدلات طفيفة، وثمة توقعات بأن يؤدي نجاح مفاوضات إيران حول برنامجها النووي إلى تغير في معدلات أداء الاقتصاد الإيراني وتنوعه، ولكن ذلك سوف يستغرق بعض الوقت حال تحققه، وستكون آثاره في الأجل القصير محدودة.

ومن المصادر التي يتوقع لها أن تحدث أثرًا إيجابيًا في الاقتصاد الإيراني في ظل رفع العقوبات الاقتصادية، قطاع النشاط السياحي؛ حيث يقدر عدد السائحين الوافدين لإيران بنحو ٣,٥ مليون سائح سنويًا[(٢)].

وقد اتخذت إيران بعض الإجراءات التي من شأنها أن تساعد على تدفق أكبر للسياحة في إيران، مثل إلغاء إجراء الحصول على تأشيرة دخول مسبقة لبعض مواطني نحو ٧ دول، وتدرس إلغاء تأشيرة الدخول لنحو ٦٠ دولة أخرى[(٣)].

وتعد إيران مقصدًا سياحيًا جذابًا خلال الفترة القادمة؛ بسبب انغلاق المجتمع الإيراني على مدار أكثر من ٣٠ سنة، وهناك حالة من الرغبة في التعرف على هذا المجتمع، وبخاصة لمواطني الدول الغربية، فضلاً عن أن إيران لديها الكثير من المعالم التاريخية والثقافية.

وثمة قضية مهمة تتعلق بناتج إيران، وهي أن هناك تراجعًا في معدلات النمو السكاني، وهو ما قد يخفّف إلى حدّ ما من تراجع معدلات النمو على مدار الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤م، وحسب تقديرات معدلات النمو السكاني في إيران نجد أنها تراجعت في عام ٢٠١٣م لتصل إلى ١,٠٥٪، ثم ٠,٥٪ في عام ٢٠١٤م. وقد وصل عدد سكان إيران في ٢٠١٤م إلى ٧٧,٣ مليون نسمة، مقارنة بـ ٧٤,٧ مليون نسمة في ٢٠١٠م، أي أن الزيادة بين سنتي المقارنة تصل إلى ٢,٦ مليون نسمة.

ومن بين ١٨٦ دولة شملهم مؤشر التنمية البشرية العالمي لعام ٢٠١٤م، حلت إيران في الترتيب ٧٥، وفي تصنيف التنمية البشرية المرتفعة[(٤)]، وحسب تقديرات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بإيران يصل إلى ١٣,٤ ألف دولار سنويًا[(٥)]. وهو معدل مرتفع في المتوسط مقارنة بباقي دول المنطقة. وقد وصل حجم الإنفاق الحكومي على الصحة كنسبة من الناتج المحلي في إيران إلى نسبة ٦٪، إلا أن الأفراد ينفقون ما نسبته ٥٨,٥٪ من إجمالي الإنفاق الكلي على الخدمات الصحية، وفي مجال التعليم بلغت نسبة الإنفاق عليه كنسبة من الناتج المحلي ٤,٧٪، والملاحظة الإيجابية في توجيه الإنفاق العام بإيران هي أن حجم الإنفاق على البحث والتطوير بلغ ٨٪ كنسبة من الناتج المحلي.

وتأكيدًا على دور النفط في الاقتصاد الإيراني، فإن الإحصاءات تشير إلى أن إجمالي الصادرات السلعية بلغ في عام ٢٠١٠م نحو ١١٢,٧ مليار دولار، وكان نصيب الصادرات النفطية منها ٧٢,٢ مليار دولار،

(١) التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي ٢٠١٣م، ص ١٤٨.
(٢) التقرير التنمية البشرية العالمي ٢٠١٤م، ص ٢٠٧، جدول ١٣.
(٣) بوابة الأهرام الإلكترونية، إيران تلغي تأشيرة الدخول لمواطني ٧ دول من بينها مصر، ٢٠١٥/٧/٢٩م.
(٤) يضم مؤشر التنمية البشرية العالمي أربعة تصنيفات، التنمية البشرية المرتفعة جدًا، والتنمية البشرية المرتفعة، والتنمية البشرية المتوسطة، والتنمية البشرية المنخفضة.
(٥) تقرير التنمية البشرية العالمي ٢٠١٤م، جدول ١، ص ١٥٩.

وبنسبة تصل إلى ٦٤٪، ووصلت هذه النسبة في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢م إلى نسب أعلى من عام ٢٠١٠م؛ حيث بلغت على التوالي ٧٢,٢٪ و٩٤,٤٪، وفي عام ٢٠١٤م بلغت الصادرات السلعية ٩٨,٩ مليار دولار، استحوذت صادرات النفط منها على ٥٣,٦ مليار دولار، وبنسبة تصل إلى ٥٤,١٪(١). وتفسير تراجع نصيب الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات السلعية لإيران في عام ٢٠١٤م، هو تشديد العقوبات الاقتصادية التي مارستها كل من أمريكا والاتحاد الأوروبي، على الصادرات النفطية الإيرانية.

ومما يدلل على تقليدية الصادرات السلعية الإيرانية، أن نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١م، لم تتجاوز نسبة ٤٪ من الصادرات الصناعية، وبما يصل إلى ٥٦٤ مليون دولار و٦٥٢ مليون دولار على التوالي(٢).

وفي إطار معاملات إيران الاقتصادية الخارجية، لا بد أن نأخذ في الاعتبار أثر العقوبات الاقتصادية التي عانت منها إيران على مدار عقود مضت، ومع ذلك ظلت نتيجة تعاملات إيران الاقتصادية الخارجية تحقق فائضًا، ويعود الفضل في ذلك إلى العوائد النفطية، فالإحصاءات تُظهر أن صافي الحساب الجاري حقّق فائضًا على مدار سنوات الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٤م، وتراوح هذا الفائض بين ٢٧ مليار دولار و٢٩ مليار دولار، باستثناء عام ٢٠١٥م؛ حيث بلغ الفائض في الحساب الجاري ٥٩ مليار دولار.

في إطار معاملات إيران الاقتصادية الخارجية، لا بد أن نأخذ في الاعتبار أثر العقوبات الاقتصادية التي عانت منها إيران على مدار عقود مضت، ومع ذلك ظلت نتيجة تعاملات إيران الاقتصادية الخارجية تحقق فائضًا، ويعود الفضل في ذلك إلى العوائد النفطية.

تداعيات سلبية:

على الرغم مما ذكر من مؤشرات اقتصادية كلية إيجابية من زيادة في قيمة الناتج، أو فائض الحساب الجاري، إلا أن هناك مؤشرات أخرى، حققت أداء سلبيًا، على رأسها انهيار قيمة العملة الإيرانية، وذلك بسبب العقوبات المالية التي فُرضت على تعاملات البنك المركزي الإيراني على مدار السنوات الماضية، وكذلك انحسار التعاملات الخارجية لإيران على النفط بشكل كبير. فالإحصاءات تبين أن قيمة الريال الإيراني انخفضت من ١٠,٢ ريال للدولار في ٢٠١٠م إلى ٢٥,٩ ريال للدولار في ٢٠١٤م، أي أن قيمة الانخفاض في قيمة العملة الإيرانية مقابل الدولار بلغت نسبتها بين عامي المقارنة لنحو ١٥٣٠٩٪.

وبلا شك انعكس هذا التراجع في قيمة العملة الإيرانية على مستوى المعيشة؛ من خلال ارتفاع معدلات التضخم، التي ارتفعت من ١٠,١٪ في عام ٢٠١٠م إلى الضعف في عام ٢٠١١م لتصل إلى ٢٠,٦٪، وبلغ التضخم ذروته ليلامس سقف ٤٠٪ في عام ٢٠١٣م، إلا أن عام ٢٠١٤م شهد تحسنًا في انخفاض معدل التضخم في إيران حيث انخفض بنحو ٢٣٪ ليصل إلى معدل تضخم ١٧,٢٪ فقط.

أما عن البطالة فقد ظلت معدلاتها في المجتمع الإيراني تتراوح ما بين ١٣,١٪ و١٣,٥٪ خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣م، وشهدت معدلات البطالة تحسنًا في عام ٢٠١٤م؛ حيث انخفض معدل البطالة إلى ١٠,٤٪، ويعود التحسن في معدلات البطالة في عام ٢٠١٤م إلى التغير الإيجابي في أداء الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث تحول معدل النمو من سالب ١,٩٪ إلى ١,٥٪.

(١) منظمة الأوبك، الإحصاءات الدورية، جدول رقم ٤/٢، http://asb.opec.org/index.php/data-download

(٢) تعرف قاعدة بيانات البنك الدولي التكنولوجيا المتقدمة بأنها، هي منتجات ذات كثافة عالية من حيث التطوير والبحوث مثل الفضاء الجوي وأجهزة الحاسوب، والمنتجات الصيدلانية، والأدوات العلمية.

ثانيًا: الشق الاقتصادي في الاتفاقية النووية بين إيران ومجموعة (٥+١):

لم تعلن وثيقة الاتفاق الإيراني مع مجموعة (٥+١) بشكل مفصل، وبالتالي ستظل القراءة والتحليل في ضوء ما هو منشور عبر وسائل الإعلام من تصريحات لمسئولين معنيين بإدارة هذا الملف، سواء من الجانب الأوروبي والأمريكي أو من جانب إيران. وقد أمكن حصر مضمون هذا الاتفاق في عشر نقاط، منها ما يتعلق بالجوانب الفنية لإدارة البرنامج النووي الإيراني، ومنها ما يتعلق بإدارة العلاقات الاقتصادية مع إيران، ورفع العقوبات.

وهذه النقاط هي:

١- رفع العقوبات المفروضة من قبل أوروبا والولايات المتحدة عن إيران.

٢- فرض قيود على البرنامج النووي الإيراني طويلة المدى مع استمرار تخصيب اليورانيوم بنسبة حددت بـ ٣,٦٧٪.

٣- خفض عدد أجهزة الطرد المركزي بمقدار الثلثين إلى ٥٠٦٠ جهاز طرد.

٤- التخلص من ٩٨٪ من اليورانيوم الإيراني المخصب.

٥- عدم تصدير الوقود الذري خلال السنوات المقبلة، وعدم بناء مفاعلات تعمل بالماء الثقيل، وعدم نقل المعدات من منشأة نووية إلى أخرى لمدة ١٥ عامًا.

٦- السماح بدخول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكل المواقع المشتبه بها، ومنها المواقع العسكرية لكن بعد التشاور مع طهران.

٧- الإبقاء على حظر استيراد الأسلحة ٥ سنوات إضافية، و٨ سنوات للصواريخ البالستية.

٨- الإفراج عن أرصدة وأصول إيران المجمدة والمقدرة بمليارات الدولارات.

٩- رفع الحظر عن الطيران الإيراني وأيضًا عن البنك المركزي والشركات النفطية والعديد من المؤسسات والشخصيات.

١٠- التعاون في مجالات الطاقة والتكنولوجيا[١].

وبالتالي نجد أنه من بين هذه البنود العشرة، أربعة بنود تتعلق بالجوانب الاقتصادية، وهي البنود (١، و٨، و٩، و١٠). ويلاحظ أن رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران بموجب اتفاقها مع مجموعة (٥+١) لن يتم دفعة واحدة، ولكنه مرهون بالتزام إيران بكافة بنود الاتفاق، ففي حالة التزام إيران بالنص الحرفي، فإن الأمم المتحدة ستلغي بشكل تدريجي جميع العقوبات التي فرضتها عليها منذ عام ٢٠٠٦م.

والعقوبات الاقتصادية التي فُرضت على إيران منذ عام ٢٠٠٦م من قبل مجلس الأمن، تعددت صورها لتشمل تجميد حسابات مالية لأفراد وشركات ذات صلة بالبرنامج النووي الإيراني، ثم فرض القيود على حركة أموال وأفراد يتعاملون في تقنيات لها استخدامات مدنية وعسكرية، ثم اتخاذ تدبير ضد بنوك إيرانية وشركات تعمل داخل إيران معنية بالنقل البحري.

أما أمريكا فلديها تاريخ طويل في فرض العقوبات الاقتصادية على إيران منذ عام ١٩٧٩م، إلا أن أبرز العقوبات الأمريكية المؤثرة تمثلت في فرض عقوبات على شركات من دول أخرى تعمل في مجال النفط الإيراني، مثل الشركات الصينية والفنزويلية، كما اعتبرت أمريكا إيران من مناطق غسل الأموال، وكذلك فرض حظر على الشركات التي تتعامل مع البنك المركزي الإيراني.

(١) موقع التلفزيون الروسي الناطق بالعربية، الاتفاق النووي مع إيران من مخاض الولادة إلى عناء التنفيذ، ١٤/٧/٢٠١٥م، http://arabic.rt.com/news/788436-

واتخذت العقوبات الاقتصادية من قبل الاتحاد الأوروبي تجاه إيران مراحل مختلفة بدأت بحظر أعمال المشاركة في الشركات الإيرانية العاملة في مجال النفط، ثم حظر التعامل مع شركات النقل البحري الإيرانية، ثم الخطوة الأكثر تأثيرًا بمنع استيراد النفط الإيراني في يناير ٢٠١٢م، وتجميد أصول البنك المركزي الإيراني لديها، وحظر تجارة المعادن النفيسة مع البنك المركزي الإيراني[١].

وقد أعلن مسئولون إيرانيون بأنه سيتم الإفراج بموجب الاتفاق عن أموال سائلة مجمدة لدى بنود خارجية، منها ٢٣ مليار دولار مستحقة للبنك المركزي الإيراني، و٦ مليارات دولار مستحقة للحكومة الإيرانية، وكذلك ٣٥ مليار دولار عبارة عن أصول مالية موظفة في مشروعات نفط وغاز، و٢٢ مليار دولار ودائع موجودة في صورة ضمانات في بنوك صينية[٢]. وبذلك يكون مجموعة الأموال المقدر أن يفرج عنها خلال الفترة القادمة، وإن لم يحدد لها سقف زمني، تبلغ ٨٦ مليار دولار.

ولا شك أن رفع العقوبات الاقتصادية من قبل مجلس الأمن، وأمريكا والاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالنفط وتعاملات البنك المركزي، والتعاون في مجالي الطاقة والتكنولوجيا سيكون لها آثار إيجابية على الاقتصاد الإيراني، وإن تم ذلك بشكل تدريجي في إطار الالتزامات الزمنية للاتفاق.

ثالثًا: الآثار الاقتصادية المترتبة على رفع العقوبات الدولية عن إيران:

لُوحظ فور الإعلان عن نجاح المفاوضات بشأن البرنامج النووي الإيراني مع مجموعة (٥+١) حالة من الارتياح لدى الشارع الإيراني، وهو ما يمكن ترجمته برغبة الشعب الإيراني في الخروج من طوق العقوبات الذي فُرض على دولتهم لنحو ١٠ سنوات في إطار دولي من قبل مجلس الأمن، وازدادت حدته بعد انضمام الاتحاد الأوروبي إلى أمريكا مطلع عام ٢٠١٢م.

ومن خلال ما ذُكر عن مضمون الاتفاق نجد أن هناك ثمة آثار اقتصادية تجنيها إيران جراء رفع العقوبات، والتي أشار إلى بعضها مسئولون إيرانيون وغيرهم ممن اهتموا بهذا الشأن، **ونشير إلى هذه الآثار فيما يلي:**

١- تحسن الناتج المحلي:

ثمة توقعات إيجابية تشير إليها مصادر عدة، بشأن تحسن أوضاع الاقتصاد الإيراني، عقب دخول اتفاق إيران مع مجموعة (٥+١) بشأن برنامجها النووي، حيز التنفيذ، وتتمثل هذه التوقعات الإيجابية بتحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي لإيران ليصل خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧م إلى ٦٪، مقارنة بنحو ٣٪ خلال العام المالي الحالي ٢٠١٥/ ٢٠١٦م[٣]، أي أنه من المحتمل أن يتضاعف معدل النمو بالناتج المحلي لإيران في غضون عامين من توقيع الاتفاق.

وفي حال صحة هذه التوقعات، وتحققها على أرض الواقع، فإن ذلك يعني عودة معدلات النمو للاقتصاد الإيراني إلى ما كانت عليه في عام ٢٠١٠م، وسوف ينعكس ذلك إيجابيًا على عدة مؤشرات اقتصادية كلية أخرى، مثل تراجع معدلات البطالة والتضخم، وكذلك تحسن قيمة العملة المحلية لإيران.

٢- زيادة إنتاج النفط:

يتوقع المسئولون الإيرانيون أن يرتفع إنتاج بلدهم من النفط بعد رفع العقوبات الاقتصادية، إلى ٥,٧ مليون برميل يوميًا، مقابل ٣,٥ مليون برميل حاليًا،

(١) الجزيرة نت، سجل العقوبات الاقتصادية ضد إيران، ٢٤/١/٢٠١٢م، http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews

(٢) المصدر السابق، المركزي الإيراني: أرصدة إيران التي سيفرج عنها تبلغ ٢٩ مليار دولار فقط، ٢٦/٧/٢٠١٥م، http://arabic.rt.com/news/789577

(٣) جريدة العربي الجديد، توقعات بارتفاع نمو الاقتصاد الإيراني إلى ٦٪، ٢٠/٤/٢٠١٥م، http://www.alaraby.co.uk/economy/2015/4/

على أن يتحقق ذلك خلال ثلاث سنوات[1]، وهو ما يعني زيادة الإيرادات النفطية لإيران، وقد يكون ذلك في صالح الاقتصاد الإيراني بشكل أفضل في حالة تحرك أسعار النفط لأعلى مما هي عليه الآن.

وبلا شك فإن ارتفاع العوائد النفطية سيكون له مردود إيجابي على تنشيط الاستثمارات، وتحسين توظيف الإنفاق العام بالموازنة العامة لإيران.

٣- تحسين قدرات الطيران الإيراني:

في إطار رفع الحظر عن حركة الطيران الإيراني؛ حيث تعتزم السلطات الإيرانية شراء من ٨٠ - ٩٠ طائرة تجارية سنويًا من شركتي إنتاج الطائرات العملاقة، إيرباص، وبوينج[٢]، لتعويض أسطولها التجاري عن الخسائر التي لحقت به جراء فرض العقوبات الاقتصادية، وتمثل هذه الخطوة واحدة من أسباب توقع حدوث انفتاح كبير على الاقتصاد العالمي، وتنشيط حركة التجارة والسياحة في إيران.

٤- تطويع التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية:

سيكون من السهل على إيران خلال الفترة المقبلة أن تطوّع ما تمتلكه من تكنولوجيا نووية في أغراض الاستخدام السلمي، وبخاصة في إنتاج الكهرباء، التي اتخذتها إيران زريعة للدفاع عن برنامجها النووي.

ومن خلال تجربة إيران في تطوير برنامجها النووي تمكنت من امتلاك القدرات البشرية التي تستطيع أن تفعل الاستخدام السلمي للطاقة النووية، ويعد العنصر البشري هنا من أهم مقومات التطويع السلمي لاستخدامات الطاقة النووية، بل سيكون ذلك أدعى لنقل إيران لتجاربها في المجال النووي لدول أخرى.

وتمتلك إيران طاقة كهربائية تبلغ ٧٠ ألف ميجا/واط، وتقوم باستيراد الكهرباء من تركمانستان، مقابل النفط والغاز، بينما تصدر إيران الكهرباء لتركيا والعراق وأفغانستان وباكستان. وتسعى إيران للربط الكهربائي مع روسيا خلال الفترة المقبلة.

وبلا شك فإن دخول إيران لإنتاج الكهرباء بواسطة المفاعلات النووية، في ظل امتلاكها لهذه التكنولوجيا، سيجعلها تمتلك ميزة أخرى في تقوية موقفها بشبكات الربط الكهربائي، وتصدير الكهرباء لدول الجوار، مما يمكن لها في إطار مشروعها الإقليمي.

إن دخول إيران لإنتاج الكهرباء بواسطة المفاعلات النووية، في ظل امتلاكها لهذه التكنولوجيا، سيجعلها تمتلك ميزة أخرى في تقوية موقفها بشبكات الربط الكهربائي، وتصدير الكهرباء لدول الجوار، مما يمكن لها في إطار مشروعها الإقليمي.

وسيكون من السهل على إيران أن تتوسع بإنتاج الكهرباء من خلال المفاعلات النووية على أراضيها، وتوفير استخدام النفط والغاز، للاستفادة منهما في التجارة الخارجية وتصديرهما للغير، وبخاصة أن إيران تمتلك احتياطيًا ضخمًا من الغاز الطبيعي يبلغ ٣٣,٧ تريليون متر مكعب، يمكنها الاستفادة من تصديره، وبخاصة أن كثيرًا من الدول تنظر للغاز الطبيعي على أنه مصدر نظيف للطاقة[٣].

إن من شأن تطويع إيران لتكنولوجيا الطاقة النووية، أن يفتح عليها الدخول في سوق جديدة تحتكرها الدول المتقدمة، وهو سوق استخدام الطاقة النووية في الاستخدامات السلمية، وبخاصة إنتاج الكهرباء،

(١) المصدر السابق، إيران تتوقع زيادة إنتاجها النفطي إلى ٥,٧ ملايين برميل يوميًا، ٢٠١٥/٥/١٣م، http://www.alaraby.co.uk/economy/2015/5/13/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8

(٢) جريدة السفير، إيران تحسب الفوائد الاقتصادية للاتفاق النووي، ٢٠١٥/٨/٣م.

(٣) عبد الحافظ الصاوي، إيران وتطويع التكنولوجيا النووية، جريدة العربي الجديد، ٢٠١٥/٤/٩م، http://www.alaraby.co.uk/economy/2015/4/9/

فمعظم الدول النامية التي تعاني من مشكلة كبيرة في تدبير الطاقة، تعتمد على الوقود الاحفوري (النفط والغاز)، ويحول دون استخدامها للطاقة النووية: افتقادُها لتلك التكنولوجية، وعدم مقدراتها المالية على استقدام هذه التكنولوجيا أو إقامة المفاعلات النووية، بسبب التكلفة العالية التي تضعها الدول المتقدمة.

وإن دخول إيران لمجال الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية، سيضيف إليها ميزة جديدة بين دول المنطقة، وبخاصة في المنطقة العربية، التي تعاني من تزايد النفوذ الإيراني.

٥- زيادة معدلات الاستثمارات الأجنبية:

نظرًا للحصار الاقتصادي الذي عانت منه إيران على مدار السنوات الماضية، لم تحظَ بنصيب وافر من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، على الرغم من احتياجاتها لهذه الاستثمارات في تطوير حقول النفط والغاز.

ويتوقع بعض المسئولين الإيرانيين أن تكون بلاده قادرة على استيعاب ما يقدر بنحو ٢٠٠ مليار دولار – ٣٠٠ مليار دولار كاستثمارات أجنبية على مدار العشر سنوات القادمة[١].

ولكن تدفق الاستثمارات الأجنبية لإيران خلال الفترة القادمة، لن يكون سهلاً في كافة المجالات، وبخاصة أن ذلك يستلزم تعديلاً في الدستور، وفي قانون الاستثمار الأجنبي المباشر[٢]، وكذلك في مختلف القوانين المنظِّمة لعمل الشركات في إيران؛ حيث يفرض الاستثمار الأجنبي الإيراني أن تكون حصة الشريك الأجنبي دون الـ٥٠٪، وهو شرط قد يصعب قبوله من قبل الشركات الأجنبية، ولا يتناسب مع طبيعة المجالات الضرورية التي تحتاج فيها إيران للاستثمارات الأجنبية، وعلى رأسها تطوير جهازها الإنتاجي المتهالك في مجال إنتاج النفط.

وليس هذا فحسب، فالدستور الإيراني في مادته رقم ٨١ ينص على «منح امتيازات للأجانب من أجل تكوين الشركات أو المؤسسات التي تتعامل في التجارة، والصناعة، والزراعة، والمناجم والخدمات، أمر محظور كلية»، وبالتالي فالأمر يتطلب تعديل الدستور لاستقدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لتغطية بعض الأنشطة التي يعمل في إطارها الاستثمار الأجنبي، ويتطلب العمل بنظام الامتياز. ولكن احتياج إيران للشركات الأجنبية في مجال النفط، ورغبتها في الحصول على تكنولوجيا متقدمة في هذا المجال قد يعجّل بإصدار التشريعات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية.

٦- ازدهار السياحة:

تتوقع الحكومة الإيرانية أن يزداد عدد السياح القادمين لإيران بنسبة ٦,٦٪ خلال عام ٢٠١٥م، وأعلن مسئول إيراني مختص بالشأن السياحي أن بلاده ستحقق عدد سائحين يصل إلى ٢٠ مليون بعد عشر سنوات من الآن، وبما يحقق عوائد سياحية تصل إلى ٣٠ مليار دولار، وأن لديهم الخطط والبرامج المعدة لذلك[٣].

وسوف يتطلب هذا الأمر تطوير البنية الأساسية في قطاع السياحة الإيراني من توسعة في الطاقة الفندقية، وتدريب العاملين على التعامل مع السائحين، وبخاصة السياحة الغربية، التي تمثل الجانب الأكبر من السياحة العالمية.

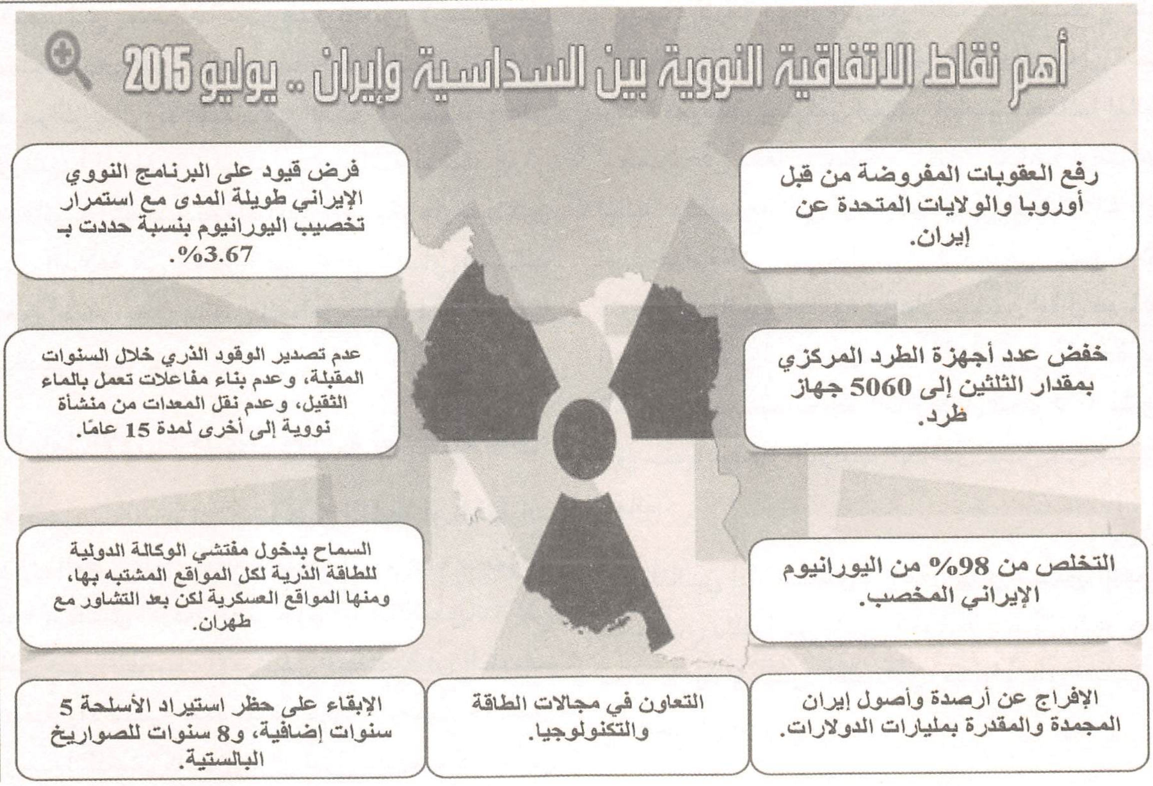
٧- تحسن الإنفاق على التنمية:

لا شك أن الإنفاق على البرنامج النووي يستلزم تكلفة باهظة بالنسبة لإيران، وبخاصة أنها تحملت

(١) CNBC عربية، إيران: الموجودات المجمدة في الخارج ٢٩ مليار دولار وليس ١٠٠ مليار، ٢٠١٥/٧/٢٦م، http://www.cnbcarabia.com/?p=241574

(٢) عبد الحافظ الصاوي، مبررات تغير الأجندة الإيرانية تجاه الاستثمارات الأجنبية، ٢٠١٥/٧/١م، http://www.aljazeera.net/news/ebusiness

(٣) سى إن إن العربية، إيران .. متى تصبح وجهة سياحية لا خوف فيها؟، ٢٠١٥/٧/٩م، http://www.cnbcarabia.com/?p=241574



هذه التكاليف في ظروف غير طبيعية، وحصلت على جزء كبير من التكنولوجيا، والأجهزة الخاصة ببناء برنامجها النووي دون رضا من القوى الأمريكية والغربية، مما أدى لتحمل ميزانيتها العامة هذا الإنفاق الكبير، وبطبيعة المشروع النووي الإيراني كمشروع قومي، لم يعلن عن تكاليفه على مدار السنوات الماضية، شأن إنفاق إيران على التسليح بشكل عام.

ولكن في ضوء اتفاق إيران مع الغرب وأمريكا، والذي يقضي بتقليل تخصيب اليورانيوم، وتقليل أجهزة الطرد المركزي للثلثين، سوف يؤدي إلى تقليل تكاليف الإنفاق على البرنامج النووي، مما سيتيح مساحة تمويلية لصناعة السياسة الاقتصادية والاجتماعية في إيران، بتوجيه هذا الإنفاق إلى بنود أخرى تخص التعليم والصحة والبنية الأساسية، ومجالات الاستثمار الأخرى، وبلا شك فإن هذا الأمر سيكون له مردود إيجابي في تحسين معدلات المعيشة للمجتمع الإيراني.

وإذا ما تبنت إيران هذه السياسة المالية بإعادة تخصيص الإنفاق الذي كان يوجّه للبرنامج النووي ومنشآته، بحيث توجه لمكونات التنمية البشرية، فيتوقع أن يتحسن ترتيب إيران على مؤشر التنمية البشرية العالمي، ليتخطى المرتبة الثانية «التنمية البشرية المرتفعة» إلى المرتبة الأولى «التنمية البشرية المرتفعة جدًا».

رابعًا: مستقبل إيران الاقتصادي وأثره على المنطقة العربية:

الحديث عن مستقبل الاقتصاد الإيراني وأثره على المنطقة العربية مرهون بمجموعة من العوامل، منها: نجاح إيران في التزامها بتعهدات الاتفاق مع مجموعة (5+1)، والذي يتطلب بعدًا زمنيًا، إلا أن استمرار الاتفاق يعني نجاحه، وحصول إيران على مزاياه الاقتصادية، والأمر الثاني: استمرار أزمة انهيار أسعار النفط، والأمر الثالث: هو توجه إيران

الاقتصادي بعد نجاحها في تفعيل الاتفاق، هل ستتوجه نحو أمريكا وأوروبا والدول الصاعدة، التي تعد مراكز المال والاقتصاد في العالم، أم ستضع على خريطتها المنطقة العربية، وفي حالة اهتمام إيران بعلاقاتها الاقتصادية بالمنطقة العربية، هل ستكون هذه العلاقة في إطار الصراع أم التعاون؟ وبذلك فنحن أمام مجموعة من العوامل، علينا أن نتناولها بالتفصيل فيما يلي:

العامل الأول: تحدي النجاح في تطبيق الاتفاق:

لا نحسب أن إيران لديها من المناورة أو الخيارات سوى العمل على نجاح اتفاقها المبرم مع مجموعة (٥+١)، ففشل الاتفاق يعني مزيدًا من الصعوبات التي عانى منها الاقتصاد الإيراني، وبخاصة أن الظروف الدولية والإقليمية هذه المرة شديدة التعقيد، فالصين وروسيا اللتان كانت إيران تعول عليهما كجزء من مناورتها تجاه أمريكا وأوروبا يمران بأزمات اقتصادية حادة، ولديهما مصالح اقتصادية مع الغرب، ومن الصعب أن يتم التضحية بها من أجل إيران. والأمر الآخر أن إيران الداخل لديها تطلعات للانفتاح على الخارج، والاستفادة من تكنولوجيا الغرب وأمريكا، وبقية المزايا الاقتصادية الأخرى من الاندماج في الاقتصاد العالمي، وتطوير علاقات إيران التجارية والاقتصادية مع الخارج.

العامل الثاني: استمرار أزمة انهيار أسعار النفط:

يفرض هذا التحدي نفسه بقوة كمحدِّد لمستقبل الاقتصاد الإيراني، وبخاصة أن أزمة أسعار النفط هذه المرة، تأتي في إطار صراع دولي، اعتبر نجاح مفاوضات إيران حول برنامجها النووي جزءًا من هذا الصراع، حتى يمكن استخدامها كدولة نفطية في تضييق الخناق حول رقبة الاقتصاد الروسي، وبالتالي إضعاف روسيا اقتصاديًا.

ويتوقع لأزمة انهيار أسعار النفط أن تستمر على الأقل في المدى المتوسط، وهو ما سيضع إيران تحت أزمة تمويلية، سيكون استرداد مستحقاتها المالية المجمدة على دفعات بمثابة مسكنات لمعالجة أوضاعها المالية، وعليها بالتالي أن تستفيد من مكونات قاعدتها الإنتاجية، والتي استطاعت أن تنجح في بنائها خلال فترة فرض العقوبات، ومنها على سبيل المثال صناعة الحديد، التي تحتل فيه صدارة الدول المنتجة في الشرق الأوسط، بحجم إنتاج يصل لنحو ١,٥ مليون طن سنويًا، وتحتل الترتيب الخامس عشر على مستوى العالم.

وبالتالي إذا استمرت أزمة انهيار أسعار النفط، فسيؤدي ذلك إلى ضياع الفرصة بشكل كبير على تحقيق إيران لتفرد اقتصادي، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

العامل الثالث: التوجه الاقتصادي لإيران:

بيانات مؤسسة ترويج التجارة الخارجية الإيرانية توضح أنه في عام ٢٠١٤م استحوذت آسيا على نسبة ٨٧٪ من الصادرات الإيرانية، و٦٩٪ من الواردات، وتأتي أوروبا في المرتبة الثانية بنسبة ١١٪ من الصادرات الإيرانية و٢٨٪ من وارداتها، وتظهر البيانات الخاصة بتجارة إيران الخارجية هشاشة علاقاتها التجارية مع إفريقية؛ حيث تستحوذ إفريقية على نسبة ٢٪ من الصادرات الإيرانية، و٠,١٪ من وارداتها، وكذلك أمريكا فتصل نسبة الصادرات الإيرانية إليها بنحو ٠,٣٪ من إجمالي الصادرات الإيرانية، وتبلغ واردات إيران من أمريكا ٢٪ من إجمالي الواردات الإيرانية(١).

ومن هنا يتضح أن علاقات إيران الاقتصادية شديدة التركيز في قارة آسيا، وهي علاقة تحتاج إلى وقت لكي يُعَاد النظر إليها في إطار مستجدات اتفاق رفع العقوبات الاقتصادية، والذي يتضمن بلا شك

(1)Trade Promotion Oranization of Iran, Iran Trade Statistics in brief (Year 2014), P 3.

فتح مجالات العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، مما سيسمح بتكوين خريطة علاقات اقتصادية جديدة.

وبالنظر إلى هيكل الواردات الإيرانية نجد أن النسبة الأكبر فيه تخص استيراد العدد والآلات، وهو ما سيجعلها تتجه للدول الأوروبية وأمريكا لتعويض ما فاتها من تكنولوجيا متقدمة في هذا الجانب، فخلال الفترة الماضية، قد تكون إيران اعتمدت على إنتاجها الذاتي أو الاستيراد من الصين أو الهند، ولكن تبقى قضية التكنولوجيا التي تتميز بها أوروبا وأمريكا، وبلا شك فإن إيران ستكون حريصة على تحصيل هذا الجانب خلال الفترة المقبلة، لتطوير قاعدتها الإنتاجية الصناعية، التي تعاني من التطوير التكنولوجي من جهة ومن نقص العدد والآلات من جهة أخرى.

وفي ظل ما أعلن عنه من توجهات للشركات الأوروبية واليابانية عقب نجاح اتفاق إيران مع مجموعة (٥+١) يتوقع أن يؤثر ذلك بشكل كبير خلال الفترة المقبلة على خريطة العلاقات الاقتصادية لإيران. فعلى صعيد النفط والغاز ستكون الصادرات النفطية الإيرانية بمثابة البديل للنفط والغاز الروسيين، وهو ما سيعيد الاتحاد الأوروبي مرة ثانية ليكون الشريك التجاري الأول لإيران.

العامل الرابع: مستقبل علاقة إيران بالمنطقة العربية:

لقد بنت إيران شبكة من العلاقات الاقتصادية منذ أن فرضت عليها العقوبات الاقتصادية، اعتمدت بشكل رئيس على الاتجاه شرقًا، وتوطيد علاقاتها الاقتصادية في المنطقة العربية مع دولة الإمارات، حتى أصبحت الإمارات أكبر منفذ لإيران على العالم تجاريًا، فقُدر حجم التبادل التجاري بين إيران والإمارات في عام ٢٠١٤م بنحو ١٧ مليار دولار، حقّقت الإمارات منها فائضًا يقدر بـ ١٤ مليار دولار، وذلك على مدار فترة امتدت لنحو عقدين من الزمان.

بنت إيران شبكة من العلاقات الاقتصادية منذ أن فرضت عليها العقوبات الاقتصادية، اعتمدت بشكل رئيس على الاتجاه شرقا، وتوطيد علاقاتها الاقتصادية في المنطقة العربية مع دولة الإمارات، حتى أصبحت الإمارات أكبر منفذ لإيران على العالم تجاريًا.

وعلى الجانب الآخر استطاعت إيران أن تقوي من علاقاتها الاقتصادية مع بعض دول مجلس التعاون الخليجي مؤخرًا؛ من خلال اتفاقيات لتصدير الغاز الطبيعي، مع الكويت وسلطنة عمان والبحرين، وتمتد هذه الاتفاقيات لنحو ١٥ سنة. وهو ما سيمهد الطريق لعلاقات تجارية واقتصادية أخرى، بعد قطيعة استمرت لأكثر من ثلاثة عقود(١).

ومما يؤثر سلبًا على العلاقات الاقتصادية العربية الإيرانية خلال الفترة المقبلة: طبيعة هيكل التجارة الإيرانية، التي تمثل فيها الصادرات النفطية نسبة تتراوح ما بين ٧٠٪ - ٨٠٪، وهو الأمر الذي يجعل من صادرات الطرفين في حالة تنافسية، فكلاهما يعتمد على تصدير النفط الخام.

وقد يغير من طبيعة العلاقة أن تتجه إيران لتكون مركزًا صناعيًا أسوة بدول آسيوية أخرى، وبخاصة أنها خلال السنوات الماضية، اتجهت لتلبية العديد من احتياجاتها من خلال المنتجات المحلية، ولكن سيستغرق هذا التوجه بعض الوقت، كما سيواجه تنافسًا شديدًا من مزاحمة دول آسيوية أخرى مثل الصين، التي تعتبر مصدرًا رئيسًا للعديد من السلع والمنتجات الصناعية للمنطقة العربية.

وفيما يتعلق بوضع العلاقات الاقتصادية مع الإمارات، فإن الفترة المقبلة قد تشهد تحولاً في حجم التجارة بين الطرفين لصالح الدول الغربية وغيرها من الدول الآسيوية، ولن يكون للإمارات هذه الحالة

---

(١) عبد الحافظ الصاوي، التوجهات الاقتصادية لإيران بعد رفع العقوبات، جريدة رأي اليوم، ٢٠١٥/٧/٢٣م، http://www.raialy-oum.com/?p=290862

الاحتكارية التي تتمتع بها منذ عقود، وقد تنافس الإمارات في هذا المجال دول أخرى مثل تركيا أو بعض دول الاتحاد الأوروبي، التي تتمتع بحجم إنتاج صناعي من السلع يفوق ما تقدمه الإمارات لإيران.

ولكن العامل الحاسم الذي سيؤثر على علاقة إيران بالمنطقة العربية من حيث العلاقات الاقتصادية، هو طبيعة العلاقة خلال المرحلة المقبلة، هل ستبقى في إطارها الصراعي الحالي، والمتمثل في صورته المسلحة في كل من اليمن وسورية، وكذلك الصراع السياسي في كل من لبنان والعراق، أم ستكون علاقة قائمة على التعاون الاقتصادي والسياسي، وتخلي إيران عن مشروعها الإقليمي.

ولا يخفى على أحد انتقال الصراع بين إيران ودول الخليج إلى استخدام النفط؛ حيث وجهت الاتهامات للسعودية بأنها ضالعة في استخدام النفط منذ منتصف عام ٢٠١٤م، لصناعة أزمة انخفاض الأسعار من أجل التأثير على الاقتصاد الإيراني، وكذلك تحقيق الهدف الأمريكي بالتأثير على الاقتصاد الروسي، بنفس آلية انهيار أسعار النفط.

خاتمة:

من الصعوبة بمكان أن نقرأ تطورات توقيع اتفاق إيران حول برنامجها النووي مع مجموعة (٥+١) بعيدًا عن المحيط الدولي والإقليمي، فثمة علاقة تربط الوصول لهذا الاتفاق برؤية أمريكا والغرب للصراع الدولي مع روسيا، وفي ضوء المحيط الإقليمي، فإن هناك ثمة روابط متوقعة بإعادة رسم خريطة القوى الإقليمية؛ حيث تفرد تركيا بموقع متميز في موازين القوى الإقليمية، في ظل استقرارها السياسي والاقتصادي، لتكون القوى البارزة في مواجهة إيران كمشروع إقليمي طموح للسيطرة على مقدرات المنطقة، وكذلك في مواجهة الكيان الصهيوني الذي يزداد وضعه الأمني والعسكري، في ظل التمزق العربي، الذي تعيشه عدة دول عربية في صورة حروب أهلية، أو صراعات سياسية ذات طابع مشوب بالعنف، فضلاً عن تهديد «داعش» الذي أصبح يهدد دول الخليج والعراق وسورية بل ومؤخرًا تركيا.

إن وصول إيران لحالة نجاح في توقيعها لاتفاق برنامجها النووي، لا يعني نهاية المطاف، ولكنه بقدر ما يحقق لها بعض الإيجابيات على الصعيد السياسي والاقتصادي، فسوف يحملها بكثير من التبعات، إذا ما استمرت في تنفيذ مشروعها الإقليمي على حساب استقرار دول المنطقة.

إن وصول إيران لحالة نجاح في توقيعها لاتفاق برنامجها النووي، لا يعني نهاية المطاف، ولكنه بقدر ما يحقق لها بعض الإيجابيات على الصعيد السياسي والاقتصادي، فسوف يحملها بكثير من التبعات، إذا ما استمرت في تنفيذ مشروعها الإقليمي على حساب استقرار دول المنطقة. فالدخول في حالة صراع مع دول الخليج النفطية، أو محاولة السيطرة على مقدرات دول عربية أخرى، كما حدث في اليمن، سوف يحرم إيران من أية مزايا اقتصادية أخرى في صورة تدفقات عوائد النفط أو زيادة استثمارات أو حركة تجارية نشطة خارج المنطقة.

فالصراع له تكلفته الكفيلة بتدمير ثروات المنطقة كافة، سواء في إيران أو غيرها من دول المنطقة، لقد ظلت إيران حريصة على عدم الدخول في حروب منذ انتهاء أزمتها الحربية مع العراق نهاية ثمانينيات القرن العشرين، ولكنها منذ اندلاع أزمة اليمن ظهر دخولها المباشر في الحرب هناك، وهو منعطف جديد من شأنه أن يستنزف مواردها الاقتصادية.

وهنا لا بد أن نشير إلى أن أمريكا والغرب لم يقبلا الوصول إلى اتفاق مع إيران، دون أن يكون لذلك ثمن اقتصادي، داخل إيران وفي المنطقة ككل، وهو ما سيفرض على إيران بعض القيود المتمثلة في دفع الفاتورة لكل من أمريكا وأوروبا.

وبقي أن نشير إلى الطرف المهم في الصراع مع إيران، وهو الدول العربية بشكل عام، ودول الخليج بشكل خاص، وهذا يتطلب الإشارة إلى أهمية وجود مصالح اقتصادية مشتركة تجمع الدول العربية ودول الخليج، ولا ينبغي أن ينظر إلى التعامل مع إيران في إطار المصالح القطرية، وخاصة أن إيران في ظل رفع العقوبات يمكنها بكل أريحية أن تحول مصالحها التجارية مع دولة الإمارات إلى دول أخرى، أو أن تحول تعاقداتها على تصدير الغاز مع الكويت والبحرين وسلطنة عمان إلى دول أخرى، وخاصة أن الغاز يلقى رواجًا في السوق الدولية.

ومن الضروري أن تسعى دول الخليج إلى تحقيق الاستقرار السياسي والأمني بداخلها بشكل كبير، وتفادي مخططات إيران لإزكاء النزاعات الطائفية، وكذلك أن تعيد دول الخليج النظر في ثرواتها، وحسن توظيفها، والتركيز بشكل كبير على العنصر البشري، بحيث يكون قادرًا في أي لحظة على أن يحل محل العمالة الوافدة، وأن يكون لدى دول الخليج برامج لترشيد الإنفاق العام، وسد منافذ الفساد.

إن الثروة النفطية لدول الخليج مستهدَفة؛ بحيث يتم استدراج الخليج لحروب الإغراق، في ظل أزمة انهيار أسعار النفط، وهو ما يستلزم إعادة النظر في سياسات الإنتاج والتصدير، وإدارة الأزمة في ضوء الأجل الطويل، والاستفادة من تجارب الماضي على مدار أكثر من سبعة عقود. ودون وجود كيان عربي متماسك لمواجهة المشروع الإيراني فستكون النتائج المرجوة لأيّ بديل أخرى ضعيفة الأثر.

معلومات إضافية

الإمارات وإيران بين خلاف الجزر والمحفزات الاقتصادية:

بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران والإطاحة بالنظام الملكي اتسم الموقف الإماراتي -كغيره من مواقف دول الخليج العربية- بالقلق وخاصة إزاء مسألة ما سمي بتصدير الثورة.

ومن ناحية أخرى قوبل تغير النظام في طهران من أبو ظبي بشيء من التفاؤل ناحية حل قضية الجزر الإماراتية الثلاث، وخاصة أن النظام الجديد دعا إلى علاقات حسن جوار.

غير أن التفاؤل الإماراتي ما لبث أن تلاشى، فالقادة الإيرانيون الجدد حافظوا على نفس سياسة النظام الإيراني السابق إزاء مسألة الجزر الثلاث على أنها إيرانية بالكامل.

أزمة الجزر:

المحدد الرئيس للعلاقات السياسية بين الإمارات وإيران يرتبط بمسألة الجزر الثلاث، وهي طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، التي سيطرت عليها إيران بعد جلاء القوات البريطانية من الخليج عام ١٩٧١م.

وعرضت أبو ظبي على طهران إجراء مباحثات بشأن هذه المسألة غير أن الجانب الإيراني نأى بنفسه عن مناقشة المسألة، كما رفض سنة ١٩٩٦م اقتراحًا من مجلس التعاون الخليجي بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية.

وتكمن أهمية الجزر في أن الذي يسيطر عليها يمكنه التحكم في الخليج، وهو ممر مائي وملاحي مهم يقرب المسافة بين آسيا وإفريقيا وأوروبا، كما أن في هذه الجزر ثروات نفطية ومعدنية.

الموقف من الحرب العراقية الإيرانية:

اتسم الموقف الإماراتي بشيء من الحياد إزاء الحرب العراقية الإيرانية؛ حيث نادت أبو ظبي وعملت من أجل وقف الحرب، وبذلت مساعي في هذا الإطار.

إلا أن طهران كانت تتهم دول مجلس التعاون الخليجي -بما فيها الإمارات- بالوقوف إلى جانب العراق في الحرب. ورغم هذه الاتهامات أبقت أبو ظبي على قنوات الاتصال مع طهران مفتوحة أثناء الحرب.

بعد الغزو العراقي للكويت:

تحسنت نسبيًا العلاقات بين إيران ودول الخليج العربية إبان الغزو العراقي للكويت، وبدا أن هناك قناعة متبادلة بضرورة الاستمرار في تطبيع العلاقات الثنائية، وكان مجيء الرئيس الإيراني محمد خاتمي إلى سدة الرئاسة في إيران عاملاً نوعيًا في تطبيع العلاقات.

والإمارات لم تكن استثناء في هذا المجال وذلك رغم وجود الخلاف بشأن تبعية الجزر الثلاث، كما ساهم التقارب السعودي الإيراني في تخفيف حالات الاحتقان بين الجانبين الإماراتي والإيراني، وتعزيز العلاقات الدبلوماسية.

العلاقات الاقتصادية:

لا يمكن تجاهل العامل الاقتصادي في العلاقات بين البلدين، فقد جاء في تصريح لمدير منظمة تنمية التجارة الإيرانية مهدي فتح الله في ٣ أكتوبر/تشرين الأول، أن الإمارات هي الشريك التجاري الأول لإيران. ووفق المصادر الإيرانية فقد وصل حجم صادرات الإمارات إلى إيران في السنة المالية الإيرانية -التي انتهت في ٢٠ مارس/آذار ٢٠٠٦م- نحو ٧,٥ مليار دولار، فيما بلغ حجم صادرات إيران إلى الإمارات ٢,٥ مليار دولار.

كما تسعى إيران لجذب الاستثمارات الإماراتية باعتبارها مصدرًا من مصادر التمويل وسوقًا مهمة للسلع الإيرانية.

ولإيران جالية كبيرة في الإمارات تقدر بنحو نصف مليون، وهناك ما يقرب من ستة آلاف وخمسمائة شركة إيرانية تعمل في الإمارات. وبلغت الأموال التي أدخلها المستثمرون الإيرانيون إلى دبي وحدها أكثر من مائتي مليار دولار في عام ٢٠٠٥م مع توقعات بارتفاعها إلى ثلاثمائة مليار دولار في العام ٢٠٠٦م.

مؤثر جديد:

دفع الخلاف الغربي الإيراني -بشأن تأكيد الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد نية بلاده في الاستمرار بتطوير قدراتها النووية- دول الخليج العربي إلى الإفصاح عن مخاوفها. وقد عبر وزير الخارجية الإماراتي عبد الله آل نهيان -في ختام أعمال الدورة الـ٩٩ للمجلس الوزاري الخليجي في يونيو/حزيران ٢٠٠٥م - عن قلق بلاده من وجود مفاعل بوشهر في قلب المنطقة، والذي يعد أقرب لدول الخليج منه لطهران العاصمة، داعيًا إيران لتفهم مخاوف دول المنطقة.

غير أنه وفي ظل التهديدات الأميركية والغربية لإيران بسبب برنامجها النووي؛ حرصت الإمارات على التأكيد بأنها لن تسمح للولايات المتحدة باستخدام أراضيها في التجسس على إيران، أو أن تكون منطلقًا لأية عمليات تستهدفها.

المصالح الاقتصادية تعلو على الخلافات السياسية بين الإمارات وإيران:

قال خبير خليجي: إن استمرار العلاقات الاقتصادية الإماراتية الإيرانية على وتيرتها الجيدة، رغم توتر العلاقات السياسية بين الجانبين على خلفية استمرار «احتلال» إيران للجزر الإماراتية الثلاث، يأتي بسبب استفادة الإمارات من علاقتها الاقتصادية مع إيران، وتوظيفها للتبادل التجاري بين البلدين في تحقيق ازدهار اقتصادي بها.

ولم يستبعد الخبير استخدام العلاقات الاقتصادية الإيرانية الخليجية ولا سيما مع الإمارات التي تعد أبرز الشركاء التجاريين لإيران، كورقة ضغط محتملة في المستقبل.

ورأى خبير خليجي آخر أن تحسن العلاقات بين دول الخليج وإيران في ظل ولاية الرئيس الإيراني الجديد حسن روحاني الذي أعلن أن الأولوية الرئيسة لحكومته ستكون تحسين العلاقات مع دول الجوار وبخاصة السعودية، رهن بتغيير إيران سياساتها «الطائفية» في المنطقة.

ويعيش في الإمارات نحو ٤٠٠ ألف إيراني بينهم نسبة كبيرة من التجار ورجال الأعمال ، وتوجد ٨ آلاف شركة

إيرانية تعمل في الإمارات بشكل رئيسي في قطاع المواد الغذائية والمواد الخام والحديد والفولاذ والإلكترونيات والإطارات، والمعدات المنزلية، وغيرها من المواد، وفقًا لتصريح سابق لمجلس الأعمال الإيراني في دبي.

ورغم تراجع التبادل التجاري بين الإمارات وإيران من ٤٧,٧٤١٢ مليار درهم (١٣ مليار دولار) في عام ٢٠٠٩م، إلى نحو ٢٥ مليار درهم (٦,٨ مليارات دولار) عام ٢٠١٢م، بعد ضغوط أمريكية متواصلة بعدما فرض مجلس الأمن الدولي جولة رابعة من العقوبات على إيران في يونيو/ حزيران ٢٠١٠م بسبب اتهامات بأنها تسعى لامتلاك سلاح نووي، إلا أن الإمارات ما تزال أبرز الشركاء التجاريين لإيران ويوجد رغبة متنامية من الجانبين لتطوير العلاقات الاقتصادية بينهما.

ووفق الإحصاءات التي أصدرتها مصلحة الجمارك في إيران في أغسطس الجاري، حول التبادل التجاري لإيران خلال الأشهر الأربعة الأولى من السنة الإيرانية الجارية (بدأت في ٢١ مارس/آذار) فإن الإمارات من أهم وجهات الصادرات والواردات الإيرانية.

ولم تمنع التجاذبات السياسية بين الإمارات وإيران بسبب الجزر الثلاث (طنب الصغرى - وطنب الكبرى- وأبو موسى) الواقعة في مضيق هرمز، عند مدخل الخليج - والتي سيطرت عليها إيران عام ١٩٧١م مع انسحاب القوات البريطانية من المنطقة واستقلال الإمارات - من تنامي العلاقات التجارية بين البلدين.

وفيما قد لا يمر اجتماع سياسي خليجي أو دولي تشارك فيه الإمارات إلا وتطالب إيران بتحرير جزرها المحتلة الثلاث، فتكاد لا تمر مناسبة يلتقي فيها مسئولون اقتصاديون من البلدين إلا ويؤكد كلا الطرفين رغبتهما في تطوير العلاقات الاقتصادية وتنميتها.

محمد آل زلفة الخبير السياسي وعضو مجلس الشورى السعودي السابق فسَّر هذا التناقض الإماراتي في تصريح لمراسل وكالة «الأناضول» بقوله : الإمارات تفرق بين الاحتفاظ في المطالبة بحقوقها في الجزر الثلاث، وبين الاحتفاظ بالتجارة التي تعود عليها بالخير من إيران.

وتابع: «بمعزل عن العلاقات السياسية المتوترة، فإن العلاقات الاقتصادية بين إيران والإمارات علاقات متواصلة ومتنامية، ولطالما اعتمدت إيران على علاقتها الاقتصادية مع دبي عندما أحكم الطوق الاقتصادي العالمي عليها ، كانت دبي منفذًا رئيسيًا لها لوارداتها وصادراتها، وهذا الأمر يصب في صالح دبي؛ حيث تعتمد بنيتها التحتية التجارية على تقديم خدمة الترانزيت والخدمات النقدية والنقلية، وتلعب دور وسيط في تصدير السلع لأنحاء العالم؛ لأن إيران أصبحت في وضع لا يمكنها أن تكون منفتحة بشكل طبيعي مع دول العالم، ولذلك استفادت دبي أكثر مما استفادت إيران، وكثيرًا من الرأسمال الإيراني من خلال ما يملكه الأفراد تم توظيفي في الاستثمار بدبي مما جعل دبي تزدهر كثيرًا».

وتابع: الإماراتيون يرون أن هذه العلاقات الاقتصادية مع الإمارات طالما تخدم مصالحهم وازدهار بلدهم الاقتصادي، فلا غضاضة في استمرارها، ولا سيما أن هناك استثمارات إيرانية ضخمة توظف في المشاريع الإنمائية في دبي، ولكن هذا لا يعني أنها ستتنازل عن حقها المشروع في جزرها والمطالبة المستمرة بتحريرها من إيران.

وتباطــأ نمــو إجمالي تجــارة دبي غير النفطية في ٢٠١٢م، ويرجع ذلك جزئيًا إلــى تراجع التجارة مع إيران، ونمت تجارة دبي الإجمالية ١٣٪ إلى ١,٢٣٥ ترليليون درهم (٣٣٦,٢٤ مليار دولار) في ٢٠١٢م، بعد نمو قياسي بلغ نسبته ٢٢٪ في ٢٠١١م.

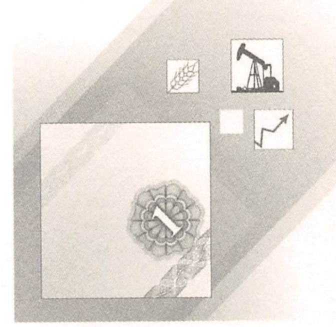
المصادر:

١- الإمارات وإيران بين خلاف الجزر والمحفزات الاقتصادية، شاهر الأحمد، النص على الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/da831203-e1b4-4023-86cf-18f07e1203ff

٢- المصالح الاقتصادية تعلو على الخلافات السياســية بين الإمارات وإيران، وكالة الأناضول للأنباء، النص متاح على الرابط التالي:

https://www.facebook.com/AnadoluAgency.AR/posts/436280646493079



استخدام النفط كسلاح في مواجهة المشروع الإيراني.. أثره وتداعياته

حنفي أحمد عوض

خبير اقتصادي

ملخص الدراسة

تناقش هذه الدراسة إمكانية استخدام النفط العربي كسلاح في مواجهة المشروع الإقليمي الإيراني، وذلك بعد أن تجلّت مطامع هذا المشروع، وتطلعاته بالسيطرة على مقدرات المنطقة العربية، وإعلانه صراحة عن امتلاكه لأربع عواصم عربية.

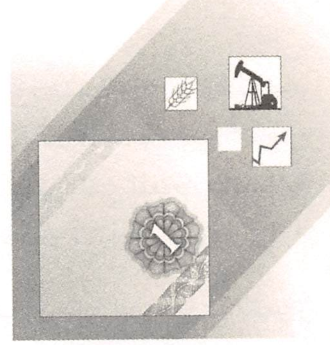
وتستصحب الدراسة التجربة التاريخية لممارسات استخدام السلع في الصراعات السياسية، وبخاصة النماذج البارزة منها، ثم الإشارة إلى ماهية استخدام النفط كسلاح في الصراعات السياسية، مستشهدة بنماذج الحربيين العالميتين الأولى والثانية، وكيف ساعد النفط والدول النفطية الأولى عالميًا في ذلك الوقت وهي أمريكا، في حسم الصراع لصالح بريطانيا وحلفائها.

ثم التجربة الإيرانية، ومؤخرًا التجربة الروسية، ثم توضيح إمكانية استخدم النفط كسلاح ضد المشروع الإيراني في إطار إقليمي عربي، وإطار عالمي، مستحضرين التجربة الدولية السابقة ضد إيران في هذا المجال.

واهتمت الدراسة بمحوريين مهمين في استخدام سلاح النفط ضد المشروع الإيراني؛ المحور الأول تمثل في التداعيات المتوقعة للشروع باستخدام النفط في هذا المضمار، وبخاصة في ظل ظروف أزمة انهيار أسعار النفط العالمية، وكذلك طبيعة البنى الاقتصادية للدول النفطية العربية، وما سيؤدي إليه ذلك من زيادة في إنفاق المنطقة على التسليح، واستنزاف موارد المنطقة، وكذلك استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني.

أما المحور الأخير للدراسة، فتناول كيفية استخدام النفط بطريقة متفردة بخلاف التجارب التاريخية، وتوصلت الدراسة إلى أن منع الاستثمارات عن إيران في مجال النفط صعب، كما أن آلية الإغراق لها مخاطرها على الجانبين، وأن الآلية المناسبة، هي توظيف عوائد النفط في إحياء مشروع التكامل الاقتصادي العربي، بما يؤدي إلى وجود كيان عربي يمكنه مواجهة المشروع الإيراني في كافة المجالات.

وتركز الدراسة على أهمية الجوانب السياسية والاقتصادية معًا في إحياء مشروع التكامل الاقتصادي العربي، من فضّ النزاعات العربية البينية، وكذلك أن يكون دور الدعم العربي من الدول النفطية في دول الربيع العربي في إطار البناء وليس الهدم، وأن توجه عوائد النفط العربية لزيادة الاستثمارات البينية، وتنشيط التجارة بين الدول العربية، مع الاهتمام بوضع الدول العربية الأقل نموًا، وكذلك أن يهتم بدور العوائد النفطية في دعم مؤسسات التوعية لمخاطر المشروع الإيراني على المنطقة من جامعات ومراكز بحثية، ووسائل الإعلام.



استخدام النفط كسلاح في مواجهة المشروع الإيراني.. أثره وتداعياته

حنفي أحمد عوض

خبير اقتصادي

مقدمة:

ثمة مجموعة من التطورات الإقليمية والدولية، تجعل من رصد المشروع الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، أمرًا مهمًا، فعلى صعيد المنطقة العربية، هناك حالة من التفكك لم تكن مشهودة من قبل، تساهم فيها إيران بشكل مباشر، في إطار إعادة رسم خريطة المنطقة.

وعلى الصعيد الدولي شهدت حالة الصراع الإيراني الأمريكي تطورًا غير مسبوق، بالوصول إلى حل للمشكلة الرئيسة في تطور العلاقات بين إيران من جهة وأمريكا وأوروبا من جهة أخرى. مما سيمكن لإيران من توظيف أكبر لمواردها ومحاولات الخروج من أزمتها الاقتصادية، وسيتيح ذلك لإيران توظيف مواردها الاقتصادية، والنفطية منها على وجه الخصوص لصالح مشروعها الإقليمي.

ففي الفترة الماضية لم تنجح العقوبات الاقتصادية الأمريكية والأوروبية في وقف المشروع الإيراني، ولكنها أدت إلى تعطيله وعدم تمكينه من استخدام موارده بشكل أكبر.

ولكن لا بد من النظر عند التفكير في استخدام النفط كسلاح ضد المشروع الإيراني، أن ننظر إلى استخدام هذا السلاح في إطار مشروع بديل للمشروع الإيراني، ومدى إمكانية هذا المشروع من تفعيل النفط كأحد الأوراق التي يمكن توظيفها، وعدم اعتبارها الورقة الوحيدة، فالتجربة الغربية الأمريكية اعتمدت على عدة محاور، منها سيطرتها على المؤسسات المالية الدولية، ووجودها بمجلس الأمن، وكذلك تحكمها في إدارة دفة الشركات متعدية الجنسيات، وتوجيهها لمناطق أخرى تعوضها عن المزايا المفقودة لتركها التواجد في إيران، سواء كانت هذه الشركات تعمل في مجال النفط، أو غيره من المجالات الاقتصادية الأخرى.

وتهدف هذه الدراسة للوصول إلى معرفة مدى إمكانية تفعيل النفط كسلاح في إطار اقتصادي للحد من المشروع التوسعي لإيران، وإلى أي مدى يمكن استخدام النفط في هذا الدور، وما هي الشروط المطلوبة لتحقيق هذا الدور.

مع ضرورة الأخذ في الاعتبار أن الدول العربية النفطية ليست كيانًا واحدًا، ولا يمكن اعتبارها تمتلك موقفًا موحدًا تجاه المشروع الإيراني باعتباره مشروعًا مهددًا لوجودها، ويسعى للسيطرة على مقدرات المنطقة.

أولًا: نظرة تاريخية لاستخدام السلع الاستراتيجية في الصراعات الدولية:

يشهد العصر الحديث ممارسات عدة لاستخدام السلع الاستراتيجية من أجل التأثير على المواقف السياسية

للدول، وفي غالبيتها كانت في إطار منع وصول السلع لدولة ما، مع أن استخدام السلع الاستراتيجية في الصراع، قد يأخذ عدة أشكال منها المنع والمنح والإغراق.

ففي منتصف الستينيات من القرن العشرين، لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى قطع معونتها الغذائية عن مصر، بسبب اختلاف التوجهات السياسية للنظام المصري آنذاك عن التوجهات الأمريكية، وميله تجاه الاتحاد السوفييتي.

وكانت تلك المعونات الغذائية تأتي لمصر في صورة قرض يسدد بالعملة المصرية، وبقطع هذه المعونات حدث إرباك في ميزان المدفوعات المصري، وحسب التقديرات لقيمة هذه المعونات فإنها كانت بحدود ٣٠٠ مليون جنيه مصري، ومثَّل قطع المعونات الغذائية الأمريكية أداة ضغط على النظام المصري، لاتخاذ القرار في عام ١٩٦٥م، مما أثر على خطة التنمية التي كان يتبناها النظام المصري في عهد عبدالناصر.

وتذهب دراسة خاصة بتقييم هذا الأمر، إلى أن الخطة الخمسية في ذلك الوقت كانت تعتمد على التمويل الخارجي بنسبة تقترب من ٣٠٪، وبلا شك أن الغذاء من السلع الاستراتيجية، ووجود حالة من الإرباك بإمدادات الغذاء كان معدًّا من قبل أمريكا، تمهيدًا للحرب الإسرائيلية التي هزمت فيها إسرائيل أربع دول عربية في عام ١٩٦٧م.

ومما ساعد أمريكا على استخدام ورقة المعونات الغذائية للضغط على نظام عبدالناصر بمصر، أنها كانت موجودة قبل ثورة ١٩٥٢م، وكانت بسعر فائدة ٤٪، مما ساعد على إيجاد حالة من الطمأنينة لدى النظام المصري بعدم انقطاع هذه المعونات. وقد رصد البعض هذه القضية كأحد سلبيات نظام عبدالناصر، بكونه استمر في الاعتماد على تلقي المعونات الغذائية من أمريكا في ظل توجهه نحو الاتحاد السوفييتي(١).

كما تمثل حالة جنوب إفريقيا إبان حكم التمييز العنصري هناك، واحدة من الحالات التي تسبب فيها استخدام منع بعض السلع في انهيار النظام العنصري، بدءًا من منع تصدير السلاح لجنوب إفريقيا، وانتهاءً بمنع تصدير النفط، وكان منع تصدير النفط من أكبر الأدوات التي استُخدمت ضد جنوب إفريقيا، وكانت موجعة للنظام العنصري؛ حيث تمت موافقة نحو ١٣٠ دولة على قرار منع تصدير النفط لجنوب إفريقيا. ويلاحظ أن استخدام منع بعض السلع الاستراتيجية من قبل بعض الدول لجنوب إفريقيا إبّان الحكم العنصري دفع إلى محاولة التدبير الذاتي لهذه السلع من جنوب إفريقيا، ولكن عندما شكلت مظلة واسعة من الشرعية الدولية، وتحت مظلة مجلس الأمن والأمم المتحدة استطاعت آلية منع بعض السلع الاستراتيجية وعلى رأسها النفط أن تكون إحدى الآليات المهمة لإسقاط النظام العنصري بجنوب إفريقيا(٢).

تمثل حالة جنوب إفريقيا إبان حكم التمييز العنصري هناك، واحدة من الحالات التي تسبب فيها استخدام منع بعض السلع في انهيار النظام العنصري، بدءًا من منع تصدير السلاح لجنوب إفريقيا، وانتهاءً بمنع تصدير النفط، وكان منع تصدير النفط من أكبر الأدوات التي استُخدمت ضد جنوب إفريقيا.

وتتعدد الشواهد التاريخية لاستخدام السلع الاستراتيجية في المواجهات والحروب السياسية، مثل سياسة أمريكا تجاه منتجات كوبا في الستينيات من القرن العشرين، أو الممارسة العربية في عام ١٩٧٣م؛ حيث منعت الدول العربية النفطية تصدير نفطها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك إلى بعض الدول

(١) د. جلال أمين، قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد علي إلى عهد مبارك، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠١٢م، ص ٥٣ – ٥٧.

(٢) د. هيثم مناع، في مفهوم العقوبات، http://www.haythammanna.net/alhiwar/concepte.htm

التي كانت مؤيدة لإسرائيل.

وفي العراق بعد أزمة الخليج الثانية فرض مجلس الأمن على النظام العراقي ما سُمي بقرار «النفط مقابل الغذاء»؛ حيث لم يسمح للعراق باستخدام موارده النفطية بشكل كامل، وأصبحت الصادرات النفطية العراقية بحدود حصص غذائية ضرورية، وتعرضت شريحة كبيرة من سكان العراق لمشكلات صحية، بسبب نقص الغذاء.

ثانيًا: سلاح النفط .. المفهوم وآليات الاستخدام:

منذ بدايات القرن العشرين ظهرت الأهمية الاقتصادية للنفط كسلعة استراتيجية، ومثَّل النفط عماد النهضة الصناعية خلال القرن العشرين وحتى الآن، وساهم في منجزات الحضارة منذ بدايات دخوله كبديل للفحم في عالم الطاقة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة في إيجاد بدائل للنفط، في إطار ما يعرف بالطاقة البديلة والمتجددة (الطاقة النووية، والطاقة الشمسية، وطاقة الرياح)، فإن النفط لا يزال يحتل المرتبة الأولى من حيث الاستخدام، وسرعة الإنتاج والنقل. ولا يتوقف الطلب على النفط مع مرور الوقت بل يشهد تزايدًا مستمرًا، ففي عام ٢٠٠٨م بلغ الطلب العالمي على النفط ٨٦ مليون برميل يوميًا، وتجاوز الـ٩٢ مليون برميل يوميًا في عام ٢٠١٤م(١).

ولذلك اتجهت القوى الدولية منذ بداية سبعينيات القرن العشرين إلى تأمين احتياجاتها من النفط، من خلال استخدام القوى الناعمة أو الخشنة للسيطرة على منابع النفط، وبخاصة في المنطقة العربية، بعد أن تم استخدام ورقة النفط في الصراع العربي الإسرائيلي، إبان حرب أكتوبر ١٩٧٣م.

وكانت نشأة وكالة الطاقة الدولية خطوة في طريق القوة الناعمة لتأمين مصادر الطاقة، من خلال تكوين تكتل للمشترين، يمكنه أن يتحكم في تحقيق التوازن المطلوب في سعر النفط، كما تعد صورة تواجد الأسطول الأمريكي في منطقة الخليج أثناء أزمة الخليج الثانية واستمراره حتى الآن، من أبرز صور التواجد العسكري في المنطقة لتأمين منابع النفط.

وثمة مجموعة من الآليات التي تُستخدم لتوظيف النفط كسلاح في الحروب السياسية والاقتصادية، ومن هذه الآليات منع الاستثمارات، وحسب بيانات وكالة الطاقة الدولية، فإن حجم الاستثمار السنوي في مجال الطاقة بلغ في المتوسط ١,٦ تريليون دولار، خلال الفترة ٢٠١١م -٢٠١٣م، ويستحوذ الاستثمار في الوقود الأحفوري (النفط والغاز والفحم) على نسبة ٧٠٪ من هذه الاستثمارات(٢).

وتعود نسبة كبيرة من هذه الاستثمارات للشركات متعدية الجنسيات، التي تسيطر عليها الدول الغربية وأمريكا، وإن كانت بعض الدول الصاعدة استطاعت دخول هذا المجال من الاستثمارات خلال السنوات الماضية، مثل الصين وماليزيا وجنوب إفريقيا. ولكن تبقى الإمكانيات الكبرى من نصيب الدول الغربية وأمريكا، وهو ما تم ملاحظته بوضوح خلال فترة فرض العقوبات الاقتصادية على إيران، فقد أثر خروج الشركات الأمريكية والغربية من مجال الاستثمار في قطاع النفط الإيراني بشكل كبير.

وتعد صناعة النفط من الصناعات كثيفة استخدام التكنولوجيا ورأس المال، ولذلك تعتمد معظم الشركات التي تعمل في مجال النفط على استئجار المعدات، مخافة التقادم التكنولوجي، وبخاصة في ظل ارتفاع أسعار المعدات المستخدَمة في مجالات البحث والتنقيب. وتتميز الشركات الغربية والأمريكية بقدراتها العالية على الإنفاق على البحث والتطوير في مجال النفط، ولذلك يمكنها توظيف امتلاكها للتكنولوجيات المتقدمة كسلاح في استثمارات النفط، بحجب هذه التكنولوجيا عن البلاد التي تختلف معها على الصعيد العسكري أو السياسي.

(1) International Energy Agency, oil Market Report, P4.

(2) International Energy Agency,World Energy Investment Outlook,P20.

وتوظيف النفط كسلاح في المعارك السياسية والعسكرية، ملحوظ من خلال العديد من الممارسات، مثل التوظيف العربي للنفط في الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٧٣م، أو من خلال العقوبات التي فرضتها أمريكا مع مجموعة من الدول، مثل الضغط على جنوب إفريقيا للتخلي عن نظام الفصل العنصري، أو مع إيران بفرض عقوبات بعدم استيراد النفط الإيراني، ومنع الاستثمارات والتكنولوجيا المتقدمة في هذا المجال لعدة عقود.

ويلوح مؤخرًا في الأفق ما يُمارس مع روسيا من قبل أمريكا وأوروبا، وكذلك ما تفعله روسيا تجاه أوكرانيا، ففي الوقت الذي تمتنع فيه أمريكا وأوروبا عن استيراد النفط الروسي، كنوع من العقوبات لموقف روسيا من الأزمة الأوكرانية، تتحكم روسيا في كميات الغاز التي تضخها لأوكرانيا، وتضع شروط غير مناسبة للدفع وتفرضها على أوكرانيا.

ثالثًا: تجارب لاستخدام سلاح النفط في الحروب السياسية:

أ- دور النفط في الحربين العالميتين:

في الحرب العالمية الأولى، اكتشف الإنجليز تميز الآليات التي تعمل بالنفط عن تلك التي تعمل بالفحم، سواء فيما يتعلق بالشاحنات أو السفن، ولذلك حرص الإنجليز على قطع الطريق على ألمانيا من الوصول إلى البحر، من خلال سيطرة أسطولهم على بحر الشمال. وقد ساهمت أمريكا بدور كبير في هذه الحرب؛ من خلال إمدادها للحلفاء باحتياجاتهم من النفط؛ حيث كانت أمريكا في ذلك التاريخ تنتج ٦٧٪ من النفط العالمي.

وأدركت ألمانيا أهمية توفير النفط في الحرب العالمية الثانية، معتمدة خطة إنتاج النفط الصناعي، وكذلك التوغل في الأراضي الروسية للحصول على احتياجاتها من النفط، ولكن بعد فشل ألمانيا في الوصول إلى الأراضي الروسية، أصبحت المعدات المتقدمة في الجيش الألماني لا تجد احتياجاتها من النفط، في حين كانت جيوش التحالف تحصل على حوالي ٦ مليارات برميل نفط من أمريكا، وهو ما كان يمثل جزءًا كبيرًا من احتياطيات النفط الأمريكية في ذلك التاريخ، وقد أدى امتلاك التحالف لموارد كافية من النفط إلى حسم الكثير من معارك الحرب العالمية الثانية، بينما لجأت ألمانيا إلى تدمير معداتها الحديثة بسبب نقص الوقود، وحتى لا تقع في يد قوات الحلفاء، ويستفاد منها فيما بعد(١).

ب- دور النفط في الحرب العربية الإسرائيلية ١٩٧٣م:

أثناء الحرب العربية الإسرائيلية في أكتوبر ١٩٧٣م، اتخذت الدول العربية المصّدرة للنفط - والتي تشغل عضوية منظمة «الأوبك» - مجموعة من القرارات مكنت من فرض إرادة عربية في إدارة الصرع، وإحداث تغير في السوق العالمي للنفط. فبعد قيام وزراء النفط في هذه الدول برفع أسعار النفط دون الرجوع للشركات المنتجة، قامت هذه الدول بفرض حظر أولي على صادرات النفط إلى الولايات المتحدة باعتبارها المساند الرئيس لإسرائيل، ثم تم التوسع في قرار حظر تصدر النفط إلى دول أخرى لنفس موقفها السياسي الداعم لإسرائيل ضد الدول العربية.

هذه هي المرة الوحيدة التي وظّفت فيها ورقة النفط في قضية إقليمية تخص المنطقة العربية، وحققت فيها نتائج إيجابية عادت بالنفع على تغيير مسار الحرب، وفي نفس الوقت مكّنت الدول المنتجة للنفط في المنطقة العربية من الحصول على مقابل مجزٍ إلى حدّ ما لثروتها التي استنزفت لوقت طويل.

(١) كارل بيلني، وجيرارد ريد (أسماء عليوة، مترجم)، لعبة الطاقة الكبرى، كيف ستغير القوة المتزايدة في آسيا العالم، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠١٤م، ص ٥٧ - ٦٠.

واستطاعت الدول العربية تفعيل ورقة النفط في الحرب العربية الإسرائيلية لسببين؛ الأول أن النفط في مطلع السبعينيات كان قد احتل مرتبة الصدارة بين أنواع الوقود، ويتم الاعتماد عليه بشكل كبير، الأمر الثاني أن نسبة رفع أسعار النفط من قبل الدول النفطية دون الرجوع للشركات كانت أول قرار بهذا الشأن، وأن نسبة ارتفاع الأسعار كانت كبيرة، حيث وصلت إلى ١٧٪.

ج- العقوبات الاقتصادية على إيران:

انطلقت شرارة العقوبات الاقتصادية على إيران في مهد ثورتها في عام ١٩٧٩م، بعد أحداث السفارة الأمريكية في طهران، وبدأت بتجميد بعض الحسابات، ثم تطورت إلى منع الاستثمارات، ومنع التكنولوجيا والسلاح، ومنع استيراد النفط الإيراني(١).

إلا أن العقوبات الاقتصادية أصبحت أكثر تأثيرًا على إيران عقب انضمام الاتحاد الأوروبي واليابان إلى أمريكا؛ حيث كانت اليابان والاتحاد الأوروبي من أكبر مستوردي النفط الإيراني. وكان الاتحاد الأوروبي يمثل الشريك التجاري الأول لإيران بتعاملات تجارية تصل إلى ٢٨ مليار دولار سنويًا.

وبعد الخلاف الأمريكي الإيراني، أتى ملف البرنامج النووي الإيراني ليفتح الباب على مصراعيه لفرض عقوبات اقتصادية جديدة على إيران، من خلال مجلس الأمن؛ حيث انضمت دول أخرى للعقوبات الاقتصادية على إيران منذ عام ٢٠٠٦م، مما كبَّد الاقتصاد الإيراني الكثير، وبخاصة أن العقوبات شملت التعامل على النفط الإيراني، الذي يمثل جانبًا مهمًا من الصادرات الإيرانية، وكذلك يمثل الإيراد الأكبر للموازنة العامة للدولة. وإن كانت إيران توصلت مؤخرًا إلى اتفاق بشأن برنامجها النووي، في إطار مفاوضات (٥+١)، ومن شأن هذا الاتفاق أن يزيح العديد من العقوبات الاقتصادية، ويفرج عن أرصدة مالية إيرانية في البنوك الغربية والأمريكية.

د- العقوبات الاقتصادية على روسيا:

في إطار الضغط على روسيا للتخلي عن موقفها تجاه الأزمة الأوكرانية، اتجهت كل من أمريكا والاتحاد الأوروبي في مارس ٢٠١٤م نحو فرض عقوبات اقتصادية لإجبار روسيا على التخلي عن دورها في أوكرانيا، وكذلك تخليها عن ضم جزيرة القرم، بدأت هذه العقوبات بحظر الأصول المالية لمسئولين روس كبار، ومنعهم من المعاملات الائتمانية، ثم امتدت هذه العقوبات لتشمل مؤسسات مالية روسيا، وهي بنوك (v t b) والبنك الزراعي الروسي وبنك موسكو، وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية بأن خطة العقوبات على روسيا ستشمل ثلاثة قطاعات رئيسة هي الطاقة والسلاح والمال(٢).

> **استطاعت الدول العربية تفعيل ورقة النفط في الحرب العربية الإسرائيلية لسببين؛ الأول أن النفط في مطلع السبعينيات كان قد احتل مرتبة الصدارة بين أنواع الوقود، ويتم الاعتماد عليه بشكل كبير.**

أثرت هذه العقوبات بشكل ملحوظ على روسيا، إذ اضطرت للسحب من احتياطياتها من النقد الأجنبي بنحو ١٠٠ مليار دولار خلال عام من فرض العقوبات الاقتصادية، كما انسحبت الاستثمارات الأوروبية من السوق الروسية، وتراجعت العملة الروسية بشكل كبير، وكذلك البورصة الروسية تراجع مؤشرها بشكل ملحوظ، وكانت العقوبات الخاصة بحظر استيراد النفط الروسي أشد، في ظل أزمة انهيار أسعار النفط منذ منتصف عام ٢٠١٤م، مما اضطر روسيا لاتباع نفس

(١) تاريخ العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران، ٢٠١٣/١١/٩م:-http://www.bbc.co.uk/arabic/multimedia/2013/11/131109_iran_us_sanctions

(٢) أمريكا والاتحاد الأوروبي يوسعان من عقوباتهما على روسيا، ٢٠١٤/٧/٢٩م:-http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2014/07/140729_us_eu_more_sanctions_on_russia

السياسة الإيرانية أثناء العقوبات وهي سياسة «النفط الرخيص».

رابعًا: من يستخدم سلاح النفط ضد إيران؟ وكيف؟

أ- الإطار غير العربي:

في الإطار غير العربي، شهدت إيران ممارسات معلنة من قبل أمريكا وأوروبا لفرض العقوبات الاقتصادية، التي شملت النفط كسلعة تصديرية تؤثر بشكل كبير على مقدرات الاقتصاد الإيراني. مع ملاحظة أن الضغط الأمريكي منفردًا كانت له تداعيات سلبية، ولكن تمكنت إيران من التعايش معها، وظهر الأثر الكبير للضغط على إيران عبر ورقة النفط، بعد أن انضمت أوروبا واليابان للعقوبات الاقتصادية على إيران، مما أدى إلى تراجع قيمة الناتج المحلي الإجمالي لإيران، بعد أن كان ناتج إيران ٥٥٧ مليار دولار في عام ٢٠١٢م، تراجع إلى ٤٩٣ في ٢٠١٣م، ثم ٤١٥ في ٢٠١٤م [١].

لقد تعاملت إيران مع العقوبات الاقتصادية بأساليب مختلفة، ووظفت ورقة النفط في هذا المضمار، من خلال سياسة ما عُرف بـ «النفط الرخيص»؛ حيث غازلت الهند والصين وتركيا بأسعار منخفضة عن الأسعار السائدة في السوق العالمية، والتي شهدت موجات متتالية من الارتفاع منذ عام ٢٠٠٣م وحتى منتصف عام ٢٠١٤م.

وعلى الرغم من نجاح مفاوضات إيران مع أوروبا وأمريكا، بشأن برنامجها النووي، فيما يعرف باتفاق (٥+١)، فإن إيران قبلت بشروط هذا الاتفاق من أجل خروجها من عزلتها السياسية والاقتصادية. ويظل سيف العقوبات مسلطًا على إيران.

ولا بد من الأخذ في الاعتبار أن من العوامل التي أدت إلى تغير موقف أمريكا والغرب تجاه العقوبات الاقتصادية على إيران -وعلى رأس هذه العقوبات رفع القيود على استيراد النفط الإيراني- ما حدث من تطورات بعد توتر علاقات أوروبا وأمريكا مع روسيا، والتوجه لوجود بديل للإمدادات النفطية الروسية التي تعتمد عليها أوروبا بشكل كبير، وكانت إيران من البدائل المفضلة، لما تملكه من احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي، وكذلك بسبب سعي إيران لإيجاد مصالح سياسية مشتركة مع أمريكا وأوروبا فيما يتعلق بملفات قضايا المنطقة العربية. وبالتالي فاستخدام النفط كسلاح ضد إيران في إطار غير عربي ممكن، ولكن في ظل تكتل وليس دولة واحدة.

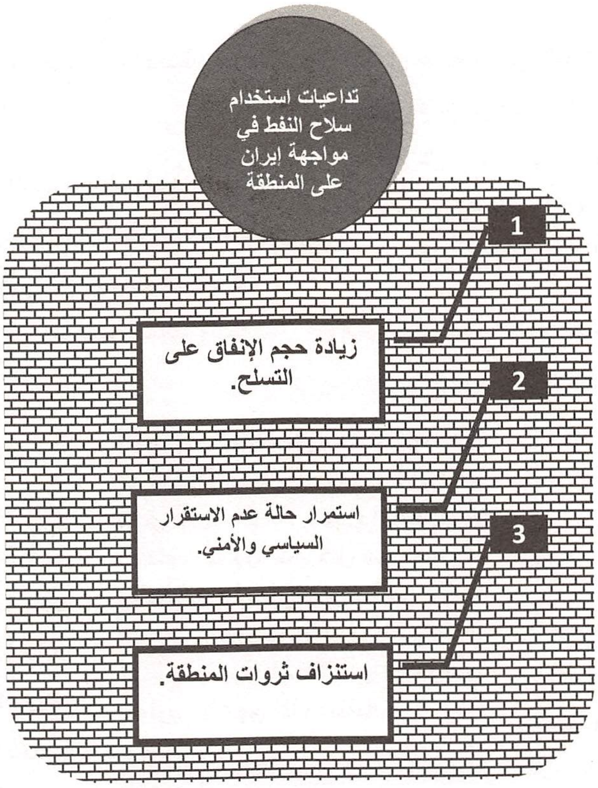
ب-الإطار العربي:

استخدام النفط كسلاح مِن قِبل الدول العربية تجاه إيران لمواجهة مشروعها في المنطقة، يعد من التحديات الكبرى، بسبب أن إيران دولة منتجة ومصدرة للنفط من جهة، ومن جهة أخرى لكون النفط سلعة تنافسية لكل من العرب وإيران، وبالتالي فالدخول من خلال آلية منع تدفق النفط لإيران غير واردة؛ لكون إيران منتجة للنفط ومصدرة له، أما إن كانت الآلية: السعي للدخول في حرب أسعار في السوق العالمية والإقليمية، بما يؤدي بالتأثير السلبي على عوائد النفط الإيرانية، وبالتالي تأثر اقتصادها وإجبارها على تغيير طبيعة علاقاتها بالمنطقة العربية، فإنه يحول دون تحقيق هذا السيناريو عدة أمور، منها: أن هناك من الدول العربية النفطية، بل والخليجية من تمتلك علاقات جيدة مع إيران، ولا ترى أن الشروع في هذه الآلية يحقق مصالحها القطرية، فعلى سبيل المثال تمتلك كل من الإمارات وسلطنة عمان علاقات سياسية واقتصادية إيجابية مع إيران.

ومن ناحية أخرى فإن الدول النفطية العربية لديها مشكلات سياسية واقتصادية، بما يجعل تعرض أسعار

---

(١) قاعدة بيانات البنك الدولي، http://data.albankaldawli.org/country/iran-islamic-republic



النفط في السوق العالمي أمرًا شديد السلبية على اقتصادياتها، وهو ما ظهر مع بدايات عام ٢٠١٥م؛ حيث تأثرت الموازنات العامة سلبيًا بسبب أزمة انهيار أسعار النفط بالسوق العالمي، والتي بدأت مع منتصف عام ٢٠١٤م، ولم يقتصر التأثر السلبي للاقتصاديات العربية على عجز الموازنات، بل بعضها لجأ إلى السحب من احتياطيات النقد الأجنبي، وكذلك الاقتراض الداخلي، لتبدأ مؤشرات الدين العام المحلي بهذه الدول في الزيادة مرة أخرى.

وبالتالي فمناورة العرب في استخدام النفط كسلاح لإدارة صراعها مع إيران، محدود الأثر، ومحفوف بمخاطر من شأنها أن تضرّ أكثر مما تنفع الاقتصاديات العربية.

خامسًا: تداعيات استخدام سلاح النفط في مواجهة إيران على المنطقة:

لا شك أن وجود حالة من الصراع بين أيّ طرفين، لا بد لها من وجود تداعيات سلبية، وكما ذكرنا من قبل، فإن علاقات دول المنطقة مع إيران متباينة، من انقطاع تام، وعلاقات محدودة، وعلاقات جيدة، تؤثر على اقتصاديات بعض الدول العربية، ومنها الإمارات التي تعدّ الشريك التجاري الأول لإيران عربيًا، والشريك التجاري الثاني عالميًا، ويصل حجم التبادل التجاري بينهما نحو ١٧ مليار دولار سنويًا، على مدار نحو عقدين من الزمن، وكذلك نجاح إيران خلال الشهور القليلة الماضية في توقيع اتفاقيات لتصدير الغاز الطبيعي لكل من سلطنة عمان والكويت لفترات تمتد لعشر سنوات قادمة.

ويمكن قراءة التداعيات الناتجة لاستخدام النفط في مواجهة إيران، من خلال عدة محاور، منها:

١- استنزاف ثروات المنطقة:

من الدلالات السلبية على الأوضاع الاقتصادية للمنطقة، منذ منتصف عام ٢٠١٤م وحتى الآن، دخول سوف النفط الدولية في أزمة انهيار أسعار، مما أدى إلى تراجع العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية

للدول النفطية العربية وإيران، بسبب اعتماد هذه الاقتصاديات على النفط بشكل كبير.

ومعادلة سوق النفط في السوق الدولي، تضم طرفين: البائعين والمشترين، وكل من الدول النفطية العربية وإيران يقعان في طرف واحد وهو طرف البائعين، وللأسف هو طرف المتغير التابع وليس المتغير المستقل في هذه المعادلة.

ومن شأن دخول الدول العربية النفطية في حرب مع إيران من أجل انهيار أسعار النفط في السوق العالمي -بغية التأثير على اقتصادها- أن يكون ذلك سلاحًا ذا حدين، ولن يأتي في إطار ما يُعرَف في إطار الممارسات الاقتصادية الدولية بـ «سياسة إفقار الجار»؛ لأن الدول العربية النفطية لا تملك ترف التضحية بثرواتها النفطية، والاعتماد على ثروات اقتصادية أخرى، على الرغم من تراكم ثرواتها عبر طفرات نفطية متكررة على مدار العقود السبعة الماضية.

٢- استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني:

لم تقف إيران مكتوفة الأيدي خلال الفترة الماضية، ولكنها استطاعت أن تؤثر على مقدرات بعض الدول العربية، مثل (لبنان، سورية، العراق، اليمن)، وغيرت إيران من استراتيجية تواجدها في ملفات هذه الدول من الشكل غير المباشر، إلى التدخل السافر، من الدعم المادي والعسكري، والدفع بقوات بشرية لإدارة الصراعات المسلحة في كل من سورية والعراق، وتقديم السلاح في كل من سورية واليمن ولبنان.

إن ما تعيشه اليمن منذ نهاية مارس ٢٠١٥م وحتى الآن، من حرب أهلية، وتدخل خليجي، هو أحد تجليات حالة الصراع بين بعض دول الخليج وإيران، ولا تمثل حالة اليمن الحالة الوحيدة لحقيقة الصراع الخليجي الإيراني في المنطقة، فهذا الصراع تتفاوت صوره في كل من سورية، والعراق، ولبنان، وإن كانت حالات سورية والعراق واليمن أكثر حدة، لما يترتب عليها من تغير في موازين القوى بالمنطقة.

ومن الدلالات القوية لدخول المنطقة في حالة من زعزعة الاستقرار داخل المنطقة العربية، وبخاصة دول الخليج التي كانت تتميز بالاستقرار على مدار السنوات الماضية، تلك التفجيرات التي شهدتها كل من السعودية والكويت، في بعض المساجد، والتي راح ضحيتها مدنيون ورجال أمن، وأسوأ ما في هذه الحالة، أنها عمدت إلى تغذية البُعد الطائفي في الصراع، بتفجير مساجد لكل من السنة والشيعة، ومحاولات زعزعة حالة الاستقرار الأمني والمجتمعي داخليًا بالدول الخليجية.

> **لا تمثل حالة اليمن الحالة الوحيدة لحقيقة الصراع الخليجي الإيراني في المنطقة، فهذا الصراع تتفاوت صوره في كل من سورية، والعراق، ولبنان، وإن كانت حالات سورية والعراق واليمن أكثر حدة، لما يترتب عليها من تغير في موازين القوى بالمنطقة.**

٣- زيادة حجم الإنفاق على التسلح:

بطبيعة الحال تعاني منطقة الشرق الأوسط من حالة توتر دائمة، وذلك على مدار العقود الماضية، ومنذ بروز إيران كقوة إقليمية منافسة في المنطقة، ارتفع حجم الإنفاق على التسليح بشكل كبير، وبخاصة بعد دخول إيران بخطوات متسارعة نحو تبني برنامجًا نوويًا، مما جعل الدول الخليجية تطالب بنفس الحق في امتلاك برامج نووية، أو على الأقل أن تضمن أن يكون البرنامج الإيراني لأغراض سلمية، ولا يؤدي إلى تهديدها.

وحسب بيانات معهد استوكهولم الدولي لأبحاث السلام، فإن الإنفاق على التسليح بالمنطقة يتجه للزيادة بمعدلات كبيرة، فمن خلال مقارنة بين حجم الإنفاق على التسليح بالمنطقة خلال الفترتين (٢٠٠٥-

٢٠٠٩م) و (٢٠١٠-٢٠١٤م) وجد أن حجم هذا الإنفاق زاد بنسبة ٧١٪.

وتبين إحصاءات معهد استوكهولم أن المملكة العربية السعودية من أكبر دول المنطقة من حيث الإنفاق على التسليح، ففي عام ٢٠١٣م أصبحت السعودية تحتل المرتبة الرابعة على مستوى العالم من حيث الإنفاق على التسليح بنحو ٦٧ مليار دولار[1]، وبما يعادل نسبة ٩٪ من ناتجها المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٣م.

كما تبين الإحصاءات الخاصة بمعهد السلام أن السعودية والإمارات أصبحتا من أكبر ١٥ دولة إنفاقًا على التسلح، وإن كانت الإمارات تحتل المرتبة الخامسة عشرة في هذا الترتيب، بحجم إنفاق ١٩ مليار دولار في عام ٢٠١٣م، وبما يمثل ٤,٧٪ من ناتجها المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٣م.

وبشكل عام فإن إحصاءات معهد استوكهولم تبين أن حجم إنفاق منطقة الشرق الأوسط على التسليح في عام ٢٠١٣م بلغ ١٥٠ مليار دولار، وإذا كانت دولتان خليجيتان فقط أنفقتا ٨٦ مليار دولار من إجمالي إنفاق منطقة الشرق الأوسط، وبما يعادل نسبة ٥٨٪، فإن ذلك يعكس التخوفات التي تعيشها هذه الدول من حالة عدم توازن القوى.

وبلا شك فإن إيران لها إنفاقها العسكري غير المعلن، بسبب حالة الحظر المفروض عليها في هذا الجانب، ولكونها تدبر تلك الاحتياجات بعيدًا عن المؤسسات المعنية برصد الإنفاق على هذه الأنشطة، فوصول إيران إلى مراحل متقدمة في برنامجها النووي، بلا شك كلفها إنفاقًا كبيرًا، قد تسمح الأيام القادمة بالتعرف عليه، كما يتوقع أن يؤدي اندماج إيران في النطاق العالمي بعد رفع العقوبات عنها، إلى اضطرارها لتُفصح عن حجم إنفاقها على التسليح.

(١) معهد استوكهولم لأبحاث السلام، اتجاهات الإنفاق على التسليح في العالم ٢٠١٤م، ص ٢. http://books.sipri.org/product_info?c_product_id=476#

إن الفرصة البديلة لدول المنطقة بشكل عام، هي توجيه الإنفاق على التسليح لمشروعات التنمية، أو على الأقل إنفاق ٥٠٪ منه، سيجعل الأداء التنموي للمنطقة مختلفًا عما هو عليه، ومن شأن الدخول في توظيف النفط كسلاح ضد إيران، إهدار هذه الفرصة، ويزيد من فرص الإنفاق على التسليح بالمنطقة، وبخاصة بين طرفي الصراع، وهما إيران والدول النفطية العربية.

وفي ظل التحديات التي سقناها سابقًا، لا بد من الإجابة على تساؤل حول قدرة إيران على مواجهة هذه التحديات؟ وبلا شك فإن إيران سوف تتأثر سلبًا بشكل كبير في حالة النجاح لاستدراجها لهذه الحرب الاقتصادية مع الدول النفطية العربية، وبخاصة أن لها مشروعًا تريد أن تسيطر به على المنطقة، وليس من صالحها أن تبدد ثرواتها في حروب أو صراعات، وبخاصة أنها تخوض هذه الصراعات على مدار ما يزيد عن خمسة وثلاثين عامًا، مما أثر على العديد من المعطيات الاقتصادية والاجتماعية، وحان الوقت لكي تعمل على تلبية متطلبات واحتياجات أساسية للشعب الإيراني.

سادسًا: كيف يُعتبر استخدام سلاح النفط ضد إيران هذه المرة استخدامًا فريدًا على غير ما جرت به العادة التاريخية؟

إن تناول الاستخدام الأمثل للنفط ضد إيران ليكون أسلوبًا فريدًا في إدارة الصراع، وبما يخالف التجارب التاريخية، هو أن يتم تبني مشروع عربي، يعمل على إعادة بناء حلم التكامل الاقتصادي العربي، وأن توظّف عوائد النفط مع باقي العوامل الأخرى على الصعيد العربي لكي يتحقق بالفعل مواجهة المشروع الإيراني بمشروع يعبر عن هوية المنطقة العربية، ويحافظ على مقدراتها.

ويتطلب ذلك مجموعة من المتطلبات منها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصادي، ونشير إلى هذه المتطلبات فيما يلي:

١- توفر الإرادة السياسية لإعادة إحياء المشروع الاقتصادي العربي، وتفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك، وإخراجها من حالة الموات والروتين، إلى تفعيل أهدافها، واليقين بأن كل دقيقة تمر دون تفعيل هذا المشروع، يتيح الفرصة لتمدد المشروعات الأخرى التي تستهدف المنطقة العربية، ومن بينها المشروع الإيراني.

وأن ينطلق المشروع الاقتصادي العربي على أنه استراتيجية ثابتة، وليس مجرد إجراء وقتي لمواجهة مشروع إيران أو غيرها من المشروعات، فالمنطقة مستهدَفة، ومن أكثر الأسباب التي أتاحت الفرصة لهذه المشروعات أن تتمدد في المنطقة غياب أو تغييب المشروع العربي.

٢- العمل على فضّ حالة النزاع الداخلية بالدول العربية، وعلى رأسها دول الربيع العربي، وأن يكون للدول النفطية العربية دور فاعل، في الوصول إلى حالة من التصالح بين الأنظمة والقوى المتصارعة بهذه الدول، وأن يكون الدعم الخليجي أداة بناء لا هدم بتلك الدول، وأن يكون مشروطًا بتحقيق حالة من التصالح.

ومن هنا تُسدّ أمام إيران ثغرة استطاعت أن تنفذ منها خلال المرحلة الماضية، فغياب وجود دور لجامعة الدول العربية وبقية مؤسسات العمل العربي المشترك، فتح الباب أمام إيران لمحاولة التمكين لمشروعها، ومحاولة توظيف هذه الثورات -تأييدًا في بعض الدول ومعارضة في دول أخرى- من أجل تحقيق مصالحها.

٣- العمل على إنهاء الخلافات الخليجية البينية، سواء ما يتعلق منها بالمسار السياسي أو الاقتصادي، وبخاصة إزالة كافة المعوقات أمام مشروعات مجلس التعاون الخليجي، لتحقيق مستهدفات هذا المجلس من إنشاء بنك خليجي مركزي، أو العملة الخليجية الموحدة، وتأجيل مرحلة الاتحاد الخليجي لما بعد الوصول لتصور مشترك يتفق عليه جميع أعضاء مجلس التعاون الخليجي.

فمن غير المقبول أن يكون السبب في عدم دخول البنك المركزي الخليجي لمرحلة التنفيذ خلافًا بين السعودية والإمارات على مقر البنك، أو أن تخرق بعض دول الخليج اتفاقية منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي، من خلال التوقيع على اتفاقيات مناطق تجارة حرة بمفردها مع أمريكا، كما حدث في حالة البحرين.

إن المنطقة العربية وبعد مضي نحو ستة عقود على إطلاق مشروع التكامل الاقتصادي العربي، بحاجة إلى حالة نجاح يمكن البناء عليها، وقد كانت الآمال معقودة على تجربة مجلس التعاون الخليجي لتحقق حالة النجاح، ولكنها لم تصل للهدف المرجو منها بعد.

٤- توجيه بعض استثمارات الدول النفطية العربية إلى الدول العربية غير النفطية، وبخاصة الدول العربية الأشد فقرًا، فقد استطاعت إيران عبر هذه الدول أن تمارس أدوارًا مختلفة اقتصادية وثقافية من شأنها أن توطد لمشروعها في المنطقة العربية، وما حدث في السودان واليمن خلال السنوات الماضية خير شاهد، ويمارس نفس الدور حاليًا في مصر، بعد الانقلاب العسكري، ومحاولة نظامه أن يوظّف ورقة العلاقات مع إيران في الضغط على السعودية.

فمن غير المقبول أن تبين التقديرات وجود نحو تريليوني دولار كاستثمارات للصناديق السيادية الخليجية، ولا تتعدى الاستثمارات البينية العربية في عامي ٢٠١١م و٢٠١٢م، مبلغ ٥١,٥ مليار دولار في المتوسط لكل عام(١)، وعلى الرغم من تواضع المبلغ، فإن دول الخليج هي المستفيد الأكبر من هذه الاستثمارات البينية العربية؛ فالسعودية والإمارات استحوذتا على نسبة ٧٥٪ منها، وحصلت مصر على نسبة ١٠٪، وباقي الدول العربية كان نصيبها جميعًا ١٥٪.

---

(١) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠١٤م، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص ٨١.

إن آلية الاستثمار هي أفضل وسائل بناء علاقات اقتصادية جيدة، وبخاصة أن العديد من الدول العربية غير النفطية لديها أزمة تمويلية مزمنة، تعمل على علاجها من خلال الاقتراض الداخلي أو الخارجي، أو انتظار المنح الدولية والإقليمية، والاقتراض وتلقي الدعم لن يقيم اقتصاديات هذه الدول.

٥- تفعيل استراتيجيات تنوع الاقتصاديات النفطية العربية، بحيث لا يكون النفط هو عمادها الأساس، وأن يكون لديها مكونات إنتاجية تؤدي إلى تقوية ناتجها المحلي الإجمالي، يستطيع أن يرسخ قواعد تلك الاقتصاديات في مواجهات التقلبات الاقتصادية الدولية، وعلى رأسها تذبذب أسعار النفط. وليس بالضرورة أن تحقق الدول النفطية هذا الهدف في إطار قُطري، ولكن يمكن تحقيقه عبر آليات المشروع الإقليمي للتكامل الاقتصادي العربي.

في هذه الحالة تحقق المنطقة العربية أكثر من ميزة؛ أولها امتلاك اقتصاد قوي، لا يجعل إيران تتدخل في المنطقة من بوابة الاقتصاد، والميزة الثانية تستطيع المناورة بورقة النفط بالتحكم في كميات الإنتاج والتصدير، وبما يمكنها من تغير وضعها في معادلة سوق النفط، والانتقال من طرف المتغير التابع إلى المتغير المستقل.

وتظهر أهمية استراتيجية تنوع الاقتصاديات النفطية العربية من خلال التعرف على ما حققته إيران على مدار العقود الثلاثة الماضية من خطوات إيجابية لتنوع اقتصادها، وتقوية قاعدتها الصناعية، ونجاحها في تحقيق اكتفاء ذاتي نسبي في المنتجات الزراعية، وبعض المنتجات الصناعية.

٦- زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول العربية، والعمل على خلق مصالح مشتركة، توجد إحساس لدى القاعدة العربية، بالمصير المشترك، فلا زالت أرقام التجارة العربية البينية متواضعة وتدور بحدود ١٠٪، وللأسف تتركز في عدد محدود من الدول، ولازالت علاقات الدول العربية ببعضها البعض تحتاج إلى إعادة نظر؛ فعلى سبيل المثال دول المغرب العربي تكاد تكون معزولة عن بقية الدول العربية، من حيث العلاقات الاقتصادية والتجارية.

من الأهمية بمكان أن توجه حصة لا بأس بها من الموارد النفطية العربية لزيادة الوعي لدى المواطنين بالدول العربية، حول مخاطر المشروع الإيراني على المنطقة، من خلال الجامعات ومراكز البحوث، وكذلك وسائل الإعلام، على أن تكون هذه المعالجة بعيدة عن استخدام البعد الطائفي.

ولن تتحقق معدلات عالية للتجارة العربية البينية، إلا في ضوء زيادة معدل الاستثمارات البينية، وكذلك اتخاذ خطوات سليمة في استراتيجية التنوع الاقتصادي للدول النفطية.

٧- من الأهمية بمكان أن توجه حصة لا بأس بها من الموارد النفطية العربية لزيادة الوعي لدى المواطنين بالدول العربية، حول مخاطر المشروع الإيراني على المنطقة، من خلال الجامعات ومراكز البحوث، وكذلك وسائل الإعلام، على أن تكون هذه المعالجة بعيدة عن استخدام البعد الطائفي، والتركيز على البحوث والدراسات العلمية، التي تقدم نتائج محايدة.

وبخاصة أن إيران تستخدم هذه الآلية منذ فترة في بعض الدول العربية، وتحاول استقطاب الباحثين في مجالات مختلفة عبر الإغراءات المالية.

خاتمة:

لا شك أن لإيران مشروعها الإقليمي، ومواجهة هذا المشروع ينبغي ألا تعتمد على آلية واحدة، مثل ورقة النفط، وبخاصة أن الوسيلة الوحيدة لاستخدام ورقة النفط تجاه إيران، هي آلية الإغراق؛ بحيث تقوم

الدول العربية النفطية بضخ كميات كبيرة من النفط في السوق ولفترات طويلة، فتنهار الأسعار في السوق الدولية، ويكون لذلك آثار اقتصادية سلبية على الاقتصاد الإيراني، ومن ثَم تراجع مشروعها الإقليمي لاعتبارات تراجع الموارد المالية.

وقد تصلح آلية الإغراق في مرحلة إنهاك الاقتصاد الإيراني، وهو ما يجعلنا نذهب إلى أنه من الضروري الأخذ في الاعتبار، الاحتياطيات الإيرانية من النفط والغاز الطبيعي.

ولا نحسب أن الدول العربية النفطية لديها ما تقدمه من اتباع أساليب أخرى مثل إعاقة تدفق استثمارات جديدة في قطاع النفط الإيراني، أو إغراء الشركات متعدية الجنسية العاملة في مجال النفط بالتواجد خارج إيران، وبخاصة أن هذه الشركات تعتبر إيران كنزًا نفطيًا لها خلال المرحلة المقبلة، وبخاصة في مجالات استخراج الغاز الطبيعي الذي تمتلك فيها إيران احتياطيات تصل إلى نحو ٣٣,٧ تريليون متر مكعب.

وإن كانت الدول النفطية لديها ورقة ضغط على الدول الغربية وأمريكا تتمثل في أرصدة الصناديق السيادية التي تتجاوز نحو تريليوني دولار، وتستثمر غالبية هذه الأموال في أمريكا والغرب، ويمكن التلويح بتغيير مسار هذه الاستثمارات المتراكمة، أو ما يستجد من موارد مالية عربية لدول أخرى، لكي تشعر الدول الغربية وأمريكا برغبة الدول العربية في تخفيف حجم الاستثمارات الموجهة لقطاع النفط الإيراني خلال المرحلة المقبلة من قبل هذه الدول.

كما أن سيناريو إغراق سوق النفط الدولية بالمنتج العربي، محفوف بالمخاطر، لعدة أسباب، منها: أن الدول العربية النفطية ستتأثر هي الأخرى بهذه الآلية، وبخاصة في ظل عدم نجاحها عبر عدة عقود في تنفيذ استراتيجية التنوع الاقتصادي.

ومن جهة ثانية لا بد أن نأخذ في الاعتبار أن إيران تمرست على مواجهة سلاح العقوبات الاقتصادية منذ عام ١٩٧٩م، وحتى في ظل تصاعد هذه العقوبات منذ عام ٢٠٠٦م، استطاعت أن تراوغ، وأن تستغل حالة ارتفاع أسعار النفط، لتغازل بعض الدول الصاعدة من خلال المصالح الاقتصادية باتباع سياسة «النفط الرخيص».

وسيكون لإيران مخارج أفضل في مواجهة أية عقوبات، بعد نجاحها في مفاوضات برنامجها النووي في إطار ما عرف بمفاوضات (٥+١)، والتي فتحت الباب لتحقيق مصالح اقتصادية لأطراف عدة، على الصعيد الإقليمي والعالمي.

الدرس المستفاد من تجارب العديد من الدول التي واجهت عقوبات اقتصادية، أو توظيف اقتصادي لسلعة استراتيجية في مواجهة دولة ما، أن يكون ذلك من خلال مشاركة دولية واسعة، وليس من قبل دولة، أو عدد محدود من الدول.وهو ما يحتّم أن تسعى القوى الفاعلة في المنطقة العربية، إلى تجميع دول المنطقة في مواجهة المشروع الإيراني.

وإذا كان من دور للنفط في إطار مواجهة المشروع الإيراني، فليكن من خلال إحياء مشروع التكامل الاقتصادي العربي، وتفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك، والبحث عن المصالح الاقتصادية المشتركة بين دول المنطقة العربية، والزج بعوائد النفط لتكون آلية فاعلة لتمويل مشروعات التنمية في المنطقة، وبخاصة في الدول العربية الأشد فقرًا، والتي تضم نحو ٧ دول عربية.

ويبقى أن تكون قضية مواجهة المشروع الإيراني، قضية وعي عام، وليست قضية حكومات فقط، ومن ثم لا بد من مشاركة المجتمع الأهلي بألوان طيفه المتعددة في هذه القضية، وتقديم الدعم المالي اللازم له في مجالات أنشطته المختلفة، لزيادة التوعية لدى شعوب المنطقة بخطورة المشروع الإيراني.

معلومات إضافية

سجل العقوبات الدولية ضد إيران:

منذ منتصف العقد الماضي ولدى ظهور المعلومات الأولى عن شروع إيران في برنامجها النووي، بدأت الدول الغربية تتخذ تدابير لثنيها عن المضي في هذا البرنامج بمحاولة حرمان البرنامج من مصادر التمويل والتكنولوجيا.

الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة استخدمت العقوبات التجارية والاقتصادية والمالية وسيلة رئيسة ضد إيران، كما استخدمت مجلس الأمن الدولي في التضييق والضغط على طهران، بالإضافة إلى العقوبات التي اتخذت من طرف واحد. وخلال كل ذلك أصبح البرنامج الإيراني موضوعًا للتحدي بين إيران والغرب.

وفيما يلي تفاصيل العقوبات الرئيسة المفروضة على إيران من قبل الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي:

عقوبات الأمم المتحدة:

فرض مجلس الأمن الدولي أربع مجموعات من العقوبات ضد إيران في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦م، ومارس/آذار ٢٠٠٧م، ومارس/آذار ٢٠٠٨م ويونيو/حزيران ٢٠١٠م.

تغطي المجموعة الأولى المواد النووية الحساسة، وتجمد أصول أفراد وشركات إيرانية ذات علاقة بالبرنامج النووي.

وتتضمن المجموعة الثانية أسلحة جديدة وعقوبات مالية. وقامت بتوسيع تجميد الأصول لتشمل ٢٨ من الأفراد والشركات الجديدة التي لها صلة بـ/أو تدعم العمل النووي الحساس أو تطوير الصواريخ العابرة للقارات.

وزادت المجموعة الثالثة في العام ٢٠٠٨م القيود المالية والقيود على السفر للأفراد والشركات، ووسعت دائرة الحظر الجزئي على الاتجار في مواد لها استخدامات مدنية وعسكرية معًا لتغطي جميع المبيعات لمثل هذه التقنيات إلى إيران.

ودعا قرار لمجلس الأمن الدولي بتاريخ ٩ يونيو/ حزيران ٢٠١٠م إلى تدابير ضد بنوك إيرانية جديدة في الخارج إذا اشتبه في أن لديها علاقة بالبرنامج النووي أو برنامج الصواريخ.

ووسع قرار مجلس الأمن المذكور حظر مبيعات الأسلحة ضد طهران، وأضاف إلى القائمة السوداء ثلاث شركات تسيطر عليها الخطوط البحرية بجمهورية إيران الإسلامية و١٥ شركة تتبع لقوات الحرس الثوري الإيراني. ودعا القرار إلى إنشاء نظام للرقابة على الشحنات.

العقوبات الأميركية:

فرضت العقوبات الأميركية الأولى عقب اقتحام الطلاب الإيرانيين سفارة الولايات المتحدة في طهران واحتجازهم دبلوماسيين رهائن عام ١٩٧٩م.

ومنعت بموجب هذه العقوبات دخول الصادرات الإيرانية إلى أميركا باستثناء الهدايا الصغيرة ومواد المعلومات والأغذية وبعض أنواع السجاد.

وفي ١٩٩٥م أصدر الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون أوامر تنفيذية تمنع الشركات الأميركية من الاستثمار في النفط والغاز الإيرانيين والاتجار مع إيران.

وفي العام نفسه أقر الكونغرس قانونًا يجعل الحكومة الأميركية تفرض عقوبات على الشركات الأجنبية التي تستثمر في قطاع الطاقة الإيراني بأكثر من ٢٠ مليون دولار في السنة.

وفي أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧م فرضت واشنطن عقوبات على ثلاثة بنوك إيرانية، وأطلقت عبارة «ناشر أسلحة الدمار الشامل» على الحرس الثوري الإيراني. ومنذ ذلك الوقت أضافت وزارة الخزانة العديد من المصارف الإيرانية الأخرى إلى قائمتها السوداء.

وحددت وزارة الخزانة الأميركية نحو ٢٠ شركة بترولية وبتروكيميائية على أنها واقعة تحت سيطرة الحكومة الإيرانية، الأمر الذي يجعلها غير مؤهلة للتعامل مع قطاع الأعمال الأميركي.

وفي ٢٤ يونيو/حزيران ٢٠١٠م أقر الكونغرس الأميركي عقوبات جديدة من طرف واحد بهدف الضغط على قطاعي الطاقة والمصارف الإيرانيين.

وفرض قانون يونيو/حزيران عقوبات على الشركات التي تزود إيران بمنتجات بترولية متطورة تبلغ قيمتها أكثر من خمسة ملايين دولار في العام.

كما أنه حرم فعليًا البنوك الخارجية من الوصول إلى النظام المالي الأميركي إذا قامت هذه البنوك بالتعامل تجاريًا مع البنوك الإيرانية أو قوات الحرس الثوري.

وفي مايو/أيار ٢٠١١م أعلنت الولايات المتحدة عقوبات جديدة ضد شركة بي دي في إس أي الفنزويلية البترولية المملوكة للدولة وست شركات بترولية صغيرة أخرى وشركات نقل بحري؛ لتعاملها تجاريًا مع إيران منتهكة الحظر الأميركي الأمر الذي أثار غضب حكومة هوغو شافيز.

وفي يونيو/حزيران ٢٠١١م أعلنت واشنطن عقوبات جديدة ضد قوات الحرس الثوري الإيراني وقوات الباسيج للمقاومة وقوات إعمال القانون الإيراني وقائدها إسماعيل أحمدي مقدم. وتم بموجب هذه العقوبات تجميد أي أصول تؤول للمستهدفين وتحظر تعامل كل الأميركيين أفرادًا أو شركات من التعامل مع الجهات المذكورة.

وفي ٢١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١م وصفت واشنطن إيران بأنها «منطقة رئيسة لغسل الأموال»، وهي خطوة كان الهدف منها إقناع البنوك غير الأميركية بعدم التعامل مع إيران. كما قامت الولايات المتحدة بوضع ١١ جهة متهمة بمساعدة إيران فيما يتصل ببرنامجها النووي على قائمتها السوداء، ووسعت عقوباتها لتستهدف شركات تساعد إيران في صناعتها النفطية والبتروكيميائية.

وفي ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١م أقر الرئيس الأميركي باراك أوباما قانون تمويل الدفاع الذي يفرض عقوبات على المؤسسات المالية التي تتعامل مع البنك المركزي الإيراني الذي يُعد القناة الرئيسة لعوائد النفط. وبموجب هذا القانون ستستبعد المؤسسات التي تطولها العقوبات من الأسواق المالية الأميركية.

وفي ١٣ يناير/كانون الثاني فرضت الولايات المتحدة عقوبات ضد مؤسسة ذوهاي زهنرونغ الصينية للتجارة في الطاقة المملوكة للدولة التي وصفتها واشنطن بأنها أكبر مزوّد لإيران بالمنتجات البترولية. كما حظرت شركتا كو أويل بي تي إي السنغافورية وفال أويل كمباني ليمتد الإماراتية.

عقوبات الاتحاد الأوروبي:

وفي ١٢ أغسطس/آب ٢٠١٠م شدد الاتحاد الأوروبي عقوباته على طهران، إذ قرر حظر إقامة أعمال مشتركة مع شركات إيرانية تعمل في مجال صناعتي النفط والغاز الطبيعي وأي فرع أو منشأة تقع تحت إدارة هذه الشركات.

وتمنع جميع الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي تقديم التأمين وإعادة التأمين لحكومة إيران.

وتُحظر واردات وصادرات الأسلحة والمعدات التي يمكن أن تسهم في تخصيب اليورانيوم، أو يمكن أن يكون لها «استخدام مزدوج».

وتمنع العقوبات بيع أو توريد أو نقل معدات الطاقة والتكنولوجيا المستخدمة من قبل إيران لتكرير الغاز الطبيعي وتسييله، والتنقيب عنه وإنتاجه. ويتوقع الاتحاد الأوروبي أن يزداد تأثير العقوبات بمرور الزمن نظرًا إلى أن قطع الغيار الموجودة سيصيبها الإهلاك ولن تعوض.

وفي مايو/أيار ٢٠١١م وسّع وزراء خارجية الدول الأعضاء بالاتحاد بشكل كبير العقوبات، وأضافوا مائة جهة جديدة إلى قائمة تشمل شركات وأفرادًا، بما فيها جهات تملكها وتديرها الخطوط البحرية للجمهورية الإسلامية.

وفي أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١م فرض الاتحاد عقوبات على ٢٩ شخصًا في توسيع جديد للقائمة مستهدفًا أفرادًا ذوي صلة بانتهاكات حقوق الإنسان ليصل العدد الإجمالي إلى ٦١ شخصًا.

وفي الأول من ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١م أضاف الاتحاد الأوروبي ١٨٠ فردًا وجهة من إيران إلى قائمة عقوبات سوداء تفرض تجميدًا على الأصول وكذلك حظرًا على سفر من لهم صلة بالبرنامج النووي.

وفي ٢٣ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢م فرض الاتحاد حظرًا فوريًا على جميع العقود الجديدة لاستيراد وشراء ونقل البترول الإيراني الخام ومنتجات البترول، مع سماح للدول الأعضاء التي لديها عقود سارية لشراء البترول ومنتجات البترول إلى الأول من يوليو/تموز المقبل.

وقال مسئولو الاتحاد: إنهم وافقوا أيضًا على تجميد أصول البنك المركزي الإيراني، وحظر الاتجار في الذهب والمعادن النفيسة الأخرى مع البنك والمؤسسات الحكومية الإيرانية الأخرى.

المصدر:

سجل العقوبات الدولية ضد إيران، على الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/1/23/